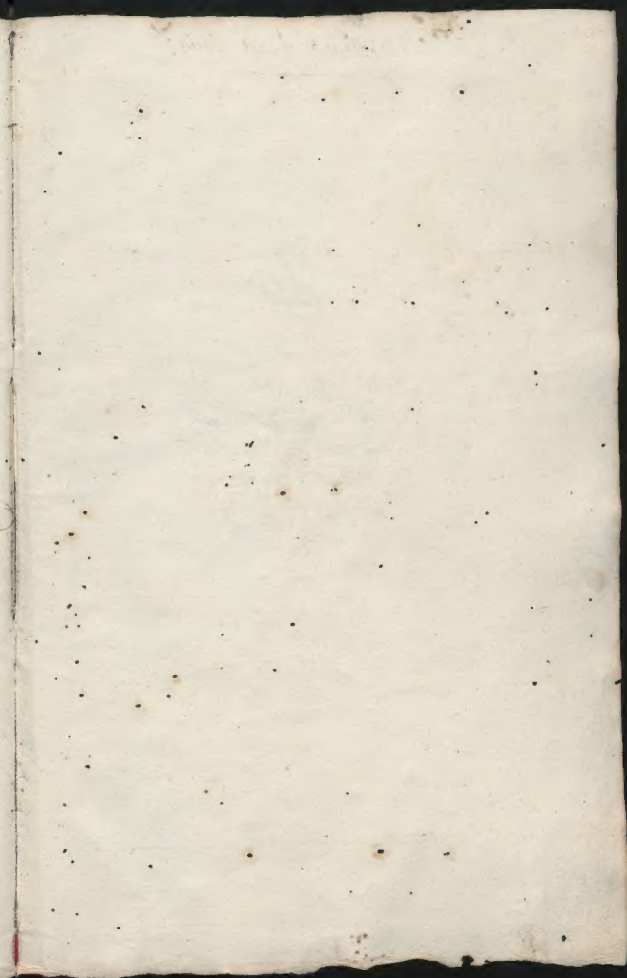
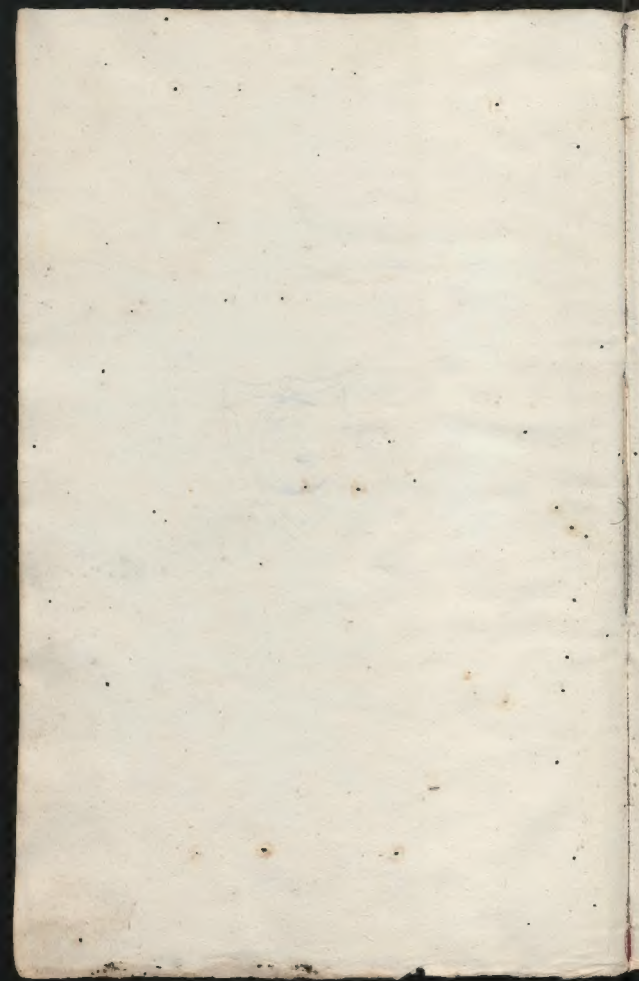


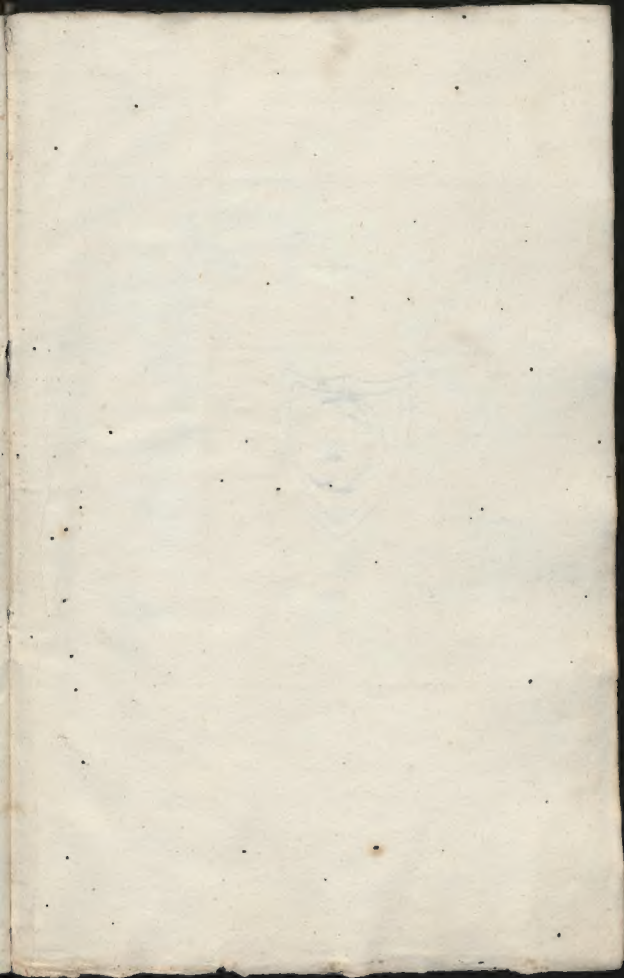
Ms. orient. fol. 2199.

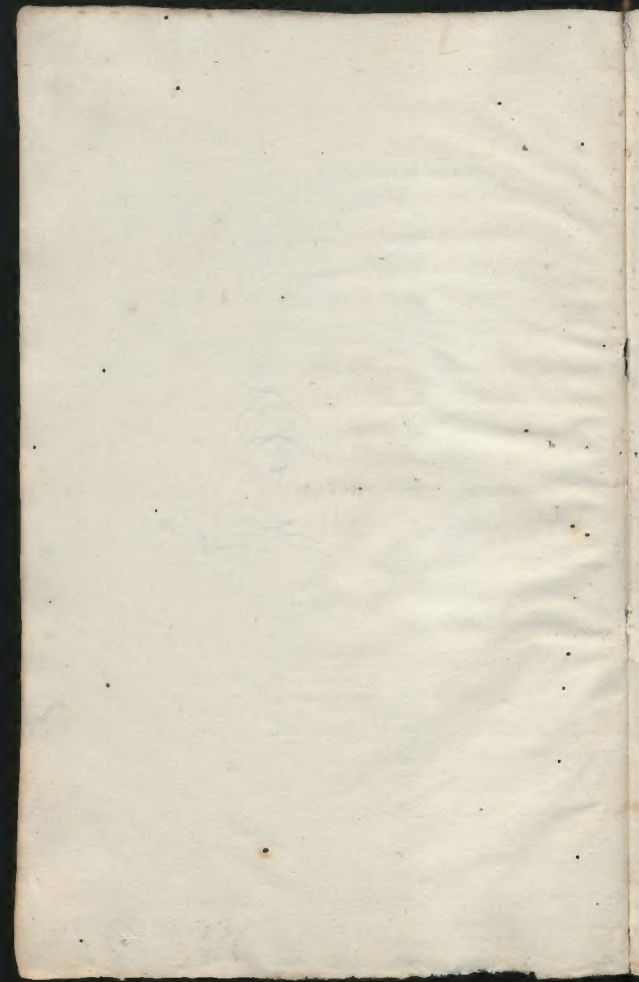
2

IV.

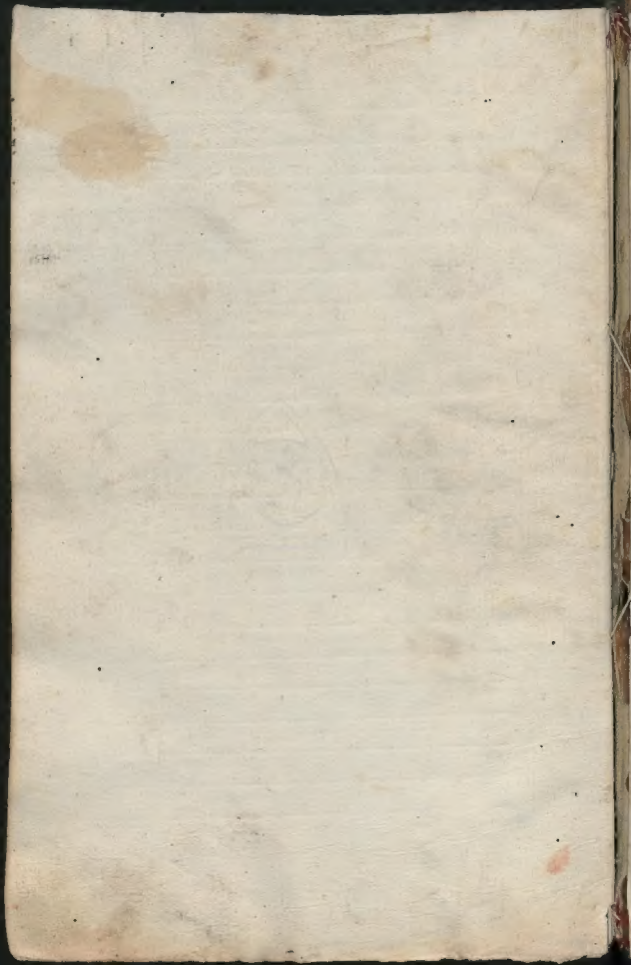


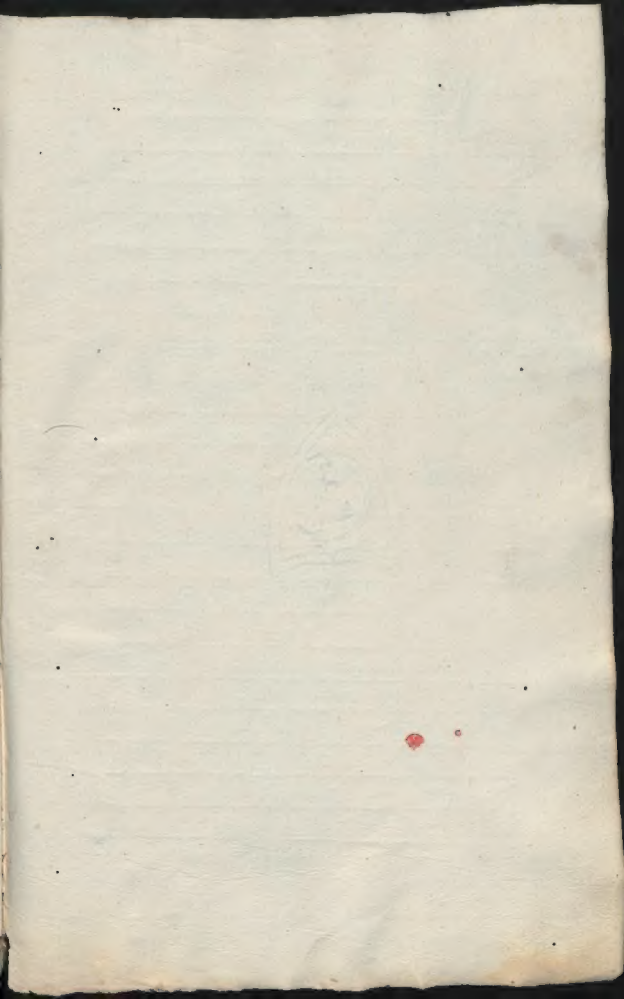






بقلم
محمّد





مستقول وزال الغم والهم واستودع المملوك

وحدث العاصاة الطويلة مكتوبة بقلم القزعة على ختم في جبل أبي قيس
الواحدة منها تقول سبعين الف سنة فيها وهي اللهم صلى على يدنا
محمد وعلى آله واصحابه وازواجه وذرياته بحر انوارك ومعدن اسرارك
ولسان محبتك ولها حمزتك وعروس محبتك وخزان محبتك وطريق
شريعتك المتلذذ بذكر طيباتك استبان عين الوجود والسبب
في كل محدث موجود عين اعيان خلقك المقتبس من نور عيانك
صلاته محل باعقنا وتفوح بها كبرتنا صلاة ترضيه وترحبك
ونرضيها عنا يا رب العالمين عدد ما احاط به علمك واحصاه
كتاكيد وحري به فلك عدد الاقطار والاحجار والاشجار
ملاكيد اجبار وجميع ما خلق من اول الزمان الى اخر الزمان



ترتيب الاصول في الكتاب **باب** في النكاح والعلم وما يتعلق
به وفي النكاح والاولاد والصدقات وما اشبه ذلك
باب في الرضاخ والحكام وفي نكاح الصبيان وما جاء فيه وما يتحكم
في ذلك من علمي وما لا يحكم **باب** في معاشرة الزوج والنفقة
والسكنى وفي نفسه من الاربع وفي عدل الزوج فان رزقه وفي طاعة زوجته بين الزوجين
باب في الطلاق والحكام وما فيه وقسامه وما يجوز منه وما لا يجوز
باب في الخلع والبر والظهار والابلا والظهار
وما يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك منه
باب في تعدد وحكامها وما جاء فيها وفي المواعلة
في العدة وفي ترك الطلاق وفي صفة الزوج الذي له النفقة لها واشبه ذلك
باب في الخلع والحكام وصنوعه وقسامه وفي كفاسه ومودة
ايامه وما جاء فيه وفي الوطى في الحيض والدم وما اشبه ذلك
باب في المماليك ونكاحهم ونعيمهم وعقوبتهم وفي
استبراء الاما وما يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك
باب في الاولاد والحكام والنسوية بينهم والنفقة عليهم وفي حج
ما لهم وحقوقهم بابائهم وجباية الصبيان وسبع ما لهم من ذلك وما لا يجوز
باب في العايب والفقود ومدتهما واحكامهما
وفي الشهادة على الغيبة والموت والنفقة وما يجوز منه
وما لا يجوز وما اشبه ذلك منه
باب في النجاسات والقيام بهم وبما وافقهم
والتوكيل والاعتساب لهم وفي بلوغهم
وايناس شرهم وفي الاصم والاعمى والدعوى
والجنى والمجذومين وما اشبه ذلك

باب ١٣ في النذر وقسامه والفاظه واحكامه
وما يثبت منه وما لا يثبت وفيمن يجوز منه وما لا يجوز
باب ١٤ في الوصايا وحكامها ومعرفة اقسامها
وانفاذها وما يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك
باب ١٥ في الوصي وفي صفة من يجوز وصاية له وفي
انفاذ الوصايا وعرضها وفي بيع مال طهرك ومسا
جوز منه وما لا يجوز وما اشبه ذلك
باب ١٦ في وصية الاقربين وصفة قسمها
ومعرفة الاقربين ودرجاتهم وفي الميراث
واحكامها وما اشبه ذلك

باب ١٧ في الذم او وحكامها وفي المباحات وانها
واللذات والذات والقصاص والنفوذ والغنايم
والنهب والعداينة والقسامة وما اشبه ذلك
باب ١٨ في الحدود وفي حد الزاني وقطع السارق
وفي التعزير والملاعنة وفي الكف والغش
واحكام المرتد وما اشبه ذلك
باب ١٩ في الجبابة واحكامهم وفيما يجب على
مردخل في اعمالهم والاخذ والاكل من اموالهم
وما اشبه ذلك

تمت الابواب وهي طهاها ثمانية عشر
بابا وكتاب الساب الدثار بتاريخ وجمادى الاولى سنة

بسم الله الرحمن الرحيم وثبت

باب في نکاح وفساد ما يتعبد به ونكاح
الاكفائي والدوي وكصدقات وما اشبه ذلك

الزاني وثمن تزوج امرأة على صداق عاجل واجل فطلبت اليه المرأة امانا ان يوفيهما عاجلها ويخبرها او ينفق عليها ويكسوها او يطلقها فامتنع الزوج عن جميع ذلك واخرج من مجلس الحكم عليه فاجده في الشرط ام لا **قال** ان كانت لم تخبر على نفسها بعد ان تزوج بها او طلبت اليها ان يوفيهما عاجلها ويخبرها على نفسها او ينفق عليها او يطلقها او ادعاها لفساد فانه يزوج في احضار عاجلها الاجل والاجل في ذلك شر ان كان الصداق قدر ما تدرهم وان كان ما يتاخر فشر ان الوسم تدرهم يكون له جلد ستمائة درهم لا يؤجل بعد ذلك فترسنت اشهر بالغاما بلغ الصداق اكثر فان قدر على حفظه بعد الاجل والا فليقبلتها وليس عليها ان تعاشق فان لم يقدر على بقائها بعد نقضاء الاجل **قالت** هي اما ان ينفق على او يطلقني فلا بد من ذلك عندي ويحكم عليك امانا ان ينفق عليها او يطلقها فاذا طلعت الزمها نصف الصداق الميسر كان قد غرض لها صداق عليه والسماع **مسئلة** ومنه وفي رواية اذا قال لا ازوجها الا ان يعطيني الزوج كذا فاعطاه ما طلب رشوة على تزويج المائتة فلا زوج الا ان ياخذ منه ما يحكم عليه بحد فكان ابنا او غيره ام لا **قال** ما ارشاهه الولي انقض الزوج المائة من الصداق فهو المرأة وان لم ينقصها فهو مرد وعلى الزوج وفق بين الاب وسائر الاولياء فان ثبت الرشوة للاب على التزويج البتة لم يشترطوا نقصان الصداق وجعلوا ذلك من صداقها والدعا **مسئلة** عن الشيخ عمر ابن سعيد ومن زوج البتة ودخل الزوج والاب مسافرا فكناح باطل ولا يحتاج الى طلاق قال غيره وهذا اذا كان الاب حاضرا في البلد او كان في المصير يخرج منه وبين بلعد التزويج قبل الدخول به المبرم ولم يرض به وان ائتم وان ائتم قبل الدخول ورضي به وان كان الاب نارا من المصير حيث لا تنال المصير يخرج

الولي الذي صار عندي برضا المرأة على هذه الصفة اى كانت بالخعة عاقله وان
كانت صغيرة لم يبلغ طيس لم تزوجها هكذا حفظنا والله اعلم **مسئلة** وفي امرأة
زوجهما ولها رجل وهي امرأة بكر ورائع وسكنت قدر شهرين او قل واكثر وبعد ذلك
غيرت وقالت انها ما رضيت اليها ذلك ونقبل قولها ام لا قال هي على التغير حتى يرضى
رضاها ان يكون قيل لها ان سكوتك رضاك وسكنت فل يقبل تغير بعد ذلك
والدعا علم **مسئلة** عن الشيخ مسعود رهاشم البهلوي رحمه الله وفي امرأة زنت
وافقت بولدها وقالت انها ثابت واراد رجل ان يتزوجها بحرام لا قال ان ثابت فاجاب
لم تزوجها وبعض كره ذلك فافتران تفعل فعلها ان اول عند هذا الرجل قال غير هذا
اى لم تكن محدودة على الزنا وان كانت محدودة على الزنا قل يجوز تزوجها الا لمن كان محددا
مثلا على الزنا ان كان من المسلمين وما يولد تزوج الكتابية المشركة والكتابية الزانية
المحدودة على الزنا لم يجوز تزوجها الا لمن كان محورا مثلهما على الزنا من المسلمين او مشرك
كاكتاي من اهل ملتهما ولا يجوز للمشرك الكتابي تزوج للسيدة المحدودة على الزنا وغير
المحدودة هكذا سمعنا والدعا علم **مسئلة** عن الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله وفي
الا عوى الا ان كان تزوج بعض نسابة بزوجهما الزوج باوص نغير وكيل لم لا يجوز الا
بوكيل ولا الا وهو ان يتزوج يقبل التزوج هو بنفسه ام يقبل لم وكيله محض قال
كل ذلك جائز لان عوى هذا الا ان كان تزوج احد من يليه تزوج احد من يار احد
يلو الخطبة وعند التزوج لا بد ان ينظر المتزوج وفي بعض هذا اختلاف وكل قول للمسلمين
فيها يجوز فيها الراى جاز ان اخذ به ما لم يبين خطأ ووجه والدعا علم **مسئلة** الزانية على
امثلة مات عنها زوجها ولم يعمل لها كفوفات كوفات الحكم او جاء ولها تريد ان
تتزوج برجل وتديعي وليها ان عذنها قد انقضت يقبل قولها وقول ولها ام لا
قال لا بأس على الخاتمة ان يزوج هذه المرأة اذا صح عنه موت زوجها وقالت ان عذنها
قد انقضت ولو لم يعمل هو عدد ايامها حتى يموت كذا وكذا ان قال وليها ان عذنها
قد انقضت ولم يقع منها شيء تغير لقولنا ان التزوج معلق على رضاها ولا يمكن

الحكمون يكون كما حاسب العبد المسلم وهذا اذا كانت المرأة بالغاً وان كانت صبيحة
 فقول زوجها مقبول حتى يمتح كذب وان استوب الحكم شوا في هذا وقف عندنا
 اطمان قلبنا ان عدتها المتنقص والدعاء على • ومنه في المالك اذا قال له رجل اذا جاز
 فلان فزيد بائني فلان ولغظ عليه وضيق جلاء الرجل واداء المرأة ان يكلمها يجوز
 للشهود ان يشهدوا على هذا التزويج وهم لم يعلموا ما ارب المرأة الا وقول المالك
 امره قال ان الشهود في اكثر القول لا يجوز لهم ان يقبلوا قوله في ادعاء الكاثر من
 ايها الا بالصحة قول يجوز لهم ان يقبلوا قوله اذا كان ثقتهم ولا يجزيهم ان يتبين له
 منهم انهم يقدمون على ما لا يجوز لهم به المذنبين بكنة هم ولولم يروهم بنفسه
 الا الشهادة وادعاءهم بنفسه وما شذ ولا يجزيهم ان يزوج على هذه الصفة اذا
 اتت بين لادن الشهود لم يعلموا معنى وكالتدوير **الارب** الا ان يتبين لادن الشهود
 لم يشهدوا على الاعراب التزويج وانما يشهدون على العقد ففسد والدعاء على **مسئلة** ومنه
 وما معقول لا يمين في الكناح ولا في الحر ولا في النسياب وشمل ما هو وما يجزى
 انت ان يكون في كذا عان املا • قال ان معقول الكناح ادعاء رجل على امرأته انها زوجته
 او بدعت امرأته على رجل البذر زوجها فادعى الدعوى فلا يمين في هذا على الكناح في قول •
 اصحابنا وفي قول قومنا عليه اليمين في هذا في الكناح وما في الحر اذا ادعى الرجل على الطالق
 انه زها في العدة واعلم بالحر والكرت هي كذا وتختلف في اليمين في مثل هذا على
 المالك فنقول عليها اليمين ان ادعى انها قول لا يمين عليها وما في النسياب اذا ادعى رجل
 نسياباً بينه وبين رجل فلا يمين في هذا على الكناح ان لم يطلب ميراثاً والدعاء على **مسئلة**
 ومنه وهل يحل المسلم التزويج اليهودي والبذنية والبدنية في التزويج ولا يبعد ذلك امر
 كذا • قال اما اهل القبلة في اذن التزويج منهم كما نواف البراءة في اذن اهل اليهود والنصارى
 اذا كانوا مسلمين المسلمين ولم يكونوا يهوداً غير التزويج الحر من المسلمين وقد نطق
 بذلك كتاب الله جل وعلا والدعاء على **مسئلة** ومنه وفي سورة الرات التزويج رجل
 كفوها ووليها حاضر في البلد والمجان يزوجها وهي امرأة بالغ ولها هذا غير ايها فا

والمنزج والاشهود وما على الايمان من دخل في كلفه قال المدا خطا والله
اعلم **مسئلة** الصبي وهل يجوز له ان تزوج من الاول ولعمري النساء قال اما
تزوج من الاول ولعمري النساء فمختلف فيه ما لم يفسد له الامام والله اعلم **مسئلة**
الاولى في يمينه قال لها وليها ان يردن تزوجك فلان افايت فلم يزل يكلمها فيرد
حتى امرته بعقد التزويج فلما زوجها لولي وبلغها غيرة وقالت ليست راضية ان يثبت
غيرها على هذا الامام قال فيها عندي ان في ذلك اختلاف فاكثروا القول ان غيرها اثبت
لمرض بعد ما بلغها عقد التزويج والله اعلم **مسئلة** وسالت عن رجل تزوج
او ثمة وصل اليها واعلمها التزويج فوضعت بدنه غيرت بعد ذلك وقالت لا ارضى
بحكم لها بالفرق وتزوجت زواجا غيره ثم طلقها زوجها اهل التزويج الاول ان يزوجه
بمنزويج جديد قال لا قلت فان لم يكن اعلمها الزوج ولكن بلغها التزويج فوضعت بدنه
في نفسها اهلها ان تغير بعد ذلك قال ان رضى بدنه قد رضى عنه فقدن ما التزويج
ولا يلزمها ان تغير بعد ذلك قلت فان غيرت وحكم لها بالفرق فاخذت زواجا
غيره ومات عنها او طلقها اهلها ان ترجع الى هذا الزوج الاول قال نعم تكون
اعندكم انتم عليه والله اعلم **مسئلة** حسان عبيدان وان كان الرجل مستقيا عن
التزويج بما عنده من الزوج ثم عرض له تزويج امرأة ايضا الى ذلك كراهية مثل الاكل
على الشبع ام لا قال ان كان هذا الرجل قد رضى عن تزويجها لم يجاز له تزويج ما شاء
وازاله من النساء الى الرابع زوجات ولد في ذلك الثواب ولا يكون هذا مثل رجل
على الشبع وان كان هذا الرجل لا يقدر على مؤنة زوجاته ولا تزويج لحي زوجاته
العسر من قدام في هذه الملال فلا يجوز له ان يضار زوجاته والله اعلم **مسئلة**
قال الصبي يختلف لامة اهل القبيلة في تزويج الانس بالجن وعكسه على ثلاث
فرق فمنع قوم من اوازته لتفاوت الاشكال وحكم الغيبه واحتجوا بقول
الله تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا وقيل براهمة ذلك ولو قروا
الحكم لو وقع الاشكال في الامور للتبسة وقيل يجوز ذلك لانه منع منه

كتاب ولا يحكم سنة ولا اجتماع أمة وإنما أخذ بالقول الأول لا لأنه وضع دليل قوي
سبيلا والداعل **مسئلة** ومنه فيما أوجز للملكة أذا قتلت نفسها ولها صديق
على زوجها قال المصدق لها على زوجها وقول لها المصدق وكذلك كانت
واستتر زناها وإنما الملكة ولا صدق لها والداعل **مسئلة** ومنه فيما أوجز
وليها وكالتها في يدها واستثنى لها أن تزوج نفسها بمن شأوت من الرجال لها أن
توكل من شأوت أم لا قال إن جعل وكالتها في يدها توكل من شأوت أم لا
قال إن جعل في يدها توكل من شأوت فتزوجهما فإجاز لها أن توكل من شأوت وإن جعل
لها أن تزوج نفسها فقال قوم توكل وقال آخرون لا ويجوز لها أن تعقد
لنفسها عقد النكاح إنما لها أن توكل أي وكلت في ذلك وجعلت الكوالة في يدها
توكل من زوجها أو غيره في موضع آخر عند ولا يضر ترك قوله بآذن وكيلها والد
اعل **مسئلة** ومنه من تزوج امرأة على صديق ومثل ما يجب عليها من زكاتها
وعلى نفقة الأولاد وأولادها وعندها ووقع بينهما اشتاق حتى كادت أن تدفع له
ماساق إليها من صديق ونفقة وركوة أسعدا أخذ ذلك قال هكذا أخذ
وهذا كله من المصدق أن زيادة على نقد ما على قول من يجيز أخذها فتدبر
الملاءة عند غير الأساءة منها لها والداعل **مسئلة** وهل للمحل أن يزوج ابنته
المصيبة ومفلس قال لا يبين الخ كذا ولا يعقب في تزويجها ما إذا ذهب
صداقها إلا أن تكون بالغه وتزويجها بعد علمها بيمينه **مسئلة** عن الشيخ
ناصر بن عيسى والملاءة إذا تزوجت بغور أو عليها ودخل بها الزوج فنقدت نفقة
المسلمون من الفراق بينهما وإن لم يدخل بها الزوج جدد التزوج ثانية بارأى لها
فإن انتفع ولها من تزويجها حتى عليم الولي والوالدة إذا طلبت الملاءة التزوج
فإن انتفع عن ذلك جسم الولي الذي يفعل فإن لم يزوها بعد الحبس فأولم
الولي وكيلها وزوجها بمن رضيت به والذي في ذلك الملاءة إذا طلبت التزوج وليس
للولي أن يمنعها التزوج والداعل **مسئلة** ومنه ومن وكل رجلا أن تزوج

امراته هو وليها فنكح الوكيل رجل آخر وزوج الوكيل الثاني المرأة وجاز الزوج
 ما يكون هذا التزويج قال ان كان الوكيل الثاني تزوج المرأة محضاً الوكيل الاول
 فالفعل فعل الوكيل الاول والتزويج جائز وان كان في غيبته الوكيل الاول لم
 يجعل له ان يوكّل لغيره الوكالة ولم يصح النكاح وقد اختلفوا في عدم العقد لانها
 بمنزلة عقد عليه غير الولي ففارق قوم ويجازون ومنهم من قال غير هذا
 النكاح احب اليه عند ولا قدم على الفراق بعد الجواز والداعل **مسئله** ابن عبيد
 في رجل وكل رجلين تزوج اليتيم فلان فلان فزوجهما الوكيل فلان فلان هذا
 يشاهدان غير عالين بهذه الوكالة **اب** الالته وهو غير بالغ هل يثبت
 هذا التزويج وهل لها غير بعد البلوغ ام لا **قال** ان هذا التزويج على هذه الصفة
 جائز وثابت اذا كان **اب** الالته وكل في تزويجها ولو لم يكن الشاهدان
 عالين بوكالة الالته لهذا الرجل كان الشاهدان ثقتين او غير ثقتين فالقول
 في ذلك واحد والتزويج ثابت ودخل الزوج جرحاً ودخل وامان غيرت
 الالته التزويج بعد البلوغ ففي ذلك اختلاف قولان الصبيبة التي زوجهها ابوها
 لا غير لها في التزويج بعد بلوغها ولو مات ابوها قبل بلوغها وبهذا القول العمل
 وقول لها الغير بعد البلوغ والقول الاول اكثر **قال المؤلف** الاختلاف موجود كما
 ذكر وقول من قال يجب الغير لها بعد بلوغها عندي انظر المعان تدل على ذلك
 في الاثر والداعل **مسئله** فمن اوصى الى رجل في تزويج بناته وراد الوصي
 ان يوصي ايضا في تزويج بنات من وصاه يجوز له ام لا **ون** زوج هلواه
 البنات جدهن ايتهم هذا التزويج ام لا **قال** ايتهم تزويج الجد واتهم ايتهم
 الوصي او الجد وكل كذلك جائز وما لا جعل **اب** الوصي ان يوصي في تزويج
 فجايز ان يوصي واحد بعد واحد ما جعل لهم **اب** وليس لاحد ان يوصي في
 تزويج سبعة الالاب **واما** الوكالة للاحياء فكل مرغاب من الاولياء وكل في
 ذلك فجايز والداعل **مسئله** ولا مكان للمأخوذ من ومن عم وزوج ابن عم

ايكون هذا ولي بعد ولي ام غير ذلك وما يجبك في هذا التزويج وكيف صفت
تزوج ولي زوج ولي **ولي** قال اذا كان عم او بن عم فالعم بعد الاخ وابن العم
بعد العم وبما اني زوج ابن العم وهناك اخ وهم فقد قيل يقع بينهما وقال
من قال اني لم يكن هناك **اب** فما صحح السبب ووقع الجور لم يقع بينهما وفي هذا
اختلاف كثير واهل العلم وجهان في الجور تزويج جد والاولياء ان كان الاب حاضرا
الابعد طاع بجهته وامتناعه وقالوا اني زوج الاخ من الاب ولم يغيرة الاب
لم ينتقض النكاح وجاز التزويج وبما اني لم يكن **اب** حاضرا فقالوا اني لم يكن
تزوج ولي زوج ولي وفي التزويج الاول فالاول وكل من وقع منهم عن التزويج
جاز لمن يليه ان يزوجه وقالوا اني لم يكن تزويج ولي بعد ولي وتفسير ذلك
عندك اني كان اخ وابن عم او بن اخ فان زوج ابن الاخ كان جازا وان زوج
ابن العم لم يخل اند ولي ثالث وليس هو وليا بعد ولي وقالوا اني لم يكن
اب حاضر فمن زوج والاولياء جاز تزويجها ان كان من عصمت المدة الا مع الاب
وحسب اند يلحق الاب والاختلاف ما يلحق مساير الاولياء وهو عندى يشهد
العدلين يكون كغيره من الاولياء وغيره والاولياء كمثل انهم كلهم يسوون في
وجوب الحجته لهم وعليهم والحق انما هو المدة في معنى ثبوت التزويج وبما اني
من الاب وغيره ما خوز بالتزويج والحق لغيره وقيل ايضا ان النكاح المدة الا باذن
وليها وليس لوليها ان ينكحها الا برضاها والثيب تستأذن في تزويجها **•**
حتى تزويج من تزويج به والكبر تعلم ايضا ويقال لها سكوتك رضاك فبذلك
قابله اذ نكح بها والله اعلم **مسئله** في تزويج من شهده عنده زناها حديث
الناس شهرة فاصبحت محوزا **•** لان لم يصح زناها باربعه شهود عدول
فلا يجوز تزويجها الا زناها الا ان الشهرة هاهنا دعوى وكل مدعى تاذر
ان ادعى ما يوجب عليه الجور ان تزويجها فهو حسن والله اعلم **مسئله**
فيمن يرسل المهرقة بخطبها وهي قد تزوجت ولم يعلم بزواجها فلما خطبها اطلب من

زوجها الفراق ولم يكن جازيها ثم فارقها يجوز لها ام لا قال ان كان فارقا
 لهذا السبب غير ذلك كرهية الزوج فلا يجوز والدعاء **مسئله** الصبي
 ناصر فليس فيه نكاح امرأة وتخلي بها اعتق غلق بابا او اخرج عليها استرأوس
 فخرجها وسار يدينها ولم يمس فرجها ولم يجامعها او لم يكن هذا لا للشر والظن
 لا غير ذلك ثم انهما بعد ذلك تعاورا ولا رخصها بعد ذلك فعدتها بضاهاها لهما
 في كرهية ما بينهما وبين الدلالة انهما يعلمان من انفسهما انه لم يجامعها ام لا قال
 ان الملامحة بينهما فيكون يتزوج جديد على هذه الصفة فيما بينهما وبين الدلالة
 وان ادرت في التزوج بغيره فانها تعتد ولا تزوج البعد انقضاء الحجج العدة
 فيها نكاحا عليه فهذا في ظاهر الحكم وليس من الملامحة ان يتزوج بها بعد عدل بدخول
 زوجها الاول بها وظل اقل لا بعد انقضاء العدة منه وليس له تصديقها انه لم
 يطأها فيها نكاحا عليها ان حكم الظاهر بوجوب عليها العدة وذلك لغير اوليها
 ان يزوجه الا على ما ذكرناه على العلم بطلاق زوجها وانقضاء العدة منها في حكم
 الظاهر عن الاجل للجمع بينهما امثل اختها وما اشهد ذلك فيها نكاحا عليها والله
 اعلم **مسئله** ومنه اكثر القول لا يرد ولا الزنا في التزوج ولعل بعض ارباب
 ردة والاول شهد والدعاء **مسئله** ويسئل عن تزوج المعتقة والاغم
 هل يصح ذلك منهما قال ان محضه وانما يصح منها في الحكم لانها لا يرد ما معها
 وما في معنى الواسع فاذا تزوج لهما وليهما او دخل المرأة عليهما وجازيها
 جازي ذلك منهما في معنى الواسع وقيل لا يصح ابدا والقول في الآية واحد قلت
 لغتان اخذ بهذا القول وتعاشر اشداء الدائم اذ الطلاق هل يصح ذلك
 منهما قال لا يبين ذلك في الحكم ولهما في معنى الواسع اذا عفت الا ان من زوجها
 ما تبين به منه جازي ذلك في بعض القول وقد عنت هذه المسئلة وكنت انا
 ممن اتفق بخلاف زوجها منذ جدا عفت منه موقوفه صبيح وهو رجل اعلم بقال له
 حسن فحسنت منه معنى الاطمانا تدبلا شهيد واما التزوج فيزوج لهما وليهما وكذلك

المرأة بزوجهما وليها عند من يميز كد وفيه اختلاف وبعض لم يحزه ابداً وإن كانت
المسيبة معتقداً وزوجها وليها عند من يرى ذلك لم يخرج من الحق على ما مضى
والاختلاف وعند من يراه يرى البروت بينهما على ما يوجد الشرع قبل الدخول
وبعداً وكذلك القول في الصداق عند من يميز وإن كان مسيبته عماً أو معتقداً
فقبروت وقد كانت زوجهما ابوها لم يكن لها غير ولا طلاق لولي الأعجم ولا
لمعتقة لأن جاء في الأثر معنى الاختلاف في زوجة المعتقة أي الميراث عنده سعة
ولا تنقحها الولي تقول يطلقها وليه وقول هي حالها ولا تطلق وشتر على الميراث
أي الإرث الأعجم والمعتقة أن لا طلاق لها ولا يخرج لها حتى يزوج الله والد
اعلم **مسئلة** وإذا تزوج الرجل امرأة باء وليها بغير رها ثم علت بالكناح
فكرهت في نفسها ولم تغير ذلك ليسأها هل يلحق ذلك كراهية أم لا قال لا بأس
إذا لم تكن كراهية تغير لأن الكراهية قد تكون الزوجة فإذا كانت متمسكة بالكناح
ولو كرهت منه ما كرهت حتى أظهرت الرضا منه فهو عندي جائز قلت فإذا
رضيت في نفسها وأظهرت الكراهية فوطئها الرجل ثم قالت من بعد أن كنت راضية
في نفسي قال هي زوجته وأغايوزته في النفس ووجبت في الميراث إذا زوجها
رجل فرضيت في نفسها اندر رضوان لم تنطق بالرضى وإذا كرهت في نفسها
فليس كراهية حتى تنطق بالكراهية والد اعلم **مسئلة** وميراث ربيع
زوجات وطلق واحدة منهن ثلاثاً فإنه لا يجوز لهما أن يتزوج امرأة إلا
بعد انقضاء العدة التي طلقها في أكثر القول وإن تزوج امرأة ودخل بها
جهلاً منه فلا يفرق بينهما وقد خبر المسلمون أن يفرقوا بينهما بعد الدخول
الأيدي قولاً وأقوال المسلمين أنه يجوز التزوج إذا كان الطلاق ثلاثاً ولو لم
تتضمن عدة التي طلقها ثلاثاً غير أنه لا يجب أن يتزوج حتى تنقضي المدة التي
طلقها ثلاثاً أصلها والد اعلم **مسئلة** ومن تزوج امرأة وجدها محتاطة
قبلها بربها الذين يطلقها ولا صدق عليها أي الميراث يعلم بذلك وغتر

بذلك **ام لا** قال لا اعلم لغير ذلك منها وان مس او نزل الفرج فعليه الصداق
 كما لو نكح القول **و** ان كان ساء لها عن ذلك فكتمة وغريم بذلك حقيقة منها
 ان لا يزول مد لها شيء قبل الدخول بها وليس فرجها او النظر اليه ان صح ذكر ذلك منها
 وفيها والله على **مسئلة** ابن عبيد ان والى بالبعث ان ازوج امرأته رجل **مسئلة**
 لا اعرف واما والى الا اعرف وهو يعرف من تزوج اعرى الرجل الذي لا اعرف **مسئلة**
 ان اعقد عليه التزوج بعقبة والى الا **مسئلة** قال لا تزوج الا بعد ان يصح عند محمد
 وشهد بشهادة الشهود **و** قال القاضي ان كان الزوج حاضرا وهو حر بالغ عاقل
 فما تزوج له ولو كان الذي يعقد التزوج يعرفه والدعا **مسئلة** فيمن تزوج
 ولولا الصبي بعتقة لم تباع وضمن بحقها اذ مات ابنه قبل ان تباع وقبل
 ان يدخل بها فلها نصف الصداق وسوء امارات او كرهها قبل ان يجامعها
مسئلة قال يوجد عن الشيخ صالح روضا ما ذكرتم ولا يخرج من اقوال المسلمين ان
 الضامن لا يلزم شيء **واما** ان يفهم بحق زوجة ابنه ومات الابن وهو صبي
 او كرهها المابيع قبل ان يدخل بها ولو بطاها بعد بلوغه فنقول عليه الصداق وقول
 لا صداق عليه وقول ان كانت صبيبة فعليه صداقها وان كانت بالغاً فالصداق
 عليه وقول عليه الصداق انى وطاها في صفة كانت صبيبة وبالفاء
 مات قبل بلوغه او كرهها المابيع وكل اقوال المسلمين صواب والدعا **مسئلة**
 اختلف في ثبوت الوصية من **الاب** وغيره **والاولياء** في التزوج قول لا يثبت
 والولى **والى** فان لم يكن فالسلطان وقول يثبت من **الاب** في تزوج بنتان دون
 غير **مسئلة** وهذا اكثر القول وقول يثبت من **الاب** وغيره من الاولياء والدعا
مسئلة ومن الزوجية في جميعها عين الشق يده يلزمه صداقها لا نكاح
 مسد على الاستحلال ويلزمه تاما وصلة مسد بوجله مختلف في الزوم الصداق
 تاما فيد قول يتم عليه الصداق وقول لا يتم وكذلك ان مسد بكثرة ولو لم
 يلتق الختانان يلزمه تمام الصداق **واما** في غير الزوجية على هذه الصفة من

المس إذا لم يلتق الختانان مختلف في وجوب الصداق قول يانزه الصداق وقول
 لا يانزه وقول تحريم عليه بذلك حتى تلتقي الختانان ومس الفرج خشية أو
 حجر لا يانزه شوق الزوج ولا في الأجنبيته وفي النظر إلى شق فرج الزوجه أكثر
 القول يجب بتمام الصداق وأكثر القول فلا جنيته لا يانزه لها صداق .
 والله اعلم **مسئلة** الغافري في الإجماع إذا تزوج له وليد مراح أو غيره
 امرأة وقبلها زوجة لأخيه الإجماع ودخل بها ثم رأت الطلاق ولا إله أو وليد
 طلقها كيف الحكم قال إذا تزوج له وليد وقبلها هو بالبراءة المعروف منه فلا
 طلاق إلا أن لا تصح لها حق الزوج وحيد وجميع الأشياء وطابت إلى الحاكم يان
 وليد بطلانها فله ذلك فان أبى طلقها الحاكم إذا طلبت منه ذلك وقول أن
 الإجماع إذا كانوا يغممون من الطلاق بالبراءة فأوجب ذلك ويخرج مع الإجماع
 صوتا بغير البراءة فما يترك ذلك قلت وإذا احتج على ولي الإجماع أن يكتب لها
 صداقها إلا أجل هل يحكم عليه قال ينبغي أن يكون التزوج بحضور الحاكم ومعرفة
 الصداق تحضوه فيكتب الولي صداقها في مال الإجماع برضى الإجماع بالبراءة عند
 التزوج قلت وإذا رأت اللسوة والنقمة من زوجها الإجماع والولي وليد أن
 ينفق عليها أو يكسوها هل يحل الولي على ذلك قال إن كان الإجماع مال فيوم وليد
 بالقيام بحقوقها والله فان أبى فليطلب الحاكم لبراءة ينفق عليها أو يكسوها
 ويقوم بحقوقها والله الله اعلم **مسئلة** الصبيح ومن تزوج امرأة ورضيت به
 وطلقها ببراءة قبل دخوله بها وتزوجها ثانية ولم يعلمها بالطلاق والتزوج
 الثاني هل تظن أنه يدخل بها بالتزوج الأول مضي على ذلك قليل وكثير وفي
 تظن أن ذلك جائز أم لا على هذه الصفة أولا قال إن هذا الرجل إذا طلقها أو لم
 تعلم به وهو لم يدخل بها فقد انقضت عند الله لا عدة عليها منه وحلت له الرجوع
 وصار هو وغيره فيها أسوة فأن تزوجها ثانية بولي وشاهد بن فلا يجوز تزوجها
 ولا يشترط عليها زوجة إلا برضاها بعد أخبارها ولا تكون له زوجة على هذه .

الصفة لان شرط الرضى قد اختلف معنا ولا يصح تزويج الابن من ابنته ولا هذه
 بعد طلاق قبله يصح له سبب فيها اى اخرجت منه وبانت ولم يرض عنه كالمطابقة
 اى المخرج بما اطلق يجوز له ان يزوجه بلا علمها ولا اخبارها لان هناك
 اسباب وجيزة ثابتة وهي دارث كالتزويج وحكمها حكم الزوجة التى الى
 قولها العلم في المحنة والبالا لا يجوز زواجه الا برضاها وهي لم يسبب عنه
 من لانها باينة فكيف بهذه ان لم يبق ثم سبب فهذا حرام وهو تزويج
 مفق بينهما ولا نقل المدعى **مسئلة** وقيل اجمعت الامة على ان
 تزويج امرأة ولم يسم صداق ان النكاح ثابت ولما صدق شأها **مسئلة**
 وتزوج امرأته بكنى وزوجه اثيبا وان يمينها ان يكذبها او غير ذلك
 ذلك عليها ام لا قال فاعلمها المليمين قال الصبي وقول ان شرطت على
 نفسها انها بكنى وتزوجه على كذا فلم يجرها بكنى وزوجه اثيبا وكان صدق
 البكر ان من الثيب رجعت الى الصديق الثيب من نسائها وان قال الزوج
 انها ثيب وانكرت ذلك فالقول قولها مع يمينها انها بكنى وما عليها شئ
 فيما يدين عليها من قبل الثيوب بعد وان لم تكن شرطت عليها انها بكنى فاحول
 ان لا يمين عليها قلت فان وزجه حاملا وقالت ان رجل عليها على نفسها
 وانها فى النوى وان ذلك الحمل من سببه يكون القول قولها ولو زوجه الخمار
 ان شأه صدقها وانام معها بعد ان تضع حملها وزجه كذا وان شأه كذا
 وعطاها مهره الدخول بها اى اعتلت انها لم تعلم حملها حين دخوله بها قلت
 فلا يقبل قولها فيما ادعت واعتلت به ويجوز الصدق عليها باختلاف قلت
 وان اوطأته وهي علة الحمل ولا دعت انها جاهلة بمقتضى ذلك قال فانها تزوم
 عليه وفي رد الصدق عليها باختلاف والمدعى **مسئلة** واذا طلبت الماتق
 الى وليها ان يزوجه فابى ان يزوجهما بكنىها حتى عطفه على ذلك جعل الحمل
 وكذا ما قال ان ذلك المحمل الذى جعلته لمان يزوجهما هو حرام عليه وعليه

ان يورده عليها فان لم يوردها فلها ان تأخذ ذلك من مال المهر متى حيث قد رجع عليه
 اذ احتج عليه بان يوردها ذلك عليها فاجب ان يورده وقد قيل ان عليه يوردها ايضا
 ما قيل من الزوج على ذلك اى الابن بن حبه حتى اعطاه على ذلك لان ذلك امر
 ليس بجائز ليدان عليه ان يزوجها بمن رضى به وليس لمان ياخذ على ذلك
 اجل فان اخذ على ذلك اجل كان عليه حرمه الا انه قد قيل في الاجر على اللان وان
 ليس بثابت ولا جائز وقد قيل ان على الولي ان يزوج ذلك الان يكون ابا فانه
 ليس عليه مهره اى كان ابا المرأة وقيل في رجل طلب اليه تزويج امرأة وهو وليها
 فان تشاور الزوج على ان يزوجها فقيل ان ذلك الذى ارتشاه المرأة وفي قول ابي
 الحواري اذا كان انقصها م صداقها شيئا فهو لها انقصها او لم ينقصها والم
اعلم مسئلة وفي رجل تزوج رجلا بن زوجه ومثله او جعله وكيلا في تزويجها
 فزوجها مرة فلما كان يزوجها ثالثة ما لم يجد له حدام لا قال في ذلك فاختلاف
 قول يزوجها زوجها بعد زوج بالوكالة ولا والله يجد له حتى يموت الولي
 وقول ليس له ان يزوجها الا مرة وقول له ان يزوجها مرة بعد مرة بالوكالة
 ما لم يجد له وليس له في الامر ان يزوجها الا مرة واحدة على ما يخرج عندي
 والدعاء **مسئلة** وروى قال الرجل قد وكلت في تزويج ابنتي زوجها وشئت
 او عن شأوت حتى هل يجوز للوكيل نفسه وغيره ام ولي فلا يبيح الله قبل ابائا
 ذلك قلت فان لم يقل ابوها زوجها بمن شئت وقال قد وكلت في تزويج
 ابنتي هذه اللفظة وجدها يجوز ليد يجوز له ان يزوج نفسه وغيره ام الولي
 قال يبيح الله قد قيل باجازه ذلك ان رضى المأ بالزوج والدعاء **مسئلة**
 وعن رجل وكل وكيل في تزويج ابنته هل يجوز للوكيل ان يوكل وكيل
 في ذلك قال لا يجوز ذلك في قول ابي الحواري الاجازة ذلك وبما اخذ وروى
 عن ذلك محمد بن محبوب وفي قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله اى جعله وكيل
 في تزويج من مثله جاز له ان يوكل غيره واذا جعله وكيل يزوج من مثله يكن

لمان بكل غيرة واما ان امره ان يزوج حرة ولم يكن يزوجه احد
 بعينه فزوج نفسه بها فقد جاز وان يزوج نفسه ولا علم في ذلك خلاق
 والله اعلم **مسئله** وهل تزوج ولي دون ولي غير الاب ام لا قال الجواز **مسئله**
 وفي الاب ولو تزوج بعضهم عليه تزوج ولي غيره الا ان يكون الاب خاوا
 عن المصروعان فيجوز تزوج غيره وقول ان كان الاب بمكان وزوج غيره
 وفي بينهما ولو جاز الزوج وان بلغ الاب فاقم النكاح ثم ولو جاز الزوج قبل
 تمام الاب فعلى التمسك في التزوج تام فيما ذكرنا ذكره واختلفوا في تزوج الاخ
 والاب حاضره فبعض جن عن الفارق والاب ولي يتزوج ابنته ولا يجوز تزوج
 غيره اذ احضر الاب له واما ان كان الولي صغير فلا تزوجه له ويزوج الي
 من بعده واختلف في الصبي اذ كان سدا سيما يعقل قال قوم اى على الغبن
 من النزع ويعينه من ثمنه الدوام على ذلك جاز تزوجه والد الله اعلم **مسئله**
 الزام ولي الصبي اذ حق يجوز تزوجه ولو لم يتد قال يعجزه اذ كان محرم ويحظر
 بين الكفو وغير الكفو ويعرف حد الصدق حتى لا يزوج وليته بغير
 كفوها ولا بد من صلاحها فاي صار هذه المنزلة جاز تزوجه والد الله اعلم
مسئله وللاختصاص طلب التزويج وقالت انها لا ولي لها ولا تصدق في
 ذلك لان تحضر بينه عاقل يشهدون ان لا يعلمون لها وليا بعان ولا يعلمون
 ان لها زوجا ولا يعلمون انها في عدة من زوج فلي قامت البينة بذلك وطلبت
 التزويج وانقضت عي والزوج على كراهته وشهدت عليها البينة انها تطلب
 التزويج فقال هذا على كراهه والصدوق فاي كان على هذه الصفة فقد قال
 وقال ان للوالي ان يزوج والا ولي له من النساء وقاله قال ان ذلك الى الامام
 ونقول ان كان الموضع قائما عن الامام والملاحة محتاجة الى التزويج وهو البينة
 بما وصفت لك وطلبت الملاحة التزويج وزوجها والى الامام او من اقامه في
 ذلك محضرة الولي جاز ذلك والخب للوالي او جعله الولي لا ينفذ الاحكام

محمدان يقيم المرأة ولا غير ثقتهم فلعلته خالق اوع فان فعل المرأة فعل الايج
 لما ان التي الوكيل بالادب عليه وجهه ولا يفعل ان كان لم يفعل ان بعد ان امانته التي جعلها الله
 له دون غيره فاذا كنت في حال انما تزوج هذه المرأة جماعة المسلمين فانما صح ما وصفت لك
 من امرها وان معك ثاب من تتولاه فقد قال في قوله تعالى ان الجماعة اثنتان ●
 فصاعدا وقال في قوله تعالى ثلثة فصاعدا ولا يكون الجماعة الا الصالحين وجاء في الحديث ان
 السلطان والوزير لا يزوجا ولا يزوجا ولا يزوجا ولا يزوجا ولا يزوجا ولا يزوجا ولا يزوجا ولا يزوجا
 في بلاد السلطان فيها ابدا وفيها جماعة المسلمين فمن تزوجها قال فان لم يكن سلطان
 جماعة المسلمين يقيمونها ولا يزوجها من رضيت بهن الا كفرا بعدن صح معهم
 بالنية العادلة انهم لا يعلمون لها وليا بعوان ولا يعلمون ان لها زوجا طاعة ورجع
 فاذا اقامت البعثة بذلك معهم فمنا ورجع ايضا الوكيل الذي اقامه جماعة المسلمين بعد
 اقامته جماعة المسلمين لم يزوجها وان عدم ذلك كله ولت اوجها ولا يزوجها
 فقد جاز ذلك بعضهم ولذا كان جماعة يزوجوا احد كان اولى بالحديث الذي جاء ان
 جماعة المسلمين محرم المرأة والبداء **مسئلة** في امرأة لا ولي لها الا اخوها او امها
 هل يجوز له ان يزوجها قال اذا رضيت بذلك وكانت بالغه فمحي اند قد قيل ان
 ذلك جائز وقيل لا يجوز والمسلمون اولى عندنا ان امكنوا وامكنهم للدخول في ذلك وان
 ان يوكوه اعني الاخر الزلام حتى يجمع السيمان جميعا والبداء **مسئلة** في رجل دخل
 بلدا في الليل زنا فيها با امرأة لا يعرفها فهل لمان يتزوج من تلك البلاد با ولة
 قال اكثر المقول ان ليس لمان يتزوج منها حتى يعلم التي زنا بها وكذا باب الضياع
 وكانت لداخت قد خلت في بيت او في قرية لم يكن لمان يتزوج من تلك القرية
 او البيت امرأة الا ببيان اخذت نسوةها كان اما هو اكثر القول والبداء **مسئلة**
مسئلة الصبي وركه امرأة على الوطى او زوجها في الشبهة ينظرها زوجة
 فالج المحسنة في زوجها فانتهت المناجاة ورضيت للمهره بعد ذلك لهما

صدق قولنا اذا رضيت بما فعل فيهما فذلك تمام لفعل المفاعل ولا تدرى ان
 اقول بشيخ صدقهما ولو كان اصله وجبان لو لم يتم فعل المفاعل وللعلل
مسئلة ومنه اذا تزوجت المرأة على شرط طلاقها مبرها فالزوج بشرط الطلاق
 ثابت وليس للزوج الاسترجاع من يدها ولا هو مدعي الزوج ولا رقة عليه ولا يبعها
 له ولا يخرج ويدها ابدا ولا على فذلك مختل فاوليهما ذلك بشرط النفقة والسكنى والله
 اعلم **مسئلة** ومنه ومن تزوج صبيته او ابنتها او بشرط عليه عقد النكاح
 يكون طلاقها مبرها ان الاب رجح على الزوج وقال ان نفسي طيبة بشرط
 الطلاق اذهب فاعقد النكاح ثابته وان لا يكون الطلاق يبرئ فذهب الزوج
 وعقد النكاح ثابته وجعل الزوج منه وقاما احدهما فخرج الاب وتسلط بشرط الطلاق
 هل ذلك قال ان كان العقد لا يصح اطلاق الاب بالشروط طلقت فيها عند
 والده اعلم **مسئلة** ومن تزوج مرة فاحضرت له رجلا وقالت هذا وليي هو لا غيره
 اصدقهما ام لا قال ان كان لا يعلم لهما وليا جاز له ان يصدقهما ان قال الرجل انه وليها •
 فجاز ذلك على قول والده اعلم **مسئلة** وعن رجل احب ابنته وبين امرأته رجل
 معارضة في حديث او رسالة لان قليمهما اقدرا على كل واحد منهما ارب
 فصاحبها بينهما والزوج تلاكروا فاذ اخرجت من زوجها ولم يكن الرجل اظهر اليها
 وليس انما تخرجها او يهوها جاز له تزوجها وان كان اظهر اليها الحجة بلسانده قال
 انه يهوها او سمعت ذلك منه وبلغها او اعلم ذلك لم تجز له تزوجها ابدا وان كان
 قد اظهر اليها ثم رجع اليها من قبل ان تخرج من زوجها انه لا يحبها ولا يهوها ولا حاجته له
 بها فنقول لا تجز تزوجها انى خرجت من زوجها او مات عنها الاب يعمل انما خرجت
 من زوجها الرغب في هذا بها ولو كان خرج بها لدفع على هذا لا يجوز تزوجها والده
 اعلم **مسئلة** والثوب والحرام الصدقات والسكنى اذا كتب بمسكن
 ومسكن مثلها قال ابو محمد عن الحارث الصدقي في سبعة مثاقيل ونصف

ثمن وسط الذهب وثمان للسكن نصف ذلك وكذلك في النكاح وقال ابو سعيد
 لها وسط خردم اهل زمانها وقال الشيخ ناصر بن محسن قيمة الخادم الصديق ما قال ابو
 محمد قيمة الثوب نصف قيمة الخادم وعندك ان احكم لها خادماً وسط وسكن وسط
 وثوب وثياب نسائها على ما جرى في اهل زمانها وثياب صدقاتهم فهو احسن
 وقيل عن غيره ان السكن سبعة جذاع عار وشملها خرب وقول يشري لها خادماً
 بنفسه وسط ويوجد عن المصنف قال احسن في ذلك ثبوت سنتهم الحياتين بينهم ان
 عرفت ولا فالوسط وعكس الان الا اذا اشتبهت مع فسادها الى الوسط والعد
 اعلم **مسألة** حبيب رالم والمثاق اذا ساءوا اهلها في رجل تزوجها اياه
 فنطقت لسانها بالرضع حياء وتقيده وقلها ما غير حل يسعها ان توطئ نفسها
 واهل قريبين ان تكون بكر او ثيباً قال ان الاحكام جارية على الظاهر والمشهور
 اثار المسلمين ان الثيب اذا رضيت بعد الا سنطاق فعلى بعض القول يثبت
 عليها وما البكر فيقال لها سكوتك رضاك فاذا سلكت كان رضوعاً على ما عرفت
 والعد اعلم **مسألة** وهل يجوز للاعمى ان يكون ولياً في تزويج من يولي تزويج من
 النساء او يقبل التزويج لنفسه ام كل تمكن يحتاج الى وكيل قال يجوز له ان يزوجه من
 يولي تزويجه النساء ويجوز له ان يقبل التزويج لنفسه وقول انه يؤمن ان يوكل من
 يزوجه نساء يرد ويغسل له التزويج اذا اراد ان يزوجه والعد اعلم **مسألة**
 والاعمى اذا شهد على عقد النكاح هو ورجل ايم النكاح ان المرء يمين معها غيرها
 الا الولي والزوجه منهم وايضا ومنهم من لم يجز واكثر القول ان لا يجوز الا في
 النسب خاصة والعد اعلم **مسألة** والرجل اذا شرط عليه في عقد التزويج او
 ان يكون عليه نكاحاً على من وجد قال كان الشرط قبل عقد النكاح فاشتبه بعض
 الفقهاء المسلمين ولم يشته منهم اخرون ومن ذكر في عقد النكاح فهو ثابت
 على قول واشتبه الشرط المحمولى في عقد النكاح وهو اكثر القول معاً قال
 غيره في نظر في هذا الجواب ان لا يغير مستوفى لمعنى الساء بل وهو الشرط المشروط

بعد عقد التزويج وفيما عدى ان ذلك الشرط غير ثابت على من يقبله على نفسه ومن يزوج
 فيد ولم يقد كان الزوج ولا على في ذلك اختلاف والداع **مسئلة** ابن عبيد ان الوالد
 ان اشترى من تزويج البنت لاجل عينا خلفها عن تزويجها فان البنت يزوجه الولي الذي
 من بعده بعد ان يحج على الاب فيفتح لاجل اليمين ويجوز ان كان الطلاق واحدا
 وكان بين الاب وزوجه رجعة ان يزوجه البنت ويرزق منه ان كان خلفته
 بالطلاق وعن تزويجها ان كان اليمين بغير لطلاق فيجوز ان يزوجه البنت ويكفر
 كفارة اليمين وبما الولي الذي يجوز له ان يزوجه حرمته قول ان صار يعرف اليمين
 من الشمال والسماء والارض واقليل من الكثير وقول ان صار سواسيا جاز له ان يزوجه
 حرمته وقول ان صار عتيق بين الاكفاء وهذا القول عندي اسو ولا يمان كان البنت
 صبية فلا يجبر وليها على تزويجها والداع **مسئلة** ومنه وما قول مالك هذا
 رجل في ليس هذا اقرار بالزوجة وبما الاقرار بالزوجة ان قالت الامم ان هذا
 زوجي وقال الرجل هذا زوجتي هذا اقرار بالزوجة قال المؤلف ان قال الرجل هذه
 امرأتكم كان اقرار بالزوجة عند القول الذي تعالى اقرار الزوج وامرأة لوط وامرأة
 فرعون وقال وامرأة قائم فهذا يدل على اختلاف بين ان يقول الرجل هذه
 امرأتى وهذه زوجتي والداع **مسئلة** ومنه وفي الرجل ان تزوجه صبيته لها اب
 غير ثقة كيف القول في تسليم الحق يعطى لها مال ما قبض الولد ما ولده فقيده
 اختلاف قول جابر ان يعطى الولد مال ولده كان الولد ثقة وغير ثقة وقول
 لا يجوز ان يعطى الولد مال ولده كان الولد ثقة وغير ثقة وقول يجوز ان
 يعطى ان كان ثقة ولا يجوز ان يعطى ان كان غير ثقة ولا كان والد العدة الصبيته
 يؤمن على مال البنت فجابز للزوج ان يعطيه مال زوجته قال على القول الذي
 يجوز وكذلك اليتيمه جابز للزوج ان يعطى مال زوجته اليتيمه امها اذا
 كان ياشها على ذلك وكذلك ان كان حديثي في هذه اليتيمه وكان امها جابز
 للزوج ان يعطيه مال زوجته اليتيمه والداع **مسئلة** هل من تزويج

له انقضاء بالتزويج زوجا خالها بغير علمها ودخل بها الزوج ومات ان يكون ابوها
 مقيم بالتزويج فلها الصداق واليراث وان يكن غيرهم لمعلمها الصداق
 بلا ميراث وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا ميراث والدعاء **مسئلة**
 ابن عباس قال ان الولي حاكم ليدان يزوج مولا ولا ولي له من النساء ولا ولي
 يكن باذن الام وقول الله لا يجوز ليدان يزوج مولا ولا ولي له من النساء الا باذن الام يعني
 ان يستأذن الام في تزويج مولا ولا ولي له من النساء وما اللطيف بشهادة النساء فان الشاهد
 يقول لشهود هذه المرأة فلان زنت فلان لا علم لها وليا بعان ولا علم لها زوجا ولا
 اعلم انها فحقة من زوج وبما ان شهود الشهود وغيرهم ان انتم توادى المعنى فخير
 ذكر واما الشهود فيمثل هذا فياخذ شهود الشهوة انما لم يرتب الحكم في شهادتهم
 ولما لو قلنا بذلك وجد الشهوة خمسة شهود واللعنة **مسئلة** ومنه فحين
 خطب الى رجل ان يزوجها بنتها وراثة هو وليها فانتم لم يذكروا وضو الجماعة
 المسلمين وورجل منهم يزوجه ثمان للزوج حمد الله وثق عليه وصلى على النبي محمد
 صلى الله عليه وسلم ثم قال اشهدك بالي قد زوجت فلان بن فلان الفلاني فقلنا
 انتم فلان على حكم كتاب الله عز وجل وسنة نبيه لمسلم محمد صلى الله عليه وسلم
 وعلى صداق وهو كذا ثم قال للزوج اشهدك عليك انك والجماعة الحاضرون انك
 قبلتها زوجة كذا علم هذا الصداق الذي وقع عليه التزويج فقال الزوج نعم
 ايمع هذا التزويج ويكون ثابتا انما يستغفروا بكل ام غير ذلك قال لا يشيت
 التزويج بقول الزوج نعم حتى يقول الزوج نعم قبلتها زوجة لي بهذا الصداق او
 يقول نعم قد قبلتها ونعم قد تزوجتها والدعاء **مسئلة** ومنه فحين تزويج اواقة
 ولم يدخل بها اذ لم يعلنه الزوج يكون هذا من العيوب التي يرد بها التزويج وكان
 ذلك في الزوجة قبل التزويج ام لا قال ان علنه الزوج مما يخاف منها ونهاها والعلل
 الخوف لا عند جميع المعامات انما تعدي وذا كان بالزوج هذه العلل قبل
 التزويج فانها من العيوب وللزوجة بذلك المخير وكذلك اذا كان بالزوجة قبل

التزوج به فالقول في ذلك واحد وهذا إذا حدث بالزوج علة الفسخ بعد دخوله
 وطالبت زوجته أن تمتع منعا شتر فلها ذلك ولا تجبر على معاشرته مادامت
 هذه العلة بدو فحكم عليها لها النفقة والكسوة وغير معاشرته إلا أن يبرأ منه
 العلة وإن المراتن يطالها فذلك ليد والد على **مسألة** ومند وفي رجل تزوج
 امرأة ودخل عليها نهارا في شهر رمضان ثم طلقها في ذلك قبل غروب الشمس فادعت
 عليه الوطء في النهار وإنكره هو ذلك فأنه لا يقبل قوله ما لا نهائى عليه الكفر
 والد على **مسألة** ومند وفي الزطية أى كان مكتوب لها شرط سكن حيث
 سكن أباء زوجها خطأ ويجوز خطأ ولم يذكر في الخط أن من شرط صداقها أن تملك
 الزطية من أهلها كانوا يسكنون البلد الفلانية وقال الزوج الزطية من الزط
 لا يسكنون بلدا مع وفابل يتركون في البلدان القول قول من معها وهذا
 الشرط ثابت أم لا قال إذا لم يكن من شرط صداقها فالزوج الغير مند والقول
 قوله في ذلك مع عينه وعندنا أن مثل هذا الشرط لا يثبت أى لو روي لأهلها
 وطن معلوم قال القاضى ناصر سليمان أن السكن للزوجة أى لو يكتسب الزوج
 اند من شرط صداقها الذى تزوجها عليه أو بحق عليه لها فلا يثبت وإن أثبت
 الزوج على نفسه واختلاف هو وآبائها في شرط البلد الذى يسكنها أبوها كما
 كتب في اللفظ فعليها البيند العاد لئلا أن أباهما يسكن في بلد كذا والد على **مسألة**
 عن الشيخ سليمان بن محمد من بلاد والمسئلة الموجودة في الأثران الرجل إذا تزوج
 امرأة على صداق غير معلوم يثبت لها عليه صداق مثلها ونسائها ما معنى
 صداق مثلها قال أن النساء يختلفن باختلاف حسنهن وحسن سيرتهن
 وما هن عليه من كبر السن وصغره واختلاف أحوالهن لمعفى الفقر والغنى
 فيعتبر حال هذه المرأة وما هي عليه من هذه الصفات المذكورة فينظر لها نسائها
 من نسائها كما أن جاستها في الحسن والفعال والصغر والكبر والغنى والغنى
 أو جاستها في جميع هذه الخصال فيكون صداقها الصداق وكان مثلها من

النساء ويرد ذلك الى نظر العدول من اهل اللعنة من وقع الاختلاف في ذلك
 والدليل **مسئلة** الزام لي في رجل تزوج امرأة فوجدها تعسوا بالليل
 او وجدها عيا ولا بد ان يردّها الدرسها **ام لا** وما حد البرص الفاحش
 الذي يرد به التزويج قال اما التي تعسوا والتي عيكلتاها الا يردان في
 التزويج واما البرص الفاحش فهو عند الكثير الذي يتوشش به صاحب
 في نظر العين والدليل **مسئلة** وفي رجل له ابنة عم وهو يولي تزويجها
 يرسل لها احدا من الناس رجل ثقت فاذنت له بالتزويج فافترس يهد عليه
 النكاح ثم جاءها احد من الناس وبلغها الا فرقت لارضيه وبنا مغيرة
 منها لها كرام **ام لا** قال ان كان تزويجها باذنها وهي ملك اوها فيس بلغها
 التزويج لم يرض به فوقع كما اختلف قول ان التزويج قد ثبت عليها لانها
 قد اذنت له بذلك وقول لا يثبت عليها الا حتى تنزع بعد العقد والدليل
مسئلة وعن رجل تزوج بالملقة وهو قلف فدخل بها اولم يدخل هل يقر
 بينهما قال نعم يقر بينهما ادخل بها اولم يدخل فان كان قد دخل بها فمقت
 عليه ولا تحل له ابلا وان كان لم يدخل بها فله ذلك والدليل **مسئلة**
 الصبي وفيمن خطب امرأة لوليه والنحو الاولياها ان يزوجه يجوز
 لهذا الرجل ان يتزوجها لنفسه ام فيكون لهية قال يجوز له ان يتزوجها اذا
 رضيت به الملة او ابوها ان كانت صبية والدليل **مسئلة** ومن اذا
 كانت امرأة لها اب وابن وولدت من ابيها ان يزوجهما بول كان
 الاب ام لا تدان يزوجهما احدا من رتبته ويتنعم ان يزوجهما من رتبة
 علي بائنه **ام لا** قال يزوجهما من شأوت من الرجال ولا تكون لهية لا ابيها ان
 اختارت من هو مثلها وان لم يفعل حكم عليه بذلك فان لم يفعل زوجها ابوها
 عن شأوت والدليل **مسئلة** ومن اذا كان اناس في كيب من نسائه
 ورجل فطالع منهم رجل وامراة على خيرة ورجل فيها ناسا كخافا اولاد

الرجل وهذه الالة الزوجية ببعضها البعض ولم نجد احدا من المسلمين يشهدوا
 عقد النكاح يجوز الزوجية محض من الكفار اذ الله قد راعى على السيرة من تلك الخبر
 املاه قال لا يجوز النكاح الا بشايع من مصلين في الضرورة والا اختيار
 ولا على في ذلك اختلافا والدة على **مسئله** ومنه وفي رواية ان كان ابا او خا
 او زوا وعمما وكتب لها وكالان تزوج نفسها بمن شأوت من الرجال لا يجوز لها
 ان تزوج نفسها اذ كان محاضرا للملا في عمان ولم يحضر عند تزويجها كان ابا او
 من الاولياء قال لا يضيئ ذلك والدة على **مسئله** ومنه وفي رجل اعقبهم لسانه عن
 النطق بالكلام بعد ما كان في طهر او صار الى اراد ان يكلم بشيء ان يفهم بذلك منه
 الا بالآية ولما ثبتت صبغة او بالغ ولا من الرجل الزوجية ان يزوجها بغيره فلو
 يرض وعرف عند ذلك بأشارة الاية في الرجل غيبه فرضي ان يزوجها وضمت
 الابنة بذلك الرجل يجوز له مرة بأشارة الاية مع رضی الابنة **مسئله** قال ان وضمت
 البالغة باحد فمهر منهما الرضى به جازا مرة لمن يزوجها ويسمى جميعا
 ولا تزوج الا بمن رضى به ومن طلبوا الحكم في ذلك امر الحاكم واقرّب الناس
 له في تزويجها او مهرها ايضا ان عرف عند ذلك حتى يكون الامر في الولي والمحكم
 هذا في الحكم والا في المحايير وكل المعنيين ووسع والدة على **مسئله** ومنه
 وفي الآب اذا كانت بنته ميتة وفي المودة وجاز للآب والآب كان الآب
 ممن يفتح الكلام ومثل من كونه اولا وقال له ما تقول في نفسك لتزوجها احد
 من ابناءك ام لا فاولى اليك كانه بالاشارة ليزوج هو رايها خطيب الرجل ولو
 خطب الا قوله هذا ولم تعد الملة في نفسها الا بالاشارة الاية والآب
 اجل تزويجها هذا الرجل على الحالين جميعا قال ان كانت الابنة بالغت فليضر
 ما كان من الخطب او لبعض عند يدها او على نفسها الا يملك عليها امرها
 بعد بلوغها والدة على **مسئله** ومنه وفيه لدرجات يجوز اذ تزوج منهن
 احد على صدق كثير وتزوج احد هن على صدق قليل قال اذا تساو الشرة

بينهن بالصدق ومن خلفا جاز الخلاف بينهما وإن كان بالغات رخص الادرار
والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن عيسى في امرأة لا ولي لها انت والولي زوجها
على موجب الشرع بوجوب مهرها ما شئت من الزمان ثم انت المهر والولي يشهدون بذلك
وهذا الولي ان تزوجها بوجوب مهر ولاعت بانها قد فارقت زوجها الاول وقد غاب
او كان حاضرا في البلد عما الذي يؤمر به هذا الولي من اجابة هذه المرأة وما الذي يسعده
في ذلك حال حفظت عن الشيخ سليمان بن محمد مدلا جازة في كذا في خلق لها والزمان
قد روي ما يمكن ان يطلقها زوجها الاول وتنفق عهدها من ذلك شرط ان يطبق الاطمان
وسكون القلب في ذلك والعادة الجارية في مثل هذا ان ليس يستحل احد كسر مهر
المقبلة ويكفي في ذلك شهادة الشهود بذلك واما طريق الحكم فلا يسع ذلك الا بما
لبيته العادة والله اعلم **مسألة** الزمان ان تزوج الرجل امرأة ولو فرض لها صداقا
ومات قبل ان يحوزها فله الميراث واكثر للقول لا صدق لها ولا يعدم من الاختلاف
ان يكون لها صداق المثل والله اعلم **مسألة** ولما علمت المرأة ان رجل تزوجها
او لمعها يقول رجل او امرأة فقالت في نفسها انها راغبة فيه ولا ضيق به هل
يثبت عليها ان كان تزوج بها قال لا يثبت عليها ولها الرجوع الا ان ترضى به بعد
ان يصح معها تزويجها بعدلين او شهرة لا يشك فيها او حكم من حاكم قول اذا
بلغها الخبر من كان ورضيت وصح النكاح فقد ثبت عليها او صار خاطر
البال كالخبر الذي غير ثبوت قلت فهل يكون خبر رسول الولي للزوج او لا
الشهود روي عليها ولا يحد لها في التزوج بعد رضاها بخبر رسولها قال نعم
والله اعلم **مسألة** ابو سعيد روي تزوج امرأة فاطهرت الكراهية ثم قالت اني
كنت قد رضيت قبل الكراهية قال معي انها تكون مقرة على نفسها بالرضى به
قبل الكراهية قلت فان قالت رضيت بالنكاح ولم يرض بالصدق ثم مات
احدهما ولم يحزن بها قال قول ان النكاح تام ولها ما مضى الولي وقول صدق
المثل وقول غشقت حتى نرضى بعد علمي ما كان وقول ان جاز الزوج ثم عليها

ولها ما فرض لها وإن لم يجر انتقض كل واحد منهما **مسئلة** ومن تزوج با
اثنين واحدة بعد واحدة ودخل بهما ثم مات قال الأولى صداقها ميراثها وماله
والأخرى الصداق دون الميراث وكذلك دخل بالزنى ولم يدخل بالأولى كان له
يعلم بهما تزوجها قبل الذي فلهما الصداق والميراث أيضا بينهما وإن صح من تزوجها
في عقد واحدة فلا ترثانه والصداق للتي دخل بها منهما وقول ودخل بالآخر مرة
عليه جميعا وإن لم يدخل بها فرق بينهما فلا صداق لها وزوجته على الأولى **مسئلة**
مسئلة ابن عبيد بن وفيه تزوج امرأة بالغابغوس ولي ودخل بها ثم قبل لها
لا يجوز فطلقها هل الدان يزوجه ثانية قال إن كانت بالغابغوس لم يحكم بينهما
أحد الحكم بالطلاق فلا أقول بتحريمها عليه قطعا والزوج من الشبهة غير من
الدخول فيها والداع **مسئلة** ومنه وفي رجل وكل رجل في تزوج امرأة فغلاط
المزوج فزوجه بغيرها ودخل الزوج بالمائة المخطوبة هل تحل له قال قبيلا
تحل له وقول أنها حلال لأن قصد البها والرضا وقع الغلاط غيرهما
والداع **مسئلة** عن الشيخ عبد الله مدني في رجل تزوج امرأة على صداق
عاجلا وأجل فالأجل نخل وعبيد فاعتقت العبيد كيف حكم قال هم موقوفون
إلى أن يطلقها أو يموت فتستحق صداقها فأبعتقون فإن تخالعا وبطلت
وصداقها اعتقوا وعليها الدية منهم والداع **مسئلة** ابن عبيد بن وفيه
قذف النطفة بين فحوى امرأة لا تزوج لها فحى الماء من الفرج فحلت ما الحكم
قال أما إذا حلت المرأة فلا يجوز له تزوجها أو ما الولد ولد ولا صداق عليه
والداع **مسئلة** ومن تزوج امرأة على أن لا تنفق عليه ولا نسوة قول
أن هذا لا يثبت وقول جائز وهو من ذلك ما لم يطلب اليد فبأنه مد
وإن كان زارها على صداقها شيئا إلا أجل ذلك فله أن يرتجعه منها إلا أنها
أبواند مما لم يوجب لها وإنما استحققت من بعد العقد والداع **مسئلة**
ومنه وفي رجل وأزواجه تسارطا على أن يكون صداقها عليه مائة لا يزوجه

يعقد لا يحضره الولي والشهود ما يفتي لان ذلك كيف يجب لها في الحكم وفيما بينها
وبين الداء قال قول يجوز لها ان تاخذ اكثر مما اشترط وهو الاكثر وقول
يثبت لها ما وقع عليه العقد والداء على **مسئله** وفي رجل تزوج اربع
ارسل رجل الى نزيلى ليعلم له ما وقع فملكها الداء ثم رجع اليه فوجده ميتا
كيف الحكم فيهما قال ان مات للسبل قبل الملكة فلا يثبت عليه شيء وانما
بعد الملكة فهي امرته ولها الصداق والبيراث حرما والداء على **مسئله** وفي
رجل تزوج امرأة لا ابند وهو غائب فلما قدم لم يردها فلا يتم هذا ولا شيء
لها الا ان يكون الاب تقبل لها بما رض لها او تكون تجلت من ارضها الى
ارض اخرى فعليه ان ينفق عليها حتى يردها الى ارضها ولا باس ان
يتزوجها الاب ماله يتزوجها الابن باولابن فانها لا تحمل له والداء على
مسئله وفي رجل تزوج امرأة ولم يعلمها ودخل بها وانكثرت نفسها
فاعلمها بعد الوطء وضيت هل يحل لها اللقاع مع بعضها بعض قال لا يبين
لي ان لها ذلك في قول اصحابنا وعليها الصداق وقول لا صدق لها الا
انها اعتزلت الزانية للطاوعة في نفسها الا حلها ولا تحل له ابدان ان زوجها
على الوطء واعلمها بالتزويج وبعد علمها عليها الصداق قلت فان وطئت
نفسها على طائفة اذ قبلها انه تزوج بها وانها ارضيه فوافقت الحق قال
هو امرته فان صدقها على ذلك وسعد المقام معها على الاطمان اذ اذالوا
يتهمها والداء على **مسئله** وفي تزويج امرأة الاخر بدعوة الوكيلة مند
له في كذا كذا وكذا الاخر كذا الصداق يلزم الوكيل ومن مات الزوج
غرم له ايضا ماله بقدر ما نثر من الزوج فان استحق ماله الدريان
فلا غرم على الوكيل والداء على **مسئله** في امرأة لها اخ حاضر ورجل غائب
زوجها اكل واحد منهما ابوجل فالتزويج الاول منهما ان كان كفورا
لها فان لم يكن فالتزويج للكفوة اى رضيت به قلت فان كانا كفورين

ورجل الذي منهما • لا يفوق بينهما ولها المهر والتمريض الاول ان المراهة ولا يطاها حتى
 تغدو وان لم يرد لها طلقها واعطاها نصف المصداق ويجوز للانكر الذي دخل بتزويج
 بديده ولا يدق عليها والاول الذي لم يطاها وان لم يرد لها حملت لغيرها بعد تمام
 عدتها الذي وطاها والى ذلك **مسئله** ومن تزوج امرأة على نواز وجده غائب ثم صح
 ان ذلك التزويج والوطي كان بعد انقضاء عدتها ووافته هل تحرم عليه قال يخرج
 عندي على بعض من اهلهم انها تحرم عليه عن وطئ امرأة على غيرها وجده فاذي
 زوجته وانما يعين ان لا تحرم عليه ويكون النكاح ثابتا والى ذلك **مسئله** ولذا طالب
 الجبار تزويج امرأة فكرهت فقال ان لم ترض والاقتلتها فحلفت ونهت له هل حل
 لها قال ان كانت اختارت الحمل او رضيت به زوجا فلا يكون حراما وهو ثم وان
 كان وان كان جبرها وهي غير راضية به فهو حرام عليه ولا ميراث لها منه ولها
 صداقها ولتمت مندوبها هذه عن نفسها فان وطاها مغلوبا فلا ثم قلت فهل لها
 ان تقتله قال ان كانت اخبرته قبل ان يطاها انها كانت هكذا فلهما قتله وان لم
 تخبره حتى وطاها فليس لها قتله وتكسر مندوبها على **مسئله** الزام في الذي
 يرد تزويجه من الناس ومن الذي يكون منهم كغفل قال قول ان المسلمين اكفأ لبعضهم
 بعض ولم يخصصوا لمولى غيره وقول ان المولى ليس كفؤا للمعينة والذي يرد نكاحه
 الجاهل والمجاهل الذي ينسب للثياب المسيجة المنطوية ولو كانت محريرة وصوف
 او ما الذي ينسج بالعرزرج فهو خارج من هذا الجنس والبقال وهو الذي يدور
 بالبقل والبصل والفجل والثوم في البلاد ويتخذ كنانا يبيع فيه هذه الاشجار والى الذي
 يبيع الجبن والسمن والتمر فانهم كسارون وقول انهم بقالون والسمال وهو الذي
 يتخذ كنانا يبيع فيه السمك الذي يجلد ويبيع منه السمك وهو الذي يبيع في الذي
 لا يشتري والديابغين قلت فالذي ابوة طواف او حجام او دياغ او هند يبيعه
 يرد تزويجهما لا قال لا يرد يفعل البه ولا يرد من امة يبيعه والى ذلك **مسئله**

مسئله ابن عبيد بن وفي رجل تزوج امرأة تزوجا فاسدا وطاها مرات

ولشئت

وليت عند ما شاء الله ثم ندم واداد التوبة والخلص ما يلزمه قال ان كان عالما
بفساد التزويج فقال بعض المسلمين يلزمه ككل وطئها صادق وقال من
قال يلزمه صدقان لا اكثر من ذلك وقال وقال بصدق واحد والعدل **مسألة**
وعن رجل تزوج امرأة ما ذهبا او دلا ذهبا فلما بلغها التزويج انكرته والقول من
المسلمين المجتمع عليه حتى تصلى المرأة التزويج وبعد عقدة النكاح كان التزويج
بأذهها ويغير أذهها فان غيرت من بعد عقدة النكاح ثم رجعت فوضعت بالتزويج
فقال وقال الفقهاء ان التزويج قد انفسخ وقال وقال ان كان الزوج مقسما
والشهود على شهادتهم وهم يطلبون الملائكة حتى رضيت فالتزويج تام ووروي
ذلك عن موسى بن الحباب رحمه الله وحسب ان ذلك ما دامت في مجلسها
والعدل **مسألة** وعن امرأة تزوجت بشهادتين رجلين غير عدلين
احدهما اعمى او كلاهما هل يثبت التزويج فعلى ما وصفت فان كان الشاهدان
غير عدلين فالتزويج ثابت ولا يثبت الصديق علمدان نكروا وما اذا كان احد
الشاهدين اعمى او كلاهما فقال وقال الفقهاء ان التزويج فاسد ولها
صداتها ان كان حازنها ويقر بينهما وعن محمد بن محبوب ان التزويج تام
واما الصديق فلا يجوز شهادتهما علمدان انكروا الزوج الصديق وهكذا القول
ناخذ وكذلك القول في الرد كما وصفت كذا في التزويج والعدل **مسألة**
وعن أبي الحواري رحمه الله عن رجل تزوج امرأة بغير يمينه ودخل بها على ذلك
فقال ان كانت امكنته ونفسها تظن ان التزويج جائز بغير يمينه فلها
صداتها وكذلك ان كانت جاهلة بالحصة وان امكنته ونفسها وهي
تعلم ان ذلك حرام عليها فذلك بمنزلة الزنا ولا صديق لها وشبه هذا فيها
جاء به الاثر في الجهادت بلزوم الصديق فيه على الجهاد والعدل **مسألة**
كتاب التمسك واليهودية اذا شرط عليها المسلم عند تزويجها النكاح الخصال التي
قالوها فلم تقبل له بذلك فتزوجها ما يكون هذا التزويج فبعض لا يري

له تزويجها ان لم تقبل له بذلك وحسب الله يوجد تزويجهم في ذلك لان الله تعالى
 اجاز تزويجهم هذا الكتاب وهو بشرط في ذلك بشرط الشك اعظم من تركه والدعاء
مسئلة وان شرط الزوج على الا ان ماتت قبله فلا صداق لها فعليه الصداق
 لو تزوجها وان شرط عليها ان مات قبلها فلا صداق لها فانك يلزمها وبها
 ولا يثبت لها على تزويج والدعاء **مسئلة** عن الشيخ حسب ما في رجل تزوج
 امرأة وبعد لم يرسل لها صداقها وان ينقلها بيينة يجوز له تركها لا قال
 يجوز له ان ينقلها بيينة وكذلك يجوز له ان يطاها والدعاء **مسئلة** المصحح
 كان عادة الناس يتزوجون على صداق معروف لا يكون عند ذلك العقد الا ان
 كسوة وعطوف لا يكون عند العقد الا ان لا ترضى الا ان يكون احكام
 هذا مثل الصداق املا قال ما وقع عليه الاساس قبل العقد اهل عند العقد في
 ثبوتها تختلف بين المسلمين ومثل ما ينقده الرجل زوجته عند التقائها وهي
 دخول وفي جواب الشيخ صالح مرعي ثبوت هذا ولعلنا اختار ما رآه الناس
 واستسوة فيها بينهم والدعاء **مسئلة** وسأل عن رجل تزوج على عاجل
 كان ابو عبيدة يقول الاجل اجل حتى يتزوج عليها او يتسل او يحتاج الى خادم
 او يموت والا فهو اجل حتى يموت قال ابو عبد الله ما صابنا يقولون ليس
 عليه تجهيل صداقها ان تسري عليها او قال غيره ان دخل بها كان عليه
 تجهيل الاجل وقال من قال ليس لها ان تاخذ من اجلها الا الى حد هذه الاما
 ولو احتاجت الى خادم او غير ذلك والدعاء **مسئلة** عن منبر من ملك
 امرأة على شيء مبهم ولم يرسم عاجلا ولا اجلا فانه يؤخذ عاجلا وقال
 لها سنة البلد في الصداقات ان كان عاجلا فعاجل وان كان اجلا فاجل
 وان كاشى منها جلا والباقي عاجل كان كذلك ولعل هذا القول عن علي بن محمد
 والدعاء **مسئلة** وقيل ان تزوج رجل على رجل غايب فانه يفهم
 المتزوج على الغايب الصداق فان حدث بالغايب حدث قبل ان يعلم

امره لزوم المتزوج عليها الصداق وكذلك الذي يتزوج على الصبي واليتيم والذي
 يحب ان يكون اليتيم هو الذي يتزوج على نفسه اذا كان في حدود مجوز له ان يتزوج من قبل
 والداع على **مسئلة** قال ابو عبد الله يجوز للرجل ان يشتري وزوجته صداقها
 الذي عليه بما يجوز لها ان اعطته اياه فان احتجبت بالجهالة للصداق وانما غير
 وافي فلن تجزئها ولا يجوز له بعد ولا اعطته لغيره ما لم يضمن به الزوج والله
 اعلم **مسئلة** وليس على الرجل ان يقف وزوجته اجل صداقها حتى يعمل باحد
 ما يجل به فان طلب ان يقف وزوجته فليس تجزئ عليه ذلك وان ابيع ولم يجبر
 على ذلك وقال وقال اذا عرض عليها اجل صداقها جرت على اخذها فان قبضته
 ثم طلب ان ترضه عليه فقال وقال عليها ان ترضه وقال ليس عليها
 رضى والداع على **مسئلة** قال ابو عبد الله اذا اشتراط الرجل على نفسه لزوم
 جاريته لموت فانه شرط ضعيفا وانما عليها ان يعطيها مرة واحدة لان
 موت ونزول المال من يد الوارث بعد وراث فان اختلفا في ذلك قبل الدخول
 انتقض النكاح فان وقع الدخول فاعا عليها مرة واحدة وقال ابو الحسن
 يجوز هذا الشرط لها على زوجها وكما ماتت جارية كان لها عليه جارية اخرى
 الان الجهالة تجوز في الصداقات واذا اشتراط عليه من الصداق جارية وكانت
 هي من خدم فعليه لها خادم اخر سوى الجارية التي شرطت عليه في صداقها
 الان تلك لها على والداع على **مسئلة** واذا ارسل الرجل جارية يتزوج عليها
 فقال للمقوم ان فلانا ارسلت ان تزوج عليها وان تزوجه فعن رسالتك
 قبلت لكم وان كرهتموه فانتتم على تزوجه فانكرت لارسل فلانتم على الرسول
 وعلى الرسول عيين بالله ما ارسلت ان يتزوج عليها ويجزئ لارسل ان يطلق وان
 كان الرسول لم يقل فلانا ارسلت فزوج عليها ثم انكرت لارسل وقال الاخر
 ارسل فعلى الرسول نصف الصداق وعلى لارسل عيين بالله ما ارسلت ويجزئ
 الذي تزوج عليها ان يطلق ان يطلق من اجل ان له عليه لارسل ثم انكرت الان

والدعوى **مسئلة** ابن عبد الله فممن تزوج اولا ولم يرض صداقا وهلك
هو وهي قبل الجواز ففي كذا اختلاف اي ما كنت الراق قول لها اصدق مثلها
وقول لا اصدق لها ولما اذ مات الزوج فلا اصدق لها ولما اذ لم يرث فبنوا
ارريت ان سمي لها اقل من ان يعتدوا بهم وهلك هو وهي قبل الجواز قال في ذلك
اختلاف قول اند ثابت لها ما فرض لها اصدق سواء والدعوى **مسئلة**
ومند والراق اذا كانت لا تعرف اولياؤها واربعاءها وليها وند وبها وندوت
على الراق ان تتزوج قال ان هذه الراق يزوجهما الذي يدعي نكاحها وبها
الحاكم والدعوى **مسئلة** الشيخ ناصر خميس وعن رجل قتل رجلا والاد تزوج
زوجها ليل لم تزوجهما املا قال الما على نكاحها عليها ان لم تواعد بذلك
في حياة زوجها ولا فترتها من عندنا انها لا تحرم اذا كان على ما وصفت ان
ذلك لم يكن بمنزلة من يرثه فهو عليه ميراث بل هي غلظك اوها ان
لم تدره للتزويج فلها ذلك عندنا **وقال** المصنف لا يعدم جواز تزوجهما ^{ههنا} **والله اعلم**
وحسن ان لا يتزوجهما وعسى بعض ان لا يري لذلك وامامو اعدتها هي
نقال وقال لا يحرمها عليها ان لم تكن ثم علمت والدعوى **مسئلة**
الشيخ سليمان محمد ملا في رجل ادعى على اولاها زوجته وفي يدها ولد
انذولك وسألهما الحاكم عن دعوى عليها هذه فقالت فارقتا وتعارفنا
هل يكون جواها هذا مما ثبتت عليها حكم الزوجية وعليها صفة الفراق قال
ان هذا عندي ليس باقرار صحيح صريح مما ثبتت عليها حكم الزوجية والد
اعلى **مسئلة** واذا جاء رجل الى جماعة وقال اريد ازوج هذا الرجل ابنتي فلان
وكنى ابوها بتزويجها انا المورود عن ابن سعيد ان كان الرجل المدعى الكوالة
ثقة واطمأنت القلوب الى ذلك فبان للشهود ان ينفذوا التزويج ويشهدوا
به واما في حكم القضاء فلا يجوز لهم تصديق الا بالبينه ولو كان مثل محرم
رحم الله والدعوى **مسئلة** وفي تزويج من لا ولي له ياو السلطان كان

عازلا او جابر اهل يقوم عالمه مقامه ويجوز منهم ما يجوز منه قال جابر بن زيد
 عن الشيخين ناصر خميس والصبيح وعن الشيخ عبد الله محمد في كل ما خلت في الله
 اعلم **مسئلة** الزماني فمن اتحد الحاكم سنة لجامع زوجته اتخرج منه بعد
 السنة بطلاق **اعلم** قال لا يخرج منه الا بطلاق ان عجز عن جماعها وان قال الله
 جامعها فالقول قول زوج عيده **والله اعلم** **مسئلة** ابن عبيدان وفي امارة بالغ
 اذنت لوليها ان يزوجهما رجل فلما بلغها التزوج قالت لا ارضو هل ثبت عليها
 قال قول ثبت عليها لانها اذنت له وقول لا ثبت حتى ^{يصل} العقد **والله اعلم**
مسئلة ومنه وهل يلزم الولين يستازن الا ان التزوج بها قال لا يلزم والله
اعلم **مسئلة** ومن الاثر عن رجل انسل خطبا يتزوج لداواة ومات المسلم ولو
 يعلم انه مات قبل النكاح او بعده كيف الحكم قال اذا صلح التزوج صح موته
 ولم يعلم ايم كان قبل كان لها عندي نصف الصداق ونصف الميراث يخرج من
 حالين حال انه مات قبل التزوج وحال انه مات بعده والله **اعلم** **مسئلة**
 الشيخ احمد بن مفرج وفي رجل وكل رجل التزوج لداواة فتمسما يتردهم فتزوجها
 بالف ومات الوكيل قبل ان يعلم خطبها لكل قال ان التزوج ثابت وعلى الزوج
 كما هو وعلى والد الوكيل خمسة ابدان الزهراء وقول ان التزوج غير ثابت
 الان وكالتد بطلت حين خالف والد **اعلم** **مسئلة** الشيخ محمد عبد الله ملاذ
 ومنه خطبا اولا فصارت تمسما بالتزوج وصار الرجل ينفق عليها وعلى
 اولادها الا يتام ويكسوهم ثم تزوجت غيره وطلب ما سلم اليها قال ان كل
 ما عطاها اياه واعطاه اولادها على هذا التزوج هو رجع عليها والله
اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر خميس ومن شكاه زوجته يريد ان يكون في
 بيتها واعترفت له بالزوجة وادعت انه لم يدخل بها وادعى هو انه دخل
 بها وادعى البينة بالدخول عليها لمعين انه لم يدخل بها وتكفي شهود
 الشهرة **اعلم** قال ان اليمين في ذلك على قول لانها ثبتت عليها محقق

كانت من قبل غير زوجة عليه ولد تكفي بشهادة الشبهة القاضية التي
 لا ادفع لها في ذلك على قول بعض المسلمين قلت ولا المصلحة ان يدخل بها وان
 الدخول بها فادعت ان عليه لها صداقاً جلاً وهو كذا وكذا وتزويجاً من كذا
 ذلك ولم يعترف بشئ او يدعى التسليم اليه ويرد على حكم عليها بالدخول ولا شئ
 لها الا بالبينات والادلة فندم بحكم عليه حتى يقر لها بما تزويجها عليه قال ان القول
 قولها في وجوب الصداق العاجل قبل الدخول بها في شهر القول مع يمينها
 اى اصح ذلك عليه لها في عقد التزويج وان لم يصح ونفرت له بالزوجة فلا حسن
 معنا التخصيص عن حالهما وما وقع عليه التزويج وان لم يصح الدخول بها ولا
 عطاها ولا الصداق وادعت ان كذا وكذا فان شاء دخل بها واعطاها ما ارادته
 عليه والصداق وان شاء طلق ولا شئ عليه ومن اقر له تزويجها على كذا وكذا
 وانها تزوجته فان لم يزوجها بما تزويجها به والد على **مسئله** الصبي والمراة
 البالغ اى بلغها التزويج ولم يصح فيها رضى ولا كرهية قال على التخيير
 حتى يصح منها الرضى والد على **مسئله** ومنه ومن اى عن تزويج البنات بعد
 اوليها عن الايجوز ان يزويجها الولي بعده ومنه ومن اى عن تزويجها الى الحاكم
 وبما يبعد ذلك عن تزويجها ام لا ونحتاج الى رخصة الحاكم قال اى احتججت
 عليه فيما بينهما تزويجها الولي الثاني ومن شاء الولي الاول وكل ان كان له
 عذر والد على **مسئله** ومن معانيها ان اصحابنا اهل الجوز تزويج السيد قال
 بعض اجازة اذا كان ببينة وبعض كرهه وبعض حرمه ولو شهدوا
 كان بغير ولي فلا يثبت قلت له ولو كرهه تزويج السيد كان بولي شهود
 وصداق قال في وجوب احدها ان يستويب منه الدخول اليها ومنها انها
 لا تقبل منه الميراث ان مات ولان اقرها في حضانة اقره ومنها ان
 مات الشاهدان وتكلمها الحق والزوجة لم يثبت لها شئ بدعواها

وان مات وجاءت عند بطلان الوصل إلى الشيء من مال البهائم لا يصح ترك ذلك ان
اكثر في حياته والداعل **مسئلة** ومنه وكيف صفة الجماعه الذين يملكون
التزوج للمائة ان لم يكن لها ولي لم يكن في المصداق ما هو قاض ولا سلطان
جور على قول من قال بد قال قول والاثنين فصاعدا فان تهيأ شغلات ولا
من جباه البلد والداعل قلت لدولي المائة اذا وكل غيره في تزويجها بغير
هل يجوز ان يكون هو وحده الشهود قال نعم جاز والداعل **مسئلة** ومنه
ولايض ان تزوج امرأة في نكحة وصدا كوف الحاكم دخل بها ولم يدخل كانت بالغا
او يتيمه قال ان كان عقله صحيحا فاحكامه احكام الصالح في كل الوجوه
والداعل **مسئلة** ومنه وفي رواية انك بطلان الزوج لها وادعت ان رجلا غلب
عليها هل يجوز ان يزوجها بعد تمام عدتها قال نعم جاز والداعل
مسئلة الشيخ ناصر بن عيسى وفي رواية جين البدرين ان قال هو جوزي
او قالت هي جوزي هل يحكم عليهم ولهم بذلك اذا كانت لغتهم قال نعم **مسئلة**
ومنه وفيمن تزوج امرأة بكر او جدها تنبأ هل تحرم عليه قال لا تحرم عليه اذا
لم يقر اندر فعل الرجل وليس عليه سؤا لها لا يملك زوال البكارة باسباب
كثيرة والداعل **مسئلة** ومنه وفي رواية قال لها هل اندر زوجها من وليها فقد
واباحت من نفسها ما يانزها قال لا يجزيها ان تبني من نفسها الا بعد
صحته التزوج معها وان صدقته ودخل بها ثم صح التزوج فلا أقول ان تزوج
فاسد والداعل **مسئلة** ابن عبيد ان وفهن عيب بذكره خوف العنت
اذا لم يجد سعة الاحمان فوجد اياهم بفعله ذلك ام لا قال في ذلك اختلاف
قول ان الذي لا اصغر وقول ان خاف على نفسه العنت ولم يكن قادرا
على التزوج فلا يضييق عليه ذلك والداعل **مسئلة** ابو عبد الله محمد
محبوب في امرأة زوجها وليها وهي غايبة بغير نية وشهود فماتت المائة

قبل ان يبلغها الخبر بالتزويج او مات الرجل قال اى امات الرجل قبل ان يعلم
رضاها ثم رخصت استخلفت ان لو كان حيا الرخصت به زوجا فادى حلفت
فلها في المصدق وميراثها عند وان كانت على البتة وقبل ان يعمل منها
الزوج فلا ميراث له منها ولا صدق عليها رايته اى بلغها التزويج وما
قبل ان يعمل منها الصهر والتغيير الحسن في هذا الاختلاف • قال هكذا ولا
احفظ الاصح من القولين قالت لهما نقول في الحقة البالغة اى بلغها الخبر
بتزويجها فلم يصح منها تغيير حين ذلك ثم غيرت من بعد هل يحسن ان يكون
فيه قول باثبات التزويج قال يحسن ذلك وعسى ان قد قيل بذلك والبلد
• **مسئلة** والا كان العاقد من العقد يسكت بتذكر اللفظ واسم المرأة وتزويج
هل فيه ذلك قال لا بأس بذلك وان سكنت او تكلم بغير معنى الكاح فلان لا
ان يقول بعد ذلك اشهدوا اني قد زوجت فلان بغلان على صدق كذا والبلد
اعلى • **مسئلة** ابن عبيدان ومن تزوج لا ابنة بغير اوصى فلما بلغه التزويج امر
بوضايل من الاب شيوخ المهر لاه قال اى قال الولدان ابنة راسل بالتزويج
لهم انكر الابن فلا يلزم الوالد شي • والصدوق وبحر الابن على طلاقها خوفا
ان يكون امره ولا يلزم منه شيء • والصدوق وان لم يقل الولدان ابنة راسل
فان يلزم الولد نصف الصداق وبحر الابن على طلاقها ولا يلزمه شيء
والدعوى • **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى وم تزوج امرأة على بكر فوجها
ثيبا فقالت من زنا الدان لا يصدقها قال ان لم يصدقها فواسع له ذلك على
بعض القول والدعوى • **مسئلة** الزامل واما المرأة التي اذا طلقت من زوجها
التاجيل اجالت سنة ولم تقدر على اصلاح نفسها فاجع بمن لا يجوزها الا سلطان
وليس عليه صدق • وقبل المس والنظر على اسم معتد الاثر وما غير التناقا
رجواند اومس او نظروا بها يلزم صدقها اذا غير بعد ذلك ويجوز ان يكون
خرجها عند بطلاق والدعوى • **مسئلة** الصبي وفي الذي وكل الامام او

او الجماعه في تزويج امراته فالوكالات ثابتة حتى يموت الامام والسلطان او يغير
 او يرجع عن الوكالات وكذلك الجماعه عند عدم الامام والسلطان حتى يظهر الامام
 او يرجع عن الوكالات كانت الوكالات لم تنق نفسها ان تزويج نفسها او لاحد من الناس
 ان يزويجها وكذلك وكالات الولي الا ان كان ابا او غيره من الاولياء حتى يرجع او يموت
 والى ذلك **مسئله** وروى عن ابي ابي بصير عن ابي جعفر في رجلين تنازعا في امره وورث كل
 واحد منهما امرته ووقع عليهما البيعة العارضة وهي في بيت احدهما او وحدها
 ما الحكم في ذلك قال ان كانت في بيت احدهما فهي ملزمة ولا لم تكن في بيت
 منها فاما انهما اقام اقام عليها البيعة او لا فهو احق بهما وان صح لك احدهما في عقد
 واحدة فهو باطل لا يثبت والى ذلك **مسئله** ابن عبيد بن ابي ابي رافع عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير قال ان غلق عليها بابا او رخص عليها استرا او خلى
 بها او رخص لها لم ينعها لم يكن قوله حجة فيما يجب لها من الصداق في الحكم والى
 ذلك **مسئله** وفي رجل ولى امراته في بلد غير بلدها فكتبت له كتابا بخط غيره
 القاضى ان اى جاء الى فلان فلان الفلاني زوجي على كذا وكذا من الصداق
 فزوجها على هذا قال جائز عند الولي والزوج ان التزوج معلق بغيره من الامور
 قلت له وان كانت وفي هذه النسخة وكانت بخط القاضى في التزوج فغلبت اسمها
 وسماها باختها وتزوجت على هذا الا ان المعنى لها ان ثبت هذا التزوج دخل
 الزوج بها ولم يدخل قال ان هذه وكالات غير ثابتة في الحكم ولا يجهل ان تزويج
 الامم الوكالات تزويجها فان زوجها على هذه الوكالات بوضاها وهي بالفتنة
 حرة عاقله ودخل الزوج بها واتم الولي التزوج وقر في الوكالات انه وكل
 في تزويجها الذي زوجها لم يتعوى على الفرق بينهما والى ذلك **مسئله** ابن
 عبيد بن ابي رافع عن ابي بصير قال ان غلق عليها بابا او رخص عليها استرا او خلى
 بها او رخص لها لم ينعها لم يكن قوله حجة فيما يجب لها من الصداق في الحكم والى
 ذلك **مسئله** وفي رجل ولى امراته في بلد غير بلدها فكتبت له كتابا بخط غيره
 القاضى ان اى جاء الى فلان فلان الفلاني زوجي على كذا وكذا من الصداق
 فزوجها على هذا قال جائز عند الولي والزوج ان التزوج معلق بغيره من الامور
 قلت له وان كانت وفي هذه النسخة وكانت بخط القاضى في التزوج فغلبت اسمها
 وسماها باختها وتزوجت على هذا الا ان المعنى لها ان ثبت هذا التزوج دخل
 الزوج بها ولم يدخل قال ان هذه وكالات غير ثابتة في الحكم ولا يجهل ان تزويج
 الامم الوكالات تزويجها فان زوجها على هذه الوكالات بوضاها وهي بالفتنة
 حرة عاقله ودخل الزوج بها واتم الولي التزوج وقر في الوكالات انه وكل
 في تزويجها الذي زوجها لم يتعوى على الفرق بينهما والى ذلك **مسئله** ابن
 عبيد بن ابي رافع عن ابي بصير قال ان غلق عليها بابا او رخص عليها استرا او خلى
 بها او رخص لها لم ينعها لم يكن قوله حجة فيما يجب لها من الصداق في الحكم والى
 ذلك **مسئله** وفي رجل ولى امراته في بلد غير بلدها فكتبت له كتابا بخط غيره
 القاضى ان اى جاء الى فلان فلان الفلاني زوجي على كذا وكذا من الصداق
 فزوجها على هذا قال جائز عند الولي والزوج ان التزوج معلق بغيره من الامور
 قلت له وان كانت وفي هذه النسخة وكانت بخط القاضى في التزوج فغلبت اسمها
 وسماها باختها وتزوجت على هذا الا ان المعنى لها ان ثبت هذا التزوج دخل
 الزوج بها ولم يدخل قال ان هذه وكالات غير ثابتة في الحكم ولا يجهل ان تزويج
 الامم الوكالات تزويجها فان زوجها على هذه الوكالات بوضاها وهي بالفتنة
 حرة عاقله ودخل الزوج بها واتم الولي التزوج وقر في الوكالات انه وكل
 في تزويجها الذي زوجها لم يتعوى على الفرق بينهما والى ذلك **مسئله** ابن

كما فيه اذا كنت تعرفها والدلالة **مسئلة** ومنه وهل الاب ان يوكلف تزوج
 ابنته لمولود او لمولود غيره او ولد له الصبي وكذلك المشرك قال في توكيله للمولود
 او لمولود غيره باذن سيده او بغير اذنه والصبي والمشرك يحرم الاختلاف في تزوج
 تزويجهم واجبت الاخذ بالا حوط في الفرج مع الامكان وان يكون عليه والا حوط
 بقدر ما استعمل لمولود غيره لسده ان كان بغير اذنه على قول من اجاز التزويج
 بوكلة للمولود بغير اذن مالكه والدلالة على **مسئلة** ومنه وفي رجل كتب الى
 رجل بخطابه بوكالة او في تزويج وليته فعل يكون ان كان خطا بغير اذن قال
 ان التزويج لا يجوز بالكتابة في الحكم من بعض الرعية الى بعض الا بخط من يجوز خطه
 او من حكم الحاكم ولا يجوز ذلك للموكيل ولا للزوج ولا للشهود وما على الاطراف ان
 ممن دخل في ذلك فلا يقال انما خطا والدلالة على **مسئلة** في اوقاف حرة عاقله اذا
 على رجل عاقل اذن زوجهما وتريد عند وجب عقها فانكرها انجبر على طلاقها او
 بقدر موقوف عقها طلبت ذلك او لم تطلب وهل عليه يمين فيما يدعي ونفقة
 وحق اولا وان امتنع عن الاقرار والطلاق يحبس ام لا قال في حبره
 على الطلاق بغير طلب منها في ذلك اختلاف وان طلبت منه ذلك وامتنع فانه
 يحبس الى ان يطلبها او يقر وكذلك في الجواب اليمين عليها اختلاف قيل
 لا يمين عليه في ذلك لان لا يمين في الكفاح وقيل عليه اليمين الا وجوب الحق
 والنفقة ان لواقطها بالزوجهين وقال بعض حلف على الكفاح فان الزمنا
 الكفاح والدلالة على **مسئلة** ان يملك وسألت عن رجل تزوج امرأة على صداق
 كثير على ان لها ما لا كثير فلما صارت اليه زالت ما لها من نفسها انجل قال
 تزوج الصداق المثل قلت فان حدث لها فقر قال صداقها الذي تزوجهما عليه
 والدلالة على **مسئلة** ومنه وفي رجل خطب امرأة فالتفقا على التزويج ولم ينفقا
 الكفاح فصار الرجل يعطى المقة والشباب واللحم وسائر الكمولات ثم اختلفا
 ورجعا عن التزويج وطلب الرجل ما هداه اليها الذي كان الخاف منها

ومند قال اما مثل الثياب فعليها ردها عليها كان الوقوف حندا ومنها على ما
 سمعته الاثر ان كانت العطية بسبب التزويج ولما لا كولات مثل اللحم ^{والشباب}
 بعض الزمها ردة وبعض لم يلزمها ويجوز ان كان في عانة تلك البلدان ان
 المانع لا يجيب الى التزويج الا ان كان يكون عليها ردة او طلق ان كان قد مضى
 ولم مثل ولا لم يكن فقيمتا والدليل **مسئلة** عن الشيخ مسعود روضان من
 خطب اوتى اليها لها قد خطبها رجل قبله رجل له قال ما لم تتفقوا هم والى
 فل يضيئ عليهم ذلك ان اتفقوا وكان الخاطب منافقا لم يضيئ عليهم ايضا ما لم
 يزوجه وان كان وليا او موقوفا عند فل يعجبون ان خطب على خطبتة اذا
 اتفقوا والدليل **مسئلة** ابن عبيد الله ومن كل في تزويج اوتى هل الدان يوكل
 في ذلك غيره **قال** لا يختلف في ذلك قول له ذلك وقول ليس له ذلك حتى جعل
 له او يوكله كالد مطاقد وقول ان جعله وكيل في تزويج حتمه جاز ان
 يوكل غيره وان جعله وكيل في ان يزوجه حتمه لم يجوز له ان يوكل غيره وهذا
 اعمل والدليل **مسئلة** ومند ان القول قول المانع ان زوجها لم يدخل بها
 وان المانع منها اليقين في ذلك يختلف واكثر القول لا يعين عليها ان يدين
 قال هو اندسار بها وبما يلح مسكدا فاقرت هي ان حملها معه في قضاء
 حاجتها بمسكدا يكون القول قوله اذا قال اندخل بها في الطريق في ميتة
 او مقبل ام لا قال ان القول قول المانع ان لم يدخل بها والدليل **مسئلة**
 ومند ان القول قول المانع في الصديق قبل الدخول فان شاء الزوج ان يدخل
 على زوجته ويعطيها اما تقول من الصديق وان شاء طلقها واعطاهانصوما
 يقول هو وقول ان القول قول الزوج في الصديق على كل حال والدليل **مسئلة**
 الصبي في اوتى زوجها رجل اجنبا ولوها حاضرا في البلد بعد امتناع الاب
 عن تزويجها فبما بينهما او قامت مع زوجها ما شاء الله وولدت منها ولان
 جاهلين كانوا او متعدين هل يخرج منه بل طلاق وتحرر عليه ابدان يحتاج

الطلاق وعليها عدة املاء قال اذ لم يكن لها أحد من القربى فتنزحها اجازير
ولا ولد ولا ذرا ولا ذرة ولا صدق عليها سوى ما وقع عليه العقد وإن كان لها اخ
او عم او ابن فقال مرقا هذا تنزح اجازير مع امتناع الأب وقال مرقا
فاسد ووقف موقوف عن الفقة والغلام ممن يقف عن الفراق والله اعلم
مسئلة الفقيد جامع نخيس الحوصو اذا عقد الزمان كما على زوج وصحها
حل لم يعمل الولد والزوج او علما او حسلا المودة دخل الزوج بها ولم يدخل ثم بان
لهم الحق وطلقها الزوج اجب عليه صدق اذا لم يدخل بها او دخل بها وهي
عالمة بالحل وتمتد اربابها لما بوجئت عن الحل لا يعتد على رجل فأنكرها هو
ذلكا حل لم تنزحها ام فعل الغيرة فمن منع منها الا قال بالزنا ام كيف القول
في ذلك قال لا اعلم فيها في خبر وجهها منه يحتاج الى طلاق لانها ليست له بزوجة
في الاصل الفساد التزوج ومتى دخل بها على المهر من قبل المهر ومنها الزم الصدق
بالذي نال منها وإن كانت عالمة بالحل وانما عودت على فعل ذلك المحرم فجاهل
فلان شيء لها كان لدخلها والواطي علما بالحل والمودة واجاهل بها وإن كانت
تظن ان ذلك واسع في الدين لها فالصدق لها بالدخول عليها ومختلف في
ثبوتها بالسب او بالنظر والزوج لا يخرج ثم على بعض معاني ما قيل انه
لا صدق لها وإن لم يكن شيء من هذا فلا شيء لها على حال ولا على في ذلك اختلاف
واقاربها بالزنا المحرم في بعض المحم في الحكم ان لم يصح مع او في القيا ويرد
ما نزل مع ذلك معد من تنزحها حرا واما على من رضى بالقذف بالزنا بها
كذابا فلا يبين لي انها عليه في الاصل بذلك ثم لا بد من العلم بها وانما بذلك منه
اعلم ولا كذب يشبه ان يكون في الظاهر حجة عليها في الحكم عند غيره من صح مع
ذلك منها ما لم تزوج عند الكذب نفسها فان اكدتها وتابت الى غيرها
الشهيدان يخرج في ثبوت الحجة عليها بدعوى الاختلاف والله اعلم **مسئلة**
ابن عبيدان وفي مثل ذلك رجال دخلوا على رجل فزوج احدهم بانتهاد ودخل بها

وصلى الله على ميتا وورث كل واحد من الثلاثة انه هو الزوج والا بنيت تقولان
 اني زوجتي باحدهم وورث كل واحد من الثلاثة انه هو الزوج والا بنيت تقولان
 ان النكاح فاسد وعلى كل واحد منهم يمين بالعداها وحببت عليهم صدقها
 يلزم كل واحد منهم ثلث المداق وان ماتت كان لهنوها ميراث واحد وان
 ماتوا هم كان لهما منهم ميراث واحد وان اتت بولد ورثهم كلهم باثرهم ^{ميراث}
 الولد منهم سهم واحد وان كان ذكر غير الميراث ذكرها وان كان انثى غير الميراث
 ميراث انثى وان لم يكن لهم ولد الاولاد غير هذا فله الميراث كله وبما ان
 كان عند احدهم ولد ذكر وانثى فله ثلث سهم ذكر والذى لم يكن له ولد فان المال
 لدون باقي الورثة وللدا على **مسئلة** ومنه وفي رواية جاءت من اليمن مع
 رجل ثم طلقها وارادت التزوج ولم يكن لها ولي بيمان وطالبت من الولي
 ان يزوجهما فطالب عليها شهود الميراث فلان اثبتت شهادتهم
 ام لا قال ان شهدوا الشاهدان ان هذه الاقلا ان اعل لها وليا في عان ولا
 اعل لها زوجا ولا اعل انها في عرق تزوج الى ان اديت شهادتي هذه جازت
 شهادتي وجاز تزويج هذه الاقلا ولو لم يشهد الشهود انها فلان بنت فلان
 والدا على **مسئلة** الصبي في اولا ارايت من وليها ان يزوجهما برجل وامتنع
 واورع الحاكم المحبس هل الحاكم ان ياور وليا بعد هذا الولي المحبس يزوجهما
 او يوكل وكيل في تزويجهما ام لا قال كل ذلك جائز ان يزوجهما الحاكم فقد مضى
 التزويج وان اور وليا بعد فقد مضى ولن يوكل الحاكم وكيل وزوج الوكيل اجاز والدا
 على **مسئلة** ومنه وفي رواية ارايت من وليها ان يكتب لها وكالت في تزويج نفسها
 متى ارادت ان تزوج برجل تراة كفوا لها فاني وليها عن ذلك قال فيما عندي انه
 لا يحكم عليها باقامة وكيل ومما طالبت منه التزويج لم يمد ذلك ون غلب قام
 مقام الاولياء والاعام والجماعة والدا على **مسئلة** ومنه وفي الحاكم زواجكم
 بغيره رجل واورته بحوز الحاكم تزويجهما ام لا قال نعم هكذا عندي انه يجوز

لقد تزوجها اذا حكم بالحق والدعاء **مسئلة** وان تزوج اولا ثم بلغ قبل
دخولها انها ذميمة فاراد ان يطلقها او يرفع اليها نصف صدقتها فقال
بعض نساء عنها انها اسوأ من قبل الذي هو حيلة ونحن ندخلها اليك حتى نطرحها
واجتالوا ان طالعوا اولا فحيلة وجعلوا في موضع وقالوا تعال انظر الى زوجتك
فادخلوا على الملقى فحيلة وهي غير زوجتك وقالوا له هذه زوجتك فصدقهم
وثبت على الملقى بعد نفسها فقالت لم يجئني لست بزوجةك فلم يصدقها فغلبها
على نفسها حتى طرحتها فقال محمد محبوب بان صدقتها وانهم لم يصدقوا ^{الذين}
غروها فقالون هي سكرتة ولتقل انها ليست زوجتك فغلبها او طرحتها فان
صدق لها عليها ولا على الذين ادخلوا عليها لانها هي فعلت ذلك بنفسها
والدعاء **مسئلة** الصبي قل لئلا تطالب حتما ان يدخل بها وسلم لها ما
يجب لها عليها ويطلقها هل يحكم بذلك لعله قال هو ان يذكر من طابت
البيد سهرها ثم يدخل بها فانه يحكم عليها بذلك فان عجز مدرة الحكم على امرى وقول
الكل ما يندره شهر ولا يجاوز سنة شهر ولو كثر الشهران عجز بعد ذلك حكم
عليه بالنفقة والكسوة لها وما لا بد لها منه فان عجز عن حكم عليه بالطلاق
وسعى في صداقتها والدعاء **مسئلة** الشيخ عامر محمد السعالي في رجل تزوج
اولا فعدت كاخوها على ذلك الا ان ينفذ صدقا عاجلا وحلا غير من الاتفاق
بينه وبينها في السرقة بدون ذلك عليه شيء فيما بينه وبين الدخول فقبل ما عقده
على نفسه من هذا الصدق المذكور طلقها او لم يطلقها اطابت اليد ولم تطالب مات
قبلها او ماتت قبله قال على ما سمعته من الشرع في الاحكام على ما عقده عليه التزوج
وقال في الحال والجائز على المسس والدعاء **مسئلة** الفقهاء احمد وملاوي ونحو
طلقها زوجها في بلد غير بلدها اهلها على طلقها معاملة بلدها الذي وقع التزوج
بينهما ومعاملة البلد الذي طلقها فيه وكذلك البيع يكون الثمن معاملة
للموضع الذي وقع فيه البيع ام معاملة البلد الذي وقع فيه الوفاء قال ابن

يكون الوفاء في الصداق وفي غير البيع معاملة البلد الذي وقع فيها التزويج ه
 والبيع على حفظه واثار المسلمين والدعا **مسئلة** الشيخ خميس حيدري
 اوردت ادعت علي زوجها انه وطئها ونكحها وذلك ما الحكم بينهما قال انه اذا دخل بها
 وغلق عليها بابا او اخرج عليها صرة او لم يكن جايضا ولا صلاحيين او احدهما ولا
 معتكفين ولا محرمين بالحج فالقول قولها انه وطئها في ذلك والدعا **مسئلة**
 الصبي وهل يقبل قول المرأة انه تزوجها بغلان قال في وجوب تصديق والدتها
 عليها اختلاف والدعا **مسئلة** الرغومي والراة العربية اذا تزوجها رجل
 من البياسة اعني من الخدم لا العدل غير المملوكين وغيرت منه وادعت انها لم تعلم
 انه ليس الها من الغيور وهل له عليها عيب انهما لا تعلم انه ليس كذلك ^{قوله} للعدول
 والعبيد اذا تزوجوا وتناسلوا هم مسلمون ام لا قال قول ان المسلمين اكفاء
 لبعضهم بعض وهذا الاجتماع من القول وليس المولى كفوا للعربية وقد
 وقع الاستثناء على الحجام والحادى والبقال ومثالهم من الصنابير الرثية ولو
 كانوا من العرب انهم ليسوا بكفلاء ولا يجيزون ان يكون لها الغير منه قبل الدخول
 بها وقبل ان يوطئها ان صح ذلك مع الحاكم انه ليس كمثلها في الشرف وعظيم
 المنزلة وعلق القدر من غير خطبة في الحن قال بغير ذلك لانه قد يقع لي
 ان الشيخ درويش بن محمد المروفي اجاز الغير في التزويج لبعض نساء ملوك
 العرب من بعض اولاد ملوك العرب وفي ذلك اسوة والدعا **مسئلة**
 الغاوي وان تزوج رجل اولا بالغا وصبيته وولد زكها وكان مشروطا عليه
 مشطري الا انه لم يذكر في عقد التزويج مع الصداق ان يكون لها عليه نصف
 صداقها العاجل ونصف الاجل ونصف المشتري ام لا قال ان كان ذلك
 مشروطا قبل عقد النكاح ففي ثباته اختلاف ولعل اكثر القول بانثاءه وان
 كان فيها فهو ثابت بل اختلاف في نعلمه وان كان بعدها فغير ثابت
 بل اختلاف في نعلمه واما ما كان من عاداتهم ومنهم من في الحجاز ثابت عليه

فيها عندنا وما في الحكم قال ثبت **والداع** **مسئلة** ابن عبد الله بن موزة قال
 لامرأة فارسي زوجك فأتى بك فأنشأ فارقها زوجها فلا يحل لهذا ان يتزوج
 بها وان قال لا يحل فارق زوجك لا تزوج بها فإني زلت تزوجها اذا فارقها **مسئلة**
 على قول المسلمين وللجول بعدنا والداع **مسئلة** ومنه ومن المان
 يزوج نفسه باوثة هو وليها وان ان يعقد التزويج لنفسه باللفظ في ذلك
 سوى لانه يقول زوجت نفسي بغل فثبت فلان يزوجها او يزوج ان كان
 احد يعقد التزويج غيره فهو واجب اليه وجاز للملك ان يزوجه بها اذا
 علم انه وليها وغيره ان يعمل بها رضيه ولو كانت بالغاً لانها ان كانت
 راضية ثبت التزويج وان كانت غيرة رضيه لم يثبت **والداع** **مسئلة**
 الزامل على ما سمعته من الاثر انه ما يدخل الزوج بالانثى ان شاء الزوج ان
 يعطيها ما قال ابوها وان شاء طلقها او عطاها نصف ما يقول هو وان
 كانت بالغاً لم يدرى لها فان شاء عطاها ما تقول هي ويدخلها وان شاء
 طلقها او عطاها نصف ما هو يقول ونافح بهي ان كان الزوج يدعي
 صداقاً قل من صداق مثلها ولا بد يدعي صداق مثلها فبذلك **مسئلة**
 وصفت كذا وان كان الاب يدعي اكثر من صداق مثلها والزوج **مسئلة**
 مثلها معي فان يكون القول قول الزوج في الاية البالغ والصبيته وان
 كان الزوج يدعي قل من صداق المثل والاب او هي يدعيان اكثر من
 صداق المثل فان شاء الزوج اعطى صداق المثل ودخل وان شاء طلق واعطى
 نصف ما يقول هو والداع **مسئلة** ابن عبد الله ولا يجوز ان يتجوز
 الزينة وعملها ولو يزوجها هو ولا يزوجها والداع **مسئلة**
 ومنه والرقاء اذا مات زوجها وافتت انهما رقاء فلا يحل لها صداق وعمل
 لها الميراث **والداع** **مسئلة** وفي الزوج ان اسلم لزوجها صداقها فخللا
 او حيوان او عرضاً او رزقاً وطلقها قبل ان يجوز بها وقد تلف شيء مما سله

اليها غير تضييع منها مثل انت على الخلق ربح وسيل وكذلك العوض والحيوان
 والارواح سرقته او حترقت ما يعجبك ان ترد عليه نصف الجميع ام نصف ما
 بقي قال فاما ما يعجب من الاقاويل ان ترد عليه نصف ما قبضته بيدها من
 عوض اولادها او صيغة او حيوان واما الاصول التي انت عليها جاحدين
 ربح او سيل او غير ذلك على غير اختيار منها فلا ضمان عليها والدليل **مسئلة**
 الشيخ حبيب بن الحسن بن علي بن ابي عمير والداها فالي والدان يزوج البنت الا
 يعطينه شيء من الدراهم ولا يعمل الخاطب لذلك يشترط هذا ام لا قال ان هذا
 الشرط اذا كان صحيحا وهو ان الزوج على ان يعطينه كذا وكذا فمختلف في هذا
 الشرط بين اهل العلم فقول هذا يشترط ويكون مصادق للمتزوجة فيه وفي
 يستحق الالب **•** واكثر القول ان الالب لا يستحقه اذا كانت الابنة بالغة
 وهي بنت عاقله لان الالب واجب عليه تزويج ابنته ولا يجوز له ان ياخذ
 اجل على اداء الواجب عليه وقول ان الالب يستحقه لان الالب اذا
 امتنع واي جازيلى دونه من الاولياء ان يزوجها ويجوز للسلطان تزويجها
 وان جبره السلطان على تزويجها فذلك جائز وما غير الالب من الاولياء فهو لا
 الشرط اخص له في اخذه وخصوصا اذا كان معه اولياء غيره او دونه اولياء
 اذا امتنع وقبل هو زيادة في صداقها وهولها وهذا رأى مطر يسع فيه
 القول ولان السلطان هو الذي يتزوجها اذا ثبت لمن بشرط من الاولياء
 ويعجبني ان يكون زيادة في حق المتزوج وعلى رأى من اهل العلم ان هذا الشرط
 باطل فلا يلزم هذا المتزوج وكذلك اذا قال له يعطيني او صاكي تعطيني
 او حاتعطيني فمبطل لا يشترط لان هذه الالفاظ ليست شرطا صحيحا فلاجل
 ذلك لا يصح ولا يشترط وما على ما وصفنا من لفظ الشرط فهو كما تقدم
 القول فيه والدليل **مسئلة** اظنها من جوابات ابن عبيد الله في كتاب
 جواهر الآثار وفيه من طلق زوجته سرا يجوز له ان يتزوج اخبرها بعد

انقضاء العدة ولم يتزوجها مالا **م** فنعيم جائز له تزويج اختها بعد انقضاء النكاح
 طلقها والدعا **مسئلة** الفقيه ههنا من خلفان في رجل تزوج امرأة وطلقها
 وتزوجها ولده من بعده فأنكر عليه بعض ولعله يتعلق بقول الشيخ أحمد النخعي
 يقول وأما نكاح الأباء فهو من نكاح الأجداد والقبول **م** وبعض الجازل
 تزويجها وحملها الدفيس لنا للقول بدم هذين القولين قال فيهما عند في
 هذان ما قاله ابن النضر هو لا يصح والقبول **م** ولا يعلم خلافا فيدين
 المسلمين **م** وقال بخلافه في خطاؤه وضلاله عيين في شهادته في كتاب
 رب العالمين وهو قول لا نكحوا ما نكح آبائكم ومن النساء الأيتام واسم النكاح
 وقع بنفس العقد ولو لم يصح الدخول إذا لم يعتد به ودليل ذلك قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فقد سماه
 الله نكاحاً وزوجن المس على هذا يخرج معنا فيما نكح الأباء من النسوة أنه
 حرمت على الأبناء ولو لم يدخل الأباء بهم والدعا **مسئلة** قيل إذا لم تزوج
 بكوا فتزوج مطلقاً ولا تزوج قيمته فإن المطلقه أقرب فوكك لها الوكان
 فيكره ما طلق والميتة تقول رحم الله فلان القدر كقول الغير كفوا والدعا **م**
مسئلة ووزوج امرأة على ما تعصب قال التزوج تام وأما ذلك الغصب
 فلا يجوز لأحد والدعا **مسئلة** وعن رجل تزوج لولده على نصف ماله قال
 فخلته وما لا يعطاه من رجلها وغيره ما قبل تزويج ولله هل ثبت قوله هذا
 قال فهو متزوج على القوم إذا كان هو وهو عالمين بالمال فإن صح انعطاه
 قبل التزوج كان عليه قيمة نصفها إذا كان على ذلك المال المحدث زوج ولده
 قلت فإن تزوج لولده على نصف ماله ثم استفاد مالا بعد التزوج قال أقول
 والدعا **مسئلة** أن ليس لها إلا نصف ماله يوم التزوج وقد قيل إن لها نصف
 الكل والدعا **مسئلة** وسألت عن رجل تزوج امرأة على ثلث ماله أثبت لها
 ثلث جميع ما خلف قال هذا محمول على لغات الناس ومعانيهم في بلادهم

يقول بثلاث جميع ما يملك فحذيق يقع الا فليس في جميع ما يملك وما لفظ الاول
 فيدخل في ثلث ماله من ارض وغل وبن قال ثلث ماله ينصب الام فيقع عليه
 كل ما يملكه والرد على **مسئلة** كان الشيخ مداد عبيد الدين ويحكم الخادم •
 العاجل من الصدوق ان خادما وسطا بالخادم الاجل من الصدوق الاجل ان قيمته
 سبعة مثاقيل ذهب ونصف مثقال ذهب وسطا واذا لم يذكر ثلثه ولا ذكر
 فهو قيمته خادما وسطا وحسب ذلك في النكاح وذكر لان اسم الخادم اذا لم يفسر
 على الا نكاح الذكر والرد على **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى وفيمن تزوج امرأة وشوط
 لها اكل شهر كذا كذا لا رتبة فضته عن نفقة افرضت بذلك واقامت عند علي ذلك
 ما شاء الله ثم غلبت المعيشة وولات منه النفقة ولم ترض بالرد الله عن المفقذ
 انتثبت لها النفقة ام لا • قال تثبت لها النفقة والشوط اذا ابطالته ونقصته
 انقص ولا يثبت عليها اكله والرد على **مسئلة** الصبي والسكن الصدوق
 المقيمة موروثة وكبر في النكاح ليس له قيمة موروثة ما يحكم لزوجه من
 كتب لزوجه ذلك بعد موته قال ان كان لهم سنة يرجعون اليها قال
 سنتهم والا فلا احفظ شيئا ومحمد بن الامير العودل عدلا بينهم وقيل
 في بعض الجوابات ان نصف الخادما الصدوق سمعت من يقول بذلك نروي
 فيها يري في بعض الصدقات لبعض الكنود الرجوع الى رتبة لولده سنتهم والرد على
مسئلة وعن رجل خطب الاندلس فانتجت وتولدت فزجهما من زوجها بائنا
 الاب سياتاني وبعد ذلك وقال لما في فاسخ عليك هذه المرأة فقال الولد قبلت
 ايجوز ذلك ام لا قال ان هذه المسئلة اقول عليها كفى وقفت على مثلها في كتاب
 بيان الشرح وعن ابى الحسن في رجل ولدان تزوج امرأة فخلط في سهمها عند العقد
 فسحق باءة اخرى هل يكون هذا التزويج حلالا جائزا لسواها من الزوج او لم يكن
 فعلى ما وصفت لا يجوز هذا التزويج معناه جاز الزوج بالمتة او لم يكن وقد قيل
 ان اذا قصد الولد بغيرها في اعتقاده لها والشهود يعلمون ذلك وعليه عقد

فاخطاء بغيرها ان ذلك جائز فيما بينه وبين الدخول فان حاكمه التزوج
عليها الاسم كان عليها في قبل النكاح ان يطلقها او يعطيها نصف الصداق لا بد
في الحكم قد وقع النكاح عليها ولا يجوز ان يطلقها والذي اراد تزويجها هو ان لا يرد
روي ذلك عن محمد بن محبوب فهذا ما جاء فيه الاختلاف وكل راي السليبي صواب
والذي يعقب انما في هذا ان كان الزوج لم يحضر هذه الامة ان يحدد النكاح وان كان
بها لم يرد على الغائب بينهما الا ان القصد قد كان للولد فوقع الغلط في الزوج
وقد وقع الدخول على قول محمد بن محبوب وبما على قول الى الحسن فانما يرد
بينهما اجازة ولم يحل لان قد كان التزوج للاب وعندي من معقول المسئلة وبعد
لان في المسئلة الموجودة المذكورة وقع الغلط على هذه الامة والقصد ولا الامة
غيرها وكذلك في هذه وقع الغلط للاب والقصد ولا الامة غيرها وكذلك في
هذه وقع الغلط للاب والقصد ولا الامة للولد والد على **مسئلة** رجل اشار
على رجل يطلق زوجته الاجل ما شكها منها عليه ثم تزوج عليها فان تزويجها قال
ان كان هذا التبرير راي الصلاح في الفتنة بينهما وارب الاستغناء منهما في حينهما
والجواز قصد ولا هذا المشير فاراد ان لا يباس عليه ولا يحرم عليه تزويجها
اراد تزويجها وان كانت نيتا على غير هذا المعنى والد على النيات عن النجاشي
وهن للملكات والنيت بين العبد وربه والد على **مسئلة** الصبي وتزوج
امانة تزوجها ابوها او ليها ثم دخل بها فتأوت الى ربيها وقالت زوجي فلان
فلان فاراد في انقصت عدل فيقبل قولها ويجوز لادن تزويجها ام لا رايين
ان لم يدخل بها وقالت المانة لا ارضى بالتزوج فتزوجها ابوها تزوج غيرها
ذلك ام لا قال اما اني قالت غير راضية بالزوج وكانت بالغافا القول قولها
وجاز لادن تزويجها واما ان ادعت الطلاق فهي مدعية وقوعامة القول قولها
غير مقبول وقال الشيخ العالم ابو حميد لا يعدم هذا الاختلاف على جرد
التصديق لان الحكم والد على **مسئلة** ومنه وسئل عن رجل تزوج امانة

على صدق مسمى سكنها في بيتها ما دام تزوجت له هل ثبت هذا التزوج بشرط
على هذا قال هكذا أخذ ما يعملون عليه وهو الشاهون قولهم قلت فان
باعته هذه المائة بيتها ولم تشرط على مشترين سكنها فيه كيف الحكم في ذلك قال الله
اعلموا ان سكنها قد زال عن زوجها بنزولها هذا البيت الذي قد كان لها فيه
السكن فقلت ان اتخذت بيتا بدله وولدت ان تثبت فيه سكنها اهل يلزم ذلك
الزوج لها ان لم يرض قال لا يبين لي ذلك ولا ارفعهم يثبتون على الزوج لئلا
مثل ذلك وقد صار زوجها يسبها او يسبب بيعها وقلت له فان رجعت هذه
المائة على زوجها بصدق مثلها الا ان هذه العلة كان كان الصدق المتقد صدق
مثلها او اكثر او اقل اليس لها ذلك ولا اعلم في حقوق النساء على زوجها من وقد جاء
الاثر قبلها قلت فان عادت هذه المائة في هذا البيت وصار اليها بيع او ارث
هل يرجع لها فيه سكنها على زوجها يوما ما قال الله على وخاف ان لا يرجع
سكنها فيه على زوجها وقد خرج السكن فيها خرج البيت وخصوصا اذا رجع
او صا الى الحاكم بما زال القول فيه الذي وخرجها عن السكن باختيارها او ثبت
لها بوجع البيت وحسن في السكن هذا وهذا والله اعلم **مسئلة** ابن عبد الملك
في رجل تزوج امرأة اسمها مهنود ولها اخت تسمى بغاطة ونبتت مهنود
فغاطة وتزوج بغاطة ايها زوجها وتجد قال لا ينفعد قوله ولا ينفعد الا ان صدقة
وصدقة التي عقد عليها فينفسخ النكاح ولا مهر لها الا ان كان دخلها وقد
فسدت عليه ويعد على اختها والانتظار عليه في العدة ومن لم يصدق قوله
مصر على مهنود وجبر على طلقها وعليه نصف المصدق ومن لم يدخلها
فيعد النكاح وقول ولي الصبيته مقبول ان قال ان التزوج كان لثلاثة ومن
لم يعلم ذلك حتى مات فبنتها الفان ويقسمان الميراث والتي دخل بها المصدق
كامل والاخرى ربع المصدق والله اعلم **مسئلة** الصبي اكر للقول لا يزوج
وللزنا في التزوج ولعل بعضا يري رقة والاول اشهر والله اعلم **مسئلة**

الزوال في هل ثبت التزويج في الليل اذا كان قمر او نارا او غير ذلك قال ما بالانوار
 فجاز ولا فرق بين ذلك وبين النهار ولما اختلفوا في بعضهم بعضا
 معترفين بالنهار فقد اختلف في ذلك بعض اجازة وبعض لم يجز وقال الليل
 لباس كان قمر او لا قمر فسد والرد على **مسئلة** ومن كان الذي بعد **التزويج**
 يعرف الرجل الذي اقر ان تزويج حرمته فان كانت على المقة اختاروا بينهما الا امر
 ففي ذلك اختلاف قول يزويجها بامرة ولو لم يعرف استعدا بينهما واختاروا ^{جواز}
 انهم يجعلون هكذا القول وكذلك له ولما اختلفت العم فليس لمر ان يزويجها بامرة
 الا ان يعرفها نسبا ببيينة عادلة او شهرة يطعن القلب بها او بالطلاق عند
 علمي نسبا والرد على **مسئلة** ومنه وفي رجل تزويج اوقاة على صداق عاجل او رجل
 فطلبت المقة اما تسليم ما عليه من العاجل والدخول وبما الطلاق فاجله
 الى اجل او الى فلم يوف بما عليه وعقل بالعسر واليسر لان يسلم النفقة والكسوة
 فأنبت المقة الاحضار والهوام الصداق والطلاق لها في ذلك ام لا قال على
 ما سمعته من الاثر فلا يجز على طلاقها اذا سلم لها ما يجز عليه لها من النفقة
 والكسوة الا انها لا تجز على معاشتها ما لم تكن اجازة على نفسها قبل ذلك
 والرد على **مسئلة** الشيخ عبد الله بن محمد بن عيسى في اوقاة تزويجها
 وليها بلا علمها او علمت غيبت فاذى الاث التزويج هل يجزى النكاح ام الاول
 ثابت قال قاله ابو علي بن ابي طالب التزويج وقالت رضى ثم قالت لا ارضى
 ثم اريدت التزويج فالاول ثابت وان كان اول قولها لا ارضى ثم قالت رضى
 فالتزويج الاول باطل ويجز والنكاح ان امارا واذا رد والرد على **مسئلة**
 بن عبيدان واذا تزويج اوقاة ولم يقد على جمعها او غير علمها لها غير في ذلك
 قال لا لم يطبق الجماع فلها الغير منه ولما الاجل سنة ليعالج نفسه فان طلاق
 جماعها ولا طلقها وعليه صداقها عسدها وما اذا اجامعها ولو مرة واحدة وعجز
 ولم يقد فلا يجز على طلاقها والرد على **مسئلة** ومن كتاب المصنف ومكان لمر ان يجز

نسوة ثم تزوج خامسة وهو يعلم انه لا يعلم رجل له ثقب على الرجم ان صح
باربعة شهود انه تزوج خامسة او اقر بذلك ولا يقيم عليها الحد بالملكه مند
لها وتزوج بها ليس بنكاح والى علم **مسئله** ابن عبيدان واذا زوجت المرأة
نفسها غلاما عليها الحد ام لا قال قد قيل عليها الحد وقبل التعزير دون
الحد ويوف بينهما والى علم **مسئله** في رجل تزوج امرأة على كذا غل غلته
من المالد دخل تزوجته ثم بعد ذلك قالت الزوجت اني لم اعرف الغلات وانا مغيرة
منها اهل لها غير وما يكون لها من الصداق قال ان الهم بالثب في الصداق ثابتة
لا تنقض فيها ان كان تزوجها على غل معروف ولو لم يسمها وان كان تزوجها على
كذا غلته من المالد لم يرد لها ولو يغل من المالد الغلاني فلها غل على نظره اهل العود
انقض من المالد كان معد غل وان لم يكن معد غل اشترت لها الا ان يتراضيا
على قيمتها وان كان على كذا غلته من المالد الغلاني فلها كذا او وسط غلته الغلاني
والى علم **مسئله** وسألت عن رجل تزوج امرأة على نفسها رقة الله وشهادته
ملكه بكتد وطؤها بالزمن لهما صداق ام لا قال الذي وجد ان الصداق
يلزم مالا ان تكون المرأة علمت ان هذا حرام ولا يحل ذلك فقد وجدت ان لا
صداق لها على هذا والى علم **مسئله** المغاوي وفي قبيلة معروفين انهم
اذا تزوجوا نساءهم ببعضهم بعض تزوجوهن بصداق قليل واذا تزوجن
بغيرهم الناس تزوجوهن باكثر ولزم احد صداق الا ان لا منهم بالزمن
كصداقهم لبعضهم بعض ام كصداق الغير كان هذا الرجل منهم او غيرهم قال
حسن في مثل هذا الاختلاف عندنا والى علم **مسئله** ابن عبيدان في رجل
حرم على تزوج امرأة يظنها عريضة فاذا هي بيسة او فارسية او غير ذلك
من اجناس الناس والى الغير منها قال لا الا قدر ان انقض التزوج وكلا
اقول للغير وان لم يرد لها فانه يطلقها ويعطيها صداقها تاما وان لم
يدخل بها فنصف الصداق والى علم **مسئله** الصبي فيمن تزوجته براء

حرج فثبت الى العيين لا يرد فثبت فموجب لها اذا وجدت الارضية ولم توجد
 قال ان اتفقا في وزجهما على شئ من داهم او ثوب قيمته لا يعنون الارضية وقال
 وقال اربعون لارضية لا لارضية وقال وقال لارضية الاشياء وسبب الداعل **مسئلة**
مسئلة ابن عبيدان وكيف للفظ من زوج نفسه باوثة هو وليها فعلى ما وصفت
 اما اذا اراد ان يزوج نفسه باوثة هو وليها او اراد ان يعقد التزوج بنفسه فاللفظ
 في ذلك سوى الا انه يقول قد زوجت نفسي فلان ان ثبت فلان يرضاها وبادي
 وان كان احد يعقد التزوج غيره فهو يجب الي وجاين للملك ان يزوجها
 اذا علم انه وليها وغيره ان يعلم انها مرضية ولو كانت بالغالا فلان انها كانت
 مرضية ثبت التزوج وان كانت غير مرضية لم يثبت والفظ للملك ان يقول
 قد زوجت فلانها فلان ثبت فلان باوثة الى تمام اللفظ والداعل **مسئلة**
 ابن عبيدان وما اذا رضيت بالزوج قبل التزوج فلما تزوج بها لم يرض به
 زوجها في ذلك اختلاف فقال وقال لها ذلك وقال وقال يثبت عليها واذا
 اقام الزوج البيعة العادلة فانها مرضية به فوجبا وقامت الامة شاهدي
 عدل انهما غير مرضية فالقول قول الزوج والداعل **مسئلة** ومنه وفيه
 تزوج امرأة وزوجها زوجها فيها يرد به التزوج وغيره بل يرد صدق **مسئلة**
 قال اني ارجع ولا يصح ولا يصح له واما ان نظر الفرج في لزوم الصدق عليه
 والداعل **مسئلة** ومنه وفيه تزوج امرأة بالغالا بلغها التزوج اظلم **الانكار**
 وفي قلبها انها مرضية بهذا النكاح ويكون حلالا لا قال اما في الحكم فلا
 يثبت هذا النكاح واما فيما بينه وبين الدعي فيكون لها ذلك ويجوزني في هذا
 النكاح قلت له وان صدقها الزوج انهما مرضية في قلبها ورجلها ايفر بينهما
 قال لا افر على التفرقة والداعل **مسئلة** ومنه رجلا ادعى على امرأة انها زوجت
 وبن اباهما تزوجها واما هو فيقول البست يزوجت ولم يقل انها غير مرضية ولا
 مغيرة فعلى ما وصفت لا يقبل قول الزوج ولا قول الأب والمقول قول المرأة

والدعوى **مسئلة** ومنه والمائة اذا كان وليها ممنونا ولم يكن لها ولي غيره
فجاز للوالي ان يزوجه باوها والداعى **مسئلة** ومنه وفيمن وفي زوجته
اجلها مال او طلقها ثم ردها على صداقها وقد حدثت ثمة للمال هل ترجع غلته
للمال للزوج قال اى او فاهها صداقها قبل انقصاء عدتها فلان يرجع عليها
في غلته للمال والداعى **مسئلة** ومنه لا يجوز للمائة ان تزوج نفسها بغير امر
وليها فاذا زوجت نفسها بغير امر وليها ولم يدخل بها الزوج فان الولي يحرم
التزوج وليس له ان ياي عن اذا كان الركن كفو للمائة واما اتمام الولي بعد
الدخول ففيه اختلاف قال ابن حبان وقال ابن عباس منتهى وما زوج
المائة الزوج على هذه الصفة فلا تحج منه الا بطلاق وما اللفظ الذي ثبتت
به التزوج اى قال الذى يعقد التزوج محضه شهود من جوفهم التزوج كذا
يا فلان قد قبلت فلان بنت فلان زوجة كذا على صداق كذا وكذا فاذا قال
قد قبلتها ثبت ذلك لا يجزى بعد احد من الزوجين والداعى **مسئلة**
وسئل ابو عبيد عن رجل وكل رجلا في تزويج ابنته وخرج الوالد الى بلد الذي فيه
الوكيل فان تزوج الوالد الوكيلة والمؤكل وزوج ابنته رجل وزوج الوكيل رجلا اخر
ولم يلاق في بلد الوكيل ومع ايها الزوجين اولى بالمائة قال معى الله قبل اذا
وقع التزوج والوكيل في ذلك البلد ومن الوالد فاي الزوجين رضيت به المائة
زوجا قبل الاخر فهو زوجها وتزوج بولي قلت فان رضيت المائة بالزوجين
جميعا معا لما علمت بالتزوج ايها اولى بها قال معى الله قبل ان تزوج الاول
منهما اولى بها ومعى الله قبل بنفسه كاحدا اذا كان رضاها بها جميعا معا
لان رضاها بذلك كان باطلا فان رجعت ورضيت باحدهما وكان كاحد
ثابتا وكان زوجها والداعى **مسئلة** ابن عبيد ان في امرأة بكرا وثبت
زوجها وليها بصداق اقل من صداق نساء فلما بلغها الخبر رضيت
ولم ترض بالصداق اثبت النكاح ام لا قال في ذلك اختلاف بين المسلمين

قال بعض

قال بعض لها صدق نساءها وقال من قال اذا لم ترض نفسك الكالج قلت
فان كانت بكسر و دخل بها الزوج فلما بلغت طلبت صدق نساءها هل ثبتت
لها ام لا . قال في ذلك اختلاف . قال من قال لها صدق نساءها وقال من قال لها
ما عرض لها وليها والدعاه **مسئلة** ومنه يجوز للرجل ان يرضع زوجته بربها
كانت صبيته وبالغا والدعاه **مسئلة** قال ابو معاوية لو ان رجلا اغتصب امرأته
ففسها فنظر الى فرجها وقول يجب لمس البعده لم يجب عليه صداقتها وقول يجب
عليه صداقتها بالنظر الى فرجها وقول يجب بالمس والوطء ولا يجب بالنظر وقول
يجب لمس الذكر الفرج ولا يجب لمس اليد والدعاه **مسئلة** قال ابو عبد الله
ونظر فرج زوجته متعدها فعليه الصدق بجهها ولو لم يجبرها لانه نظر باخذ
الزوج حذو من مس فرجها ونظر اليد خطأ ثم طلقتها قبل الجوار فلان لم يمسها الا الضف
الصدوق وان احتالت عليه حتى اخذت يده او شيئا من يده فجعلته على فرجها
فلان لم يمسها الا نصف الصدوق اذا كان كذلك فعلمها ولو يتابع هو والدعاه
مسئلة الصبيح هل يكون قول الرجل لا اقربها ان قال انه زوجها بافلا
ويجب لها وعليها فيما بينهما وبين الله وفي الحكم عند المسلمين ما يجب للزوجة
ويجب عليها ام لا . قال اذا قال والدلالة انه زوجها بفلان ففي وجوب
تصدق عليها اختلاف والدعاه **مسئلة** عن الفقهاء من اخلفان حذو
قال قد اعنت النظر وطلت الفكر في كفو الزوج لزوجته فالذي ادى اليه
نظري ورنى عليه فكري ان الكفو ينبغي ان يكون مساويا للزوجته في جميع
احوالها اولها في نسبها ثم بعد ذلك في دينها وماله وجمالها وفي اخلاقها فخلت
وهذه الخمال منه عما هي في حالها فلم اذكر حال اختلافها ان يكون كفوها
فيما عنده لان له لم يمس بذلك المختل التسوية بينهما الا على ما امر الله عز وجل
والولي هو الناظر في ذلك على ما يرى فيمد صلاح والدعاه **مسئلة** وعند
فيما عنده ان خرج الالة مع زوجها باختيارها لا يطل شرط سنها بل

هو باق على حالهما مسكت بدونهما لم يتبدل عن زوجها حال خبرها بعد هذا
 إذا كان شرط السكوت بشرط الصداق وذكر في العقد وأما ما قبله بعد العقد
 ولو كان بشرط الصداق فهو غير ثابت عليه إذا رجع فيه وما شرط عليه قبل
 العقد ولم يذكر في العقد فمختلف في ثبوته والداعل **مسألة** وعندنا قال فقر
 خلق الله إلى ربه للتعامل تأملت هذا السؤال مع الخو لا أرى له إجمالا
 هذا المجال لقلة علمي وكذا كونه في فهمي مع اغترافي بشرف سائله انداء بل في
 علما وفيها ولكن قد خفف بدقته في العلم استحسن ربه فمحلته تكليفها انتفاء
 من المعافاة الذي لا ينبغي كونه خصوصاً بين ههنا الاصطفاً فأقول حسب ما فتح
 الله لي من القول إن هذه الملة لا تجاب إلى تزويج زوجه في منها نسباً ودينها
 وعقده ونسبها ولو رضيت به ورعيت في تزويجه وذلك لعدم المساواة بينها
 في الكفوته مع كونها العبودية وهو من الحرية فابن هذا وهذا في منازل
 البرية ومع ذلك فقد نكح بالسنة المحمدية التي لا تعلم خلافها فيها في تزويج
 بعضهم بعض دون غيرهم مع تفاوت منازلهم وذلك ما يرى عند علي
 السلام الله قال اختاروا لنفسكم فان العوقد ساس الوغير ذلك من سائر
 الاخبار في هذا وهو مشهور عن خفيته وقد قيل للولي بالامتناع عن تزويج
 غير الكفو مع رعيتهما في تزويجه ورضاها بدونه ليس المقوم بالواجب ولا
 إذا رعت عليه معهم طلباً لا نكاحاً في فعله نصيب وانما على
 والى لا زوجهما عن ذلك وفيما عندنا إذا وقع التزويج بين الزوجين للذين
 غير كفوين لبعضهما بعض مع اتفاقهما ورضاها بذلك مع علمهما
 به فلا أقول بفساده بينهما وجمعهما مع كونهما جميعاً مسلمين ولا
 بما شرعها إياه آئين وإن كان للسنة الواردة عنه عليه السلام في ذلك
 المخالفين لأن محرمها فيما ارجو تزويجاً في الاول وتاديباً لا الزاماً وإيجاباً
 حتى لا يسع خلافة محمداً حسب ما بان في فيه في نظر من يعمل بعدله والله اعلم

مسئلة ومنه فممن تزوج امرأة بغير او وليها ودخل بها هل يجوز هذا التزويج
 اذا اتى الولي بعد الدخول ام لا **الجواب** ففيما عدى لا يعود من الرخصه في تمام
 التزويج اذا اتى الولي بعد الدخول ولعل بعض المسلمين يشد في ذلك ولم يقر
 صحبه والاعتناء بالاعتناء ولو ثبت في امر الزوج اولى وانزع وارثه واسلم الله
 اعلى **مسئلة** امرأة تركت زوجها صداقها على ان تسكن معها انها سكنت معها
 امها اسبوعا ثم ماتت الام وطلبت الزوجية صداقها فالذي حفظنا من قول المسلمين
 في امرأة تركت زوجها صداقها ويضعها تسكن مع اهلها ففصل ذلك لها وسكنت مع
 اهلها فقالوا صداقها لم يثبت ذلك عليها واقول ان هذا مثل ذلك سكنت قبلا
 او تيسر وهذا يجوز في الصدقات بين الزوجين لان الجها التجوز في الصداق
 والبدل اعلى **مسئلة** اما اذا تزوج غير الولي ثم جاء الولي وعثر في ذلك اختلاف
 منهم وقال ان تزوج اجني على راي الولي نقض النكاح ولو جاز التزويج وضهر قال
 ان جاز التزويج ثم النكاح وهو اكثر القول لان يكون اب فان كان الاب غير
 نقض النكاح ولو جاز التزويج المارة راضية والبدل اعلى **مسئلة** وعن رجل تزوج امرأة
 على ما الذي في يده وعلى كل ما كتسبه الى ان يموت قال فعلى ما وصفت فان كان
 بعد الرجل قد اكتسب ما لا لم يكن لها فيما اكتسب شيء فان شأوت ان ترضى
 بالمال الذي كان في يده يوم تزوجها وان لم ترضى به رجعت الى الصداق سألها
 وان كان تزوجها تزويج قبله فلها مثل صداقها الاول والبدل اعلى **مسئلة** وحدث
 في الذي يدعى فلان وكلمه ان يتزوج له امرأة فتزوجها ثم انكر الزوج انه ما وكله
 ان الصداق يلزم الوكيل وان مات الزوج لزمه المارة بقدر ما تركت من الزوج
 من الماله بغيره الوكيل لها فان كان على الزوج حقوق تحيط بماله لم يكن على الوكيل
 لها شيء لان مال الزوج يستحقه الغر ما دون الورثه والبدل اعلى **مسئلة**
 اذا تزوج الاجني والاب حاض ثم مات الزوج او الزوجة فان كان الاب
 غير في الحيوة فلما مات احدهما اتم النكاح فلا يتم وان لم يكن غير النكاح حقيق

الموت في الزنا يختلف في انعاده للنكاح بعد الموت وقع الجواز ولم يقع **والنكاح**
مسئلة وعن رجل مريض تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى طلقها فاحتاذ ابن زوجه قال ان
 تزوجت بدور ثم تدون تزوجت فلا ميراث لها والرد على **مسئلة** عن رجل قال
 زوجت فلان ابلا ولم يذكر صداقها هل يثبت النكاح قال معي ان النكاح ينعقد
 ان تنما على صداق معروف ومن اختلفا في بعض القول ان يفسخ النكاح
 فان وطئها ولم يختلفا كان لها صداق مثلها ويثبت النكاح ولا علم في ثبوته بعد
 الوطء اختلفا فان طلقها وقع الطلاق وكان عليها لها المتعة والرد على **مسئلة**
 وعن امرأة تزوجت في بلد لا سلطان فيه ولا جد من يدين بين المسلمين
 الا قوما ولا ولي لها هل يجوز ذلك قال نعم قلت فان هي وكلت في تزوجها فزجر
 نفسه قال الكوفي لم يذكر قلت فنفق بينهما قال لا رضيته لو قدم على النافي ان كان دخل
 بها ودين لم يدخل بها فتوكل عني يزوجها قلت فان هي وكلت في تزوجها على نيزوج
 نفسها قال جازي قلت فان وكلت في تزوجها فزجرها رجل وفي البلد يدين
 بين المسلمين فجازيها زوجها انفق بينهما قال لا قلت فان كان وليها انفق
 فوكلت في تزوجها ولم يعلم وليها حق جازيها الزوج ما ترى قال اني عليه ما اري
 جابر بن زيد يجلد النكاح والمكح والزرق والاجتماع والرد على **مسئلة** وعن امرأة
 تطالب التزويج الموليها فما يفعل لها ان توكل في تزوجها قال لا امتنع وليها فل
 ترفع عليه الى السلطان فان لم يكن سلطان فالجماعة المسلمين يحتجوا على **مسئلة**
 فان امتنع وكلوا في تزوجها او كل توكل على رضا مع وكالت المسلمين في تزوجها
 قلت ولو جماعة المسلمين قال خست انفس فان لم يكن جماعة المسلمين فتوكل من
 يزوجها والرد على **مسئلة** قال ابو المؤثر في رجل تزوج امرأة ثم اكرت فقال
 وقال انها وبعين ما اكرت فقد انحلت عقدة النكاح وقال آخرون انها
 ما دامت في مجلسها وهي يزوجها فان رضيته قبل ان تقوم ومجلسها
 فالنكاح تام وان قامت من مجلسها ثم رضيته وبعد فقد انقض النكاح

وليس

وليس رضاها بشيء وقد حدثني زياد بن الوضاح عن عبد الله بن بعض أهل الرأي
 قالوا ما دام الشهور متمسكين بالشهاداة وقد حسب انهم ادم الزوج متمسكا
 ايضا بالعقدة ثم رخصت فالتكاح تام والذي اقول به ان من لم يدخل فليجوزها
 التكاح وان سبق ودخل بها على بعض هذه الاقاويل التي قد حكيت عن أهل
 الرأي لم أقدم على إفق ولما عرفت على تحريم والد والدته **مسئلة** وقال في المأنة
 اذا قست برجل ان يزوجهها واقرب من ذلك وانكر والدتها ان يزوجهها فهو
 قد قيل يثبت ذلك على قول من يثبت الاقرار بالزوجه قبلت له فان مات
 الزوج ورثته المأنة ثم ماتت المرأة هل الوالدان يأخذ ما ورثته بنتهم من
 زوجها قال مني لئلا ذلك ما لم يعلم كل منهما • قلت له فاذا لم يعلم الله زوجها
 هل يمكن صدقهما في ذلك قال معي انما اذا احتمل وان كان يكون زوجها ثم نسي
 او وكل من يزوجهها او ضوته زوجها ثم نسي كان عندي هذا يثبت معنى المكان
 في هذا وكان له اخذ الميراث على هذا • قلت فان زوجها برجل ثم صح
 معها انها ذات زوج من قبله صح معها ولا مع الزوج ذلك حتى مات الزوج
 وماتت هي ورثها والدوها هل ان يأخذ ما ورثت من زوجها اذا كان هو
 عالما بالحمية ام لا قال هكذا عندي قلت فان صح ذلك يثبت عندك
 يكون هذا عالما بحج عليه اخذ الميراث ما اخذت من زوجها قال اذا كانت
 فعني عندي والعلم في الحجة في الحكم قلت فان الشهدت معها واثقتهما
 ارضعتها ولم يعلم احدك حتى مات هل يكون هذا عالما بحج عليه اخذ الميراث
 مما ورثت من زوجها قال هكذا عندي اذا كانت عدلة من تجوز شهادتها
 في الرضا والداعل **مسئلة** قال ابو سعيد في الرجل اذا كان مجنونا
 او غشيا او بصر بصيا فاحشا او مجنونا او واحد هذه العيوب التي
 يرد بها النكاح لانه في ان قد قيل لا يرد الرجل مثل هذا وانما هذه عيوب
 المرأة والرجل عيوبه الوكلاء والصناعات التي قد ذكرت وذكر في العيوب

وطبق التكموم وقال من قال يبرئ منهم بالعيب ما تترى بملأه ما لم يبرئ بها
 لم يبرئ وقال من قال ان علمت بمركان لها انك جاز او لم يبرئ ان شأوت ان تخرج
 بغير صدق ولا يجزئ ان يكون لها في عيوب الرجل من الصناعات والولا
 تغير لان وكذلك ليس مما يضرها في نفسها ولا يؤذيها وانما ذلك من طريق
 العسوة وان قال قائل ان لها ان لم يبرئ بها ان لم تعلم حتى مضيت ثم علمت
 فغيرت قبل الجواز يجزئ ان يكون لها ذلك في هذا الموضع وان كانت علمت
 فرضيت لم يكن لها تغير والله اعلم **مسئلة** الزام على زوج المولود ان يعقد
 على ولادة عقدة النكاح ام لا ويعقد الرجل على نفسه قال اما المولود فله ان يعقد
 عقدة النكاح على ولده اذا كان هو والى الملائكة واما عقدة على نفسه فغيره اطلاق
 ويجزئ قول زوجه انك ولد لله **باب في الرضاع وحكامه وفي**
نكاح الحسيان وما جاء فيه وما يحرم به من الرضاع على زوجها وما لا يحرم
وما يشهد بذلك مسئلة وما للتعين الملائكة ان كانت موضعاً فارضعت
 صبياً او جارية يد غير ولدها ان ارضعها المستيقن ان اللبن نخد من الثدي الذي في غير
 الرضع ولا رتب ولا رتب يخرج باللبن ان يكون رضاعاً ام لا قال ان كانت
 هذه الملائكة تعلم ان فيها اللبن والتمت الثدي ومصد ولدت خرج ورثتها
 لبن للرضع ام لا ولم تحس باللبن نخد من الثدي الرضع فقد وقعت الشهادة
 ودليل اصحابنا على ان رضاع مص الثدي وظهور اللبن على شفطه فهذا هو العمل
 الذي يحكم به الحاكم ولما المص دون اللبن فلن يوجب الرضاع لان الصبي
 يرضع ولا ينجذ له اللبن الا ان هذا موضع الشهادة والحاكم لا يحكم الا بمؤنة
 وتكون المصعدة تخبر عن علمها ايا اخذ اللبن منها ومص الصبي اياها فلهما
 ان تشهد بذلك وتجب به ويقبل الحاكم قولها اذا كانت عدلت في نفسها والله
 اعلم **مسئلة** الزام على الصبي ان يرضعها ابوها ودخل بها الزوج فلهما
 منذ الرضعت اليها ان يحكم على ابوها بعلوها كما حكمها رضياً حتى حج زوجها ام

لا قال اذا كانت الابنة ممن يطلق الرجل المعاشرة لم يحرم عندي ابوها حتى
صح على الرجوع الى زوجها وان كانت لا تطيق الرجل فعلى ابوها نفقة ^{والا}
انها لا تجبر على المعاشرة ولا يكون النفقة على الزوج الا بالمعاشرة في زمان
لذلك صولبه والد اعلم **مسئله** عن الشيخ مسعود رضي الله عنهما اذا
بلغت المرأة السن ستة عشر سنة او سبع عشرة سنة فبعض حكم
بالبلوغ عليها اذا بلغت خمسة عشر سنة او ستة عشر سنة و ^{ويشبع}
بالحيض وبعض لا يحكم عليها بالبلوغ حتى تحيض او يبلغ وهو اصعب منها
والد اعلم **مسئله** ومنه وفيه راي رجلان في بيتة هو وزوجته لئلا يور
يوي جماعا لا يدخل الشك في زواجهما ويستوفى انهما على طهر لم
يكذب نفسه وزوجته منذ زواجهما الا قبل اليقين ثم ان اردت ما و غيره
ان يكذب نفسه بجوارح **قال** لا يحرم عليه حتى يري المباح وان ماها
فعليه ان يكذب نفسه وان وطئ قبل ان يكذب نفسه فلا نفقة عليه
ولا يلحقه الطلاق على صفتك هذه وما التفرقة في ذلك اليه والد اعلم
مسئله ومنه وفي رواية ارضعت ولدها ولا غيرها ثم انت الرضاعة بعد
ذلك ابنا اخر وانت الموضع ولدها ابنة وزواجهن على حالهما هل يجوز
التفريق بين ابن الرضعة والابنة **قال** ان الولد الموضع من لبن
او امة لا يجوز له ان يتزوج احد من بناتها ولا من بنات زوج هذه الا امة
الا انها اخوة في الرضعة وكذلك الجارية اى ارضعت من لبن او امة فلا يكل
لاحد من بني هذه الا امة ولا من بنات زوجها الا حكمهم اخوتها واما الاولاد
الذي جاء ومن بعد فجازوا التفريق بينهم والد اعلم **مسئله** الشيخ احمد فرج
رحمه الله والبيهقي اذا بلغت الحلم وطئت على زوجها ما تقدم هل يكون
مثل ذلك رضى منها ولا يجوز لها غير **قال** ان كانت في بيتة وتعاشر
فانما بلغت ولم تغتفر من حينها ثبت عليها التفريق ولا غيرها بعد ذلك

وإن كانت للتعاشر وهي بائنة عند تحقق بصر رضاها بعد البلوغ والدعاء **مسألة**
 عن الشيخ أحمد بن محمد وفي الحديث إذا لم يكن لها ولي وتزوجت وغير جملة المسلمين
 ولا الحاكم ولا السلطان يجوز هذا التزويج ويكون حلالا **قال** إن كانت هذه
 صبيته فلا يجوز تزويجها وهو تزويج فاسد حرام ولا أعلم في ذلك اختلافا وإن كانت
 هذه المأثرة بالغوا وكان هذا التزويج باوها وعضد شاهدين فأكثر القول بهذا
 تزويج فاسد وبعض جين عن الخراف والدعاء **مسألة** عن الشيخ مسعود
 عاشر محمد بن الدرد في الصبيته إذا قالت أنا قد بلغت أو حضت وعبرت التزويج
 وزوج فلان أيقبل قولها **قال** إن تكن هذه الصبيته فيها علما بالبلوغ وتزوج
 بالبلوغ ولم يترس القلب ولم يشك فيها فأقر بها بالبلوغ ثابت عليها وإن كان
 فيها وإن كان فيها علما بالبلوغ وإطمان القلب وقولها وأما إذا قالت غير
 وزوج فلان فقد ثبتت التزويج على نفسها وإن قالت لزوجه قد بلغت غوث
 منك التزويج وذلك في الليل نكحها وجماعها عقد بالها وصح ما قالت لرحمت
 عليها لأنها ما قالت غيرت والتزويج فقد انقضت النكاح والثاني الوطء في الحيض
 على العمدة محمد بن سعيد والدعاء **مسألة** الصبي وإذا طلع الأب على حرمه
 بين ابنته وزوجها أو طلاق أو غيره أو نكح الزوج ذلك ولم يطلع الابنة
 على ذلك أبعد السكوت عنهما ويجوز أن يادر ابنته باتباع زوجها وإن
 مات الزوج ورثته ابنته هل له الدخول في ذلك قال أم لا يدر باتباعه
 فلا يادرها بذلك ولا يدر له ترك النكاح والقيام عليهما بذلك لأنه لا تقوم
 به المحبة وحده وإنما في كبرائده مما تشرع عندا مات فوق جوارحه ذلك له
 اختلاف والدعاء **مسألة** عن الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله وعن صبيته
 مطاوعة جاء رجل إلى أبيها وقال لها إذا انقضت هذه البنت فلا بد لي من
 فيها فأنعم الأب له بذلك فلما انقضت عدتها تزوجها أيكون هذا
 تزويجها صحيحا لا شبهة فيه أم لا قال في ذلك اختلاف قولان وقد

ابني الصبيته لمن يطلب تزويجها منه وهي في عدة من زوج يحرمها عليه الابن الابن عليه
 او هو اما ماتت صبيته وقولان ذلك لا يحرمها وحسب السراقة الاجتناب الشهادة
 لان بعض المسلمين يجعل عدل الاب بمنزلة وعدل الاب في العدة والدلالة **مسئله**
 ومنه وفي رجل تزوج صبيته من ابها فجاز الزوج بها وماتت الصبيته قبل البلوغ
 يكون له ميراث **اولا قال** في ذلك اختلاف فعلى قول من يجيز تزويج **الاب**
 على بنته الصبيته ولا يري لها منه تغيير اذا بلغت يثبت الميراث بينهما ان
 مات الزوج او ماتت هي فعلى قول من يري التغيير للصبيته اذا تزوجها ابوها
 وبلغت وانكرت الزوج فاذا ماتت قبل بلوغها وانما هو الزوج لم يثبت
 للزوج منها ميراث وبما اذا زوج ابنته البالغ وماتت قبل ان يعمل صنها
 بالزوج فالميراث لهما ولا يري في هذا اختلاف والدلالة **مسئله** الزماني وفي
 رجل لم يلحق بزوج يتيمة فزوجه ابنته وهو صبي فلما بلغ الابن لم يرص بها ولم
 يدخل بها لم يخرج على البنت الذي تزوجهها **اولا قال** اذا كانت اليتيمة وصارت
 محرمه على الرجل وكان ابنته صبياً ولم يدخل بها فلما بلغ لم يرص بها وغير الزوج
 وكذا يوم تزوجها بعدو يعقل معاني الزوج ومنافعه ورضى بالزوج في ذلك
 الوقت ففي ذلك اختلاف فعلى قول من يثبت تزويج الصبيان لم يحسن ان يثبت
الاب وعلى قول من يبطل اذا غير بعد البلوغ فما ينزكو وان تزوجهها
 اياها وهو بالغ ورضى بها لم يطلقها قبل الدخول بها فان بلغت وانكح الزوج
 لم يحل لابنته وان غيرت الزوج فعلى ما مضى من الاختلاف اذ ارضيت بغيره
 في صباها ويجبى الفدية من جميع ذلك والدلالة **مسئله** ومنه وفي
 المراهق او البالغ اذا مس فرج امرأة بالغ او صبيته يتيمة او غير يتيمة بمز
 او بيده ولم يقتضها وانما حس الفرج يلزم منها شيء على هذه الصفة **اولا قال**
 اما المس من الصبيتين لا يلزم مدني على حال وبما للمس من البالغ للصبيته فان
 كان مس باطن الفرج فقد خالف في ذلك قول يلزم صدقها وقول

وقول لا يلزم وهو عليها العمل وإن كان مس فوج أو لا بالغ بضاهها فلا شيء عليها
 وإن كان بغير بضاهها فالاختلاف مثل الأول وهذا إذا كانت غير زوجة ^{للزوجة}
اعلم مسئلة ومند ومن تزوج امرأة وطلقها فلا ريت أن تنزع وقالت لغير
 محل ولا يراد بشيء وقال الزوج قد خلوت بها ووطئتها ولا يلزم لها أن تنزع
 حتى تعتد القول قول منهما فلا إذا صح الخلوة بينهما فالقول قولها ولا يقبل قولها
 في الخطأ العدة عنها في معنى الحكم ولو دفع وهو أيضا أنه لم يجسها وقت هي بذلك
 لم يقبل قولها في العدة أي صوت الخلوة بينهما وإن لم تمسح الخلوة فالقول
 قولها وهي أنه لم يخل بها ولها أن تنزع متى شأوت **والداعية مسئلة** ومند وفي
 امرأة ذات زوج نزلت سيرة ولم تمسح زوجها ووطئها بقدر العدة فمن زنت
 بعد وباحت نفسها متبرعة بغير مانع منها لدرارت التوبة ماذا تصنع
 قال ينبغي لها أن تمنع نفسها من بقدر العدة فإن لم تمنع نفسها فقد سمعت
 في الأثر أنه لا شيء عليها إن كان زناها بغير محرمة مند وتستغفر ربهما وتتوب
 اليه وتندم على ما فعلت وتحل الصدق وتستبرأ على نفسها والداعية **مسئلة**
 ومند وفيمن تزوج صبيغة من ابوها وهي عذرة تحمل الرجال فلما دخل بها نشزت
 عند فجاء إلى الحاكم منتصفا منها وهي تبايأ بحكم عليها الحاكم معاشرتا والحبس
 إن ابتدأ فلا قال إن كانت هذه الصبيغة لم تبلغ فلا يجزي أن تحبس
 لتعاشرت زوجها أو يؤجل ذلك إلى بلوغها أو ما الهدى القول والتغليظ
 بالقول والهدى بالضرب والحبس لم يرضق ذلك على الحاكم إذا صارت
 عذرة تحمل الرجال وكان للزوج لها ابوها والداعية **مسئلة** ومند وفيمن
 لمس زوجته الجماع فاختطأ بانته منها حتى حل مبورها ومس ربهما أو
 قبلها بيده أو بذكره فمادون الجماع فلما تبين لهما أنها انته رجعا ناديا
 اتقعا عليه منة بيند وبين زوجته ما تحده هذه الوجوه **أمه قال**
 إن زوجته لا تحرم عليه إلا إذا مس قبل انتهاعا إلى العمد فإن كانت

بالخافاتها على المحرم والمسلم على المحرم وإن كان لغو شهوة وإن كانت غير بالغ فحق
تكون الشهوة وما الخطأ فلا بأس وما من الدبر فلا تحرم ولو تعدد والدعاء **مسئلة**
ومنذ ولا ينظر الحد إلى فرج البنت البنت عمد المحرم عليه زوجته أم لا قال أما إن كانت
زوجته فمجرد البنت وكان نظر إلى فرج البنت البنت عمد الشهوة فانهما تحرم عليه زوجته
وإن كانت زوجته غير أم البنت فلا تحرم عليه زوجته والدعاء **مسئلة** قال أبو
سعيد رحمه الله اختلف فيمن قصد إلى المس فرج على البنت فرج أمه أو أمه أو أمه
فقول إن زوجته تقصد عليه قول إن كره بمنزلة الخطأ ولا تقصد عليه حق
يقصد إلى المس الفرج عمد وهو يعلم قبل أن يمس البنت فرج غير أمه وإن جامعها دون
ما يوجب الفرج ثم علم أنها غير أمه فخرج من حيث فاذ لو يقع وجوب الوطء خلال
يخرج من حال المس وهو أس حتى يطاق أو يلحقه حكم المس فان قدف على حمار أو دخلت
النفقة الفرج ثم علم فخرج ثم شك بعد العمل فلا يبين بل إن يلحقه حق الاختلال بمنزلة
المس ودخول النفقة بمنزلة الوطء ليس بمنزلة المس فاذ ثبت حكم الوطء فالوطء
يفسد عليه في الخطأ والعمد والدعاء **مسئلة** سئل أبو الحسن عن الرجل يصيب
من أمه وهي حايض فيدخل نصف الخشفة على عليه فيها بأس قال لا يبلغ إلى
فساد ولكن إذا التقى الختانان وجب الغسل ووقعت الحمة وحد النقاء **مسئلة**
الختانين إن تغيب الخشفة كلها والدعاء **مسئلة** الصبي وفيمن اقتصر ^{بجنته}
البيكر بأصبعه ما يلزمه وتحرم عليه ما لم قال أما زوجته فاتهالاً تحرم عليه
وهي عاها وأما ما يلحقه من ثبوت الأثر من رجل هذه قول الأئمة عليه السلام
مباح لدفع ذلك ومع ثبوت الإباحة بخلافه عند تعلق الفمان وقول عليه
الأثر لأن مكان المباح له الوطء بالفرج لا بالأصابع ولا كالأثر في
هذا الأثر محسوب بالواجب ووجدت في موضع من الأثر في هذا
الاصابة سقاة ردهم وفي موضع من يوم عدلين ولعل الحق في تقارب والدعاء **مسئلة**
عن الشيخ أحمد مداد وما الذي تزوج صبيته باذن وليها ودخل

ولا
 اهل قال لا يجر عليه من وجبها لان وطى الخطا غير ما ثور به فاعله ولا يخل
 في ذلك اختلاف فا قال غيرة الاختلاف موجود وبعض لم يحل للمواطاة في وجبها
 والدر على **مسئلة** الزام في اولا كبرية السن ارضعت ولا غير ها السن
 بها اللبن وانما علمت ان الولد وضع منها لبنا ولا ماء يكون حكم ذكر رضاعا او لا
 قال اما القول بان لها ولا تغل باخذ ماء عند رضاع الصبي في ثديها في الحكم اند
 لان رضاع حتى يرضع منه ثديها الصبي ليس او ماء على قول من يقول بذلك وما
 في التنزيل فالكون مثل هذا ولو وما التي لا فيها اللبن وارضعت الصبي سقا
 حست باللبن بخدر في ثديها اورات علامة في شفق الصبي فهذا هو الرضاع
 بعين دون لو تحس من ذلك شيئا ولا عانت بعينها شيئا في م الصبي الا انها
 حست بمصر الصبي في ثديها اللبن فهذه شبهة وتلك الترجيح بينهم اولى الله
 اعلى **مسئلة** اختلف في القيمة المرحمة متى يكون انكاهها والتغيير فقال
 بعضهم حين ترى الدم في اول يوم تبلغ فيه وقال بعضهم قبل ان تغسل
 من اول حبضة بلغت فيها وقال بعضهم لو انكها بلغت ولبيت سنة ثم
 قالت اني قد بلغت انكاهت وما رضيت به من وجا كان القول قولها مع
 يمينها والدر على **مسئلة** وقيل ان البلغ انساب البتمة ولو تغيير ثبت
 عليها وقول ان بلغت خمسة عشر سنة والسن فصاعدا ولو تغيير بطل
 غيرها وقول لا غير لها الا اذا بلغت الحول بالحيض والحول او بلوغ السن
 الذي لا اختلاف فيه وهو اكثر القول معاني بلغت بالحيض ولو تغيير
 حين ترى الدم الذي ثبت بلوغها به ثبت عليها الترجيح كانت معاشرة
 قبل البلوغ او بعد وقول لها الغير متى غيرت ان كانت ناسرا عند قبل
 الغير وما الا لعقده للبلوغ في احوارة تغييرها اختلاف واكثر القول
 لا غير لها حتى تبلغ محض او حمل او بلوغ سن لا اختلاف فيه والله اعلم
مسئلة ومن تكلم بكلام يلحق فيه الشرك ولد زوجة هل عليه

باس في جنده وان لم غسل ارم لا حال له اس عليه في جنده اذ كان ذكره على سبيل الخطا
 ولم يكن على سبيل التعمير وما الغسل في ذلك اختلاف والله اعلم **مسئلة** وفي رواية تظن
 انها بلغت محل المني والنساء ثم تزوجت بعد ما انقضى لها ثلث اشهر ثم جاءها الدم وقد
 دخل بها الزوج قال اذا صارت هذه المدة والزوجات وحدا باسمها قول ان بلغت في
 السن خمساً او اربعين سنة وقول عشرين سنة وقول خمساً وعشرين وقول سبعين سنة
 وهذا القول الحب اليه فاذا صارت على هذا الحال وكان الحيض قد انقطع عنها في جوارها
 دم بعد ما تزوجت فلا عمل على هذا الدم ولا تقطع الصلوة والله اعلم **مسئلة** الصبي في
 حال الحلا عليه حرام ولين تزوجها ما ان لم ينو تزوجها بالتحريم فان لم لا يلحقه اليمين فيها
 وقيل لا تدخلها في حلتها ولا ما ان اصرها على نفسه لزوم اليمين من المسئلة وقيل
 عليه الآية وقيل ان تكسها حنطة عن يمينه لحقها اليك وقول الآية عليه على حال
 والله اعلم **مسئلة** ومنه اما تزوج الصبيان بعضها ببعض او بالقد فاق وليس
 بشرط صدقها في مال الصبي واليتيم وان لم بشرط ثبت في مال الوصي المولى وقيل في
 مال اليتيم اذ لم بشرط على نفسه ونود في اليتيم او الوصي للصبي او اليتيم ان يقبل لنفسه
 الزوج وان قبل لها ولها اثنتان كما يجوز ان كان عاقلاً يعقل الخبز والشعر والقليل
 والكثير وان لم يقبل هو القبول للكنكاح والصدق ثبت في بعض القول وقيل حتى يتم بعد
 البلوغ وما انقضا قبل الدخول فلا عملها اثبت لها عليه وبعد الدخول مختلف وبعض
 المسلمين وقفع عن ايجاب انعقد لها بعد الدخول وقيل ان صوت للصحة منها الد
 لم يصف ذلك وجاز لها ذكر وجاز للولي الانفاق عليها وفي هذا اختلاف كثير والله
 اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر نجيب في احوال اخت بالثنا عند زواجها اخت عليه
 ارم لا دن وطأها بعد الاقراء وكذبت نفسها بعد ذلك لا عمل على هذه الصفة
 ارم لا قال ان صدقها او في حال زواج تصدقها وانشأها بعد ذلك في وقوع الحنة
 اختلاف بينهما والاخذ بالوثيقة في احوال الزوج احوط والله اعلم **مسئلة** تزوج الصفا
 ببعضهم بعض غير تام حتى يلعنوا ويقموا وان كان احدهما بالغاً ثبت عليه الزم

نفسه وكان الخيال الذي لم يبلغ اذ بلغ ولا ينبغي فتح البيت وما المصيبة اذا كان زوجها
حيًا وزوجها ايا ذلك ولها الخيال اذ بلغت وقول اذا كانت الحارثة سداسية زوجة قبل
تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عايشة بنت أبي بكر وهو بنت ستة سنين والداعل **مسألة**
ووزوج صبيته فماتت بعد قبل ان تبلغ ويعمل صباها فلا شيء لغيرها ولا شيء لغيره ومات
هو فاذا بلغت وطلبت الميراث عند فعلها ان تحلف بينا بالمدكوكان فلا نكاحا انضبت
بزوجها ثم لها صدها الذي فرض لها وحيرواها في مالها وكذلك الصبي اذ املك اوطاة
بالغته ثم ماتت الا فاعلى الصبي اذ بلغ عين بالمدكوكانت فلا نكاحا انضبت بها ثم
ثم برضاها والداعل **مسألة** ابن عبيدان فممن وطئ اوطاة غلطاً منه هل يجوز له ان
يتزوجها يتزوجها قال في ذلك اختلاف ولا في القول يجوز له تزوجها والله اعلم **مسألة**
وسألت عن الزول هل له ان يتزوج ابنته الصغيرة غير الولي عند المسلمين قال الساعدي
بعض المسلمين لا يجوز له ان يزوجهما غير الولي اذ لم تكن لزوجها مكنته وبعضهم لم يرد
ذلك باساً اذ تزوجهما المأمون غير المخوف عليها والداعل **مسألة** عن الشيخ ناصب
نخيس في المصيبة اذ تزوجهما ابوها فترجىها ثابت على القول الذي يعمل عليه ولا
غير لها من اذ دخل بها قبل بلوغها وما اذ لم يدخل بها الزوج في حال صباها وترجى
بدلان بلغت فكثر القول عندنا لها الغير منه على هذه المصنف **مسألة** قال المؤلف الذي
عن علي بن عبد الله ونزلة ان لها الغير منه بعد بلوغها دخل بها في صباها ولم يدخل
والداعل **مسألة** ومنه ومن تزوج صبيته وبيها ومات قبل ان يدخل بها فلها
للبراث والهر كمالا على قول من اثبت المزوج الآب وهو المجهول بمعناه وما العدة
فليس عليها واجبة ولكن ياخذها اهلها بترك النوبة والعدة والداعل **مسألة**
ومن وقع بينه وبين زوجته شيء ظن انها حيت علي بن عبد الله عن وطئها متعديا
على ما عدا انها حرم عليه ثم بان لزوجها انها لا حرم عليه بما وقع بينهما اما الذي
يجب عليه حال الادعاء وجوب شيء في زوجته وانما عليه الاثم لقصد ما لا يسعده
وعسى بعض محرمها عليه على قول من يحرم الزوجة اى وطئها زوجها على انها غير ^{متعد}

قال المؤلف الذي فعل عليه ونزاعه على أنها لا تحم عليه ويكون انما يثبت
 الفاسدة والدم على **مسئلة** واللا اذا قت مع زوجها بالزنا وتكرها وادان
 يرجع اليها بعد ان صدقها وتركها رجعت عن اقربها او لم ترجع قال جابر بن
 الرجوع اليها ولو تركها تصديقها انما رجعت وزوجها انما يثبتها والرجوع فيختل
 في زوجها اليها وهذا كله المحكم بتركها حاكم والدم على **مسئلة** الصبي من كف لا وانه
 ابنه الصبي بعد اقربها فلا يثبت تركها الا بعد بلوغه ورضاه فان لم يرض فغلا
 الكفيل نصف الصديق فاذا دخلها الصبي في صباه لم يرض بها فليس لها الا
 نصف الصديق وعلى الكفيل والدم على **مسئلة** وعن صبي نأصبته فلما بلغا اذ كان
 يترجمها اهل محل الدماء قال قول اذا كان يستطاع الجماع فأي جوامعهم لم يرض
 تزويجها بعد ذلك في هذا القول ينسب الى المحرم بوجوب وعن بعض ائمه لم يرض
 بما ساق حتى يتعلم وقال ذكر الصبي مثل الصبي ولا يحرم عليه دخول الدماء يترجم بها
 ولو جاز بها وهذا القول احب اليها والدم على **مسئلة** واذا نظر الرجل الى الفرج صبته
 هل يجوز ليدان يترجمها ان لا ذلك قال فعلى ما يوجد ان كان اغتاتر حرمها التلذذ
 النطقة فلا يترجمها وان كان لغير تلك النطقة فلا باس والدم على **مسئلة**
 ومن رمى زوجته بالنزاهة ولم يكذب نفسه هل يحرم عليه قال فالذي تقوم به الملة
 ان تمنعه نفسها حتى يكذب نفسه فان غلبها على نفسها لم يحرم عليه ما لم
 يصل الى المحاكم قلت فان اقترعها عند ما بالنزاهة ولم يكذب نفسه ولا رجوعها
 ما مضى به قال تمنعه نفسها حتى يكذب نفسه ومن لم يكذب نفسه كذا ثبت
 على اذ عليها على نفسها وما في اطلاق هذا الملة على ما يترجمها فلا يسعها الملقا
 معه وليس هذا مثل اقربها هو بالنزاهة فانهم الفرق في ذلك وما ان اقترعها
 ولم يكذب نفسه فبعض افسدها على حال لان بذلك يحرم عليه الحد وقول
 حتى يترجمها بالنزاهة وقول ان كذب نفسه فلا يحرم عليها فان وطئها
 فأكذب نفسه قبل الطء او بعده فلا فرق في ذلك لان الحد يسقط عند ما في

الحلال فقيل يسعها وقيل لا يسعها وقول ابن شامت كذا تمت وتامت عندنا
مدح عليها انما هما اجاز السها منه وكذا كان اقول في عنده بالانافه من عيب وهو
بالخييار ان شاء صدقها ولا صدق لها وان شاء كذا وكذا وحكم له عليها بالزوجه وتزوج
اعلم **مسئله** الزام في من نظر الى فرج ابنته الصغيرة تعد او خطا الشهوة او لغير
شهوة تحرم عليها ام لا قال اما في الخطا فليس عليه مند باس واما ان التحد
لشهوة الى نظر الى فرج ابنته حرمت عليه وعندي امها وان تعد لغير شهوة فقد
جاء الاثر انها التحرم عليها اذا كانت الابنة صغيرة والدليل **مسئله** الصبي وتزوج
صبيته من سها او يمتدح وليها او وقع بينهما اطلاق على سبيل الخلع او على غير سبيل
الخلع وتزوجها بغير تزويج جدي او بغير رضى وليها او بغيره ودخل بها اذ كان جازنا وال
ام قد حرمت عليه قال ان كان وبها دخل بها اذ لم يرها بالقطع فهو تطليقة
وعليه الصدق وفي جواز زواجها اختلاف وان كان ابلاها بان الشريطة فليس
زواجها فان زواجها فالدين موقوف والار موقوف الى بلوغها فان اتت الدين فقد
انفسخ الدين وان لم يتم الدين فالزواج جازن قلت لردوني باجازه الرد في هذه
فما يلزم قال هذا يتصرف على وجهين قال وافق في قتيابة الباطل كان ممن يظن
في القتيابة في ضمان المفقود اختلاف وعليه التوبة والاستغفار والدليل **مسئله**
عن الشيخ سالم بن الهادي رحمه الله في تزويج اوتاة ترضع ابنة بسنة ونصف
في تزويج ولا تزويج غيرها اختلاف وحجة اجازة كذا ان اللبن للزوج
الاول والحجة للعول الاخر حافة الزيادة اللبن والدليل **مسئله** ومن تزوج
بانته او تزوج قول يحمان كلناهما وقول تحرم الاخرة وكذلك جرحها وما علون
وبناهما وما سغان فان جامع اباهما قول تحرم وقول لا تحرم فان تزوج
بخامسة قول تحرم عليه الخامسة وحدها وقول كلهن والدليل **مسئله**
عن الشيخ حبيب بن سالم في تزويج اوتاة تزوجها ما مع علمها باصل الحرمة
جهلا منها او بدو وقع بين الزوجين حرمة بعد فاتها جهلا بها او وطئها

يظان جواز ذلك بدخل في هذا الاختلاف في وجوب الصداق بهذا الوطى على ما جاء في
 تأصيلهم وتزويجهم أو الجاهل بالثمن من المتعد والناشئ من هذا لا بدخل فيه ترك
 ويلزم فيه الصداق بلا خلاف قالن تزويجها وهو اعلان من بينهما حرمة
 تزويج باطل فاسد لا يسعها جهل هذه بمنزلة الزنا على المطاوعة ولا يلزم لها
 صداق ومن سئل في ظنهما ان التزويج يجوز بينهما فلا ينفعهما جهلها ومن كانت
 وقعت بينهما حرمة في الزنا وعلمتا انها احرمت وانها احرمت على بعضهما بعض فهذه
 كالاولى لا يسعها الجهل فيكون وقعت بينهما حرمة في عمل الفقه اوطنا انها غير حرمة
 ووطئها فاعيد الصداق لها وكذلك الحكم فيما قبلها والى هذا على **مسئلة** ومن تزوج اخت
 او ثمة في بغير علمها من بعض الفقهاء ان يرقى بينه وبين الاخيرة منها ان
 لم يكن جازها ووطئها وان قد جازها جازها عليه جواز ان تزويجها فان لم يدخل الى ^{خبر}
 فرق بينه وبينها فاذا اكملت التي طلقتها عدتها من قبل ان يبرح بيت الزوجية فيحتاج
 جديدا وكان تزويجها اذ كان الاول غلطاً منهما او تعلقوا فبداى وبعد الاخت وعدة
 اختها في قوم وبما هو خروج وبما هو فقرة لكان يوردها في العدة عند تزويج
 والى هذا على **مسئلة** ومن تزوج باوطئ ثم تزوج باختها فان كانت لا تعلم بذلك فحلت
 الاخيرة منها وان كانت الاولى زوجة وان لم يكن وطئ الاخيرة عنهما ولا الاول
 وهو جاهل وغلط فان الاولى زوجة وتخرج عليها الاخيرة منها وفيها قولان
 يعمران وقالوا لا تحرم بالغلط وان تزويج الاخت ومعد اختها ثم وطئها فانها
 عمران جميعا وان لم يطأ الاخيرة حرمة وحدها على الاول زوجة وقال قوم انكم
 الاخت في التزويج حتى تنقضي عدة اختها للطلقة منها او قد خضع قوم ان فعل
 لم يبلغ بذلك الفساد والى هذا على **مسئلة** وفي التيمم اذا غيرت من وجهها عند البلوغ
 وجاز غيرها واولادان يتزوجها تزويجا جديدا يجوز كذلك ان قال ان كان قد دخل بها
 في صباها قبل البلوغ فيبعض جاز لان يتزوجها تزويجا جديدا بصداق ولو لم يسهو
 وبعض لم يزوج كذلك ووجهها عليه وان كان لم يدخل بها فجاز لان يتزوجها تزويجا جديدا

ان وضعت وامان زوجها بغير تزوج فلا يحز ذلك ولو لم تنقض عدتها وفترا دخولها
والدعا **مسئلة** الصبي في الطلاق اذا اقرت عند زوجها انها زنت قبل ان يتزوجها ايمن
فكذلك مثل ان زوجها بعد تزوجها والقول فيدسوه او لا قال في صدقها فافها ثم عليه
وون لو يصدقها فلا تزوج عليه قلت وون اقرت بالزنا وتركها واخذ منها ما سلف اليها
ثم ارجع الزوج اليها وون لا يصدقها اقرارت به من ذلك لذكره بعد ان صدقها او
قال جازر الزوج اليها بعد رجوعه عن تصديقها قلت وون اتهمها بالزنا وادعى بينها
انها ما خانتني في نفسها الله في حكمه عين عليها اطلاق قال فلا تزوج اليه من بالتهمة
يجعل عليها الداليمين ولفظ الداليمين تحلف بمينا بالبدن انها ما خانتني في نفسها فيها
بتمها فخذ خيانتها نفسها والدعا **مسئلة** وافتار اللين في الاذن يكون عليك
عقوبة الصاع في الحنة للزوج او لا قال نعم على ما حفظت من كتاب المصنف المشرع
واذا استعطا الصبي بدين او بدراء فيدلين او قتل في ايمننا وسبق منها ووضح في
وشر من هذا كذا رضاع لان هذه الموضع تؤدى الى الحلق وون حقن في دبره
او قبله او حمل به في عينيده فليس برضاع والدعا **مسئلة** وفي رجل تزوج بتهمة
ثم طلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها رجلا اخر بعد بلوغها ثم طلقها فلما انقضت
زوجها الرجل الاول باين ابند يكون هذا تزوجا فاسدا ولا قال اذا كانت هذه
التيمة لما بلغت بلغت قالت انها لم ترض بالزوج الاول ولو طلقها فقال
بعض المسلمين انه جائز ان يتزوجها ابن ابند وقد كره ذلك بعض المسلمين وون
كانت لما بلغت قالت انها وضعت بالزوج الاول ولو طلقها فلا يجوز ان
يتزوجها ابن ابند والزوج باطل فاسدا لا يجوز ولا يحتاج الى طلاق وون كانت
لما بلغت لم تنقل شيئا فلا يعجبني هذا الزوج وون طلقها بعد بلوغه فذكر
حسن ومثل هذا الزوج لا يعجب ولا احبب والدعا **مسئلة** واذا ارضعت
اولاد الخ جارية وولادت ان تزوج هذه الجارية التي ارضعتها زوجة اخي
على لولم لا قال لا على كل وكيف تحل كل وهي ابنة اخيك وقد بلغنا عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فقد صارت هذه الفتنة
 أخيك ولا تخلكم بدا ذلك لا ينبغي للرجل أن يزوج امرأة ابنته الرضاعى ولا أخته ابنته
 والرضاعى كذلك ولا أخته ولا ولده وبعض أجلاؤه والرضاعى كذلك ولا تخلكم الرضاعى
 وفي هذه النكاحات لا ينعقد ولا يصح بين الاثنين من الرضاعى ولا بين امرأة وابنته
 اختها أو عمتها أو خالتها والرضاعى هذه مسئلة تعنيده عن كثير والدواعى **مسئلة**
 ابن عبيد بن الصميت إذا تزوجها أبوها حكمها حكم الدائم والنساء في ثبوت النكاح
 على أن القول والعمل بمعدنا ولها المصدق العاجل والاجل وبينهما الميراث دخل بها
 تزوجها أو لم يدخل بها وإن كانت هذه المصيبة يثبت تزوجها غير أبيها فأصدقها مهرها
 موقوف إلى بلوغها فإذا بلغت وحلفت عينا بالبدن لو كان فلان فلان حيا لمضيت
 بد زوجها فلهما المصدق العاجل والاجل للميراث وإن لم تخلف فلا شيء لهما هذا إذا لم
 يكن الزوج دخل بها وما إن كان الزوج دخل بها وهي بنته وماتت وهي بنته فإذا
 بلغت وإن لم تخلف لهما المصدق العاجل والاجل ولا ميراث لهما ولا يحجبني
 أن تعتد عهدة المصيبة على حال دخل بها الزوج أو لم يدخل بها وإن ماتت موقفاً
 يدخل بها فلا صدق لها ولا ميراث لموتها وإن ماتت بعد أن دخل بها فلهما
 المصدق عله ولا ميراث لموتها والدواعى **مسئلة** عن الشيخ ناكم بن جهم بن حديد
 عن عبد الله بن رجل الزمان يجمع زوجته وقد كانت بها علة في قلبها فإذا ذهبت لم
 ذكره في حرمها مائة لم يذكر وهي تظن أنه يجوز لها ذلك إذا لم تتركه ينزل الماء
 وهو لا يعلم أنه يجمع في الوتر على أن يكون لها ينسد لها وهل يسعها المقام مع
 بعضها بعض أن الرجل يعلمها قال إن كانت هذه المرأة بالغاً وتزوجت على
 الوطء في الدبر وعلى البطن أنه يجوز لها ذلك فلا أعلم أن ذلك مما تعتز به ولا يجوز
 ركوب الحمارت بجمل ولا يعلم أن الركوب المستحل أو تحملاً وإذا لم يعمل
 الزوج كعملها لم تعد على الوطء في الدبر فإن صدقها على ذلك فلما نياخذ ما
 سلك إليها المصدق على سبيلها وإن لم يصدقها فلهما مسكنها وعليها إن

تقتدى منه فان قبل فديتها وحل أسبيلها والاهتت منه حيث لا بد لها واقعت
 عنده **مجردا** وعن الشيخ حبيب الزواها هو ان كان يعمل انها صادقة فلا
 يسعد مغالبتها على طهرها ولا الاقامة معها ولا اخذ خردلها وما لها وان كان
 لا يعمل صدق قولها فحل لها اخذ اساق البها وعلى طهره وصدقتها والزيادة
 تختلف في كل ما وروها عن بعضهم اطلاق الامانة من البها ومنع اخذ من ذلك
 ولا يمان اذا عدت اليه بينهما فعملها هو عين قطع وعلمه هو عين علم
 ولما اذا كانت الاثني صبيته لم يبلغ ولم يتعد الزوج على الوطى في الدبر فحل
 بعضها بوجه الحنفية بينهما الدحل وظل الكلفه عن الصبي ما لم يبلغ والدعاء
مسئلة ومنه ان الوطى في الدبر خطأ اكثر القبول في الدبر بد الزوجة على زوجها كما
 صبيته او الغا ولا العمل الزوجان الزوج تعد لوطئها في الدبر فلها تصديقانه
 اخطا في ذلك غير تعد منه ولما اذا علمت الاثني البالغ ان الزوج تعد لوطئها في الدبر
 وانكر هو ذلك فعلمها ان تقتدى منه فان قبل فديتها ولا فلتها منه وبما الصبيته
 فاذا علمت بذلك بعد بلوغها فلا يعود من الاختلاف الا عند بعض ان الصبيته
 غير متعبد في صباها ولما الزوج ان كان بالغاً فوطئ في الدبر متعبد الزوجين
 الصبيته والبالغه مفسد لهم وتحرر عليه ولا حل الدبر والدعاء **مسئلة**
 الصبيته في الشك اتمه ولو سبق بها ووطئها ورجع زوجته بالوطى لم يحرر
 عليه زوجته باقره وليس هذا كانه الحث ولا تحريم عليه زوجته انى ووطئته
 بلا استبراء الا ان يكون الا من زوج والدعاء **مسئلة** وجرت خطايي
 عن عبد الله بلغني ان رجلا من اهل نجد تزوج صبيته لم يبلغها انها كان
 الزوج في بيتها في زمانها فاسأل والى عن ذلك في معا عليه الزم الصدق
 وكان حلال اهل سماعيل تزوج جارية من البها فلما بلغت الحجاب تغيرت الفكاك
 فاهم والى ما ان يجددوا النكاح او يجددوا الفراق وقال ان الجارية اذا
 ان زوجها ابوها ثم غيرت كان في تغييرها اختلاف وقال ان الجارية اذا

اوها اهلها بالتغيير كان ذلك تغييرا ظاهرا وتزويجت كانت عند الاخيرة على الشرع
 وتلان الحارثية لها التغيير حين انت الدم وليس لها تغيير بعد ذلك وقول ما لم
 تظهر من تلك الحصة ويطاها زوجها ولا فلها التغيير قبل ذلك والدم على بل عدل
 وهذه الاقوال وهذا اذا كان قد جازعها وبما ان الزوج بها الزوج فلها التغيير ولو
 لم يمت ما لم يمت به الزوج والدم على **مسئلة** وفي الاقوال انك انت ومعهما حج
 ولو لم يمت بها فلها حج لها العام بعد الكسوة والنفقة ومولد وطالبها بالصدقة
 وحل لها اخذ جميع ما يجب على الزوج لزوجته قال قد قيل ان لها ذلك كله تستر
 ما ستره عليها وقد قيل ان لها ذلك كله الا الصدقة والقول الاول احب الي
 ما لم يمت بها فلها حج المهر من محرم عليها والدواول او جلد ولا يعلم ان احد
 قال لا يجب لها النفقة والكسوة بل هي ثابته بالمعاشرة منها والدم على **مسئلة**
 الصبي طلاق بين الرجل وامرته وقد جازعها وتعايشا ما شاء والدم على المهر
 هل لان ياتخذ اختها قال لا ياتخذ اختها حتى يخرج منه وتنفق عدة الطلاق والله
 اعلم **مسئلة** ومن طلق امرته قولتم عليها امرته وقولتم لا تحرمه ويحرمه للكنه من
 يبيع بنات النكاح وامهاته وفي الترخي النكاح بنات المنكوح وامهاته اختلاف في
 كل المعنيين ويختلف فيه فالمعنى الاول اكثر القول جواز المعنى الثاني اكثر القول
 محرم والدم على **مسئلة** الشيخ احمد بن حنبل وروى لليتم ان تزوج له صبيته شهت
 اولها آب ورجلها واقامت عنده ما شاء والدم ثم مات قبل البلوغ وبلغت هي
 ورضيت بزوجها الوليد تسليم صداقها من مال اليتيم ملا قال الخلاق قد
 على ثبوت صداقها من مال اليتيم الا ان يبيع امرتها وطاها ويوجب لها صداقها
 وماله والمهر يشاهد عدل فحينئذ يلحق اخذ صداقها وماله مع اختلاف
 والدم على **مسئلة** ومن طلق امرته او شها خطا هل فيه قول من اهل العدل
 ان تزوجت بغيره عليها ام لا قال ان تزوجت بغيره عليها وهو كثر القول عندنا
 والدم على **مسئلة** ومن طلق امرته خطا او ناصرا كمثل ذلك سواء في وجوب

لا يستبرأ عليه المباح عند امينهما فوق قال في وجوب الاستبرأ عليه في وطء الخطاء
 اختلاف وفي وجوب وطء العورين غير اختلاف والدماء على **مسئلة** وعن غسل فرج البنت
 ان كانت صغيرة فقد قالوا يرضع يده على فخذ ويغسل البنت بهذا الذي يومئذ فان
 غسل البنت لم يرضع ولم يرضع فخذ لم يرضع عليها وانما يغسل فرج البنت لشهوة والده
 اعلم **مسئلة** والمبينة اذا دخل بها الزوج ثم اغتسلت عن معاشرة فبعض يوجب
 طها عليها بقعة او يوجب حكم المعاشرة ولا يجزئ في المبينة ولعل بعض الاصول يوجب عليها ترك
 قال ان كان لها مال تنفعها في الحال او لم يكن لها مال اخذها بالبقعة فانما انما الزوج
 كان قد اتفق على جبره وان تم التزوج حسب عليها او صلاها والله اعلم ويوجب في الشيخ
 ناصح خمس في جواب له فيما يشبه هذا المعنى ان لم يكن لها صدق عليها ولا شيء من المال
 كان وفيها عليها تقضيها بماهة متى قد تزوج عليها والله اعلم **مسئلة** الشيخ باصغر
 عفت من اهل المسلمين في الرجل الحس البالغ العاقل اذا اقر مع زوجته الزنا في حال وجوب
 افواه وشئت عليه فاذا اكدب نفسه قبل ان يجامعها فانها لا تحرم عليه ولا وطئها
 قبل ان يكذب نفسه ثم كذب نفسه بعد ذلك فنجس على اختلاف والدماء على
 العاقر والقيم اذا تزوج اخذ البينة وطأ بلغت خافت ان تغير يشبه هذا
 الزوج ام لا قال ان كان هذا الخوف من تعقبت تعذرهما فان زالت البينة غيبت
 التزوج فلها انكسر **مسئلة** ابن عبيدان وفي رواية طلقها زوجها وهاهنا
 ثم تزوجها رجل ثم ارضعت جارية لرجل اخر باين عنهما فليشوا ولما اكرهت الجارية
 والمطاة الاول عنده ولم يرغب في هذا المطاة والادان يتزوجها الدعي الجارية التي وضعت
 هذه المطاة وزوجها الا انما الدعي التي وضعت الجارية معه ولم يرغب في الادان
 يتزوجها الدعي هذه الجارية التي وضعت هذه المطاة هل يجوز له ان يتزوجها ام
 لا يجوز لها ان يجامعها او يكون المثلن الاول ونحوه في الثاني قال ان لا الا اذا
 طلقها زوجها وكان هاهنا ثم تزوجها رجل ثم وضعت هذه المطاة ابنة لرجل اخر
 فان كان الزوج الاخر يدخل هذه المطاة قال ان وضعت هذه الابنة فلا يكون

هذا البين الا لا تكون الابنة المصونة بالبنت والاضاع ولا اعلى في ذلك اختلافنا
 وانما يكون الابنة البنت المطاوعة والاضاع ولا اعلى في ذلك اختلافنا وما كان المرجح
 الاخر فدخل بها فقول ان البين بين الزوج والمطلق والاخر يشترط ان فيه وقول
 ان الاخر لا يكون له في هذا البين شيء بالدخول الا ان تستبين زيادة في البين بعد
 دخوله بها ثم ينفذ يكون الاول والاخر يشترط في هذا البين وقول ولو دخل بها
 وتبينت زيادة في البين بعد دخوله بها فلا يكون له فيه شيء حتى يحل الاقارب فان
 حملت منه فيقول انه يقطع حكم البين عن الاول عنهما يقطع الحمل ويكون
 للاخر منها وحده وبعض يقول انها اشترط ان يكون فيلها ولو حملت وقول ان البين
 الاول وانه ان تقع الاقارب لها والزوج الاخر اذا وضعت صا البين له وحده
 فعلى هذه الاقارب ليس الاول والزوج الاول والاخر الاول والزوج الاخر فخرج هذه
 الابنة على القول الذي فيه السلام والعدل **مسئلة** ومنه دخل الزوج اخذ
 والاضاع وقد علم انها اخذت من الاضاعه **مسئلة** هل يحرمها فهو باهلها كذا ولا
 عن له بركوب الملام والتمسح بها اخذت من الاضاعه فهو موعود حتى يعلم انها اخذت
 والعدل **مسئلة** ومنه في المصيبة ان مات عنها زوجها فترت بغيرة في
 صباها قيل ان تعتد زوجه الاول عدة الوفاة فلما بلغت حضيبت بالميت لم
 تنص بالاذن لها من اهلها والميت وعليها العدة قلت لم تكفي بخلاف قال
 مع انها اختلف في قدر حضيبت فقلان الميت زوجها قلت ان حضيبت هما جميعا
 بلوغها قال يقع بانها ان حضيبت هما جميعا في وقت واحد من النكاح الاول
 في ترتيب النكاح وعليهما الصدق ان كانا قد دخل بها وان لم يدخل بها **مسئلة**
 فلا صدق لها على الاخر عند قبيل الدفان تزوجت في صباها بالاول بعد
 انقضاء عدتها والميت فلما بلغت حضيبت هما جميعا هل يشترط كساحها ويكون
 لها ميراثها والميت وتكون زوجة للاخر قال مع انه يشترط نكاحها جميعا
 ولو حضيبت هما اذ بلغت في وقت واحد ويكون لها الميراث والميت تكون

زوجة المأذول لها تزوجت على السنة بعد انقضاء عدة الوفاة والميت والامه
مسألة ومنه وفي صورتين زوجت صبيته بغير تزويجها وقيل للصبي والده ودخل
 الصبي على زوجته في صباها غير انهما ان لم يجامعها قطا وبعد بلوغ المصيبة غبت
 التزوج والصبي بعد في صباها او قد بلغ غير ان لم يجامعها قطا وسالت ما يكون
 لها في مال الصبي يحب لها شيء او لا ولا المهر لها شيء وكان اهلها يقضوا لها
 صداقها وغيره عن الزوج وغبت على الزوج اعلمهم رما اخذوا لها على الزوج
 اولا قال ان الصبي ان لم يجامع زوجته ثم بلغت زوجته اليتمه وغبت الزوج
 فلا يراها صداق وان كان اهلها يقضوا لها شيء في مال الصبي لم يجامعها رما
 قالت بعد بلوغها ان زوجها الصبي جامعها حيث ان دخلها فلا يقبل قولها
 عليه حكذا حفظت في آثار المسلمين مؤثر وعينه وان كان هذه القيمة بالغا
 قبل ان يتزوجها وانما تزوجها وهو بالغ وقد دخل بها وهي صبيته فاني بلغت
 وغبت الزوج وقالت انه وطئها وهي صبيته فالقول قولها وعليه صداقها
 فانهم سمعوا الفرق بين الزوج البالغ والزوج الصبي لان قد قال بعض المسلمين
 او قال الزوج البالغ ان لم يدان تنظر عدة زوجته النساء الثقات حيث ان
 تزوجها وهي بكر فقال لا يجوز النظر في زوج النساء وحكم عليه بالصدق
 لانها اوصى عليه الوطئ وانما يجوز النظر في زوج النساء ما يكون فيها والعيوب
 وقال وقال المسلمين ان لم يجوز ان عدة هذه المأذول ان الزوج تزوجها هي
 بكر وقال انه لم يطأها والذي يحيط النظر في زوج هذه المأذول قال وقال المسلمين
 في هذه عدة وعنه وقال لا يجزي اقل او ليس عدلين وقال وقال لا
 يجزي من الزوج وعنه والنساء وما اني امس هذا الصبي في زوجته ثم بلغت
 الزوج فقال وقال للمسلمين يلزمه الصداق وقال وقال لا يلزمه الصداق
 بالمس وهذا القول لا خير حيث اني ولما اذ وطئ هذا الصبي زوجته صبيته ثم
 بلغت وغبت الزوج فقال وقال للمسلمين لا يلزمه الصداق وقال

وقال المسلمون يلزم صدق لها بالزوج وهذا القول الذي هو حب الحق كان
 زوجة الصبي بالغاً لم يبلغ المصير وغير التزوج وكان قد وطئها وهو صبي فقول ان
 الياء الغنة غير الصبيته ولا يحكم لها على لصبي صدق وقول يلزم لها الصداق
 وما اذا كانت الزوجة بالغاً والزوج بالغاً ولم يمتح اندخلتها ورضيت بزواجها
 بشهادة عدلين او شرارة قاضية ولا رعت انهما ما ضيت بزواجها القول قولها
 ولا يحسن عليهم ان ياكلوا القول والمحول وعلى الزوج البيعة انهما قد رضيت بدونه
 قد دخل بها اذا غلق عليها باباً او غشي عليها استروجان للمأثر ان يكتب لها اللفظ
 الغير اذا لم يمتح معد بشهادة العدول او الشهرة ويكتبها شهدتها فلا بد من ثلث
 الغلابة ما فيها قد غيبت التزوج وقالان فلان الغلابة ولا رضيت بدزوجها
 دعائها ذكر فهذا اذا كان الكائن عوف الا ان او شهد عنده خمسة عشر وشهيرة
 من يطعن بهم وان كان لا يعرفها فيكتب قد حضرت عندي او لا تقول اسمها
 فلا بد وغير التزوج وقالان على ما تقدم من اللفظ واللد على **مسئله** ومنه فممن
 طلق الزوج عند طلاق زوجها واحدة شاهد واحد محضها والاذن رضيت بذلك
 واجتمعوا على تركه وطئها اتحم عليه على نفسه الصفة او لم يرضت وان لم يرض
 هذا يلزم لها صدق ثان او لا قال لا يجوز الرد محضه شاهد واحد على
 القول الذي فراه ولو كان الشاهد نبياً والانباء او ملكاً واللائقة وغيره
 على زوجها ان وطئها بذلك الرد وما الصداق فاذا كان الزوج عالماً ان لا يجوز
 الرد بشاهد واحد والاذن غير عالماً فلهما صدق ثان وان كان الزوج غير
 عالماً ان لا يجوز محضه شاهد واحد فقول ان يلزم صدق غير الصداق
 الاول وفيه قول ان يلزم صدق ثان واللد على **مسئله** عن الشيخ
 احمد ولا جد الدوف في قول الزوج صبيته بيمينه باذن زوجها على صدق
 اجل ودعها ووطئها او لم يدخلها ثم انعمت عنها وهي صبيته لم تبلغ الحمل هل
 لها ان تعتد وحين موت زوجها عدة الميمنة او عدة الشهر وعشرة ايام هل

عليها ترك النية والطيب والحكماء بالغذاء لا قال ان هذا قيد اختلاف قول
 ان عدة عليها الا بعد بلوغها وضابطه وجا وتعد عدة المبيت في صباها ويا
 خذها اهلها بعدة المبيت اربعة عشر شهرا وعشرة ايام طهنة للصبيته للعدة ان تطيب
 وتلبس الخمل والريشة خلاف البالغ وتزوج لها ان تزوج قبل بلوغها وهو موقوف الى
 بلوغها وما صدق هذه اليتيمة التي طهرها على زوجها الهالك فاذا كان زوجها وطهرها
 او لم يكن كان زوجها الموطأ لها ولم يمسح بها فقل يكملها صدق على زوجها
 الهالك الى ان تبلغ الحلم وتخلق عينا بالبدن لو كان زوجها الهالك عياضت
 بدنه وجانيه فيجب لها صدقها وموجب لها من دبرها والداعل **مسئله** لما
 خيس الحليمي ولا يقع اذا تمت وقعت فيها اسهت على حد يسير وعدة
 في عدة او عند زوج هل يلحق بناقها ومكانها ما يلحقها من التخم والشبهة اذا
 كان الزوج كذلك الكلام هو لا فالذي عندي ان ذلك يلحق من ذكرت ما لم ينفك
 اعلم **مسئله** ارشد بعد الجوه في رجل تزوج امرأة ونقلها من ديار
 الى ديار وصار يسير بها في الغيا في ولا انفار ثم بعد ذلك طلقها واولا تزوج ابنتها
 اذا قال الله لم يجمعها وان قال مستها يدي وقالت هي ذلك وان لم يجمعها
 جماعا لم تنق في الثمان ان اقبل قولها ونحوه الى ان اكتب في صدق الزوج عند
 اوله قال فالذي عندي على معاني ما جاء في آثار المسلمين ان الله يجمع الدخول
 منه بالمال في احواله تزوج ابنتها في ظاهر الحكم على ما جاء في كتاب الله
 ونحوه لاكتنا به عليها لها وترك الا ان كان عليهما ما لم يجمع باظهارها وحمل
 حقها وصونها والداعل **مسئله** وسألت عن حبل قال لا تدبها
 امالة قال هذا ليس شيء والله اعلم **مسئله** ومن تزوج بيهته ثم مات
 عندها وبلغت اليتيمة وولدت حقها منهما جميعا لها ذلك ام عليها عين
 انها رضىت بهما ان ريت ان ريت ان تحلف لها شيء ام لا قال اني لا ادري
 ما هذا الحق فان كان معناه الصدوق فان كان لها صدوق عليها ••

بدخولها معا فلا ينفذ رضيت ولو تزوج وإن كانا لم يدخلوها فإن حلقتها
 ولو ارتكبت الزوج الأول حيا الرضيت بدزوجا وكان قد فرض لها عايد صدق فلها
 صدقها فنفذ وكذا لها الميراث عند زواج الزوج الثاني فغيره اختلاف قول مثل الزوج
 الأول وقول أن الرضيت بالأول بطل الثاني والدعاء **مسئلة** وفي رجل ابتلاك
 بأولاة بكرا وكذا المصدق وبينهما سوية على أنها ترضع عند نصف المصدق
 امرأ الرجل على هذه الصفة قال على ما سمعته من الأثر أن لا إذا انفقت على
 وخطبها على صدق معروف إلا أنها قالت إنني قد فعلت في العقد أكثر من هذا
 سمعته لم يكن عليها فيما بينهما ولا يدين لها المأثارة طاعلمها إذا كان بقدر
 ما عجز به التكاح وهو رجعته في زهر والدعاء **مسئلة** وسأله عن
 وجد في الشدا ولا فوطها ووطنها أو تدم على بعد ذلك أنها غير زوجة فهل
 لها عليه صدق قال اختلافهما هنا في ذلك على قولين فقال بعضهم لها المصدق
 وقال آخرون لا صدق لها والدعاء **مسئلة** وفي رجل قتل رجلا والمرأة تزوجت
 الرجل الأول قال فالموجود في الآثار أن في هذا اختلاف بين المسلمين بعضهم
 يجزئ تزوجها وبعض أجاز التزوج وهو أكثر القول للعقد عليه والدعاء **مسئلة**
 وقيل في تزوج الصبيان في قول الصحابة بالاختلاف فقال من قال إن تزوج
 الصبيان ليس بشيء ولا يثبت قبل البلوغ كان عرضا لصبيته أو بالغ لصبيته
 أو صبيها بالغ فذلك ساطر ولا يقع بذلك العقد قبل البلوغ أحكام التزوج
 وقال من قال إن تزوج الصبيان موقوف على البلوغ المصير الزوجين كانا
 جميعا صبيين أو أحدهما زوج الصبي بوجه أو سائر أوليائه فإن بلغ
 الصبي ولم تزج التزوج ثم وإن فسدت النفس في ذمها بان كذا صوابه وقد عرفت
 الاختلاف وهو الزوج لا حدنها بالوثيقة وسئل المسلمين والدعاء **مسئلة**
مسئلة سألني سائل عن رجل تزوج لولده وهو صبي غير بالغ أو لا صبيته
 يتيمة ثم مات الولد قبل جوارحه بالتيمة وقبل بلوغه وإرجاء اب الصبي

عن ترجمها اجماع ذلك لعلا • وان تزوجها اجماع وطئها قبل بلوغها اجماع
قال جابر لاب الصبي تزوجها الا تزوج الصبيان غير ثابت عليهم حتى ينموا
اذا بلغوا وامان فنوقف عن تزوج البتمة حتى تبلغ لما جاء فيه من الاختلاف •
واما هو اذا تزوج فذلك جاز ولا نقض فيه وكذا لو تزوج بعد بلوغ البتمة فان
انقضت التزويج ثم وان نقضت انقضت وامان وطئها قبل بلوغها فالذي وجبت
في الاثر في رجل مسلم تزوج صبيته لم تبلغ اجماع الدان يطأها قبل ان تبلغ ويعمل
رضاها فان وطئها الاوطا اياها حلالا وقد جاز للمسلمون وطأ الصبيته
ولو راوا وطئها حتى تبلغ ارضا فان وطئها لم يضر وعليها اذا بلغت ورضيت
بزوجها وان لم يرض بدفع بينهما وانقضت منه صداقها ولا تلحق له بعد ذلك
وقد قيل ان مؤخر على اجماع ذلك وما بلغ الصبيته فقد جاز فيه الاعتلاف
كثير ونحن نقول بقول من قال انها اذا جازت خمس عشرة سنة من مولدها
تحكمها بالبلوغ ولو لم تقرب بالبلوغ وقد عمل بهذا القول الشيخ العالم العلامة
صالح روضاح محمد الفيح محمد الله والعلين محمد قويد عن ابن عمر وهو مروي •
مشهورة لا تحتاج الى اعدادتها وتبينها لها اذ هو مروي عن القوم استهدى
واستبصر والمأمور به الذي تزوج هذه البتمة ان لا يطأها حتى تجاوز خمس
عشرة سنة اذا لم يعمل رضاها بعد المدة المذكورة واللد عمل **مسألة** الصبي
وفي رجل تزوج صبيته وتزوجها ابوها مات ابوها عاشت الزوج سنين
حق صارت في السن ممن قد بلغ وهي مثلها من النساء وقد ولدت وهذه لم تبلغ
بالمحيض ولم تحبل ولا الخلع وابو الزوج احدث ولها انهاء صداقها على
يخالعها وقيل الزوج **البن** من الولي رضاها وابو لها انفسها برون الطلاق
ايكون هذا خلعا ولو للزوج رضاها قال ان كانت هذه الحادثة صارت بعد
التكليف من البلوغ والسن والمحيض فاحكامها في جميع ما ذكرت احكام البتة
وان لم تكن هذه المنزلة فاحكامها احكام الصبيته ولا يصح برون الصبيته ولا

رضاها ولا يوافقها ولا يوافقها ما سوى ذلك على ما جاء في قوله في الاختلاف في
 مال الله البالغ والموت في هذه العايات تفسير يطول شرحه وهو بلغ من النساء ما في
 عشق سنن الحق في البالغ فيما حرم الحدود والعدل **مسئلة** عن الشيخ في
 مخير من قول الزنا عند حرمه ولم يكن بفساد نفسه وجامعها قبل ان يكون نفسه
 معها ففي وقوع المعنى بينهما اختلاف والدليل **مسئلة** ومنه في شهرادة لل
 قولها مقبول مقبول للدخول الا ان تكون منهمة وتحتها قولها مطلقا قول
 تهنها ان ترقى عن حلال وتخرج على حرم وان كان بعد الدخول وقول العدل في
 مقبول اذا لم تكن حاضرة عند التزويج وفي غير العدل اختلاف والدليل **مسئلة**
 الذي في المبيدة اى تزويجها ابوها ودخل بها زوجها في صباها قبل ان يسلم اليها
 عاجلها ثم بلغت ولدت منه تسليما وتشتت ارباعا قبل تسليمها لهل
 يؤجل قال عبيد بن سليمان صدقها اليها ولو دخل بها في صباها واجازة ابوها
 عليها اى ان الله عند ولا اعلم ان يؤجل بعد الدخول في اعادة الصداق لكان
 والدليل **مسئلة** الشيخ ناصر مخير في امارة بنته تزويجها ولها رجل
 ولدت لها قد بلغت وغيرت مع الحاكم هل يقبل قولها او يثبت غيرها قال
 لا قلت فان قال لها الحاكم ارضي بمان حوضك فاورت قد وقطعت بها
 دم الحيض قال لا يقبل قولها لانها يمكن ان يكون ذلك وغيرها ولا يقبل
 قولها الا بصحة ذلك دعوى منها قلت وكيف صفة المهر قال ان يام
 الحاكم امارة عدلة وتسير في ارباعها وتسلم هذه الاربعة جميع ثيابها ولو قطعت
 الفلج تقطع وتنظر اليها هذه الاربعة العدلين تهدى بدنها الى زوجها
 للطماعة فان اخبرت من ذلك قطعت اعطتها هذه الاربعة العدلين ثيابا من
 عندها ان لبس غير ثيابها التي كانت لابسة لها وعطيتها اخرقة بيضا من
 عندها وتنظر اليها حين تهدى تلك الحقبة الى زوجها فان اذرت هذه الاربعة
 العدلين دم الحيض في تلك الحقبة فتشهد حينئذ عند الحاكم ولو فاسدها

ان تقول

ان تقول اننا شهد ان فلان شرب فلان قد بلغت **الحمل بالحيض**
وانها قد حاضت الحيض الذي مر بعد حكم المسلمين اثبت عليها
البلوغ بذلك وان كان هذا على قول من لا يجيز النظر في زوج النساء عند ضيق
والغيرها على قول من اجاز النظر في الزوج عند الضيق فذلك عندهم والضيق هو الحاجة
العدلية ان تنظر في الزوج هذه المائة للمعدة البلوغ حين يخرج منها الدم ويكون لفظ
الشهادة على المعنى على ما تقدم فانما شهدت المائة العدلية بذلك عند الحاكم فقدره على
بلوغها وقيل غيرها وقول لا يجزي الا اثنان في ذكره وقول الماربع وقول تجزي
واحدة وبلغوا في بعض حكم المسلمين في قبله في ذلك قول الواحد العدلية والمسلمين
وعمل بذلك فوسع على قول من انزلها منزلة الحاكم في ذكره والعدلية **سنة**
من جواب الشيخ جاعل خيس الموصوف محمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن
وارث ولحق فيهما الخطه بخبرنا من رثله المعول في هذه المسئلة التي رويها
ابوها بعين الاعتبار فوجدت في خلال هذا الجواب الجواب من الخطا الجواب ما
لا يكاد يخفى على احد من اول الابصار وكان يدور بين يكون الاريد للكسر الذي
من ابي النخيل والاداء على كمن كان في هذه المائة الظاهر ان بعد ذروة الغاش
كان للمباراة والمباهاة ان كان له ريب بعد الا فضل عن نيل السداد لا غلو
نازلة بدافطية ولا حتى انعكس وانقضت حيث ظن الجواب فارتكس في هذه
القول المستدل به على ان كون ذلك كما ينبغي ان يكون انما كان صادرا عن
واضح وتعمد فاضح وحمل بتاويلات الاري والاختيار وعنى عن حقيقة
معنى الاشارة مقتضى الكلام متفادد الاحكام وبعضه معلق على غير ما
ولا معنى في النظام وكان في بعض خروج عن الصواب بدليل ما استدل به من
السنة واكتتاب وعما اتفق في الحق على القول والعمل في الاري اهل الاري
من اولي العلم المسلمين كافة وكان حمل في التاويل معاج الاية ومحتاج الاري
على غير ما يولها وانزلها في موضعها وقد كان بدالولى ولا وفق ولا

والالقب ترك **القول** في القول ما لا يعلمه والتأويل ما لا يفهمه ولكن ذلك
 ما لا ياه وانف منه فلا يرسله من طلب العاجل ونسي الآجل فانه الدنيا على الآ
 والارض في الوجوه اليد وتعبال الناس عليه وغيرهما والاعراض الفاسدة وضالها
 والاعراض الكاسية فأتى كتب المباحات واستعمل المباحة واتخذ المباحة ولم يكن
 صدق ورجح محمد عن القبط في الاجرة عند ورز الا مسلمة ورز العمل الى
 عالمه والقول بلا ادري فيما لا يدري خوفا فيجب ذلك على الجملة التي لا ترجع عن الحق
 والذوق في الضلالة لان النفس المائلة الى حب الجاه والساعة التي طلب الدنيا
 من كل شيء يكسر الذي شئ من شئها وتسارع الى ما يريدها في الناس فبعد العجز عن
 الجواب جهلا بدفع تصور لا تضل لها الشك ينقص عند العامة ذرة وقد
 فلا تذكر في ونسب الناس اليد العمل ان لم يكن له عقل لاج ولا حرام في يتكلم
 القول في القتيا وتحيط في حوصلة تحيط العشوي وان ضل فلا يرسله من طلب
 الى الطريق الا بعد الآمن وقد علم على ذلك والعيان بالقد فائدة متابعه لا
 وغلب الشفاء والان يتجده البدالتوبة عن الحوصلة في الجملة قبل الوفاة وقد
 خيرا عن حد بلطوب **والقول** في ترجيح هذه الصبيبة فلسج اليد فنقول
 الاصل في ترجيحها انهما قد اختلف بالاي اهل العمل في جوارحه وانما متى يصح
 ويجوز فاطلق في ذلك القول بالاجازة بعض وبعض من بغايات محدودة
 واخرين بسنين معدودة والكل مما عني في ذلك عاينها قايلا ولا فعل ان احدا
 قال فيد بالمنع حتى انتهى البلوغ الاجاب من زيد محمد الله ان صح ما يروى في ذلك
 عند واضح ما في النظر قول من يقول فيد بالجواز على الاطلاق في الاحاد كن
 قد اختلفوا الذين اجازوه كذلك فثبت لها اناس الخيار بعد البلوغ وبطلان
 بالتأويل وحكموا فيد بالانفساخ بالتغير في ذلك اذا ما غيرت ولم ترض به
 وانكرت حين تباعح للفقور وان اختلف ذلك فلا وقبل لها ذلك ما لم تطهر
 من حيضتها تلك وقيل لم تعتزل منها وشبهه ان يخرج على قيار معقول هذا

القول بطال الخيار لها اذ انت عليها اصل ولا مكنون لم تقبل على الثبوت لها حق
فانتهاها وانما يلحقها على النسيان لذلك معنى الاختلاف ونحو قول رابع ان لها ذلك
ما لم يعم منها الاضطرار صحيح الاقرار وبطالها بعد البلوغ منها على غير تكرار واما
هذه من المعنيين فسلخ ما كان ثابتا لها والخيار وثبت الترخيع عليها ولا نعمل
على راي ولا يلا فاسد في الاصل في ذكر القول اختلافنا والى من هذا القول وقالوا
ان ترخيح ايها ثابت عليها ليس لها بعد البلوغ نقض ولا تغير ولا حصد وعلى
قياد معنى هذا النظر نخرج فيها انها كما البالغ للو ستة تكون في الطلاق والعدة
والزور والبيوت والصدوق وفي الابلار والظهار وما يقع في حرج والتناكح بعد
عقد الترخيع ومن هذا الاسباب بالمصاهرة قبل الدخول او بعده واما في البدن
ولا الخلع على الشريطة والقطع فيشيد ان يكون في غير البيت لان يثبت الارب
والصدوق فيقع هناك الاختلاف مما كان على الشريطة وقوي قبل ان تباع
فعلى قول من يقول ان يدبر فالبدن واقع وعلى قول من يقول ان يدبر فالبدن
موقوف حتى تتم بعد البلوغ والا فهو زوجته وان كان هذا البدن على القطع
كان براءة الارب لزم الصدوق وقع بينهما الخلع كان كما انه يقع في براءة من
الصدوق اختلاف ايضا قبل بلوغ قبل الابداع على الاول فذلك بان صرح بخلع
صحيح وعلى الثاني فطلاق ولم في الزور في العدة والرجوع والبيوت على راي
وعليه الصدوق وان كان قبل الدخول فنصف ذلك ولا رد اذ اعدة وليس
على الارب شيء الا ان يكون ضمن لمان ط البتة بدخلان يرجع فيدعيه وان
كان وقوع البدن على غير براءة الارب لزم الصدوق فهو لا محالة على الارب
طلاق طلاق على حال في الاصح لان براءة المصينة لزم حقه ليس شيء لهما على
قول من يقول ان لها الخيار بعد البلوغ كاليتمية وان اوهما موقوف حتى تباع فهو
ما كان ابوها موقوف في الحال زوجته لكنها مناطة بشرط الرضا منها بعد
ان تملك اوهما وانما يختلف فالوطي لها بمعنى الزوجية وهي في ذلك المثل حال صبيته

والأباحتهم والعلل بها أكثر إذا كانت تطبق على المطاوعة وتكون لا ضرر في النظر عليها فيه
وإذا بلغت الحبل المحيض أو سبق حسب ما قيل فيبدا أو نكحها أو رضيت التزوج كانت ^{زوجته}
لدها كما كانت وتقبل بالعقدة الأولى من غير أن يفسخ النكاح وتنفك للعقدة بلا طلاق
فإن كان لم يدخل بها فلا صدق لها ولا عدة عليها وكلها إن تزوج وحينها وإن
دخل لم تزوج بها وتأمن بنيتها ونكاحها كمن هو حل الأنثى أو جده أو نسيها التزوج
بها لأن ذلك ليس بشيء وكذلك لو كان ظمها طلقها أو بارها أو أكلها أو أهرقها أو مات
عنها فإنها لم ترض به ولو كان زواجها ولو غلبها ولا ميراث لها عندئذ وإنما رضيت
التزوج من غير علمه تزوج بها تأمن وأوصت هي على البكر وجده ونسيها إلى متى
يقول تزوج بها أن الذم الجذر أصلها وأولاد بعد الطلاق أو الخلع أو ما كان من
أوجد الخلق والنيات فلا حرج عليه فيمن يصرح حكم الكتاب ولا اجتماع ^{بكر}
وتكون عليه بالطلاق شرط الصدق وإن رضيت به بعد البلوغ فإن ما الزوج
على غير هذا وكانت هي في حال بعد فلها الميراث والصدق كله بعد البلوغ ^{العدة}
للوفاة وهذا أقل وقيل نفاذ الوفاة وعليها عين بالمدان لو كان حيا الرضيت
به زوجها وإن نكلت عن اليمين فلا ميراث لها ولا صدق لأن ما الصدق
مع هذا فإن الحكم أن لو صح لها عليها أن يجازيها ولا معها إلا أن يطلب منها
اليمين على كون الزوج له في الحقيقة فتأمر فلا يحكم لها به على ذلك في ما
أبدا إلا أنه كذلك عند وجود التداخي بينهما أو ثبوت التامع بينهما أو جواز التامع
ما لم يفرق بعد وفاته ما لم يصح عند الأول لها به ولا تنقسم عينا بالمدان
تعمل أن يثبتها شهدت لها باطلا ولا أنذار لها بذلك كما في قبض في الحكم لها ولا
فلا يعمل لها على هذا القول في النظر وإن أخذ بعد الفسخ منها للعقدة بالتكبير
ولو حكم لها به في الظاهر لما كان تفعلا عدم كون الموجب له عليها في الحقيقة
وعلم ولا يعمل على حال وإن ماتت هي على هذا قبل الجواز والبلوغ فلا شيء
الحكم له ولا عليها طلقها أو كذا فكذلك يسلو ومها تأمن غير محرمه بعد عليه على

قيار مع هذا النظر الصحيح والراي النجيج لان وقوع الغنى بالتماس
 البعض وفي الظاهر بالخلوة ويختلف فيه بالمس باليد والذكر وعلى السطح والنظر
 الى الوجه في حال التي تعتمد على العلم بها والجهل غلوطة والنسيان في ذكره وعلى الثياب
 كان او تحتها فكل غير خارج والاختلاف ككثرة الحج والتشديد في العود وفي
 المباشرة لنفس الفرج وغير حاييل بينه والبدا والذكر ما يخرج فيده على الجهل بها
 او على الثياب مهما في مامس وكذلك في حال المصداق بالطلاق او ما كان
 معناه ومضروب الفرج قبل الوطى وقيل وبالمس ايضا وقول ثلاث بالوطى
 وبالمس والنظر الى الوجه الفرج وفي الحكم بالخلوة معها او شراء الحجاب وفيها وعلا
 الباب عليها الاسبان ادعت بعد البلوغ الوطى مندها في حال الخلوة التي صحت
 لها عليها في صباها في حال يمكن فيه كون الوطى بالاختلاف لعلمه وكذلك في المس
 والنظر على راي ورأه موجب للمصداق ويختلف فيه ثم ما كانت حسيته مما انكره
 فان كانت فعلى الاختلاف كون ثبوت علمها لورثتها ولو صدقت قبل البلوغ
 في ذلك وقت لم يدعوا او انكرت فكذلك في معنى الاختلاف على سواء لا ذلك
 كله والمصيبة ليس شيء وان بقيت في الوجود حتى البلوغ ولو صدقت في حكم
 عليها مع اليقين عاصحة ولا خلاف في ذلك عن احد لعلمه وان عرفت الحكم
 او يتقوم بدلالة الحكم في الحكم جائز لها ان تحكم لنفسها عند ذلك فتأخذ هناك
 من الماله في حياته او موتها وان قدرت على ذلك في الاسلام على وجب الاتصال في
 موضع ما يجب لها في الاجتماع حقيقة وحكم الا في موضع ما يختلف فيه بالراي
 الا ما كان في يدها على رضئ قلها التمسك بده على قول لو جسد لها ان اصبحت
 عن بصرها او بمصر من اهل العلم والمصحة يحكم بنزعه منها حكم عدل من
 المسلمين وان صدقت في دعواه لعدم الوطى كانت المصدقة فيما يجب لها ولا
 يكون لها مع الطلاق ان تمت التزوج الا بصدق المصداق وان لم تمت
 فلا شيء لها الا ان تدعى بالمس والنظر الى الوجه الفرج منها فيكون الحكم فيده على

ما سبق به القول من الاختلاف فيه في وجودها بذلك عليه وكان يشهد ان يكون
 لها عند التماثل اليقين في ذلك عليها وان هي تكلمت عن ذلك فلا شواها في ظاهر الحكم
 والعدالة في الظاهر الجواز وفي الحقيقة بالوطئ العين عند الدخول والتماس
 والنظر فلا على صحت القولين وان خرج النظرين وانها التي نصرت لكتاب مشروعة
 بثلاثة اشهر وثلاثة اشهر عن اهل العلم والبصائر انما اذا صارت بحسن استقرار في
 الجملة فعدتها سنة في الاحتياط وثلاثة اشهر في الحكم وان بلغت ما جازها الميضي
 قبل استقام العدة بالاشهر فخرج عن الاشهر الى العدة بثلاثة حيضات متخلف
 فيها مع ذلك عند المقاراة منهما بعد كونها للقتضى لها في الاصل مع ظهور
 الموجب في الظاهر لها فيقبل قولها ولو صدقها الزوج لالطاف لها ان
 في معنى الدعوى لا زالت ما اوجب حكم الظاهر عليها وشهادة المطلق لها
 ليست بحجة لان وجودها في كل منهما يتجمل بذلك استباحة ما قد
 جاز الظاهر عليها ما كانت في العدة وقبل يجوز على معنى الاطمانه قبول قولها
 ويصح تناول ما هو الممنوع ونكاح بسبب ذلك التزوج بينهما حتى انقضاء
 العدة لها والغير هما منها ممن لا معد في الظاهر على منزلة الامانة ثقة
 بها وانما ما يحرم على الا بدل في المصاهرة في ذلك فلا اى تصديقها فيه في
 الحكم ولا في معنى الاطمانه وكان يشهد ان يكون في نفس هذا المنع وهذا
 المعنى من معاوضة في الحج ليقول من يمنع من طلاق المقيدة بحج باسباب
 التزوج وضامادام حتى تنقطع العميرة وتنقضي العدة وينقضي تضعيف
 الثاني منهما في حق الغير منهما وكل النظرين على معاني الصور خارجين
 والحرم خير ما استعمل ولا ولي ان يعمل وهما في الحقيقة على بانفسهما
 ويسعها ان كانا صادقين تناول ذلك من الجاهلين هما استقر لها عند
 من لم يعمل كون الموجب للمنة الابدية والرضية بينهما فان مات هذا
 المطلق لها ارجاب او انتقد فانقضى جملد وحكم عودها وصح وهي في

العدة

العدة رجعت والعدة للطلاق الى العدة للموفاة وكان لها في مال اليراث
 مع اليمين او الصداق ان هي تمت التزويج ورضيت به بعد البلوغ وان
 لم يرض به مضت على العدة للطلاق وكان لها مع اليمين للصداق وكذلك
 ان انقضت العدة قبل ذلك وكان الطلاق ثلثا على هذا الحال ولو كانت
 بعد في العدة الا في موضع الضرب فانه يقال فيدها لها اليراث ثم ولكنها
 ترجع الى العدة للموفاة وقيل لها اليراث وعليها العدة للطلاق وقيل لها
 تستقر لها جميعا وانها تبدأ بالموفاة ثم بالعدة للطلاق فان كان قد سبق
 لها شيء فمنهما من قبل اكملت بعد الباقي بناء على الماض فان حصل لها التدخل
 بينهما في الربعة الا لشراجهما وخرجت من العدين معا في بعض الماهل
 وفي قول راجح ان لا ميراث لها على هذا والعدة للطلاق والطلاق في
 هذا الموضع والاختلاف في تحجيل الصداق ان لا يحجل في الحكم بدفعه ما كانت
 صبيحة ولو صح كون الجواز حتى يبلغ فتدعى كون المحجب له عليها ان انها علمها
 ان لا تنقضه وتقول لم يعد كون المحجب له عليها في الحقيقة بينهما الا سماء
 عند عدم قيام المحجب عليها الا في هذه المدة وكذلك عند النكاح بينهما في ذلك
 وان ما انت في قبل البلوغ وبعد الجواز او غابت على هذا كذلك وانها كانت فقيدة
 عند ذلك وانقضت الاجل المسمى لذلك وغيره يجمع منها الرضوخ بعد بلوغها فلا شيء
 عليها ان دام على انكار كون المحجبات عليها لصداقها ولو صح انها كانت تدعى الوطء
 منه لها ويشهد ان يكون عليها اليمين لو شرف في ذلك فان نكل فكانت يشهد في النظر
 ان يكون الصداق لانها والد وما خور به في الحكم وقيل بوجوب الصداق عليها
 على حال ولا يصدق في ذلك في الحكم كالا ولا يقبل في الحق نكاحه ولا دعواه وبها
 لتصديق من لها في النظر فعلى الاختلاف يكون وفي العوطى لا اختلاف في العمل
 الا انه في الحكم عليها وسواء كان موثقا على شيء طلاقا او غيره من انواع الفراق كما في
 استحس في هذا الموضع العمل بالقول الا انه لا يشهد ان يكون ان كان كون

الجواز في حال تمكن كون الخوف لحقها عليه من هذا كراهة لذلك في معنى الدعوى
 لا الرب ما لا يندلجكم في الظاهر لها عليه وليس ذلك كما لو كانت حجة بعد يصيب المصلحة
 حتى البلوغ في العجب التي في العلمها ان تصدق في ذلك وهو على نفسه فان كان
 صادقا في قوله فلان يتمتع من الاداء والاقرار بالجواز او ثبوتها كما يكون لذلك
 كذلك في موضع الفسخ منها بعد البلوغ للترجيح وادعاء ذلك عليه بعد البلوغ وول
 حق يصح عليه وحكم به حكمه بحوزة حكمه عند ذلك لا تسعد المحاهدة بالامتناع
 وما في السر فلان يتمتع من تاديت ما يعلم انه ليس عليه وان اوجبه الحكم لم يوضح
 الظاهر عليه اذا قدر على ستر ذلك وامكنه خفاءه عن من يكون امتناعه معه كاتمة
 المحاكم من قبل ذلك بعد الحكم من قبله لا يفي في ذلك بوجه الحكم ومن كان قد كان
 من هذا مع الجواز ما قد يختلف في لزوم الصدق في الذي يدعى به لم يكن لمان يحكم
 لنفسه على صفة في ذلك ولان يتمسك بما يراه فيدعيه حتى يدعى الى الحكم العدل
 تازمه اجابته الى الحكم في ذلك وحسنه يكون عليه لا نقياد الادارة والاجابة مع
 القدرة له وعونه بنفسه او عن يقوم في ذلك مقامه من الناس وعلى الحكم ان
 يحكم بما يراه عن بصيرة عدل وما حكم به عليه لم يكن لمان يتمتع ان لا يسعد غيره
 الانبعاث له ولا ادراؤه لما به حكم عليه في سر ولا علانية ولا اعلى في ذلك اختلافا من
 القول وكأنه يشهد ان يسعد في محل التداعي ان يقول الحاكم ليس على الخصم بهذا
 حق من قبل ما يدعي في هذا على ان كان في نظره ليس عليه ويرى من الا في الذي
 عليه لا يراه حتى لا يوجه بالحق ما يوجب عليه وحكم فيه الحق عليه قبله من
 وليس ذلك كذلك في موضع ما يجمع فيه عليه ولا في موضع ما يراه بنفسه
 في الذي عليه ولو كان ذلك على الذي ولا يرى ان لا يسعد عليه فانظر في ذلك
 واعلم ان اذا ثبتت العدة عليها في الحكم بالمسكن فليس لمان يسهل الى ترجيح
 من ليس له ان يجمع بينه وبينها او النساء ولا غيرهن ان كن تحتها بها ارجح
 والنسوة حتى تنقضي عدها بالاشهر ان لم ترجح عن الاعتداد في العدة

بها إلى العدة باليمين المبلغ ما يزيل حجبها بالاشهاد بها وما وجبت بذلك في العدة
 لوجود وثبت لها بعض العدة بعد ثم انقطاع عنها وانابت على ذلك ونها فقدت قيل ان تقضى
 بعدتها ثم تنقض في حجة حتى ينقضوا الاجل المسمى في قولها ان لم يصح موتها ولا جرمها
 وانقضاء عدتها قبل ذلك في العتية والفقهاء على قول من يقول فيها انك العتية حتى
 تصير على الاصح والاصح ان يخرج من الموضات والموضات تنقض بعد ذلك بالاشهاد
 عدتها حسب ما قيل في الاختلاف في الايام من خمسة واربعون تسعة والخمسة عشرة
 وخمسين وستين على الاشهر من هذه الاربعة الاربعة والاربعون الخمسة والاربعون
 ولقد اطلق في ذلك القول بعض ان عدة المطلقة للمفقورة على وجهها سنة وكل حال
 فاذا فعل ذلك في العدة ضمنها حسب كل قول ودخل بالانحى فسدت عليه التائيد ولا ريب
 وقيل بفساد الاخرية وحدها الان يكون كذلك عندنا وبينونة بحجة ابدية في الاجماع
 والاختلاف على قول من ذكره بوجوبها حتى تنكح زوجا غيره فانه مختلف عند ذلك في قولها
 عليها حتى مع النفس بعد البلوغ منها للترجيح على قول من يقول انها ابدا تنفسد
 عليها وان لا يجوز لها ان يتزوجا بكتاب حديد على الابد كذلك في الاغتراء حتى فان
 الاوطاف منها في العدة والارجح في حقها ذلك كما يلحقها الطلاق في ذلك فان ضمت
 المدة المرددة في ذلك باربعه اشهر على غير فسيحة حتى في الحال باعخال العقد
 من قبل العقد والبيع لمكان محجور عليها في المعنوية بوجود تلك الاشياء
 ما دامت في الوجود مما ينزل بزوالها وكذلك ان في هذا وهي في الحال لمزوجة لم
 يوقع بها طلاقا لا يرى عليها فاقارن لم يكن منها اليها افاقة حتى ينقض
 الاجل المسمى في ذلك دين فاقيد فهي في الاصل فان بلغت في الاجل قبل ان
 يفي فانت الترخي وضع ذلك وثبت فصيح على الخ وان غير تدينشيد في عقد
 ان يكون في ذلك كالا جنسية ولعلل في حجب فيد مع اختلاف في لزوم الكفاية
 عليها ان مع قترجها بعد النفس مرة اخرى على الاصح فلا شيء عليها ويشيد
 في العدة فمن تكون للوطى كالعدة للطلاق في هذا الموضع من هذين المعنيين

والذي لا يقطعها بالفسخ قبل وصولها اليها ونحوها على قول من لا يفسد بها ذلك
عليه ان يتبين جواز العدة على التراضع منها بتزوج الزوجين وما يقع من نفقة
وان مات الزوج في الاجل فهو له زوجة اذ اتمت التزوج بعد بلوغها وان انقضوا الاجل
نفى في حياته فليس الا صدق ان لم يزوج بعد الفرج ويضمن بقول لا يقع عليها
ذلك حتى تزوج بها اذ جاز بعد البلوغ وعلى هذا فلا ينظر اليه طالع الاجل ما لم تبلغ من
هذا الذي يقع ان اتمت التزوج ويكون لها الميراث والصدق ان كان توفي في الاجل
وقبل ان لم تمت لم تحل العقد على حال الوفاة لحقها ذلك على الاصح حال لم يكن لها
الا للصدق باليسيس ولا فلا وان ماتت في الاجل او بعده قبل البلوغ او بعده
على الوفاة والعكس في الغناء بعد الدخول او قبله فقد مضى من القول ما يثبتين
في النظر كدليل كثير من الحكم في هذا في الصدق وفي الميراث وفي العدة وكون نزول
الحكمة الشاهقة وثبوتها بصريح ^{المصداق} الظاهرة وضمنية كانت في ذلك او
ابدية نعم كمن في الابداء قبل الدخول هل يقع الا وكذا الظاهر على ما قيل في
قولين والثالث حتى يزوجها او يبيعها اجل صدقها ثم يقع والقول الرابع قد مضى
في الصبيته ان لا يقع عليها ذلك حتى تبلغ وتتم التزوج وعلى كل حال اذا كان متوها
في الاجل بعد البلوغ على رضي منها به لها زوجة فهو نكحها وعليه صدقها ثم وان
كانت لم يدخلها لكونه مع ثبوت حكم الزوجية بينهما وان كان قبل البلوغ
موتها او بعد مضى الاجل فلا شيء لم يدخلها او لم يدخلها فكله سواء وعليه الصدق
بالدخول ونصو الصدق ان كان لم يدخلها اذا كان كون الوفاة بعد بلوغها
عن ثبوتات لذلك التزوج منها ونحوه في الاجل على قول من يقول انه لا يلحقها
فذلك كما ان ليس بشيء مما لم يكن ذلك بعد بلوغها وللميراث منها وعليه
الصدق لها ان ماتت وهي لم تزوجت منها به على هذا والاول اصح وان
لم ترض بدفع شيء له ولا لها على قيد النظر من جميعا لحقها ذلك وكانت في
الاجل او بعده على قول من يقول انه يلحقها او لم يلحقها على قول من قال ان لا

يلحقها

يلحقها ما لم يدخل بها وكذلك ان ماتت قبل البلوغ في هذا الموضع على هذا الحال
 لان انما الصداق في الحقيقة بالمسيس وفي الحكم بالجواز اخذ بالظاهر في ذلك
 ما لم يمتح المحرم لزواله والموت على المواتر بينهما الثبوت التسامح ذلك يجوز
 الاثبات منها والرضى بعد ان استهلك الرضا وصار ضمنها في الحق رضى
 ونص ذلك للموضع مما اتمت التزويج بعد ايقاع الفقة عند عليها وانقطاع
 المعصية بينهما على غير مسيس الا في موضع بلن الشرط ان اتمت ورن
 حصلت الفقة على غير هذا فلا شيء لها ولا له منها كمن ما كان كونها على نزل
 بها بعد ما قبل ان تبلغ وانما اتبعها بالاحق الفسخ لذلك التزويج بعد بلوغها
 نعم وان ذلك لو كان شيئا من هذه وكان هذا التزويج بها لم يفارق اكله سؤالا
 في حياته وبعد وفاته في العدة للموت او قد خرجت منها على قول يقول انها منذ
 الموت عدتها اذ لم تتم ذلك بعد بلوغها وقد نفى القول في الصداق وفي العدة
 بالمس والنظر الصحيح انه لا عدة عليها بها ابدا والنظر في هذا على سبيل
 التدقيق في ضرب انواع صور له مجال متسع حجب عرض طويل فسيح
 فلنقطع الكلام عليه ولنرجع الان الى القول فيهما على القول الصحيح في
 انهما ان ماتا او غابا او قد معا او احدهما قبل الاخر او قد غاب هذا
 في العدة وانقضت احدتهما الاجلين في ذلك لم اقبل الاخر فكله سؤالا وكما ذكر
 محال في هذا الموضع على كل حال ان تكون تنفي في العدة الى ان انقضاء اللدة
 لقصرها في جنب تلك بل لو كانت في الحكم فيها بعد بلوغها بالمحيض ووقع
 الغيبة والنقصة عليها بعد ذلك قبل ان يثبت لها من حكم الانسلاخ وقبل
 ان يعرف ما عندها من الاعمال للتزويج والنقض له فيحكم فيه على الحقيقة
 بالانفساخ فلا نف في ذلك لانه لو كان كون ذلك على هذا وهو له زوجة
 لم يقولوا ولو انها كانت البالغ قبل كون ذلك لانه بعد لم يصح ما به يقع
 ثبوت ذلك التزويج عليها الرضى اتفاق مراد هذا النظر الصحيح في ذلك

واختلاف على قول من لا يحكم بثبوت بعدوانها بعد صبيحتها انها يوم انقضاء
الاجل والحكم بموتها معاني حكم البالغات بالسّن في معنى الاعتبار وكذلك ان
وقع فيها بين الاجلين لتفاوت حكم موتها قبل ان يحكم بموتها لا انقضاء اجلها
قبل اجله وموت في حكم البالغ بالسّن ضبطا لفرعها حسب كل قول من الاختلاف المتزوج
في ذلك ميراث له منها كذلك ان انقضوا اجله قبلها في حكم موتها قبل موت في حكم البالغ
كذلك قبل ان ينقضوا اجلها الميراث لها المعفو الاشكال اللان له الان كون
انقضاء اصل ذلك المتزوج انها هو تقيط بشرط انما حاله عن موت صحيح ثابت
صحيح بعد بلوغها وبعد هذا يرثها ان ماتت قبله على هذا وكذلك يحكم لها با
لميراث من مع اليدين ان كان موته قبل ان قبله وقد صار الوقوف على العلم به
والعدومات لعدم انقضى ان يحكم عليها ولو لم يجره المقتضى حكم ذلك على
الغيب كل ان ذلك لما لا يقوم في حق العقل ولا ينساع في الالباب المعاقلة
على حال المدعى انما لم يمتح موتها في ذلك الحال صبيحة لم تبلغ حجة لم
تتقد كما ان موته ميراثها على الرضوخ بعد البلوغ فان ماتت قبل ان
تبلغ فتتزوج به زوجها الميراث لها على اتفاق في هذا والقائلين في
تزوج الصبيان بهذا القول الذي نقول فيه اندلا قوي والمذهب
الاهلوي الذي في النظرين هذا وذاك في كل الحالين لم يمتح منهاها
الموجب بموتها ميراثها واصلها وان لم يدخل بها فلا ارث في ذلك وقول القائل
لعلها ان تكون قد ضمنت به بعد البلوغ في الحكم قبل ان تموت او يحكم موتها
لا مستند له بل هو نوع من الخيالات المستفاد من الظن المجرد عن العمل اصلا
وما الصدق فيقتضيه عليه لها في مالها ورثتها ما بعد ان صح بحكم موتها
او يمتح بالموجب له عليه لها في الحقيقة والحكم بالظاهر لكنه في النكاح كانه
يشبه ان يخرج فيه في الحكم للوثة بمعنى الاختلاف في حال الغيب والعقد
على قول من يقول في اجل المفقود ان كالتأخير في حكمه يكون والاخبار

لأن ثابت الجدل وإن لم يحكم الجدل حتى يصح موتهم في بعض القول وعلى هذا فنذكر لها ولا يحكم به
لمعنى الميراث لو ثبت ما لا مال لها لا لورثتها حتى يصح موتها وإن صح موتها قبل وقتها كان
ذلك مناطا على الكيفية من غير أن يكون العبادان كان لهما مال وليس للورثة اعتراض في مال
الغائب فيدفع له ما كان له من المال حتى يحكم في الغيبة والتفقد بالحق كما هو في الميراث من المسلمين يقول
أما في ذلك عدل لا لغيره المختلف فيه فإن عدو الحاكم في جماعة المسلمين والمؤمنين فصاعدا
وقيل لا يوجد قبل غير ذلك فإن عدو عليهم وجوب هذا كله وحكمه لا أنفسهم في ذلك باعد
ما أبصره من أن عدلهم ويصبر لهم من أهل العلم والورع والتقوى في الدين لو كان ذلك خارج من
الاختلاف ما لم يكن هناك ثبوت في ذلك التنازع فهو في حجة فان كان ذلك وجود الحاكم
ان جماعة المسلمين يصلون به أو هو الحاكم في ذلك فلا يحكم الحاكم أو مقام لعدم مقامه
وفي الحكم به من حكام الجباة خلاف في القول وعد الحاكم فيه لهم على الواسع في الاجتماع والاد
أو على قول من يجيز في موضع التنازع في جوازهم بالأي يجوز لهم التمسك بالميراث عند انقضاء
الاجل المسمى في ذلك الحكم هو لها بل خلاف مانع تعلل ان لم يكونوا بصدد العدل في عكس
حكمه لكن في موضع الاختلاف في جواز حكم الحاكم على قول من يجيزه وفي ذلك لهم على الاتفاق
وكان ذلك الأصح فلهم العمل في ذلك به إلا أن ينظر في القول من منع من ذلك خلاف الذي
في العدل عدل وإذا ثبت وصح لهم الميراث منها جاز لهم المطالبة بالحكم في صدقاتها
مقوسلين في ذلك بالحكام فان عدوا الحاكم أو تقوّم لهم به الجيز في الأحكام ولم يجدوا
من يصلوا به إلى حكم فلهم الانتصار على وجه ما يصح في موضع الاختلاف في جوازهم
لها عليه بعد الجيز على وجه الجيز في ذلك إن أمكن ولم يكونوا على نقابة في ذلك وما خرج
من ذلك إلى ما جاز فيه الذي فذلك إلى الحكام القاميين في الأحكام ما هو إلا إسلامه إذ
ليس لهم إلا ما لها وليس لها في موضع التنازع فيه في هذا الوضع بالأي الانصاف
منه أنفسهم ولا تثبت عليهم ما لم يكن في يدها وذلك عن أداء صحيح مندها
وقد مضى القول في ذلك فان قال قائل إن ذلك كذلك لأن لو صح موتهم أو هو يحكم به
قبل أن تكون في حكم البالغ وهذا لا الميراث بينهما ولا صلوة عليه إلا أن يكون

دخلها اسوة ماتت قبله او بعد او بعده في الحقيقة والحكم فلان في كانت له زوجة
 مطلقة وكانت في العدة والرجعي او البت المضركي مطلقة وما انى حكم بموت
 او صح زوجها في حال حكم ببلوغها فانها تشر وان حكم عتقها او صح قبله حال بلوغها
 زوجها وان صح موتها معا او حكم بذكر في حال حكم عليها بالبلوغ توبى على حسب
 قيام ما جازى كذلك في ميراث الوفا والحقا ولها صداقها في هذه الايام لثالث
 وان لم يدخل بها الثبوت معنى الزوجية بينهما بالعقد الثابت الصحيح لرعليها
 المستحقة ازيد على ما هو على الاصل حتى يصح بها الرجوع والبلوغ وقد استحال
 الوقوف على العلم يكون النقص اساس في ذلك التزوج والقفل منها لا يصح ثبوت
 الحكم ببلوغها في الحكم قبل انقضاء المسمى في الغيبة والفقد او كون الزوجية منقولة
 ما لم يصح بالفسخ لها انفساخها وكذلك ان كانت في العدة بالحيض والرجعي ما لم يصح
 قبل ذلك في الحقيقة والحكم انفساخها وان اشكل الايام الحكم بموتها في البلوغ لعدم
 المعوق للسن بالحيض فيدفع في الاصل حتى يصح منه تنقلها قبل ذلك ولا فلا يبرأ
 لدمتها والله اعلم بكل ولا صدق لها عليه لان يكون دخل بها او صح ذلك عليه
 لو ثبتنا قلنا لاننا لا نتعوض عن علمه قال هذا او رآه واهل الذي وعمل عن اي
 منه عن اي من رآه بعد ان يبرأ بالرجوع عليه على سبيل القسط له لاند موضع اي
 ونظر اهل العلم البصر الذي واسع لاهل الذي ولا يصح احدا ان يقتصر في الذي
 بالقول لمن قال بالاي وعمل في الذي خلا في الذي وعمل اخطات ديننا نحن
 في هذا سنظر اصدقت الذي في هذه امر انت في الغلط في طلب الحق بالآثار
 والنظر فلان قبل من لا غيرة الا ما اتفح لنا على ذلك لا يبرأ الا ما صح معنا
 بطله وهو وان كان في الاصل ما صواب في الذي او خطأ وكذا لا نقوى
 على العمل به لان شكنا في قول فيد بباطل ولان الخطي في الدور للسن
 ذلك ما لا يصح في الذي اذ كل من اهل الذي في الذي ان يبرأ ويقول بما ي
 ويعمل على ما يبرأ ان الصواب في كل من اهل الذي وعلمه ما نرى وان انت في

هذا ان اخطأت في الرأي على ما هو منك فيمد لك اجتهادك مرة وتبين اصبت
 الحق فيمد لك الاجتهاد على الاصاب مع الاجتهاد وتبين ولا يلزم عني ونعسف في
 القول على عني انما الراجح اني ونحو النفس عن الهوى والبدعي اصبحت فيمدني
 هذا ان انت في الالامير ومع هذا فلا تقول انك المستكبر وان كان من المستكبر
 لندوة ان تنقضي في اجل المضي لفقدته او لغيبته المدة وهي في الحكم بعد في العدة
 ان قد يمكن كونها في العدة منها بالحيض قبل ان يصح الفسخ او الرضا وبعد ما
 صح وان كان ذلك صحيح فهو في العدة في الحكم حتى يصح خروجها منها او يصح موتها
 او يحكم به في الفقد على العدة وتصير في حد الموات فتخرج هذا من العدة
 بالحيض في العدة بالاشهر ولو عا انقضى الاجل المسمى في الغيبة والفقد لها
 ولا حرج ما قبل ذلك ولكن جواز كون هذا في الجائز وارضع الاشكال فيمد بدل
 الالامير من ضعف علمه وقل فهم ملاندا جلي في حق ادنى من له بالان يحتاج في
 البيان الى زيادة بهان بل في ان يتجرب في هذا فينكره وعاري على سبيل التمازي
 فيمد من قد ضاع عن الفقد صدره وكل نظره واختل فكره لكنه قد كان هذا في
 الصبيد كون في الكون على هذا كمال فان لا تنقضي في القول والعمل في الميراث
 وفي الصدق على غير دخول ولا غيره من الوجبات له في الحكم غير الممان في الحيوة
 في هذا الموضع ولا امثال الالامير ما بينت كمد فيمد في كل ذلك ان كان كون ذلك
 على ان يكون كقولك ان هو على هذا التمازي والبران بقيت في الوجود وكان
 على القطع فيما بينهما او هما فكان يشهد ان يكون على اصح القولين طلاقا
 يملك فيمد في العدة والرجوع الحجة بالرجوع عليها الوقوع على غير عوض المان
 بران الصبيد له وحتم اليس شيء ولا يجوز له على غير الرجوع وطؤها فان وطئها
 كمد فسدت عليه وان رجعها جاز له وطؤها على قول من يحججه له وكان حكمه
 النكاح على التوفيق كماله حتى الملوغ فان تنص بالترجيح وتتم البران
 فهي له زوجة ولا حق لها فوق الاول وان اتمت التزوج ولم تنص البران

وقع الطلاق وصح الزوج وان عتوت الزوج انفسخ النكاح وجوب الصداق عليها
 بالذي نال منها صدق واحد للغير ولو انكحان بعد الزرع وطئها اكون وقوع الزوج على
 معاني الواسع كان وان لم يرد هاتين النقضت منه عتقا فالحق عليه وليس له اليها
 رجوع الا بالتزوج ثان على حاله وهو جديد فيها يقال وقيل فيدانه موقوف او لا عليه
 ما الزم نفسه من الخلع والايير او حقهما ولا سبيل له عليها في الرجوع بالرجوع ثلث فاق
 رضى به بالتزوج ولم يرض بالبرن كان طلاقا علة فيه في العدة ونهاون انقضت
 العدة قبل فلا الا بالتزوج جديد لها عليه صدقها مع ذلك يجوز ان تزوج غيره
 وان اتمها ما كان بربا ولا صدق لها عليه وان لم تجز التزوج له عليها فقد مضى القول
 في ذلك وما حرج ما انقضت العدة اليها بالتزوج جديد وهو في الحكم بعد صيته لم
 تباع حصلت بينهما الزوجية ايضا مرة اخرى الا انها في كون الخيار وثبوت التزوج
 عليها بعد البلوغ تكون على ما كانت عليه من قبل وان اتمت البرن والتزوج ثم فالبرن
 برن والتزوج تزوج وتكون له بالعقد الثاني زوجة وان ضمت بالتزوج وتتم
 البرن وقع ذلك طلاقا واخذت منه على ذلك صداقا وانها بالتالي زوجة لها
 بدلها زجرا وان لم تتم التزوج انفسخ وزمها صداقا ان كان على اثر الثاني
 دخل بها وان كان لم يدخل بها ولا عسر جها ولا نظر اليد والرجل فيفسخ وتزوج
 بالمسيس الاول وان كان برن على الشرط قد كان خرج فيه معنى الاتفاق
 على ان برن موقوف على البلوغ ويوزن لا يقعها فان فعل فهي في الاصل
 لذو جنة وكانها تلك العدة للقتضية لا باحد ذلك له منها لم تنسأخ بينهما
 بعد ولا يدي انها اذ اتمت التزوج بعد بلوغها ولم تتم البرن فهي لم زوجة وان
 اتمها وقع الخلع ولم يكن لها عليه ثبوت الصداق فان تزوجها كانت مؤنفا
 تكون معه على تطليقتين او ثلاث على خلاف الكون الاختلاف في الخلع
 على قولين في انفسخ او طلاق وان انقضت العدة فلا خلع ولا طلاق
 الاخلال النكاح اصلا وزمها الصداق بالدخول وبالمس والنظر على قول

فان المذيق يتراجع عن تراضيه منها بعد الانفساخ الاول بالفسخ منها لم يجر
على قول من اجازهم ولو كانت في العدة الا ينكح جديد واكثر القول انها لا تنفسخ
تفسد عليه الموطأ والعمل على الاول في قول الشيخ ابو سعيد وابي الحارث رحمهما
الهدى ولعل ذلك قول من يقول على حد الهدى الثاني نظر محمد محبوب رحمهما الله
واذا استحيى ان يقول من يجوز تزويجها فانها تكون معدة في الطلاق على ثلاث
معنى الفسخ الثاني في الكون الطلاق فان تزوجت بعد هذا المانع قبل ان
تبلغ كان ذلك كله موقفا حتى البلوغ وهو بالامتناع ووطئها ان سبها الا لا يند
الرجل فخرج اوله في حال واحد معفو الزوجين لم يجلين وعلى كل حال فانما هما التزوج
لا حدها ففسخ منها في الزنا فذا اتممت التزوج دون البين او كليهما فقد مضى
القول في ذلك ونفسخ الثاني فان كان قد نفق اليها بما عاينست عليه لان
علم ان وطئها وطئ هذا الاول وعليه الموطأ وطئها الصداق وفي الميس والنظر
قولان وكاذا في هذا في حان وكذلك ان اتممت جميعا الاول والا على
هذا الحال وان اتممت التزوج الثاني انفسخ الاول وفي هذا زوجة ولزم الاول
الصداق بالذي نال منها فان ماتا جميعا او حكم بموتها قبل ان تبلغ فالذي
تختاره منهما بعد ان عملا في ذلك فهو زوجها والذي تثبت بينهما
الزوجية فله ثلث وللوفاة منه تعتد وان لم يرضى عنها اخل ذلك كله ولا يكون
لها ميراث من احد ما كلاً ولا صداق لها الا على من دخل بها واعدت للوفاة
عليها منها وانما العدة في ذلك المدة دخول كالطلاق فان كانا داخلها كان
على كل منهما لها الصداق ولا يبين في النظر الا ان العدة الواحدة ووطئها
لرجل ينفذ لها ولا على المصائب وان كان هذا الخالع على الشريطة هذه الضيقة
وطئها قبل ان يبار بها على ذلك في العدة بارها كذلك فنظر ان في الرادحها
ثبوت المدة لوجع الطلاق وكون البين غير واقع بعد الوجور الشريطة المستأن
لتأخير حتى البلوغ وعلى هذا فان ردها كانت على ما عليه البين وعلى

الثاني فليس لها ردها حتى يبلغ فان تمت الترخيع دون ذلك فلهذا في العدة والرجوع على
 الكراهية والافواه ان انتهت فيها وقع البين عليها مستصحباً للطلاق ولو كان لها اليها
 على الكراهية وترجعت في وقتها على الزوج كما كانت في العدة وان انقضت العدة قبل ان تبلغ
 فالبران غير واقع في حال ولو انتمت الترخيع ايضا لان قولها في السبيبة الموصلة لعصمتها
 الرجعية بينها بالطلاق وكونها من بعد العدة في حكم الاجنبية وان كان وقوع الطلاق
 على ذلك من قبلها فكان بعد كون هذا البين فكان لا ردها واقع اذ ليس لها رافع
 ولذا في العدة والرجوع ردها ويكون عليها طهر قبل ان ردها حسب ما في الترخيع وان
 ردها وان لم يرد ردها حتى انقضت عدها قبل بلوغها الوعد صدقها ولو كان يومئذ مع
 الطلاق برك وان في العدة تبلغ وانتمت الايام الترخيع والبران وقوع البران اثر
 الرجوع في الطلاق ولو كان لم يرد على غير الزوج وان يرجع اليها ان لم يكن ردها قبل بلوغها
 وان لم يتم البران وانتمت الترخيع لم يلحقها الا الطلاق وكان لها في العدة ردها فان كان
 قبل ان تمك في ردها رجعا كانا في هذه الموضع على حكم الرجعية في الحكم لكون وجود الرد
 وكونه من قبلها كون ثباته ثبوت الترخيع وقد صحح بالاثبات للتخيع منها اثبت
 لكنها اتفق على تطليقتين ان لم تكن اتمت البران وان اتمت كذلك في بعض القول
 وقبل على العدة لقولهم يقول فيد الطلاق ليس ينسخ وان كان الوقوع والاقتران
 وقت ينقضي اليد فيما بعد ثم الاظهار منها بعد ما فان مات قبل كون شيء من ذلك
 فقد قضى الاثر سبق فيما تقدم به القول فيد بالحكم وان بلغت قبل مضى الاجل الذي
 له في شيء وكذلك وانتم الترخيع والبران اخل ما سؤله ولم يلحقها ما عدا ذلك وانما
 فيد على قولين في انه يكون تطليقة او لا لقولهم يقول فيد انه ينسخ ليس بطلاق
 وان اتمت الرضوخ بالبران وقع بها الطلاق متى حل وقتها وانقضى الاجل الذي اجل له
 ولحقها الا والآله والظواهر كما كانت في العدة والرجوع وكذلك ان سبق في ذلك
 اجل الطلاق على هذا الحال لا سيما بعد البلوغ على تمام الترخيع منها والرضوخ بدون
 البين وكأنه على خلاف قبل ذلك وكذلك قبل الدخول او لا بد من العاجل الصداق

واذا انفصل أحدهما في العدة معاً فالطلاق ثلاث لقول من يقول فيهما إن كذا بعد
منهما واحدة وعلى بعض القول فطلاق إن لم يكن المطلق طلاق في الطلاق عليها أكثر
القول من يقول فيهما إن طلاق واحد ولو عومها معاً وإن وقع التسابق بينهما فذكرهما
أحد في العدة ولم يذكرهما الآخر فالطلاق اشتتان وإن ادركاها ذكر كل على التسابق في
العدة فالطلاق على كل حال واقع بالثلاث ثلاثاً وكما لا يعلم فيها اختلاف القول
إذا ثبت كل واحد مع لأن انقضت العدة قبل أن تنقضي المدة وإنها تمت البراءة
بعد البلوغ في العدة كذلك لم يلحقها وإن سبق في ذلك انقضاء أجلها ما أجل الطلاق
ليقع الطلاق إنهما قد تزوجت بهما والعدة وكذلك البراءة يكون على قول من يقول أنه
يلحقها الظهارة وبالأدلة قبل بلوغها على هذا القول وإن انفصل في انقضائه ذلك كله إن
كان في ساعة واحدة ويوم واحد ليس بثوب قبل شيء يلحقها ذلك كله إذا تمت التزويج
والبراءة ويشهدان بخرج فبذلك بعد انقضاءه معنى الاختلاف في أنه يلحقها ولا لا
كانه يلحقها المعنى كون الزوجية المقضية والحال على الأصح إلا باجتماعها ضعفت
بينهما بما عاها والنظر في عدم انعقاد العدة المناطة بالرضي لو وقع الفسخ
منها لها وصيرورتها لا شيء والتمتع إنما يرفع ثبوتها بعد وقوعها ولا انعقادها
وإذا كان في هذا هكذا حالها لم يلحقها ذلك إلا أنها في المعنى في هذا كالأجنبيات إذ لم
يصح هنالك بينهما أحكام الزوجية ولا ترك الحكم في الميراث بالزوج والتمتع
لزوجته والزوجات من الزوج والنصف والزوج للزوج والزوجة من بعد وصية
يوصون بها وأدين وانت تعلم أن هذه على قياس هذا القول المصحيح والمذهب
الرجح لو كانت قبل أن ترضى به بعد البلوغ كما كان لميراث منها كذلك
إن نكحت عن اليمين على الرضا وإنها ماتت هي بعد موت قبل أن تبلغ فترضى به
فلا ميراث لها مندوريتها في حكم المطلق والزوجة للعقدة بين الزوجين
على الرضا بالتزويج هكذا كالأب له زوجته وهو لها زوج لو أنها رضيت به
وقد صح أنها لم ترض فلم تكن لثمن زوجة أبداً فلذلك لا يلحقها ذلك إذا

لو كانت هناك زوجية ثابتة بينهما لمحقها حال ورثته وللاول اصح انه والحال
 على حال المباحة ثابتان الفرج والنساء للرجال والنساء للنساء الانكاح صحيح
 او علمه يمين للرجال والنساء وقد وسع اكثر المسلمين في الموضع الواسع له
 الوطى بالترجح لها ولا يكون ذلك الا وصحاح اسم الزوجية في الحال على هذه الصبيته
 حال وهما نازل عليهما واقع وان كان منوطا بثبوت ما يصحح الزوج بعد ان
 غلظ الزوج في الحال الزوجية فيهما كما كان ذلك في الامعة كذلك وان كان
 لها التحجير بعد الفجر بين الفسخ والاثبات لما صح قبل النكاح وهما رضيت
 واتممت لم يخرج التحجير عقدا بدلا والا الى شيء الا الزوج قولها وما يوجد في الحكم والمقتضا
 له في معنى القضاء الان العقدة قائمة بالمرحلهما والعهد ثابتا لم تنقضها اقل
 ترى انها ورثة له بعد موتها ابلغت مع اليمين على الزوجية ومعلوم ان كونها في الكفر
 وغيره ان يكون هناك نسب بينهما ولا اسباب فوجب لها كل ابل هو الحال الى ما كان
 حالها على حال قبل أي شيء وجب لها بالسبب هنا بخلاف على قيار رأي والابري
 فساد اصل ذلك الترتيح الملعوف حصول الزوجية وثبوتها بينهما بالاثبات عنها
 له بعد بلوغها ما لا يصح ان يكون في الحق سواها لانها لو كانت غير زوجة
 لما جاز له وطؤها في حياته كلاكه وان ثبت على حال بعد وفاته وان كان هذا
 في الحال حالها لحياتها كذلك لانها زوجة في حينها وان كان على الوقوف في المال
 ما لها وانها العلى ذلك ما لم ينقطع السبب لمواصل بينهما وان هي والوفاء قبل
 البلوغ لذلك شيء منه عرفت الاصل لا شيء والفرج وزال الزوجية المالك عليه
 وقيل فصار على الحقيقة كأنه لا شيء ولا اعلم في ذلك نصا للخلاف ولا انه يمين في النظر
 لم يبق لانها اول ما شيد بناء ذهب الله اسم الذي هو قاعلة له ويحل ان جميع ما
 كان وهذا التتميم من الترتيح فانما هو في حق المصيبة والبالغ وفي البالغ من المصيبة
 بالترجح واما ان كان هذا الترتيح لها والفرج بها صبيها فكانت تخرج فيهما ان وطأها
 في صباه على قيار قول ويقول في اصل الترتيح انه ليس شيء ولا فساد غير ثابت ولا

صحيح في سادها عليه بذلك بعد البلوغ معنى الاختلاف من القول وتكون على قولين هما
كان كونها معد على تقدير منهيها للكلح بعد البلوغ من قبل الوطى فان وطى على غير ذلك
بعد ان يبلغ مرتبة على قيد معنى هذا القول عليها بذلك ان ذلك على الجواز المطاوعة منها
له فكله في هذا سواء وعلى قولين يقول غير بانده صحيح ثابت ونجس جاز لا يلحقه
لها خيار ولا يبرأ بينهما بعد البلوغ بخلاف ان كان هذا للزوج لزوجها او ابها او غيرها
تخرج في صحتها وثبوتها في المصداق او الموارث وفي العدة للوفاة وما يتعلق في الحق به
ورقعه الميت له وجود المصاهرة وما اشبه ذلك كالبغوي لا فرق وما على قولين يقول اهل
العمل المصاهرة والمسلمين فيها ان كان وكان وقع كونه المصاهرة في حق من يعقل الزوج
على الوقوف في اوجها بعد العقد البلوغ فان اثناءه تم ومن غيره اياه واجدها المانع انفسه ^{سواء}
تزوجها بنفسه او كان للزوج لزوجها او ابها او غيرها او كان من سائر الاولياء بعد لا يبرأ
فانما في ذلك فامهما فلا فرق لانها لا يكون بينهما في انفسهما ورضاها قبل البلوغ
وهذا ويشهد له ليس رضى على هذا فان مات او حكم بموتها اربالا انقضاء اجلها المسمى
في غيبتها او وقعها الكاين قبل بلوغها فلا ميراث بينهما ولا صداق في مالها اذا لم
يصح الوطى ولا يقع كونه بقولها ولا باقرار المصاهرة قبل وقوع الموت او التقاعد
او الغيبة عليها وانها في الوجود على الحياة بقيا حتى بلغت هي قبل ان يبلغ المصبي
واقعت التزوج بالخيار له ولا خيار لها بعد الرضا فان بلغ ورضوها اثبتت للمناخنة
على المصحيح بينهما وان لم يرضها انفس العقد وانفسخ ولا عدة عليها ولا ^{شؤ}
لها الا ان يكون دخلها ووطى زوجها قبل ان تملكها وها او كانت البالغة فخيرها
وان ذلك منها على وجه الغلبة تهر لها فاعليه في مال صداقتها وعلى قولين ان فهو
على ما قلته وفي قول ثالث ان لا شؤ عليه فان مات قبل البلوغ فلا عدة للوفاة
عليها اذ لا عدة وصبي على صبيته ولا بالغ كلاً ولا شؤ لها حتى يصح كون الوطى يكون
الناظر في ذلك الحكم لتعارض الآراء فيه ولا فلا حجة على المصوفي ماله بعد موته ولو
صح الالجواز لاعت الوطى في صباها بعد بلوغها اذ قد مات فلا يبرأ ما عند

وقد كان كان كون الوطى وهو البالغ وما لم يبلغ ^{عليه} في المطاوعة منها الرافى مات وقيل
 ان تبليغ او فسخ النكاح البالغ والمربوع في المطاوعة منها ولا يستلزمه على سوء بلا
 خلاف على الذي لا يصدق ان لم يكن في الحال ايلما العقل فانها تشبه البالغ في هذا على
 قول وقيل انها في الاصل حرة الهاجى تبليغ وان كانت بعدة البالغ في الممتد رضى بها
 بعد بلوغها فاعلم الصدق دخلها ولو دخلها ولو لم يرثها مع اليقين بالادلو
 انها حرة لمضى بها المبرور فان كل عن اليقين فلا شيء له والحق علمه لان دعوى
 الرضى انما يقتضى ايجاب المهر في كل لها علمه وانما لم يقبل فيما لم يرد التناول القول
 قولهم يحسد في اليقين في هذا فخرج الوطى اصل التزوج المستند في نوعه في النظر بالحق
 لكون التمسق المشارة بالاحصاء للميراث بها اشعار مع كون العدم منها والفساد
 فيها ارفق من هذا لان يكون لانها كما المستند في هذا الموضع لوجود الاثرين اصلا
 وزعم الاثرين ان ادلوا بالكرهية لها واندها الا يرضى لكان لم يبرأ منها كقول
 تعلق اصل ثبوت التزوج من ثبوتها بالرضى بعد البلوغ منهما وعلى العكس كذلك
 تنكح المعلوم بالفسخ النازك لعلمه وبقولهما فكذلك كان علمه من له الحق عليه
 في ذلك لكان ذلك كذلك ليهما بعد بلوغها عند موته بعد بلوغه على عام التزوج
 منها فان كان هذا الصبي فكان بارا او طلق هذه الصبيته والبالغ او لا او
 ظاهر منها التزوج وهذا شيء الا ان يتم التزوج بعد بلوغه فان اتهم كانت لا وقعت
 لما هو شيء وذلك وقع او لم يقع وعليها العدة بالوطى في حالة البرن والطلاق
 وشملها القياس على حالها ما اذا ما في العدة من انواع الفراق كذلك في العدة
 للمطروق على هذا لان ائتم والتزوج بعد بلوغه وقع ابو حنيفة عن الشيخ ابو الحسن
 المد وقيل العدة عليها الوطى الصبي ولو رضى بها او تم طلاقها لان زكوة كما صعب
 والعدة على الزوجين بها اصبع وصوى او بالغ في صبيته والبالغ على صبيها
 قال الشيخ ابو حنيفة رحمه الله وكان لا حج ولا شبيه بالانح والى قيام معنى هذا بين
 النظرين في العدة يشبه بالمعنى منها ان يقع معنى الاختلاف في الروايات

والصدق في الحرج ان مات في العدة منها او بعد البلع منها فيها او قبلها
في تزوج ولا يجوز له ان يحج بين ذهابها والنسوة ما كانت زوجه له او في العدة
منه لقول من يزوجها تكون التوارث جزا في العدة الرجعية بقاء وجود سبب
الزوجية وانما اثبت لها الميراث فلها المصدق ككل وعليها الرجوع في العدة هـ
للوفاة وعلى قول من لا يوجب عليها عدة فليس لها الا نصف المصدق للرضى بها على
قول من لا يرى عليها بالوطء قبل بلوغها للمصيبة ولا البالغ على الخبر شيئا وان لم
يرض بها فلا طلاق ولا بركن ولا فرق غير الانفساخ لذلك بالنسخ لعدم صحة
كون ثبوت الاساس للمقتضى لو تزوج لو تزوج ذلك بالادعاء له منه ما وقد مضى
القول بنصر الاختلاف في المصدق وفي حال الوطء المصيبة هذه المصيبة والبالغ
على الخبر مما كان وفي العدة ما فيها في هذا الموضع ليس عليها ولا تعلم في ذلك اختلاف
وانما يقع الاختلاف ثم في سادها بالوطء عليها وفي غير ما يدخل بالمعوى في المعاني
المصوتية بالنسب الجماعية وان لم يكن هناك الفسخ بينهما ثبوت الزوجية بل
لما ثبت من التنازع راي في سادها يا تيمم الزوج على غير تزوج او ما يتعدى به في
الحرم على غيره والنساء عليها وعلى غيره به وان كان هذا في الاصح ليس الزنا في
شئ فانها على قول من لا يجوز تزوجها ويرثها فاسد يشبه ان يكون كذلك وتفسد
عليها بالوطء في قول من راي المسلمين فسادها بالوطء وعلى قول من لا يفسدها
وبدها زوجة فكانها على قاعدة الاختلاف قاعدة في حرجها على علمي بحج ذلك
والناس جزا لو ان كان البالغ في حق من لا يجوز له ان يتكلم من النساء ما كان
لكنه في هذا الموضع بالوطء لا بنفس التزويج عقد اللان التزويج بلا شيء نصار
في الحقيقة على الصحيح في الاشياء والقول في ان يبلغ هو قبل ان يبلغ هذه المصيبة
ورضوها انقطع خياره وبقي الخيار لها فان ماتت التزويج ورضيت بد لها
زوجا فما رزجان وان لم يرضيها بنفس النكاح ولم تكن في حرجها مقتضى الى
طلاق ولا علة عليها الذي كان ولا لها عليه صدق ان لم يكن دخل بها ابدا

وكان على خلاف في المصداق على هذا بالدخول قبل البلوغ منها وفي العدة كذلك
 للزوجها هناك بعد البلوغ على ذلك وكان ينبغي ان يقع في هذا الموضع معنى
 الاختلاف في وجوب عتمة المصاهرة هل تكون في عقد واقعة بالوطء على أمها
 وما ياتي بعد من بناتها وبنات بناتها او بنات بناتها بل هو محتمل بل قد بعد
 الفسخ من الرز لا رجعة بالتزوج او على ما ياتي او على ما ياتي او بنات بناتها او بنات بناتها
 ان لم يكن قد كان بينهما والجماع لا يمكن في مصاهرة قبل بلوغ المصاهرة حتى يبلغ
 لكنه يخرج والتشديد في اللفظ والالتفات في الشهوة ذلك منصوص عنه في حرم
 يشتهي النساء او لما في بعض الاما لا يخرج فيه فيمن يعود فيها في ذلك لا سيما على
 قول يقول فيقهة المسلمين في اللفظ مصاهرة صبيته ان يكون في هذا كالبالغ حتى
 في ثبوت التزوج عليه ونهما وكذلك يخرج على ذلك في البراء والطلاق وغيرهما من
 الفراق وفي الموارثة والمصداق والاول اشهر والعمل به في الناس اكثر فان كان قد
 دخل بها بعد بلوغه في الحمة الارضية المصاهرة بالوطء واقعة لا محالة والمصداق
 واجب لها عليه بموثر كون كان نظرا الى الفسخ او لمسه يده او غيره على قول يقول
 به فيد القول في العدة بالوطء كقول في العدة للطلاق في محبة وماتت كما انها
 تكون فيها وانما انعقدت العدة فيما بينهما عليه في المودة ثم انفكت طلاقا
 بعد ذلك الدخول على الاثر لا انعقاد سواه لا فرق في ذلك فان لم يكن ذلك ولا شيء
 لها عليه ولا عليها الا ما اختلف فيه اهل العلم من المسلمين مما ساقدها ان كانت
 وهو صبيته على شرط من فدية من صدقاتها فيقل له عليها وقيل ليس له ذلك
 لانه هو المتلف لما لم يفسد فلا يخرج على الصبيته له فدية ولا على غيرها الا ان
 ضمن له به ضمان وعلى ذلك دفعه اليها فان يدركه فدية ولا يقل الا ان كان
 باقيا في يدها او في يد غيره فهو له ولا سبيل لها فيه وتعاما كلفه ذلك
 على غير شرط ولا يعيب فيه ذلك عليها ولا فعل في ذلك اختلافنا وقد مضى
 في القول ما يستدل به ولو الا الباب على الحكم ما يقع في الواقع في هذا الموضع

بينهما الا انها ان ضيف بعد الطلاق ومكان تزوج الفراق في هذا الموضع فما
 لم يهرق لم يلقا بلغة لنفس العقلة لثبوت التزويج ثابتة لها عليه نصف المصدق
 الا في موضع الدخول فالصداق كله الا ان يكون كونهما أصهارا ولم يدخل
 بها بعد البلوغ فنصف المصدق لانها في عقد ما التي لم يدخل بها في كل الا ان ذكر الاول
 ليس شيء على قول من يقول ان لا شيء عليه ما اتاه من ذلك قبل بلوغه فلا فاسد عليه
 فيه ولا غيره والزوج التي تحرم بذلك على من تسلفه من المبالغين بفساها او اتاه على مقبض
 المباح نكاحا الا على اي من يلزم ما باشره به في قبضه ما مضى من المبالغ والصبيان
 يتزوجون ويترفعون ولا على قول من يقول بفساد ذلك عليه لذكره على غيره في غير
 بدفان على قول من يقول ان عليه ما اكل فاعى وليس فابلا وما مضى فافضى
 ان يكون الكحل الحق عليه ويسمى الميراث في الرجوع ان ماتت حتى ادعوا بعد بلوغها
 على اثبات التزويج بينهما على قول من لا يفسدها ويرى عليها العدة بالوطء الواقع عندهما
 بلوغا لم يثبت ثبوت التزويج على ذلك بالوضوح بعد البلوغ وان لم يكن دخل بها بعد ما بالغ
 لكنها ترجع من العدة للرجوع الى العدة للوفاة وليس الا ذلك مع الميزان في الميراث
 والعدة على حال ولا في موضع الثلاث والبرن في الخلع ولا على قول من يقول ان العدة
 عليها فان لا ميراث بينهما والعدة للوطء فيما عد الرجوع ثم على قول من يقول انها
 انها في موضع ثبوت كونها بالوطء كونه في الكون بينهما كان بعد بلوغه يكون كذا على
 ذلك هذا الا ان يكون على سبيل الضمان كان ذلك فان غفلت في العدة وفي الميراث
 وفي المصدق ما لم تنقض العدة على اي من ارادها او مقلدها ان لو كانت فيها على اي من
 لا يراها وقيل ما كان في وضد ولو طال بسلامة من انا الا ان تزوج ولا ثبت لها وضد
 ثم في المصدق كما لو عليها العدة للوفاة على من نظر الى ذلك في موضع الضمان
 وقيل لا ميراث لها ولو المصدق كله وتكون في العدة على ما كان عليه وقيل عدة
 المتأخر وقيل لها الميراث والمصدق والعدة للطلاق على قول من يقول بالعدة في ذلك
 عليها هناك نعم وكذلك على قول من يقول فيها بان لا عدة عليها بالوطء والمصوب ولو

رضيها بعد البلوغ وانتم التزوج والطلاق يخرج في العدة والميراث والصدقة وعلى
 قول الرابع يخرج على قول هذا القائل في العدة بالعدم لوجودها بان لها الميراث والصدقة
 ولا عدة عليها وقيل لها الميراث والصدقة عليها ولا ميراث لها وقيل لها نصف
 الميراث ان في الحكم كانت بالاضافة الى دخولها كالحالة لم يدخل بها في حقها وقول
 من يزعم ان صحاح من ذلك ولا ميراث لها ولا عدة عليها وعلى قول سابع على هذا
 المراء يخرج بالمعنى فيها انها ان حبست نفسها عليه ولم تزوج حتى مات هذا البائع في
 وصية قبل ان تنقض عتقه مثلها او رثته ولها نصف الميراث وعليها عدة المطلقة
 فان ماتت في وصية على هذا الميراث او رثته وعليها ميراثها وقيل الميراث له وعليه
 شرط الميراث وقيل كذا في العتق ان لا يتوثر في موضع الميراث عليها ان يخرج
 ويخلو بعد الالهي نظر بان ذلك في محل الاختلاف فيها على قول ولا يقول
 بها ولا يراها عليها وان يكون كون الاختلاف في الميراث اقوى على قول ويرجعها
 ما كانت فيها وكذلك في محل الخلع والبلن على سبيل المضاربة اذا ما ثبتا وكان فيهما
 في الموضع على كنهيهما او ورجعهما وان كان يختلف في هذه على ما ينوثران اولاً
 قيل على سبيل الاختلاف بالذي فيها بالحيين جميعاً ما نانا او اوجدها في الموضع
 بعد البلوغ على ثبوت ذلك فبعد على قول ثالث من قول المسلمين في هذا انها ان
 كانت يوم كونها في الموضع فعليه ما الرزق نفسه والميراث ولا ميراث وصدقتها
 ان ماتت في موضعها كذلك ان برأتها المند خرج كأنه خرج العطيبة وعطيبة الموضع
 لا يصح جوازها وعلى هذا فكان يشهد ان يخرج في الميراث ما قد مضى من الاختلاف في
 انه الكل والنصف وقيل للميراث وعليه الميراث وعلى قول خامس فهو خلع
 ثابت صحاح وعلى هذا فلا ميراث وعليه ولا ميراث له فان ماتت معوضاً فيها وكذلك
 خرج في ميراثها وثبوت الميراث لزوم العدة للموتة عليها مع الاختلاف
 على قولين في الميراث وثلاثة في العدة انها الموتة او الميراث او لا عدة عليها في
 الميراث كذلك ان النصف او الكل ولا شيء لها وان كان كونهما في موضع عن

اسأوت من اليها فذكر عين المضار لاسيما اذا كان ولادة زوال سبب الازالة المبررات
 عنها ولكنها غير خارجة عن الاختلاف وان تكن هي التي طلبت التخرج من غير اسأوت
 من اليها على ذلك قد خرجت من غير ما ذكر فلا شيء له للعدة للبرن عليها على اى قول
 بها فان ماتت في وقت وضد زوجها والصدق لها ولكنها غير خارجة من معاني الاختلاف
 لقول من يقول بوجوب الخلع بينهما وثبوت البرن منهما وقول من يقول انما العدة
 عليها وسواء في الاختلاف كان كونها بعد بلوغها اذا كان غير وطء الامكان قبل
 بلوغها وكان من البالغ للصبيته على ذلك من الصبي للبالغه اذا مات البالغ في وضد
 ذلك وانتم الصبي والصبيته الباقي منهما ذلك الخلع والبرن والتزوج بعد ما بلغ
 الحلم وصح عقله كلون هو من او احدهما قبل ان يبلغ فانه يبق على الاصل
 ولو بلغ وتكون كالصبي في هذا لكن الى بلوغه وذلك الاتفاق لا انه يقرب
 البالغ في ما يقع في معنى كون الحصة الثابتة في المصاهرة بالوطء مما كان بعد
 بلوغه نعم على الاشبهه وغيره ان اقطع عليه بان كذلك على نكاحه وان يلحق
 معاني الاختلاف فيبد تشبيهه بالبالصبي لزال التعبد عنه ويكون في سقوط
 الخطاب كالبهيمه اجماعا لفقد العقل الحمل المشاق التكليف المستند منه
 لوجود القدره له عليها ولذلك لم يجز واقره بغيره بنفسه وصح الاختلاف في
 وليله وما هذا لقوله عند قبل ولا يلة عقلمه وقبل بلوغه يكون على ما عليه
 ومتوافقا من جنونه لانه عقلمه ولم يتم ذلك ثبت ذلك عليه على ما عليه امضاة
 عن عقلمه في صباه وان لم يتم وان لم التزوج فالتزوج ثابت صحيح جائز ولا
 طلاق ولا خلع ولا برن ولا بلاء ولا نكاح ولا طهارة عليه بعد الاقامته ما كان على سبيل
 الهديان حال الجنون اياه كما ان ذلك كذلك ليس على الصبي بعد البلوغ لما كان
 قبل ان يبلغ ان لم يتم عن عقلمه بعد ما بلغ كذلك لا ينظر الى انماها التزوج
 والبرن كما ينظر على الشريطة بينهما قبل بلوغها او اقرارها ولا الاقرار وما اشبهه
 ذلك حال جنونها او ايلة عقلمها الا انها في معنى الصبيته ولا يصح النقل

الصحيح ان يكون وجوده الاصل عاقل الذكوة هما او بعدا عن قول ربيع ذلك
 او ثبوته للترجيح فسخ او مان للمناط كون وجوده باقيا لم يلغوا وجود
 عقلة قبل ان يفيق او يبلغ اضمحل ذلك كله فانفسخ على قياس قاعدة ربي ويرى
 اباخذ كما هما ويذهب الى ثبوت الخيار فيساحدهما بعد بلوغهما كاليتيمه والاعتد
 هذه اذا حصرنا تلك اذا بلغت ونحن بد نقول وكذلك الشيخ سعيد محمد
 الدعلي ما عفا عنه من هبه ولا علم ان احدين ما نايقول فيدعي يقول غيره
 الاكثر قول المتقدمين والنصوص يذكر في آثار المسلمين وهو اختيار الشيخ ابو
 الكندي محمد الدعلي في القائلين في الخيار التي ترجحها ابو هلال ابي كارين للشافعيين
 بعين الاعتبار او من خفا لشدة الظهور في هذه الحجة من رأي الخيار
 لها كونها قولها من الخيار لليتيمه ها ناشا على من سادى في هذا بينهما قول الحكماء
 لها بالحي على ما يجب الفوق كانت حجة منهم انفسهم لا وليا عليهم لمن كان له
 قلبه والحق السمع وهو هيد لان غير ايهما من الاوليا لعدم في ثبوت جواز
 الترجيح لها وثبوته في الحال عليهم اصل ايهما لان عدمه قائم في ذلك مقامه على اتفاق
 والفرق بين المجوزين لترجيح الصبيان جميعا وبعد البلوغ على اجماع واذ كان
 ذلك كذلك فلا شيء في الفرق في الخيار بينهما في فرق ولو في الوحي والاداء في
 العقدة للترجيح واحدة انما قول مختلف لكونه في مسك التناقض ضعيفا لذلك
 جدا خلا يستقيم لهذا الصحيح والاعتبار الان يكون في ذلك على سورة فاما ان
 يكون لها الخيار وهما ان يكون لهما ولا معنى للتعريف بينهما فضلا مع
 التساوي منهما اصلا والخيار اصح ولا فرق فيد بين اليتيمه والتي لها ابدا
 يصح وان كان الفرق في ذلك بينهما هو المعول عليه في الآخرين والمعول به في المتأخرين
 بمعنى ما يشبه الاتفاق في العمل بدحي في الشاهد من قبل في آثار المسلمين فان ذكر
 وغيبنا الاندلس اهل البصاير فانظم صارا كما لمستغيب ان قالد قائل او
 بد عامل ومع ذلك فاعلم في هذا التعجب انكروا بالكثير يور وسمي على ذلك با

المتخير في ذلك ونسب الى الاختيار الرخص في غير محل الحاجة اليها ضرورة علمي وجدي ما يبع
 وما ذكره لعمري لا لخواص او تجارب عمي عن واضع الطائفة ورواية الحق على الحقيقة
 ولذا المنهج الصحيح الذي وضع ونوره المتلوي الى الابد لا يجل لاهل النظر الا مع حجج بان
 ثبوت الخيار لها اقوى ولا يعمل به لمن رآه اهدى الاورثان ولو لم يكن على ذلك
 للخيار الكفاية كان هذا الذي هو الفرق لا الذكاء ولا العمل به فلا غنى في الدين وعمل
 به او لا لا في موضع اى ولا يجوز ذلك في المراءى بالدين ولا بالارى لان كل كل من
 امر القول والعمل بشئ من المراءى او لم يعمل العمل والقول بشئ من ذلك في نفسه لها او
 لغيره في نفسه نفسا او مالا او في غيره لنفسه او لنفسه ذلك الغير او غيره من
 الناس له او عليه فبما في ماله ان يستغنى في تلك الفلز لا يستغنى في الصواب جهده
 فيها الا وان ذلك في الاجتهاد في المراءى يؤمر بان لا بالوفية جهده لا بقدر عليه وان
 افترق في شئ فليستغنى فيه فليعلم ما يعرف بوضوح بين ويدع ما يتكبر هناك في
 صدقه وكذلك ان استغنى في شئ فليفتق في ذلك بالذي هو اليد والحق كيف
 كان ذلك في المراءى او الدين وليس عليه ان يقول ما لا يراه في المراءى ولا في المراءى
 وما كان غيب في المراءى وجوه يعلمها او يحتمل في الحق صفة لها فليعلم بها ليكون
 الاختيار فيها لنفسه فان قلله الاختيار من هو اهل لذلك في الحال لا في الابرار
 او الفجار فليعلم له ما في ذلك لنفسه يختار من رايه او راي من راي رايه واهل
 المراءى فان كل كل في الاسلام حق عليه في محل الحاجة اليه ونزول البليته با
 السائل في دينه ان يهديه كيف كان الا ان عليه عند القدرة ان يهديه
 والضال لا يهديه كما ان عليه مع الاستطاعة ان ينقذه من الهلكة في نفسه
 وكما كان عليه لوجود القدرة له مع الظما وشدة المسغبة ان يطعمه ويسقي
 ولذا ذكر في الموضع وغير موضع الا ان كل الذي في ذلك في هذا المراءى المراءى عنده
 او يستدعي او يجمع او يجر عقله ولا فيما خرج عن الاثر لا التعلل فيما الاختيار ان
 جعل ولا يشك في ذلك على ان ينبغي ان يكون الناظر فيها في الاصل منها ما يكون

عليه لا ولا يتوكل ان ترك غيرة عن الفضل ولا يقصد به ان فعل غير الله في نفسه ولا
تقل وما كان من تركه على وجه الشكر والتعلم والقائه على سبيل التعليم فلهذا
لا يجوز ان يجاوز به الى غير الله لانه لا يسعد بهذا له الى غير الله وعلى كل حال
والدين ان يجتهد وللصواب ان يقصد في كل واقعة من هذه البلية كما اراد
والدين ان يرحم فيها ويجعل العدل ما ابعده عن الرأى العدل ولما ان ياخذ باحسن ما يراه
في الرأى احسن ولو خالف في الرأى غير في القول والعمل الرأى في موضع الرأى
وسمح ذلك للعاملين كما وسع القائلين ولا سبيل لهم الى ترك ولا يترك بعضهم
بعض كماله اجل ذلك ولا البراءة ايضا ان ذلك معنى في الدين وهذا معنى في الرأى
والاجور الذي في الرأى كما لا يجوز الذي في الدين بل خلافه يجوز في هذا
ابدا وليس لكوننا على هذا الذي قول ينتهض في العدل بالحيث علينا العا
كلا ولا مطعون له اسد ولا يمكن لو اصد ولا عشرة ولا عار ولا لا يمت ولا
شأن ولا دخل ولا مدخل ولو صح نفسه اسفا وتنفس الصعوبة تلفها
ونوى تحت السبع مدنا ومات كمدنا ونقطع بدنا الدنا في الرأى على السوى
والقول القوي لا سيما وقد اشتهر اقوى جوابا وهدى صوابا واندهو
الحق في حقنا والعدل في العدل معنا ونا عليه في الحج اليه حتى يهجم على
الهجوم ويتضح ان غيره منه اقوى قبلا وهدى سبيل والهدى على ذلك
جواب لا يجد بكرة واصيلا وقول في الجواب الاجور للناس ان يتعلق كل
واحد منهم بقول خطأ محض تصدق عليه لمن خلوا آثاره سلف ولا
نعلم في ذلك اختلاف او لا جبرها يدل على جواز ما في العقل ولا نقل كل اهل
هو الحال في صحيح كل باللنا الشرح وخلك مانع ودليل العقل بشاره
قاطع وليس التجويزه ابدلا سبيل لانه غير خارج والباطل في النظر على
حال فبدخل في القول في جبر البطل والقول المصدق الثابت في الحق
انه لا يجوز المتعلق في شيء وشيء من الباطل ولو لا ذلك لما الحق الان الباطل

لا يقوم بالحق ولا الحق على الحقيقة بالباطل انهما ضدان متناقضان على الابد
لا يستويان اذ احدهما ذهب الاخر لا يحتمل ان يكونا بالايدي وتلك الطريقة
التي هي الاستشهاد دليل على غلطه وبيان سقطه اذ يحتاج لقوله ذلك
بقوله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وقوله صلى الله عليه
وسلم لا تصنع استغفرت قلبك يا ابا بصير وان افتكر واقتكر لا فالنظر وبما اولى
الالباب فيهما وتدبروا معانيهما اهلها يقضيان على قول بالرفع عنهما وال
المناقضة في المعنى لهما في هذا وفيها نص على انه قبلهما بقوله في جوابه والاخذ
بالذي عليه الجمهور من العلماء وهو الحق على كون دلالة المشعرة في صريح المعنى
منهما فاعتمد بالشهادة في هذا عليه بذلك اذ كل واحد من الاصلين على الا
نوار كان يستدعي نفسه لوجود ثبوت الا بالمطالعة لمحضرة القلب بصفاء
الفكر في كل ما يرد عليه من الادعاء سواء في ما ويل السنة او شيء الاخر وفيما كان
كيف كان والامر والامر في شيء من الاشياء غير ذلك في الدين والاري في عثمانتهما
بذلك والاري بالنظر سواء في الله لي في تتبع احسن ما يرى او يسقح وكان
من الحس الخطاب ونحوه ودليل معناه يستفاد من كل منهما على التوافق فايد
وجود النهي عن الاستنفاد في الدين تقليد الاحد فقهاء المسلمين على سهل
تاويل الحق لهما الا على ما حكاة وسماه ولا على قياما ظاهرا بحجة اذ لو كان
الاو كذلك لما كانت هناك مع كون الغنيمة من الجمهور وقيام الحق به في
المشهور وافية للاجتهاد القلب بالاستغناء له فيه ولا الاستفاد غيره من
الادعاء عند روضة الاصابة الحق بوجوده وكان عليه الانقياد له فيما يامر
او ينهيه ولو اري عن راي صحيح ان غيره من ادعاء عدل واضح في بهانه واكمل احسن
في معناه وافضل واذا كان ذا هكذا اذ كان لا يجوز ان يجازي في غيره دينكم كما كان
ذلك كذلك في حكم الكتاب وصحيح السنة والاجماع ينقطع حكم النظر معها ما
الاستحالة امكن كون تجوز احازم كون الخلاف لهما اذ لا سبيل الا سبيل الموافقة

لها فكانه بخل بها عن ان يحل في مطلق عمومها ويردها وظاهر العموم الباطن
الخصوص الذي لا يرد ولا اذا ثبت هذا كطوره فكانه بخل بعقده اجماع الجميع على
النسخ وابطاحه التقليد لغير النبيين في الحق والسليين والثابت من حكم الكتاب
المستبين عن المدب العللين ويصير ذكر الجميع من قول النبي صلى الله عليه وسلم في
واصفنا ونزل بمن الله الوجود القدره له على الاستغناء القلب فيما فيه يقى
ان فتي كذلك انوا الاحاصل والعشلا فايده فيه ولكن ليس كذلك كذلك وحاشا
النبي في ذلك لا لا لمجيء وكل حلة تشينه عليه كل حلة تنينه وكلهم مستقد
من انوار مشكاة الهدهد ومدن نورانية التي فيها عوالم لا تقف فيم للوالج عجيب
المخارج سليم الملاج رفع للمعجزين امرى وعلى الكافرين رضى وما ينطق
عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وكان قد جرى على هذا الخطاب لا تناف من
اهل الخلاف والوافق انهم قد ثبت عند الرواد المستوفى في عموم الواحد
والجمع بل يكون الالف الواحد في هذا في حق المفتى اذ كذا الواحد كمال الالف
في حقه والاعادة صدق في سلوكه الى رب الغميص النطاق فحوى لا يرد صحيح
معنى الرواية انما نص على الجمع ودلائل اربعين العقل وصحيح النقل شاهد
لهذا بالصواب على القطع ان عليهما ان يتبع الاعل في الحق وياخذ بالاسن
في الحق في كذا في واحد والاختلاف في الدين والحق في رتبة والبطلان في
عند الغيرة والباطل بان ذلك من يدري او يورث واحد وان كان الواحد
الموافق وكان المخالف فافارق فكذلك سواء ولا في ان الحق حق والباطل
باطل في الدين في حيث وجب ولا يجوز الا اتباع الحق في صنيف ولا سعة
وكذلك في الذي لم يختلف فيه اهل الذي والمحق في الواقع سهام النظر من
هو من اولي النظر عليهما ان يرى ليدع ما لا يدري ويحل على صواب ما يرى
لان العدل في الذي هو لا عدل ولا في الذي يكون كان من ان كان قاله ولو
يقول لما حد قبله وعليهما ان يكون عليهما اراه عن نظر صحيح وعائنه عن

حجج كذلك ولو لم يكن له فيه مساعد ولا قوة والناس عليه معاضد ولا يحسن
لأنه يتخير المجازة كما لا يبرح على سبيل العجز ولا يتبع لقائد الهوى ومساعد النفس
على ما تقوى ولو قال ذلك أو قلنا ما أتت الف • علما من يزولون ومثال ابن عباس
وطاهر بن زيد والوعيبية وموسى عليه ومحمد محبوب والنجيد وغيرهم من فقهاء
المسلمين ولو كانوا في شبهة فضيلة لم يتروا عن حرمها الله ملكا كان لأن يرجع عن
لهما المبدع والفرد الذي على قوله يرجع في الأصل حتى يراه كما أرواه اصح فيميل
اليه كملك كان عليه من غير تحطيد لنفسه فلا يضاف ولا تنقيط لها وإن رأى عدله في
العدل مع جازله أن يعمل بأمرها شاء ولأن يعمل الله على امره وعلى الأنبياء
أخرى • أن كل أن يستمع ويرى وعليه في موضع اللازم ذلك إذا كان يسمع
ويرى وعليه أن يعمل بأمره أقرب الحق واقوم في المحجة له عند الله لا غير ذلك
وما خرج من ذلك بأمر من الحكم إلا التفرقة في مقامات الأوج • فلا يوجب
في الحق معنى الحكم فضاوان كان الاختلاف في المبادأة إلى الكون فيها أوج بل له
القدرة إنشاء الحكم توسع وإن شاء فبدنوع الأفضل لا وبين عند الملكنة ولا
من من الوسوسة أو قوت ما هو أفضل من ذلك • راب كل عاقل ويد من
الصالحين وشأن كل مجيد • حسن من الفاضلين واحسن آخر قولنا لا
اختيار احسن الاقوال تجتهد لما قال ذلك الرسول عليه السلام لا نذكر ذلك ولكن
خلاف • لما شرع ونقض لما صنع ورفض لما قبله وضع فكانت تجتهد
عليه وعند ذلك يقال له في نفسك اليوم عليك • في هذا شهيداه والحمد لله
على حصول المطلوب من الصحيح على ما قيل الحق لا غيره • وإذا كان المراد
هذا هلكتنا يخرج على الاتفاق في الصواب • وكان على قدر الحق الذي
أن ينظر لياخذ ما أبصر ويدع ما أنكر خصوصاً عند نزول الهدية بالقول
أو العمل وإزالة الاستعمال • لما أرواه منها فيما يلزم الدخول على
الاختيار فيما يكون على العدل لم تكن ثم شبهة بأنه يكون الاحسن

الذي يرى ويستحسن ويدركه او يرى غيره ولا يعلم الا بالبرهان والوجه الفيلسوف ^{منه} والفقهاء ^{منه}
 عامة العلماء اذ ليس يجوز قول الجمهور **●** من قطع القطع النظر في البرهان للقول ولا
 للعمل في موضع اباخذ **●** ولا مستطال في محل الزعم ولا مقتضيا ^{بضعف} المحققين ^{بضعف}
 قولهم عارضه بالبرهان ولا بعد حاندا قد عمل ويمكن فيجوز ان يكون قول
 الواحد اكد من نور واضمح وانحج واضمح وانحج والاشهر وقول الاكثر والجمع الاكبر
 وليس في هذا الى الجمهور ينظر بل الى الحق حيث كان فصحح وعالم اليه فيفتح الحق
 في حق العمل في العدل بالعدل **●** كيف كان عليه الواحد والجمهور فكذلك سواه ولو
 ان كان على العمل في هذا حكم العدل في العدل بالعدل بالاضافة على ^{بعض} يرى ذكر الغير
 عدل فان كان **●** فهذا المخصص بطلان ذلك ما جاز الاختلاف **●** بالبرهان
 ولهذا لم يكن ان ياتي ذلك على سبيل احوال النظر في التلويح وتقليد الفاضل ولا
 انكالا على اقل كيف ما كان فالعمل **●** والزهارة والجماع المسلمين من الذين هم خليفة
 الانبياء والمسلمين **●** وهذا شيء ظاهر على غير باطن يخفى الا على من يرى
 اعمى البصيرة ولا على الاعرج ان يتبع البصير ويد يستدل ولم يستشير ولا يحس
 له ان يقبل الباطل من دون قليل ولا كثير والواحد فيها الا يسعد جهله بعد
 علمه بجهله وعليه في جميع ما تقوى به الحق **●** وطريق العبارة اذا عرفت معنى
 ذلك والبرهان والاختلاف في ذلك بين المسلمين **●** فيما يسع جهله وعلى
 كل حال فلا يسعد ان يقبل غير الحق وقائله لان يتأسى به من فاعل **●** فان
 هو فعل ذلك فقبله والادح له في الحق والباطل عمل من فضل **●** وفيه الحكمة
 حل **●** كان ذلك بلي او دون وعليه الذين نوت بالسؤال ولو طرأ الحق
 والبرهان بالتعريب الى الله فلا عدل له الا ان يكون جهلا ما يجوز عدل ^{بعض} في سبيل
 الذين نوت بالتوبة والاداء لما يلزم فيه كذلك يجنبنا اذ هدى الى هذا فيد
 او في جملة ما ياتي عليه في جملة فان فيه يقال باننا مسلم الا اعتقد السؤال
 عما يلزم فيه والبرهان والقول على اعتقاد هذه الصور في هذا وفي حكم ما

يتعلق بالإحكام بفتح الصبيات من البالغ والصبي قيد متسع وفيها مفعول في
 ذلك لا روي إلا الباب مقنع عن بعضات هذا القائل • عنار أو ثلاثت هذا
 الصايل جراد والقارح لا والجدالات مراد ذلك الغوس جرد عارب
 من المتعاطي لما قد قصر باعد • عن الوصول اليه من الأصول وما قد ضاق
 زاعجه عن تناول لبات ثم تدور الفصول • وقد كان الأولى ويغيره ان يتعرف
 اوه ليل بجار فنه فينادى في كل ناري عليه بالافصاح • لسان الافصاح •
 ولقد صدق القائل حيث قال من تر ايس قبل ولا يدون شك ان يفهم الله •
 على لسانه وكان في هذه المقالة والكلمات المقالة لا تكاد ان تكون الا على
 وجه ملكا فاما قد يحد من النصيح الذي طلعت في ذلك الذي عاينك تعد
 في زمانك من الصداخونك والفيضة هدية حسنة مليحة لكنها صارت الان
 لفساد اهل الزمان في حق الاكثر الاماشا والسكاح قبل فيها انها وجد تورث
 السفينة • نعم قلنا اهل الاباب السليمة الناطقين بنور الهدى النصائح انها
 من افضل المناج فكن يا اخي حافظا للسانك عارفا باهل زمانك مشغولا بشانك
 فان ايامك هذه من الزمان الذي قيل فيه لسان السكوت ولزوم البيوت
 والضيقات التي تفتت • نعم او ففتح الدال المتحج ويجعل مكان الضيق
 فرح اشتد يا اخي تنفع هذا اولي قد كنت افزع عن الترعيل في هذا مصفا
 لان اغلوطات • هؤلاء المسميين بالعمل والتوسعين كذا باسمات اهل
 العمل والتوكفين على العمل في الناس الحكم غير قليلة فتصفي والنادرة •
 تستقيم • لكن في كرهت هذا لك استجاب الجفاء بذلك القيل وجبت ادخال
 الفرج والسرور عليك فكتبت كذا بعد المجاج في هذه الكلمة من التوضيح والا
 حجاج هذا القدر لا قدر كحاشي الدبيب ولده سعة • ويرعد فضله وحوله
 وطوله وعده فانظر فيه • وقد عدله وزلا زله ولزم افضل • والتمس على ما
 ما اشكل عليك من اثار المسلمين ومناظر اهل العلم ارباب الموضع والخارجين •

الذين لا يكتفون ما يعرفون • ولا يقولون ما لا يعلمون أولئك الذين هم
 السد و أولئك هم أولو الألباب وكان هؤلاء العامة الجفافة الذين
 ذهب هربت الدنيا كل ذهب يملون مع كل شئ لا يستقيمون بنور العلم
 فكيف هم هتدي ولم يلجوا الركن وثيق فكيف هم يقتدوا على القلوب تشد
 من في الأرض يعلمون ظاهروا الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون فإ
 عرض عنهم وعن قولهم • إلا ما أبهرت عدله ورجع عنك هذا هو وادى هو و
 توكل على السد وما بك بغافل عما تعملون • قلت لرد على قوله يقول ان لها
 الخيار في المقبول يكون لها بعد البلوغ قال قد قيل فيها انها اذا بلغت الحبل لم
 تغيب حين ذلك ثبت عليها وقيل ان لها ما التزم وترض بدوا بحاجتها
 بعد البلوغ على الضوء وذلك القول يكون وان كان بلوغها بغير الحيض
 كان • وقول ذلك المظهر من حقيقته انك لا تبلغ بها القول الرابع ما لم
 تغسل منها • قلت لرد فان حجامتها بعد بلوغها يوضئها ايكون ثابتا عليها
 على حال • قال هكذا قيل ولا اعلم في ذلك اختلافا على قوله لا بد في الاصل
 فاسد • قلت لرد لو كان عن جهل منها بان ذلك لها قال هكذا عندي •
 قلت لرد فان ماتت هي هذه المسببة قبل بلوغها ولم يكن للرجح دخلها ما
 الحكم فيها قال قد قيل فيها انها الاصلق لها ولا ميراث لها منها على قوله ان
 يقول بالخيار لها وان ثبوت الرجح موقوف على الضوء منها بعد بلوغها
 واما على قوله يرى الرجح ايها لها ثابتا عليها على الراجح على قوله يورث
 الميراث لرد وثبوت الصداق لها عليه • قلت لرد فان كان قد دخل
 بها اذ ان الحجاب في التي قبلها على اي لا يرى لها خيارا واما على القول
 الاخر فعليه الصداق فيها قيل ولا ميراث لرد قلت لرد فان طلقتها قبل البلوغ
 قال • اما على قوله ثبت هذا الرجح عليها ولا يرى لها بعد البلوغ
 تغييرا لرد فيجوز الحكم على قوله ان لها الصداق بالدخول ونصف الصداق

ان كان قبله على القول الاضلال صحه ولما ذهب الراجح فالوقوف يخرج في
حكمه احق تبليغ فان قلت الترخيع ثبت لها نصف الصداق اذا لم يكن دخل بها وان
لم يتقد نفسه الترخيع ولم يكن لها شيء عليه الا ان يكون دخلها فوطئها او مس
بيده فخرجها او نظاها في رجليه فيلزم صدق الصداق بكونه قد قبل انما الزوم منها الوطئ او المس
لا بالنظر وقبل الوطئ والغيره وهذا كله في معنى الترخيع وفي الحكم بالانطواء اذ صح
ويرون هذا على قباله معنى هذا القول ليس على ما عليه في هذا الموضع فيما بينه
وبين نفسه • قلت له في الحكم على قياس ايجاب لها عفو اخر ان لم يصح هذا
قال نعم قد قيل ان ادعى صحه عليه ان دخل على ابائها او اخيه في زناها استحل
او صحه عليه ان دخلها وجب في الحكم الظاهر عليه الصداق ولو انكر كون
الموجبات عليه اصدقاتها والوطئ ليس بالنظر فلا يصدق الا ان تبليغ فتصديق
وقيل ان ادعى عليه في الحكم ولو جاز ذلك كما ادعى عليه الوطئ ان انكر فليترفع
الا ان تبليغ فتدعي ذلك فحكم لها به عليه في الظاهر عند ذلك • قلت فان ماتت
على هذا قبل ان تبليغ فتدعي ذلك عليه قال قد قيل ان هذا كذا يلزم الصدق
لو شاع على قول من ذهب الى انها مصدقته ثم في قولها عليه ان وكذلك يوجد عن
الشيخ ابى الجوارى محمد بن الله وقيل الاشهر عليه في الحكم مع الاركان ما يوجب
الصداق عليه اذا ماتت قبل البلوغ وكذلك يوجد عن الشيخ محمد بن محبوب
محمد بن اسمعيل كان على ابائه بعد الاثر عن ابائهم دعوا بها شيئا ما لم تبليغ قلت
له على القولين فما القول في اليراث والصداق اذا ماتت هذه الصبيبة بعد
الطلاق قبل الدخول او بعده • قال قد مضى للقول انما ميراث له ويلزم من
الصداق عليه ان كان قد كان عندها ما يوجب لها عليه علم ابنت ذلك
لكن انما وسقوطه ان كان ذلك قبل الدخول على قول ويقول بالوقوف في زناها
واما على قول • يشتهر ويرد على الينا فخرج على قوله انها ان كانت بعد في
العدة في اليراث لما اذا كان طالق قبل فدية رجعتها والرجعة في العدة والعدة

بالضول ولا يمكن له ذلك فمدحها او انها قد انقضت من دعائها فعليه الصلوة
او نفي الصدق ان كان لم يدخلها ولا يبرك له بحال على هذا القول ثم ايضا
قلت لانه كان الطلاق قد كان بعد الجوار والبلوغ وثبات التزوج منها
لضول لانه لم يراها ابدا بل عسى بيدها او نظر اليد والرجل وماتت على حكم
العدة في الظاهر هو بل لم يدخل الميراث مكانا في العدة على هذا وكذلك على قول
ورثت تزوج الاب لا يشترط على الذكوات هذه الطائفة وبعد الجوار صبغة
قاله لا يبين على حاله من الميراث في ثبوتها على هذا الحال ولا كان
قد جازها وكانت في الحكم بالنظر في العدة منها اذا كان يعلم بنفسه انه لم
يراها الا على الحقيقة ليست منه في علة ان العدة في الازم على الحقيقة انما
هو في الاصل بالوطء الجوار وحده دون الوطء والوطء هو الدخول والمس
الجواني للموجب للعدة على الصحيح • ولعدة ولا كانت الجوار في الحكم با
لظاهر بما يحكم به وجوب الحكم بالحبس في العدة لانواع التزوج وثبت به الميراث
والميراث مما بينهما في جميع الرعي وهذا الاحكام فيها قد كمل معنى في الظاهر لا
كون الوطء انما للعالم بالامر وقوله يدل انه به فكان ولا بد ان يكون بدلا ان
يكون ان تسمى فهو الواقع ان لم يبين منها ذلك لم يكن عليها في الحكم بالازمنة على معنى
الامانة والموجب لها عليها في الظاهر بالحكم انما هو معنى الدعوى لمن لا يبرأ
في الظاهر للرعي • الا ان يجعل ذلك في عليها فيما يبرأ الجوار والميراث
واما لو افكنا ذلك لم يكن فيما عليها في معنى الدعوى لمقبل ذلك منها او مكانا
مع عدة وانما خرج في حق السامع الدعوى ان لا يطالع على حقيقة صدقها او كذبها
يمكن صدقها كذبها عند السامع لدعواه ولو اطالع على صدقها لم يكن معه
تلك الدعوى وكانت في حقه حقيقة في الحق لا يصدقها ولو ردت بالحق
عند تجميع وسؤالاته لم يجعل حكمه الناس لقيام الحجج بها عليه وهذا قد
قامت بها عليه الحجج معه بعدم الوطء منها ولا شيء اصح عليه وعلم ولا

أقوم تحت في نفسه على نفسه وعلمه وعلمه ان يحكم لها على نفسه على حكم به لها عليه في الحكم
 ان لو صح وقد صح معهما ان لم يطاها وثبت بالحق على الحقيقة ان لا عدة عليها الد
 الاباطي وعليها فكان في المصحيح والقول ان لا ميراث لهما لان الميراث بعد
 الطلاق في الرجعي في العدة والرجعة بالعدة والعدة على المصحيح بالوطي وقد انشد
 لم يطاها لان ميراث لها ان لا عدة عليها الد ولو كانت في الظاهر في العدة عند فتلك على
 الحقيقة والحكم للد وليس له ما حكم له بدلا ظاهره ما ليس في السر وفي الظاهر لو
 اقر وبيان عن خالد فابن وقول القائل ان العدة تجب من اليد عزيب ومن الشدة
 قريب من ثنتين في قوله لعدم الدلة على حجة وكان لا جد الى الاخذ به في ثبوت
 الرد ولا في ميراث الميراث • قلت له فان كان على هذا هو لم يثبت يكون لها
 الميراث وقام المصداق ما كانت في العدة للطلاق في الحكم • قال لا لان
 يكون ذلك وهو من بعض يختلف فيه وفي العدة واصح ذلك ان لا ميراث
 لها على حالها البتة في الاصل في عدة من الطلاق وانما ذلك بحجاب الحكم
 الظاهر عليها ان الاتي ان لها ان تمتنع في السر عما يحكم عليها به في الظاهر
 مما تعارض ان لا ميراث عليها ان استقر لها وليس لها على قول ومن ثبت الترخيع الا
 نصف المصداق على اصح ما يخرج على قبحه ومن وجب الحكم لكل والميراث
 لها والرجوع المدة الوفاة وكذلك يخرج القول في المصداق في الميراث على
 قول من يرى لها النيار بعد البلوغ ان تمت الترخيعون لم تمت فلا شيء لها وان
 اوجب الحكم لها كله بالجواز على السكوت عن الزاوية بذلك بعد البلوغ لان
 يكون من بينه فحما او نظر المدة والرج فانه مختلف في وجوب كل المصداق
 لها عليه هذا كذا على القولين جميعا واما الميراث فقد مضى في الميراث • قلت
 له فان كان قد دخلها ووطي فيها قبل ان يطلقها وامات قبل ان تنفق منه
 عدتها • قال ان عليه لها المصداق على القولين جميعا والميراث لها ما
 كانت في العدة من الرجعي لكنها ترجع المدة المتوفى عنها زوجها على حال على

قول وقال انها والبالغ التي وقعت عقدة الترخع عليها بضرها **سواء** وما على
قول ويقول بالوقوف في ادها الحد البلوغ فيخرج على قوله انها ان اختارت
بعد بلوغها كان لها الميراث باليمين وعليها عدة الوفاة وان لم ترض بالزوج
فلا ميراث لها والعدة للطلاق وكذلك ان كانت العدة قد انقضت قبل ان
يلا خلافا على ذلك المصدق فلها بالوطى على حال **●** قلت لد فان كان قد
مات وهو لم يزوج لم يطلها ما الحكم قال فانها والبالغ سوى على رأي والزوج
لها تغيير الميراث بعد بلوغها وقيل ادها موقوف الى بلوغها فان رضيت به **فمقتضى**
كان الا كذلك والعدة وهناك وقيل انها تعتد من المات وفي الميراث
والمصدق الى بلوغها فان اعتد كانا لها ولا فالعدة بالدخول كالطلاق منذ
الموت فيما قيل ولا ميراث لها طاعة ايضا ولا صلح الا ان يكون دخل بها
وعلى قول اوسس زوجهما بيده او نظر الميراث والزوج فالمصدق لها ونظما هو الحكم الجواز
بلا تاخير بعد الى بلوغها ولو قيل قيد بالتأجيل الى الحد البلوغ فكانت عينا على
حال **●** ولو انها كانت تدعى الوطى منذ لها ثم اذا لم يرض تصدقته لها في جات
خصوصا على قول محمد بن حبيب محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب بلوغها
وكافي ابي ذر بن النخعي التاخير لانها العلم بالرضا وتعد الوطى والنظر
الوطى الفرج وليس الفرج باليد والفرج مندها فيسقط ما المذكورين وثبت
فان ماتت قبل ان يكشف في هذا ادها احييت ان يكون لها كتمان ان لم
يظهر مندها حياة انكار كما يوجب بعد الجواز مندها وما الميراث فلا لانها
زوجته موقوف ادها حتى يصح منها التغيير او الرضى بعد البلوغ على
الاصح **●** وقد صاروا المحال لعدمها فكانت على الاصل في ذلك قلت له
فان اتيقن في الجبوة الا ان بلغت الحمل هل عليها عين بالهد بعد بلوغها
ان لو كان حيا الرضيت به زوجا **●** قال نعم قد قيل هذا طعل ذلك انما هو
على قول ويقول بالخيار لها بعد البلوغ وثبت لها التغيير ان لم ترض

بتروخ ما فيها وما على القول الاخر فلا يبين الى حد اليقين عليها قلت له على
قول من يقول باليمين فلا يقيم لها بالبرهان ان لم تكن على ذلك ويقوم لها الصداق
في مال الجواز انما اذ عت الوط او للسرا في النظر والرجح على قول من قال بها
في ذلك قال هكذا عندني مع غيرها الى اليقين في ذلك عليها الا ان يكون لها وقال
من علم لا يرد • قلت له فان كان نكحت عن ذلك • قال فلا شيء لها • قلت له فالحاجة
منه عقيب الدخول وهو المانع بالحياء بعد البلوغ منها هل يجوز له ان يرجع اليها
بنكاح جديد ان لم يكن ذلك ام لا • قد اختلف في ذلك وفيه من يوجب على من حرم الله
الله زعم الى الاجابة في ذلك قوله وقيل بالمنع على ما يابى زيد وقول محمد بن محبوب
رحمهم الله وهذا هو الأكثر ولا واعليهما العمل على ذلك سواء في جواب الشيخ ابو سعيد
رحمهم الله • قلت له فان طلقها ثم عابت قبل الدخول او فقدت ما لذي له عليه
ثم ايجب لها نصف المداق وان لم يكن محس ولا نظرا الى الرجحان ايضاً قال
نعم على قول من يقول في التزوج انه ثابت قطعاً • وما على قول من يقول بالخيار
وان ثبت ذلك التزوج واعني فيه الفصح منها بعد البلوغ فكأنها العدة معترضة
عليه في ذلك بعد على اشكال حتى تقدم فترضاها بعد بلوغها فيكون لها
حصة نصف المداق لثبوت التزوج ووقوع الطلاق وان غيرت ولم تقدم
على نفسها وانكرته فلا طلاق ولا صداق لان ذلك التزوج صار بالانفساخ كانه
لا شيء وان صح موتها وان انما نقض الاجل للسمي لفقدتها او لغيبها ولم
يصح حياتها ورضاها فلا شؤله ولا عليها اذ لم يكن دخلها ولا محس من غيرها ولا
نظر اليه من الرجحان وقضى القول ما يستدل به على هذا فانظر فيه وتذكر ما عابده
وخدا عابده وما اربك شيء عند من يتهم المصواب كد فريد • قلت له
وعلى هذا اذا طلقها قبل الدخول او مات عنها هل لا يبدى ان يتزوجها او لا
• قال لا يبين لي على قول من يشبهه جواز ذلك قوله على قول من يقول بالخيار
وان ادها موقوف الى البلوغ فيشبهه جواز ان لم يشئت ذلك التزوج بعد

بلوغها لانها هناك كما انها لم تقع زواجاً بعد في الجملة • وفيما تمسك ان ذلك
 يجوز فانظر في اوجها فان سواء طلقها قبل الدخول او مات عنها كذلك لا
 اعل في ذلك اختلافاً • قلت له وكذلك يخرج عندك فيها في هذا ان غابت التزويج
 بعد البلوغ قبل الدخول في حياته وان لم يكن ثم طلاق مندها • قال هكذا عندك
 ان ذلك لا يختلف على القول في جازية تزويج ابنتها وبعدها • وكذلك ابنته •
 وصدق ما في ذلك الدابة لان ذلك ليس بشيء والقول بالمنع ضعيف القاعدة
 لانها تنجس لري ولا يري الخيار وليس ذلك بالقوي في النظر عند رباب البصر
 • قلت له وذلك يجوز بعد الدخول ابداً على حال • قال هكذا عندك ان يجوز
 في كل حال وكل حال كان انقطاع عصمة ذلك النكاح بينهما بفسخ او موت
 او طلاق او غيرهما من وجوه الفرق وكذلك سواء اذا كان ذلك الواطئ اهل هذا
 بالغاً او اهل في ذلك اختلافاً • قلت له ولو قيل انه صبي وما بلغ لم يرض
 بها وما كان عندها دخول بعد البلوغ او انها لما بلغت في حال لم ترض به
 وزوجها اهل على غير طلي مندها بعد بلوغها لكان وهو صبي فالقول في
 ذلك يختلف فيه بعد ذلك هكذا يبين في هذا الموضوع لري واختلافاً
 القول في ري تزويجها على حال ثابت • والقول في قال بفساد ما يابى التزويج
 على غير تزويج او يكون في ذلك على هذا كما بالغ لكني ارجو انها على الاصح لا تحسم
 بذلك على الريد ولا على من جاء بعد من يريه الان ذكر الصبي كما صعبه فيها
 قيل وذلك التزويج لو لم يرض لانها لا يثبت الا على بالغ واليد على • فانظر في
 ذلك • قلت له وانما بعد الفسخ المراجعة بينهما بتزويج جديد •
 هل يجوز لهما ذلك اذا كان قد دخل بها في صباه قال لا يتعوى من الاختلاف
 اذا كان قد افضى بعضهما البعض لقوله يقول ذلك التزويج فاسد للاصل
 لان على قوله يخرج المنع وتزوجها في بعض القول اذا اثبت قول واليه يرجع
 تزويج ووطئها على غير تزويج والقول بجواز اصح في النظر لانه اقوى في

باب الجزون كان ذلك التزوج الاول ليس بشئ فصل عن ثبوت جواز الجزون قلت
له فان لم يخرج اليها اهل الجز لم يكن يتزوج اتمها او بعد زناها او بعد علي هذا
ن قال فيه اختلاف فعلى قوله يفسد ما بالوطي عليه لا يجوز له ذلك وعلى قوله لا
يفسد ما كانا فيه شهداً يخرج فيه في النكاح والاباحه له من ذلك معنى الاختلاف
لقوله يقول في اصل التزوج انما ثبت اذا صح وفي الوطى ما قد بينت كذا قيل فما
نظر فيه ن قلت له فان كان هذا الموضع لم يدخل بها طهر يطاهها اهل الجز لم يكن
بعد الفسخ للتزوج يوم البلوغ • قال هكذا عندى الا على قوله ويقول فيه
انما ثبت ليس لها نسخ ذلك اذا وقع موقوع الجائز على امره من غير ما
جرت والقول فيها ما ذهب اليه كل قائل من المختلفين في ذلك كيف يصح مقب
يثبت وعلى امره صورة يجوز حتى يخرج بطلاق او موت او وجه فراق فانما كان
احد ذلك قبل الدخول كانت بناتها حلالا له بعد ولا على ذلك اختلافنا
ما لم تكن الفقة لوقوع حرمة تقتضوا التيمم طاه على قوله وبناتها الطهر من
يوجب ذلك فيها من خارجها اذا ثبت ذلك وصح وهذا يشهد ان يقع فيما يقع على
في هذا معنى الاختلاف في اتمها لانهم بنفس التزوج حرمة عليه على قول من
يشهد ويحرم عليه في حال ذلك ولا يحكم فيه بالفسخ له بعد ذلك على حال
وكانت على امره ولا يجوز له ولا يراه على حال منعقد او ثبت فيه الخيار ^{هيب} ويند
في الدخول والوقوف الحد البلوغ وحكم فيه عند التغيير بالانفساخ اذا وقع ذلك
انفسخ وخربت منه بذلك • قلت له وفي المانع اذا تزوج هذه الصبيته ^{وبها}
ثم انها لم تنص به بعد البلوغ هل يجوز له تزوج اتمها او مناتها او بعد ذلك اذا
لم يكن دخلها ولا مس فرجها ولا نظر لها بدان قال نعم على قوله يقول فيه بانه
المنفسخ بذلك وما على قوله لا يبري لها دحض هذا التزوج ولا تنقض هذه ^{العقد}
ون كرهت فلا خلاف على قوله في اتمها او مناتها عليه حرمة وبناتها كذلك يكون
خروجها منه قبل ذلك بطلاق او ما يشهد به وجوه الفراق في حاله عند ذلك

بناءً على ما بعد حكم الكتاب الذي لا يسع الحكم ولا القول ولا العمل بخلافه الفاعل لا
 حاكم ولا عامل بدون ولا يرى قطعاً • قلت له وبعد الدخول من ثم عليه • قال هكذا عند
 ولا يفي في ذلك اختلافان • قلت له وبالمس أو النظر لا يغيره في ذلك • قال فذكر في بعض القول
 يخرج ولعله فيه على بعض القول تخيص وقد خرج والتشديد فيه على العمدة المخرج في
 الخطأ وكله في الأصل لا يخرج من معنى الاختلاف • وقد شدد والبعض في المسوالم
 يشدده في النظر وإن في هذا الحب التنزه • وكذلك في موضع العمدة • قلت له لو
 من فوق الثوب ومن تحته سواد ومن بينهما اقرب في ذلك • قال قد قيل إن هذا كله
 في الحقيقة إن عرفت ما مس وقيل بالفرق بينهما تشديداً حتى لا يخرج إذا كان تحت
 ثيابها الجاهل عليه في قول هذا الفاعل ولو كانت غير من تحت وعلى العكس من هذا
 إذا كان ذلك على ثوب حاول بينهما ولا يعلم في فاعله في ذلك وقد أثبت كذلك هذا
 القدر من التوضيح بقوة • وبعد ما ذكرت كل شيء على هذا المعنى للنزول والجواب
 والسؤال نفساً كما تفكر فيهما وتذكر معانيهما وأخذ بالحق عنهما الأول والثاني • ومن
 حكيت لك القولين • ولخصت لك للعاني حسب المباح على كل من القاعدتين
 فاعلم أني في جميع ذلك على قول ويقول بالخيار أعهد وعليه عول ولا قصد والله
 لا أقوى به وإن أخرج ميزنا وقول وقال بخلافه لا راد ولا عمل به ولا إرضاء لك
 لا أخطئ في الدين • وبعد قاله وإنه أوفى به فأخفاه لأنه موضع رأي وكلل ورؤ
 مانوي بصحيح بالباء والد وعليه مانوي • فخرج أحواله ونحوه والد والدمالون فق
 لا سواء والداعل • **مسألة** • ومن خرج صبيته وافق عليها هل تزوجها عليه إن
 غيرت منه بعد بلوغها جازها أو لم يجز • قال قول الله عليها إن كان جازها وإن
 لم يجز فعلها الر وقول هو عليها جازها أو لم يجز غيرت أو لم تغبره وقول عليها
 ذلك إن غيرت وقول إن كان اتفقها وكساهما حكم جازها لم يحسب عليها غيرت أو
 لا نقول ليس عليه لها نفقة جازها أو لم يجز كانت غنية وفقيرة وقول لها ذلك
 في الحالين إن جازها وقول ليس لها إن كانت غنية ولو جازها والداعل • **مسألة**

والاسم الزوج لزوجه المبيته شيئا وصلاهما فاحتملوا وتلقبوا كيف كان فيهما قال
قول قد ينفق ما دل عليه وليست هي خاينة ولا سارقا وقد روي هو عليها ان كان عليها اند
ونفقهها ودين عليها فليس هو عليها والد على **مسئله** عن الوارث وعن صوته خرج
بالاخر بها فدخل بها او لم يدخل بها فلما بلغ كبرها فقالت لا انا بطلقني في اثنان ان
يكون قد مضى قبله كما هو بالساندها الى اعلم ذلك • فقال نعم لها عليه ذلك وقد
يمكن ان يكون قد مضى في ايها وبينه وبين كونها صبيته ثم بلغا بها فاقا بها
التزويج ان غيرت الالة وطلب الرجل عنها اما وضعت كان ذلك لها عليها وفي غير الرجل
وطلبت الالة ان يطلقها كان ذلك لها عليها ولا على **مسئله** عن الشيخ السعيد قال في
ان كل طلاق وقع بسبب غلط او جهل في العدة او الطلاق بظن الفاعل لا يجزئ ووقع
التزويج على معنى فاسد مثل هذا فهو ان يختلف في سائر الالة على الزوجين الاول
والاخر ما لم يكن الزوج على تزويج لا يجوز مثل التزويج اولا قد اقم صبيتين او
زميتين او شباهه بعد طلاق ان ذلك جاز لم يعم على الوجود في ذلك فهو انها تنفسد
هذا على الزوج الا في خلافه في ذلك اختلاف في قول اصحابنا والظاهر **مسئله** اما
اذا اقرت عنده بالنزاع او اقرت عندها بذلك فقد عفا في ذلك عن السعيد فلا
فاذا لم يكذب المقص منها بذلك نفسد واكثر القول لما يحرم احد على صاحبها ان
اعلم **مسئله** من الاجازات التي هي اذا صار سنه اكثر من خمسة عشر سنة فقد
بالغا وتزوجها ثابت وجاهز عليها اى وضعت بذلك التزويج الا ان الالة اذا لم يكن
لها ولحق العصمة ولها خال وطلبت التزويج واقرت بذلك خلاف المسلمين ان
يزوجها فنزوحها ذلك لما مر وانها وان خالها بجل على صلاته معلوم محض من
جماعة المسلمين ورضيت الالة بذلك فقد ثبت ذلك التزويج عليها وهو تزويج خلاف
ولو لم يزوجها امام عدل ولا قاض عدل ولا سلطان مجاز هكذا حفظته من اثار
المسلمين وان كانت اليتيم لم تلغ وسنها اقل من خمس عشرة سنة وهي محتاجة وليس
لها بنوع ثم روي جماعة المسلمين وخالفوا في تزويجها ولو تزوجها فغير ذلك التزويج

وذلك في كثير من المسلمين وهو تفرج موقوف والد على **مسألة** من كتاب التمسك
 قلت اذا طلق زوجة طلاقا حقيقيا ثم نظر الى غيرها او مسه يديه قبل ان يردّها
 اخرج عليه قال اصحابنا قد اختلفوا في ذلك وفي الاثر عن بعضهم انها لا تخرج
 عليه قال وهذا يستعين الجهاال والد على **مسألة** الشيخ سعيد احمد مبارك
 الكندي اذا طلق رجل اطلقا في برها طوعا او كرها هل يلزم صدق
 وعلى هذه الصفة اولاد قال اما اذا وطئها طائفة فلا صدق لها وما اذا
 استكرها حتى وطئها في الذر ففي ذلك اختلاف فبعضهم لم يوطئها عليه صدقا
 وبعضهم قال عليه الصدق ويوجد عن ابى سعيد محمد بن محمد ان يكون عليه الصلح
 ويوجد ان يجوز في حبوب لم يوطئها ولا في عليهما الحد والد على **مسألة**
 الشيخ احمد بن محمد بن مس فخرج امه او تده او وطئها خطأ او بنتها اخرج عليه
 او تده ام لاه قال في الوطئ اخرج وفي المس اختلاف • قلت وزوطئ اولا •
 خطأ هل يجب عليه صداقتها وهل تفرجها قال في ذلك اختلاف قلت وعلى
 قول من وجب عليه صداقتها اذا مسها محمد اهل عليه صداقتها اذا مس غيرها
 خطأ ويكون بمنزلة الخطا المضمون اولاه • قال الشيخ ناصر لا يبعد
 وقال الشيخ سعيد لا يجب عليه والد على **مسألة** الصبي وفي رواية قالت
 انها صنعت صبيا او جارية وشهر ذلك عنهما وبعد مدة قالت انها لم ترضع
 الصبي لبنا ولا ماء وانما القمته ثم دعا التمهيد لقبول قولها الاخر فبحر هذا
 الصبي تفرج هذه الجارية كانت لالة القائلته مامونة وغير مامونة اعتلت
 بعلته وقولها الاول وانكوت • قال يقبل قولها في الرجعة عن اقرارها وتلك
 نوتها وحسب ان في بعض المذاهب لا رجعة لها وينظر في هذا وقد قال العبد
 من ذلك مقبول والمباطل دور والد على **مسألة** الشيخ رشيد عبيد الجهر ضمي
 وعن اليتيم اذا توانت في الغير بعد بلوغها هل في ذلك حد في بطلان الغير
 لها والى محورها الغير • قال والذي عندي على عاني ما جاء في كتاب المسلمين

رحمهم الله اما فيها بينهما وبين الدعاء كانت حين بلغت لم تزد من رجا فلا يشعرا
 التواخي شي من الاسباب وان كانت غيبته يزدواجين بلغت فقد ثبت عليها التزوج
 وقولها الغيب حتى تقفوا ايام حيفها وقولها على التغيير حتى يصح رضاها والارضاها
 الحادوم القول ويعقد عليها ان كانت تعاشه ولم تغير حين ما بلغت وثبتت تعاشه
 ثبت عليها التزوج وان كانت معتزلة عندهم على التغيير حتى يصح رضاها بدو لا حد
 في ذلك لان اصل التزوج غير ثابت في معالي الحكم وهو موقوف الى بلوغها على قول
 وارجح تزوج البيعة على نظر الصالح على سبيل التوفيق الى بلوغها فان اتممت
 فهو تام وان غير تدملها الغيب ولا على في ذلك اختلاف فان في قول اهل الحد من
 المسلمين وعلى هذه الصفة ان كانت معتزلة عنده ولم تعاشه ولم يصح رضاها
 بدو على التغيير فان روي التزوج برضاها بعد بلوغها فلعليها البيعة العاد
 على ما روي عن رضاها بدو وان عجز البيعة ونزل الوصية فاعلمها باليمين بالحد
 انها مذ بلغت ما رضيت بدو والقطع الحجة بينهما في احكام الظاهر والله اعلم
مسئلة الزام في اداة ارضعت صبيا وصبيته ثم تزوج بعد بلوغها حمل منها
 ودخل بها في ملكها الا ان ارضعت لها انها ارضعتها اما يسعها في ذلك قال
 اما ان ارضعت الصبيته والصبي اداة احبيبه ليست بام الصبي ولا ام الصبيته
 فهذا عندنا رضاع ولا يسعها التزوج ببعضها بعض فان لم يصح التزوج حتى
 تزوج بالامانة فان كان التزوج محضه المضعف ولم تغير عليها ولم تكن حتى
 تزوجا واخبر بها انها ارضعتها بعد ذلك فعلى ما جاء في الاثر ان لا يقبل قولها وان
 كان التزوج بغير حصة او كانت عدلة قبل قولها بعد التزوج قبل الدخول وما بعد
 الدخول في ذلك اختلاف قول يقبل قولها وقول لا يقبل الا بالبيعة العاد له والله اعلم
 واذا ارضعت الحرة بالرضاع هل تسقط العة قال نعم وقول لا تسقط والله اعلم **مسئلة**
 بن عبيد بن رهن تزوج اداة ودخل بها فاذا هي اخت او اتت والرضاع وما التزوج
 ما الحكم قالها المصداق فعليه كذا واداة صدقتها بالوطى وما لا يبرأ من نفق

التزوج
 من رجا

ذكره قتلاف قال قال ليس للارولي ولا للآخر تغييرا لان الاول قد فسدت
 عليه بولي احم اختها وقال قال ان الميراث للارولي وليس وطوء اختها على
 لجهتها فمضى على ما عليه ويجوز القول الاول والارولي **مسألة** ومنه قلت ما
 تقبل في اللبن اذا كان في سويق او زبر او ماء او كل من صبوت او شئت ان يكون
 رضعا او لا **مسألة** قال اذا غلب على السويق فهو رضاع وقا الارز اذا طبخ بماء وفيه
 لبن فذهب النار باللبن فصارت الماء غلبا عليه فليس برضاع قلت له والقيل
 في اللبن وهو رضاع قال فيه خلاف قلت له لبن الماء الملية بضاع قال نعم
 قلت له وطاة اذا دخل بها وهو غير بالغ يكون للماء ومنها رضاعا قال
 للماء منها ليس برضاع على اكثر القول وفيه قول انه رضاع **مسألة** قلت له ولما اذنت
 لامرأته انما ارضعت سيدها هل يجوز له بيعها وكاها قال نعم ان كان لها ثلث
 يجوز له ان يبيعهما فلعن قولوا لا يقبل ولا يبيع يبيعها الا ان يكون عليه
 ديون تستغنى بجميع ما له والارولي **مسألة** ومنه رجل تزوج بتيمة ثم
 طلقها قبل ان يدخل بها هل يجب عليه نصف الصداق او كله قال ان بلغت
 وغبرت التزويج فلا يلزمه نصف الصداق والارولي **مسألة** ومنه والصبيته
 او البالغ اذا ارزحها اقتضاها فخلط القبل والارولي هل لها اللقاه معد
 از رضعها وغيره جماع وقال كسوها واتفق عليها وان حل لها اللقاه معد يجوز له
 جماعها فها دون الفرج قالوا انقضوا وطء القبل والارولي **مسألة** فقال بعض
 الارواح عليه وعلى هذا القول جاز للرجل ما كرهه وفيه قول انها حرم ما اذا كان
 على العذر فانها حرم عليه والارولي **مسألة** الزاني رجل اقترع زوجته وشرط
 زمانا الذي يجب عليها قال تمنعده نفسها حتى يكذب نفسه اذ انت ان جهلت
 ذكر وطءها وعلمت ان عليها تمنعده نفسها الا ان يكذب نفسه فتمنعده وكذب
 نفسه قال على ما سمعت من ائمة المسلمين ان الاثم اذا مكنت زوجها ان
 نفسها الى ان جامعها زوجها بعد ان اعترف عندها بالزنا قبل ان يكذب

نقص

نفسه فذلك اختلاف بعض من اعلى بعضها وبعض عال للبينهما وقد
لا بد يمكن ان يكون اقر بذلك وهو كلاب واللد اعلى **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى
في رجل تزوج صبيته فيهما لم يدخل بها وصحت بينهما الخلوة وعن اقرانه اندموا بها
ثم ان الزوج مضى وقال لبعض من حضر معه لعلك تطلق زوجتك ولعلك
دخلت بها في ساعة غمس فطلقها او اخل بها ثم ان هذا الرجل شفاه الله مما به والى الله
والله ان يدركه هذه الذكوة ايور لمدان يوردها بحضرة شاهده من على النكاح
الاول ام احسن ان يتزوجها ابتكاح جديد وهل بين الصبيته التي زوجها ابوه او بين
البالغة في وزانها بحضرة شاهده من غيري ويد النكاح انفسه عليه مدان قال اذا
لم يحامعها فليس لزوجها فيها ايمن وبين الله ولو صحت الخلوة بينهما بل لدن يترى
تزوجا جديد ولا في بين الصبيته والبالغة في هذا عندنا وان دخل بها ورجلها
فقد صحت عليه ولما في ظاهر الحكم فهو خلاف فيما بينه وبين الله اولى بعمل
في ذلك منه بعد الله غير نفسه وزوجته هذه واللد اعلى **مسئلة** بن عبيد الله
مس من زوج ربيته الصبيته سمع الغيور شهوة في ذلك اختلاف يقول ان اقامه
تفسد عليه حتى يكون الشهوة على العبد وهو كذا القول وقول ان اقامه تفسد عليه حتى
يكون على العبد ولو لم يكن للشهوة وان اذ كانت الربيته بالغوا ومس فرجها على العبد
فان اقامه تفسد عليه وان اقامه الشق من موضع الجماع فذلك اختلاف قول ان العج
هو موضع الجماع خاصه وقول ما التقي عليه الرجلان من الشق فهو زوج واللد اعلى
مسئلة ان مس الزوج من فوق الثوب فاحول في يده لم تفرجها ولا لادب له اخذ
اوقا على هذه الصفة ومع الله قد قيل في اوقا ما مس الله الزوج سواء كان مسه من تحت
الثوب او من فوقه فلا يحل له تزوجها او قول في ذلك اختلاف بين من قال مسه من تحت
الثوب والاختلاف بالثبوت فيم الزوج اولى وحرم واللد اعلى **مسئلة** ابن عبيد الله
للرجل ان يتزوج امراة بعد الرضاة واخذ الله الرضاة **مسئلة** قال جابر ان لم يكونا واضعا
ورائيه ولا يحول ذلك في النسب لان امراة بعد النسب تكون امة او حرة كحكمها ابوه

واخفت البنية تكون البنية قد كبح انها فافهم الفرق في ذلك والبدعي **مسئلة** ومنه
 واليهيمة لا تزوجهما اول ولهم يرضى بها ولو كان لها مال انفقتهما وكسوها وكانت تحت
 من يطبق للعاشرة انه يحكم على الزوج انما يدخل بها وشقق عليها وكسوها وما يطبقها
 ويساها نصف ما تزوجهما عليه من الصداق ولا تزوج تضيع بلا نفقة وكسوها **مسئلة**
مسئلة الشيخ صالح بن وضاح وفيه لم تزوج قطا وفيه كذا الدين هل يكون ضلعا
 قال هو ضلع كرماع التي تزوجت وولدت وبما لا منها فليس برضاع وبن كان غليظا
 الا ان يكون فيه بياض والبدعي **مسئلة** ابن عبيد بن الصديق اذا ارعت على ربتها
 انه وطأها في اللبس او حلق بطنها ما الحكم قال قول موثوق به الحكم لا يلونها وقول
 يحكم عنها ابوها وعليه الميراث انه ما طأها بفرج عمه والبدعي **مسئلة** ومنه
 واليهيمة لا تزوج له وصيته او كيلة ثم غير بعد بلوغه للزوجية هل يلزم ما عاها
 من الماله فلا نفق عليها ذلك والبدعي **مسئلة** ومنه ومن ارعت زوجته ان فلا نفق
 بعد فعل الرضا بالساء او كبد او لوط هل يرضع قوله قال الميراث ان اقل من صرعا
 فيختلف في تزوجهما عليه والبدعي **مسئلة** الزامل عن الصبيته اذا طلقها زوجها
 يكن دخلها ما بلغت ورضيت بالتزويج وطابت نصف الصداق يكون عليها عين
 كالميتة ومن كان عليها عين كيف لحظه قال ان ارعى الزوج عليها انها عتوت قبل هذا
 الرضوع بعد ابلفت كان عليها الميراث ان لم يرضعها اقل من قد رضعت بد زواجها
 بلغت ولم يتغير التزويج قبل هذا الرضوع الذي اوتت وادعت انه واجب لها نصف
 صداقها وهو ذلك وكذا ومن لم يرضع عليها التغير قبل الرضوع فلا رعي عليها ها هنا
 عينا الا ان يدعى عليها انه لو لم يكن طلقها ما رضيت بد زواجها اذا لم يرضعها على ذلك
 خلقت له انه لو لم يكن طلقها لرضيت بد زواجها والبدعي **مسئلة** الشيخ ناصح
 خمس واربعة زوجته البالغ بجامعها صبي هل تزوج عليه قال لا تزوج عليه في
 اكثر القول الا ان يكون رهاقا فانها تزوج عليه في اكثر القول الا ان تزوج المرأة عليه
 زكاسها من الصبيان ولا هقون والبدعي **مسئلة** للشيخ محمد بن عبد الله مداد وفيه

عاينت زوجها بائنا وقد غيبت عن زوجها وحيث لم ينسبها وحيث لم ينسبها وحيث لم ينسبها
 عليه السلام في كل ذلك وقد خرج والدها **مسألة** الشيخ خميس بن عبيد عن صبيته
 تزوجها انوها بوجع غاب زوجها فلما بلغت غيبت التزوج وطلبت ان تزوج بزوج
 غيره الها ذلك ام لا قال يوجد في الاثرين في مثل هذا في هذا اختلاف قول الامام
 لهذه الصبيته ان بلغت وغابت التزوج وزوجها وهو غاب ان تزوج وغابت لان
 جتد لم تنقطع عنها ان الاراضها الاحكام ولا على غيرها الرضى قولها على حكم التغيير
 بلغت وغابت التزوج فالتكاح منتقض ولها ان تزوج زوجها غيره وانا نجح في القول
 الاول لاننا بعد من الشهادة ولاخذ بالوثيقة في امر الزوج الاول في الدخول في الشها
 والدها **مسألة** في رجل طلق المرأة البعثة من زوجها بعد ان تزوج اخرى
 في عدة الربعة قال اذا طلق الرابع فعند طلاقها فبطلت رجةها فليس لها
 ان يتزوج الخامسة قبل انقضائه التي طلقها وان تزوج الخامسة في عدة طلاق
 الربعة فهو حرمي ممن تزوج الخامسة فوق الرابع فان دخل الخامسة فقول من
 كلهن وفسد نكاحهن بتزويج الخامسة ودخلها وقول من الخامسة منهن
 دون الرابع الاول ان طلقها طلاقا بائنا وتزوج الخامسة في عدة طلاق الر
 منهن فلا يجب له تزويج الخامسة قبل انقضائه عدة الربعة ويجوز له التزوج في
 تزويج الخامسة التي تنقض عدة الربعة التي طلقها وان تزوج الخامسة قبل انقضائه
 عدة التي طلقها طلاقا بائنا فلعلهم قالوا لا تحرم عليه هذه ولا زواجها الاول
 ولعل اكثر من قول اصحابنا من فقهة واحدة والرابع فليس له تزويج الخامسة
 قبل انقضائه اجل المفقورة منهن ولا باس عليه عندى بموعدة اخته وتجدد
 التي طلقها وزواجها الرابع الاول في عدة اختها التي طلقها ما لم تكن اختها
 التي يترك تزويجها في عدة من طلق او عتقه والدها **مسألة** ابن عبيد ان
 في رجل مات وقدرنا اخ الهاكك باوالة اخيه هل هذه الزوجة ميراث وصدق
 وزوجها الهاكك قال في كل اختلاف قول لاصديق الزانية ولا ميراث لها من

زوجها وقول لاصديق لها ولها الميراث • وقول لها صدق والميراث وكل
 قول للمسلمين صواب ومن اعطاها الوصية ميراثها لم يزل ذلك لانها اكثر القول والصدقة
 اعطى **مسألة** الصبي واليتيم اذا مات عنها زوجها فان اعلمها ياخذها بال عقد
 فان اعتدت بجاز لها التزوج وحسب لها المال عقد ميراثها فان بلغت ورضيت
 بالميث زوجا صح لها ميراثها بعد عنها ولا يضر رضاها بالزوج الاول الزوج الثاني
 وفكاحه ثابت ان رضيت به وهما اذا لم تعتد الاول فلا تزوج فان تزوجت
 ولم يعتد ورضيت بالاول لم يخلفت ان عمره على الثاني والى **مسألة**
 ومنه وفي امارة ارضعت صبيا لم يزوج بعد ولم يدر في ثلثها ابن او ام او
 لاشي فبعد حين ارضعت ما يكون حكم ذلك ان اراد ان يتزوج بها لو اراد ابنه
 قال لا الركن بينهم فالزوج غير مزوج وقد قالوا ان الشبهة في الرضاع صراح
 وقالوا ان اللبن ولما ومن التيب موزع ولما ومن الكبر قول رضاء وقول غير
 رضاء والى **مسألة** الغاوي اما ان التزوج الصبي المصيبة اليتمه مات
 عنها فليس لها ميراث وليس عليها منة عدة وان كان قد زوجها بالتزويج
 فقول الصدق عليها اختلاف وان طلقها فان طلقها موقوف ويعزل عنها
 فان بلغ فأم الطلاق طلقت وليس عليها منة عدة وان لم ينفذ في زوجها
 ان رضيت به بعد بلوغها وان كان بالغاً ويقيم فطلقها فانها بلغت
 فلها عليها الصدق كاملا ان كان دخل بها ونظر فيها او فسد ونصى الصلح
 ان كان لم يدخل بها ونظر فيها او فسد • ورضي ومن مات عنها فلما بلغت
 رضيت به وحلفت فلها من الميراث والصدق كاملا ان كان دخل بها او فس
 او نظر ومن لم يدخل بها فقول لها الصدق كاملا وقول لها نصف الصدق وان
 كانت هي بالغاً وزوجها صبي فطلقها فطلقاتها موقوف الى بلوغه ويعزل عنها
 فان بلغ فأمه في طلق ومن دخل بها فليس لها عليه صلا لاها اباختد
 نفسها وهو صبي ومن مات عنها فليس لها من الميراث ولا الصدق والى **مسألة**

مسألة المهر الذي استحسنه من اهل السلف من المصيبة الزوجية النجاسية
والزوج وشيئونه على كل حال كانت بتمته اولها اب ولاي لك اللاب خيارها
بعد بلوغها فكذلك في صباها وهذا اوكد القولين وان كان قد قبل بغيره واما
فيما عاهد شيئا من التامرين فالذي قلناه اقوى وجاز ولو ماتت في حال
هذا الزوج لم يكن له ميراث منها وعليه المصداق ان كان قد دخل بها وهي
منزلة البتة وفيه اختلاف كثير بين الامة وهذا الاستقامة وقول
في جميع الامور قول اهل الحق والامة ولله اعلم **مسألة** ابو سعيد في رجل
خلأ بزوجته وهو صبيته ثم رعت الوطء في حال صباها انها لا تصدق في ذلك
قلته **•** فان بلغت وغيرت الزوج ولا رعت الوطء في حال الصبا اهل القول
قولها مع بينها قال قد قبل ذلك وهو ان قول الصبا با وقال عز قال لا يقبل قولها
في هذا وهو مائة قلت فهل يحسن ان تنظر عندتها او للمسلمين عدلته **•** قال عند الله
فيل في قولك اختلاف **•** قال عز قال لا يجوز النظر الى الفرج الا من علة يخاف منها الفتن
وبما غير ذلك من الاحكام فلا يحسن **•** وقال عز قال ذلك جاز ان تنظرها عدلته للمسلمين
• وقال عز قال عدلتان **•** وقال عز قال اربع فاذا نظرتها وحده في قول من يقول ذلك
كان القول قولها وحكم الحاكم بقولها ان كانت عدلته **•** قلت فالذي يحسن
للفرج يجوز منه قال هكذا عندى ان كل شئ جاز النظر اليه جاز منه ولا يكره **•**
مسألة الفقيد جاعل غيبس وسئل عن من جردوا في ناعة فاجابها عداها وعمل
رضاها ولا عكسها هذا عند المصداق لانها لم تنعدم يجب لها الاضحية قبل اهلها
تسعه من وندارت عن علمها انما هيها الا يقبل ذلك منها **•** قال فان لم يكن ذلك في وقت
له منها على الباطل فعليه المصداق فما قبل دعواها في ذلك على الاكره لا يقبل متى كذلك
بالاثر عن موسى بن علي بن محمد الله **•** قلت فان كان ذلك على عهد من هو با ركاك الحرام
قال قد قيل انه لا شئ لها ولا اعلم في ذلك اختلافا وان كان على الاضحية منها ابداً
الباطل ولم تكن زينة العقل ولا صبيته وفي الموالخ والامم اختلاف **•**

اعلم **مسألة** ومنه ذكرت أنك ذكرت في المصنف مسئلة عن أبي نوح في من
اجري فوجد على نوح صبيته لم يبلغ ونحو المصنفين بل ان يدخل في المصنفين
شيء من الصفة حتى ينف الماء ولم يرد انها عن القوم ولا انها عن اصحابنا وسالت
ابن نوح لم تفرجها الى هذه الصفة ويزن التصريح فلو انما علم ان هذا
عن أبي نوح يوجد في المصنف ولا في غيره بل الذي جاء عند **مسألة** ومنه فوجد الحيان العج
عن جابر بن زيد عن خالفه الشيخ ابو عبيدة وكانوا فقهاء المسلمين غير هذا وذلك
موجود في غير موضع وكانها تجد هذه الاقارار وتفرع النصف في حكمها عن الشيخ
ابن نوح عن أبي نوح في هذه الصفة الماء على النوح في غيرها ان كانت صحيحة وفيها انما
فيما اراد الذي يخرج في هذا على معاني ما جاء به الاثر عن الاثر عن الاثر وهل
العمل والبصر الذي لا يجوز له ان يفرج الماء وكان مع الغنف للماء على
النوح اشد وان تفرجها على هذا الحال لم تقدم على البرائة من على الاعاني ثبوت الاشتلا
فقد في انه هل يكون بمنزلة الجماع ام لا انما اوج الماء والجماع حتى لا يشبه
خرجه في الصبيته ولو كانت بكون ان كان الشب منها الا لتشاف اقب
فهي غير منفكة عن دخول معنى الاختلاف فيها وعليها اشكالها وعلى قول من يرد
جماعا لا خلاف فيها على قوله ولا اقول الا انها خرج عليها واذ اخرج على غير معنى
الجماع ثبوت حكمه على قوله فيقول ايضا لم يعد من الترخيص فمد على معنى ما جاء
من الرخصة عند المأسة بالذكور والنوح التي دون الجماع على قيامها من الاختلاف
فيمدون كان هذا كانا وحش وفحش والتميم اذ في فاند لا بعد البتة في
هذا الموضع على هذا القول الا ان يكون في الحكم لمعنى حكمه وترك الاقدام
على التعريف بعد الترويج اعجب الي وحب لمن احب ما استحسنه لمعان لا
يقدم على هذا وان لا يقيم عليها ان كان قد دخل فيه وحب له من الخرج على
حال والله اعلم **مسألة** ومن كلام بعض اخوانه قد نصرت الحارث
في الخطاب بقدم الكتاب ووصول الجواب بعد العتاب ونفي النصيح

والملك الذي النصح الجي من شؤيب الاكلار الغش والحق والغش في تفرج ما
 تلحق في جرد الصبيان ان رحت ما فيد السلام يوم القيمة فاحتجب لهم وال
 الحالة والمعروف بالفضل والحق الثالث المعلوم بالديانة والدراية والامانة
 فان كانت فيه هذه الثلاث لحصل فالحق ان يتكلم وولي بالاباحات ان
 ينصح والواسع في الصدقات ان يسمح واحتاج ان يدان ان كان والاكتفاء لان
 الديانة تمنع والمصارفة والحيانة ان احب اكرم ومن قل له يظلم والامانة تمنع
 الاضرار ولها ان توجب المسعى في الكفاية وفي الاو واجب السعاية ومنه
 وعن المضرة المجاورة والرفع لكثافة والدولة توجب العناية والقيمة في البدانة
 والعامة في النهاية بحسن السياسة وجعل الرياسة وفي هذا الصنع ^{لبسط}
 والمنع والاد والرفع على مقتضى المشرع غاية النفع للعلم الغلب بوث في
 المصيبة الصيانة والمنع لها والمجانبة بل عاتصير لها محاسن للاخلاق باء
 بالجنيس ودرام التعريف والتاديب بالتعسس طبعاً فيكون ذلك للمصيبة
 ملته ونجاسا والبطل سماحة صلاحا للولي راحة وفلاحة وهذه الثلاث
 الثلاث بعضها من بعض في الغلب الا الدراية فقد تكون في بعض الاشخاص
 والناس ذوي الديانات موجودة وفي بعض اولي الديانات غير موجودة
 ولا تتم في حق الكمالات الاربعة هذه الخصال والاختلاف في هذا القول وهذا
 وزوجها غير المعروف بالامانة من المجهولين او للعلمين بالحيانة على
 سبيل العصبة والمحبة الجاهلية او لغيرها من الامور المجردة عن المنهج المبرور
 اتباعاً لهوى وانقياداً للهيبة قد عفا وخسها حقها الا انها امانة التمسك
 الدرع عليها فوضعها في غير مكانها وارتها في غير ما وعليها فانظر في هذا
 والبصر في التحريم فتسلل دبا الى ان يحوم حوله فتندم وتخرج هذا في الصبيات وفيمن
 كان في هذا الجاهل عثايتهم من اللوثي لا يعقل ان ايجاز تزدحم على راي من
 بحجة والناس وكذلك ان كانت البالغ عاقلته ورحمت تنصحها فعلياً ياهذا

ان تختار هذا الموصوف والاختيار ما قلنا ذلك الاختيار لا ليس كما ان تختارها
 بمجهول الحال على كل حال وكذلك معدوم الولاية الان نعرفها به فان اختارته
 فافضل ان كان ذا رين الان تخاف هذا الذي امر منها او عليها فالمنع وهو
 الاجل ولا افضل لان الاصلح اقلع واباك والتكليف لها عن تقلة وتابا
 والاكراه لها على الاختيار ولا تقوى الا احد من عمل السفاقة والنداء واضعها
 ما استطعت من روى اليها فان لم تقدر واختارت لنفسها احد لا يمنع الحق
 من تكاثر فانت السالم ولو اكرهتها اياه فلست باثم والله اسأله ان يهدي
 ويداك الى ما فيه الحق للصواب علما وعمل اقولا ونبيته وفعلنا والتوفيق بالله
 والحمد لله **مسئله** ومنه وصلني كتابا في الشرح ثم نظرت فتركت وما بد
 لغويك وجوابه تفهمته فوفيت الا اني على قلة ما علمت وجدة فيها اخرج
 في ترويح هذا الرجل هذه الصبيته التي هي مطلقة ابنته البالغ قبل الدخول
 على اي ولا يحجب تزويجها اصلا كما انه غير مسلم التناقض لان باح منها
 للاب في الحال ما قد منع الابن على الضد مما افان معنا هذا القول والحق
 الذي لا يخفى معد ما خلفه في حلال الابناء انما احرم على الاباء والله
 والعكس كذلك عن حكم الله في ذلك فكيف يجوز غيره فيها مع التصرح على
 كتابه بالمنع منهما الان الصبيته التي تزويجها ابوها لا بد في تزويجها
 وان يكون في حوزة علمها في الحال ويراعى يلوغها في ثبوتها وبطلان
 ان ابنته ولم تقم على ما يبدل العدل في اي اظهر في ما فيه له من حال
 وعلى قول من لجازه فاقبته ولم ير لها بعد البلوغ نقضه فهي لم يرد
 ولا تحل الحدة ولا الابيه ولا الاحد منهن دخل بها او لا قلنا سؤالا
 لانها على هذا في اليد في الحكم حتى في غيرها وعلى قول من يقول بوقوفها
 ان تبلغ وتملك ادواها ففي حلها وتزويجها على الاب لعقده والله
 عليها والعكس فيما بينهما ان غير تزويجها بعد البلوغ قولان ان لم يكن

دخل بها وان هي اعتقد لحقها باطلا فله ولم تخبر لولده قطعا على هذا القول ولا
لا يبعد بعده لصحة معنى الزوجية فيما بينهما ولا فرق بين ان يكون الزوج
الثاني بعد بلوغها او قبله فاعتقد في هذا الموضع او غيرته الا ترى لو ثبتت
اشتان كان من هذا نصيب عند البلوغ هو الاول بها فان اعتقها فالاول لا يحق بها
فان كان بين الاب والابن رضاها باجرها مقتضى لغيرهما على الاخر لا فاعلى
قول من اجازها لمن يرضى به فهي له زوجة ولا يخفى لهذا ان يتكلم من النساء ما قد ذكره هذا
ابلاون رخصتها فالاول هو الترخيع والثاني باطل وان لم يرضها فهي على ما بين يدي
فالاصل لان كون العقد عليها وحده غير مؤثر فيها الحصة على رخصتها الا قد صار
حالة كانت لا شيء لانحلالة وعلى راي اخر فيجوز ان يمنع من رخصتها الا في حال الحيوة
حالا كون في مقاله الاول في هذا الترخيع الثاني على قول من اجاز في هذا الموضع ينبغي
ان لا يكون حق تبليغ فتغير ما قبله خوفا وان تقدم لمطالقتها فتكون له زوجة من
قبل ان يطلقها فان فعله فيؤثر ان لا ينفقها قبل ذلك لانه ترضى بالاول وان يكون
الثاني قسرا وما كان له ابنة وابوة فهو رخصتها وان لم تقدم يومئذ اعتقد الثاني
منها فقد سلم ما كان محشوا ان يكون ولا بأس نهى له زوجة على راي هو الاكثر
عندها هذا القول وان لم لا يصح ما فيه على قول ولا يخفى تزوجها حق تبليغ فلا
وابوة في المنع سواء لا فرق بينهما الاول فيه ما دل على الطلاق فيكون ليس
التزويج بعد كانه غير واقع بها الفساد فالحق يجوز طلاقه ان يلحقها ولا تكون له زوجة
على قبان كلا فقول من اجازها الاب مطالقتها او انده على هذا الذي في حالها ليس
بمصحح لا يبعد من نقض ما عوف ما افاد في تزويجها او المنع في حال صحتها مطالقاتها
قبليح فكيف يصح فيجوز الا يجوز الابن ويجوز فهو ولا علة للمانع على اريد قائمة
عالمه لعل عنها الى الذي هذا من تزويجها على محمد بن زيد على هذا الذي يخرج الاصل
وجيد الغلط ويجوز ان يختلف في حكمها مع الغيرة علة موجبة فيما اتفقوا بينها
والا لارادة على هذا من اجمعهم الا نوع في حال فالحق يجوز ان يصح له قبل ان يبلغ

في حال وبعد بلوغها فيجوز لفسادها بمن ترضى به منها ان يتزوجها على قبحه
 لان ما قبله كانه شيء في ليل العدم بسلاسه • فان كان هذا الذي اراد
 لما اجازته منها الاب وطلقها على هذا القول صح له زواجه لان ذلك كان
 ينفق عليه ان يقبده بما يخصه فيدل عليه لئلا يدخل في عموم ما قبل بلوغها
 فيكون في تزوجها ناقصا الاصل ما بني عليه بما احتمل من يجوزها في الحيض والولادة
 وهو بما استدل به في عدم معرفته هذا القول وليس كذلك لان فيه ما دل على
 المنع وجوازه حتى البلوغ وعلى ثبوت في الذي قبله من وجوبها بمن ترضى به منها
 ان تكون غنية في تزوج جديد لان العقد الاول باطل والطلاق ليس بشيء سواء
 اقتد له ولم تقدم • فان كان قد دخل بها قبل ان تبلغ او عدله على غير تحديد •
 لنكاحها حال جواز حرمت عليها الا انها على زواجها ليست نكاحا مع عدم كون
 الزوجية في الوطء نفسها عليه هذا هو الذي قلنا ولا يجوز له تزوج من وطئ
 من النساء عن نكاح او ما يكون بالعد في سفاح فكذلك لان الذي الثاني من
 هذه الازواج كانه راجح الثالث فيما اري والقنوق في الزوج خير مما استعمل
 ومن اخذ عاجزا لان يتعلق به فيجعل له زوجا ان يخطا في زواجه من اجله لان الذي
 غير الدين وان كان منه فلا صلح وهذا موضع اري في عدل والدين وقد
 عليه حرام وعلى من حان فيه بزي ان يرجع الى الله بالتوبة ولا فهو لها ذلك
 سواء على اوجه هل وان كان العالم لسوء من الجاهل حاله واقبح مالا فلا غدر
 في ذلك ولا باس على عارض بالقول في جواز هذا التزوج والاولم عليه فيما ابد
 يطالب من الدليل على صحة برهان جوازه وكلا على وقال محمد ومحمد بن غير
 دينونة شيء في موضع الرأى لان المحتمل لهذا كله فكيف يجوز ان يخرج من
 الدين بما جاز فيه له ان يكون الذي علمت ان هذا مالا وحمل في العدل
 وعلى اخرجه ان يرجع الى الحق من ضلاله عند فيه دخل فيه بعد فطره منه
 فلم يرجع اليه في الحال فانه مالا باس على رآه على ما جاز له في غير تحطه

لمن قال وعمل غير قوله على ما جاز له فوسعه الاول من خصوصية فريد لمن
راهما من الخارج لا من غير خارج والحق على حال اللهم الا ان يكون غرض المحجة قبل
ان تعلقا بها فنعسوان لا يدفع على قول من يقول بما المنع وجوبه بعد ان
تملكه فالأوفى بهما لا بد موضع روى وعلى حال منهما حال لزومها في نفسه
لوقوع نازلة التعبد له هذا ان يكون في هذه الثلاثة للمذهب الذي ان يكون
عليه فعل بدون اتفاقا على صحة روى وجازنه فاشتد جاز طرأ وعلى روى من
يمنع وجوابه لمنهما ان يكونا عليه ومن افترقا لم يكن لاحدهما ان يحمل الآخر
على الجواز لان على كل منهما ان يكون في حيزه على ان موضع غاية لا غيره وروى
فان نولا الحكم والا تقيما الى حكم بالعدل بينهما فان حكم بالقدرة عن لازم وجازنه
له عملا باري ويقول بفساد الحجة طرأ وجازنه الا ان لا يشتد عليها انها بعد
بلوغها غير تدلزمها التسليم لا ورون حكم بغيرها او ثبوتها هو الحكم فبدان
يكون له على من يكون عليه الا ان على كل منهما في بلوغ حال لزومها لا وفعلا
ان لا يكون في هذا الوضع الا على ما يرد على كون حكم له وعليه في هذه وغيره مما
لا يبره للسلامة في الفروع ونفسا غير اوطأ على العكس من غيرها ما في
عليه ان ليس له وفي هذا ما يدل على ذلك ان تمتع من عاشرته اذا كانت في
سالمها من رلا بجزء ولا جوابه وعليها ذلك مع القدرة عليه بعد بلوغها الكف
في غير قتال ولا جماعه في اعتناء مما وجب العدل حكم من بلوغها يلزمها الحكم
على حال على الرجل ان لا يستجيز لنفسه منها ما في مباح على ان لا يجوز له ورون
حكم له بغيرها فالحكم ليس بشئ غير فصل ما بين الخصمين الا ان يحمل كل ما لا
سواء له معها في نفس ولا مال ورون جاز ما يقتضي به الذي في شئ وعلى حكم عليه
فلم يجر له في حيزه ان يخالف الى غيره ولا في سيرة بل لا بد فيه لاهل الارى ومقال لان
كان هو الاول بها عنده الا ان الاوفى بهما الحكم لا البد فان في غير الفروع كلاما
دونها وعوة لا باحتها الا ان عليه ان يمنع من ان يجوز فيها على نفسه لغيره ما لا

جواز المهر وليس لمدان يستفي من صاحبه ما لا يجوز له الا يحكم الزوجية ان كان
 في حاله من الذي ثبوتها بعد كون انفسا ختم على ابي وقاله اولفساه على قول من
 لا يجوز والظن منه توها في هذا الاي انه غير محمول به في الاثنين غير مصيب الا
 ان يكون وانه في الحال الفحوى ان يصح له ما اراده والا فون ثا **عمر** بوجوب ذلك الشيخ ابا
 الحسن بن قاسم في قوله انه عمل به في تزويج محمد بن سكات بن اسماعيل بن شبيب بنت
 بن ماجد وقاطعة بنت غسان في حكم فيد بطلانده ويجعل على كذا الشيخ احمد بن حنبل
 والشيخ محمد بن عبد الله بن زياد ولم يجز نقض الحاكم لموافقه رى بعض المسلمين في
 قولها وكذا قول جابر بن زيد رحمه الله الاولين على ايها في تزويجها ان شاء وهي
 صبيبة ان لا يلجها الا على ما اراد ان يعمل به في مثلها فينظر في ذلك والله اعلم
 ابن عبيد بن ولادة اذا قالت صغيرة وفلان فلان الذي كان زوجها قال بعض
 غيرها اذا قالت الذي كان زوجها قال بعضها الغير • ويمان غير التزويج وهي
 تدعى ان زوجها اخوها وهي بنته وقال الزوج زوجها ابوها • فلها الغير حتى
 يبعها ان زوجها ابوها والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي التي تصل الى الوالدة المغيرة •
 التزويج ولم تحسن اللفظ ثم سارت وتعلمت اللفظ ولفظت بلفظ يجوز للغير
 فذلك جائز ولو جاءت مرة بعد مرة والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي التي ادعت لزوها
 ان يباطمها جهلا منها ان ترى بين الزوج والامه مودة ام لا • قال لا يجوز للملاقاة
 تاخرن لزوجها ان يباطمها او اذ لم تعان الزوجة الوطء فلا يحكم على زوجها وان
 قال هو ان يبعها او طمها ايسعها ان تصدق به يبيعها المقام معه • قال نعم
 ان القول قول الزوج ان دعا وطمها ويسع الماقة تصدق به والله اعلم **مسئلة**
 الشيخ حبيب بن سالم عن تزويج بصبيته ومات عنها قبل ان يدخل بها يجوز لانه
 ان يتزوجها او يكمل ابوه • قال نعم قول من لا يجوز تزويج الصبيان بجوارح الوالد
 او الولد تزويجها اذا لم يدخل بها وعلى قول من يحذر ذلك فلا يجوز لها ذلك والله
 اعلم **مسئلة** الصبي في اوله جاءت للاحكامه فقالت ان وليي قد تزويجني

زوج ونبا يقيم غير بالغته مع النسا ونبا مغيرة عند الان قول بلغت مبالغ
النسا وقال الزوج انه تزوجها وهو بالغ القول قول منهما الرابث اذا قال الزوج
انها قول بلغت مذوان ولم تغير وانكوت على ذلك يكون القول قولها ام لا فيها
احسب ان القول قول الا في هذا كله قلت واذا حجب الغير هذه الا من
زوجها لها اصل او عليه اذا دخل بها وان لم يدخل بها فلا صداق عليه لها ام كيف
ذلك قال هو كذلك لها الصداق بالدخول وان لم يدخل بها فلا شيء لها وليس
اعلى **مسئلة** ومنه ولو لم يزوج صبيته ولم يدخل بها فلا نفقة لها عليه وان
دخل بها قول عليه النفقة للمعاشرة وقول لا نفقة عليه لها ونفق عليها
منها لها وان لم يكن لها مال من صداقها قلت لمدان هو قال انه لم يدخل بها
ولم يباشرها وقال وليها انه قد عاشرها وقد دخل بها اقبل قوله ام لا قال
موالد ان صوت الخلوة بها الزوج لم يقبل قول الزوج انه لم يدخل بها والله اعلم
مسئلة ومنه وان اطلق الرجل زوجته طلاقا لا يفيده رجعتها الا بها
والزمان يتزوج اختها ايجوز لمدان يتزوجها اختها او لا بعد غيرها وقول
لا يتزوج اختها ولا اربعة والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر خيس في الصبيته
اذا تزوجها ابوها ومات ثم عثرت التزوج بعد بلوغها قال التزوج الصبيته
التي تزوجها ابوها ودخل بها الزوج فوصباها ثابت عليها ولا غير لها بعد
بلوغها على اكثر القول وان كانت غير مدخول بها وبلغت ولم ترض بالزوج
ولم تشبه على نفسها فلها الغير على اكثر القول معنا والله اعلم **مسئلة** ومنه
ان تزوج الصبيته موقوف مري بعد بلوغها فان اقمتم ثم وان لم ترض به
انفسه ولا ربي على ما شئت الى ان تبلغ وان كان لم يدخل بها فلا نفقة لها
عليه ولا كسوة ولا تحجب على الدخول بها او يطلقها ولو طلقت على ذلك وطلب
وليها والله اعلم **مسئلة** الفقيه هنا خلافان في ملامه فمؤا زوجه ابوها
بوجع بالغ عاقل لم تغيرة ولم تنكح حال تزوجها ثم جاء رجل اخر فخطبها

واليهما الزوجان **باب** ما إذا كان الزوجان **باب** ما إذا كان الزوجان **باب** ما إذا كان الزوجان
 الأول ثم إن **باب** ما إذا كان الزوجان **باب** ما إذا كان الزوجان **باب** ما إذا كان الزوجان
 بتزويجها فطلقها الأول هكذا يجوز تزويجها بعد تزويجها من الأول على قدر الأول
 وهل في ذلك بين علماءنا وجهان أحدهما أن كانت بالغاً وصبيته وهل يجب لها
 صداق منهما أم لا شيء لها قال إن كان وقوع الطلاق من الزوج الأول بعد ثبوت
 تزويجها الأول خطبة الآخر أباهما فبها فعلت فيهما مع كونها ما كانت لا غيرها
 أو كانت لا غيرها ما كانت فتم ذلك بوجهين الأول أن طلقها زوجها الأول بعد
 قيام علمه في طلاقها فثبتت عند وقوعه على نفسه في متنازع عن ذلك أن صح عنه
 وأهل التقية فعلى هذا الحال تزويج الآخر لها هو غير صحيح فيها معي إلا أن الشك
 موجود عن الفقهاء في شيء من هذا التزويج بعد التعريض والطالب للائق المترتبة
 ولعل قد قيل فيه بالحق فكيف بالتصريح فيه فهو عندى على هذه الصفة
 أشد من التعريض إذ هو أشبه بالشبهة أقرب والجواب بعد أن المربوع جواز
 وثبت بطلانه وفساد فالتزويج لا يسلك بينهما وأقرب غير محجاجة لطلاق
 فيما إذا وما الصداق فعسى أن لا يبطل بهذا التزويج ودخل الزوج عليها به
 خاصة إذا كانت جاهلة بمقتضى وقولها في ذلك مقبول فيما ذكرنا من الأحوال
 في هذا الحال غير مقبولة على كسب الحمة ومع علمها أنها خاشعة لا يجب لها
 صداق لتعودها على ما يسعها بسلم منها الأول الآخر والأول ولعل في حال
 جاهلها بالمتى ثبت لها صداقها على الأول إن ثبت ذلك عليه لولا أنها
 متقاربان في المعنى فينظر في ذلك • وأما إن كانت غير عالمة بخطبة غيرها
 طهران إليها وبالموعدة الواقعة بينهما في تزويجها وأما علمت بوقوع الطلاق
 من الأول لها ولم تعمل بسببه وعلى أي وجه كان وقوعه فخرج الآخر عنها على هذا من
 أهل الأثر فيه فخرج ولا يصحها عليها ولا على التزويج بها ولو كان الزوج يعلم أنها
 مع الزوج حين خطبة لها من إليها لا سيما إذا كانت في حال ذلك بالغاً

ما تقدم به وهو ان قيلها غير ماض عليها ان في ذلك الحال املاك بينهما وليس تزويجها
بغير رضاها وتكون مودة بينهما فلا وليس بشيء ذلك لو كانت صبيته فبصديق تزويجها
في مودة ايمها الخاطبها منسجلا كونهما مع زوج او فعدة وزوج على ما في فناءهم
قول اهل العلم بالبائع والصبيته عند هو مفترقتان في الحكم الا ان الصبيته غير ما كتبه
لا وهو انما هو راجع الى ايمها وهو اولي بدنها فمن اجل ذلك صار امره ماضيا اليها
وهذا في هذا السبب تزويجها ولو شيهها مشيئة فعقد البائع على راي من الراي
لها الغير في تزويج بعد بلوغها والفقهاء اوشيت لها ذلك لم اقل انه اخطا الحق
وبينا في علي قيار هذا الراي كالبائع فلا بد من عدل في بينهما لان تزويج ايمها لم
يتم عليها ما غير تد بعد بلوغها في راي من راي لها ذلك كما ان البائع لم يثبت عليها
تزوج ايمها ان لم تقدم وتزويجها فصار في ذلك على هذا الراي مستويين وهو
عندى كانهما صحيح في النظر ان حجة اقوى المجتهدين وتأكيده بالبحر التي تولى به هو
موجود في الآثار عن زوى الابصار وليس هذا موضع مد ووزار الا الوقوف عليه
نفسه بالموجود عن الفقيه الصبي فيما ينسب اليه ثم بسط الفقيه في وصف
بعده في هذا الحق محمد انشاء الله ما يشفي به ويد عن غيره يكفيه واذا ثبت
التساوي بين الصبيته والبائع في جواز تزويجها الخاطبها بعد المودة ^{فقد}
بينهما فيهما لعدم عدم بل كذا من الصبيته غير مشروط في حقها كما كان مشروطا
فحق البائع لان وجود على الصبيته وعدمه سواء في حال صباها او لا يصح
منها رضى ولا يثبت عليها حكم وانما يدعى بذلك منها الى حال بلوغها فما انتمت
على نفسها بعد بلوغها تم وثبت عليها وليس للبائع كذا كغيره من الاخذ باختبار
فيام الزوج هو اولي طهره ووثق واسلم العظم اوها ووشة خطها وقد تكون
بسطة القول في هذا استيفاء لمعناه في غير حفظه في ما انك كلفته بل في عافي
استنباطه للملايدان به وهو مما يحسن فيه الراي لمن لا يزل اهل الراي فانظر
فهم معاشر المسلمين المتفقهين في الدين فان اشتهوا الحق موافقا والآثار

المسلمين مطابقا وحسن في العقول التي تحب قبوله واقبلوه ولا فانزلة ور
ظاهر كبر ردة على قائلة لمحة في القند وظهور فسادها وباطلها الذي يستغفر الله
في هذا وغيره وجميع ما خالفت فيه رضاه والله اعلم **مسألة** القديما بعد
مولد في الصبيته اليهته اذا زجرها وليها مثل عم او اخ وارب او قبل الزوج ذلك
التزوج ضمن الزوج بصدق اليهته ونفقتهما وكسوتهما ورجل عليها بعد
ذلك وظلمها او من زجرها ثم ان اليهته بلغت وغيرت وزجرها هذا فغير
لهذا التزوج حايرو ثابت في كقول المسلمين وبن ادعى الزوج انها اجازت في
السن خمس عشرة سنة لم يقبل قوله ان هو متزوج عليها وعليه في ذلك اليهته
المعادلة فان صحح له في ذلك بينة معادلة انها بلغت في السن اكثر من خمس
سنة وانها رضيت بزجرها او عاشت او وكلت او انا ومنه فحينئذ لا غير لها
منه على القول **مسألة** الذي جعل عليه وفيه اختلاف ايضا والله اعلم **مسألة** ومنه عن
السكران اذ غلب زوجه وطأها في الدبر فغيره قولان قول انها لا تحرم عليه بذلك
لان لم يتعد انها تحرم عليه لانها ما خون بمنايته والخذ بالشقة في الفرج او الى الله
اعلم **مسألة** وارب الصبيته اذا كان طالع البو وزجرها احد اولادها او اخوة
او اعمام فيكون تزوجها بمنزلة تزوج اليهته على ما جاز فيه وبن وصل الارب
وتتم ذلك او غيره كدسوة قال كدسوة اذا دخل بها قبل ذلك قلت ومن جهل
الزوج وظلمها وانتهى بعد ذلك اعلم ان بمسألة عن وظلم الارب يقدم الارب
ام لان قال لمس عليه ذلك على قول جازاه والله اعلم **مسألة** من كتاب حقايق
الايمان ومن لم يعل في حديث بحقة ووطأ زوجه حتى حايض فقبل ان يداو الج الذكي
في فرج فامسح به وعتلته وراجع الارب الشهوة تذاق ونزوح الثوب كما تذاق
ونزحه وتفسد عليه وهو قول سليمان عثمان رحم الله وموسى على
رحم الله لم يفسد اذا عليه وارجع بالغديته والله اعلم **مسألة** وعن
رجل وطأ زوجه او تده غلطا منه قال عليه ان يستبوي اخته او تده

ثلاث جيف من وطأ الله قبل ان يعلم ان اختها قد حاضت ثلاث حمض
حرمت عليها واثبت بلا اختلاف والوطأ عليها غلطان اخبرني انها قد حاضت
ثلاث حمض او اخبرني فقد بديان لذلك ولعن يطأ امرأته • وبما ان وطأها اجزأ
فان الاستبراء فيه يختلف منهم من ان عليه الاستبراء ومنهم من لم يبر ذلك والله
اعلم • **مسئلة** قال ابو عبيد حماد في رجل تزوج امرأة حرة ثم تزوجها ووطأها
ثلاث او يخرج لا يملك فيها الرجعة الا ان يتزوج غيرها او انها قبل ان
تتقوى عنها فعندى ان في ذلك اختلاف فاعلى ما يخرج في معنى قول اصحابنا •
فيخرج ان لم يذكر ويخرج في بعض القول ان ليس ذلك وقت تقوى عنها قالوا نعتد
عند سبب التزوج • قلت له فان كان طالاقا يملك فيها الرجعة هل يلحقه معنى
الاختلاف مثل الاول • قال لا اعلم ذلك في قول اصحابنا الله يملك فيها الرجعة
فكأن يشبه معنى الجمع بالملك الثانية وقول من قال لا يخرج بحاصة والالاقت
والعزة والحال حتى تقضى عمة الطالقة ثلاثا او البائنة حصة ما يجب الرجعة
اعلم • **مسئلة** ابن عبيدان وان كانت الصبيبة غير بالغ فلا تجزى على مقالة
زوجها ولو كانت تحمل الرجل على اكثر قول المسلمين لان القوم يرفعونها • وقول
ان كانت من تحمل الرجل وكان ابوها زوجها بذلك الزوج فانها تجزى على العاشرة
وابا الاول عمل والله اعلم • **مسئلة** ومنه واما ان الوتر بالزنا او بغيره وانما
قال افعل ما لا يجوز كفعل الرجال بالنساء ففي مثل هذا لا تحرم عليه زوجته وبما ان
اقر عين زوجته بالزنا او بغيره كانا باحد او زنا به احد ففي ذلك اختلاف قول الجمهور
عليه زوجته وسعها العام وقول انها تحرم عليه • وقول فان كذب نفسه قبل
الوطأ فلا تحرم عليه وقول ان كذب نفسه قبل الوطأ او بعده فلا فرق في ذلك وكلمه
سواء وقول ان شاءت كذبت وقامت عنده لانه مدع عليها او يعمل هذا
القول بخبرين والله اعلم • **مسئلة** الصبي والاذى اقبلت نفسها ولها صداق
على زوجها قال لا صداق لها وقول بطل وقول لها الصداق وذكر ان زنت

واستقر زناها وتعالى المرتدة فلا صدق لها والدماء على **مسئلة** وعند وفي سيد
 العبد اذا ادى زوجته عبده على الزنا هل تجزى على العبد قال الما حفظها من الاثم
 ومعها الا تجزى زوجة العبد على زناها الا انه يعاين منها الزنا ولا يلزم السيد
 اعلاء عبده وتحريم عليه ذلك لانه يخرج في سج القذف والدماء على **مسئلة** الفقير
 مهنا خلفان في رجل زنا باقر او رتد وهو عالم بالعين جاهل بالجمعة وتعدى
 بن زوجته الى ان مات غير تاييب وكذلك ان زنا باقر او رتد او قتلها ولو رتب
 مات على ذلك ما يكون حالده قال ان كل زنا مات مصر على شيء من معاصي الدم
 كان او كبير فلا اسلام له من الهلكة لقوله تعالى يلج من كسب سيئة ورحطت
 به خطيئته فالهكاه اصحاب النار هم فيها خالدون فساو الله السادة بكف
 والزنا هو وكبار الذنوب وبذوات الحرام اعظم ثما وشدة جرما وغير هو واقم
 الزوجة على الحرام وزوجة لا كبد على حرم عليه بذلك غير معذور بحول حقه
 اذ لا يهرل ولا يجاهل في الاسلام وعلى هذا فلا يسعد للتمسك بها بعد حرمتها
 عليه وكذلك الزاني بربيبه ابنة زوجته فالحكم فيها واحد وما الذي يراه
 ختمها فان رتد ما يختلف في حرمتها عليه به ما كان مستقر عليها او اما
 هلكه اذا مات على ذلك غير تاييب منه فالقول فيه كما مضى لان ذلك باق
 على جميع معاصي الدم المص كبرها عليها جاهل اكان او عالما والدماء على **مسئلة**
 وعند فقد صح الخلاف بين الفقهاء الاسلاف في تزويج البتية قبل بلوغها
 فمنهم من يحرمة البتة ومنهم من اجازة على شرط التفريق فيمدا لان تملخ
 ثم بعد ذلك تكون خيرة بين التامد ونقض والعقد عليها في صباها على هذا
 الذي هو جازن مما صح على وجهه وتزويجها بغير كفوها الا ان الناس
 منازل فينبغي ان يزل كل احد من هذه فلا يتعدى به الى غير هذا وذلك مخصوص
 به الاولياء اذ هم مسئولون عن اماناتهم وضعوا في غير موضعها والبتية
 احق بذلك غير هذا اذ لا يميز لها والدماء على **مسئلة** وعند في صببية بتية

معها اتم وعظم فاجل الى العم بخطاب ابنة اخيه فقال لدا لعم انالازوجها الا
 بنظر اتم ايلس الى اتم وخطبها وقال العم بعد ذلك لرجل اخيه جاءك فلانة
 يعني اتم اليه تدرى تزوج ابنتها فلانة اليه تدرى تزوجها بلعن شابت اتم
 من الرجال • قال فعلى ما وصفت في جوف تزوج البتة اختلافا من المسلمين
 من لم يزوج منهم واجازة وعقد وجعله موقفا الى حال بلوغها فان اتمت
 على نفسها اتم وان غيرت ما كان غيرها وعلى هذا الذي فاعمها ابتز وجها وقيام
 لذلك من الناس من عتد لها اتم حيث الله جعل النفوض لها في ذلك في انا هذا
 عند امرها بخاصة اذا منها على قد نوضها وموت المامور بالتزوج بعد صحتها
 بدور ولها لا يقع في التزوج شيئا على راي واجازة والمسلمين ان لا تغاير •
 البتة بعد بلوغها على ما يقع في قيد والداعل • **مسئلة** ومنه في حاله اربع جات
 واحدى زوجاته معتزلة عند ولدت مدة اربع سنين او اكثر لم يعاشها لم تزوج
 بخامسة ودخل بها فاط العتد زوجاته في تزوجها ودخلها فقال طلق • يمكن
 فلانة وهو التي ليست في بيتد ومدة سبعة اشهر ولم يصح ذلك الا بقوله
 بعد الدخول بالخامسة اقبل قوله وحسن به الظن لان قال قد تاملت
 امر هذا التزوج بالخامسة مع اظها بالتزوج حين وقوع الطلاق لاحدى
 زوجاته لا اربع التي ختمها به منهن لا قبل ذلك فلم يبين في ذلك الا قبول قوله
 وحسن الظن به فيما اخبر به ووقع الطلاق عند التلق من زوجاته في
 الوقت الذي حله ان كان قد مضى لللفة منه وقوعه الى حال وقوع التزوج
 الواقع بما يمكن فيها انقضاء عفة التي طلق وذلك الاحتمال حقه وامكان
 صدق دلالات الطلاق منه ونفع متى وقعد الشرع او اظهره ومع ذلك يمكن
 علميا انقضاء العدة من ذات نفسها وبغيره ممن جعله لذلك مشرفا من
 المامورين على ذلك خاصة ان كانت تلك الزوجة المطلقة معتزلة عند
 ليست في بيتد فهو في ذلك مامون على دينه ما لم يصح عليه ما يوجب خيانتة

فيمدو الملمد خلا فلما قد اظهرهما احتمال الرجوع ونحتاج الحق مع ثبوت
 ذلك كله فلا ارى عليه حرجا في زواجها الباقيات عنده ولا التخيير وجه اعلمين
 وقد يسعهم للمقام عنده على الزوجية تصديقها فيها قال المهر يصح فيه فله
 لانه في هذا الموضع محتمل حقد وباطل قد كان ينبغي له ان لا يتعمد التزويج
 بالخامسة الا بعد اظهار طلاق واحدة معينة من زواجها الرابع ونقضاء
 عدتها فان ذكر البر للزوجة والسيل وصغر وكدر وطب القلوب الجارية وتلك
 الاسباب وما هو فيكون حكوما عليها ما ثبت له من النازل التي انزلها الله
 قبل التزويج فلا يجوز له عن حاله الثابت له من احماله ان لا تنقض خطبة بل يصح
 ثبوت الاحتمال الذي فيه وانما الخطبة لازمة على خصمه لزومها والتعبد
 فيما الاحتمال فيه ولا يخرج له من الباطل وليس هذا حكمه كذلك لما اوضحناه من
 امره الموجب لعذره الاجل ما فيه له الاحتمال الا ان كان قامت عليه باظهار
 التكبير التي اعترف بطلانها من زواجها الرابع حين تبرع به بالخامسة مع
 قولها انها بعد لنقض عدتها مذكور طلاقا عليها على ما اظهر من قول كان
 قولها ذكر فيما معي مقبولا منها ما المهر يصح خلافه عليها اذ هي ما مونة على ما تعبد
 بدخالتها من زواجها وهي اعرف بحالها من غيرها القول تعالى طلاق لمن ان يكون
 ما خلق الله في حرام من ان كن يوم من بالذم واليوم الاخر فعلى هذا يكون مجوزا
 مخصوصا بتكبيرها عليه في ظاهر الحكم وليس للاحتمال في هذا الموضع معنى ولا ينظر
 اليه بعد قيام حجتها عليه وان كان قد عقد النكاح بالخامسة ووطئها بعد دخوله
 بها فقتضها الرمة ووثق بلا خلاف فعلم فيها لانه تزويج فاسد موقوف بينهما
 وما سائر زواجها في مختلف فخرج من عليه بعد دخوله بالخامسة هذا مع
 كون الطلاق غير باين وان كان الطلاق باينا فيوجد فيه تضييقان
 لا يحسن عليه جميعا ولعله الاشهر من قول المولى والد اعلم **مسئلة** سئل
 الشيخ صالح بن وضاح عن صبيته زوجها اخوها رجل فلما بلغت غبرت

فقال الزوج انها بلغت وقامت عنده مقدر عشرة ايام ونها الم يظهر منها
غيره قال الم تفتسل من حيضها وتصلو بالقول قولها ولا يقبل قول النساء عليها
ولو كثرت وهي مصدقة في نفسها فاذا غسلت من حيضها وصلت وغسرت فلا
يقبل قولها والقول بعد الغسل والحيض والصلوة قول الزوج ان قد جاءها
والله اعلم **مسئله** سئل الشيخ سعيد بن زياد عن اليقظة اذا تزوجت نزع
ومات عنها هل يجوز لها ان تزوج ثانية قال فيها اختلاف في اكثر القولين **مسئله**
تزوجها الم يلوغها التحلف لناخذ من ميراثها وتعتد عدة الوفاة ان قلت فان
طلقها هل لها تزوج ثاني قال في ذلك اختلاف ايضا مثل الاول ان قلت فان
رضيت بالاول او بالاول او بالوسط او بالآخر بطل نكاح بعضهم وبطل طردها
منهم حكمهم صدق ام الصدق على من تزوج به قال لها الصداق على من
حازها حكمهم او بعضهم يسوون رضيت حكم ام لم ترض به ومن لم يرض بها فلا
صلح لها عليها لان تكون رضيت به بعد ما طلقها او خالعها ولو لم
يخرجها فلها نصف الصداق ممن رضيت به وطلقها او مات عنها وقد
دخل بها او لم يدخل ورضيت به بعد بلوغها وحلفت فلها نصف الصداق كامل
والارث والله اعلم **مسئله** ابو سعيد في مسأله ابنته او يبيته من فوق الثوب
ففي ذلك اختلاف قولان من الفج من فوق الثوب بموجب الحصة ولو من
الفج ويقرن ذلك لثياب لباس الفج وسائر له وليس للسان اللوح ثياب
وقولان اخر في ما من فقد وقع احكام للسنن ابو جبر الحمة واللسان في الملة وبنينا
تھا واما تھما وذكر في الحمد وما للسنن في الخطاء قولان من مسأله في الاخطاء او
حرة عليه الابنة ولا جميعا وقول حقي في الحمد ويطاع على الخطاء والحمد
وقد عفا من قول الشيخ رحمه الله ان الابنة والاق في هذا مسئلة وقول ان لا تم
في هذا الشدة البنت ان مسأله في ام اولاد الشدة من مسأله ابنته او زنت
وبعض يقول في ذلك القول واحد وما للسنن في مسأله في ام اولاد الشدة من مسأله

محمد محبوب رحمه الله ان الخطأ في ذلك خطأ أن فإذا خطأ الوالد لمس الفرج وغير قصد منه
 إلى الفرج وإنما قصد المشهور من البدن على أي حال قد فاضلتها أو أوتها من هذا هو الخطأ
 الذي لا يفسد وروى **ابو المؤثر** عن محمد محبوب رحمه الله أنها قالت لو قصد
 إلى لمس الفرج على وجهه فإذا فاضلتها ففسد فمهما أن ذلك يفسد عليها وإذا لم يفسد
 يحكم الله في ذلك فانه قد قبل الطهارة في الفرج والدعاء **مسألة** الشيخ سعيد
 أحمد مبارز الكندي في رجل فجور غلام طوع أو كرهها أيلزمه انكشافها **مسألة** قال
 ابن من وطئ صبياً في حرة فعليه مثل صدق الثيب في بعض نثار مشايخنا رحمهم
 الله والدعاء **مسألة** في كتاب التبصرة رجل تزوج بتهمة ثم طهرها هل عليه
 وقدر طهرها قال لا إلا أن يكون تزوج حريداً ويكون موقفاً كاللؤلؤ إلى غيرها
 والدعاء **مسألة** والمائة تزوج بها التيم لها في نفسها الخيارات تساوت
 رضيت وتمسكت ون تساوت لم ترض فان رضيت في أول التزوج أمسكت
 عليه حتى يبلغ وعطرا يد وعام إلا أنه في ذلك فان رضيت بالتزوج ثبت وان
 حدث بالمائة لم تزج بحدث موت وكانت رضية بالتزوج وجب للمهر
 في ما لها والدعاء **مسألة** ولين النساء جلد **مسألة** جاز لا تزج بمهر في الأسواق
 مجلوا بالاشتراك الاطفال في النسب وقد أجاز وللمرعة بيع نفسها على نكاح
 ولله والله **مسألة** الشيخ محمد بن محمد بن يمينه زوجها أخوها برجل
 أخوها فلما بلغت غيرت التزوج وطلبت أن تزج بزوجة غيرها **مسألة**
 قال أبو محمد الأثر في هذا في الاختلاف قول لا يجوز طهارة الصبيته إذا
 بلغت وغيرت التزوج من زوجها وهو غائب أن تزج في غيبته لأن تحتكم
 تنقطع عنها إذا إلامنها الأحكام وأقر منها الضيق وقولها على حكم التغيير
 وإذا بلغت وغيرت التزوج فالتكاح منقوض ولها أن تزج بزوجة أخرى وإن
 يعجز القول الأول لأنه بعد من الشهامة وللخذ بالوثيقة في الفرج ولو دخل
 في الشهامة والدعاء **مسألة** الزموا ولا تدخل حلقاً بغير دليل ونهاه عن نابذة

لا يعرفها ثم لم يدان يتزوج امرأته وتلك البلد له ذلك الم لان قال في ذلك اختلاف
قول ليس لدان يتزوج وتلك البلد حتى يصح عنده ان التي يتزوجها المرفوع عليه
من قبل زناه هذا وطريق الراجح وقوله ان يتزوج وتلك البلد اصغر منها او اكبر
منها وهذا القول عند فيد نظريه لا يمكن ان تكون انتما او اتمها او جدها
وقوله ان يتزوج في الحكم حتى يصح عنده انها هي التي تزوجها وانها حلت عليه من
قبل زناه بتلك المرأة وهذا في معنى الحكم ولله اعلم **مسئله** ابن عبد الله في رجل لم
تلا شريكات اثنتان معه عند الرضاع وواحدة كبيرة ثم ان الكبيرة ارضعت
واحدة من زوجات ثم دخل بالصغيرة المصغرة ثم ان الكبيرة بعد ذلك وضعت
الاخرى وهي الصغيرة اعرج عليه زوجاته الصغيرتان ام تحض الكبيرة ام
كيف ذلك قال ان لم يدخل بالكبيرة فوجدت في الاشئ لم يفوق بينه وبين
المرأة الكبيرة والمصيبة الاولى وهي التي ارضعتها اولادها الاخرى فهي زوجته
وما اذا دخل بالكبيرة فانه يفوق بينه وبين جميعها وكل واحد واحد •
منهن والد اعلم **مسئله** والمصيبة ان كان ابوها قاطع المرحوم من
يتزوجها ويعدو والاوكية قال لا يجوز تزوج هذه المصيبة التي هو ابوها
قاطع المرحوم لعدم اوليائها ان يتزوجها لان المصيبة لو كان ابوها ^{مقتل} حيا
فويله وطلبت من ابوها ان يتزوجها وامتنع ابوها عن ذلك لم يجز الاب على
تزوج ابنته المصيبة فك ان كانت ابنته الذي قاطع المرحوم بالغة وطلبت التزوج
سواء لعدم اوليائها ان يتزوجها باذنها لان ابها ان لو كان حاضرا في
البلد وطلبت ابنته البالغ ان يتزوجها لم يقو لها وامتنع عن ذلك فان
ابها يحل له تزوجها فمن اجل ذلك افرق الحكم في تزوج المصيبة والبالغة
علمي ما حفظته من آثار المسلمين والد اعلم **مسئله** المرحوم الذي تزوج
اليتيمه موقوف على يد بلوغها فان اتممت ثم ورن لم ترخص به لنفسه ولا تجب
عليه ما شئ الى ان تبلغ وان كان لم يدخل بها فلا نفقة لها عليه ولا كفوة

ولا يجزئ على الخول كما او طلقها ولو طابت حتى ذلك وطلب ولها ولد اعلم

مسئلة الشيخ رحمه الله تعالى رحمه الله تعالى فيما حمل ولها زوج لم يدخل بها بعد وهو بكر ولاعت اندم من حمل اخر غير زوجها والنزوح يقول انما دخل بها ولا وطئها ابدا وعند الناس انما دخل بها انما هذه الاية على زوجها على هذه الصفة

اعلم انما نقول ان حمل اخر قد زنا بها بدعوىها انما ذكرها وهل يؤخذ بهذا الحمل بالحس بدعوى هذه الاية عليه وهو منكر ويقول انما يلف انما زنا بها وهل فرق بين التهم وغير التهم في مثل هذا في الحس وكيف حبسها حملها حامل ثقيل في الحمل تقيد وتحبس في بيت ضيق ام حتى تضع حملها قال اما النزوح فلا تحرم عليه زوجته

في الحكم ان قبلها انفسه ولاعت انها اكرهت ولم تنقض بالزنا على العدم يصح عليها انها

تعدت على الزنا ولا تغل له على كل حال ان يقربها الجماع حتى تضع حملها او يطهر النفس

واما الذي ادعت عليه ان زنا بها فلا يقبل قولها عليه لان يصح سبب وهو دعوى

مثل انها صاحبت عليه او ارضا احد في خلقه او شي من اسباب الرشد وما هي فيها عند

ان يجوز تقيدها وجسرها ما دامت حاملا فان وضعت وعاش ولها فلاح

تحبس الذي حبس المضر على الولد ولد اعلم **مسئلة** ابن عبيد بن من

زوجته تخرج مالا او رعا او ثوبا تخرج من بيتها او ثوبا تخرج عليه بذكر وليس

هو كقول الرجال لان المالة لا تنوع في المالة شيئا وهو الذي لا يعتد عليها في ذلك

وانما ثبات ان مات احدهما وان رأت رجل نكح زوجها في ذرية وارث

زوج الرجل يدخل في ذرية زوجها فقد حرم عليها زوجها وان كان دون ذلك

لم يحرم عليها ولد اعلم **مسئلة** حدث حيان عن الشيخ في رجل تزوج جارية

فحين دخل بها وكشف عنها وصاب منها قالت له حين ملكتي كنت مشرك

قال كذبت ولو زناها قالت وقيل ان يدخل بها كان نكاسها فاسد والله اعلم

مسئلة السيد منها خلفان ان الغير اولى ان يكون عند الحكماء في معاني

الحكم دون ساير الامام غير انما ان صح ذلك والصبيبة المتهمة بعد بلوغها

عند تزوجها في حال صباها بلفظي **أنا** **غيرها** مند وما يستدل به عليه بعد
 ان يكون ذلك في عليمه واخشوان لا يسعد مساكها بعد ذلك فيما بينه وبين الدلول
 يحكم عليه بذلك الحاكم الان الانسان عليه ان يحكم على نفسه كما يحكم عليه ان الحاكم عند عدم
 لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم
 والدة **اعلم** **مسألة** الصبي والصبيته اذا غاب ابوها ورحمها احدا ولها بها
 ومنعه وحل بها الزوج اتفق عليه ام لا **قال** في ذكر اختلاف وهي منزلة البتة
 فغيبته بها في غير المصير قبل المصير غيره سواء قلت وان لم تحرم عليه عليه ان يعتزلها
 التي تقدم ابوها فيتم النكاح او ينقض ام لو طبعها في فروعها قال ليس على زوجها
 اعتزالها بعد رجوع ابوها ان دخل بها **قلت** وهل قبل فيها انها بمنزلة البتة ولكن
 غيبته اليها كونه وحول ساير اولياها تزوجها **قال** نعم قد قيل على منزلة البتة ولا
 حسب من بعضها يجعلها بمنزلة الصبيته والدة **اعلم** **مسألة** ومنه فمن امر عند
 بالنزاع قول انها تزوج عليه وقول تكذيبه ونسبها معاشرته ولا تقبل قوله وهو مدع عليها
 كما في معتبة عليه ان ادعت عليه ذلك والدة **اعلم** **مسألة** ومنه وفي امر غيرت
 التزوج تدعى تزوجها وهي بتيمة وادعى الزوج انه تزوجها وهي بالخ وحكم الحاكم ظاهر
 بلوغها **قال** لا لم يحفظ في هذا شيئا منصوصا وحسن عندي ان يكون القول
 قولها مع غيرها حتى يمتح عليها ما يشبه التزوج من ضمير بعد البلوغ وحسن عندي
 قبول قول الزوج اذا كان دعواها في حال بلوغها حتى يمتح عليها خلاف ما تدعي
 والقبض واليتم وحسن عندي ان يدعى كل واحد منهما بالبتة على ما يدعي والذي
 يتجه لي ان لا يقبل قول الوكحان ابا وغيره اذ قال انه تزوجها بالقدم وعند
 ان قولها ولو في قوله وما شها رتد على فعل نفسه فقال **قال** لا تقبل وقال
 من قال تقبل في هذا الموضع ولم يعلم قبول شهادة وشاهد على فعل نفسه الا
 في هذا الموضع في بعض القول ومن جعل الحاكم قاسما بين قوم وامد **اعلم**
مسألة عن السيد من اختلفان فيمن تزوج بتيمة ومات ولم يدخل بها

يجب صدقها بعد موتها بالمال **أم لا** • قال إن صدق هذه البيعة موقوف
 إلى حد بلوغها فتمت بلغت وحلفت بمينا بالدين لو كان فلان حيا لصيت بدو جبا
 فحينئذ تسحق الصدق هذا على أي ورأي جون تزوج الهاتمي وإن كان دخلها
 فلها من الميراث أيضا **والله اعلم** • **مسألة** وعند فمهن تزوج صبيته بتمتة ولم
 ينقض الأعدان بلغت والسن أربعين سنة فغيرت التزوج أو
 بلغ سنها هذه المدة ولم تحضر غيرت التزوج أيضا يجب لها الغير على كل حال **لن**
أم لا • ولذا كان فيه اختلاف فما الأصح بين لنا ذلك ما جوزه **انشأوا الله** • الجواب
 إن أقصى ما قيل في بلوغ الصبيته فما أجوز أن بلغت والسن ثمان عشرة سنة
 فحكموم عليها بالبلوغ حاضتا ولم تحضر ولا بلغت تلك السنون المحددة ولم
 يصح منها تغيير للزوجة وبقيت معاشرة تزوجها فلا راي لها تغيير بعد
 ذلك **والله اعلم** • **مسألة** وعند وفي الصبيته المرافقة المطلقة أن تزوجت وحاضت
 قبل أن يخلوها سنة هل تزوجها دخلها أو لم يدخلها وهل على زوجها تجديد
 نكاحها إن كان لم يدخلها وكيف الحكم في ذلك • الجواب فالذي عرفت أن الصبيته
 المرافقة قد رويها المسلمون أن تعتد بطلاق طلقها سنة ثلاثا أشهر عن
 الحيض وتسعة أشهر عن الحمل احتياطا لا يباين وإن تزوجت بعد أن تعتد ثلاثا
 أشهر فلا على إن أحد قال بفساد تزوجها إلا أن المدق قد رويها عليها العقد
 ثلاثا أشهر من الزناخ الحكم لقوله تعالى **واللأشهر** من الحيض من نسأويهم
 أن انشتم فعدت من ثلاثا أشهر **واللأشهر** من الحيض من نسأويهم
 أنها الحيض بعد تزوجها بالآخر قبل أن يخل عليها الحول من طلقها الأول
 فقد يقين أوها أنها غير حامل مندو ارتفعت الشبهة بذلك وبوقوع عدت
 من طلاق الأول كما أوها الله فعلى طلقها فلا راي عليها حرجا في تزوجها
 بالآخر ولا يلزم ما تجديد النكاح إن حاضت قبل دخوله بها مع صحة تزوجها
 فيما عندي حسب ما بان لي في ذلك **والله اعلم** • **مسألة** وعند في حمل دخل المدة

وزنا منها باو الزنا يعرفها فبعد مدة طويلة تزوج وتلك البنت اوتت وولادها **●**
 اولادهم صح ان الاقارب تزوجها هي البنت للاقارب التي زناها فاحكم هذه الاشياء تكون
 البنت وزنا وكذلك ولادها الذي منه ما يكون حكمهم يلحقوندها **●** الجواب
 ان حكم البنت الاقارب الزانية لها ولا يقبل دعواها انها المني زناها مع انكارها لها
 وفي حال تقاربها فاختلاف فيها فبعض المسلمين يرى تقاربها مستحيلا
 لانهم يحرمون من دور غيري ولعلنا شهر ما قبل في ذلك وبعض يرى اقرارها بحجة
 عليه ولا على غيره وسائر ورثته خصوصا فيما صح لها من الميراث وعلى كل القولين
 فتزوجها فاسد يوجب بينهما وما ولدته من اولاد عند ذلك التزوج فهم لمقرب
 في النسب مثل سائر اولاده لان الاولاد يلحقون اولادهم بالنكاح الفاسد كما
 يلحقون بالنكاح الصحيح هكذا فينا والد اعلم **●** **مسئلة** وعن أبي معاوية قال
 لو ان رجلا اوج بعض الحشفة في دبر او رثله لم يكن عليه زوج فانه تزوجت بوج الحشفة
 كلها والد اعلم **●** **مسئلة** وعند ابي السيد ههنا في تزوج اوتت يتهمه وطبقها
 وتزوجها غيره ولم يدخل بها بعد ثم غلب عليها الاول ونقلها في بيت زنا ولادها
 اولاد يدعى اندطقتها كرها هل ترى هذين الزوجين حايضين ام لا **●** الجواب
 ففيها عندي على ما وصفت لم يربح في الانفساد تزوج هذه المرأة على الاول والآخر
 جميعا لان معاشقها الاول بعد طلاقها باها وتزوج الاخرها غير حايض بل
 الحمة واقعة بينهما بتلك المعاشقة الفاسدة وقولنا عكرا على الطلاق خارج
 مخج الرجوى ولا يقبل منه ذلك بخبر صحيح وهما حقيقان بالتقدي في ظاهر الحكم
 ولا يخفى معان ابداء الزوج الاخر فاشع عليه وقوع الحمة بينه وبينها لما
 شرعها الاول شاهر على جميعه من حايض وكان ذلك منها قديما الزنا وهو الشبه
 به حكم في الحمة للتزوج لغيرها وهي في ذلك غير معذورة كانا بمسئلة على من
 او حايضين والد اعلم **●** **مسئلة** وعندنا تزوج الرجل بالبنت اخذت مطالقة
 قبل ان تقضأ وعدتها هو تزوج فاسد ولا يدخل بها ولا رجعتا بعد انقضاء

علة المطلق بزوج جديد ولا بد من طلاق قبل انقضائها عند غيائ
 لا يفيق ذلك عليه فيها جميعاً على الانكاح والبداء **مسألة** وعند ولا الشترين
 على اطلاقها ولدت وغير زوج واظهرت ثوبتها بعد ذلك فاعلمها وادخل
 احدان بزوجها يجوز لهما ان يزوجها والمشهد وان يشهدوا بالزوج ان تزوجا
 او لان الجواب فيها ان الزوجان الذين يتخرون على زوجها ما صح نكاحها معها
 غيره في ايزلته بزوجها بعد ثوبتها بالبداء ذلك خصوصاً اذا كانت غير محدودة
 على الزنا ولو كان هو قد نكحها واما بنفس الاطلاق وغير زوج فهي بعد الحقة
 على صح صح مع ذلك منها لا يحمّل وقوع ذلك على الكراهة عليها من تجر على اليد بكون
 المعصية ولم يرافيد في عاقبتة ولا صح جواز التزوج بالزوج والشهر على
 التزوج مثله في الجواز بين الزوجين **مسألة** قال ابو القاسم
 سعيد بن جابر عن ابي عبد الله ان الرجل اذا تزوج صبيته ونظر الى زوجته فلما بلغت لم يرض
 به ان في وجوب صدقة عليها خلافا بين المسلمين وان حسد فعليه الصدقة
 والبداء **مسألة** **باب في معاشرة الزوج والنفقة والسكنى**
وفي الفسقة بين الزوجين وفي اخذ الزوج مالاً وزينة وفي العا
بين الزوجين والعطنة وبعضهما بعض وما اشبه ذلك ٥

الزا الى زوج رجل فقير تزوج امرأة فقيرة وطلبت منه ان يكسوها الحرير مثل سابغها
 ونساء وها فقيرات ولا يجرهن فوق او غير انهم يتحولون الذين على انفسهم ويكسوه
 الحرير انكم على هذا الرجل الفقير ان يكسوه ويحبته مثل كسوة نساءها على هذه الصفة
 او ان قال كان كانت هذه المرأة من عارة مثلها اتكسوا الحرير ولما تحمل
 ازوج اخواتها الذين على انفسهم كيكسوا نساءهم الحرير لم يحكم على هذا الرجل
 ان يتحول على نفسه الدين ويكسوه ويحبته الحرير ولما عليه ان يكسوها مثل
 كسوتها التي تكسوها قبل ان تنزح به وهو مثلها قبل ان تزوج ويحبته وبعض
 قال لا يحكم للنساء بكسوة الحرير على الزوجين على كل حال وهو الذي عليه

العمل عندها والاداء **مسئلة** ومنه وان اطلب المخرج من رزقته المحل رمضان
 لزوم الدين لها قدمات وضرب ضربه او خرج حرجه او مال تلفه عليه فان التمس
 منه بعد التطلب ولم يعملها ابرأته تقيته ايبرأها ابرأته منه على هذه الصفة
 ام لا **قال** اما في بيته وبين الناس فعلى ما يطمئن اليه قبله مما يرى من حال
 رزقته عنده وحاله يدعو عندها فان كان يرى ان رزقته ليس عندها مدارة
 له في الشيء الذي يحال فهو بها فهد عندي ببرها ابرأته منه حتى يصح عنده
 انقته وان كان يرى حاله عندها توثق هو الا على هو لها وقيل ملاقاتها
 فيجب بغير دين يوفيهما الحق الذي عليه لها فان قبضته ودفعته اليه بغير
 مطالبته جاز لها اخذه واما في الحكم فقد يرى على كل حال حتى عنده انها ابرأته
 تقيته ولو رجعت عليه بعد الدين في بياضها فقول لها الرجعة اذا كان ذلك
 مطلب منه وقول لا رجعة لها واما الرجعة في الصداق اذا طلبها اليها والله
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي اولا رجعت مع الحاكم على زوجها وطلبت منه النفقة
 والكسوة وهو قادر على تسليم ذلك اليها فاجاب يعطيها اما يفعل بالتمام اذا قيل
 هو اما ينفق علي ويسكنني واما ان يطلق فقل اما اذا طلبت اليه النفقة والكسوة
 وهو قادر عليها فمتنع ونكح وغربحت له فيها له عذر حسن الحاكم حتى يعطى الحق
 ونفسه ونحوه من حسد ولم يعط الحق ونفسه فرض عليه الحاكم النفقة لها في مال
 وهو ان تجرها على نفسها او ماله ان عذرت عليه ولا تقبها على نفسها وماله وان يكون
 دينها عليه يحكم عليه بها في المالد والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الا اذا طلبت ان
 يكون ما ودها الذي للشرب على زوجها عليه ذلك المكاها وهل عليه
 خيار ثيابها الجديدة اذا غرقت ام لا **قال** ان كانت هذه الاشياء من غير
 فعله ان يحضرها خادما يخدمها يهيئ لها لال الشرب والطوى وغيرها
 يجعلها في زنا وكفى لا تشرب ما ارادت ولما لجة طعامها وان كانت ممن لا
 يخدم وهما لها الحب والاولو لم يمنعها عن الخرج للاستقاء حيث تقدر على الماء

بل مضرة لحقها لم يكن عليه عندي غير ذلك وخياطان الثياب الجديدة عليه
 عندي اذا خفت وكان ربح لها حكم فقيل عليهما بحد ثيابا غيرها ولو قبل
 الوقت • وقول ليس عليه في ذلك الا في الوقت • وهذا اذا خفت من غير اختيار منها
 وان خدما هو بنفسه كفافة ذلك اذا كانت عن عدم والد اعلم **مسئله** ومنه في
 رجل له زوجتان فخاف ان يلحقه في قتلها اثم ان لم يعرف بينهما فافترقها ما عليه لهما
 والصدق للرجل وجعل طلاق كل واحدة منهما بدها وان لم اتم شيئا طلاقا
 انفسهما بالحق وقيلها شيئا اذا لم يعرف بينهما او لا • اما جعلها طلاقا في
 ايدهما بغير لزوم العول بينهما وكذلك فواء الراجل والصدق وبما يثبت من العول
 اذا خير كل واحدة منهما ان تختار القعود على ما ترى ومن لم يرض بهذا لمقرها فان اختار
 القعود على غير العول جاز له ذلك ومتى غيرت فلها الغير والد اعلم **مسئله**
 ومنه وما كسا الرجل زوجته بلا حكم حاكم فبأنه القول دخلت ما يجب لها من
 الكسوة الدلحسب وعليان ياتيها بكسوة جديدة وقول اذا كساها على سبيل •
 الكسوة ولم يعطها الله اعطيت فله ان يحاسبها فان شأوت رتقا عليه وكساها
 كسوة الحكمين شأوت لستها حق ياتي رجل جديد لها فان انكروا الكسوة على هذا
 القول انها ليست وعنده وارجع بينهما فله عليها اليمين والد اعلم **مسئله**
 ومنه وفي الرجل اذا سئل زوجته ما حكم عليه يد من النفقة حبها عليه ان يطول لها
 اياه اذا طلقت ذلك منه قال اذا كانت ممن يخدم فعليها ان يحضرها خادما يكفيها
 طوبى او يطبخ هو لها كفا شأوا وان كانت ممن لا يخدم فليس عليه عندي ذلك لها
 الا ان يحضر عليها الخبز ولزمين معها ما تطبخ به فعليها ان يازن لها بالخبز
 او يقوم هو بطبخ الحب والد اعلم **مسئله** ومنه وفي الرجل اذا امتنع عما يجب
 عليه لزوجته من النفقة والكسوة وجبها حق وطؤها ما يلزمه • قال ان يفي
 اوت اليد ما يجب عليها الدوامتنع هو ان يفي اليها ما يجب عليه فيجب ان
 يتعلق عليه الضمان لها ولما اذا امتنعت هي عن معاشة زوجها يفي اليها ما يجب

لها فبحر على الجماع في مقتضى ما عن معاشرته فلا يحفل بغيره لها شيء غير التوبة
 لانها في مقتضى ما عن معاشرته والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل وجب عليه
 حبس طويل وطلبت زوجته ما ان ينفق عليها او يطلقها فاعرض هو لا يعلم بحرية
 الحاكم ما ينفق او يطلق ام لا قال ان طلبت منه زوجته النفقة والكسوة
 التي وجب عليها فان قد لا يعطيها اياها حكم عليه لها بذلك ولو قدر ولم يرض
 عي عن تقيم معد على الزوج وعدم الكسوة وطلبت اما ينفق عليها او يكسوها او
 يطلقها فيجوز الحاكم على ذكره فان هادى ولم يطلق وضيغ على الراقض فعلى
 قول جابر الحاكم ان يطلقها عند تعجزه عن القول لمرف الضرب عن الزوجة
 ولا عز له من النفقة والكسوة التي وجب عليها لزوجته من قبل الزمها المحسر عند
 المسلمين والله اعلم **مسئلة** ومنه وعلى ما سمعته من الاثر ان الرجل عليه العدل
 بين زوجاته في نصيب الليل واما في النهار فغيره اختلاف قول السعيد في ذلك قسمته
 وبما العطر والفاكهة والكسوة اذا ادى لكل واحدة ما وجب عليه وكذلك الجماع
 اذا لم ينو ضرب وكذلك الاستحلام ليس عليه وذلك عدل بينهما واما الكلام والنظر
 محصورهما فيجبون ان يعدل فيدوان ابنته واحدة منهما ما وجب عليه لها من حق
 القسمة فلا بأس عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن عنده زوجتان وطلبت
 كل واحدة منهما ان يسكنها في بيت وحدها فقال لها ان انا اقد على مسكنين
 فان شئكما التخرج وعندى يعني الطلاق وان شئكما فاسكناني في بيت واحد
 فرفضتا بخلافه فيها ابيند وبين الله ام لا قال اذا اختارتا القعود ومعد بعد
 ان عرض عليهما الطلاق والصداق على ان يكونا في سكن واحد لم يضر عليه
 ذلك انشاء الله وبما ان جعل كل واحدة منهما في سكن في بيت يحصرهما باب فذلك
 عند الراضين جائز وعند الشقاق اذا طلبت بيتا وحدها لا يدخل عليها فيملاها باذن
 فلا يجرى ذكره والله اعلم **مسئلة** ومنه ان لاقه لا يجد من تتبع زوجها الى بلد
 ليس من انصغرها او الحكام المسلمين وكذلك ان كان البلد حراما فليس عليها ان تتبعه

لتسكن معه فبدون كان بينه وبينها من الحكماء ان يتبعه ولو كان في بلد
 فيدعاه من حكماء المسلمين وهو غير حرام هكذا حفظنا والله اعلم **مسئلة** ومن ادخل
 ترضى الزوجتان تعاشر في حجرها الى ان يحضها الكسوة المفضلة لها عليه فليس
 يكره وكن لا تنفق لها حتى يحل اكل الكسوة الا ان ترضى ان تعاشره قبل اكل
 الكسوة فلها النفقة ولا يكره على زوجها **مسئلة** ومنه وفي حل فوضعه
 زوجته في مالها او في غيرها اذ كانت حرة وماتت والدية على مالها يكون حكمها لها ام لو تبت
 هو قال فيها يعقوب على ما عرفت من معاني الاثر في المفاضة ان يكون حكم
 الثقة لها حتى يبيع انها اعطت بياها وقيل فتم لو شاورت في هذا الشيء محمد بن
 فقال هكذا يعبد والله اعلم **مسئلة** ومنه ولما مسئلة المتفاوضين فالمفاضة
 على وجهين عطية او بالذلة فان كانت هذه المفاضة على وجه العطية والدية
 لزوجها فاجرة هذه الارض عند المزوج ولو ماتت الملاك قبل ان يقضها اذا
 قبل منها العطية والقاعدة ثابتة الى وقتها ان كانت الوقت معلوم وان كانت
 المفاضة على وجه الذللة والزوج على وجه المايرى من طيب نفسها او كلين
 هناك كلام بينهما فيجب ان تكون الدية لوثة الملاك الى ان يقضها الزوج في
 حوائجها ويتلفها ان المال قد تنقل لا غيرها ويحب ثبوت القاعدة لانها
 بوجه حق على قول من رجح الذللة والله اعلم **مسئلة** وان قال المزوج انال
 انفق عليها الشهر مستقبل خوفا ان يحدث يستأما بطل نفقتها ويذهب ما
 انفقها اياه ولو تزوجه على قال لم تجتد ما لو يكن متعنتا لها قلت وان
 كساها اربعة اثواب لنصف سنة ثم كساها ثوبين لتمام السنة ما الحكم
 في هذين الثوبين قال في نصف السنة الاول تلبس اربعة اثواب **مسئلة**
 وفي النصف الثاني من السنة تلبس السنة وتزوجه اربعة اثواب ثم تلبس هذين
 الثوبين نصف السنة المستقبل مع الاربعة اثواب التي كساها اياه فبين
 وهكذا يكون والله اعلم **مسئلة** القون محمد الله وفي حل باحتراز جند في

ما لها تمام بغير وبدل وبيع ووهن ولما وقعت بينهما المشاقد بالبدل
 مما اتفق من مالها وكان ذلك بعلمها لها ذكر الام لا • قال ان وقعت الاباحة
 منها الزوجية في بيع مالها وهن مبيعاً ووهن وعلمت بذلك وحسنت وكان
 ذلك بغير جبر ولذا اكره ولا تقيد فلا قول ان لها انكار الذي اقرت عليه
 ولم تنكره فعلم فلا انكار لها بعد ذلك وان هذا الفعل ضد على هذه الصفة
 ماضية بقيمة المبيع ومالها لها الذي يبيع له قبض الثمن وتزني منه
 وتعطيه آية والله اعلم • **مسئلة** عن الشيخ ابو القاسم محمد بن سليمان
 وقام الزوجان للتعاوضان ايامات الزوج وكان الثمن قايماً بعينه •
 غير مخلوط على لم ولد اطماء ولا تلغ في اوله الان تصح عليه
 منها ما اذا ثبت الثمة فقد احررها وثبتت له دونها ودون ورثتها
 وبين العطية والمعاوض فرق عندي والمعاوض ان طأ الزوج
 الثمة او خلطها أثبتت له دونها وعن الشيخ احمد بن محمد في نسخة
 المعنى قوله ان لها فيما الرجعت ما دامت غلما لها قايماً العين •
 ولو كانت مخلوطاً بحبب فلم يملكها منه بالاجزاء والقسط والحساب •
 وهو المجهول بد عندنا والله اعلم • **مسئلة** المصبي محمد بن محمد والنيابة
 الحامل اذا خجعت من بيت مطلقها لم تبطل نفقة باحق يخرج من بلد
 والله اعلم • **مسئلة** عن ابي بكر احمد بن محمد بن خالد بن الزجدة اذا لم تطالب
 الزوج النفقة فلا يلزمه ان يعطيها وتلقاها بنفسه وكذلك الكسوة
 وجميع حقوقها التي يجب عند المعاشرة وكذلك المطلقة وغيرها والله
 اعلم • **مسئلة** وروى ابو القاسم في الحيف فخرجت منه بالبدل والرجوع
 طلقها فلها النفقة ولما الرضا فلا نفقة لها عليه لانها لم يوت
 الا من قبله • **مسئلة** قال ابو حنيفة قول كل معتدة وحمل معتدة
 من الازوج النفقة باى وجه بانته وقول كل علة لا تملك فيها

فلا نفقة عليه فيها وقول ما جاء من قبله فلها النفقة وما جاء من قبلها
 او من قبل الحكم الذي لا يملك منه شيئا فلا نفقة لها فيه والله اعلم •
 الصبي والمراة اذا خرجت عن زوجها او غت فلا نفقة لها عليه وان كانت
 عليها نفقة لاولادها ومالك يكرها ومثل ما يجب عليها من حياء ولينها
 ففيه لا يسقط عنه ذلك بشئ من هذا لان هذا حق متعلق عليه
 بشرط النكاح ومن وجبت عليه نفقة الحقوق فحمل الزوج ما فاقته في
 مالها وما واجب لها عليه وذلك الغنم او الفوق عنده بما يجب عليه
 ان قولها حجة على زوجها ولا يسعها اجراءه كانت الفتوى في حقوق
 المهر وحقوق عياله والله اعلم • **مسئلة** ومدة في الاثر في النفق الرجل
 على زوجته فله ما غنله هذا اذا كان القطر له فقد قال وقال بذلك
 ولعل معناه على التعارف وما يخرج بينهما وقال وقال ليس له ذلك
 وهو لو علمت والله اعلم • **مسئلة** ومدة المطلقة اذا كانت
 مطلقة ثلاثا او حال لا يحكم عليها ان ينفق حتى تكون في بيتها
 قول ويقول ان لها النفقة عليه ولو خرجت من بيتها فاذا خرجت
 من بلاد فليس لها نفقة عليه والله اعلم • **مسئلة** ومدة وولدها
 تعرضت احداها واحتاجت للقيام وطلبت الصبي من بيت
 معها اعلى ما يجب لها ان كان قد علم قيام يقوم بها ولو باجر عليه العدل
 وان لم يعد على ذلك قام به زوجته وكان عليه سهم الاخرى وبها متى
 قد ارادة والله اعلم • **مسئلة** ومدة ومرض واحتاج الى ولده وهو
 فقير لا يجب قيامه وولده على ما يجب عليه نفقة ام لان قال في
 الاحفظ في هذا شيئا والنفقة صلاح البدن والولاء الصبي صلاح
 البدن فاحسب ان وثبت عليه احد هذين ثبت عليه الجميع وثبت
 في هذا الحكم لن زوجته على زوجها وقد قيل بذلك والله اعلم • **مسئلة**

ومنه وهل يحكم على اولياء الميت بالقيام بما اذا امتنعوا كان فقيرا او غنيا
 قال يحكم على الرجل بقيام زوجته وسائر الاولياء فلا يعمل يلزمه الا وطريق
 المروءة او يتفقون على ذلك باجور بغير احد الارحام والعصبة والوارثون
 وغير الوارثين من الاولياء لا قرب بينهم الا في وجوب النفقة وجب الصلح عليهم
 ما يجب عليه من عبادة المصطفى والسيد علي **مسلم** ومنه اذا طلبت المرأة النفقة
 من زوجها فامتنع ان يسلم لها الاكل يوم بيومها ولو كان غنيا فيجب ان ينظر الحب
 المحكم اقل الضررين عليهما او قد قيل بذلك في جميع الاحكام والسيد علي **مسألة**
 ومنه يحكم للمرأة على زوجها بكسوة مثلها في الدين وقول في الحبس والنظر والعلو
 قبل في النسب والسيد علي **مسألة** ومنه في المراتب للمرأة من زوجها نفقة و
 كسوة وادعى الفقر والرجل والقول قول حتى يصح خلاف ما ادعى له الرجل تحتال
 على نفسه احق بحسن الدجل وعليها في البيعة ان يجد الغنا وند فان على ادوما
 لزوم من نفقة وكسوة فان اصبحت ذكرا للغا القول قول مع يمينه ما يعتد به
 الحق الذي وجب عليه من كسوة ونفقة وكان ذلك عليه لها ان قال فان
 مضى الرجل خيرا المحرمين ان ينفق او يطلق اذا طلبت المرأة ذلك وان
 سلم لها نفقة وكسوة فادعت ان نفقتها وكسوتها وجنس كذا فضل
 مما سلم لها وادعى هو انها مثل ما سلم لها فقبل في المدعية وعليها البيعة
 ان نفقتها وكسوتها افضل مثل كذا وكذا فهو كجاف وقول تحي شهادة الشهرة
 ان كسوتها افضل مما سلم اليها فان عجزت فالقول قول مع يمينه فان اصحها
 جميعا البيعة كل على ما يدعي فقول ان البيعة بينتهما انهما في المدعية فهو
 اكثر القول وحسب ان في بعض القول ان البيعة بينتة وقال الشيخ
 ناصر خميس عليها في البيعة وعليه هو الميمون ان نزلت اليه يخلف ان
 ليس عليها الا اداة البهره وهذه الكسوة وقول لا تحجب الا شهادة الجعل
 والسيد علي **مسألة** ومنه في المرأة اذا لم يكن لها مال ولحقها ضرر في ترك

ياكل اهل بيته وتعدى ان تفسر ذلك ان كان يحبس على ما يريد وان كان
على طينة النفس فما بينهم لم يكن مبلغ عندي بهذا التشديد والشد **مسئلة**
ومند وسالته عن الملة ان حملت زوجها شيئا ليس يوجب لها عليه ^{عطاها}
ذلك خوفا غصبها اكلها ذلك ام لا **قال** ان كانت اذا غصبت منعتهما خذ
حق الذي يجب عليها فلا ياكلها ذلك وان كانت لم تمنعه فقد الذي عليه
فلا يضيق عليها وما ترك كلامها وقلت طيبت نفسها فليس هذا مما في عليها
فلكم الله **مسئلة** ومند فبين ترويح بيمينه ودخل بها ثم طلقها قبل ان
تبلغ عليه نفقتها الى انقضائها **قال** في ذلك اختلاف اذا تعدت
ويشترط ان الطلاق يملك في فمها **عليه قول** ويقول بذلك والرد **مسئلة**
عن الشيخ ناصب خميس رحمه الله وفيما صحبتها اذا زوجها بها وهي
بعلم تبلغ وكانت من حمل الرجال الا طلبت النفقة قبل البلوغ ^{النفقة} لها ثلث
على زوجها ام لها النفقة تامة **قال** ان نكح الزوج زوجته هذه ولم لها ما
يجب عليه وكانت من حمل الرجال وتطبق المعاشرة في نظر العدول وكان
الزوج يريد الخرج بها الى بلد ينصفها فيها احكام المسلمين اذا ارادت الانصاف
من زوجها ولم يكن لها شرط سكن في بلد معروف فخرجها واكرهها على اتباعه
ومعاشرته **اختلاف** **قال** وقال نجيب اذا كانت على ما وصفت كد ولو لم
تبلغ **قال** وقال للنجيب ولا تكونه على ذلك حتى تبلغ ولعل القول الاول
اكثر **عليه قول** من يقول انها تجب على اتباعه ومعاشرته فلها ما عليه من النفقة
على قدر ثلثها وللغريم فصلا ثلث النفقة الى ان يصير خمسة اشياء علم
نصف النفقة الى ان يصير ستة اشياء ثم لثالثا النفقة الى ان يبلغ وتكون
نفقة مثله **والد اعلم** **مسئلة** الصبي ولها الذي له زوجته وله ماله لا يدخل
المسلمون فيه بكتانها فابت الاتفاق **مسئلة** **قال** وقال ينفقها امر غيرة
او يطلقها بحكمها عليه بذلك **قال** **عليكم** علمها لا بما في يدها

ان نقبل منه هكذا كان في يده بغيره وخبره واليكم عليه ان يطالعها اذا لم تطيب
 نفسها ان تتفق مع ماله فان شأوت اخذت ما في يده وبن شأوت صيرت لحكم الله
 وهذا القول أحب الي من اقرب لحكم الله والقول الاول عن الشيخين صالح سعيد وخلف
 سنان قال المناظره في جواب الشيخ صالح سعيد في هذه المسئلة جواب اذا لم
 يحكم المسلمون في هذا المال بالتحريم له ولها وقوا عنه نهى الذك في ليس لهم ان يحكموا
 على الزوج ان ينفق على زوجته وغيره ان اعطاها نفقتها منه والله اعلم **مسئلة**
 ومنع على المهر من المهر لا تغفل تحت الرجل على علمه ما يصلحها وما لا يصلحها
 منه قال هكذا عندى قلت له فان اصابها البلاء من جدي او غيره في بلد
 يعزلون فيه ويحتاج الى مؤنة وقيام فاعزها والمهر قال عي ان على الزوج تجميع
 ذلك ما كان يلجى بها بنفسه ولما ان يحضرها يقوم بها في جميع مؤنتها التي لا بد لها
 منها والله اعلم **مسئلة** ومنع في المهر المتوفى عنها زوجها وهي حامل هل
 لها نفقة الزوج لها او مال زوجها هل لكلام الله قال في ذلك اختلاف واكثر القول
 لا نفقة لها والله اعلم **مسئلة** ومنع في المهر اذا طابت ما يحب لها على زوجها
 ان ليس لها المهر العبد من وفي جواب الشيخ احمد ملاذ لها الادوم المهر ككل عبيد
 ثلاثة ايمان والاول عليه العمل هكذا في الاثر ومن كانت وقيل تكسوا المهر وهو
 فقير فاكثر قول المسلمين لا يحكمون لها بالمهر ولو كان كسوة مثلها وفيه اختلاف
 ولها كسوة مثلها دون المهر على قدر مثلها وقول كسوة اخواتها وعاتها وقول
 لها الكسوة على قدره هو واكثر القول على كسوة قدرها ونسائها والله اعلم **مسئلة**
 ومنع في الرجل ان يزوج المهر في غير بلده وحملها الى بلده وطلعها فيه ان عليه
 ان يحميها الى حيث اناها اذا طابت منها الاخراج وعندى اند وكسوة عليه بذلك
 اذا انقضت عدتها او كانت في طلاق باين واذا اراد ان يزوجها في حال عيها عليه
 نفقتها وبيت في فلا يزوجها الا ان ينفق عليها او تنفق عتة ولو كان من ارادت
 هو الزوج في العدة فلا يزوج الدبا اتفاقا منها قلت فان طابت ذكره والى

هو الحكم عليها بالقصور في تمتعها عليها **مسألة** قال فقنذى الله ذلك والله
اعلم **مسألة** ومنه ولا إلا الزوج ان ينقل زوجته إلى بلد جديد ينصفها فيه ولا تحت
انها ان تأس على نفسها في الطريق ورجعها ولا تقدر على ذلك طلاقا منه هو على نفسها ان
صحته بالحكم عليها بائنا عده وتكون مدعية في ذلك لا يعرف الحاكم واليهام ام القول
قولها **مسألة** قال فلا يحكم عليها بائنا عده الا عند زنا متعة على نفسها وما لها ويسكنها في
فلا تجد فيها لانصاف بالحق والعدل وهذا لان لم يعلم الله مضافا لها وما ادى تبين
الله انما يبقها اصلها فلا يحكم عليها الا بالنصف **مسألة** وهو قولين
البر الذرة والشعير في نفقة الزوج وغيره ادم ككل يوم ربع صاع وراى صنف كان
معهه المحبوب قال لها البر ربع صاع والذرة ثلثه والشعير بعض جعل ثلث
الذرة والبر على **مسألة** ابن عبيد ان المارة اذا طابت على زوجها ان يسكنها
مسكنها فارغ اليس فبدأ قلها ذلك من يحكم لها على زوجها بذلك ولا يحكم على هذه
المارة ان تسكن في بيت غيره هاو يكون دخولها من باب واحد وصفة السكن
الزوج يحكم به المارة هو السكن الذي يكون سكنها فيقال المضرة عليها فيه وذلك انظر
الحاكم والله اعلم **مسألة** والصبية اذا دخل بها الزوج ثم امتنع عن معاشتها
فبعض يوجب عليها النفقة او جوب حكم المعاشرة ولا تجوز على الصبية ولعل بعضا
لا يوجب عليه ذلك **مسألة** وقال قال اذا كان لها مال فنفقة ما في ماله وان لم يكن لها
مال اخذ لها بالنفقة فان اتمت التزوج كان قد انفق على زوجته وان لم يتم التزوج
حسب عليها من صداقتها والله اعلم **مسألة** عن الشيخ سليمان محمد ولا تقدر قيل
ان المارة يجب لها على زوجها النفقة لكل شهر ثلاثين يوما سبع مكايد ونصف
مكوك ان كانت ممن ياكل البرجل وان كانت ممن ياكل الذرة والبر فانصو خرة
ونصف ترون كانت غنية او فقيرة ولها ان لا ادم ان كان الزوج سبع صدقات
ونصف صدق لكل ثلاثين يوما وان كان اوسطا بين الغنى والفقير فقد قيل
لها ست صدقات وربع صدقة غنية كانت هي او فقيرة وان كان الزوج فقيرا

شجرة

فقد قيل ان لها اكل ثلاثين يوما وثمان وعشرين فصد عليها اذ كان عن شجرتها
رجل منكم كانت غنية وفقيرة ولها الف ثلاثون سنة اكل ثلاثين يوما وعشرين
الجيد عينة كانت وفقيرة ان قد ان يعطيها الثلاثين يوما ون لم يقدر اعطاها
على مسووه ولو يوما يوم ون احبت ان يفرخ لها طعاما معها لا فلها ذلك ون
احبت ان تجعل طعاما فلها ذلك وليس عليها ان تجعل له طعاما ولا شياؤا ولا عمل
الارضها ولها ان تجعل لنفسها الغزل من قطن وغيره ان لم يكن حاضرا معها وان
سفر معها ولا منها الخ لوه فليس لها ان تجعل لنفسها شياؤا ولا ان يفرخ لها ذلك
وعليها ان يحضرها الحطب لطعامها والمالح لاصلاح طعامها وعليها ان يحضرها الخ
لتاكل فيها وتشرب فيها وهي السور والاطح لجعل طعامها ون يحضرها الف الف
فيمد ويحضرها ليد من حصير وما يقوم من مقام ولها ان يحضرها الدثار وما يكتسبها اليد
في من الشتاء واللا وسادة لها عندي لان النعم على الف الف ولو غير
ولها وعليها الكسوة لكل سنة ستة اشواب قميصان وجلبابان وازرار على
قد يكتسوة مثلها والاشياء لم يدر ان الكسوة معينة وقد قيل يحضرها اربعة اشواب
للسنة الالف الاولى السنة يسلم لها ايضا قميصا وجلبابا الى تمام السنة ون ابد لها
غيرها والاكسوة الاولى منها فله ذلك ون الذي العسر في احضار الكسوة عاجلا اجل
شهر الى احضار كسوتها والقيام لها في الاجل ان شلوت ان تكون في غنى ومعايشة
فعلية تنفقها وان احبت مع أهلها او في غيرها فلها ذلك وليس عليها نفقة في الاجل
الى ان ينقضي الشهر فالحضرها تنفقها وكسوتها معا وليس لها ان تصبغ ما يسلط
لها من الكسوة الا بوضاء ون كانت ممن تحرم احضار الخارم ونفقة الخارم عليها ون
كانت ممن لا تحرم فليس عليها ان يحضرها خارم او ان يعت هي فيها ممن تحرم او فيها
من لا ياكل الدال بوجه وهذا الكسوة ليست ككسوة مثلها فاعليها البيت
العامة عندي ان تكون زوجة وعليها ان يسكنها منزلا رفقا لافضة عليها فيمد
وليس عليها ان يسكن معها احد من ام وابنت او ولد او حرة او خادم وغير ذلك

من يجوز له السكن معها الا اذا ضاهاه او غاب عنها وادعت انها تستغفر من فقد
فعل عليه من يحضر احد من يجوز لها التعود بعد ليثام معها وادعت انها اشبه
ذلك من يجوز لها الخلو بعد ذلك كان المنزل فمذموم وحرص ابو حنيفة عليه السلام
بعضها الدلو والحبال للخرج للماء واحتاج له من الماء لطعامها وشربها وغسل ثيابها
وعليها ان تخرج ويقتضى ان يكون لها ذلك وحضرها ما يجب لها عليه من كونها في المنزل
ما هو عليه من بعض طعامها ما هو الطعام وشربها وغسلها وغسل ثيابها وان يحضرها ايضا
لعمل طعامها الا ان يرضوا بها جميع ذلك وغيره من ذلك واما الوفاة وثوب الصلوات
والكوش فليس لها عليه ذلك وكذلك للزوجة الصلوات والورس والصبغ والحرير والنصف
وليس لها ان تخرج ويقتضى الا اذا دون كونه الارحام الدخول معها في بيته فله ذلك
ولما اذا دخل حرماها واهلها في ارضها فلتكن هي في ذلك خلاصه وخارجا لا يدخلون
بيته الا باذنه ولها الاذنه ما تضرع فيه طعامها وحبها وطونها ولا تقول لها عقد
لا غلق باعها ولها ان تتحارر في الاغلق باعها وحملها لها في بيتها واما اخراج
القول من بيتها فلهما ان يستعين من يجوز لها ان يخرج القول من بيتها اذا احتجها
الضرر من ذلك لانه لا مقدرة لها على اخراجه من بيتها الا ان تستعين به لخراج
ذلك واما غسل راسها فلتغسله هي بنفسها دون ان تستعين باحد فيغسلها
واما مشاطة راسها فلتاخذ من كان الا ان تشاط راسها وتمكنها ان تولى ذلك
بنفسها واما خروجها للعباد فلا رضاء وكذلك صلاح ما لها وتكون في بيعها
ما لها واما اولادها الصغار فان كان لا غنى لهم عنها فليس له منعها عنهم واما
اولادها الكبار وان كان في حد الغناية عنها فله ذلك عنده وانه عنده منعها
عن القيام بائتهم وادبها وطاعة الزوج عنده اولى من طاعة الابوين وان كان
اولادها مع اب لهم واحد من يقوم بهم غيرها فليس لها عنده ان تخرج معهم
وتعتادهم الا باذنه ورايه وليس لها ان تضع لهم ما يحتاجون اليه من طعام وغيره
اذا كان معهم من يولي ذلك لهم وقد قيل لها في عز الربط كل يوم من نصف

طيب من عمان ومن تلقت النفقة والكسوة الواجبين لها عليه بحكم المسلمين وغير
 ائلاف منها الذكرونها في تلقت بافتة وقبل الدخول او قبل او غير ذلك من الاوقات
 فقد قيل عليها ان يحضرها كسوة ونفقة غيرها او قال من قال ليس عليه ذلك وما ان
 ائلافها من غير ذلك ليس عليه ان يبدلها غيرها ولا يعمل في ذلك اختلافا قال
 المؤلف وجرت هذه المسئلة غير تامة فاحببت اتمامها وجامع الزوج ان يخرج
 من بيتها ان الخدمه وليبيع ونشرا وما في الميراث اذا كانت تنفق وحش وحدها
 فعليها ان يكون معها او يترك لها احدا يكون عندها والنساء وما اذا كان لغيره
 في بلد آخر فعليها ان يكون مع كل واحد منهنما ان كانا يكون مع هذه يكون مع هذه
 وما اذا اراد سفره يطيل فبها الغيبة فليس له تركها الا ان يسافر اقل
 من اربعة اشهر وقال ثلثا اشهر فله ذلك وما القسمة للمعبد
 والارزاق في القول ان لا يلزم وما الورس والديمال والكنوش والاعوان والابرام
 الزوج لزوجته شيء من ثلثها لا بطبيعة نفسها وكذلك يلزم الزوج لزوجته ما كانت
 وكذلك لا يلزمه ثياب الحرير على اكثر قول المسلمين ولا يلزمه ان يصبح
 ثيابها بالنيل وغيره على اكثر القول وعليها ان يحضر لزوجته حصى او سقمة
 واذا رضت الزوجة على الزوج القيام بها وان كانت من تخدم فعليها ان يحضر
 خادما ان لم يتزوج بها وان قالت الا ان تخدم وقال الزوج انها ممن لا
 تخدم فعليها في ذلك البتة وان كانت غير معروفة انها ممن تخدم وما ان طالبت
 الزوجة بطعاما معسولا فان كانت ممن تخدم فلهما ذلك وان كانت ممن
 لا تخدم فليس لها ذلك وما ان اراد الزوج ان ياتيها طعاما معسولا وكوهت
 هي ذلك وقالت اثنتان من تقولى طعامها بنفسها فلهما ذلك وعليها ان
 يحضرها دنار للنساء وما اذا قالت المائة الى المائتين ان اصلها في البيت ان يرى
 هي ما كانت في البيت لها في ذلك الان يرى المسلمون عليها في ذلك ضرر فالضرر
 لا يجوز وما الماء للمملوكة فاذا لم يفسح لها ان يخرج الا الماء فعليها ان ياتي لها

بالماء والصلوة وإذا كان في البيت الذي هو ساكنه فمدير تعليمه ان يحضر لها الذي
 والرجل القن في الماء لنفسها الصلوة وما شوب الصلوة في ذلك اختلافاً واكثر
 القول عند الاندلس يلزم الزوج شوب الصلوة وعن ابن عبيد الله من مسئلة طلبة
 وما اذا اذرت الصلوة وكان للماء ما حار فلها ان تسمى الماء وان كانت الملقحة
 تخدم فعلى الزوج ان يسخن لها الماء وليس للزوج ان يمنع الزوج من ان يسخن الماء
 لوضوئها وغسلها وما اذا قالت للماء انها تخاف من الزوج الضرب اذا كان خالياً
 عنها فماذا تجوز ان تكون مع زوجها ولا تجوز لها ان تنسج عند بقولها فان فعل فيها
 ما لا يجوز فانه يعاقب بما يجب عليه وما الحل فلها ان تملكها عليه على القول
 وان اعطاها الزوج نفقة فلها ان تفعل فيها ما تشاء وتريد من المراتب معها
 او غير ذلك وكذلك الحلا والعدا على **مسئله** بن عبيد الله وعلى زوج الامة قسمته
 وليست اذ كان له زوجة حرة وامة **قال** نعم يلزم الزوج لزوجته المدة القسمة
 في الليل يكون للامة الثلث والحرة الثلثان واما قسمته بالنهار فغيرها اختلاف **قال**
 وقال لا يلزم الزوج القسمه بالنهار لان الناس مشتغلون بعوارض النهار
 كانت الزوج حرة وامة **قال** ان يلزم الزوج القسمه بالنهار او باليوم
 بالليل والعدا على **مسئله** ومنه في اوطا بقسمه النفقة لان لها وريده **قال**
 الاب ان تزوجها او يلد لها ولا يرضى لها ان تخرج ويلد لها بولده ويسلم لها النفقة
 في يلد لها وقال الزوج ان تزوجها او يلد لها فيلزم في الصلوة وقالت هي ان تزوجها
 او يلد تقصد في الصلوة القول قول ومنهما اما اذا تزوجها او يلد وقد تمت
 الصلوة فليس لها الزوج بولده الى يلد لها ولا نفقة على الوالد لولده اذا خرجت بولده
 ولها ان تزوجها او يلد وهو نفقة الصلوة فاقربها فجاز لها الزوج بولده الى يلد لها
 وعلى الاب النفقة والقول ولها ان تقصد الصلوة وتعلم بولده وكذلك اذا تزوجها من
 يلد لها وهو نفقة الصلوة بولدها ثم طلقها بعد ذلك فجاز لها الزوج الى يلد لها
 بولده وعلى الاب النفقة والعدا على **مسئله** ومنه في الملقحة اذا وجب عليها

المحسن على شئ من الاستسكان والنفقة من زوجها ولو عن تركه في الفعل
 الذي إذا حبست عليه المالة بعد زواجها ونفقة ما دارها المحبوبة قال إذا كان
 حبس المالة قبل زواجها فعليه نفقة في المحسن وإن كانت حبسة بهما على غير
 يقين نفقة اختلاف قوله بالمرء نفقة في المحسن وقوله لا تلمز • وإما إن
 كانت حبست لحدث أحدثه وغير زوجها مما يوجب عليها المحسن فلا نفقة
 نفقة والداعل • **مسألة** • وسدو شرط سكن الزوجية في غير موضع معلوم
 بل حيث كانت أم الزوجية يستدرك أم لا قال في ذلك اختلاف قول
 أن شرط السكن ثابت ولو كان فيه جهات ثلاث شرط الزوجية ثابتة وإن كان
 فيها جهات وقول أن هذا شرط لا يشترط والداعل • **مسألة** • ومنه الذي يحفظه
 من آثار المسلمين مؤثر العين أن المالة على زوجها كسوة مثلها ونفقة مثلها
 كان زوجها غنيا أو فقيرا وقول • أن لها كسوة مثلها في كل حال إن كان غنيا
 كسوة مثلها ونفقة مثلها ولا فرق بين كسوة وسطى ونفقة وسطى
 والذي يعجز عن القول إذا تزوجها أو غنية أن لا تحول حكمها ولا يمتد
 بها التحول عن حالها وثبت لها حكمها عليه فإن شلوا مسكها بغير
 بها وإنشاء طلقها وإن كان لها حقها إلى مسووم ويكون المظنين الزوجين
 في الكسوة والنفقة على ما وصفته كذلك لم يصح مع الحاكم أن الزوج غني
 أو فقير أو مالة غنية أو فقيرة وتدابير في ذلك المالة مدعية وعليها البينة
 فإن عذمت البينة وطليت منذ اليمين فلها عليه اليمين وإن تزوجها
 اليمين فله ذلك مسلم لها ما ادعت إذا تزوجها اليمين والداعل • **مسألة** •
 ومنه المالة إذا طليت من زوجها إلى أحكام أو طليت زوجها منها إلى أحكام
 العمال إلى الوالدين والأمام وطليت من زوجها أن يحملها الكسوة والنفقة
 على الزوج ذلك لا • قال أما إذا كان منها الأحكام في بلد غير بلد فعلية
 حملها ونفقة المالة تكلف المسووم على الشقة والتعب وإن لم يحملها يتفق

عليها فلا تكلف على الجحان والنفقة والمال لا تكلف على السيد في غير ذلك لها ان
ينفق عليها او يحملها وان كان للطلب المال لا يحكم فلا يلزم الزوج لها جحان
والنفقة والدعاء **مسئلة** عن الشيخ خميس بن سعيد بن محمد بن محمد بن ابي
عليه السلام ما يجب عليه لها كان فقيرا او غنيا وان كان الرجل هو المصاب بالقول
في ذلك ايضا قال اذا اصبحت المرأة فلها عليه النفقة والكسوة واما المعاشة فلا
اعلم ان يجب لها عليه معاشة وكذلك اذا اصبحت الرجل فعليه ان ينفق و
يكسوها ويطبق واذا وضعت المرأة بالقامة في حال فلا يجب لها عليه معاشة
والدعاء **مسئلة** الشيخ بلعرب ماض في احوال طابت النفقة من غيرها وقال
اعطى اعيشا يشيعها او غير نفقة فلها الخيار في ذلك ان ارادت عيشا فلا نفقة
او النفقة فلها ذلك والدعاء **مسئلة** عن الشيخ خميس بن سعيد بن محمد بن ابي
النساء والخمار والازلا والقيص ما صفة ذلك الجلباب عرض وطول وكذلك
القيص والازلا وكما حل تسليم ذلك للزوجة على زوجها ان احتج الزوج بالعذر
قال امام الجلباب هو للنفقة ولها من ذلك كسوة مثلها في نظر الحاكم من
وجنس وطول وعرض واما الخمار فقد جعلوا مكانه ثيابا وكسوة مثلها
في وقتها يوم الحكم والازلا قد جعلوا مكانه الميزر وهو مثل كسوة مثلها واما
طول القيص فقد طول المرأة وما العوض فلا على احد واما الابل في تسليم
الكسوة فعلى نساء الخاتم والدعاء **مسئلة** ابن عبيد بن واما المرأة اذا طابت
من غيرها النفقة والكسوة فلها نفقة مثلها وكسوة مثلها على قدرها
وقول على قسم الزوج واذا لم يعرف قدرها فالقول قول الزوج واما
الخمر فلا يحكم به على اكثر قول المسلمين وهو قول محمد بن المسيب والدعاء **مسئلة**
منه وفي كسوة المرأة في خياطة الثوب اعلم على الزوج اعلم على المرأة وكذلك صبيغ
الثوب وجزء الطينين والخطب علي من منهما قال ان خياطة القيص والخطب
لذي العيش المال كل ذلك على الزوج واما الصبيغ ففي ذلك اختلاف قول ابن ابي

الزوج وهو حبت التي وفيد قول ان الصبي بالزوم الزوج واما حبة طهر من الحب
 ان كانت للمراة من يخدم فانه غايه لزوم الزوج وان كانت من لا يخدم فلا يلزم الزوج
 والداعل **مسئلة** عن الشيخ سليمان بن محمد واد محمد الدردعل بحول المراة الدوز من
 بيتها بغير اذن زوجها اذا كره لها ذكره وكان زوجها منصف لها فيما يجب لها عليه
 والنفقة والكسوة قال لا بأس عليها عندى بالخرج وزيت زوجها بغير
 اذن اذا كان غير منصف لها فيما يجب لها عليه والنفقة والكسوة ولا تجب لها
 العاشقة الا بانصاف لها ونفسه فيما يجب لها عليه والداعل **مسئلة**
 الصبي وما صفة المعاوضة بين الزوجين قال اذا طابت نفسها عليه
 ما لها من اخذ وصيغ او تلف فتلك المعاوضة وهذا هو يقع بالكلام وغير الكلام
 من سكوت النفس ادعاء وبعضها بعض ذكر والداعل **مسئلة** ومدة المدة
 لها على زوجها للمدة من اربع ليال اذا طابت ذكره ولو نطبت نفسها وحسب
 العقل يكونا على اربع اشهر واحد والداعل **مسئلة** بن عبيد ان اذا كانت للمراة
 وقيل معتزلة عن زوجها واولت لا اسير معه الى ان ياتى الحى بالكسوة
 والنفقة فاما الكسوة فانه ياتى لها بالكسوة قبل ان تسيرو معه فاذا اوفى لها
 بالكسوة ماتها فحين تسيرو معه وبما النفقة فلا تجب لها عليه الا في بيته
 وبما ان كان لها عليه صداق عاجل وكان قد دخل بها وقبل فاتها لا تمنع عنه
 الاجل ما بقى لها عليه من الصداق وتجب على المسير معه وحكم لها عليه بتسليم
 ما بقى لها عليه من صداقها العاجل وان كان عنده مال حكم عليه ببيع ماله
 في بيع ما يجمع **•** وان لم يكن عنده مال وكان عنده حكم عليه ببيع ماله
 وان يؤجل جمعة واحدة ولا لم يكن عنده مال ولا حيوان فانه يعرض لها عليه
 فريضة على قدره ويكون ذلك نظرا الى حاله واما الاجل في الكسوة فتلك على النظر والحكم
 وبما النفقة فلا اجل فيها والداعل **مسئلة** الزاوية اذا كان للمراة على زوجها نفقة
 او كسوة فما مضى وجبت لها في معتزلة الدوز عنى **•** وبما النفقة للمستقبلة

فان قد علم ان نفق عليها او يكسوها بعد ما اخذت ماله يدبرها فسيب ذلك
 وان لم يقدروا وضعت بالمقام معه على تلك فلا يعرض لها وان لم ترضح على
 ان ينفق عليها او يكسوها او يطلها ان طالبت ذلك والد اعلم **مسئلة** ومنه على
 ما سمعته من الشرائع انما اعطى الزوج زوجته النفقة والكسوة وغيرهما فهو لها المالك
 ان بشرط علمها ان ذلك على وجه ما يلزمها والكسوة على وجه العتيقة لها فاكسون
 خلقها له ان كسها اثنيا باجديلة والد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان ولا سئل الرجل
 لزوجته ما يجزى عليها وكرة ان تعمل شيئا لنفسها او غزل وغيره وبينما اهل لها
 ان تعمل غير ذلك او لا قال جازيها ان تغزل في بيتها اذا لم يكن الزوج حاضرا
 معها والد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصب بن عيسى فيما يجزى للزوجة بدعي زوجها قال
 ليس لها الا الق في وقتها وغير وقتها ولها من كل يوم من عتق نزع الصبيح
 وقول لها وقت البسوس ووقت الطيب طيب ولها واليسونان والوطيب
 من ونصفه وعلى قول من اثبت لها هذا فليس لهن باقيةا جلافة ولو روي
 بيوم والد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وجاهزان يسلم لها ريعتا ثواب ليستد
 الشهر فقيصا ونزل ورياء ومعوذ وان يقر من الكسوة بعد ستة اشهر في
 الزوج وعلى الزوج ان يكسوها كسوة غيرهها هكذا حفظته من اثار المسلمين
 مؤثر العينه والد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المطلقه الحامل اذا وضعت هل تنكح
 على مطلقها ان يعطيها مثل السمن وللعسل لتاكله ايام نقاسها مثل ما يعطى
 الناس ولجهنم اهل لان قال اما في الحكم فلا يحكم على الزوج ان يعطي زوجته
 ومطلقة ما ذكرت واما في حسن الخلق فذلك لا يبدى والد اعلم **مسئلة**
 ومنه ولا اذا طالبت على وجهها ان يكتب لها طلاقها ايدها ان غاب عنها
 ولم يترك لها نفقة ولا كسوة او اياتها بكفيل متى كفيل لها بنفقة وكسوة
 وقالت لدا صم عسيرة الحج الا على هذا فان يدبره امان يترك لها نفقة
 وكسوة وماله بقدر ما يكفيها او يترك لها كفيلا بنفقة وكسوة واما ان

يجعل لها طلاقها ايدها ولا يقد له في ذلك ولا يملك اهل الديون اذا لم يرضوا لان
 يسير الحج او غيره وطالبوه من الكفيل يحق لهم المحل اقلهم ذلك ولا يقد له من
 ذلك كان الزوج مؤتمرا ومعتسلا الا ان يكون هذا الرجل يربوا السفرة مثل يوم او
 يومين او يكون موضع قريبا وهذه الاشياء واهل الديون وازدادوا ومنه
 الاوصاف فيقدرون عليه فعلى هذه الصفة المانع ومثل هذا السفرة وما
 حفظته من اثار المسلمين واليه **مسئلة** ومنه في المطالبة اذا طابت وطلتها
 النفقة والادان يعطى اكل يوم وتم وقالت لادان لا يرضون تعطى وقت
 تم بنو له ولكن اريد من ليس فيه نوى ولم يرض هو عما قالت يجب لها ما طابت
 ام له قال يجب على الرجل زوجته كل يوم من تم بنو له وليس عليه ان يخرج منه
 النوى والله اعلم **مسئلة** ومنه وكسار زوجته كسوة جديدة بلا حكم وحكم
 ثم اختلفا بعد ذلك وطلبت الكسوة والنفقة لا يحكم عليه بكسوة غيرة اليس
 لها ذلك حتى تبلى كسوتها فتم لها ذلك اذ بلغا الى الحائز قلت فان اشبعها والغير
 والتم وطلبت على النفقة لها ذلك ام لا فتم لها ذلك اذ اذنت ان تتولى
 طعامها واذا سلم لها الحب فلا اجرة عليه للطبخ الا ان يرى ذلك الحاكم والله
 اعلم **مسئلة** والزوجة المدخول بها اذا رفعت على صهرها او هاتى النفقة
 والكسوة الواجبين لها عليه حكم الزوجية فادعى العسر في الكسوة وتوجب
 اجلا في ذلك وطلب كونهما عنده ومعاشرتهما في هذه المدة وابت هو ذلك الا باعضا
 النفقة والكسوة جميعا اتجبر على ذلك على هذه الصفة ام لا قال اذا كانت ناشئة
 عنه قبل الزمان فاما انها لا تجبر بل تكون مخيرة ان المرات النفقة منه
 تبعته في بيته وبنات زهرها الى تمام الاجل فلا نفقة عليه لها وان لم تكن ناشئة
 جرت على الزوج البتة في ذلك الاجل والله اعلم **مسئلة** والزوجان اذا اشقيا
 في الكسوة الزوجة تدعى ان كسوتها افضل مما احضرها الزوج وكلها العجز البيعة
 ولو يكن الحائز يعرف اجناسها ايتكون القول في ذلك قول الزوج مع يمينه ام لا

عيين لها في ذلك **قال** ان المأثرة هي المديونة بالفضل عليها البتة بذلك على قول من
 قال تكون نفقةها وكسوتها على قدر ما اقله وهو اكثر القول معنا فان
 عجزت البتة ونزلت الى عيونه فلها عليه ذلك على قول من **قال** بذلك ولا يعلم
مسئلة بن عبد الله ان رجل طلق زوجته وكثرها الطلاق فانا ثم اعلمها بعد ان
 ارجعت من العدة فلما اعلمها اعتدت من زوجها ايلز مدتها نفقة ما دامت في العدة
 ان كان الطلاق رجعيًا ام لا نفقة لها **قال** الذي يحجب عن النفقة لها وفيه
 قول ان لها النفقة ما دامت تعتد وكانت في بيت والد على **مسئلة** وسالته
 عن رجل تزوجت واحدة منهن مؤذيته والاولاد ينفقون الاخرى ذبا للمؤذيته
 ما هو مضارها **قال** جازي **قال** المؤلف اذا كانت مؤذيته لم يفساها فائدة
 عايب وجقود عليها فلا يردان يظلمها والنوم مع الاخرى عنها ظلم لها
 فيها ارب لان القسم في المنام حجب عليه لها وصحة على اذها والاولى ظلم
 حقوقها التي يجب عليه اذها والى **مسئلة** والصبي والآن ان الارز
 ان ينقلها من بلد الى بلد اخر ارفق له في المعيشة من بلده وفيها من ينصفها وبعضها
 بعض الحكماء وحجتهم ان تامة على نفسها في الطريق بين البلدين الهاجحة
 لذلك **قال** لها حجة ان يصح من ينصفها بموت عدل في طيقها فان كان ذلك
 حجت على هذا الوصف اذا لم تكن لها حجة تمنعها والى والد على **مسئلة**
 ومنه وفيمن لزوجتان وقاسم بينهما ما تقول ان وضيت واحدة منهما يكون
 جازي لردان تكون اقامته ليلك ونها الا عند التي يعجز صاحبها اذا خاف عليها
 الضر ان تركها ولو يكن لها احد يقوم بها ولو رضى الصبيحة الا العدل او كان
 عندها احد من يقوم بها الا انه يشتغل وقيلها **قال** اني لا احفظ في هذا شيئا
 وقالوا ان القسم لا يرد ولو كان الزوج اماما او قول ان ثبت العدة الاجل وضربها
 وعدم يقوم بها وخاف عليها رجوت ان يسعد فهذا الموضع ترك القسم
 ولو طلبت منه الاخرى ذلك وعندي ان القيام عن تخاف عليه من اهل الجمل ولا

فضلا من وان طلبت هذا الذي تحتها كان لها منزلة للذين علموا بحقيقة وغير حفظ
 حفظته **والقول** في الولد والامه وحجب له النكاح عند الضرورة وحدها كان عند
 هذه الامه يقوم بها وعنده هو لها اقام وجب اولى القسوة بينهما ولو كان باجرا وادم
 ان كان ممن يجوز ان يقوم بها والد اعلم **مسئلة** ومنه في الزوجة اذا كانت مفوضا
 في مالها ولا غصبت قلت لمريض تاخذ من مال ولها ابليك ولذا تركت عاتق ولي
 ترضى حق قبله منها الرجل على هذه الصفة قال محل عند الرضوخ وحجب عند الغضب
 والد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر في تبيين اولى وعندها ولد غيره وشكا الزوج وقال
 للارضى ان يكون ولدها في بيتي والآن يكون معها **اجاب** اني ذلك لا يمكن الولد
 مستغنيا عنها او لم لا قال ليس له ذلك لا يمكن مستغنيا عنها وحدها لا يستغنى
 بان يقوم بنفسه فيما يعنيه من البول والاكل والشرب والحفظ لنفسه وزك
 يكون عندنا في النكاح بالعدل والمسلمين ان اى ذلك وقال وبعض المسلمين
 اذا بلغ والسن سبع سنين والقبول الى ارب النظر فيما عندنا والد اعلم **مسئلة**
 ابن عبيد ان في رجل له اولاد فقالت زوجته لا ارضى ان يدخلوا على البيت الذي
 اسكنه فقال لها ضعيف وعند خبرنا بالذي وما عدى بيت لا يدخلون عنديكم
 عليها بدخول اولاده ام لا قال لا يحكم عليها بدخول بدخول اولاده والد اعلم
ومسئلة ومنه في اهل الزوج زوجته النفقة والكسوة وامتنع عن المعاشرة
 احكم عليه وحبس ام لا قال نعم يحكم عليه بمعاشرته وجنوده وامتنع فانه
 يحبس قلت ان قال انبيات معها بعد ثلاث ايام وليس بعد زوجة غيرها
 ويكره دخوله عليها في النهار ان كان فارغا لها حتى يدخل في النهار ام لا قال
 اما في الليل فعليه ان يبيت معها اذا كان حاضرا في البلد ولم تكن له زوجة غيرها
 وما في النهار فقال بعض المسلمين لا يلزم الزوج زوجته معاشرته في النهار
 وقال قال بلزمه والد اعلم **مسئلة** الضيق وفيه خير وجندين للامام
 عنده علمان يا وعليها ويستعملها في ارب وجوابه التي تقدر هي على فعلها ما

ليجب عليها فعلها الدين ان يطلقها ويعطيها اصدقها فاختارت للقائم معد على
ذلك ايسر ذلك مما ينبغي من الدعا كانت كانه كذلك لانها اختارت على
الطلاق قال لا يحجبني استطاعت على هذه الملة اذا علق بوجود الطلاق وخاف
ان يلزمه اجبر مثل علمها وهذا النساء ونحو هذا احسب عن ابي سعيد وقد سئل عن
مثل هذا فاباه وكرهه قلت وهذا تحت شئ من ذلك فقال لها ما دمتي اضيق ففعل
ومعتمدة معي في جباكي ومقررت الطلاق فاجبرني الاطلاق واعطيتك صداقك
فاقامت عنده وهو يستعملها او ياو علمها بما هو غير واجب عليها وتتبعه كما هت
ذلك فقلها الله الم تحت الطلاق ايسر ذلك قال لا يحجبني هذا العمل خصوصا
اذا خرج عن عمل الملة في غالب احوال النساء وبما قد ثبت منها هذا العمل يتعلق
احكام الهة عليها وثبوت الطلاق اذا لم يعمل وفي الملل غير واجب عليها ونكر
هذا اول الدعا على **مسألة** الفقيه منها خلفان في رجل له زوجتان وكان
في قلبه هوى واحدة منهما اكثر وهو مساوي بينهما في النفقة والكسوة والمناقب
لكن الملة التي هو اهان عاها في كل ليلة والتي لا يهوانها ينام معها لطيفا
العلمي المدور الشهيرة او تزني ونظر لها حسن الخلق في خلعه وسوته وفعاله
يجوز لهذا الرجل فيما بينه وبين المطلبة اليد الملة الجماع او لم يطلب اهل
قال فالذي عندي عتب به الاثر ونصدا اهل العلم والبصر ان الجماع مما لا يلزم
الرجل العول فيه بين الزوجين ان هو مما لا يملك فيسلك سبيلا متى اراد ان
يسلك وزعم اضطر اليد فاعلمه من دون طلب ورث طالب له لم يستطع
فعلمه قبله الا قبل ان يراى فعل ذلك به فيرجع عنه مخشيا فانه ربات
باهوة ولا يبل طاهرة تدل على وحدانية رباته ولا يركب له دونها وان
لوسلنا تصرف في انفسنا فضلا عن غيرنا فيستقر هذا ضعفنا في قلوبنا
وتيقن ان ان تركه ايمد تركه وان سكتنا فيه سكتنا وما ما يلزم الرجل من
الجماع لزوجه **وما قيل** فيه وحججه فقد عرفت الاختلاف بين المسلمين

في ذلك فقال من قال منهم ان جامع الخيل زوجته وحجة فليس عليه غير تلك لما ورن
 طاب له ولا يحكم عليه بخيرها وهذا الحكم وما فيها بين وبين الله فان كان قادرا على
 جامعها فانكره فاصلا تركه مضارها فلا يبين ليرى بسعد كذا في وعاشها •
 ومنهم من قال ان عليا بن جماعة في كل طهر من الحيض مرة واحدة وهذا اوسط ما
 قيل ويخرج مع قول بعضهم ان اقصى ما يجوز له تركه مع جماعة زوجته وهو
 اربع ايام فلا يسعد مجاوزة من الاربع ايام مع جماعة غيرها من ذلك على اكثر
 ما يجوز للرجل ان يتزوج والنساء اربع زوجات فلهن من ان يبيت كل ليلة مع واحدة
 فالحل علي هذا بناء على ان هذا القول لم يخرجه من الجماعة عليه من زوجته وعندي ان احوال
 الناس تختلف في هذا باقتلاف احوالهم لان منهم قوى الهمة في طيق الجماعة في كل يوم
 ملازم ومنهم ضعيف الهمة فلا يطيق الا بعد مدة طويلة ومنهم المتوسط في ذلك فيبقى
 ان يراجع كل احد منهم اهله بحسب طاقتة على ما عرف منهم من الانسباط له في حاجته
 حتى يحل عليه بمثل الطوام فلا ياتي بعد غنمته على ما يقوى به على كسره ثم
 بلا ادخال الجفاء في تركه على اهله ولا ادخال ضرر على نفسه في فعله ولا ضرر
 ولا اضلال في الاسلام عن النبي عليه السلام وعلى كل حال فكثرة الجماع غير
 محمود كما قال الشافعي في هذا المعنى اقلل جماعتك ما استطعت فانك ما في الخلو
 يراق في الارحام فهذا ما عندي من اوافدساتي ويدرون غوري قصدي
 فلا تأخذ من قول الامام ارفق الحق والصواب اني لست من اهل الدخول
 في هذا الباب وقد عفى الله المسلمين بخبري عني ولله اعلم **مسألة** وهل
 للملحة ان تمتنع نفسها من زوجها انما ينصفها • قال نعم كذلك في الحكم ولا يجب
 لها ذلك الا بعد الحيضة عليه اما ان ينصفها او يطلقها او تمتنع نفسها منه
 فان تمتنع في نفسها اهل الدن لا ينفق عليها ولا يكسوها قال له في ذلك بعد
 ان يتجسس عليها او تمتنع • قلت فهل علمها ان تخلص اليها بما البست من
 كسوتها واكلفت في نفقتها في حال عصيانها له • قال نعم ومن احلها كفي والله

اعلى **مسئلة** ابو سعيد ولا اعدم الرجل وخاف على زوجته الضرر من النفقة
والكسوة فمن السنة في ذلك ان يعرض عليهن الصبر والتعوي على ذلك ويحس ويدفن
لكن بما عليه من صدقتهن اليسيرة وما اذا عجز عن الوفاء نقول ان كان طهرها مرة
لم يلزمه لها في الحكم اكثر • فقلت فان عجز عن طهرها اولى مرة • قال معي انه لو حل
سنة فان طهرها والخذ بطاقتها اذا طلبت عليه ومن لم يطلب وانصهرها ولو حبس
عليه شيء الوطو وسعد لان يخاف عليها العنت خفت ان لا يسعد والبد
اعلى **مسئلة** وزيد ورجلان طارا احدى في اليوم الذي يكون للآخر
قال قول لا يجوز له ان يتركها وقول يجوز • والله عليه السلام كان يطوف
على نسائه في ليلة • وقيل ان عليه السلام ليس عليه قسمة اجابا وان في الحديث
من لم يواس من نسائه في القسمة جازوم القيمة ما يلائم شق السيد في موضع من منزل
بعض رجائه على بعض في النفقة فعمسوا ان لا يكون عليه باس ونفيل الجماع
اشد من تفصيل النفقة والله اعلى **مسئلة** وهو على المرأة ان تجعل زوجها تقوم عليه
اذا ارض وسخن للماء ولوضوء وتبرده له للشرب وتزجه من الحس وتعمل ما
يحتاج من بخانه يشها او يحار قال لا اعلى عليها شيئا • وكذلك
في الحكم لان تاتي حاله خاف عليه منها وهي تقدر عليه فلا يسعها ان
تتهلك بذلك وعليها ان تقوم بذلك طوعا او باجرا وتعلم به ويقوم بذلك
والله اعلى **مسئلة** وهل المرأة تنفق على زوجها اذا ازلت اهلها على
بلده • قال نعم اذا احتج برضاة ومجملها هو او غيره وان خرجت
امرء لغير عذر لم يكن لها عليه ذلك حتى ترجع والله اعلى **مسئلة** وفي
اواة اصحاب زوجها الفالج ولم يقدر على جماع ولا كلام • قال تنفق عليها
وتكسوه وما لد فان لم ينهها اليها او وليه ان يطاقتها فان ابي طلقها المملون
قلت فان اصابه بلا يخاف عليها منه قال تعزل عنه وتنفق عليها
وما لد والله اعلى **مسئلة** والتي يموت زوجها والمختلعة والمملون عتد

والمختارة نفسها بالوكال وهو لا يكون ان يحسن من يوقن من وتختلف في نفقته
 والدواعي **مسئلة** ابو سعيد وهل تلزم الكسوة والدفع والاداء على الزوج ما وجبت
 لها من المطلقات النفقة **قال** يختلف في ذلك اكثر القولي ان الكسوة يجب للعاشرة
 ويخرج على معنى قول ويلزمه النفقة والكسوة والاداء بلزمه الدهن لها كما يلزمه للزوج
 والدواعي **مسئلة** واذا شرط للامانة على وجهها ان تزوج عليها حل عليها اجلها بفعل
 هل لها ان تمتنع منه حتى يوفى بها اجلها **قال** ليس لها ذلك لان جازها وذلك بمنزلة
 عاجلها وهو دين عليها ولما ذكر لها في النفقة والكسوة ان كانت ناشئة عند قبل
 والدواعي **مسئلة** واذا قالت المطلقة لم يرض ثلاث حيض انفق عليها الا ان
 تباين من الحيض المذكور **قال** ليس كذلك وتوفاها مقبول وعليها المهر في كل
 اقضاء ثلاث اشهر وانها ما حاضت ثلاث حيض وقول انها مصدق بل
 يحسن والدواعي **مسئلة** والا ان شرط لها السكن في قريتها ان يكون حيث
 تريد هي ام حيث يريد هو من هذه القرية **قال** قول حيث تريد هو من
 القرية وقول حيث يريد هو لا مضرة علم بانظر العدول الا ان شرط
 في موضع معلوم منها والدواعي **مسئلة** وفي اي حالة يجوز للامانة الخروج
 من بيت زوجها ولو كره **قال** اذا منعها ما هو عليه من نفقة او كسوة او جناح
 بعد ان تحتج عليه او لمشي لانه في دينها لا تغفل عليه في بيتها **وقول** ولو لم
 تحتج عليه **قلت** فان خرجت الزوجة الى بلد اهلها فاعلمها عليه ان يرها
 او ينفق عليها مع اهلها **قال** نعم ان كانت خرجت بريد ولا فليس
 عليه ذلك لان لا يجد من يحملها والدواعي **مسئلة** ولو لم يحو له صحبتها فاعلمه
 ان يحملها وينفق عليها في موضعها اذا تابعت وخرجت **قلت** فان طالب
 هو رجوعها فابنت الا ان يحضها نفقته وكسوتها وقال يعوجي تكون في
 منزلي فاني اخاف السلب في الطريق **قال** بعد ذلك ولا يلزمه
 لها الا في منزله خرجت بريد وغيره ان كان قد طلب اليها الا ان يافا

الا ان يكون لها هذا الشرط سكن والدم على **مسئلة** وهل يجوز للمرأة ان يبرز
 او تبرز من تحت زوجها اليس تعلمها بالاعتزال ريد **قال** ابو سعيد لا يبين في ان
 عليه ضمانا ان ابرزها على حلال ولا يحجب ذلك ان كان زوجها منصفها لها ورضا
 عليها الاثم وجاز ان يستعملها في الحكم ما جاز ويجوز ان رضيت ولا يحجب ذلك
 في النكاح **قلت** فان علمت زوجها ان يطلب له حتى يعمل انها تنقيد اذا كان طلب
 عليها ذلك **قال** لا بأس عليه بذلك في الحكم حتى يعمل انها تنقيد ومعي انه في المباح على
 ما يقع عليه الغلب من امورها معد ولا يندون لم يخرجها من ان لا ينفك عنها عليه اجر
 ولو عمل انها تنقيد وخاف عليه الضمان في المحرم ولو كان العمل قليلا **قال** ابو معوية
 لا يجل لادن ياو عليها ان تناول له حله ولا ينفك ذلك لان تعرف ان ذلك ليس عليها
 وتكون لا تخاف من ادخاله في فعل الله على **مسئلة** ومنه وهل يجوز للمرأة ان
 يصوم التطوع بغير اذن زوجها **قال** معي انه يجوز له ذلك والمركن صومها
 في قضاء حفرها الذي يجب عليه لها من النصف في قضاء حقوقها وما يوجب عليه من
 معاشها **قلت** فان ظهر له من نفسه نقصان في معاشها ايسعدهم له
قال نعم ما لم يرضها فان بانت له المضرة لم يفعل ذلك برضاها ولا بغير رضاها
قلت فهل لادن بمنعها وتنعده عن صوم التطوع **قال** معي ان له ذلك اذا كان يحول
 بينها وبين ما يجب له عليها او الحق والا لم يكن له ذلك وما يجب له من المعاش
قلت فان صامت تطوعا هل لادن بما معها في النهار وتحل لها مطاوعته او لا
قال معي ان له ذلك وليس لها منعدها ان تفتقر بقية يومها ان المذات وان
 اغتسلت وصامت فهو افضل **قلت** فهل لها ان تحج الفريضة بلا ريد **قال**
 تحج برأيه فان ايجازها بغير ريد وتحج مع زوجها تحج لها صحت **قلت**
 قلت فهل تحج الى العيد والعرس والمأتم بلا ريد **قال** لا ونجت ان لا
 يمنعها من العيد لانها مريد ان تحج اليها النساء **قلت** وهل للمزوج ان
 يحج ويصوم ويحج نافلة بلا ريد **قلت** وهل لها منعده **قال** انها قلته

فيقول ان يستأذنها فخير ولا لها ان تنعده لانك لها ما يوجب عليها وما التصوم والتسليم
 فلا بأس عليها منهما الا ان يكون يضعف ذلك عن ادائها حقها الا ان يحكم عليها بها **قلت**
 فان طالت عند الانظار هل عليها ذلك **قال** قول يحكم عليها ان يغلط لها يوم أو يومين
 ثلاثة وان كانتا اثنتان وطلما يومين **ون** كن ثلثا او طلما وان كن بها فطريق
 وصام يوما وقول يحكم عليها ان يغلط في كل شهر يوما من خمسة وقول لا يحكم عليها **بذلك**
 ونحوه وبذلك لا بد **مسئلة** وان اوقع الشقاق بين الزوجين فاردن فيقالها
 الى بلد اخرى هل تجوز ذلك **قال** ليس له ذلك لان يكون محلها في امر او مع من
 على نفسها او العامة لا صاحب في المأوى ويكون المبدأ الذي يحكمها المذهب حاكم
 او يقوم مقامه من غير شك ولا لب في ذلك ولا انعقاد في موضعها او لغيره **مسئلة**
 والرجل اذا كان من ياكل البر والنفقة ياكلها الذرة والقمح ياكل البر والرجل
 اكل الذرة ما ياكلها **قال** قول يكون على هذا ان كانت ممن ياكل البر والذرة
 وقول على غيره هو هذه المسئلة عن ابن عبيد بن الداء **مسئلة** ومنه في الراجح
 اذا كساها زوجها يحكم الحاكم المستفتى فقلت بمسئلة او في قبل السنة اعلمها **مسئلة**
قال اذا كساها كسوة يحكم حاكم ثم كساها في روضه فاكل القبول الى روضه
 بطلها وفي موضع آخر وان كساها بغير حكم فعليه بها وما النفقة فعليه بها اذا
 صح ما ذكره على قول السالمين **مسئلة** ومنه في من يدعى على زوجته
 انها تنعده نفسها ولا تستفتي الجاهل وانكوت وطلب عينها ما يوجب **قال** اذا طلب
 عين زوجته في ذلك اليوم وهما ما نعتد في ذلك اليوم فله عليها الايمين **وما فيها**
 مضى الايام فلا عين له عليها **مسئلة** ومنه اذا اخذ الحاكم بطل
 وقال انه يحكم على الزوج اليتمه بالكنسوة والنفقة اذا دخلها اهل عليه بعد
 العاجل والرجل **قال** قال الله ينفق عليها بقدر ما عليه الصدوق وعاجل وتجل
 على قول بعض السالمين **مسئلة** عن الشيخ محمد بن سعيد والامام اذا
 كانت وليمة والزوج ان تبيع نفقتها تشتري بها غداة مثل مورز وغيره

هالها ذلك • قال لها نفقها على الزوج ولها ان تنصرف فيها على ما تريد
ببيع وغيره ولا تجتهد لغيرها عن العاشرة الا ان لا تنصرف في بلد ولا في
مسئلة • ومنه في الاصل ان منعت ولو تقدر على السفر الى بلد زوجها ولا تنصرف
على الجمع هل يحكم على زوجها ان ينفق عليها في بلادها قال لا يجعل عليها النفقة
وينفق عليها ويكسوها في موضعها وان حبب اخبرها فلما فخر بها ووفى بها
صدقة العاجل والاعجل ان كان جازها ونصف الصدقة ان لم يكن جازها
والله اعلم **مسئلة** • ومنه وفي رجل له زوجتان احدهما حايض او نفسا هل
يحل لغيره ان يقسم المبيت بينهما • قال ان كانت في غير بيتها باختيار منها فلا
تلتزم معاشتها وان جاءت لبيتها فعليه ان يعدل بينهما الا ان تطيب لنفس
احدهما وترك نصيبها من العاشرة والله اعلم **مسئلة** • ومنه وفي رجل له زوجتان
وكان قلبه يرغب لواحده منهما اكثر وقال للآخرى ان كنتي ضنين حتى اعدل
بينكما وان اخبرتي ان اوفيك حقا وطاقتك هل ينزلك اذا انصفها واجبهما قال
اذا جعل لها التخيير بين ان تصب على ما شئت عليها وبين ان يطاقتها وفيها
حقها وضمت بالاقامة معه على ما شئت عليها فان جاور لا ينصف عليه ذلك
وان هي رجعت فلها التوجه في الشرط وان اعاد فهو عليها الشرط وعادت وضمت
نهما كذلك والله اعلم **مسئلة** • ومنه في رجل عن النفقة زوجته وكسوها
وتسلم صلاتها ما يحكم عليه • قال اذا عجز عن نفقة زوجته وكسوها احكم
عليه بطلانها ويكون صدقاتها دين عليه متى لم يرد ما عليها ان كان باقى
عليه لها شيء والصدقة العاجل والاعجل ومنها ولا جسد عليه الا اذا امتنع
عن الطلاق والله اعلم **مسئلة** • عن الشيخ ناصر بن عيسى في الاصل ان الرجل
ينصفها زوجها فيما يجز لها من نفقة وكسوة وشكت منه الى وليها والى الولى
فرقها وليها عن مطالبتها ذلك وقال لها ارجعي الى زوجك والذى تريد وينفق
وكسوة تعال الى خدي وعندي فلم ترد وليها شيئا رفعت منها بدو عالمه ورجعت

عن مطلبها حياء او تقية وليتها اذ خالفته وصبرت على قلة الانصاف
الاجل وليتها هل يسع وليتها هذان قال اذ كان الولي من اهل التقية معها
ولم يطلب منها حياء او تقية وتركها مطلبها منه فلا يسعد ذلك
والدعا على **مسئله** الصبي الذي ارفعته اوراقه على زوجها تتركه عند ما يكسوها
او يطلق هل الاجل كانت عليها كسوة اولاد قال قول ليس لاجل اما يكسوها
او يطلق وقول لداجل شهر او قول عشرين يوما وقول خمسة اعش بعوما
وقول اسبوع وقول على ذاك الامر ولا يجب علىها ولا بما تملكه هو قال غيره
وقول يؤجل بقدر ما يشتهر بالسوق وقال الشيخ ناصر بن خنيس في رأي
الفقهاء الاجل في الكسوة فلداجل بما يرى الحاكم ولعل لا يكون اكثر من شهر ولها
اليامين **مسئله** فان خلوفها انه ما يملك ما يقضيها حقها ولا بعضه وغير اصل
ماله هو كاف اذا طلبت عينه قلت وان كانت هي مضطرة وقيل الكسوة
وصح فقوم هو تكون الكسوة هاهنا كالنفقة لاجل فيها فان سلمها والا
بطلانها **مسئله** قال ان طلبت منه ذلك فلم يملكه ذلك **مسئله** قلت وان ادعت
في ذلك قال هو عند دعاء الكسوة ما يكفيها الا الاجل الذي تاجله قال فانما
يؤخذ لها بذلك ويكون متعيا والقول قولها في هذا ومنهما الايمان والله اعلم
مسئله عن الشيخ ناصر بن خنيس في قوله تعالى وعلى المولود له زكوة **مسئله**
كسوتهن للزوج او لطلقا ام لا قال الكسوة للزوج والكسوة للطلقا
في كل القول **مسئله** الصبي الذي اكتبه شفقة زوجته فلا تد
بعد مائة رمضان عليه لها انما عندي يجب لكل واحدة منهما النفقة الكبرى **مسئله**
عندي وفي التعارف لا يشكران او تان في نفقة واحدة والدعا على **مسئله**
وكتاب التبصرة وعن اية تزوجت برجل مدون بكل الدينون وللال الحرام
وقيل السلطان وهي عاقبة ان الذي ياتيه من النفقة حرام كله وفي كل ذلك بعد
ذلك لاعت نفسها والرات الخرج منه والغرف وطلبت اليه ان يعاقبها وقد

تحدثت في ذكر يجوز لها ان تعاسر او تضار او تمنعها نفسها قطع لها ذلك
بعد ان تقول لدا ما انفق علي سحلا لا واما منعت نفسها فان انفق سحلا لا
فلا تمنع نفسها وان لم ينفق سحلا لا فلا عليها في منعها انفسها الا ان يزوج لها من
الواجب والد اعلم **مسئله** ابن عميدون في المطلق زوجته طلاقا رجعيًا اذا
الزواج مطلق في بيت ما دامت في العدة منه وبنت ايها الحاكم ان
تكون في بيت ما دامت في العدة منه اولاد **قال** يلزم للمطلق الطلاق
الرجعي السكن لزوجه في بيت ومن ابنت المطلقا تسكن في بيت زوجها
فلا تنفقه لها على مطلقها وفي ملنا هذا يستقبحون ان تسكن المطلق في
بيت مطلقها ولا يعين في حرمها على السكن في بيت مطلقها **قال المؤلف**
خروجها من بيت مطلقها معصية منها التي تلزمها التوبة البتة منها
وجبرها على الإقامة في بيت ما لم ترضخ وجبرها على **قال غيره** وفي
هذا نظرون رجع وان اخبرها هو فقد عصي رتب الى الفتة نهيده وعلى النفقة
لها والد اعلم **مسئله** الزام على من طلعت البتة وزوجه ان يواشها با
لنها في بيتها ولا يخرج عنها ابدا اعلم لها ذلك اولاد **كان** معها اولاد اولاد
بكن كان بقولها جبرك ولو يكن **قال** ان هذا يرجع فيدلى نظر الحاكم
اذا لم يكن معها من يؤنسها في البيت وحج عليها هو الزوج من البيت فان
اي الحاكم ان يلقها ضراً في ذلك من قبل وحشة الوحلة فعلى الزوج امان ان
يونسها بنفسه او يبيع لها احدا يونسها يجوز لها الخلوة معه وبما من ان
لا يضرها ابدا ولا يكره ان كان ذلك في الليل نهار الحاكم الى نظرة احوج والله
والناس احوالهم تختلف والد اعلم **مسئله** ومنه في المطلق اذا خافت غيبة
زوجها الى مكة او غيرها وتركها بلا نفقة ولا كسوة ونظول غيبته عنها
ويلحقها الضرب من الاجل ذلك وهو ممن يتهم بذلك وخاف منه ذلك وطلبت
منه ان يكتب لها طلاقها ابدا وان غاب عنها الائمة يجعلها يونسها او لم

يرجع الثلاث إلى هذه المدة لها ان تطلق نفسها بعد ذلك ومما اوردت قال
 هكذا يعلم ان معناه وارتاد المسلمين الذي حكم عليه بذلك كان من غناؤه
 ذلك والدر على **مسئلة** ومنه في وجبة رجل يجوز له ان يستعمل ما يغيب
 ان رزقه بها مثل جنوا او طين او غسل ثوب ونسبائه ذلك ام لا ولا كانت ارجاه
 له في علمها في بيت زوجها للزيارة بغور امره يجوز ام لا وكذلك الجوار ليدخل عليها
 الرجل الوصول في وضعا او غيرها قال كل ذلك باس بداي الوضوء والزوج منع
 والدر على **مسئلة** ابن عبيد ان في المروية اى طلبة اليد وجبة الواجب
 عليه لها فقبل هذه المدة زوجها فقال هذه المدة جوز في وقالت المدة هذا
 الرجل جوزي ان يكون ذلك قبل ان يات بها عليها ام لا وذلك في عقد التزويج اى قال
 قبلها جوز في ان يثبت ام لا قال وجبت في جوارب الاشياخ للتأخير من
 ان هذا التزويج ثابت ومن هذه المدة تختص بالبدن ومعنى هذه المدة
 يكون اقل من الداء على **مسئلة** وسئل الفقهاء هنا خلعان عن اوقاة وقت
 لزوجته انهما نفقة وكسوة في حال صباها الحزن ببلوغ الحلم ما يجلبهما من
 النفقة والكسوة والممك يكون حكم بلوغ الصبية وتحت نفقة الزوج
 مع ما نعلق عليه باقر ايده وتكون لها نفقة واحدة باقر الله ونفقة
 التزويج ام لا ومنه نفقة غيرها في ذلك قال فيما عده على ما وصفت فلا
 اقوى على ثبوت مثل هذا الا ان في حكم الغشاء حال جهالة الزوج والنكاح بعد
 المدة بدان الصبية قد تختلف في البلوغ في بعض ارب بلوغا
 وبعض وذلك بتدبير السطافيد المصلحة لهن ان هو اعلم بها منهن وهو علم
 الغيوب وعلى هذا فلا بد من ما يحتاج اليه هذه الصبية ونفقة وكسوة
 فان اسم نفقة وكسوة يشمل على النوع مختلفه وصفات متفاوتة من ذلك
 الجيد ومنه اللطيف واسنهما او لا يقع عليه اسم نفقة وكسوة فمن اجل هذه
 التي ذكرناها لم تشك من الجهر بالكون غير معلوم والموصوف بصفة يمتثلها

وعبره وصار بذلك المشبه وكان مشتبه او ما شبهه لم يصب ثبوت الحكم فيه
شئ والآن ما شبهه الشئ وهو مثل ذلك ودرت الزنا من اول العلم والابصار
وما الزوج مما صح له ومنه عليه في وجهه الصبيحة ونفقه وكسوة على اي من اجاز
نزوجها هو ثابت عليه في موضع ثبوت ولا يحط عنه اول اقدم بما اقتت بدله ومنه
ثابتا كان او غير ثابت بل على كل منهما ان ما قد ندم من ذكر فيها منه وبين اليد
وان لم يشئت عليه في الحكم ولا يدخل على احد من افعال الاخر منها ان كل شئ قائم
لذاته ومحاط به كل منهما ما قد ندم ومنه عليه بارادته ولا يدخل **مسئلة** ابن
عبدان وفي رجل احضر زوجته نفقة او الحب والتم في وعنده فقال خذي نفقتك
فقلت ما عندي او عيتم لتجعل فيها احبها وهاهنا وذكره للزنا لسنن عليه ام لا
فقال جميع ما كوتبه عليه وذلك للمح والمطبخ واذا احضر نفقة عند الوالد لا يزوج
بملها والد اعلى **مسئلة** ومدة واولا سكنت من زوجها تترك النفقة والكسوة
قال الزوج اريد ان تسكن عندي في بيتي وقالت المأقا انما اسكن عنده في عهد
فان اسكن في بيت طين سكنت عنده وقال انا فقير ولا اقدر ان اتي بيت
طين اجبر ان تسكن عنده في عهد او عشرين **مسئلة** قال ان لها بيت طين تسكن
فيه ومساكن مثلها انظر العادل واهل المعرفة بذلك وعندنا في موضع
اخر ان احوال الناس تختلف وعليه لها سكن مثلها والنساء ويورطين
او خوض او شعرة والد اعلى **مسئلة** وانا المسلمين ولذا ادعت على
زوجها انكسها كسوة التي معها ابوي بشرط اعلم ان من لها الكسوة
وقال الزوج انكسها عا بما ردها وكسوة العجبي ان يكون القول قول
بمينه وغيره ان في هذه المسئلة يحكي الاختلاف قول ان القول قول
الزوج وقول ان القول قول المأقا مع يمينها وعليه هو البيعة العادلة وهو
اكثر القول والد اعلى **مسئلة** الصبي في الخرجين اذا وقع بينهما شقاق
على طافح حديثا وانه من صف العمل طعاما اذا كانت طابت ذلك قال

ان الطرح الحريد بعض الحكم بدو ذلك والى الصف اذا اخرجوا قلت
 ونذا السكم ايتا وطبن فطابت قتلها على قتلها قال لا اعلم ان لها
 قتلها في منوعة الخوج الان يوجب النظر ذلك والى **مسئلة**
 ابن عبيد ان اذا سئل الزوج لزوجته النفقة والكسوة وامتنع عن العاشة
 الحكم عليه بحبس على ذلك ام لا نعم يحكم عليه عايشة زوجته وامتنع
 ما نحبس للدين **مسئلة** ومنذا ان كره الزوج صبغ الثياب التي يلبسها
 زوجته اذا ارادت في ان تصبغ من صبغ من عندها الذي منعه من ذلك
 قال لا ذلك لان ذلك من اذا وجب عليه تسليم غيره من الدين **مسئلة**
 الصبي قتل لسان كان لم يدخل بها او لم يلق الا ان كان ان يحضرها ابي عليه
 لها النفقة والكسوة هل يحكم عليه ان تصحب الخنزي ام لا قال نعم انه
 اذا انقدها معها ولا يلبسها وجب عليها ان تلبس في موضع تام فيجب
 وجوب عورة والدين **مسئلة** والاثرت فان لم يجامعها منذ تزوجها
 وهو منصف لها من الكسوة والنفقة وجميع ما تحتاج اليه الا الجماع فانه امتنع
 عن جماعها هل يحكم عليه بان يجامعها او يفارق لان طلبت ذلك فمعي ان قد قيل
 ان عليه ذلك ان قلت ورويتك اليد قبل ان يحكم عليه فقيل انها هل يرون
 حقها فان منعها ما يبي عليه لها في الجماع فقلت وذلك فلا يبين لي يحكم عليه
 بذلك او لم يحكم والدين **مسئلة** وعن امرأة عجوز كبيرة وهان زوج كبير قد
 ضعف عن جماعها وطلبت الخوج منه بما لها يكون ذلك لها قال اذا كان
 قد وطئها منذ تزوجها مرة واحدة فليس لها الخوج منه والدين **مسئلة** الفقيه
 احمد ولا عن المرأة اذا طلبت من زوجها ان يبي عليه لها الكسوة قتل سنتا هي
 سنتا ثواب ام لا وهل يحكم للمرأة على زوجها بثوب للصلاة ام لا حكم
 طول التيمم في الموضع الساق ام لا الكعبين وهل اذا لم يلبس ثوبا
 اهل عيان ام لا قال في ذلك قولان قول ان لا يلزم الزوج لزوجته كحل سنتا

اثبت اثواب قميص ولباس وخنجر وحباب وقول ان الذي لم ياكل ستة ستة اثواب قميصان
 وحباب ولباس وخنجر وهو اكثر من المسلمين والمجول بسعدنا وكسوة الزوجين الصبيحة
 على رجبها رجب اثواب قميصان ولباس وخنجر ويكون كسوة هذه الاكسوة مثلها في
 قدرها وهي كسوة التي اكرمها وعليها حين الحاكم ولا ينظر الى ما فيها وخواصها وعما قال الله
 يمكن ان تكون اخواتها وعما قال في ثوب يكسب الكسوة الضعيفة وهي غنية ثلثي
 الكسوة الحسنة فلا يحكم لها بمثل كسوة خواتها واولئك ان كانت اخواتها وعما قال
 غنيات يكسبن الكسوة الحسنة وهي نفقة ثلثي الكسوة الضعيفة فيحكم لها بالكسوة
 وقد رها ولحكم لها بمثل كسوة اخواتها وعما قال في انظر اليها خاصة والحق كسوةها وقد رها حين
 الحكم ولا ينظر الى الخاف لانها كانت غنية وتكسب الكسوة الحسنة ثم تقتصر ثلثي
 الكسوة الضعيفة حين الحكم بهذا الذي حفظته من اثار المسلمين وبذلك نعمل ونحكم في
 صوابا ويكون طول القميص الى الكعبين على القول الذي نعمل عليه وقول ان يكون
 طولها الى بضعة الساق ولا يحكم للمراة في ذلك القميص اعلى زوجه او لا يحكم لها بثوب
 للصلوة على زوجها على القول الذي نعمل عليه من ابي المسلمين وقول ان يحكم
 لها بثوب للصلوة وهذا من ابي الفقيه احمد ومفروح ويحكم بكسوةها التي هي
 اكثر لابسها في اكثر اوقاتها فان كانت تلبس الرداء في اكثر اوقاتها فلها مثل ذلك
 وان كانت تلبس المعافر في اكثر اوقاتها فلها معوفر مثل الذي تكسبه واما
 الجلبابان فهي مثل جلباب اهل بلدها في العرس وما تلبسه الجلباب حين الحكم
 وان كانت تلبس قمعة حمر وكان الجلباب فلها مثل ذلك وقول ان الحمر
 لا يحكم به وهو ابي محمد المصنف والسادس **مسئلة** المجامع والاقا اذا مضى
 غلت ما لها او فضت فيه واعطت غلة ما لها بغير ما به ثم ادرات الرجوع والذي
 يجب لزوجه هذا والغلة جوت قبل ذلك الثمرة او بعده وما الذي عليه الذي الذي
 عزمه هو في ما لها من جميع الرجوع المذكورة قال ان كانت العطية والتفويض
 بالقيام منه على ذلك فذلك ثابت ما لم يرجع في ذلك فاذا رجعت فيه ولم تمتد قبل ان

ذلك في بحث علمها فلما علم ذلك علم بالغير من ان عرف كذا وان لم يعرف فلما كان لا
 العدول وانها لا تعرف بذلك من وجود او لا للقول قول الغار مع بمنه اند
 كذا وكذا او ما خرج بعد ذلك واخذ فلهذا كذا عندنا والله اعلم **مسئلة** وكتاب حقايق
 الامان وقالوا ان اعانت للملازم بها ما لم يقبض طلب منها ذلك ولم يطلب ان
 كان مثل ذلك مما يعلم النساء ولا يعرفن ولم يجربها وما يشبه معناه والتقيد الظاهرة
 فلا يبين في علمه بعد ذلك لو كانت هي لم يعمل الغيرة بالاجرة وان كان غائبا
 ذلك ومعنى العرف ما لا يعلم النساء ولا يعرفن على العموم فاستعملها فبعد وعرف
 من لا يعمل الغيرة الا بالاجرة ثبت علمه عندك الاجرة اذ خرج ذلك من معنى
 العموم الى حال مخصوص علمه **قلت** فان قال لها ان لم تعلمي كذا وكذا لكسبك
 ولم تنفق عليك وان ايت ان تعلم اخذها بذلك على الامتناع فاقادت له فعل
 يكون هذا جوابا **قلت** نعم يخرج عندي ان هذا جرح الزوج لان سلطان علمها
 وان كان على وجه الاكوارف بين الناس وعلى طيب النفس فعلت لحقه
 ما مضى عندي ولم يكن ذلك جرحا **قلت** فان قال لها ان فعلت كذا وكذا والاد
 طلقك قال هذه واعلم الانساء فان ظلمت من مساواة اعجبني ان يتعلق علمه
 ايضا فيما يعمل من الاجرة وفي موضع قالوا اذا طلب الرجل الى زوجته ان تعمل
 له شيئا ففعلت ويمكن عنده انها عملت تقية ويمكن ان يكون طيب نفسا اما
 في الحكم فيخرج ان ذلك اس بد حتى يعلم انها عملت تقية وما في الجرح يخرج عندي
 على ما مضى له من الغلب من امورها معه **قلت** اريد لو علم انها تقية ما
 يلزمه قال في هذا الذي هو اجرا فارجو ان يجزى به الاستغفار والتوبة ولا
 يتعلق اجرة وان جرحها فاعاف عليه الضمان بعد اجرتها وقال ابو معاوية
 رحمهما الله ان لا يسعد ان يطلب اليها ان تناوله بغيره ويخبر ذلك لان تعرف
 ان ذلك ليس عليها ومخرج ذلك الخاف منها ان لا تفعل ما يراها وبعضها
 على ان تخبر زوجها او غيره ان يوجب علمها ذلك وفي موضع قيل علمها على

الآن عمل لزوجها قال نعم نعم الله وعينه ما قدرت وفيما ان النبي صلى الله عليه وسلم
فرض على فاطمة بعد ما دخل البيت وفرض على علي بن عبد الله مكان حاج البيت
والله هو علي **مسألة** وحده عن الحسين بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب وزوجها
الجماع ان فاطمة بن علي بن عمارها من واحدة والحكم وليس عليه ما كره ذلك ومعها ان
قبل ان طلقت المهر ذلك حكم علي بن عمارها على ذلك ما لا يخاف عليها بعد صرف
دينها ونعازف ذلك من السأو وقيل علم عليه على النكاح حيث مرقه وقبل ان يزوجها
بذلك كل يوم ربع **قلت** فان لم يفعل في وقت ما طلقت المهر يرد ذلك صريحا
اولا يرد عند ان المهر حفرها وانما لها نفسها اهل بيدها فاما في الحكم ما دلوا
برد صريحا ما جاز ان لا بأس عليه على قول من يقول ليس عليه جماعها اذ وافق احد
قول المسلمين **واما فيما يسعد** فاذا كان ممد ذلك صريحا وانما طلعت ذلك لعله
من واحد واحوان يكون ذلك سلوة ممد فلا بأس حفرها وانما الطلاق ملاحت
ان عليه اذا كان ود وطئها من واحدة **واما في مصالحها** ما حلت ان يزوجها بالجماع
عليها ابتعاوان عاقدة السأو من دوات الراجح لا يصح عن زوجها وعليه من
المدة **قلت** فان لم يحكم عليه الحاكم بذلك فهل يسع الحاكم ذلك قال لا وافق في ذلك
الحكم قول احمد المسلمين لم يصح ذلك عليه عدى ما لم يعص ذلك الحضر وهو من
لدا لا اعتبار في المأوى **قلت** لدفان لم يجماعها مذكرها وهو منصف لها في الكسوة
والنفقة وجميع ما يحتاج اليه الا في الجماع يحكم علي بن عمارها او يعارضا ان طلقت
ذلك من غير ان يزوجها بذلك ان طلقت اليه ان ذلك عليه **قلت** فان نكحت اليه
فيلان يحكم عليه **قال** لا منعها ما يجب عليه في الجماع فتدبر واول ذلك ما ليس
لغيره من حكم عليه بذلك وهو حكم والد علي **مسألة** والمأوى اذ نكحت تفقها
وعنده زوج بالشهر او اكثر وهل لها ان تطعم منها ولها او غيره ولو كره زوجها قال
اذا مضت بها يحكم بحكم المسلمين لها عليه في ما لها تفعل فيه ما تشاء وتريد والله
اعلم **مسألة** والمأوى ان يجوز لها ان تخرج ويقيم الا لبي زوجها اذا ادى اليها

ما يجزئها الله ولا يدركها عند ولا يمكنها الوقوف عند الصلاح ومن لم يجد
 مال لا يدركها من ادركت ضاع او لم يجد احد يكفيها ذكر والد على **مسألة** واذا دعت
 المرأة ان تهاك عن شعها من مجامع رجمها وانها لا تقدر على الجماع هل يكون قولها مقبولاً
 ان لا يكون ذلك كانت العلة ظاهرة او باطنة قال ان كانت هذه المنة تتطلب ما يجب
 لها على الزوج والنفقة والكسوة وقتلتها فتمنع نفسها وقبل هذا الذي تدعيه ان
 حدث عليها ولا تقدر منه على الجماع فانه هو ذلك فيجب ان يترك الزوج النساء
 فان شهدت لها على ذلك عاتقوا قول شئت لها النفقة والكسوة وان لم يثبت ذلك فالقول
 قول الزوج في معنى الحكم وما فيها بين وبين الدين ادعت عند الحاكم الفرض عاتقت
 ومنعدها نفسها العدم وقد تها على الجماع لم يصف عليها اخذ الكسوة والنفقة من على
 يحكم لها بالمطلون وهذا اذا كانت الحادثة حدثت بعد ان جامعها في هذا الزوج
 والنداء على **مسألة** الشايع فقال ابن عبد الله العدوي واذا قال رجل انك
 او غيرهما ما لي حرم ثم رجع فقال ناسيب الى الله عن ذلك وما لي محلال وانما قلت
 ذلك على غضب هل يكون رجوعه مقبولاً قال ان قوله بهذا ليس بشيء
 حتى يفسد سبب المنة التي يكون كهاذا ولا يلزم ما شئنا وقيل قوله بهذا
 اعلى **مسألة** الشيخ حميد بن سالم عن الزهري ان اناشقا واختاها الى
 الوصول الى حكام المسلمين يساقان الى قريب حاكم من بلاد مكة او من مكان
 والحكام قريب الى الزوج اذ كان يسكن بلده غير بلاد مكة قال ان كان في
 ما من طريق او مخافة فحيث يتفقا على ذلك وان لم يتفقا الى قريب حاكم
 اليهما اذ كان الحاكم يحكم بالحق والعدل من قول المسلمين وان كان خوف
 عليهم في مسيرها او عليها مشقة في مسيرها فقله وقول ضعف في مسيرها
 فلا يحكم عليها بذلك ويرى ان الجماعة المسلمين يحكمون بينهما والنداء على **مسألة**
 الفقيد مهنا بن خلفان وسئل عن امرأة اذا طابت من زوجها زياره اهلها فاذا
 لها بذلك فلما ارجوعها اليه امتنع عنه وطلبت ما يجب لها من النفقة عند الحاكم

فكتب لها ذلك عليه بعد امتناعها اذ ثبت لها ذلك اذ كان مصفا لها اوله قال فان كان
رياء قال عليها عن فضي من يدك لها ثم وصلها للجملها المار ووصلها اليها فاشتعت عن
صحتها واستغفرت عن اجابة دعوتها وهو مع ذلك منصف لها من واجبه اوله من حقها
لم يكن لها على هذا عندى الامتناع عن معاشرة التائبين عليها بالروحانية وان امتنعت
بغير حق ثبتت لها عليه لم يصح لها في حكم المسلمين نفقة ولا كتبها لها وكتبها عليه
فكتبها لم يكن عليه واجبا الا بحول الى جواب وليس ذلك شيئا وان وجب عليها
لا عقلة عند ذلك الكتاب في هذا عندى حسب ما بان في موضع فقدم معاذ اننا لمسلمين **والله**
اعلم **مسئلة** ولما كان لها روح غير تقوى يستحل الحرام وتاها بشيئا اليها باجا
لها قصد ما لم تعلم اورد **والله اعلم** **مسئلة** الشيخ ناصر خميس وزوجها الرجل ان جاء
بشيء وعندها عليها الى بيت زوجها ايلن ما لحيات ابد بوضا عليها او بفوس ضاهها واذا
لم يسأل ولما اوت قلبه لئلا اكله اوله وكذلك اذا اتت اهلها بشيئا من بيت
زوجها اهلها كدور غير سؤال لروح ادر ارضى اوله قال اذ كانت الماتة التي تزد
بدمية بالغة عافلة فكلها اذ كان في يدها ولم يعلم من صا اليها وان علم
ان ذلك مال غيرها وقت بد اندر مال غيرها وكانت نفقة مأمونة في جارية
اكله ولعن ويدها اختل في **والله اعلم** **مسئلة** وفيه عنده اوراق تؤيد بالكلام
في بعض الاوقات واذا اذنت سكنت عنها وعجزها بقلة الكلام في المنام عند ليلة وليلتين
او اكثر ليؤد بها اعون ذلك اوله قال ان كان اداها بالكلام ولم تمنع نفسها
ملا يعجزون ان يحوها ويصبر على الذي يكون اعظم اللعج وان امسكت عن كل ما
لتكلف لداها عند مع ناد بدمية عليه من حقوقها لم يصق عليه ذلك **والله اعلم**
مسئلة الشيخ ناصر خميس ولما كان لها روح خلية لا يقدر يتحول الى ان يحول
ولا يقدر يحول الى ان يحول ويطلب منها الجماع فقال لا تقبله والفقوة والى
سؤال التي نفق عليها احوار لها منعد وكذلك الرجل اذا اوى من زوجته ما يكره
قال اذ كان يلحقها من ذلك من جفاف على نفسها فاعلم اذ كان ولا ضرر الا اذا

في الاسلام والدم على **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن داود انكح الرجل زوجته
 الصغيرة فماتت ما بين يده فلا قول ان دينها على قلندر وقول على عليه وماذا
 ويذكر نعل واما ان كانت بالغاً فقول لا تنكح عليه ولا تحكوه عليها بالوطء وقول
 ان غطاء ودينها على قلندر الزوج ويذكر نعل ولا تنكح عليه ولا تحكوه بها ولا يوطئ
مسألة بن عبيد ان طلاقاً اذ صنعت زوجها من نفسها وابت عن جماعة على انها ان
 تاكل طعاماً من غير رضا **مسألة** قال لا يعمل لها ان تاكل من طعامك على صفتك هذا على
 اكثر القول والدم على **مسألة** ومنه الزوج اذا طلب من زوجته شيئاً او علة لا يجب
 عليها وفي قلندرها لا تقيد وفي نعلها لا ترفع لعل خوف من ضرر البنيق عليه وذكر
 قال لا يضييق مثل هذا والدم على **مسألة** ومنه وفيه يكون له زوجة وقد رفع
 اليها ما يجب لها عليه هل يجوز ان يشتري شيئاً او الفولك والاكولات ولا يعطى لها
 قال ملوك الحجاز فلا قول ان كل واحد منكم في حسن الخلق فاقول لا يكره ولا يكون
 فعلة وينبغي للمسلم ان يكون عيالاً عنده من نفسه والدم على **مسألة** الفقيد
 مهناب بن حلفان وحل ترح او ترح على صديق وشرط صلحها مسكن في بلد **مسألة**
 او يبيت ايها او حوونها اثبت هذا الشرط لها عليه واذا اخرج ان ينقلها
 من مكان الى مكان المذكور **مسألة** قال فاذا كان بشرط السكن في بلد معلوم والوجود
 في الاثار عن المسلمين ثبوته اذا كان بشرط الصداق كذلك ان كان بشرط
 السكن في دار ايها او حوونها من غير وجهها وجوداً معيناً في الثبوت ما يمنع
 من ذلك ما منع لا يقدر على فعله او تحريم الشرع هو البلد وان كانت غير معينة
 فما في ذلك الدار عن ملكي وكانت حين الشرط بوجوه والوجوه والشرط
 يروى عند بنو الها وفي حال ثبوت عليه ليس له ان ينقلها الى حيث اراد
 برضاه والدم على **مسألة** اما ما اعطى زوجته ولم يشرط عليها شرطاً فيمنع
 كسوة او غيرها والعطى او غير ذلك فحكم لها اذا اخذته وقبلته وهما **مسألة**
 اعطاها ونقعت وكسوة حكم الحاكم فماتت فما بقي من الكسوة فهو له دون

الوثيق وكذلك ما يقع من النفقة للأيام المستقبلة بعد موتها ولم ولد والد على **مسئله**
الصحيح والاقوى مضت ولم تقدر على كل سائر الاطعمه واحتاجت الفواكه
والطرفه او كان لها ذنبه واحتاجت الزوج على ما يحكم لها على زوجها بذلك قال فيها
عندي ان المهر ليس لها بد من الفواكه والطرفه ونظر العدول فقد ثبت ان الزوج
مالا بقدره على زوجها فاذا كان عليه نفقة ثم مرضت واستغنت عن النفقة او
بعضها جازعني ان يشترى بعض نفقتها ما في احوال البدون او حب النظر من
بصره ثبوت النفقة والفواكه والطرفه لم يعد ادعى الزوج القيام به ووجد ان ذلك
لها سد في الصحة والارض والد على **مسئله** الشيخ ناصر سليمان واذا طابت الماتة
مزوجها ما انصف في حقها اما سلمى الى الوالد لها عليه قال على ان تحال
على نفسها اعيلها المالك من ركوب رابته يكون او غيره وليس لها على الزوج كراهي
طلب حتمها قلت واذا حبست هل لها على زوجها نفقة في السجن قال لا حبست
على حق وقيل زوجها ان لو نحو لا طلقت من السجن فعليه نفقتها واما حبسها
وجباية لا يقدر الزوج على طلاقها اذا اراد فلا نفقة عليها والد على **مسئله**
الشيخ ناصر خميس واذا طابت الزوج طها او لا طلقت ولولاها من نفقة شهر ونصف
او ثلثه ورجح ان لا يعطيا الا يوما بيوم **خوف الحوادث** قال ليس عليه
اكثر من ذلك ولو كان فيدضر على احد قلت ولا طلقت الماتة من زوجها طويلا
او صغيرة او قد طين او تور قال ان في طها طويلا حديد فهو كاف في الشوق
فقد قال بعض المسلمين واما صغيرة المصفر وقد طين ملا فاعلى عليه
ذلك لان يومه النظر القام ملا نقول بخطه والد على **مسئله** ابن
عبيد بن وهب عوف الرجل ان يسقى امرته دويو يمنعها او الحمل اذا لم يكن في طها
حلا واذا ضيف بذلك قال جازي الرجل ان يسقى امرته دويو يمنعها او الحمل
اذا لم يكن في طها حمل هكذا حفظت عن ائمة المسلمين والد على **مسئله**
الراعي في رجل الدرع جنان وكان في قلبه انه يهوى واحدة منهما اكثر وهو

ما أتى اليها ما يجب عليه يسعد ذلك أم لا قال جائز له ذلك فيما بينه وبين الله
والداع على مسئلة وسد الرجل إذا سكن مع زوجته في بيتها بصاحبا لها هل كان منع
الرجل على غيرها إلا إذا نزل عن بيته وقال إن الرجوع إلى غلوة زوجته وليس للرجل أن
تدخل أحد غير زيد والداع على مسئلة الرجل في رجل يدعى علي زوجته أنها تمنع
نفسها أو تنكح من ذلك أيلزمها ذلك من أم لا وإن امتنع عن ذلك وأوتت انعاقب
أم لا قال ما منع نفسها أن تنكح من ذلك فلا عين عليها في ذلك إلا أن تكون
قد حكم عليها بالنفقة ولا كسوة وحكم عليها على العاشق له فادعى أنها تمنع نفسها
من غير عذر وانكح من ذلك وإلا عينها الزمها باليمين لأنها لو أوتت بذلك
ردت النفقة التي حكم بها عليها وإن كانت قد أخذتها منه وما إن أوتت بالمنع
فيها الحاكم بالظاهر لو زوجها فإن خالفت أو لم تأمر على سبيل المعاندة للحكم بما
حسبها على المعاندة والداع على مسئلة من كتاب الضياء قال محمد محبوب وإذا
رجل تزوجت وشهد على نفسه أن صدقها كذا وأت من صدقها سكنها ما منع
في دياره هكذا شهدت البنت ثم مات أبوها وصارت الدار لها ولو تزوجت
وأصبح الزوج أن أصل الشرط ليس شائنا قال إذا لم تكن الدار لها فإن كان
الشرط من صدقها عليه سكنها في دار أبيها فعنه الدار لمؤخر فلهما أن يسكن
في حياة أبيها ومن بعد ومات أبيها وهو ملكه وإن كانت في ملك غيره فلهما عليه
أن يكتسبها إن قدر على كسبها أي يتولى به مثلها وإن شرط سكنها في دار
أبيها ولم يسكن فعنه الدار فالت من ملكه من بعد بشرط أو بيع أو غير ذلك فليس لها
سكنها والداع على مسئلة وعن المطلقة ثلاثا هل لها نفقة قال مؤخر
إذا طلقها طلاقا لا يسعد فعليه نفقة في العدة ما لم تنقض عدتها ولو لم تكن طليقا
وقيل لا نفقة عليه لأنه لا يملك حرمها وما إذا بان منه الثلاث طلاقا
يسعد ولم تكن حاملا فلا نفقة لها عليه والداع على مسئلة الصبي وكسوة المرأة
القول على غيرها وقيل على قدر غنى الزوج مع قدرته وأكثر القول لا يحكم بالبر

هذا الزمان وما اكتنحان محكوم به بمنزلة غيره من ثياب القطن وما اللادام فيلحق
 ان القاضي ابن عبيد ان كان يحكم لها بالابتداء ولعل هذا فيه وينقصر عند غلبة
 الفضلة وخصها وما اكتسوة فلها في كل سنة ستة اوثاب وفيه قول اربعة
 اربعة اوثاب درعان وازار وخمار وجلبابا في السنة وان اختلفت الثياب
 قبل انقضاء السنة ركبت اليها الخلقان وكساها ثيابا با مثل هذه الثياب
 واما النفقة فلها ثلاثون مائة كل شهر ومن الحب سبع مكاييد ونصف
 في زمان الذرة زينة وفي زمان البربر ودرهمان لادامهما وقول ثلثة دراهم
 والدرهم **مسألة** واذا فوض المهر لزوجها في مالها وسقى ماؤها و
 حصه ومات وكان قد ذهب فيه مع ميراثها اخذته ام **مسألة** قال
 اذا بقيت الغلة بمحض ميراث الزوج حازها اخذها اذا لم يزد عليها ولم يمتنع من
 يمنع في هذه السنة امتلافا في جواز اخذها لها واما فيما عدا الزوج فالقول
 قوليه فبدان كان حيا ما لم يزوج فوق ذلك من العهر وان قال قائل ان العهر
 يكون بنظر العدول كان احب الي **مسألة** وجواب لما في هذا المعنى لها اخذ
 ما حصده من مالها اذا لم يبلغه الزوج اذا كان له يدرك ولم يحصده وبعده كان
 قد حصده فسمعت فيه اختلاف في الجواز اخذها له والميراث بغيره وقول
 ولو غلط بغيره كان لها اخذ في بعض القول لعل في الزوم العنا عليها لـ
 اختلاف اذا كانا متغاوضين والله اعلم **مسألة** حفظت عن محمد
 بن عبد الحليم بن ابي اسحاق بن ابي بصير عن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 والله اعلم **مسألة** ومن ترك منها فمضت جنة اكثر من الاربعة ليال فهل يكون
 عاصيا للرب فاما الجماع اذا لم يدره فمضت جنة فلا شيء عليه واما اعتذر الدخول فلا
 يجوز له ان لا يكون معها بغيرها والله اعلم **مسألة** الشيخ صالح روضاح وفي
 خلاطه بتم اربعة وسبعة يسرها وجنته بها وكانا متفقين فلما اختلفا
 طالبته اليها لها ذكر ذلك **مسألة** قال اذا استهلكتها وغلطت بتمه وغلطت بها

عبد بطيئة نفسها ولا تكثر ذلك ولا تكثر فلما اختلفا بالنسبة فلا شيء لها في جميع ذلك
وان مات او ماتت فلا شيء لها ولد ولو شتها عليه ولا على ورثته والدر على **مسألة**
وعندي ان ليس للرجل ان يجمع لزوجه اكثر من ايام حتى يفتق لواءه شهر او اكثر الا يرضى
منها او ياتى بغيره مع كل واحدة منهما كما جاء في الشرع **مسألة** ومن طلق زوجته
طلا فاجتباها وباتوا مع حامل ولم تطلب منه نفقة عليها ان يعرفها ان كانت
تريد ان تسكن معه لينفقها والباين ان كانت تريد منه نفقة ليعطيها امره
تطلب عليه ذلك قال ليس عليه حتى تطلب والدر على **مسألة** وهل الماتة ان
تكلم وحتاج اليه من الرجال لمعاينها التي لا بد لها منها وتوكل في وجوبها اذا كره
زوجها قال جاز لها ذلك وجاز لمن يكلمها او يعينها ان لم يرعها بما كرهه الزوج
ولم يكره وجاز للدخول عليها لما لا بد لها منه والمعاين باذنها ان كان الزوج
مقولا عنها والدر على **مسألة** الذي على الذي جاءت بدل ثاين على الرجل
اذا طلقت البعد وجبته النفقة فعليه لها النفقة ككل شهر فان ضاق عليه ذلك
فعلى كل اسبوع فان ضاق عليه ذلك فعلى كل يوم ولا على اللغو في ذلك خصته بغيرها
بوما يزوج ان كان قادرا على تادى الفريضة لها للشهر كله على ما حفظت من ثاين المسلمين
والدر على **مسألة** الزام في الفراق ان كسوها وكسوها نسائها احسن من
الكسوة التي يبيعها الرجلانها كسوة نسائها فالقول قول منهما وهل في ذلك ايمان
قال اما الكسوة او الموصح قول احدهما فيها فتكون على الغلب **مسألة** وكسوة اهل
البلد من جنسها والنساء قلت له وان طالبت تمتح فلي للنفقة والدر
زوجها ان يعطيها وغيره فلا اما التمسح فيجب ان يكون لها او وسطا تمسح
بلد عال والحيد ولد الردي لان لكل بلد نوعا من التمسح وكذلك الارثا
كانت وليد ليس لهم الا وهو في حكم لها بطعامها والدر بقدر ما يغور عن بيع
الصاع والحب لان في مختلفه اجناسه **مسألة** قلت له وان لم يوجد التمسح في
مثل الهند وغربها وسائر البلدان قال ان لم يوجد في موضعها التمسح

لها بطعام موضعها بقدر ما يشبعها والدرا على **مسألة** ابن عبيد الله في امرأته
 حبست على نكته اتهمتها بأفعال المنكر ونزوتها رجل وهو في الحبس وطلبت منه
 النفقة ولكسوة ابن الرجل على ذلك أم لا **قال** إذا تزوجها وهو في السجن فلا
 نفقة لها مادامت في السجن **وقال** الذي تزوج امرأة ودخل بها حبست نفقة لها
 على الزوج اقتلاف **قال** **قال** لا نفقة لها عليه لأنه ممنوع عن معاشها
 وقال **قال** لا نفقة لها عليه لأنه ممنوع وقال **قال** لها النفقة وقال من
 قال إذا كان الحبس قبيلا فلها النفقة وإن كان وقيل حدث أحدنا فلا
 نفقة لها عليه والدرا على **مسألة** الزملي والمطلقة الحامل إذا ماتت وكان
 مطلقها لم يعطها نفقةا يكون ما يجي لها من النفقة لورثتها أم ليس عليه بعد
 موتها لورثتها شيء **قال** إن كانت طابت اليد نفقة ما فنعها أيها طالما فيه
 لها بعد ما حكم لها فماتت لورثتها فماتت فماتت فماتت فلا نفقة لها
 عليه وإن كان لم تطلب عليه نفقة فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
 والدرا على **مسألة** ابن عبيد الله في رجل طابت اليد وإن ينفق عليها أو قال
 إن لا يكلد في فعل ما وصفت إذا لم يعرف الرجل أنه يكلد أم لا **قال** فقول
 قوله وقال بعض المسلمين إن عليه اليمين والدرا على **مسألة** المحرم الشدي
 في المرأة إذا طابت النفقة ونزوتها وإن يعطيها الشهر ونصفه أو الثلث ونحو
 إن لا يعطيها إلا يوما بيوم خوف الحوادث **قال** ليس عليه أكثر من ذلك إذا لم
 يدخل عليها حاضر من ذلك في نظر الأقوام بأم المسلمين والدرا على **مسألة** ومنه
 في امرأة وصلت إلى القام للمسلمين وقالت إنها شاكية من زوجها فلان فلان
 خرج عنها ولم يترك لها نفقة ولا كسوة فبعد مدة وصل زوجها ورفعت عليه
 نكاحا من النفقة والكسوة منذ يوم طابت هل يحكم لها بالنفقة والكسوة منذ يوم
 كتب ذلك التاريخ إن أقامت ذلك الوقت زوجة ولم يخرج مدعي حكم الزوجية
 إلى هذا الوقت أم لا **يحكم** بشيء على هذا **قال** إذا لم يزوج ويعترف على

نفسه في حاله يجوز ان يعرف ان عليه لها سفوف وكسوف من طابت الوقت معلوم ملا
نعلم عليها شيئا من هذه الصفات المتقدمة • قلت وان ادعى انك تفقد
كسوف عليها تقدم القول قول ومنه ما ذكره هل في ذلك عين • وزعم ابن ادم •
قال ان القول في ذلك قول مع يمينه فان كانت الدعوى في شيء معلوم في ذلك فبذلك
اليمين وان لم يكن كذلك فلا ريب في ذلك قول فقهاء المسلمين فلا ريب • **مسألة**
الصبي وعن ولد اوق في بلد الحكم فيه ثم خافته على نفسها وطلبت منه النقل الى بلد
تنال فيه العدل هل يلزمه ذلك لها ادم • قال قد قيل ليس عليه ذلك وانما عليه
ان يمنعها ظلمه وان خاف ظلم غيره فان قدر على دفعه فلا يلزم لها حيث تاجر على
نفسها وما لها ولا حيث تاجر على بلد تنال فيه العدل وطلبها هو الى بلد النكاح عند
فيه فلا ريب في ما ذكره التاجر على نفسها ومنها وما لها عند غيره والداعلي •
مسألة ومنه وعن سكي المارة في بيتها اى باعته وخرجته من حكمها هل يبطل
عن زوجها حكم سكنها ادم • قال لا يحفظ في ذلك شيئا منصوصا وعندى ان
ليس لها سكن على زوجها بعد ما اخرجته ولا لغيره منكم ما عن نفسها ان قلت لئن
رجع هذا البيت لها لم يملك او شتر هل يرجع على زوجها سكنها فيه قال لا علم
ولا يحفظ في هذا شيئا ولا قول بشيئ • السكن على زوجها بعد الخلل عند
وسقوط الرمد لا بسبب واضح او حكم واجب والداعلي • **مسألة** ومنه ومن
عليه سكن زوجها عند نزول ابن يسكنها من نزل • قال قول حيث يبطل
وقول حيث لا يبطل • قلت لمدى كان كذلك والعقد لا يدرى يسكنها
سيدا وسعاليه ذلك ادم • قال فيه اختلاف والداعلي • **مسألة** ومنه ومن
تزوج اوقا ودخلها وضعت نفسها وكان عليه شرط مثل ما يجب عليها من كفاة
عليها ما ادمت عنده حكم الزوجية ويجب كفاها فلا يبطل عند وقد ثبت لها
حكم النكاح كما ثبت لها الصداق وان كان لها عليه سكن في بيتها فلا يبيح
بطان عند ولها تراض لم يسكنها في بيتها فانها تحين ان شأوت ان يسكن عندها

فيمنها وان شأوت ان يتخذوها سكنا حيث لمضرة عليها ولا تعذر ديون
 ذلك وايضا لا يلزم الرجل ان تسكن زوجته عندها والزوج ولو مخلوقها ولو كان
 المبت لها في الزوج ولو بها والدراعي **مسألة** ومنه وهل على الرجل ان يعتضض بزوجته
 ويعلمها دينها والاعتقاد لا لزوم الطهارات والصلوات ومعالي الحيض وغير ذلك انما
 لم تسال هو ذلك ولم يعلم انما مضية لشئ في ذلك قال ان في ذلك اختلاف بين
 المسلمين قول عليه وأكثر القول ان ليس عليه لانهما بالغة والبالغ عليه ان
 يسال عن اريد وناجيه ان لا يكون عليه ولا يكون كافرا انك ذلك انك
 الا يظن والظن ليس كاليقين وراى وقع الظن خلاف ما يظن الظان والاعلم
مسألة ومنه وفي رواية رفعت على زوجها الى الحاكم فريد من كسوة وادعى العود والرجل
 اجل شهر وادعت هي ان ليس عندها كسوة تغنيها الى الاجل يحكم عليه ان يكسوها
 ذلك الوقت واما ان يطلقها فان في ذلك اختلاف اقول ليس لداجل وعليها انما
 ان يكسوا ويطلق وقول لداجل شهر وقول عشرين يوما وقول خمسة عشر
 وقول السبع وقول على نظر الحاكم والدراعي **مسألة** ومنه قلت ومن سلم لها نفقة
 وكسوة وادعت هي ان نفقتها وكسوتها وجنس افضل مما سلم لها وادعى هو انها مثل ما
 سلم لها القول قوله بينهما قال هو ان قيل في مثل هذا المعنى انها على الدراعي **عليها**
 المينة ان نفقتها وكسوتها وغير ذلك الجنس افضل مما سلم اليها فان اعجزت ذلك
 فالقول قوله مع عينة فان اصح اجمعها المينة كل ما يدعى فصح ان يخرج في بعض
 القول ان المينة تبين مالها في الاربعة وهو اكثر القول وحسب ان في بعض القول
 ان المينة تبين والدراعي قلت لدا ان كان في نظر العين ان على الاربعة كسوة
 لغيرها ولو تدع ما القول في ذلك قال ان لا يعتد مالها ولا مالها كسوة والدراعي
 عن الفقهاء منها بن خلفان وهل يجب على المرأة اتباع زوجها الى بلد فيه جدوا
 البت خوفا منها لان الجواب ان عدو المجرور المصباح مما يبتعد الاعتلا
 بين الفقهاء والاسلام فيما ارادوا على راي من لا يفسر لدا ان يحملها على الضرر في

اتباعه لا يلزم فيها جدي وإذا لم يرب عليها اتباعه خشية الضرب فلا تعطى عند نفقتها
وكسوتها حيث كانت على قبا هذا لا يري وعلى ربي علم بالعدو ويدل على ربي لها الخلف عند
بذلك لان الجدي لا يري على احد ان عشيته الله ورب حشاهد له لم يصعد وحيال
تخلفها عن اتباعه الواجب عليها فليس لها والنفقة والكسوة شيء عليها لان الخلاف
منها حق ترجع الطاعة مع التنازع الحاكم هو المناظر في ذلك على ما يراه عدلا والله
اعلم **مسألة** وعند فيمر حاله زوجته ثم طسكنها في بيتها ولها ثلثة بيوت واراد
منعها عن احد من هؤلاء الذين يكون سكنها منهن يمين ذلك ما جاز انشا الله **مسألة**
الجواب يكون سكنها في البيت الذي عليه غلب سكنها فيه من قبل ومن كان سكنها
فيما بين جميعا فانها اختار احد البيوت ويكون سكنها فيه وليس لها ان تكون في بيت
بعد اختيارها وليس لزوجهها منعها عن ما اختاره والله اعلم **مسألة** وعند فيمر
عندي ان خرج للزوجة مع زوجها باختيارها لا يبطل سكنها بل هو باق على حاله ما
تمسكت به ولم تطلد عن زوجها حال خروجها معه هذا اذا كان بشرط الكسوة بشرط
الصداق وذكر في العقد ولما مات تقبله بعد العقد ولم يذكر بشرط الصداق فهو غير
ثابت عليها اذا رجع فمردوا بشرطه قبل العقد ولم يذكر في العقد فمختلف في ثبوته
والله اعلم **مسألة** واذا طالب اليها زوجها بنفسها وقالت له انك في البلدة ذلك
مرد في النوى عليك لم يرد وكذا قلت فعل بهت هذا ويكون خلعا فله في هذا
خلعا ويري ان اذا تركها على ذلك الذي جعلت له ان يثبت له والله اعلم **مسألة**
عن ابي سعيد قال سمعته ابي ان ارض الحاكم لا على زوجها كسوة وقبضتها وتلفت
من غير ان تلفها هي فقال **قال** لا بد عليها في الكسوة وان لم تلفها وهي مع الله
فقبل ان عليها بدل اذا تلفتها وقال **قال** ان كانت غنية فليس عليها ان كانت
فقيرة فعليها ان يبذل لها ثلثة بفسرها وان تلفتها هي ففعلها او زنتها فليس عليها
فيما علم ان يبذل لها الا ان كان كانت فقيرة وخيف ان يلحقها الفسليم عندي
ان يعمل عليها اما بفسرها وعليها ان ما تلفت يوزن بكسوتها والله اعلم **مسألة**

عن الشيخ شافق عن محمد بن عبد الله بن جعفر الطالق ان فعلت كذا فاقول ان يفعل ذلك
وإذا وقعها أو لا من بعد الطلاق على هذه الصفة أو لا قال في ذلك اختلاف قال قال
بغير الخش وهذا وعندى ان الأعمال تختلف على معاني وكل عمل لا يتوكل لا المحلوف عليه
ولا يحسن ان يفعل بنفسه وأما ما وقع بفعله لم يحل المساعات وغيرها المعروفة مع الناس
ان لا يفعل المحلوف عليه بنفسه وان الخش اقرب وكل ما كان في الفعل مما يشك فيه فعل
الماور والمحلوف عليه كمن شاة من الأما ما شاك في الفعل فانه مساوى ذلك في المعنى
والنظر وكل لا يفعل الا المحلوف عليه ولا يحسن وعنه كدخول المنازل والخروج منها
وكل الطعام وقراءة القرآن والصلوة والصيام فان المحلوف عليه ما لا يفعل ذلك فانه
خارج ومعنى الخش وهو بعيد والله اعلم **مسألة** المصحح مطلق ويقتضى خالها
وحلف بالطلاق انما يبررها في وجه آخر ويجازيها في عقدتها وبعض بعد انقضاء
عقدتها يكون التزوج ها هنا بمنزلة الرد في المعنى والحقة الخش اذا كان مسلفي
بمينه وغير تقييد في الردون التزوج قال يختلف في فعل قول من يقول في
الايان على التسمية فانه لا يثبت لان له برزها بل تزوجها وعلى قول من يقول في الايمان
بالمعاني فانه يثبت لان في المعنى زواجها الى الزوجية وان ادعى الزوج انه نوى الرد دون
التزوج كان مصداقاً لقوله فانه لا يثبت ولا يثبت عليه معناه في هذا والله اعلم **مسألة**
وعنه في خروج الموضع وقال الزوجية انت مفارقة ونوى انه مفارقتها بالادب ان لا
خارج عنها الا بنوى بدل الطلاق يكون طلاقاً على قول من يجعله مخرج الطلاق
ولا يتعد ثبته قال قول لها تطلق ولو نوى ذلك على قول من لا يبري له نية
اذا كان منه ما ثبت بدل الطلاق في ظاهر الحكم وقوله لا يقع طلاقاً على قول من يجعل
له المخرج في ذلك وثبت له نية وصداقه في ذلك وطلاقاً للحقة المختلف في
معاني الطلاق ون قال لها مفارقتي فبعض يجعل المخرج في ذلك وبعض ثبت
عليه الفرق بمنزلة قوله قد فارقك والشين شين الكسكسة والله اعلم **مسألة**
ومنه وقول الرجل لزوجته انت مفارقة ومسرة ما ومطافعة فهو كقوله قد فارقك

او سخرها او طلقك ام بينهما **وقد** قال ان كانت هذه الارق طالق من قبل قد طلقها
 مع او غيره ونوى بذلك مكان **والماضي** فانه قبل قوله ولا ينفذ ولا بأس عليه ولا يتعوي
 ولا يخلط **فان** لم يكن جري عليها ذكره قبل ان ينفذ ولا غيره يقول انها تطلق
 ولا يقبل قوله فيما يدعي من العلة التي تزيل عن الطلاق **وقول** يقبل منه ذلك والقول قوله
 في ذلك مع يمين على هذا القول **والدعوى** **مسئلة** ومنه وروايت فعمل كذلك والقي
 طالق او فعلى الطلاق وتزويج اطلاق بعد يمينه وفعل يقع على الثاني طلاق **وقال** الامام
 قال لا يزوجها طلقا جميعا او فعلى بعض القول تطلق الاولى وحدها **قلت** ومن
 قال مخالف طلاق الثلاث عن فعل كل واحد فعل تطلق **وجند** ثلث اطلاق **اذا** ادعى ما يزيل
 عند الطلاق **ففي** نظره قال ان كان صادقا وقوله من اطلاق **وان** لم يكن خالفا
 ارجو ان في جوب الطلاق **عليه** خلا فان قلت وان كان له ثلاث زوجات
 وقال انه نوى طلاقهن بكل واحدة منهن واحدة **قال** فالقول بقوله ولا يد
 ولا اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل طلق زوجته طلاقا وسلمها صديقها وزوجها
 بما بقي من طلاقها اثبت زواجها **لا** **قال** مع ان الزنا ثابت زواجها وزوجها وا
 التزوج اثبت ووقوف **قلت** لانه ان طلقها بالصدق فثبت عن تركه اليه
 قال مع ان عليها الراد او الطلوع فحكمه عليه ما به ويصير اجلا كما كان قلت له فان
 سلمت اليه وطالبته التخيير في ملكه بقدر صداقتها لها ذلك قال نعم **والدعوى** **مسئلة**
 ومنه ولا جعل الاجل الا ان طلقها بغيرها فطلعت نفسها على ان كان قد خص
 لها ولم يخصص طلقت نفسها واحدة اكثر **قال** ان جعل طلاقها بغيرها واحدة
 فطلقت واحدة طلقت واحدة وهو زوجة **وان** طلقت اكثر فقيل تطلق واحدة
 وقيل لا تطلق **وان** ارسا القول فطلقت هي نفسها **وسئلة** يقبل بطلاق واحدة وقيل
 ثلاثا **والدعوى** **مسئلة** ومنه وطلق زوجته على شرط ان تسلم له ما يقبل اليه
 اذا تزوجت ولا بد ان يغير والوقت الذي لم يزوج في الاحوال المختلفة المهر ولا بد
 اختلاف **والدعوى** على قول لا يثبتها **والدعوى** **مسئلة** الزم فيهم غضبت

عليه زوجة ورجعت وبنته فانها موروثة من مولاها ما ثبت خلاف الطلاق
الثالث ان لا يحل في ضمنها بعد ذلك يوم فكل سنة ثم اذا كان يرضيها ما يجوز له ان يرسل
اليها غيرة ليرضيها او يسلم والحنث اوله ان كان ذكر في عهده لئلا ياتيها بنفسه فلا
يصيق عليه ذلك عدى ان يرسل اليها غيرة وان كان مسلما في عهده فلا يحجب ان يرسل
اليها من يرضيها لان في عاقبة ان المسلمين ان وحلف عن شؤلا يفعل ما عود الناس
فامر بفعل ان امر كفعله اذا فعل المامورا اما امره الا ان يكون نوى في عهده ان ذلك
يفعله ليرضيها بنفسه على قول فيقول ان اليمين على الثبات وترك الشهوات ولو العوج
فان المرحلة ان كان لم يزوجها قبل ذلك طلاق فيجب ان يخالعها ثم لا ياتيها ليرضيها
بعد الخلع ثم يزوجها بعد ذلك ضمنها ولا مدعي **مسألة** ومنه ومن يخلع طلاق زوجته
وهو غير بالغ ليرضيها بما يشاء منة او قبل او اكثر وقبل الاب ذكره عند طلاقه منة
تطابقه واحدة يجوز للرجل ان يراجعها اذا اراد رجعتها ام لا قال في ذلك اختلاف
فعلى قول فيقول ان شؤ **الاب** طلاق لئلا يشاءها طلاقها ويجعل شؤ
المارة لطلقاتها يقوم مقام الغيرة ولا يجوز ليرضيها الا بضاها ان كانت بالغ او دون
كانت غير بالغ فبتر ويجوز **الاب** وفيها قول غير هذا فيجب التزويج في الرجوع
ويجب لهذا اذا اراد رجعتها ان كانت صبيته ان يتزوج والاب ولا مدعي **مسألة**
ومنه وفي رجل حلف بطلاق **ثلاث** نسوة لا يفعل كذا ولير ذلك اليوم ام لا وجدة
ثم ان طلقها بنوع عهده تلك وتزوج ثلاثا وحنث وهو عند ثلاث والمطابقة الاولى
لم تنقض عهدها ما يجب عليه فليس **قال** نعم الاولى تزوج من بعد عهده فلا شئ
القول ان لا يحق فيه من حنث واما التي كانت زوجته عند اليمين فان كان طلقها
طلاقا يخلع رجعتها فبتر وحنث وفي العدة لحقها الطلاق وهذا اذا حنث قبل ان
يتزوج الثلاث ولما ان حنث بعد ان تزوج الثلاث لحق من الطلاق ولا علم فيه
اختلاف ان المرحض نساء باعها فهن في عهده ولا مدعي **مسألة** ومنه وان قال لا يحل
لزوجته ان تطلق **ان** فعلت ذاك وقال ان فعلت ذاك فانت طالق يكون ذلك

سواء قول **لا** قال أما ان قلنا الم الطلاق قبل الاستبراء وكانت بيته الاستبراء فهو أكثر
القول ان ينفعه وان كان عند ما حلف بالطلاق لم تكن له بيته الاستبراء ثم يرد
بعد ذلك ان يستوفى قبل ان تقطع بين الطلاق والاستبراء قبل الطلاق فهو ينفعه
ولا اعلم في ذلك اختلافاً على **مسألة** ومنه ان حلف رجل بالطلاق على فعل نفسه
او فعل غيره او فعل غير **مسألة** قال أما ان حلف على فعل فلا تصدق به عليه
ان اوعت ان يفعل ذلك الفعل وهذا حلف على فعله او لم يحلفها وقتاً فقال قد فعلت
ففي ذلك اختلاف **ف** قول به مصدق وهو كثير القول عندي وقول لا تصدق الا بالبيته
او ما ان حلفها وقتاً فانعت بعد ما مضى الوقت لم تصدق لان يكون ذلك الفعل
لا يمكن ان يطاع غيره عليه مثل ان يقول لها ان بيتي الليلة عيانتة فقولها
تصدق في ذلك وان حلف على فعل غيره فقال ان فعل فلان يقبل الدابة البيته وهذا
ان حلف على الفعل بالطلاق **و** وموضع اخر اللان يكون فعله لا يمكن موقفاً ولا
الاطلاع عليها الا من الفاعل مثل ان يقول الحالف ان لم ياكل فلان حتى يشبع
فاذا قال ان قد شبع قيل قوله وكل ما اشبهه مثله ولا داعي **مسألة** ومنه
وفي رجل سافر طويلاً وجعل طلاقاً **و** ان يربط بها ان لم يرج الى كذا فانفق
الاجل ولم تطلق نفسها اخرج الطلاق من يدها امل ان قال في ذلك اختلاف
وقول اذا نفق الاجل لم تطلق نفسها اخرج الطلاق من يدها وقول
موت شاة **و** بعد انقضاء الاجل طاعت نفسها ما لم ينزع منها اذا كان الم الطلاق
جعل في يدها وغيره **مسألة** ومنه وفيه طلاق وتبذير وماتت
قبل ان تنقضي عتقها ما يعكسها امل ان كان يربطها او يربطها طلقها طلاقاً
رجعياً او يربطها ان خالعها او طلقها طلاقاً بائناً يكون القول قوله وعليه
امل ان قال ان كان طلقها ثلاثاً في صحته فلا يربطها وكذلك ان كان في وضوءه ان كان
طلاقاً يعكسها ما ماتت وهي في العدة ورتبها فان ادعى رتبتها ان خالعها
وان طلقها ثلاثاً وانقضت عتقها منه وانكر هو كذلك عليها البيته وعليه هو البين

ان ارادوا بعينهم ان طلقها طلاقاً بائناً في مرض خوف ومات وهي في العدة
ففي اكثر القول انها لا تشر حتى يمتح اند مضار لها ويعني هذا القول في هذا في
المدخول بها وان كان لم يدخلها طلقها واحدة واكثر القول بقدر بانته مند فان
حسبت نفسها عن اللزاج بقدر العدة ومات قبل انقضاء العدة ففي اكثر القول
انها لا تشر • وما اذا خالعهما وهو نفس • عطلب منها وهي صحيحة في اكثر القول
انها لا تشر اذا مات وهي في العدة وان كان للمرضه في اكثر القول انها لا تشر
كان عطلب منها او غيره مطلب منها وما ان طلقها في مرض يقوم فيه ويقعد
لنفسه غير احد سنده وعشوق بنفسه فهو عندي مثل الصحيح وكذلك في المصير غير
الخوف وطلاق الصحيح البائن لا ميراث فيه ولو نوى ضرر من الميراث
ولمرض فيه اختلاف قول حتى يصح اند ضرر وقول حتى يمتح اند غير ضرر والله
اعلم • **مسألة** ومنه في الترخ والفرق اهما وكنايات الطلاق او صحته
وواقش منهما اند قال يحكم عليه بالطلاق ام لا • قال في حكمه اختلاف
وفيما يبي الحارم اند ليس من صريح الطلاق حتى ينوي بد الطلاق وان قال اند
نوى غير الطلاق اذ قال لم اوطأ فلا يقوى الحارم على حكم عليه بالطلاق والله
اعلم • **مسألة** ومنه فيمن حلف بطلاق زوجته وان فلت فلان فحلفت
سامة عليها نوح طيب فحلفت ان تفسد طوبته قال قليل وهو قول البيت الذي
فيه فحلفت به او جلد فيه كارهها او ادخلها او دفن الجارية فادخلت كارهها
ايحنت بكل ما كان ومثل هذا لا بد قال على ما سمعناه وثنا المسلمون ان
الرجل اذا حلف ان لا يدخل بيتاً فادخل فيه كرهها ففقد اختلاف • قول عن
وقول لا يحنت وهذا قول مجمل بالغسب منه ان كان هذا الرجل حين دثر
الزوجة وقعت رجلة في البيت او يده لا على الاختيار منه الا بسبب دفع
فهذا لا يحنت على هذه الصفة وان كان حين خاف على نفسه من الدابة لا دخل
يده او جلد في البيت على الاختيار منه من قبل خوف الدابة فهذا يحنت على

قول ويقول تحت بدخول بدو رجل ولا حول فيجد قول الله المحنت اذا دخل
 كلمة **لا يدعي** **مسئله** ومنه وقال الزوجت انت طالق ثم وطمها بعد قوله لها انت
 طالق ولم يرد بها بحسب ان ذلك لا تطلق به ثم عليه بذلك ولم يرد لها صدق واحد
 او صدقان قال ان قول لها انت طالق محتمل وجوها فان قالوا ذلك على سبيل المخلط
 اريد ان يقول لها غير ذلك قول لسان الهمد الكلالة فهذا لا تطلق زوجته ولي
 نعم عليه وان كان قال لها بذلك جاهل ولم يرد بذلك طلاقا لم يعرف ان هذا
 اللفظ لا تطلق به الزوجة فعلى قول من يلزم هذا الطلاق **نحو** عليه زوجته اذا
 جاء معها قبل ان يرد بها او ما الصدق الثاني فكثير القول لا يلزم هذا ان جاءه
 ولا يعلم من الاختلاف **عندي** وان كان نوى هذا اللفظ طلاق **زوجته** في
 نحو عليه **والله اعلم** في ذلك اختلافا في جاء معها قبل ان يرد بها فان كان قد انقسم
 على الجماع او كتمها الطلاق او جاء معها او هي نائمة او كانت صبيبة لم يرد لها صدق
 ثاني على هذه الصفة **والله اعلم** **مسئله** ومنه وحلف بطلاق زوجته ان
 فعلى السنن ان فعل ما حلف عليه قبل ان يقضى بسنة ويزوج زوجته ثم فعله ثانية
 قبل ان ينقض السنة من يوجع حلف بطلاق **زوجته** ثانية على هذا المعنى **اول** قال
 ان كان معناه في قوله السنن ان يكون ما نفي انقسم وحلف **بسم** هذه عن الفعل
 السنن وفعل **زوجته** فلا يكون الحنت الا مرة واحدة في القول للمسلمين **المؤمن**
 قال كلما او نفا قال ان فعلت **والله اعلم** **مسئله** الصبي **زوجته** وقال الزوجت انت
 طالق عند الماء او عند التراب **فقول** تطلق **واحدة** وقول **ثلاث** او **الرب** **مسئله**
 ومنه ان يغيب الى البحر وتطلقت زوجته ان يجعل طلاقها ويدخل ذلك لها **المؤمن**
 وعن رجل حلف بطلاق **زوجته** لا تدخل بيته ابدا فدخلت ثم ردها ثم دخلت ثانية
 هل يقع عليها طلاق **ثانية** **اول** ان قال الذي ناخذها ان لا يقع عليها الطلاق
 الا مرة واحدة **والله اعلم** **مسئله** ومنه قال لزوجته انت طالق ان فعلت كبت
 وكبت في هذا اليوم وفي هذا الشهر فعالت في ذلك اليوم وفي ذلك الوقت التي قد

فعلت كذا وكذا والقول قولها فان اتفهما فعليهما عيسى وتطلق وإن قالت بعد الوقت
الذي جعل لها قيد الفعل اتفهما قد فعلت كذا وكذا وكان اليوم الذي فصدته والشهر الذي خرج
لم يفعل قولها الآن تقيم بينة وضية رضاء فعلت في الوقت الذي فصدته وإن قال لها انت
طالق ان فعلت كتبت وكسبت ولم يعمل لها اجلا معلوما فقالت قد فعلت كان
القول قولها وان حلف بالطلاق ان يفعل اليوم كذا وكذا لم وطهر زوجته قبل ان
يفعل فقد تخلف في ذلك قوله نعم عليه وقول القدر عليه ولا يقع الطلاق قبل ان يفتي
ان بعد شهر والاعلام **مسألة** وحلف بطلاق زوجته ثلاث شقوق قبض
قبضة معروفة فلا يلزمه الطلاق حتى يشق ويغيب جميعا وليد ان يشق ويطلق ويخلف في هذه
السنة فاذا جاء اول القبض اسكن الزوج حاله زوجته ان لم يتم تعدد البلد الى
صدور الغدوم والسكنى فمناك ليست له بزوجته ولديها زوجها وكذا ان خرج والبلد
فصل قديم القبض فاذا صح الى البلد بعد ردها **مسألة** القبض فقد تزول عنه عليه **مسألة**
مسألة في رجل قال لزوجته قولوا اتهم بد ما نكر فقال لها حلف بالطلاق قال
نعم وكان القول الذي انكره صحيحا ايلزمه طلاق بقوله نعم قال الذي وجدته
للطلاق عليه بقوله نعم حتى يقول نعم احلف بحب عليه الطلاق وقول حتى
نعم احلف بالطلاق والاعلام **مسألة** والسكون بسبب منه حلال او حرام
بغير سبب من ادان طلق زوجته اكدت مختلف في وقوعه عليه في جميع المذكور **مسألة**
قال الذي يخلف فيه اذا كان من المحرمات وغير ذلك من المحرمات فلا اعلم به بخلافه
والاعلام **مسألة** ومن طاف زوجته والمضرب قبل ان يدخلها ومات فما لها او
عليها **مسألة** قال قول لها نصف الصداق وعليها عدة الطلاق ولها الميراث **مسألة**
ان حست نفسها معذرا لعدة عدة الطلاق ويمنهاخذ وقول لها الميراث
حسبت نفسها او لم تحسب ولها نصف الصداق وعليها عدة الطلاق وقول
لها نصف الصداق ولا ميراث لها ولا عدة عليها وهو قول موسى الرضا بن قول
لها الصداق كذا والميراث وعليها عدة الميمنة وقول لها الصداق كذا ولا عدة **مسألة**

عليها ولا عبرت لها وقول لها انصو الصداق والميراث من مات فوجعه مثلها او
مات في العدة ويعددها ما اخرج سبعة تقاويل وتعجب الصبي الذي قال فبدر وبدا
قلت فان طلقها ثلاثا اهل لمقامها ما يلحق هذه قال نعم وكذلك لو دخل بها وعفي
قولها جئت نفسها بعقد وثبت وما ان لم تزوجت ولم تحبس نفسها عن التزوج فلا يبرأ
لها والعبد على **مسألة** ومن قال للزوجة انت طالق على ان تعطيني مائة درهم فابت
عن ذلك وجابت المهر فلا يقع عليه الطلاق وان قال ان عليك في الف درهم فقلت
لا وسكنت فقول لا طلاق ولا شيء عليها او قيل لا تطلق حتى يقل ما استثناه وهو شلع
وان قال نعم فقول لا طلاق ولا شيء عليها او قيل لا تطلق وعليها الا الف **والدعوى**
مسألة وان حلف الرجل بطلاق زوجته ان يضرب فلان يوم كذا فيرادون
او بعدة اشهر فلم يضرب في ذلك اليوم طلقت او لم يضرب هو الموعود **مسألة**
اعلم **مسألة** وقال الزوجان ميت ورضي هذا لم يقل ورضي هذا
فانت طالق ثلاثا انطلق ثلاثا حين موته وتبرأ من **مسألة** وما عدها قال
الذي وجدناه ان الرجل ان قال له زوجته ان مت فانت طالق ثلاثا قول لا طلاق
وقت قوله وقول لا طلاق ادمت **مسألة** وقول لا تطلق مع هذا الاختلاف في ثبوتها
ايضا في اختلاف **مسألة** فعلى قول من يقول انها تطلق حين قوله فان قال ذلك
وهو صحيح ومات في العدة انها لا تنس **مسألة** وان قال بذلك وهو مضى وما
وفي العدة فانها تنس وطلاق الضر وهو الطلاق ثلاثا في المضى وفيه
اختلاف في مع ثبوتها من قول انها تنس وقول لا تنس وكذا القول انها تنس
واما المطلقة ثلاثا والباينة مخرج فالحق فعدها عدة للمطقة **والدعوى** **مسألة**
في ازالة ادعت على زوجها انه طلقها او نكحها وهو فلان او ض **مسألة** فان نعم كنت طلقها
حين ما ادعت علي فاكدت نفسها اثبات فطلبت ميراثها من في ذلك
اختلاف **مسألة** قول انها لا تنس لانها قد اوتت انه طلقها وهذا ان كان ثلاثا
او كان رجعا وانقضت عدتها وقول انها تنس لان قولها لا يقبل عليه وكذلك

قول المروزي في ضمنه ان كان طالقها وقيل لا يقبل **مسألة** ابن عبيد
 وروى انه وجبت طالق ان ردت على ما لا يملكه كقوله الطلاق قبل
 الاستنساؤه هل تطلق ام ينفع بالاستنساؤه ردت اذ قال لها حدثيها فقال
 انك تحبها الله قد سمع علي اخي وممل • قال اما ان ردت الاستنساؤه فلا تطلق
 بل اختلاف الذي اعطته وما اذا قدم الطلاق في ذلك اختلاف واكثر القول لا
 تطلق اذ لم يعط اذ كان الطلاق متصلا بالاستنساؤه وما اذا ردت على نفسه
 فعليه كفارة **مسألة** ابن عبيد والرد على • **مسألة** وطلقت المرأة فارجعها ورجعها
 على نفسها وهي بعد في العدة يلحقها التحريم والزوجة ممل • قال لا يعدم من
 الاختلاف في ذلك فيما بين لنا والرد على • **مسألة** وروى ان تزوجت فلانة
 فهو طالق ثم قال كل اولاد تزوجها فهو طالق ثم تزوج فلانة بعينها لم يقع عليه
 طلاق • لان لا يطلق الا بملك وقد اخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 للطلاق • وللعناق على ما لا يملك • قال للؤلؤة • وقال ان تزوجت فلانة وهي
 طالق ففي تزوج الطلاق عليها بعد تزوجها اختلاف واكثر القول انها
 لا تطلق والرد على • **مسألة** الصبي وطلقت زوجته وعتقه ونسبها
 بعد الطلاق ولم يخرج محرمه عند الحد انه محرم في الحد عليه والرد على • **مسألة**
 ومنه وحلف بطلاق زوجته لان اليمين بها حاق بغيره عن غير العمل بها •
 فبارها قبل ذلك اهل التعلق بالثلاث لان لما بارها لم ينسأ بها ولا يزوجها
 الطلاق والرد على • **مسألة** وسألت عن رجل قال لزوجتي انت علي حرام يعني
 الطلاق • قال لا صحاح في هذه المسئلة ثلاثة اقوال بعضهم قال لا طلاق
 وبعضهم قال طلاق وكفارة **مسألة** وروى انه تزوج كفارة **مسألة** وروى انه
 قلت فما وجه ما ذهب اليه كل واحد منهم وما جئتم في ذلك قال اصحاب الرائي الثاني
 قالوا لما قال لزوجتي عليك حرام وجهه لكفارة وقول يعني به الطلاق فلم يرد
 وكفارة وما قول اصحاب الرائي الاول فانهم قالوا لما قال لزوجتي عليك حرام وجهه

يعلم ما اراد هذا القول لما قال بمعنى الطلاق بين ما اراد بقوله فوجب ان
 يكون طلاقا اذ اراده وهو تحريم الزوجة وما حجة أصحاب الذي المخبرون الطلاق
 لا يقع بالنية ولا يكون واقعا الا بلفظ على اظم التي نعم لزوم حكمه الكفاية ولا
 يلزم الطلاق ان يوافق ولا ينافي ودليل ظهورهما الاجتماع على ان الطلاق لا يلزمه
 بالنية دون القول فلما كان الحالف لم يخلف بالطلاق ولم يخلف بغيره ثم نوى
 غير ما حلف به لم يقع الطلاق ولا عمل **مسألة** وفي الذي حلف بطلاق زوجته ان
 اخبرت وفي هذا التمسها فاكملت التي وضعت عمدها تطلق وبما ان قال لها اتخذي
 فترخي هذا شياء فلا يثبت ان اخبرت عند الجمع والدر **مسألة** ابن عبيد الله
 فيمن حث بين ايديهم من علم الناس خصومه ثم مضى الى اب على الختم فلما
 علم ان حلف بطلاق الثلاث ان مضى اليه ولم يشك خصمه فلما علم الاب
 صحت يمين الولد جاء ساكبا خصمه وقال لا مضى ثم مضى الى اب وبعد شكوك
 هذه الحلف الابن حثت على هذه الصفة لم **مسألة** قال لا يلحق الابن حثت على اكثرها
 عفاها ولو كان **الاب** قد مضى قبل ان يخلف الابن الذي حفظت ما هو اشدد من هذا
 في رجل حلف بطلاق زوجته ان حث هذا الثوب وكان في قبيل اليمين يقول
 تطلق زوجي الحالف وقول لا تطلق لا يثبت ان حث في مرة ثانية وكذلك
 في رجل حلف بطلاق زوجته ان تنزع فلان فلا تنزع وكان فلان تنزع فلا تنزع
 قبل ان يخلف يقول تطلق **مسألة** زوجة الحالف وقول لا تطلق لا يثبت ان تطلق
 للامور ونحوها بعد ذلك فان نزعها بعد الطلاق حث الحالف وكذلك ان مضى
الاب بعد ان شكوا فلا تطلق **مسألة** زوجة الابن على اكثر القول لا في حفظت من
 ما هو اشدد من هذا في رجل قال لزوجة ان حثت طالق ان لم تسكني عنى لا بد وقوع
 بينهما كلام فسكتت عند ذلك ثم رجعت تكلم فقال لا تطلق **مسألة** زوجة والده
 اعلم **مسألة** سئل المؤلف عن رجل حلف بطلاق زوجته والحلف على
 الحالف ملاءمة الطلاق ويعين زوجته وطهر التي عنده ان لا يشرب الخمر

فانطلقت روجتد ثم ردها ثم عاد شرب الخمر ثم وطئ روجتد قبل ان يدركها ثانياً
هل يحس لزوجها بعد الوطئ ام قد حوت عليه قال ان روجتد تطلق اذا شرب
الخمر ثم مسكت في طاعة الزوج فان ردها ثم عاد شرب الخمر في مسكتاينته فانها تطلق
اثنين لالاطلاق يسمع المطلاق فان وطئها قبل ان يدركها ثانياً فقد حوت
عليه روجتد وقول اذا اخرجها والاربعين في بيتها ولعقد بطلاق الاربعين روجتد
طلقت روجتد ثلاثاً ولا يحل للزوج جنته اذا شرب الخمر في مسكتاينته مرة حتى تسبح
زوجها مرة ولا يبعد ردها مرة على هذا القول الا اذا كان وطئها ان شرب الخمر
وبعد ان طلق منه ثلاثاً وقبل ان تسبح زوجها مرة فقد حوت عليه ولا يعلم في
ذلك اختلاف فاوفاك اذا قال الرجل لزوجته ان دخلت بيت فلان فانت طالق
فدخلت بيت فلان طلقت واحدة فان ردها ثم رجمت دخلت على الاثني بيت فلان
بعد الرجم فانتا تطلق ثانياً ولا يعلم في ذلك اختلاف فاوفاك في موضع عن عبيد ان
انها لا تطلق رجوع وانما الاختلاف اذا قال الرجل لزوجته ان دخلت بيت
فلان في اليوم الغلاتي وفي الشهر الغلاتي وفي السنة الغلاتي فقال رجمت
كلما دخلت الزوج فانتا تطلق مرة بعد مرة لانه عدد في عينه وقال وقال
لا تطلق الا مرة واحدة ولو دخلت مراراً وكذلك اذا قال الرجل لزوجته ان فعلت
الشيء الغلاتي اي فانت طالق ثم فعلت ذلك الشيء مرة بعد مرة فقال رجمت
كلما فعلت ذلك الشيء فانتا تطلق مرة بعد مرة الى ان تبين بالثلاث وقال
وقال لا تطلق الا مرة واحدة ولو فعلت في ذلك الشيء مراراً وكذلك اذا قال
الرجل لزوجته ان فعلت الشيء الغلاتي فادمت جنته فانت طالق ثم فعلت
ذلك الشيء مرة بعد مرة فانتا تطلق مرة بعد مرة الى ان تبين بالثلاث قال
وقال لا تطلق الا مرة واحدة ولو فعلت ذلك مراراً اذا قال الرجل لزوجته
كلما دخلت بيت فلان او كلما فعلت الشيء الغلاتي فانت طالق وكلما دخلت
بيت فلان او فعلت الشيء الغلاتي فانتا تطلق كلما دخلت بيت فلان.

او فعلت الشيء والغالب في هذه المسئلة ان تنس بالثلاث ولا اعلم في ذلك اختلافا وانما
 الاختلاف ان ابايت هذه الزوج بالثلاث من دخولها بيت فلان او فعلت الشيء الغالب
 ثلاث وثلاثون فلا تزوجت هذه الا تزوج لم يدخل بها زوجها الاخر ثم طلقها وانقضت
 عدتها ثم تزوجها الاول الذي وحلف عليها عن دخول بيت فلان او فعل الشيء الغالب في
 فاذا دخلت بيت فلان بعد ذلك تزوجها فقال قال انها تطلق ايضا وقول لا تطلق
 لان هذا كالحاق مستقبل وهو عندنا حسن انشاء الله وما اذا ادعت عليه طلاقا بآيا
 وانكره لولا ذلك فالقول قوله وهو عليها الحيثية العادلة فان كانت صادقة فها ادعت
 عليه ان طلقها ثلاث تطليقات فعليه ان تقضى منه صداقها ويحجب ما عكده
 فان لم يعمل فديتها واراد منها الجماع فحازها فقله عند الجماع لا قيل ذلك ولا بعد
 ولا تعول ولا نسمة وهذا فيما بينها وبين الله وما في حكمه فاذا صح عليها انها
 قتلت فلا يقبل قولها فيما ادعت عليه ما بين بها والله اعلم **مسند** عن الشيخ
 سليمان بن محمد وملا محمد بن محمد وكان في المائة من تحريض فقال لها زوجها انت
 طالق للسنة وتقطع عنها الحيض تكون مدة هذه الا ان تحيض وتطهر
 ثم تطلق ولو طال ذلك اهل اهل الطلاق وتحرز يطاها في هذه
 المدة ولو طاول ذلك ام لا قال قد خففوا في قولها انت طالق للسنة
 فعلى قولهم يقول طالق السنة فان كان طلاقها بعد وطئ وكانت ممن
 تحيض فلا تطلق الا ان تحيض وتطهر ولو طالت بها المدة ما لم تحيض ولم
 عندها وطئها في المدة قبل وقوع الطلاق **مسند** وان كانت ممن لا تحيض وصغر
 او كبر فعقبها اهل اهل طلق وقع بها الطلاق **مسند** وقال في امضى
 لها شهر وقال في امضى ليس هو طلاق سنة حتى يقول انت طالق طلاق
 السنة فعلى هذا القول تطلق واحدة وحسينا وليس له وطئها على هذه
 الصفة والله اعلم **مسند** ومنه وحلف بالطلاق انه ما يزوج فلانا
 ثم انسلج حلالا غيره وجاء هذا الرجل المحلوف عليه ولا يعرفه في الطريق **مسند**

ايلحمه طلاق على هذه الصفة لم لا قال لا كان يثبت وعقد في عينه هذه ان يكون
 ذلك منه بالنية والقصد الى يعتد به عارضه في الطريق مرغبه واعتقاد منه قصد
 الى يعتد به ولم ينو اعتقاد يعتد به عارضه في الطريق لم يقل بوقوع الطلاق
 عليه في زوجته على هذه الصفة وفيه ارباع القول بلا نية ولا اعتقاد فاذا عارضه في
 الطريق لا يعتد به عليه وجوب الطلاق لا يعتد به عليه **مسألة**
 ومنه وقيل لزوجه يا مطلقه او قد طلقته ونيت ان طلقها من قبل لم ينو بقوله
 طلاقا لانها لم يزل ذلك له عيها او فحتم عليه عند الحاكم وقت بقوله ونيت ان يحكم عليه
 الحاكم بالطلاق ان يكون القول قوله ولا يما قول لها يا مطلقه وقد كان طلقها
 وقيل وقد نوى ما كان منه لها من الطلاق ولم ينو طلقها فان القول عندي في ذلك قوله
 لا نيل من صريح الطلاق وما قوله لها قد طلقته فاذا حاكمته وصح منه ذلك
 لها حكم عليه لها اعظم من قوله ولا يقبل قوله انه لم ينو طلقها ولا يلا بقوله هذا
 ما كان منه لها والطلاق لا ينافي صريح فظا هو الحكم ولا ينافي بينه وبين
 اللبس اقل ان عليه في ذلك باسأ ان لم تقم عليه حجة حتى من احد حكام المسلمين
 وصدقته في ذلك **مسألة** ومنه وفي رجل حلف بطلاق زوجته وقد نيت
 البعاد او جعلت عليه سنا ان لا يأكل من هذا العيش ثم اخذت الزوجة العيش
 وراحت من الاناء وطاحت فيه عشا غير ولم تغسل الاناء وعلق شيء من السم
 في العيش الاخر ولم يمد شيء من الخشام **مسألة** قال اذا لم يأكل من العيش الذي حلف
 وحلف عليه ان لا يأكله فلا بأس عليه عندي على قول من قال بذلك ولو تعلوا
 الذي كان فيه العيش ذهبا لان ذلك مما لا يستطيع الامتناع منه لان يقع العيش
 بغيره وكذلك لو حبة واحدة فقد وقع الطلاق على قول من قال بذلك ولعلمهم قد
 قالوا بوقوع الطلاق اكل منه شياء او لم يأكل منه لانهم قد قالوا ان هذا ليس
 باستثناء عندهم **مسألة** ومنه وان طلق الرجل انا غيرة زوجته
 وقال اذا تزوجها فهي طالق يقع بذلك الطلاق على هذه الا ان تزوجها هذا

الرجل المطلق قال في ذلك اختلاف انما قال ان تزوجها فهو طالق وكذا القول اذا وقع
 اذ تزوجها وقال ان تزوجت فلان فهو طالق حين تزوجها فكثير القول ان هذه تطلق
 اذا تزوجها وان كان لا يحسن ان تزوجها او قال كلما تزوجت اذ تزوجها فهو طالق فلهذا اكثر
 القول انها لا تطلق وعليها عمل عندنا والرد على **مسألة** ان عيبدان في الذي طلق زوجته
 طلاق السنة ثم ردها قبل ان تحيض لم كانت من تحيض فاذا احاضت وطهرت والحيض
 فانهما تطلق ولا يقع الرجوع لان يقع الطلاق وطلاق السنة اذا قال الزوج ان تزوجت
 انت طالق طلاق السنة فانهما لا تطلق الا ان تحيض وطهرت من الحيض ولم كانت المراجعة
 طهرت ولم يحضرها زوجها بعد ذلك طهرت من الحيض فقال لها ان طالق طلاق السنة فانهما
 تطلق وزوجها **مسألة** ان امل في من خطب اليه بالدر حتى تنفسه بطلاق زوجته
 ونوى بذلك حمل فليس في جميع كتابه وكلامه وقتئذ عند ذلك الطلاق وغيره اذا قيل
 عليه في زوجته طلاقا بذلك كد او شئ من فيهما بينه وبين الله لم قال ان الطلاق
 لا يقع الا بالعزم عليه مع الكلام التام باللفظ الطلاق ولا يخرج عند بعض المسلمين
 ويحججني ان ياخذ الذي يستلحق بالشكوك بهذا القول انما يعمل على المحاط الذي يورث
 الشيطان للانسان انك تبيت الطلاق حين تكلمت وحين قرأت ولو كانت **مسألة**
 الطلاق فكل هذا لا يدخل عليه في الطلاق ولما الطلاق يقع على الانسان اذا
 عزم عليه بالقطع والفظ به وعلمه بذلك ان يكون قاصدا لطلاق زوجته ولا يخرج منه
 ولا يرد بها وما اذا كان في قلبه ان زوجته يرد بها ولا يخرج زوجها عند ذلك يورث
 له الشيطان فيها وكثرة خوفه عليها فهذا عندى لا يقع به عليه طلاق وهذا قد
 حاق في آثار المسلمين لئلا يقع طلاق على من قبله عند هذا والرد على **مسألة** الصبي
 فيما قال الزوجت شئ وقع وريدها انت مطلقة وقال لها هذه النخل طلاقك
 او لفظ بلفظ الطلاق لها لم يرد بذلك طلاقا او غلط بلفظ الطلاق ولم يرد به
 انطلق بجميع ذلك زوجته ام لا قال اذا لم يرد يقول هذا طلاقا وكان المراد
 اللبس فليس طلاق حتى يرد ذلك هكذا يوجب في الحوايات وما تولى هذه النخل

الطلاق ولو لم يرد بالطلاق فيها يفسد ويبرأ العمل بان هذا الطلاق وما في الاعكام فما
خوفا من ان يفسد من وجب وطليت منه ذلك ولو ان لم يطلب وجب له وتحاكم
في ذلك فهو اليه ويندر وما من لفظ يلفظ الطلاق فيلزم ما لا يفرغ نفسه طليته لم في
ذلك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ سلاسل في قوله قالت لزوجها قد تركت ورجعت
وصلة التي انفسوا قال السري قد فارقته ولم يفرغ من هذا يقع بينهما الطلاق او لا
قال لا يفسد على نسائه كلاما متصلا فاذا كان قول ان يكون طلاقا وقول يرجع الى
يثبت فان نوى ولا طلاقا طلق فلان قال ان ثبت تهميها ولا يثبت الطلاق
كان القول قولها مع يمينه ورواها ابو الصديق ان رجعت عليه فبقيتها الرجعة
لا يلزم قبل ولم يجب بالقبول والله اعلم **مسألة** وعند الطلاق اذا كان في الليل
وكان تعود الزوجين للطلاق وكان معرفتهما ببعضها بعضا الليل فمعهما
بالنهار فالطلاق واقع اذا كان بينهما ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ عبد الله
محمد المحمدي رحمه الله في رجل قال لزوجته ان دخلت بيت فلان هذا فانت طالق
ثم مات فلان هل يجوز لها ان تدخل البيت في يوم مات فلان لان قد مات
ام لان قال ان دخلت ذلك البيت بعد ان مات ذلك الرجل فانها انطلقت لان
وعينه وان لم تحده وعنده وقال ان دخلت بيت فلان فانت طالق فدخلت
فيء الرجل قدمات فلا تطلق لانها دخلت والبيت يومئذ ليس للرجل وانما
هو للورثة وفي المختص اذا حلف لا ياكل وما لفلان قال ذلك للمال الى الخالف
او الى غيره فاكل منه لم يحث لانه قد زال عنه وليس للمال مال فلان واذا حلف على
شيء واحد وما لفلان لا ياكل منه قال ذلك للمال الى الخالف او الى غيره فما
اكل منه حثت والله اعلم **مسألة** الصبي ورواها الزوجان اعطيتي منك من شيء
وغير شوري او غير شوري فانت طالق فان ادها ان تعطي اقمها اشاوت
وملكه اشاوت وجعلها ادها مكان المشقة عليه لم يحث في عمن كما جاء في الذين
ولعله المحقق ما قبل في الذين من الاعتلاف والله اعلم **مسألة** ومنه وما اليه من الطلاق

فهو حجة عليه الحنف إذا حشدوا الفقه والفقيه والاشيخ والشيخ فهذا ما
 يجري فيه الاختلاف **نوى** بالطلاق وهو ينوي قبل غير ذلك **مسألة** **مسألة**
 عن الشيخ حبيب بن سلال في رجل الداربع زوجات وثلاث عبيد فقال لزوجاته
 كلما طلقتن كن واحدة فبعد وعبيدهن وكلما طلقتن كنين فبعد أن
 وكلما طلقت ثلاثا فكل واحدة وكلما طلقت أربعاً فكل واحدة وكلما طلقت
 واحدة فكل واحدة يقع العتق على أربعة عبيده أو كيف الوجه في هذا قال إذا
 طلق زوجات واحدة بعد واحدة فإذا طلق واحدة انعقد عتد وإذا طلق
 الثانية انعقد الثمان وإذا طلق الثالثة انعقد ثلاثين الأولين وإذا طلق
 الرابعة انعقد أربعين غير أن سيف عتقهم عليه فعتق من العبيد على اسماء وأما
 أن لو طلقهن بلفظ واحدة فقال هن اثنتي عشرة طلاقاً فلو قد
 طلقهن فهذا فيه اختلاف **ففي** بعض القول يعتق أربعة عبيده بطلاقهن
 بلفظ واحدة وفي بعض القول ثبت عليه عتق من سمى وبهذا إذا كان قد سمى كل
 عبد باسمه إن عتق إذا طلق وعينه بعينه فبعثت من سمى وعينه سمى
 أن يحسنه أن لو نوى أن فلاناً يعتق إذا طلق واحدة وكذلك الثانية والثالثة
 ينوي عبيد معينين في قلبه فلا يلزم إلا ذلك الذي هو تمامه وعينه عتقده والسمى
 ولا عين لفظاً لا نوى ووقع منه الطلاق فيعتق عبيده كلهم لأنهم لم يسم بعبد
 أن يعتق وإذا اعتق عبدان عبيده ولم يعينه ولا سماء ولا نواه شاع العتق
 في الجميع وقد اختلفوا في السعانة عليهم لم قول عليهم السعانة لم قول لا سعانة
 عليهم لأن العتق من سيده وسقط عنهم من السعانة على رأي الزوجاء عليهم
 قدر الزم وعتق عن العبيد الذين لم يسم عتقهم **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 بطلاق الأربعين امرأة وسلا واحدة زوجات أطلق زوجته ثلاثاً ولم يقل إلا الحق
 في زوجته إلا طليقة واحدة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 الطلاق **باب** ما هو في المص الذي لا يقوم صاحبه من مضمحل لفظاً أو حوالاً

وضوء وصلاته لا معين ومات وفي العدة فقول انها شر وقول انها لا شر
وان صح ومنه وصار في حد يجوز طلاق فلا شر ومن مات بعد ان انقضت عدها
بالحيض ولو قتل وانقضت وقته الصلوة فلا شر والله اعلم **مسألة** ابن عبيد بن
أما قوله لزوجه صاشر طالق طالق طالق بكلام متصل فقول انها تطلق
تطلقه واحدة ما لا ينوي ثلاثا وهو اکثر القول وفيه قول ان يكون ثلاث تطلقات
والقول الاول أكثر وقوله مقبول ان نوى واحدة ولو كان غير نية على المعنى
وما قوله لزوجه صاشر طالق صاشر طالق فقول انها تطلق واحدة ما لا ينوي ثلاثا
وفي هذا القول مجاز فلهذا كان وما قوله لزوجه صاشر طالق طالق قول
انها تطلق واحدة ما لا ينوي ثلاثا وهو اکثر القول وقوله تطلق ثلاثا والله اعلم
مسألة الشيخ ناصر مجيب للطائفة واحدة هل يحل طلقها النكاح زوجها ومسد
بيده وجامعها في الفرج ام لا قال قد قال بذلك بعض فقهاء المسلمين غيرنا انقول
مثل هذا وهذه مستوية وخاصة على كراهة الغاف الذي لا خوف في النكاح ما علمت لما
لما علمت بذلك الذي لا يترك لذلك اهلا والكتمان السمسرة موضع الله اعلم **مسألة**
ابن عبيد بن يمين قال لزوجه طالق ان فعل كذا وقال ان فعل كذا فزوجه طالق
هل ليس هاتين اللفظتين فقامها سواء فصح في ذلك **مسألة** اما قال لزوجه طالق
ان فعل كذا فقال **قال** لزوجه تطلق من جهات لم يفعل وقوله ان فعل كذا فقال
الان يفعل وهذا القول عجيب **مسألة** وما ان قال ان فعل كذا فزوجه طالق فلا تطلق
لزوجته لان يفعل والله اعلم **مسألة** وفيه طلق زوجته ثلاث صدقات فقال لها
صدقة ما عني علي الا اذا خلصت من عندك وما اليوم ما اعطيك هل يحل عليه حاضرا
ام لا قال لا شيء عليها الا اذا خرجت من عندك والندد رخصا بغير ظهراها وفي جواب
لابن عبيد بن واما اذا طلقها طلاقا بائنا فحلي طلقها بالمرسليم آجلها والله اعلم
مسألة وفي رجل خلف سبعين الف طلاق الله ما جاور اولاده في بلدة معقولة
ما المجلدة اذا اراد جوارا كان في قبل لم يجز منه وبين زوجته طالق قال المجلة

في ذلك ان مخالف زوجته وذلك ان تبرير وجهها وصدقها ويرى لها تقسمها ثم نجاء واطلاقه
 ثم بعد ذلك يرد زوجته ولا شيء عليه ولا بد **مسألة** وفيمن طلق او قد سئل
 ولم يعلم بانكره وظنها او اراها ان التوبة يلزمه كحل وطريق صدق **مسألة** قال في ذلك
 اختلاف **قوله** يلزمه كحل وطريقها صدق وقوله يلزمه صدق ان وهذا القول
 الأخير والله اعلم **مسألة** وزاد حدثنا في نفسه بطلاق زوجته ولم يردل يوسوس
 بذلك في الخلق حتى قال بلسانها الق طالق طالق ولم يردل على ذلك بقلبه لم ينفق
 زوجته طلاق **مسألة** قال في الزينو للطلاق لزوجه فلا تطلق زوجته ولا بد **مسألة**
مسألة الشيخ سليمان محمد ملا ما قوله لها سري مع اخيش صاشر وتيسر **مسألة**
 في ذلك فيفتن ان كان لا يقول هذا لها طلاقا فقد طلق على قول **مسألة** في ذلك
 وقال لا تطلق حتى يلفظ باللفظ الصحيح **مسألة** فيمن ان يكون القول في ذلك قوله
 المبرح في ذلك فيفتن ان كان لا يقول هذا لها طلاقا فقد طلق على قول **مسألة** في ذلك
 لها تصديق ان كان ثقة ولا كان غير ثقة لم يكن لها تصديق **مسألة** **مسألة**
 وزاد قال الرجل كل اداة اتزوج بها فهي طالق فتزوج في ذلك اختلاف **مسألة** ولكن ان قال ان
 فعل كذا فارت طالق او عبده حر او ماله صدقة وليس له يوم حلف مال ولا عبدا
 ولا اداة ثم فعل ذلك بعد ان تخرج او ملك العبد والملك فانه تحنث ويلزمه ذلك
 بالاختلاف والله اعلم **مسألة** وسالت عن رجل طلق زوجته وهي صبيته غير
 بالغ متى يقع الطلاق ومتى لان يرى بها قال لا يختلف اصحابنا في ذلك على ثلاثة
 اقوال **مسألة** فيقال بعضهم يقع بها الطلاق حين طلقها ثم تستعد بعد ذلك ثلاثين
 اشهر وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق الا الى اهلها فاذا اهل الشهر وقعت
 بها تطليقة ثم تستعد بعد ذلك ثلاثين اشهر وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق
 الا بعد ان طلقها ثلاثين يوما ثم يقع بها الطلاق وتستعد بعد ذلك ثلثة اشهر
 قلت فان كانت ايسر من الحيض فكذلك ان تكون عدتها والاختلاف في وقوع
 الطلاق بها **مسألة** قال فيم اوجها وحده والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان فيمن حلف

بالطلاق

بالطلاق انه ما كسب طرعا بغير طلاق فلان مات فلان فكسب الطريق الذي بغير طلاقنا
 بعد موتنا نطلق زوجته على هذا الاول قال ان هذا لا يخلو من الاختلاف والذي
 عندي والقول ان ربيعة هذا الحالف لا يطلق على صفتك هذه والله اعلم **مسألة**
 واذا حكم الحاكم على الرجل ان يطلق زوجته لا ينفقه على نفقة وكسوة فطلقها الرجل بالحكم
 ولم ينسدها ولا نفقة ولا نفقة ولا نفقة ولا نفقة ولا نفقة ولا نفقة ولا نفقة ولا نفقة
 وهي المثلث وهو كثر القول والله اعلم **مسألة** قلت فان اثبتت اوراق طلاقها من
 عندها وزنت الثمن فلما قبض الثمن غيرة ولا قد غيرة وتطلقت نفسها اي
 بعد تعبيرة هل يقع الطلاق قال هكذا معي ان يقع الطلاق ولا رجعة لم في
 ذلك لان تقبله في وينسخ البيع قال ومعني في بعض القول ان رجوع ما يقع
 البيع فقد وقع الطلاق ولو لم تطلق هي نفسها ولا قبضت الثمن اذا اثبت البيع
 وعلى هذا القول لا يقع اذ التها له ولا ينسخها البيع اذا ثبت لان قد وقع الطلاق
 بشيئيه قلت فان قال الزوج قد ابايعتك تطليقتك من طلاقك بكذا وكذا لها
 وقبلت الملاءة ذلك هل يكون هو ثابتا قال هكذا معي والله اعلم **مسألة** عن
 الفقيه مسعود بن رمضان رحمه الله وفي الملاءة اذا خافت من زوجها التولي وطلبت
 ان يكتب لها طلاقها ما يدعيها ان تولي عنها ولو يتركها انفقها لها ذلك ويجزى هو على
 ذلك والملاق نعم لها ذلك ويجزى على ذلك ان تولي عنها ولو يتركها انفقها الشهور
 او الشهرين وان زاد الرجوع فليس له رجعة اى كان ذلك بحكم الحاكم ومطالب
 من الملاءة لانه جعل ذلك بحق عليه قد لم فليس له رجعة وهكذا جاء الاثر
 ويجعلون من جعل طلاقها ما يدعيها عقد النكاح والله اعلم **مسألة** واذا طلق
 الرجل زوجته ثلاثا ودخلت هذه الدلالة ثم طلقها ثلاثا ولو تكرر دخلت الدلالة
 من ثم تزوجت غيره ثم فارقها فزوجه الاول ثم دخلت الدلالة من ابي الطلاق
 لا يقع عليها الا بعد الاول كذا قد انقضت وقلا غيره يقع عليها الطلاق لا يخلو
 من بعد ان تزوجه الى الزوج الثاني فان كانت دخلت تلك الدلالة وهي في ذلك غيره

فقد وقع الحنث والله أعلم **مسألة** ابن عبد الله بن عمر قال بلغني أن رجلا طلق عضوا من زوجته
وقيل إن ينطق بها فالف بأن العضو المطلق من زوجته هذا الحق ومنه
طلاقه إن قالوا بأن العضو قبل أن ينطق بها فالف فلا تطلق
زوجته إلا أن يريد بقوله طلاقا طلاقا كما كان نطق بقوله طالق قبل أن تبين
في حديث تطلق على قول ويقول إن الإيمان يؤخذ بها على أن الإنسان وأما إذا
العضو وجب وسوى على التلاوة فلا يلحقها الطلاق الأول على ما حفظته
ورأى المسلمين والرد على **مسألة** ومن قال إن دخلت بيت فلان ولم يقل
هذا البيت ثم باع البيت ودخلت المرأة البيت فلا تطلق وإن حلفت دخلت
هذا البيت وهو بيت فلان فإذا باع ودخلته فقال فيقال تطلق وهو أكثر
القول وقال من قال لا تطلق والرد على **مسألة** وإذا قال الرجل لزوجته
أنت طالق ليلته القدر متى يقع الطلاق قال إن عرف هو ليلة القدر أو
صح معد ذلك شاهد عدل إن هذه ليلة القدر فقد وقع الطلاق بها
تلك الليلة وإن خفي عليه ذلك فيجب أن يعتصمها ولا يقر بها الجماع ولا النظر فيها
لا يعمل له نظره منها إلى أن ينقضي شهر رمضان كملسان ليلة القدر لا تغلظ
ليلة من الشهر رمضان وهي مخافة على العباد إلا أن يقر الله العلم بها ثم إن
إن المراد بها بعد نقض شهر رمضان فليدركها إن كان باقيا بينهما شيء من
الطلاق قبل أن تنقضي عدتها والرد على **مسألة** ومنه من قال لزوجته أنت
طالق ثلاثا لا تشين الاطحة الواحدة كما يقع عليها الطلاق قال إنها
تطلق اثنين الاستثناء اثنين من الثلاث فبقيت واحدة ثم استثناء واحدة
والاثنين العدة في استثناءها الثلاث فطالقت زوجته اثنين وإما الاستثناء
الآخر فليس شيء لا استثنى واحدة واحدة ولا يصح الاستثناء الأخير فليس
شيء لا استثنى واحدة واحدة ولا يصح الاستثناء إذا كان بمثل المستثنى الذي
قبله وأما من قال والرد على **مسألة** عن الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن طلاق

زوجته بالثلاث قال لا ادخل عليك يا فلان البيت مادمت حيا يجوز ان يدخلها العاظم
يدخل علي من خلف ثم يردعها ويعدم له قال ان تحالعا ودخل ثم ردعها لم يلحقه
طلاق وان دخل ثانيا بعد ما ردعها فانه يلحقه الطلاق ايضا وهذا ايضا وقال
وقال لا يلحقه اذا كان قد دخل مرة وهما متخالعان وبالأول ناخذ من السادة **مسألة**
وإذا دعت عليه وادخلها طلقها فقال هي مصدقة وهي صادقة قد لا يقع بذلك طلاق
وان قال قد صدقت فيما تقول لم يعد الطلاق وان لم يقل فيما تقول وقال صدقت
لم يعد الطلاق والسادة على **مسألة** ابن عبيدان وفي رجلين تم ايا في شيء فقال احدهما
الا ان حلفت ان لا اراها هو كذا تكون زوجتك قال فقال لا اراها ثم حلف
هذا الرجل على قوله انطلق زوجته لا اراها له قال تطلق زوجته الا على وجه
الصيغة التي حفظت من ابيك والاسلمين ووقال لرجل انما حلفت وانما فعلت كذا
فانك تطلق وهي عليك حل او كظم امك فلا نفع فافعل وحلف لزوم من اجاب الى
ذلك حنث والسادة على **مسألة** ومنه في رجل ثلاث زوجات فقال لهن ان
اشترى بتمين بتمى او بتمى او بعش شيئا بطلاقكم ونوى عند ثلثه ان الذي
يشترى منهن شيئا بتمى او بتمى او بعش فمضى طلق ثم جات ابنته واحدة
وقالت لا قم اشترى ما احببت قال لها اهداها ليك خفي واشترى منه
فلما اخذت تم اجاءتها بعد وقالت لا اهداها الذي اخذت فقالت لها اهداها الذي
اشترى به فساتر الابنة والشتت به اترى قوله هذه المرأة لا بنته ابلزوم به
الطلاق ام لا قال اما اللفظ المتقدم قوله لزوم جاز ان تستعين بتمى او
بتمى او بعش شيئا بطلاقكم فهذا اللفظ اذا اشتت واحدة منهن او ثلثه
فلا يقع الطلاق حتى تشتري جميع النسوة وما اذا كان ينبت بالطلاق الذي
يشترى فقوله ان يزوجها بالبينة وقوله يزوجها ظاهر من اللفظ وما اذا كانت
ابنته ان تاخذ وحيت ابيها او تمه او عيشه فقوله ان زوجته وهي ابنة تطلق
وحدها اذا كان ينبت الذي تاخذ من زوجته او تمه او عيشه فمضى طلق

ولما تطلق مائة زوجة ثلاث الا فاعل • وقول ان كان للام مصلح فيها او فعل
للامور ما امره الا وان الطلاق يقع وان لم تكن للام مصلح فيها او فعل للامور ما
امر الا فاعل ثلاث في ذلك قال ان الطلاق يقع لان تاخذ المرأة بنفسها الحب
او التام او العشر وتنتوي شيئا من ذلك وقول ان لا فاعل ويقع الطلاق والدماء على •
مسند ومنه وفي رواية تاكل قرة في النوى في شهر او نحو فقال لها جبريل اني
بملاكاتي فانت طالق ثلاثا ولو كان تعرف عدد الذي اكلته وليس لها سبيل الى عدد
النوى ما حيلة هذه المرأة • قال ان الحيلة لهذه المرأة ان تقول لزوجها اكلت وحلة
اكلت اثنتين اكلت ثلاثا اكلت ربعا وتنفى على هذا العدد على هذه الصفة الى ان
تعد اكثر مما اكلت لتخرج والشك فان فعلت كذلك فلا يلحقها طلاق والدماء على •
مسند ومنه وفي رجل خلعها بالطلاق • الملا يصوم شهر رمضان فلما جاء شهر
رمضان سافر الرجل فانظر في سفره فلما انقضى الشهر رجع الى وطنه وبيد ان طلق وتعد
ام لان قال في ذلك اختلاف • قول لا يصام البذل طالق او تملان البذل كالمبذل
منه وقول لا تطلق زوجته في صامها البذل والدماء على • **مسند** ومنه وفي رجل
قال لزوجته انت طالق للسنة وانت طالق طلاق السنة كيف تقول في ذلك •
قال اما ان قال انت طالق للسنة فقول طلاق محينها وقول لا تطلق محينها
ولما تطلق اذا حاضت وطهرت والحيف • وما ان قال انت طالق طلاق السنة
فلا تطلق محينها وانما تطلق اذا حاضت وطهرت من الحيض ولا اعلم في ذلك
اختلافا وما اذا طلق الماتح ما ملا وقال لها انت طالق للسنة وطلاق طلاق
السنة فانها تطلق محينها والدماء على • **مسند** ومنه وفي رجل خاضع مقوم
ورجل عند الوالي فارحهما على صاحب الله شقهما فاكسر المدي عليه فقال له خصمه
او يدعك ان تخلف بالطلاق • ان ما لا عينه عليك باطل في قول هذا الرجل وقال
عند عيسى بن موهب الطلاق • الثلاث ان قولك هذا باطل هل اتي في قوله هذا
استثناء ام لان قال ان قول هذا الرجل مخالف • بطلاق الثلاث ان قول هذا

الرجل باطل استثناء فان كان قول التحيل فيما اذاعه عليه باطلا فلا يلزم الحالف
طلاق الثلاث على هذا القول وقول هذا ليس باستثناء وهو حجت ويلزم
الحالف على هذا القول لا غير طلاق الثلاث ورفع لى عن الشيخ مسعود ^{مضان}
اندرخص في مثل هذه الصفة والبداع **مسد** عن الشيخ احمد ملا في رجل اطلق
بطلاق زوجته لا يدخل بيت ولده ولم ولدان احدهما متزوج باوثة والمحو وعند
عرب ثم ان المحلوف عند سكن مع اخيه في بيتهم ثم دخل الاب بيت ولده للترج
والولد المحلوف عند في بيت اخيه فصا للاب ولده المحلوف عند في بيت هذا
الولد المتزوج ايلزم الحنث ام لا **قال** يلزم الحنث لان قد سكن في بيت اخيه
فصار يسمى بيتا له ولو لم يكن له في الاصل لانه لم يجد بيتا معلوما في عينه والله
اعلم **مسد** الصبي وفيه قال يلزم اولزما وعليه او وجب عليه ^{بعون}
طلاقا ان فعل كذا ثم فعل ولما ربح نسوة او ثلث او ثنتان او واحدة ما
يلزمه في عينه هذا **قال** لما اذ قال عليه ^{بعون} طلاقا ان فعل كذا والزم
نفسه اربعين طلاقا ووجب عليه باوثة انه قد زنى وحنت في عينه طلقت
كل زوجته وزوجاته ثلاثا وفي المأثور وجبه النساء اذا تزوجت اختلف في قوله
يلزمه الطلاق في قوله وما اختلف لان فعل مستقبل ولا بد **مسد**
ومنهم من قال يلزمه اربعة طلاق الثلاث ان فعل كذا ثم فعل ولما ربح
نسوة او ثلث او ثنتان او واحدة ما يلزمه في ذلك اذا حنت **قال** اذا حنت
في عينه وقع على كل زوجة من زوجاته ثلاث تطليقات وقوله يلزمه
اختلف ولا يبين لي ان تطلق كل واحدة من زوجاته اذا كن ثلاثا
فصاعدا ولا علم ولا ما بال عبد الله ان شاء الله **مسد** الشيخ سليمان
سرحة العاوي في رجل قال له في مجلسه ان ليس له زوجة وهو حاض ولم يكن
لانه يظن ان ليس عليه في هذا طلاق الا اذا تكلم هو بلفظ الطلاق نفسه في
عليه في هذا شهدة وتطلق زوجته ام لا **قال** لا يلا في عليه باسأ في زوجته اذالم

غيره ولا رغبة في التوبة من ذلك عندنا والداعية **مسألة** اولها منقطع الشيخ الحان
عنه من بلاد واسطيا لعماري من مدني كذا في احضر الفقهاء في ما قاله وقاله ما
تقول فيمن قال الزوجت انت غيرة طالق ثلاثا وهو غير خارج في ذلك فجمع على انهم
يقولها الا كذلك فقالوا الفقهاء انهم لا تطلق بذلك الا يكون معه ولا جهر بل ما يجلي عليه
في حكم الشبهة من اجل نسيانها ونفعه جهره لعمارة وان يكون معه ولا عند الدام لاقوال
ان هذا الرجل معه ولا نسيان عند الدام ليس هو معه ولا في قبله جهره لان الجهر
لا عند فيه في مثل هذا لان الانسان اذا طلق زوجته بكلام يعلم انها تطلق به
ففي ذلك الكلام ورجع على انها زوجته كما كانت من قبل جاز لان يقيم معها اذ ادن
للمن يجمع ما يلزم من كونها قد والداعية **مسألة** عن الشيخ حبيب كذا في
يقول الزوجت انت غيرة طالق فانما يفرقك اثبت في ذلك طلاق وراق اذا عطته
ام لا قال في هذا اختلاف قول انه راق وطلاق لقول الداعية في ظلم من
الذي نهى وادرجت ما علمهم طيبات احلت لهم وقول هذا قد يدور وليس
بطلاق والفرق وقول ان فعلت كذا لا يفرقك وطلاق للعنف وطلاقك وراقك
كما يقول للولد والعماد ان فعلت كذا يضربك اي ساو ضربك وعد وقهيد والله
اعلى **مسألة** الصبي وفيه لفظا بلفظ الطلاق صرحا بالنية منه للطلاق
او ينوي به غير الطلاق او ملاما للنية انه هو طلاق ام لا قال فيه اختلاف
وبعضنا الى الطلاق اقرب وبعض قلت والفرق والسر انهما صرح ^{الطلاق}
امن كنيات قال فالعلم وهذا ما يختلف فيه والداعية **مسألة** سأل
الشيخ جاعد نخيس عن خلاف بطلاق زوجته ان لا يضرها الضرب ^{حشد} المفا
ولا الشتم الفاحشة اذ ريت ان قال لها انت عليك يقع به الطلاق وان قال
سوء وحيك يكون هذا شتما فاحشا ويقع عليه الطلاق به اذ ريت ان كان
قد وقع الطلاق ورجعها على حضرة شرع يجوز زعم الرد فلا مسأله ان يعلمها
الشهود بالرد يقع بينهم وبينها حمة وندوها واصاب لاسمها جدارا كانت

بقدر فبان في راسها سعة واعتقد قليلا ولم يخرج دم منها يقع بدلالة ام لا
 ورن وقع بدلالة رزقها هل يحزى ان يعلمها الرزق واحد الاثنان والشهود
 ام لا والشهود الذين يتم بهم الرزق وما الضرب الفاحش والشم الفاحش
 حدما رتب الضرب ان كان مبرحا ومشتقا يكون فاحشا ام لا وما تقول
 ايضا ان عوض مكان لا وفي عينه وقلا هو طالق ان ضربه الضرب الفاحش
 او الشم الفاحش لا رتب ان ضربه ضربه فاحشا قبل ان يشتمها او شتمها قبل ان
 يضربها يكون شتمه وضربه لها نطقا وتطابقين وكذلك عوض مكان
 او واو العطف او لمكان الواو وما يكسر الهمزة والغاء مكان اما او لمكان
 الغاء وحتى مكان الغاء او لمكان حتى او لكن مكان ام بين الوجه في ذلك قال
 بلغوني تكبد وهذا على وجهين **حالة** بطلان وجهان لا يضربها
 الضرب الفاحشة ولا يشتمها الشم الفاحشة الا في صورة واحدة الى الضعف
 في جميع امور اذ في غير ذلك قول في عينه على ذلك في خصوص عموم جنس الضرب
 في جميع صور نوع الفاحش في عمومها تحتها واوقاه والتعريف حمدا وهو
 نعت المعرفة لكن بدخول هاء الشائبة عليها وهند في الصورة الاولى ان ليس
 وادارة هاء الבלغة في ذلك وعلى ان كانت كذلك في بعد على الهاء في الحكم عند العمل
 العلم وعلى هذا لفظة هي رتبة حتى تحت باحد الاخرين فتطلق مرة اوها
 فتطلق اخرى الا ان تكون حال لا يلحقها الثاني منها وان عوض وفي عينه
 مكان لتفعل هو طالق ان ضربه الضرب الفاحش وشتمها الشم
 الفاحش الجواب فيها على هذا قوله مثل الاولى في حالتي الطرد والعكس
 والقرن وان عوض وواو العطف لاحد المملتين مكان او في عطفها لم تطلق
 حواشي هما في اليين جميعا على اي حال كانا وتقدم مانا خلعنا او انك
 فكذلك سواء لانهما يقتضيان الشركة والجمع للمطلق لا الترتيب على الاكثر ولا لاول
 ولذهب الاشهر ولا أقوى ون ابدل مكان الواو ثم في يكونا على مقتضى

و زمان الاكثر

في الدعوى ان كان عليه ضمان لا حد فقال للذي له الحق قد جعلتني في حل وسعدت
 من كل وجه اكون حلالا ثابته ام لا قال ان الدعوى ان كان عليه ضمان لا حد فانه
 يوكل وكيله لطلب له الحق والذى له عليه الضمان وما اذا طلب بعد الحول بنفسه
 معلى لا طئانه جابر وما اذا كان الضمان للدعوى فان الذى عليه الضمان يقول
 للدعوى قبل بركت فلان ذلك لا يقول قد برأني والى الله **مسألة** الشيخ العالم
 جاعل جريس الخوصي في بلاءه ولا يملك له مثل التيمم والمجنون او
 المغنوع سلفهما في يدي عند رجل ذي مال في المرح والموت وهذه الداهية
 بان ان السلف كتب املا للفقير او لبعض قريته او كان عليه دين يحيط بجميع
 املاكه كانت مكانه هذا السلف الغني وهذا السلف على هذا ان الله قال
 نعم ان كان السلف غنيا او لا فلا تقض له فيه ان كان السلف على وجه الجائز
 قلت ان كان هذا السلف اعطى السلف الداهية وهو يورثه او اقام عدلا في
 حاكمه وقد وافق جماعة المسلمين بكون من ادعى السلف على وجه الاحتساب له هذا
 هذا المال والوجه في ذلك ان يرجع على هذه الصفة قال نعم قلت له فان ثبتت
 الكتابة كلها انكون الكتابة المتقدمة او في المتأخرة قال فالصكوك دون
 الاشهاد عليها ليس بشئ والى الله **مسألة** ناصر جريس اذا اقام الدعوى وكيله
 ليحكم عنده فاما الوكيل فهو والله احد ثلث الدعوى وكان يحلف الله ان يلزم الدعوى اقل
 وكيله ويحكم الحاكم بمصر ذلك الله قال يلزمه ان يملكه فيما وكله فيه وفي
 ما يجب عليه وذلك والى الله **مسألة** وفيه عليه حق لمن يملك او له حكم عليه
 بتسليمه الوكيل له فاعلم خيا نفعه على يده والله قال ان يملك او له حكم منه والله
 اعلم **مسألة** المصطفى وروى لورثته امة وضمان لهم عليه حال الموصى منها فبيد
 ام الله قال لا يحفظ فيها شيئا وان قال قائل ان اهل العلم ان ليس له ذلك في
 الاقرار والوصية فحسن ادلتهم الحق لنفسه ولا يوصي لنفسه هكذا في التعارف
 قالوا قائل ان له نصيبه من اقراره وصيته لورثته امة ان لم يخرج نفسه من حلقهم فمعناه

صواب وقول في هذا وغيره قول المسلمين والداعية **مسند** عن السيد الفقيه
هنا خلفان في وفاة غاب عنها زوجها وتزوجت ولم يترك لها شيئا وطلقتها وطلقتها
بغير ان ترفع اوها الحاكم وتوفيت للآ كنه حال هذا التزوج ولها صداق عليها
ولها ميراث منها **مسند** قال فعلى ما وصفت من هذه المرات وطلاق وطلقتها
بغير تحية يوجب لها ذلك حكم حاكمه فهو غير واقع وهي غير خارجة وزوجها الآخر
وليس لها ان تزوج غيره • ومتى تزوجت بالآخر فقد غابت الاول • وبغيا نكحها
ايما يبطال تزويجهما به ونكحها وتزوج المدة عليها جميعا بالتزوج الفاسد خصوصا
بعد دخول الآخر عليها على هذا حال فلا يري لها صداقا على احد هاتين تعديها على
ذلك ولا ميراث لها منه بعد موتها لان الميراث يبطل بطلان التزوج ونسائه
على حسب ما بان في الداعية **مسند** وعند المحققين الذي نحن جينا ونيفق
هنا انه في حال فاقته حكم حكمه حكم الاصحاح في جميع احكامه وفي حال جنونه حكمه
حكم ذاهب العقل وادابا ي عليه تزويجه والنفقة ولا كسوه فانها تخرج على وليه
وان ينفق عليها وطاله ان كان لها مال او يطلق • فان لم يكن له مال فبعض
المسلمين دفعوا الضرع على هذا الذي في طلقها وليه يري الحاكم بعد ان يحكم امان
ينفق او يطلق وبعضهم حين طلقها وفيما عندي ان الجبر عن طلقها ضار
عليها خصوصا ان لم يكن له مال تنفق منه وفي اللخذ بالخصه في طلقها فخرج عليها اما
في غير الضيق واما الحكم عليها بما تشتره والقيام في بيتها في حال جنون فلا يري
على الزواها ذلك لان في ذلك غير مأمون والضرع عليها وفيما يري عن النبي
عليه السلام للضرع ولا اصل في الاسلام والداعية **مسند** وعند المحققين
اذا كان له بنوعه ولم يكن له احد فب البه نسباً منهم وكانوا أمناً عليه وعلى
ماله فلم يري به وعيهم ولم يكونوا كذلك فامر راجع الى الحاكم وهو الناظر
فيه وفي حاله حتى يقيم له وكيل ثقة مأمون في القيام به وعالده والداعية **مسند**
في وصي اليتيم والمحتسب له هل يجوز طلاقه مال اليتيم والقطع بالايح وماله

قال الوصي والوكيل فقد اختلف فيهما فقالوا لا يجوز لهما ان يعطي الخراج
 ومال اليتيم والديس او ولد عن ما عطي في مال اليتيم في غير حق عليه في ماله قال
 قال ان الوصي والوكيل لهما ان يعطي في ماله ما اراد ان ذلك صالح لمال اليتيم ان يفي
 الكثير بالغليل وماله جاز ذلك كما يجوز لهما ان يعطيا بساير مصالح مال اليتيم وماله
 من الفسالة والزيادة وغير ذلك في المصالح وما المحاسب في ذلك قال وقال ان
 المحاسب اذا عدم الوصي والوكيل جاز له ما يجوز للوصي في ذلك فيما بينه وبين الله مالم
 يعارض في ذلك معارض او يبيع في ذلك مال اليتيم واصل ماله فانهم ذلكم الله على **مسند**
 وكتاب بيان الشرع وقيل في بيعه له امر ولا امر غير ثقت فباعته مال اليتيم واصل ماله ولما
 ولا يعلم كيف باعته ذلك محقق ولما باطل اللان ذلك محتمل ان يكون محقق ولا جاز ان تكون
 وصيته ومن اجل ما يجوز لهما من وجوه الحق لمن علم بذلك ان يتفصح بذلك للمالك
 واشترطه اذا لم يعلم حرام ذلك ولا يجوز ولا يجوز له ان يشتريه ويبدل الدم ولا يتفصح
 ويبدل الدم لان ذلك محتمل ان يكون حقا فذلك جاز ويبدل المشتري ولا يجوز من يبدل الدم والله
 اعلم **باب في بيعه في قسامة او فداء او حكمه وما يستعد**
وماذا يستعد ومن غور مدهور وما يجوز وما اسسه ذلك
 الرام الى في الجمل اذا اقر له ابوة او اخوة او جنبي في حقهم مال او متاع اثبت له ذلك كان
 الاقرار من تلقه في صحته ووضاه ماله قال اما وصيته الجمل في الذي يرثه على كل حال
 لا تثبت الا ان يكون عوضا على اخوته وما من الاجنبي فيه اختلاف وكثير القول
 انها ثابتة وما الاقرار فيه اختلاف قولنا لا تثبت له لانه لم يتحقق له ملك له
 وقولنا ثابت اذا امكن له ذلك من قبل مواريث او وصيته والله اعلم **مسند** ومنه
 ومنه ان الرجل يبيع جميع اثنته ما صدق الله وكيف يحق في هذا يدخلها المندوس والمكحل
 والطاؤون والطوايح والكرز والكرج وما اشبه ذلك ما لله قال ان الذي عندك
 معنا حاكم وعاء يمكن ان يوضع فيه شيء من الاشياء ويكون وعاء له كان وخصوص
 مثل القف وغيرها او خشب مثل هذا ليس في غيرها من الطباقة او جريد مثل

الطوبى وغيرهما والمعارف • اوزن صف مثل الصفاري وغيرهما والصالح • وكذلك
 الزواج مثل الكثران • ولكما حل • واما الورع فعندي انه ليس بالانيته وكذلك الانيته
 انية الطين مثل الخواكين والجلول • واما الورع فعندي انها ليست بالانيته ط
 وكذلك سفيان الحارثي انه ليس بالانيته واما الهاون في سميها هل وانا لا يسو
 والانيته والداعل • **مسند** • ومنه وفيهم اقل الانيته بسيف الحويل اقل منه لم يحق
 وضمان عليه حرث مات الابن صغير وطلب ورثته مواسم من ذلك السيف فادعى
 الابن انه باعه واتفق ثمنه في حياة ابنه وادعى انه سرق • وعنده كيف الحكم بينهم
 قال ان دعوى الاب لا تقبل على ورثة الابن فيما عدي ابنه باعه في حياته
 ابنه وادعى انه سرق فلا يرث من الضمان الذي اقر به لابنه اذا كان اقر به
 به لابنه محقق وضمان عليه له حتى يصح انه قبض في هذا السيف ووضع الابن
 عنده امانة والداعل • **مسند** • عن الشيخ محمد بن عمر بن محمد الدوفهمي اقل الكثران
 ورثته ان ما كل ما كان له ادام حيا كيف صفة هذا الكل ويكون له ادام ام لا • قال
 هذا مجهول ولم نجد فيه ثبوت والاشارة اليه في الظاهر هذا القول عندنا لا يثبت ادا لم
 يكن معروفا والداعل • **مسند** • الشيخ محمد بن عبد الله بن ملا وقال لا دعوى له يثبت
 اذا اقر بشيء معلوم مثله او غيره وصيته ثابتة اذا اوصى بدلا هو شيء معلوم
 وان اوصى بمالك فهو مثل اقره والداعل • **مسند** • ومنه وفي المتعة اذا اكل ما اقرت بعلم
 والمقر له ان مات المتعة يكون حجة ام لا • قال اكله وحجته حجة لو رثته لا
 شيء للمقر له وان مات المقر له والمقر حجة في المقر له ثابتة وفي ذلك فرق
 بين موت المقر وبين موت المقر له لان يكون المقر له الاب لا ولد له
 فحان المقر من ان مات • والام لولدها والزوجة ولزوجه والولد والابن
 المقر ليس بحجة والمالك محال للمقر له والداعل • **مسند** • ومن اقل احد مال فخر
 اكله المقر له ان مات • انه للمقر له ولا يضره ذلك الاكل لان يكون المقر له حاز المال
 ثم اكل عليه بعد ذلك المقر حطت • بعد علمه فهو لو رثته الكل • وقال من قال غير

هذا وعلمنا على القول الاول **والدعا على مسد** واذا قال رجل الى هذا فلان بين فلان
 وفلان فلان وفلان فلان وملف فلان **اربع** جاك فوجد ثلاثة ولم يوجد الرابع
 فاعلم ان هذا المال الاكمان وصيته فان سهم الرابع اذا لم يوجد فهو راجع الى الورثة وان
 كان اقرار فهو راجع الى الفقهاء لان كل مال لا يعرف ربه فهو للفقهاء هكذا يوجد **مسد**
اعلم **مسد** الصبي وافر رجل والمائة لارثة فضته ووصوله في وصيته بمائة لارثة
 فضته وضمان عليه لم يثبت له الاقرار والوصية جميعا وليس المال الاكمان لفظ
 الاقرار او فلان بمائة لارثة فلان او بان عليه مائة لارثة فلان وما اذا اقر بحق
 عليه فقال وقال هذا اقرار وقال قال هذا قضاء وعلى قول من يجعله فضله ثبتت
 وعلى قول من يجعله اقرار لثبتهما جميعا الاجل التناقض بينهما **والدعا على مسد** ومنه
 وان اقرت او اقر لولاها جميع ما ملكه ثم اقرت اب الولد لها سكن بيت فثبتت اقراره
 لها اختلاف قول ثبت وقول لا يثبت فالذي ثبت اقرار الاب لها بالسكن
 يشبه المولى به الثاني والذي لم يثبت اقرار الاب لها لم يثبت ولو دخل هذا **السكن**
 للمو الثاني **والدعا على مسد** الزام في حين اقرار رجل بعشرة دلاهم ووصوله **بعشرة**
 دلاهم في وقت واحد والنازع كتمانها واحدا ثبت الجميع او كيف ذلك قال
 فيما عندي ان كلهما ثابتان لان الاقرار غير الوصية **والدعا على مسد** **المسعى**
 فيمن اوصى لمن لا يملك له او يملكه بوصايا وضمان عليه لم يقره باقراره **مسد**
 شهر او شهرين الاقرار اكثر اوصى لاحد منهم بوصية او قوله باقراره في تلك الوقته كما
 الوصية والاقرار مثل الوصية لا يقر الاقل ولا اكثر كان ذلك في ورقة الوصية الاولى وفي
 غيرهما في ثبوت حكمة هذا الاقرار والوصايا **اختلاف** واكثر واجبا في اثار المسلمين
 ثبتت ما نازع الوصايا كان اقرار اكثر وهذا اختيار الشيخ **ابن سعيد** واختار **اختار**
 وايشا خالف المتأخرين ثبتت اكثر الوصايا وما الاقرار فعند قال وقال **شيوخ** **الاكثر**
 وهو اختيار الشيخ **ابن سعيد** وبعض مشايخنا المتأخرين وقد عتقوا عن هذه المسئلة
 وذلك ان الشيخ **عمر محمد الجعفي** اقر تسعة اقلات **لجامع** اترك حكم الشيخ

واللق أو الورثة فيما يجوز لهم فيه الخيار بعد موت عاقلهم والقباض والرجوع للصحة
 واللق أو الرضخان فاللق له الضمان وكذلك إذا قضاه بحق • فإذا تحقق عليه
 فله على الهاكك قدر ثمنه والوصية بدو ضمان فله صاحب قدر الضمان لأن المال إذا تحقق
 الأول • وإذا رضي ويستحق المال أو لأن يتم لثاني فعل الهاكك وكان من محض رضنه
 فوضعه على نفسه جائز وثابت ولا يبطل الأقرار ولا الوصية كون الملق يد والوصية
 في دلا للقر والموصي لم يعرفه بدو ويعيد ملكه بعد التعريف والدعاء **مسألة** النبي
 ورواها في أو لا حد بحق ولم يعرف • فوقف له الوصية أو الورثة والهاكك بقدر ما
 يقع له ولله أحد هون ما خذ ذلك الموقوف لنفسه والتعزم تسليمه • وكذلك متى أمكنه في
 حياته بدو وصي بدو ان حضر الموت ورضي له سائر الورثة بذلك لهم جميعا • وكذلك لو
 قال لا يعجبني • وكذلك يخاف ان لا يجوز لهم وحسبه على ما يوجد الشرع أو توقفه
 أو لم يفعلوا والدعاء **مسألة** ومنه فمن أوصى لأحد ضمان وأقله على نصيب
 وبالذات لو كان الوصي حيا وهو يرث جميع ما له ثبت له ذلك كعدمه • قال لا يحفظ
 • في هذا شياء والشرع سمعت المشايخ ناصر بن محمد بن علي بن سليمان وشيخنا الأديب مشايخ
 هؤلاء يقولون لا تثبت هذه الوصية إذا أوصى بها ضمان • وكذلك للأقرار ونسبون
 ذلك الذين يبعدان ولعل معناه ان حكم الأقرار قبل الموت وكذلك الضمان ولا يدل على
 اللق أو الموصي بهذا الضمان أو المأقر كغيره • لا يعلم ولا بد من ذلك والحكام يتقلب
 وقال الشيخ خلع ضمان ما بال اللق والضمان لا يثبتان كان اشتامة منه بشيئهما
 والله يجمع ذلك على **مسألة** ومنه في الوصية والأقرار بالمال والخلة كل ذلك القول فيه
 قول الورثة كما لو كان الملق أو الموصي حيا كان القول قوله والدعاء **مسألة** • وإذا قر
 أو وصى للمنفعة على المال فلا ضمان • وإذا ولد فاحق ورثته ما أو طها أو وصى لهما
 خوفه على الولد ان يتلف ما لم يمسكت الآدم بالأقرار أو الوصية بعد موته • والله الورثة
 بعينها أنها ما تعلم أنه أو طها أو وصى لهما به الجلاء • قال عن الشيخ ناصر بن محمد بن علي بن
 بالعلم وان ردت اليمين فعلم اليمين بالقطع وعن الصبي عليها اليمين بالعلم وان

رحت عليهم اليوم فلا يعرفون عليهم وليس بعد ذلك قال المؤلف قولي الصحيح قولوا
 رفع عن الشيخ ناصر بن خنيس الازالة واللداء على **مسند** الفاضل فيهم اقول وجدة فلانة
 بخلت بالفلاني في فدية كذا وبشرب من الماء من ماء كذا في جميع حدوده وحقوقه
 وطريقه وسواقيه وسكن بيتي الذي هو لعمري كذا وكذا في فدية كذا الى ان تخرج او تموت
 عن عندي ان فلتا المال على حاله وان لها سكن البيت الذي تخرج او تموت والله
 اعلم **مسند** الصحيح ورواه وصي عالم الغلاني وكان هذا المال قطعا مهيبة عن
 بعضها بعض بوعب متصل بين القطعتين وظفر غير جرد وكل القطع تسمى باسم
 واحد تدخل كلها في الوصية والاقرار والبيع وتجعل بالا واللام لا تثبت الوحدة
 والقطع قال لا علم لي بهذه المسئلة وانت بذلك اقول ان كان البايع حيا
 فالقول قوله مع يمينه وكذلك القول في الطلوع الا ان في ذلك شيئا وبعد ما نوردتها
 يقومون مقامها وكذلك وثبت للموصي يقومون مقامه وشاهد في الاثر مودع
 وان قال قائل ان هذا لا يثبت الاحتمال كل حال وحده ودخل عليه اللبس
 لحصول الشبهة فمد له بعد ذلك في الاصول في جميع النكاح وان قال ثبت
 جميع ذلك لان كل حال قائم باسمه فكانت مال واحد لم يرد قوله لاحتمال ذلك
 وكذلك فيمن قال عبته حر واولاده طالق فقد قال وقال يخرج الجميع وقال قال
 بغير ذلك والله اعلم **مسند** واذا كتب الكاتب او فلان فلان بجميع ماله
 وارضه وخله وشجرة لو يكن هذا جاز لان عنده الارض لا تنسب والثمرة والفاصل
 الى الغلة وكذلك جميع الاشجار ليس هي شجرة وثمارها غلة والغلة تقع على الارض
 والشجرة والثمره تقع على الغلة هكذا عن ابو الوثر واللداء على **مسند** الصحيح فيمن
 اوصى بوصية لمن يرثه للموصي وضمان عليه له وقله بشي من ماله او بدله معلومة
 ومات الموصي له او قل له قبل موت الموصي ثم مات الموصي او لم يمت بعد ذلك كان هذا
 المورث وهو الموقر والموصي خيسبه وهذه الوصية والاقرار فلا علم في هذا ط
 اختلافه ولو اقر بكذا وكذا لدرهم الورثة لفلان وكان اقله او فلان فلان كذا

وكذا در حالي وراثته فلان ولم يقل علي لورثته فلان المقول قد ورد في هذا المقول فلم
حصص لانه وراثته فلان • وهذا اذا قال علي لورثته فلان لم يكن له شيء وهذا
القول وهذا الاول بينهما قول • وكذا اذا وصي لورثته فلان فهذا الورثة فلان
دونهما ولا يعلم في هذا الاختلاف الا انها لا تقع الا بعد موته والدخول • **مسند** ومنه
فمن وصي للغير عا لم يرهما عليه له او قوله به بعد موته فلا يدخلون اصحاب الحقوق
عليه وقضي المال في الصحة والبطون وتاوان كان القضاء في المصاحب **صاحب** الدين الناجية
يدخلون علي وقضي في المصاحبة للمالك الذي رسم الحق على اكثر طرائق الدثار وقال في **قال**
لا يدخلون وهو قول • **صاحب** الاقرار فقال في الاقرار لا يدخلون عليه اهل الدين كان
الاقرار في المصاحبة كان المقر له وارثا او جنيبا اذا كان الاقرار بمعين وقال في **قال**
يدخلون اهل الدين علي قوله في المصاحبة وكان الاقرار بمعلم وقال في **قال** ان كان المقر له
وارثا دخل عليه صاحب الدين بقدر حصته ولا يدخل علي الجنب • قلت وان وصي له
بنصف طهر او نصف املاكه ورضاهن عليه له وليرث بقية طهره لا عليه **الحقوق** •
قال وهذا مثل الحقوق الاول ويجوز فيه ما يجوز في الاول من الاتفاق والاختلاف •
وهو بمنزلة البيع لان القضاء والبيع وشبه الاقرار في ثبوته وفي منع الغرر والرد
عليه وفي الاثر ان الاول لا يعلم ولا في الاقرار بالمفصول • والاقرار بالمفصول الى حين
الاقرار بالهم وهذا لا يعلم فيما خلتا او كذلك خارج من البيع والقبول اذا حصل
المقتضي والمشتري اجر الاول لم يخل اذا وقع في المعينة فلا حسب انه يخرج في بعض
القول ان المقتضي والمشتري اذا لم يخل اوقات المقتضي والبيع ان الغرر لا يدخلون
عليهم وانما في هذا وعد له والدعاء • **مسند** الزامية فيمن اقر له زوجته عال ان
حدث به حدث موث قبلها ولكن رضاهن عليه لها ماتت الزوجة وتسميتها
ميراثها وعاش زوجها بعدها وكذلك ان ماتت ونظر ذلك الاقرار بالحكم
في ذلك لئلا قال ان في ذلك اختلاف • **قول** ثابت مات اوحي • **وقول** ان
مات قبلها ثبت لها وان ماتت قبلها ثبت لها شيء وعندي انهم يعملون على هذا

الآخر قولك وقول هو اقر صغوف والداع على **مسألة** ومنه وفي رجل اقرني وضد الخ
 لم يتم نصيب من خدمته ويظهر فيه من زرع او يخيل قبل الاكرا الغتة وعليه ايضا ط
 حقوق الزوجية وغيرهما هل ثبت ما كتبنا لخدمته ولو استغفب ويند باله اوله
قال ان هذا يحتاج الى معرفة لفظ الاقرار **لأن** كل الغناء حكم فان كان قال في
 اقراره ان نصيب من زرع الفلاني او الثمرة الفلانية هو لاني بحق علي لم فهذا
 يختلف فبعد قول هو لاني والديان بعد **وقول** يضرب له بغيره ما اقر به مع
 اهل الدين ويكون شرعا معهم بالقيمة **وان** قال نصيب من الزرع الفلاني او
 الثمرة الفلانية هو لاني ولم يقل بحق علي لم نقول ثبت لاني ويكون اقر
 والديان **وقول** لا يثبت له شيء وهذا الاقرار **وهو** راجع الى اهل الدين **وقول**
 ثبت له في تلك المال كالمصايا ان لم يكن ولا ثاوية لليت والداع **مسألة** ومنه
 وفيمن اقر الزوجية على مال او اقر عوضا قد كان اخذ منها وكان للمال الذي اقر به
 هو لها قيمة اكثر من مالها الذي اخذ منها هل يجر لها ذلك المال الذي اقر لها به انكر
 عليها او يقيم ما لم ينكر فعليه في هذا المال **قال** انكر تبين لفظ الاقرار في
 هذا المال من هذا الزوج لزوجته فان كان لفظه في ذلك قولان فلان الفلاني
 بمال الفلاني لزوجته فلا يثبت فلان عوض ما اخذت لها وان منه هذا الاقرار في
 الموضع هذا يختلف فبعد قول هو عن ثمة القضاء وللورثة فيه الخيار ان شاءوا ولا اعطوا
 قيمة ما اخذت لها ان لم يوجد بعينه او مثله وان كان يوجد بعينه دفعه بعينه **وان**
 وجد مثله في المثال **وقول** هو لها ثابت **والاخبار** للورثة وان كان في الصحة
 فذلك ثابت لها وان لم يعرف قيمة ما اخذت لها ولم يعرفها هو فعلى قول يجعل
 لهم الخيار ان كان ذلك في الموضع يرد وعليها قيمة المال الذي اقر به لها والداع **مسألة**
مسألة وان اقر احد شيء وكان للمؤمنين بثلث ما اقره فكذلك للمقر **وقال**
 مالي عليكم ان يحكم عليكم بالاقرار يحكم به اذا قبل به المقر به بما لم يقبله فغيره
 واجب اخذ المقر ما اقر به **لان** الحاكم انما اخذ به ويحكم عليه المقر به فاذا
 قال

قال لا شيء عليه ولا في يده احتمال أخذ الميراث فيه ولا يعلم في ذلك اعتلافا فان كان عليه على
اقله ثم قبل الاقرار بعد ما كان عليه فغيراختلف قال بعض يؤخذ به في الاقرار لا يؤخذ
بحكم الاقرار قد بطل وقوله بعد بطلان الدعي **مسألة** لم عليه حكمه فان اعترف ثابته
وقبل حكم عليه ولا يعلم في ذلك اعتلافا والداعي **مسألة** عن الفقهاء عبد الله بن محمد بن
عن رجل اقر ولده بقطعة من ارضه الفلاني اقر له عند لان حدث به حدث موت قبله
ثم مات الولد قبله وخلف ورثته هل يثبت ما اقر به ولده لو ان رثته هذا الشرط بعد
الموت ام ثبت له القيمة دون المال قال فالذي احتفظان يرجع للمنفعة في هذا الاقرار
الرجعة بالشرط المتقدم ولو رثته الولد قيمة ما اقره والده وان لم يرجع حقوقا فالأقرار
ثابت على هذا **الكتاب** اوحيي للعقل اخذ اقر له به حين اقره الشرط باطل
ويوجد عن ابو مطوية انه قال في هذا المعنى ان الاقرار لا يثبت حتى يبين الحق الذي
عليه فهو ثم حيز يثبت وبالأول اخذ وان لم يرجع حقوقا فاللورثة الجوار
ما بين تسليم ما اقر به وبين فداؤه بما يسمى يقومه العود وهذا اذا كان الاقرار
في المص وبن كان الاقرار في الصحة فلا خيار لهم وقال في هذا الاقرار لا يثبت
على قول الجمهور وان لم يمتزلة الوصية لانه جعله بعد الموت والاقراء لا يكون
فيه شرط بعد الموت وعندنا ان هذا اقرار ثابت بعد الموت والداعي **مسألة**
الشيخ سليمان بن محمد ملا وفيه اوصول في يد عاتكة لارثة فقتله وضمان عليه ثم
اقر له بعد عاتكة لارثة فقتله فحق او يغير حق كان التامخ متفق او مختلفا
اتكون هذه الوصية بمنزلة الاقرار ولحقه الاختلاف ام ذلك مختلف وضمت للجميع
قال في ذلك اختلاف وكثير القول **مسألة** ثبت ذلك كله على هذه الصفة والداعي
مسألة ابن عبيدان واذا اقر لاحد من عاتكة لارثة فقتله وضمان عليه بعد ذلك عاتكة
لارثة او عاتكة لارثة وضمان ائمة الاقرار والوصية جميعا ام احدهما قال ان
الوصية وضمان على الموصي للموصي له هو بمنزلة الاقرار وقول الله يثبت له الاقرار وهو
اكثر القول وقول الله يثبت له الجميع والداعي **مسألة** واذا كان الحق الذي اقر به للعقل

او وصي يد الموصي في شيء واحد رجل واحد ونوع واحد فيجب ان ياخذ بالكثر
 منهما وان كان سوية فكيف واحد منهما كان في ورقة او ورقتين ولو اختلف تاريخ
 الاقرار والوصية والدا علم **مسألة** الصبي وصي يوصي به في الوارث البكر
 ثم شهدوا اقرارا به جعل جميع ما اوصى به او لا مند وبالدول او صوله به قال معي
 ان هذه الوصايا تنتقل بحكم الوصايا الى حكم الاقرار باقراره على نفسه كان له احد
 فسمي بالناس او لباي **وابواب** البكر مثل الفقير والمساكين والجهاد والديار
مسألة ومنه وقد جعل وصاياه الوصية في السف مثل الوصية في الخاض فاذا صح
 الميراث وقدم المسافر انتقضت الوصية منهما **وابواب** او صوله في صحته ثم مضى
 او سفر قبل ذلك ثابته لا تنتقض الا بانقض منها او رجع فيها **وابواب** الحقوق فمن اقر
 في وصيته بحق او دين او ارض او صلاف او كان الحقوق فان ذلك ثبت
 عليه في الحكم وعلى رثته لا ينتقض ذلك ولو نقض الوصية فمضى طلب ذلك المقل
 وحاجته حكم عليه له في حياته وما صح بعد موته فانهم ذلك والدا علم **مسألة**
 وواصيا او اقر عوض كذا ملكه وفي ذلك الموضع شجرة والموضع البيت ولا
 مال ولا ضاحية هل تثبت الشجرة وهل في بين ان يوصي ويقر قال لا يثبت
 الشجرة اذا كان الموصي به موضع او بيت وما لمال فتدخل الشجرة ولا علم قيا
 في الاقرار والوصية والدا علم **مسألة** عن الشيخ سعيد احمد الكندي ومن
 اوصى بثمره لم يكن في المال ثمرة ولا ثمرة في يد سائر الوصية او سائر اوصي
 الموصي كان للمالك خلا او شجرة او ارض او ربحا **قال** في ذلك اختلاف **وقول**
 ان الوصية بالثمة لا تثبت للثمرة الفحل وحدها واما الاثر في الشجرة فلا تثبت
 الوصية فيها بالثمة وتثبت الوصية بالثمة فيها **وقول** ان الوصية
 بالثمة تثبت في الارض والشجرة الفحل كانت ثمره عند اوصي او عند موت
 الموصي ولو لم تكن ثمره **وقول** ان كانت ثمره عند موت الموصي
 او سائر الوصية فالموصي بالثمة تلك الثمة وحدها ولا يستر له ثمرها بعد ذلك

وان لم تكن من ثمة فلموصى له ثمة فثقت ابدا وما اذا وصى الموصي بغلة المسمى له وكان
في اللأثرة او لم تكن فيه ثمة كان الموصى به وصا بآخا او خالا او شقيقا فلموصى له
غلة هذا الموصى بالغلة له داما وبين هذا والآخر فرق هكذا حفظنا على الاشهر
ونقول للسليمان والاقار والوصية في هذا سواء والدينا علم **مسألة** الشيخ ابو بكر احمد
عبد الله وصي وورثه رجل بخلة وفيها ثمة للمقوله فيها مدركة او غير مدركة **قلت** الوصية
اذا كانت مدركة اختلاف فللموصى وقول الموصى له • وان كانت غير مدركة فالثمة
ثابتة للموصى له بالخلة بل اختلاف وفي البيع والعطية اذا كانت مدركة في المباح
وللعطى بلا اختلاف اذا كانت غير مدركة في بيع الخلة بلا اختلاف والدينا علم **مسألة**
الصبي فحين اقر او وصى بغلة ماله الغلة لفلان وفلان وضمان عليه له فاذا كان
هذا المال للمقرب بغلة او للموصى به ثمة مدركة حين الاقرار وفي الوصية حين موت
الموصى فلموصى له والمقوله تلك الثمة وحدها في بعض القول • وقال وقال ذلك
في الوصية واما الاقرار فله ما يأتي • وقال وقال ثمة ما يأتي في الاقرار والوصية
كان في وقت الاحتياج • ثمة او غير ثمة فان كان لهذا الاقرار والوصية حين شتر
اليه قال ذلك الحد وان يكن لهما اقرار الاقرار للمقوله ولو رثته بعده وفي الوصية اختلاف
لو رثته الموصى له بعد موته والثمة لا يدخل فيها الخطب • وفي خطب ثمة الارض اختلاف
والغلة اعم من الثمة • قلت وان كان فيها ثمة غير مدركة في حين الاقرار او وجوب
الوصية هل فرق بينهما وبين المدركة • قال فقول للفرق بينهما وذكر على قولين
جعل الثمة للمدركة للمقوله او للموصى له وما على قولين جعل ذلك للمقرب او للموصى فيها الفرق
في هذا او يكون في هذا كان للمال لم يكن به ثمة • قلت وما معنى ثمة الارض طيبه
منها ثمة وان احدث بدلا هو اوجب انكون فعادتها او غيرها كيف ذكره • قال
لما حفظنا هذا وقد جاء عن ابو المؤثر ان غلة الارض ثمة والدلالة التي حصلت وكذا
الارض هي غلة والغلة ثمة على معنى قول ابو المؤثر • قلت وهل تدخل في ذلك
غلة الاشجار مما تنسج وملا سحج منها ورقا كالخنا والاسر والسدر في وقت هيائه

ام الله قال هو كذلك قلت في اوصيحي قد الهى الله في ذلك غلبة الاشجار ام
 لا قال ما على قول ابو القاسم فانها تدخل في ذلك عن غيره وما يجاوزهم ابو القاسم
 في الارض وحدها فكان يجعلها حاصل منها ثمرة وغيره يجعل غلته والارض **مسند**
 عن الشيخ احمد بن مفرج وروى بعض اولاده بما لا يفيد زيادة وثوق بخلفه فيها ثمرة
 قال اذا اكل المال اقل لولده ولو يضاف الى نفسه فهو ولده وعنه كان مدركا وغير
 او غير مدرك واما ان قيل لولده او غيره وضاف الى نفسه فالزوج المدرك للمنفق وكذلك
 الثمة • والاقوال تختلف لقوله فان كان على سبيل القضاء فذلك تكون الثمة في البيع
 والوصية والعطية ويكون اذا ركب للبايع حتى يشتط المشتري • قال غيره قد
 قيل في الوصية ان الثمة للذكر الموصي وغيره للذكر الموصول وهو اكثر القول •
 واما البيع والعطية والمخل فكل ثمة ملكة فهو للبايع والمعطى والراهن ولا يعلم
 في ذلك اختلاف والداعي **مسند** الصبي اقرت فلانة بنت فلان لزوجها
 فلان بصلتها بالاجل الذي عليه لها ان ماتت قبله ضمان عليها له وجعلته
 وصيتها بعد من ما فلا احسب ان هذا ضعيف وظنه مستقيم حسن واما ان
 قيل ثبوت الصدق بعقوب الشئ ففي ذلك اختلاف ومثل هذا لا يضيف
 ثبوت الحكم به على عادة الناس في هذا ولا خلاف والداعي **مسند** ومنه ومن
 اوصت له زوجته بصلتها او ضمان عليها ان ماتت قبله فانه يسلم اليها شئ
 به في حياتها او تجزئها من الثمن والداعي **مسند** وكان عليه حق لزوجه و
 غيره هو او الذي عليه الحق للذي له الحق بماله او ماله ثم ادعى المهر الزوجه **طلب**
 الغير فان كان اقراره بحقه عليه للمنفق كان بمنزلة القضاء وكان فيه الغير
 بالجملة على قول والداعي **مسند** وروى عن تيمم الغطال ولو كتب بغطاها
 فالغطا حكم للزوجة حتى يقر بصفوتيه وغطاها والداعي **مسند** وروى
 بنصف الارض للسماة كذا الرجل عظم له نصف الارض فلما ثبت للمنفق نصف
 نصيب المهر والداعي **مسند** وروى عن رجل بينته وعما فيه مدعون وكان بعض

الماعون وهو البيت الجريح **ام** قال يشيت للمقلع جع مافي البيت وطاعون •
 وبالماعون فقد آوى وطال للولع اذا لم يكن الاقارن محقق عليه • وما ان كان الاقارن
 محققا على المقلع فعليه قد آوى والدرا على **مسلمه** وجاز للكتاب ان يكتب طاقير الموصي
 اذا خوفه الله ولو يعلم منه خيفا والدر اعلم **مسلمه** وجرت ان وراق الاحد يبيته وطا
 فيد وكان فيدا وراق فيها حقوق مكتوبة للمقلع لاجل ان الناس ان الحقوق المكتوبة
 في تلك الدوائر للمقلع بالبيت وافيده هل يخرج ذلك عللا ام يكون الحق كان
 المقتريا وميتا • قال في ذلك اختلاف قولان جميع مافي البيت داخل في الاقارن •
 وقال **وقال** ما كان محجوزا ويذهب مثل الحيوان والعبيد الذين في الاقارن الا ان
 بالبيته العادلة انه داخل حين الاقارن • ولعل قوله اذا وجد عند الحكم في البيت
 يصح انه كان خارجا حين الاقارن ولا تحكمه داخل • وما ما حدث بعد الاقارن
 فلا يدخل الاقارن • وما الدوائر والحقوق التي في الذم فاكثرت القتل للدخول
 قال للؤلؤ حفظت عن ابن عبيد ان انما تدخل عن الصبي انه لا يدخل على اخطاها
 وعندي انها لا تدخل فيها امه صورا راجح • وما الدلالة ان وجدت حين الاقارن
 البيت محتلف ايضا فيها واذا صح انها في البيت حين الاقارن فيجب ان تكون داخله
 في الاقارن قال للؤلؤ بعيني طاعون وعندي انه هو الصواب والدر اعلم **مسلمه**
 وفي رواية قال كل ما في منزلها هو لزوجها وكانت هي قاعدة في القول عند قوله هذا
 وفيها حكم وكسوة هل يكون الحكم الذي فيها داخل في طاهها الذي في المنزل الذي اوتى
 بما فيه قال هذا وعندي هو لزوجها وهذا قولان ذلك في منزلها وارجوز هذا
 يوجد عند الشيخ ابو سعيد والدر اعلم **مسلمه** عن الشيخ خنيس بن عبد وفي رواية
 بيته وافيده وكان في البيت ماعون وكل من هو على المقلع يدخل في الاقارن
 ام لا • قال معي انه يدخل في الاقارن والماعون للمقلع فلهذا اذا فلكه الله
 او رتبته والدر اعلم **مسلمه** الزامل في وراق بيته وافيده لجل وفيه ماعون
 فالسيف للماعون ولا يدخل في الاقارن وفلهذا وبين الورثة والدر اعلم **مسلمه**

الصحيح فمن اتهم بفعل وجس على التهمة وادعاهم به هل فيمد قول ان اقراره
 ثابت عليه قال لا يعزى ذلك من الاختلاف **●** على حسب ما جاء في آثار المسلمين
● وذلك يوجد في اتهم بقتل انسان فحسب التهمة ثم اقر في حال جسمه بقتله ط
 فقالوا توخذ منه الدية ولا يعاد باقراره ومثل هذا موجود **●** قلت وان اقر بشا
 لم يوجد بها حتى ثابت عليه بل اختلاف **●** او في قول **●** انها لا تثبت عليه حتى يقر بها
 بعد خروج جده وان اقر بها بعد خروج جده فلا تثبت عليه قال اقر بالمسجون بما يحرم
 ولا جده يختلف في ثبوت فقال **●** لا تثبت اقراره في الزنجر به ولا في غيره وفي
 ذلك اختلاف على ما يوجد **●** قال الطولوني اقراره بغير ما يحرم به يحجب ثبوت له عليه لانه
 غير مطابق لذلك **●** ولا يلزم به ما العلة لما نعت ثبوت عليه **●** وادان اقراره
 بما يحرم عليه لا قول الله ثابت عليه وهكذا كل اشادات الاثر تدل على ما قلنا
 والله اعلم **مسند** **●** ومنه وادان المسجون في ثبوت عليه اختلاف **●** قال قال
 لا يجوز اقراره في كل شيء حتى يخرج **●** والسجين **●** وقال قال يجوز اقراره في كل شيء
 وقال **●** قال لا يجوز اقراره بما اتفق به السجين وهذا احوط والله اعلم **مسند** **●** ومنه
 وادان العبد بغلة جميع املاكه وقر في كل سنة زمانا هل تدخل في ذلك غلة العبيد
 واجزئهم وقر في غلة دراهم ودين ووصوف ونتاج وكذا غلة ارضه وزرع وشجر
 قال ان ثبت الاقرار دخل فيه جميع ما يقع عليه ملكه وتلك البلد على ما ذكرت الانتاج
 الدواب فانه لا يقع عليه اسم غلة وهو متبع لها واطغلة العبيد فان الثور ودخلت
 اجزئهم في الاقرار ولا يغلا اعلم ان هذه هي المصلحة **●** قلت وان كان يوم الاقرار غلة
 في ثوب وهذه الاملاك وضمت اشهر تلك السنة لم تحمل غلة ثم حصلت بعد
 نصف السنة او قبلها اكثر ولا ذكر في الغلة باملاكه او ثوب منها متى ينقصه فيسبب القيد
 منها **قال** **●** له غلة سنة منذ تاريخ الاقرار ومنه صحيح له الاقرار فادان ملكه اليه الاملاك
 سنة فله ما اعلن منها وليس له بعد السنة شيء وان لم تسلم اليه فله غلة سنة ولو لم
 تغل في تلك السنة واغلت في السنة الاخرى دفعت اليه ولو ان في هذا المال

شيء صغير وفحل صغير فله غلة سنة ن قلت ولا كان حين القول شيء والاعمال غلة
 غير مذكورة بقيت الغلة في شيء من الخصال التي لم تذكر حتى خلت المدة وانتهت منها
 قال الغلة سنة بما اقر له به والمذكور في السنة فالحال ان تذكره قلت له وهل
 الرجوع عن اقراره قال اذا ثبت اقراره على وجه الحق لم ينقض له فاكثروا جاوز
 انما للسلمين لا الرجوع في الاقرار والجاهل الذي لا يعلم ومنه وقر في حديثه
 لمساجد عمان او مساجد الديان فلم يحفظ فيها شيئا واجلت الفكريها فاستجلبت
 عقلي فضعفها وحسن عندي ثبوتها الفقهاء استعسار او قسمتها وحسن عندي زها
 للمعروف والورثة وحسن عندي ان تجعل في جامع بلده والديان ومنه وراج بيته
 او قر بينته وافية فلا قدر ان اثبت القفل المقفول به الباب الحانج والديان
 وان كانت الايام في نسخة خمسمائة وفي نسخة الف والمئة واحدة فعليه جميع ما فيها
 فهذا اتفاق الاجل واختلاف في عددها وكل ذلك ان اتفقت الايام في النسختين واختلف
 الاجل احدهما قبل الاخر ثبت ايضا جميع ما في النسختين الاختلاف الاجل واتفاق الايام
 وان اتفق الاجل والايام ثبت احدهما والديان الصبي فمن بات ظاهرا
 عليه حقوق لرجل في ملكه عدة فلما كثر ما حبل منها واكثر ما حبل منها والحال ولاجل
 مختلف والرجل متفق كدلهما تختلف احواله والحال كذلك كدله متفق ولو اختلفت
 احواله لان يكون احد الحقوق لاريات واحدهما في رواية قال الحقان مختلفا
 على هذا الوصف وقال وقال هما متفقان لان اربع لاريات خمس محديات فتعاقب
 المعنى ومن فرق بينهما فلا اختلاف في التسمية والديان الزاوي فمن وجد
 عليه لرجل عشرة دراهم مكتوبة عليه في الورقة تاريخها في شهر رمضان وعشرة دراهم
 مكتوبة عليه في رقعة اخرى تاريخها في شهر المحرم وكلا الشهور من سنة واحدة
 وحال الجميع بحالها انقضى شهر محرم الذي في سنة معلومة في اي عليه الرجوع ام
 لان قال ان لم يبين ان هذه الدراهم الذرة والجنس غير الجنس الاول ولما
 كتبت الورقتان عن اقراره هذه الدراهم وعلمه او احد فيجب ان لا تثبت عليه الذرة

واحدة حتى يتبين انها غير الاخرى بوجوه الوجوه والدعاوى **مسند** عن الشيخ
 ناصر سليمان رحمه الله ومن اوصى بدار في فضة لفلان معروف ورضان ارض وشملت
 الارقات فضة ورضان فاختلف معنى الضمان فانها اثبتان مجموعا على هذه الفضة
 والدعاوى **مسند** الرغوي في اوصى لاحد وارثه ماله وارثه وكان في ذمة
 الدائنة **مسند** الفاضلة الغيرة كذلك بينهما قرب في الغلة والقيمة • قال ان كان يوم
 الاقرار في المال غرة ملكة او غير ملكة فملكه في ذمة الدائنة لا غيرة وان كان يوم
 الاقرار ليس في المال غرة فملكه في ذمة المالك باق حيا وكذلك في الميراث والوصية
 الغلة المذكورة في حياته وقدرت بعض المسلمين بين الاقرار والوصية بالثمة او با
 لغلة فقالوا ان الاقرار والوصية بالثمة لا تثبت الا في النحل خاصة لا غيرة
 والاقرار والوصية بالغلة لا تثبت الا في الارض والشجر لا غير • قال وقال كل
 سواه والدعاوى **مسند** وعند رجل اوصى بالدار والمال وهو في ذمة غيره على من فلاة
 قال ان المال اذا كان وهو نازل في يد صاحبه فالغلة على من له بدو على الوثمة
 فداة • والوصية فالغلة وقال الموصي بهذا الذي حفظناه ونعمل به وفيه
 والاثوان العتيقة والوصية فداها وقال الموصي والموصي • والاداء فداة
 على من اقر له به وحفظنا ايضا ان اوصى للموصي بشيء وهو ثبت للموصي له به
 وفلاة وقال الموصي اذا خرج وثقلت طلبة والرهن فهو الرهن المقبوض الذي
 جاء في كتاب الدائنة وثمة يرفع من الدين وان كان مباحا بالخيار فلا يملك
 يفتى وقال الموصي الان يوصى بفداية وقاله قال غيره وجدت في بعض
 الكتب وان كان مباحا بالخيار فلا تثبت فدا الوصية الان يوصى بفداية
 وقاله والدعاوى **مسند** وقرى بدلاء وفيها اثر ولم تذكر فلا تثبت في الاقرار
 حتى تذكر والدعاوى **مسند** الزامل ومن اوصى او بقول رجل او المسجد على له
 مباح بالبيع الخيار ويموت الموصي او الموهل يكون على رثته فداة وكذلك • قال
 اما الوصية والاقرار في المال الطباع بيع الخيار عن بلحة في ذلك اختلافا • قال لا تثبت

فيها الوصية ولا الاقرار وقول تثبت فيها الوصية والاقرار **مسدود** وعلى ما سمعته من جوابات
 المتأخرين ان الاقرار يكون فداها على القوله والوصية فسمعت فيها اختلافا قول
 يكون بخلافه فلا اذى صار للوصول **مسدود** وقول يكون فداه وثالث حالها كذا وقول
 يكون فداه على الوصول ان شاء فداه وان شأوتك والدعاء على **مسدود** في اولها اذ
 لا فيها انصب ايمان لو كانت حجة فلا يبين للثبات هذه اللفظة والذي يوجد
 في الاثر ان اراد ان يوصي مثل هذا ان لا يقول الا ابن اخي والابن ابني **مسدود** في اولها
 مثل ميراث ابيد ان لو كان ابوه حيا فهذا والدعاء لم فاذا كان اللفظ ثابتا وتوجد الح
 الا الاقرار والذي يوجد في الاثر ان الحق له والمال يوم الاقرار **مسدود** وان كان اللفظ يخرج
 يخرج الوصية فلم يوصي يوم موت الوصول والمال والدعاء على **مسدود** وان اقر الرجل
 بنصف ماله لم يملك كذا وكان الحق لان اسماء وهما متساويان فادام المفرد حيا فاقول
 قوله وان مات المفرد ثبت الحق له نصفين نصف للمالين جميعا والدعاء على **مسدود**
 عن الشيخ صالح روضا ان لا اعلى ابلح شيئا او عهد او قيد ومات ولم ينقص فهو
 ثابت وليس هذا وانف الرضا فلا ينعقد وليس يكون اخذ حيا او ماتا هذه وطبق
 الجها لفظ لا اعلى انما لم ينقص وادابات ولم ينقص فهو تام ولا نقص للورثة بعد
 موته والدعاء على **مسدود** واولو الله اولو الله ولم يكن اسماء حيا فاقول بعض المسلمين
 الاقرار ثابت والدعاء على **مسدود** واولو الله اولو الله ولم يكن اسماء حيا فاقول بعض المسلمين
 ثبوت الحق اذا لم يكن الحق وارثا وصية ولا ذمهم ولا ذمهم فان الميراث
 للمقل والدعاء على **مسدود** وفيمن قل لاجل شيء مشتبه بغيره كالسيف والكتف
 والعبد في ثبوت ذلك الاقرار اختلاف بعض ثبت ذلك ويجعل له الوسيط منه
 وبالاجرة وبعض لا يثبت في الاقرار وكذا عن الجسعيد **مسدود** والوصايا في بعض
 يثبت ويركها الى اهل العلم وبعض اثبت بالاجرة وقال بعضهم الاوسط وذلك
 وبعضهم قال الافضل **مسدود** وبعضهم قال لا دون وكذلك القول في الاقرار وبعضهم
 لم يثبت جميع ذلك حتى يقع الاقرار والوصية على شيء معين والدعاء على **مسدود**

ومنذ قيل الميض يجوز اذله في طالع كذا وصيته في ثلث طالع ولا يجوز بيعه ولا
شراؤه ولا قضاءه ولا عطاؤه وللورثان يتموا ذلك وينقصوه وانما اذا اعطى
للمريض انسانا شيئا من طالع وقال هو كذا حبيب او ميت فان ذلك لا يجوز
لان العطية لا تجوز في الموضع وقال وقال الهامة ثلثة الوصية ويجوز في ثلث
ماله وبعض ضعف ذلك وهو لا يبا والدماع **مسألة** ومن افترق بقتل عبد او ذئب
فلا يبين في ان له ان يرجع عن قتله على اقبل الاختلاف فمن افترق بقتل حرم
واقترع بالعبء فحق عليه في طالع دين نفسه اذ لا يضمنه قود واعا عليه دينه في طالع
خاصة فان افترق بقتل حرم خطأ فلا يبين في ان له الرجعة وعليه الدية في طالع دين
عائليه لان تصدق العاقلة او يصح ان القتل وقع منه على الخطا وان افترق
بقتل حرم عدلا والا الرجوع عن قتله وطلب اولياء المقتول منه الدية ان
علمه الدية في طالع ولا رجعة له في حقوق العباد ولما لا الرجعة في حق الله
وهو القود في بعض المقول وقيل لا رجعة له ويلزمه انفاذ ما اقر به والد
اعلم **مسألة** الشيخ احمد ملا في لفظ الا اذا كتب اقران عليه
لغلان فلان ولغلان او كان لمسجد وكتب بان عليه للمسجد الغلاني
ولمسجد الغلاني يكون ذلك بالسوية **اولا** قال اذا كان على هذا اللفظ
الذي على كل واحد منهم فخرج نفسه فيكون بينهم بالسوية واذا كان بعض
المقترع مفرقا وبعضهم جماعة ففي ذلك اختلاف قول يكون بينهم بالسوية
على العدة قول يكون للفرع سهم كسهم الجماعة والدماع **مسألة** ابن عبد الله
وفيمن اقر بجميع ماله يدخل الدين الذي له في القدر وكذلك جميع الوحي
والنفود والمنازل والذكابين والحيوان **قال** اذا اقر بجميع ماله فهو
للقول الا الذين ففي ذلك اختلاف وان كان المقترع حيا قول اذا قال انه
لم ينو الدين فذلك له وقول ليس له ذلك اعني المقترع والدماع **مسألة** ومنذ
واذا قال المقترع **قلت** لغلان على الغلاني فيكون الماله المقترع يوم الاثر

فان كان قيد ثمرة مدركة يوم الاقرار فهي المقتضية ان كان الثمرة غير المدركة
 فهي لقوله ونحو **مسألة** • واما اذا كان على نسق وصيته وكتب له وضمها فاكثروا
 القول ان يكون يوم مات الموصي • واما الغلة فتكون على ما وصفت كذا وكذا
 الصدم واما ان قال المولى المالك الغلات فلان فيكون المال للغلات ساعة الاقرار
 ويكون للمال المقتضى كانت الثمرة مدركة او غير مدركة لانها عترة **والله اعلم**
مسألة • ومنه وفيهم اقل اخوة بجميع ما ورثه سوى المال الغلات والمال الغلات
 ثم بعد الاقرار يوم او يومين اذ عترة مدعوتها لا اخوة ما يكون له غير يوم الاقرار
 قال المولى ليس له غير في قوله **مسألة** • فخطا هو الحكم غير انه يحى في ذلك الاختلاف من قبل انه
 استثنى المال الغلات والمال الغلات فقالوا ان الاستثناء والنسب بطلان
 الاقرار وقالوا ان لا يبطلان • وان ائتمى المولى الجاهل بشئ من ذلك الله او لم يعلم به
 فاكثروا القول الاقرار ثابت ولا يتقص الجاهل الذي لا يري له غير الجاهل الغلات
 في ذلك العلم **مسألة** • ومنه ما اذا اقر لغيره ووصى فيهم الذكر والذكر
 فالأقرار والوصية ينقسم بينهم على الوجه لا يفضل الذكر على الأنثى على أكثر قول المسلمين **مسألة**
 ان الاقرار والوصية لا يكونان للذكر خاصة وبالقول للأنثى **مسألة** • واما اذا اقر او
 لغيره فلان ولو يكن احد من الذكرين لغيره فلان بكلهم انات فالأقرار والوصية باطلان
مسألة • واما اذا اقر او وصى المولى لغيره فلان فالأقرار والوصية ثابتان ولو لم يكن احد من الذكرين
 بكلهم انات فالوصية والأقرار ثابتان ولو لم يكن احد من الذكرين فلان ومنهم من قال
 الاقرار فقالوا قال ان الملية سهم من الاقرار لان الاقرار للملية جازية • وقالوا لا تثبت
 الاقرار للمللكة يوم الاقرار • واما وصيات بعد الاقرار فله حصته من الاقرار وبما الوصية
 فلا تثبت للملية ولا تثبت لمن مات قبل الموصي • واما وصيات الموصي للموصي والوصية
 مات قبل صاحبه فقالوا قال ان الوصية باطل وقوله **مسألة** • قال ان الوصية ثابتة **مسألة**
 وقالوا تثبت للموصي نفق الوصية وبطلان نصها لان شكلها **مسألة** • **مسألة** • ومنه وفي
 وقالوا وصي يسكن زوجته فلان في يده والوصية الغلات الى ان تزوج رجلا بعد

وجعل في تلك القرية بيتان أو أكثر وكان مسكنهما في أحدهما وفيهما جميعاً أن يكون
 مسكن هذه المرأة وإن ثبت لها السكن في أحد البيوت وكان البيت واسعاً يكون
 كله سكنها أم لها السكن في أحد البيوت بقدر ما يكفيها • قال إذا وصية الزوجة السكن
 لا تجوز إلا بعد الوصية لو أريد إلا أن تكون الوصية وضمان أو يكون اللفظ للزوجة
 بالسكن أو لم يحدد ثبت السكن للزوجة وإن ثبت السكن للزوجة وكان عند
 الموصي أو لم يثبتان أو لثلاث فقال **قال** • يكون للزوجة سكن وسط البيوت •
 وقال **قال** • يكون لها ضعف البيوت • وقال **قال** • يكون لها سكن أفضل البيوت
 • وقال **قال** • يكون لها بالحصصة من البيوت إن كان للموصي ترك بيتين فلها أو كل بيت
 نصف مسكنه وإن كان البيوت ثلاث فلها أو كل واحد ثلثه وفيما لا يكون على
 هذا المعنى • وقال **قال** • لا يثبت السكن لها حتى تشهد البينة العادلة أن هذا
 البيت الذي أقر لها بالسكن فيه وبين القل • والوصية قرب في مثل هذا والى
 بعيد في القولان المأثورين ثابت ويكون للزوجة بيت أو وسط البيوت التي تركها
 الحاكم ويكون كتبها في ذلك البيت الأوسط والأدنى هذه المرأة أن تفعل هذا
 البيت فقال **قال** • لا أن لها أكثر من ثلاث • أن تفعل أو تسكن أو تسكن معها أحداً
 وهو أكثر القول • وقال **قال** • ليس لها أن تفعل به تسكنه إلا أن تخرج إذا كان
 رجل الرجل المرأة وقوله أن يسكن له فليس له أن يدفعه غيره وليس له أن يسكن في
 البيت كله بعد فاتهم هذه المسائل • وإذا أن تزوجت هذه المرأة وكان الترخيص
 فاسداً الترخيص الفاسد لا عمل عليه وثبت السكن للمرأة التي تزوجت تزوجاً
 صحيحاً فإذا تزوجت تزوجاً صحيحاً فخرجت السكن وعندها دخل بها
 الزوج أو لم يدخل وإذا وقع القسم قبل أن تظهر الورقة فإذا ظهرت الورقة
 السكن للزوجة بخلافه بخلافه عند المسلمين فخرجت بطل القسم على هذا الصفة
 والله أعلم • **مسألة** • عند رجل أو رجل ثلث بائع ماله بعد فلا وصاها به
 فرفضت وصاها على المسلمين فبطل منها شيء وثبت من بائع فلا للموصي إن باع ثلث

باطل في الوصاية قال الورثة ليس كذلك فيما اوصى به الهاكك شي وثبت وبطل ونحوه اولى بما
باطل ثم خصصا ما اوصى به في ذلك قال ان اقول بثلاث طابق من مال بعد انفاذ وصاياه فكذلك
باطل وصاياه فله الثلثة والورثة الثلثان وان كان اقول بثلاث مال بعد انفاذ وصيته وقدر
اوصيته في ذمة فليس للقر له فيما بطل من تلك الوصية شي وهو اولى الورثة وحدهم والرد
اعلى **مسألة** ومنه وفي رجل اقر رجل ثلث ثلثات بنحو من طالع الغلغلة ولو لم يكن
بصفة يستدل بها عليهم لم يات للقر وطلب للقر الثلثات وخلف الهاكك ورثة يناقوا
فلم يعط الوصية للثلثات لان اثبت وادركت لمن تكون الغلغلة لم يعزله قال الذوات
الثلثات حتى الحان الاركت النحل فالثمة لورثة المقر واذا امتلأ النحل قبل الادراك فالثمة
للمقر غير ان الثمن يكون بنظر المسلمين وخاصة اذا خلط المقر ايضا والدعاء **مسألة**
ومنه وفي رجل اقر له وكان في حياته اطلب منه الحل والبرن مما لم ياله وعليها الورثة بها
هو غير مطالب منها جميع ما لم ياله فلان اقرت وجده وصيتهها مكتوب بالشيء في الحنف
وضمان عليها الا وقر وضمان عليها او غير ضمان ان يجوز له اخذ الذي مكتوب له اعم
لله قال جازي للمقر او الموصي له ان ياخذ ما اقرت له به الهاكك من ذمهم او غيرهما وصت
له به الهاكك ولا يخرج عليه في ذلك ولا يشترط عليه في ذلك ولو كان اقر له في حياته ان
يستوفى له ابراهام هذا الحق للكتاب **مسألة** له في هذه الورقة وهو كل الورقة لا يردت
منه البرن فلا يعين اخذه وماذا لم يعلم ذلك وكان الاقرار الوصية بالقطا ثابتة ونحوها
من يجوز خطبه بخلافه والنسك به لا يفسد اذ لم يعل الهاكك لزمها الا شي لا يعلم به **مسألة**
اذا اقرت لشيء من الورق والاصول والائنة ووصت لشيء من هذا هذا جازي له اخذ ما اقر
له بها ووصت له به به والاصول والورق والائنة ولا يدخل البرن في مثل هذا والرد
اعلى **مسألة** الزماني قال الفلان كذا مالي وصيته هذا اقر له وصيته وان قال
في مالي هذا فرق في ذلك لانه قال اما قوله الفلان كذا مالي يعين ان يكون اقر له
واما قوله في مالي فلان بان بعضا جعله وصية مثل قوله في مالي بعض فرق بينه وبين
قوله في مالي وقال انه يمكن ان يكون موضوعا في مال غير له الاثانة والدعاء **مسألة**

قال ابو سعيد مولى الله قد قيل في الخوض قال في رضى لوصي هو والى ان افترغ في فلان
 كذا وكذا خرج هذا على معنى الاقوال لانه لا يقضى عنه الا ما هو عليه وما قاله اعطى
 على فلا تذكروا كذا لفظية الخوض لا يجوز حتى يسمى به وصية فيثبت **والثالث**
 وكذا كذا قال **والرابع** هو في بعض القول النوصية وفي بعض القول ان مال
 اثبت وصية حتى يسمى به وصية وقوله وقوله عن علي الفقيه كذا وكذا فهذا
 يخرج عندي بمنزلة قوله اعطوا يعني فلا تذكروا كذا وكذا كذا قوله لمعاذ يعني فهذا عند
 لا يثبت وهو عن ثلثة العظمة والدعاء **مسند** عن ابو عبد الله محمد بن ابي ان العيني
 ان الاقوال في الغصوب جازية والمجوز فيما اختلف **قال** الناظر في القول
 في الغصوب لا يجوز البيع والعطية والترك والحل في الغصوب لا يجوز لانه
 يقع على المالك وهو اكثر القول والدعاء **مسند** الصحيح وفيه ان الزوجة بوزار
 حرم فتمت الى الرعي لانه فضة غايبة لها اذا وجدت الارزية او لم توجد
 قال ان اتفاق زوجها على شئ من الدار او ثوب فتمت الرعي لانه قال
 وقال الرعي لانه لا ارزية وقال قال الرعي لانه الاشياء يسير والله
 اعلم **مسند** والله ثبت اقرب وصية ام لا **قال** كل ذلك يلحق باختلاف
 في ثبوته والله اعلم **مسند** الذي على من كان في يده او بيته شئ فقال الله ليس
 او الله ليس بمسند او الله ليس ولم يقر به لاحد معروف فعنده الحكم فيه في حياته
 وبعد موته **قال** ان حكم هذا الشئ يكون له في حياته ولو رثته بعد وفاته اذا لم
 يقر به لاحد فعنده **قال** لمسند على اكثر القول وفيه قول يكون حكمه
 الوقوف فعلى هذا يكون حكم هذا الشئ حكم المالا الذي لا يعرف ربه والقول
 الاول احب الي والدعاء **مسند** وروى عنه الاله لا يوصي وارثه
 ان المقرب او الموصي بمجانبة به لكلمة **قال** فيه اختلاف قول ان القول
 قولهم مثل كان القول قولها لكم وقول يثبت جميع ذلك ولا يكون القول
 قولهم وهذا اذا لم يكن بينه بتحديد ذلك وكذا بينه العلاف ان كان بغير

ما تفتح عليه اسم بيت مثل صفته وغرفة وقال انه باع له الصفقة دون الغرة والوقت
 دون الصفقة والدعا على **مسألة** ووافر واعترف بشي من الإصيلة والغلة لغير
 معلومة ثبت وان ثبت لم يجعل فيه اختلاف ويكون له صلاح ولا يزايد والله
 اعلم **مسألة** سئل الشيخ محمد بن الملقن عن رجل اشترى داراً وعبداً
 أو طائفة وجده فبده عينا وغبر عند حاكم المسلمين وقات المشتري قبل الحكومة أو قات
 أو لا أو وصي وضمان وأدعى الجاهل وقات قبل الحكومة فعل للورثة والحكم ما كان
 لها الحكم **مسألة** قال في الحفظ هذه المسئلة بعينها والناظر لا جأ فيها بما لا في
 معق العون ان للورث ما لها لك عندي والقد اعلم ان الورث اذا ثبت
 وصح ما ادعاه اهل الحكم من الجاهل فلا تبعه عندي ان يكون له ما لها لك فأكبر
 والمحاكمة وغيره ان صحاح ثابت ما سطره الشيخ محمد بن الملقن والمسلمة
 وعندي انه كذا ثابت يحكم به كتبه عبد الرحمن محمد بن يعقوب بن عبد الله بن
 سالم بن عبد الصالح عن **مسألة** في البيع المتقصصة التي ان لو اتت اذا مات
 المشتري قبل النقام فقال قال عوف بن ثبوت البيع وليس للورثة خيار في نقض ذلك
 ولا نعام **مسألة** وقال قال لا ثبت ذلك للورثة والمشتري في تمام ذلك نقض الذي
 عندي ان هذا الاختلاف بينهم اذا مات المشتري ولو صح منه نقض البيع ولا
 انعام **مسألة** واذا انقض لم يقطع الحكم بينه وبين البايع فلو ثبت في ذلك له هو بين
 في كل اختلاف وقد جاء الاثر ان الشفع اذا مات على طلب شفيع ولم يحكم
 له بها بعد فلو ثبت ان يطلبوها بعد موت هذا الشفع ذلك لان الشفع قد قبل فيها
 انها للورث والقد اعلم في قولنا قد نظرت في قول هؤلاء القائلين في المسئلة
 لتقدمه وتمامها وبقائها بعد موتها وبقائها وبقائها وبقائها مستوفية
 لمعاني المسئلة كلها ولا مسئولية على جميع عقودها احكامها وذلك لان الاجل منهم
 لها خصيص من خصصهم ما خصده منها اذ لم ينفكوا جميعاً واحداً من هذه حتى يغيب
 المسئلة وقطعة مما مائة بينهما الاحكامها غيرها والاحكام والخصيص في ذلك

يستغن سائلها عن طالب الزيادة في البحث فيها والتحصيل الذي يحصل منها
الاكتفاء لأن المقصد ليس كالمستوفى وكيف يكونان بشأبه وهو لو يتم به المعنى
كل ولا حصل به الاستغناء للسائل ولا لمن بعده اقتضى **الادب** لكل فائدة فائدة وهي
لمفيدها عابدة **الادب** وهو على قدر الفائدة مما كان ثم فائدة كان أو في حرج
عند الله لا هله ولا عوف لكن الله لا يورج إلا على ما يتقبله ولا يتقبل إلا ما خاض **وصفا**
جعلنا الله وداكره أهل الصدق والوفاء والخلوص فيها فام بدو طاعة الله عالم
السنة **وخلق** **و** ما بالرياء عليهم أقوال هؤلاء القائلين ولا تفهم معناه **فما كان**
به من كل فخر من كل من فهو الأقرب للمعنى كانوا أفيد مقتدين أو مطلقين **وبالهم**
وعليهم فيد بالهم وقول أهل العلم للهدى **الادب** جعوا عنه وكانوا له منقذين
والجهالة بدو معيّن وهل في دينهم وبين ورثتهم بعد معرفتهم في التقصير ودعوى الجهالة
به أيكونون في ذلك مستوفين أو مختلفين كانوا في حياتهم بالنقض مطالبين **وعند**
غير راجعون فهذا المعنى الذي لو بات عليه كلام المتقين **والادب** جعوا في غرضهم
عن ذكره عن جهالة منهم بآمره لأنّه هو **على أسباب** الأحكام لا بد من قبحها في
ظواهرها وأهل الإسلام لا بد من قبحها **والادب** جعوا في غرضهم **والادب** جعوا في غرضهم
أيامهم ومناظرهم وقد عرفتهم التدقيق والتوقف فيما هو أدق من هذا **والادب**
وكم مشكلة لي قد أحلوا ومعضلة علي قد يسرها وسهلوها فكيف يحلونها
هذا الجلي الذي هو غير خفي إلا الجاهل العمي مع كثرة مطالعته **والادب** جعوا في غرضهم
ورسلاتهم على ثلاث ما وما حشمتهم بالنديس فيها **والادب** جعوا في غرضهم
وعواضل الناس وكشمل أهلها **والادب** جعوا في غرضهم **والادب** جعوا في غرضهم
صار عندي **والادب** جعوا في غرضهم **والادب** جعوا في غرضهم **والادب** جعوا في غرضهم
وخفيها **والادب** جعوا في غرضهم **والادب** جعوا في غرضهم **والادب** جعوا في غرضهم
أيضوا عن ذكره وعن كون تكلموا بأية اختيار التوكيد بعد علمهم به وإنما قد ظن
هو كان من شافهم وشاك ذلك هو التغافل الذي لا عمية منه عالم ولا جاهل

وادعى جراح فهو مثله وجراح على معناه لان ذلك غير معدوم وصفات البشيرة
 والامتنع تطرق عليهم بالكلية ولكنهم فيه متفاوتون ليسوا قديما بالسوية بخلاف
 مرجعهم في احوالهم مختلفون وذاكر وتعالى عن جميع صفات الخلقين وتقدر صفاته
 الكاملة التي لا تليق بالابد ولا تنبغي للبد وهو الله رب العالمين • واما انا فاني
 لما عرضت على هذه السلسلة مع اقوال القائلين فيها وجودها بعد ان تأملت ما
 اختلفوا فيه فسلمت على جميع معانيها احببت ايجاد المعلوم منها وثبات الشارح عنها
 لما في ذلك من عام فايدتها وغنية سألها عن طلب اليقظة وان كنت من اهل ذلك
 لست وذلك لقلته على راحة نفسي ولكن دعاني اليه حرصه على اتمام المعاني وحبيته
 وعدل الاخوان فاقول بعدا لتعاني بالله وطلب توفيقه ما ياتي لادراك ما قصدت
 من بيان ان المعنى المغفول في السلسلة في قول المسؤل • وطبعه والمقول هو الال
 قال وهو عندي على ضربين اول مطلق والآخر محقق وانهما يلزمان وارتبهما
 او باحدهما وحكم على ان ما يفتح عليه منهما بعد امتناء عن واجب ذلك فلهما ان
 كان محذورا بلزوم ذلك في اوجها وهو كونه جوابا لفاصل صحيح العقل متقيا ولا عكسه
 عليها كان اقرارها او بايها فهذا الذي يحكم عليه بما يفتح وارتبهما بعد امتناء
 عن خصمه وقله وطلب خصمه منها ايضا فان كان من محذوره او لم يكن وقام في ذلك
 من يقوم مقامه من وجب او كيدا وحسب على راي واجاز النسبة له كان ذلك الال
 قال من اجل ذلك اهل الاقرار واهل الالكار او الالبرار او من الجاح فانهم في ذلك لهم
 في حكم الاستدلال على سواء وليس للحدان يحمل عن حكم الال لا غير هو قول الله
 تعالى لشيء وصفيته فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهلهم عما ياتون الحق •
 واما اذا رجع للمعنى اقراره ونقص بعد ان ادعى الجها له بد هذا عندي ما
 القول فيه ويؤخر الحكم في معانيد والذي عرفت من ذلك ان كان دعوى هذا الله
 للجها له فيما اقر به مطلقا فهو غير عاري والتنازع فيه بين اهل العلم فيما يلي
 فيه بالحكم او عليه الخصم • من معنى قوله تعالى فمنهم من دعوا الى الجها له فبد مقبول

وبما يصح كذا به مما هي محيطة غير معلولة وذلك للموضع ثبوت جهل في الأصل
 وطابق حدوث علم عليه في الفصل فلذلك روي حتى يصح انتقاله منه وتحول
 الفصل وهكذا سائر الأشياء وان كل شيء منها يحكم له باصله وعليه يدقق
 يجوز تحوله عند الغير مما يمكن حدوثه به بغیر تجدد تقوم او دليل لا تقوم ومعنى
 قول الآخر منهم ان ليس لهذا الفرق اقره المطلق تجدد بدعواه الجهة التي به
 والحق ان الاقراء في اقره الغير يقتضي مكل للمورد في المورد لم قبل كون
 اقره هذا وكان على هذا ان يكون في يد الغير فملك له وانما هو حق لغيره
 من حيث لا يعلم الغير به حتى يصح معدن هو في يده له او كان عالما به وانما صار
 في يده على سبيل التعدي فمد على صاحبه حتى اقره نوبته منه ونادى على عمله
 وخلاصا الى يد بعد احتمال كبنوته في يده بمقدح وجود علم للمورد له بذلك
 به او عدمه وغير بعيد من احتمال كون ذلك الاقراء منقره على سبيل التوصل
 والتفضل به في اقره عند مكله لانه غير ممنوع من التصرف في طرده واخراج ما
 شاء منه لغيره بالجائز فيه وبه كان ذلك باقرا او غيره وعلى احتمال كلي
 الوجود المتقدم فتقدم التبعة عليه ولزوم الحق ليد وغير ذلك الاقراء
 هو غير متسبب بذلك الاقراء المطلق لاقراء اليد فمن ذلك لو كان له حجة
 في دعواه الجهة به في قول **قال** بذلك وتفرده به او لئلا كان هذا القول
 عنده مع اصرار القولين وتجده **اقوى** الحجتين **فهذا** ما يفيد وعلى سبب
 ما مضى قلتم في حكم احد الضمين **الاول** **وقا** الضرب الثالث منهما فمد
 وداقته المقرحف وعن ضمان لزوم لاحد من الخلف في الذي يقع في هذا انه
 كان **اقرب** **والاول** القول دعوى الجهة فيه من مقلعها الاختلاف معانيهما
 واقرب احكامهما عند **بعضها** ويعبها الان طلاقا في الاول **بذلك** الذي اقر به
 نفسه لغيره عن غير حق متقدم لزوم عليه لئلا يكون به قضاؤه عند وقاؤه عند
 الدليل متفق عند معنى القضاء لعدم الدليل به عليه للموضع ووجه اليد بعد ان ساقه

سياقة اللفظ المعرف فاقبح به ذلك غير متفكر الاقرار الثاني لان الالفاظ مع اختلافها
في المعاني هي الالفاظ على المعاني ومن اجل اختلافها اختلفت في احكامها وتشعبت في
عند احكامها فكل واحد منهما محكم ولو تجاوز وريد عن ربي فذلك لما ادلت الفاظ
اللافتة في الاقرار الثاني على القضاء الحكم به على المقضي المقضي اكان على حال التعمام فيد
بالرضى ولم ينقصه بدعوى الجاهل فيد فيها معنى وان كان له منقضا وعن دعوى
الجاهل به ليست موصفا بل كان لها قائما وهما مطابا وتخاصما ومن كونه بها عالما
فعلى الحاكم قبول قوله بهذا لو صح خلافه معد وان يكون له به حاكما وكف خصمه عند
فيد قاده وذلك كما ذكرنا فيما تقدم الجمل بالاشياء على العلم وحده وتعليمه فيصح له في ذلك
في الحكم لكن على الحاكم بعد الحكم له به القيام عليه بان يعترف لخصمه بحقه الذي قضاه
هذا به ويرجع عند بدعوى الجاهل به بعد طلب الخصم ذلك منه وهو **وف** بلان مد لخصمه
هذا لم يكن عند خصمه بينة تشهد له بحقه الذي له عليه فالمرء يكون كذلك كان لخصمه
ما يعترف له به عن حقه ليس له غير ذلك منه **الآن** يطلب عينه كان على الحاكم احوالا
له على مقضي دعوى خصمه عليه الذي **الآن** عينه في هذا ان خصمه يحلف بالله
ان ليس عليه حقه غير الذي اعترف به المدين وان لا الحاكم في عينه على هذا او
او في غير من يما يقتضيه معنى للدعي بلان اياه عليه كان واسعا له ومنقطععا
الحكم به **•** وان قامت بينة وزله الحق باوفا عما اعترف به المعتبر وله على
المعترف به وذلك بعد اختلاف اياه فطلب منه ذلك يحكم الحاكم عليه بهذا **يجب** فيد
الاختلاف بين المسلمين فاحسب ان بعضا منهم لم يوجب له شيء على خصمه بعد اختلاف
اياه وانحاز البينة قبل اختلاف اياه ونزوله الى عينه وهذا له البينة والنقطع
الحكم على هذا فيما بينه والخصم لان الحكم يقطع ما قبله فلا يكون لمخرج حجة فيد بعده
ولا احد نقضه اذ كان على العدل قطعه لان الحاكم لم يحكم بما حكم بينهما الا بعد
طلبهم لقطع الحكم فيد عن رضاه به فاما فيكون هذا منهم وهو ابطال الاجتهاد ولا يكون
المطل من جهة هذا فلا يثبت نفعه في الحكم تمسكه بها في سريته بل لو كان مقسكا

بها على فهمه مستبصر بها عليه في غير مكان مطالب الحاكم في استخلاصه من نفسه
 ورضيها بما يقطع بينهما وحكمه وانما يكون عن اختلاف اياته عازرا لخصه وتجته
 وقبالة الحق ناطق **ثم** يثبت بطلان في خذ حقه من نفسه تمامه ورضا وعلى الحاكم
 ان يحكم له به عليه راعيا صاغرا وطا ان لم يكن عند ذلك لم يكن اليقضي حقه بحاله
 من نفسه حين قيام حجة له به بعد بطلان اياته صايرا فهذا بان لم ينعقد هذا
 القول في الحجة له فاجبت بياها ليعلمها وكان بينه وبين خلافه منازعة واما ما
 يخرج من معنى قوله قال بخلافه وتبين لي من حجة فمعي الذي يخرج من معنى قوله
 قال به ان البيعة اول ما قامت له به تبينه وقطع الحكم بينه وبين خصمه
 لا يبطل به حجة وهو الحجة لهم في ذلك ان البيعة العادلة اول من اليمين العادلة
 وهذا قد تبين بقوة مما في ظاهر الحكم وتسبب عليه من اجلها اسباب الظاهر
 فهذا لا خلاف في حجة في قوله قال به من اهل العلم وقوى عليه حجة الخصم والبرهان
 به قطع الحكم اذ الحجة حجة في اي وقت قامت والقائمة عليه في صفوفها وان
 تكفي لغيره بها قد خانت وحاشا لحجة الله والحياتة وانما الاولى في الدانة
 واحتمال خيانتها في سرورها الاربوب كذلك عليها في علانيتهما اكد الاحتمال حق
 وقامت على سرورها الاربوب كذلك في علانيته لان حكم الظاهر غير حكم
 السرير وقد تعبد الله المتعبدين وخلقه بما تعبد هو به في بعضهم وبعض
 حكم ما منهم ظاهر الامانة في علمهم منهم واستقر لان ذلك خارج من طاعة الله
 وداخل في تكليفه بالاطاق في صحيح النظر وتكليفه بالاطاق خرج من
 الحكمة والله تعالى علم حكم في جميع ما قد قضى به وقد رتبنا على من فعل غير الحكمة
 وتكليفه بعبادة الا لا يطيقه مما لا توصل منهم الى علمه في جميع ماها هو عند
 اوقوه هو العالم ببلات الصدور والمطالع على مغيبات الامور الا لا تخفى
 عليه خافيد ومظهور ومسرور وكفى به شهيدا وقبلا على المحرور به
 والمستور **و** جهاد ما تستبط الحجة منه هذا القول قول النبي صلى الله

عليه وسلم ان على المدعي البيّنة وعلى الملتزم اليمين فالتى يوافق قوله صلى الله
وسلم ونخرج قوله علي بن ابي طالب ان اليمين على الملتزم فيما لم يقم به بيّنة للمدعي على المدعي عليه
والفكانت معدومة عن موجبة ولا وجوبة • واما ما قامت به البيّنة فثبت
او المحرر فليس عين الملتزم فيما يدفع به عن نفسه بشئ لان لا يجمع بينه
وعين في دعوى واحدة وانما المدعي في السخلاف وادعاء عليه قبل حصول
بيّنة لا يسقط ما شهدا دعوا فيما قامت به بل يكون الحكم الحاكم على الخصم كما هو
لان حجتها اقوى من الملتزمين في المحجة لهذا القول ولينظر المشتكى عنها بينهما واما
لا عدلا عن علي عليه السلام لان لا يسعد عن موافقة العدالة فيها ولا في غيرها وان
قد مضى ذكره وحكم الاقراءين للتقدمين وحكم الملتزمين فيما لم يقم به عليا في جميع
ذلك معلق حوايه بوجود كمال الشرط المتقدمة في الملتزمين جواز اقراره بها
ولا انعكاس ذلك كالمخرج عدما او عدم بشئ منها • وما صرح في الملتزمين اقراره
ما يوافقه لم يمنع من دخول حكم الاحكام المتقدمة عليه ولا جاز في جواز اقراره اليه
واما في قطع الحكم عليه على وجه العدالة في • وان الاقرار المشار اليه بالاحكام
المعصولة اعليه هو كما كان في الملتزمين على الاسلام له وان كان في وجهه في وجه
معونة المقتضى وحديث الزيادة عليه والنقصان او ارتفاع حاله والخطا اطر
في الاشياء ولا يصح ذلك لان يكون غير اللازم والذات في التي هي اشياء
بل يجب كونه ماعلاها في احوالها وانما جازيها وتعلق عليها كقولهم اصله
وهو نتائجها وهو احد الاصناف الثلاثة التي هي غير ها وهي الموقفة بالاصول
والعرض والحيوان فهي التي عرفت حدوث الانقلاب عليها بالزيادة فيها
والنقصان ها وانما قد اتفق كذلك الحادث منها على انما احدثها اعيانها لان ذلك
كله متساوي في علة تغيرها عن حالها وان كان في وجهه في وجهه الوجه له في حكم الملتزمين
معرفته بعد مكان غيبته وادعاه في وجهه التلاصق لا يصح حصة من الاقرار به
ومشاهرتة والذات موصولة بتحد وقبول قوله في ادعاء لها التلاصق كان اقرارا

المتحقق خارجا عن الحق بالحق بلا حيف عنه على نفسه فيه ولا على قضاءه
 اياه الى الخلق لانه محتمل ان ياتى على الحق الذي عليه له في يقوم اهل العدل فيه بيقينه
 اذا كان اقرب من غيره في غيبته حتى يبين له ذلك فيدري وعرفته بعد خبرته فلم يكن
 اوقت لقبول دعواه بها التدرج للمطالب المطلق ليس محجة ذلك لاجتهاد وامضى في ذكرها
 بدفع حجة للمطالب المطلق في هذا هو كما في عن اعادته لمن عتق الدرع عليه كذا لينة
 وتخصيص كون الاقاربين المذكورين مع ما تقدم وحكمها باحد الاصناف
 الثلاثة للتقدم دون الداهم والداني لان الداهم والداني لا يطري عليهما
 حدود التغير في حال ولا ثمن كقولها اثنا للاشياء ولا سبيل الردعوى بها الزوف
 مدعى فيها اذ دعا غير محققين عن حالها في غيبته المقتضيهما ولا حضرته لها
 كان اقرار للمطالب المطلق في محقق فيهما فليس نقض فارة فيهما بل لا ريب عليه ما اوتيت
 منهما او حكمه عليه الموطر ليد با تمام لان الحكم بوجوب التساوي في هذا بينهما ولا يبين
 في هذا الفصل اختلاف منصوص فيها اذ لا ريب في الاتفاق على لزومها مما
 حكاه او اياها الما يتناه من العلة واماها في هذا الموضع غير مما يبين حكمها
 واما ما يكون للوراثه والها كذا في حالها لا يكون وتبين فرقا فالذي يجر
 معي في قولها فيهما ان الموضع الذي يكون لها كذا في النقض لهما التناق
 كان الوراثه في هذا المعنى معنى الاختلاف فيمدان لها كذا كذا وادعى هذا
 فلا يبعد عندي في معنى الاختلاف للوراثه في جواز النقض لهما كان جوازا
 لهما كذا خلافا وادعى على ما في واجازة لها كذا حتى يكون لوراثته في جواز له
 اختلاف ما في الاختلاف وهذا مظهر في الاقارب غير وادى احسن
 على الصايح ليجعل هذا القول فيما تقدم من قوله عقوب القائلين قبل في
 المسئلة للتقدم وهو ان والها كذا نقض بالها كذا نقضه كذا لانه في طلب
 الانصاف في هذه بسببها حتى مات وهو في حال مطالبته وتبين ان يوصله
 احد الحكماء في هذا المحجة ومع جميع ذلك منه في حياته فان للوراثه في هذا
 الموضع

الموضع بالهالك الذي اعتكف نفسه هالكه في ذلك • وما اذا مات هالكه ولم يصح
 نقضه بالنقض • ولا يوجب عليه رضى به وانما عمله في حياته بهذا الذي الحق
 الوارث معنى الاختلاف • في حوال الحجة فيد له بعد وفاته وهذا المعنى من قوله والجنات
 وعقله ادام الله لنا اجتماعه ولا او حسنا من جناة بل الله من حوان يجعله لنا لمجاة
 وزخرا ولا يرفع جنته لهما فاقوا ونصرا وما صعب علينا ان نعيد وعمر علينا ان نعيد
 سلما ونسلا واجزاء الله عدا على هذا عندنا نسل الله خير واجمل • وما تفسيره هذا
 فهو مسايغ الي ومجي لذي الاني الحركي • والاصل حجة الوارث فيما كان الهاكث فيه
 الحوازين النقض والافنام فلم يكن منه شيء من ذلك في حياته اصيل اذهو وغيره عنك
 اعدل • وما سايين فاق مصاحبة في ذلك مسايين لانه قد ثبتت حجة وقوت
 حجة • وذلك ان موت الهاكث قبل توصله الوفا فلا تحق له الا بطل ماله وحده ونسأ
 يكون ذلك لا رطوع عليه وميراثا لمن انتقل بالارث اليه ان نقض في حياته هو الذي
 اوجب تحقا قتله والحجة لو ارثيه فيد بعد وفاته حكم له به على خصمه ولو حكم له
 الحاكم كان خصمه من العرب والاعاجم وما وجب ابطال حجة الوارث مما يكون
 للهاكث الحجة عندان لو ظلمه اهل بيته باحقا ط على ذلك لانه لو كانت الحجة للوارث
 فيد كما كانت للهاكث فيكون له لا لابي الا انما على الحق الشيطان في
 انبيته الى قوله وان الله طهاري الذين امنوا الصلوا واستقيم فانظروا
 في مكية الشيطان لعند الله للانسان واجتماعه في عدل وند اياه حتى يحكي
 القاء الباطل على لسان النبي صلى الله عليه وسلم صلوات عليهم حتى ينزل الجاهل
 المقتنن بذلك عن ربه على لسان نبيته وان كان النبي هذا لم يعمد عليه
 ولا رضى به غير طار وكان القابل منه ذلك غير معذور • فاذ المخرج قول الباطل
 على هذا والانباء فكيف محال • وهو من لم ينزل من الله والعلما اذ كيف
 على الناحن الضعفاء اهل الجهل والعلمى فالواجب على كل واحد منا ان ياخذ منه حجة
 وان يطبع الله فيما تعبد به فلا تترك اوجه ولا ينقلب وجهه ولما نبت متابعه ط

التقليد • فانه لا يجوز قبول الباطل من غوي ولا شهيد ولا يسع الا قبول الحق
 من كان من البعيد • وان رآه ضيق على قريب والبعيد • كان القابل للباطل
 او لا الحق جاهدوا وعلما او كلاهما غير واسع ذلك لما وانما استوجبان بذلك
 العميد من كان ما تامل في ذلك منها • هذا لا تعلم فيه اختلاف بين فقهاءنا المتقين
 بخلافها الاستقامة وجاهل من هنا وغائب أو شهيد • فمن بلغه كتابي هذا
 فقرأه او في علمه فليصلح زليده ويسد غلده ما هدى • ولا ليد ولا يعمل على العمل
 به ولا يشق منه حتى يعلم عدله وشهد فضله • وانما شكل عليه من فالكوا في ربه عند
 حتى يبين له عدله فيقبله او باطله فيرجه على وجهه فانه كذلك عند يسهل في ذلك
 عن رآه بل بالبد بعد علمه به • وقد رآه على رآه بصره ونصرتي • والحق المستقر الذي تعالى
 وكل لئلا اعتمدت عليه او قلت به • اذا دعوت غوي اليه والى الاجماع عندي
 الحق في جميع احوال وفي دعائي • وخطاتي في بالي • ونائب اليه وكل ما خالف
 في درصاته وقولي في جميع الاشياء كلها اقول السليم • وراي راكم ودينه دينهم
 في جميع الراي والدين • واثبت في الدار الدرب العللين والعقوب الى الله الراي
 عفوه عند المتوكل عليه • والمفوض امره اليه • هناك من خلعت محمد الله على •
 مسند • وهل الا • ان هب ماله في صحته • ونيله لو يتلفدا ويقر • قال لا يجوز
 للعبد ان يتلفد لغيره • معوق في كل نحو • عليه الله عليه السلام • من اضاء المال فان
 فعلا ثبت عليه في الحكم ثبت • ولا يسعد في الحان الا ان يورثه • وهو في صحته • صدقة
 لو جدد له • وكفاية على الاخصان او موافقة اخوان • والحق اذا ادي عند الدولة
 والوجه • ولم يرض خيافا على رآه • فذلك جاز فيهما • بين الدين والحكم • اذا ثبت في الحكم
 والعدا • مسند • ولا يجوز ان احد على احد من الناس الا ان السيد على عهده •
 يكون في قيته • الا فيما يكون فيه القصاص • الحدود • والقتل • وتكون الروح والديات
 وكذلك على السيد في قية العبد • لا تعد رقيه • الا ان يكون امره • بذلك • فانه يلزم منه
 جميع ما قرأ في طالع الله على • مسند • وهل يجوز ان العبد يخاطب اوطال او تكاح

او طلاق او حذو حقه • قال الامام يفتيهم عليهم السيد سوى القصاص فان
 اقر الشهود كذا بعد العتق اخذ له ولد الداعي • **مسند** والذي لا يجوز فكره
 على نفسه والناس الصبور والمجنون من جنونه والعبد والمقهور اذا خاف على نفسه
 والآخرين بالاشارة والاماء والمجنون فيما سيجي عليه الدان يحبس على همه قتل فيقتل
 بالقتل فعليه الدية ولا يقتل بسبل عند حقه الدية وثبت عليه حق العباد والداعي • **مسند**
 ورواها الاخرين انهم او مكاتيك او داهم المبلد ومثاقيلها كيف يجب عليه اختلاف في
 ذلك في البلد واقف • قال عليه بايعت اعراف الناس في الاسماء في بلادهم فان اختلفت
 مكاتيلهم ومثاقيلهم ورواها فيهم فعليه الاوسط منها والذي عليه اعماد الناس والله
 اعلم • **مسند** ورواها الاخرين ان عايب فعلى الذي له الاقر طلبه وقبضه فان كان
 في بلد لم يملكه اليد فان كان اقرب اصل فعليه ان يعفد ذلك وان كان بيعا فليجده له الله
 اعلم • **مسند** وفي رواية اشهدت لزوجها بقطعها بالسوى الف درهم وقالت
 بقيامه على وصفي فرفضت شهر او شهرين فهو جائز له وذلك لا يعلم منه لانه تدل عليه
 منها في وضعا شيئا ولعل ان يكون تبهرها الصلوة فيكون افضل مما اعطته والكتاب
مسند ورواها الاخرين ان عايب فعلى الذي له الاقر طلبه وقبضه فان كان
 ولاجل له ذلك في دينه وجاز لاخر في الحكم اذا خرج على ما ثبتت في ظاهرها الاحكام وجاز له
 التمسك به طالما يعلم كنهه فان علم لم يجز له • وان ادعى المقتضى بعد ان كاذب له
 بضد والداعي • **مسند** وقال علي رضي الله عنه لو كان الداعي لم يفتي به فان يشهد عندي ان
 يكون له من الاولين كما لو قال من زينب فاطمة طالق طلقت فاطمة وهن
 ولم يقع على الاولتين وكلهن زوجان والداعي • **مسند** ابو سعيد ورواها اجل الى
 لفلان لم يجز له عليه قال معي انما افضله ويعتبر فيعطي اجل فخلد واخل غنم واخل
 دنانيرة وكل صنف افضله والداعي • **مسند** ومنه وفي رواية قالت الاخر اشهد
 الله ولا يكتم ان هذا الغلام كذا • قال اذا صح قولها هذا فهو اولى اثبات ولاصح
 وهذه الشهادة عندي شهاة والداعي • **مسند** ورواها في وجده شيئا فقالت

لمن هو فقال معوضت به معجرات ولم يوصي وخلف يترك فان قوله هذا لا يرد
 ممكن لان البعث ينصرف على وجه وهو اول ما في يد من حتى يصح زواله • قلت له وان قال
 هذا المال شركة في القوم اولي ولغيري • قال طي الحكيم هو له بحاله حتى يبين شيئا
 وما في التفرع فذلك لا وارث • قلت له فان قال الشيء هو له هذا المال ليس له هذا وذلك
 هو المال يعني بالانفس حاله • قال هذا عندى بنسبه الاول لا يندى بان يكون ذلك العبد
 ذلك المال الذي قاله عند العبد • **مسئله** • وقال كذا الحية في قوته كذا الفلان ولديها
 دين هل يدخل في الاقرار • قال ان كان الذي عليه الحق حين الاقرار في القوت دخل
 الحق في الاقرار ولو كان عليه وغيره تلك القوت وان كان خارجا والقوت حين الاقرار
 ولم يدخل العبد • **مسئله** • وفي اوقافها خرج اولادها وقالت اولادها ما لي هو لكم
 وقت الجباية اليكم • **قال** معي ان اوتيت طهر عا لمعروف فهو ان ثابت ولا يثبت لها
 قد جابت اليكم وذلك ان قالت قد اوجب اليكم ما لي هذا فهو لكم فهو ثابت لان يعلمون ان
 عليها ديناً وانها لم تجب عن دينها التبطل جعاً ثابتاً فلا يجوز للدين معونه على الباطل
 • قلت فان لم يعلموا باطلا ذلك وحمله في ذلك وجد انه بل من ذلك وهو يرضى منه فيما
 يلزمه وانما وجب عليه ذلك باقر ان يرضى غلطاً او وجهاً او وجوه او شهادة زور
 هل يسعهم اخذه قالوا لا يسعهم لان الناس فامونون على دينهم طر يرضى باطلهم
 بما لا شك فيه ولا يشهد عند زعمى بذلك اذا اظهر وجهها يحتمل جعاً او حياً والباطل قد
 والوجوه والديان عليهم عين علم لا يعلمون ان الجباية اليهم عنهم • قلت وكيف يكون
 اللفظ في الجباية الذي لا يثبت على صاحب المال ان تمسك عليه المجله البدي • **قال**
 هو عندى ان يعطيه على شرطه انما يعطيه فظاهره هو الدور وليس على عطفه ثابتة او
 يرضى على ان يظهر الدور وليس هو الاصل • فان كما ذلك عند اشهاد الشهود فلا يجوز
 ذلك لما في الحكم ولا في الجواز لان اساس اطل مع في الاصل والعبد • **مسئله** • وفي
 اوقافها هل يثبت عاها اولادها هل يثبت • **قال** معي انها ان ولدت لا تفرق
 مستند اشترى عاها اولادها فله حكم القدر ان كان ابوج حيناً معها وان كان ميتاً فاذا

الحق بحكم الولد والوالدة المستقر ثبت حكم الأولاد لا يخلق الأولاد مثل الميراث وكلها الوصية
 قلت فان ولدته لمستقر أشهر فصاعدا ولو من ماله الحق كذا قال قيل لا يخلق ولد له لا يمكن
 ان يكون الحمل منه بعد المدة لان الولد يخلق في الستة أشهر فصاعدا والله اعلم **مسألة** ابو عبد
 واد قال الرجل عليه غلطان كذا قال هل يكون اولاد قال نعم وان ذلك اقل قلت فان قال الغلطان
 كذا وصية ولم يقام في ولا في طي قال ليس هذا عندى اقل ولا وصية لان يقول على الغلطان
 النور هو وصية او طي وصية فهو اقل في طي وصية وغيره وقيل هذا ضعيف لان
 يصلح ما فيه بعد ان يستخرج له وصية غيره في طي ما يكون داخل في حمله وصيته
 والله اعلم **مسألة** ابو التواتر في ان شهدا وصية طي الغلطان لغلطان فان كفل يوم لعدة
 ويكون على العقم ويبيع اقل وهدية فثبت له فكل نصف من ذلك حكمه ونحو عندنا القصور
 طيبة فثبت بالاحراز والله اعلم **مسألة** ومن قال طي هذا الغلطان فقال اقلان قدر دونه
 الوجه وغيره ان يقصد ويقبل منه حكمه قال لا يثبت الولد لان الاولاد يخرج على
 معنى العطية والهدية والخل على اعطى وهب وخل واد الاول هو ثابت وليس
 له شيء لان يقصد لهما العطية في معنى التعارف فثبت فيه حكم العطية والله اعلم
مسألة ابو عبد في رجل قال طي هذا الزيد وكلمته بدم متحيا قال قيل ان الاول
 جازو الشرط باطل وقولنا وصل الاستثناء في المالكه كان الاول جازو والمالكه جازو
 لان الاستثناء منها فعل بالآلة وقولنا بطل بشرط المالكه الاول على قول يقول
 ان الاول يخرج في حق العطية لان العطية تبطل بالاستثناء بشرط المالكه فيما معى والدعاء
مسألة ومن اشهد في صحنه او وصدا كذا طي فهو يمينه فهذا اقل خاص للذين
 بينهم بالسوية وقولنا الذكور الاثنى فيد سواه فان قال على عدل كتاب الله والكتاب
 والاثنى فيه وكذا فان قال الاولان اشكر في الذكور والذات والله اعلم **مسألة**
 ومن اشهد في الزوجه انه له اربع ثلث فمن مطلقات وهي هن في العدة فلا شيء
 للمطلقات وللزوجه ثلث ذلك لانها اقل الزوجات والباقي للورثة وان كان مطلقا
 كلهن فلا شيء لهن فان قال الزوجي وله اربع نسوة وقف حتى يختلفن ان يصطلحن

ولايحكم لواحدة بالربع فطحا والدعاء **مسألة** ووراثته له وبقدره سن منزله
من حياته كما يحق فطحا عليه فاما مات فهو لولاه يحق فطحه على ذلك خبر الموثق
قال لا وليس هذا والقضاء ولها سكون حتى ثم يقولون كما قال عليها المورث
يعين لا يعلم ان ذلك الجاهل عند بقوله والدعاء **مسألة** وفي رجل والد له في حياته
انفق من ربحه صداقها ثم اوصلها بعد ذلك بصلتها اهل بيت لها كذلك قال معان
هذا فطحه عليه باقراره ووصيته لها تصدقها ايضا جازية لان لا يمكن ان يكون لها
عليه صداق فان وانما لم تقبض ذلك للقضاء لان اقراره جازي عليه ولا يصدق عليها
والدعاء **مسألة** وفي رواية اشهدت لزوجهما اهلها على ان لا يزوج عليها اهلها
ان يزوج قبل ان يزوج عليها فلا لها الرجوع في طلقها لان موت على ذلك وان
كان اراد ان يزوج اطلقه معينة فقبلت له بذلك وترك تزويجها الاجل كذلك حتى ماتت
المائة او تزوجت غيره فذلك ثابت والدعاء **مسألة** وفي رواية اخرى ورواه
فقول له الربع لقول الله تعالى في ذرية الوعد والطيء فصح اليك ان جعل على كل جبل
منهم جزءا وقوله الشيخ لقول الله عز وجل لها سبعة ابواب كل ارباب منهم
جزء مقسوم وقوله ابو عبد الله الوارث والدعاء **مسألة** ابو عبد الله وفي رجل قال لزوج
عالمه ونخله الذي في موضع كذا الذي يثبت له عليه قال عند الله يثبت
له نخله من ذلك الموضع وغيره جميع نخله حيث كان ولا يثبت له من المال الا اذاله
من ذلك الموضع خاصة بقوله الذي له عوضه كذا لان المال المذكور عوض عليه النخل
وهو مؤنة قلت فان ارضاه ونخله التي تعرف به وله في موضع كذا قال معي
ان له جميع ماله حيث كان ونخله المحذوف من ذلك الموضع وهذا هو الدعاء **مسألة**
ومنه وفي رجل في يده نخله يجوزها وعنها قال الوارث ان لفلان نصيبا اعطاني
ما كلتها اذ مات حيا فامامت رجعتها عليه كلها ثم ماتت قال ثابت له اقراره بنصها
واما قوله ان يورثها عليه اذ مات كلها خيرا ولا يكون اقراره بما هو عليه قيل قلت
له قال نعم نخله هذا الى ان اموت والنخل لفلان قال معي ان كان في النخل
ثمة

ثم مدركه فله شرط ملائمة الغلظة حجة وتوكل هذا مستقضى من الغلظة والثقة
والدلالة **مسألة** وقال بناء هذا الدار وجدوها وبنوها وشبهها في دارها
لغلان من البناء مع الأصل وهو لم يقل بالارض وعليه البيضة على ما ادعى اقلو قال
البناء لغلان والارض في كيان كما قال قلت فان قال البناء لغلان والارض
قال ان قلتم الا ان البناء فهو كما قال وان قال الا ان البناء بالاصل الاول ثم اقر بالبناء
لغايلهم ثم اقره بالبناء وهو نوع للاصل والدلالة **مسألة** وفي رجل اقلان غلام
زيد او ملكو زيد قال لا يبين لي ثبوت الملك لزيد بل هو كذلك انما اخدم زيد لا شئت
الملك لزيد الا ان يقول انما غلام وملكو او اخدم او ملك لزيد او انما زيد فان قال انما ملك
لزيد فهو اقر بالثبوت ويجوز ان يثبت عليه الملك لزيد باقره فان قال انما
مولي لزيد لم يثبت عليه الملك والدلالة **مسألة** وان اقر الاخ بغيره ثبوت له العود
والكفان وما هو ثابت في العود والافتقار مكان له غير ان دارهم ثبت له الادنى
منها وقوله نصف هذا ونصف هذا وقوله الاوسط منها وقوله الاثني
له شيء وحتى يصح الميزان الذي اقر له بعينه والدلالة **مسألة** وفي رجل اشهد
لزيد حجة ما يملك حقا فقبض يقوم اربع عايدة درهم لرجل فله ما لم يحكمها قال ان
قبض ذلك قبل الشهادة لها وصارت في ملكه وصحانه في لها وحبنا القوم دين
عليه وان قبضها بعد الاشهاد فهي له وردها وتقول ان كان حجتها وسوقها
قبل الاشهاد فهي لرجل في قولنا لرجل الدين في ذلك وخرج الدين من ذلك فله والله
اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصب خمس فله سهم وتخلد نصفه ثلث اربع
او اقل او اكثر فاقره لمسجد هل يثبت اقره وان قال شركاؤه ادخلت علينا
النذر وزيد اذ اتى حج في اقراره ونقص المسجد وغيره هذه الغلظة او تشري
مناسها من هذه الغلظة لغير حجة بل ذلك قال ان اقره ثبت في كبرياءنا
عن بعض فقهائنا وان كان المقيد بالانقسام فلا علم لشركائه عليه ذكر وهذا
عندنا ما لا ينقسم والدلالة **مسألة** وفي اقرارها امه لا عليك غير ما قامت عليها في رضا

ان تعقبا فعممت هلا يجوزها • قال اذا ارادت بذلك عند الداء وجاز انما الاساس
 الامة اليها ذلك كما بين واما ان الارث خيف على الوارث فلا يجوز وفي الحكم ثبت
 وثبت قيمة العدة وتعتق ويرجع الورثة عليها انما هي قيمتها ولا يعلم في ذلك انقلا
 والدراعي • **مسألة** واذا اراد الرجل ان يغصب هذا العبد وفلان ثم قال الابل وفلان
 انه يقضي بالعبد الاول منهما ويعفو للآخر بيمينه على الغاصب • وكذلك لو ربيعة
 والعارية قبل ان تغلبها باوارة الاول فصارا صامتا للآخر وكذلك العوض والكيل
 والورن والاصول ككده سورة والدراعي • **مسألة** وراؤ لغرض من الله وفلان
 وهو خنزير معروف الا انه مشاع لم يقسم هل ثبت • قال انه ثابت له ذلك فيها
 معنى قيل وكذلك الوصية الا وطأ الجاهل ولو علمه الدين ان يسلمها
 المولى وقول تخبرون فيها وكذلك اذا وقع الاوارق المقرضه وكذلك وميراث
 من هالكه وفلانة وقرينة او مصلا فجل لا ثبت ولا رجعة له فيه ولا حل فيه على
 المولى ولا نكاح الجاهلة ومعنى قيل المحقة معنى العطيّة وثبت فيه معنى الاصل
 والرجعة والنقص للجاهلة اذا اطعمها اللقها • **قلت** فان قال ما الى اوارق هذه
 وميراث فلان هل ثبت • قال قول انه ثابت وقد خرج ومالك حين قال على
 معنى العطيّة لم يسم قضاء ولا بيعا وقول انه يخرج حكمه مستحلا ولا ثبت لان طالع
 الذي يكون لفلان الا يحكم والاحكام وهدية او بيع او صدقة يسوقها وانما القول
 بشيئ والدراعي • **مسألة** وفي رجل قالا هذه الخلة للمسجد وتحتها صومرة
 وغير ذلك • قال معنى انها تكون للمسجد والحقه وانرضها والصومر وغيره
 فكانه لم يدعها لنفسه • **قلت** فان قال غلغلي هذه لفلان او عطيت اياها او
 بعثها عليه كيف حكم الصومر التي تحتها • قال معنى طلعان مذكورة فهو المعطى
 او البايع والمقر وتختلف معنى المذكور قول هو ايضا للبايع والمعطى وقوله للمقر
 والمعطى اذا حاز العطيّة لانه غير مذكور فهو متوجع للبيع الا ان يقع فيما تشبه
 او طرطوا واحدهما والدراعي • **مسألة** واذا اراد رجل ان يغلغل الكيس دراها في

منزلى

[illegible]

او وصيتها له بد وضمان ام لا • قال اذا نوى الاول والشرط ثبت حينئذ ان كان
 صحيحاً وان كان معتلاً بشرط فقول الله ثبت وصيته وقول بطل • وقول
 ثبت ويكون واعى بشرط • واما الوصية بالضمان فقول الله نوى الاول والشرط
 فثبت • فلا تقدم الاول المعاري والشرط فقد ثبت لقوله بد والوصية من
 ضمان بعد ذلك لانها تثبت له شيئا من الصلوة عليه على هذه الصفة • قلت
 واذا لم يرد بها في العدة وتوكلها قدر ثلاث سنين او اكثر ثم تزوجها تزوجا جديدا
 فهو حليل وكانت الزوجة بعد ذلك وجدا وانها او وصيتها هذه وغير تحديد
 للاول او الوصية اثبت للزوج ام لا • قال لا يبطل الاول الاول فلا يعلم
 اثبات ذلك له منها الا بتحديد الاول ثانياً منها والدعا على • **مسألة** ابن عبيد
 ومن كتب لآخر مائة او غير ذلك ما لم يعلو الحق وضمان او غير حق
 وضمان وكان فيه شيء خيار متقدم على ما يكون فلا فسخ اختلاف • قال
 بعض اذا نوى حق وضمان فالقضاء على اللقوان كان الاول لغو وحق وضمان
 فالقضاء على اللقوله وقول ان القضاء على اللقوله في الجاهل كان الاول من ضمان
 او من غير ضمان • وقول ان القضاء على اللقوة في الجاهل والدعا على • **مسألة**
 ومنه وفي رواية ثبتت طلبة الاصل الماد فيه اذ لم يذكر ام لا • قال اما اذا اق
 ثبتت طلبة اما فان للادخل في الاول وان كتب ثلث طلبة الاصل في فلا
 يدخل لنا حتى يخفى والدعا على • **مسألة** ومنه وفي رواية ثبتت طلبة الاصل عليه مثل
 مثل اخ او صديق في عيما والده فيقول له خذ وكل واعط وشئت هذا
 بينك وهذا الذي يكون هذا الاول اثبت عليه في الحكم ويجوز له التمسك به فيما
 بينه وبين الامام لا • قال اذا قال له هذا بينك وهذا طلبة في ظاهر
 الحكم انداقر ولا يعجز التمسك بهذا الاول لان مثل هذا يجري بين
 الناس على سبيل التلطاف وان تمسك لقوله بهذا الاول فبعض المسلمين
 لتسببه لصا والدعا على • **مسألة** ومنه والزوج في الاول والوصية من ضمان

اذا لم يكن عليه حق يجوز فيها بينه وبين الدماء **لا** قال اذا لم يكن عليه حق لم
 اقله او اوصى له وصها فجاز له فيها بينه وبين الدماء وقافي ظاهر الحكم فليس
 رجوع والدليل **مسألة** ومنه وفيمن اقر زوجته البتة على ما يجب عليها من حجة
 عليها ما دامت عند البتة في هذا الحكم الزوجية الى الرجوع اذا ادعى الجها الذي ذكر
 ام لان قال ان هذا الرجل ثابت عليه ما البتة على نفسه وهذه الرقعة على هذه
 الصفة وليس على غير الجها الذي ولا رجوع لان الشرط الجها ولد في النكاح ثابتة على
 اكثر قول المسلمين والدليل **مسألة** ومنه وفيمن عليه رجل ذرهم ثم يقول
 سلم الدائم التي عليك في فلان او صارت فلان او في فلان ثم عوت ان يغيب
 احد الطرفين الا وهو لما موطن خلاصه منها **قال** اقول ان الدائم التي عليك
 لو في فلان فانه يسلمها اليه ويشهد عليه باقراره **قال** واما قوله سلمها الى فلان
 فان مات الذي له الحق فانه يسلمها الى ورثته ولا يسلمها الذي اقر لها واما قوله
 قد صارت فلان فليس هذا باقرار صريح والدليل **مسألة** ومنه وفي اقرار
 لزوجها بعد اقرارها لغيره في صدق او شهادة عدوك ومات فادعى ثبوتها
 انها كانت صبيته حين اقرارها اهلهم عن علي الزوج وغيره وفي هذا الرديين
 ام **لا** **قال** على الزوج وزاوت له اليمن ما يعلم طهالته كانت صبيته ومن
 الاقرار وان رد المقلع اليمن على الواثب يخلف ان الها لك فلا تكن كانت
 صبيته يوم الاقرار والدليل **مسألة** ومنه وفي من اقر اوصى له رجل بقدر
 الذي اسلم باعها واشترى قد لا غيرها ما الحكم في كذا قال اذا ابيع ما اوصى
 به فانه رجوع في الوصية ولا يثبت للموصي له في حالها شيء **قال** واذا اقر
 لغيره شيء فلا يحل له بيعه ولا يثبت فان وجد عنده فليرد على المقلع لان
 لم يوجد فعليه قيمتها الم اقر لها والدليل **مسألة** ومنه ومن اقر له رجل او اوصى
 له على بتمه وضمان فإمات **قال** ورثته ان هذا الشيء استقر ثبوت
 المقلع الاول او الوصية او انه دخل في البيت بعد الاقرار المقلع قول منهما

• قال القول المأثور • وعلى الورثة الميراث ان هذا الشيء استثنى اهل الكفاية
 يوم الاقرار خارجا عن البيت اذ وجد من الحكم في الميت والدليل **مسألة** ومنه
 وفهم ان الاقرار جائز لا يفتقر فيه دون اليأس والخطا جازي البطلان كما ثبتت
 وهذه اليك هنا اصلية ام لا وقضاؤه وشكواه • قال ان لا تقدر على ابطاله
 على هذه الصفة على قول بعض المسلمين وهو الاقرار • وقال بعض المسلمين ان هذه
 الهبة اصلية وتكتب ما تدرية وقضاؤه وشكواه بالياء والدليل **مسألة**
 عن الشيخ صالح بن وضاح وفي رواية قال في موضعها ان ميت في مرضه هذا فصدقني
 الذي لي في زوجي هو او اقول له ولم تذكر رمضان او محقق في كذا اختلاف وعندك انه
 ثابت لقوله تعالى اقرئتم واخذتم على ذلك الصبي قالوا وانا لم يستقمي مرضا من
 صحيح ولا وراثا وغيره والدليل **مسألة** ومنه وفهم ان عايشة متقا واليه
 ذهبوا لافضة لا غير ذلك لم ينزلنا قوله بذلك في حياته وبعد موته قال
 ان كان الموقوفات فلا تثبت منه شيء وان كان حيا اخذ ما اراد حتى يفسد
 او فضة او مسك او زباد او جبا او مال والدليل **مسألة** ومنه وفهم ان باقر
 ومات فشهد شاهدان انه او الجبا عن ورثته ما نرى في ذلك • قال اذا صح
 ان الجبا عن الوارث فهو باطل • وقد حكم به الشيخ ملا عبد الله • قال محمد بن
 علي سمعت الشيخ صالح بن محمد ان شهادة الشهود ان هذا او الجبا ما هي
 شهادة لان هذا او غيب ولا يجوز • وان قول الموقوف ان الله الجبا ولا يقبل
 الا ان يصح ان قوله من الاقرار والدليل **مسألة** ومنه وفي رجل اشهد رجلين
 ان جميع مالي بيع خيارا بين اولف هو يوفى وبين اخي فلان يدخل هذا في جميع
 ويمنع ويمنع من امانه وغيره في حياته وبعد موته • قال نعم هذا اذا ثبت
 في جميع الدين اذا كان للموقوفين وان كان حيا فله تجدد ولا تثبت الاقرار على
 الذمم على ما ثبت على الميت في اكثر القول والدليل **مسألة** ومنه وفي رجل اقر
 بالله بما له او له لولده او لاجنبى ان يترده وولده الاول ولم يترده عدلين

قال

قال إذا كان أخته الأجنبية فهو له وإن أخته الولد له آخر فأنه الأول منهما حتى يصح
 أنه انتزعه منه فأنه ثبت للثاني وثبت الشيء الأول في طالع اليد إن كان
 طالبه في حياته وخلفه إلا وإن لم يطل به حتى مات فلا شيء له والله أعلم **مسألة**
 ومنه فيمن أقر أو وصى لزوجته أن تسكن بيته أو تستخدم عبده أو أقر أو وصى لها
 بسكون بيته على ما كان تقعله وتسكن غيرها وعلى من يبيعها إذا أهدم على كذا
 اللقطين **مسألة** قال إذا أقر لها بسكون بيته جاز لها أن تواجبه وتسكن غيرها
 وإن وطأها أو أقر أو وصى لها أن تسكن بيته وتستخدم عبده فقبل لها أيضا أن توافيه
 وتسكن غيرها وقبل البسر لها أن تسكن بنفسها أو بأبناء طالعها من فعلها
 صاحب الأصل إلا أن ثبت الأقرار ولم يكن له سكن طالعها حتى لا يكون على من
 ثبت له لانه يكون له سكنه ولو ثبت بعده هذا إذا لم يقل مدة حياته والله أعلم **مسألة**
مسألة ومنه في رجل صحیح أو مرض قال في العلق لا ولا يرى فذلك
مسألة قال إن كان قوله هذا هو صحیح فهو بينهم بالسوية لانه عتق له الأقرار وإن
 كان في الماضي فهو طوع على تسمية الميراث والله أعلم **مسألة** عن أبي سعيد رضي الله
 في قضاء الميراث شياء وطالع الحق ليس بوفاء ولو يقول كذا سواء وللوارث خيار
 في ذلك والمالك القيمة **مسألة** قال قبل أن ذلك كذا سواء وللوارث الخيار في ذلك
 المال بالقيمة وقيل إن أقر أو قال ليس بوفاء فليس للوارث خيار ويكون هذا
 سبيل الأقرار يقول الحق على ما في الله **مسألة** الزام لي فمن أقر لزيد وليي
 وكان بنو محمد ثلاثا لم يكون لزيد النصف من هذا إلا أن لم يزل واحد منهم **مسألة** قال في
 أكثر القول أن لزيد النصف من الميراث نصف وقاله كواحد منهم وبجحف القول
 الأول والله أعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد مفرج رحمه الله وفي قول الميراث من
 ثبتت للوارث وغير الوارث أم لا **مسألة** قال الميراث ثابت وأما الوارث
 فمقتضى اختلاف والله أعلم **مسألة** ومنه وعن بعض له وارث أصلي صغير
 ليس عليه منه ضمان ويقول البسر له بوفاء وقد سمع هذا أم لا **مسألة** قال نعم أنه هو

والمضرة على الزوجان لو تكن صادقا والدليل **مسألة** ومنه في رجل أتى الزوجة
 معروفة قال علي لفلانة ما بينه وبينك عشرون خلع في نصف مالي **مسألة** لها فذكر ان
 نقص نصف طالع فيخرج النصف الباقي ام لا ان قال نعم اقره ثابت عليه لها ونقص
 فيكون نصف طالع وان نقص عن نصف طالع الباقي لا نه او لها عاتدة وعشرين خلع
 ولا يصحها قوله في نصف طالع والدليل **مسألة** ومنه في امرأة أتت بها المملوك لا يريها
 الخلو منها او برئت ورثتها ولم ينفع عليها الناس من خلعها قالت لا فهو ما تنفعوني
 في حياتي اثبت هذا الاقرار ام لا **مسألة** قال لا يبطل الاقرار حتى تقول عند الاقرار اني
 الخلو عاين يا ترى هذا الفلان **مسألة** وبما القول للتعلم قبل الاقرار اذا لم يصرح فلا يبطله
 وهو ثابت عليه غير علم انه يدعي علم انه الجاؤت اليه والدليل **مسألة** ومنه في
 اوراق اوتت بها النازحها وهو في حصة فقال لها العاضون في حصة الزوج ان اخرج
 هذا اثبت فقالت اوتت تبعا مني اليه لا يطلب منه لانك اوتت في اوراقه ط
 عليك اذا صحقتي وشهدت عليه انها اوتت له بطلت منها اليها ما حكم ذلك **مسألة** قال
 ان كانت هذه الاوراق لم تغتفر في حياتها فلا تجوز لو اوتتها بعد موتها ولو طلبت
 ذلك باليمين العادلة والدليل **مسألة** ومنه وعنه الاقرار بيمين عالما الى
 وفاته هل يثبت عليه اذا قاموا عليه في حياته ام لا **مسألة** قال في كل اختلاف لان المدة
 مجهولة واقره على نفسه بالفهمان بهذا المال اثبت عليه **مسألة** قال فان اذات بهذا
 المور المستثنى اثبت هذا الاقرار ام لا **مسألة** قال هذا اقرار وقضاؤه مشروط واختلعا
 في الاقرار في المثلثة بعض الثبوت وبعض لم يثبت والدليل **مسألة** ومنه وفي امرأة
 اوتت لولدها جميع ما عكدها لها اموال شتى في قرية مفترقة فخانها ثم ظهر لها
 مال لم تكن عارفة به فاختلعا فيدها الحكم بينهما **مسألة** قال في كل اختلاف قوله
 يثبت على المقر ان عارفا او غير عارف وقوله لا يثبت على الجاهل اقراره ويحذر
 وحقوقه وبعض فرق بين البيع والاقرار والدليل **مسألة** ومنه في امرأة خضت
 الوفاة فاوتت لزوجها بالصلاف الذي تزوجها عليه ولم يبين العاجل ولا الاجل

ما الذي ينبغي له كان تكلم بها العاجل ولم يسلم قبل الاقرار • قال ان هذا اللغو شغل
 على العاجل والرجل الا انه لا يثبت له والعاجل لا ساقط اليها والقول فولد مع مجيء على
 قول ان تكن اجازته على نفسها وعي يسلم فقد علم ما اقرت به ولا طلبة عليه ولا لغيرها
 لم ينفذها آباءه والد الخ **مسألة** وفي رجل اقر في حقه ضد ان وصيته ابيد وامد باقية لم
 تنفذ ولم يوصي بانفاذها ثبتت اقراره على وثقته ام لا • قال ان اقراره بعد الجان وثقته
 عليه وعلى وثقته بعده ولو لم يوصي بانفاذها لا تنفذ بدين عليه وفي من الذي كان فيه
 وجاز له وصية ان ينفذ قبل نصيبه وصيته ابيد وامد ويكون قوله ايضا حجة على وثقته ان
 مات في حقه ذلك وان صح منه وعاش بعد ما ينفذ وصيته ما فلا يلزمهم حق يصح انفاذها
 بائنة او يوصي بانفاذها والد الخ **مسألة** ابن عبد الباقي وخلافه اقرت لولائها
 محف وضمان وثرت عليه كنها في حياتها ثم بعد ذلك اقرت به لرجل آخر فالحكم في ذلك •
 قال ان كان الشرط في نفس الاقرار فيبطلان جميعا وثبت للمقر له قيمة الميت على اللغو
 وعلى وثقته ان كان في طله وفاء وان كان الشرط قبل الاقرار او بعده فيبطل الشرط وثبتت
 الاقرار • وان بطل الاقرار الاول بالشرط فيثبت الاقرار للآخر ويكون الميت له والعدو
 اعلى **مسألة** ومن دان صغرة او الرجاء هو ان يشهد العدو ان قال عند جرحه
 الاقرار ان اقرى هذا الجاء لهذا عند ذلك فعلى هذا يكون الاقرار باطلا وان شهد
 ان قوله هذا قبل الاقرار او بعده فهو شهادة ودون غير مقبولة منهم ولا منه وبعد ان
 اقر بالضمان والعدو علم **مسألة** عن الشيخ في القسم محمد في اقراره اشهدت بمصدا
 العاجل ولا اجل الذي لها على زوجها الاجبي ولا حذر ارحامه ما ثم خالعت عليه
 زوجها وابكرته عند ولولها نفسها ان البلاك قد وقع وبني الزوج والصلاق
 وتلك الشهادة باطله ولا يحق المشهود له الزوج بشئ الا ان يكون قبل له فهو
 عليه والد الخ **مسألة** عن الشيخ مداد عبد الله وفي رجل قال عند موته اني
 لا اؤدي فلان وفلان بما يرون وصلاحي سواء هو محق وضمان ولم يحد شيئا •
 قال اذا شهدت البتتان الصلاح ضمنوه الصلاق ثبت لكل واحد منهما اقل

الصداق اربعة دلاهم وان لم يفسد فلا يثبت لها شيء والدعا على **مسألة** عن الشيخ
 ورد انما جرد في الواقع اوقت بصدوقها الاجل الذي لها على زوجها الرجل آخر ما نرى
 قال ان اتمت الاقرار بالان تستحق الصداق ثبت وان غابت الاقار قبل ان
 تستحق فلها العتق ولا عتق لها بعد ان تستحق ويثبت للموالة والدعا على **مسألة**
 عن الشيخ شايخ عمر محمد الله وفي رجل اقر زوجته بسكن بيتها حياها ثم خرجت على
 وسارة ان قال ليحكم على المقة والمقولة ان يجرى وانكلا البنت لكن ان رغبت
 النجاسة في عمار فاها العتق فان سقط عماره وضاع والبنت بعده في يد عمار فلا
 شو لها على الورثة وان بقي العمار الخان ماتت وهو قائم فاندلوا ثيابها يقوم العتق
 وبأخذ قيمته والدعا على **مسألة** عن الشيخ عبد الله وولد محمد الله وفهم روى على
 من قوله هل يثبت بالاعزاز الله قال ان الذكر والمعتقة ولا يثبت الا بالاحزان للآذان
 يكون للآذان عليه زوجا فيكفد القبول باللسان والدعا على **مسألة** الصبي ويمن
 او الاخر عالما ووصوله عالمه وضمان ثم حدث للفقاه هل يدخل حادث والمال في
 الاقرار والوصية قال ايا في الاقرار فلا يثبت حادث له بعد اقراره ولا يثبت
 ذلك عليه واما في الوصايا فقول يدخل باحدث بعد الوصية وتحقق الوصية
 بعد الموت وقول لا يثبت والدعا على **مسألة** ومنه وان كان رجل في يده مال يحويه
 ويأكله الى ان مات ثم ظهرت ورثته اقر ويبيع منه الذي بعد موته وبعد موت
 المشتري بالحكم في ذلك قال ان حوز البائع والموت مختلف فيد قول حجة له على الموقلة
 وعلى المشتري وذلك بعد علم الموقلة بالاقرار وقول لا يكون حجة والمشتري والموقلة
 حجة لها والدعا على **مسألة** ومنه وراثة جميع املاكه لو ان رثته ثبتت هذا الاصل
 وفي ثبت لانه لم ير له عتق منه قال في هذا الاقرار ثبت على رثته حين الاقرار به
 ما خور به في ذلك الحين وان دخل عليه الضعة مدخل روى في توقيف وجه ما
 يحصل غلبة الخان يموت فعلا المقة ويعلم ولا رثته لم يتوكل الصواب في الصواب
 وهو قول حسن الا لا يعلم ولا رثته فهو لا يورثه اذا الوارث يموت ويستقل لمن هو
 منه

مندرجاً وكذلك الزوج والزوجة يمينان وبعضهما بعض من قال قائل لا يشيت
هذه الأقوال لم يتوجه لأحد معي حين الأقال كما الوقت حال لا يعلم لم يبعد
من الصواب والاية قولاً حسناً واللعلم **مسألة** ومن أقر لا حد نفقة وكسوته
أو غفل نفقته وكسوته أو بان عليه بحق وبغير حق كان من زوج الأولاد زوجاً أو
أولاً لا الأولاد مطلقاً أو ليسا من الناس **قال** أقر لا نفقة غيره وكسوته ومؤنته
في حاله أو ماله فذلك ثابت عليه **ومن** قال في الأقوال إن عليه نفقة اجنبي فلا يشيت إلا
إن يقع الزوج لزوجته أو زوج عليه نفقة الأولاد الصغار مما ليكده ويرثه إذا
كان له عدل عن الكسب **وكذلك** لو قال في قول **مسألة** الاجنبي عليه مثل نفقته وكسوته
فانه يشيت له وإذا أقر أن عليه لزوجته نفقة أولادها ولم يقل غفل فاحسب **مسألة**
حق يقول إن عليه لها مثل نفقة أولادها وبعض قال حتى يقول ذلك وصداقها الذي
تزوجها عليه فيثبت عليه واللعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد ملا إذا كتب
الكااتب في الوصية أو صو فلان فلان بكذا أو أقر فلان فلان
بكذا ولم يكتب أو فلان فلان عند غم من الوصية ودخول في الأقال الحكم بالثبات
الوصية والأقرار بما أحدهما وكذلك أن قدم الأقال قبل الوصية على هذه
الصفة **قال** إن كان الحاكم كاتب هذه الوصية فجاز له أن يحكم بالثبات
كما كتبه من الوصية والأقال لعلم بذلك ولو لم يسم باسمه عند غم من الوصية
ودخول في الأقال **واما** عن الكاتب لهذه الوصية فلا يجوز له أن يحكم بهذا
بعد الوصية واللعلم بالوصية بعد الأقال إذا لم يسم باسم الموصي ويصح عنه أن
الوصية واللعلم بالوصية وإنما هو بالظن واللعلم **مسألة** عن الشيخ عبد
رحمن وملا رحمهم الله وفيمن أخذ شيئاً من بيت رجل على غيبته ثم أراد الخلاص **مسألة**
ذلك الشيء له ولم يغويه فقال إنه فلان أو قال هو لي قبل قوله في الوجهين **مسألة**
قال العجني إن يقبل قوله في الوجهين **مسألة** الآن يعسر عليه الخلاص منه ولم يقل إلا بعد
ما قبضه وتعلق الضمان عليه فواسع له أن لا يصدق ويبلغه اليم بالبداء **مسألة**

اقول من النفقة سنة مات قبل السنة ثبت له الاقرار بالنفقة ثبت الباقي للموتة •
 قالت ابنت راشد فبعد اختلاف والد اعلم • **مسألة** ومنه ورواؤه وجده فلانة
 بنفقة او كسوتها وسكنها في بيتها الفلاني ضمان عليه لها ثبت لها ما اقر لها به من النفقة
 والكسوة في حلة طال السكن ثبت لها في بيته كما اقر وهذا خارج مخرج القضاء وفي بعض
 القول يخرج الاقرار والد اعلم • **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد وملاذ ولا كتب او ملان
 بان عليه فلان كذا فلان كذا فلا فيه اختلاف • وعن الشيخ احمد وملاذ الا انه يكتب
 واقر بان عليه فلان كذا ان كانه يضعفه ولا يثبت والد اعلم • **مسألة** الشيخ محمد
 فضالة وفيمن اقر ورثته عند موته ولم يسم فلانا قال قد قبل فكذا ثبت طر وقيل
 غير ثابت لانه مجهول اليد ان دعوت قبل ورثته او دعوتون قبله فيكونوا غير
 وارثين والد اعلم • **مسألة** رجل قال علي لا ينق ثلثون نخلة من صلاتها
 لثلاثين فقامت البيعة ان صلاتها كان ثمة نخلة يكون لها ما قال ابوها
 ام لها ما شهدت لها بيقينها فلا في ذلك اختلاف قال موسى بن علي يسر لها الاما قال ابوها
 وقال شيخ لها ما قامت البيعة والد اعلم • **مسألة** ابن عبيدان ورجل في بيه عرض
 اصول وجوان اقر به لغيره ثم ادرا بعد يجوز ان يشترى عنده ويسلم اليه الثمن
 لا • **قال** ما العرض فيجوز ان يشتري منه ويسلم اليه ثمنها ولو يقبل او يبيعها
 وما الحيوان فحق يقول الله او يبيعها وقيل لا يقبل قوله في الحيوان حتى يكون عنقه
 بحجر اندامه وقيل ان كان للامور ثقة يجوز وان كان غير ثقة لو حجر • واما الاصول
 حتى تصح الكا لاله في بيعها وزعموا والد اعلم • **مسألة** وزافر لاعد باله ادا ما جين
 كلاهما احكم • **قال** يجب فيه الاختلاف فان وقع على سبل الاقرار واللف فقول
 انه ثابت على الادب وقول لا يثبت الا كما شرط وقول لا يثبت على حال الاجل الاستثناء
 وان كان وقع ذلك على سبل المنة فلا يثبت الا في حياة المانح فان مات المانح والمال
 للمنوح زبح في ثبوت القعان على المنوح الحصاد من غير اختلاف والد اعلم • **مسألة**
 الشيخ حميد بن ابراهيم قال ان الموقول بالبيت وعافيه ولا عولب وغيره فلا يدخل

الا الا بول **ب** وغيره لا يحكم فيها بشئ لانها كلمة مهمة وقوله بل ثبت بجماع
 وجزم وجوع وجذور وانعوف واوتاد والبول **ب** وكل شئ ثابت فيه فحتاج
 الى نقص منه فهو داخل في الاول **ب** واما كان موقفاً ومسنداً على كونه فلا يدخل في
 اليقوت سوى ما ذكرنا وليس للمسلم حكم ولا يعلم فيها خلافاً وتدخل فيها الحدود وهي الحرة
 المحيط بحدود داخله وخارجها اذا كان منه **ب** واما ان لو قال وبما فيه ولم ينسب وكذا
 وكذا دخل جميع ما فيه من جميع الاشياء حتى من عبيد وحيوان والدم **ب** وعن
 واقر بسكنى بنزوى هلال الرعي اذا ادعى انه لم يكن وصلها التي تزورها
 عليه قال المسلم ذلك **ب** قلت فاق بسكنى بنزوى ولم يقل علي ما يكون **ب**
 قال هذا لما حسن فيه الاختلاف **ب** قلت فان اقر بان قد جعل سكنى بنزوى
 بنزوى هل تجوز في هذا الا اذا الوجع **ب** قال معي ان له ذلك اذا اراد الرجوع الا ان
 يصح ان سكنها بنزوى قد قيل له على نفسه في عقد النكاح فان عقود النكاح ثبت
 فيها الشوط المجهول والمعلومة على ما عليه العمل وقول اهل العدك **ب** **ب**
 الزملي ومن قال بالانكاح لفلان محقق ضمان على ما اول من قوله **ب** فهذا اختلف
 فيه المسلمون فبعض يشترطه ولم يجعله بمنزلة القضاء وقال بعض هو بمنزلة القضاء على
 قوله يقول هو بمنزلة القضاء فان ادعى المأجور هذا المالك رجوعاً في قضائه
 ولم يصح كذا فيقول يلزمه للمقالة قيمة المال **ب** وقول يلزمه الحق ما يقع به
 بعينه **ب** ويجوز هذا القول **ب** ثم قال ان الاول على وجوه منها عترة **ب** وذلك
 اذا قال هذا المالك لفلان وكان المالك في الملق فمضى عندي ثابت للوارث
 وغير الوارث في المحمي والمات **ب** وان كان قال المالك لفلان هذا الذي يحرمي
 فيه الاختلاف عند المسلمين فبعض جعله بمنزلة العتيقة ولم يشترط اذا كان في
 الماض **ب** وبعض جعله لغیر الوارث بمنزلة الوصية اذا كان في الماض وبعض
 جعله اقرب ثبوتاً للوارث وغير الوارث في المحمي والمات وهو الذي رجحنا
 والمدعى **ب** **مسألة** الرغوى اذا كان الاوار والوصية الى غيره ملة معلومة او

موت الموصي له والمقر غفيرة اختلاف قول ان الاثر والوصية في المجهول لا يثبت
لان ملة عمدة مجهولة. وقول **ان** ثابت وفيه الغور اذا غور الملق وورثة الموصون
وقول ان الاثر في المجهول ثابت وليس مذهبنا. وقد ناطق الشيخ ناصر بن
فانجد قول من قال خلافا للمجهول الغور وجوانته كان يعمل به امام حياته وورثته
عن العميد ان اذا كانت الكتابة بالغلة المدة معلومة ففي ذلك اختلاف قول
لا يلزم الورثة السقي والجار والجار لمن كتبت له الغلة ان شاء سقي وعمر وان شاء
ترك وهو اكثر القول. وقول ان كان الاثر بالغلة الاجل معلوم فيكون السقي والجار
على الورثة وقال لها كذا وان كان الاثر على غير اجل فلا يلزم الورثة بشئ والدار على
الزاملين رجل او رجلين لغرة قبله لا يحصون الجوز ان يفرق ما قبله على ثلاثة سال
فصاعدا وهل بين الوصية والاثر فرق ام لا. قال نعم بينهما فرق الاثر فهو ط
لجميعهم يوم كانوا فقراء يوم الاثر اذا الوصية تقول بطل وقول جاز ان توضع في
ثلاثة فقرات فصاعدا وهو الذي يجتنأ والقول للدليل **مسألة** ابن عميدان ومن
اول الاشيعية ما فيه ما كان من ضمان علمه ووجبت فهذا الميت اوراق
لهذا المقر في حقوق على الناس لا بد لي تركت فيه يوم الاثر او بعله ان يكون ما فيها
والحقوق للمقر. قال ان هذه الاوراق داخل في هذا الاثر وتكون الحقوق
التي فيها للمقر للبيت ما فيه حتى يصح ان الاوراق التي فيها الحقوق ادخلت في
البيت بعد الاثر قال الصبي ان الحقوق التي في هذه الاوراق لا قدر شيئا لمن
استحق هذا البيت بالاثر. وما الاوراق نفسها فان حواها دخل في الاثر والبيت
اعلم **مسألة** القاضي ناصر سليمان وزاوية وجبت بكذا وبلغ لها كذا وبالذم
طات وقالت بعد موتها انها لم ترض بهذا البيع محتم لان حياته ولا اذات ما قبلها به
فهذا قضاء منه لها به ولا اذات المتوفيت القضاء وهو اكثر القول لان يصح بشهادة
علي بن لغور ثلاثة في حياة الزوج فلها حقها لئلا لها كذا وليس عليها غير ذلك
اعلم **مسألة** الصبي فمن كتب له وجبت اربع خلقات وما له الاثني عشر خلقات

فصل مفسول وثمة فها دون ستة اذ رخ كان الفصل قبل القرآن او بعده او لا بدري
انه قبل القرآن او بعده كيف الحكم ولا اقال للكتاب **ل**د انه بعد الاقوال وقال الكاتب
المقر او قد كان قبل المذلة والقول قوله **ق**ال للفلسفة الكبيرة حقها والذين
ولا تدخل في البيع ولا الاقوال هكذا الشئ الكبير **و**لا اختلفت المذلة والمقولة والفصل
حكمه قبل القرآن والقياس من نصف الخبز والاحتفاظ في المذلة الصغيرة والشئ الصغير
شياء والدعاء **مسألة** ومنه ومنه هو الاقوال تقطع وطال ويشتهر او باقها فبات
وتقوله **ل**بيبي **و**لا شياء ولكن لا يسقط ادم يجد سقاية المذلة شياء او
جميع الماء فطلب له الشئ **و**المشتري سقاية الماء الحكم على المشتري الاخذ بها
سقى او على المشتري جميعا **ق**ال المشتري ما اشتراه وليس له الحدوث **و**الشئ
ما اوصى او اقر له الحكم فان باع احد منهم متعديا كان هذا للمشتري تجتهد على المباح
وله ان يخرج ما كان من هو في يده وثبت له الشئ **و**المذلة الموصوف **و**البائع لهذا الماء
والمشتري كلاهما اخضع للموئله او للموئله هذا الماء للماء والدعاء **مسألة**
ومنه ولا كتب الكتاب على احد من الناس او فلان فلان ان عليه فلان فلان
عشر خيرات فضة حلتها له عليه بعد موته ثم بعد مدة فكتب عليه او فلان فلان
ان عليه فلان فلان للكتاب **ل**د او لا عشر خيرات فضة حلتها له عليه بعد
موته وكتب في الورقتين جميعا اوصى بقضاء هذا الحق طاله بعد موته ولا
لنا يخرج فختلف الحق للمذلة متفقان اثبت الحق كله او يبطل منه شئ **ق**ال
يثبت واحد الاقوال **و**وقيل ثبتهما جميعا واما الوصايا فثبتت للاخي
منه وقيل ثبوت جميعهن والدعاء **مسألة** ومنه ووافق جميع املاكه او باعه
وظهرت له درهم وارث **و**رأى او على احد الناس لا تدخل في البيع والا اقال **ل**د
قال ابا اليه فاجروا فما لا تدخل فيه لانه لا يجوز بيع دراهم بدراهم واما اقاله
عملكه فدخل فيه مكان له وردين او زريعة على حسب ما قيل والدعاء **مسألة**
الشيخ ناصر بن الحسن النكاح للشيخ يقوم من غير عسكدة معين ومحيي **و**

والبيت لقضاه سوانح الانسان فقصاوه لما عليه ثابت ولا علم للورثة فمد خيارا ●
 وان كان بعد على القيام الابعسند ولم يح وينذهب في البيت لقضاه حاجته الانسان كان
 حرام الغاصح العقل فيما اقصاه وطال في الله نكاح للورثة فيما اخصار بعد موته والله
 اعلم **مسألة** ان يعمدان واذا كان الولد اقل ولديه او وصي لهما بشي وضمان
 وكان الشئ الذي اقر به او وصي به وضمان بمكده الملق او الموصي نعم او او وصي به
 مات احد ولديه فانه ثبت للبيت نصف ذلك الشئ ويكون نصيبه من ثلثه **مسألة**
 للاب وغیره على ما وضد الله عز وجل في كتابه ● وان كان ذلك الشئ الذي اقر به او وصي
 به وضمان لم يملكه الملق او الموصي الا انه حدث بعد الاقرار او بعد الوصية التي
 هي وضمان فلا يثبت ذلك الاقرار ولا الوصية التي هي وضمان في ذلك الشئ والعراق
مسألة الفقهاء اجماعا وملا واما حوز البايع للمال الذي باع على رجل اخر اجنبي
 وتلفه على ورثته ثم صح ذلك البيع للمشتري على ما كذا الحازن للمالك بشاهدي
 عدل او بخلافه يجوز خطه عند المسلمين وطلب في ذلك المال في ذلك قولان حوز
 البايع والمقر له باع او اقر به حقه لورثته بعده الا ان يصح بشاهدي عدل
 او بخلافه يجوز خطه ان حوز ذلك المال به هو المشتري او المقر له او فخر منه
 او غصب في ذلك يكون حقه ليس بحجة ولورثته بعده على المشتري او المقر له وهو اكثر
 القول للمقر له عندنا ● وقول ان حوز البايع او المقر ليس بحجة لورثته بعده على
 المشتري او المقر له الا ان يصح ان المشتري او المقر له حاز ما اشترى او اقر به بثبوت
 حازه البايع والمقر به بعد ذلك الى ان مات فحينئذ يكون حقه حجة لورثته بعده
 واما ان مات المشتري او المقر له ولم يح ذلك المال بل هو حقه البايع او المقر
 الى ان مات المشتري او المقر له ثم صح ذلك الشئ والمقر له للمالك فليس حوز البايع
 او المقر له حجة على المشتري ولا على ورثته بعده وكذلك في الاقرار والاعمال في
 ذلك اختلافا والاعمال **مسألة** ومنه اذا اقرت عليه لفلان فلان كذا كذا الف
 دينار ثم قلبه صرف فصار الدينار زائلا عن دينه اذ اقر في ذلك قولان قول

ابن علي بن يوسف بدنيا في يوم الجمعة • وقول علي بن يوسف بدنيا في يوم
 الولاية ولد له في يوم الجمعة • دينا في يوم الجمعة وهو أكثر من اسماء • والمجول له عندنا
 والد علي • **مسألة** ومنه ومنه من قرأ أو صوم أو باع في بلد مسافر فيها وادب بمصر
 تلك البلد ونفذ ذلك عند الداعي • **مسألة** التقيد منها خلفان إن أقر الهالك
 عن يومه لا يصح مع وجوده • **مسألة** ميراثه عند ورثته سهم أو غصبة أو رسم إلا
 يصح ذلك شاهد عدل • **مسألة** يلقبان نسب بنسب الهالك مع تمام الشهادة للقبول
 منها في شدة الحكم لأبائهم • **مسألة** والميراث في حكم الحق • وإذا أقر الوريث للمالك وراثته
 وصح أن الهالك أقر أحد الناس بدنه فأقره مقبول عند وجاب عليه ويكون
 للقوي بدو رثته هذا الأقر والميراث في ذلك معارضته فائمة والداعي • **مسألة**
 الموجود في الأثرين أو رجل بنصف طرد رجل أو أيضا بنصف الأثرين أو أيضا بنصفه
 الأثرين أو الأثرين بنصف • والثاني الربع • والثالث النصف • وكذلك في البيع وهو يكتسب
 إذا أقر بنصف هذا المال المحذور الذي يدينه ويعرف به ونفسه اليد مخفث أو أيضا
 بنصفه رجل مخفث أو بنصفه أيضا الرجل بحق كان يلزمه كماله من نصف جميع
 المال يفهم المورث ذلك ولا أقر بنصف غلة هذا المال الذي يدينه ويعرف به
 ونفسه اليد وكان الأقر بحق دخل حصته العامل في الأثر في ذلك • قال بما لم
 تدخل حصته العامل في ذلك والداعي • **مسألة** التقيد منها خلفان فإذا أصح الأقر
 والمقر لزوجته ثبتت عليهما أو لها به لم يصح في أثره • **مسألة** لا يبطل جاز الزوجة
 ما أقر لها به زوجها ولو تزوجته وهو في بلد إلا أن مات فهو سوا في حكمه لأن حوز الزوج
 لما لزوجته ليس بخبرة له عليها كالحاكم ليس عليهما حوز فيها أعطى بعضها بعضا
 إذا تزوجا في ذلك معارفان لساكنين أو اجنبيين فكيف إذا حازت
 ما أقر لها به زوجها في حياته ونفي في يدها المجرى فانه فعلى هذا الحال فيكون
 ثبوته فيما عدى أكد • **مسألة** وبطلان البطلان بطلان الاعلان لورثته فيما بعد صحته
 ثبوته لها وحوزها إياها والمصحح للجد في قيد المورث فلا يكون وارث المورث

أو جندبه على طارئة في حكمه حسب ما بان في فريد ملازم والدعاء **مسألة** الشيخ
 عثمان بن عبد السلام في رجل يقول في موضع كذا فلان قد وهبته له أو قد أعطيته
 إياه ان هذا أو لا وليس بقطعة ن وكذلك ان قال قد بايعته إياه فهو أو لا وليس
 ببيع ولو كان الكلام متصلاً لان هذا أو لا قد أقسمه لا من الأفعال وكذلك ان قال
 الحق الذي عليه فهو له وقد حملته منه أو قد البرأته منه كان هذا أو لا كان القول
 في الموضع أو في الموضع **مسألة** واحد وهو من المال والدعاء **مسألة** الشيخ
 صالح وصالح عن امرأة أوتت زوجها بنصف بيتها على ان ينصف على ابنتها عشر سنين
 والابنة تيممة وغير هذا الزوج غابت الابنة قبل القضاء الاجل المحدود قال ان
 القرار ثابت له والاعية تبعه لبقية السنين وقول ان القرار منقضى ولا انفق
 وغير في السنين الماضية وقول القرار ثابت وعليه النفقة للموعدة في بقية
 السنين الباقية وقول القرار باطل ولا شيء له والشيخ علي بن عبد الباقي
 القول الثاني وهو قول عبد الله بن حماد لان ابطال القرار فاصاب لتعلقه بالشروط
 وثبت له ما انفق من المأز هو غير معتصب وقد دخل سبب والاخر سبب للزيادة
 ماله والدعاء **مسألة** وعند من اعترف صلى أو الذي أو المستوفى الكلمة مدام حياً
 وكان الشرط في نفس القرار اثناء ثباته ام لا قال ان النقص يملكه مدام للحيا
 وان مات فغيره اختلاف قيل لو رثته ماله والنقص وقيل بالنقص له وان مات ولم
 ينقصه فلا ينقصه ورثته والدعاء **مسألة** واذا قال الجد علي حال فلان وحفلات
 كذا او قال الشيء له هذا حال فلان وحفلات فقال هذا ثابت على قول بعض المسلمين
 والدعاء **مسألة** الصبي من اذ لم يعرف المولى ابطال القرار ام يكون موقوفاً وكذلك
 في الوصية قال الاقرار بموقوف محال والوصية فاذا لم يعرف الموصوله على حال
 رجعت الوصية الى الوارث والدعاء **مسألة** وزاين ان عليه فلان درهم
 ولم يقر ردها اهل ثبت عليه ذلك منع ثبت عليه ذلك وكل قوم يوزنون لمقتضى
 وعادتهم في اقرارهم وليس كل الناس بحرب الكلام والدعاء **مسألة** الزاين اذ كان

ورجل انذار رجل عاتد لا ينفك وتين والحق حال واحد واحد ولو بين كمال
 ونوع اخير الاول وادعى فيها العاتد واحدة لم يحكم عليها الا عاتد واحدة ولو ادعى
 الخصم انها مائتان اذا لم يأت على ذلك الصحة والدليل **مسألة** الشيخ جاعدا
 خميس وعن رجل القدر والاداء بما في صفان لومد فسال عن ذلك الا ان يقال
 وضمان لومد لسؤال عن ذلك الا ان في مضمون فقبل له لعل ان كان هذا الجاء فقال
 بهذا الجاء ان يكون القول قول له في ذلك ولا يجوز للمقوله اخذ **قال** قال لا يبين لج
 تحيد اذا صح ومما اقر له له بالبرص مع القول واللقادعاء والالجاء بعد
 اقراره والا فلا حجة في ذلك والدليل **مسألة** الصبي فهذا الاخر بجميع املاك
 او ثلث املاك وطات المتروحة عليه حقوق للناس لم يفي بالنسبة
 للمقوله بجميع املاك او ثلثه بيمينه باقوله المتكانه او لم يمينه ذلك ونفسا
 ماله على جميع اصحاب الحقوق كل بقدر حقد ام المقوله جميع باقوله للمقوله ولا يدخل عليه
 اهل الحقوق بخلافه ما لا ينظر بجميع ماله او ملكه او في اصحاب الحقوق اذا لم يكن لهم
 حصة في حقوقهم وكذلك اقله المقوله بسلطان والدليل واللفظ الناحية فيها ان في
 ماله والدليل **مسألة** ومنه وادعى الدخيل وضمان لرجل او ليمين او لمسجد او
 الضمان في عليه بيمينه كذا لا ينفك ولا ان يسلم ما عليه الضمان لهذا الرجل
 او لو كمل اليمين والمضقد واخذ الدخيل كان الوكيل قبض المالك او لم يقبض ما عهد
 له ام لا **قال** اما اذا خرج هذا المالك ملكه للمقوله فلا حجة له بعد ذلك الحكم واما ما في
 في ملكه وادى الخلاص على عليه فلا لوم عليه ولا حجة تنعده عن ذلك والدليل **مسألة**
 وفهم كتب على نفسه وقته لفظ الكتابة او فلان فلان بان عليه فلان فلان
 كذلك او فيمة فضة واما المقوله يعم صفوف الروفية ثمان عشرة شاة
 ويوم الاقل صرف الروفية ثلاث ارباب فضة بايجب على المقوله ثلاث ارباب
 الروفية او ثمان عشرة شاة **قال** الغد روفيات كما اقله وان لم توجد الروفيات
 اعطيت قيمتها يوم ادوا الحق والدليل **مسألة** الشيخ سيلهان محمد بن

وعلى ثبت الاقرار بالزوج كان محقق او غير متحقق كان مدركا او غير مدرك قال ان كان الزوج
 مدركا فالقرار به باين وثابت كان محقق او غير محقق الا في حق الوالدين في حق وطريق
 الجهاد لان كان الزوج والمجبوب المستوفى مثل البر والطهر وبنماهما ان كان القريب
 لم يحقق او وطريق احكام البيع الا ان يثابها ذلك فلا يحرم ذلك عندي وهو في
 ليس في المحرم وان كان الزوج غير مدرك فالقرار به ثابت اذا كان غير محقق ولا يعلم
 في ذلك اختلاف وان كان محقق وطريق حكم البيع فلا يجوز ذلك وهو في الوالد
 ان الشرط فيه على ان يحتمل وقد قيل من امحى الجوى فقد انقضت الوتيع للمهر قبل زكاتها
 والاقرار بالحق هو عن ترك القضاء والدعا على **مسألة** المهر سئل في قول المهر
 للورث وغير الورث اختلاف • وقا الاول لا المهر قبل عليا او قبله في ثبوته
 اختلاف وان قالوا ضمان له فهو ثابت عليه واما الوصية فاما الوصية بانفاذها
 واما بعد موته في انفاذها بعد موته اختلاف • وكتاب من هاج الطالين ومن
 او عا يملكه ثبت عليه حتى يثاب به التي عليه ويوجد عنه في موضع الآخر والوصية
 بالضمان ثابتة في الرض والدعا على **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد بن حنبل
 فيمن اقر بهم واما بعد موته لو حل في ذلك لاختلاف بين المسلمين قول الاول
 للثبوت لانه لو بين شيئا معلوما والسهم يختلف وقول محمد للقول وقال للقول
 ثبات قوس من الاسهم التي يرضى بها وقول ابو حنبل ان يسلم للقول بان شاءت
 الاسهم والقول قولهم فيما يرضى به ما يكون من السهام والدعا على **مسألة** المهر سئل
 فيمن اقر بمهر فضة الادوكوي او فلسا فقد حفظت ولا تشار المسلمين ان
 هذا الاستثناء لا ينفع وثبت عليه او ثبته على نفسه الا ان هذا الاستثناء
 وغير جنس ما اقر به والدعا على **مسألة** ومنه فيمن اقر بما لا يحق ان يقر
 حق فلفظ الغير بطريق الدعا يرفع للقول به بيع واقرار او طرح شيئا او حل
 بناء على اكثر قول المسلمين فان لم يرفع للقول به بوجوه الحق وغيره في
 وجاز له الغير فان كان محقق فعليه قيمة المال الذي اقر به ويوجد في موضع قوله

طائفة اذا كان الحق غير مستحق ومن كان بغير حق **مسألة** هل شيء عليه الحق ولو لم يولد
اعلم ابن عبيدان واما اذا اقر لغير فلان وولد لغير فلان مولود قبل
 موت المفقود قال ان المولود لا يدخل في الاقرار وانما يكون الاقرار لغير فلان
 يوم اقر المفقود وهو كثر القول **وفيه قول** ان الاقرار ثبت الحمل على هذا القول
 المولود لا يدخل في الاقرار اذا ولدته امه في ستة اشهر ويوم اقر المفقود **والدعا على**
مسألة واما الحار فلان او لغير فلان فهو لولده والد **الدعا على** وواقف
 الهاكك بدين عليه وعلم به الورثة فانقسم المال ولم ينفذوا المال شيئا
 والا احد ورثة الهاكك ان ينفذ ما يلزمه من الدين **قال** في الامور **مسألة** الهاكك
 ان يخلص ما لم يمتد له الهاكك من دين كان عليه ان يقضي من ميراثه والهاكك
 دين الهاكك ولو استغفر **مسألة** ميراثه دين الهاكك ولم ينفذ له شيء وقيل انما عليه
 في حصته بقدر الذي له من المال الدين من الميراث **الدعا على** **مسألة** الميراث
 وواقف عليه ولو جدد نفقة اولادها ولم يقل غسل فاحسب انه لا يثبت حق
 يقول ان عليه لها مثل نفقة اولادها وبعض **قال** حتى يقول ذلك وصدقها ان
 تزوجها عليه فثبت عليه لها ولادة نفقة ذلك بالجملة على كثر القول **والدعا على**
 بعضها من النقص وتزوج الزوجة الى صفاق مع غيرها مثلها اذا ثبت له النقص **والدعا على**
اعلم **مسألة** وقال علي بن ابي الفوارس وهو بالخيم اولاد احماء واموات
 قول ان الاقرار للاحماء منهم يوم المعاقلة وقول ان الاقرار جازم للاموات ويكون
 لجميع بني اخيه العجلاء منهم والاموات **والدعا على** **مسألة** الزاملجي **وقيل**
 لفلان كذا وطلبي يكون هذا اقرار وصية وكذلك ان قال في طالي ما قوله
 لفلان كذا وطلبي فيجب ان يكون اقراره ما قوله في طالي فان حوّل ان بعضا جعله
 وصية مثل قوله وطلبي وبعض **قال** انه يكون موضوعا على طالع بمنزلة الامانة والله
اعلم **مسألة** الشيخ احمد صغوج وعنه يقر لولده والاجنبي **قال** يستثنى
 ما كتبه الى موته اليتم هذا اولاد **قال** في كل اختلاف قيل ينهضم الاقرار

بالاستسقاء وقيل ثبت **الاقول** والاستسقاء وقيل ثبت **الاقول** وبطلان
مستسقاء والدعاء **مسند** ابن عبيد ان في رجل اقر عالة له لرجل بحقه عليه
وصح عليه حقوق الناس فمسطعوا للمال بين الديان والمقرولة ام لا ريت
ان اقر له بحق ولم يكن له بوقاية فان مات المقرولة الورثة المحباز ام لا قال ان كان
اقر هذا اللق في الصفة فهو لرجل الديان وان كان اقر في المصنف وقال بحق عليه
له فهو فضيلة ولورثة المحباز الان يقول وليس هو بوقاية وليس للورثة الخيار على
اكثر القول الاول في المصنف هو والديان سواء لان يكون اعترافا هو او والديان
والدعاء **مسند** الشيخ سعيد احمد مبان وفهم اقر الدين ابنه مثل ميراث
ابيه وطلب بعد موته ان لو كان ابو حيا يكون هذا الاول ثابتا له قال علي
ما حفظته في آثار السليمان ان مثل هذا ثابت على قول للدعاء **مسند** الصحيح
انما اختلفت الاجال ثبت الحق كلما كان احد الطرفين الى مدة ستة اشهر ولا
حد لها مدة سنة اذا اتفقت اجال اقول يثبتان جميعا وقول يثبت واحد منهما
وقال ابو سعيد جعفر ثبوت احد القولين والدعاء **مسند** وقد جاء في النصار
ان من اقر عالة لغيرة ولد دين في الذم ان يدخل في الاقر وقول لا يدخل وان اقر
بملكه دخل في اقره جميع ملكه واقره غيره والدعاء **مسند** ابن عبيد ان فحين
اقر جميع ملكه كايضا ما كان لجميع ورثته كل منهم على قدر ميراثه منه بعد قضاء
ما عليه من الحقوق والوصايا ثم اقر دين او حتى جنازة بعد اقره هذا هو ثابت
للقول وقام اهل الديون والجنايات عند الحاكم بولون حقوقهم على حكم هو شي ام لا
ن قال لا يدخلون اصحاب الحقوق والجنايات في ملكه التي اقر بها الورثة ثابت
الاول لهم ويدخلون فيما حدث له من اقر بعد هذا الاول والدعاء **مسند**
الصحيح فما تقول في اقر لا يدخل في ميراثه واملاكه والفقيرة الغلانية ونواحيها اقرها دار
جميع النواحي كلها وهل هذه النواحي حد في القرب والبعد في اثبات الاول
وامكان المقروا لا غاية لذلك ويكون للمقر جميع املاك المقر اينا كان وجميع

الدنيا ام اذا الوجه في كذا **قال** للاحتفاظ في هذا شيئا وعندى ان ناحية البلد
 ما قرب منها ولعل ذلك ما دون الفسخين ولعل ناحية الشيء غير جولة وتفسير آخر
 الذي مر حولها قال المشترب والغرب واللد **اعلم** **مسألة** ومنه ان الاقوال بالديون
 الاجلة والعاجلة لم يقدح في اختلاف لغوي عليه الحق والعاجل اقرب ثبوته
 من اللجل **وكذا** **مسألة** واعطى احد ينال غيره وعليه الدين يلحقه ما يلحقه الاقوال
 العاجل اثبت في العطية والاقوال **واللد** **اعلم** **مسألة** ومنه وقد يخرج
 ما قيل في قضاء الميراث او غيره ثم عرفت في الميراث **الجواب** **قال**
 قال الثبوت فصار الميراث لوارث او اجنبي **وقال** **قال** للميراث تحت فيدان
 صح بوجاهة القول قوله فيما يقيد **وقال** **قال** لا يقبل لا يقبل قوله
 وعليه قيمة المقتضى وكذلك الحق لوارث والاختلاف على بعض القول كما يلحق
 القاضي للوصي بالضمان هذا الذي حضرت فانظر فيه انه كان موافقا وتذكر
 معانيه الى الوضع في جميع اموري **واللد** **اعلم** **مسألة** ومنه وروى عنه
 لوارثه وهكذا ولا يعلم ويؤيد ان له ان يزوج عن اقله وقول ليس له ذلك **والجواب**
 الواسع فله ان يزوج ما لم يكن عليه حق لحد **واللد** **اعلم** **مسألة** **وقال**
 ان زوج فلان **وسفر** على له اول فلان غيره كذا او زوج فلان عليه **قال**
 ويكون كالتنذر في جواره ام يخرج حج الاقوال **قال** هذا فيما عدى يخرج حج
 الاقوال على هذا **بجى** الاختلاف **قال** **قال** **قال** الاقوال ثابت رجع وسفر
 او لم يرجع وهو قول محمد **بجوب** رجع **واللد** **وقال** **قال** لم يشط اذا
 رجع ثبت لم يشط وان لم يرجع فلا شيء له وهو قول موسى **عليه** **جواب** غيره
 اذا قصد به الاقوال فعليه ما اقر به لفلان وهذا لما يختلف فيه الاجل دخول
 الشط في الاقوال **وان** الابد النذر لم يستند ذلك فاحسبه انه ما يختلف في
 لزومه ووطن ان ثبت النذر لاحد فالحاكم لا يحكم عليه باذنه وهو اولى بما
 لزمه **واللد** **اعلم** **مسألة** **بجى** الاختلاف في ثبوت الملائمة والمحمدة

اذا لم يذكر الموقتها فضة او نحاس • فقال • قال ثبت على الوصف البلد
 قال فان هذا الاثر لا يثبت في الحكم حتى يصح انه فضة او نحاس **والدليل** **مسألة**
 الصحيح مع فقهنا يكون اقرار المريض وقضائه ثابتا لا يدخل عليه الدين وابطال
 عليه فيه ويكون الدين ولو من دواي اخذ هو وبعدهم • قال اقراره فمختلف
 فيه **الوارث** • او اجنبى • وكذلك قضاءه فيه اختلاف • والشهر فوطم انه مقتضى
 وبعض رآه المردل السعد وان كان عليه دين دخل الوفاة على قضاءه لبعض
 ولو لم يمتز النقض له وهو كذلك لمحق قضاؤه ما يلحق قضاؤه وكذلك يبعد في بعض
 اثبت تبعه ان كان في دين عليه نفقة وزواؤه وان قضاؤه ولزاه في ضده خاصه
 هذا الوفاة وكذلك يختلف في مقاصصه كما يختلف في بعد **والدليل** **مسألة**
 واواة اوت لزوما بصلاتها الاجل لم تعال الذي عليه اثبت له صلاحها الاجل
 الذي لها عليه • قال فيها عندي ثبت له ما عليه طهار الصلاة الاجل وفي
 ثبوت طهارها على غيره والصلاة الاجل اختلاف • **والدليل** **مسألة** عن
 السيد الفقيه هناك بن خلفان فمن اوصى عالة امواله بعد موته الذرة وقرب
 الوصول له لغيرة بحق وضمان في حياة الموصى هل ثبت هذا الاول ام لا •
الجواب فيها عندي على ما صفت لا يثبت في ثبوت اولى الوصول له ما اوصى
 له بل لغيرة قبل موت الوصول له في ذلك غير مستحق للوصية فمن اجل ذلك لم
 يثبت اقراره بما لم يستحقه **والدليل** **مسألة** وعند فقه اوصى الاخ عالة
 امواله بعد موته فاقرب الموصى له الوصول له بحق وضمان اثبت هذا الاول من
 الوصول له الموصى ام لا • **الجواب** ان اولى المولى اوصى له بذلك لم يثبت في ثبوت
 لانه اولى الموصى له ولا هو في ملكه حين اقراره لان الوصية لم يستحقها الموصى
 له الا بعد موت الموصى في حياته الى بعد موته وذلك لانه مغيب لا يدري بموت
 قبل صاحبه فمن اجل ذلك لم يصح ثبوت اقراره الذي ذكرته في سوا ذلك **والدليل**
 وعند فقه قال له ما لك على الجها وكذلك اذا كان في وصية فلان لعلة

وصيته ولم يبين أكثر من ذلك ليكون قوله هذا حجة على الوراث **و** يلزم هذا نفاذ ذلك
أم يكون قوله هذا ليس بشئ كان قوله هذا قبل موته عدة أو عند موته كل سواء أم بينهما
فرق بين لفظ ذلك **و** إن وجد بعد وفات هذا الهاكك مكتوب كان مخيطا لم يعلم
الواقع على كتابي هذا والسلمين **ب** إن علي الجهاور كان كذلك محمدية وصيته فلان
فلان **و** كتبه فلان فلان **ب** يدى الوراث وقوله المتقدمة الذي قال به في **ب** انه
بعض بعد موته بينهما أو عن غير ظرف الحق طجور انشاء الدين الجواب فان كان
لجهاور اناسا معوفين بذكر احوالهم فيكون لهم ما اؤلفهم به هذا المقرب بعد موته
كان بلفظ السامد ونحو طائده وحكم انفاذه فيهم بالسوية لا يفضل احد على احد
وان لم يذكر احوالهم بعد موته فيهم ارجوان نفاذ ذلك الله منهم فصاعدا
جائز على ما قيل أو لا **ب** مع **و** لا **ب** بذلك هو حجة عليه كان قبل موته عدة أو عند
موته لم يصح معداوه فحكمه البقاء وهذا بخلاف انشاء الدين مع تعدد احوالهم
بعد موته فقياسا بغيرة ان صح القياس به **و** ان كان هملوا أو يسرف
مؤخرهم فلا يري وجها بطل العمل الجهاور بل عسى ان يكون حكمكم الجهاور
رأيه على حسب ما بان في قيد ولعل على الوراث باقرها كذا وصحته مع مخالفة
عليها على هذا كذا الحقوق بغيرة أو الرضا منها معد مع احتمال بغائها وإلا فها
وعدم وصيته بها فيجوز الاختلاف فيها خاصة دون الأقران المتقدم ذكره
فيما عدى حسب ما بان في الدلائل **مسند** عند فهم أو لزوجة محقق
ووصى لها بانفاذه وطاله بعد موته وهو حال فلم تقابل بعد المات **البيت**
ام لان الجواب فاذا كان هذا الصك للكنوب الحق من أو بعد لزوجه
والوصية بانفاذه بعد موته يحكم بالثبوت عند السلمين فحكمه البقاء حتى يصح
اداءه وطول المدة في سكوتها عن مطالبها فبطلان ذلك قد قيل ان
الحقوق لا تبطل بسكوت اربابها عنها حتى يصح اداءها والدم على **مسند**
وقال ابو القاسم في رجل قال هذه الفخلة لفلان بعد موته وقوله ذلك في وصيته

في ذلك اختلافاً بعض يقول هو اقرار الامارات في المقات كما قال وقال الخرون هو
 وصية قاله فان كان قوله ذكر في وصية فعندى انه وصية والدعاء **مسألة**
 قال ابو سعيد في رجل اقر في وصية انه اعتقه عبده في وصية تامة لا يجوز اقراره على
 الورثة وكذلك ان اقر في وصية انه باع لزيد مالا عائد درهم وقبض منه المائة انه
 لا يجوز اقراره بالبيع ويجوز اقراره عليه بقبض المائة ويكون عليه الثمن في المثل وقال
 ان كل شيء لا يجوز فعله ولا يرض فلا يجوز اقراره انه فعله في وصية وقال ابو
 ابراهيم السوفي في رجل ادعى ان له عبداً في وصية كان اقراره ثابتاً عليه لانه يجوز
 قبضه ان لو قبضه في وصية والدعاء **باب في الوصايا والعهود**
ومعرفة قسامها وابطالها وما يجوز في ذلك وما لا يجوز
 الزماني في الوصية لفقهاء الحنابلة والحنابلة في الوصية ان يجوز ان فيها
 قولان يمكن سكت تلك الحقة والفقهاء ولو لم يتم الصلوة وقوله يتم الصلوة قال
 غيره والحقة بها هنا بعض الحقة عن ابن عباس اذا اوصى لفقهاء اهل هذه القبلة
 فلا يجوز ان يعطى المسافر منها رجحان فان كان في وقت ذلك قد سافر عنها وهوت
 سكاها فله عندى نصيبه من الوصية ان كان سفره على نية الرجعة اليها مثل
 ما كان والدعاء **مسألة** ومنه ما الذي اوصى به لفقهاء المسلمين وضمان
 لا يعرف ربه فيجب ان يدفع الى الامام ويجزى نصف الوصية فان شاء اجعله في
 بيت المال وان شاء جعله في قرة المسلمين • وما الذي اوصى به من ركنه فيجعل
 في قرة المسلمين كما اوصى الموصي والدعاء **مسألة** ومنه ومن اوصى او اقر لفقهاء
 بلداً الا لاهل البلد او لفقهاء قبيلة او لفقهاء اهل بلد يكون ذلك لهؤلاء المذكورين ام
 يروح لبيت المال • قال علي صفتك هذه لا يرجح شيء من هذا البيت المال
 واما الفقهاء الذين لا يحضرون فان كانت وصية فعلى قول ابن ابي اوزان لو وضع الوصية
 في ثلاثة منهم فصاعداً وان كان اقرطها او اركان يروح اليهم كلهم ولا يجوز ان
 يوضع في ثلاثة منهم فصاعداً لانه فرق بين الوصية والقرارة والدعاء **مسألة**

بالكلية في الوصية اذا حكمها ما وصية مسماها وانما هذا ما يجوز في ذلك والدعاء

مسألة عن الشيخ أبي سعيد إذا أوصى الفقير بوصية فجائز أن تعطى فقيرا
واحد وقول فقيرين وقول ثلاثة فصاعدا وإن أوصى لفقير بوصية فأنها ط
تفوق على ثلاثة فصاعدا ولا يجزى على أقل والدعاء **مسألة** الصبي وبهذه أوصى
لفقير قوية كذا ونحو الوصي عن إغناذ الوصية حتى مات ومات وغاب عاب
وحق حقيق قال قد قال قال إن العمل على الوصية يوم الموت • وقال قال
العمل عليها يوم التنفيذ • وقال قال إن الوصية لأهل فريضة كذا والمحدود
وقال قال من غير المحدود فعلى قول من يجعلها أو المحدود بشرتها لأهل الفريضة يوم
الموت ويجعل لمن مات من أهل الفريضة قبل قبض حصته نصيبه لو رثها الله ومن
لم يرها من غير المحدود يوم سعي في ذلك وتقسم أعلى حصص أهل الفريضة يوم
التنفيذ حتى قال إن كان يفضل ورثته وإذا كانت الوصية وضمان
فأما أهل الفريضة يوم الوصية ومات منهم قبل التنفيذ نصيبه لو رثته
وليس لمن ولا من أهل الفريضة شيء بعد الوصية إلا أن يكون يوم الوصية جملة
فإن لم يصبه من بعض القول • وكذلك القول في الأول كالقول في الوصية
وعلمها لا يجزى في قسمها وطلب السلامة للمخلص منها وإن لم يصب شيء واحد
أو وثق أحد فسيملك سبيل المال المحجول له وإذا كان أهل الفريضة لا يضمنون
في الكثرة ولو تكن الوصية وضمان فقال قال يعطى منها وقد علم من وقال
وقال الوصية للموثر بها والدعاء **مسألة** ومنذ وإن أوصى وضمان أو ثقت
لمن لا يضمن فهو عتلة لئلا لا يعرف لرب وجائز في بعض القول أن يعطى
ثلاثة فقراء منهم أو غيرهم وهو أولى من غيرهم والدعاء **مسألة** فمن أوصى
لفقير المسلمين أو للفقراء المسلمين أو للفقراء والمسلمين هل يتم هذه الال
لغاها كلها نسوا وأثبت الإمام **قال** يعجبني أن هذه الوصية ثابتة فحول
في ثلاثة فقراء فصاعدا والمسلمين من أهل الولاية في الدين • وقول إذا كان
من أهل دعوة المسلمين • ولو لم تكن هي ولا هذا لم تظهر منهم المعاصي والدعاء

مسألة الشيخ عبد الله محمد بن القن في اوصى لفقارة قربة بعشرة جريد حب
او قربة الذي يحله في الشار اذا اوصى لفقارة قربة فهذا لهم وليس محدود فاذا
اعطى لفقارة تلك القربة ثلثة فصاعدا من يتمون الصلوة فها وجبى عنه
وقد قيل اذا اوصى لفقارة قربة فهي وصية محدودة وليس ان يفضل بعضهم على
بعض ويعطى الذين يتمون الصلوة في تلك القربة كانوا في القربة او غير القربة
والذي يحلف في هذا اذا كان قد اوصى بها حصون ان توفي عليهم كلهم وان كانوا لا
يحصون لا يضيف على ان يفي ان يوفى على قدر عليه وان توسع وعطى
البعض منهم فلان في عليه باسا ويجوز ان يتوحي اهل الفضل في الدين والفقراء
والكبار واهل المسكنة واهل العيال المقيمين ويكون قصده ذلك للهدى والدعاء **مسألة**
الصحيح من اوصى لورى قيل الوصية باطله وقيل تعطى الواحد فصاعدا وقيل من
الاشبين فصاعدا وقيل للثلاثة فصاعدا وقيل على ما تقدم عليه الاوصى وان اوصى من
ضمان او اقرن لا يوصى فموت له لا الذي لا يعرف ربه وجاز في بعض القول ان يعطى
ثلثة فقرات منهم او غيرهم وهم اوصى به غير والدعاء **مسألة** ومنه من اوصى بشئ
قربة كذا وضمان لم يظهر او لم يقل ضمان فمات وراث والفقارة او استغنى بعد موت
الموصى قيل انفاذ الوصية هل يحل له سهمه من هذه الوصية قال غدي ان هذا يختلف
فبعض على ولا يجوز جعل فقرات القربة محدودين فمات او استغنى سهمها وقيل
ولا يجوز الفقرات غير محدودين فالعمل في هذا على يوم الانفاذ ولا يستحق منها مات
او استغنى قبل الانفاذ والدعاء **مسألة** وقيل بين اوصى لمن هو وارث يوم الوصية
فلم يرجع عن الوصية ولم تمت حتى صار الموصى له غير وارث باختلاف فقال من
قال يجوز له الوصية وقال نفا لا يجوز له وان اوصى له وهو غير وارث ومات
وهو وارث فلا يجوز له الوصية ولا نعلم في كل اختلاف وان اوصى له وهو غير وارث
ثم صار وارثا ثم رجع وكان غير وارث ومات وهو غير وارث بالوصية جازية ولا
نعلم في كل اختلاف وان اوصى له وهو وارث ثم صار غير وارث ثم رجع وصار وارثا

ومات الموصي فليس له وصية ولا يعلم في ذلك خلافا ولا بد **مسألة** الزيادة في
 الوصية وجده بقدره ويقع ولم يعينها أو ضمن عليه طأ ثون طاقها وبقية الوصية
 التي ماتت **قال** إن الوصايا على خمسة أوجه فمنها المهرم والمعلم والمفصول والمودع
 والمضاف **فأما** الوصية الموصى بعد مريضه أو بخله أو ثوبه أو ثيابه
 أو ببقته ويقع فهي على ثياب المضاف **فأما** الوصية الموصى وجده عبيد أو
 ثياب أو خيل أو زوايا ما كان مكنه ذلك قبل الوصية أو بعدها فقد قيل إن ذلك الوصية
 وإن كان الشيء الموصى له به منه ويخرج عندي في بعض المقول ذلك على حساب الأجل
 إن كان العبد عشرة والثياب أو البقر أو الغنم فله العشرة **مسألة** إذا علم **مسألة**
 ووصي يعتقد بملكه ثم أوصى له بالماله أو بالبدن بعد موته ولم يقل في ثوبه أو ببقته
 له بالماله بعد أن يستحق العتق منه أثبت له وصيته بالماله **قال**
 الغافقي إذا لم تكن الوصية ضمن عليه له ولا ذكر بعد أن يستحق العتق
 فلا أثر على إثبات هذه الوصية **وقال** الصبيحي يعين اثباتها لما جاء في آثار
 المسلمين والداعية **مسألة** ووصي يشترط إصلاحه إذا ذهبت الجوز
 أن يشترط بره أو غير ما علم من الإصلاح **قال** لا يجوز ذلك سمعت
 قولاً عاماً أنه يجوز ولا يشترط كل أحد شيئاً **قلت** وإن أوصى بشيء
 لإصلاح هذه الرحلة أو بغيره وإصلاحها في فطرته صاعه شهر رمضان ولا
 هذه الرحلة يكون الباقي كالمعنى الآخر **قال** إذا ذهبت الرحلة
 فالغلة كلها للمعنى الآخر لأنه موجود في الأمر فمن أوصى الغلة بما يبقى من
 ما يحتاج له وصاياه فلم يترك له وصاياه الثلث كالمعنى الأول وهكذا عند
 والداعية **مسألة** عن الشيخ أحمد بن محمد ووصي طاله بخله المسجد
 والملازيمون على غلة قال إن يكن مبيع الخبز فإذا أوصى للملازيم
 للمسجد وإن يكن رهناً فقد أوصى بها حال الموصي وكذلك إن أوصى بوعاء
 وهو ولم يذكر الرهن أو كان أقلل فيها يوجد في الأمر فلا وهما طال

الموصي قال غيره قد قيل فداؤها وباللوصي وقيل وبالالمسجد وقيل ان
 كان رهنا في الفداء وبالالموصي ويكون من الثلث ان خرج منه او عنده وان
 كان بيع خیار فالغداء وباللوصي له به ويوجد عن غيره قول لا تثبت فيها الو^{صية}
 وقول ان فدية وبالالمسجد تثبت للمسجد وان لم تغد لم تثبت فيها الوصية
 وارحون فيها قول لا تغدي وبالالمسجد اذا ارى الغام في فداها صلاتا للمسجد والدم
 اعلم **مسألة** وروى بخلة وبالالمسجد ثم انده باع طاله بالخيار ان الوصية
 ثالثة فندى الخلة التي للمسجد على ورثة المالك فيها ورثوه والدم اعلم **مسألة**
 وفي رجل اوصى بخلة للمسجد ثم باعها بيع خیار فبيع الخيار رجوع في الوصية واذا
 كان البيع قبل الوصية ولم يوص لها بعد اذ افاها الورثة ثبت للمسجد
 وان لم يفاها الورثة لم تثبت للمسجد واذا كان البيع والوصية تارخهما في يوم
 واحد فالبيع اول في الوصية والدم اعلم **مسألة** القاضى ناصب لهما ان يوصي
 بغلة فخلعة ولم يقل طاله الغلاتي او من غدت الغلاتية بعينها هذه وصية بموت
 غير معلومة وكل وصية لم يعرف معناها والوصايا التي تحجها والثلث اربعة
 الى الورثة وبها الوصايا التي ضمنها فاتها موقوفة علىها كما اوصى للموصي ولو لم
 يعرفها على قول والدم اعلم **مسألة** ابن عبيدان ان جميع الذي اوصى به
 للفقراء والارامل والمائت والطعام والحل والعرض وكفارة الصلوة
 والايان والصيام شهر رمضان واجرة المصطفى وصي وجميع الذي يوصى به
 والطعام ليوكن بعد موته والثلث وطا الحجة فأكثر القول انها والثلث وكذلك
 الزيارة والثلث واما الكفن فأكثر القول انه من ليس المال واما العطر فغيره
 اختلاف قول انه والثلث وقول انه من ليس المال واما العتق والمائت فله
 ايام منذ موت الموصي واما اذا اوصى للموصي بقضاء وانفاذ ما كتب في هذه الوقف
 كان الذي كتب ثابتا او غير ثابت فقد ثبت على نفسه وكان شيء من اللفظ
 غير صحيح فقال بعض ان هذا اللفظ الذي غير صحيح ما لم يكن اوصى للموصي

او تكون الوصية مجهولة لا وجهه اللفظ وقول ان هذا اللفظ لا يصلح اللفظ
 الذي غير صحيح • وما اذا كتب الكاتب لا يؤخذ بما كتب في هذه الزمرة حتى يعض
 على المسمى الا ان يصعد له لم يكن هذا تجزئ اذا كان اللفظ صحيحا واللام
 اعلى • **مسألة** قال ابو سعيد عن ابن الوصية بالعنف خروج من بين المال في
 بعض القول خاصة من الوصايا واكثر قولها انما ينزلة الوصايا او وصي
 يعق عنه وواله فلا يعق عنه سببه حتى يعتقد وصي وحاكم او وارث وفي
 جواز علق الحاسب للاختلاف • وما التدبير فان يقع عليه العنف وجب عنه
 ورتبة والدليل • **مسألة** ابن عبدان فمن اوصى له مال سمي او بدله وضمن
 فلا يجوز ذلك المالك في حياة الموصي فالي الوصية في ذلك اختلاف • والذي يجزي
 من القول انما يحكم على الموصي تسليم ما اوصى به وضمن ورجوعه وانما يكون
 الموصول بعد موت الموصي والدليل • **مسألة** ومنه في رجل اوصى له رجل بخلعة
 ما دام حي ثم مات الموصول وقد اطلعت الخلة شيئا من الطاع وشو بعد بطاع
 تكون هذه الخلة لورثة الموصي له ام لصاحب الاصل وكذا السقي الخلة
 علم بينهما • قال آذان • بينت الموصي له الخلة فلا اقول انها تكون
 له واسقى الخلة ففي ذلك اختلاف • قال آذان اذا كان للخلعة وقت ينفذ
 فالسقي على له الاصل قال • قال السقي على • تكون له الخلة على كل حال • لعله
 وغيره فقال • قال سقيها على ذي الاصل على كل حال قال • قال سقيها وقت
 الخلة على له الخلة وفي غير وقت الخلة على صاحب الاصل والدليل • **مسألة**
 عن الشيخ ناصر بن شمس رحمه الله فيمن اوصى ببيتة الموقوف بقرية كذا ونجس
 ما فيه لفلان فلان اقل له بذلك وكان في البيت ابنة صوفي وبنين وبنين
 وبنات صوفى وثياب قطن حرير وخيل وركاب عظم وبقر وحمير وعبيد ورجال
 فضة وذهب ثم مات الموصي ابيت على البيت الموصي له ام لا • قال ان كانت
 الوصية بخط حاجب ومن تجوز وصيته من الناس بلفظ ثابت فان البيت وما

فيدوم مات الموصي يكون الموصي له ان كانت وثلاث مال الموصي • وان كانت
 وضمان فانها تخرج من مال الموصي وتجب موت الموصي وقولها تجب يوم
 الوصية نهان وضمان والقول الاول اكثر • وبما الاول اذا كان معلقا بشرط فغاي
 بعضه لم تجب يوم الاول • وقال بعض يكون وجوبه معلقا بالشرط وهذا
 القول معناه اكثر • ويدخل في هذا البيت الموصي له وعائفه او البيت للمقيد وعائفه
 وتخرج الاشياء التي فيه فيما تراه ويرى فقهاء المسلمين • والفقهاء بالبيت وعائفه
 والوصية له وعائفه اختلاف البيع اذا كان داخل البيت بثمن والذهب والفضة
 لان البيع الاثني في الذهب والفضة او الذهب والفضة الا بالصف وحتى
 يكون يدا بيد والدعا **مسألة** وعناوة او وصية تخرج معروفة وماله لها معروف
 لزوجه او ضمان علمها لم تبايضة هذا المال كله في حياتها وعلم الموصي له فلم يغير
 ولم يتكسر وغير تقيده لم تانت هذه للاق وطالب الموصي او وصية له به والمقايض
 غير علم بذلك في المال • قال فالذي عندى اذا كان علما بالوصية له بالضممان
 ولم يتكسر في القياض عليهما في ثبوت ذلك عليه يخرج عندنا معنى الاختلاف في
 ان ذلك قد ثبت عليه بترك التكبير مع القدرة عليه وهذا على قول من جعل الوصية
 بالضممان مثل الاول واثبتها حينئذ • وقولان ذلك لا يثبت عليه لان لا يتكسر
 ذلك بعد موتها لان الوصية لا تكون الا بعد الموت ولو كانت وضمان وعلى هذا
 القول لا يضر ترك التكبير في ذلك الا بعد موتها مع القدرة عليه وان لم يكن الموصي
 له علما بما اراد لم يرد وضمان وهذه النحل لا بعد موت الموصي حين علم طالب
 فلا يضر ذلك وان طالب عند الوثنية عينا بالمال لم يرض بذلك لم يترك التكبير
 في ذلك حين علم فليعلم ذلك واذا ثبتت الوصية في هذا المال بوجه وجوه الحق
 بعد موت الموصي فاعا الحق للموصي له من ذلك بوجه وجوه الحق فليصاحب القياض
 قيمة ذلك مال الموصي بذلك عندنا والدعا **مسألة** الصبي في لفظ وصية وصي
 فلان بن فلان القلاية فكذا وكذا الالة فضة توفى على القول وقوله كذا وضمان

عليه يعرف وقد علم يجوز ان تجعل هذه الدلالة في بيت مال المسلمين ولا ضما
على الوصي في ذلك ان كان فيما خلا فغالب الذي يعبرون جعلها الوصي في بيت
المال على يد الوصي منها فيما بينه وبين الله ام لا **●** قال الذي عندي واقول به
وانه وانما يحسن ان تجعل هذه الوصية للمنفقة كما اوصى بها الوصي ولا تبدل عما
اوصى به وان كان في الاصل ما لا يعرف وقد قيل هو للمنفقة وقيل لبيت المال **●**
وقيل هو موقوف بخالد وكان للوصي المتعبد بالخروج من النظر والاختيار مع مشا
العلماء الا ان الذين من هذه الثلاثة الوجوه فلما ان اختار احدوها ثبت ما اختار لنفسها
لنفسه وعليها كما ثبت اختيار الحاكم الذي على رقع عليه وله حكمه في ما هنا
استحسننا واثبت ما اوصى به للمنفقة وللمنفقة خاصة وما اوصى
به لبيت المال فهو لبيت المال خاصة وما اوصى به لغيره الناس فهو لغيره خاصة **●**
والوصية للمنفقة اصل قائم بنفسه لا يجوز قبل يله ولا تغير ولا يدخل
فيما لا غنى ولا الاحكام للمهاد ولا اجر القايين بل لغير المسلمين ولا للمؤلفة
ولا الغارمون الا غنى **●** وبيت المال اصل قائم بنفسه على حدة يدخل
فيه من غيره كمن وعنه **●** وحفظت عن شيخنا خلف بنان جواز ما اوصى
به للمنفقة ان يجعل في اعزاز ولغير المسلمين وتقوية كلمتهم ونصرة دعوتهم
ولعلنا جعل معانها وهدا يقول ان اموال بني هاشم حكمها نازعها
واماها والمساهدون هو لفقراء المسلمين فاحذوها واتخذوها المسلمين
لغير ولغير المسلمين والدليل على ما ذهبوا اليه وتولى في هذا وغيره قول الله
ورسلنا المحقرين من عباده **●** واحسب الخلفات عن الشيخ المرحوم ناصح
ما حفظت عن الشيخ خلف بنان بنو دعي بن عبد الله بن قيس بن ابي
اوصى بخلقة شي من الاموال مسما بل لفقراء المسلمين فقبل ان اقام المسلمين سلطان
رسول الله شاور في ذلك وراى هو ذلك ان تجعل في بيت مال المسلمين وفي
اعزاز ولهم فلعلنا يجب في ذلك وراى هو ذلك **●** واحسب ان جده امام المسلمين

سلطان سيف اوصى بخلعة امواله على اوصى بها ابو فاحسب انهما استغلتا
ومعلت غلتهما للفقراء اول مرة ولعلمهم راي بعضهم ان يجعل في اعزاز دولتهم فالله
اعلم بما ذهبا اليد وكحسنوه وها هو عليه حتى اتوا وانقضوا واذكروا اول
كتابنا اولي واليق واحسن واوقف اذ لا تخالفه فيد لموصي متبرع ولا مقبل من
نفسه ولا معتوف داين بما عليه وارحون يعق الله بيت المسلمين واعلمهم
وحكامهم ناصية ثم عاوضوه للفقراء وفي بيت المسلمين فتسرع لافله حفظ الله
اهل عودته واعق اهل قاتله وابقى اهل طاعته وجمعهم التمتع بغيرهم شرفا
رفعا واحسب عن الشيخ ابو سعيد كناية الاستقامتان ما اوصوه للفقراء
فوطروا وواصوه الاعزاز دولة المسلمين فلا تخل دولة المسلمين خاصة لا يبدل
احد الحكمين عن ثبوت اصلية والداعلي **مسألة** ومنه وواصى لادخل
واللغزبان بركة اما الهيل فيدخل في الابان والعطورات وكل المعنيتين حسن
واما الجزرة والوفل فانها لا يخلوان منها جميعا ولعل اغلب الاوصيها الشبه
بالعطرات قال الشيخ خلفه نمان انها من العطرات والهيل والابان والذيل
في هذا وهذا يكون بينهما اصفين والسمين الطيب وكذلك لادخل الذوق فيه
الكاذي والذي في الطيب **مسألة** والداعلي **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى عن
رجل اوصى لينة البند بخلة وطال وضمان عليه طم بلع الموصي لئلا هذا رجوع
ام لا قال ان هذا ليس رجوع فان كانت هذه الخلة للموصي بها حادثة من طال
محدد فلا تدخل في البيع وليس على المشتري رد خلة اذا لم يعلم بها على قول لان الخلة
بالضمان واذا لم توجد له خل لم تكن معينة فمع انه يشتري لها خلة وطال طلة
على نظر العود والاداعلي **مسألة** ومنه ومنهم اوصى بنفقة زوجته فلا تشت
فلان الغلاينة وكسوها طلة بعد موته طامت في مدة الوفاة ومنه وضمان
عليها وطالها قبل موته ويا انه منه عن حكم الزوجة بوجوه الوجوه اثبت لها
ما اوصى لها بدم لا قال ان هذه الوصية فيها شرط وقد اختلف المسلمون في

اثباتها فقال تعالى ان الوصية والشرط كلاهما باطلان وقيل الشرط باطل والوصية
ثابت وقيل كلاهما ثابتان فاذا جاء الشرط ثبت الضمان واذا لم يجر الشرط بطل
الحق للكتاب ونحن نجعل اثبات الشرط والحق فعلى هذه الصفة ليس لهذه الافة
شيء والى قدم الطرقات في عدة الوفاة منه وهذا قد عدم الشرط والى على **مسألة**
عن الشيخ حبيب بن المظفر في الوصايا ان ينسق عليها ما ذكره او ان ينسق عليه
بوصية على محتاج الى الاستثناء وذكر للصحة ان المقام لا **●** وكذلك ان اوصى احد
او اقرت عليه فلان كذا او كذا درهم اضافة ولم يكتب تميز في معنى الاعراب فهل
يثبت ام لا **●** قال اذا تقدم لفظ الوصاية ونسق عليها ما نسق فلا يحتاج الى
اعادة ذكر للصحة وان اذ ان يلحق بذلك او لا فلا يثبت الاقرار الى ان يأتي
باسم الموصي فيسعد وينزل تحت اوصيته او يسكن او يلفت يعرف به **●** وان قالوا فلان
فلان هذا المقتضى ذكره صدر هذه الورقة احيى او كذا وكذا ان كان متقدما الاقرار
والا ان يأتي بوصية على نسق فهو على ما وصفنا انه لا يجوز ولا يثبت الاقرار بالحق
بالاسم والنسب والتعريف على ما وصفنا اوله **●** واما الاعراب فقد اختلف في الخطاء
فيمد قول يظلمها او قول لا يظلمها الا ان يؤث للذكر او يثوث للمؤنث فيهما
فقد اتفق العلماء على بطلانها اياك اذا كان للمؤنث على تاييده والمذكر متفق
على تذكره وذلك في كل ذات فوج زخوات الارواح فكموع عليها بالتأنيث
وكل ذي ذكر فكموع عليه بالتذكير وكذلك كل عاقل **●** والحيوانات يسفد ^{تثاء}
مفعولة فتلك التي وذلك ذكر وذلك ما اتفق عليه العلماء كالذكور والدرجاجة
لا ذكر له ظاهر والافح لها ظاهر والتسديد ذلك مثله جميع الحيوانات والجمادات
فيها ما عدا العليين والتذكير منها ما هو غالب عليه التأنيث والتكليم فيه بالانثى
ومنها ما يذكر واثبات والدعاء **●** **مسألة** ومنه اذا تقدم لفظ صحيح
في الوصايا والاقرات لم ينسق عليه لفظ معلول في زيادة حرف ونقصانها
او معنى الاعراب **●** الا على وجه الحق ثم اعقبه لفظا صحيحا وان منسوقا

على المعلوم ان كان بين اللفظين تطهير وكان اللفظ منسوقا على الاطلاق الثابت
وزكروا المعوا عليه **قال** اذا كانت الوصايا صادرة ماعلا بطلت كلها
الان يكون عدل في إحدى الوصايا المنسوقة على الصلح بوصية نامة بالتم
وتسديد وتزويد ثبتت تلك الوصاية بنفسها واذا كان الاعتلال في انشاء الوصايا
بطل العقل والمنسوق عليه مختلف في ثبوته واكثر الراي على ثبوته **والتمهيد** اذا لم
تبق منه رفق فواته كما يفاض لا يبطل ايبه واذا كان فيه ثبوته يقطع
فان الذي اليه مختلف في ثبوته واكثر الراي على بطلانه لان يثبت كما انها طسدة وان
وكان المقصود من ان خطا الكاتب ثبت الذي اليه في اكثر الراي وقول الشيخ **•**
واذا كتب في الوصاية انه قد ثبتت على نفسه جميع ما وصي به في هذه الوصية كان
ثابتا عليه او غير ثابت فقد ثبتت على نفسه فالذي حقا عن الشيخ ابي حميد
رحمه الله انه ثبتت جميع ذلك عليه اذا كانت العلة من جهة اللفظ او نقص حرف
او من معنى اللفظ والاعراب **•** الا يجوز ثبوته عليه ولا يجوز لمثبت له مثل
ان يوصي بحرف زيدا او ثمن لخم خنزيرا او مائة او نحوها اسمه ذلك للحجرات
او ان يوصي له بشئ وذلك لم لا يثبت ولو ثبتت الموصى الى يجوز اثباته **•**
وفي بعض الراي المعتل باطلا ولا يثبت اثباته لذلك في الوصية والذي يعمل عليه
هو الراي الاول وقد اخذنا عن مشايخنا ذلك في علمنا انشاء الدوا والدا على **•**
• ومنه اذا قرأ وصي بوصية وضمان ان عليه فلان كذا جمع عليه
له وليس له بوفاء **•** قال ان الاصل اذا لم يكن بحق عليه فهو عترة وله خيار فيه
للورثة وفي الراي بعض اهل العلم ولو كان الاصل بحق عليه فلا خيار للورثة فيه وهو
اكثر الراي والوصية بحق عليه فيها الخيار للورثة واذا كره وليس له بوفاء فلا خيار
فيه للورثة فهذا كله اذا كان اولى واصح وهو مرض **•** واذا كانت وصايتها او
اخرى وهو صحيح فلا خيار للورثة فيه لانه قضاء وطبق فيه وليعبر في الصحة
فلا تجزئ للورثة على المفقود ولا على المشتري والقضاء ضد البيع ولو علق وصايا

عن علي بن ابي طالب مات قبله او حدث به حدث الموت قبله فقد اختلف العلماء
 في هذا الموضع بعضهم على شرطه وجعل موته يوم موته فجعل الورثة الخيار
 وبعضهم بطل هذا الشرط وثبتته ولا يرى للورثة خيارا وهذا اذا كانت
 وصيته في الصحة وتاكيد له وليس له بوفاء فلا خيار للورثة فيه ولو علم
 وشئت شرط حلوث للموت وهو اتفاق علماءنا وليس اجماعا بل خارج ط
 يخرج الاختلاف والدعاء **مسألة** الشيخ احمد ملا في رجل يات في وصيته
 لا اقرهم فيقول عني بالسوط للكتب فيمدهم لعلك لا تعطله فاني قد
 اوفيتهم قدما ويقول فاني لا اضمنه ان علي لم ايجز لحان اعني بذلك السوط في
 هذه الصفة ان قال فلما يعين ان كان هذا القائل ثقة فلا بأس بذلك
 وصحة محمد انه يجوز ذلك لم يشترطوا ثقتهم ولا غير ثقة والدعاء **مسألة**
 عن الشيخ سابق عني في رجل اوصى على نصيب ولادة الذكور وان كان له
 يوم اوصى اولاد غيرهم مات فماتت بعض اولاده وكذلك قال قال
 ان الاولاد ثابت اذا اقر رجل على نصيب او لادة والوصية ثابتة لان لا اقر
 يجوز في المحولات ويكون مثل نصيب احد اولاده يوم الاقرار وان اقر
 شيئا من الاموال بعد الاقرار فالزيادة للورثة والمقر بها الوصية فلا تكون
 الا يوم موته وان اقر اموالا كان للموصي المجمع ما اوصى من الاموال الاولية
 والذخيرة لانه لا يكون الا عند موته وان باع كالا من امواله او اقر الخ
 كان المقر له نصيبه من المبيع والمقر به الذخيرة الا ان ثابت يوم اقر والمقر له نصيبه
 وكذلك وان كان اوصى له بكل طاعة والاموال اقر به هو ثابت جا ولا رجعة
 فيه للموصي بالنصيب لان بعد اقراره في ذلك المال جوع منه والدعاء **مسألة**
 اجمع المسلمون ان الميراث والوصية قبل قضاء الدين فاذا قضى الدين
 انفذت الوصية ثم انكسرت الباقي لا تنسخ في هذا ثم ابقى للورثة لقوله تعالى
 وبعد وصية يوصي بها او دين والواجب على الموصي اذا حضر الموت ان يقر

بدنيته ووصي بانفاذا يجب عليه وقيل عدل في وصيته عند الموت فكانما وجهه له
 في سبيل الله **قال المؤلف** الوصية خاتمة العمل وجاز فيها فقد ختم بالمعصية والله
 اعلم **مسألة** الزاعق فيمن اوصى له رجل سكن بيته ادام حيا بقى وضمان عليه له
 للموصي ان سكن ذلك البيت والموصي جعلى هذا اللفظ اذا ذكره الموصي ذلك الام لا **قال**
 اما السكن على هذه الصفة اذا رجع فيه الموصي فعندي ان له الرجعة الا ان لا بد له ان
 يتخلص من الحق والضمان الذي اقر به لما اوصى له بالسكن لان سكن الحيوان مجهولة
 وهذا يقوم مقام القضاء مثل البيع نحو الرجعة فيه بالجهالة **ويجبني** ان يكون
 القول قوله في الضمان الذي اقر به مع يمينه ان طلبه منه الذي اقر به فلهذا الضمان
 والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن اوصى له رجعة بنفقة وطالبها دامت في عدة الوفاة
 منه وضمان عليه لها انكون لها النفقة والادام ام النفقة وحدها **قال** فيها
 عندي ووصي له احد بنفقة وطالب وثبتت النفقة فان الادام ثابت في النفقة
 لان النفقة تقتضي الحب والتم والادام في اكثر القول لا رجوعه ولا يخلو الغنى
 والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن علك وترك ورثة يتاخر في الوصى يكفن الجوزان
 يكفن يكفن وطالبه الله **قال** جاز ان يكفن وطالبه ويجبني ان يكفن بثلاثة
 اثواب قميص وازالة ولعانة والكفن عندنا فانما يقول عليه من المال **قلت** فان
 صح عليه ومن يستهلك كل مال الجوزان يكفن من طالبه باقل الكفان ولو كره الرباب
 الدين ام لا ان **قال** فيه اختلاف قول يدفن عيانا والربان او يكفنه **وقول**
 يكفن في اقل الكفان واقل الكفان عندي ثوب يستق والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي الميت اذا اوصى بسكنه لرجل ادام عينا وانهدم الميت ا يكون بناؤه
 على الموصي له ام على الورثة وان كان بناءه على الورثة فكذلك هو الحكم عليهم ببناءه
 ام لا **قال** فيما عندي ان الورثة لا يحبون على بناءه فان بناءه الذي له
 السكن بعد الحجة عليهم وامتناعهم كان له بعد موته عليهم اذ بلغ البناء ان
 يدفعوا الورثة قيمة البناء والله اعلم **مسألة** عن الشيعة ثبت **مسألة**

في اوراقه وصت لابن اختها فلان فلان الفلاني الساكن محلة كذا وكان هذا
 الرجل للنسب في وصيتها ابن ابن اختها ولم يكن ابن اختها ان الجواب اما
 اذا وصت لابن اختها فلان فلان الفلاني لم يكن مع اختها ابن يقال له
 فلان بن فلان فهذه وصية لا يشك واما اذا وصت لفلان بن فلان ولم تقل
 ابن اختها فان وجد في القرية رجل يقال له فلان بن فلان فالوصية له ثابتة
 وان وجد اثنان او ثلاثة اسماء وهم واسم ابائهم واحد فالوصية لهم ثابتة
 جميعا وعلى احد منهم عود بالله ما يعلم ان الوصية لصاحبه دونه والفلاني
مسألة فيمن اوصى لاصلاح فلح كذا بصفة ذراهم فعندي انه ثابت وان
 قال لاصلاح كذا مائة ثابت فيها عندي قال للولف عرفت الاختلاف
 في ثبوت الوصية لاصلاح كذا لاسم اعلى **مسألة** الرغوي اذا وجد في اول
 الوصية اوصى فلان بن فلان الفلاني عايجناج البدر والها بعد موته و
 علمت جميع الوصايا ابطل جميع الوصية بلفظها والها وهل ينفعه كتابه
 اخ الوصية اوصى فلان هذا بانفاذا كتب في هذه الورقة كان ثابتا عليه
 او غير ثابت ام لا قال في ذلك اختلاف قول ان هذه الوصية ثابتة
 وجازية وذلك على قولين يقولون انخذ بالاطمئنة في الوصايا جازية على
 قول هو للمجول به عندهم ويبلغ في ذلك جميع ما يحتاج البدر في فصل
 وغير ذلك من هازل الرغوي واما خالفه فمجبنا ان يخصص وان لم يخصص
 ولم يصح له احد محله قبر الاب بالحق فيجز ان يؤجر له وطالبه محله قبره
 بعد موته على قول وقال ان هذه الوصية باطلة لا تثبت اذا
 كتب والها والقول الاول هو الاكثر وكذلك اذا كتب الكاتب اوصت
 فلانة بنت فلان لفلان فلان بعشر اديات فضة وثمان علىه يقول
 ان هذا لا يثبت وهو باطل وقول لا يثبت لغير الوارث وثالث قال
 الهاك واما كاتب الوصية فمجبنا ان لا يباينفاذا ذلك للحجج الشك

واما اذا افتاهم بالاختلاف فغور مع له ذلك وانما القول فلا يؤخذ فيه
بالاظهار والكتابة اذ الوصية اوصى فلان هذا بانفاذ ما كتب في هذه الوصية
وطاله بعد موته كان ثابتا او غير ثابت فقد ثبت على نفسه فعن الشيخ صالح بن
سعيد ان هذا اللفظ لا يرفع اللفظ الباطل والوصية والعدم على **مسألة**
الصبي ومن اوصى له بدينقته وكسوته مادام حيا ولعائشة كذلك ولعمارة
كذا ولعمارة سورا كذا ولزينة بارة فلان كل يوم خمسة ولا صلاح فلان كذا لعمارة
شهر رمضان فطوبى كل سنة تدرك كل ذلك في يوم القيمة ويوصايا معينة تنفذ
غير الالة فلجميع الوصايا المتفقة ثمن الثلث وكل واحد من المؤبد ثمن الثلث
والعدم علم **مسألة** ومن اوصى لداية فلان او لخلعة فلان او لمرجل
فلان قال مع ان هذه الوصية تختلف فيها قال قال انها ثابتة وثالث
المال وقال قال انها باطلة وعلى قوله ثبتها فانها تسلم الى رب الالة
او لخلعة او لمرجل وقولها موقوفة على الشيء الوصية له تنفذ في صلح به
كانت لمن عكلاه او لعمارة والعدم على **مسألة** ومن اوصى بكذا وكذا
محددة فصد او كذا او كذا مائة كذا او قفا في مال العلق او لخلعة العلق او في طائفة
الذين له من الفلج العلق او في ثوباء وما يرد بغير إعادة من ثوباء الفلج والفقطين
اعنى لفظي الماء ان يكون هذه الوصية النصف وهذا النصف في هذا ام يجوز ان
يخرج وهذا اكثر وهذا اقل الاول والثاني او الاول دون الثاني او بالعكس
او فيها ايجد حرف الجوز ايضا فانها لم يجد يجوز فيها التفاضل والتعويض الالة
اذا لم يخرج الوصية الثلث وكان قيمة احد النوعين اكثر من الآخر او كانا سواء
ما الحكم في ذلك قال اذا اوصى ان ينفذ كذا وكذا وطاله او طاله وفي طاله وفي
طاله فهذا عندى سواء في الاشياء بل يختلف السماوى والداخلية عيسى في مخرج
والداخلية عليه ومعلم وهذه الوصية تخرج والثلث والداخل فيها ان يعرف
الموصى به ويضرب له في تلك المال فما نقص منه ترك وما حصل في المخصصة ثبتت

فبعد الوصية والدعاء **مسألة** ومنه وروى في كذا وكذا في قطعة الغلانية
وفي عشرة اثار طوطم في الحجة الغلانية من كذا وكذا بعد موته سنة
اثار وانه تكون هذه الوصية بينهما بالسواء والماء بعد ما ينوب
الاثار في حجة العشرة ام يجوز من احدهما دون الاخر واحد منهما اكثر من النوع
الآخر **قال** وهذا الموضع نصان بين الماء والقطعة لان هذه لو اوتوا
الاشراك عامة عما حفظنا عن صحابنا واهل القبلة وهو اعطاء الدان هذه
يقع فيها الاختلاف ومما ذكره هو نقصان الماء قولن هذا النصف ثبت
فما حصل له والماء وصح وقولن لا ينقص على النصف **اللاحق** بالماء على ما خصه
فيثبت منه ستة اسهم ونقص البعثة ولا يورث على القطعة كانه لم يكن شيء وصح
في الماء الذي لم يصح **والدعاء** **مسألة** الراملي فمن اوصى ان يشتري وبالكامل
سنة بعشر دريات فضة ثياب وكسا ورقد الدرفق للمسلمين **فادامت الدنيا**
حيته وروى بوضايعها المخصصات على ما عرفت بعينه واما كيف القول في
سبعة ذلك **قال** على صفتك هذه **حسب** ثلث قال الهاك ككل بعد قضاء دينه
ويجعل هذه الوصية ونحسب بقية الوصايا ويضرب كل ذلك في الثلث ومثل ذلك
اذا كان مال الهاك ثلثا يتلا رتبة وسائر الوصايا بائنة لارثة فتقسم هذه الثلثة
على اربعة اسهم فتكون الوصية للورثة ما ثبتان وخمس وعشرون لارثة فضة
ولسائر الوصايا تسعة لارثة فضة **والدعاء** **مسألة** وكان عليه دين
تجربا بوجه ما روى في احد بنفقة وكسوته مادام حيا وضمان عليه ويسكن داه
او يغلق الدار شي من الوصايا ومثل هذا الذي هو محموله وضمان عليه **قال**
اذا كان مال هذا الموصي تجب عليه الدين والدون والحق للارثة ولو في هذه
الوصايا ولو استغرقت المال كله ولما الوصية التي هي الضمان في الهاك **قال**
الحقوق والدين واللفظ **والدعاء** **مسألة** واذا كتب الكاتب وتخلت
الحجة ولم يكتب الحجة وضمان عليه هل تثبت هذه الفخذة على هذا اللفظ

وان كان في قدامهم حيث تناظر ويحدث ولا يلزم ذلك والداعية **مسألة** ^{ابن عيسى}
وهل يغسل من بعدة الجردى ام لا **قال** لا يعلم ان احل من اشياء اخرها ام يحل
ن وقال الشيخ ناصر بن محمد الداعية ان يؤمر بالدعوى عن الاحتواء
والداعية **مسألة** الشيخ محمد بن محمد بن بعدة الفرج ان يؤمر بالنفقة على زوجته
وعنه ومنعها وبعتل عنها في الجوامع اى طالب ذلك والداعية **مسألة** والسكران
لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا قضاؤه ولا عقوبته ولا يبرأ نفسه من دين ولا ولا يجوز
اقصمه بالطلاق ولا يلازم ولا يظهار ولا يزا ولا يسرق والتدينير والعنف والكتابة الا بعد
ان يهوى قلت فان قذف او با او قتل على يده الحد والقتل قال نعم وان غضب شيئا
اخذه وقيل ان طلاقه وعقده جائز قلت فمن شرب دواء فسكر ثم طلق او زنى
قال لا يلزم طلاق ولا يعين قلت فان جامع زوجته في برها ولم يعلم قال
للباس عليه وهي اثم ان امكنه في نفسها قلت فان كانت عبده قال جائز وله
قيمة العبد الذي كان تبدا ان كان باقلا فما كان تبثله وما يتخاين الناس فيه من البيع
والشراء والداعية **مسألة** عن الشيخ ناصر بن محمد الداعية ان يقول ثبث طلاق
السكران قال ان طلاق السكران الذي هو شرب السكران الحرام ماض
وثابت عليه عقوبة لعله والداعية **مسألة** وشهادة الخنزير في جميع الشهادات
شهادة اولى وليس له ان يتزوج بوجاه ولا باق ولا يزوج وهو وثبة والنساء ليس
عليه جهاد ولا صلاة الجماعة ولا جمعة فان صلى فلذلك مع الرجال ولا مع النساء
ولكن يكون بينهم ولا يؤمر الناس بلبس الثياب ثياب النساء ولا بلبس
الرجال ولا الذهب عند الصلوة واللبس عند احوال النساء ويكون احوال
غرضه ولا بلبس السراويل ولا الخفين ولكن لبس القميص وقول لا بلبس لباس
النساء ولا لباس الرجال ولا بلبس الحر ولا الذهب ولا نعل ولا يتجرب ويسدل
على راسه الستر ولا يتنصبه بالنساء في لبسه ولا بالرجال وليس من اللباس يجوز
للرجال والنساء وان كان مما قنع راسه وستره لان ذلك لا يجوز لها ان تخرج

راسها ولا تحلقه ولا يجز عليه الحج ولا يطس ما يجوز للرجال ولا يجوز للنساء ولذا
 للنساء ولا يجوز للرجال والدعاء **مسألة** وتزوج خنثى بانثى وصنبت نزعاً
 وبمازها أو لم يزوجها من أحدهما فمن أثبت الزوجية بينهما فيمنها المولدة كالأخت
 ونصف وزوج وثمن ولو لم يزوجها فلا ميراث بينهما ولو تزوجها على الزوجية
 ما تولد للثنى للخنثى أو تصح حملها على السيد فنثبت الزوجية بينهما وكذلك كان ولذا
 الخنثى من الذكور ولا يجوز الطلاق الزوجية خنثى على خنثى والخنثى بانثى أو ذكره
 بحكم ولا تقيان لأن كل شئ موقوف • قلت الفرق بين تزوج منهم بصلح
 قال الأسير أو بعد الفرق بينهم لأن الحكم في الجميع وبما أدم للزوج الحكم منهم الأذكو
 وإن لم يولد قال **مسألة** لمن يشاء أنا وأهلي لمن يشاء الذكور ولا يستقيم أن يكون
 خلف واحد ذكر وانثى وإنما ذلك من عجايب الله يستلزمه بما يشاء ويستلزمه
 ونسب ذلك للمشاكل قلت فإن تزوج المشكل بانثى أو بذكر أو عسكراً لم يكن ثبوت
 قال لا يوجب حكم الإجماع بالتعقد بينهما أو لا البرقة منهما على الدائمة على ذلك التزوج
 لأجل الإشكال الذي دخل عليها وإن كانت لها ولا يبركاً كان على ولايتها لأحدهما
 لأما المخطوط في قوله التثلاث عني وللقنطين ولا يعلم الحق في بطلان صحة
 الحكم فيما إذا ذكر وانثى وليس هو كذكر وانثى فيحرم على النساء والرجال والسيد
 أعلم **مسألة** والمأكر والوصي والوكيل إن جرى على المجنون النكاح والكسوف
 ويكون ما يكفي على ولا سؤدد وكذلك الأبدل والاعجم والأصم والأخرس سلبهم وحدهم
 أعلم **مسألة** والمجنون إذا كان له مال ليس له أحد هل يجوز لأحد أن يزوجها
 • قال لا وإن لم يقدضه وضاع والدعاء **مسألة** وفيمن لم يزوج المجنون بخافه أو قبل
 إلا أنه نفس الفتنك بالجموع هل الدار يبرطه ويضربه • قال لا آمن عليه من الفتن
 لأن المجنون لا عقل فيه ولا يكون الضرب إيجاباً له وطريقه فلا يلزم منه شيء وكذلك
 ضرب اللاب الذي لا يؤثر والدعاء **مسألة** والمجنون إذا تزوج الإسلام بعد
 جويده نعم مات فهو إن شاء الله من المسلمين لأن يكون مشكراً أسلم بعد جنونه ثم مات

كان على شركه وان مات حدين بعد كما الجنون والدعاء **مسألة** وكانته ولايته
أمره عقده فهو على ولايته ولا طلاق الجنون ولا صدقة وهو الذي ينك الصلوة
في بعض الصلوة وتنعى **مسألة** وقال ابو عبد الله يجوز اعتقه وطلاقه في وقت أصح وأول
قتل عليه القود وله ظاهر في حال الصحة ثم اعتقه في حال الجنون فلا يجري اعتقه والد
اعلم **مسألة** وروى في جرحه وله ثمين قبل الموعده وبلغ مجنونا أو ضاع عقله
وقيل إن يسلم الله ما قاله في حاله في يد على تلك الوصاية والدعاء **مسألة** والمعتوه
لديهم من جنائهم في ماله ولا عاقلته ان حتى في الناس واما هو لهما اكل من اموال الناس
بغير اذنك فوجود فان ذلك يلزم في ماله وكذلك بالسيد فابلاؤه والدعاء **مسألة**
ومبا بعد ابلاؤه ومقاسمته لا تجوز ذلك كان لا يعرف والد وماعليه الا بوكيل **مسألة**
او جماعة قلت فان كان له والد فليسلم اليها ماله اذا كانت وصية له ولله
قال قيل جاز ما لم يظهر خيانتها ولعل اباه وثق بها **مسألة** وقول ان الوكيل اذا لم يكن
ثقة لم يحرم التسليم اليه والدعاء **مسألة** واللعن ان زنا وفي شياء مما يوجب عليه
الحذ فلا حد عليه ولا طلاق له ولا بيع ولا شر ولا عطية وعليه الحج اذا كان مستطعا
ومتقف في الموقوف واليه تجزئ والدعاء **مسألة** والذي يجنبهما اللعن مالا يعلم
خطا ولا عدا هو على نفسه في ماله فان علم ان خطا فعلى عاقلته ولا حد عليه ان فعل ما
يجوز الحد على غيره وتعقل العاقله نصف عشر الدين وقيل انما تعقل ما كان يتيده
نصف عشر الدين والدعاء **مسألة** ومبا بعد الاعم هي منزلة مباينة الصبي
لمسئله والاعم يشترى له وكيله يشفعه في المشايخ او ما المقسوم فلا وادغم
الوكيل فلا يشترى له مقسوما ولا مشاعا والدعاء **مسألة** واللعن لا يتولى وان
صلح وصام لانه لا يدري ما عنده ولا يكون اما ولا حائجا ولا شاهدا ولا يصلي
بالناس ولا يجوز له يجتهد والدعاء **مسألة** واذا سدد الاعم حلا بما يلزمه
فيه الضمان واخذ بيقوده فلا ضمان على قايده اذا كان يحذره الموضح ويجتهد
ذلك ولا بد من فيها ان يول بد عن الطويق **مسألة** وقال عليه السلام وقاد الضمير

اربعين خطوة كتب الدليل بكل خطوة عتق رقبة وصلى عليه الملائكة الى ان يغاث
 وان لم يحضره ضمن ما اصاب كما قايد للابنة والدعي **مسألة** ولا دعي الا اذا لم
 يكون له جاريت ولا زوجة اقيم الحد فان كان له زوجة وجاريت فقال طنت اودها دعي
 عند الحد والدعي **مسألة** ولا يكون الدعي اما ولا فاضيا او ما عتق في العتقة مختلف
 فيه او ان علم من احد ما يجب به الودية والعلاقة فعليه تركه كلف ذلك ماء يغرس من
 لم يعلم فليس عليه وهو ياخذ الثقة بالشبهة والدعي **مسألة** ولا دعي اذا كان في قربة
 لا يشق باهلها او مسانيع اهل القبيلة او غيره باوقات الصلوة وبروزنا اهل الدار
 للصوم والظفر قبل قول الحد الدعي انتمهم على ذلك والدعي **مسألة** وحكم الزنا
 وشباب طاهرة حفر بفتح نجاسها او افي الخياط فمكروهة وان لم يكن له من يضمن
 يتعاهده من فوج النجس وثقة به وان كان عنده من يقوم بدفعه باسره والدعي
 وهو **مسألة** وهل الدعي ان يشهد على نفسه بغيره اذا لم يعرف ثقته قال
 لا حتى يعرف ثقته بالشبهة ولا يشهد بشيئا يطعمه فان اشكل عليه تركه الا ان
 ينزل بمنزلة الخافض على نفسه وقال ابو عبد الله مباح لكل ما يدرك بالمعاصرة وليس
 مرجع ولا طعم حيث ما وجد من ثقة او غير ثقة ولما واغايخج الاختلاف
 في الثقة وغيره ان يشهد به ويكفي باليدك بالعين ولا بالرجح ولا بالطم
 فيكون والثقة طبيا ولو كان في اللصل او اكتسبنا الجرم والدعي **مسألة**
 واذا كان على الدعي حقوق لناس يعرفهم قبل ان يدعي ويعرف اصواتهم فعلى الدعي
 يسلم لهم ويسلمهم منها قال طي في الحكم فلا بد من حق صحيح مع ذلك ولو لم يصح
 الهدا او في الاطمانه يجوز ذلك من فعله او فعل غيره وخاصة اذا كان يعرفهم
 قبل ان يدعي ويعرف اصواتهم والدعي **مسألة** ولا دعي ان يزوج نفسه او غيره
 وجاز ان يוכל فيما يحتاج اليه من اموره بغير راي الحاكم ويجوز له وعليه فعل ذلك
 ولا يجوز عطيته ولو اشهد بالمعزة لان الموفد لا تعرف الا بالنظر والسمع
 ويجوز بيعه وشهادته بالماء وهو لا يبيعه ولا يملكه وان باع بصله بغير وكيل

ولم يغير حتى مات فلا يدرك ذلك في شيء لأنه لم ينقص حتى مات **والداعية** **مسلم**
 وقرئ الدعوى بالترجمة إذا قال هذه زوجتي فلا يؤخذ بها بالنفقة ولا إذا قال فلانة
 بنت فلان زوجتي ثبت عليه أقربها وإذا قال وصيت لفلان بقطع على مسماة كذا
 وأنا عارف وأنا عارف بها قبل أن يذهب بهدي جاز وجازين بوصي مجزوء ماله
 لأنه معلوم **والداعية** **مسلم** عن الشيخ ناصر محيس وفهم كجس حسنا وبغيت حسنا
 أكون في حين إفاقتة من الجنون كمثل الصبي في جميع أحكامه من بيع وشراء وقضاء
 وعطاء وأقرب وصيته وتزوج وطلاق وطلاق وطلاق وطلاق في جميع ما يجوز له
 أن يوكله به من جميع الأشياء وغير ذلك من الأحكام وإن وكل أحد في وصيته قبل أن يثبت بعد
 جنونه **قال** يكون منه كل ذلك في حال إفاقتة مثل صحب العقل ويثبت ذلك منه
 في ماله وعليه في حال إفاقتة وإذا أوكاله منه في حال إفاقتة ثابتة وأدجن في بطلانها
 اختلاف **والداعية** **مسلم** فيمن غلبت عليها أو عطاها فان أجزله والله أو وصي
 وكيل أو مختص **ورحم** كان أحلها والمحلز عليه بعد بلوغه **والداعية** **مسلم** الشيخ
 جاعدر محيس فيمن طلق زوجة المجنون بوكيل وكان المجنون قد تزوجها في صحة
 عقله والله يكفي كنفها فلما انقضت عدتها تزوجها إذا تكون فاسدة عليه وثابتة
 للأول **أم لا** **قال** فالزوج على نفقة الصفة غيبا ثبت وإذا فقدت به **مسلم**
 لا يثبت وهو راجع إليها متى ذهب ومتى ذهب ماله ولم يعد على الإنفاق جازلا
 وإلا يأنه أو يقوم مقامه إذا كان يطلقها أو لها صلاها على حال **والداعية** **مسلم** أبو
 سعيد والمعتوه إذا تزوج في حال نقصان عقله ودخل بها هل ينفعه أم لا تمام بعد أن
 يصح **قال** لا يثبت هذا ولا ينفعه تمام ويحكم عليه بما يلا الطاقيل والاختلاف
 في تزوج وليه لا قيل له ومعين وأجاز ذلك بشرط الصلابة في حال المعتوه ثبت
 عليه وإن لم يشرط ثبت على وقبل التزوج وضمن بالصلابة ولا يرجع على المعتوه
 في ماله شيء والصلابة **قال** المؤلف لعل هذه المسئلة في المجنون الذي لم يعتوه
 لأن المجنون هو الذي جحد حسنا وبغيت حسنا ولا يثبت عليه ما فعله في حال جنونه وأ

معلد في حال عاقبة ثابت عليه • ولعلته لمطلق على عقد لا يفيق إلا ولا يعلم **مسألة**
 وعقد تزوج الا عجم من اجاره يقول قد وجبت فلان فلان النكاح بفلان فلان على
 كذا الصداق ولتزوج له ابوه او اخوه فان قبل فكون عليه لشاهدين • ويقول
 وليد الشاهد اعلم بانني قد قبلتها زوجة لابني لا عجم او حتى على هذا الحق وادخلها
 الا عجم وجعل عليه **صداق** وليس بعد ذلك طلاق • وقيل ضمن الولي بالصداق
 فان جازها انفق عليها وان لم يجز فعلى ارضا ونصف الصداق **والمدعى** **مسألة**
 الصبي واليتيم ان تزوج له صبيته بتمتة او لها **اب** ودخلها وقامت عنده
 ومات قبل البلوغ وبلفت به ورضيت له زوجا وطلبت صداقا على وليه تسليم صداق
 وطلب اليتيم كان قد دفع البلوغ او دون • قال الغزالي قد اشد على ثبوت صداقها
 وقال اليتيم ان لم يزوج بشا هدى عدا له قد طهرها وطا بوجها صلاتها ما طهره
 فحسب ذلك اخذ صداقها وطا له معنى الاختلاف **والمدعى** **مسألة** **القاضي** **مسألة**
 الا عجم عندي يختلف فيد قول يقع الطلاق منه بالبراءة اذا سمع منه ولو لم يسمع
 ذلك الكلام • وهذا يخرج عندي في الجائز احكام الا عجم في هذا غير احكام المتكلم
 • وقول للطلاق له وان اشار ببله ولم يسمع منه فهو ولا عكره بلسانه
 لم يقع بذلك طلاق حتى يسمع منه عكره بلسانه عما يشبه الكلام • وكذلك يجوز
 عليه عندي ومنه البراءة بالبراءة على قول • فثبت ذلك في الطلاق منه وان نشأ
 مع قوم يوفون ما يريد بالشامه جاز ما يصنع وان اثبت معنى ذلك منه وعلى
 هذا المعنى ان تكلم يوما واحدا انه لم يرد البراءة فلا طلاق له يقبل ذلك منه والله
 اعلم **مسألة** عن ابي علي الحسن بن محمد رحمه الله وعن من يستعين بالا عجم في ضيقه
 وجاوزه حال ذلك • قال نعم يجوز ذلك اذا كان بالغاعاقلا وكل كان كان محل
 بالاجرة جازين نجس ويعامله يوفيه ما جره اذا كان عاقلا وكل كان كان نجس
 المبيع والسنة والقباض في اللغو وغيره والملاينة والقصد والعارية جازين اذا كان
 يعرف ما يعطى وما يأخذ **والمدعى** **مسألة** عن القاضي ناصر سليمان ان طلاق

الصبي والمجنون والمعتوه والاعمى والسكران وعلم كل ذلك يجوز وما السكران
بالسكران قد قيل طلاق ما هو عليه عقوبته نكاح ولا يجوز طلاقه وفيه لستم ولا تركه
ولا وصية ولا وصية المجنون ولا العجم والمعتوه **ولا** الصبي بل تزوج الصبيان
وعليه بلوغهم سوى الذي تزوج له ابوه والذي تزوجها ابوها **قال** المنيف كذا كذا
سواء كانا تحت زواج بالزوف بينهما ولو زبن لنا والله **مسألة** ولدي عسر على
لسانه فيكتب وصيته ولا يتكلم او يكتب ان يشهد عليه بها وفيها وصيته هل تثبت **قال**
في كل خلاف **بعض** يحق له وبعض لا يحق له **مسألة** معاوي وفي العجم خا
زوج له وليته فراخ او غيره اولا وقبلها وصلا فبعد العجم ودخل بها اولا فاطقت **بعض**
وان هو وليته طلاقها كيف الحكم **قال** لا تزوج له وليته وقبلها هو بالجماء المعروف
منه فطلاقها الا ان لا تصح لها حقوق الزوجية وجميع الاشياء وطلبت الحاكم
ان ياوليها بطلاقها فله ذلك فان اطلقها الحاكم اذ اطلبت منه ذلك **وقول** ان
العجم اذا كانوا بمنزلة من الطلاق بالجماء صوتا يعين الجماء في ان ذلك **بعض**
قلت واذا اختلفت المقة على ولي العجم ان يكتب لها صداقها الاجل هل يحكم عليه **بعض**
قال الله ينبغي ان يكون التزوج بحضور الحاكم ومعرفة الصلابة بحقوقه فيكتب
الولي صلاتها في طالع العجم على العجم بصفه العجم بالايما وعند التزوج قلت واذا
ارادت النفقة وكسوة وزوجها العجم والي وليته ان ينفق عليها وكسوها
هل يحسب الولي على ذلك وان اهل يحسب ويحب على الطلاق **مسألة** **قال**
ان كان للعجم مال فيؤثر وليته بالقيام بحقوقها والى فان اتي بطلب الحاكم
يا واصل ينفق عليها وكسوها ويقوم بحقوقها واطلعه والد اعلى **مسألة** **ابن**
عميلان وهل يجوز للاعمى ان يتزوج اولا على صلاته نخل بغير وكيل **قال**
اقران تزوج على نخل معينه ورضي بذلك ولم يقع منه غير في النخل ولا انكار فلا تنق
انه حرام وان غير فله العوي ويكون لها مثل صلاته نسائها واما ان تزوجها على
نخل فهو له البصير في ذلك سواء واد قضاءه النخل بعد التزوج فلا يكون الا

بوكيل والدعاء **مسألة** الصبي وقد نزل أصحابنا الإجماع على منازك فانزله
 بعضهم بمنزلة الصالح في حكامه الذي مخصوص بمرامه كشهادته بما يوجب الجور
 وفي رواية ما يبرأ منه وغير ذلك ومسائله في ذلك كثيرة في المعلوم والمخصوص
 وانزله بعض منزلة المريض في كثير من أحكامه سوى طلاقه وخلعه وعنفه وغير ذلك
 مما يطول ذكره وانزله بعض بمنزلة الجنون والصبي حتى أنهم حرموا بيعه ونكاحه
 وغير ذلك. **وأما السكران** فانزله قوم من المجنون والصبي الذي في نسيان يطول
 وصفها وانزله بعض بمنزلة الصبي في الجور ونسيان كثير تقديرها عند
 الصالح والدعاء **مسألة** الزام في الدعوى إذا باع مالاً وبيتاً أو شيئاً أو شيئاً
 وغيره وكيل يكون هذا لا يشترط أن يكون له قال ابن سبيح الدعوى غير وكيل جلو الهوى
 في آثار المسلمين إلا أن بعض جعله في البيع المستقضات ليس له عند المتأمة
 ويجوز هذا القول وبعض جعله في البيع المحرمات وجعله في بيع الغرر **بعض**
 وفي بعض العوض والأصول فجعله في المستقضات في العوض والمحرمات
 في الأصول والدعاء **مسألة** والدعم الحر البالغ الذي يعرف كتابته ويكتبه
 وغير نظيره فيها كتب بلفظ تام طلاق زوجته في وقوع الطلاق عليها بذلك
 اختلاف وكذلك الأشار بذلك وعرفت الشكاة منه بذلك بغير شك ولا ريب
 ولعل أكثر القول معناه لا يقع بذلك منه علمه بطلاقه وتأكيد الرد بلفظ
 تام فلا علم بثبوت الرد لها بذلك وإذا كتب له نظر كتب مثله في طلاقها أو
 ردّها فلا علم بثبوت ذلك والدعاء **مسألة** الصبي وفيه على التيمم من مال
 فبيح في حوزته وحججه الاختلاف **قال المؤلف** إن كان في سعة وله في ذلك
 صلاح فيبيح بي أن يحل له طاله خاصة التي طاحت لهن والعادة بذلك والله
 اعلم **ومنه** وكل الصبي ومباشرة وليس من أموال الناس **قال** من
 قال على العاقلة ما حناه الصبي والمجنون **وقال** وقال في لغوها وقال
 وقال جنبها هاهنا ولا شيء فيها **وقال** وقال ما كمل الصبي أو بائس

او قتل فعليه والدماع **مسألة** ومنه وفي الدعوى بوصول رجة بسكنى بيته وضمان
 ملائمة جهة وغير وكيل لا قدر الشئ اذا تقضه فلا اوصيه ومات لم اقدر بطالع
 والدماع **مسألة** عن الشيخ احمد وملاذ الخنثى للشكل المدخل في العاقلة وعليه نصف طاعل
 واحذر الرجال والدماع **مسألة** الشيخ ناصر بن محمد الدوالي في الدعوى ان خير صبي
 مكره بحضور وقت الصلوة والمداظران قال ان خبره بالحق فأكثر القول ان قولها
 حجة وان علمه ونحوه ونحوه وصلى فطريان ونفق قبل الوقت ابله وان كان بعد
 الوقت فأكثر القول لا شيء عليه والدماع **مسألة** ابن عبد الله والدماع في نقص بيع
 خیار كتب له في مال وبيت الكفي وغير وكيل لم لا يجوز للأبوكيل قال ما لو كمل
 فهو حبس الي واما اذا نقص بيع الحمار لنفسه فلا يخرج ذلك من العذر وهو جاز في الله
 اعلم **مسألة** الشيخ حميد بن محمد الدوالي في الدعوى ان طلب من جاز في حق صوب
 احيوان او عرض ابيوك المالك من عاقره عندما يوتجمل نفسه **قال** ان وكل المالك
 فحسن وان وكل لنفسه جاز هكذا يوجد في الله والدماع **مسألة** الشيخ ناصر بن
 محمد الدوالي في حجب التيمم في القيام له وعصا الحرد ومصالح ما لا يشتري لاصل حاله
 ونحوه وما في نظره لمصالح التيمم في وقت ذلك ثم يري غيرة ما لا أولان بيع ما اشتراه الله
 ثم يري نظره ان بيع ذلك لاصل لمصالح التيمم ثم يري المشتري من المالك الذي باعته
 التيمم المشتري الغير اذا كان يعلم انه اشترى ما لا التيمم من محاسب ام لا **وان كان**
 له الغير على وتكون ربه على المحاسب او على التيمم ان يبلغ وعلى عليه الغلة وهل
 على المحاسب صمان التيمم ان نقصت فجرة المالك عن عند الدول **وهل يكون الخيار**
 التيمم بعد بلوعه ان شأه التيمم او نقصه وان لا المحاسب ان يعطي التيمم من
 اشترى له لاصل واذا الضم له فمجهول الاصل له قبل بلوغ التيمم **هل ذلك وهل**
 على التيمم رة غلة اذا لم يرض بالشئ بعد بلوغه **قال** ان شئ الاصول
 للتيمم وما لا على نظر الصلاح له جاز على قول بعض المسلمين وهو موقوف على
 بلوغه ان اتمه تم وان نقصا نقص له قيمته وعليه رة غلة له من اشتراك له

ماله • وليس المشتري له اصل على نظر الصلاح بعد ان يحل بعد الصلح وهو موقوف
 الى بلوغه • وقال بعض المسلمين له بعد ان يبيع منتقض غير ثابت وليست لهم
 الثمن والقيمة والمشتري الثاني النقض اذا علم انه لم يتيقن ان يبيع منتقض وقول
 بعض المسلمين • وقال بعضهم ليس له النقض الى بلوغ التيمم وان ثبت له النقض
 بوجه من وجوه الحق في رد الغلة عليه اختلاف • وافضل اختلاف • هو جود الحكم
 للمسلمين ما حكم به في حقهم والحق القاطن على الخاصة والعامة ومنه انما فلا
 عز له ولا علم في ذلك اختلاف • واذا أخذ المشتري له بالثمن والقيمة على نظر الصلح التيمم
 بعد ان اشتد الاحتساب وظالمه لا تخلو جنة ذلك وقول بعض المسلمين والله
 اعلم • **مسألة** ابن عبد الله • اذا وجب على الجدة المحسن ابن محسن • قال
 محسن في يمينه ولا يقار • **باب** بالاصحاء • قلت لو ان تمر الجوز بعد ما
 وجب عليه المحسن ومحسن لم يحجب محسنه وليس له يمين ولا مال في البلد يبيع
 الوالي طرده والبلد ام له • قال اذا ظهرت منه احوال لا تجوز فحذف
 للوالي طرده والبلد اذا لم يكن له فيها يمين ولا مال والدار على • **مسألة**
 الشيخ جاعل خمس وفي معادير البصر هل يكون وصيا ويكون جاز الانفاذ
 لما وصى اليه الميراث قضاء دين وقضاء ديون وانفاذ وصيته وهل يكون الموصي
 ممنوعا من انفاذ شيء مما وصى به الموصي حتى يبيع موهبه وصى به وانه موصي في
 ذلك ولذا ثبت الموصي ممنوعا من الانفاذ حتى يبيع معه ذلك فما وجد توصل الادعي
 الوصية ذلك لان المشاهدة متعذرة عليهم انما يكون ذلك لا طمانته وهو كما يريد
 والدخول في ذلك واسع عورض في ذلك ولو عارض كان في ورثته انما ايتام
 او غيايب • **باب** اولاد كلد سواء ام ما ذاب بين كذا في ذلك • قال فنعى يجوز ان
 يكون وصيا فيموزل الانفاذ لما صح فثبت وكان هو الوصي فيه ولا طمانته
 حجة في مثل هذا الموعا ضها ما يمنع وجوبها والدار على • **مسألة** الصبي
 وعن الادعي هل يجوز لمان بكاتب عبده فاذا كاتب او يلع لنفسه ذلك جائز

باعد لغرض الترخيص الا ان يعتقد المشتري والداعي **مسألة** ودرجته المحجور
عليها نفسها كعقوبة **•** قال ابو سعيد ان كانت معنوهة فالنكاح باطل فان
كان رجل بها فلها مهر طلاق وان كانت بلها فالنكاح جائز و دخل بها او لم يدخل ان
كان مثل صداقها او كثر ثبت النكاح والصداق وان كان قتل وصدق المثل
فلم ياصدق المثل الا اذا دخل بها والداعي **مسألة** ابو سعيدان وبهرجن حذو
قرايند و ربطه مثل بعض الناس عاثر قيد الرباط يلزمه **•** قال ابو جابر و ربطه اوصا
عن لقرن خفاف مد على الناس في اطلاقه بما يربط به مثله وللضمان على رباطه
تقلب و يحذب حتى ائرفيد لرباط و قمان رباط برباطه يربط به مثله و ائرفيد الجبل
و غير تجذب منه فاذا عاثر عليه الضمان والداعي **مسألة** ان الحسبة جازية لم يذهب
عقله فيما دون بيع الاصول و قال وقال فيما دون بيع الاصول والحيون **•** وقال
فما سبها الا وكيل و حاكم و قول لا تجوز الحسبة في ايام الحكماء و لما تجوز الحسبة مع علم
الحكام والقوام باوقاف الاسلام والداعي **مسألة** الشيخ ناصر حيس و نعم اليتم
اذا قال انه مقيم ولم يثبت في قوله اهل الحيون ان تعطى له نفقة قال لا تنوع جازية
وكذا عندنا على قول والداعي **مسألة** الشيخ احمد فرج وهو يصدق وصي اليتيم
ان تعذر منها عند يدهم وهو محرم **•** قال نعم و هي ما نئد والداعي **مسألة** الشيخ
جعاد بن حيس الخوصي و فهم عنه شيء من الدلالة على ان اليتيم فاشترى له هاتين اليتيم
غير عند في ذلك الحال ولم يزل المشتري للبيت بقعه في حياته حتى مات و وصي اليتيم
يعوض دراهم التي سلمها في هذا البيت و ما لدان لم يرض به بعد بلوغه فعلى هذه الصفة
ما حكم ما صح للبيت تعاقب اليتيم قبل ان يصح عليه ثبوت الرضوخ يرد على المشتري
البيت قبل بلوغ اليتيم عوض لزوم الضمان عليه و عدم ثبوته على اليتيم في ذلك الحال
ولا ان ثبت كراهية البيت لليتيم قبضه احدى مكنته يد على سبيل السائلة منه الى المشتري
البيت بعد ما يئد به و ان دفعوا الذي اكراه اياه ليكون الرسول صامنا القبض
قبض و كراهية البيت بدفعه اياه الى المشتري البيت باو المكنتي لليتيم او يكون حكم

فكذا لا يلزم من ذلك ان يكون هو المطلب بالانحصار منها دون ذلك بل هو
 تقبيضها باحدا كان الغايض لها ثقتا وعبر ثقتا قال فان بلغ اليتيم فاخذه وصي
 به فهو واجب وقاعدته وان لم يرضه فيها المشتري وقيل ان ما عدا قبضه
 الرسول من الدين هو على وجه الرسالة لها المشتري ومكتوبه في حكمها من ان
 نكاحه وله ان يدفعها الى من اراد ان يسلمها اليه ولا شيء عليه والداعى **مسند** وهو
 الداعى ان يوصله الى من اراد ان يسكن بيته ويغلبه مال الغلاف ما دام حيا وضمان
 عليه بغير وكيل قال لا يجوز بيع ذلك لا بوكيل ولا بدعي **مسند** الزماني ان
 اليتيم اذا كان له اصل ان لم يكن غلبته لنفقته وكسوته واحتاج الى بيع اصله لكسوته
 ونفقته فليس الحاكم ان يدعه ببيع جوفا وهو قادر على البلغ والنفقة وما له من
 ماله ونفقته بعد ان نفذه في ماله فجعل عند احد بنفقته عليه ويكون له دين في مال اليتيم
 فاذا تخلف بالنفقة عليه بالفرض التي فرضت له وطالبها باع الحاكم اصل مال اليتيم بقدر
 ما تخلف من النفقة والبيع يكون بطلاق في سوق او حيث يجمع اهل البلد اذا لم
 يكن في البلد سوق ثلاث جمع ووجب في الزيادة بعد ان يبيع عند الحاكم ان المال
 مال اليتيم اذا باي عليه هذا اللفظ في ذلك ان يكتب قد وقع البيع الصحيح في طلاق
 وفلان الغلاف وهو مال للمسلمي كذا ونسقي في كذا يجمع حقوقه وحاجته وطبقه
 ومساكنه وواقفه وفيد من شئ وكذا وغير ذلك وكان البيع لنفقة اليتيم وكسوته
 بعد ان شؤري عليه ثلاث جمع في سوق المسلمين ووجب في الزيادة لم يكتبه
 شهيد بذكر فلان فلان الغلاف وفلان فلان الغلاف وهما اللذان حضرا الشاهد
 على هذا المال والداعى **مسند** ومنه وطالب اليتيم اذا جبت اليتيم على خصمه
 فالنظر فيها الى الحاكم في تركها اصلح اليتيم تركها لان اليتيم اذا بلغ لم يجز
 وان لم يبلغ تخلف خصمه اصلح اتخلف اذا خاف بترك اليتيم بطلاق حق
 اليتيم والداعى **مسند** ابن عبيدان وان كان قد اقر اليتيم لا يرضى بامانة وليه
 خيا نتهل لحد من قبضه امال ولها **مسند** قال جاز ان يترك على قول من قال ان الام

الأخون مال ولا هو ولا هي شقيقة به ولصلاحد والدعاء **مسألة** ومنه وفي جنون لم
حصة في بيت بين شركاء لا ينقسم ولا يهرسكن من عمل تباع **مسألة**
الجنون وينفق عليها **مسألة** قال إن كان لهذا الجنون وارث إذا مات نفقة
هذا الجنون على وارثه كل منهم بقدر ميراثه وإن لم يكن عند هذا الجنون أحد من يرثه
فإن وارث تباع حصته وهذا البيت مشترك ولا يلزم ورثة هذا الجنون نفقته إلا بعد
أن يستفخ عن حصته هذا البيت المشترك إذا كان هذا الجنون عنه لا يكفها لستكم
والدعاء **مسألة** ومن اشترى باليتم على الوصية له ثم إن لم يرش بعد
بلوغه قال إن الوصية منه بذلك حسن وإن لم يوص بذلك فلا شيء عليه والله أعلم
الشيخ حسب سلك مال اليتيم إذا كان رفع عن الماء يتقاصر لرفع عن الخور فيه وكذلك
البقعة منه جاز التعميل منع على أصل الصلاح لليتيم إذا تبين ذلك الصلاح ولا يضيق
ذلك وأما غير اليتيم والعقلاء البالغين فهم أولى بما يملكون وعند عينة
الضرورة ودعوتها وكان الضم على المخرج فلا يضيق التعميل حيث يقع الضرورة
غير الاختيار وكذلك الماء لا يضيق للاخذ منه بقدر حاجته التعميل عند عينة
ودعوتها العذر وخافتم دخول البلد كما يجوز أن يؤخذ الماء من الفلاج للحرق
ويجوز أن تؤخذ عند ضرورة الحق ولا ضمان عليهم في ذلك وفي بعض الأقوال
يجوز ذلك ويعيون كل على قدر ما يملك وعلى قدر النفوس في دهيئة السلطان
إذا خيفت منه الغايلتان لا يدفعون وكان وعادته إذا قال فاعل فذلك جاز في
بعض الأقوال كقول المكيب إذا خيف عرقه وكسره جاز التعميل منه ويكون الخوف على المخرج
كل على قدره ونفسه وأما وهذا الذي احتج به في خوف السلطان وأما في الحق
منع من أن لا يخرج بلزم والدعاء **مسألة** الصبي واليتيم تصوغ ووالها ولو غلبت
الصيغة قال في جوزه اختلاف ووالها إذا كان في والها سعة وكان ما يدخل
عليها بأسر والدعاء **مسألة** الشيخ جاعد نخيس وفيه عند حديثه في ذلك
أخوه أن يأخذه هو والله ثقة كان أخيه ثقة وقال اليتيم أنا أراهم عند أخيه

اور عند جدتي ولولا اني عند وكيل الحكم فخرتك • قال قد قيل ان الجدة ولو لم
 والزوج ومع اختياره لها في موصح ما يكون له الاختيار في حق غيره المان يخرج في
 النظر على معنى الصلاح غير ذلك ويكون المال في يد امين تتقدمه تسليم بعد ان
 يقيم له الحاكم وكيلان ان لم يكن له من ابعد وصفي في ذلك والمدا على **مسألة** وضعت
 باع وكيل الادعي والموكله على ولده اعني الوكيل او قبله انتم ذلك ام لا • اريت ان
 باع الادعي والغير وكيل له في حق طاب المورثه الغير اوله لانه قد مات
 وماتت حمته ون غيره في حياته يجب عليه رد القيمة وعليه الميراث ام لا قال
 انه لم يقض الثمن لاداعيه • قال قد قيل ان اقر الوكيل وبيعه فيها او كلف
 وذلك ثابت فالربح ان الوكيل ان ذلك على ما يجوز له في ذلك وما يبيع بنفسه فلا
 ثبت على حال ان لم يثبت الادعي ما يكون فيه والمصير سوى ومختلف فيد في الأصل
 في تحريمه وعليه رد ما قبضه الثمن ان وجب له ما باع بالنقص • واذا ثبت
 له الثمن في شيء موصح كان القول في رد ما قبضه قوله ان ادعي ذلك عليه خصمه
 حتى يصح خلاف ذلك لا يعين في مثل هذا فيما قيل في المصح به فيه ولكنه على الشبهة
 لحتم للنظر ومختلف في نقص المورثه الماله النقص فيمدان لو قبضه حتى مات والده
 اعلى **مسألة** ابن عميلان وفيمن به عدا المجدام اعادوا والده وبان ولده زوجة
 احكام عليه ان يطلقها ان طالبت الخروج ام لا • قال ان قام لها بما يجب لها
 عليه ونفقت وكسوة فلا يحكم عليه ان يطلقها او كذلك في حكم عليها بما عاشت
 ولو انفق عليها والده اعلى **مسألة** ابو الجوري وعلم ان الفراض البنائي انما
 تسلم الى الماتات وبعد ان تجب للماتات الفرض على البنائي وتكون المات
 على التي تنفق على ولادها فان نفقت عليهم شهر او شهرين او قال ان كل مسلم
 الى المات وواله اليتيم ما نفقت عليه وعندها الماتى في الشهرين او اسلم الى المات
 والفراض ما يجب لها السراحيب للدينام فمن سلم الى المات ما يستقبل فوضا
 لما سلم فان مات اليتيم قبل ان يستفغ فوضته كان المسلم ضامنا للمورثه اليتيم

ويشع

وتشيع القوم • وان استغفر الفاضلة ثوبات اليتيم وبعد ذلك فلا ضمان على
المسلم فانهم بهذا المعنى والدا على • **مسألة** الشيخ **مسألة** محمد بن محمد بن هاشم وادارته
على اليتيم نفقة وكسوة لقدر الجور لولي اليتيم ان ينفق ويكسوا اليتيم والدا يغير
حكمه كما هو على ولي اليتيم ام لا يجوز لولي اليتيم ان ينفق ويكسوا اليتيم الا بعد
الحكم على الولي • قال على معلق جاء في كتاب المسلمين انها تزوج زوجها الحكام هل
العدل من المسلمين • وان عدم حكم أهل العدل في اعادة المسلمين يقومون مقامهم
واذا عدم وتكون اجازة لها ان تأخذ ماله ولها ما يجب لها في حكم أهل العدل •
وتجوز للولي على هذه الصفة ان يوصلها الى ما يجب لها في مال ولها اذا صحت موعده
ما تطلب في مال ولها ما عرفت • **مسألة** ما يدخل فيه والدا على • **مسألة** ابن عبيد
واذا حلت اليتيم وكيلها • والها ثم صاع الحلي وعندنا او بعضه ضمن الوكيل
ما صاع • قال الا ضمان عليه عني قول من اجاز له ذلك والدا على • **مسألة**
الشيخ عمار بن محمد السعالي وفي الاصم الذي لا يسمع الهدا وان يكتب ورقه
ليسمع شيئا • والدا وكان محتاجا لذلك • **مسألة** قال فالذي عندي ان الاصم
اذا احتاج الى بيع شيء من ماله فقد حفظت عن ابن عبيد ان هذا الاصم ان كان
يعرف الكتاب الذي يكتب له في امره بعد ماله وان كان لا يعرف الكتاب فان الحاكم
يقوم له ويكتب نفقة يبيع له والدا على • **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد مداد ان كان
هذا الرجل البايح لما لا عقل له ولا عين ولا يعرف الغبن والبيع فلا يجوز بيعه
ولا شراؤه • واصل كان او غير اصل في حال زوال عقله • ولا تجوز عطية ولا هبة
ولا وصية ولا قرض • ويبيعه وشراؤه • وورثه باطل وحكم ما باعه ماله فهو له على
ما كان وقبله ليزول ويملكه على هذه الصفة ولا يقلد ان احكم على هذا الرجل الضايح
العقل بقرينة ما اخذ من الشترى لما باعه له اذا انقضى ماله لانه ضيع ماله لان يكون
منه ما انت له عند باقيا موعده بعينه ليزول ماله فلا باس عليه عندي ان اخذ منه
خفية فيما بينه وبين الله ما لم تقم عليه حجة حقا من حكم المسلمين فيما اخذ منه

للاند في ظاهر الحكم عند من لم يعلم حقيقة ذلك الموضع للاند في البلد من له وشيخ
 للقيام بالادوية وام وقاض او والى دولة الامان يحج على هذا الرجل بالدراسة ليقوم
 ويحج عليه بغير وشيخ ويعلم بذلك اهل البلد ليكونوا على علم ومعرفة بذلك لان
 الحكم هو الناطقون لذلك على نظر الصلاح وعليهم وطور القيام بامور المجازين والاند
 ولا عقل له. وعلى من كتب على هذا الرجل المقتضى بيع بالدراسة في حال ضياع عقله الموضع
 فيما كتبه عليه وتوب الى الله عز وجل من جميع ما خالف فيدرضه والى الله **مسألة**
 الشيخ جمعة زجند الذي توفي وزوجته متفق ليهنم فكساه بد ثوبا في حينه ووقته يحكي
 ذلك وفيه صلاح لليهنم مع الناطق في ذلك فاذا تلف ذلك الثوب كان في الضمان
 عليه اختلاف وقول يلزم ضمانه فذكرنا وقول الضمان عليه لانه قد
 دخل في ذلك على وجه صلاح والى الله **مسألة** الشيخ صالح روضايج والى الله
 اذا قذف زوجته فلا ضمان ليهنم لانه لم ينظر والى الله **مسألة** ابن عبيد
 والى الله يحلف خصمه بوكيله بغير وكيل قال ان الدعوى الى الزمان يحلف
 خصمه فانه يقيم له وكيله يحلف له والى الله **مسألة** المصبي والى الله يثبت
 اقراره وصيته ام لاند قال كل ذلك بالمعقود للختلف في ثبوته والى الله
مسألة الذي اختلف في الدعوى بغير وشيخ وقضائه وعطيقته ورواه
 فقوله يجوز كل بغير وكيل وقوله لا يجوز الا بوكيل وهو اكثر من خصم قبل
 يجوز ان يعلم له بغير لاطلاق زوجته بغير وكيل والى الله **مسألة** الشيخ
 ناصر خيس في امر ناقصة العقل وصيها او وليها يحلف او على احد ضمان
 هذا يجوز للصوي والمور وعليهما ضمان انفاذ هذا في صلاح حد بينهما او طلاق
 قال ان انفاذها فيما يصلحها او يحتاج له ولا بد لها منه في نظر القوم بالعدل فلا
 بغير جواز ذكرت والى الله **مسألة** من خط الشيخ سالم خيس وذا كان اكثر
 اهل البلد بغير جواز ومنهم يقولون من علفنا الجوزي بعيدا عن البلد
 وشكا جابه البلد واحد بهنم مع الجوزي من يرجع الى البلد محالط
 الاصحاء

الاصحاح بعد ما نزل من في الطهارة الاصحاح اذا كان يخاف منه تولد الضرر من
 الجدري والداء **مسألة** الشيخ ناصر حميس والطبوني اذا شكوا من جدري الخوف
 غلبه بغير رصه وجدر في محل الداء في خرافة الجبس ويؤخذ اولياؤه تحفظه
 به مضرة الناس له قال يؤخذ زفر في اولياؤه يحفظه عن اخا من غير عيهم
 ولا عليه ولا يؤخذ على كذا فلا يكلف النفس الا وسعها وعلى القوم بالاحتياط
 وضبطه عايشا طيبه مثله وغير ضرر عليه حتى يتكف ضرره بكل مكان وجس او قيد
 او كلبها وان ضمن احد تعبد بيت لئلا تخس والداء **مسألة** الزامل في قلع الويت
 اسان اليتيم القديمة اذا نزل وصار قلعها اصلح وتركها املا باس عليه في ذلك تشاؤ الله
 ما على الحسين والد غفور رحيم **مسألة** الشيخ عمر سعيد ومن عليه تبعه ليشيم
 فقير وهو بعد في حذر الرضاع واللق لم يطلب اجرة الرضا عنه لانه فقير وهو لم يعلم هذه
 التبعة لطلب رعاها فاعلم ولا تقطن لطلب الجور للذي عليه هذه التبعة ان لم يكن
 لدم اليتيم ويصح لطلب الاجرة على الرضاع ولها استاجها عن طمعه لهدا اليتيم
 وربما زاد الا الذي عليه التبعة الخلاص عاجلا ام لاجورا **مسألة** قال اذا عرض لها
 او صرح فلا تقول ان لا يجوز ولكن لا يجزي ان يسب على اليتيم اجرة في الداء اذا كان
 اللق لم يطلب الاجرة لان المسلم ينبغي ان ينظر ما هو اصلح ليشيم والداء **مسألة**
 ابن عميلان فمن عليه حق لوجله هكذا وخلف ليشيم ارضع الجوز الذي عليه الحق
 ان يستاجر ام اليتيم لرضاعه اذا طلبت ذلك او لا قال في ذلك اختلاف قال له
 وطاب عيها لك قال لا يستاجرها الا بالواجب قلت له وان كان قد فعل قال
 لا يلزمه ضمان والداء **مسألة** الزامل في يده وبين الداء فلا يحل له سكوت
 اليتيم بعد بلوغه حتى يصح عنه رضو اليتيم واطى الحكم اذا بلغ اليتيم وعلم ببيع والده
 فسكت ولم يغور في غيرة بعد فقول لا تقبل منه لان يغور حين علم وقال وقال
 البيع باطل حتى يحضره اليتيم بعد بلوغه والداء **مسألة** الشيخ عاو محمد الداعلي
 اذا اكل وهو ينظر ان الليل معه فاباقي وان الغنى فيها عنده لم يطاع ولم يتم عليه الحجته

واحد من تقوم به الحجة ولم يوضح فيها **ب** عليه السؤؤل في ذلك وصح ان
 اكلم بعد طالع الخ في عليه بدل يومه والدعاء **مسألة** الفقيه منها خلفان
 وقيل لا معنى له من نقايضا بشي وروى الملك وروى الدعوى رجل يقايل له وقار
 معرفة ما نقايضا عليه وكما تامة بعد ذلك غير احد هما ايجي له الغير فيما قايل به
 بعد اقره بالمعقود اذ اقرى له **مسألة** قال فعلى ما وصفت وروى القياض له
 عندي ثابت على الدعوى وقايل من اقر وكيل الدعوى والمقايل له معرفة
 ما نقايضا عليه هو ثابت على من قايل الدعوى على الدعوى ان اقر وكيله بمعرفة
 ذلك هو ثابت على الدعوى في ظاهر الحكم ان هو وكيله وليس له نقض فيما اقر وكيله
 بمعرفة ولا وكيله بعد اقره **مسألة** ودعواهما اجمالا بعد اقرها بمعرفة غير قبول
 منها والدعاء **مسألة** الشيخ سبلهان في رد ولا اذا او الدعوى رجل استطاع له
 ملافاستطاع له بامره وقيل عند عاقلة عند ولا شوى لما موث عقابا للدعوى عندهم
 غير الدعوى في الطائفة ولما موث قد ترى الى صاحب المال يرجع عند على وكيله **مسألة**
 ان يتنقض الطوف ولا يتبعه على الوكيل **مسألة** قال ان كان وكيل الدعوى حر بالغا عاقل اقل
 واطق له لا طائفة ثابتا جازنا عند المسلمين غير جاهل به ولا بشي وبه فالطوف عندي
 ثابت على الدعوى وليس له عندي نقض هذا الطوف وزهاب نظره ليس بحجة **مسألة**
 في هذا الموضع على هذه الصفة **مسألة** وكذلك ان امره ان يشترى له اصلا او متعديا وغير
 ذلك ولا يشترى اوله شرأ ثابتا جازنا عند المسلمين **مسألة** ولو خالف في ذلك امره فالشرأ عندي
 جازنا وصا ثابت على الموكل وليس للموكل نقضه بسبب زهاب بصره وقيل بانته
 به اذا كان الموكل عاقل فابعد كان للموكل حصر او معنى ومن كان ظاهرا او شرأه او غير
 جازنا وكان غير ثابت وقيل بانته به فلو وكيله للموكل نقض ذلك البيع والطوف
 هكذا عننا والدعاء **مسألة** الشيخ ناصر خميس ان اقل الدعوى ووصيته بالماء
 او كذا لا يردت فضة غير مخرقة بعضها او بانية او وليد او ثوب ونهاه او دابة
 وروى به حال من امواله غير معين او جزء من جملة ماله بهذا والشبه ذلك **مسألة**

الوكيل والدراعي **مسألة** الشيخ جاعده نجيب ان ذهب مال الوقف او تنعم او تنعم
المخوب يجوز ان يواجر عليه شي ومعلوم ان طالع وبلغ الوكيل تنعم بخور الدار
على حصة الثلث فانه يرى اليها والدراعي **مسألة** ابن عبيدان وفي الامم ان اخبر
ثقة وذكر انني وعبد الرحمن اوصي بالبحر نجاسة في ثوبه او في يده او غير ذلك
فما عقده الدرع عليه ان يقبل منه وكذلك اذا قالوا لهم قد طهره وذكر لشيء من الله تعالى
في مثل هذا في الاختلاف ويحجبني قبول جميع ما ذكرته على بقول الذي اقول به والدراعي
اعلى **مسألة** الصبي وفي الصبي اذا سئل انك بالغ ام لا فقال انا بالغ اعلم في
نظر العين ان ليس بالغ وسند في التخي ان له احد عشرة سنة او ثلث
عشرة سنة على يقبل قوله ويجوز بعده واكتفاء عليه ام لا قال فيه خلا
على ما ذكرت وسند ويحجبني ان لا يقبل قوله لان بصيرته محد للغالب في الحذر
ولنظرون واما بيع الصبيان ففي ذلك اختلاف والدراعي **مسألة** ومنه في الاتيان
اذا كان في طهر سعة على يجوز ان ينصف عليهم لما يحتاجون له من ثوبهم ورجلهم
والرمل والرو وغيره ان يرضى لهم ويضد ام لا قال اذا كان في طهر سعة فحاجب
ذلك والدراعي **مسألة** الفقيد من ابن خلفان ان لم ينصف الاعمي وصيته التي
تصح منه لا يوكيل حتى مات غير ناقض لها فاكثروا في نفا عن الفقهاء ثبوتهما من اوصي
لذلك كانت رمضان وغير رمضان ويختلف في نقضه لانه من الفقهاء ان لو
نقضه ومع المشاجرة برد او ذلك الحاكم فان رى جواز لنقضه هو وحده فيما
اوصى به رمضان فلا يار سقوط الضمان عنهم الموصي لكونه مع جواز نقض الموصي
به طهر بعد صيته الوصية بذلك وعسى ان يكون عليهم ما اقر به من الضمان ويقال
لما لم يوصى به طهر ان اختاره فلم يمتوه او تم الوصية بالمال الموصى به في حكم
عليهم بذلك على ان حوا فيه قياسا على الشهادة واما العيين فقد قيل بلزومها على
الموصي لرمضان ان طلبها الوثقة منه خصوصا اذا كان ورثا ولعنهما عيين علم لا
قطع وذلك بان يحلف باعلم ان اوصى به الحوائج له على ما يقع فيهما والدراعي

مسألة ومنه وفي صبيته بنت سبع سنين اتاها دقر سود حتى ممتن
 له رجحت كرجل عذراء لم يمسها من قبل ولا ذلته أيام نسلها وهو يخرج وموضع نخل
 ثم يزرل ياتيه الكلب كل شهر يلد على سنف وحدها حيدر وحكم عليها ما بلوغ
 ويلزمها جميع ما يلزم للحالب الماعازة **مسألة** النساء طهر بها ثلثات أو ثلثا والاول
 قال لعلها ما وصفت وراو هذا الدم فكانت في ظاهره شبه دم حيض والحيض
 وعادات البلوغ **مسألة** بلا ضعف عن الفطاح بلوغ هذه الدبنة بعد علمها ببلوغه ونسبها
 المذكور في كتابها من العورها والنساء في بلوغهن اللات بلوغها بذلك غير مستحيل
 في قلة الدم بل ترد في حكمها الغلب العور للابنة خاصة اذا كانت هذه الدبنة
 في حالها ذلك لم تعرف **مسألة** كذا عقلها الذي يدبرها التعبد ولا عاوت في حلاله ونقصانه
 عند المشاهدين لها وزوى التميز والدعا **مسألة** الصبي وقد كنت ساءا منك
 في او البينة اذا رجحت برجل ولدت الحام ومعرفة منه وتلد على البلوغ وكان يمكن انها
 بالغة او غير بالغة **مسألة** فقلت لي ان قولها مقبول على هذه الصفة اريت **مسألة** ان قبل
 قولها على هذا المعنى وكتب ان كانت حقوقها عليها بالحد والناس باقرها وادعت
 بعد ذلك انها يوم قتبت بتلك الحقوق وبالبلوغ انها غير بالغة هل ثبت
 عليها اقرها **الدول** وحكم عليها بذلك ولا يقبل قولها بعد ذلك انها غير بالغة **مسألة**
قال ان قولها مقبول في دعائها البلوغ اذا كانت تحذر من يمكن بلوغها وان
 اقرت بشئ وثبت عليها في حكم المملوك ثم اكرمت بعد ذلك البلوغ ان
 لا يقبل منها ذلك وكان ثبت عليه حق **مسألة** الاحكامه انكاره ولا تقبل
 ذلك منه ولا ذكره الا في ذلك سواء ولا اعلم في ذلك اختلافان وكذلك الذي اقر
 به من حق الدم وحق العباد والحقوق والحدود وكان نحوها الا ان يكون هذا
 الاقرار لمن اقر به الرجعة كان هلا وغيره سواء في انكار البلوغ وحده وكذلك
 اذا كان لهذا المقول ونزل من قوله ويجوز تسليمه له ليدثر **قال** قبضت مالي
 قبل البلوغ في كل هذا مدع وعلمه البينة العادلة والدعا **مسألة** ابن عبيد

في حال او اكثر من فاعكس او في احد عمارون الا ان لم تطلق على حال ومع الفاء
 في موضع ثم ولا بد من الجمع والترتيب والبيان الواحد وغيره ملتزم ان اخل شي من هذه
 المحال لم تطلق على حال وعلى وقوعه لان زيادة على الواحدة كما في هذا الموضع الذي
 قبله كذلك وان عوض مكان الفاء بل دل على رجوع في حاضر يد على ظاهر معنى لفظه
 الذي ابداه الان بنقله الى الثاني حكم الاول منهما بعد ان اوجبه باري الذي على نفسه
 في اول شرطه والاول بالترجيح فيد بعد وقتها لان يكون انتهاء على جود النسيان او
 الغلت خطأ بعد لغيره فاضرب عنها الهد ولا فلا وعسى ان يلحقه معنى الاستئناف
 في هذا الموضع وما اشبهه على راي بعض اهل اللسان على شيوعها فيشبه ان يقع عليها
 بكل منهما على التواتر وفيهما وتبين ولا فرق بين ان يجمع او ينفك او يغير وما
 بينهما فيقدم او يؤخر لانها عن مقتضى الترتيب والجمع والامتناع عن الاول ان يكون
 نواها لاول الواو ثم في العطف بها لا بعد ما على ما قبلها لم يبعد عن القواب في الذي
 ان يكون له مانوي وعليه مانوي على راي في اليمين لبعض المسلمين وامان يوجب
 اضربه نقل الحكم الى الثاني على حال ففي الاول ما عا كان لا شيء فلا قوى عليه
 في مثل هذا الحال وانا فيدنا في بعض حين وان بدل ما مكان بل في المنقطعة
 تأتي اضربه الاستغفار فمكون معقول بل وتقدر بها في غير ثلثها او حكمها في مثل هذا
 واحد الا وفيها في حالة العدم والخطا ورجوع عن الاول في غلطه الى الثاني على
 سواء وان يكون وادى بها في الاستغفار عن شتمها الا غير في غير ثلثها الا في
 ويكون ما بعد ما غير داخل في شرطه بل يكون طلاقا منها مناطا في الحكم بالاول والاغنية
 وان ابدل مكان ام بامامكسوه الحمد مع الواو العاطفة في معنى ان في
 هذا الموضع والجواب فيما اريد بها من مثل هذا ولان كل واحدة منهما يقع
 به على وقوع طلاقها وان ابدل بحق مكان ام فعسى ان يلحقها معنى التمسك
 فيكون الطلاق بالاضرب الفاجس وان كان عن الشتم في الاول غير داخل
 فيد بدلها في غير عاطفة في هذا الموضع ولا في معنى في فيما اريد ولو قال

حتى شتمها كذلك تطلق حتى شتمه **ضرب** أي أياها في ستمه إلى الشتم طابعاً حتى
 بجملها **بغير** طابع لها شيء يكون فيما بينهما ولا تقدر على أن تارة بعد ما جعلت على يد
 قبلها فإن عكس الفصل فيما بينهما لم تطلق لأنها حينئذ تكون بمعنى **الان** ولو أنها كانت
 بمعنى **حي** وكان هذا وادعها على قول **لن** ذهب في **اليمين** إلى ذكره وإن يدل لها
 حتى لم يضر كما ذكرنا ليشتمها بذلك طافت **لأن** لشرقة **الان** في قصد **ضرب** لجلده
 موجب لوجود شرط تمامه **واون** ضرها **الغير** لم تطلق فيما **اري** ولا **ف** بين
 ان يأتي لفظ **ا** ونقص على **الان** فيبقى معنى **ا** يأتي **لها** جميعاً **واون** ابدل لكن **بغير** **واون** كان
 كي **لأن** قبلها على **الان** هو **للقضي** **لوقح** **الطلاق** **والذي** بعدها **الغير** **ا**
 فيما **يبين** **لغيره** **اللفظ** **بالماضي** **والمضارع** **لأن** **الان** يكون **واون** **لها** **اللفظ**
 فانها **ابداً** **لواون** **وعسى** **ان** **لحقها** **على** **صفتها** **معنى** **الاشتراك** **في** **قوة** **وموضع** **القول**
بأنها **الان** **تطلق** **على** **حال** **الان** **جميعاً** **واون** **لها** **لكن** **لا** **تبدل** **ان** **يقع** **الافتراق** **صوت**
العامل **في** **الثاني** **بين** **الماضي** **لفظ** **والمضارع** **على** **حال** **ان** **يوجد** **وقوع** **في** **موضع**
ما **يكون** **في** **صوت** **للماضي** **والاول** **ان** **يكون** **بالشرط** **في** **معنى** **الاستقبال** **كيفية** **لما** **كان**
معنى **ان** **لها** **وتوقف** **فيما** **بينها** **وعلى** **حال** **ان** **كانا** **مؤانقين** **لفظ** **في** **تبيين** **لها** **ان**
وفي **موضع** **ما** **يكون** **عاملاً** **مضارع** **الافعال** **صوت** **ومعنى** **تحت** **يشتمها** **حالة** **ضرب**
لها **الاقبل** **موقفاً** **لها** **عملية** **ولا** **بعده** **وينظر** **في** **هل** **يخرج** **على** **معنى** **المواضع** **والذي**
او **الاول** **ابدل** **الصوت** **الاخرى** **بغير** **لها** **اقوال** **هو** **طالق** **ان** **ضربها** **الصوت** **الفاش**
او **الشم** **الفاش** **ان** **رفع** **ذلك** **على** **خروج** **عن** **حكم** **الاول** **في** **دفع** **الافادة** **لمعنى**
الان **يكون** **لدي** **الارت** **توجب** **في** **اليمين** **ادخال** **في** **اليمين** **ولما** **فقد** **لها** **يكون**
في **المعنى** **لأن** **به** **رفع** **في** **قوة** **كفقد** **ون** **تصديق** **لم** **يصح** **عطف** **على** **ما** **تقدم** **لا** **يتقدم**
عامل **عذر** **وعلى** **حال** **الان** **هو** **ان** **ما** **قدّر** **ولم** **يكن** **نوع** **ما** **قبل** **فيصلح** **ان** **يكون**
عاملاً **واحد** **فلا** **يؤخذ** **وقد** **خفف** **فيما** **في** **معول** **وعلى** **تصديده** **فهو** **في** **النفس**
او **يكون** **معنى** **ضمن** **عامل** **ما** **قبل** **فهو** **على** **حال** **ضمن** **ليس** **عظم** **وعسى** **ان** **يلحقه**

بأضماره معنى الاختلاف **●** فيكون قد وردت ضمته لغير قصد لعطفه على ما تقدم له من الج
 ان يلحقها بابطلاق الانقطاع عن الجملة الاولى لفظا ومعنى **●** وان ابدل بحق
 مكان الواو العطفية في هذا الموضع دل على ان هذا كسر ما بعد هاء فاصلا ونقد
 نلحق وضمد ما حطى من الهمزة والجر وغيره فاللعن الاختلاف لانها في قيد معنى اللفظ
 لا بدقة تلاقى الحروف في الوجود الحث يكون التمهيد **●** والاول في اسرار حتى الثاني
 منهما اذا لم يصح ان ينتهي اليه قبل كونه حال عدمه وعلى وجوه فكان ان بقاها معها لا
 يدري فاعل منهما او غيرهما ولا مفعول ولم يكن في مصدر رتبة قائما بالابتداء
 من ان يكون صادرا عن فاعل في مفعول وكذلك يدل عليه انه في موضع ليس
 فيد لاجل الهمزة والواو في يلس في هذا وفيما اشبهت وما احتمل المعنى الزيادة على
 الوجود وقوله في تاوله فكذلك وما احتج في صفة وعن مقتضى ظاهر لفظه الى
 فصل والوجه لم تقبل دعواه في الحكم وان هو ما لم يتصدق لغيره من الامانة وعده
 والحيانة لم تمنع على الاي وان تطلب بحسب علمه ان يظلمها وما يمكن فيه النظر
 وجزاء في الذي فعل كل منهما ان ينظر في امره عن غير الصد عند رتبة وانظر في هذا
 كله فان وفق الحق ففسر عليه بما يتقوى وهو على هذا وان خالده لالة التعريف
 على الثاني منهما في موضع **●** والعامل بدل حرفا مكان اشرف في لارجوان
 يستدل بما مضى على حكم كل منهما في موضع **●** وان قال هو طالق الخ لا اضربها ولا
 شتمها لم تطلق حتى يضربها او شتمها اقتطاع **●** باوجه امرية والثاني اخرج
 وقبلها تطلق **●** حينها لانها في معنى الخ **●** كذلك ان قال هو طالق حتى لا اضربها
 ولا اشتمها فهوها واقع وقتها الا ان يكون الا انها الاستثناء فهو معفو فيه
 على الاي في الواسع يخرج فيد على غير ما انها تطلق على حال وان قال هو طالق
 بل لا اضربها ولا اشتمها او بدل مكان بل لكن او ثم وما اشبهها في مثل هذا **●**
 طلقت **●** حينها لا محالة عن ذلك لان يكون نوي بد شطرا لما قبل فعسوف
 خرج في الاختلاف **●** في الجائز دون الحكم كذا ان في مثل هذا لفظ الحق **●**

قول لا دون اضطرار واشتقاقها الا ان يكون لا العند في موضع غلط في لسانه
بالطلاقة عن غيره في ماله فاختار به في معنى ان بلحقه معنى الاختلاف في ثبوت
في الواسع لا الحكم ولا فاضله واستدل كذا وجوه ونفي بعد الجواب ليس شيء
ودعواه الغلط الفصح ما اوجب ظاهر الحكم لا يقبل الا ان تصدق في حق طاهر على حال
ان اطاعت قلبها الى صدقته وفي قول ثالث حتى يكون ثقتان وفي قول ثالث والله لا يفتن
طهران تصدق ولو كان ثقة ومضوا الى ما جرى به الحكم من ان قال هي
طالق بلا حتى اضطرار واشتقاقها لم يصح لما رجوع بعد الجواب بالنفي لوقوعه
الذاتها وما يكون منهما او يظن ان يرجع اليهما فيكونا شرطاً لعلقهما واحدا
كلا فقد لا لو جهد فلا رجوع له فيرد ان هو اضطر عند الغيرة او ما يرد فيه
به مشطوط فيكون ليس شيء مانع لما بدلان ابدل الصفة فيهما بما فعال
على طالق ما ضرتها واشتقاقها في محتملة لغير وجه فان كان ماله بها الصلة
او التاكيد لما قبلها طالقت محذور لفظه في الخبر على حال لا انها تكون بمعنى
الزائدة بدليل ان حذرها لا يغل بالمعنى ان كان ماله بها يقعها على قصد اليقين
بطلانها ان ما فعلها بها ولا احدها فهو بين وبين الصدق والكذب لا يرد
خبر عن وقوعه في محتمل طاهر في حق عند غيره في الظاهر لا في الباطن عند
ولا عند نفسه وعند علم كعلمه اذ لا بد لهما واحد فان كان صادقا فهو
وان كان كاذبا طالقت لم يجز وقيل انها تطلق على حال لان ما اعتقب ذكره
بالنفي لم كان يخرج على معنى الخبر لا شرطاً في وقوعه وان كان ماله بها التي تكون
مع الفعل بتأويل المصدر فهي غير لينة ان في شرطه وما لم يكونا واحدها فهي اولى
وان كان ماله بها التي تكون بمعنى الخبر صوابا خبر عن وقوعه فيما مضى من طهرها
واشتقاقها ولو قال ما ضرتها ولا اشتقاقها دل على يقعها مع امكانها ان تكون صلت
وان قال هي طالق في صانها واشتقاقها فالطلاقة هي واقع في الخبر لا في غيره
مما سبق من الاحيان ولا فيما سبلت في الزمان الا ان يكون نوى عما الاستثناء فيخرج

في ثبوت قولان وعلى معناه فهو ما يحتمل الوجود على هذا الذي يتعلق بشرط
 باسم الفاعل في هذا الموضع وكونه صالحا لان يكون الماضي والحاضر والماضي
 مجعواً وعلى الراجح الماضي يمتنع بطلانها عليه فان صدق فهو في ذلك وان
 يكاد بالماضي في الحيز الحشد في اليمين **•** وان كان واداه به الحال فان ضربه
 قل ان يخرج وكلما فهو في موضع في موضع تحرك لظلمة لا بد وان يخرج في
 على غيره **•** وراي المسلمين في تحت في الحيز فتطلق في اليمين على فعل ما لا
 يخرج له حال وان كان واداه به فيما قبل فهو على ضربه او يخرج فيه الاختلاف
 فيلحقه ما قد خرج فيه وقوعه في الحال ويكون بعينه الابد على اى **•** ويجوز
 معنى الشرط فيكونا في معنى المستثنى منه وان هو ارسى القول فذكر صالح
 لما فيه ويجوز ان يلحقه ذلك في المستقبل على هذا الذي ان صح وان صدر الجملة ان
 فقال ان او طالت ضربه او شتمها فان اتاها مشقة او فتح الحيز مع التقين
 وضع الطالة لو فوج الفعل بها وان كسرها لم تطلق لانها حينئذ تقتضي
 غير ما في محدها فان ادخل اللام على حوا طالت لانها في الموجبة للمقرب
• بين في الشيء واثباته وكما يوقف معنى الثبات لان تكون له الافة
 فعسى ان يكون المرجع فيه الى الازدتها في الواسع وقد تقدم القول بذلك
 الاختلاف فيما لا رجحان ويجوز ان يكون له مانوى وعليه مثل ما في مثل
 هذا **•** فان زاد معها فيما بينها الفظة الافعال ان على الطالق فهو بها
 في الحيز واتبع له الحالة بديلان الكافون الذي غرور وكذلك ان بدل الا في
 هذا الموضع لما يكون لقولان كل نفس لما عليها حافظا وان قال على طالت
 او اضربها الضرب الفاحش والشتم الفاحش فعسى ان يلحقها وطبق القياس
 له بغيره مما اشبه معنى الاختلاف في انها تطلق في الحيز وتكون معنى
 التلا في اليمين على قول **•** ويجوز على قول بعينه الاستثناء ولعل ان يكون
 جواز به بالنوى ولحقه على قيادة في دخول الشتم له معنى ما ذكرناه في جواره

والاختلاف بالرى ان افوالا والفرق عطف على تحريم عاملا خارج من ذلك لفظا
عندون قال عطى الق لا ضرها اول اشتقاقها **ب** فيها مثل الاول من اعلى
قول في قول انها تطلق **•** وقيلها وعلى قول في بوجها اشتقاق النوى فيها وضاع
لكن بادخال اللام لا يتبدل علمها كان علمها المحال عن تركه لا استقبال فاقوت
بدان يقع عليها الى حال ان لم يكن شئ منها في الوقت قبل سكوت دون قال في
طالق لا ضرتها اول اشتقاقها فكان يخرج فيها انها تطلق في اليقين **•** وعلى
ثبوتها بمعنى المستثنى مع مبادئة نون التأكيد لها وفي الوجبة لتعميمها
بالاستقبال عن غير وجه الحال فيكون بمعنى الذي لا في اليقين بوجه في اللة احدها
ومع الورع العاطفة بدلا فلا بد لبعدها منها ورن قال عطى الق **•** او اضربها او شقتها
فهو من شرط علمها اسوة فيها العلم وعلى علمها كانت فهي او ان تحذف يكونا اول
حدوها تطلق **•** والافلا **•** ورن قال عطى الق ضرتها او شقتها تطلقت على
حال من حيث لا تجزها عن ان يكونا او احدها شرط في عينه بل لها العدد شرطها
في معنى الخبر لغير ما بدى فيها الا ان يكون نورا للمعنى الشرط كان او لا يكون **•**
فعمى ان يكون بالحق في ثبوت النوى معنى الاختلاف **•** في الواسع **•** دون **•**
الحكم فان صنف عن ظاهره باللعوى غير مسموع فيه **•** ورن قال عطى الق اول
ان ضرتها او شقتها لم تطلق لخروج قولهم مع الاستدلال بالهنة في ظاهر حكمه
لفظ علم معنى الاستغفار المحض من الا ان يكون خلاف طلاقها فاعا ورن
علم اثر خبر الغير معنى **•** ورن قال عطى الق **•** ان ضرتها او شقتها اهل **•**
فهو غير الاول بل دليل ان اخره يقتضى اضرب مما احده وليس ثوبا فانها تكون
مع علم الزم فيها انفسه الا ان يكون نواع مستغفها بدو عايتون لزانى
على رى في الواسع **•** ورن قال طالق **•** اول **•** ان ضرتها او شقتها فهو
ما يختلف **•** فيدفع لانهما تطلق من حيثها وقيل انها لا تطلق **•** اي لم يرد به
طلاقا وعسى ان يصح في موضع ما يرد به الاستغفار والادعاء الاول اصح **•**

وان قال هو طالق ضربتها او شتمها او لا فقد مضى الامر لوجهه فوقع بها طلاقاً
على حال وان لم يكن شئ منهما او كان فلا وقت للعموم لفظه في طلاقه • وان قال
طالق سوت على اصبتها او شتمها ام لا فهو المجرى له سوت مع جهة التسمية عن
ذلك ان يكون لوقوعه شرط يتعلق به في وقت اخر وعلى تحريكه والشرط معنى لفظاً
فكان وقع به على الحال لا بخلافه عن ذلك • وان قال هو طالق ونوى في نفسه ضربها
او شتمها فهو على ما نوى في الجواز ون الحكم لوجهه على معنى الدعوى وظاهره في دفع
الواقع وجوابه على معنى التصديق فيها الذي واسع بما قد سبق القول على مثله في
موضع ما يكون ثقتاً ولا يخرج فيدعى الى انها تطلق • في الحال لان ما ضمنه نفسه
فاكتفى بها ولم يبد له لسانه عن عقد جنان غير محذور الغاية تقع له في مثل هذا البدان •
وان قال هو طالق ان ضربتها او شتمها فهو الاستغفار لان ما يصلح في •
جوابه احد منين لا يمنع وما احق في هذا الموطون بلانغيا الوقوع به لا •
يبدى فتكون نعم على الاولى • وان قال ما هي طالق ان ضربتها او شتمها •
فهو نوع ما قبلها الاعيرة • وان قال ليس هو طالق ان ضربتها او شتمها •
فهو المحتمل لحد معينين احدهما ان يأتي به على هذا مستغفراً فيكون في •
معنى ما قبله وذلك والثاني ان يأتي به في صورة الاستغفار مومناً لهما فيكون
كذلك • وان قال الا هو طالق اضربها او شتمها وقع عليها بما يكون منها
لان لا يجاب لزمه كذلك وما جعله صدر القول على وجه التبيين مبتدأ به
فلا يبدى الا تأكيداً • وان قال ما ان هو طالق ان ضربتها او شتمها فهو
الصريح الفخ لا يقع بطلاق • وان قال ان هو الطالق ان ضربتها او شتمها •
فهو الموجب لبعث كل منهما مع الواو والعاطفة فلا بد لوقوعه من كونها وان قدم •
الحزب فقال ما طالق الا هو ان ضربتها او شتمها فكذلك يكون • وان قال •
هو طالق ان ضربتها الا ان شتمها فقد قصر الحكم على ما قبل الامر على الخصوص •
متعلق بالضرر جزاء لا غير بما يكون شتماً وان قال ما هي طالق بلان ضربها

او شقتها فهو موجب لحد النفي **اولا** لكن على شرط فهو متعلق بمها يقع بكل
 منهما وان اتى بها مؤخره عن العاملين على ما يد كل منهما او الضميرين فالعنف هو وحده كذلك
 لا يختلف فيهما وان اتاها فها بينهما فقال **ما** هو بطلان ان ضرتها باي ان شقتها الحق
 باق **ما** هو الاضمار في معنى الشرط الواحد فلا يقع فيهما الا جازي اذ لا دليل ان يفتقر
 في الجازي على الضرب **وحده** فيقع به بطلان وانما وجد ان شقتها فهو شرط ويدور لا
 يصح **•** وان يدل ما ليس كذلك لانهما **ان** فان في اليد في بعض الاستفهام **ما** قد
 له فقال ليس هو بطلان ان ضرتها باي ان شقتها **فلان** فيهما **ان** ولو قال نعم في هذا
 للوضوح بدلا بل لم تطلق على حال الا ان يكون الا بطلان **ان** لا فلا انها على العكس
 منها وكيف لا وهي الموجبة لشئ على ما يد فثابتة وتصدق ما وجبوا على هذا فكانها
 تصدق على النفي موجب لحد النفي فتقتضي طائرا ان انها يكون معنى ليس هي
 بطلان لم تطلق على هذا معر **ما** هو لم تزد النفي عنها الا بعد منها واولي في جوابه **ان** على ذلك
 ما يستدعي كون النفي **ان** الجازي بعد النفي لانهما يكون معا بمعنى هو طالق فكيف لا
 تطلق على ذلك وهما وان استغنى **ما** عن ذكر ما يليها لفظ الظاهر معنى فهو على
 حذو الجوز في ضمن كل منهما ظاهر المعنى بل لا بد ما قبلها فلا يلزم ان يتركها ايلها
 بعد ذلك نصا في هذا الجواب **ما** يصح للعنف موجبا نعم **والنفي** بالمرن **قال** هو طالق
 ان ضرتها نعم ان شقتها **ان** هو المستلزم لوجود ما قبلها **ان** توى **والشئ** الذي بعد
 فيهما **ان** ذكر هو الموجب **له** على الجازي كذلك نعم ليس فيها **ان** الافان **لشئ** **والزبان**
 غير **الاجاب** لو اوجب لفظا فهو في معنى التصديق **لا** غيره **وطعوا** **وما** اعتقد **بعدها**
 وكذا فغير داخل فيهما **الان** بل محدد على كون معنى الشبه **له** بالتاكيد **له** **به** على
 ثبوته **ما** قبله **ولا** فلا دليل ان عدده غير محل **به** **والعطل** **له** **في** هذا ما يدل
 على **له** **لو** **قال** هو طالق نعم ان ضرتها او شقتها **الواقع** **ها** **وقتها** **ان** **لم** **شئ**
 منها وان **قال** هو طالق ان ضرتها نعم ان شقتها **ان** تطلق **الان** **ان** **على**
 اثر استفهاما **ان** **ان** **مع** **الاول** **بالتالي** منها وان **قال** هو طالق ان ضرتها

نعم ان لم يشتمها ما من ضرتها قبل ان يشتمها طلق وتحدة للغيرها وان شتمها قبل
ان يضرها اقدم اليه من ضرتها بعد ذلك ولا يشتم عليه من قال ما هو بطلان من ضرتها
نعم ان شتمها لم تطلق على حال كان الشرط فحصل ولا فيها اسنان وجوزا واما لان
النفي بشرط غير موجب تركه لموجبه وان عدم المشروط بدو حيث انه لم يوقف عليها
بشرط ولا غيره ويكون بدفها ان لم يوقف كان في المستقبل والحال هو لعدم من ضرتها على حال وتنفيد
غير مؤثر لزيادة في عدمه في بشرط اوله لان يكون نفي بطلانها ان لم يفعلها انما يكون
فيها في الوقت ان هو اذ لا والا فهو معنى في الدلالة على اري • وان قال ما هو طلاق ان لم
اضرها نعم ان لم يشتمها فهو النفي على الطلاق فاني يكون به طلاق • دعد وبهاها
فهي وان لا يسيل عليها او اجلة قطبها تعلم • وان قال ليس هي بطلاق ان ضرتها كلفي
اشتمها انما اريد على حال وان لم يضرها ولم يشتمها لا تنجب عما يكون من ضرتها في الوقت او في
المستقبل شتمها ولا فرق بينهما وان تجب بطلانها من لفظه فكذلك صادقا كان او كاذبا
والذي قبلها محقق لعقوبة الشرط في غير فائدة تكون في قبده للندم وتحصل ما هو
بالضرورة حاصل فلا معنى لشرطه وليس بعلته في الشرع لوجود الطلاق في اصله ولا
فسخ ما هو بطلان في حين شرط اليمين ان فعله وان لم يفعله وعلى الراجح ان لا يكون
في موضع ما لا يفيد علما يدفع عن غيره جهلا او يرفع بها او يرد بد دعوى وان كان
عالم لا يقبل الكذب والخطا ولا يحتمل غير الصدق مع اصابه الحق في النفي وتلك
وان لم ينف ما يراه لغير فائدة لا معقوله بل هو يشهد شواهد بان لا تنفع فيه فائق
يؤثر به • وان قال ما هو بطلاق ان ضرتها امكن اشتمها فكذلك لانها وان نفي •
فما في هذا معنى والقول بالشم بعد امكن لا يختلف فيها انه على القطع كذلك ان
نزل ان فيها بين اشتمها او كمن صلح ان يكون شرط الوقوع على اري وينذهب فيها يلزمها
والعمل لا يقطعها على ما تقدم والجملة التي لا يرد على اري ويخرج على اري على معنى
الابتداء والاول • سابع اليمين ان نوافه لك على قول • يقول • ان عليه ما نفي فانه لا بد
لعدمه من تعدل المحذوف يلزمها هو طلاق تكون فيها بينهما • وان قال هو طلاق ان

لراضها واشقمها فهو المولى منها لا خلاف **•** فعلى الذي موضع جرحها عليه فيها فاند
 البذر وان يخرج فبذلك لا خلاف **•** في ان يكون **•** الدليل او بحث به في الحال فطلق
 وقتها على حال **•** وان قال هو طالق **•** اذا لراضها واشقمها قال القول فيها والارض
 منها واحد لانها على هذا اقرار بالذات فهو المولى لهما فيمنع **•** وطئها الى ان ينفى اليها بغير
 ليرة احد هاتين تضي المدة على غير شو منهما حلت لغيره **•** الا ان تكون حاملا فتقي
 تضع علمها الا لان كان قد ينفى لهما رجعت بالزوج **•** وان وطئها في اللذة على غير فيئة
 حوت عليه ولا على فيه **•** وقول للسليس اختلافان **•** وان قال هو طالق **•** مال لراضها
 واشقمها طلقت **•** وهو على ذلك **•** وان فعلها او راضها **•** هو طالق **•** فان وطئها است
 عليه **•** ولو حل له بعد ذلك **•** ونخرج فبذلك **•** ثانيا **•** ان راضها واشقمها قبل
 ان يقطع كلامه بسكوت او غيره **•** ان يدعى في عيونه فلا تطلق **•** وان قال هي
 طالق **•** ان لراضها واشقمها طلقت **•** وقتها **•** وعلى قول ثانيا **•** فيكون بعض
 اليمين ان ارضه به فيها وعلى قبان فان صدق لم يرضه **•** وان كذب وقع بها
• وان قال هو طالق **•** كلاما راضها واشقمها فان فعلها او راضها في موضع
 ما يجزئ **•** والكل لا يجد على لسانه ولا في الطلاق **•** بها واقع **•** وانقطاعه ثلاثا
 احدهن اثر الاخرى **•** فمن حق يكلم **•** واما قوله معها **•** ان كان قد دخل بها
 والافال واحدة **•** للبذر منها **•** وان قال هو طالق **•** متى لم ومتى لم لراضها
 او اشقمها فالجواب فيها مثل التي قبلها على اي وقيل انها تكون بمنزلة اذا
 لا يقع عليها مع الحنف الا في وقيل انها بعقو المرن **•** وان قال هو طالق **•** متى
 اضنها واشقمها انتهى **•** والى ما روي **•** وكذلك في موضع ما ياتي بها في صورة
 الماصي معها **•** انها اذا تشط يقتضى صدقها معقولا يكون **•** في الحال
 فطعا لا شك فيه **•** وان قال هو طالق **•** يوم راضها واشقمها **•** فحق يكونا **•** واحد
 فتطلق **•** ولان كان وقع المشروط اخره فهو كذلك الاستقراء **•** وفيه في
 التسميد لدقت اليوم **•** ونخرج فبذلك **•** اي اخرا **•** لا يحكم بوقوعه **•** غير حاله

كونها لا قبل ذلك • ون قال هو طالع يوم لا ارضها اوله اشتمها فهي اوله
 لان يوم لا يرضها حتى يخرج من بين يديها فان وطئ قبل ان يبرئ ثم ان يرضها يرض
 لبرئ منها فلا بأس عليها وقبل بفسادها عليه ون انقضى اليوم الذي نزل فيه على
 غير من فسدت عليه بالوطئ وقد صح انه وطئ بعد ان قد لا نزل فيه وطئها طاعة بالحث
 حين قوله على ذلك • ون قال هو طالع اليوم ان ضررتها او شتمتها غدا فافعل
 بها احدها في غرضها اول قبلها وان لم يكن شيء منها فهو اول قبله لان طالعها على شرط
 كونهما او احدها بها في عذر الزمان فهو المستلزم لها فيه حال اجتماعها او انفاد
 كل منهما او عدمه مشروط بطرفه الذي خص به في شرطه فكيف يصح كون قبلها او في
 غير معهما وان كلناهما او اياكون منهما • ون قال هو طالع حين ارضها او شتمها
 فهو اوله ولا يمنع من وطئها حتى يكونا او احدها فتنطق مرة وبالاخرى ان كانت
 من لحقتها الثاني منها • ون قال هو طالع لارضها او شتمها فان كان في الحين
 نية في حده فالي مانوى ولا فهو لا يختلف في مقدارها وبما على كل قول فاذ انقضت مدة
 الذي علم على قوله وقع الطالع ويكون ذلك على قول التمام ستة وحين ما يحلف
 ذلك في قول ثلثة تسعة اشهر • وفي قول ثالث فالي ستة اشهر • وفي قول رابع
 اربعة اشهر • وفي قول خامس ثلثة ايام • وفي قول سادس سبع سنين • وفي قول سابع
 اليوم القيمة وعلى هذا معان لا يقع طالع حتى تطلع الشمس من مغربها الا ان
 يكون عروها في الحين يغنى قبل ان ياتي وقد علمها وعلى قول ثامن فاقله ضرورة ونزل
 ناسع انه ليس له وقت ينتهي اليه بعد على هذا فتنطق من حينها وزعم بعض في مثل
 ما لارضها او شتمها وحين لارضها وان لم اشتمها ان لد وجهها في الايلة ويكون
 عليها ان غدا به الى اجله المسمى فيه واذا عصى متى لم تنطق • يدان اراه عند
 سكوت • ون قال هو طالع ساعة ارضها او شتمها فحتى يرضها او شتمها فيقع
 عليها • ومنه في اولها لكن لا بد ان يخرج في مثل هذا ما قد خرج في اليوم • وان لا يكون
 وقوعه الا حاله كون ما يوجد فيها لا قبله ون قال هو طالع ساعة لارضها اول

انشتمها حتى تنقضي الساعة فغير شيء منهما على قول من ذهب فيه لعلم الناس بالساعة
 في الانشتم والسرعة في حين الذي هو قيدان لم يكن نوى ما قد جد فيها فان لم يخرج عايبه
 منها حتى يمضي ما هو المتعارف بينهم فيها فخرجها طلاقاً • ون قال هو طالق ان ضرتها
 وما شتمها فهي على حالها حتى يضرها قبل ان يشتمها فتطلق واحدة وان شتمها قبل ان
 يضرها انعدم اليقين والاحتشاش لا تطلق • ون ضرتها بعد ذلك ون قال هو طالق ان ضرتها
 ولو شتمها فهو الاول منهما سواء ولا فرق والجواب فيهما واحد لان الشتم صار
 بآداة الجرم في معنى الماضي وان كان في صورة المضارع لفظاً فلا بد على هذا الشرط وتقتضي
 على الضرب بمعنى التخرج بدلالة السامع وكون طلاقها ون تاخر قولان ون قال هي
 طالق ان ضرتها ان شتمها حتى ياتي بها جميعاً ولا فلا طلاق • باحدهما على حسب
 ما عندي في مثل من قول المسلمين ون ان فيهما بينهما بالاول والعاطفة فقال هو طالق
 ان ضرتها وان شتمها طلقت باحدهما مرة وبالأخرى ثانياً ان كانت من التحقها
 بعد الاول في ن ون قال هو طالق لو ضرتها الضرب الفاحش أو شتمها فاما
 رجوان لا تطلق ان لم يكن الا بدلالة قول من ذهب الى وقوعه في موضع
 تقدم على ما تعلق الشرط التي هي متعلقة بكونه في الواحدة في لفظ غيرهما
 والانه هو ما يدل في الماضي على امتناع ما يليه وقد ناط به في شرطه فهو المتطابق به
 على حال فكيف يصح كون فوج لا يكون لاصلة في حال • ون قال هو طالق اليوم
 الدليل عند ان ضرتها أو شتمها طلقت اليوم على حال وغدا ان ضرتها أو شتمها في موضع
 ما يلحقها الثاني والثالث فيكون بكل منهما واحدة والافعال • ون قال هو طالق اليوم
 ان ضرتها لا بلغ غداً ان شتمها فهي اوله حتى يفعلها او احدهما في يوم الذي قد
 حده فتطلق به واحدة ون فعلها كذلك في غير موضع شيء منهما في موضع لا يشرط
 من التحقها فانه في ثابته بعد الاول وان عكس فيهما بينهما المتطابق على ذلك • ون
 قال هو طالق اليوم ضرتها أو شتمها لا بلغ غداً في اليوم تطلق باحدهما مرة وفيها
 وتبين واخرى غداً على حال ون لم يكن شيء منهما أهلاً في اليوم فلا طلاق فغد

لأبداً غير مند واحدة على هذا الغير **جاء** • وإن قال بطالق الدوحة **رضتها**
أو شتمها فقد وجبها على نفسه فيها بالاستثناء والكن على شرط لأحدهما بعد التولي
محلته فهي رتبة المالك لو كانا واحداً فيقع عليها كدونها واحدة كما سمي في موضع ما
يلحقها بالذي إن صح ما في هذا **ري** • وإن قال ما هو طالقان ضرتها أو شتمها الأولى
فإن صح بالنظر إلى الأولى فالحاكم في القول فيها كمن هو فكيف يجوز لها أن تعادلت فيها
سواءً ولا فرق • بين النصب والرفع بطالق الذي هو خبر لما وعلى أي وجه كان **عليه**
الأخيرة والحن وغيره فاللعن هو حكم كذلك كيف هو فأيضاً وجهان مجازي ويحتمل
وإن قال ما هو طالق • إن ضرتها الدوحة إن شتمها إنما الوقوعها شرط لا يصح
عليه التجزي فلا يجزئ فيها لأحدهما إلا نكاحاً وجبها بعد النفي بالضرب إن شتمها فلا يصح
كونها لهما جميعاً • وإن قال ما هو طالق واحدة إن ضرتها بل ويؤثر إن شتمها
فهو الموجب لهما بعد التولي إن ضرتها فإن شتمها ويؤثر عن نكاحها بعد زواي قوما
تابع لهما وعلى الصحيح فأي شيء منها يرد قبل الدخول قلت به **أولاً** • وإن قال
ما هو طالق • واحدة بل وثانيتها إن ضرتها أو شتمها إنما للشرط جميعاً لا يشكها
فيبعد بعد العطف لهما موجه الكمال منهما وعلى حصول واحد منهما فيكون وقوعهما معاً
وهما تطلق ثلاثاً وتبقى واحدة وهي زريعة أمها عليه لا تدون كانت الأخرى في
عطف لهما لا بد من يكون على تقدير المحذور • فأنظر لهما ما يستغنى بها أو
لعاطف لهما بعد بل عن ذكره بلفظه لا بد لذلك ما قبلها عليه كما هو كالمذكور **عليه**
هذا فتكون معتلة قوله بطالق واحدة وثانيتها إن ضرتها أو شتمها ومحل على
إرادة الفصل لما بينهما بالنوي واليجاب الأول منهما للشرط شيء منهما والثانية
عامة حادثة في شرط فتكون الأولى بالقصد وقعت بهما في جنسها دون الثانية
حتى يصح وقوعهما في مورد شرط بأحدهما في موضع ما يلحقها وبالأخرى منها اثنتان
أخرى لا غير من الزيادة عليهم من المندنا فيقع عليها كدونها واحدة على ذلك • وإن
قال هو طالق • ثلاثاً واحدة إن ضرتها أو شتمها فهو يرد • بعض كل وليس شؤفاً

ثلاث **•** اولهما ان يكون **•** والمالة هذه الشرط الذي موضع غلطه عن لها مع قصدتها
 فيجوز ان يجمع فيه المانوالا على اى في جواز **•** ودعوا على وجه على نحو **•** والظن ان
 مطابقا قول **•** مقيد بالفقهاء على غير **•** ون قال هي طالق ثلاثا ان ضرتها او غيرها او
 وبعدها في اول شرط **•** والمانوالا في نفسه غير رافع له في موضع تعدد على الظاهر غير في مثل
 بعد ذلك عن **•** السعيد وغير **•** المسلمين **•** ولا يعلم فيه من قوطر اختلاف **•** ون قال
 هو طالق **•** رجمها عا ل **•** ن ضرتها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها **•** فان ما بعده
 ليس **•** ون قال هي طالق **•** يدعوا ووجهها او غيرها او غيرها او غيرها **•** ان كان
 قال هي طالق **•** شوها ناضتها او غيرها او غيرها **•** من بدل الاشكال **•** ولكنه غير رافع له في
 حال **•** ولا مانع من وقوعه عليها في الحال **•** الا في موضع غلطه بسلامة الاديان **•** وقد
 ذكره **•** ون قال هي طالق **•** امرها او اختها ان ضرتها او غيرها او غيرها **•** ولا بد
 في ضربه **•** ون ان يكون **•** اول **•** بعد اوصى على اساندا عن قصد فطلق في موضع
 عمده **•** وان رجع عليه الما ابد **•** منه ويكون على اذكر ناه غير مرة في موضع غلطه
 ماله **•** تحاكم **•** وقوله هي طالق طالق **•** ان ضرتها او غيرها او غيرها **•** على هذا الحال **•** المبدل **•** حكمه
 كذلك **•** ون قال في بضري **•** اياها طالق **•** ان ثمة **•** فانكافى على غير عليه وقصدتها
 لا بعده **•** ون يلزمه فيكون للوجود شرط وقعا عليها **•** والافاق **•** اتوقف عن الزم
 اياها في موضع المحاكمة **•** لان في معنى الحبر **•** وليس كذلك فانه ليس بكافى لوقوعه ان
 يوجهتها او يكون **•** في شرط انهما على اى **•** على هذا **•** لفظه **•** فالضرب **•** على ايدى
 الحبر **•** يد الباء **•** ولما لا يملكه **•** وكونه **•** مصدر **•** لضافه اليه **•** العا **•** الضمير **•** فعاد الضمير في
 باء **•** لنفسه **•** ولا بد **•** ون ان يكون **•** فيه **•** هو **•** على **•** الحقل **•** الماضي **•** والمستقبل **•** على ذلك **•** لانه
 عما يصح **•** لان بعد مع فعله **•** بان **•** وعسى **•** ان **•** نحو **•** عليه **•** على **•** الحان **•** ان **•** نواب **•** في مثل هذا
 وما اشبهه **•** فيكون **•** ملازم **•** والانه **•** في **•** الخصوص **•** لها **•** على **•** قصد **•** الماضي **•** بن **•** والى **•** انهما
 فيبقى **•** لمعنى **•** كونه **•** بالشتم **•** مشد **•** وط **•** الوقوع **•** حين **•** الضرب **•** الوقوع **•** قبل **•** لانه **•** كان
 في صورة **•** الماضي **•** لفظا **•** هو **•** بالشرط **•** في **•** حين **•** المستقبل **•** معنى **•** يقطع **•** به **•** وعلى **•** ان **•** تدعى **•** الشرط

فحقى يكونا • ون قال هي اضرب آياها بالق ان شتمها لم تطلق حتى شتمها ومن
شتمها اطلقت ون لم يضربها لئلا انا وجب بالشتم لاجل لا بد ون انا لمعنى التعليق
في طائفة واحدة لعمها به فلا هو فيكون عند وقوعه في اصل ولا غيره • ون في شرط
فقد وجب له اللدنه من قوله في طائفة • ان شتمها اضرب آياها صوة ومعنى
غورها وعلى تحريم • ون شرط فيشبه ان يكون لغير معنى على حال ون قال هي طالق
بضرب آياها ان شتمها فكان في ضرب في نفسى ان تكون هذه مثل الاولى فيها لا تس
والاسباب • للوجبة لئلا لان يكون بعد ون شرط تقدم فيكون خبر عند ولا فهو
لغير فائدة نعوفا فيه ون كان ملاه طالق المصاحبة صانها الحال انها بمنزلة مع
فهو كقول في طالق • وضرب آياها ان شتمها سواء فيما عندي وعلى ما ومعنى هذا
من امر معها وذاك فان هو شتمها بعد ان ضحكها وقع بها حاله ضربه لها لئلا انا
او وجب بالشتم مع الضرب الواقع قبله ويخرج منه شرط • القياس على رأى اخيه
لا يكون وقوعه في الحال شتمها او ما لم يشتمها انتهى وان على حال اللدنه عقيد لا يوقو
فلا يصح كونه لا بد • وقى كان وقع ون لم يضربها لان يكون ون شرط ما ياتي في المستقبل
فعمى ان يصح على رأى في غير الحكم • ون قال هي طالق في ضرب آياها ان شتمها
فالضرب لمعنى النظر فيه كانه على المحاز لوقوعه بالشتم ووقع بها ون لم يضربها القول
المسلمين في قوله في طالق • في البوت او في مكانها تطلق من جنبها ون لم يكتف بها
وان ارادها المعنى المصاحبة والسبب فعلى ما يخرج فيها فاستدل بما مضى في القول
فومثله ولا فلا يكون فيه مودعا على هذا من قول على سب ما يخرج فيه بالمعنى من
قولهم لان لا يوقيل ان يكون ون شرط في الواسع ان نواه لم يقدرا ان قول يخرج
والعدك في الذي بالوجه لطلانها في ضربه آياها ان شتمها الجاز ان يتعلق بها امر
بالضرب • مكان وسيكون فيبقى على الراجح الما ضربه فيكون لا يصح وقوعه بها
لشتم منوطا في الزمان يقع به متى كان هناك وعلى قصد به لما ياتي في حقى يكون باجمعا •
بعد ذلك ولا فلا ان قد صانها ونوطا وفي هذا ما يدل على ان كونه باحد لا يصح

والبدل على الصواب **و** غير هذا وغيره والقول في هذا موضع واسع ان التصرف
 فيه اكثر من ان تحصر وكفى بما اورثناه جوابا للسؤال الذي اضم فيه من الشك عاملا لم
 مبدء في شيء من مقال فكيف عاقدناه على جرد التطوع اياه من الزيادة على اظها **اولا**
 واخر **وان لم يكن له ذلك** اكره عسى ان يكون لنا ذخرا نعوض عن عيبه اجرا ولعل ان ثبتت
 وبعد اثر يستضي به اهل اللباب **يو** لما اوينمحي سعد فيسفي غير فيكون في حق
 وتنادي على اليد تجزله او عليها الخارج عن الصواب **من** في غير من الخطا الحق
 في شيء او جاز عليها الذي فجاز له ان يكون فيه على الغير او لم يرد في موضع لزوم العمل
 به **و** لم يحل به الهدية لوقوع نازلة تعليمه شيء **و** في هذا فهو سالم والحق على كل
 حال لان لا يجز كل شيء في حله ولا يجاز فيه بخصوصا الى العموم ولا يعوم الى
 خصوص فتعطل دون حقا وفوق ما يستحقدها على الخصوص **في**
 التقييد لها ولشيء منها بالفا حشر **ون** تم بحسب انواع ما تحتد وعلى العموم في
 موضع الطلاق **لها** او ما يكون منها في طلاق شرط على طلاقه في عمومها
 لما يكون نوعا الجنس **و** على التصحيح **و** ما لا شك فيه عندى ان الفا حشر على
 الخصوص في عمومها تحت نوع المطلق الشتم في عمومها فانه فان العكس
 موجب في النفس لوجود النفس في هذا والذين في موضع الذي حارح والذين
 في موضع الذين كذلك **فان** لكل مكانا لا يبعد بالغيره اذ لا يجوز ان يوضع
 الشيء **و** نحو هذا الذي في موضع الذي خص به التكيف كان ولا على اي وجوه كان
 ظاهرا في اوان **وقد** قلنا ان نقول في السؤال عن الضرب الفا حشر واحدة **فلم**
الجواب اليد في الحال فانه على تفاوت الاختلاف **الار** وتباين حالاته كل ما
 قبض عجاوزه حد الواسع في **الادب** واللبح والذي يؤثر او يحج بما قد منع
 فيه فهو من على قدرة **وان** لم يفتش الاثر في الفتح **والضرب** غير الفتح **والش** **والد**
 لها على القصد لا يولها بها **وان** بعد في المعنى على قول **وعسى** ان يخرج فيها على معنى
 التسمية لان تكون منه وتكون في الشتم الفا حشر واحدة **فقد** مضى في القول ما

يدل على ان كل ما اجاز المقتل ففجح فهو فاحش والمهاطل قد يجيئ الالف الفاحش ما جاز
الصغير وكذا عالج في مثل هذا ان يخرج عن مطلق عمومها الى بعد الفاحش في اولئك
الحروف في المعنى ان يكون في حقه ذلك ونحوه فها تفعل عليه لا في الفاحش لان
وسمى الالف والذي يكون والوجه تحت الظرف فها يقال فان لمحمد معنى الالف في
ناويله معنى الاختلاف وعنوان لمحمد القبح على قول **يدل** فيد الى ان القدر
كل شيء بالاضافة الى بعض انواع الحكماء لمحمد على هذا وجه الفاحش والوجه
وعلى ان ما يخرج فيد فليس هو ذلك ولو قيل بان يكون في مثل هذا على حسب
ما عنده فيد فلو قد يكون عليه مثل ما لا يعد فان كان ما يشترط الفاحش
وغیره ان شئ من ان يكون له ما نوى وعليه مثل ذلك ومع تقديره والنية الشئ في
فيد فكل ما دخل تحت التسمية سوى وقد مضى في المحقق الغير وحينها ما يوق
الطلاق وفيها لا يوجد ان يكون المواناة وبعض يلزم لاطلاق حتى يقع لها
ادعاء واما قوله سور **يدل** فكان على ظاهره معنى الخطا ومنه لها ما يحتمل الان في
يدل في الخبر والاستفهام والدعاء على حال كيف ما اوردته ونقطه فاقى في خطا يد
من ضم السين وكسرها والمشددة على ان يد بمعنى لمفعول لم رسم فاعلها **المتنبي**
الوجه المفعول يد منها الوقوع الماضي عليه وفاعلها يد في فلا ترف في معنى
كل الا لا وجد عليه **يدل** وكل واحد منهما على هذا في التسمية محتمل المعنى الشئ في
في حكمه ولا بد في مثل هذا الخبر وان يحوز عليه **الصدق** والكذب في حق من
نادى بالسماح اليه ولم يمتع مع احد منهما فهد وبالحمله فالسور في الوجه
نوعان زائري وعرضي قد فحش وزعالي فحش وكل حال فان سلم واردة
الشتم لها لم تطلق فيها يتوجه الى عن نظروني بها ان اورد في فيد شياء من
حفظوني عن تقدمي المسلمين فلا بد اني لا اعلم ان بلغني ذلك بسماع له
وغيره لان نص ان لا ما في فقه مكافئة وقول الشيخ سعيد احمد الكندي
فومر في ان كان يوافق على هذا في عمري **يدل** وروى كان وادع شتمها

وقصد ما ينبغي طلقت **●** لما أريد ما خف أو حسن أو فاعده وإن أراد به ما لا ينبغي له
 تطلق له وجه الفاعش معفو وقسمته وإن أطلق القول به وسلا له غير قصد
 شيء طالقت للذي يقتضي الفاعش وغيره وإن كان أراد به في الأخرى لم يحتمل إلا معنى
 الفاعش على حال **●** وما احتمل هذا لغو وجه فقد مضى القول ما يدل في الحكم والجائز
 على حكمه وكفى به عن العادة في هذا الموضع مرة أخرى وعلى عام في تأخير ما لا يؤيد
 الذي عن نظر في السؤال التفريق لعدم غيره عليه فلتخرج إلى ما هو الأول ولا بد من توضيح
 عن تلك الصور وتوكل أن وقع الطلاق **●** وقد عاهاه يجوز أن يعلمها الآخر واحد
 أو اثنين والشهود أم لا **●** ومن الشهود الذين يجوز بهم الرد فتقول فيه ما ند
 في قول المسلمين يجوز عقربين وإن يكونا عدلين وفي قول ثن أن يجوز بهما في
 حضرةهما والأصل ببق موضع علمهما والعدلين بمعنى قيام الجديها وإبهاها وفي
 قول ثالث أن يجوز بهما أن صدقتهما في العدة وإن لم تصدقهما في غير وفي قول
 رابع أن لا يجوز إلا بشاهدي عدل على حال والولد في إعلامه ليس بجدي في **●**
 قوطه ولا باثنين في الحكم حتى يكونا عدلين إن الطلاق يعلمها وإن كانت لا تعلمه
 لم يحتج إلى أن تعلم به وإن تحضه واجبا في موضع صحتها معها اسماءها الذين بلغها
 ويكون على ما مضى من الاختلاف **●** في جواز كتمان دون العدلين في أهل الأقاليم **●**
 لا بد من عدل والاختلاف **●** في جواز كتمانها من و ما قد صدق على هذا فأما ما من
 قولك وإن ردعها حفصة شهود يجوز بهما الرد فلا مسها قبل أن يعلمها الشهود في
 اتقع بينهما حديث فالجواب **●** فيمن حفصة الشهود غير جديته لد في ردعها وإن
 كانوا من يجوز بهم الرد حتى شهدهم عليها وثنين أقل ما يجوز بها على الأصح **●** وقيل
 يجوز ردعها ما زاد عليها وإن كان على غير الشهادتها وعلى كل حال **●** فإن ردعها
 على وجه ما يجوز له في رجاء أو يري بغير سماع منها ثم وطئها في موضع صحتها
 طلاق لها وعلمها أو قيام الجدي به علمها من غيرها قبل أن يعلمها بالرد شاهدها
 عدل من المسلمين **●** فإن اتاهها وهي في العدة فصحت أن الرد قبل الوطئ فهي رديته

ولان لو صح في بعضها وان لم ياتها او لم يفي العدة حتى تنقضي عدتها لم
يذكرها ولو صح ان كان في العدة وفي قول ثالث انه متى اتاها بها تمت وشهادتها
ان الرز في العدة والوطي بعده فهي اولى وفي قول ثالث انما اذا اخبها او احل
الشاهد من الرز وفي العدة فصدقت وعلى ذلك وطئها فان هو اتاها من
بعد الشاهد من ولا فلا سلاوة منهما في تقصيرها لفساد يلحقها ان الرز شك وفي
صدقت ولو كان في غيرهما وفي قول رابع انما لا يجوز لها ان تصدق الا ان
يكون ثقة بباطن القلب منها الى صدق حدتها والحرم والى ما استعمل والذي
يشبه لها في غير الثقة ان لا تغرب ونفسها لا يجوز من شهادتي عدل في الحكم
ومر احدها على معنى الاطمان اذا وشهدة لا يفي معها شك وعلى حاله كان من
امان في نية او خيانة فاذا علمها الشاهدان وفي العدة فصحت في الوطى
بعد الرز في طي رزته ومن هو خبرها بالطلاق والاز بعد الوطى في موضع ما يكون
وقوع الطلاق عليها بغيب علمها فصح معها فان هو صدقت بها لولا
لغير طلاقها ولم يرد بها فعلم بان ياتها على الرز في العدة شاهدة عدل
وفي قول ثالث انما اذا اقر لها بالطلاق لا يجوز لها ان تقيد انفسها متى صح
معها الرز وفي قول ثالث ان ذلك لا يعرف التعيين والفقط فيه قوله وفي
قول رابع انه يجوز لها تصديق ان كان ثقة وان كان فاسقا فلتعزل
حتى ياتها بالعدل على صحة الرز في العدة فيكون قبل الوطى وان لم ياتها على
هذا العلم لم يحل له ينظر في هذا كله ولا يؤخذ بشئ منه الا بعد له فاني سادج
النظر في بعض الصور والاشكال قد ورد في وسلي فدا حيت
على ان يفي اكثرها وسفي اهل ومع ذلك فاني اخشى ان يكون تكلف الرز
لجوازها على وجه ما تصح في صورها في جعلته نكحة لاهل الدراية وذوي القربى
ان يقولوا في الذي ظهر العلم الاورع ان تلقى بالدين في حكمها اذلة المعاني
لكنها من رزها والد هو الهاري لا سواها وهو الموقر لما فيه فضلا وانا استغفر

العظيم من مخالفتي الحق في هذا وغيره والله اعلم **مسألة** الشيخ سعيد احمد
 الكندي ذكرت فيم حلف **بطلا** في زوجه ان لا يشتمها الشتم العاشر هل
 تطلق اذا قال لها سؤد وجهك فحي انداد اقصدها بذلك الشتم فيج مع معناشفا
 فاحشا وكان يخرج معناه الى معناه معناه البرائة مندها وخاف ان يقع الطلاق
 عليها كانت نازلة بمنزلة البرائة اوللان نزل القبول في يمينه وغيره **تقريب**
 واما ان لم يصح معناه في قوله قصد بذلك القول للشتم العاشر فحي لان قد ان احكم
 عليه بالطلاق **في** ذلك الا قال لها سؤد وجهك كما هو مكتوب **في** السوئل ولم
 يقل سؤد وجهك لان سؤد الوجه يحتمل المعاني **في** قبل الخلق **والخلق** ومن
 قبل ايضه عليه وغيره الصبيح والدهان وقيل ايحدث على القلوب
والمصا فتؤثر في الوجه والغبرة والقفرة وكذلك في المعنى يسمى سؤد القول
 تبارك وتعالى فيها وصف خلقه يوم القيمة فقال رجوة يؤمئذ عليها غبرة
 ترعقها فتوى اوليد وهو الكفر الغبرة ثم قال تبارك وتعالى في ايذاي يوم
 تبيض رجوة وتسود رجوة فاما الذين تسودت وجوههم الغنم بعد ما نكلم
 فانظر كيف سمى الله اهل الغبرة والقفرة مسودة وجوههم فما نقول يا اخي
 اذا اصاب هذه الاقوال في دنياي ودنياي وعرفت ان كانت في وجهها وقال لها
 وجهها سؤد وجهك وكان الحالف **بطلا** في ان لا يشتمها الشتم العاشر هل يقع
 منه انه قصد تلك الكلمة الشتم لها اول **والغاب** في برزخ ومات كنت تحاكم
 عليه بالطلاق **في** حاله اخطاه هذه المسئلة بعينها وانظر ولكن بينت لك
 ما بان لي فتنظر فيه واعلم ما بان لك حقه في هذا وغيره ورجع عند كل باطل وقف
 عن كل شبهة في كل امر بين كذا الصواب فيمد ولا الخطاء ولعل ما بان لك ان
 ما بان لي في هذا وغيره فاجتهد يا اخي في إقامة دين الله وحياته وما يند
 واملد في نفسك وفي جميع عباد الله وكن ناصرا لله ولدينه ما عشت على ذلك
 حتى تلقى ربك على ذلك غير مقصر ولا متعاجز ولا متول فان الله قد اعطاك

القوة والملة على ذلك **والكتاب** والعلمان اعني العلم والتعلم والعلم والفهم والحفظ
والكتاب والمال والعمل بما يستلزمه من العلم بما يكسب من نفعه **ويك** وقبل اعلى
ما انت عليه قيد وعظمه بما عظم الدعا استطعت وفاركا ما هو مضافا فكل له غلظة و
شبهه عليه لا قول ليهون عليك فاقه فانه عسوف بالقلوب **•** وداوود يعقل
بما عذر خيس وهذا العلم ما يحتاجه وغناه اليد من ربحا ويعد واجل المان
فان الله وانما الله لا يحسن واعلم في كسبت كذا **كتاب** وانما الله يعين هائلة
ودموع ساكنة جزا وقد اقلعت انصار دين الله في ارضه وان كان دينه منصوصا بالله
والعقوبة عن عباده فالله الذي في الفكر لما خلقه من تسهيل النفس المحم
والاحتياط بالعلم النافع والاعمال عابده والمنع للنفس عن الدخول في ميدان العبيد
والارتقاء الى اضرار الاعلار ومسابقة الى الجوارث **والدرا على** **مسند** رفع
ابو سعيد عن الجاحس عن الجاحري في رجل قال **•** لا اريد اني طالق ثلاثا
وقعت هذه الفخلة فوعدت الفخلة عليه فمات انها تطلق ثلاثا وتكون
عدها علة المطلق ثلاث حيض **•** ولان من شيئا وان يصح انما مات
قبل وصول هذه الفخلة الى الارض فيكون قد مات وهو ان الله تعتد عدة المتوفى
عنه اربع اوزنه وكذلك ان كان موته ووقوع الفخلة معا لا يقع الطلاق
وهو زوجته ووزنه وتعتد عدة الميمنة ووقوع الفخلة وسقوطها ووصولها
الى ما تستقر عليه من ارض وغيبها او مكان دون ذلك فلا يقع عليها اسم الوقوع
ولا السقوط **والدرا على** **مسند** **كتاب** التبصرة وعند رجل قال وزوجته
مطلقان دخلت دار فلان ثم قالت قد دخلت ثم لست بعد ذلك
زمانا حتى انقضت عدتها ثم قالت لم ادخل وكذبت نفسها اهل قبل ذلك
منها فاذي يعرف وقول الفقهاء ان ذلك لا يقبل منها فان قالت قد
دخلت فقبل عن الوعيدة **ان** **قال** ان هذه كذابة ولا يعمل منها فان قالت
فلا ولا لم ادخل ثم وطئها وزوجها ثم قالت **•** انها دخلت وقبل الوطئ لم يقبل

نوبتها والبدعي **مسدود** ومنه ومن رجل قال لا والله حتى يفتك ان فعلت كذا
 وكذا وقال الرجل الى الزوطا فاقالت الما الى الا صدقته على الحلف والرجل
 وافتتح ان يحلف فعلمنا وصفت فان عليه الجمين له ومنه يحكم عليه بذلك ويحسمه
 الحاكم حتى يحلف **وتعقل** عن الزنت حتى يحلف **ولا يقرب اليها** ان لم تصدق
 على ذلك فان صدقته وسعها المقام معدون حلف كانت اوله لا يخرج منه
 حتى يبين طاعتها او يحلف فان مات الرجل قبل ان يحلف ورثته الما وان ماتت
 الما لم يرثها الرجل حتى يحلف **فان مات** الرجل بعد موت الما ولم يحلف
 فلا ميراث لورثته من الما **كذلك** ان عليها على نفسها فهو منوع منها حتى يحلف
 ويبينها ولا يقع بينهما نكاح في ذلك الوطى وكان عليه صدق اخذ والبدعي
 ابن عبيد ان واذا قال الرجل الزوجت ان دخلت دار فلان فانت طالق لم
 تطلق حتى تدخل وان قال لها ان دخلت دار فلان بفتح الالف من ان
 فانها تطلق **وجنبها** لا يفعل ما ضا قال المؤلف معنى ان يفتح الالف
 اذ لقول البدعي العيس وتولى ان جاءه الدعوى معناه ان جاءه الدعوى والبدعي
 اعلم **مسدود** خط الشيخ ناصر بن خيسر رحمه الله وولد اربع نسوة فقال
 لهن ان وطئت واحدة منكن فواحدة طالق ولو يسمي واحدة ثم وطئ واحدة منهن
 فغير ان كان نوى واحدة منهن وهو غير النوى وطئ فلا يقع الطلاق **والدعوى** التي
 نوبها عند قوله ان كانت هي النوى وطئ وطعن طعنة قد مات وجب الغسل
 ثم تزوج طلق **ومن مضى فوقه** وكذا فسدت **وجدها** ان كان مسلما لم يقع
 فيه دعوى واحدة منهن طلق **والنوى** منهن وان كان مضى فوقه ففوق الحشفة
 فسدت عليه وجدها وان قالت ان وطئت فلانة فواحدة منكن طالق
 فوطئها اعم منها ايضا **وولد اربع نسوة** فقال كل واحدة منكن طالق
 لم يثبت معها المصلحة فبات مع واحدة منهن ولم يثبت مع الاخرات فانهن
 يطلاق كلهن التي بات معها واللواحي لم يثبت معهن فان بات مع كل واحدة

منهن في تلك الليلة ساعة فلا يبرئ ذكره الطلاق حتى يبيت معهم كملهن تلك
الليلة كملها فان جمعهم في بيت واحد تلك الليلة حتى يصبح فانه يبرئ الطلاق
والوطاقين. **و**ولما رجع زوجات فقال ايكنس لم اطاق في هذا اليوم في طالق
فلما ربطا واحدة منهن حتى مضى اليوم طلقت كل واحدة منهن واحدة **ولو كان**
وطأهن في ذلك اليوم لم يطلاق **واحدة منهن** فان وطأ بعضهن دون بعض
لم يطلق الموطاة وطلقت غيرها فان لم يطأها فان قال وبعث اربع ايكنس لم
اطاق في هذا اليوم فصاحا طالق فان وطأهن كملهن في ذلك اليوم فلا طلاق
وان لم يطأ واحدة منهن حتى مضى اليوم طلقت كل واحدة منهن ثلاثا لان لكل واحدة
ثلاث صواحبا لم يطأهن فلو وطأ واحدة منهن لا غير طلقت الموطاة ثلاثا لان لها
صواحبات لم يطأهن وطلقت كل لم يطأها فلو وطأ اثنتين من الاربع طلقت
كل واحدة والوطأتين اثنتين وطلقت كل واحدة وغير الموطأتين واحدة
فان كان وطأ ثلاثا طلقت كل واحدة والموطاة واحدة ولم يطلاق غير الموطاة
شياء ولا تدل صاحبا لها الا وقد طلقت **والدعوى** **مسند** ابو سعيد قال
لا ورائت طالق بلا نية فانها ناطق في اكثر ما عشنا وقول لما نطق
حتى يبرئ الطلاق **لان** لا يكون الطلاق الا بالكلام مع اعتقاده
وقبل ان قصد النفس الكلمة التي هي الطلاق وهو الغاظة وقصد بها
نقد وقع الطلاق **ولو لم يعتقد** لان الكلام حاكم على النية **والدعوى** **مسند**
ابن عبيد ان رجلا جعل طلاق زوجته يبرئها الى الهلاك ما يكون **مسند**
لهلاك قال في ذلك اختلاف قول اذا لم تطلق نفسها اذا هلك الهلاك
بطل ذلك وقول يكون لها فلكا لان تنقضي الليلة كلها وقول يكون
لها يوم وليلة **والدعوى** **مسند** الشيخ حميد بن سعيد وفيمن حلف ثلاثا
زوجته ولم يحنث في حميد هذه وطلبت زوجته ان يبرئها واجل حميد هذه
وتبرأها هل يكون هذه اليمين والترد تطليقة بينهما ام لا قال لا يحسب الرد

عليه تطبق إذا كان غير طالق ثابت والدعاء **مسد** الزم فيه وفيه له
وجع تشكوك إلى القاضي صبا حاورها فقال له يقول عليه إقرار طلقها
وعطاها صدقها وسلم الفقيه في الخصم مع الولي والقاضي فقال هو طالق
وقال صاها طالق صاها طالق فقول له أنك لم تسم باسمها عند الطلاق
فقال فلانة بن فلان مطلقه أنكون بذلك قد طلقت من ذلك تطهقات في
كيف القول في ذلك قال على ما سمعته والاشارة كان لو قطع هذا سكوت
وهو قول هو طالق أو صاها طالق صاها طالق وكان مسلما وكل من يقول
هو واحدة حتى ينوي أكثر من قول هي ثنتان حتى ينويها واحدة وقول ولولها واحدة
هي ثنتان وما قول فلانة بنت فلان مطلقه لم يجز أن يحكم عليه بثالث
إذا قال إنه ينوي الالطلاق الأول والدعاء **مسد** الفقيه هنا بن خلفان
يضمن قال لو جئت بنت فلان طالق بنت فلان طالق وقول فلان طالق
فلانة طالق يكون هذا طلاقين في اللغتين جميعا عند نية أو لم
تخص نية وإن قال نويت واحدة يكون مصداقا له قال إن أرسل قوله
في تطهقة لم يجز بلا نية قصد ما به فاخاف أن يلزمه بكل تطهقة واحدة
لأن كل واحدة منهما مستقلة بلا غيرها متعلقة بغيرها وإما أن قصد بذلك
التكثير التأكيد لوقوع الطلاق متصلا ونوى به واحدة ولم يرد أكثر
ون ذلك فهو على ما نوى فيما بين وبين الله وفي الواسع مما يجزى **خبر الغتلا**
عل هو مصدق أم لا فارجون بعضا إلى تصديق ثقتك كان أو غير ثقتك
لأنه هو على نيتك وغيره وهو المسئول عنها إن خان لا فيها وبعض لم يرد
تصديقك إذا كان ثقتك وهذا عندي أحوط ولعل بعض لا تصديقك ثقتك
كان أو غير ثقتك وصاحب هذا القول متمسك عليه بظاهر الحكم وأخذ عليه
بالوثيقة في الفرج وعموان يكون العمل بالوسط هذه الأقاويل أكثر الأئمة
وغيره مكانا نظروا نظر في ذلك ولا يكون الثقة وغيره سواء لقوله تعالى

موصفاً

ان كان من كان ماسقاً لا يستنون والدعاء **مسألة** ابن عبيدك ورجل
 طلق زوجته ومات بعد الطلاق **مسألة** باشره وادعاه ورثها لكونه طلقها بالثا
 وقالت هي ورثتها ان طلقها واحدة ان القول قول الملاقاة ورثتها ان طلقها واحدة
 والدعاء **مسألة** الزموني في اوقاة قالت لزوجه انتهت افاق **مسألة** ابنك وكنيت كمن على ما ذكر
 لا يرد الى المدة اربعة اشهر ما نائم ما راق **مسألة** انتهت على ذلك يلزمها ذلك في الحكم وان لم
 يلزمها في الحكم يلزمها بما فيها بينا وبين الله **مسألة** قال قاضي هذا اللفظ الذي حكيت
 عن هذه الملاقاة ان كان لم يكن منها الا هذا اللفظ ثم رجعت بعد ذلك ولم توف
 له فهذا عندي وعندها لا يحكم عليها بالوفاء به ان رجعت عنه لانها في هذا
 اللفظ لم تضمن له وانما وعده ان تلت له على نفسها ولا يجوز طعنه في خلاف
 الوعد فيما بينها وبين الله وما الحاكم ولا يحكم عليها بذلك والدعاء ان قال غيرة قوله
 ولا يجوز لها الخ مبد نظر **مسألة** الصبي وفي رجل عنده ولد ووض الولد
 فلما اشتد به المرض وطال به الذي غضب الوالد غضباً شديداً وقال ان
 لم يمتح ولم يرضه من هذا ولد مات وعنده هذه حالف **مسألة** باربعين طلاقاً
 واربعين غنا قال قلن فلانة ولعلته يتهمها بالسحر فمات ولده ومنعه
 ذلك ولم يقتلها ما يلزمه قال ان عليه ما جعل على نفسه من الطلاق والعتاق
 اذا لم يقتلها وقبل ولو قتلها اذا كانت ممن لا يجوز قتله عند المسلمين وان
 كانت ممن يجوز قتله عند المسلمين فلا يحث حتى حاله لا يمكن قتلها بخيئ
 يحث وان حثت طلقت نساؤه وعتق عبيده ولو لم يوف طلاق ما يترجم من
 من النساء وعلمك والعبيد اختلاف والدعاء **مسألة** الشيخ احمد بن داود عن
 رجل قال للرجل ان الشامية التي لا يسمها اسما ممة ولاي فقال له خلف بالطلاق
 الثلاث انها في قلوبهم ولم تكن على النفع عليه بذلك الطلاق قال لا ينفع عليه بذلك
 طلاق لانهم لم يخلف بعد انما هو وعده ان يخلف ولا على في ذلك اختلافاً فانما
 الاختلاف اذا قال نعم خلف فقال اكثر الفقهاء لو انما يحث بذلك لان لم يخلف

له انما قوله ذلك عند اليمين وهو الذي جعل به في الاصول ما قال بعض الفقهاء ان
 تحت بقوله نعم اختلف فقد اختلف والى ما علم **مسألة** ان عبيدك فيمن اقتضى
 من زوجته دراهم وعادى ان يوفىها واراد منها فاضلاً ما في قال له ما وفتني اول
 غلف لها بالطلاق انما يبطل مثل الدراهم الاولى ويوفىها وحيدة ما لم يوفى هذا
 المالك قال ان الحين فيه اختلاف قول ان الحين ثلثة ايام وقول
 ان بعد الشهر وقيل ستة اشهر وقيل سبعة اشهر وقيل سنة وقيل سبع سنين
 وقيل انما جل فجهول ولا يعلم الا الله وتطلق زوجته المالك من حين ما اختلف
 القول اكثر والى ما علم **مسألة** ومنه وفي رواية عندها تزوجها دراهم وقال
 لها اعطيني دراهمي فقالت له طلقني فقال اختلف في الطلاق ان سلمتي
 لي دراهمي ابيع هذا طلاق قال ان هذا وعد منه ولا تطلق على هذه الصفة
 وماذا قال ان اعطيتني الشيء والفلان او دراهمي التي عندي كذا فانت طالق
 فاذا عطفه في طالق والى ما علم **مسألة** ومنه وفي رجل ادعى عليه امرته
 ان يطلقها فاكثروا وقال انما قلت ان اتيته في الورق فانت طالق او يطلقان
 فبتش قال ان الزوج هو المدعى عليه البينة انما تستفي عليها الورق والى
 ما علم **مسألة** ومنه وفيه جعل طلاق زوجته بيد الرجل اهل الدار ينتج
 الطلاق منها قبل الاجل ولا امانه قبل الاجل فوذلك اختلاف قول يجوز
 وقول لا يجوز واما ان لم ينتج الطلاق فبدها قبل انقضائه والاجل
 وطلقت نفسها فوذلك اختلاف قول تطلق وقول لا تطلق
 واكثر القول انها لا تطلق والى ما علم **مسألة** ومنه وفي رجل طلق زوجته
 ثلثة اثم مات قبل ان تنقضي عتقها منه فادعت المالة ان يطلقها في الموضع
 وقال ورثة الزوج ان يطلقها في الصخرة ما ترى فوذلك قال ان القول
 قول الورثة وعلى المالة البينة العادلة ان يطلقها في الموضع والى ما علم **مسألة**
 الشيخ جاعد خميس في رجل اشترى من رجل طلاق زوجته طلقها منه

يجوز له تركها والبيت إذا كانت له بنت عند مثل ذلك طلاقها من زوجها وليس له
 بنت هل يكون في ذلك فرق **مسألة** فنعيم يجوز له وإن كان لا يتعوى من الاختلاف
 فإن جواز **أوب** أن صح ما إذا فسد والد العاقل **مسألة** الشيخ سعيد أحمد
 س مبارك الله في ذاقا الرجل زوجته إن أكلت نصف **رغيف** فانت طالق
 تطبقه ثم قال طوان أكلت رغيفا فانت طالق **مسألة** تطبقه فان أكلت نصفه
 طلقت واحدة وإن أكلته كله طلقت ثلاثا **مسألة** تطبقه فان أكلت رغيفا فطلقت تسعة
 رغيفا تطبقه وطلقت تسعة نصف **رغيف** تطبقه من الألف **مسألة** تطبقه
 لدر نصفان فكل نصف **رغيف** تطبقه والتسمية الرغيف تطبقه **مسألة**
 الطلاق ثلاثا وسواء أكلته في لغة واحدة أو أكثر إذا أكلت رغيفا بعينه فقد حفظته
 وإن أكله من **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل جلف **مسألة** **مسألة**
 أن دخلت اختها في بيت فوقع اختها على الباب **مسألة** ودخلت يدعا أولسها
 لتعطيها حاجة من بيت الزوج هل بحث **مسألة** قال قول حتى تدركها وقول
 إذا دخلت وأمسها فقد دخلت وكذلك إن دخلت بدلا ورجلا واحدة
 فليست بدلا فقول إذا دخل منها شيء فقد دخلت وبحث **مسألة** **مسألة**
 ومنه وروى قال الزوج جند بالتمسك بالتمسك أن لم تفعل كذا وكذا ولم ينف
 طلاقا لا ردعها هل يقبل قوله **مسألة** قال إن كان لمغة أهل ذلك الموضع الطلاق
 التمسك بالتمسك والحكم على عتقهم وإما في الأصل التمسك والطلاق وإن
 كانوا لا يحسنون الطلاق ولغتهم الطلاق بالتمسك حكاهم على عتقهم
 والدعا **مسألة** ومنه وروى **مسألة** لا ورثان أعطيتك فانت طالق
 أو قال إن لم أعطيتك كذا فانت طالق **مسألة** وبنائك ما القول فيهما **مسألة** قال إن
 قول إن أعطيتك كذا فانت طالق فالقول قول الزوج إن لم يعطها أو ما
 قول إن أعطيتك فالقول قول المالك إن لم يعطها والدعا **مسألة** **مسألة**
 الصحيح ورجل جلف **مسألة** زوجته إن يصوم الجمعة فوافق العيد نصا

هل يحنث قال يختلف في ذلك وقولنا ان صامدا لم يحنث والرد على **مسند** الشيخ
 احمد مخرج ومخالف بطلاق زوجته من دخلت بيت فلان ثم طلقها او خالها
 ورجعها هل يطلق قال يطلق ان دخلت بعد الحجة ولم تزوج غيره
 ثم تزوجها ثانية ودخلت والرد على **مسند** رجل ادعت عليه زانية ان قال
 لها انا مغار فبك ثلاث مرات يكره عليهما ذلك وانكروا الزوج كيف الحكم بينهما ما
 اما على قول من يقول ان الفراق اسم من اسماء الطلاق وكان قالها ثلاث
 مرات ولم يقطع بينهما بسكوت وقال النوى في طلاقه واحدة فعلى قول
 نبيه ويصدق في ذلك وقول لا يصدق في الحكم وتخرج منه بالثلاث
 وهذا عندي اكثر القول فعلى هذا القول ان انكرها فليس لها ان تستق له
 ويجوز لها ان تقدر من ان قبل فذلها والغدنة هو عليه حرام **مسند**
 ولكن لتعلم نفسها من الحرام فان لم يقبل فذلها فلا يجزي ان تستق له
 وتكون منه ان قدرت على ذلك ولا يجزي لها ان تعتد على شيء مخاف
 فيه والرد على **مسند** الشيخ محمد بن محمد بن مازن وخالف بالطلاق انه
 لا يشرب الخمر ولا القوم ففعل احداهن هل يحنث قال قول يحنث لان كل
 كل واحدة منهن يمين وقول لا يحنث والرد على **مسند** الشيخ محمد بن
 بن عبد الباقي وخالف ان ابراهيم افضل من موسى وغيره ولا يسئل ما خلا لادم
 ومحمد عليهم افضل الصلوة والسلام فعلى يحنث قال لا يحنث عليه ومن خالف
 موسى افضل من ابراهيم يحنث لان ابراهيم افضل من موسى وغيره ما خلا لادم
 واختلفوا في ابراهيم وادم والرد على **مسند** من لا يحنث عن رجل شهد شاهدا
 عليه انه طلق زوجته وعقله خالف بطلاق نسائه وعقته عبيده لقد
 شهدوا عليه ما خلا مخرج عليه العبيد والنساء اما القول في ذلك قال انما
 خالف على علمه لا نطق نسائه ولا يعتق عبيده والرد على **مسند**
 ووطئ زوجته طلاقا رجعا وقضاها بآجل صدمتها مالا واراد الرجعة

للاندر لم يحل عليه طهارة وكذلك ان سلم طهارة وهو بعينها ردها وركبها فلا
يقول الشيخ سعيد عبد الله ان علي قول **مسألة** في ايجاز قبض الحنف قبل حلول الطهارة
وعليه فثبت عليه ولا يجوز له وكذلك وقصه في عدم تحال له قبل الحمله وقضاء ماله
فلا رجعت له والدعاء **مسألة** الشيخ سعيد احمد مبرك الكندي فيهن
كانت لزوجته واحدة اسمها سلمى وواحدة اسمها اسماء فنادى اسم زوجته
سلمى فاستجاب له اسماء وظن انها سلمى فقال انت طالق فنفى ذلك اختلاف
قول طلقان جميعا وقول لا يطلقان جميعا وقول تطلق التي نوى بها وقول
تطلق التي استجابت والدعاء **مسألة** ابن عبيد الله واواة ادى على
زوجها ان يحلف بطلاقة ان فعل الشيء الغلطي او فعلت هي وقال الزوج انه
حلف ان فعلت هذا الشيء وفي هذا الشهر او السنة او غير ذلك قال اذا اقر
الزوج ان يحلف بمين الطلاق ولا على ان يجد خلا في مینه فعندنا هو
المردى والقول قول الملا ان لم يجد والدعاء **مسألة** ومنه وفي رجل بايع زوجته
تطبيقه بالكثير وصدقتها فطلقت نفسها واحدة هل للزوج ردها قال اذا
بايعها تطليقة وطلقت نفسها فاجاز له ردها في العدة ان كان يتقينا شيئا من
الطلاق وما اذا بايع الزوج لزوجته طلاقا لم يرجع عليها تطليقة واحدة ثم
طلقت نفسها طلاقا وسلا فاكثرت القول انها تطلق ثلاثا وقول انها
تطلق واحدة والاول اكثر والدعاء **مسألة** الصبي ولا طابت الزوجة
على زوجها الطلاق فرد هو عليها وقال لها ما فشر رائدة فاعاد اذنت
الزوجة الخرج منه قال لم انو الطلاق فما يجب في ذلك بينهما فلا اختلاف
فيدها للمبين في الزرق فجعل بعضهم طلاقا ولم يجعله بعضهم طلاقا حتى لا يبد
الطلاق والقول قول عند صاحب هذا القول وعليه للمبين ان خاصته او ربه
والدعاء **مسألة** ومنه وفيمن سمع رجلا يقول لزوجته مفارقها ما ائتد
وقام للزوج وزوجته متعاشرين يجب على هذا الرجل الاكراه عليها ومنعها عن

المعاشرة كان هذا الرجل والقول بالزوج من عوقم الناس لم يسعدوا المستويات
 ارايت وان كان هذا الرجل وثقات المسلمين ويلج امره الى الوالى يجوز للوالى ان
 يعاقبهما ومنعهما او الكبتون مع بعضهما بعضا **مسألة** قال اما المسلمون قد
 اختلفوا في الفرق فعلى هذا القول عند من يرى بطلانها فلا شيء على من سمع ذلك
 والزواج ولا شيء على الكاثر اذ بلغ ذلك وطبق الاحتكام اختلاف الفقهاء في
 الفرق **والله اعلم** **مسألة** وطلق زوجته ثم ارسلا اليها التحلل وصداقتها ففعلت
 فعل ذلك بمنزلة طلب الزوج قال ان كان في طلاقه ككفيرة زوجته فهو بمنزلة
 الزوج على قول قول ليس بمنزلة الزوج واما ان كان باينا فهو ولدان صحيح معدل
 والداخل **مسألة** الزامى ورجل طلاق زوجته بيدها ان تزوج عليها ثم
 طلقها وتزوج عليها وهو في الحلة ثم ردوها اخرج ذلك من يدوها قال قول لها ان
 تطلق نفسها على صفتك هذه وقول ليس لها فيما اردت قلت فان جعلك بيدها
 ان غاب عنها شهر ان غاب عنها شهر اهلها ان تطلق نفسها متى شئت ام
 لذكر حد قال لها ان تطلق في نفسها بعد الشهر على ما قول يرد اذ اجعل
 طلاقها اذا اهلها الشهر نقول اذا اهلها طلاقا ولم تطلق حتى قامت من
 مجلسها الذي لها فيه فقد خرج الطلاق من يدوها وقول لها انك الليفة كلها
 وقول لك الليفة وصاحبها وقول لها متى اردت **والله اعلم** **مسألة**
 الصحيح وروى قال انا حالف بطلاق الاربع او لهن فلا تزوجن زوجته التي
 عنده انما افعول كذا او فعل الحق زوجته التي عنده تلك تطليقات ام كيف
 يخرج قوله هذا بطلاق الاربع وليس عنده الا زوجة واحدة وقال ان كان
 يعني انها طلاق الاربع تطليقات فافها تطلق ثلاثا وان كان يعني طلاق
 اربع نسوة فلا تطلق الا تطليقة واحدة والقول قول في ذلك مع بينه
 ان نكر طعنا ويسمها تصديقه **والله اعلم** **مسألة** الزامى ورجل تعد ثقات
 ان تطلق زوجته تطليقتين وسأله عن تطليقها هل ينكحها قال

لا ثم رجع بعد ان طلقه في ذلك. قال ان كان لم يقر بدين الطهائرك ثلاث تطليقات ونما
 قال ليس بيننا من رجع في قوله فلا يحكم عليه بدين طلاق ثلاثا الا اذا اعتل بقوله
 طلاقا لم يرد ترك رجعاً باختياره فمذهبه لم يرد رجعاً باليمين واليمين **مسند**
 الصبي فبين قال لن وجبت اذا انكأ احد يسأل عنى فقوله ان طلقني ونفقت لم يرد
 اوله فان قهر ولم يرد بذلك طلاقها ما يلزمه في ذلك. قال حسب ان بعض المسلمين الزم
 الطلاق اذا قالت بذلك لمن سألها او لمن اذن ان يقول له بعض لم يرد طلاقا
 ولذا لم يرد حكمه ونما هو كذب والدليل **مسند** ومنه وحلف بطلاق
 زوجته ان الجبل الغلابي كان من النخلة الغلابية مكافها ومعا غلابان عندهم سار
 اليهما ووجدتهما اوليس اليهما الا ان قيل لانهما بعد في مكافهما تطلق زوجته
 على هذه الصفة **مسند** قال اما الجبل فلا يقع عليه الحنث بد من قبل التعازف
 وقوله عليه الحنث لانه من الغيب وما النخلة فاخاف عليه الحنث لانهما
 اسرع انقلابا والدليل **مسند** ومنه وحلف عليه الحنث بطلاق
 زوجته لانهما فعل كذا ثم ذكر انه فعل ما حلف عليه وشهد احد ان فعل ذلك الشيء
 ما يلزمه. قال اذا حلف ان ما فعل كذا وهكذا عنده ثم صح عنه انه فعل
 من قبل في وجوب الحنث عليه اختلاف وفي الاثر انه حانث في اكثر القولات **مسند**
اعلم ومنه ولا اجعل الرجل طلاقا او تدعي يدها بجملها وطلقت
 نفسها وسلة فقوله الا رسال من المائة يقوم مقام الثلاث وحسب ان في
 بعض القول لا يقوم مقام الثلاث حتى تطلق ثلاثا واكثر القول ان الا رسال
 من المائة يكون ثلاثا والدليل **مسند** ومنه وما اذا لم يرد للزوج نية في دفع
 الطلاق ونما قال رجع طلاقا او قال ان لم تفعل كذا وكن في طلاق
 فلم تفعل ولم يكن بد منه بغير الطلاق على نفسه فقوله قد طلق لان ظاهر
 الدية قاضية على ما اظهرهاه وقوله لطلاق عليه لان الطلاق لا يقع الا
 بنية وعزم والاول اكثر والشاخي اوسع لمن اراد عدله وتوسع به عند

الضم مرة والحاجز اليد على المسلمين مشترك فبعد ولا يجوز التخطئة على عمل
 بهي وسرك المسلمين ولاخذ بالوثيقة في الفروج اولى ولا يعلم **مسألة**
 ومنه وان قال فعل كذا فاقب طالق ولعلك نسوة فان حنث في عيبه
 ونوى واحدة منه طلقت وحدها وان لم ينو طلق جميعا ولا يعلم **مسألة**
 الفقيه جاعل في خمس الخوص وفي رجل تزوج باولاد في حال صحته وكما اعتقد
 وفي قائمة عايب عليها المدين وضوض مودة طلقها قصد ضرها فمات بعد
 ان طلقها بستة ايام وفي العدة فعل عليها عدة المتوفى عنها زوجها وهل لها المدا
 والميراث على هذه الصفتان لان قال قد قيل لها الصداق والميراث في **الزوج**
 ويختلف في ميراثها مع الباي من طلقها لان القول بافها **مسألة** وهو الاكثر والله
 اعلم **مسألة** الفقيه منها بن خلفان البوعبيدي في رجل مات ووجدت عنده
 ورقه قرطاس مكتوب فيها اقول فلان فلان بانه قد طلق زوجته فلان في
 يوم كذا وشهر كذا سنة كذا ولم تعلم المدة بالطلاق وفي في بيته وتعاشه
 ولم تكن شيئا فيها بينهما مذ صحت الزوجة بينهما الزمات والورقة مذ كتبت
 مقدرا سنة زمان اكون الكتاب بجملة وحكمها وما يلزم المدة بعد موت زوجها
 وهل يحكمها ميراث وعليها عدة ام لا قال فيما عندي لا اري للطلاق بالارث
 فالزمه المكتوب عليه بخط كانه حكم الارث ولو لم يقتضه وان كاتب من يجوز
 خطه لانه في هذا شاهد ولا تقوم شاهد بشهادته وحده ولا يصح بها
 حكم ولو كان الشاهد في غايه الفضل والعدل في الدين بذلك وردها النقص
 وكتاب رب العالمين وسنة نبيه الامين **مسألة** واما المحققين من المسلمين
 حتى يشهد بعد شاهد آخر احوال الشهادة ذلك فيقولان بشهادتهما على وجه
 الشهادة منهما على سبب ما صح معها وعلمها وقيل الطلاق الواقع من
 المطالب لزوجه كما ينبغي فيه البيان بالشهادة بعد كتابته وعيانه **اللسان**
 على ما فيه قد كان بلا زيادة ولا نقصان لما في العلم وجه الاجتهاد بالكتابة

في شئ من الشهادات فيصح امضاء الحكم بها وانما جعلت الكتابة في الشهادة
لتذكير لهم ان الزيادة شهادة احتراز من النسيان الذي هو من طبائع البشرية
فلا مطع للحد في العمدة من الدفن عمده الله فعلى هذا الوجه كان كتابة الشاهد
لشهادة حتى يكون شاهداً لها من علم الذي لا يشك في قول الله تعالى الا من
شهد بالحق وهم يعلمون وتولى تعالى التأكيد بكتابة الشهادة ذلكم اقسط عند
الله وقوم للشهادة ولا ان لا نرتابوا • وثابت هذا في شهادتين فكيف
يصح الطلاق بالكتابة وغير الطلاق دون الشهادة عليه ما تقدم فهذا ما
للابصره ولا ريب ان احد اهل العلم يشبه ولا يبيح الله الا ان يصح مع المطلقة
طلاقاً مطلقاً بما يحضره عند حين ذلك وعلمها او شهادة عدلين الذين
في ظاهر الحكم حجة عليها ولها في حال غيبتها او بالشبهة القاضية التي لا رافع لها
از هي اصح من العيان لان العيان ربما يعتد به الخطا في بعض الاحيان والشبهة
الصحيحة المتواترة لا يصح الخطا عليها واما وجوه الثلاثة فتأدى اليها
علمهم ما احضروا حكمها لا قبل ذلك • ولو كان طلقها ولو يصح معها الا بعد
مدة طويلة فهي قبل صحته عندها غير ملومة وقبل ما تستنفذ من طلاقها
رداً ولا ما تومت في نظرها العورة حال قيامها في موند لا بها غير متعدية في ذلك
ونما هي على اصل ما قد صحح معها حكم الزوجية وقد يصح لها ذلك ما لم يقع عليها حيز
بما بينهما من احد الوجوه التي نساها والد في المعرفة ولا يفسد علم غير هالان
كلا مخصوص بعلمه وتعبدهما قبل مدة من حكمه بل ان اضطرها زوجها في حالها ذلك
الحوطها خبانة عندها ومكتنه ونفسها علمها وسعها هي دون وهي صح كونها
ذلك بينهما بعد وقوع طلاقها في اخشى عليه حرمتها الله الى ما لا يسعد منها وان
لا تحل له ابداً واجبة ان لا ينفعه فيه عذرها كما ان فعله لا يفسد بها كل ما •
خوف ما جناها على نفسه وهو يدعي لقوله تعالى ولا تزدروا نذره ولا اخرى •
وطاها قبل انقضائها العدة او بعد كل سورة فيما ارى لان وطى الطلاق

نحو وجوب تركيبها الجمل والجزءين معزولين، واما العدة فان الزوج يعلم بطلانها حتى
 مضت ولادة ما تنقضي به عدتها فيجوز في ذلك معنى الاختلاف بين الفقهاء والرسالة
 ففهم رأي لها الاكتفاء بالعدة الماضية وان ليس عليها اعادة ثابته ولو اختلف صاحب
 هذا الرأي انه ليس الملا والعدة لان تحبس نفسها عن التزوج حتى يصح حبسها
 عن ذلك الحال نقضاء عدتها فقد حصل المانع من اعادة العدة وان لم تنقضها ومحل
 لزومها العدة بعد علمها بالطلاق وان لا تعتد بالعدة الماضية ووجوده في هذا
 القول اكثر وكان العمل به اشهر لا يفتقر على النظر لان الحجة فيدان العدة بما
 تعبد الله بها والنفقة والنساء كسائر العبادات وهي لا تنقضي الا بمقاصد والاحكام
 وعليه هذا فاما ما مطاعها بعد نقضاء العدة الماضية وقبل نقضاء العدة الثانية
 والطلاق الرجعي غير البائن فيحسن في موافقها من ان يجزى فيه الاختلاف
 كما جرى في العدة التي هي فيها لا بد على رأي وجعل العدة الماضية لها كافيته فينبغي
 على قيادته ان لا يرجع لها ميراث منه اذ كان موته بعد نقضاء عدتها ولو لم تنقض
 العدة الا في التي احتاطت بها على نفسها على رأي وجعلها عليها وكان في رأي والسر
 ليها ان يري موته في غير العدة ولا يثبت لها ميراثا منه اعتدت ثابته ولو اعتدت ان ليس
 عليها عدتين من زوج انما عليها اعادة واحدة وقد انقضت والطلاق المجازي عليها
 منه ليس لها بعد ذلك ميراث ولا عليها اعادة الوفاة واما على رأي ويلزمها اعادة
 ثابته ولا يري العدة الماضية لها كافيته فوري ثبوت الميراث منه لها يوجب
 عليها اعادة الوفاة اذا قضى للزوج قبل نقضاءها وقد قلت هذا في غير حفظ
 مؤني به بعينه وما ذكره في تمام الفائدة به واستدل له من معنى صحيح الاختلاف
 الواقع في العدة كما خص جنازة بها على ما عتياه في حكمها فالحقنا حكم الميراث فقال لها
 هي صلده وهو فرعها فثبت بشوقها وبطلانها ولا فلا معنى ان يكون
 حكمه خلافا لحكمها ولا يقبل ذلك في قوله بل المارحوم والعدل الذي يصح القول
 بدفعه ملت والنظر فيها قلنا له لا يحمل به كعدمه انشاؤا له واما الزوجنة

فانما المصحح الطلاق **مسألة** معها ابو عبد الله الوجوه الصحيحة التي ذكرناها آنفا في حياة زوجها
ولما بلغها او كتابته في الورقة التي ظهرت وبعد وفاته فليس هو بذلك عليها اقبام
تجوز بطلان ما دونت لها وحكم الميراث **مسألة** ويؤثرها ما قد تعبدت به من حكم العدة
كما ذكرناه في قوله فيما قد مضى وحكم الطلاق **مسألة** بالادراك ما فيه كفاية لمن من الله
عليه بالهداية واللين في فقهه في فقهه وحكمه وعده هذا وغيره اعلم به الله عز وجل
فانما ما احببتك به ولا عمل بعد له وقد تجددت في بساط الكلام المستقيم المعانيه
وتعبدت لسانه والبدن **مسألة** ابن عبيد الله وما اذا طلق بلسانه ولم
يقصد بقلبه في ذلك اختلاف بين المسلمين فتقول تطلق زوجته وتقول لا تطلق
وما اذا حاكمته زوجته وصحح الطلاق منه فانها تطلق وما اذا طلق بقلبه فلا
تطلق زوجته وما اذا زل لسانه بالطلاق وغير قصد فلا تطلق زوجته
فيما بينه وبين الله وما اذا حاكمته زوجته وصحح الطلاق منه فانها تطلق
والله اعلم **مسألة** ومنه اذا اراد ان يطلق الرجل زوجته فنادى قائلاً
انت طالق السنة او طالق للسنة فان ذلك يجري وينبغي ان يطلقها
لخصه شاهدي عدل لغيرها ان طلقها ولاجل الميراث اذا ماتت وهي في
العدة او ماتت وهو يشهد بالحق للموكل وولده طلقها بغير محضر ولا
اشهد على ذلك احد فانها تطلق **مسألة** كانت حاضرة او غائبة وسقط ان يكون
لخصه شاهدي عدل ومن شك انها حرة فليدبر الوجوه وغيره يقين
من ذلك فينبغي لهذا في دفع الشك للعارض له في حاله ولا يترك شيئا احل له من
اجل الشك للعارض له ولا ان يترك زوجته من اجل الشك فاللفظ الذي يجري
وقوع به الطلاق والله اعلم **مسألة** واولا عاريت حليتها او ثوبا لها
زوجها عند فاجبته انها عاريت اولا خلف بطلانها ان اخذت ذلك الحلي
من تلك المرأة وحلف زوج الاخرى بطلانها ان لم تره عليها فاسئل ابو عبد الله
عن ذلك فقال طلقنا جميعا **مسألة** قال طلق احداهما قال لا تطلق واحدة

منها تزويج هذه السنن في الحاشية والمعمورة ولا تقصد المعمورة والداعل **مسألة**
 الصبي ولو قال كما ضرب غلاما ما ورثه طالق قال مجازي قال كلما دخل وكلم
 ضربه عدة من حيث ضربه عدت حتى تنس المائة ثلاث تطليقات وإن
 بانث ثم تزوجت لم تطلق ثم تزوجها هو وبعد فزوج الحث عليه اختلاف
 والداعل **مسألة** وعن رجل باع طلاق زوجته لم تطلق إلا بمهرها
 بمحض الزوج ثم إن المأة تزوجت بزوج وولدت منه أولاد فمهرها زوجها الآخر
 وانقضت عدتها منه ثم تزوجها الأول يكون في هذا التزوج الآخر شبهة أم لا
 قال إن مثل هذا بطلان القلب إن هذه المأة تزوج الأب بعد وقوع الطلاق
 والاطمانه حكم وحكم دين الدعوى رجل ولا يشهد على الزوج وإن سأل المأة فذلك
 البعد وإن تزوجت هذه المأة وغير أن تطلقها أمها وظنت الأم ولا بنت الأم
 لما جعل الزوج طلاق زوجته بيد أمها يقع الطلاق من غير تطليق الأم ولا
 الابنة فجوز في ذلك اختلاف بين المسلمين قال وقال المسلمون إن الزوج قد
 على الزوجين كليهما الأول وللغرض وقال وقال أنها تحرم عليها وقال **مسألة**
 أنها تحرم على الزوج الآخر منها أو الزوج الأول فلا تحرم عليه وهو وحده وهذا
 القول عندى جازي الأغذ والعلم به والداعل **مسألة** ابن عبيدان وفيه حلف
 بطلاق الثلاث إن دخل ابنه بيته أنه يقطع به أو لا يقطع بغيره بيت
 أخيه **باب** يجمع بيت أخيه وبيت أمه قال إذا دخل **باب** البيت الذي
 يجمع البيتين جميعا فكذلك إذا دخل حايطا البيت من البيت وعليه
 الصفقة إذا دخل ما وصفت كذا لم يقطع بداره أو لا بد إلى أن مضت اربعة
 أشهر فقد بانث منه زوجته بالادلة وقال بعض طائفة واحدة هو أكثر
 القول وقول ثلث أو قول إذا دخل ابنه طلق زوجته ثلثا من حينها أو لا
 ولا ينفعه بداره حين الاستثناء وعلى قول من يقول إذا استثنى فعلى ما
 وصفت كذا هو أكثر القول والداعل **مسألة** الفقيه جاعد نخيس وفيه

قالوا لو وجدنا قبضتين ورقعة الصلابة التي على كبد اوقاف ان ياتيهم من
كل حق على كبد مانت طالق ثم سألوا احدهم اوها هذا فقال تعارفنا ولا يغتسر
للسائل شيئا والزوجة ما فعلت وهذا شيئا ويلزم طلاق ام لا قال لا يبيح له
لو وجد على هذا ما لم يرد ثم طلقها والد اعلم **مسألة** الصبي من خلف بطلان زوجته
ياخذ شيئا وما لا احد على سبيل السرقة وكان **اب** هذا الحالف قد باع زوجته ابنته
هذا الحالف غلاما له باجل هذا فباعها قطعاً او خياراً فبي بينهما شقاق واحتات
الزوجة عند ابها فارد **اب** هذا الحالف اخذ غلاما باعد من زوجته ابنته وامر
ابن بجلاد النخل واخذ **الاب** في ذمة الابن ونهت في ذلك امتثالاً لا ويريد له
يلتفت الى عيبه ولو جعل **لكم** قد لا ند جدته ظاهر شاهراً متاولاً ولا في
ذلك او غير متاول قال لا يحفظه وخاف معنى الاثم والعمامة لا ند متعدي
على طهه لانه الان تكون اجازت او باحت له فغلته فعنه النخل وورثه
على غيره لمقد معنى الظلم والحيانة والظلم قريب والسرق والد اعلم **مسألة**
والذي يقول انا حالف بطلاق الثلاث او الاربع ما افعل كذا وفعل وفعل
له ما معناه في هذا حال لم يكن له معنى وانما قلت هكذا بلا تبيين يحكم عليه
بطلاق زوجته ثلاثاً او اربعاً ام لا قال نعم قول الصبي يلزمه طلاق
الثلاث وفي قول الشيخ حبيب تنازع المسهلون في مثل هذه المسئلة بدلاً
فاوجب بعضهم الطلاق ولم يوجب اخرون منهم والد اعلم **مسألة**
الفقيه مهنا بن خلفان وفيه خبر من حديث علي بن الحكم بن الحسن
الناس فقال له ان لا لك حلفت بالطلاق فكان ذلك من علي بن الحسن
فشك في ذلك وردد زوجته على هذا المعنى يكون هذا الرد تطليقاً ام لا
قال فعلى ما وصفت فعوله لا يحكم حلفت بالطلاق هو اخبار من عني خلفه
بالطلاق فيما مضى على ما هو لفظه هذا فان كان صادقا في ذلك لا بد

الخبر لا غير فلا يمين له وتوقع الطلاق عليه بذلك غير الطلاق الواقع منه
 سابقا ورتب اياها قبل انقضاء عدتها ما كان باقيا بينهما شوق الطلاق ولم
 يكن طلاقا اياها باينا هو مدرك بدلها وهو زوجته ومن لم يكن طلقها فيها
 مضى واجازة بخلاف بطلانها هو كذب منه ولا يري وتوقع الطلاق به ولو
 كان رتبه احتياطا فرتب لا لزوجه وغير طلاقه وتوقع منه لا يقع الطلاق
 به وعليه التوبة الى الله وكذا به والدعوى **مسألة** الصبي ووقا له زوجته بنت
 طالق بالثلاث او طالق الثلاث لا يخاف عليه وتوقع طلاق الثلاث
 ولا يقبل قوله في ذلك اذا حوّل المعنى في أكثر القول والدعوى **مسألة** ومنه
 وعن زوال الزوجته بنت طالق وطالق وطالق **تطالع** واحدة
 او ثلاثا فان طلق ثلاثا وحسب بعض المسلمين بطلان النية اذا قال
 نوى واحدة ورتب بلفظ التكرار وبعض المسلمين الذي لا يثبت والدعوى
مسألة ومن بعض الجواب وينبغي للرجل ان يراد ان يطلق زوجته فان لم
 يطلقها بعد ان تطهر ورجعها قبل ان يجامعها او يطلقها طلاق السنة
 الطلاق في كل وجه مضمون ولم يطلقها في الحيض والنفاس غير ان معصية
 والدعوى **مسألة** ومن حلف بالطلاق عن شرب التمر ثم خالف زوجته
 ثم شرب التمر بعد ما خالف زوجته فقد وقع الحنث وهو غير زوجته
 فاذا ردها وشرب التمر بعد ان رجعها فلا تطلقه **زوجته** ولا اعلم
 في ذلكا اختلافا وما لا اختلاف **فيم** قال ان فعل الشيء الغلابة في هذا اليوم
 او في هذا الشهر فاذا فعل ذلك الشيء مرة بعد مرة في كل اليوم او في كل الشهر فقال
 وقال تطلق مرة بعد مرة لا تدرى وقال وقال لا تطلق الا مرة واحدة
 واما ان قال كلما شرب التمر فزوجته طالق فاما شرب التمر من بعد
 مرة فاما تطلق كلما شرب حتى يبين بالثلاث والدعوى **مسألة**

وفيه طلاق زوجته ضار وطلاق بطلان حتى انقضت عدتها ومات في ضده
 وذكرنا في هذا الموضع **مسألة** قالوا اذا مات قبل ان تنقضي عدتها لم يلزم
 على بعض القول والنظر فيه الى الحكم اذا وقعت للشاحدة والتنازع والله
 اعلم **مسألة** الزملي وفيه خلاف **مسألة** بطلاق زوجته لا يسكن بيتها الا
 برضاها فاستفاده منها وسلم اليها القعدة ثم حدث بينهما امر فقال لي اني
 غير راضية ان تسكن بيوت وهما من القعدة وخرج وبقوا قال الزوج ان
 يخرج وقال اني سكنت بيتك بالقعدة ولا اخرج حتى تنقضي هذه القعدة
 رضيتم او كرهتم ابلح الحق الزوج الخش على هذه الصفة **مسألة** قال ان هذا
 مردود الى بيتها **مسألة** فان كان نوى في عيده ان لا يسكن بيتها بغير
 قعدة الا برضاها فهذا لا يلحقه لا يسكنه بالقعدة وان كان نوى ان لا
 يسكن بيتها الا برضاها ونوى ان رضيته لداول مرة كفاية كفاه ذلك
 فان رضيته لم يقع له ما به لم يكن عليه حنث وان كان اسلم القول في
 نفي ذلك نية فارجو ان يفهم هذا ليعلم فيه الاختلاف ان رضيته لداول مرة
 قول الله قد سقط عند المؤمنين وقوله انما كرهت له السكن لم يحمده عندي
 الحنث على قياس ما يشبه هذه المسئلة والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله
 ملا ان هذا الطلاق يتصرف على وجهين **مسألة** وان دخلت بيت
 غيره على غيره او على غيره او في غيره ضايق ودخلها بعلمه وهو رهاق فلا
 طلاق عليه ودخلها وهو رهاق وغيره او في غيره او في غيره عليه حتى
 يارهاق ودخلها وهو رهاق وغيره او في غيره او في غيره عليه حتى يارهاق
 لها ودخلها بصره او بوضوئها في نفسه فلا طلاق عليه والله اعلم **مسألة**
 والله اعلم **مسألة** بطلاق او تزني لغيره فلا طلاق ولا نكاح ولا زنا
 فانكر الحلال انما الحرام في ذلك وهما عدلان فالقول في هذا قول الزوج

والطلاق اوتد وكل شيء مختلف عليه فيما بين وبين غيرهما القول قوله
فيه والدواعي **مسند** الشيخ ناصرخنيس وفي الخبر الذي لا يقدر يقو
بلا مسك فطلق وتزوج هل ثبت طلاقه وتزوج **مسند** قال اما طلاقه
ففي ثلثة اختلاف واما تزوجه اذا كان عاقلا فتثبت وإن كان تزوج بكثر
ورصدات قبلها رجع الى صداق المثل والدواعي **مسند** ابن عبيدك
في الذي باع طلاق زوجته وطلقها المشتري ثم اراد زوجه الذي باع طلاقها
ردها يجوز له ان قال ان لم يطلق المشتري ثلثا وقد كان بينهما شيء
والطلاق في اثنى الزوج ان يرد هذه الزوجة رضيت ام كرهت واما اذا
باع الزوج طلاق زوجته لنفسها او لغيرها وطلقت الزوجة نفسها
او طلقها ابوها ان كانت الزوجة صبيته فلا يجوز للزوج رد هذه الزوجة
الا انه قد قال بعض المسلمين اذا طلقت الزوجة نفسها واحدة فاد
الزوج ردها ورضيت الزوجة بالرد فجاز ذلك واما بغير رضاها
فلا يجوز واما اذا طلقت نفسها طلاقا وسلم لم تقل واحدة ولا اثنتين
ولا ثلثة الا رسال من الزوجة كالثلثة على اكثر قول المسلمين والدواعي **مسند**
مسند واما في قوله طالق ان خرجت البازنة فان ابن لها مرة
وقال قد اذنت لك في الخرج فهو ان كمل ما يستقبل وليس عليه ان تستاذنه
كلما ارادت ان تخرج والدواعي **مسند** في رجل قال للوليدة انت طالق
ان فعلت كذا ثم شهد برجعها متى طلقت هل ينفعه الرد اذا وقع
الطلاق بفعلها قال يروي عن محمد محبوب ردها الداعيها
قولان احدهما انه ينفعه ذلك ويكون رد ثابته متى وقع الطلاق
وليد ان يطأ والقول الثاني انه لا ينفعه ولا يقع الرد الا بعد وقوع
الطلاق روى ذلك عن ابو الحواري وقال ان محمد محبوب

صح عن القول الاول صحا وروى عنه محمد بن ثابت القولين جميعا وقد قيل
في صحة العمل به من ابي الى ان ذكرنا لم يكون فاسخا للاول ويكون الاول
قولا منهم والاشرف قولنا في ذلك يعنى والدعا **مسلم** الشيخ ابو سعيد
عن رجل قال لو رجع بسكنا يا ابا عبد الله الطلاق هل يقع الطلاق قال
قد قيل فيه باختلاف قيل له فان قلت هو ليس بطلاق وقال هو بطلاق
ثم طالت منه العاشرة وما يجب لها والحكام الزوجية ومنع صوما الحكم فيه
قال يحيى ان كان في بعض قول اهل الحق انها تطلق وفي قول بعض انها
لا تطلق والزوج يذهب الى قول من يقول انها تطلق واللا تذهب الى
قول من يقول انها لا تطلق وسع كل واحد عندي ما اخذ به من قول اهل الحق
ما لم يحكم على احد بها الصاحب حاكم وحكام اهل العدل وثبت حكمه بشق طح
تحت الحكم وعليه بالحكم وليس على الزوج فيما يسعد نفقة ولا نسوة اذا خذ
بقول من يقول بالطلاق والنقصت العدة ولما لا ان تنقص من المنفقة
حقها الذي ثبت لها بحكم الزوجية على قول من ثبت لها بعد ان تحج عليه
امنعة على نفسها في التحج والدعا **مسلم** الشيخ في رجل خلف طلاقا ورجع
عن استنشاء النكاح ونقمت لا يعود الى استنشاءه فبعد ان التقى
صبيانا معهم صرير الوقت ليل فقال لهم ما معكم قالوا معاشي والطيب
فاخذوا حذرهم والصلح يا صبيعدوا ليدل الخالف فاستنشق في منقيد
فاذا هو تنسائي بالحق حدث في زوجته على هذه الصفة **مسلم** قال رجل
ان هذه المسئلة يحوز فيها الاختلاف وفي اخذ بالخصم فيها والسعد لم
يصف عليه نساء الله والله اعلم **مسلم** الفقهاء هنا خلفان وفيمن
ويسوس له الشيطان في طلاق زوجته وجعل يحاط نفسه كانه يطلب
غيره ويحكم كانه عتاب جرى بينه ويخبر بين زوجته ويقول قد كان
منها كذا وقد كان مني كذا حتى قلت لها فلانة عاش عفا وقد لم ينوي

في ذلك الحاق طلاقها بالادوق في السابق • ثم هو مما حكمه ولم يكن احد من الخلفاء حين قول
 عدل الا وسوس الشيطان لعن الله ثم لا الامتناع من حق وسوس له
 ثانياً في خروج زوجته منه وقال • لدا انت عاشت زوجتك بعد قولك هذا
 واخشوا ان يكون قد وقع بينهما طلاق • بما ترى عليه باسأفي زوجته على هذا العا
 املا • قال على ما وصفت في سؤلك والتضح لي في ظاهره ومالك فلا يبين لي وقوع
 فرتة بينه وبين زوجته على هذا حاله وخاصة ان الزهر قد يترك ولها دعا لا
 اليد الشيطان لعن الله وسوسه راجعاً ان منه في افساد حاله وشدة عدا
 للانسان بالفتنة في مكيدته في السر والعلن • وقد كان ينبغي له ان لا يحبه
 الحما قد دعا بل اللعين ان يتخذ منه ويتهمة فيها له قد ناداه وما اوقعه
 بوسوسه لفظاً بالفرق على وجه الحكاية لما لم يكن منه قبل فليس ذلك
 بشيء يجب له حكم فيها الا سيما ان لم يقصد به طلاقاً لانه خارج تحت الكفة
 وقريب من الهوى واللعب لا يخرج له ذلك فعلى هذا فلا بد من حيث الرجوع
 الى الخلق بالتوبة والشبه التي فارقتها مع الندم ولا استغفار ولا الخطيئة
 التي ارتكبتها امتناعاً للشيطان وميلاً الى ما وسوس له به في سره وعلنه
 ولا يبين له عليه غير هذا والداعل • **مسند** الزامل وفيه جعل طلاق
 زوجته يهدى الواجل فطلقت نفسها في الواجل يكون طلاقها رجعيًا ويؤ
 له ولو كرهت ان يزوجها ام بائناً ولا يجوز لاربضاها • قال ان طلقت
 نفسها في الوقت الذي جعل لها فيلان تطلق نفسها ولو خذ لها في
 الطلاق فان كانت طلقت نفسها ثلاثاً بلفظ واحد فليس عليها
 رجعة حتى تلحق زوجها غيره وبطلانها بعد الجور وتنقض عهدها منه
 ورن استلقت الطلاق • فكثر القول ان ارسال المائ كما الثلاث وان
 طلقت نفسها واحدة او اثنين ولم يكن وقع بينهما قبل ذلك طلاق
 في هذا الترخيص جاز لغيرها على كونهما ان لم تكن اخذت الطلاق وعنده

بثمن

بثمن وماله والدماء **مسدود** ومنه ومنه قال يلزم من الطلاق ان يفعله كذا
تطلق زوجته حين ما حلف فعلا ولم يفعل ام لان تطلق ان يفعل
قال ان كانت نية هذا القائل ان لا يلزم من الطلاق الا ان يفعله هذا الفعل
ففي ذلك قولان فعلى قول من يقول له نية تكون نية عنده ان لا يفعله
يفعله حتى يمضي اربعة اشهر يانت زوجته منه بالايلاء وليس لمن يجامعها
في الاربعة الاشهر قبل ان يفعل ذلك اذا كانت عنده في غير وطء الحلف
عليها وعلى قول من يقول ليس له نية فعنده انه وقع عليها بالطلاق
ومعناها ان لفظة هذا ليس باستثناء في ظاهر اللفظ وبحكم على اللفظ
للعلمية والدماء **مسدود** ومنه الطلاق في ايام الحيض مكروه ام محرم
وان طلق احد زوجته في ايام الحيض يمضي طلاقه لان قال ان طلق
زوجته في الحيض يكون طلاقه بدعة ومضي طلاقه البدعة لا ينجوا صاحبها
من الكراهة والدماء **مسدود** ومنه في رجل والغايرة وضربها في وضد
كفها وشهوا وان زوجته فلا تذهب فلان طلق ان كنت ما ابروان
برئت فهي زوجته في وضد وضد بالحقد طلاقه ام لا قال ان كان هذا
المطلق حين ما اراد ان يلفظ بالطلاق عازما في نية على الاستثناء
ووصل الاستثناء بالطلاق ولم يقطع بين ذلك بسكوت ولا كلام
فارجح في ذلك اختلافنا وحسب ان قولنا ان قدم الطلاق على الاستثناء
ولم يفعلا الاستثناء وقول يفعلا الاستثناء فيخرج هذه المسئلة عندي
ومسائل الايلاء فان ضحك قبل الاربعة الاشهر فلو لم يزوجته في وقت
وان مضت الاربعة الاشهر قبل ان يضحك وضد ووطئها حرمت عليها
عندي وهذا ان يكون له نية غير هذا والدماء **مسدود** ومنه واذا قال
رجل لزوجته طلاقك في حقد ومعناه ان اعطتها اياه فاعطته ولم يقبله
منها بالحقد الطلاق ام لا قال ان كان هذا الرجل معناه ان اعطته صداقها

فهو **طالق** فاعطته اياه فعندى ان الطلاق في مثل هذا احوط وان
 كان معناه انما اعطته فانه يطلقها فيما يستقبل ولو يكن حالها بذلك
 فوجه عن ذلك وعرف ان لا يطلقها فدل الرجعة وهذا عندى والدعاء
مسألة ابن عبيد الله في رجل حلف بطلاق زوجته ان دخلت دار
 فلان وان فعلت الشيء الفلاني فقالت له قد دخلت دار فلان وقد فعلت
 الشيء الفلاني فحلف الشق ما يمكن ان يطع عليه غيره اهل بي القول قولها
 قال نعم ان قالت قد دخلت دار فلان وقد فعلت الشيء الفلاني فالحول
 قولها على قول المسلمين ولو كان ذلك للفعل يمكن فيه طلاق غيره ان قال
 وقال المسلمين ان كان ذلك للفعل يمكن فيه طلاق غيره فلا يقبل قولها الا
 بالبينة والقول احب الي والدعاء **مسألة** ومنه فمن طلق زوجته
 رجل واعتق عبد رجل وهو حاضر **مسألة** ولم يتكلم اياكون طلاقا ام لا قال
 اذا منى الطلاق والعتاق وامضاه فهو جائز عليه في الحكم لا يحكم عليه
 الا بما ظهر والدعاء **مسألة** سئل الفقيه هنا خلفان عن رجل حلف بطلاق
 اربعين زوجة اولهن التي في بيتهم ان بقى الجوز في بلاد الصيف معناه
 صيف البر والعلى كان البلاد لا يسكنها ارجو له جراح زوجة قبل تحت
 الصيف او قبل خروجه من بلده كان الصيف الذي وصفه قريبا او بعيدا
 في المدة عن الصيف هل وقع في ذلك ام لا قال لم يحضرنا حقا نعتقد عليه
 والاذن نصافي معنى ما سألتم عنه بعينه ولكن فيما عندنا حسب ما بان لنا
 وهذا المعنى ان هذا الحالف بالطلاق كات فاهو لفظه ذلك على ان هذا
 له من وجه من سكون بلده على شرايباء الجوز في بلاد الصيف البر والعلى
 ثم اننا تأملنا الجوز فالظاهر من مفهوم معناه الجامع له ان ضد العدك
 بل هذا مجمل وصفت غير مكتفي به لاضد العدك اشياء كثيرة لا تكاد ان تخل
 تحت المحصر وكل منها اسم يختص لردون غيره مع ان الجوز في الاصل كانت

فيما معنا يشتمل وجهين تسميته وحكما فاما اسم الجور فهو يقتصر عند العوام
 بالظلم في جملة انواعه فلم يسموا بذلك غيره وسيابو المعاصي وان كانت هي ضد
 العدل في الجمل فهذا ما عناه وظاهره معنى تسميته وما حكمه فلعلم اهل العلم ان
 في هذا الموضوع باحكام الدلالة في اضافتها الى الحكم ما قد ثبت لها وعدل او جوب
 على ما نص به عنهم في الماثور مثل **كتاب الاستقامه** وغيره ونحوه لمن عني بطلبه
 عن الاشتغال بذكره لتصح امره لانها يطول الشرح معانيه فيستعجل
 فيه وليس هذا موضعه ولنقتصر عندنا على القول فيما ينبغي للمخالف وهو ان
 به راجع امره في الازدواج بالجو الذي ذكره ابي جهم يدار له به في راي ما ازال
 منها بحكمه على ما تقدم في رسمه فان كان الازدواج بالظلم الذي مدلوله تسميته به
 عند العوام فالظلم في جملة انواعه متسع وهو مع ذلك جلي وخفي •
 فعلى هذا وجاله لا مطمع الى ذكر كل كلمة جليمة فضلا عن خفية اذا الخالف
 اوقع عيني على بقائه بلفظ الى الحد الذي حده به لا على علمه فيه فاسم البقاء
 واقع على اقل شيء منه مما فوقه ظاهره كان او مستقلا فاني لم السيل
 على هذا الى علمه به ان باق الى حده او غير يات • بل كان في معنا الله واجب من
 الغيب الذي ليس لاحد من الخلق ان يتعاطاه لان الغيب لله وهو علم العيون
 وان ثبت هذا غيب بما ذكرناه حسب ما صرحنا به فاما ان الغيب كلها حث
 اتفاقا واهل العلم لا يعلم بينهم في ذلكا اختلافا فيما عناه ومعنى ما يوجد عنهم
 فهذا ما بان لنا ومعنى تسميته بالظلم على اي من در والادمان الى التسمية وحكما
 مع تأكيد الخالف اياها بالنية • وان كان انما الازدواج بالحكم فيكون حكمه
 به احكام الدلالة على ما صرح به نصا في حكمها عن الفقهاء في العدك والجور اذا ثبت
 حكمه كذلك لم يصح ثبوته في المنكور الا ان او المعروف • مدار احكامها
 بجري معهم باسمها على الخلقة اتفاقا منهم لا على غيرها مع كون اختلافهم
 فيمن يثبت حكمها بخلقة انه هو اهلها او ملكها وهذا شرح يطول

فيقول وفي موضع **والاثر** عن ذوي الارصاد مبسوطا في القول وكفى بسط
 الشيخ الى سعيد محمد بن عن غيره بكنايد المعروف بالاستقامة لمن عفى تامله
 فامد في الدعا الى عنا وعن المسلمين خير على ما تبينه او الدين وايدى بالحق
 البراهين فيما اشره تاشرا ثم انما رجعا النظر في معنى النحلة التي هي اصل مدار
 احكام الدور اذ عليها معهم لا على غيرها دور فلنا مقتضاها على انها قسب
 والديانة ان لم تكن هي بعينها ثم ان حاصل الولاية اذ يرجع بتكرير النظر في
 الاعتقاد الذي هو اصل منشأه يصحيم لغو ولا صلاح فيه او سار فاما احكام الدور
 في معنى الولاية والبرقة فالقول والمبنى متعبدان في الجمل وقيلها بما ظهر هو
 ونحلة اهلها او لا لك لها على الاختلاف بين الفقهاء وفيها الالتماع عنهم على
 منها في العود والجور واما في الالتماع فكان حكم الجور مخالف للولاية
 والبرقة اذ اثبت تعليق حكمها احكام الدور لان النحلة التي هي اصل مدار
 حكمها لها معنى ومعينات العوارض من مكينات الصدور لانه يمكن
 من صاحبها ان يظهر خلاف ما قد سلا فيها ان لم يرد اظهرها بها بمقاله
 فيؤكد بها الصالح والفاسد من افعاله ومع ذلك فاسم البقاء الذي علق
 الخالف عليه في الجور على هذا هو واقع به في حكمه كذلك فيما غاب عن
 الخالف وتسمية حقيقة علمه لان ايات حكم الغيب عليها ما يجيها يمكن
 بما أكدناه فيما بيناه ومؤكد لانه التي فيها ترجوا لا سبيل الى انكاهها لمنكرها بحال
 الامكان على وجه الملاء والجوار فاذا تأكد هذا حكم غيبه وارتفع عنه
 بغيره فمجت ان الزوم الطلاق على الخالف من حينه على هذا الحال من غير ان
 يدعيه وقت صيف البر واللعن كما احده البقاء الجور في عينه لا ما يمكن
 دخول الغيب عليه من اليقين والحنث بها لا من حين ذلك بل خلاف
 نعمل عن احد اهل العلم تسمية كان ذلكا وكما ان ولا الزوم هذا الخالف
 الطلاق في زوجة فلا يبين لنا ان يقع عليها من الطلاق الا تطليقة

واحقة جمعية غير ثابتة ان لو يكن منه قبلها ما بينها انما الظاهر لفظاً •
الحالفة لا يجب به تضعيف الطلاق عليها ولو لم يكن معدوداً وجبات •
غيرها هي واحدة والاربعين • التي اوقع طلاقاً عليهن في عيانه بلدها
عليه بعد وقوع الطلاق عليها ان شأون بردها قبل انقضاء عدتها
وقد كان الاول به خاصاً ان كان له غيمها فان وطئها بعد وقوع الطلاق
عليها بغير زوج عند لها ولد او عليها بذلك وقوع الطلاق منها لان وطئها
بغير زوج لا تزوج جديد بخلافه عند الجمهور • واما الاول فلا يدرى له هذا ام خلا
في هذا المعنى فان سيطر في الكلام لم يفتقر فيها في القواعد ولا يحكم في اعتبار •
معتبرين • والحكام حاله الخصام ومعاني اثار الاعلام وعلى حقيقة ذلك •
وغيره • وروى الى اهله وهو كذلك العلامة والدرع **مسألة** ابن عبيد ان
ان الاستثناء بالقلب من لفظ الطاعة عن مكافئها ولا يصح
الاستثناء بالنية في السمع واللفظ وقال وقال ان صدقته زوجته
وسمها المقام معه • وقول اذ كان ثقة او غير ثقة • وقول يقع الطلاق
ولا تنفع نية كان ثقة او غير ثقة وقال تنفع نية ولا يحل لها
هي ان تصدق كان ثقة او غير ثقة وقال وقال ان النية تنفع في
الاستثناء في الطلاق • وقول لا تنفع فيما ظهر لان يكون الاستثناء
في الظاهر كما كان الطلاق بالظاهر والدرع **مسألة** ومنه في حمل
عند والدته حمار وحلف بالطلاق انما يركب ثمرين والرد بادلته هذا
الحمار حمار غيره يجوز له ان يركب الحمار البديل لان قال في ذلك اختلاف
قال وقال يجوز له ان يركب الحمار الذي بادلته به وهو اكثر القول ولا
تطلق زوجته وقول ان زوجته تطلق اذ ركب الحمار الذي بادلته به
والدرع **مسألة** الشيخ عبد الله محمد غسان ان الاب اذ اشترى
طلاق ابنته وطلق واحدة او اثنتين فقال بعض المزوج ردها وقال

بعض النكاح وهي بائنة والذي يعقبه ان كان الشئ للاب فلزوجه ردها
 وان كان الشئ للزوجين ردها فليس له ردها وفي موضع الزوج ردها على
 كرهها فالملوك يشترط بينهما وان شئ الطلاق غير الاب وطلق المشتري
 واحدة او اثنتين فللزوج ردها وهما يتوارثان ما دامتا في العدة والثمن
 ثابت للزوج على المشتري وان ردها الزوج والدعا **مسد** ومنه وقبح
 صدق لاطلقة الدحل قال في كتاب الطلاق **مسد** بلينا فان يحكم تسليم الصدق
 ساعة طلقها وان كان الطلاق رجما فلا يحكم عليه الادعاء قضاء عدتها والله
 اعلم **مسد** الصبي ومن قال للزوجين خجتي في البيت الدعا في فانت
 طالق ثم قال لها سدي ارجي الغنم فخرجت من البيت لترعى الغنم ثم صارت
 من بعد ذلك تخرج وتدخل محل يلحقها طلاق على هذا وهذا اذن ولله
 يلزمها طلاقه قال قول قد برأ الاذن الواحد وقول لكل زوج
 اذن وقول الاذن العام بحري والدعا **مسد** ابن عبيد ان اذا
 قال للزوجين فعلت الشئ والفلاني فزوجته طالق ثلاثا فالحليلة في
 ذلك ان يحالها وتبرئ من حرمها وصدقتها ويرى لها نفسها ثم يفعل ذلك
 الشئ ثم يرد ردها بعد ذلك ان كان بقية بينهما شئ من الطلاق وجاز له
 ان يفعل ما حلف عند بعد ذلك والدعا **مسد** ومنه وفيه اجازة
 وعبد ما يجوز له ان يجوزه لها في جميع الاشياء كلها فطلقت الزوجين
 واعتق العبد بنفسه هذه الاجازة كيف الحكم قال الدعا علم وفي عامة قول
 المسلمين مضاعفها هكذا جاء الاثر ولم ينطق بتفسير غير هذا وقول
 ان هذا الرجل اتهمها على ما يجوز له فوطا في امانتها ولا شك للمسلمين اذا وطئ
 في امانته ضمن فعلى هذا عندي ان ليس لها حق متعلق عليه واقول ان العبد
 ضامن لقيمته لسيده بتعدية عليه هكذا يخرج عندي في بعض القول بحسن
 ويجوز ان لا تطلق هذه الا لافها حوت اجازت لنفسها ما تشتهي

الطلاق والخروج وهكذا يحسن القول في العبد وشبهه هذا يجوز عن الشيخ
 المحسن البسماني والرد على **مسألة** ومنه ووطئ **مسألة** ويجوز خالعهما ولف
 بالطلاق انه ما يزوجها فتزوجها تزويجا جديلا ويعدونها ويعدون تقاضا لها
 يكون التزوج هاهنا بمنزلة الرد ولحقه الخنث ام لا قال هذا عندي ما يختلف
 فيه فعلى قول **مسألة** يقول في الايمان على الشهادة فلا يحنث لانه لم يزوجها بل تزويجا
 وعلى قول **مسألة** يقول في الايمان بالمعاني فانه يحنث لانه ردها الى الزوجية والله
 اعلم **مسألة** ومنه ومن حلف بالطلاق ان زوجته قالت او فعلت
 فذو هو لم يعلم انها قالت ولا فعلت ذلك اكون ذلك مما يحتمل صدقه وكذبه
 ولعلمها هي نسبت ذلك ام هذا يحتمل حتى يعلم هي انها قالت او فعلت ذلك قال
 ان لم تعلم انها قالت او فعلت وصار الزوج عندها خائنا كما اذا فارقوا
 ان لا يسعها معاشه ثم لا يكونه عنده والرد على **مسألة** ومن حلف بالطلاق
 انه يتزوج فتزوج بغيره قال على صفتك هذه اذا تزوجها وحكي بشهود
 يجوز نشرها بهم فقال وقال انه تزوج ولا يحنث **مسألة** وقال قال تزوجها
 موقوف الى بلوغها فان رضيت به وان لم ترض به لم يزوجها ولو كان
 وقت محذور والرد على **مسألة** الصبي ومن قال طلاق امرأتي في بدو ركعتي
 ولم يبين بدنه في ذلك الوقت فطلق الابن ان معنى طلاقا خلافا والاعلم
مسألة الزملي وفيمن قال لزوجتي انت طالق قبل موتي يوم متي يقع
 عليها الطلاق قال معي ربه قد قبل طلاقك وحينها وقبل تبين بالادلة
 وقيل **مسألة** قبل موته يوم ولا يبطاها خافه ان يموت فيكون قد وطئ
 مطلقة لانها تطلق قبل موته والرد على **مسألة** ومنه وان قال
 الرجل لزوجتي انت طالق ومثني طالقك في الورقة يعني ورقة صدقها
 او غيرها طالقك في الورقة يعني اذا جئتني الورقة طلقني كيف يكون هذا
 قال هذا اللفظ ليس هو كلفظ الاستثناء الا على قول **مسألة** يقول لان الحكم بالطلاق

على تنبيه مطلق فان كان معناه في نفسه ان اعطيت الورقة في طالق ورن له
تعطد اياها بطلاق في نفسه فجاء في التبعة اختلاف فقول المراجع التبعة الى الف
في معنى الميراث وقول الماعز الى التبعة ونما العمل على ما يلقط به اللسان في مثل هذه
ولفظه هذا ليس فيه استثناء وعلى كلام العزيمه الفصيحة والدر اعلى **مسند**
ابن عبيد ان في رجل قال لا خير لي خالف بالطلاق ان لا يفعل كذا وكذا وهو يولد
الان لا يتركه بعقل اليه من كماله يعطيه ما طلب عليه ثم ان فعل ذلك لم يغير ذلك
الرجل هل يحكم عليه بطلاق زوجته ام لا قال قال في السنين ان الذي كتمه
زوجته وصدة قبله لم يكن خالف بالطلاق عن ذلك الفعل الا ان اراد ان يغتسل
باليهين فوسع لها ذلك وان حاكمته زوجته حكم عليه بالطلاق والله اعلم
مسند اولا طليعت ان يطلقها زوجها وهو يرضى وطلقها ان لم يرضى ان يطلقها
وحسب ان بعض الاجماع لا يجل سؤلها ان الطلاق لغيره والله
اعلى **مسند** ومنه وقال لروحيه تيدان فتحة هذا الباب او حلقه هذا الكيس
او انما في هذا الثوب او هذا الماء الذي في هذا الاثاء او في هذا الفخلة او في هذا
فلان او قلمك ابكذا وكذا فانهما طالقان ففعلت ذلك احدهما بطلاق كل واحد
ام لان طلاق على الجوارح يفعل ذلك كلاهما ويصح هذا سواء ام لا قال لا
بفعل احدهما كان محذورا فانهما بطلاق كل واحد ولا يقع عليها الطلاق في
غير المحذور بفعل احدهما قياسا على التخيير ونحوه الباب اذا لم يرد بدو واحدة
في غير معنى غير المحذور وذلك بخلاف الفخلة ان المحذور وقيل في غير المحذور
والله اعلم **مسند** عن السيد العالم من اخلفان فيمن سأل عن او تدين فقال
طلقها ثم بعد ذلك قال سبعين طلاقا ما يقع عليه الطلاق بين ذلك
ما جوزه قال ان لم يكن قد طلقها قبل قوله طلقها فهي كذبة قد كذبها ولا
يقع الطلاق وعليه التوبة وكذلك قوله سبعين طلاقا ولم يتقدم منه
ما يجب بطلاق عليه ويكون قوله متصلا به لان الطلاق ما يرد ذلك لغونه

فلانتم

فلا يقع به حكم الان لان يد بقوله قد طلقتها وقوع الطلاق عليها منذ وثبت
 وسوى ما قاله بعله وعذر الطلاق لحقابه ففسون يلزمه الطلاق بذلك
 على راي وراي وقوع الطلاق بالنية وراي العلم والبداعلم **مسئله** وعند في
 رجل حمل بالطلاق اربعين زوجة من زوجته ما فعلت كذا وكذا ايا الحق حيث
 وطلاق زوجته ام لان الجواب فيها عندي ان كل حلف في طلاق اربعين
 زوجة نافي عن زوجة فعل ما قد حلف عليه وهو ما يمكن ان تكون فعلته
 من حيث الابعام ولم تفعله من حيث الغيب لا شك فيه وهو حاش في حلفه ولو تفق
 فيها ما حلف عليه لان لا يقع علمها بالطلاق واحدا لئلا لا يكون له
 يكن معوز وزوجه غير هان كان معوز الزوجات وواحدة الاربع زوجات فوقع على
 كل واحدة منهن على ظاهر لفظه طلاق واحدا لا غير ذلك والبداعلم **مسئله**
 وعند فيمن قال الزوج قد طلقك بشرط ان لا تطايني عايب على كمين
 صداق ونفقة كذا ولولا ذلك هل يقع هذا الطلاق ام لا **الجواب**
 ان صورة هذا اللفظ شديد بالفعل الماضي وان المراد بلفظه لا طلاق في شدة
 وعلى راي وراي وراي العلم وقوع الطلاق بالنية فقد عرفت الاختلاف
 بين فقهاءنا الاسلاف في وقوع الطلاق للعلق بشرط بعله فمنهم
 من اوقعه على الشرط مع اتصاله به ومنهم من لا وقعا به ومنه من يلفظ
 اللفظ ولم يدع به الشرط المتأخر عن لفظ الطلاق وجعله في رتبة
 لاحكامه والبداعلم **مسئله** وعند في رواية بائنها ابو هان وزوجها بحضها
 ولم يظهر منها كثير ولا رضى وطلقها الزوج على ذلك ثم رجعت فطلقها
 من الزوج الها ذلك ام لا **الجواب** لم يحض في حفظ اعتمد عليه فانصبه
 بالاحت لزوج هذه المرأة اذا رجعت عليه وطلبت حقها عند ان لا يجزيه ان
 ايها المزدحم منها غير ان تفصح ذلك بلسانها احتياطا وان كان يحضها
 مع سكوتها خواتم يكون ذلك عداوة لا يبرها وتقيده لئلا لا قبل للزحم

تفريق ومع تنويعا للزوج فلا بد **واجب** بذلك من سائر الازواج ولا احتياط حرم ما
استعمل في اتمام الطلاق فهو واقع على كل حال ولذا الجارية في ردها والرد على
مسئله وعند وروى قال الانسان انت وزوجتك لا متوا فقبح ولا متفارقين
فقال متفارقين يقع بذلك طلاق ام لا **قال** ان كان نية يقول ذلك طلاقا
ذلك طلاق ولا قال في التهمة والعدا **مسئله** وسألته عن السكران فقال
يجوز طلاقه وعنفاءه وحدا فاقف احد او يوجع ما تجني به ولا يجوز بيعه
وليس روية والرد على **مسئله** وعن رجل امرتان فقال اطركما لم يطلق ثلثا
قال قد حفظنا هذه المسئلة فلو بل شق فقال قال بعد ذلك وليس له ان
يطا واحدة منها فاذا مضى ان يبعث اسمها وانما جميعا بالادلة وقال لا يبط
حق موعود احداهن ولا امانت وزها وكانت هي امرته وطالقت الثانية
ثلاثا والرد على **مسئله** واذا قال الرجل الزوجت هي طالق ان بانته هذه
الليلة في هذا البيت فلا يحث حتى تبين هذه الليلة كلها وماذا قال
هي طالق ان بانته تحق تبين اكثر من نصف الليل ثم يحث والرد على
وعن رجل حلف في الغضب بالطلاق ثم لم يعلم ثم تطايفة فقال
هي طالق واحدة وان يصدقها ويردّها ام لا **قال** اقول انها ان كانت
صادقة وثقت قبل قولها مع سكون النفس الى ذلك ولم يردّها طلاقا
ذلك في الحكم **قلت** فان اخبره من حضره في الغيب بالطلاق فقال
طلقت واحدة هل ان يصدقهم ويردّها اقول ان كانوا ثقات عنه
جائزه تصديقهم واخذ بقولهم وان لم يكونوا وان لم يكونوا ثقات لم يحث
في الحكم **وكذلك** قلت فان طلقها في الغيب مائة تطليقة بكلمة واحدة
تبين منه ثلاث ويرد الطلاق الى التطليقة واحدة فاقول انها قد بانته
بالثلاث والعدد معروف ولا يكون لكثير واحدة وهو عاصم لردّها فيها
زد على الثلاث والطلاق **ولسانا** اخذ بقوله **واجب** ان يكون ذلك

وأخذه والدراعي **مسألة** قال أبو سعيد في رجل جعل طلاق زوجته يديها
 وهو في موضع فخطب عنه قال إذا خبت وموضعها خرج الطلاق من يديها
 ن قلت له فإن قال لها طلق نفسك متى شئت قال قد قيل في ذلك اختلاف فقالت
 بعض لها في شلوت طلقت نفسها أو قال وقال إن لم تطلق نفسك ائني
 فخرج من الموضع خرج الطلاق وديها والدراعي **مسألة** عن رجل قال لا الله
 والله أفعلت بك الليلة ما أردت فقالت أنت ما فيك وتان فكيف عاتد قرة
 فقال إن لم أفعل فانت طالقت فلما دق منها أوج حتى التقى الختانان ثم نزع ثم
 أوج ثم نزع كذلك حتى فعل ما يده مرة ولم تكن له نية فارجوا الله قد نزل الله **مسألة**
مسألة عن رجل طلق زوجته في موضع ثلاث أهل يكون بمعنى اضرب قال نعم لما
 العنة قلت ما انقضت عدتها في حصة هل تريد قال مع أهل البيت ولا
 يسير باختلاف في ذلك قلت له ما نطقها واحدة وانقضت عدتها في موضع هل
 تريد قال مع أهل البيت بخلاف في ذلك والدراعي **مسألة** في نكاح وثلاث
 وثلاثين **مسألة** في نكاحها وموجع في ذلك وما يجر وما أشبه **مسألة**
 الزاوي ويمن تزوج امرأة وجازها وعجن عن الجماع لعله ودرت به واحسن إليها جهده
 فلم ينض بذلك وقالت له فاذني وإن السرك صدق بخوفه لا ذكروا صدقها
 إذا كانت غاملا به من أجل ذهاب الجماع عند الملام قال في أكثر القول إذا جامعها
 مرة فلا يحكم عليه بعد ذلك بطلاقها إذا عجز عن جماعها وأما في نية ^{الذكر} وبين
 إذا أمسكها يخاف منها أن تدخل في ما ثم إذا صبرها عن الحواك فإخاف عليه الأثم
 إذا أمسكها على هذا وإن كان لا يخاف منها أن تدخل في ما ثم فلا يضيف عليه عني
 أمسكها وأما أن الزنا تحتها فيجب عليه على الاستحسان أن يعطيها
 حقها إلا ما عجز عن كراهة وإنما خشيها الضرر في التي لحقتها وعدم الجماع لا ينعف
 المسلمين أو حبس عليه أن جامعها كل حيضة مرة إذا طالت عند ذلك وبعض
 قال كل أربعين يوما مرة وإذا ترك جماعها على العمد وهو بقدر لتبويه وحسبها

فعلى هذا لا يحل له فديتها والدرا على **مسألة** ومروفيق قال الزوج قدما اختار نبي ناول
 اختار بيع ما له ففعلت اختار بيع ما له أو سكنت وبعثت ما لها انطلق من هذا
 ولزمها كما هو هذا ماله قال ان كان نوي بهذا الفدية غير الطلاق **مسألة** وما ينوي من
 خالفته ان يغضب عليها ولم ينوي خييار الطلاق **مسألة** فلا تطلق عندي على هذا وان
 كان نوي بالخيار الطلاق فاختارت بيع ما لها فيجب ان تقع عليها تطبيقه
 واحدة وعكسها ان كان باقيا بينهما شيء والطلاق والدرا على **مسألة** وقد
 وفي رواية البراءة زوجها وصداها الذي عليه لها ان ينوي لها نفسها
 قبل ان تكونها او يلوها نفسها ان الطلاق ولها عليه دين في صدقها **مسألة**
 وعبره ايها الزوج وجميع ما عليه لها وصدق عاجل واجل ودين لها عليه وغير
 لصدق **مسألة** قال اما في نية وبين الدين فيجب ان بين ما عليه الشط قد
 لدين وبعث في الاحكام فان كان الحق الذي عليه وغير الصداق يساوي ما سلم
 اليها والصدق المعجل بكي منه وذلك ان كان اقضى وان كان الكرم ما سلم
 اليها والصدق المعجل لم يرد ما زاد على الصداق لان ليس له ان يرد ما فوق
 صداقها في كثير القول والدرا على **مسألة** ومروفيق قال ليرضيه قد برك
 وحق وصدق الذي عليه في علم ان ترضى في نفسها بالطلاق **مسألة** فقال عجيبا لها
 قد ابرأت كذا عسك بناول ما هو وقال ليرد ان وفته ما ساقدا ليرها فقد
 ابرأها نفسها كوف ترضى **مسألة** قال اما في الحكم عندي ان كان قد وعد للدين نقد
 وقع البراءة لان قوله بناول ما ليس باستثناء وتما في نية وبين الدين كان
 نية في الاستثناء ان سأل عليه ما الذي ساقدا ليرها ان صدقته في ذلك فلم
 عليه ما له في المجلس حتى افترقا لم يقع خلع عندي والدرا على **مسألة** الشيخ ^{عليه}
 محمد القون حرمه وعزل المراء ان يجمع زوجته فابت ان يجمعها خلف
 ان لا يجمعها ومضت بينهما اسبوعا شهر ويوم حلف ان لا يجمعها **مسألة**
 قد بان عنده زوجته او تحل له بوجده والوجه ان قال الذي يحرمه ومعا في اثبات

اصحابنا رحمهم الله ان حلف لا يقع زوجة فتركها اربعة اشهر ونهايتهم منه
 بالادلة وهي تظلمة ما ثبت وتخل للزوج بعد انقضاء اربعة اشهر ويصير خطبا في
 الخطاب اذا كانت معدة شيء من الطلاق ان اذ نكاحها بتر وبيع جديد وحيث
 وشاهد وصديق والصدق الاول بلزوم ان كان عليه شيء كان هذا الحلف
 حلف بالطلاق او عقاق والله والصدق وعيون غير ذلك ما كان من اليمين
 التي ترعد عن طاعة الزوج وتعد ولم يفرب اليها الا ان تكون هذه اليمين بالطلاق لا بغيرها
 فانما مضت اربعة اشهر ولم يوطأ فبانت بالادلة كما وصفتنا ونوطاها وتم الجماع
 فسدت عليه ابدا ولكن ان قدر ان يطعن بكفره في موضع الوطأ طعنة بقدر ما يلتقي
 الختانان وتغيب الحشفة وحدها وتحب الغسل ثم ينسج فانما فعل ذلك فقد حش
 في عيونه فان كان بطلاق واحدة او اثنتين ولم يتعد بينهما شيء من الطلاق
 فقد وقع عليه ذلك الطلاق وهو مكدر ذهابه وان اذرها كانت زوجة بما
 يقع الطلاق وان هو تركها ولم يفعل ذلك حتى تمضي اربعة اشهر بانت منه بالادلة
 وهو تطيفد بايند والداعل **مسد** الزام في يمين قالت له زوجة ببيت سالف
 حتى وصديق فقام هو قد قبلت حتى بطلاقان رقبته للجماع طاعة بالطلاق
 انكون هذا خلع او طلاقا قال على ما سمعته من الاثر ان الزوج والزوجة اذا تعد
 للخلع والردة ولو تم في اللفظ وقع الخلع بينهما اذا قال بلفظ يتصلان به الخلع
 وما في هذا اللفظ فان كانا لم يتصدا للخلع وانما ارادت ان تبتر به وحقها بالاشت
 عليه ان يطأها وكان ذلك بطيئة نفسها تقبل معول البنت وطلقها فبانت طلاق
 للخلع وما قول للجماع طالق ثلثا فان كان الا بطلاق الثلاث وكانت تطيقه
 الا بطلاقين على وجه الخلع كان الطلاق يبيع الطلاق اذا كان يكمل بغيرها والدمع
مسد ومنه في المولي بالزوج اذا تزوج في عيونه قبل انقضاء الاجل يلزم من يولي
 زوجته ام الله قال على ما سمعته من الاثر ان يوليها او معناه يحا معها الا ان يكون له عند
 سوا او وض فاما للسافر فيشهد له ما منع عن اللقاة اليها الا ما هو فيه والسفر واما

للربيع فقال انه لم يفسر جهلان قد علم ذلك ولا شهد وكذلك يشهد المسافر والمحيط
 وغيرهم فان لم يوف اليها وغير غير ومضت بعد شهر بانته بالادلة والدرعا **مسألة**
 ومنه في المثل في ثلاث تطبيقات اذا بانته عند زوجته بالادلة ارجل التزوج بها بعد ذلك
 لان قال في ذلك قولان قول اول الى انها بالثلاث وتكون حاتق بانته بالادلة بانته منه
 بالثلاث وقول غانث من بعد عدة ويكون خاطبا ويجوز التنزه في الفروج والدرعا **مسألة**
مسألة ابن عبيدان فمن قال الزوج بانته لم تجزى بالذي علق في البيت الغلافي
 ولا يكون بطلا فك تعالت لزمانا ما اري بالذي علق الا انه من عليه الطلاق ام لا **مسألة** قال ابن
 اللطيف ايلو فان لم تجزى زوجته بالذي علق في البيت الغلافي الى ان مضت **مسألة**
 فقد بانته بالادلة ولا يجوز له ان يجامع زوجته بعدة الدلالة قبل ان تجزى فان جامعا
 فسدت عليه **مسألة** وما ان لم تجزى زوجته حتى مضت البعدا شهر فقد بانته بالادلة
 وجاز له ان يتزوج بها بزوج جديد ورضها وذن ولها ان كان بقوليهما شيء للطلاق
 فان تزوجها فقول ان لم تجزى عن عتق في البيت الى ان مضت البعدا شهر فقد
 بانته بالادلة وقوله **مسألة** وقوله انه الدلالة عليه الدلالة الدلالة ولكن منج
 والوطى ولا يجوز له ان يطاها قبل ان تجزى وما الاجل فقول الدلالة عليه وجاز له
 ان يطاها ورجب التنزه في الفروج والنفقة بالوثيقة والاحتياط الى ان اوها عظيم
 وخطوها جسيم والدرعا **مسألة** ومنه في رجل حلف لا يجامع زوجته المسنة الا مرة
 واحدة هل يدخل عليه على هذه الصفتا يلا **مسألة** قال ابن هذا الدلالة عليه على هذه الصفة
 لا لدلالة ممنوع والوطى وما الدلالة وكل عيس منعت عن الوطى وهذا جاز له ان يطاها
 مرة واحدة فان طاطها انك لا تة التي استشاها دخل عليه اذ انقضى السنة البعدا **مسألة**
 فصل لا بد ممنوع والوطى ورجل اليمين التي حلفها والدرعا **مسألة** سئل الصبي عن
 الوقف بين الخلع والبرك فقال ما الخلع اذا تخا العا على ان تزوجها الذي تزوجها
 عليه فعلم ان تزوج عليه جميع الذي تزوجها عليه **مسألة** وما البرك اذا بركت وكذا وكذا على
 ان يرى لها نفسها فلا يقع البرك الا على في الذمة وليس عليها ان تزوجها الذي وذا

أباه من قبل إلى معنى قوله ولا يعلم **مسألة** ابن عجلان وفيه طلق زوجته طلاقاً منك
فمد زوجها إلى علمها في خالعها إلا أن أسأله أن يحل له أحد عديتها فلا قال نعم تحل له العديّة على
صفتها هذه إذا خالعها في العدة والدعاء **مسألة** ومنه وسأله عن خلع الميضعة
أما إذا وقع الخلع بين الزوجين وكان أحدهما أو بهما في ذلك مختلفاً **مسألة** والذي يعنى بالقول
أن كان الزوج ومنه وللا صبيحة فإن الخلع ماض ولا ميراث بينهما إن مات أحدهما
وإن كان الزوج صحيحاً وللا مريضه فإن الميضعة لا يجوز وإن مات أحدهما قبل
انقضاء العدة فينبهها الميراث على القول الذي عمل عليه والدعاء **مسألة** ومنه وإذا
اشترى **أب** الصبيته فزوجهما طلاقاً ولم يقع بينهما شرط إن اشتد لا ابتداء فبيع
لأب **مسألة** وإذا طلقها الأب لم ير ثمن الزوج وللزوج ركه إن كان لم ير ثمن لطلّق
كله ونشر الأب لا ابتداء الصبيته وثبوت عليها اختلاف قولين ثبت وقول لا يثبت
والدعاء **مسألة** وسئل عن رجل تزوج صبيته ثم نكحها ما بان لها جاز أن لو كانت الغا
ما الحكم **مسألة** قال معي أن يقع من القول إذا لم تكن الصبيته في حيز يجوز عليها البت
ولا يثبت وجعها فهو عتلة الطلاق وللزوج عليها الرجعة إن كان قد دخل بها وإن لم
يكن قد دخل بها فلا رجعة له عليها على حال الأب الترخّج جديد وفي بعض القول إن
تلمسها أحكام البت أن قد التزم بنفسه ولا رجعة له عليها إذا لم يكن قد دخل بها أو غيرها
موقوف على أن يتزوجها بتخّج جديد ما بلغت وأنت الترخّج الذي وقع قبل الخلع
وأنت البت فلا سبيل له عليها فإن أعت الترخّج ولم تتم البت وكان ذلك في عديتها
له عليها الرجعة وكان بمنزلة الطلاق إذا كان قد دخل بها في بعض القول وفي بعض
القول لا رجعة له عليها على حال لأنه قد تزم بنفسه البت وإن كان ذلك بعد انقضاء
العدة بعد البت بآنت منه على حال وكان لها حقها وإن لم تتم هذا النكاح انفسخ النكاح
ولا يقع البت وإن كان قد دخل بها فله عليها صلحاً إلا أن تبرئها أو طلقها لا النكاح
والدعاء **مسألة** ومن قال للعتلة قد بلغت كذا نفسك يوم تبرئني من ما كنت أقامت
لنكحت ثم أبرئت وما لها عليه فخرج عن ذلك فهو برت وإن قال قد أبرئت كذا نفسك

يوم تبرئ من ذلك فابترئها لها علم مع شاهدي عدك ووطئها وقع البت ليس
 لها بالوطئ شيء حيث لم تعلمه وإن حجج عن قوله قد أبرت كد نفسك يوم تبرئ من
 ما لك لم تنفعد بحفنه ومتوايد وقع البت وكذلك أن قال متى ما رفعتي إلى فلان الب
 درهم فانت طالق **فدعت اليد الف درهم والوجه حجج لم تنفعد الرجعة وقع الطلاق**
والدعوى مسئلة عن الشيخ درويش رحمه الله وما بكن الصبيته وصدقتها
 باذن أبيها فلا يحفظ فيه شيئا وزوجا لا يدخله للاختلاف **قباسا على بيان**
 وحتمها والدعوى **مسئلة** في الشترى طلاق **البت** وهي صغيرة فلما يطلقها مق
 ازره فان اشترى طلاقها بصلاتها الذي عليه لها فعلى قول من يقول ان بيع الوالد
 لما ولد له حايروشت البيع في طلاق **بالصدق** فانه يابرو يكون الطلاق بالصدق
 ان الزعم الزوج وتلافيا منه للصدق عن التمس **قلت** لم يهل للحق اياها شيء فاما
 اذا كان مصلحا لها لم يمتن الى عليه ضمان اذا قصد الى مصلحتها وان كان تلافيا منها
 لها الغرم فعلى ولا لها قبل عقد عندي معنى الاختلاف وثبوت ذلك ورثه في الذي
 ثبت ذلك بوجوبه على الوالد اذا قد بلغ عليها والذي لا يثبت ذلك بوجوبه على الزوج
اعلى مسئلة المصحح وقيل لا يجوز للمرجل اخذ القديته من رجعت ولو كان عسي اليها
 وقيل يجوز بعد ما ساق اليها ولا ياخذ زيادة وقيل يجوز له الزيادة **والدعوى مسئلة**
 ومنه ومن ترجع اوله على صداق **ومثلا** ما يجب عليها من كفاها ونفقة اولادها ووقع
 بينهما شقاق حتى كادت ان تدفع اليها ما ساق اليها وصداق ونفقة وكفها
 اليسعه اخذ ذلك قال هكذا عندي وهذا كله من الصداق لان زيادة على قدرها على تولي
 من يجوز اخذها فتدبت به لاق وغيره غير للاسائة منها اليها والدعوى **مسئلة** ومنه
 ولا وقع بين لاق والحل حديث في الطلاق **فعالت لاق** انا عطيكم الورق قد اوما
 في ورق فقال الزوج انها انت طالق وقع الخلع ام الطلاق **قال** لا يحفظ وهذا
 سسلاو محسن فيه كذا وكذا والاختلاف ممنولة **وخطب** اوله كان فيها ما كان من
 الشرط ولم يذ في العقد فاختلف المسلمون **وثبت** فان حسن قياس هذا وهذا ولا

فقد اعلم انكم صوليد ولد علي **مسد** ومنه وقال ابو جعفر ان اعطيتني وقد
الصلوات فانت طالق فان كان علي بمعنى الخلع فيها اعطيت طالقت كما قال ابن
كان علي بمعنى الخلع لم ينطق بتسليم الزوجه حتى يكون منها التسليم ومنه القضي في
الذي قعدا ولد علي **مسد** ومنه في رجل ابى ولا يفقه يقول ابرأت كبر نفسك
ولا يقول قل ان ذلك يختلف فيه قال لا يقع بعض البرأت حتى يقول قد وبعت يقول
الديق البرأت اذا كان اللفظ فيما يجب به البرأت الا قد حكاه الترمذي ان الرجل قد وهو
سوء ولد علي **مسد** ومنه وكان ميسرا الزوجه واشتدت منه تطليقت بما
عليه طاهر المهر ثم رجع علي في صداقها الحال الاسأه قول تدر صداقها اذا قام
بينة الاسأه وقيل لا تدرك ولد علي **مسد** وكتاب اهل البيت وروا الاثر
ان علي حرره فللعلماء في ذلك اقول قال بعضهم تطليقت بائنه وقال بعضهم
رجعت وقال بعض ذلك تطليقات وقال بعض كفارة بين وهو قول
ابن عباس وقال بعض ليس في ذلك شيء الا ان يعني بها الطلاق ولد علي **مسد**
عن الشيخ سليمان محمد ولا رجعة له فيمن له اولة سابقه بشيأ تغسلها الا بد
من الناس فقال ان زوجها اذا غسلت امرئ هذه القيص بلا طقش فقد قبل ان هذا
يخرج من الايلاء بمنزلة ان لم تغسلها ولد علي **مسد** وكتاب منج الايلاء
فمن ذلك فنواهم ان لا اذى البرأت زوجها من الصلح بزي الزوج نعم **مسد**
الديق في ذلك ما بال الزوج يسمى الى زوجته بحيث يضيغ عليها الا وسوء
الحلق فتنظر الى طلب الخلاص فبذلك الزوج لتفصل هذا البرأ عن غيره
نفسه وقد قال الديق وحي ان طين كمن عن شيء منه نفسا فلو ههنا رؤيا
وطينة النفس غير طينة القلب فالقلب قد يريد ما لا تطيب به النفس فلا انسان
يريد الخلاص بقلبه ولكن تدفعها انفسه فلما طينة النفس ان تسمع نفسها
بالله الا عن ضرورة تعالها حتى اذا تدبرت بين ضررين اختارت
افضلهما هذه مصارعة بين ضررين على التحقيق باكره الباطن وما القاصي

في الدنيا لا يطالع على القول • ولا ينظر في نظر البكر الظاهر ونهاه لئلا يكتسب ظاهر
 والذكر الباطن لا يطالع الخلق عليه ولكن مما تصدى القاضي الأكبر يوم القيمة
 لو كان هذا محسوبا ولا يفيد في تحصيل البركة والدوران **مسألة** وإذا اتفق الرجل
 وزوجته على الخلع وكانت حاملا فعالت امرؤا لنفسه وابكره وصدق ونفقة الحمل
 احتطبها عنك التسعة أشهر في العهر على هذا الشرط محضرة شاهدي عدل أو في
 شهرة ما لا تملأ الملاءة ترجع في نفقة حملها إن لها الرجوع في نفقة الحمل وليس للرجع
 رجوع في الزوجية والدوران **مسألة** رجل التفق هو وزوجته على الخلع ولو كان
 تبايعت بحقه ما لها الفلاني والشئ الفلاني فلما خالعا نكحت عليه الدخول
 رجوع على الخلع عليها أو لا • قال يحكم عليها أن تعطيها ما وقع عليه الخلع أو نفقة
 وما الخلع فقد مضى ولا فيه رجعة والدوران **مسألة** والرجل والملاءة إذا قعد
 الخلع فعالت للملاءة البكر حتى يصدق وصدق فقال الزوج الشهود أو أهوا طالق فالت
 القول أنها نطق • وعليه صدقها وجاز له زكها على هذه الصفة ولو كرهت
 إذا كان باقيا بينهما شئ من الطلاق • وفيه قول لا يبرأ من الصداق لأنها
 قعد الخلع والقول الأول أكثر والله أعلم **مسألة** ابن عبيد الله بن عيسى قال
 إن لم يفعل الشئ الفلاني وإن لم يعطاني فلان كذا فانت طالق ثم وطئها بعد
 هذا وقبل أن يمضوا أربعة أشهر ثم فعل أحلف عليه قبل أن يمضوا أربعة أشهر
 أنفسد عليه زوجته بالوطء **مسألة** قال إن هذه اليمين بطلت ما زاد وطئ زوجته
 قبل أن يفعل الشئ الفلاني وقبل أن يعطيها فلان كذا المودة شهرين أو شهرين فما
 أو ثلاثة أشهر ما زاد فما هو قول من أجل المودة وهو أربعة أشهر ثم وطئ زوجته
 قبل أن يفعل ثم فعل بعد ذلك قبل أن تنقضي المدة ففعل فقول ترجع عليه
 وقول لا ترجع والدوران **مسألة** عن الشيخ أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن أبي العباس
 زوجها وهو مرضي وهي صبيحة ثم مات وهي في العدة هل ترضى وعليها عدة
 المميتة أم لا • قال في ذلك اختلاف • والقول أن الخلع جاز ولا ترضى أن

بذلك الصريح جازين وعليها عدة للطائفة الآن فقص هذا الخلع فلما رجع عبد الحميد
وفي عدة الخلع فبنت الغزو واما ان كانت المنة وبصد والرجل صحيحا او اوتد من
صدام او بر الحاقها فوامت وفي عدة فاما ان كانت المنة لا تنب
فما الخلع من تطليقة ويلزمه الصداق او بركة الرضخ لا يشيت والدعل
مسألة قال الصبي في التهمة التي زوجها او هو او تحالها في زوجها فلا يشيت عليها
البنت وانما مات فلها منه الميراث ولم يعلم الشايع سعيد وسعود وابنته شريفة
يجب عليها الميراث اذا ماتت البنت بعد بلوغها الا ان تدفع له في ذلك الوقت
واما الشايع سعيد والقاضي فقال اذا ماتت البنت فيجب عليها الميراث والدعل
مسألة وعند من نشرت عند زوجها وخلف بالطلاق انه ما يرضيها الا اذا
شككت به فلم يتكبه ولم يرضها الا بعد اشتهر به من عند البليدة او امه قال اذا
كان رضاها بغير الخلع فلا يشين بالبليدة لانه غير ممنوع الوطء وان كان رضاها
الخلع ووطئها بعد ما يلتقي الثمانان قبل ان تدفع عليه حنث وان زاد على ذلك
حرمت عليه وان رفعت عند الحاكم ترضى بحمينه والدعل
مسألة في الوض اذا
سالم زوجها وطلقها طلاقا بينا وهي صحيحة وامنت الزوجة وتعود العدة
النزوح منها ميراث ويبرأ زوجها ام لان قاله قال ان كانت هي الطالبة للخلع
والقول لا قبولان ويبرأ زوجها اذا كان منصفها هو واجب ختمها واما
الطلاق اذا كان يعلم بنفسه انه ضلل فلا يشيها قال الشايع سعيد ان كانت
هي المريضة فبنيها للميراث ماتت هي وهو وان كان هو المريض فلا ميراث بينهما
على اكثر القول وفيما اختلاف وزوجا به ايضا للميراث له فيما يجب ويبرأ
والدعل
مسألة وزعم ان تنفجت فلان في كافي او مثل في مسائله
نفته ولا بد منه ونجها عليه شيء ام لا وان كان نفته التحريم هل قيدت وان
طلقها او قبل مرة او مرتين وقال ان ردتها في كافي او كان قد طلقها ثلاثا
ونزحها غيرة وفارقها ولا هو خذها بعد ما قال ما ذكرته قال الشايع نا

بن نجس فيد اختلاف **ف** واكثر القول الاشئ عليه **•** ون قال لها انت علي كظهر
اخي ان تزوجتك فدخل الاختلاف **ف** واكثر القول الاشئ عليه ولما طلقته التي بك
رجعت اليها الجماع والطلاق والايلاء والظهار والرد **علي** **مسند** وعن رجل
عنف عبد اغيا لا يدي احي هو وميتت احيى ذلك عند في الظهار **م** **•**
فاقول لا يعتق عن ظهار لا عبد لا حاضر فان اعتق عبد الغايه فصحت
حياته وسلامه بدنه وقيل ان يطاها فلا باس عليه في زوجته ومن صح ان مات
او نسل شيء وجوز احد او حدث في يده شيء لا يجرى فلا يجرى عند عتق تروان
كان قد طهرها فانها تقصد عليه ابدا فلا تكون كفارة الطهر بعد الخث قبل
الوطء **والسك** **مسند** الصحيح فمن قال الزوج ميتان فعلت كذا لا فعلت
كذا **عالم** يجوز فعلة هناك فعلت هي ذلك يدخل عليه حكم الايلاء ولا يجرى له وطؤها
قبل ان يفعلها ذلك ما هذه خارج عن معنى الايلاء **•** فقال هذه ليست ومسايل
الايلاء اذا قال لها ان فعلت كذا لا فعلت كذا **عالم** لا يجوز له في الشرح فعلة فان قالت
هي قد فعلت **•** واكثر هو ذلك في ذلك اختلاف **ف** قول ان القول قول الزوج وعليها
هو البينة انها قد فعلت ما حلف عليها زوجها وقول ان القول قولها هي **•**
انها قد فعلت ما حلف عليها او هو اكثر القول فاذا قالت له هي انها فعلت
فان لا دعوان يفعل المعصية كما توعدتها هو بالفعل فهو اثم وعليه الاستغفار
والعتوبه والرجوع الى الحق **•** ون ذكر هو الفعل الذي لا يجوز له فعلة **•** **للعاص**
فلا يلحقه الايلاء في زوجته ولو اتت عليه حاله تمنعه فعل ذلك بها والوقوف
عن المعصية او لم يجر هذا القول منه لها خرج على معنى التوعد ولا يلحقه طلاق
والايلاء على صفك هذه **والسك** **مسند** الرعوي وقيل ان حرف
الايلاء ان يعتد **•** وان لم ولا وان لم امان وان فيها ابلاء في الجماع في
غير الجماع ليست ابلاء ومثل ذلك ان يقول لها ان جامعتك فانت طالق
وان اجمعتك فانت طالق **•** وما في غير الجماع ان دخلت في بيت فلان فانت

طالق فهذا ليس ما يلاعن ان دخلت طالق ون لم تدخل لم تطلق ولو طال الوقت
وعجز له جماعها او يعان لم ير الحرام قال ان لم يعط رزقته كذا في طالق فقال ان
اعطاها وانكرت الملاقاة والقول قول الملاقاة لان يصح استعطاها وان قال ان لم يفعل
كذا في رزقته طالق فقال ان قد فعل والقول قوله ون قال ان دخلت رزقته
نبت فلان في طالق فقات قد دخلت او فعلت والقول قولها على اكثر القولات
قال ان اعطيتي كذا فانت طالق فقات قد عطنت وانكر هو ولا يقبل قولها
والله اعلم **مسألة** الصبي وليس للصبي بران ولا لاحد من اولياها بران الا
الاب فانه يلحق به رزقه واختلافه وان ثبت البران وهذا الزوج هذه
الصبيته قام مقام الطلاق ورزقته اذ مات اذ كان الزوج مريضاً بها على
ما عليه العمل ون كان الزوج معها وغيرهما فهو موقوف فان بلغت رزقته
بدر زوجها ورزقته واعتدت حشده والقول قولها انها لم تنبت بدع بينهما وقا
التي رزقها انوها تعتد رزق موت زوجها ولا فرق في البران اذ وقع والزواج
الصحيح ولا يرضى على ما عليه العمل والله اعلم **مسألة** عن الشيخ جيب السلام في اذاعة
طلست رزقها الخلع او الماراة فاختلعت منه وابلته وحق يجب لها عليه
لمطلقها اوليها نفسها بران الطلاق فان كانت هذه الماراة اختلعت وابلت
رزقها انصارتها او يشق منه فذلك حار على حرام اذا لم يكن خلعها ونه عن
اسأله منه لها فهو ثابت لا يخرج لها من اذاعة الان برزقها او رزقها ارضاها
على بعض القولات وقيل في رزقها تزوجها جديلا لا يختلف فيه قولنا طلاق
ناس وقول انه فسخ على قول ويقول انه فسخ فليس لها الرزق ولا رجعة بل
لها ان يزوجه انا ويجاد يدا على قول ويقول انه فسخ ولو كان خلعها هذا
بعد طليقها منه لها جاز له رزقها ولا تصير طليقة الله ولو حالها ما يند
متره جاز له رزقها ورضاها على قول ويرى المسلمين وعلى رأي ويرى ان الطلاق
فليس له ان يرزقها ولا يزوجه على هذه الصفة الا ان تنكح زوجها غيره وقد

اختلاف العلماء ان اختلفت منه بوجوب لها عليه غير الصداق مثل ما يجب لها
 عليه ولا تضعه وحضانة تستحقها عليه لولده او من اشترى وجب لها عليه ما
 لولدها وغير الصداق فاقدمت منه بذلك فقال بعضهم هذا ليس بغدنة
 وليست الغدنة الا بالصداق وعاجله وجده وليس بخبرة فدية ولان بها
 ونودي لها وبها وهذا اي مشهور مع اهل العلم طلبة له تطالب وليس هو فاح
 وقيل في بعض القول ان ثبت ما لم تطالب فان طلبة انتقص الفاح وعليه ذلك
 واذا ما عليه لاولاد لا اجرة عليها وقيل ان انتقص نفقها ونقصته على كانت الزوجة
 ثابتة لان الفاح متعلق بثبوت الشط فاذا لم يتم الشط ثبت التزوج على حاله
 وهو زوجته ما لم تنقض عقدها وتزوج فان سبق وقوع ذلك تحت حنكها فلا خلاف
 اعلم **مسألة** وقال الزوجت من حبس جنة والذي في ذلك اختلاف قول ان قوله
 هذا يكون ظاهرا وعليه ان لا كفارة الظاهر قبل ان يطاها وقول ان قوله هذا كمن
 حرّم زوجته على نفسه وعليه كفارة يمين والبدعي **مسألة** لقن عن رجل حلف
 بالطلاق ان يغدي المالك الغلاف من كذا وكذا ندوم فبدا مع خيار وكان له نية
 في قوله هذا قال ان هذا السؤال يحتمل معنيين شي وان كان نية ان يغديه في الزمان
 الذي ما بين يوم عينة الزمان الذي سماه فليس لان يطا في هذه الالة فان وطاها في
 هذه الالة قبل ان يغديه عت عليه وان كان في اربعة اشهر ولم يغدي بانت باليلة
 ون حلف بيمينه هذه ونوي ان لا جاء الزمان الذي سماه مثل القبض او شهر عن علمه في
 نية قبل حضور ذلك لان يطا زوجته فاذا جاء الوقت وقدر في عينة نوي ان لا
 وان لم يغدي حين وقته الذي نواه وان كان في يوم معلوم او وقت محدد بنية ان لا
 يغديه في ذلك اليوم او الوقت ولم يغده حتى مضى ذلك اليوم او الوقت المحدد ووقع
 عليه الطلاق ولان يزوجته محض شاهد من يكتفي بها في الزمان
 باقية عنه شيء والطلاق وليس لها ان يطاها ان حصر في ذلك الوقت حتى
 يغدي ويبر في عينة او ينقض الوقت ويقع الطلاق ثم يلجأ الى ذلك ما لم

عندئذ بعد وقوع الطلاق ولم يكن هناك معنى بحسب في الدلالة وإن كان طائف القول
 في عتدنا أن جاء القيس والداخل الشهر الغلطي أنه يغدير فقبل دخول ذلك الوقت لم يطوف
 زوجته فأن جاء الوقت المحذور في الشهر فليس له أن يطأ حتى يتر في عتد وإن لم يتر في عتد
 حتى تمى أربعة أشهر ويوم دخل الوقت النصف حقه بانت عند زوجته بالليل ولا يجوز له
 ردها إلا بتزوج جديد وهو وطء والشهر وضاهها وهو كغيره وسائر المحطات والله
 اعلم **مسألة** ابن عبيد الله وحلف بطلاق زوجته لم يعط فلان أكد الشهر كذا
 هو الجلاء لم يعطه إلى أن تمضى أربعة أشهر بانت زوجته بالليله فان وطأها قبل أن
 تمضى أربعة أشهر وقبل أن يعطى فلان فقد حوت عليه إذا كان الليل **مسألة** ابن
 فصاعداون قال إن لم يعط في شهر كذا فليس كذلك إلا أنه والداع **مسألة** وإن
 المسلمين أن الخلع في الليل فيمختلف منهم من لا يجيد منهم من لا يجيد وماذا كانت
 نار موقوفة فالخلع جائز **مسألة** قال غيره أما يغيب نار الأعراف بعضهم بعضاً كمنعهم
 بالهار فقد اختلف في ذلك بعض الجازة وبعض لم يجز وقال الليل لباس كان قمر
 أولاً قمر فيه **مسألة** وغيره وكذلك الاختلاف واقع في الشهادة وفي البيع والشراء والتزويج
 وقد قيل لو كانت نار موقوفة أو من كل ذلك فيمختلف **مسألة** بين الفقهاء لأن الليل
 لباس والداع **مسألة** ابن عبيد الله في رجل عليل رجل لا يرى فطأها بالليله وقال
 إن لم يوفد آياها لعشرة أيام فوات طالق فلم يوفد آياها حتى انقضت العشرة
 الأيام وزياد بعدوها ما يلى في ذلك **مسألة** قال إذا انقضت عشرة أيام ولم يوفد فإن
 زوجته تطلق ولا يكون إلا غير ذلك قد اختلف المسلمون في وطء زوجته قبل أن
 يوفى غريمه وقبل انقضاء عشرة أيام فقال وقال لا يجوز له وطؤها وهو كقول
 وقال وقال جاز له الوطء إذا وفى غريمه قبل انقضاء الاجل والداع **مسألة**
 وممن وحلف لا يدخل هذه الفترة وفي تلك الفترة وإن لم يدخلها حتى مضت
 الأربعة أشهر إن أريد نسي بالليله وقول لا نسي بالليله لا يدخلها حتى مضت
 في غير ذلك البلد وحلف لا يكلم أو أنه فلم يكلمها ولم يحامعها حتى مضت أربعة

اشهر فليس هذا الا بالاول والى هذا **مسألة** ومنه وفي رواية العريان زوجها على جميع صدقها
او على نصفه ثم راجعها بالبراءة على ان يسلم لها او شيئا او من ثم ان يدخل عليها قبل
ان يسلم لها ما شرط عليه ان يسلم لها او كرهت في ذلك وقالت لا تدخل علي حتى
تتصدق ما شرط لك ان الزوج معسر ومؤسر هل يجوز ان تعاشره قبل ان يتصدقها
ما اودعت عليه ام لا **قال** للحكم على هذه الآية بالمعاشرة قبل ان يسلم لها عاجلها
وما ان اختلف في كثرة الدلائل وقلة ما اقول قول الزوج الا ان يصح بالبينة العادلة
ان صدق المرأة المختلفة كذا فهو ثابت ولو ردها الزوج بدون صدقها الاول لان
الختلفة تزاول لا تنقص الداء على **مسألة** ومنه وفي رواية رجل تزوجت من
صدقاتها نسكت عنه ثم قبل برها واولها نفسها اكان قطع بشئ او الكلام بينهما
وقبولها لم يقطع غيرهما ليقوما او مجلسهما او يرقوا منه ولم ينكح الزوج بكلام غير
الخلع فان الخلع وقع وليس للمرأة الرجوع في صدقها اذا برئت وصدق معلوم ولها
اذا نكح الزوج بعد البرت بكلام غير الخلع ثم قبل البرت بعد ذلك واحتج انه لو ردها
خلعاً لم يقع بذلك الخلع على القول الذي نزل عليه وقول ان الخلع يقع ولو كان نكاح
بعد البرت بكلام غير الخلع والداء على **مسألة** ومنه وفيه تزوج بتممة ثم
فقد عوروا بها الخلع واولاد من حرمها الذي عليه لها وراك قد بركت كنفسك
ما برئت من حرمك او قال لها انت طالق بعد ما ابرئت من حرمها اوله تغل في شيا
وانما ردت عليها ما اعطى بتمها ثم طلق الرجل زوجته على هذا يكون هذا
خلعاً **قال** ان برت اليتمة غير ثابت والحق واجب على الزوج ان يبرأ
منه بعد بلوغها واما ردة لها قبل بلوغها اذا ابرأها نفسها بعد ان ابرئت نفق
ذلكا اختلاف **ويجب** ان لا يردوها واما اذا برها بشرط بعد ان يبرأ من حرمها
فهذا برت موقوف **فان** بلغت وامت البرت فقد برئ من حرمها وليس
عليها سبيل وان لم يتم البرت بعد بلوغها فهي زوجته وليس لردوها في نفسها
في برت الشرطية واما اذا طاعها في نفسها وعي برت واولاد ان يردوها في

عندئذ فاجابوا ذلك والدعوى **مسألة** ومنه وفي التي يخالفها زوجها ثم تطلب منه
 صداقها وتدعي الاسائة فان وجب لها صداقها وهذا الوجه على ان يزوجها في الحال
 نفسها ام لان قال اذا صحت الاسائة وجعت في حقها فلها الرجعة فان رجعت عليها
 في حقها فنقول الرجوع عليها في نفسها او قول الرجعة لغيرها او قلنا رجعت في حقها
 بعد انقضاء عدتها فلها حقها ولا رجعة له عليها في نفسها والدعوى **مسألة** ومنه وفي
 رجل طلق زوجته طلاقاً صحيحاً ولم يعلم انما اختلعت البدن الفصل في نكاحها ورجوعها
 نفسها انه يزوجها والدعوى **مسألة** ومنه وفي رجل طلقها او تزوجها في الكفر والعدوان
 يفي لنفسه فقال قد قبلت المال ولا يري كذا نفسك تبي من ولا يغفر عن قوله ان قد
 القول ان كيف في ذلك قال في ذلك اختلاف قول الخلع قد وقع ولا ينفعه
 قوله قد قبلت المال ولا يري كذا نفسك قول ان الخلع لا يقع اذا كان كلامه متصلاً
 والدعوى **مسألة** ومنه عن رجل تزوج امرأة وضمن للمائة ضمان صداقها الا اجل
 ثمن المائة اختلعت هي وزوجها وابتدع صداقها ورجعها نفسها ابرار الطلاق
 هل يبرأ الضامن وصداق هذه المائة ام لا قال ان المائة اذا برأت زوجها من
 صداقها الذي عليه لها ولم يزوجها في العدة فان الصداق قد اغل عن الضامن
 ومكان ان رجعا قبل انقضائه في ذلك اختلاف قالوا قال ان الضامن قد برئ ولا
 يزوج عليه الصداق مرة ثانية وقيل قال ان رجعا قبل انقضائه في ذلك اختلاف
 الصداق على الضامن والدعوى **مسألة** ومنه عن رجل تزوج امرأة بصداق معلوم
 ثمن ان يزوج المائة باع الزوج بنته ملاء وامواله يبيع الخمار بصداقها الذي لها
 على بنته ان المائة اختلعت هي وزوجها وابتدع صداقها ورجعها نفسها اهل يزوج
 المائة الذي اشتبه بصداقها **كتاب الزوج** وحده والمائة قال ان المائة
 للمائة يبيع الخمار لا تقدم لها ارباب الزوج ولا يزوج للمال **كتاب الزوج** ولا للزوج
 نفسه لان البقرة تقع على ما في الامة وليس لها في ذمة الزوج شيء لان تقول للمائة
 لزوجها عند الخلع قد برأتك من حق صداقك ولا لالة عليه ليس بالخمار الذي في المال

المعلق في تحصيل مرجع المال للزوج وحده ولا للزوج **مسند** الجهمي في الذي حلف
 وقال لا تزني انت علي كالحاق ولم يقل كضهرتي ان كان فيد رخصته عن عيب الظهار
 ايلزم منه ومن سئل ان كان يلزمه عيب سئل ان يتركها في زوجته التي يكفر كفارة
 الظهار او لا **قال** الذي عني هذا ما في الاختلاف في وجوب الظهار قول الله
 ظهار وقول للظهار عليه ان لم يذكر الظاهر عليه كفارة عيب وسئل ولا حفظ
 في ترك الجماع عليه شيئا على قول **ويعول** بالكفارة **ويعول** عن وجوب الظهار
 وتجهيل الكفارة او لم عند **قال** قبل الجماع اذا لم تكن له نية ان يراه الظهار بقوله وهذا والله
 اعلم **مسند** ابن عبد الله الباقي في المختارة **اختلاف** بعض اوجب لها الصداق
 وبعض لم يوجب وبعض جعلها تطليقة وبعض لم يجعلها شيئا وان لم تقسمها البعض
 قال اذا اختارت نفسها ان تطليقة تبين بالثلاث وان لم تحت فواحدة حجة وفيه
 اختلاف كثير **قال** مختصرا وعندنا في الصداق لان الفعل منه وهو ملك
 بزوامها وقيادها والدي **مسند** ابن عبد الله وفيه من وجبت حرة وعلوة
 ثم طلق المملوكة ولا ردها الى **قال** خيار بعد الرجم لا **قال** رجم ان لها
 الخيار والله اعلم **مسند** الصبي الذي قال له وجبتان وطئتكم واذا وطئتكم فانت
 طالق **او** والله ان اطاكم وما اشبه هذا وللوائح للوطئ **قال** هذا لا يلا وتبين ان
 لم يطاها حتى مضى اربعة اشهر فان وطئها قبل مضى اربعة اشهر وكانت عينة
 بالله فان عليه الخنث **وقد** لم يلا وان كانت عينة بالطلاق فان اولا على التقاء
 الحتامين فقد مسدت عليه وان لم يرد فانها تبين بتطليقة رجعية وان
 لم يفعل شيئا وهذا حتى مضت اربعة اشهر فانها تبين بتطليقة ولا علة عليها
 ولدت في عجزها ان شاء فان تزوجها او وطئها المحقق الخنث ان كانت عينة بالله **ورن**
 تكسها جنة ليمينه حتى مضى اربعة اشهر يانت **بالا** يلا ايضا **ورن** خالها **او** طلقها
 ثلاثا في حمل الايلاء فان لا يلا ينهدم **والحق** الطلاق والخلع فان ردها بعد الجماع
 بالتفريق منها فذلك جائز ولوطئها بمنزلة التزوج فان كانت عينة بالله فان

عليه كفارة الغش وإن تركه اجتهد ليهنأ فافها تنبيه **ب** بالآلة الصاعلة مضمون النكاح
وإن كانت عنده بالطلاق فلا شيء عليه بعد الوطء في الزوج والرتن ومن غيرهما
إذا اكتسبها ثم خالها أو كان بالآلة ومنه بالنظران فليس له أن يطأها حتى يكون نكحاً
ولم يطأها حتى مضت أربعة أشهر بانه عند الإيلان وإن كان تزويجاً بعد انقضاء
العدة فليس عليه وقت في الكفارة وتختلف في طهرها وأها فقلنا يجوز له
وطؤها قبل التكفير وقلنا ليس وطؤها قبل التكفير وبما إن كان قبل انقضاء
العدة فالآلة باعده ولا يهدم عند الطالع ولا يدعى **مسألة** وقام من حلف
بالطلاق أنه يزوج علي زوجته فهذا آيلة فإن تزوج قبل مضى أربعة أشهر
لزوجته عنده ولا بد أن بالآلة ولا يدعى **مسألة** الرغوى في برك الصبيته
زوجها وصدقتها با وإيها يكون أمه فافعله أم لا قال إن صح إباحة فقد
أصحها برك الزوجها وصدقتها فان الزوج يبرأ أبداً من الحق وصدقة غيره
وقول أنه يبرأ إذا كان للاب ثقتاً ولا كان غير ثقتاً فلا يبرأ الزوج وقول لا يبرأ
عليه قال كان للاب ثقتاً وغير ثقتاً والى القول والمجهول به أن الزوج يبرأ إذا
صح أمه لها ويكون أمه كفعله ما لم يقع خيانة الأب ولو لم يكن ثقتاً إذا كان
برها الزوجها باللفظ صحيح وقبل الزوج ببرها با وإيها بعد نطق كلهما با
لبرأ له ولا يدعى **مسألة** الصبي ومن خالع زوجته وطلقه باطلاً قابلاً فهو
رضاً وهو إلى الرضه ومات أحدهما في العدة يتوليان أم لا قال إن كان
رضاً وقول أنه يكون ضلماً وطها للبرأ منه وقول أنه غير ضلماً للبرأ
لها منه حتى يصح أنه ضلماً ولما إذا خالها أو كان هو لا يرض في اللوازم بينهما
اختلاف وأكثر القول للبرأ لها إذا كان ذلك بمطلب منها له وإن كانت
على الرضه وكان هو الطالب لها ومات فلا يبرأ له منها وإن لم يكن هو
الطالب في البرأ له منها اختلاف قلت ومعدة هذه لا تقع في حال موت
البرأ لها وفي غير ثبوته قال في حال وجوب البرأ لها منه عليها عدة التوفي

عنها زوجها انما جعل علمه مراءى فيها المسلمين قلت فان مات الزوج والزوج
 فطلب الخي منهما امور ثم لم يلبث واذا عاى ان الطلاق غير باين وان لم يورث بينهما
 واذا عاى ورث لم يلبث ان الطلاق باين وان لم يورث بينهما واذا عاى الخي ان الخلع او الطلاق
 فخلصه واذا عاى ورث لم يلبث ان الطلاق في المصحة القول قول الخي او قول ورث
 الميث قال ان للدعي يدعي الطلاق والقضاء للعدة والدم **مسألة**
 والخلع هو ان تقتدى بالاك بشئ وما لها فتقول قد ابرأك من حقي وصدق او قد ريت
 عليك هذا الشئ وعلى ان يري لنفسه ان الطلاق ونقول الزوج قد قبلت ذلك
 وقد ابرأت لك نفسك بآن الطلاق وهي تطبق واحدة تنبى بها واسلم ردها
 الا بضرها ولا تنقض مما اخلعت منه شيئا ويزان ولا ينقص عنها كحدة المطلقة ولا
 تسكن لها ولا نفقة **والدم** **مسألة** والمصحة لا يشئ بزوجها وعليه الزم نفسه وجل
 الطلاق الان ضمن به ضمان فلا يخذه مندين وكذلك ان قال قد ابرأت لها نفسها
 وقد ابرأها بالطلاق **لدم الطلاق** وعليه **القول** ان يقول قد ابرأت لها نفسها
 ان ابرأت ورحمها او يري ثم فلا يبرأ حتى تبلغ وتم ذلك وتنقض وتغير والدم
اعلم **مسألة** ولا تدر الخلق المدا بضرها لان الخلع وقع باختيارها فاصار
 بائنة منك بنفسها وليس للفرد يتحد ولو يدرهم وبها المطلقة فليجديهم النجدة
 وهي وثيقة لان مات في العدة ونحو يستحب ان يخالع الرجل زوجته بعد ظنهما
 قبل ان يمشي كما ان يستحب ان يصنع بالمطقة **والدم** **مسألة** ورجال **مسألة**
 على غير او خزانة او قول له قيمة ذلك ويكون خلعاً وقوله مكان النجش ومكان الجور
 كبس ونحو ان يكون هذا طلاقاً لا يكلف فيه الرجعة قلت فان وقع الخلع على شرط
 النجاشي لم يدر ان يام قال ثبت الخلع وبطل الشرط **والدم** **مسألة** وبني نشئت
 الملق على زوجها او امتعت عن طاعتها فيها عجب عليها او طبت ان تغسل وجنايتها هل
 تحل لزوجها على هذا **لا** قال قول محل له وقوله لا تحل له الا ببعض جماعه ونفسه
 او ادره ن قلت فان اخلعت الدم من الاساوة ثم مضى اليها او رآها ونحو ذلك وقال

اثنان اركان الحسنة والاحسان فابت هاتين الحالتين هما مقتضاها • قالوا يختلفون ذلك بحسب
 ان يتم له البت وان لم يتم له ولم ترجع اليه فاجوابه للاختلاف ان ظاهرهما ذلك في العدة
 والبرهان • **مسألة** • وزالت له اوتة قد ابرك الله حقه ما ابرت في نفسه فقال قد ابرك الله
 كد نفسك قبل يقع البت وقيل لا يقع والله لا يبري وحق الناس الا ان يقول قد قبلت يقول
 ايضا لا يقع بهذا حتى يملكه وقول لا يقع ولو ابراه والدعاء • **مسألة** • ابن عبيد ان ان في رجل
 تعد هو زوجته للزواج • وقيل له قد ابرك الله حقه وصداق فقال لها ما فاقش فقالت له
 ليس هكذا قالت له ثالثة قد ابرك الله حقه وصداق فقال قبلت ما يطلقان فقبش
 رد هذا لما اتصل في نسيم واحد • قال ان هذه تطلق واحدة بقول زوجها ما فاقش
 لانه لم يقع منها البت وتطلق نحو ابنة الثاني لها واحدة لان الخلع يتبع الطلاق • والله
 يلحقها بعد ذلك طلاق • ولو قالها هذا الكلام اكثر من ذلك راجع الى الان الطلاق لا يقع
 الخلع والدعاء • **مسألة** • ومنه للاق اذا ابرت زوجها والحقوق التي توجبها عليه على
 ان يبري لها نفسها بان الطلاق فان لها نفسها وكانت قد اخذت شيئا من النقد
 ونحوه عليه شيء والنقد ان يكون البت على ما يقع في الذمم او على الجميع • وزعموا اخذت • قال
 ان البت يقع على ما في الذمم ولا رد عليها فيما اخذت منه اذا كانا خالعا على ما في كتابها
 عليه ما تها تر عليه ما قبضت منه والدعاء • **مسألة** • ومنه وفي رجل قال له زوجته ان
 سلمت له اوراق لصداق او يوم تسلم او متى سلمت له اياها فهو طالق ما ترى • قال
 ان كان قد خذها فادركه متى سلمت له الاوراق طلقت واما ان كانا قعدا فخلع ولا رده
 وقال ان سلمت له الاوراق فانت طالق فان سلمتها في المجلس طلقت • ومنه في رجل قال لجلس
 بطل الطلاق والخلع ولو سلمت له بعد ذلك والدعاء • **مسألة** • ومنه وفي رجل تضاير
 زوجها وتكلموا بالايدي فطلبت منه الزفاف وريدته من حقه وهو منصف طاهر • **مسألة** •
 قالوا على الكراهية منها المصح انصافها وادبها الواجب عليها حلت له فويتها والله
 اعلم • **مسألة** • عن الشيخ ناصر بن حمزة رحمه الله والرحماني ان اري الواجب لزوجته الا
 ان لم يحسن معها الصحبة بحسن الخلقة وطيبة النفس والتعاوض والاحتمال والرافقة

فيها مك ونحوه من ذلك هل يجوز لها الخرج فيما بينها وبينه وهل تحمل الفدية بها على ذلك
 قال لا يجوز له قبول فديتها اذ هو غير منصف لها اذ لم يحس معها المصيبة وجاز لها
 الخرج ومنه فيما بينها وبين الله وجزاؤه فعلها ان ياورها ويلفوها على هذه الصفة
 والله اعلم **مسألة** ومنه فيمن طلق زوجته وتزوجها اهل البيت بتزويجها وتزويجها مكان
 الرزق قال نعم وهو أقوى ولزوجه الله **مسألة** ومنه لا تحمل الاطالة على زوجة الدار
 او خالها اهل الدار هل يغير رضاها وهل يبدل صداقها قال لا يجوز في القول ان يخلص
 وصداقها وان لا يبدل رضاها ولا يبدل **مسألة** ومنه اذا انفك الرجل وزوجته على
 الخلع علق تدر عليه جميع ما اخذت منه ما الذي يجب ان تدره عليه قال عليها ان تدر
 عليه كما اخذت من ان كان ولا يهررت ولا يهررون كان ثيابا قد بقيت وتحقت او
 حيوانا قد مات او غنلا فلعنها الزوج ردت عليه قيمة ذلك وان كانت ارضا فليست بها
 ردت الارض ولها الخيار في فصلها ان شاءت فلعن من ساءت اخذت قيمة
 صرهما وان كانت تغلظها لغيره وليس عليها ردة غلظ وقول له افرق لاجلها اللعن
 حتى حل السراج اذا شرط اخذ جميع ما غنم وقول ليس له انعاسا قد لهما والمهر
 والله اعلم **مسألة** ومنه في كل بين البت والقول للخلع البطل للخلع ام لا قال
 يختلف في ثبوت وطال الله والله اعلم **مسألة** ومنه في الزنا الزوجها الطلقة
 فاولئك يكون حكمه خلع ام طلاق قال يقع الطلاق وهو متع انزعه عن زوجها وهو متع
 للصدق قال غيره ينظر في هذه المسئلة للدين معناه والله اعلم **مسألة**
 المومن الماهق من ابلته زوجها في ذلك فخلعت قوله وقول للدين والله اعلم
 عن الشيخ احمد بن محمد بن الله وفي رجل قفوز زوجته ملاكها جعلها في الخلع اعلى رده ولم يعمل
 انها ائتت به لغيره قبل الخلع او باعت بالخيار فعليها ان تخلص له ماله ولا لغيره وفي
 ان صحت الا فالقيمة والله اعلم **مسألة** ومنه ثبتت على العمى ان تزوجت
 سمي باسمها لان البت طلاق بلامه وكذلك كانت هي العمى لان البت يقتضي
 في القيمة وان كان باصول فيحتاج الى دليل والله اعلم **مسألة** ومنه في رجل اختلعت

اليد واليد ثم رجعها ثم اختلعت اليد الثانية ثم رجعها ثم اختلعت اليد الثالثة هل مردعها
 قال غفر في ذلك من طلق جعل الخلع نسخ لكل رجل رجعها باليد اياها بانت عند اطلاقه وعن
 نعل الملك والملك **مسألة** عن الشيخ بمعة رجع في رجل خلع بطلاق زوجته عن شرب الخمر
 الا بشربها وخالع زوجته جلت لذلك هل رجعها ان قال انتقاع الخلع عن رخصه في غير تقيد ولا
 انكره فهو لك بنفسها واذا حنث هذا الجاهل الظالم شرب الخمر ورجعها ورضيت به
 فلم تكن هي عاصية ثم قلد وعلمت بفعله وساعدته ولا بد **مسألة** عن الشيخ علي
 بن مسعود النخعي وفي رجل رجعها بعد الخلع فابردت رجها او صلتها فقل لها قد قبلت الي
 واستطاف قبلي ما في ذمت طالق قبلت ما في ذمت طالق يكون هذا الطلاق ثلاثا
 ام واحد **مسألة** قال قول يلحقها الطلاق بقوله بعد ان كان كل من طلقها بالطلاق بعد القبول
 متصل لا سكوت بين القبول والطلاق وقوله اذا قال لها بعد ما ابرأ رجها او صلتها
 قد قبلت ما في ذمت طالق ولو قال له وكذا رجع قد وقع الخلع بينهما ولا يلحقها طلاقه
 اذا كان مفصلا بالقبول على القول الذي يعمل به اكثر الفقهاء ولا بد **مسألة** ومن خلع
 لابطان رجها بدل الدرة ويوما بعد ما لا بد له عليه ولو تركها اسنين حتى طامت في فم
 نكحها بعد ذلك حتى مضت اربعة اشهر بانت بالابتناء والبدل **مسألة** ومن قال لا بد
 ان دخلت دار فلان فميط الف وان وقفت على بابي فهي عليه كضهر اقم وان قضت عن عنده
 حاجته فهو السلاق بها الى سنة ففعلت ذلك ككلمة فانها تطلق بدخولها الدار وعليه
 كفارة الظهار والكفارة له بينه فاذا لم يرد رجعها بعد الطلاق حتى تمضي رجعها بانت بوجوب
 وان انقضت عدة الطلاق انقضت المظهار وان لم تنقض عدة الطلاق حتى تلوا رجعها
 اشهر بانت بنكاحيتين وان وطئها وقد كفر المظهار قبل انقضائه رجعها لا شهر وقد
 رجعها وقد رجعها المظهار فعليه كفارة اليمين والبدل **مسألة** ابن عبيدان ومن الخ
 من رجعته وحلف بطلاقها بالحق الطلاق بعد لا بد له **مسألة** وكذلك لا بد له من الخ
 الطلاق ام لا **مسألة** وما الذي يلزم فيمن يطعن في الابتناء والذي يلزم فيه الكفارة كما
 لا حاجة له او مؤسرا ومن تحبضه وحسنه او مكرهه وكيف حكم العدة عليهم في

فكذلك الكفارة • قال لم يعلم انه تزوج بكفارة الريبة والريبة بل يحفظ ان الرجل اذا
 حلف بالله عز وجل في زوجته فان ترك وطأها اربعة اشهر بانته • منه بالريبة في طليقة
 بائنة تحمل الارواح • ومنه بانته بالريبة وان وطأها قبل ان تمضي اربعة اشهر فزوجه
 وعليه كفارة يمين وسبعة كما قال الله تعالى • وما ان حلف بالطلاق عن جهل زوجته
 في طليقة واحدة فهذا الذي يؤمر بالطعن وينزع وحده وتطلق بمنزلة زوجته وليرد لها
 ولو كانت ان كان بينهما شيء والطلاق • وان مضى الحرام وميت عليها ابدى وما ان ترك
 جامعها بائنة منه بالريبة وجاز له تزويجها في يوم بانته • وان حلف بالطلاق
 عن وطأ زوجته في عين الريبة وعقدها معه الريبة لا عدة طلاق • ولو كانت حامل او مؤبنة
 او من تحيض كدسولة • وماذا الا انها وحلف بطلانها عن وطأها فان انقضت عدته
 الطلاق قبل عدة الريبة بانته بطلاقة واحدة ولا تعدم الريبة وان انقضت عدة
 الريبة قبل عدة الطلاق بانته بطلاقتين والله اعلم • **مسألة** ومنه والذي
 قال يلزم من الطلاق انه يسلم لفلان كذا المصنف • المقبل والقبض للمقبل ولم يجد
 حداً وحدها ما حكم بهذه اليمين • قال اما اني لم يجد حداً معلوماً فليزوم الريبة وان
 حداً فقلنا اكثر من اربعة اشهر يختلف فيه ولا يرد عليه • ولا يجوز له عباثتها حتى
 يسلم لفلان ما قال فان باشر قبل ان يسلم وميت عليها وان لم يسلم حتى مضت اربعة اشهر
 بانته بالريبة وان كانت المدّة اكثر من اربعة اشهر فنجس كذا اختلاف العلماء • **مسألة** ومنه
 وفي رجل قال يلزم طلاق • الثلاث انما يسكن في هذا البلد ان لم يعطه ابوه بيتاً
 وجباً وكان ابوه غير حاضر في البلد فقدم بعد يوم وليلة وعطاه ما حلف عليه • ومنه في
 سكونيها قبل ان يعطيه • قال لا تزوجها مع الحالف زوجته قبل ان يعطيه ابوه
 ذلك وعطاه ابوه قبل مضى اربعة اشهر فلان باشر عليه في كل القول ولان جامعها
 بعد ما عطاه ونجامعها قبل العطية وميت عليها ولا يعلم • **مسألة** ومنه فمن
 قال تزوجته ان لم تعتدي لفلان في الكلام لفلان في الريبة لانه لم يزوج فلم تعتدي
 له ما يلزمه • قلنا ان كان نوى بذلك طلاقاً فهو اياه ان لم تفعل حتى مضى اربعة اشهر

وإن وطئها قبل أن تعتذر رجعت عليه وإن لم ينوط طلقا فلا بأس عليه وعليه في ذلك الميم إن لم يأنط
 طلقا قال الداعلي **مسألة** ومنه وفي رجل قال لزوجته إن مت فانت طالق أو يوم أموت
 فانت طالق لم يأت إن مات هذا الخالف ما حكم هذه اللفظة طلقا وما حكم عدوها وميراثها
 قال إمامنا قولنا أنت مت فانت طالق فلا تطلق بعد موته كان طلاقها رجوعا أو
 بائنا وترث وعليها عدة الميمته وما قولنا يوم أموت فانت طالق فهذا لا يلازم وليس له طوقها
 مضت الرجعة أشهر بآنت بالابلية والرداعلي **مسألة** ومنه وفي رجل قال لزوجته إن لم أخرج
 فعنه السنة فانت طالق وبعد الحج عشرة أشهر متوجه عليه الابلية ومنه رجعت قال
 إن تعد بعد حرج فهل يلزم الرجعة أشهر وقع عليه الابلية وإن تأخر الحرج يصح في حرج
 لا يرجع وإن لم يخرج في عامه ذلك وقع عليه الابلية ولحقه عندي إن قال في هذه السنة
 أو لم يقل والرداعلي **مسألة** عن الإمام عبد الوهاب المخزبي ومخلف بطلاق زوجته ليكسح
 عليها فآنت قبل أن يتزوج وقبل أن تنقض الرجعة أشهر فمأخوذ وتثبت لأن الطلاق الذي وقع
 عليها لمؤخره موته وحده وللطلاق وحده تثبت إن مات في العدة وإن مات بعد الرجعة
 الأشهر فلا مؤثر بينهما إلا أنها آنت منه بتطبيقه الابلية وإن وطئها قبل أن يتزوج مت
 عليه ابدا ومن مضت الرجعة أشهر قبل أن يتزوج وقبل أن يموت بآنت منه بآلية
 والرداعلي **مسألة** ومنه قال الزوجة أنت كائني أو كائني أو كائني فلا يكون الظهار إلا
 شيء عليه لأن هذا يقتضي أن تكون كمثلهن في البر والقدر والحق حتى يرد به غير
 ذلك والرداعلي **مسألة** ومنه قال الزوجة إن فعلت كذا وكذا فمأخوذ عليه كظم أمه فلا
 الظهار عليه حتى يفعل هو ذلك وللعمة والابلية عليه ولا حجب والكفارة حتى يفعل
 وكذلك كان الشيطان فعلت هي كذا وكذا فلا يلزمه شيء حتى تفعل هي ذلك فيلزمه
 الظهار والرداعلي **مسألة** ومنه قال الزوجة إن لم أفعل كذا أو لم تفعل كذا
 فهي عليه كظم أمه فليس له أن يفتقر حتى يفعل هو أو حتى لو وقع الفعل حتى
 تنقض الرجعة أشهر بآنت منه بالظهار وإن فعلا ما حلف عليه فقد تزواكفارة عليه
 ولله وطئها هذا إن فعل قبل أن تبين بالابلية الرجعة الأشهر ولم يكن وطئ قبل الفعل

والله اعلم **مسألة** ابو سعيد وفي الرجل يقول ان زوجته با اخبثا ويا اقامة ولا عند با اقامة
او طلق كما اقدمنا في المزمع **مسألة** قال معني هذه كلمة جافيت بين الزوجين فان ازالها بالظهار
لزوجته والعنف القبيح فهو محقق وظهارا ومن لم يزوج فلا علم عليه عنه ذلك
ظها او الساع **مسألة** وقيل ان الظهار والابلا لا يكونان طريقا للمحاطة ووظاهرت
اولا وقد انشأ عليها وقال عنكر او زور ووجب عليه التوبة والظهار او معناه كانه يقول
كأنه يعلم على كبره **مسألة** اي في التزويج وخص به الظاهر للزوج موضع الكبر والاعمال
ووظاهر هو اولادته ولم يكن حق مضت اليه الشهر فلا شيء عليه في تأخير الكفارة
ولا يطأ حتى يكفر وقول الفقهاء بان الابلا لا تمنع من وطئها وقول ولو كثر ولم
يطأها حتى تكفر في ابنة الشهر بانته منه بالابلا حتى يكفر وقول انما ذكر في الابلا
وهي في الظهار فان كان قد فقد لا عند المنع وليس للظهار حد مثل الابلا **مسألة** قلت فان
بانت بالظهار ثم تزوجها على غير تطليقة تبقى معه **مسألة** قال علي تطليقتين وعليه
الكفارة بلا اختلاف ونعم في الاختلاف **مسألة** في الطلاق قبل الكفارة فقول لا يطأ حق
يكفر فان لم يطأ ولم يكفر حتى مضى الشهر بانته بظاهرها حتى يزوجها حتى تبين
تطليقات **مسألة** فان تزوجها بعد زيج لم يكن له في ذلك وقت والكفارة عاها وقول
لد وقت عليه ان بانته بالاجل الاول في المسئلة الاولى ولكن لا يطأها قبل ان
يكفر فان وطئ قبل ان يكفر فسدت عليه وقول لا تنفسد عليه وقول عليه الكفارة
وقول لا تطأ اجل الظهار ولا يكون عليه اجل ثان في الكفارة دين عليه ولو وطئها
فان عاها وقيل ان بانته بالظهار وتزوجها تزويجا جديلا فقد مضى حكم **مسألة**
الظهار ولا كفارة عليه والله اعلم **مسألة** ابو سعيد ومن قال لا عند طوعا عليه
كما مضى انه قيل انها تكون عليه كما تكون بطؤها ولا يطأها وقول لا يرفع
عليه بذلك شيء حتى يسلم به العتق والظهار فان كان بطؤها اقره قيل ان يطأ
ولا وقت عليه فان وطئ قبل ان يكفر من عليه وطئها ابدان كان لا يطأها فان
الرد وطئها او يكفر فانه الظهار والله اعلم **مسألة** والله اعلم عتق العبد

عن الظهار القعد الذي لا تقوم مقطوع الرجل الذي لا عشي ولا مضح حتى يبرأ أو المروج ان
كان ساقطاً وجازحه الان يكون محرم ويذهب ولا يجوز ولا يزال من الفاحش
واللجنون والمقطوع الشفة الان يكون يباعها الرقيق والمقطوع الانف اذا قطع ما
الان يكون قطع من اقل ما رز ولا مقطوع الذكر والمضروب على طهره حتى يذهب
وزهب جماعه ولا الحمي ولا يملز مدعوله ولا يملز اخذ حوزة والطعام والصبان
والطعام واحد وستين يوماً وصفة ما اخذ حوزة هو الذي ياكل عند الغدا ما اكتفى
به الى العشاء ووالعشاء الى الغدا والدر اعل **مسألة** من صام تسعة وتسعين يوماً
ثم افطر بطن انتم الشهرين ثم ذكر فصام يوماً اهل عيونه قال ان كان بعد في الاربعة
الاشهر جزاء فكل ذلك اليوم وحده وان حلت الاربعة الاشهر طالت منذ اوله وان
وطمها قبل ان يسوم ذلك اليوم فسدت ولا يفرض ان صام اكثر من تسعين يوماً والدر
اعلى **مسألة** ومن شق عليه الصيام وشدة الحر فلا يجنبه الطعام ولكنه يصح صلياً
حتى يحرق على نفسه الموت فمطططه على هذه الحالة كل يوم فان انقضت الرجل قبل
صيام الشهرين اطعم فان اطعم قبل ان يفعل ما وصفتنا وطوى حرمته عليه ابد قلت
اسم او ترك عليه ان لو كان في رمضان لمجاز له ان يفطر بقدر ما يجي به نفسه هل في
ذلك قال ذلك وجعل البدل مثله الى الصيام كفارة لمولفسد عليه صيامه
وقال ابو علي يحرم البدل في الاربعة الاشهر ولو لم يتابعه ولا يفسد عليه وليس
باشهر رمضان والدر اعلى **مسألة** عن الشيخ ناصر خيسر فيمن قالت لزوجتي نانا
تحمده نفسي واحرم عليك فزعليها وقال لها انا جاعلنك ميتة ومي والارث يقع
هذه الطلاق ام حرميت قال ان قولها على لسان محبة نفسي واحرم عليك فلا تدخل
الحرم على الاخر في زوجته هذه وما هي فتلزم بكفارة يمين وسلته قولك غلط والدر
اكثر وما قوله جاعلنك ميتة ومي والارث فلا كان الا بقوله هذا جعلها كاحد في
الاختصاص وعظم المصلحة والقدر فلا طلاق عليه ولا ظهار وان الا بقوله هذا التحريم
فهو ظاهر في ذلك الوتيرة التحل والقول قول محرم يمينه في هذا وان الارث هي ان تصدق

انما نوى بقوله هذا الخمر وغيره من فغيره اختلافاً قول نحو لو ائصد بقدر كان
 ثقته وقول ليس لها تصديق كان ثقته او غير ثقته وقول لها تصديق كان ثقته
 وليس لها تصديق كان غير ثقته وهذا القول الاخر هو اكثر قول المسلمين وكان
 الشيخ ابو سعيد يؤيد هذا القول ويعجبه وكان القاضي ابن عبد الله يفتي به والله
 اعلم **مسألة** وقال الزوج بعد اختياره او اختاره نفسك ففي كل ثلاثا قول قول
 تطاف ثلاثا وليس له ردها حتى تنكح زوجا غيره وقوله ردها بغيرها كما اختلعه
 وقول تطاف وحده قوله ردها ولو كرهت وفيه موضع اخر اخر الخبر الاجل وجانبيه
 وبين غيره ولو برز بطلانها فلا طلاق عليه **مسألة** ومنه وفيه قال
 الزوج بعد ثلثي من حقه فقلدت كذا نفسك وقال يوم تبنى من حقه فقلدت
 كذا نفسك فلا الم لا شهر او قال اكثر مما ابدته وحتمها فاما قوله متى ابدته من حقه
 فقلدت كذا نفسك فان كان معناه متى ما ابدته وحتمها اذ كذا اليوم وبعد ذلك
 اليوم في ابدته وحتمها فقلدت وقع البدن وان لم تكن له في ذلك نية فان افتقر قاص
 مجلسها اذ كذا لم ابدته بعد ذلك لم يقع بطلان وهو ابدته وحتمها عليه وما قوله
 تبنى وحتمها فقلدت لها نفسها اتمها ابدته في كذا المجلس او في ذلك اليوم او بعد ذلك
 وقع البطلان لان مرجع عليها فيقول الله لا بد لها انفسها فاذا قال لها القوم
 قبل البطلان لم يقع بطلانها بعد ذلك وهي ابدته وعليه حتمها والله اعلم **مسألة** من
 كتاب التبيين وعن ابي اسحق وهو زوجها على شيء من مالها زوجها فابادته ما
 بقي عليه من صداقها وابادها نفسها ثم الم لا في بعد انقضاء عدتها عابت ذلك
 الصلح وقالت انها جاهلة بالشئ فعلى ما وصفت فان كانت هذه الم لا لم تكن
 عاقبة للمال الذي صلحت عليه كانت هذه تطليقة وهو ملك بغيرها اما دامت
 في العدة ولها صلاحها تاما وان كانت قد انقضت عدتها فلا سبيل عليها اليه
 ولها صلاحها عليه والله اعلم **مسألة** الرغوى هل يجوز عقد الزفاف البائع عن
 الظاهر وكفالات اليمان قال قول لا يجوز الا قبضة مؤمنة لها ولا بد وقوله نحو

في ذلك فبعضه من كذا اذا كانت من اهل الكتاب ولا اما اليهود فلا يجوز وقول يجوز
 رتبة نافعة في جسمها ان الزكوى النفس عن غيرها والتكسب وقول لا يجوز الا رتبة
 مؤمنة قد وصلت الخمس وعن ابن عبدان وموجود مسئلة الجوارح **مسئلة** ولا يجوز
 لا لائق البائع عن الظهار وبوجوب الختان وعظام الايمان والادعاء **مسئلة** الشبيخ نامة
 خمس ونحوه من الحلال ونوى ذلك طلاقا فقبلها انطلق وقيل لمن حر الحلال والقول
 الاول اشهر ونظر في هذا القول ان ذكر وطئها حق وضعت اربعة اشهر خربت منها
 بالليله ومن وطئها قبل ذلك فلا يلا وعليده والادعاء **مسئلة** ومنه وما لا عدل في شرا
 الملة طلاقها من زوجها بصلاتها ان يكون خلعا او حتى تطلق نفسها فان الا حوط
 ان يكون خلعا والاخذ بالوثيق في الزوج والحل في **مسئلة** قلت وعلى قول من قال حق
 تطلق نفسها اهل بيده الزوج بصلاتها ولو كان مسيما اليها قالوا الشريعة
 منه وضعت به في حال من يجوز رضاه وشرا فلا يبعد عندنا ان من ذكرت قلت
 ومن اشترى ذلك ابوها وطلقها ايحبك ان يبيد زوجها وصالها ولو كان مسيما او
 اليها قال على قول من قال باجائة ذلك انه يلا وتوب الى الله والاساءة التي
 اساءها ايها قلت ومن باع تطليقة وطلاق زوجته لغرضها غير انها طلقها
 المشتري وجب حق الزوج عليه ورخصت في ان تقاصر زوجها المشتري
 على عليه او صلاتها او بارت الزوج منه هل الزوج ردها كرها ولا يلا لصلها
 على هذه الصفة قاله ذلك غير راي **مسئلة** ان تستوفيه المسئلة على غير الامناء
 عليها والادعاء **مسئلة** ومنه وحلف بالطلاق انه ليضرب فلان يوم كذا
 دون اربعة اشهر فلم يضر ذلك اليوم لكنه ضربه قبل اربعة اشهر وعليه ايلا
 ام لان وما حد الضرب قال اما ان كان في اربعة اشهر فلا على عليه ايلا
 الضرب يسمى ضربه كان مؤثرا او غير مؤثرا او غير مؤثرا والادعاء **مسئلة**
 الصحيح في رجل قال لجماعة حضرة الحضار الذي بيني وبينك فاجابهم انه حضرة **مسئلة**
 القائل بالطلاق الثلاث ان صا وزعي قشعته فعقبه الاخر فقصه قبل

حملا الزرع او بعضه ثم بالخصف فخصفة قال في ذلك مكان احدهما انه مباح له
 وطور وجند يوم حلف الى ان يصيف زرعهم ويوم صيف زرعهم دخل عليه السلام
 فان تشعب في ليلة قبل الوطى وترى تيندون وطور قبل ان ينشعب حوت عليه
 زرعهم وان كان القاشع تشعب جميعه فقد وقع عليه الطلاق وان كان تشعب بعضه
 وتشعب الحالف باقيد ترى تبعد شكك بوجع محمد بن عبد الله بن ممداد والدا على **مسند**
 ابن عبد الله ان الزرع اذا باع لزجند طلائها تقول ان يقع الخلع ويبيع ما يبيع بالطلاق
 في يدها بالثمن للنفقة ولو لم تطلق نفسها وقول لا يقع الخلع في الذخي يطلق
 نفسها وان طلق نفسها على قول لا يبرأ خلعا كانت بائنه في قول القم
 ما لم تطلق نفسها واحدة وانما سلت الطلاق فانها تطلق بل او قول اذا
 طلقت نفسها سلت في واحدة وجاز له زجرها بربها رضاها والدا على **مسند** ومنه
 ومن قال لزجند لم تفعل في ذلك او نعطيك في ذلك ولا اجماع عليه قال
 بلحقه لا يبرأ الا بالثمن اذا طلقها قبل ان تقضوا الاربعه الا شهر ثم تزجر **مسند**
 العدة ثم تزجرها ثم يجاد يدا ابون ممنوعا عن جماعها ويجوز له الدخول عليها
 ام بلحقه لا يبرأ بذلك قال في حقوق لا يبرأ اختلاف وبعد التزوج الثاني
 قول بلحقه وقول لا بلحقه وما اجماع فيختلف فيه وقول جاز وقول لا يجوز
 والدا على **مسند** عن الشيخ سليمان بن محمد ممداد وفي رجل باع زوجته فطلبت
 واحدة ثم ان الرجل اراد زجرها بربها ورضاها هل يجوز ذلك ام لا قال ان
 ابيع الزوج لزجند طلائها فيختلف في ذلك ان طلقت نفسها واحدة او اثنين
 فقد قيل هي بمنزلة القدية ويقع ايضا موقع الخلع فعلى هذا لم يبرأ زجرها الا
 برضاها ان كان باقيا بينهما شيء من الطلاق وليس له فوق ما ساقدا اليها
 الصداق على هذا القول اذا الزيادة في الخلع لا تغل له ولو باع اليها اكثر من صداقها
 وقد قيل هي تطبقه رجعية وله ايضا زجرها في العدة كما هي كانت او رضيت ان
 كان باقيا بينهما شيء من الطلاق وله ايضا على هذا القول فوق ما ساقدا اليها

والصدق ان كان غير مسمى واليهما والرد على **مسألة** ان المولى ما اتقوا في الخلع ان كان
الزوج للعبد شيء ولو حق لزوجته فالحال ان يكون ذلك الخلع طلاقا يكره فيه رجعتها
الله قال في ذلك خلاف **مسألة** علموا اسم عتد في اللفظ قول يكون طلاقا يكره رجعتها
ان كان باقيا بينهما شيء في الطلاق وهي في العدة منه وقول لا يكره رجعتها الا بصاها
ادفع بينهما لفظ الخلع والرد على **مسألة** الصبي وفي الزوجين اذا قعد الخلع ثم
ابترق الملاقاة رجها ما اعليه لها بغير شرط لان نفسها وقيل الزوج الزوج منها ثم طلقها بعد
ذلك وحلها لهما او غيره طلاق السنة محضة شاهدين الله ما يختلف فيه قال وقال
هذا الخلع وطبقه الناسيس ولعلمها الرشد الادلى معنى الخلع **مسألة** وقال وقال هذا
طلاق اذا لم يكن موصولا بشرط البرت وقول ان القول قولان لم يرد بان الخلع
ولو قعد له فان ماتت الملاك كان له فيها الميراث على هذه الصفة وكذلك ماتت
كان لها الميراث وهكذا في ثلث المسلمين والرد على **مسألة** ومنه مقال الولد
لوالده انه لم يرجع الذي اخذه منه فزوجة ابنته بغير طلاق بغير الكاثر منه هذا **مسألة**
ما مضى اربعين اشهر مذ يوم قال قعد اللفظ ولم يرجع اليه ما حلف عليه لم **مسألة**
البدل ونخرج منه رجعة بتطبيقه واحدة وقول نخرج عند ثلث تطليقات ولا شيء
القول بتطبيقه واحدة ولو قال بثلث لاث هذه مسئلة ابدل وفي الائمة الثلاث
كالواحدة في اكثر القول فاذ امكث الاب عند زوجته يطؤها حتى مضت اربعة اشهر
وبعد ذلك ولم يرجع ما حلف به وكيده فانها حرة عليها او طأها بعد انقضاء الاعد
الاشهر ولا يجوز له ابدل الله قد وطأها بعد ما بان عند حكم الزوجية والرد على **مسألة**
مسألة ومنه وبيع على زوجته طلاقا عن معلوم فلم تطلق حتى طلقها الزوج
او بارها فعندى ان الطلاق والبران جائز وعليها انقضاء اشهرت به طلاقها
لان البيع والزوج طلاق رجعة جائز طلق او لم تطلق وقد مكنته بالشراء
والرد على **مسألة** ومنه ولا تختلف للامام الحامل بشرطت على نفسها ان لا يكون عليه
لها نفقة هل ثبت هذا الشرط كان الحرة معلومة ولم يكن وهل لها رجعة

وكيف لفظ الكتابية • قال هذا شرط لا يثبت عندنا اقتضاه على القول وقوله ثبات
وتجوز فيه المتأتمدة ان تناماه ولفظ الكتابية اقرب فلانها اذا ثبت رجحانها
والصدق • وما يجب لها والنقطة ما دامت في مدة الحمل هذا الذي فيه لها النقص على بعض
وان اقرب ان عليها كذا وكذا لا يطالبه بنقطة ما دامت حامله عند فان طالبه ثبت لها ما
عليه وثبت لمما يجب عليها والاقرب والدعاء **مسألة** ومنه و قال الحلال على حرام وله
زوجة ما ان لم ينزل في بيتها التحريم فانه لا يلحقه المهر فيها وقيل لا يلحقه حلاله وانما ان
حرمها على نفسه لزم المهر من غير مهر وقيل عليه الايالة وقول ان تركها خذ له مهر لم يثبت له
الاية وقول الاية عليه على حال والدعاء **مسألة** ابن عبيدان ومسلمة طوطا لما
اذا لم يورث الزوج ان يفارق زوجته وهي مفضلة له فجاوز ذلك ما لم تكن ممددا لساكنها
الملاقاة فليس لها ان تطالب رجحان الطلاق والمهران مسما لها والدعاء **مسألة** الشيخ جعفر
عليه فان فعل للبر والبره وتباريا بريا صحيحا ثباتا فقبل الزوج من رافعا فان طلقها بعد
ما ثبت البر بينهما وانقطع الكلام منه ولو قال لا يلحقها الطلاق لكذا الطلاق لا يقع
اذا كان منفصلا وكان متصل بالبر لم ينفصل فغيره يختلف قول يلحقها الطلاق وقول
لا يلحقها والدعاء **مسألة** وثار السليم ان تحالها الزوجان وهما يرضان وقع الخلع بينهما
فان كانت على البينة وما شئت كان في رقة الزوج والصدق يختلف قول علي والصدق ولا يلزم
الحجة ان المهر لا يحوز شره ولا عطية وعنده شئت وعطيت وهو قول محمد بن جعفر
وقول الصدوق ولا غير وشله الحجة انهما اتفقا على نسخ عقد بكذا في الصور والمض وانما اتفقا
يلزمها في الحكم فانلاف المهر لشيء من مال الزوج والحكم وان لا الزوج الصحيح عقد ثبت عليه
وقول عليه الصدوق ولا يورث له الحجة انه قبل منها بزاوج تعلق لورثتها فحقه ورثته
ميراث منها بفعله واختياره والدعاء **مسألة** الصبي ما برن الصبي الزوج وصداقها
فلا يورث من زوجها نفسها برن الطلاق لعلم ما برن وحرمها فهو تطالبقة يمكن فيها التبعة
ولا يورث الصدوق وما برن اب الصبي الزوج ففي حواله اختلاف • كانت صبيته
او بالغوا وثبت والاب البرن وورث الزوج او تدرنا الطلاق فقد وقع البرن • لفظه

ان يقول الاب الروح قد لا يترك ما عيذك لا يفتي فلا تدينه ان يدين لها نفسها بين الطلاق
ويؤمن قال حتى ينزع الاب الحق من الزوج ثم يبرئ منه والدعاء **مسلم** ومنه ومن الا
اظهاره وجبته وانقضت العدة ونزحت زواجيه وظلها ايجوز للزوج ان يتزوجها
قبل ان يكفر ونزح ازاله ايجوز له وطئها قبل ان يكفر قال لمان يتزوجها ولا يطأها قبل ان
يكفر ونزح وطئها قبل فسخي عنها عليه اختلاف والدعاء **مسلم** وان تزوج الامعة بعد فسخ
الحقة فلم يزوجها الغيار قال بعض المسلمين لها الخيار ما لم يطأها على علم الزوج او تعلم
وقال وقال ما لم تعلم فلها الخيار ولو وطئها او قال وقال لا وطئ زوجها الامعة فلا خيار لها
ولو لم تعلم بالزوج وقال وقال لها الخيار ما لم تعلم بتزويج الامعة ولو وطئها الامعة وطئها غير علمته
والدعاء **مسلم** الزمانيون قالت الملائكة انهم يقبلون بها وقال الزوج ان يقبل بها فاقول
قول الملائكة والدعاء **مسلم** الشيخ احمد بن حنبل اذا حلف لا يطأ زوجا تبذرا لا يقع فلا يلزمه
عليه ولا يعبر بمفوض وعينه هذه عن وطئ واحدة منهن او اثنتين او ثلاثا للزوجين في ثلاث
ولا يقع عن فعل بعض المحرمات الذي حلف لا يفعله ولا يقع عليه حنث في عينه حتى يفعل المحرمات
ثلاث ولا يقع الاثلاث الا في عين يمنع الجماع وعينه هذه لا يقع عن وطئ واحدة من زوجات ثلاث
او ثلاثا للزوجين عليه الحنث في عينه هذه بوطئ واحدة او اثنتين او ثلاثا حتى يوطئ احد
فان وطئ الرابع من زوجات المحرمات في عينه هذه دخل عليه الا يلكوفي زوجته الرابعة و
لانه قد صار ممنوعا عن وطئها بيمينه التي حلف بها فان كانت عينه بهذه فعيد كفارة عين
وسئل عن كان بالطلاق فاذا وطئ الرابعة وطئها يجب بالتقاء الختانين ونزع جنتيه
ولم يرد على ذلك وقوع على زوجات الثلاث تطليق واحدة ونزاع في وطئ الرابعة والثلاث والنقاء
الختانين حنث عليه الرابعة ووجها لانه وطئها بعد ان وقع عليه الطلاق بعين ردة
ولا يشهدا ونزح من عليه الثلاث من زوجات التي وطئهن قبل وطئ الرابعة تلت الطلاق انما
وقع عليهن بوطئ الرابعة خاصة ولدر الثلاث التي وطئهن اولها من في عدة الطلاق
محمض شافعي حرم بالعين مسلمين ان كان بقي بينه وبينهن شيء من الطلاق والدعاء
مسلم الشيخ صالح بن مصلح وقال في زوجته ما اطوكر شهر ففكرها خمسة

او قول اكثر مني عليه السلام وانكها جنة لم يندم الله قال اذا وطئها في ذلك الشهر الذي حلف
 لا يطئها فمعه عليه كفارة عيس ومن لم يوطئ في نفقته اربعة اشهر لم يدخل عليه ليلة
 لا ندغبر فمخرج ووطئها الا شهر واحد وفي كتاب الضياء وقال لا تدان في ذلك البتة او
 الشهر فانت طالق فمخرجها اربعة اشهر فلا يلاي الا ذلك داخل عليه ولو تكررها او ارجل عييد لم
 يدخل عليه الا ذلك اذ وقت دون الاربعة الاشهر والادعاء **مسألة** والاثور قال الزوجت بانت
 طالق قبل موت عشرين ايام وقبله وكذا في كل سنة من الايطافا اذ دخلت اربعة اشهر
 قال بانت عند بالايك وتاخذها فان تكرها بنكاح جديد فهو ايضا لا يطاؤون خلت وتولد
 الاربعة اشهر ايضا بانت بالايك فعلى هذا كما بانت بالايك فهو لا يطاؤون تبيع بالثلث شون
 مات احدهما انما دون الاربعة الاشهر فما يورثان والادعاء **مسألة** في رجل اكره زوجته وان كانت
 حامل فمضت الاربعة اشهر ولو توضع هل تبيع بالايك قال هكذا عذري قلت له هل لها ان تخرج
 بانت بالايك او لم ليس لها ان تخرج حتى تنفخ قال عذري ان ليس لها ان تخرج حتى تنفخ قلت له
 وان تنفخت قبل ان تنفخ ولم يدخلها حتى وضعت ثم دخلها بذلك النكاح الاول هل يثبت النكاح
 ويحوز ذلك ولا ينفق بينهما قال هو قبل في ذلك باختلاف وقول يثبت النكاح ولا ينفق
 بينهما وقول لا يثبت ذلك وينفق بينهما وهذا النكاح وقع قبل ان تنفخ منها اسباب الحمل الاول
 قلت له فان وطئها قبل ان تضع هل تحوزن قال هو ان قبل في ذلك ولا على ذلك اختلاف
 قلت له فعلى قول من يقول ان النكاح لا يثبت وينفق بينهما اذ اجازها بعد وضع الحمل هل
 يمكن للزوج ردها قال هو لا يمكن للزوج ردها فانها بانته عند بعد الاربعة اشهر
 والادعاء **مسألة** الشيخ ناصر بن خمس فممن نفق هو وزوجته على الخلع فقالت له الزوجة
 مبرئتك مما عليك ولم تغل غير هذا فقال الزوج قبلت بربك وراي اسلمني لستة وعشرين
 لدرير فمضت فانت طالق فلم تقسم له شيئا بل يحتمها الطلاق والخلع ما لم تقسم له ما اتفقا
 عليه ما لا يلحقها الطلاق والخلع قال ان الزوج من الحسين الباقوس اذا تعد
 للخلع ورايه وقال يقولون في ذلك غيرين بانها بلفظ ثابت ففي وقوع الخلع بينهما اختلاف
 وعلى قول من لم يوقع بينهما الا بلفظ تام ولو قعد له ولا فلا يقع هذه اللفظ الخلع بل

يقع بها الطلاق **مسألة** اعطته ما علق الطلاق به على قول بعض فقهاء المسلمين والآخر **مسألة**
وروي عن أبي الجوزي وان كان بطن الرجل رويته وهي صبيته بطن الشريطة فذلك موقوف
ولا يجوز رويته حتى يتبع وتما ان كان بطن الطلاق وانقضت عدتها جاز رويها وقال اذا
لزمكم النكاح وقد دخل بها الزوج فقد حقت عليه على قول بعض الفقهاء وقد قال لا تحرم
عليه ان المزدان يزوج اليها ابتكاج جدي والقول الاول هو الاكثر ويروى ذلك عن محمد بن جعفر
رحمه الله وروى قال بالاجازة موسى بن علي بن محمد فيما بلغنا قلت فما بين جعلوا البرن طلاقا ^{هول}
منها والطلاق ان قصدوا الممازاة كيف العبد في ذلك قال معي ان لم ينفذ هذا كله لان
الطلاق انما هو بين الزوجين والبرن بين الزوجين واللعن في حد قلت فما بين لم يثبت البرن
طلاقا وجعلت خلعاً بغير طلاق فلا يقع في النكاح من وضع اختلاف الى اجرة والمواثيق وثبت
العدة بعد الموت وشيئا وكثيره باين البرن فيها عن احكام الطلاق قلت فلم يجعلوا
رعيها على البرن ولم يثبتوا عليه طلاقا جعلوا في ذلك على ما في الطلاق ما بين بالثلاث
وهو في حال البرن على هذا القول بالنكاح الذي بينهما باقية ثلثت نكاحات قال معي ان البرن على هذا
القول يقع منها جميعا والطلاق كان فعلا من ليس له فيه مشاركة غيره فالزوج له والزوج **مسألة**
وغرارة طلبة الزوج بها البرن ما في اللان تنبيه على صدقها ان قال معي ان قيل لا يخلع عليها ^{الخلع}
فان **مسألة** قلت فان طلقها على تعطيد شيئا او ما لها قال ان انفقا على عوض كانا مكان
فمخرج وتوضي القول في ذلك ان قيل ولو اشترت منه طليقة عمل في الارض ذهبها واكثر
على وجه الخلع ثبت ذلك عليها وكان هذا بيعا وشرا لا خلعاً في شأن الزيادة والنقصان
وتوضي الخلع في المراجعة لا بطلانها ان اطلقت نفسها على ذلك لان قد اخذ على ذلك عوضا شيئا
وما لها فوقع الخلع في نفسها ولم يكن لها ما للمخ لا في الرجوع الى زوجها قلت فحسن فيد
معدان يكون طلاقا وبذلك رجعتها فلا يحسن مع هذا ولا يبين في شيء مما عدى الى قبل
انها لم تنكح منه الا بعوض قلت له فان رجعتها في هذا بغير رعيها وطهرها يزوج بينهما
قال معي ان الذي ارضيت به قبل الوطء معي ان قد قبل انما يزوجا ارضيت بالرد وسواء وضيت
قبل الرد او بعده وانما كان انما هو جواز على كل ما طلقه وهي غير ارضيت حتى طهرها على

ذلك فلا يبين لي جواز فعله وهو عندي شبيه بها إذا تفرقت أحوالها بالترجيح حتى وطئها •
 قلت فتوى لها عليه بطورها وجهها على لزوم صدقها ثانياً بما كانت تدين عن أساوة أو غير ذلك
 قال لا مكان جبرها جوازها فلا وعليه صدقاً ثانياً وإن كان جبرها على لزوم وجهها أنه
 لا يبين ما حكم الزوجية ولو طأ نفسه على ذلك تظل بها كسبيل المطلقات في الزنا الذي يكون فيه وجهها
 فليس عليه لأصلها وجوب • وإن كان هو المأان ذلك لا يبررها وقد جعلت حكم ذلك وهو مستكنة
 له وهو بطورها بعد مرة فلا يلزمه أكثر مطلق وبعد للندوة لكن زوجته ما عصب مرة
 بعد مرة بالغصب الأول لم يبين لي عليه أكثر مطلق واحد فالغيره وقد يوجد من يبلغ •
 تطبقه على زوجته بعد أن فطنت نفسها أن لدرها أو كونهت وعليها الرجعة ولما علم
 • **مسألة** وإذا سلف التحول طلاق زوجته المثلثة أشهر أو قبلها يكون منوعاً أو الوطء المسمى
 بفعل وهذا يكون هذا الآية الأولى • ولأن هذا ليس بالآلة المنع عنه في قول الفعل بحري فيبذل الاختلاف
 ويحصى قوله قال المنع أو ثبت أن قالوا لم يفعل كذا وكذا التحال أكثر من أجل الآية لا يكون مباحاً
 له الوطء في تلك الآية الذي سماه بكونه هذا هو الآية الأولى قال إن كان هذا هو الذي نرى أن لم يفعل
 ساعة هذه الآية إن رعت أشهر من شهره عندي الآية ولا يحسن له الوطء قبل أن يفعل وإن كان
 معاد في عيونه أن لم يفعل هذا الشيء في وقت حده بعد انقضاء أربعة أشهر من ساعته تلك
 ووقت الفعل محذور ولا يترقى عيونه إلا لأفعله في ذلك الوقت فهو عندي ليس بالآلة إذا كان
 ذلك الوقت الذي حرم فيه الفعل أن دخل الوقت أسبوعين وطئها حتى يفعل ذلك الفعل وإن لم
 يفعل وإن مضى ذلك الوقت وقع الطلاق واللعن • **مسألة** ابن عبيد الله ولا حلف الرجل
 بطلاق زوجته أن لم تفعل كذا وإن لم يفعل هو كذا وإن لم يفعل هو كذا حتى مضت أربعة
 أشهر وبانت منه بالآلة كمن تزوجها تزوجها تزوجها بالآلة أو بآية عليه قال في ذلك
 اختلاف قال بعض المسلمين لا بآية بالآلة كمن تزوجها تزوجها بآية عليه قال في ذلك
 ولأن يطأها قبل الفعل وقال بعض المسلمين لا يجوز له أن يطأها وعليه الأصل في ذلك ردة آثار
 فإن لم يفعل هو وتفعل هو في ذلك الشيء فأنها تبين منه بالآلة مرة ثانية وثالثة على هذا القول
 وقال بعض لا تبين المرة واحدة ولا جلي عليه بعد ذلك ولما الوطء قبل الآلة الفعل وكقول

المسلم صواب واجبة في الفروج والاختصاص بالادب والعدل **مسألة** الرام إلى فسخ النكاح
 الطلاق هو مصادرة العتق **مسألة** رجعت من حين ما حلف فعل أو لم يفعل أو لا **مسألة** فاعلى ما سمعت
 من الذين كان نية هذا القائل ان لا يلزم هذا الطلاق اذا لم يفعل هذا الفعل مطلقا فلو كان فعله
 قوله يقول نية يكون عبده هذه عنده الملاء ان لم يفعل حتى تضييع عدة اشهر بانتهى بالانكاح
 وليس له ان يحاكم في الاربعة اشهر ان يفعل ذلك وذلك ان كانت عينة في غير وطء ورجعت الى حلف
 عليها في قوله يقول ليس نية فعنده انه قد وقع الطلاق حينئذ لان لفظة هذا ليس استثناء
 في ظاهر اللفظ وانما على اللفظ الاعلى التثنية والاسماء **مسألة** اربعة اشهر على رجوعها او طلقها وقال
 هو مطلقها فكذلك خالها ما قال قوله من ههنا فالحكم الصلح ثابت عليها ان اذاعت
 اهل التيسر منه واما الطلاق فقد اقر به وليس له رجوعها الا بفساها والى **مسألة** الرام الى فسخ
 اذعت على رجوعها ان خالها وانكر هو ذلك وقت ان طلقها اطلاقا بملك فبدر رجعتها وان لم يقل لها
 عليك الفلج والذين اراد رجوعها على مذهبها اهل الرد **مسألة** قال القول قول الزوج ان طلقها اطلاقا
 رجوعا وعلى المرأة البينة انه خالها وان رجوعها على مذهبها الذي خرجها عليه ان كان لها عليه خف
 ويحجب هذه طلاق ان ترضوا بالرد ان كان خالها كما تقول هو والد **مسألة** الصبي **مسألة**
 ان اذعت عليه رجعت الفلج فقال الزوج انما حال عندك على ردة على الشيء العلوي والشيء
 الفلاني فقال المرأة اما الشيء الفلاني فقد ردت عليك وما الاخر لم يكن العن عليا قال اما
 رجوعها تسليم احد الشئين انما مدعية وقولها انك لم تحال العن على الشيء الفلاني هو مصدقة
 والزوج هو المدعي والد **مسألة** الرام الى التيسر ان يشهدا من لا يجوز شهادتهما
 كانت هي صادقة فلتقتد به ولا تقم معه على الحرام وان امتنع وقبول القديرة فلتحاهلها فاما
 خرج معنى للسئلة على هذا الوصف فالقول قول الزوج مع عينة والله يسأل العباد عن **مسألة**
 وحكام المسلمين لا يحكمون الا بما ظهر ووجه احكام الظاهر ولما ظاهر وما استتر وهو علام
 الغيوب **مسألة** ناصر شخص في الزوجين ان كره بعضهم بعضا او اذ الزوج طلقها فاما
 نفق هو ووجه الملة **مسألة** او غيره ان يبايعه طلاقا بصلتها ما يبيع طلاقا بصلتها وطلاقا
 العن وتسلم الزوج الثمن ويقع الصلح بين الزوج والصلح على هذا **مسألة** قال اذا كان البيع للاب

اولها نقول ان المنة في الخلع هي ما يقع البيع • وقول النبي كون خلعاً وعلى هذا القول فلا بأس
 عليه اخذ المشتري واللاق والاب ركناً وله ما اخذ • وما ان كان المشتري غير الزوج ولا ولدها
 فلا بأس بذلك فيها حفظاً عن بعض المسلمين قلت له ومن بان لادن واللاق اخذ منها ما سلمه
 للزوج كرهاً بغير رضاها الحق الزوج • وذكرني في ذلك ما لم يلحقه من قول اخذ الولي • ومن قال لا يلحقه
 شيء • وذكرني على هذه الصفة في أكثر ما في فناء والد **مسألة** • وكتاب التبصرة في رجل أساء
 معاشرة زوجته وصنعها حقاً فتدنت من الضرب والاذى وسهلت صوغها وتركت صداقتها
 وتقدت به من الضرب المودر وما اخذ وعصها • ولنور صداقتها على هذه الصفة اوله • فإذا ثبتت
 من الأساءة لم يبرأ صداقتها ولو لم يذكر لها فيها بشيء وبين العدان صحح ذلك في الحكم أحد لها حكم
 بذلك • وإذا ارتكبت صداقتها ان كرهاً في نفسها ما كانت في العدة على بعض القول • وإذا كانت عداً
 فقد انقضت كان لها حقها وله بدلكها شيء • **مسألة** • الغاوي فيمن قال لو صدر
 خالفش بالطلاق إلى خاتمة زوج بكلام العامة ومعناه لا نزوج عليك سمي بالطلاق
 كانت المحلوف عليها التي لزوجها عند زوج اوله على طلاق • ويجوز ان لا يزوج قال ان لم يزوج
 حتى يموت • بعد شهر يانت منه رجعت بالابلا والزوج التام معروف والد **مسألة** •
 رجل واولده فعل الخلع فقال اقش في الدواق ان اعطيتني رباها فان اعطته الدواق
 قبل ان يفتقر أو مجلس الخلع • ان الخلع واقع والد **مسألة** • الشيخ مسعود ومضان
 واهل ان الاب لزوج ابتدع في اختلاف • قال بعض محوز بان الاب وبه الزوج ^{الفضل} _{فان}
 وقال بعض لا يبرأ الزوج من المصنف ويكون الابن تطليقاً وله ردها بغير رضى • ايها كانت البعا
 ارضى بالغ وقال بعض لا يثبت بان الاب ان يبتزج صداقة ابتدع ثم يبرأ من ردها منه ثم
 يكون خلعاً وفي موضع ولو كان المصنف اجلاً والد **مسألة** • ومن تزوج اولا ولم يسم لها
 صداقا فابطلت ما عليه وصداقه • والى انها نفسها برئ منه ولو قالت انها لم تعرف كرهاً ف
 الصداقة ان كانت تعرف صداقتها الذي تزوجت عليه قبله وان لم تكن تزوجت قبله
 فانه يبرأ من صداقتها • وصداقة مثلها • **مسألة** • الزاوي في اولا البتة زوجها ما حلتها
 الذي عليه لها قبله ونالها فبطل ما عليه • والذين من صداقتها العاجل وغيره • قال ما فيها

بينه وبين الغير فيبصر فما وقع عليه الشر قبل الدين واما في الحكم ان كان الذم عليه لها وغير الصداق
يساوي ما سلم اليها والصداق العاجل او قبل مديوني وان كان اكثر فلا يبرأ ازيد ولا يكثر القول ولا يبرأ
مسألة ومن لم يزجه قبل الدخول وقبل ان ينفذها عاجلها فاستغنت للعل حتمها فلها ان كان له يوقد
على حتمها ولا يدخل عليه الا بلاء قلت فان الزان يوقد زوجته فوجدها احبها ما يصنع قال يؤمر ان
يخرجها والسبا ويقول لم يعنى العاقر فيه والحيض وفلا موبوءة فالتدثر قال على او زنت ه
قلت فان وطئها وهي نائمة او سكرانة او مغلوب على عقلها قال يسقط بذلك عنده حكم الايلاء وانما اتفاق
قلت فان اتى منها وعات عنها ثم تزوجت بعد الدفعة الشهر برجل ثم قدم وقال انه فاء اليها
واكثرت كعب الحكم قال القول قوله مع يمينه وهو اولى بها والدم **مسألة** الرام في رجل
غضبت عليه زوجته خلف عينا بالدم في ما ارضىها الرجوع سنة يلحقه بلاء في ذلك الم لا قال ان
كان فيه لا يرضىها في غير الجماع وانما هو وكان بينهما في طلب طائفة اليه وهو غير واجب عليه
هكذا عندي لا يلحقه الا بلاء وان كان قصد برضاها الجماع لها وان هو قد عرف منها ان رضاها
والجماع فهذه عندي يلحقه الا بلاء اذا تركها اربعة اشهر وان كان طلبت عليه ما لم يلحقه
بالحق واستغنت عليه لما لم يعطها ذلك الحق فيها يجوز لها الاستمتاع منه فاحاق ان يلحقه الا بلاء اذا
تركها اربعة اشهر والدم **مسألة** وممن وجب له الرجوع من جنه ما استغنت عنه الى سنة ولا
بائنه الا في الضرر به يس عند الا منع جماع زوجته طلاق لا يكون الذي يمين التي تمنع الجماع على ما
جاء في انار المسلمين لان الجماع يمكن على زوجها الا ان يكون هو يمين في الضرر ان لا يجامعها فهو مردود
اليمين على قوله يعطون الدين على النيات كانت يمين الله وبالطلاق والدم **مسألة**
وان كان المظا هو زنت محتاج اليها لكسبه وكسب عماله وهو حال الضعف والعجز عن الكسبه
فيجوز له ان يصوم ولا يقصد بنفسه لان الذم على من قال لعن لم يجد وهذا ليس واحد للوقبة لان
عليه الضم اذا عنت فكذلك الوقبة ولا يطيق هو على الكسبه واذا لم يطيق لم يكلف الله ذلك
لقوله عز وجل لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال عز وجل لا يكلف الله شيئا يثقل به كاهك
ولا يجوز ان يضر الرجل نفسه ولو كان قال بعض الفقهاء ولا يجوز لما لان يمينه اذ كانت معه
زنته والدم على **مسألة** ايهان محمد وهذا نبيع الزوج لو زنت طلاقها بخلاف في ذلك ان طلقت

نفسها واحدة أو اثنتين فقد قيل هي بمنزلة الفدية وتقع أيضا موقع الخلع فعلى هذا ليس ردها
 الا بضاها ان كان باقيا بينهما شيء **والطلاق** وليس له قوة ماساق اليها والصلاق على هذا
 القول الى الزيادة في الخلع لا العمل بالمواع اليها باكثر من صلاتها وقيل هو تطليقة زوجية ولو ايضا
 ردها في العاقبة كما ردها او رضيت ان كان باقيا بينهما شيء ومن الطلاق ولدا ايضا على هذا القول فوق
 ماساق اليها والصلاق ان كان غيبا مسمى لها ولدا **مسألة** وما يوجب ردها من وجوب الشجب
 عبد الله بن محمد بن غسان في القسمة ان البرية زوجها او غيرها او غيرها نفسها اهل يقع بينهما البرية
 او لا **مسألة** قال لا يبرأ والصلاق على تطليقة وقال بعض هو موقوف الخلو عما ان تمت البرية
 ثم ولا فهو تطليقة قلت لان المراجعة على هذه الصفة الدان يراجعها على ردها او لا **مسألة** قال
 فعلى قول من يقول بالطلاق ولا يقع برون فلهذا جرحها وان كانت ردت وعلى قول من يقول
 ان البرية موقوف الى بلوغها فهو موقوف وهذا القول لا يوجب ردها **مسألة** ان كان نوي الخلع
 طلاقا فهو طلاق **مسألة** ان كان الطلاق مطلقا بالبرية فهو موقوف الى بلوغها فان اتمت
 ثم رجع في الميسكن عن ردها في صباها على كل حال لانها اذا اشبهت في الطلاق بالبرية
 قلت له والصبان ان تبارا اهل يقع بينهما البرية قال لا يقع بينهما البرية وهو موقوف الى
 بلوغها فان نقصا او روجها التزوج انتقض ومن لم ينفضا ولا احدهما وتما البرية تقع
 وان لم يتمما لم يقع برون ولا طلاق **مسألة** وانما ثبت عليه التزوج في اكثر
 القول ولدا **مسألة** الصبي عن رجل تحت حرة مسلمة فتزوج عليها امته مملوكة كيف
 الحكم في ذلك **مسألة** قال لهذه الحرة الغيرة في رجعها ان اختارت نفسها وقالت اني قد اختارت
 نفسي عليك او عليه ان كانا عند المأثم ولا اقيم عند امته مملوكة ولا ارضى بذلك هذا ان وضع
 منها هذا القول عند الزوج او عند الحاكم ومن ما علمت يتزوج بلامته فعلى هذا قد بان
 ولا ردها عليها ان صح ذلك منها او نكحت عند لم يكن منها غيرة وان كانت في هذه المسئلة
 فالمالة او ان علي حسب ما غدى والد **مسألة** ومن عتق عبدا له غايبا عن
 الظهار وطوى زوجته وسلمته العبد **مسألة** ومن عتق عبدا له زوجته **مسألة** قال
 الرجوان لا يوجب عليه زوجته ولو ارجدها او رجع في ذلك فان وجد فيها نصف الموجود

اوله والظن لا يغني عن الحق شيئا ولا بد اعلم **مسألة** الصبي وهل يخرج عندك ان يعترف المسلم
 بالبيع الخلع بينهما ان قصد من اللفظ الموجب للخلع في ثبوت الاحكام وتعمل العمل على اللفظ
 لا على نيتها ولا رتبة اهل الدين قال هكذا عندى وقد قيل به وكذلك للطلاق **مسألة** وما الخلع الذي
 لا تعلم بهما خلافا ان تقول هو قدامك وحق الذي تزوجت عليه على ان تبوء لنفسى وقول هو
 قد قبلت حكما او بركا او بركا كذا ففسد بران الطلاق قلت ولا يخرج عندك غا صوغها
 عندك **مسألة** قلنا ما اللفظ الصحيح فاثبت في الحكم والثاني احوط فيما عليه الناس واولى الاحكام
 متى لان المزوج اليهم والمقول عليهم ولا بد اعلم **مسألة** ومنه فهم خالع زوجته وقال لهما
 مبع الخلع انتم مثل لقي ومعهما في المودة ان رهاها انهما يكونان الزوجا بلزما من رهاها وتذكر
 ان لم يردھا الى ان انقضت عدتها وتزوجها تزوجا جديلا ما اذا علمت في كلا الوجهين قلنا لا شيء
 عليها لان يردھا وتزوجها فان فعل فوجوب للظهار عليها اختلاف وكثير القول للظهار عليها
 والله اعلم **مسألة** عن السيد الفقيه هنا خلعتان فالذي عرفنا في معنى الخلع المستعملين
 اذا قصد الخلع والرافع بطلانها الزوج على قصد الخلع منه بذلك ان ذكر لا يتوري والاقلا
 بين الزوجين عند الفقهاء الاسلاف منهم وجعل خلعاً على الاساس ولم يراع به ظاهر
 اللفظ ومنهم من اعتمد ظاهر اللفظ ومنهم من اعتمد ظاهره وهو الطلاق لم يردده الاساس
 اخذ في ذلك نفاذ الحكم الا انه يكون طلاقا رجوعيا على هذا الراى وعلى راي اخر لا خلعاً فيكون
 ثبوت الرجوع الغدبة الذي اتفقا عليه فيما ارجو فيسبون لم تسلم الغدبة بعد انقضاء الاجل
 فيكون ذلك دينا عليها وتحكم عليها بتسليم ولا يفتح في الخلع شيئا وان لم يتسكنا
 ظهر فيها في ظاهر الحكم وبما فيها بين وبين الله ان كان مقصدا في حقها او فسدت منه لاجل
 ذلك فليس لقبول فديتها فيما معى حسب ما بان لي في ذلك والله اعلم **مسألة** وعندنا اذا
 وقع الطلاق مدها عطاها مع قيامها بوجوبها او غير اسائة منه لها او اتفقا على
 الغدبة بشئ وصلحها الذي ساقا اليها حين تزوجها لم ينفك عليها فدا ما قدرت
 به فيما عندي مع غير الاسائة مدها وعدم التقصير في حقها والله اعلم قلت له خبرني
 عن الاسائة والرجل لا يرد ما عى حتى يلزمه صدقها ان اقدت منه قال فاسان اليها

الشيخ ابو سعيد محمد بن محمد بن علي **مسند** وعند في رجل او تدتسا قافا فادت المنة
 ان تعتد منده في نفوقه فقال لها جلان شئت اقرضتك فاقضت عنده وافتدت
 من زوجها ونية المقرض انما اقرضتها تعريضاً لها ان يتزوجها وطلعت في ذلك ولم تظن ولم
 يوضع لها القول ولا تزويجها اخل على هذا **مسند** قال لان كان نية التعريض في ذلك
 لم تزوج بها في ذلك اختلاف قول تقوم النية مقام القول ولو لم يصح بالقول وقول الاحكام
 لنية حتى يصح بالقول **والدعوى** **مسند** سئل الشيخ احمد ولا دعا يوجب في الاثر ان كل
 اولاد مات عنها زوجها وكانت تلزمها العدة في وجوب بالشهر ووجوب بالحيمن اعتد العتبت
 جميعاً ما صفة هذه الامة التي تلزمها العدتان بالشهر وبالحيض قال صفة ذلك ان يكون
 لرجل زوجتان لم يوطأ احداهما في صفة تلك تطليقات ثم يموت بعد ذلك ولم تعرف التي
 طلعتا فقبل عليهما جميعاً ان يعتد ثلاث حيض ولا يعتد اشهر وعشرة ايام ان الوطأ للطلقة
 منها فما اخذ بالوثقة في ذلك لانه باليقين احدهما مطلقه ثلاثاً عليها عدة للطلقة ثلاث
 حيض واحداهما غير مطلقه ثلاثاً عليها عدة الميمنة فلما خفيت المطلقه ولم يعلم بعينها
 وقعت التهمة عليهما جميعاً فكان الاخذ بالوثقة والاخبار ان يعتد جميعاً ثلاث حيض
 ولا يعتد اشهر وعشرة ايام **والدعوى** **مسند** ومنه وما للعتدة بالاشهر اذا طلقها زوجها
 في بقية الشهر في ذلك اختلاف قولها لا تعتد ببقية الايام التي طلقت فيها ولما اعتد
 بالعدة قياساً على المطلقه وهي حايض وقولها لا تعتد بالايام ثلاثة اشهر وحيض
 بساعاتها ورواها ولياها وهذا القول لا يخبر نعل اذ هو عدل عنها **والدعوى** **مسند**
 ابن عجلان ما تقول في الميمنة ما الذي يستحب لها في لباسها واجتنابها قال الذي يسبق الميمنة
 من لباس من تلبس الثياب البيض والسود المصبوغة بالنيل وما الكوش لا يجرى له عيب
 ذلك وما الداء الذي فيه خطوط حمر فلا تلبس الميمنة وما خطوط الحمر والصفرة ولا
 فاذا لم يكن ذلك فند فلا لباس واما الله الكحل بالاشد فاذا خافت على عينيها ولم يصلحها
 الاشد فاجاز لها ذلك واذ كانت لا تخاف على عينيها فلا تكحل بالاشد واما الخاف بالاحمر
 فبعض قال لها ذلك وبعض قال لا يجزى ذلك وكذلك مناهما اعلمه وبخبرها ان تحجب اولادها

وتذهبهم ما لم يزل بذلك الزينة لنفسها أو لغيرها **مسألة** ومنه في الإقالة طابت خلاف
عقدها بغير تزويجها ما جاءها إلى كذا أجل أو تزويجها أو لا **مسألة** قال ابن مطلق المالة ليس كطلب
الرجل فإن نقصت عدة هذه المالة جاز له تزويجها على أكثر القول **مسألة** **مسألة**
ومنهم من يوجب خطبة المرأة في العدة ويضع له يجوز له نكاحها أو لا **مسألة** قال صاحب ذلك **مسألة**
سألت أبا سعيد محمد بن علي عن رجل طلق زوجته بعد عدة أو ثنتين **مسألة** ومنه في الإقالة طابت خلاف
بها أسهل منها أبداً يجوز ويسعد لمقام معها أو لا **مسألة** قال صاحب ذلك لا يسعها إذا دخل بها
مع شاهدين بعد ولو كان الشاهد نبياً أو أنبياء أو ملكاً أو ملكة فيما عندي ولا على ذلك **مسألة**
اختلاف قولهم في الإقالة أو قد قال الله تبارك وتعالى ثبت عنهم أنه في الزنا أو ولدوا أو الشهاد
زوي على حكمهم أي هو الشهادة لئلا يسألوا في ذلك اختلافاً **مسألة** **مسألة**
الزنا في الزنا يسر على رجعة رجعة ثلث مرات فقال المالة لم يبق للمعنى رجعة
فقال الزوج إلى الشاهد على رجعتها أو غير طلاق القول قولها أو قال لا لم يبق الطلاق
ونفاً أو بالرد ثلث مرات لم يحكم عليه عندي بطلاق من أجل الزنا إذا اعتذر في الزنا بوجوب
وجرد الطلاق **مسألة** **مسألة** ومنه في رجل قال للزوج رجعت من مات زوجة **مسألة**
هاتين عليه هذه المالة أو لا **مسألة** قال ابن هذا الرجل لا يطيب له تزويج هذه المالة إلا أن يلاعنها رجها
وهذا عندي صحيح والقول الثالث التعويض للطلاق ثلاثاً لم يجز ما دامت في العدة لعظم
حرمة الزوج فكيف التصريح للعدة معها زوج والدعاء **مسألة** **مسألة** ومنه في الميمنة وهي
حامل إذا انقضت الأربعين أو عشرين لم توضع حملها يجوز لها الطيب والحمل وكل ما
لا يجوز للميمنة أن تملك قال ذلك جاز فيما عندي ولكنها تمتنع عن التزويج ولو العدة **مسألة**
للتزويج حتى تضع حملها **مسألة** قال المؤلف هذا عندي مما يختلف فيه بعض إجازها ما جاءه
الشيخ وبعض معها وذلك بالدعاء **مسألة** **مسألة** ومنه وسألت عن المطلق إذا انقضت
لها ثلاثين يوماً تنفق على ما لا تنقضي عندها بذلك **مسألة** قال ابن شيخنا محمد بن علي
يقول يجوز أن لا تنقضي عندها بذلك وما أنا في جميعه من حاضرت ثلاثين يوماً كل حيضت
من الثلاثين يوماً فصاعداً من غير هذا إلا أنها لا تنزع حتى تكمل أيامها التي عودت حيضتها

ومن قبل ان انقضت الحيضة للاخوة عن الحيضة التي عندها والد على **مسألة** وسألته
 عن المطلق اذا اشهد عليها مطلقا بالرد وقال ان عدتها انقضت اقبل قولها ام لا **●**
 قال كان ردّها بحفظها ولم تقل شيئا وقالت من بعد ذلك فلا يقبل قولها وان كان ردّها
 بغير حفظها او بلغها خبر الرد ولم تقل شيئا وقالت من بعد ذلك فلا يقبل قولها ايضا وان قالت
 حين بلغها الرد وساعتها ان عدتها انقضت قبل قولها وذلك اذا مضى لها الوقت بقدر
 ما يمكن انقضاء عدتها والد على **مسألة** ومنه عتق المرأة طلقت وحاضت مثل عدتها الذي
 وعق غائبا يوم وطهرت عشرين يوما ثم حاضت خمسة ايام وطهرت عشرين يوما ثم حاضت
 ثمانية ايام انقضت بذلك عدتها وتنفوت مطلقا وتحل للزوج ام لا **●** قال انما مطلقها
 فقد فاتت على هذه الصفة اذا كانت قد غسلت من الحيضة الثالثة وتيممت عند عدم
 الماء لشئ من الصلوات وترك الغسل بعد انقضاء حيضها الذي فاته صلوة الفريضة
 وما جاوزت زوجها مطلقا فغيره قولان قول جابر لها انك قول لا يجوز لها حتى تحيض
 نفق الحيضتين اللتين فعدت فيهما غائبا ايام وتكون الحيضة ثمانية ايام ويجوز
 القول الاول والد على **مسألة** ومنه في رجل طلق زوجته يعلم ان ردّها بحضرة شهر
 شهرة وعجز عن حاضرة فاخبرها الشهر بالرد فصدقته ومكنت زوجها ونفسها اسمها
 ذلك ام لا **●** قال اما جاءت به الاثارة عن المسلمين انها لا تقوم لها الحجة ويعلم ان الرد
 لها ومطلقها في عدتها التي عول له ردّها فيها الا بشهادة عدلين في معنى الحكم وتحضرها اشهارة
 من يجوز الرد بشهادته وانما يحق في يجوز لها قبول شهادة الشهرة اذا طولن قلبها بشهادة
 الشهرة على معنى حكم الاطبا ان لا يسهل باعظم عقدة النكاح وهو يجوز فيه **مسألة**
 الشهر قبل الاطبا ان لا يسهل والد على **مسألة** ومنه وفيمن رد مطلقته بغير حضرة شهود بل
 بحضرة واحدة او اجماعها بعد الرد ما يعيد نفق بينهما ام لا **●** قال على اسمعناه
 من اهل المسلمين ولا ينبغي في ذلك اختلاف بين اصحابنا انما عود عليه ونفق بينهما وانما ذلك
 قول من اهل الخلاف ان جماعها يقوم مقام الرد والد على **مسألة** ومنه ومن
 تخرج اولا ثم تزوجا فاسد ثم طلقها او نفق بينهما ثم مات قبل ان تنقض عدتها اعلمها اعد
 للميتة

تبدواهم **مسألة** قلنا ان كان التزوج في الاصل فاستعد عند المسلمين لم يزل بها عدة المهيئة
طالما اولى بطلانها وان كان التزوج ثانيا وطلانها الاول فليكن فبغير رجعها ووات وعقوبة العدة
لزمها عدة المهيئة **مسألة** وان كان طلاقا لا يملك فيه رجعتها ثلاثا عدة المهيئة والعدة **مسألة**
ومد وقتها هو التزوج والرد خمسة غير العدة في ذلك اختلاف قول لا يجوز في ذلك
الاشهاد بالعدول وقول يحسن في ذلك جميع اهل الاسلام الا حذر المالعين **مسألة** العقل والحق
هذا القول عند العمل **مسألة** الا ان يكون لا بد من خمسة الا لا يجزئ الا اربعة خمسة العدة
الذين تكون شهرا وتجرى حجة عليها واما اشهاد النساء وبغير رجال فلا يجوز في هذا الا ان يكون
الشهادة رجلان او اثنين يجوز في ذلك في الرد والتزوج والساعة **مسألة** ومنه في المهيئة
على يجوز ان تخطب من ابها واما وفرت تعلم **مسألة** قلنا على ما سعت من اهل المسلمين
ان اذا كان في الابنة بالعاقبة التي القول الرجوع بها ذلك والنسبة عن ذلك لا سلم للرجوع
عن على غيرة انك تلبه حط في تزوج ابتعد وفي العدة ان كان كتب الزايل **كتاب**
بيده وفي معنى كل هذه النسخة تزوجها له وان كانت غير بالغ في اكثر القول لا يجوز **مسألة** واما اتمها
فلا باس والرد على **مسألة** في رد الطلاق خمسة غير ثقات يجوز اذا كانت حاضرة واما
في غيبتها فلا يجوز الا اشهاد بالعدول قال غيره وقيل لا يكون الرد الا بشاهدين عدل ولا ينفذ
الا بذلك حضرت واعابت والدعاء **مسألة** عن الشيخ احمد بن حنبل ولا لا الا بالعدنان خطها
رجل اليها وفي العدة وبعده **الاب** فذلك جائز ولا يخرج عليه في القول الذي جعل **مسألة**
الابنة بالانكحان ملكا بنفسها ولا يملكها بوجهات غيرها غيرها واما ما وعده عليه مائة **الاب**
في تزوج بنته الصبية اذا كانت في العدة والدعاء **مسألة** ابن عبد الله وفي الزوجين
اذا تزوج بينهما طلاق **مسألة** والرا الرجل ان يرد بها فقالت انها ابلت مني وفي قول الزوج انها
ما ابلت ان القول قول الزوج وان طلبت منه اليمين انها ما ابلت مني وفي قولها عليه
اليمين على قول وقول الاشهاد عليها فان نكل عن اليمين منع ورجعها الا بضرها على
القول للاول والدعاء **مسألة** وعن اولة طلقها تزوجها ونقطع عنها الدم حتى خلا
لها سنة او اكثر ثم تزوجت وقد كانت تحيض قبل ثم راجعها الدم ولم يرد رجعا قالوا

كانت هذه المأثرة في حد وثيق ولم تباين من الحيض فلا يحل لها المقام مع هذا الزوج وبقر
 بينا وبينه وتخرج منه وإن كانت ليست من الحيض وصارت في حد ولا تحيض جاز لها التزوج
 ولا يباين عليها بالمقام مع زوجها الآخر وقد قال بعض الفقهاء إن وقعت سنة عاضت أولها
 غصص جاز لها التزوج ويؤخر هذا عن ابن عباس لأن المهور بمثل ما يقع عليه القول للأول والبعث
 اعلم **مسألة** وفي المطلقة التي عدتها ثلاث حيض لا طهرت ولو في الحيضة الثالثة قبل
 أن تطهر بالماء يجوز تزوجها قبل تطهرها بالآلة على هذه الصفة **مسألة** قال لا يجوز ذلك عندنا
 ما لم تجاوز وقت الصلوة ولو تطهرت لم تقم للظهر وللصلوة للعذر الحار بينا وبين
 الغسل ثم جسد يجوز لها أن تتزوج بعد ذلك إن شاءت قلت فإن أراد مطلقها الرجوع
 بذكرها بالبر على النكاح الأول على هذه الصفة **مسألة** قال إن كان زوجها ولم تجاوز
 وقت الصلوة قبل الغسل فله الرجعة عليها والساعة **مسألة** الصبي والمطلقة إذا طهرت
 من الحيضة الثالثة وهي مسافرة فلم تغسل حتى جاوزت وقت صلاة الظهر لم يرد زوجها ولو
 مات يذكرها أو تزني ما لم تكن صلاة العصر ولا يذكرها أو تزني لأن ذلك جاز لها وقال
 الفقيه عبد الله بن محمد لا يشترط لا يذكرها ولا يتقربا وإن كانها عنده قد جاوزت وقت الصلوة وث
 اعلم **مسألة** ومنه لا الاعتناء مات عنها زوجها هل في قول الله لا عدة عليها وإنما عليها
 الاستبراء **مسألة** قال لا يحفظ هذا القول وإنما يحفظ في السرية إذا ماتت سيدها أو غفط **مسألة**
 عليها العدة والدعاء **مسألة** والمطلقة إذا ردها مطلقا ولم يعلمها هو ولا الشهر وحقق
 انقضت عدتها لم تزوج بعد نكاحه ولا ورثها ورث الشهود من الزوجان وعدتها هل
 عند حيض ثبوت هذا الرد عليها قال في صحيح إن الردي كان قبل انقضاء عدتها فهو ثابت
 وقد قصر الزوج والشهود إذا لم يكن ثم عدت والقول قولها في انقضاء عدتها في اعتدائها وعلمه
 لا يخلو إلا اختلاف والدعاء **مسألة** والامتناع إذا مات زوجها أنكم عدتها كان زوجها
 جبرا وعدا وهل فرق بينهما وبين الحرة قال نعم فرق بينهما وبين الحرة فمد عدتها نصف
 عدة الحرة شهران وخمسة أيام كان زوجها حرا وعدا وإن اعتقها سيدها وهو في عدة
 الوفاة بعد نكاحها فعلى عدة الحرة أربعة أشهر وعشرون يوما والدعاء **مسألة** وعن أبي عبد

ان كان لها ولد من بيدها وكان يطؤها لم توف عنها سيدها فعققت بسبب موتها تكون
 عدها وان لم يكن لها ولد من يكون القول سواء ام لا • قال مجي في اختلاف بها قال قال
 عدها عدة المدة التي فيها زوجها وقيل عليها عدة المدة المطلقة وما التز ولا لها من قبل
 عليها عدة الاستبراء كما تستبرأ الامتد والدماء **مسألة** وفي رجل قال لا والله ان انقضت
 عدة فلانة فاطلبها الى حفصة المدة والفتاوى وطلمتها في عدة ما حاجتها الى اخذها انجي
 لا تزوجها او لا • قال جابر بن زويج هذه المدة اذا انقضت عدة ما على صفتك عدن والدماء
مسألة في امرأة طلقها زوجها وكانت غارة حيضها ستديام وخمسة ايام فحاضت من بعد
 الطلاق حيضتين على ما عودت وقيل اما في الحيضة الثالثة حاضه ثلاثة ايام وانقطع
 عنها ورايت الظاهر البين هل تنقضي عنها وتحل للزوج ام لا • قال لا تنقضي عنها حتى
 تحيض حيضة ثالثة على عاداتها الاولى وقالوا ان انقضت بقية ايام حيضها وهي
 الخمسة الست ثم حيضها وتنقضي عنها قلت فان تزوجها من قبل ان تتم ايام حيضها
 للعانة بعد الثلاثة الايام التي حاضتها هل يوفق بينهما قال المعوندي يوفق بينهما اذا تزوجها
 في العلة وهذا محاجب هذا القول في ترجيح في العدة ووردت في كتاب بيان الشيخ عن
 ابي معوية وان كان عدة المدة والحيض خمسة ايام ثم طلقها زوجها فحاضت حيضتين
 على خمسة ايام ثم حاضت الثالثة على ثلاثة ثم ظهرت فزوجها زوجها وقد ظهرت في الثلاثة
 الايام قال فان رجعها الدم في خمسة الايام فهي اوله وان لم يرجعها الدم في خمسة الايام
 فلا ركة اليها رجعة قلت فان تزوجت زوجها من زوجها الاول في الثلاثة الايام هل
 يوفق بينهما اذا لم يرجعها الدم قال فلا ركة بينهما او كما وقد كان ينبغي له ان يستتر حتى
 ايامها وقال ليس له رجوعها ان يوردها ويعطها من الحيض اذا كان لها اثابة قبل ثابته
 وليس لها ان تزوج حتى تحلو ايام اثابته اقلت ولا كان هذه المدة اثابة ثابته يعطها
 والحيض بيومين او ثلاثة ايام هل يجوز لها التزوج اذا حاضت ثلاث حيض ^{الاثابة}
 وبين انقطاع الدم في هذه الحيضة الثالثة رجعها الدم او لم يرجعها • قال لا كان لها اثابة
 معروفة ثابته بعد انقطاع الدم عنها فان النكاح فاسد ويوفق بينهما وان كانت الثالثة

مودة نائتها ومدة لانائتها لم تقدم على الفراق بينهما والداعل **مسند** الرومي في القسمة البتة
 انما تحتجز بها في العدة المحض وغيرت التزوج فقد انطلقت وتعد محضتين وتحسب
 الاول محض ام لا ان قال فتعد ثلاث حيض غير الحيضة التي بلغت بها والداعل **مسند** والافند
 الامات زوجها وسيد بها الذي يطؤها ان تجتنب في علقها ما تجتنب المحرم للسنة عتقت
 بعد عدتها ولم تعتق قال لا يجب عليها ذلك والداعل **مسند** عن الشيخ احمد بن محمد بن ابراهيم
 اذا كانت فعلها ثلاث حيض في اكثر القول وقول ان عليها ان تعتد حيضة وقول للعدة عليها
 وفي موضع عن غيري ان العدة لا تكون الا من وطئ صحيح والداعل **مسند** في رجل تزوجت ان
 طلق احد علي وصدا الذي مات فيه ان لم يزل في طلقها العدة ام لا قال ان طلقها
 واحدة او اثنتين عليها العدة ولها منه الميراث وان طلقها في وضد ثلاثها منه الميراث
 وعدتها عدة الطلاق والداعل **مسند** الصحيح واما عدة الماهقة فثلاثة اشهر في الحكم
 واختار واختار سنة حقوق العمل ولا رجعة لطلقها بعد انقضاء ثلثة اشهر خاضت اوله
 تحضر والداعل **مسند** عن رجل وضد ولا عنده شيء ولزوجته خافت العدة بعد
 ما بطلت وصلاقتها وابراها نفسها ثم مات وهي بعد في العدة تسلم والعدة ام لا قال العدة
 عليها واجبة بعد موت علي حال الا اذا طلقها ولم يكن بينهما نكاح فليس قرار العدة فالغيره
 ويكون الطلاق ثلاثا او خلعاً والداعل **مسند** وفي طلاقه وهي حايض تعتد
 بتلك الحيضة ام لا قال لا تعتد بتلك الحيضة وعدتها وعليها ثلاث حيض بعدوها
 فان طلقها اخرى وبعد ذلك فان عليها ان تتطيقه الاولى ثلاث حيض غير الحيضة
 التي طلقها فيها ثم على الارواح ان يكون زوجها ثم عار طلقها فانها تعتد من الطلاق
 الا ان هكذا حفظنا وبداخذ في الجوار والداعل **مسند** ابن عبيد الله في رجل
 خربت مندا وزنه محرمه او بطلاق ثلاث او غرور لا يملك فيه الرجعة والاد
 ان يتزوج عمتها او اختها قبل ان تنقضي عدة التي خربت منه ففي ذلك اختلاف قال
 وقال حايض له وقال وقال لا يجوز له ذلك الا بعد انقضاء عدتها مندها تعتد منه
 لسبب التزوج وهذا القول الاخير اكثر والداعل **مسند** وفي الملة اذا خاضت

اوله حيض يومين • وكذلك الثانية والثالثة وكان ذلك عادة لها فلو انها لمقت كيف عندها
 اعتد هذا الحيض الذي صار عادة لها وهو يومان ام لا • قال فان حاضت هذه المدة •
 حيضها الذي هو يومان وهو عادة لها قبل ان تنقضي ثلاثة اشهر فلا تنقضي عدتها حتى تضي
 ثلاثة اشهر فان مضت ثلاثة اشهر قبل ان تحيض حيضها هذا ثلاث حيض على عادتها
 لم تنقض عدتها حتى تحيض حيضها هذا • وقيل قل الحيض للعدة ثلاثة ايام ولا تنقضي
 العدة بالحيض الا ان يكون حيضها ثلاثة ايام فان كان حيضها اقل من ثلاثة ايام • ونكح
 عاتقها لم تنقض عدتها الا في الثلاث حيض مع ثلاثة اشهر ولا تنقضي بالاشهر دون الحيض
 ولا بالحيض دون الشهر • وحسب انه استحب له ولها على الحيض ان تدان انقضت بعد
 العدة من الشهر والحيض لم يتركها زوجها ولم يترجح حق تنقضي العدة الاخرى قلت
 فان مات الزوج وقد بقي من عدة الطلاق قد لا ربعة ايام او خمسة ايام او يوم او
 يومان اتصح المدة المهيئة ام لا • قال اذا كان هذا الطلاق • بمكح الزوج في الرجعة
 فان عدة الوفاة تفسخ عدة الطلاق • وتبطل عنها عدة الطلاق • ولا يكون عليها
 الادعة الوفاة • وعندى ان ذلك من حين الموت • ولا ينظر فيها مضى من كان هذا الطلاق
 لا يمكن الزوج فيه الرجعة ولا بينهما ردا اعتدت عدة الطلاق • وتبقى على العدة • ما
 مضى قبل الموت حتى تحيض ثلاث حيض ان كان عدتها بالحيض وان كان عدتها بالاشهر
 لاشهر حتى تنقضي عدتها بالاشهر • والله اعلم • **مسألة** وفي رجل ولده في عدة
 وتعالى في ذلك حتى انقضت عدتها وتزوجها اهل يفرق بينهما اقل في قول اصحابنا
 ان كل مولدة وقعت للمعدة في العدة وكانت انه يعرف بينهما وسواء كانت
 في عدة المهيئة او حرة او متعلقة ومات رجوعا للمعدة قبل انقضاء
 العدة ثم انقضت العدة فعندى انه يختلف في ذلك في بعض القول ان ذلك جائز
 وفي بعض القول لا يجوز حتى تنكح رجلا غيره ثم يجوز له ان يزوجها اذا طلقها او مات
 عنها وانقضت عدتها او جازي التتمة في الفرج واجب ذلك قلت فان لم يرجع
 عن المولدة حتى انقضت العدة ثم رجوعا للمعدة يكون الاختلاف سواء على

معون رجعا قبل انقضاء العدة لان قال للاعلى في ذلك اختلاف اذ رجعا بعد انقضاء
العدة وانما عرفنا الاختلاف اذ رجعا قبل انقضاء العدة والله اعلم **مسألة** ابن عبد الله
في رجل قال لاوله وحي في العدة على كبر تزوجك فلان والعاجل طلاقا لثرا خبرته ولم يجره وحيه ولم
يقال لها اني اريد ان اترج بك قال اذا كانت هذه عدة الميمنة فلا بأس في ذلك كذا وان كانت
عدة الطلاق فان كان طلاقا يملك الزوج فيه رجعتها فالعوض لا يجوز لها وهو النصف
للميمنة وهذا ان كان طلاقا لا يملك فيه رجعتها فالعوض له مكره ورجوعه لا يبلغ
بهما الوترم والله اعلم **مسألة** وفي رجل نفقة وما حوت ومتم ردا وانه بغير حضرة قائم عليها
ولو نكحها الشاهدان لاحدهما فصدقة وطهرها على ذلك على نحو طهرها لكن قال فهذه مقيمة
ولا قول ان ذلك يضييق عليها اذ صدقته ولم تشك في صدقه والله اعلم **مسألة**
ووطلق اوتد في الموضع ثلاثا فانها ثمة لانه فصل حتى يعلم انه غيبه صدره وما العدة
معدومة المطلقة وما يعلم انه غيبه صلا اذ كان قد جعل طلاقها في المصحة في ثوب
انه فعله ففعلته وهو رخص فهذا وطلقه يعلم انه غيبه صلا وطلقه والله اعلم **مسألة**
رجل طلق زوجته ثلاثا وهو رخص فاعتدت حاضيتان وهي من تعتد بالحض
فماتت وفي في العدة هل تستأنف عدة التوفيق من زوجها وهل لها من ميراث فلا تطلقها
ثلاثا فقد بانث ولا ترجع وعدتها ثلاث حيض ولا تعود للعدة الميمنة اذ اذكر لم يكن
الرجعة وما الميراث فله طلاق الميراث عند ما بانثا يوجب الميراث
يعلم انه طلقها غيبه صلا والله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد ردا في الميمنة المصينة
اذا طلقت وتزوجت بعد انقضاء ثلاثا شهر وقد بلغ اترافها فقد قيل ان عدة الميمنة
المصينة سنة كاملة على الاحتياط وان تزوجت بعد انقضاء ثلاثا لشهر ودخلها
الزوج فلا قول بفساد ولا بابق بينهما وعليه عندي مذهبها بالوطء والله اعلم
مسألة المصينة في الميمنة لا يجوز لها اليس القيمص التي فيها شيء والحبر على الحبر
او اكثر اذ كانت مصبوغة بالنيل ام لا قال فيما عندي اذ رجعت عن حكم الزينة
بتغيير الصبغ لها رخص لباسها المعنى الكسوة وسترة العورة والله اعلم **مسألة**

طالما بالاعراض عدا او باينا فعلها العدة على اكثر القول وقد اختلف في عدا ومطلما يقال ان كانت
عدتها ثلاثة اشهر او كانت صغرى عدا من ههنا وقول ان عدتها ثلاثة اشهر ولو كانت ههنا
وقول ان كانت ههنا فتعد سنة تسعة اشهر الجمل وثلاثة اشهر للعدة على الاحتياط وهو اكثر
القول **●** وقول انها تعد سنتين وثلاثة اشهر لان الولد يلحق بالمستبين **●** وما الخلع **●** لان
من هذه الصبيبة وزوجها او غيرها او حلاق هذه الصبيبة فغير جائز ولانها ماتت وذلك موقف
الخلع الصبيبة فان بلغت الحبل وامنت اللبن لزوجه او تاه وبصر فلعان وان نقصت ولم
تصير بد هو منقضى ويصير طلاقا اخلعا وطلاق الموضع غير مختلف **●** قول انه ضل حتى
يصح انه غير ضل وقول انه غير ضل حتى يصح انه ضل وما الرجل المزيل البالغ اذا طلق
لزوجته طلاقا باينا في موضع خوف **●** ومات وهو العدة في اكثر القول انها تسع حتى يصح انه
غير مضار لها ويصح بهذا القول فهدى في الدخول بها وان كان لم يدخل بها وطلقتها واحدة او
اكثر فقد بانء عند فان حبست نفسها عن الزواج بعد العدة ومات هو قبل انقضاء
العدة في اكثر القول **●** انها وما اذا خالها وهو مرض عطل منها وهي بالعدة صبيحة فغير
اكثر القول انها ثلاثة ايام مات وهو في العدة وان كانت في الموضع في اكثر القول انها ثلثة
ان كان عطل منها وغير مطلب منها وما ان طلقها في موضع يقوم فيه ويقعد وغيره **●** سنه
وتعشرون نفسا هو عندنا مثل الصحيح وكذلك في موضع غير الخوف **●** وطلاق الصحيح الباقين
للمعروف فيه على اكثر القول **●** وما اذا مات بعد الزوج بعد طلق زوجته الصبيبة التي
زوجها ابوها قبل ان تنقضي عدتها وطلاقها فقول انه لا عدة عليها الا بعد بلوغها
وقول ان لها ان تعد عدة الميتة في صباها ياخذونها اهلها عدة الميتة اربعة اشهر
وعشر ايام ولها على مطلقها اهلاك صلاحها وميراثها تاما ان كان قد دخل بها وطلما
او من زوجها على اكثر القول **●** **مسألة** الصبي والملاة اذا خالها زوجها في
موضع عطل منها ثلثة ايام في العدة عدة الميتة لانه لا مال عنده هل فيه قول انه
لانلقنها فها بينهما وبين الله ولو مات **●** وجنبه قال الخلع تاقم وعليها عدة الطلاق
اذا كانت على الصحيح وقول عليها عدة الوفاة والاول اكثر وان كانت على الموضع فعليها

علة الوفاة وهو الأكثر وقوله عدة الطلاق **والداع** **مسألة** وإذا قال الرجل لزوجتي والعدة
 إذا انقضت عدتك قول لي واخبرني بصفتك علي بن زياد هذه الالة بعد انقضائها قال الابي
 علي بن زياد هذه الالة على صفتك هذه **والداع** **مسألة** عن الشيخ احمد بن علي بن زياد بن زياد
 باذن ولها على صديق آجل ودخل بها ووطئها ولم يدخل بها ثم مات عنها وهي صبيته
 لم يبلغ الحلم هل لها ان تعتد زوجين موت زوجها عدة الميتر وهل عليها ترك الزنا ^{الطبي}
 والحكمي كالبالغة **مسألة** قال في هذا فيما خلا وابن العلاء قال بعضهم لعدة عليها ^{الطبي}
 بلوغها ورضاها بن زواج قال بعضهم ان لها ان تعتد عدة الميتر في سبها وادخالها
 اهلها بعدة الميتر اربعة اشهر وعشرة ايام وهذه الصبيته الميتر ان تطبق في لباس
 الحلي والزينه خلاف البالغ **والداع** **مسألة** ومنه وعن صبيته زوجها ابوها ومات
 زوجها عليها وهي صبيته ثم اعتدت وبلغت قبل انقضائها استأنف العدة ام تبقى
 عليها قال في هذا اختلاف **مسألة** قال بعض مستأنف **مسألة** وقال بعض بقي لان زوجها ابوها
 وما البتة فاستأنف وكل العبد ونكحت الحلي والاختلاف **والداع** **مسألة** في احوال
 طلقها زوجها وعدتها في الحيض او في غيره ثمانية ايام وحاضت بعد الطلاق حيضتين
 كحلوا الحيضه الثالثه ثلاث ايام ثم انقطع عنها الدم ولم تكن نزوات الدياس يحل
 لزوجها ان يزكوها بالنكاح الاول ام يحل لمن ارادها والرجال بالزوجيه **مسألة** قال نفوت
 مطلقها ولا يحل له مراجعتها الا بتزوج جديد ان كان بقي بينهما شيء من الطلاق وثبت عليها
 للزوج فيما خلا **مسألة** قول اذا حاضت حيضتين فاعتدين وحاضت الاخرى ثلاثه ايام
 انها تنقض الثلاث الى تمام ايامها المعتادة ثم تحل للزوج وقول لا تحل حتى تحيض ثلاث
 حيض تامات او تصير باحد المويسات فتعدي بالاشهر **والداع** **مسألة**
 ابن عبيد بن الالة اذا جهلت العدة وظنت ان حاضرت واحدة تجزي وتزوجت انقضت
 بينهما امدان قال نعم يفرق بينهما على صفتك هذه وان اعتدت ببقية العدة ولم يكن
 يتزوجها تزوجا جديلا وهو لم يدخل بها فما يردك على قول **والداع** **مسألة** عن رجل
 طلق امرأته في العدة فقال لها قد رجعت فقلت لا قبل قوله حق السبع البيته

بالرجعة فلم يفعل حتى انقضت عدتها ان قال ان شهد الشاهدان بعد انقضاء العدة
 ان الرجعة كانت في العدة فقد لزمتها حجة وهو وليه قال غيره نعم قد قيل هذا اذا
 علمها الزوج في العدة او احد الشاهدين ثم صح ان الزوج كان في العدة فهي وليه وان لم
 يعلمها الزوج ولا احد الشاهدين حتى انقضت العدة فلا يدرىها ولو صح الزوج في العدة وتول
 لا يدرىها ولو علمها فهو احد الشاهدين حتى تصدق في ذلك ويظاهرها في العدة وقالوا قال
 تصدقوا وتصديق احد الشاهدين وظنهما او لم يظاهرها انما صح الزوج في العدة وقول ولو ظنهما
 في العدة صدقتهما ولو صدقتهما لا يدرىها حتى يعلمها الشاهدان في العدة وقول يدرىها الا صدقتهما
 وظنهما وباتهما بالشاهدين وبوجه ان الزوج كان في العدة وان لم يورث الزوج كان في العدة
 مسلم عليه ان لم يعلم ذلك وتقول ان لم يات بها بالشاهدين ان كان قد وظنهما وصدق في
 العدة فليس عليها في ذلك باس ولو لم يات بها بالشاهدين وهو وليه وقول لو وظنهما وصدقتهما
 في العدة ولو علمها احد الشاهدين او هو ظنهما يعلمها الشاهدان جميعا في العدة فبقولنا
 ولا يدرىها وما انما صدقتهما وظنهما لم يعلمها الشاهدان في العدة اذ زوجها ولا نعلم في ذلك خلا
 والله اعلم **مسألة** واما المملوكة اذا مات زوجها فاتها لا تجتنب ما تجتنب الحرة الميمنة
 واما عدتها اذا مات زوجها فشرين وخمسة ايام وان كانت حاملة فحتى تضع حملها وهي في ذلك
 عدتها العدلاطين واما الامنة التي يظنها سبدها اذا مات وهي حامل فاتها تعتق بولدها
 اذا ولدت وعدتها بعد الاجلين فان وضعت حملها قبل اربعة اشهر وعشرين تنقضي عدتها
 حتى تعتد اربعة اشهر وعشرين الا انها اعتقت بعد موتها في بطنها وعندي انها تعتقت اذا
 ولدت ورثها ولدها الا ان قيل اذا خرج الولامينا ولم يكن لها منديل غيبه انها امه فاذ ظهرت
 من نقاسها حلت للزوج والله اعلم **مسألة** في اولى سقطت سقطت اولى الخلق ولا يعرف
 انه ذكر او انثى او حتى تنقضي عدتها هذا السقط وحسب عليها ما يحسب على النساء ام لا
 قال اما في نقضاء العدة فقال وقال لا تنقضي به العدة حتى يعرف ان ذكر او انثى وقال
 وقال اذا استبان له شيء من الجوارح فان العدة تنقضي به وما في النقاس ان صح انه ولد
 فاتها تنقضي به مثل ما تنقضي لنقاسها والله اعلم **مسألة** الشلج ناصب خير وعفة

الأئمة في الحيض ونفاس مثل الحرة ولا فرق بينهما في ذلك عندنا وإنما ان كانت الأمة مبينة فتعول
 عدتها مثل الحرة لأن الله تعالى لم يخص أمة وحرة في ذلك وقول عدتها نصف عدة الحرة ^{ثلاث}
 وخمسة أيام وإن كانت مطلقة أو سبقة فإن كانت صبيبة لم يبلغ مثلها والنساء ^{سنة} أكبر في مؤنة
 والحيض فعدتها خمسة والرعون يوماً على أكثر القول **•** وقول **الرعون** يوماً وإن كانت ولادة
 أو حاضت ولو كان مؤنة والحيض ثم انقطع عنها فعدتها عشرة الشهر ونصف ^{تسعة}
 الشهر الحمل ونسب ونصف للعدة وإن كانت حاملاً حتى تضع حملها واجب إن كانت مؤنة ^{تسعة} كالأمة
 طحال عدتها وإن كانت بالحيض فعدتها حضانة على أكثر القول ^{ولا أمة} إذا كانت في عدة
 طلاق أو عينة ثم عتقت بوجه من الوجوه فإن كان الطلاق **•** رجعيًا رجعت إلى عدة نفقة
 ونبت على ما مضى من عدتها وإن كان الطلاق بائناً أو عدة المبينة ففي ذلك اختلاف **•**
 قول **إذا عتقت** قبل انقضاء عدتها عليها عدة الأمة وقول عليها أن تتم بقية عدة الحق
 والأمة إن كانت بطوناً سبقة روات ولم تكن لها ولد ولم يلدن في عدتها اختلاف
 قول تعد عدة المبينة منه على ما جاء من الاختلاف في عدة الأمة المنقوعة عنها زوجها وقول
 عدتها حضانة لأنها أمة وقيل إن عدتها حضانة لأنها أمة إن كانت ممن تحض وإن
 كانت لم تحض فعدتها خمسة والرعون يوماً وقبل الرعون يوماً **•** قال غيره وقبل عدتها
 شهرين وقبل الثلثة شهرين وقيل شهر وعسى يحض بقول عشرة يوماً على قول **•** يقول
 على المشتري خمسة وعلى البايع خمسة ونقسم الريعون يوماً فيشهد بذلك وقيل عقاد
 منهم على غير هذه **•** رجح وإن كانت عدتها أوام ولم يلد فعدتها عدة الحرة وأما
 المحتلة بالحيض غلطا وعدتها بالأيام أو كانت بالأيام واعتدت بالحيض غلطا وظلما
 منها فاتها بقول في عدة **•** إن كان يقع منها شيء على قول **•** ولا أمة إذا كانت في عدة
 الطلاق أو عينة فجاز مؤنة عدتها التي رجح ومؤنة سيدتها الحار وهي في العدة **•**
 ليست هي الحرة على ما عتقت عن الجوابي والله على **مسألة** القاضي ناصح ^{سلطان}
 إن يجوز للشهرين أن يحض في الزرع بين الزوجين ولو لم يعلموا أصل الزوجية بينهما
 لأن شهادتهما على الزرع لزوجة محضهما وقد فعل الزوج ما أمر به الجاني في الزرع والله

لا يجوز له ان يرد بها الا محض اثنين من المسلمين الذين هم في هذا القول ولعله يكونا عليين
 على هذه الصفة ويجوز لاسد الشهادتين ان يعلم الزوج لفظ الر ولعله يعلم هذا المعلم ان هذه
 هي زوجته وقيل والدا علي **مسألة** الواسع في رجل اذ كان بوز زوجته فلي يوجب فقال له
 اني قد ردت زوجتي فلانة فتلا عليه كلام الر فقال نعم **مسألة** ان يكون ذلك رداً من الله فان
 قال له قد ردت وعلم كيف يقول فقال هذا وصاحب الر ينبغي ان قال لا يجعها **مسألة** قال المعنى قبل
 رداً ان الراد به الر ويقال له ان ينوي بذلك بريد هذا الر ثم يكون رداً من الله قال وكذلك التزوج بمثل
 الر قال وهذا هو الوجه الثاني للمعنى في قوله انما لو قاله قد تمت فلا ما يوجبك وجعله وكبلا
 فيما يريد ان يؤكد وقاله لا يجمع مقادير ويلا في ذلك ومقدار ذلك على معنى قوله والله اعلم **مسألة**
 ابن عبيد الله في رد المطلقة ان قال ردت بها حقها الزم الحق كيف لزوم هذا الحق **مسألة** قال معناه
 ان المطلق ان قال ردت زوجتي بحقها الزم الحق غير حقها الاول **مسألة** ولا قال ردت زوجتي
 بما في طلاقها او لم يكن لحق فليس الاحق الاول **مسألة** وتقول ليس لها الاحق الاول ولو قال
 قد ردت زوجتي بحقها والدا علي **مسألة** الصبي في قول لا ولا ردت زوج انطلق في ذلك
 او لم يمت عندك تزوجك فان مات عنها او طلقها في تزوجك بها اختلاف وكثير القول لا يزوجها
 فان رجع عليها وقال لها لا حاجتي فيه ولا رجوع عن ما قلت به كذا فان اخرجت عن زوجها
 بوجع حق حازله تزوجها والدا علي **مسألة** الرام في صبيته طلقه وقد تبين فيها اشهر من
 علامات البلوغ انها لم تحض لما مضت ثلاث اشهر بعد طلاقها خطبها رجل تزوجها وقال
 والرجل الذي خطبها انهم يحسبون ان البلوغ لا يكون الا بالحيض **مسألة** هو بعده والتزوج بها
 بعلمها او رضاها قبل ان يكون هذه عدتها سنة كاملة يحل لهذا الرجل تزوجها بعد مضى
 اربع سنين **مسألة** قال اذا مضت سنة ولم يظهر بها الحمل فيجب ان لا تحضر عليه الا هذه
 العدة جعلوها احتياطاً عن الحمل فلما لم يظهر بها حمل لم تكن عدتها الا ثلاث اشهر **مسألة**
مسألة ابن عبيد الله في رجل طلق زوجته ومكث ما شاء الله من الزمان وتزوج بانيته
 اختها وادعت الملق المطلقة انها لم تنقض عدتها من قبل قولها في هذا **مسألة** قال لا يجوز
 للرجل ان يتزوج بانيته اخته مطلقته ما دامت مطلقته في العدة من القول قول المطلقة

في انقضاء عدتها اذ صح عند القاييم بالادوان هذا الرجل والملاحة اعتمد على التزوج في عدة المطلقة
 نهما حقيقان بالحبس وما اذا اخرج الرجل الحجة مما تبتك مثل ان يدق ان عدة مطلقة قد انقضت
 وكان من قبل ذلك لم يدخل في شهدة ومعرفة انه لا يقرب على الحرام او اسع ترك حبسه وما اذا
 كان هذا الرجل طلق زوجته الاولى بالثلاث ثم تزوجت زوجها اخبره ودخل بها الرجوع الاخير
 لم يطلقها زوجها الاخير ثم تزوجها الاول بعد انقضاء عدتها لم يطلقها قبل ان يدخل بها فلا
 عدة عليها وانما على هذه الصفة ان يتزوج بامنة اختها او بنتها او غيرها وما اذا طلق زوجته الاولى بالثلاث
 او رجعها فقال له ان يتزوج بامنة اختها في عدة زوجته التي طلقها بالثلاث او
 خالها وقال له ان يتزوج بامنة اختها او بنتها او غيرها حتى تنقض عدة التي
 طلقها بالثلاث او رجعها وهذا القول لا يجوز عليه العمل **مسألة** وفي رجل تزوج
 او عمل تزوج امته ومات عنها واعتدت بعض العدة ثم عتقت الامة قبل انقضاء العدة
 ارجع عدتها الى عدة الاحرار وتبين على ما اعتدت به ام تستأنف عدة الاختار ام عليها الا
 عدة الامة قالوا تستأنف العدة وتعتد اربعة اشهر وعشرة ايام وقوله انها تنقض على
 الايام التي خلت وهذا القول لا يجوز عليه العمل **مسألة** في رجل طلق زوجته طلاقا حقيقا ثم
 حاضت حيضتين كل حيضة ستة ايام ثم حاضت الحيضة الثالثة ثلاث ايام ثم مات
 مطلقا قبل ان تنقض ستة ايام هل لها ميراث ومطلها ارجعها الدم في ارباعها او لم
 ير ارجعها قالوا هذا لا يعدم والاختلاف واجب ان لا تنقض على هذه الصفة لان اكثر
 القول لا يمكن الزوج رجعا على صفة هذه الا لم ير ارجعها الدم في ستة الايام وما اذا ارجعها
 الدم في ستة الايام من الحيضة الاخرى فحسن مع ان ترك منها ومات قبل ان تنقض ستة
 ايام من الحيضة الاخرى لان الزوج على كل الرجعة في ستة الايام التي ارجعها الدم ثم مات
 لثمن من بينها والى العمل **مسألة** وسألت عن الامة اذا طلقها زوجها انطلقت ثم مات
 ثم عتقت ما تكون عدتها قالوا اذا اختارته بعد العتق فعدها اربعة اشهر وعشرة
 ايام ولا يعبر لها اذا كان العتق بعد موت زوجها قلت وكيف يكون خيارها وقد
 مات والخيار هو الذي تقول لو كان فلان فلان حيا لرضيت به زوجها قلت نعم فان طلقها

متحدة لم تعتقت ثمرات حملها منه ميراث • فلا إذا اختارت بعد العتق فلها منه الميراث وعليها
 عدة الهيتة اربعون شهرا وعشرة ايام قلت له وانما طلقها تطليقة ثم اعتقت بعد عودته وبنات
 نفسها ما يكون عدتها وميراثها قال عدتها ثلاث حيض ولا ميراث لها وان العتق قبل وقت
 زواجها او بعده قلت اذا طلقها تطليقتين ثم اعتقت ثمرات زوجها او بعده ما يكون عدتها وميراثها
 قال عدتها ثلاث حيض ولا ميراث لها انهما قد بانث هكذا حفظته والرد على **مسند** • ويجوز
 مولى محمد المد الى محمد **مجبوب** محمد بن عبد الله عن رجل وادوا في عدتها فقال لها ادخلت عندك
 تزويجك فلا دخلت عدتها زوجها هل يوفى بينهما ما اقوى على الوفاق حتى يعطى ذلك بلسانها والتم
 اعلى **مسند** الصبي والمطلقة اذا اناها خبر الرد وصفي بقدر ما يمكن انقضاء عدتها
 وقالت قد انقضت عدتها هل يكون حمدا قد قال فيها اختلاف • ويجوز ان تصدقها • قلت وانما
 بعلمها الرجوع هو الشهود بالرد حتى انقضت عدتها ثم صح عندها الرجوع قبل تزويجها بغير اهل
 اولاد • قال لا بد لهما مطلقا ولو صح الرد في العدة اذا التزم عليها حجة الرد والرد على **مسند**
 عن الشيخ ناصب خميس • ومخالع زوجته ثم ردّها في العدة بغير حضانة ولا ادخالها لهما هو
 بالرد واحد الشهود فلم ترخص بوجه لها وتسك هو بذلك فبعد مدة رخصت بذلك ودخل بها
 وغير تجديد الرد اعلم له ام حرم • قال انما ادخل ذلك على هذه الصفة وغير غطت من المثل
 قال بغير هذا والرد على **مسند** • ومنه ولا وصلنا رجل وادى شهود شرسة يطعن في القلب
 المدفون من فلان الغلاية فاشهدنا وقال الشهيد اباني قد ردت زوجتي فلانة بنت فلان
 الغلاية بحقه بما يقع في طلقها فكتبت اني اعلم • ويقف على كمل هذا او للسوا • وانما فلان
 فلان بان قد حضر رجل خمسة شهود وشهدوا انه فلان فلان فلان الغلاية وشهدوا
 انه قد رد زوجته فلانة بحقه بما يقع في طلقها اجابوا ذلك اذ كنت لا افي الملاءة ويكنى ذلك
 عن اعلام الملاءة ولو وضعت عدتها قال يجوز ذلك وانما تطلب الملاءة منك الشهادة فلا علم
 عليكم نادرها معها واللازم بل لكم ذلك • قلت ولذا وصليتم في زواجها وقالت انها شاكيت
 من فلان فلان ردّها وهو قاطن لها ثلاث • او خالها هذه الدعوى مسموعة قال نعم
 • قلت فانما احضرت كلاهما ووقت الملاءة ان كان زوجها او هو ان طلقها طلاقا منك فيه

على سائر ما يكون ناشئاً عن الحق فاسد وان ساد لا أساس تلاميذ وعنده
لغير علمه وان كان ذلك الترويج وقع على وجه فاسد لم يخرج من الحق ان يسمى ذلك الترويج بها
على ذلك عند من صح معه ذلك وجهها لها وقد قال الله تعالى فيها انها لا تحمل الحق حتى تكلم وتجاويد
فكان ذلك في الكتاب شرطاً في ارتفاع الحق وواجب الرجعة وكان بعد على هذا معتد به
ان لم يحصل له الجاهد معني ذلك لانها حصلت ذلك يكون ممكن وقوى على الوجه المباح واحرف
على الوجه الصحيح بل الواجب ذلك الترويج فمن يجوز ان يبي فيه عليه وحصل به وجوده
معني الرجعة بينهما وبين وتزويجها شرعاً لكنه قد كان وقوع الوطى وزوجها لها ولا بد
على حال يقتضي وجود الوقت معني الرجعة وذلك كله غير محتمل لانها لم تطلقها ان شاء ولو كانت في غير
قد بان ذلك وانقضت منه عدتها • واخبر ذلك فانه من اجل القول المقتضي معناه حكم
معاني ما سالت عنه وازاد ان تدبرت ذلك وابتصرت معانيه وحكمت اساسه ومبانيه
ولكن في حق الأكثرين يحتاج الى تأويل • ووجبه التفصيل المعاني ذلك كل شيء ويعينه على وجه
ما فصلت من ذلك بالتوضيح له على سبيل الاستيعاف والمعاني غير مضمرة في قليل الكلام اذا
الحكم في بعض ذلك يتفق وان اختلفت اسماؤه وفي بعض يختلف منه ما هو متعدي
من الاختلاف وخارج على جملة الجاه او سبيل الاتفاق ومنه ما يخرج فيه معنى الاختلاف
في الحكم وذلك يختلف باختلاف الاشخاص المحمي فيهم وهو يعلم عقد الترويج بها وانها
وباختلاف احوالها وحوال الوطى لها في البدل وكل شيء من ذلك لو وقع حكم وتنوع
معاني وقوعه يختلف الحكم ولا علم لها بنفس الترويج دون الوطى وتحل في صبي ولا بالغ
والصبي على الاصح مناط ثبوت عقد الترويج عليه بالرضي منه بعد البلوغ وقوف
او تزويجه وظل في ذلك الحد فاذا بالغ الحد لم يعلم ثم ذلك بطلان كان له لا شيء
وان رضي ذلك وان ثبت عليه ذلك وما كان منه لها من حرج في حال صباه فليس محل
لها من طلقها حتى يوطاها الوطى الصحيح الموجب لفراق العسيلة على الرضي منها
بعد البلوغ ولا يبين في معنى هذا الفصل الا هذا لان ذكر الصبي في معنى هذا كما صعب
ولا اعلم ان الاصبغ في معنى هذا التقوم مقام ان ذكر في حصول معنى الجماع للموجب طعن الابطان

عقدة التزويج في الأصل هي سبيل التجهيز لذلك التزويج وكان على من حرمه من الصحيح وتحمله
 الحجاب الفساد ووجوب الانفساخ وكون انقضائه العدة والآخر بعد الفرق **●** على اثر زوق
 العسيلة بنصيبه من الحشفة على الاصح في موضع الجماع وما اذا لم يكن ذلك بها او بما قدف الماء
 اللزق على ظاهرها فخرج ذلك الماء في وجعها وصح ولوجها بولج فخرج في معنى كذا **●**
 فقد قيل فيبذل عن ذلك الجماع في حكمه ولا ثبت معنى كذا وخروج الحكم كذا وجب معنى العدة
 عليها الاخر والرد انطلقا لا قايما فكيف رجعتها او حملها ذلك لطلقتها على شرط ما ذكرنا في
 ذكره في الشرط وقيل فيبان ذلك ليس بجماع موجب لمعنى زوق **●** العسيلة **●** وعلى قايده معنى
 هذا القول يخرج في معنى كذا ان لا يعلمها ذلك لم ولا يوجب عليها معنى العدة ولا يثبت به ذلك
 عليها الاخر ومعنى الرد الان تحمل فان حملت من ذلك خرج في العدة والرد عليها من طلقها وقد اختلف
 ذلك بالتزويج منها معنى الاتفاق **●** كونهما من ذوات الاعمال وقد قال عز وجل قاتلوا ذوات
 الاحمال لانهن ان يضعن حملهن ثبتت معنى العدة لزومها عليها بالكتاب وصح وشبوت
 ذلك عليها ثبت معنى الرد عليها ان كان له عليها المدة التي يكون له فيها ركها وما اباحتها
 لطلقتها الاول بذلك فغير خارجة عن معنى الاختلاف **●** على حال التزويج في مثل هذا عن مثل هذا
 العبد الحي ولو كان ولو ج ذلك بما قد صح معها على ذلك وغيره ريب **●** وما ان صح معها
 ان ذلك الماء لم يلج بالجماع فلا يبين الى ذلكها معنى اختلاف **●** بوجوب غسل ولا عدة
 ولا شبوت رد ولعل يلزم طلقها ثلاثا وان اشكل ذلك عليها فلم تدر اخرج ذلك او لا يخرج **●** ثبت
 في شبوت معنى الرد الاخر ولا دخول معنى الباحر فيها الاول **●** بذلك وان كان ذلك غير خارج
 في معاني الاختلاف في شبوت معنى الرد الاغتسال والعدة لمعاني ما قيل فيها انها تنشف
 الماء لما كانت نيبا لان ذلك وان كان كذلك يخرج على معنى قوله فيقول ذلك فلما هو في
 المعنى خارج على سبيل الاعتباط لا الحكم لذات الحكم لا تجري على الاشكال الموجب حكم
 الوقوف في النوازل حتى يستبين **●** وصح الحق **●** فيها ابارتفاع الاشكال عنها وانما انقضى
 حكمها بالبدل كذلك ثبتت لست ان كل منسكط موقوف ومعتة الاقعة على ذلك **●**
 والوقوف عن غيره الحكم على القاطع في الوجه الصحيح **●** حكمه ولو احتل في الحق **●** ولو جرد

فالاحتمال ان لا يكون معنى الحقيقة كون المولود لجوار تطرف الشك المباح لا عدم
 والوجوب في معنا بل هو معنى عدم الاشكال الذي ذكره ذلك اذا الحكم بمعنى هذا يخرج فيها ولها عليها
 معنى ثبوت الرد ذلك الاثر عليها والاداحة في الرجعة على مطلقها الاول مهمان كون ذلك من
 الاثر بها وقد تضمنت ارجعها عقدة التزوج على الشرط في ذلك بل ان يكون ذلك من يشتر
 لها عليه التزوج ويكون حكمه حكم اهل الحق ناسا للنداء في ذلك الذي اتفق عليه والمثبت
 لها عليه ولان عليها معنى الرجعة على حال وفي كل حال والمحال ويكون ذلك التزوج والرجع
 والمولود منها على حال يكون بالحرف فيدري ان ذلك فهو عا فاندلجيت ذلك معنى
 ذلك بالاباح نطفة ولو صح في المخرج ولو صحا على معنى قول من يقول فيدري ان ذلك
 الجاهل يكون ولا يصح ايج جاع الاختلاف فيدان لو كان على الابد لا في ارجعها من
 الحرمة الفضل الاداحة على مطلقها ذلك الاماختلف بالقول فيدري ذلك فانه يكون
 القول في ذلك على قول من ثبت ذلك فيجوز له عقدا به معنى الحكم وعلى قول من يفسد
 ذلك فلا يثبت الاثر ولا ولا ولا على حال كان ذلك في النسب او في حصة
 النسب او لمعنى والمعاني تتعد كون العقاد النكاحها مودة على ذلك المعقود
 عليه لوجوه مثل المعقود فانه يشبه المستحيل في حق مولده عليه على حال الادخال
 انعقاد عقدة التزوج عليه في الحكم وفي معنى الجواز ايضا الله لا خلاف في ايدى
 ثبوت التزوج بالعقد على حرة بالغ الا على وجه الرضى بها والقبول منه لها
 نطقا باللسان ومعقود بالجنان بما يلفظ به في ذلك والقول وذلك كدور المعقود
 بالعقول والمعقود مستحيل ان يكون منه ذلك لفقد العقل الذي يبلغ به
 الانسان العقل المعقول بالعقول فاستحال لمعنى ذلك ثبوت التزوج عليه
 بها في العقول لكونه من المعقول والمعتولات كلها لا تفعل بغير العقول السالما
 والافا المليات لها عن عقل المعتولات لا خلاف يعلمه وان كان ذلك كذلك
 كان الوطوء عند لها على ذلك ففسد له عليها وغيث محل لها من طاعتها ثلثا لا خلاف
 ايضا اللان يكون للعاقل لها وليد فانه يكون في معنى ثبوت ونعقاده عليه الاختلا

والفساد مفروب اليهما بالوطى على ذلك على معاني ما يخرج في ذلك القول في بعض ما
قبله وقيل في ذلك الجواز وعدم الفساد لذلك وعلى قياس معنى هذا القول فيخرج في معاني
اعلاها بذلك وقيد هذا ذلك المطلق لها بالثلاث اذ يخرجها ذلك عن مضيق التوسيم
الى سعة التحليل ولا يباحث من ذلك وعلى قياس قول وقال بفساد ذلك فيكون الحكم
فيها باعها باقية على أصلها لان كون ذلك الوطى من لها على ذلك التزوج كان قد كان
مسألة وحصول معنى الزوجية المستحقة بوجودها الشط المشط وحده
في الكتاب في رفع ذلك العارض المانع وواجبة مطالعتها اذ لها معنى نكاحها الغير
على سبيل الزوجية بينهما الركن بعد لان ذلك على هذا القول يخرج بحملها في
التسمية معنى الزوجية لمعنى فساد ذلك التزوج في ذلك لتعذر انعقاد العقدة
لها على حالت ذلك وبشبه ان يكون هذا هو الراجح لان في معنى الاصول كان يكون
اقوى من القول الاخر اصلا وما لا يحكم فاقرب ونرى العتوه قليل اذ كان
بعقل الانشامة ويعرف ما يشار اليه ويد ويعقل ذلك عندنا قبل التزوج لها على ذلك
وعرف من القول لها بالاشك فيه في معنى الاطمئنانة على اوف من ذلك في العادة
اللاندر غير خارج من الاختلاف قبل التزوج على الانشامة بنفسه او قبل وليد ذلك
والاختلاف في ذلك يقتضي الاختلاف الخلاف بالمعنى في ابحاثها لمن مطلقها بتزويج
اليها لها ووطى اياها بعد خروجها منه بوجوب لا يحقرها بعد غير ذلك والعلل المتعينة
لمعنى فسادها على ذلك المطلق بالثلاث لها يكون بسلاجماع فيها او يخرج
معنى الاتفاق على فسادها عليه كما اخرج معنى الاتفاق على فسادها عليه
هنا وما المجهون فان كان وقوع ذلك التزوج من لها في حال جنونه وعلى ذلك قد
كان الوطى من لها في حال جنونه او في حال افاقتة على غير ثبوت تجد يد عقدة
التزوج في حال افاقتة ورجوع عقله اليه فسدت عليه بذلك ابدا الان ذلك التزوج
على ذلك غير واقع على حال ولا يحلها ذلك لمن بان من بطلان الثلاث جزا ابدا
لان يبين في ذلك معنى اختلاف اذا كان المقابل لآخرين التزوج في حال جنونه بنفسه

وما اذا كان قد قبلها الم في حال ذلك وليد وعلى ذلك وطهرها اخرج في معنى ذلك الاختلاف
 وعلى معنى قوله ونفسدها بذلك عليه لا يخرج للمعنى على قباد معناه الا انها لا عمل بذلك
 لمطلقها وعلى قوله ويخرج ذلك ويحتمل فيشبه في المعنى ان يعلمها ذلك لمطلقها اثنان اذا
 خرجت منه بعد ذلك بوجه غير موجب لمعنى الوعد لها على مطلقها اثنان وان كان العقد
 للتزوج وقوعه لم يعلمها في حال افاقته فلا يحتاج الى القول فيه لوضوح ذلك والاصح
 في ذلك سورة • وما الخنثى لا يعلم انه ما يخرج من حالها انك وطهرها بها بعد التزوج
 منه حال الخنثى مشكل امره غير مقطوع عليه بان ذكر ولا انثى وان كان تزوجها
 في ذلك ما يختلف فيه على ذلك ويثبت به على بعض القول بحكم الزوجية بينهما في
 معاني احكام الموروث على ما جاء في الاختلاف في ذلك فان ذلك لا يرفع حكمه الا
 فيها في باحثها لمطلقها اثنان على معنى الاشكال لان الشك في انثى بمعنى المشكوك
 فيه والمشكوك فيه موقوف امره وما لم يصرح فيه ما يخرج من حكم الخنثى الواضح
 البطلان الذي ذكره او انثى فالحكم فيه على بينة كقول في بقاء الشهادة •
 وان يصرح له وعليه ما يخرج من حكم الخنثى الموروث او انثى حكمه او عليه ما يصرح عليه في ذلك
 • ولو وجب والوجوب لمعنى الفرق في حكمه على انثى او انثى معروف • ولا يكتب للمسلمين
 موصوف ولا يبين لي على حاله بقوله ان علمه مطلقها ذلك لحوال الان بان ذلك
 مع ثبوت الاشكال فينزع معقول الاحتمال فيه بان ذكره او انثى مما يمكن ونحو في معنى
 الاحتمال • وفي الاصل فيه ان لا يخرج من ادعائين اما ان يكون ذكر او اما ان يكون انثى
 والقول فيه بان ذكره او انثى غير حان صحيح • لما ثبت فيه الاحتمال لا على
 الاشكال بل على الظن لا يعرف الحق شهادته • فلا يصح بالحق هذا واحتمل في خروج
 المعنيين في او ان في خوف على سبيل الاحتمال ان يكون انثى وانما الذي لا يخفى في
 العقول ان تكون رجلا انثى في عذر ان يحكم فيه على انقطع بان يطلق في الوعد ذلك المطلق
 بالانطلاق المطلق بان ذلك لا يصرح في عقوق سواء لان زوجة الوعد على اثنين
 وزوالها منها بان ذلك حال مشاؤ فيملو نوع الشك فيه وعدم الحقيقة فيه في حال الذكر بان

ذكر لا احتمال في الحقيقة فيكون شيء مخرج معنى الاتفاق فيمد الله لوصح له وعليه ما
 يحكم من حكم الخلق وإنه في المسائل هناك صحة الزوجية بازعاج الاشكال عال يشك
 فيه معد والعلامة المستند لها فيه الذي لا ينفك عن شيء الا في شيء باطلا في الحقيقة
 خلافه وان كان ذلك باطلا ان لو كان غير ذلك لما ثبتت الزوجية فيها على ما طلقها
 فكيف يكون الذكر افعام مع احتمال ان يكون ذلك حاله ما لم يصح له وعليه ما يحكم من
 ولا ثبت له وعليه والاعتماد في انتقال الحكم المذكور عن حكم الاثني الخلق فقد لا عند ذلك
 اسم الخلق والاثني ثبتت منهما طاهرا وعليهما ان ذكر الزوج وكان هناك وظهوره اياها على طاهر
 علمي طلقها لئلا يعلو شريطة ما ذكرناه في ذلك. واما الخصمي فان الذي قد علم على الجماع
 حالها لمعنى فيها واضح بانها تبقى على ما صلها لان نفس العقد عليها با تزويج دون الطهر
 لا عليها وكانه يشبه ان يكون ذلك مقطعة للجماع لمعنى ما ثبت في السنة عن النبي صلى
 عليه وسلم لا في الصورة على معنى الوصلة من استطاع الباهة ولم يجز طولا الى الكاح فانه
 له وجب على الجماع معنى الرواية فكان للمعنى في الخبر القول يوجب على سبيل التصريح بالاشارة
 ان لوجاء مانع من ذلك. ويحتمل في معنى التاويل ان يكون المراد بالحديث انه كسر لسوء
 اذ قد يكون الصور مخرج والمقاطع لما في الشهوة عن ذلك لغوها في حق البعض والاشارة
 وانما جرى ذلك لا في العموم على حكم التغليب كونه في حق الاكثرين وهو باطل عاملا
 لسوء ذلك منهم وليس في المجال في الكون كون الامكان في الخصيان ان يكون الخصوي في
 حق بعضهم غير مانع في حقه المذكور والحركة لا انتشاره للقدرها على الجماع ولا يستلزم في
 الشيات من النساء والجنين في معناه ان لم يقدر على ذلك وعلى الشريطة فان ثبتت
 طها القدر مع ذلك على الجماع الى تغيب الحشفة في مخرج منها كان ذلك في معنى الحكم
 جملتها والجبهة ما بعد ان تكون له القدرة على ذلك لان شتقاق اسم ذلك
 والحاقه به في معنى التسمية له بذلك فاهو ومعنى المبالغة في حبه على سبيل الاستقصاء
 في قطع الذكر وليس ذلك كالحصوة فان الخصوي سئل الخصيتين نفسهما لا غير ذلك
 على ما جاء في اللغة وان كان ذلك كذلك حاله فكان في الحال ان يترك ذلك دون يكون

له القدر على ذلك لفقده **الآلة** التي يحصل بها على حقيقة نفس الجاه الان يكون ذلك
 غير منسوب الى الماء الذي في قدر وخرج من الماء الذي في قدر فبعد الحكم كما بينت
 كذلك اخرج الماء الذي في سائر المماسات لفرجها ووضع الذكر فانصب على فرجها فان
 يخرج فبعد الحكم كما بينت كذلك الحكم في هذا قبل هذا ما جعل في اصل هذا وان
 كان القطع على غير سبيل الاستئصال فاصلم وكان الباقي منه قد راب إلى موضع القطع
 منه موضع الختان منها وحصلت له الفكرة على ذلك في ذلك المقدار كان ذلك جماعاً
 لمعنى التفاءل الختان في الحكم وشبه له ذلك معنى الرور ان طلقها طلقها فبعد جمعها
 في محلها اذ كان طلقها ثلاثاً بلا خلاف **يبين** في السقوس ثبوت التفرغ في خروج
 نسائها هل لا يورس والاقلف في ثبوت المنع وذلك كمثل باتفاق بل قد قيل
 فمما لا يجوز له تزويجها ولو كانت **واهل الكتاب** على قول وليست بالجماع عليه واذا
 وطئ على حال المنع فسدت علمه بذلك **واذا ثبت** مع فسادها بلك عليه لم يحلها
 ذلك لمن طلقها طلاقاً يسيراً ان يرجع اليها معه حتى تنكح زوجاً غيره بمعنى الاتفاق
 فيما يخرج منه من ذلك وفسادها عليه باتفاق واختلاف **فيها** يختلف فمدت
 ذلك والمختلف من ذلك فبعد تزويجها الاقلف اذا كانت **واهل الكتاب** واما الكتابي
 فمما لا يورس الكتابية ومحلها وطئها بسبيل النكاح لمن التحل له حتى تنكح زوجاً
 غيره **واهل الكتاب** كان المطلق لها او كانت **اهل الصلوة** بلان يبين في ذلك
 معقول بحسب في ذلك معقول الاختلاف **وللتفق** على فساد اجماعات تزويجها لها
 اذا كانت **واهل القبلة** ولو كان ذلك الاقلف **واهل الكتاب** في الاصل ليس يورس
 منها فان حكمها يخرج في الحكم على الصور **هكذا** ينص الكتاب في الكتابي
 ويخرج معنى الجماع في الاقلف **وما** اذا كان ذلك لا يخرج منها حكمه في الكتاب
 او السنة او الجماع ان يورس منها بمعنى النسب او المهر او الرضا او كان مؤمناً
 عليها او جماعاً وكونه محدداً على الزنا ولو تكن في الحكم مثله وما اشهد ذلك وخرج
 في معنى على معنى هذا المعنى **ما لا يختلف** في تحريمه وعلى السبب على الاول فالتقاء

يستقيمها او فاعلم ان تكون حلالا لمطابقها ذلك وغيره والمؤمنين اذا كان ذلك منها
 على معنى العلم بالاصل الموجب للحد على ان ذلك على العلم الموجب للموت جهل
 الحقة وان ذلك او علمها اكملد سوية في معنى ذلك ولا عذر فيه • وان كان ذلك على
 معنى الجهل بالاصل فلا يبين لحيث جرت حذفت على ان ذلك على معنى الجهل بذلك من
 اصله كالأول البصر على ذلك فسادا لها على مطابقها ذلك بذلك اذا كان ذلك منها على معنى
 الجهل بالاصل في ذلك وما ان ذلك الذي في ذلك منها المسبب في معنى منها في الاصل
 ولكن التناجح بينهما على الابدح اما بمعنى • الاسباب الموجبة ذلك وان كان ذلك
 لسبب ظاهر وعلته فائمة بمنعان من ذلك بالكتاب والسنة والاجماع في حين
 ذلك ما دام قايين مثل ان يكون معه النساء ذات معنى منها او يكون ذاربع
 غيرها وشباه ذلك وعلته مفصلة لذلك التوضيح حتى ما يكون بدووا شهادا او با
 شهادا ولا ينعقد التوضيح بشهادته البذل ذلك كله وما البشهاد اذا كان ذلك على معنى
 الجهل بحقيقة التشبه في المعنى فيه فيما يبين لحيث يلحقها معنى الاختلاف في مضاهيها
 بذلك على مطابق او على ان ذلك الوطى بذلك التوضيح على ذلك الحال فما كانه يشبه ان
 يكون بمعنى الاتفاق على حال • وان كان ذلك على معنى التجاهل منها في ذلك فسدت
 على خاوهذا جيعا كان الاتق ذلك الوطى منها على ذلك التوضيح الواقع على ذلك الحال على
 معنى الجهل والتجاهل او كان على وجه ما يسهو ويجوز له في دينه فيما بعد شرعا
 اذا صلح معه ذلك وقامت عليه حجة بذلك في موضع ما يكون لها وعليها بذلك الحجة
 في ذلك • وان كان ذلك على معنى الجهل منها بالاصل نفسه الموجب لمعنى تلك الحقة في
 حين ذلك وكان معاني في منها انما دخلت في ذلك على وجه ما يجوز لها ويسعها
 في حين خالفها الاباحية الشرح ذلك فها هم تبين في الدعوى في ذلك انما كان على ذلك
 الوجه الفاسد لم يبين في انما تنفس بذلك لا على الذي في ذلك منها وحده دون
 مطابقها لانها ليست في عدة مند ولما خرج حكمها لذلك في معنى احكام الزينة بذلك عليه
 وعلى جميع وسواه • والمؤمنين المحرم ذلك عليهم بالكتاب • ولما ان كان وقوع النفع

من يقع ذلك التزج في حين ذلك بسبب نزوح مطلقها لها وظنماها وكونها
 عالما بغير ذلك فبعد تعاقبها من ذلك فمعنى ذلك الاختلاف في فسادهما بوجه الاختلاف
 معنى التزج من تعاقبها على ذلك حالها اذا كان ذلك على معنى الجهل والخطا في القضاء والعدالة
 والنسيان فان لم يكن ذلك منها على معنى التعمد لا تكاد ذلك مع العلم به على معنى
 الاستحالة والانتهاك المحرمه فقد قيل فيها انها لا تكاد تفسد عليها جميعا اذا قامت الحجة
 عليها بذكر في موضع يكون القول في ذلك قولها وفي بعض القول لها على معنى ذلك تفسد
 على الاول ولا على الاخر للمنفعة قول في قول ثالث انها تفسد على معنى ذلك معنى على
 الاخر لان ذلك منها على ذلك صفة وقول رابع انها ما يقع لفسادها معنى ذلك اذا كان
 على الجهل لا على العقل والنسيان ونخرج على بعض معنى ما قيل انها تفسد بذلك
 على ذلك على حال كان ذلك على معنى الجهل لو كان على وجه الغلط والنسيان ولعلمها
 على هذا لا يخرج من حال الاختلاف على حال كذا ولا كان ذلك كذا في الجهل كما يشد
 في ذلك وان كان الجاهل قبح فان كون ذلك على الجهل مع العلم باصله موجب لمزيد
 كانه اخبر وكون ذلك على وجه النسيان او الغلط وقرب فسادها وكون كان
 ذلك على معنى الجاهل في انتهاك حرام ذلك والرجل دون الماتة تلك الاختلاف في ذلك
 يخرج فيها في معنى ذلك وفي مطلقها ذلك وما زاد الذي في ذلك منها على معنى التعمد
 لانها لا حرام ذلك منها على ذلك فلا يبين في ان يخرج في ذلك على ذلك الدارها
 فاسفة عليه بذلك باختلاف وان كان ذلك قد كان على معنى الجاهل منها على
 فسدت بذلك عليها جميعا ولو كان ذلك الاثر الذي في ذلك منها على ذلك قد تارة
 على وجه ما يجوز له وسعه في دين الله تبارك وتعالى اذا صح معه بعد ذلك
 معنى والمعالى كذلك ان كان ذلك منها على معنى التعمد لانها لا حرام ذلك منها على ذلك
 جميعا يخرج للعنف منها انها تفسد بذلك علمه وعلى مطلقها ذلك ايضا اذا صح معه
 ذلك واقامت عليه الحجة بذلك في موضع قيام الحجة بذلك وعلى حال من حال فلا
 يبين في خروج معنى الخلافها والادبارة لمطلقها ثلاثا بالوطى ذلك المذنب على ذلك

التزويج في جميع هذه الوجوه التي في هذا الفصل كلها ولا يعلم في ذلك اختلاف فالان ذلك مما
 الاختلاف فيه في ذلك التزويج والاقول في الحق سوى انه فاسد على حال وان كان
 قد جاء على سبيل الاختلاف في موضع و هذه الوجوه انها لا تقصد بذلك على الاثر ولا
 لها على ذلك فانه انما يخرج معنى ذلك فيما يستأنف لانه يجوز القامعة على ذلك في بين
 ذلك بعد العلم بل ذلك يتزوج جديد بعد ذلك تلك الاسباب لئلا نعتز ذلك بلا غلا
 فيها بين في في ذلك وان كان ذلك ما يخرج في فيه الاختلاف بين السلب في الاصل
 في الاسباب كان ذلك او من جهة الاسباب للموجبة ذلك على الابل او ما دامت قائمة
 على صوها اذا كان ذلك كونه قبل زفافها فقد مضى في القول ما استدل به على معنى
 الحكم في ذلك فانه يوقع ذلك معنى الاختلاف في حالها المطلقة اذ كده والمخرج بالحق
 قد قيل ان الله يجوز بان يخرج في حال الحزم ولان يخرج في اطلاقا يقتضي في قوله
 المحرم والمحرمة وغير المحرم والمحرمة ويستغنى الكل عما ولان اذا ثبت ذلك
 في غير المحرم والمحرمة والمحرمة والمحرمة **هنا** او شد تشديدا لاسيما اذا كان يخرج
 والزوجة كلهما محرمين بالحق والحق **هنا** من ذلك وجب ابطال ذلك على ذلك لانه
 ما اوقع على غير الجائز كان فاسدا لانه غير جائز وما صح بالشع فسادا لم يكن محلا
 لها منطلقا على ذلك ذلك انما يخرج القول بذلك في ذلك على معنى ما يخرج معنى
 الاثر وانما في التزويج في من ذلك على ذلك كانه يشهد ان يخرج ذلك على معنى **هنا**
 كلا ولا يخفى عن قربة الصحيح على معنى القياس لانه لم يفسد في المعنى باشد حال من
 الجماع في الاحرام بالحق وقد قيل فيه في معنى فساد الزوجة به على ذلك باختلاف مع الاجماع
 على فساد الحج به وهذا لا يعلم انه قيل فيه بانه مبدل الحج والاصوم ولا اعتكاف كما كان
 ذلك مفسدا لهذا وموجباً في موضع لمعنى الاختلاف في فساد الزوجة به على زواجها
 اذا انزل في ذلك فكان يكون ذلك بعد فساد او اقرب **هنا** وثباتا وان كان
 اقرب فليس ذلك بابعد لاسيما في قول في المحرم بالحق والمعتكف في الحرم والصيام
 رمضان انه لا يخرج من الوجوه في ذلك عن حال اللبابة التي هي والفساد فانظر القول

أيها في المخارج والاصواب اقرب • وما العبد فيخرج فيه معنى ذلك الاختلاف إذا كان
 تزويجها باها باذن مولد له فيها خاصة أو معنى التزويج على اللطاف منه في ذلك وإن
 كان ذلك منه على غير اللطاف ولم يتم له ذلك مولد فسد ذلك التزويج على حال • وإن أقدم قبل
 الدخول فقد قيل تمامه وبعد الدخول يجري بعد الاختلاف فقيل فيها أنها على ذلك تنفسد
 عليه وقيل لا تنفسد • والقول في إباحتها لمطلقها ثلاثا يري على الوجه الذي جرى عليه •
 التزويج وذلك يخرج الحكم في ذلك عما يخرج الحكم في لوجه الذي أتينا ذلك التزويج عليه • وما
 خرج فساد من ذلك على معنى الاتفاق مانع شوقه عن الرجعة مطلقا ذلك لها على ذلك
 كذلك من خرج ذلك عن حد الاتفاق على فسادها عليه إلى ما دون ذلك في الأحوال كان
 إطلاقها لمطلقها أن ذلك بذلك يختلف فيه إذا لا يتعبر في الاختلاف على حال وقد تحس
 الكلام ما يستدعي على معنى هذا مستوفى في قوله هذا الفصل • وإن كان ذلك في المولى
 فكذلك حكمها ليكون لمطلقها ثلاثا غير منفك عن الاختلاف إذا كانت الملاءة تكون
 العرب ولم تكن مثله في الجنس ولكن ذلك على معنى الخبر منه لها في ذلك المعاني ما جاء
 في تزويج المولى بالعرب يسرى على ذلك في الاختلاف في إجازته وفساده لا سيما إذا كان ذلك
 منها على معنى الجهل به ولم يرض به بعد العلم وإن كانت تعلم ذلك وكان ذلك على وجه
 الرضى منها بذلك والتزويج ثابت والوطء صحيح وكذا ليس يحتاج في الاختلاف على حال
 ولو كان ذلك عن رضاها ورضى من يلزم ذلك وليا لها • وعلى قياس ذلك بالمعنى فيسقط
 الحكم في إباحتها لمطلقها ثلاثا على ذلك وإن كان ذلك في الفصل من العرب وإنما نعت
 الملكة عليه قبل الحرة بسبب الدم فذلك من العرب فيما قبل والنظر يوجب إدخاله
 في أحكام المولى لأنه لا شك فيه أنه مولى لمن حرره فكانه غير منفك من ذلك في النظر •
 لا كنه في الأمر قد قيل فيه أنه لا يرد تكاحه إلا أن يكون منوطا للصانع المردودها التزويج
 في الشرع فانه يشبه فيه على ذلك يخرج معنى الاختلاف • لأنه يلحق الاختلاف • وإن كان كذلك
 حاله ولو كان وصييم العرب حالها وإذا ثبت أنه وورود لو كان على سبيل الاحتياط منها
 على قولين يقول أنه لا يجوز • ويكون وورودا فكانه على قياس معنى هذا يكون ذلك التزويج غير

منعقد في الاصل وان كان ذلك الوطء منه لها على غير ثبوت عقدة التزوج فيشبه ان
 يكون ذلك غير محل لها **•** وما على قهرا اصل و ثبتت ذلك في محبة فكانت ظاهر معنى
 بزوال الوعد وجعل معنى الاباحة بذلك فيهما على مطلقها كذلك وان لم يكن كذلك وتكند
 قد كان فيه للعالمين ولو كان ذلك مما قيل فيها انها بذلك و زلات العيوب **•** التي يرد
 بها النكاح ولم تكن تعلم ذلك منه قبل التزوج منه لها ولا بعد التزوج حوقلها على ذلك
 معنى ذلك التزوج فليس كذلك بضر شيئا في الحكم لاجاء ان اطلاق القول في ذلك بان ذلك
 لا يرد النكاح على حال وقيل بوجه ما لم يدخلها ثبت ذلك في **•** وقول ثالث يخرج
 للعنف في ما ان يكون لها الخيار في ذلك ان شئت خرجت على غير صلة **•** وان شئت
 المقام كان **•** وعلى قهرا معنى هذه الاقوال كلها فليس فيها ما يمنع وجوب
 حرمها على سبيل الاباحة بذلك مطلقا الاول معنى ذلك الخروج معنى القولين الاولين
 تصحح ما روي في منعها بالمعنى تلك الهمزة والثالث عثمانها لان ثبتت عند
 طه في المقام على ذلك ان تشاء فكانت ثبتت لها معنى الزوجية عليه على ذلك وان
 في القول نفسه ولا ثبت الخيار بها وجازها الخروج منه مع ذلك ان اختار **•** ما نه
 انما الخروج على معنى الخيار مع العقدة التزوج بالخيار في الحقيقة ليس بمخرج تفتق
 الفساد عليه فلا يرد خروجها في الاصل قبل ان تختار الخروج منه ان لو كان ليس خروجها
 على حال لما كان لها ان تختار الا الخروج منه على حال **•** فلما لم يكن كذلك ثبتت للعنف الاخر
 وصار حكم الوطء منه لها على وجه الزوجية كان ذلك مما جعل منها ومنه ويخرجها
 لمطلقها **•** في ذلك الوعد لا سيما ان اتممت التزوج بذلك بعد العلم وقد لمعها في
 ذلك شأوت للمقام ام شأوت الخروج اذا كان الوقوع ذلكا الوطئي بالتزوج
 معنى لما **•** ويشهد ان يخرج في ذلك على معنى القياس ان لا يجلبها ذلك اذا
 لها معنى الخيار على معنى هذا القول وخرجت منه على معنى الاختيار الخروج لان
 يخرج على بعض القول ذلك في الصبيبة اذا اختارت الخروج بعد البلوغ ولم
 ترض بالزوج وكما هو على هذا بما تطلب على معنى الانشاء **•** وما شبه الشوق

معدن خولها بالاسلام ما لم يحتمها المعد على ذلك في معاني الحكم لمعلق اتفاق القبول في ذلك
وكيفها في معنى الاختلاف على سواء وان لم يكن كذلك وكانت سالمة ومعنى حكم الظاهر وهذا
كله ووجه الترويج الذي عليها على نحو لها بالترويج بالولي وهو يقوم في ذلك مقامه
على الرضى منها بل على شئت بد الترويج والحكم الذي يجري على غير اعتبار او بانها ولا يقوم
الترويج بانها ان كان الصبيان والبريلين لعقد والقف من الرجال واهل الشرك والنساء كان
ذلك على الترويج وصنف في ذلك على اجتماع والاصناف كلها وان يكون ههنا نظر بالشرع
وإجري على حكم الحق باطلا ولو انوا الواقعة لم يثبت العقد بشهادتهم ولا بالوحد واهل
الاقرار وحده او كان مع ذلك للاصناف فما سوى النساء على ذلك الترويج مشهدين
معدا من قبله او عزنا بالاسلام مقربان ويكون ذلك الواحد كما في بكره للصدق او كغيره
الخطاب رضي الله عنهما اما جاز ان يكون ذلك الترويج على ذلك الحال جائز ولا الوطى منها
على ذلك برافع لما نزل بها وعلته الختم بها على مطلقها لاننا لا ندرسها ذلك بزوج
في الحكم على ذلك للاختلاف على ذلك على معنى ذلك بل يخرج في معنى ذلك للاختلاف
في حكمها ان كان الترويج بها على شهادتين مختلف في انعقاد الترويج بشهادتين العبد
والعمى والواحد واهل القبلة غير اجتماع منها واشباه ذلك على ذلك خلاصتها ودخل
عليها ووطى في حكمها او نكحها بطاها ولحيات منها ما يفسدها عليها في معنى الحكم ولا
كان منه اليها شيء يحرمها حق حرمة العبيد وبلغ والصبيان او سلم والكثيرين
او اختصم والقلف من الاثنين فصاعدا او رجل او زنان ممن استشهد على ذلك
الترويج وعلى ذلك وقع الدخول منه بها والجواز عليها والوطى لها بعد اداء الشهادة منهم لم
يملك على غير تجديد ذلك الترويج قبل الدخول او كان وقع الاختلاف في ذلك من جهة
الوطى لوجوده وهو في الاول والاخير بالترويج منه لها على قياد معاني ما جاء من الاختلاف
القول في ذلك انها كانت ما كتبه الله بها وكان الترويج على وجه الرضى منها فان الترويج فيها
في معنى ذلك للاختلاف على ذلك ويكون اكثر القول انه لا يحتم ذلك الترويج اذا كان
الاستحباب والحجة تنالده ولم يكن على التمسك ولا قيد رقت ولا يتعلق عن ترويجها

بكفوها بعد إقامة الحجة عليه في ذلك لا لأنه وإن كان ذلك كذلك يخرج فغير خارج والاعتقاد
 على حاله إذا كان ذلك على وجه الضمنية فيما يبين في **الاعتلاف** في معنى هذا يقتضي إبعاد
 الخلاف وتقلها عن أصل الحق بل على مطلقا لا لثباته وإن كان ذلك على معنى الآخر لها في الحق
 ذلك ولم يحلها ذلك بل طاعتها لثباته لا لثباته في الخارج على الآخر لها غير ثابت ولا في الحق جازية
 دليل الكتاب والسنة والاجماع وشاهد العقول وليس الحق الباطنة في هذا كالأمة والوطن لها
 على ذلك وجه الفساد لها على ذلك على ذلك منها وغيره في طاعتها لثباته لا لثباته في ذلك
 اختلاف أو القول فيمكن ذلك يخرج أن تولد العقدة عليها أحد المشركين ولو كان باو من له
 الآخر في تزويجها لا أنه في معنى يشهد الوحي ويكون كانه على ذلك وليا لها وفيها قيل أنه
 لا يكون للشرك في التزويج وليا للسلطنة والسلطنة أولى بها في ذلك على حال **وفي بعض**
القول أنه يكون وليا في الأول والجد المسلمين في تزويجها وعلى طاهر معنى القولين
 جميعا أنه لا يلي ذلك بنفسه ولا يكون له أن يلي ذلك فمن يلي في الأصل تزويجها لو
 كان مسلما أتلف بجوازها له يلي ذلك على وجه الآخر غير في غير وليته على حاله في القياس
 بعد عقلا وشرا عاين ذلك أصل الحق منها على مطلقا بطون الأجزاء لها على ذلك التزويج
 كانه يشهد المحال على هذا الفساد ذلك كله في الحق أصلا وفراغ وكل في معنى هذا
 القول أن ثبت إشارة معنى ملج في ذلك لا يكون في قوله في ذلك على شك الحارث يكون
 في تزويجها وليا لها إذا ثبت معنى الآخر في ذلك لا كانه غير وليا جازية له لأنه يكون
 وليا جانب المشركين في معنى هذا سواء كان له في معنى ذلك الآخر كونه له إذا ثبت وصح لا هو
 لها في ذلك **وإذا ثبت** أنه وليا لها جازية في تزويجها بنفسها ومرة تزويجها والتمس في
 تزويجها أو الزكوى من أن يلي ذلك بنفسه لا يكون له أن يلي ذلك ولأن يكون في ذلك وسقطت
 الآخر ولم يكن لذلك القول معنى لكنه على سبيل التخيير لقولنا ما قال ذلك لا للاح له معنى
 ذلك لأنه وجد قول في ذلك فشكل فيها أو لما ثبت له لا في ذلك المسلم على سبيل التخيير
 في ذلك لا يخرج عن أصلها فيكون على ذلك كانه وليا لها فقد أمر تزويجها
 وإن كان ليس بها في ذلك بولي فقد زوجها بولي تزويجها لأن المسلمين أولى بها إن كان

ليس بولها في تزويجها • والقول على هذا ما لا يكون ولها في تزويجها إلا بعد ومعا
 الصور في الحق وكفى استحسن في ذلك ان يات تزويجها ويلجئ في تزويج والاولى له والنساء
 جميعا من الاراء وخروجها من هذا الخلاف • المتساع في ذلك ثبوت في المسئلة اذ كان عليها شركا
 ان وان كانت مائة ومن يلجئ في تزويجها كالمها او هالك الكتاب • وتو عقدة التزوج عليها على يجوز
 له في دين مسلمين تزويجها بفسد من يقوم في ذلك قامة من هذا زيد بلعاطي ثبت • رد
 التزوج في الحق من اهل كان او من اهل الصلوة فلا علم الا انه ثابت في الحق اذ لم يبين لي
 مسان ومعنى هذا على حال في ذلك هو الوجه الصحيح من تزويجها فيما ارى والوطي لها في حقها
 من الحق منها تلك اذ كان على الشهادة ويجوز في الحق الشهادة من اهل القبلة وكان الزوج من
 اهل الصلوة او من اهل الكتاب • وان كان الاب مسلما لم يكن وليا ليعتد فيها قبل ولدا
 وهما من مشركي اهل الكتاب • ولعند في تزويجها في حال شركها وان ثبت في كتابي زيد
 يلجئ في تزويج الله لسلطة اذ لا يلجئ في تزويجها ما لم يبعد في مسلم على معنى القياس
 ان يكون كذلك بل يكون في ذلك في ذلك والى الله للاسلام بعلومه ولا يعلم • واذا ثبت
 ذلك في اللذة ثبت في سائر ويلجئ النساء تزويجها مثل على الاعداء الدليل الموجب
 طعن في الوقت في ذلك • وعلى كل حال فاذا كان اللع في تزويجها الوجه الصحيح السالم من
 جميع الوجوه الفسدة لها وفوق الارجح والمترجح والشهور ويرى على ذلك التزوج وكذلك قد
 كان بسبيل المنفعة فانه نافع في الحكم وحلها بالوطي والاختلاف في ذلك التزوج معنى ما
 خرج في تزويج المنفعة والامانة والحج على معنى الخلاف في ذلك بالى • وان نكر المطلق
 تلك صيغة شبيهة ومعها من زوجها معنى الطلاق ثلاثا فكذلك جهتها في حكم يكون في معنى
 ولا جنة مطلقا لها ان ثبت حوا في تزويجها والوطي بالتزوج لها انها لا تلحق الحق في تزويجها
 غيره فان طلقها ذلك الغير بعد الوطى منه لها على وجه التزوج بها قبل الطبع ايضا لمن
 لم يجز معنى الوجعة من مطلقها انها يجوز معنى الاتفاق • على قيد قول من اجاز على وجه
 المصلحة تزويجها ان كان يشبه ان يخرج في معنى ذلك على ذلك الاختلاف • فان اجعها بعد
 انقضاء عدتها في ذلك للوطي لها المردود وطأها فان وطأها لم يفسد خوك معنى الاتفاق

ولاننا في ذلك منها نرى معنى الاتباع على ما آو في ذلك من انه يلحقها بالاطلاق اذا ثبت عليها الترتيب
 في حالها ذلك بالاختلاف اذا ثبت ذلك بعد البلوغ وخرج معنى الاختلاف في ذلك اذا لم يتم
 ذلك الترتيب بعد بلوغها واما قول في ذلك على معنى بعض اقول في طائفتها على ذلك انه عدل جانين
 ويكون ذلك ليس بالمجتمع والقول عليه كما انه يخرج على قيد معنى ذلك اذا ثبت ذلك وكلا
 الطائفتين اثبتت المكاح في ذلك حال الحقيقة على ما علم في بد ما بينت كذا القول في ذلك
 فكأنها على هذا صارت ملكة مؤمنة وطائفة وطائفة فلهذا معنى هذا كذا على معنى البلوغ على
 على قول في اباح ذلك منها ولان ثبت في الحق معنى هذا على معنى اللغو لم يكن في علم ذلك معنى
 عن مطلقها انما هو من اجتهادها انما انقضت والاخر على ما هو معنى هذا على قيد معنى هذا
 المعنى انما ثبت في الحق وصرح في حق على ما في الصور ولا بد من خروج من هذا الحق على
 حاله وعلى كل حال ولا بد من هذا على ذلك في حق ومعنى الاختلاف على حاله في الحال المباح
 وثبت في الاصل الاختلاف في خروج النساء من النساء وخرج ذلك في معنى الطلاق
 وجعل في الاصل من مطلقها بعد انقضاء عدتها كذا القول في القول في طائفة الباقية
 لا بد من كذا في معنى هذا على ما اري وقبل فيه انه موقوف في كذا البلوغ فان كانت
 الترتيب ذلك على ما علمت ذلك على ما علمت لم يتم ذلك الفسخ على معنى هذا القول
 فالاصح في الحكم يكون في ذلك على قيد هو الوقوف عن وجهتها ولو انقضت والاخر على
 حق تلوع فانما بلغت الحلم ونسيت بها أي غاضت عن مطلقها الاول ان يراجعها لمعلوما قبل
 من ثبوت ذلك الترتيب والطلاق جميعا لانهما كلاهما حملها راح الغير في ذلك
 على قول في قول ما حاز في الترتيب ووطئها وان لم يرض بها او رضا وضعت في خروج
 الاول لمطابق لها انما دون الاخر لم يرض في ذلك باحتسابها على سائر المعنى في ذلك
 اباحت المراجعة بينهما على ذلك لانهما كلاهما بعد في المعنى تنكح غيره او ذلك لا بد من ذلك
 ذلك ليس بزواج لها مع ذلك خصوصاً معنى قول في قول انما اذا وطئها على ذلك لم يرض
 ترض به زوجها بعد البلوغ كما كان لها ان يرجع اليها ولا لها ان ترجع اليه بعد ذلك
 على حالها بذلك قد حوت عليه والمعنى هذا الاثر والوقوف عن وجهتها احتفاء

دكونه في معناها مع اللغز بعد بلوغها فتكون معدة ذلك على وجه فاسد لمقاومة على اصل
الحوية لنفسه وطبي الاخر طاككونه على غير ثبوت معنى الزوجية بينهما على تبادر معنى
تعلا القول ولعنى ما قبله لانه لا يحقها ذلك الطلاق على ذلك عند تلك كانت هنالك زوجية
بينهما في المعنى ثابته للمعنى طلاقها على حاله ولكن لما كان ذلك على معنى هذا كذا علم انهما
كان ذلك الوطى منه لها على غير ثبوت نزوح ولذا خرج ذلك كذا كذا كان ذلك كذا فاسد
ولها عليه منفسد وغير محل من طلقها على ذلك لانا وغير خارج والصواب ان لو قيل باحاد
الزوجية بينهما على ذلك لمعنى ثبوت ذلك التزويج وتوقع ذلك من الطلاق عليها في بعض
ما قبل لاسيما على معنى قوله يقول لهما وان اختارت فسبح ذلك من الاخر والنفس في
مسألة على معنى ذلك بعد الوطى منه لها لم يكن ذلك محرم لها عليهما ان الا ان يتراجع بالترجيح
قوله اخرى ان كانت له اليها رجعة ولم يكن طلقها الا ان كان الاول واثبت في الحق
معنى ذلك ان كان ثابته في المعنى ان يكون ذلك كذا يكون الوطى ذلك قد كان في حين
ذلك على وجه صحيح على معنى فاسد في الباطن عند ذلك لان الباطن موقوف حكمه
في المستقبل ظاهر المعاني قبل وقوعه ان لم يرضه زوجا لورود حكمه ومع ذلك فقد لا ينجح له
وطى لها على المطاوعة اذا كانت تحتمل الرجوع ولا يلحقها بذلك حكمه في نفسها فالوجود
معنى هذا المعنى لم يعد في الحق واثبت ان يجوز لطلقها ذلك وطى ان يتراجع بالترجيح
بعد انقضاء عدتها ولو لم يتم ذلك لكما لا لا لطلاقها بعد بلوغها واثبت ذلك بها
اثبتت على نفسها اذا كانت لا رجعة بالترجيح منه لها في حال ثبوتها المعنى حصول نكاح لغو
لها ولو لم يرضه بعد البلوغ ثبوت ذلك له عليها في حين ذلك من الفسخ وبيانه وطى لها
له في حين ذلك على قوله يقول ذلك ومن المحال على كل حال ان يكون الوطى سباحة فيها
الطبعي ثبوت الزوجية له عليها في حين ذلك لا لاختلاف في ذلك انما يجوز عليه ان ياتي
ذلك منها الامع ثبوتها له في الحنف زوجة في حالها ذلك لانه لا يحل فسخ امره الزوج الا بترجيح
او مكنته **●** ولا بد من العلم بالمرحلة طلاقها اليه ان يرجع اليها حتى تنكح زوجا غيره
وطى من ذلك الوطى منها معنى مكنته اليه بل لا خلاف بين في ذلك لانه ليس لها في معنى

التسمية بزوجه في المعنى وانما ابا حذر ذلك كونها على معنى التسمية بمكة اليهين لا بمعنى الزوج
 المثبت لها عليه معنى الزوجية ولا يبين لي في هذا الا هذا في معنى ذلك في التسمية
 كون ذلك الوطى ووجه الاخر لها على ثبوت الزوجية بينهما اخرج المعنى ما وانه تكمل
 واما احكامها فكان ذلك الوطى والاشارة على ذلك في معنى ذلك في المعنى ما وانه تكمل
 ليس موقع لمرة ولا في المعنى على ذلك الاخر الذي ذكر على ذلك منها في حالها اذ كان **الزوج** في معنى
 جديد بعد التفسير **•** ولو كان ذلك في معنى في الاصل لو المباح لها هذا على ذلك وكذلك
 اما ان حكم ذلك يكون الاختيار لنفسه ذلك في الزوج منه بعد البلوغ على معنى ذلك ليس في
 المعنى في معناه على ذلك كان ذلك حكمه في المعنى ذلك فلم لا يحلها لمن طلقها ان لا يكون هذا الا
 منها ذلك على وجه المباح في معنى صحيح ثابت في الشرح على بعض القول في معنى ذلك **•**
 وما لا يصح لها بعد ان نكاح الغير المسمى في الكتاب وقد كان ذلك كونه على وجه المباح
 كماله ليدفع لها ذلك على معنى هذا المعنى اذا ثبت **•** ومطلق لها على طلقها على ذلك
 وقيل في هذا المباح اذ لو كان في حرمها والاشارة على معنى الاختيار في معنى من ذلك
 لتغير لزوجها بعد بلوغها اذا انقضت والاشارة على معنى معد وطوى لها
 بوجه **•** واذ اخرج هذا المعنى في معنى الحق على سبيل الاختلاف مع الفسخ منها
 ذلك في حرمها على غير معنى الطلاق على قول معاني ذلك فكيف مع الطلاق في ذلك
 ان لا يثبت **•** وذلك حاله ولو يتم ذلك للزوج الاخر للاشارة الى قول من يقول ان
 يلحقها مع ذلك على ذلك طلاقها على حال ولا يبين لي اذا ثبت ذلك ان يلحقها ذلك
 ووجه ثبوت ذلك للزوج عليها في حين ذلك ولا يعلم في ذلك خلافا **•** وان ثبت التزوج
 الاخر وانه الاول لم يربط طلقها ذلك لانه يربط بها على ذلك ولو انقضت عتقها والاشارة
 لانه علم ان وطئها كان على معنى غير ثبوت الزوجية لانهما على قول من يربطها عليه
 بذلك ولو لم يربطها اذا المعنى بذلك يلحقها على حال على معنى هذا المعنى اذا ثبت فيما يبين
 لي ولا ينفعه على ان يلحقه ذلك العرب بالطلاق عند وليس بخارج والصواب **•** حوله
 ذلك ان المراد ذلك عن تراضيه منها بعد ذلك وان تكون بذلك لا تحرم عليه الوطى ذلك

المعقولة اثبات ذلك له يوم يأتي ذلك منها على قول غير موضح له في ذلك وينبغي الاحتياط
وقوله في ذلك انه لا يلزم إطلاقها حتى غيرت ذلك وانكرتموه لم تجزوه ولم ترض به بعد
البلوغ والنفس في ذلك في حجت من غير طلاق ثم الاطلاق يبرأ بعد ذلك التزوج وان
لهذا ان كان كذلك لم يرض بها اجمعاً ولزم ذلك لا حد طاعاً على ذلك ثم لان المطلق لها
بالثلاث اولاً ان يزوج إليها وادرت ذلك كمثلهما ان ذلك كان من ذلك ابعده والاول
قبله ولا يمكنه ان يتعدي وثبوت معنى الاختلاف في ذلك على حال اذا كان الدليل لا يجمع
طاهر وطها وان كان لم يطاها ولا كان مندها ما ثبت لها عليه المصالح والمفاسد
على قول ولحقها مندها على ذلك الطلاق ثلاثاً بوجه يلحقها ذلك مندها على ذلك وانما التزوج
الاخر خرجت من الاطلاق لان طلقها على ثبوت وطئ منه لها في معنى حكم الطاهر والنقض
عندها لم يبين لي في الحق معنى بوجه منع مطلقها وانما حجتها ان اتمت ذلك التزوج
الاخر بعد بلوغها على قول من يجزئ تزوج البتة وطها وان لم يتم ذلك التزوج الاخر
كما اتمت التزوج الاول خرج في معنى اياحه واجبة الاول لها على ذلك معنى الاختلاف
فيما يبين لي في ذلك وقد مضى القول ما يستدل به على معنى ذلك وحكمه والقول انما مات
هذا الاثر قبل ومعنى هذا ان كان اتمت ذلك التزوج او لم تهم ان اتمت في معنى الحكم مندها
طها والنقض مندها انما خرجت مندها على وجه التغيير بعد الجماع مندها معنى النكاح وكذلك
فيه يخرج في المعنى معنى الاختلاف اذا لم يتم ذلك خرج معنى الاتفاق في حلها ابتداء
من طلقها ثلاثاً اذا اتمت ذلك التزوج وكان خروجها على اثر وطئ مندها على معنى
هذا القول وللعق في معنى هذا هكذا ووضح لمن في نظرنا بصره ونفكر فيه فاعتبر
حتى عرف ان كل ما ورد في هذا من اول هذا الفصل الى هذا الموضع فانه انما هو في
المعنى خارج على قيار معاني قول من يقول في ثبوت تزوجها بالوقوف والاثبات
في ذلك على حال وفي قول ثالث ان تزوج البتة فاستدل على حال وعلى معنى هذا
فلا يبين في الاثبات حجت بذلك الوطئ عليه والتحليل على معنى هذا ان ثبت في الحق
معنى هذا ابتداء على حال ولا يبين لي في خبره عن الصواب والاخرج معنى الحق فيها

لما قلنا اننا نأخذ ذلك على قباله بنحوه وشبهه في المعنى على هذا المدعى لم تعد البلوغ منها ان
 تزوجها ولو لم تكن زوجا غيره **•** انما لم يكن وظنهما على ذلك التزويج ولا مفسر وحدهما ولا نظر البعدي
 قوله فيفسد دعاه في ذلك عليه بالنظر والمفسر لان ذلك من طلاقها على معنى هذا لا يلحقها ان ليست
 له زوجة على ذلك ولا طها هو اذا تزوج وذلك فيفسد عليه بالوطى وعلى قوله **•** بالمس والنظر الله
 نكاح باطلا في الاصل غير منعقد ولما ثبت تزواجه في ايراد دليل معنى هذا القول **•** وما على قوله
 ويقول فيثبت تزويجهما بالوقوف الى بلوغها فيخرج في المعنى انهما ان اتممت ذلك
 التزويج ثبت عليها ذلك ولحقها ذلك من طلاقه ولو لم يكن على ذلك حتى تنكح زوجا غيره على
 سبيل ما ذكرنا في ذلك ولو لم يدخلها وان اتممت تمام ذلك التزويج لم يلحقها ذلك من طلاق
 لانها ليست له يوم الطلاق بزوجة فكان على ذلك وقوع الطلاق على اوقار الوعد فكانت عليها
 وعلى معنى هذا فيشبه في المعنى ان ثبت **•** ومقتضى ان يكون له تزويجها بعد ذلك ولو كانت على ذلك
 لم تنكح سواه **•** ويخرج في بعض القول انهما مع ذلك على ذلك لحقها طلاق لان في حالها ان ذلك
 زوجة له وعلى معنى هذا فان لحقها ذلك من طلاقه بوجدهما يلحقها به طلاق الثلاث
 قبل الدخول فغير واسع له ذلك منها حتى يصح لها معة نكاح الغير لها المثل لمثلها
 عليه من معنى ذلك وعلى قوله ويقول في تزويجها ان ثبتت حينما على حال فلا يبين له
 في ذلك لانها يلحقها طلاقا على حال ولا يعلم على معنى هذا القول في ذلك اختلاف **•** وان
 لحقها معنى الثلاث من الطلاق بوجدهما يلحقها ذلك قبل الدخول وجدة عليه بذلك ولو لم
 له حق تنكح زوجا غيره **•** بالكتاب والسنة والاجماع وتلك حدود الله ومن تعدا حدود الله فقد
 ظلم نفسه على هذا المعنى يخرج القول بالمعنى في معنى هذا ان كانت صبيبة في الحكم بتممة **•**
 وان لم تكن بتممة بل كان المزوج لها اباه او من يقوم لانه في ذلك مقامه فليس الحكم
 فيها في مثل هذا الحكم في التيممة لان ذلك ثابت عليها وتزوج ابها لها فزوج **•** وفي معنى هذا
 كالباتنح لغ وقيل فيها انهما مثل التيممة في ذلك والقول فيهما في هذا المعنى سواء وهذا
 هو الاصح والاصح وقول من يقول في التيممة بالوقوف في ذلك الى بلوغها اكثر **•**
 والحق اقرب فيما يبين في ذلك ولا ثابت ذلك في صبيبة التيممة ثبت مثل

معتد فيها ولها وان كانت ليست بتيمة لان اياها لا يكمل رضاها ولما عكس تزويجها
 برضاها ما لم يرغب او تمنع والصحيح لا يعرف رضاها اذ لا يكون منه رضى ومن العجيب القول
 بالوقوف فيها اى وجوب الفرق **ن** ذلك في الصبيته اذا كانت بتيمة او غوي تيممة ووليها
 بعد ابراهيم اهل ابيها في ذلك والوقوف في ذلك فيجعل لها الخيار بعد بلوغها اذ كان الولي غير ابيها
 مع موت ابيها ولا يجعل لها ذلك مع تزويج ابيها لها في اى وجوب الفرق **ن** ذلك وبإي دليل
 وتجد مكان ذلك ولا يخفى في معنى تزويجها لمقام **الاب** ان لو كانت تمك رضاها بالا
 خلاف كلالا علم في ذلك معنى بوجوب الفرق بين ذلك وما احتج به في ذلك في تزويج النسي
 صلى الله عليه وسلم لعائشة في اى هو الصدوق رضى الله عنه لما اتبعنا ليس ذلك بحجة موجبة
 لمعنى الوقوف في ذلك لاننا لا نعلم ان احدا لا رعى ان عائشة كرهت ذلك فاختارت الخروج
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بلوغها فثبت ذلك عليها ولو كان ذلك ذلك ولم يصح
 على اثره انه مخصوص بذلك وحده لما جاز الاختلاف في ذلك والاقول فيه لانه ثابت
 على حال ولكنه لا يمكن ذلك فيما نعلم **ف** فالوجوب لمعنى الفرق في ذلك بقوله لا يقول فيما بين
 بل كان يشهد الشاذ والافاويل ان كان ذلك كانه يشهد الاتفاق عليه في القول عند **المؤلفين**
 على ما تظاهر النما منهم فان ذلك لا يبين الى لانه وضعف بصيرة وقصور نظر عن معرفته
 الصحيح والري الزجج بالبرهان الصريح على القول الفصيح بل كانه يكاد يكون منهم يشهد
 التقليد اذ لو نسا لهم الحديث على سبيل المطالبة لهم بذلك كما اتوا على ذلك برهان اذ لا يهول له
 الا اتباع الظن تقليدا **و** تزويج الصبيته كيف كان تزويجها واهلها او وليها في تزويجها بعد
 موته فكله لا يخرج في الاصل عن احد ثلاثا وجداما ان يكون ثابتا لها ذلك وعليها على
 حال واما ان يكون فاسدا حراما واما ان يكون موقوفا الى بلوغها فتلك وجوه ثلاث لا يرجع
 لها وبذلك كله وجاء الاثر على سبيل الاختلاف في النظر والنظر لما ثبت في ذلك النظر كانه
 على القول في قول في ذلك بان موقوف الى بلوغها فان ائت ذلك التزويج ثم وان اكره
 انفسه في نفسه سنانا لانه كانه لا يخرج من ذلك وزال عنه لو كان ذلك فاسدا حراما او قعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة اتم المؤمنين رضى الله عنها وقد اجمع الجميع على انه تزويجها

وهي صبيحة صغيرة لا تبلغ ولا يخرج من خض بذكر وحده دون سائر أمته ولا ادعى ذلك احد
فما لم يعرفنا علم في ذلك دليل على جواز ذلك لمن سواها والصبيات كن الصبي الا يصح من رضوان
رضاء ليس برضوخ معنى الحكم فثبت وجع معن المعنى هذا ترويجا للمعنى انه وقوف البلوغها
على الاقوى والاصح على معنى الترتيب بدلالة الاندازين مختلف في ذلك ادعى على معنى الاجتهاد تسع
هذا وعمل اليد لا بد الاصح والاقوى ولا ابداع لما هو اقوى اوله والترك لما هو اوله والحق
على غير سبيل الخطأ لمن على اولى ما هو بخلافه وتلك للوجوه والمنزاري وعلى ذلك القول
الموجب لمعنى الفرق في الصبيحة والبيضة وغير البيضة والصبيات وكذلك في معنى من على سبيل
ايضاح البراهين بما يحتاج الى تسع وقد خرجت من حد المطلوب فلتنصر **عن ذكره**
صفا ولنرجع الى ما كنا فيه فنقول ان الذي انبأنا به في هذه القول اول هذه للسنة الى
هذه للوضع فانما ادعى في معنى حكم المطلقه للبالغه مع الصبي والبالغ وفي الصبيحة مع
البالغ في معنى هذا المعنى الذي اقتضاه المعنى في سؤلك في الصبيحة وذا الصبيحة اذا ترجحها
بعد ذلك صبي فاما اذا كانت تلك للصبيحة المطلقه انما ترجحها بعد ان لحقها والبالغ الطلاق
ثلاثا صبي لم يبلغ العلم فالقول في ذلك انه فاسد في بعض القول وعلى معنى هذا فادوطها
على ذلك الترتيب في حالها اذا كان ذلك ما ثبت معنى الاختلاف في فساد بعضها على
بعض بعد البلوغ لان في المعنى يشبه معنى الزنا وان وطئها بعد البلوغ منها على عبد
لذلك النكاح في تشبيه في حلقها المطلقه اذ كان يخرج في معنى ذلك معنى الاختلاف في خروج
معنى الاختلاف في حلق ذلك الترتيب وتحجج عليها وعلى ذلك الادع في الاصل على معنى
ذلك وان اتى ذلك منها على غير حلق بل نكاح بعد بلوغها وقع الفساد بينهما على ذلك
ولم يخلو بعضها بعضا على ذلك ولا المطلقه انثلاثا بذلك على خلاف ذلك ان بلغ هو
قبلها واتى حلقها لو طئ منها بعد بلوغه قبل بلوغها يكون على هذا الحال واما اذا كانت
البالغه حد قبله هي وعلى ذلك وطئها بعد بلوغها وهو صبي وطأه قبله في ذلك على معنى
الجهل والتجاهل في ذلك او كان ذلك منها على معنى العلبه والجب في ذلك سواء في دخول
معنى الاختلاف في فساد بعضها على بعض بذلك والمطأه على الجهل في ذلك منها

كأنه شذوذاً من الجبر وعلى الجاهل فاقبح حالاً ورفقاً: فساد في ذلك من الجبر أو كونه غير
 خارج ومعنى الاختلاف أن التجار يكادها على ذلك بعد البلوغ منه بنزوح جديد على
 ذلك وطئها كان ذلك ما يخرج فيه معنى الاختلاف في حكم المطلقا ذلك بذلك لثبوت
 معنى الاختلاف في ذلك النزوح الا على ذلك في معنى انما خند وجرح على قيار معنى هذا القول
 وقبله ثابت ذلك لها وعليها جميعاً على معنى هذا القول فاذا وطئها بعد البلوغ منه كان
 الحكم في معنى حكمها ذلك لمطلقاً ذلك يشبه معنى الحكم في البالغين ولو كانت للمطلق ذلك غير
 بالغته وان خرجت منه بمعنى العا في قبل البلوغ منه وبعد البلوغ على غير وطئها
 بعد بلوغها انما الشبه ان يكون خرج المعنى في ذلك للمعنى كالمعنى ما يخرج والمعنى في
 البالغ مع الصبي في معنى حكمها ذلك لمطلقاً ذلك اذا لم يكن لها منه جمل بعد بلوغه
 الحالم الا ان اصبح لها عليه انه بعد بلوغه خلا معها او انه اعلقت باباً عليها او انه ارضاء
 ستلذذوها في حال صباهم ادعت الوطئ للموجب لمعنى لمخبرتها بعد بلوغها او قبل
 بلوغها في حال صباهم كان هذا في معنى ذلك الاختلاف في ان يكون القول قولها
 الا انكرها او انه اعلم في المعنى تصديقها واذا ثبت في ذلك الاختلاف كذلك يخرج المعنى
 في حكمها في هذا الموضع لمطلقاً انما لا بد على معنى ذلك وان صدقها في ذلك او انها ادعت
 عليها ووطئها بعد بلوغها واحتمل صدقها في ذلك من دعواها وذلك فلا خلاف
 في ان يكون القول في ذلك قولها وعلمها ذلك لمطلقاً انما اذا ثبت ذلك النزوح
 على ذلك على معنى هذا القول وكان الوطئ ذلك على الوجه الصحيح منه لها في الابتداء
 بعد البلوغ منه وان كان كذلك في دعواها انما لم يحل مطلقاً لها بنفس النزوح ذلك
 دون الوطئ منه لها بعد بلوغ الحالم على خلاف ما جاز خلاف وقبل ان ذلك موقوف
 على بلوغها فان انما اذ ثبت ذلك لها وعليها وان انكره وغيره او احدهما بطل وهو
 الاصح وعلى هذا فاذا بلغ الصبي واتم ذلك ثبت عليه وان وطئها بعد ذلك كان
 الحكم بذلك في معنى حكمها لمطلقاً ذلك كالحكم في الصبي مع البالغ على معنى هذا القول
 اذا ثبت ذلك بعد البلوغ وان كونه تغييراً وقوله انما لا بد على ذلك مستوفى وان بلغت

تلك الصبيّة قبل الصبيّة ذلك ورضيت به وعلها ثبت ذلك عليها دون ذلك القول في ذلك
 كالقول في البياض كانت تحت صبيّة لئلا يجعل لها الراجح لها وطوبى اياها لمطلقها
 ثلثا حتى يرضاه بعد البلوغ ويظاها وقد مضى ذكر ذلك في الماضي ومن صبيّا بذلك جميعا
 بعد البلوغ منها ووطئها على ذلك الوطئ الصحيح كان كذلك هذا من غير ان يلد منها على من
 طلقها ثلثا لا خلاف على هذا القول • ونالها العالم معا ولم يمتد ذلك جميعا او لم يمتد لها
 وهو صبي وتمام لها ذلك بعد البلوغ لم يحل مع ذلك بل لم يمتد لها ذلك ولو وطئها امرأ وهو صبي
 لمعاني ما ذكرت كذا في قوله الصبي في معنى هذا كما صعد على قوله رابع يخرج المعنى
 في قوله فحكما ذلك انه ثابت على ما كان غير يتم وموقوف على مكان الحكم بينهما
 والصبي او الصبيّة ويخرج في بعض القول • ثبوت ذلك على الصور التي في ذلك البه
 دون دون سائر اوليائه بعد ابي وقوله قوله في الصبي والصبيّة بين التيمم وفي
اب ولا فرق • ولكننا قال كل هو الصحيح لانه في معنى الضالين كان له نظر
 فليناظر في ذلك في ذلك نظر في النظر والنظر كان له نظر في العمل والعمى والبص
 تضعيف تشييت ذلك من في كل صبي وصبيّة لان الصبي لا يمكن رضاه ولا ثبت منه
 عليه ذلك على حاله الرضا ذلك بعد الرضا في الصبي عند البلوغ • وذلك قول كانه
 الحجاب الضعف بالاضافة الى قوله يقول في ذلك بالتوقيف • بل كان يشبه ان
 يكون قوله من يقول بفساد ذلك على حال كانه قريب وهذا صحت واضمح دليله وحجته
 والتوقيف لذلك في معنى الأبحاث • له الحد البلوغ على وجه العموم وان جاز على حد
 صبيّة وصبي غير تخصيص في ذلك لمن كان له اب اذا كان للقول في ذلك اياه
 كانه صحيح ما قيل في ذلك على حال • وعلى حال حال فوطئ الصبي طار لا يحسبها
 عن ما هي فيه وعليه من التحتم بطلان • الثلاث على مطلقها ثلثا لا يعلم في ذلك
 اختلافا فانظر في معنى هذه الصور وما اشبهتها وخرج في الشبهة على معانيها ان كنت
 في بصيرة فهم ونظر فانهما هي في المعنى على الجملة في سبيل الاجمال في حكم اصولها انما
 بدور الكون احكامها على معاني وجوه ثلاث في معنى ازالة عارض التحتم لها العلة

طلاق الثلاث على تركك مطلقا الرابع لها على اي حال كان تركك فخرج الاخر لها وطوقها باهلا فها
 لا بد لها من ذلك وان تكون مع ذلك باقية على اصل الحق على مطلقا لان اجماعا كان او كان
 ترك اجماعا وذلك يكون بها كان وقوع الترخيع الاخر او الوطوء منه لها في الابتداء على وجه فاسد
 لاختلاف تركك وجدها وان يختلف في بقائه فوطئها وذلك يكون **ممكن** ان ترك الترخيع الاخر
 والوطوء في الابتداء مدراجا على حال مختلف فيه او انه يخرج فيه معنى الاختلاف في فسادها
 بذلك وجعلها وجها على ترك الذي تركك منها وهذا هو الثاني والثالث ان يكون ترك الترخيع
 الاخر والوطوء على الابتداء سلاطين جميع المسلمات لموافاتها على حكم الكتاب او السنة
 او الاجماع او كان تركه على معنى الاتفاق وذلك يوجب محو العلة الموجبة لفرض الحق
 حتما بالاختلاف **ف** لا بد من تقضي كل شيء كان تركك في الترخيع او الوطوء في الابتداء في ذلك كله
 ويوقع في علم المطلقا انك على تركك مثله وما ثبت وصح تركه وجدها تركك على معنى الاجماع
 فلا يجوز فيه الاختلاف **ف** وما اختلف بالري فيه لم يجز في الدين ان يدل به ولو اجمع
 على العمل بقول من الاقوال الجارية في تلك المنازلة اهل عصره وكل قرية ومصر ومن جميع
 الاقطار والقرى والامصار ما كان تركك على ما ثبت وصح فيه من الاختلاف اجماعا
 بلا خلاف **ف** ويجب لمن استقصى نصيحة واجب ان يباحث نفسه ان يافتح جميع
 اموره بالوثيقة ما قدر له في الخروج وان يفتح في تركه بالحلال والصرف العاري من
 الاختلاف **ف** وان توسع في تركه بغير تركه المجاوزات ولم يخرج من صحيح المسلمين
 لم يشرع اليه بالتخطئة تعنيفا والقول في تفصيل فروع فصول اصول محل هذه المسئلة
 يتسع وارواحا في هذا ما ياتي على جميع مسئلتك فلا تساءل عن شيء فلو لا جيبك
 بعد هاهنا ولو لا حاجب ان فتح هذا الباب على نفسي ما وجدت الخ تركك سبيلا الى ان
 يشاء الدرزي وسع ترك كل شيء عملا الذي ضعف العلم قليل الفهم في المنازلات وما يق
 افات موقوفات قل ان يسلم منها اسائل او تجيب او لا يسلم منها الا ولولا الباب
 وتليل ما هم **ف** وعلمنا وبارك عن هذا مسئولون وبصدق الالالة في المطالبين
 وبه وعليه فيكون يوم لا يقبل الا الحق ولا ينفع الا الصدق ولا ينفع العذاب

مع العفو الالهي والخلع وكيف الخلاص يوم الملائكة حين مناص. **●** إذا كشف الغطاء
وظهرت ذلك من مكان لغو ذات الله وأعلن بهظهر وأعلى أوس الاشهاد انما كان
على وجه الباهية واللاء والعائذ والعجب والرياء والرامة الشريعة وسقاة الباب العامة
وجبه المحلة ولا استماع ولا استعلاء على الناس او انما الابل الماكلة والعطاة والتعقب عند
الاوراء الخبير ذلك من الاختلاف الذميمة والادوصاف القيمة والمطالب الدونية التي تصف
بها الصوص العلماء وساق العقول المصلون على الدنيا وذلك هو الحسن المبهين **●**
فيا حسرتنا ان كنا كذلك وصرا وحزب اولئك اولئك الذين هم على غير شوهر وطور
تخسبون انهم يحسنون صنعا **●** ولولا اني هذا الادوصاف واشباهها قد التحقت باهل
فاننا هذا الطلبة الاولياء منهم الذي ونجد انهم يجهلون في الحق والسؤال المسائل
المجديات والفنون الغيبات التي لا تنس الحاجة اليها الدعوى والندوم مع الغفلة عن
ما يخصهم في ذات انفسهم كل يوم وليد بل في كل حين وساعة والذين عن العلم
النافع المنصوص في الكتاب والسنة اصله المعرب في الارباب والوريات فصله **●**
المورث الخشبة والخشوع والخضوع والاستكانة لله والابانة اليه **●** وما ذلك الا لانهم
طالبون ذلك الذي طبعوه والعلم لينا الويدى ضايسا ومن الدنيا املا الا اتباع الشهوات
وركونا اليها في العاجلات **●** اولئك شربا نواضل عن سبيل سوره السيل **●** فانهم
ما اجتنبوا على سبيل الا يجاز خوف اللطافة وتدرسه ولان اخذ منه الله اوافق الحق
والصواب والله اعلم انقضت المسئلة لانتارة **مسئلة** **●** اجمعون الرد ثبت
بغير مهر ولا عوض وان المطلقه ترد ولو كرهت طلق الزوج والمشتري والمختلعة
بذلك على قول من لا يطلوا وهو الذي يقولون **●** وانه فسخا فاحتاج الرد فخرج عنهما
او علم انهما الشاهدان الا ان لا تعلم المطلقه بالطلاق ولا يكون الرد الا بالاساءة
والترجيح في العدة اقوى الرد والرد على **● مسئلة** **●** ورد المطلقه والمختلعة كقول
الله سورة وقول الشاهد اعلى الرد رد **●** واجعت لو رجعت رجعت في الله بحتمها
على انما عليه الرد رجعت وقيل انما قال بحتم الرد صدق في ذلك في مختلف في قوله استسكت

لا يجوز الرجوع فيه شاهد واحد ولو كان نبي أو نبي أو ملك أو ملائكة أو ولد الله **مسألة**
 وترجع بيته في كل عام طلقها بعد ردها ووطؤها بعد الرد قال في الجواز ذكرها فبعد
 الخبر بعد بلوغها التزوج والرد **مسألة** ويرجع رجعته ثم اتفقا على الرد على أن
 يكون طلاقها بعد ما قال ثابت وذكره جابر ولا ردة له في ذلك ووطؤها هو أيضا جاز والرد
 أعلم **مسألة** ووطؤها بعد ما علم أنها شديدة ردها ولو لم يعلم أنها ولا أحد الشاهدين
 خوف نقص عدتها وتزوجت ثم علمها الشاهدان بعد ذلك ولو كانوا على أنها تزوجت
 فلا خلاف ولا يسئل عليها اللذان فإن علمها هو وبعد الشاهدين قبل أن تخلو عدتها فلم
 تصدق في انقضاء عدتها أعلمها الشاهلان بالرد وقيل إن ترجيح فأن يدركها أن
 كان الشاهلان عدلين ولا فلا يدركها قلت فإن طلقها بعلمها ثم اشهد على حقها
 بعلمها ووطئها وهي عندها نذ فجوز علمها الشاهلان بعد ذلك قال إن علمها
 الشاهلان قبل تنقيص عدتها وعلت نذ ووطئها بعد الرد قبل عام عدتها فلا تصحها تلك
 التهمة وما هو خلاف له ووطئها قلنا فان طلقها بعلمها ثم ردها وعلمها هو واحد
 الشاهدين في العدة والمراجعة لها أن ترجع حتى يعلمها الشاهد الثاني بالرد ثم
 ترجع اليه والرد **مسألة** أبو الحسن وهل يجوز أن ترد المخلقة قبل أن تستأذن
 وهل يكفي تمامها بعد الرد قال تستأذن في عدتها قبل الرد ويستتم ذكرها بعد الرد
 فإن ردها بعد ردها وعلمها أو ضيب وصدقته ثم أعلمها الشاهلان ثم ووطئها بعد
 ذلك فلا بأس بذلك وقد عدها وما هو عليه قلت فإن لم ترض حين علمها بالرد
 ورضيت حين أعلمها الشاهلان ثم ووطئها قال تنقض عليه وما إن أعلمها الشاهلان
 فرضيت وعلمها هو فكلحت ثم ووطئها فقد جاز عليها وحلت له وإن لم يوطأها فأنه يرجع
 لزوجها عن رضاها والرد أعلم **مسألة** ووطئها رجعتا واختلعت اليد فزها بدون
 صلته كيف قلت قال لا المطلقه فليس لها إلا ما ردها عليه وليس لها زيادة عن
 صلته إن ردها بك أو غيره وما المخلقة فليها أن ترد أدقوف صلته وأولها
 صلته أما أن ردها بدون رد قول لا بأس أن تنقص إذا رضيت **مسألة** قلت فإن

ردها على الزيادة ثم طلقتها قبل ان يدخل بها بعد الرجعة • قال قول لها الزيادة مع صداقتها
 عاماً وتستأنف العدة • وقول لها صداقتها ثم نصف الزيادة وتستأنف العدة
 وقول لها صداقتها ثم نصف الزيادة وتستعمل العدة وقول لها نصف الصداقة
 ونصف الزيادة وتستأنف العدة وقول عليها عام العدة • قلت فان اخبرها بالزنا
 فقالت • رضيت ان زنتني وان زنتني رضيت • قال ان قدمت الفطرا رضيت
 على شرط الزيادة ثم عليها ان زناها ووقع الرضوخ وما قولها ان زنتني رضيت فهذا
 موقوف • فان زناها ورضيت ثم ذكر وقوع الرضوخ والله اعلم **مسألة** • وان طابت
 المطلقة فقال لا اذكر حتى ترضي في بالفرد فهو او يترك لي بعد ذلك الذي علمت
 كره • قال اما ردها على ضمان الفرد فهو فذلك باطل لا يجوز عليها وعليه صداقتها
 وماذا انكرت له صداقتها ثم ردها فذلك جائز عليها ولا يملك عليها • قلت
 فالمطلقة وللعتقة اذا جهل الزوج ان له ردها فنزوحها بغير نكاح جديد ومهر
 العدة قال جائز ذكره وتكون معه على ما بقى من طلاقها ولها صداقتها الاول كان ردها
 او نقصها وقول لها ما زناها وعليها ما انتقمها اذا كان بغير نكاح جديد والله اعلم
مسألة • وللمطلق ان اذا تزوجت غيره في العدة او وطئها في حضاها او في حرامها
 او صومها ثم فارقتها هل تحل الاول • قال لا تحل المطلقة هذا لان بطاها خطا في
 حضاها او طأ في العدة فلا تحل له ولو لم تعلم هي بالحيض وتختلف في شهر رمضان وفي
 الاعتكاف في المسجد الحرام ولا تحل له ان يرجع اليها حتى يفر الثاقلان فوطئها فقلت له
 فان تزوجها بعد وطئها ثم طلقها هل تحل المطلقة الاول • قال قال ابو علي لا يرجع اليها
 بغير رجوع العدة وقال ابو عبد الله لمن يرجع اليها وقلنا بعض قومنا تحل له ان كان
 تزوجها باذن مولاه والا فلا تحل له واختلاف قومنا ايضا اذا تزوجها بصبي
 طلقها في حوزها الاول وعند اصحابنا لا يجوز • قلت فان تزوجها رجل مطلق
 الحشفة قال لا يحلها الاول لا بتعقيب جميع ما بقى من ذكره لان جميع ما بقى
 تتبع الحشفة • قلت فان وجدها رجل في فرشه فوطئها في فرشه يظن انها حرة

ما اهل علم الاول **قال** وقاما وظننا زوجها الثاني وهو ظننا اجنبية حلت
 الاول وكذلك ان وظننا الثاني من فوق **الثوب والعدم على** **مسألة** ومن طلق زوجته
 ثلاثا قبل ان يدخل بها فماتت وجب غريمه وطلما قبل ان يدخل بها اهل علم الاول **قال**
 قولنا اهل علم هذه الصفة وقولنا لا تحمل البنت يجوز بها الثاني قلت فاذ وطئ السيد
 امته البانبة تطليقتين من زوجها اهل علم **قال** لا حق تنكح زوجا غير سيدها **قال**
 بها والعدم على **مسألة** ومن رجع صبيته ثم طلقها ثلاثا ثم رجعها غير مرة ودخل بها وطلما
 في صباها اهل علم الاول **قال** قيل اذا رخصت بالذي طلقها ثلاثا او بغيره بالاذن فلا
 يحمل باله وان رخصت بها اجمعا وظننا الاخر بعد الرخصة حلت الاول ان طلقها او ما
 عنها **وقول** اذا رخصت بالاول احلها كاح الذي والعدم على **مسألة** وهل نفدت
 المصلحة ثلاثا اذا قالت ان زوجها الثاني قد وطئها **قال** ان كان خلاها قبل
 قولها ولا فلا حتى تصح الخلو **والعدم على** **مسألة** ابر عبيدان والبيمة المدخول
 بها ان طلعت وغيرت وزوجها ثم تقعا على الرذخل يجوز من غير تزويج جديد
 قال بخلافه في ذلك وقد فعل بعض الفقهاء قبلنا فزيناها ونحن نفقوا انهم
 والعدم على **مسألة** ومنه وفي رجل مكنت ولأهله طلقها ثلاثا بكلمة واحدة وقبل
 ان يدخل بها اهل علم ان يرجع اليها **قال** قال عبد المقتدر ليس له ان يرجع
 اليها حتى تنكح زوجا غير من وقال سليمان عثمان له ان يرجع اليها بنكاح
 جديد والعدم على **مسألة** ومنه وفي المالة اذا ارعت ان زوجها طلقها واحدة
 او اثنتين وانكرها اهل علم يجب الحاكم على رخصها **قال** نعم اذا رعت قبل القضاء
 عدتها والعدم على **مسألة** ومنه ولا طالع الرجل زوجته بلا علم اهل علم ردها بلا
 علمها بغير شهرة **قال** فان يجوز ردها بلا علمها ولا يجوز بغير شهرة **الاقول**
 مسعدة بن تميم في كتاب الضياء والعدم على **مسألة** والعدة فرض على المرأة لا حق
 فيها للزوج لقوله تعالى فما لكم عليهن من عدة تعتدونها وقوله في حقوق الزوج
 عليهن وقوله في حق الله تعالى ان يذهب بها عن عبان الشهرة وهو

على ثلاث اوجم وحده عدد ايام كعدة للتوفى عنها زوجها والقول ببلغ الحلم والمؤيسة وجده
اقراره المطابقة للغير المحض وجده وضع حمل القول تعالى واولات الاجمال علمهن
ان يضعن حملهن وتكون بقصد ونيد والراة لانها عبادة تعدد الله بها ولا توفى
الامهنة والله اعلم **مسألة** والتمات عنها زوجها قبل الجواز عتقها اربعة اشهر وعشرة
ايام كاللذول عتقها لعبادة عليها ولها ميراثها وصلاتها اماما وقال الله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون زوجات يتربصن بانفسهن لا بد لله ان يمددكم بالصغيرة **مسألة** والصغيرة والمؤيسة ولا
لمهنة غير اللذول عتقها لرجعت عليهن العلة وهن لا يحملن اذ قيل ان العلة تجب عليهن
خوفوا الحمل قال لان العلة عبادة عليهن وقد غوطبن بها ولولا يكن يهن حمل الله **مسألة**
مسألة ومطلق زوجته واحدة او اثنتين ثم مات عنها قبل ان تنفق عنها فانهما ترجع
الى العلة الممثلة لتساكنها مولات عنها وهكذا كل مطلقة بمك الزوج رجعتا اذ مات
عنها قبل انفساء عتقها ومطلقه والله اعلم **مسألة** وعلة الممثلة الحامل بعد الدليلين
ان تضع حملها او عتق اربعة اشهر وعشرة وقال بعض الصحابة اذا وضعت الحامل
ما في بطنها حلت ولو كان زوجها على السرير والابنة محقة للقولين والله اعلم
مسألة والحامل اذا اتي بها زوجها وانقضت الاربعة الاشهر قبل ان تضع
ملا تزوج حتى تضع فان تزوجت ولم يدخلها حتى وضعت فقوله ثبت النكاح
وقوله لا يثبت ونفق بينهما فان وطئها حرم عليه والله اعلم **مسألة** وقوله
الله تعالى ولا جناح عليكم فيها فمضى به وخطبة النساء ومعناه اباحة التعبد
للمهنة والنهي عن المؤيسة وهو ان يقول ما كان كذلك فاحية فانزلهما ابنا او يقول لها
ما حبت اليه ما حجت الله بيننا او يرفع الشئ واشباه ذلك ويكوي التعبد بالمطابقة
ثلاثا والله اعلم **مسألة** وللطالقة واحدة والباينة والمطالقة ثلاثا حكمهن واحد
في التعبد ام لا قال اما اللطالقة واحدة كالزوجة في حكمها او خالفوا في الباينة
فحملت بمدة وللطالقة ثلاثا لان هناك اسباب البعول ووجازة للمهنة با
تفاق والله اعلم **مسألة** وهل يحل للمهنة اذا وضعت حملها ان تزوج قبل

عام عندها قال قد اختلف الناس في ذلك والجول يدمع اصحابنا ان عندها بعد
 الاجلين فان فعلوا ولم يدخلوها ومسكاف في نفسى تزوجها بعد عام الاجلين
 وقبل الاضرة تزوجها هذا اذا كانا جاهلين **مسألة** والحامل اذا وجبت عليها
 العدة وقد ولدت بعصر ولاعها هل تنقض عندها بتمام وضعها قال نعم لا الهمة وزوجها
 زوجها قبل ان تضعه كله وقبل ان تضع الاخير ان كان بطنها اكثر من ولد واحد لا يقول
 عكس متهافتين بوضع الاول **مسألة** والدماء **مسألة** ونحو رجل طلق زوجته فاضت ثلاثا
 ونزجت آخر ارجاء ثم بان بها حمل واعتزلها هل للاول زها وطن ولها قال
 وضعت لاقول ستة اشهر فهو للاول ولزها ولا يدخلها حتى تضع وتطهر من
 نفاسها وتعتد بعد ذلك ثلاث حيض للسنة ووطئ الاخير **مسألة**
 والنكاح طلق وهي حامل ففسد ولاعها بطنها ان الولد يلحق زوجها ما لم تنزع غيره
 ولولدين ولدت حتى تضعه كان حيا او ميتا وقولها ان تزوج بعد سنتين
 فان ولدت دون ستة اشهر حيت عليه ان كان دخل بها **مسألة** ابو الحوارب
 واللا اذا سقطت سقطا بينا حلت للارواح وقول حتى ينزل السقط جارية
 يله او رجل ولدان ثم تنقض عنها وتحلل للارواح وان لم تسين لجارحة فلا تحلل
 للارواح ولا يدخلها زوجها وليس عليه لها نفقة وتعتد ثلاث حيض وقول ان
 حادها الدم بعد ثلاث اجعلته حيضة وتنقض عنها بحيضتين بعد ما وقول
 تنقض العدة بالمضغة والعلقة الا ان ذلك يسمى حملا وقول حتى يتبين انه ذكر
 او انثى وان ضرب الولد في بطنها فليس لها ان تزوج ما دام ذكر الحمل في بطنها
 وقول اكثر القول وقول اذا مضت سنتان جان لها ان تزوج وان ولدت بعد
 دخلها الاخير حيت عليه وان لم تلد شيئا فهي زوجته ووطئها وعلق بعض
 انها تعتد بعد السنتين عدة المطلق **مسألة** والدماء **مسألة** ونحو رجل تزوجها فطلقها
 وانكر الجواز هل لزوجها قال لا ولو كانت رقاء وزوجها خضو او محبوب
 وكذلك ان ادعى الاول وكذلك لم يخل بها وكذلك ان خلاها وهي حرة او في

نهار رمضان قلت فان خلاها وتكونت في الدخول وردعا له هو هل له ردّها قال
 نعم فان تقارعا على علم الجوارز فعي انه قبل تصدق فيها لها والصلاف ولا تصدق
 فيها لغيرها والعدة عليها وقول للعدة عليها فان قنصها باصبعها ومس فحسها
 بغيره ولم يولج ولا عده عليها فان قد في الماء في فحسها فعلمها العدة ولو لم يولج والبد
 اعلم **مسألة** وان تزوجت ثلاثا في وقت طلاق ودخلها الاخر فانه يفرق بينهما و
 عليها عدة واحدة منها اثلثت حيف في قول معاذ بن جبل وان العدة تدخل في العدة وتكون
 العدة بعد ان يفرق بينهما وبين الثاني والثالث لان دخول العدة في العدة وعليها
 عدتان والصلح **مسألة** ولا طلاق يدرى زوجته في الطلاق الرجعي ما لم تغسل
 واسها ورجعها بعد طهرها والحبيضة الثالثة وما خرج ولا طهرها من غسلت
 بما وجس فانها نفوت الاول ولا تزوج حتى تغسل عا وطاهر وقول لا تقول اذا
 تحدثت وغسلت به مع علمها به ولا يدرى اذا لم تتحدث على ذكر فان اخذت الغسل بعد
 طهرها حتى مضت وقت تلك المصلحة الاجل رقه فلا يدرى ان كانت طهرت الغسل في اسها
 ولم تغسل بالماء فانه يدرى ان كانت جعلت الغسل في احد شقي اسها ولم تغفر عليه الماء فانه
 يدرى ان كانت اغتسلت اسها الغسل كل ولم تغفر عليه الماء فقول لا يدرى ان كان قول لا تبين
 حتى تصب الماء القراح فتغسل به والبد **مسألة** وهل يدرى الزوج مطلقه
 الا لم تغل النقض عدتها اذا اخلت لها مرة وهل تصدق قالت انقضت عدتها ولو لم
 تغل لها مرة يمكن فيها القصل وها قال لا ردها ما لم تكلم بانقضاء عدتها فان قالت انقضت
 عدتها صدقت الا انه يكون مفقود الوقت ما لم يمكن النقص وها فبعد ليس عليها بينة
 وليبرع عليها ان اتهمها بالفساد **مسألة** وللعدة والطلاق المسافة ان طهرت
 ولم تحل الماء فتمت عدتها فليس لزومها الا ان يبرعها قبل ان يتم المهر
 اخذت التيمم في نيات وقت صلوة هو قال ابو الحواري يدرى ان كانت تيمم للمصلحة فبنت
 او نافلت فقول المصلحة فبنت قلت فان تيمم في وقت صلوة وهي تعلم انها تدرى الماء فبنت
 المصلحة هل يدرى ان قال قول يدرى ان كان بعد وقول ان التيمم لها مباح وقول لا يكون اللقي

الصلوة والدعاء **مسألة** وفي رجل تلقى زوجته تطليقة فحاضت حنفية ثم حاضت الثالثة
 فحاضها يومها لم يدركها قال ليس له عليها رجعة إذا انقضت أيامها التي عوقرت تطليقها
 وليس لها أن تزوج في ذلك اليوم والثاني فإن استمرها لادم بعد حاضها فإن تزوج لها فحاضت
 مستحاضة فإن تزوجت أو تزوجها في اليوم أو اليومين قرب بينهما والدعاء **مسألة**
 وإذا ابتست المطلقة ولم تزوجها ولم يتبين لها حمل فعلها رخصة في التزوج قال أبو جعفر في
 آثارهم ما انفردت عن جابر ومسلم أنها تعتد تسعة أشهر للحمل وثلاثة للعدو وقال بعض
 قوماً تعتد سنتين وثلاثة أشهر لأن الولد يلحق بالسنتين وفي النهاية إذا حاضت المرأة
 ثم طلق ثم طلق ما فتها تعتد سنة إذا لم يزوج إليها الحيض وكذلك في الجماع في كل حاضت رفعة
 ثم طلق ثم تزوجها أو كذلك وقد بوم أو يومين **مسألة** وإذا مات الزوج
 الصغيرة فالعبادة على وليها أن يأخذوها غسل الفحل الذي يذبح وتعد النساء
 المتعبدات بالطلاق والموت كما يأخذونها بالطهارة والصلوة ويلبسونها الصيام
 وإن لم يكن عليها تعتد وإن لم يزوجها قبل انقضاء عدتها وليس عليها الكف عن ما
 أخذت على مبلغ والنساء في حال العدة واللباس والدعاء **مسألة** وعدة الصبي إذا
 طلق إن كانت غيرة وهقة فتلث أشهر وإن كانت زهقة فسنه فان حاضت قبل
 السنه ولو نوزع استأنفها بالحيف ثلاثاً والدعاء **مسألة** وإذا مات الداخل بزوجه
 وهو صبي وعدتها عدة المطلقة واستبكر زوجها إن كان دخلها وليس عليها عدة الوفاة
 النور البالغ وإن كانت حاملاً فعدتها وضع حملها كان قبل موته أو بعده مدة أو
 غيره والدعاء **مسألة** وإذا طلق الصبي وزوجه في صباه وكان قد دخلها إن تزوج
 وطلقه موقوف فإن أم التزوج والطلاق يعد بلوغه فعدتها عدة المطلقة وإن فسخ
 التزوج لم تثبت عليها عدة والدعاء **مسألة** وقول الله تعالى واللاي ففسخ الحيف
 معناه إذا كانت المرأة من لا تحيض من صفاتها فعدتها ثلاثة أشهر فإن حاضت
 الصغيرة قبل تمام استأنفها ثلاث حيف ولا تزوج تعتد بالشهر حتى تبلغ
 حلالاً بأسر الحيف ثم تعتد بالشهر ولو حاضت بعد ذلك والدعاء **مسألة**

والتي عودها بالاشهر وصغر اركان تحسبها مد ظلت كذا القول في السير عند الهال وال
تجب ما حل منه الايام والدا على **مسألة** وانطلقت اللعنة ثم عتقت في العدة فعولها
عدة الحرة فان كان طلاقا لا يملك فيه الرجعة وكانت لموتة فادركها عما قد في العدة فقبل
عودها عدة اللعنة وقبل عدة الحرة والدا على **مسألة** والطلاق اذا خرجت وراى الحرة مسلمة
وحلفت زوجا أو طلاقا عدة عليها ولها ان تزوج الا ان يكون لها حمل في نكاح وقول عليه
العدة ثلاث حيض والدا على **مسألة** واذا سلمت زوجة للشرك فعولها ثلاث حيض
فان سلمت ثمرات وزوجها اعتدت ايضا بالحيض للندوة في طهر الاسلام الذي كان بينهما
فان اسلم وخرج في العدة ادركها في نكاحها وخرجت بعد ما مات وهو مشرك لم تسلمت وتنت
وعولها عدة المحبسة لاند مات وعولها بعد ما لم يدخل في الاسلام والدا على **مسألة** ومن
طلق زوجته ثم خلت مدة يمكن ان عدتها قد انقضت فهل تصدق بما فيها انقضى
في العدة قبل الزرع وبعده قال ما ان قالت قبل الزرع ان عدتها انقضت صدقت وان
لم تقل حتى رخصها علمها فلا يقبل قولها عليه وبعد لانهما مدعية والدا على **مسألة**
ووطلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها غيره ثم طلقها ثم تزوجها الاول فقالت ان زوجها
الثاني لم يطاها فلا يقبل قولها ولا قول الزوج فان صدقها هذا فارقها ان لم يكن
وطاها ولا بأس علمها لم يصدقها والدا على **مسألة** وهل يبرأ الزوجين ايمان في
في الزرع اذا اختلفا قال ان ادعى نكاحه في عدة فلا ايمان بينهما وان ادعى انكاحها
الزوجة في عدة فبينهما الايمان فان ادعت نكاحها وهو ذهب العقل فالقول
قولها انكاح والدا على **مسألة** الشيخ ناصر خيس وما الذي يجب على الممتدة
اجتنابها وما الذي يجوز لها فعلمه قال لا يجوز لها ان تطيب ولو كان للون
لد ولا تلبس طيبا ولا تزين ولا تكل بالاشد الا علة في عيها وحين لها ان تغسل وتب
وتزني الغنم وتجوز تصطلي بالنار وتلبس الفعل ما لم ترونه لزينة وجاز ان تدق الوقت
ون نهن اولادها بالذم لانهما غير طيب والدا على **مسألة** ومنه والميتة اذا
كان في ايها صبيغة ذهب لوفضة لا يمكن الرجوع اليكسرة ومضرة عليها انما

وكذا فيدها ويحلها فانها اعتل في اخرج الزينة والحلي وغيره منها ما قدرت
وعبر صدر بلحقها فان لم يخرج المصنف فلا يصح ولا الاصل في الاسلام ولا يعلم خابئة
اللعين وما تحفى الصدور لها ان يخرج مع غيرها ولو غدت حاجدا لو لم تكن تنزعها في
معصية وليس لها عليها تعاطيد وجرها لان ليس بوجبة بل محسوبة ذلك والله اعلم
مسألة ابن عبيد بن الحميتة اذا لم يحسن نفسها او لم تفعل ما توفى به وترك الزينة
وليس الحلي يرفعها هل لها ان تزوج قال هذه عاصية للخالفة المسلمين ولا يمنعها
عصيانها التزوج وعليها الذم والتوبة والله اعلم **مسألة** ومنه ووطئ زوجة طلاقا
رجعها او تزوجها هل بطل ارجعها عن زوجها وسكن وكسوة ونفقة وميراث ان مات
فانعم لان احكامها كما ان زوجة في الطلاق الرجعي والله اعلم **مسألة** ومنه ولا يرضى اطلاق
رجعة ثلثا بعد ان دخل بها ثم ماتت كيف عدتها وميراثها قال لها من الميراث عليها
العدة بالحيض للعدة المهيئة لان طلاق صلا **مسألة** واما ان طلقها في وضد واحدة او
ومات في عدتها فلهذا عليها عدة للمهيئة **مسألة** وان كان خالها في وضد ثم مات في عدتها
فلا ميراث لها في اكثر القول وعليها عدة للطاقة لان نكاحها اقبل في العدة
فكنك عليها عدة المهيئة لانها ماتت منها بالنية والله اعلم **مسألة** ومنه وفي مسلم
قال المحو يستتذات زوج المحو اذا تزوجها فاسلمت هل تحل له **مسألة** قال الجراح ذلك
منصوصا في الآثار يعينه على النظر وقياس الاثر انها يحل له تزوجها بعد سلاها
والله اعلم **مسألة** عن الشيخ وردين احمد حمد الله وهما لميتتان تلبس الحلي
وهل يضرهما في ليس شيء والحلي قال لا يجوز لها البس الحلي ولا الحلي ولا الحلي ولا
التخيم ولا الورس الا للحلق والذن فليس عليها اخراجهن **مسألة** وجاين ان تلبس السود
والبيضا والخياب **مسألة** ولا تزين بطن مجوز له نكاحها مثل ابن عم وغيره والله اعلم **مسألة**
ومنه وفي حالة يجمع على الاعدان فلا نكاح اذا فقد زوجها وتم جل مقدور
عقدت وتزوجت ثم صحت حياتها ثم مات قبل ان يعلم خيامة فانه يوفى بينها وبين
الاخير وعليها عدة المهيئة وعدة الطلاق ان لم يوردها زوجها وكذلك ولزوجة تبتان

فطلق احداهما اثنان او مائة قبل ان تعمل الطلاق والدعا **مسألة** الشيخ صالح في
قال لمؤيد التوفيق بينهما اذا فارقك زوجك لان نسائك على حاله ان فارقها قال نعم تحمل
له بعد انقضاء عدة الطلاق وليس على الحرة استرك وظهوره والدعا **مسألة**
ومنذ وقيل رجل رجع لاهله ان يتزوج زوجته بعد عام عدتها قال يختلف في ذلك والكثير
القول بالجواز والدعا **مسألة** ومنذ للمهتة الحامل اذا انقضت عدة المهتة هل لها ان
تلبس الحلي وتطيب ام لا ان تضع جملها قال قال الشيخ ورجل من جنسها لا يختلف
في ذلك ونحن نجعل بقوله ايجازها ذلك في يجوز لها عقد النسيئة ليلادها والدعا **مسألة**
مسألة ابو سعيد الصوفي ان تزوج الصبيته ودخل بها ثم غيبت منذ التزوج بعد ما بلغت
قول لعدة عليها على هذه الصفة وقول عليها العدة وما اذا تزوج الصبي بالفتى ثم لم
تضرب فلا عدة عليها وقول عليها العدة اذا وطئها في الصبا وما اذا اتم هذا التزويج
بعد بلوغها قبل ان يطأها بعد بلوغه وقد كان وطئها في الصبا فعلمها العدة
والدعا **مسألة** ابن عبيد الله في رجل تزوج امرأة ودخل بها في نكته ولها ثوب ونق
الثوب وطأها وافر بعد الوطئ هل عليها عدة قال اذا صحت الخلوة بين الزوجين حتى
في مكان ليس في معصية فحكم الظاهر ان العدة واجبة عليها ولا يقبل قولها في حكم الطاهر
انها لم يطأها بل يقبل قولها على نفسها في ذلك في وجوب الصداق لا يقبل قولها فيها
لها ولا يقبل فيها عليها او في موضع ولا تقوم بها تصدق وما في ما بيننا وبين الله
فاذا لم يطأها ولم ترفع اوها الى المسلمين وتزوجت فلا نقول ان تزويجها باطل والله
اعلم **مسألة** ومنذ اذا تزوجت للاق قبل عام عدتها جهلا او عمدا منها هل لها صداق
وتزوجها الاخوان قال ان كانت هذه للاق تعدت على التزوج وحملها ان التزوج حلال
يجوز فلا قدر الزم الزوج صلتها لها وان كانت جاهلة وظنت ان التزوج لها حلال
فلا قدر ان بطل صداقها وعندنا على الزوج صداقها لا بد من حمل في الاشكال كل وطأة
صداق للمباينة التي اياحت فجهل ان كانت بالغه فلا صداق لها والدعا **مسألة**
ومنذ في رجل تزوج بغير شهر رمضان وعلمها بابا وهو صائم هل عليها عدة لها
طلتها

طلقها قال فان هذا الرجل دخل علي في شهر رمضان وكان صائما في حضه ولو
 يدخل عليها في الليل لم طلقها فلا عدة عليها ولا عدل **مسألة** عن النبي خمس من عید
 محمد لا دخل في طلقها وزوجها فحاضت حيضتين فخطت ثلاثا وان مدتها الدم سبعة
 ايام وحاضت وتبين وخطا الثلث طهرت قبل القضاء اياما وتزوجت ما يعلما
 • قال ان كانت تطلق انها حاضت ثلاث حيض • وخطات في العدة فان كان الزوج
 لم يدخل بها فاما تبقى على عام عدتها التمام ثلاث حيض • وكان قد وطئها فأنكر
 عنها الا ان تعدد بقية عدتها ثم تزوجها تزويجا جديلا لم يزوجها الزوج الا وان
 كملت بقية عدتها فاما اذا كانت عاقدة هذه الالة في الحيض بعد ايام فحاضت وتبين
 كذلك وفي الحيضة الثالثة طهرت قبل نقض ايامها وتزوجت فتزوجها قبل تمام
 سبعة ايام لا تحبذ للالة وان قام الدم في الحيضة الاخيرة ثلاث ايام كاملة ولا
 تنظر في تمام سبعة ايام وتزوجت بعد ذلك فلا يحلوا من القول بالجور ولما
 احبب الان تحيض ثلاث حيض تامات والعدا **مسألة** ومنه وفيه طلق والدة
 وحاضت حيضتين واكثر الطلاق • ووطئها ثم قرع بعد ذلك بالطلاق • وحاضت
 حيضة بعد الحيضتين • وتزوجت بجور لها ام لان قال لا يجوز لها ان تزوج
 الا ان تعدد عدل ايام بالطلاق • والوطئ ثلاث حيض ولم يعمل على الحيضين اللتين
 قبل الاقرار بالطلاق والوطئ والعدا **مسألة** ومنه وفي رجل طلق زوجته
 او زعمها وهي حايض هل تحسب هذه الحيضة في العدة قال لا الحيضة التي طلقها فيها
 او زعمها فيها الا تحسب عدتها وجوز الرد قبل ان تحيض حيضة ثالثة غير التي
 وقع عليها الطلاق • وهي قد حاضت فيها ولو اقرت بساعة والعدا **مسألة**
 ابن عبد الله وخاله طلقها وزوجها فحاضت حيضتين ثم زعمها ولم يدخل بها ثم طلقها
 اتعدت الاول ام الطلاق الثاني قال انها تستأنف عدتها والطلاق الثاني
 اذا كان قد زعمها بعد الطلاق الاول وما اذا طلق زوجة طليقة وتطلقين
 ثم طلقها بعد ذلك في العدة فنقول انها تعدد الطلاق الاول وهو اكثر القولين

وقولها تعدد الطلاق الأخير وهذا الذي ليس ردها بعد الطلاق الأول والله
 اعلم **مسألة** وعن رجل طلق زوجته ثلاثا وبانت منه ثم تزوجت برجل آخر وطأها
 في الحيض فتجدت طلقها أهل محل الأول بدمجها بترجيح هذا الوجه والموطن قالوا لا عليها
 في قول أصحابنا لا زعمهم طؤ واسد قلت فان وطأها خطأ قالوا معي أنها محل له قلت
 فان طأها في برها قالوا معي أنها لا محل بذلك في الحيض والخطأ قلت ما رويها في
 شهر رمضان فتجدت قالوا هذا ثم روي الأول على قول من لا يفسد طؤا على الزوج وعلى
 قول من يفسد طؤا عليه لا محل لذلك قلت فان وطأها وهو معتكف في المسجد الحرام
 قالوا عدى مثل شهر رمضان قلت فلو تزوجها علة قالوا لا يجوز ذلك قلت فاذا
 سألها لم يحكم بكيف كان الوطؤ قالوا صححت الخلو في حال يجوز فيه الوطؤ فتقولها
 مقبول إن وطأها والعدا **مسألة** ووطئ زوجة ثلاثا ثم تزوجت غيره وطلقها
 قبل أن يدخلها أهل محل الأول قالوا لا محل الأول حتى يجامعها الثاني كما قال عليه السلام
 حتى تنزع عسلته وينزع عسلتها إلا أن يكون الأول طلقها قبل أن يدخلها قلت
 فان جامعها الثاني في غير الفرج وأنزل النطفة في الفرج وعين الملاج فحملت عند شهر
 طلقها أهل محل الأول قالوا لا حتى يجامعها الثاني قلت وان تزوجها بعد طلقها
 أهل محل الأول قالوا لا كذلك يختلف وأكثر القول أنها محل الطلق الأول إذا كان
 تزوجها بأذن سيده والعدا **مسألة** الشبيخ خوسر سعيد والترحح إذا كان في
 عدة المرأة على غير العدة محل تجديد أم لا بعد انقضاء عدتها وغيره من ذلك من
 الزوج ويرجع أو غير ذلك إذا حاضت ثلاث حيض ولم تغسل واحدة منهن
 بالماء وتزوجت مثلما دله والوطؤ إذا كان خطأ ارجع للوطأة للموطؤ أم لا
 فلا بد الذي جابه الأول أن الترحح إذا كان في عدة المرأة على غير العدة فإن تجديد
 إذا لم يكن الزوج دخلها في عدة الأول إذا كانت المرأة تعلم العدة وتظن أن عدتها
 قد انقضت ثم إن لها بعد ذلك أنها غلطت في الحساب فبطلت طهرها فبطلت العدة وتعود
 تكمل العدة ثم تجد الترحح بعد انقضاء العدة وإن كان قد وطأها فله فعل فبطلت

وكذا القوم مع انما وقع التزويج والدخول على الغلط في الحساب في العدة فارحون له
 للحكم عليها انكم ويعرف لها ان تكمل العدة فان كملت العدة ولم يزوجها الا ذلك
 كانت باينة منه بحقة او تزوت او طلق **ق** بآين او موت او ظهار او بلاء ولعان فحان
 له ان يزوجها بتزويج حديد ولا عدة عليه ومطئذ وان كان يحوز زوجها الاول زها
 على الزوها في بقية العدة فعليه ان يعترفها حتى تغتد من وطئ الزوج الا بعد الغلط
 وما كانا لا يعلمان ان العدة وحمل معرفتها وتزوجا وسالا فونف تزويجها على العدة
 فهذا يحرم التزويج وحمل ولا تجاهل في الاسلام ووق ما بين الغلط والمجاهل
 وفي حاضرت الملاق ثلاث حصة لم تغسل فان كان لم يعض لها وقت صلوة بعد
 الطهارة فارحوا ان زوجها الاول يدركه واليحل لها التزويج باخر ون غسلت غاء
 وبان لها ان تحبس فاننت الاول ولحق بالثاني والدر **مسألة** الشيخ خلف محمد
 مسعود رحمه الله والمهنة ان انا مت او قعدت على شئ من الزينة فلا شئ عليها واما
 اذا لست بشيء غير الامور بها وحلت بشئ من العمل المهي عن البس في ذلك اختلاف
 نقول ان عدتها تنقضى وتستأنف العدة وقولها تم وتلقها التوبة والله
اعلم **مسألة** ابن عبد الله في طاعة تزوجت في بقية وعدها ناسية كيف الحكم
 قال ليس على الزوج الاخير ان يصدقها فان صدقها فللاول واجعتها في عدتها ولا يطاها
 الا بعد ان تحيض ثلاث حيض بعد ان يزوجها وان لم يزوجها الاول فللاخوات تزويجها
 بعد انقضاء عدتها او ما ان تزوجت مجاهلة فلا تحل له وبعد على القول الذي نزل
 راي المسلمين ان يصدقها وان لم يصدقها فله ان يصدقها **مسألة** الشيخ ناصح
 رحمه الله وزاد ان تزوجت المطلقة ثلاثا باخر ثم طلقها وقال له لم يزوجها هل يحل
 للاول تزويجها قال لا تنويجها ان لم يمس دخلها هو قبل ان يطلقها ولو لم يدخل
 لها الثاني على قول **ق** وما ان كان طلقها بعد ان دخلها فلا يزوجها حتى يحض
 الثاني ولان تعان لا على عدم الجوار فلا تحل له وما ان كان قد علق عليها بابا او رخت
 ستر ولا على ان لم يطاها فلا يصدق وعليها العدة وتحل للزوج **مسألة**

الصبي وفي رواية طلعت زوجه وانكها ثم بعد شهرين طلعت بحضرة شهور تكون عندها من
 الشهرين الثاني قال اما قريبتها ومن الدماء الاول • واما في الحكم من الثاني
 ان لم تكن لها بينة والدعاء **مسألة** الزماني في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا ثم
 سارت والبلد فأتته هناك ما شاء الله من الشهرين بقدر ما يمكن ان تنقض ^{تقوا}
 والزوج لم يرجع الى البلد وقالت انها تزوجت به وطلعت انقبل قولها وتكون
 مصدقة في الكلام حتى تصح دعواها من ذلك • قال علي واسم معتد والاشهاد هذه المسئلة
 يحسب فيها الاختلاف فتقول هي مصدقة وقولها غير مصدقة حتى يتبين ذلك من قبل
 شهر او طماننا وصحة وفيما يعجبني ان كان هذه المالة لا تتم بتوفيق ولا كفة
 ولا حجة على الحرام والطاؤون القلب الحقول ان تصدق وان كانت تنهم بالكذب
 وتلقا الزوج عن الحرام لم يعجبني تصديقها والدعاء **مسألة** ومنه وفي رجل
 تخرج اذلة ودخل بها وطلعتا ثلثا وتزوجها زوج اخر **مسألة** دخل بها وتعدت عنده
 شهر او اقل او اكثر وطلعتا طلاق الاول ان يتزوجها فقال الزوج الاخر انه ما
 وطها وقد تظاهروا في البلد انه لا يقدرا على النساء وقالت المالة انه وطها ايجوز
 الاول تزوجها ام لا • قال اما التفرقة فيجبني ان وقعت الرينة واما الحكم
 اذا صححت الخلوقة والزوج تزوجته وادعت انه وطها فتقولها مقبول ويمكن
 الذي ليس بجماح ان يحرك الدلالة طاعة في الجماع لان الله يفعل ما يشاء ويحكم
 ما يريد والدعاء **مسألة** الصبي سأل سائل فمن خطب اذلة طلب التزوج ولم
 يسألها عن انقضائها الثوبية انها قد انقضت بما خلا من الزمان عليها ما
 طلقت فتزوجها انكسرت عنده ما شاء الله من الوقت فتبين لها انها لم تحض وهي شابة
 والحوايض فسالها عن ذلك ما انكر قلبه وداخله الثوب هل انت حضرت قبل
 تزويجي بك ما تنقضي به عدتها انك فتألت له لا تسلا ما الحكم في ذلك وما الذي له
 ولها عليه وعليها • قال ان هذه المالة اذا دخل بها الزوج فلا سؤال عليه واذا
 قالت انها تزوجته ولم تنقض عدتها في تصديق قولها عليه اختلاف فتقول

يلزم تصديقها وقول ليس عليه ذلك فان صدقها قالت هي انها لم تعتد على خلع ولا
 غدر وان قلت معاذير تحمل لها فلها علمه المصداق وان اقرت انها اعتقدت على ذلك
 ولا ردت الغريب فلا صدق لها علمه والقول قولها انها لم تزد الغر ولا الخلع
 علمه وهذا على معنى جواب الشيخ لا اللفظ بعينه والرد على **مسألة** جواب
 من الجواهرى وسالت عن حكم الدخول في طلقها زوجها وحاضنت ثلاث حيض
 او مضى لها ثلاث اشهر ثم تزوجت فجات بولد لا قل من سنة الشهر كان الولد
 للزوج الاول وتخرج والآخر للحرم عليه فان ارادت عطفها ابتكاح جديد
 كان لها ذلك باتفاق من جميعا وهذا اذا كانت للثة تعلم انها حامل وان كانت
 انها حامل وتزوجت الى الجها الذي فقدت عليه ابلا وان كانت هذه للثة لم يكن
 لها زوج قبل ذلك فجات بولد لا قل من سنة اشهر فالولد لادها وقد مر عليه
 ابلا ولها صدق ان كان دخلها وان لم يكن دخلها فلا صدق لها والرد على **مسألة**
مسألة ابن عبيد بن العتيق اذا دخل تزوجته ثم طلقها اعلمها منه عدة وكذلك
 الحنفى قالوا ما في الحكم اذا صححت الخلوة فان عليها العدة وما فيها ايها وبين
 الله فلا تلزمها الا ان الجماع والدم اعلى **مسألة** وسئل الفقيه منها خلعان
 من رجل طلق زوجته بغير فدية منها ثم ردها بحضة ولها وشاء الله
 والمسلمين فاخير ولها بان ملانارة كركوها فصدمت قوله زوجها ولها بانرد
 غير انها لم تره بذلك وما عندها حجة تمنع عن ردوها الا قلتر ضلها فانها لها
 زوجها بعد ما صح عنه انها عالمة بوجه نواضعها بعد العلاج والخلع اي ذلك
 فيما بينهما ان يحرم عليه بذلك واذا لم يكن واقعا فزوجه لها ثابت ام لا قال
 فان لم يقع طلاقها على فدية شيء منها ولو قل وانما كان على يد الفدية
 ايها بعد في العدة جائز وثابت عليها رضية او لم ترض مكان ما تبا
 بينهما شيء من الطلاق وقد كان ينبغي ان يردوها بحضه تمام حضرة الشهود
 على الرد ولا يحتاج في هذا الموضع الى الولوج كحقة التزوج بل بحضرة الشهود كقاية

عند واذ لم تحضر في فلا بد من اعلام الشهور اياها بالرد وان كان الولي حاضرا حين
الرد فهو شاهد في حجة الشهور وهو وغيره سواء في ذلك وان اعلمها بالرد الذي
وحده في حال غيبتها وكان شاهلا مع وشهد به فصدقنا طنانة بقوله لم ينفق
عندي ذلك عليها في المعنى الجازم للحكم ووسعها ان توطئ نفسها زوجها على ^{تصدق} بعد
منها خبره ولا تخم عليه بذلك الوطئ على هذا الحال خصوصا اذا كان ذلك في العلة ^{ما}
بعد انقضاءها فهو شاهد وجوابه خارج من قول المسلمين ما لم تزوج غير ان
الاخذ بالوثيقة في الوطئ او الخلع والاذن جاز للرد فليس وطئ اياها ^{شاهدا}
في ثبوتها ولا يصح الادب وانما لا يحرم وقوعه على وجهه لا غير والد ^{مسألة}
الشيخ جامع خميس ملائكة اذا طلقها زوجها قبل الدخول عليها عدة ام لا قال
في قول الدعاها لعدة عليها قلت له فان كان ليس عليها عدة هل يجوز لها ان
تزوج بيومها قال نعم ولا على في جوازها اختلافنا قلت له فان املز زوجها
وطلقها احتاج الولي وشاهد من ام تود كسائر المطلقات بغير ولي قال
فهى محتاجة الى ما يحتاج اليها التزوج الجديد اذ لا يجوز الادب قلت له فان
وطئها طلقها زوجها وحده او ثلاثا يكون القول سواء قال نعم في موضع ما لا
يلحقها الثلاث على حاله في قول من لا يراهون في موضع الاختلاف والادب
اعلم ^{مسألة} الصبي في رجل طلب من ان اشهد عليه ليرد زوجته ولائته
باسمه ولا زوجته يجوز ذلك ام لا قال جاز ذلك والد ^{مسألة} وعن المتخلفة
الحامل هل لها نفقة قال لكل حامل نفقة الا حاملها تعقت عدتها قلت
وما هي قال في قول من ازلته وهي حامل فتمضي البعثة الشهر فلم يكفر قلت فتزوج
وهي حامل قال نعم ولا يطاح به نفع ويكون هذا جائز وقد قال الله تعالى
واولات الاعمال اجمل من ان يضعن حملهن قال الفقيد منها خلفان
ان لم يبين الى عدل فعنه المسئلة لسقوط نفقة الحامل عن الزوج بعد انفصاله
احل الولاية وقيل وضع حملها لان عدتها في هذا الموضع التزوج بعد الدليل

وما لم تنقض جهلها في العدة وليس تنقضي بانقضاء اجل الابله ما لم تنقض جهلها كذا
 ليس لها ان تزوج وهو حامل والحوال عندي عده والعدو لقوله تعالى ولولات الاجمال
 اجلهن ان يضعن حملهن فلم يخص في ذلك حامل دون حامل ولا في التخصيص في ذلك محتاج
 الحول بل قد نفي العدة عن المراجعة في العدة لقوله تعالى ولا تنواعدوهن سر الا ان تقولوا
 قولاً معوفاً • وذلك نفي تحريم وذا حرمت المراجعة في العدة فكيف يجوز فيها التزوج هذا
 ما لا اعلم والرد على **ح** الفقيد محمد بن محمد بن رجل طلق زوجته تطليقة بعد
 الدخول عليها وظاهر ما تقدم انه في العدة برضاها ثم قال لها بعد صيغة الرد لو كنت طالق
 ثلاثاً قبل الرد الاخير وقد انتهى من الثلاث اوجب لها عليه صداقة ام لا • قال ان
 قمره على نفسه بعد ردها اياها ان كان طلقها ثلاثاً قبل ردها جازي وثابت عليه
 وقد بان من الثلاث في الحكم ولازم طلاقه هذه صداقتها كالم الذي ابرأته منه
 لما ردها في العدة برضاها رجع عليه للصداقة الذي كان عليه من قبل وكذا كانت قد ابرأته
 عند الخلع وكذا كان لم يطاها بعد الرد الاخير فيفسد ردها وجب لها صداقتها عليه
 كما كان قبل الخلع ولا يطل قمره على نفسه صداقتها بعد الرد ان كان طلقها ثلاثاً قبل
 ردها اياها الا ان يصح ذلك بمقتضى عادته ان هذه الاقوال علمت بطلانها ثلاثاً وهو
 بذلك وابلته وصداقتها الذي لها عليه او يصح باذنها في ذلك على نفسها او تصدق
 لها بذلك فحينئذ لا يرجع لها صداقتها عليه لانها ابرأته من صداقتها الذي لها عليه بعد
 علمها انها بان من الثلاث • ولا يشيت لها صداقة بالرد الاخير بعد
 طلاق الثلاث اذا الرد باطل لا يجوز اذ هو لم يطاها بعد الرد الاخير والرد **ح**
 • ومنه في المطابقة تعتد بالحيض فلم تحض ثلاث حيض فتزوجت فبعد
 ما دخل الزوج سالته عن ما يلزمها من العدة فقالت لزوجهما اني لم اعتد ثلاث حيض
 فلم يصداقها فافتدت بصداقتها الذي عليها فلم يقبل فديتها يلزمها ان تعتد في جميع
 ملكها ثم بصداقتها وان لم يقبل فديتها يسعها للقيام عنده او عليها ان تعاندا اذا جاء
 بفحشاها او غيرها من حيث لا يدريها • قال في هذه الآية اذا اوتى بالنساء عذرهما •

حين المات التزوج فلا يقبل قولها بعد التزوج انها تزوجت فعزها لانها لا يسعها ذلك
ولا يسعها الجهل في ذلك على هذه الملة ان تقدر بصدقها الذي تزوجها به فان قيل قد تهاون
في سها وان لم يقبل قولها فعلم ان تهاون عند فان لم تقدر على ذلك فليما انعم نفسها عند
الجماع ولا تقبله ويحتمل الروية التي وطئها زوجها في الحيض ونحو ذلك وان كان ذلك لا يند
جاء الذي عن الله تعالى في كتابه المنزل عن الموعدة في العدة وعن التزوج في العدة ولا يج
في كتاب الله حكم بعينه فيمن فعل ذلك وخالف الله ان يفقر بينهما وتحرم عليه كما
جاء الذي عن الله في كتابه عن وطئ الزوجة في الحيض وعن وطئ الزوجة في الدبر ولا
يجع عن الله حكم بعينه فيمن فعل ذلك وخالف الله ان يفقر بينهما وتحرم عليه وطئها
بل جاء التحريم والتفريق باجماع المسلمين من اجل الاستقامة بالبري والقباس ولا
جتهاد وليس ذلك بالدين وخالفهم في ذلك قوما وبعض المسلمين وقف عن
ولم يحل لهم تحريم وتولي المحرم المفق ومن تولي المحرم والمفق فقد حرم مثل من
احل ذلك لاجماع بالبري واهل الاستقامة على التفريق والتحريم بالمعصية مخالفة
نهي الله والاسماعي **مسألة** الشيخ صالح روضح فلذا اقر الرجل انه خطبها
في عدها ولا كرت في ذلك ينسخ الكناح ام لا قال نعم ينسخ الكناح وان كان
صلاتها وتخرج بالطلاق لان ثم رتبة ويجب على المرأة ان ترضى بنفسها
المقام بعد ذلك كان لم يدخل بها فلها نصف الصلوة لثا طلتها فيجب على ذلك ان ترضى
على غير ذلك وعلى طلاقها وان عفى بذلك هو ورضى ومات فهي رضى وعليها علة للتوفي
عنها زوجها والاسماعي **مسألة** ابن عبيد الله والمهتدة يجيب على الموفات عند الحاكم اذا
طلب ختمها ام لا قال نعم يجيب على اذ كرت ولا يحل **مسألة** المصبي والمطابقة
ثلاثا اذا تزوجت ودخل بها الزوج وطئها اول اول واجعتها اعلمت سواها
هل جامعها مطلقا الثاني ولا يحل يزوج ذلك قال لا يزوجها الا ان يمسها
وتقر بالدخول عليها او يبيع بينهما حكم ولد والد اعلم **مسألة** الفقهاء هناك ان
في اولى النكاح عنها الحيض مائة عشرين شهرا بعد اخلاو البع قد اشبهت في عشرين

سنة وطالما زوجها ولدان يحط بهت بنت اخيهما المذكور في هذه المطلقه ولم
ان يعقد عليها عقد النكاح ام لا **مسألة** فقال علي ما وصفت هي يختلف في اياها هذه
بلوغها السن الذي ذكرت وعلى قول من لم يجعلها اياها فعدتها مع انقطاع حيضها
كله يختلف فيها فقد قيل بالسنة وقيل بالستين وقيل لا تنقض الا بالحيض حتى تياس
منه ثم تعذر بالاشهر **مسألة** وعلى قول من جعل عدتها غير منقضية على ما قيل فيها فعدتها تختلف
في تزويج مطلقها يا بنته ابنته اخيهما ما لم تنقض عدة التي طلقها اختلف في تزويج انت
الطالقة قبل انقضاء عدتها وهذا اذا كان الطلاق بائنا او بالرجعي فلعدها شد
وول الجوز العدة والدية **مسألة** ابن عبيد الله وقال في اللفظ المختلفة لا يقول
قد ردت زوجتي تمام اللفظ والدية **مسألة** الزام في الطلاق ما دام بائنها الدم في
حيض ولو جاوزت ستين سنة وانما تكون عدتها ثلاثا اشهر اذا ايسر والحيض بعد
الستين والدية **مسألة** الفقيه سعد في صبيته يتيمه زوجها أمها
برجل وطالما ثلاثا في صبيته لم تبلغ ولها والسن اربعة عشرة سنة ما تكون
عدتها ثلاثا اشهر ام لا **مسألة** قال عدتها ثلاثا اشهر **مسألة** قال النافذ في هذه المسئلة
وقول الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن فرج هذه الصبيته اذا انقضت
عدتها ثلاثا اشهر بعد ما طلقها زوجها على قول من يقول في المسلمين ولو كانت الصبيته
مراقة وقال بعض المسلمين انها تعتد ستين وثلاثا اشهر **مسألة** وقول الذي قال تعتد
ثلاثا اشهر بعد الطلاق ثم تزوج جابر وقول الذي قال سنة فذلك على الاحتياط
وقول الذي قال ستين وثلاثا اشهر وقيل ان الولد يلحق الزوج المستين والدم
اعلى **مسألة** الفقيه مهنا بن خلفان وفي التيمه اذا عيرت الزوج بعد بلوغها
اعلى اعدته ام لا وهل الزوجها واجبتها بعد خروجهما اذا رضيت ام لا واذا ثبتت
عليها عدة كتر تعتد فلا ان عدتها فيما عدي ثلاث حيض غير الحيضة التي
بطلت لانها تزويج جابر في طلاقه وان كان في طلاقه واجبانه جعله موقوف الى ما
بلوغها والرجعي ما يكون منها في حينها ذلك في نقض او اعام الفقه يمكن ان تقدم على

نفسها ولا تنقصد وان لم تقصد ونقضت فلها النقص بل لا بد من زوم العدة عليها
 بعد دخولها طلقا أو العدة والتزوج الجائز لا ينافي إلا على رأي من لم يميز بين
 البتة قبل بلوغها ولم يحل له بد في صياها اذ هو غير مكنت فيملاها فاعسى ان يخرج
 على هذا الذي لا اختلاف في لزوم العدة عليها او كيفيتها لانه على قيله ليس بتزوج
 صحيح والى كل من صحى بما هو الا فساد اقرب • وكذلك ان الزلا للزوجة لها بتزوج
 جديد بعد رجوعها عند التغيير للواقع منها بعد بلوغها فهو غير خارج عن الاختلاف في
 جوازها لغيرها اذ لو كان من اجاز له بتزوجها في صياها اجاز له ورجعتها ويزجر بتزوجها
 لغيره ورجعتها ايها او عاتقها عليه اذ كان قد وطأها في صياها اذ كان التزوج الفاسد
 في زرعها هو معد وطأ حرم للرجل له والى **مسلم** • والزوجية بالاستفهام
 جازية تقول انت قدر دلت زوجتك هذه فلانة بنت فلان بصدقتها بما اتى من
 طلاقها فقال نعم قال قد ثبت الزرع والى **مسلم** • وذا تزوجت المرأة رجل قبل
 انقضاء عدتها غلط او جهل منها بذلك ففي نكاحها على زوجها اختلاف وما للتزوج
 فانه يفسخ على كل حال والى **مسلم** • وفي رجل اذ ان يترج او انة وذكر
 لايها او غيرها او اختها قبل ان تنقض عاتقها اذ لايت انكاحها بذلك ولم
 يعلمها وتزوجها على هذه الصفة تكون ثابتا ام لا • قال اما اذا قال ذلك لايها
 ولم يرسلها عليها فلا يفسخ ذلك وبما اذا قال لايها ولم يرسلها فان كانت
 بالغافا كثر القول لا يفسخ ذلك وقول انه يفسخ ذلك وان كان رسلها بذلك
 احل ولا عدل وهو في العدة في اكثر القول انها تحرم عليه ونوت بينهما ان
 تزوجها على ذلك وبعض يقف عن الفقه منهما ويردوه الى الله وان صح
 ذلك او رسلها ولم تواعد ولم تمنع فارجو انه يدخل الاختلاف والله
 اعلم **مسلم** • الصحيح ولو قالها ابن زوجها ان ابى مغارقش وهو ثقات وغير
 ثقة اعنى الولد وصدقه وجعلت نفسها انها مطلقة ومات زوجها واللات
 من احد يعقد عليها عدة الميثة فقال لها الولد زوجها ان ابى مغارقش فكت

العدة الى ان مضى اكثر من مئة العدة ما يلزمها قلة تلزمها التوبة وتقصوها
عن ما يجب عليها وتلزمها العدة على بعض القول وقول ان العدة تنقضي بمجرد
الايام واكثر القول ان عليها العدة ولو مضى من مائة زوجها قد مات تنقضي به
العدة ولها ميراثها من زوجها ولا يقبل قول ابن زوجها كان ثقة او غير ثقة قلت
له وان تزوجت هذه المرأة لما انقضت عدتها في حياة زوجها اذا خسرها ولد
زوجها ان اباه طلقها قال تزوجها فاسد ولا يحل ذلك كذا كذا من تزوجت بعد موت
زوجها قبل تحلوطها ان وما شهر وعشرة ايام لا يحل لها ذلك ونوب بينهما فان
كان لها حجة في المصداق عليه وان لم يكن لها حجة فلا صلافا لها عليه قلت
له اذا حجت تظن ان ذلك يجوز لها ان تكن الحجة لها واصلاتها قال
يجب ان يكون لها الصلافا على هذا اذا خرج من حال الزنا المحض وهذا على
قوله من يقول ان الحجة لا تغفل عن الحجة وهو غير خارج من قول المسلمين قلت
له وان تزوجت على احد هذه المعاني التي يكون بها المصداق على الاخير هل لها الميراث
من الاول قال لا البعد على الاحتياط في ذلك ويجب ان يكون لها الميراث اذا
ثبت لها العدة في ذلك والسؤال **مسألة** وانما المسلمين عن رجل وعد امرأته
في عتقها وهو لا يعلم انها في عدة وهي جاهلة بذلك وانعت له في العدة وتزوجها بعد
انقضاء عتقها هل يقع بها القام معه اذا كانت انما انعت له جاهلة بالحكمة قال
مع انه قبل الانقض مؤدتها هي وضما وانما انقض مؤدته هو قال لا تنكح ولا تؤدع
سرا وانما الفساد انما هو منه اذا كانت المؤدعة على علم منه والى **مسألة**
ابو عبد الله وهل يجوز للرجل ان يتزوج امرأته تحلة لمطقتها قال لا يجوز ذلك ولا
تحل للرجل ولا للمحلل لها اذا علم وقد نهى عليه السلام عن ذلك وعن المستحل والمحللة
فان وطئ فلا يقيم معها وان لم يطأ فليجوز النكاح وتحل لغيرها قلت فان
علم ان تأخذ غيره تحلة له ففعلت وطلقت فلم يتزوجها الا ذلك لم تأخذت
غيره وطلقتها اهل الاول ولا يجعها قال لا اذا كان التزوج على غير القعدة

حال حتى يعلم انه حرام وليس له ان يسألها عن بتهان قلت لم فان قال لها ان تقف
 الله وتزوج رجلا ونفى بذلك المخرج منه تزوجنا فتزوجت رجلا ثم بانته منه او ما
 عنها قلا حتى انما لا يمكن توبه تحلل طلقها او ما قصدت التزوج فلا يصح قوله هذا
 او لم تقصد في التحلل والدم **اعلم** الله ابو سعيد وفي رجل طلق زوجته ثلاثا وطلقها
 رجل عدل ان يدخل في تزويجها او ان طلقته فعلى رجل عدل ان يزوجها وهو التحلل ولا يظهرها
 او لم يزوجها قال لا يحل عليها الدخول في تزويجها عندي ولا تصح نيتها في حقكم
 اذا لم يظهر ذلك وانما تفسد النية من الزوج والطلاق اذا اراد ذلك قلت فان اراد
 الزوج والطلاق التحلل وعلم بالطلاق وعقد النكاح على هذا ثم رجوعا عن النية المودة
 وتابو كيف ترى • قالت يخرج عندي ان لا بأس عليهم ويكون الوطء من الزوج
 محلا لغيرة والطلاقين فيما يحبني ولا امان دخلها قبل ان يرجع عن النية
 الفاسدة والشرط الفاسد فذلك الوطء حرام ولا تحلل طلقها ولا علم في ذلك خلافا
 والله اعلم **الابو المؤثر** واذ اندم المطلق على طلاق زوجته وقال لها تحق
 رجلا تعلمي في تزويجها رجل يحلها لغيرهم شركاء في اللعنه ويفرق بينها وبين
 من حلها وبين من استحل له ولها على كل واحد منهم صلاق **بالدخول** والله
اعلم **مسألة** الصبي اذا طلق المأثرة ثلاثا وغابت بقدر انقضائها العدة او اكثر
 ورجعت وقالت لطلقها تزوجت برجل وطلقه او مات على قبله تزوجها اذا
 قالت جائزها وقيل لا تصح حتى تصح الخلوه وانها مودة قلت وان تزوجها
 الاول على سبيل المأثرة في موضع لا شك فيه ثم رجع الثالث فنكحها وهو متمسك
 بهان قال ان لم يكن هناك سببا مما يقع به ينونه ولكنها كانت ذلك بعض
 الاسباب فلا يبين لي هنا موضع ثبوت تزويجها وان جاءت ببول لستة
 اشهر في الاول الذي ولد على فراشه يرضه وان ماتت وزوجها الثاني مع ما وردت
 من انها وفي رد الصداق اذا لم يكن ثم سبب واجب عليها وان كانت دخلت
 ذلك عن غير المعالي او بسبب الاسباب مما يقع فيه فيجب ثبوت صداقها

بالوطي والدعوى **مسلم** ان عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ان من مضى ثلثة اشهر او اقل كانت تعتد بالاشهر فان حلت النكاح فاعلم بحول
 النكاح فخرج اختها ام ولدان قال في كل عتلاف قال وقال جابر انه ان تزوج اختها او
 انقضت ثلثة اشهر من طلقها او قال فقال بعد ثلثة اشهر من تعلم المطلقة الطلاق
 والدعوى **مسلم** النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 وفي العدة ولم يدخل بها ثم طلقها طلاقا او نفق على غيرها ثم طلقها فاعتد
 اخرى واوفاها قال ان رجعا وفي العدة والطلاق الاول ثم طلقها ثانيا فاعتد
 عليها ان تعتد بالعدة ولا تحسب ما اعتدت والطلاق الاول وان استكملت العدة
 الاول والطلاق الاول ثم تزوجها تزوجا جديدا ثم طلقها قبل الدخول بها
 فلا عدة عليها والدعوى **مسلم** وما علق الطلاق به لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 وكل من طلق او اطلاقها فلا يحل له حتى تعلم بالرد كما علمت بالطلاق قلت فان
 كانت علمت بطاقتها وقال لها ان ردتها فصدقته واجازته فمطلبت بشئ
 فقال انت كسوف حكم قال لا كان ذلك في القرية معلوم بان ياتي البيعة على رجوعها وان
 كان حلت سبب فلا يرد عليها لئلا يعلم بان تعتد له ان حلت فان ارجعت
 ان الرد قبل الوطى في رجوعه وان لم يوطى رأت الفراق وانما علمها وان قال انت
 البيعة فلا يصدق الا ان باي البيعة ابردها فحضره السهود مستبين قبل الوطى
 ولا وفي بينهما واعطاها صداقين قلت فان علمت بالطلاق ولم تعلم بالرد
 حتى انقضت عدتها قال فما شئ قد بان ولا بدكها ولو اتاها بالبيعة بعد انقضاء
 العدة فهي وان قلت فان اتاها الطلاق ولا رجعة معها بعد انقضاء العدة والرد
 قبل الطلاق قال يردكها في الوجه وان اتاها الطلاق قبل الرد وان علمها الشاهدان
 بالرد فكله وتزوجت ثم جاءها الشاهد الثاني فاعلمها بالرد فمخرجها لاجل جابر ان
 لم يعلمها اشهدا الرد جميعا والدعوى **مسلم** ولا تكتسب المطلقة حقها ورجوعها
 ثم طابت قال ان تكتسب تقبلة كان عليه وان كان عن طيبة نفس فلا شيء عليه

قلت ما التفتت ان زوجهما يفرق **مسدود** بانفاق منهما ان رجعت تطلب بعد ذلك قال
 ان الرزق ثابت ولذا اعلم في ذلك اختلافنا وان رجعت تطلب الحق كان لها ذلك وان مات
 قبل ان ترجع فلا يجزيه ان يلزمه ان لم يكن تطلب اليها والدعاء **مسدود** وهل
 يجوز الرزق والطلاق قبل الخنث قال يختلف **مسدود** وذلك ولا فرائض قبل ان يجزى الطلاق
 وكذلك ان قال ان فعلت كذا فهو طالق ثم قال وان فعلت واشهد وانك قد فعلتها
 قلت فان قال الرجل الاوانت ان كلمت فلانا فانت علي كضهرتي ولا يسد ولا انفا ان
 كلمت فلانا فعلى من حذر عن كفارة الظهار قال **مسدود** قال محمد بن محبوب قد كثر قال
 الواضح لم يكفر فرجع ابو عبد الله من قوله والدعاء **مسدود** ابن عبد الله ومن ادعى
 ان يرد زوجته ولو بحسن اللفظ فقال له وحضر قد ردت زوجته فلا بد من بقية على
 ما كتفا عليه من الزوجة فقال نعم يكفر قال **مسدود** وان تبع لفظه بلسانه جازا
 والدعاء **مسدود** ومنه وهل يجوز الرزق الشهادة النساء وحدهن قال لا يجوز
 ذلك لقوله تعالى واشهدوا زواي عدل منكم والدعاء **مسدود** وفي رجل طلق زوجته
 بحقها عما جعلها او جعلها ثم ردها على ما كانا عليه من الزوجة هل الرجوع في الصلابة
 الاجل قال اذا ردها قبل ان تنقض عتها فلان يرجع عليها بالصلافة الاجل
 اذا كان او فاهما اياه والدعاء **مسدود** الزاوية اية تزوجت برجل ودخل بها في طلقها
 مكنت بعد ثلاثا الشهر وتزوجت برجل اخر ودخل بها واقامت معه ثلاثا في يوم
 وطلقها بعد ذلك قالت انها حامل وتليت من الزوج الاخر النفقة فقال الزوج
 الاخر ليس الحمل مني وبعد ذلك قالت الولد من الزوج الاول ما يجب علي هذه المائة
 ان اوتيت انها تزوجت قبل انقضائه **مسدود** قال اما الزوج الاخير فلا يقبل
 قولها عليه انها تزوجت به قبل انقضائه **مسدود** اذا اوتيت قبل التزوج عند
 عدتها قد انقضت فان صدقها هو وطلقها فلا يقبل قولها على الحمل الا ان كان الاول
 كان قد دخل بها اعلى الزوج الاخير وكما الحمل في رجل ان جاءه نسيب الستة اشهر
 فهو الاول ان كان قد دخل بها ولم تعرض لها استئذان من طلقها وتواقب بالحبس

ان كالم اقترن انها تزوجت على التبريد قبل انقضاء عدتها ولا نفقة لها على الاخير ادا
 اقترن ان الحمل من الاول وللاول رة هان ككاهن تزوجت على غير النكاح وما هو على
 المظان اذ كان على غير يقين ان الحمل من ادم او غيرها قلن تضع حملها بعده ما قلها الزوج
 الاخير والسادس **مسألة** وضد في رجل طلق امرأته طلاقا بائنا فاولا رة هان فلما انقضت
 مع جماعة قالت لادى بذلك ما اعلمها ومهر لتي ضو قالت وبعد قد ضيبت **قال**
 يعجبني الا قالت عقب **مسألة** ما لفظ عليها بالرد ارضى ان يكون عليها لفظ الرد ثابته وهو الذي
 يعجبني الا فاولا رة هان ليس باشد من التزوج وقد حاروا فيما لا يختلف **وكذا**
 بلغ الما اتر رة هان فقالت لادى تقول بطلت العدة واحتجج فيمد الى لفظ اتر وقول
 ما دام الشهود متمسكين بشها لا تهرم والزوج متمسكا بالتزوج حان ذلك اذ ارضيت
 وبعد والقول الاول احب اليها والدعا **مسألة** ابن عبيد ان كان الطلاق
 من جملة امرات مطلقها قبل انقضاء عدتها فانها ترجع الى العدة الميمنة فتستأنفها في يوم
 مات مطلقها ولها من الميراث **مسألة** واذ انقضت عدة الميمنة جاز لها ان تزوج وان كان
 الطلاق بائنا فلا ميراث بينهما وليس عليها الا عدة المطلقة ثلاث حيض ومات
 قبل انقضاء عدتها والدعا **مسألة** وضد في الحيض اذا احتبس واطلقه بعد كتابة
 او شيء من الادوية والادوية معتدة وزوج انقضى به العدة ويجوز طلاقه **قال**
 لهذه المسئلة اختلاف بين المسلمين قول اذا حاضت عدة الما ثلاث حيض
 مثلها كانت تحصى من قبل فقد حل لها التزوج لان الحيض لا يقدر احد من الخلف بان في
 بهن وقول لا يحل لها التزوج اذ كان الحيض تاما لا يكتبه والدعا **مسألة** والاولا اثر
 والدعا **مسألة** ومنه فيمن تزوج اخته والرضاعة يحل منها ثم علما وحلى سبيلها
 ثم خطبها رجل في العدة وانعت له حل حل نكاحها له بعد انقضاء عدتها **قال** في ذلك
 اختلاف **قال** وقال جازله نكاحها **قال** وقال لا يجوز والدعا **مسألة**
 الحمل الشدي ومسئلة عند وكذلك ان تزوجت بعد موت زوجها قبل ان تحل لها اربعة
 اشهر وعشرة ايام فلا يحل لها ذلك **ينوق** بينها وبين من تزوجها فان كان لها حجة فلها

الصدق عليه وان لم يكن لها حجة فلا صدق لها عليه • قلت لم اذكر ان تحت افعالها
 ان ذلك يجوز لها الا كذا في الحجة لها وصادقها • قال عجبي ان يكون لها الصدق
 على هذا اذ اخرج وقال الزنا المحض وهذا على قول من يقول ان البهائم بمنزلة الخطاء
 وهو غير خارج واقول للسلمين • قلت له وان تزوجت على احد هذه المعاني التي يكون
 لهاها الصدق على الاخير هل لها صدقها وميراثها والاول • قال اعلم لا احفظ ذلك
 وعجبي ان يكون لها الميراث • اذ اثبت لها العدة في ذلك وعلى • **مسألة** وعدة الصبيبة
 المراهقة للميتة مثل عدة المرافقة سنن عام اربعة اشهر وعشرة • قال عدة الصبيبة
 المراهقة اربعة اشهر وعشرة عدة الوفاة حين ماتت زوجها عنها وهذا كثير القول •
 وقيل وقال تعتد عدلان بلغت ورضيت زوجها ولا تزوج قبل ان تعتد وللدائم
مسألة في الزانية اذا تزوجت قبل انقضاء العدة فهو جاني الكفاح فاسد ووجوبه ^{في} **مسألة**
 على قول من يقول ان العدة لا تثبت حكمها الا بعد ذلك حال لانهم قد قالوا في الامة ان كانت
 على الحيض وعلقت الزوج بذلك وان يتوكلها مقدار العدة للاستبراء والجم فان وطأها
 قبل ان العدة لم يحرم عليه فيما قبل ولم اعلم في قولنا انفسادها مثل الدول ولعل ^{عليه}
مسألة الصبيبة من ماله زوجته ورزقها في غيرتها فلما بلغها خبر الرزق قالت لا شيء
 ثم رضيت وبعد وغلها وغير تجديد الرزق تحرم عليه ام لا • قال عجبي
 لا تحرم عليه وفيه اختلاف والدائم • **مسألة** وعن امرأة زنت ثم طارت ان
 تزوج اعلمها عدة قال عجب ان عليها العدة • قلت فان تعتد وتزوجت • قال
 ان اثبت عليها العدة كان تزوجها فاسدا في الاصل واذا ثبت فاسدا لم يكن لها ان
 تعيم على فاسد وقال عجب ان عليها ان يخرج منه كيف ما افكتها • **مسألة** او غيره وان
 كانت غيبته حتى اخذت ماله كان عليها عندي رما ما اخذت منه على الغيبة
 وامان كانت جاهلة بذلك وقطعت ان ذلك جائز حتى وطأها ثم علمت والاول
 الخرج فحرم ان عليه صداقتها الذي تزوجها عليه في بعض قول الصحابة ويشبه عندي
 ان بعضا يقول لها صدق مثلها في التزوج الفاسد والدائم • **مسألة**

وعن اولئك ثم رجعت رجل تحت ملطلق فساق التدا لها شيئا هل عليها ردة ما أخذت
منه قل ان كانت غيرة وتعلم انه حرم فاحاف عليها الغمان • وما ان كانت
نظن انك قد جازيها فعلى ما يشبه مثل ذلك عندى ان لا ضمان عليها ولها حقها بالطلاق
ان كان قد وطئها وان لم يكن وطئها لم يكن لها عندى شيء ومعنى النكاح لانه فاسدان
كان كذلك والله اعلم **مسألة** ابو سعيد عن رجل اذ ان ردت زوجته فلم يعرف
فقال له ان ردت زوجتك فلانة قتلنا عليه كلام الركة قال نعم هل يكون ذلك
ردا منه قال لا قلت له فان قال له قل ردت وعلمه بف يقول فقال هذا وصا
الرد تبعه حتى قال يبعها اهل يكون ذلك اذا اذ الله به الرد وقال له ان يكون بذلك
ويؤيد به امر ثم يكون ردا منه • قلت له وكذلك التزوج • قال وكذلك التزوج
مثل الرد قال وغير الوكالة وكما المعنى • قال لو قال له قد اتممت فلانا وكليك
او جعلني في كذا فها يرد ان يوكله وكان • قال نعم فقد صار وجلا في كذا
لك على معنى قوله فيمنظروا في هذا والله اعلم **مسألة** الرومي في هذا الشاهد الرجل يرد
زوجته مع شاعرين ولو يعلمها انهما في بلد وفي بلد وعلمها الزوج وصدا
ووطئها احرم عليه ما لا • قال لا في عامة ائمة المسلمين انما الشاهد على ردها ولو
يعلمها الشاهلان وانما علمها بنفسه فان جاء شاهد الرد وشهدا معها ان الرد
كان قبل الوطئ ولم يحرم عليه ان كان عدلين وان لم يشهدا معها او شهدا ولم يؤخرا
ان الرد كان قبل الوطئ حرم عليه وسمعت في بعض الاثار انما كان الزوج ثقفا
وطائفا عليها ان تصدق بها الا يحرم عليه ولو لم يعلمها الشاهلان وهذا اذا كان
الطلاق يعلمها وان كان الطلاق بلا علمها في ان ردها بلا علمها ولا يصح
غير الثقة بلا علم ولا يصح ان يكتسب وشهادتها الا ان يكون خطبهم جاز عند
المسلمين والله اعلم **باب في الجبض والحامد وصوفد ونسابة**
وفي الكواسر وموتها بامد وفي الوعر وفي الجبض والدرر ونسبه
الرومي ان كانت عادت المرأة في حضنها الربعة ايام كلها حبضا فحواها الدم يوما سايلا

الرومي ان كانت عادت المرأة في حضنها الربعة ايام كلها حبضا فحواها الدم يوما سايلا

وواقط ثم طهرت يومين ثم اتاها الدم يوماً انكون الليرة كلها ايضاً **●**
 فلا في ذلك اختلاف **●** قول ان يوم الدم ونحو الطهر ويوم الدم الريح كله حيض
 وقد انقضت ايامها وقول ان كان الطهر اياماً اكثر من ايام الدم للتقدم ولو كان الدم
 المتقدم مكث ثلاثة ايام فذلك الدم ليس بحيض **والعمل على **مسألة**** ومنه وفي رواية طهرت من
 نفاسها ستة وثلاثين يوماً طهرت اياماً صافياً لا شبهة فيه فمكثت طاهر الى يوم
 واربعين يوماً فصاح جميع طهرها ١٤١ حتى عشرين يوماً جاءها الدم بعد ذلك ان يكون هذا
 هذا الدم على هذه الصفة دم حيض او دم السقاضة **●** قال كان كانت عادة هذه المرأة
 تقع نفاسها اربعين يوماً فهذا الذي ذكرته لانه اناها يختلف فيه بعض قال في
 حوصل الامكث معها اثلاثاً ايام فصاعداً وبعض قال الياوم التي طهرت فيها ^{الاربعة}
 لا تحسب وايام الطهر ولو طهرت فيها لا تحسب من ايام النفاس **●** وما اذا كانت عاها
 في النفاس خمسة وثلاثين يوماً او قل هذا الدم الذي وصفته دم حيض لانه جاء
 بعد طهر عشرة ايام على القول الذي عليه العمل **والعمل على **مسألة**** ومنه وفي المتن انما
 لحيض اذا جاءها الدم اربعة ايام واتصلت بها صفة او كدة يومين ثم طهرت
 ثم اتاها الدم ستة ايام انكون حايضاً في ستة ايام كلها في الحيضة الاولى والثانية
 ام كيف القول فيها قال في ذلك اختلاف **●** ويحتمل ان يكون حيض هذه المرأة ستة
 ايام اذا كانت الصغرة والكدة اتصلا بالدم وكانت سائر ايامها واقطعت او
 فابضتين وان كانتا مكثتين في الرحم فيكون حيضها اربعة ايام هذا الذي يحتمل
 وكل هذا فيما خلا **والعمل على **مسألة**** ومنه وفي رواية طهرت وحيضها عشرة
 ايام ثم اتاها الدم يوماً ثم طهرت يوماً ثم اتاها الدم يوماً ثم طهرت يوماً ومكثت
 على ذلك ثمانية عشر يوماً طهر يوماً وياتها الدم يوماً ثم اتصل بخمسة عشر يوماً
 كل طهر ياتها الدم على هذه الصفة متى تترك الصلوة ويحل لها الافطار في شهر
 رمضان ومتى تصلي وتصوم وتحل زوجها عما معها **قال** انا فعل على قول **قال**
 كل دم جاء بعد طهر عشرة ايام فهو حيض **●** وان كانت ايام الطهر وايام الدم

مساوية وحسب ايام الطهر معها ايام الدم وجعلت كلها ايام حيضها فان انقضت
ايام حيضها التي عودتها ونقي الدم اغسلت وصلت وصامت واما الزوج اذا اراد وطئها
بعد ان تنقضي ايامها ولو ينقطع عنها الدم فكونه كذلك يغيب تحريم ويعصم قال اذا اراد
وطئها اغسلت كما تغسل المصلوة وبعض قال يطؤها على اثر غسل مصلوة فان امكنت
بعد ما انقضت ايام حيضها عشرة ايام ولو ينقطع عنها الدم صلت ويوم احد عشر
ثم تركت المصلوة والصوم قدر ايام حيضها التي عودتها ما دام الدم معها يكون على هذا
اذا حال ان يوج الدم عنها والدم على **مسلم** ومنه وفي الاثر اذا لم تعرف ايام حيضها
ولو غير ذلك لجهلها وازلت التمييز بعد ذلك ان يكون كالمبتلاة ام غير ذلك قال ان
هذه المدة لها حكم غير حكم المبتلاة وطول فيها الاختلاف ولكن الذي ذهب اليه استيفت
على وجه الدم بعد طهر عشرة ايام وترك قبل المصلوة ثلاثة ايام فان عدتها الدم بعد اغسلت
وصلت خامسة اربعة ايام وعتق عنها رجبها في هذه السبع كالحائض وان كان اقل
والسبع فعلى هذا المعنى اذا زاد على الثلاث حتى تفرق ثلاثة افرق من الويل في وقت معروف
يكون كذلك عاقبتها والدم على **مسلم** ومنه وفي الصفة والكدة والدم للمكن في الرحم بعد
ايام الحيض اغسلت عند الاثر وتنقل عن وقتها فادام **لا** قال اما الصفة والكدة والدم
المكن بعد انقضاء ايام الحيض لا يغسل عليها في ذلك ولا تنتقل بذلك عن عاقبتها الا ولو
ولودامها او اكثر كثيرة واما تنقل بالدم السائل ولما عليها ان تغسل موضع النجاسة
وتصلح اذا كانت قد اغسلت عند انقضاء حيضها واما في الابتداء فلا تقطع عليه المصلوة
اذا لم تقصد الدم السائل والدم على **مسلم** ومنه وفي الاثر اذا زلت في فرجها كمثمل
جناح البعوضة وما اخرج في غير ايام الحيض اغسلها منه غسل ويغتفر منه رجبها ام **لا**
قال ان الحيض لا يكون حيضا الا اذا كان دما قاطرا او قابضا او سائلا واما الدم للمكن
في الرحم وليس بحيضا لان يكون قد صدر من موضعها في ايام الحيض وان نزل
الرحل خوفا ان يسعد من فاضل او ختم له في الاحتياط والدم على **مسلم** ومنه
وقال في ياتها الدم فها راما ابدا وتركها البلاكيف الوجه فصلاتها وصاياها ورجا

كانت تعرف **ابام** حصها ولا يعرف **نكده** قال ان كان لها عانة متقدمة قد مر
 اياما فخرجة تفقد منها من الصلوة والصوم فله ان كانت تطهر في الليل فتطهر في الليل والليل وال
 حاءها الدم في النهار تركت الصلوة ونظرت وتكون على هذا الى ان تنقضي ايامها التي
 عقرتها وان كانت قبله فلا تكون على ما وصفت كذلك دام على هذه الصفة عليها انفع
 فبعد على ما وصفت كل عشرة ايام لان كثير الحيض عشرة ايام وان كانت هذه المدة قد
 نسيب ايامها التي عقرتها فتفعل هكذا ثلثة ايام لان قال الحيض ثلثة ايام والرجع ما مات
 في ايام حيضها لا يفرغ في الليل ولو ظهرت حتى تنقضي ايامها التي عقرتها والدم على **مسد**
 ومنه في كثير من البنية لا الحيض ان تقطع عنها الحيض فمادون عشرة ايام وا
 غسلت وصلت ووطئها زوجها فمادون العشر بعد الطهر يحل منها بالتمني
 عليها **مسد** قال اما ان يرجع عليها الدم في العشر فلا تحرم عليه ومن يرجع عليها
 ان كان جماعه لها طهر لا يشبهه فيه بعد ان تطهرت بالماء والدم المتقدم والدم
 اعلى **مسد** ومنه في اربعة اسقطت سقطا بين الخلق وطهرت فمادون الا
 ريعين فلما تمت الاربعون يوما جاءها دم بعد طهر عشرة ايام او اكثر غير ان الطهر
 كله فمادون الاربعين اتى في الصلوة على هذه الصفة **مسد** قال ان كانت
 عانة هذه المدة تفقد نفاسها اربعين يوما فجاها هذا الدم بعد طهر عشرة ايام
 الاربعين التي عقرتها او ثوب هذه العشر الاربعين في هذا الدم اختلاف قول
 نحو حيض لا نجاء بعد طهر عشرة ايام وقول يقولون حيض لان ايام النفاس اذا
 جاء فيها الطهر لا يحسب من ايام الطهر ويعبى ان تاخذ القول الاخر للصلوة وبا
 القول الاول للمحل وان كانت هذه المدة تعدت للنفاس بقدر ما عودت فيه
 من الايام بهذا الدم حبس لا يشك فيه والدم على **مسد** الصبي ولد ان كان الرجل
 سفر اخصه وطهرت اوله من الحيض وكانها علة في جسدها لم يكن ان تبذل
 جسدها للماء كله ولا شيئا منه ابدا وتيمت بالترتيب يجوز زوجها ان يجامعها
 على هذه الصفة قال انه لم تغسل نفسها زوجها فقال قال لا يطأها ولا تيمت

وقال وقال لدون يطاها مرة واحدة وقال وقال كما شئتوا واليهج وذلك وقول
تو يخاف على نفسه العنة وان كان لها علة في جسدها وغسلت لابسها وفتحها فتمت
لما لم يكن غسله فلزوجه وطوها ولا يسترها ترك الغسل العجى عليها على اكثر ما حله عن
اهل العلم والاحكام يتعربوا الاختلاف بين بعض المسلمين لم يجز له وطها وتركه مثل
الرباير وسائر جسدها حتى تغسل غسلها على الهاء الملوقة وفي التيمم الا لا تغسل تحتل فيه
والدليل **مسألة** ومنه وما عوف طهر الامم ونفسه قال طهره وافاضه ويلاينه
قائل او سائر الامم اخذت ملاقة بقطنة يوشوب **فقالت** **قالت** هو قائل وقال قال
خروج حرج وغيره معاينة والدليل **مسألة** ومنه وفي الجاهل اذا استقرت بها الدم بعد
انقضائه ففعلت في طهرها الانتظار يوما او يومين وانتظرت كذلك لا تقطع عنها
بعد ذلك واستقرت بها ان يكون يوم الانتظار خمسين يوما واليك الصلوة صلت ثمانية
ايام غيرهما وصلوة واحدة ويوم تاسع وكان هاهنا ترك الصلوة على هذه الصفة
ظلال العجى من اقل على عشرة ايام غير يوم الانتظار **قال** في الحفظ هذه المسئلة
منصوصة وشاورت في قدر اليد في الشايح فاجبهم ان يكونوا ايام الطهر وقول
لا يتعرب فيها الحق والوجه من الاتصال بالانتظار تختلف فيد لجانه بعض ولم يجز
بعض وبعض اقل وبعض **والدليل** **مسألة** ومنه ولا كان حيمض ملاقة خمسة ايام
وتطهر يوم سادس ويعاودها اثنان يوم سابع وكانت الثانية تانيها في كل خمسة
بعد طهر يوم غيرهما تتقف فترة تانيها يوما مرة يوما وصفا ورة يومين
فاحسب ان هذه الثانية تختلف عليها الصلوة فيها وعلى استحضارة وحسب ان
بعضها يجعلها اثنان ويوجب على الملاقة احكام الثانية وان كانت تانيها في كل خمسة
لا هاتان تانيها مرة بعد طهر يوم مرة بعد طهر يوم ونصف ومن بعد طهر يومين وذلك في
العشرين هذه استحضارة عليها ولها احكام الاستحضارة وقد خالف اهل العلم فيها
ان اتمها مرة اول اليوم مرة اخرى **فقالت** **قالت** هذه الثانية ولا يترك حكمها اختلافها
في الجاهل الا ان في يوم واحد **وقالت** **قالت** هذه استحضارة تغسل وتصل والدليل **مسألة**

ومن ذلك كان الدم يعاود لثلاث بعد ما تطهر من حيضها فوطئها زوجها في اليوم وقد علم
ان كان يعاودها هل المحقة فسار في زوجه تمام **لا** قال هو عندك بمنزلة الوطئ
في الحيض وان كان الدم صفرة كان اهنون ولا فسار عليه وروى عنها بعد الطهر
علم ان كان يعاودها فما اقدم على الفسار والاثابة لا تكون صفرة ولا كدرة حتى تكون
وما خالصا قلت ماذا كانت هذه لثلاث يئسها الدم بعد الطهر ثلاث ايام ولا بعد
ايام اذا كانت هكذا تكون لا حقا تمام **لا** قال لثلاث كانت تلك عارضا فما اذا طهرت
والدم اللؤلؤ طهرت ايضا اغتسلت وصليت وصامت فاما اذا عارضا العورة الدم نكحت
الصلوة والصوم حتى تطهر ثم تغسل وتصلى وتقوم ولا يقربها زوجها فيها بين الرمي
ولو وطئها وهما بعد الغسل بين الرمي ما رايها انها تقسد بذلك ولا يفسد
ان لا يطاها حتى ينقض اخر وقتها وتطهر وتلد **مسألة** ومنه اذا ابتدأت لثلاث
دم قاطل وسابا او فاض بعد طهر عشرين ايام وليت معها اقوال ثلاث ايام ولا تقطع
عنها واتصل به كغسالة اللحم ان اتمت ثلاث ايام امكن حكمه حيضا **لا** ولا
عن الشيخ صالح عبيد اذ كان الذي اتصل بالدم مما يشبه غسالة اللحم فاطر وسابا
فقال في القول هو لا ينفك دم الحيض في ايام الحيض ويجعلونه حيضا معلى بعد ان يكون
هذه لثلاث قد حمل حيضها في ثلاث ايام والدم **مسألة** ومنه اذا امت لثلاث ايام
حيضها ما رقيفا او قاطلا او فاضا غير صفرة دم الحيض في اللون ما حكمه قال ان
كان ذلك في ايام الحيض هو حيض الدم **مسألة** ومنه ومنه لا رجاء في جثته
فقلت له انها اتصلت وفيها عنده ان معناها انها حايض فلم يلتفت الى قولها حايضا
وصح عنه بعد ذلك انها حايضت عليه بقولها ذلك **لا** قال اخاف ان
تخرج عليه والحسب اني وجدت ذلك في الله وان ظن غيري كذا فغسوا في التيمم
عليه لانه لا يخرج الزوجة بالوطئ حتى يكون علما بالحيض متجدا على الوطئ فيه
والدم **مسألة** ومنه لثلاث اذا فاض الدم من فرجها بعد ما حكم به ان حيض
فكرت له الصلوة فقلت ها هو ما يوجب اعلمها بادل الصلوة **لا** قال

نحو

فقال في قول ان اول الحيض ثلاثه ايام فان جاءها الدم يومين او اكثر او قل دون
الثلاث فقبل ما ذكرته الصلوة والختلاف في قول الحيض كثير منهم وقال اول الحيض
دفعته ومنهم من قال يوم وليلة ولا يحول به والمشهور عندهم ثلاثه ايام والدم على **مسألة**
ومنهم من ثلاثة ما الحيض لا يطهر فيها دون العشر ثم رجع الدم قبل عام العشر فعند ان
تلك ايام تحسب من ايام حيضها لا يفضل العشر على القول الذي يعمل عليه وكذلك النفساء
اذا رجع الدم في الاربعين فان تلك الايام محسوبة من ايام قناسها الى تمام الاربعين فان
تلك على القول الذي نراه والدم على **مسألة** ومنه وهل فرق بين دم الحيض ودم ^{الحائض} **مسألة**
والا فلا على الفرق بينهما قال الفرق في ذلك ان دم الحيض دم اسود ثمين متين اسن
له لا يحتمل الجاذب يخرج والشوب على ما قالوا به ودم الحائض دم اسود رقيق يخرج
الى الصرة لا راحة له فهذا فيما عند الفرق بينهما فاذا وجدت هذه العين فاعند على
هذه الصفة الموصوفة تعلم به بان دم حيض او دم الحائض لك العبارات ان كانت معلقة
بشرط ووصف يستدل به على صحة الزم الغرض ولا اعدم الدليل على التعبد بادائها
والدم على **مسألة** الفقيه محمد بن محمد **مسألة** والملا اذا كان لها ايام معدودات مثل
الربعة ايام او خمسة ايام فاذا تحسب وساعتها اناها الدم اربعة ايام او خمسة ايام
بما اليها وساعاتها الى الوقت الذي اناها فيه كان ليلا او نهارا ومثل ذلك اذا كان لا الله
قبل غروب الشمس فان كان لها ايام معلومة مثل خمسة ايام ان تترك الصلوة خمسة ايام
المغرب الشمس غير اليوم الذي اناها فيه قبل غروب الشمس فاذا اتمت نجسا اتصل
المغرب اذا ابتدأ قبل الغروب بعد العصر اناها قبل العصر وقبل المغرب
فاذا اتصل في الوقت الذي اناها فيه الدم وان ظهرت قبل ان تترك الصلوة والدم
اعلم **مسألة** الصحيح في الملا اذا جاءها الدم او واجاءها الحيض ودمها بين
ان يكون حيضا ام لا قال اختلف في قول الحيض واكثر فقال قال اقله دفعه وقال من
قال اقله ساعة ووجدت ان الساعة اثران ووجدت في كتاب الصياح ان الساعة اثر من
النهار وقال قال اقله يوم وليلة وقال قال ثلاث ايام وهو قول الربيع وعلمه

العمل في هذا الزمان وأما إذا جاءها الدم يومين وانقطع عنها وكانت هذه مبتدأة شرعاً
 بعد ذلك في أيامها عشرة أيام فكلت ما عرفت من الغفلة وأن يحضرها عشرة أيام وأما الاختلاف
 في كثير من الحيض فقال عشرة أيام ن وقيل قال ثلث عشرة يوماً وقيل قال خمسة عشر
 يوماً وهذا على **مسألة** ومنه في الآية إذا كانت عادتها نحو عشرة أيام أي يكون حيضاً
 أم لا **قال في** ذلك اختلاف وقولنا كل دم جاء بعد طهر عشرة أيام فهو حيض وهو
 قول الربيع والبدعي **مسألة** الغاوي في الصلاة إذا جاءها في شهر رمضان في أيام
 حيضها دم مكن أو حرة أو صفرة أو كدرة سائلات إن الصفرة والكدرة والحمرة والدم
 لكن ليس عليها بدل ما صحت فيه من وطن في هذا اختلاف والبدعي **مسألة** ومنه
 وفي الآية إذا كانت أيام حيضها نتم آخر صلوة الظهر هل يجوز لها أن تقدم الغسل
 أو صلاة الظهر إذا لم تر طهر قبل تمام أيامها لأنها تأخرت الإتمام أيامها لم تذكر صلاة
 الظهر قال المتقدم الغسل حتى ترى طهر أي ما نزل ذلك فلا يؤم عليها والبدعي **مسألة**
مسألة ومن وطئ زوجته في الحيض فلا يوفى الثوب رفع عن موسى عليه السلام الذي بها
 وعن غيره يجزى هو والبدعي **مسألة** عن الشيخ ناصر بن حسين ومن وطئ زوجته في الحيض
 بغير طهر فجزاها فوق الثوب حتى غابت الحشفة فهو كمن وطئ وتحت الثوب على
 قول من يحرمها بذلك فعليه صداقان وقال الكلبي طاعة صلاوة الأول أكثر هذا
 إذا كان عمداً ولو جهلاً بحرمته بذلك وما إذا علمت الزوجة الحرمته بذلك وأوطأها نفسها
 فلا على عليه صلاوة أعين صلاقتها الأول والبدعي **مسألة** ومنه في الآية إذا
 كانت عادتها حيضها ستة أيام وظهر عشرين يوماً ثم غاب عنها استحاضة أكثر من الصلوة
 ستة أيام وتغتسل وتطهر عشرين يوماً قال فلهذا إذا مدتها الدم ترك الصلوة أيام
 حيضها وتغتسل وتطهر أيام طهرها على عادتها الأولى والبدعي **مسألة** الصبي
 في امرأة صائمة كفارة أو لا شهر رمضان ثم حاضت قبل تمام صومها أو طهرت بعد
 طلوع الفجر وكلت بقية يومها ذلك ما انفاد عليها وصيامها تام سوكت طهرت أول
 النهار أو آخره وقيل اختاروا الاختار للأعسأل عن الكل بقية اليوم بل لا يدي عليها

انما الضيقا وبعض رخصه ان تاكل في رمضان ويولد وعندى من رمضان اشد من يولد والله
مسألة ومنه في الاطهر من حيضها طهر ربينا قبل القضاء حيضها ثم رجعها الدم لم يكن
في رخصتها في ايام حيضها فقال هو حيض اذا كان في ايام الحيض وقال لا يكون حيضا
اذا قطع بينهما الطهر والدم **مسألة** ومنه اذا كان للمنفقة اثابتة تاتيها بعد طهر يومين
في العشر فعليها الصلوة والصيام فيما بين الدمين وصاها تاما على ما قبل وتول عليها بدل
ما صامت بين الدمين وبعض تحت هذا القول وكذلك لا يطاها زوجها بينهما وان وطئها
بعض شدد عليه في اكثر القول لا تحرم عليه والدم **مسألة** عن الشيخ نجيب
سعيد رحمه الله ان اتفقت اثابتة ثلاث حيضات واليات على معنى واحد وكان تاتيها
هذه الاثابتة في اقل من القضاء عشرة ايام من يوم يولد الحيض في الاثابتة من الحيض في
القضاء عشرة ايام من ايام الحيض وان مدها بعد العشر في السحابة في اكثر قول
اصحابنا والدم **مسألة** الزاوي في الاطهر حيضها سبعة ايام وظهر منه رجعها
اثابتة يوم عاشوراء طهرت منه بعد يومين وامتنعت رجعها اثابتة يوم عاشوراء
فلما انقضت اثابتها قالت لها انك اليس عليك غسل الجرح بذلك واستقيت واصلت بها
مع ازوجها هل تحرم على زوجها وتكلم صلاتها قال لا تصلها على هذا فاسد وتغسل
في يوم الكفارة لها بعض عدوها بالجهازه وبعض لم يعد رخصا ان كانت هذه الاثابتة
قلتها في رخصتها رجعها ثلاث ايام متواليه على جنس واحد لم يختلف عليها في اكثر قول
المسلمين وان كانت هذه الاثابتة قلها رجعها في اول ابتداءها الحيض في الاثابتة
ولو كانت الاثابتة في تلك المدة حتى تنفصل عنها ثلاث مرات في اكثر القول وانما يجزئ العذر
طحا عن كفارة بالجهازه وما روي فان كان عالما بحولها وقد ثبتت هذه الاثابتة من
حيضها لم يحكم المسلمين وجامعها قبل ان تغسل بالماء وجمع بينهما وانما غسلت موضع
الجماع في حين جامع او اريد بعد ان طهرت من حيضها قبل ان تغسل وفي اكثر القول
انها في عيها اذا جامعها قبل ان تغسل بالماء ولو كان ذلك منهما على الجهازه وكان
هو غويرة او لم يصدقها فواسع له الاقامة مع او سمي على ذلك ان لم يصدقها بعد ان

تعرض الفدية عليه بصدقاتها والدماء **مسألة** الصبي ويرى على التسليم الموهوبين
من الحيض والاستحاضة فلا بد في ابتداء الدم عند الحيض لا بعد ذلك لأن في الحيض الصفة
والكثرة والحرارة ولا ينظر إلى ذلك إذا تقدم الدم المخالص للدماء **مسألة** ابن عبيد بن قاتها
وهو ثلثة وجامع الطهارة ما عرفت ثم استيقضت بعد جماعه وعلمته انها حيض فحرم عليه
ان يلدن فان كان الوطء في الحيض للزوج والزوجة على زوجها الا على التعذر على الوطء والنزوح
في الحيض وما على من فكاهه ان الزوج غير متحيز ولا تحريم زوجته عليه والدماء **مسألة**
الزواني كل دم جله ورجل طهر عشرة ايام فهو حيض ولو كانت عادة ثلاثة حيض من قبل في
كل شهر مرة والدماء **مسألة** الشيخ سعيون احمد الكندي في المرأة اذا انقطع عنها
الحيض ايجوز للاحد ان يكتب لها كتابا يجهها الحيض ويصف لها دواء لذلك ام لا
قال في ذلك اختلاف فيقول ان اوهاب بن عبد الله بن جابر لا يقدر احد ان يضرب ولا ينفعه
لمجيء الحيض ولا صرفه والدم يفعل ما يشاء وبحكم ما ينفع على هذا القول تجوز الكتابة
وقيل ان لا تسع الكتابة في صرفه ولا الجهد وعليها بدل الصلوات اذا جالوها الدم
وان انقطع الدم في ايام حيضها فعلمها بدل صومها الذي صامت في ايام حيضها
ويجب في الوقوف عن ذلك لثلاثة اقسام المصنف في صدها والدماء **مسألة** البهي
والمبتدلة بالنفاس اذا ظهرت في الاربعين قليلا او كثيرا ثم ارجع الدم في اخر الاربعين
ايكون نفاسا او حيضا ويكون وقتها ما ظهرت عليه الا دوما الحث في الطهر الذي بين
الدمين يكون الثاني حيضا قال في ذلك اختلاف قولان عددهما في النفاس او ولد
تلك اذا ظهرت فيها دون الاربعين ان لم يرجع في الاربعين وان رجع في الاربعين
فهو نفاسا او ما بعد الاربعين فهو استحاضة وهو اكثر القول والمجوز مع صحتها
قلت وكذلك المبتدلة بالحيض اذا ظهرت في العشرة قليلا او كثيرا ولا رجوع في العشرة
حيضا او يكون وقتها ما ظهرت عليه او لا قال يكون وقتها على اول حيضة طهرت عليها
وقول من يقول انها تكون كما كانت في الحيض والنفاس يحجب هذا ان يكون لها الد
احكامها ولا تعتبر بوقت غيرها قال في ذلك اختلاف والعمل لا كما تتعق

عليه من حيض ونفاس لمعل قبل اذا اشتبه عليها ولم تعرف عدتها واسمى بها الدم
 ويحتمل ان كانها تقع دماها قد ارجلوا الاثران دم الحيض من غير دم الاستحاضة
 وكل اللوب والجزء من حطت عن الشيخ خمس عبد كل دم امر السور زينة كان
 او غلب طابا بعد طهر عشرة ايام فهو حيض • ولزوجها وطؤها في دم الاستحاضة
 في غير الدم السائل منها وبعض كونه ذلك من غير نجس والدم على **مسألة** ومنه
 وانقضى للامه وزوجها ان وطأها في الحيض والدم او طأها وانكروها ذلك لانه عليها ذلك ام
 غير لازم عليها وانما هي بحيرة ان امارت فجاهدته وان عليها فلا شيء عليها اتم كيف
 ذلك • قالوا وطأها اياها في الحيض فتؤمر بالغدة ليس عليها الا انكروها ما جاء من
 الاختلاف بين الفقهاء فيما قيل انها لا تحرم عليه وقيل انها تحرم ووقف بعض الفقهاء
 فلم يلزموها الغدة وانما يندبوها الى ذلك وليس عليها الغدة على قول من يوجبها بانكروها
 من صلاتها ما في ذلك من الرخصة • وما وطأها في الدم فقد بشدة الفقهاء في ذلك وفي
 اكثر من ذلك العلم عليها الغدة بما عرفت وهان منه وفي بعض القول ليس عليها ان تقتدي
 الا بصلاتها في وطأ الدم وتنجع نفسها عنه وتعتد • ولا توطأ نفسها • وما الحيض
 فلها القوم معاذا اقتدت منه ولم يقبل فدينها حتى قالوا لها ان تزني لولا ليس لها
 ذلك في الدين • واختلفوا في وطأها بالدم في قولها ان تقا تلداذا طهرها على
 الوطأ ولها ان تقا تلد في ذلك الحال • وقيل ليس لها قتل ولا تخافوا ان لها قتل
 اذا طأها تلدا ومحمدها ذلك **مسألة** **مسألة** بن عبد الله في الوطأ في الدم في الخطا
 قول ان الزوج لا يحرم على زوجها او ما اذا اخطأ الزوج وطئت المرأة انه جائز لبعض
 المسلمين لم يحرموا عليه • وما الوطأ في الحيض او النفاس على الخط فلا تحرم وما على الجهل
 فتحم ويترك على العمد تحرم • وما اذا اخطأ الزوج ولم يعمل انما حايض ووطأها وهو
 غير عالم ولا لاقه عالمة فلا يلزم الزوج شيء ولا لاقه على المرأة والدم على **مسألة**
 ومنه وفي رواية اخرى على زوجها انه وطأها في الحيض والكر هو ثم بعد ذلك طأها وكشا
 مة فلم ير ان يتزوجها واكدت في نفسها عن دعائها عليه وسع القائم بالسلمين

السكون عنهما والعدا على **مسند** ومنه ولو كان قروها في الحيض ستة ايام فترك
 الصلوة اياما وفيها لم تقطع عنها الحيض فغسلت ثم اوزوجها بغير يد وباعتها فقالت
 انه زعماء رد في الدم الطهر فقال لها اليس انت طاهرة وقد غسلت فقالت نعم فاما
 ولم يتبين لدم ثم قرأ حكمها الدم يوم ثاني فقد اساء فيها فعمل ولا شيء وعلمه والعدا على **مسند**
 المصحح حمدا وسدا وذا جدت للامانة في زرعها فانتهمه اندخج وخرجها من اعلمها
 الانفصال **وعب** ووجب بدلي على من خرج وخرجها دم وحكم حيضها وسقاضة
 ام لا **شئ** عليها فندم في موضع اندخج وخرجها قال لك لما تاذق فليدركها
 والحكم وان صح خرج وجرد الفوج وموضع الحيض فاقبل ما عليها فغسل المستحاضة
 على قول من يقول على المستحاضة لزوم الغسل وهو الاثر القول وقول لا يغسل على
 المستحاضة والعدا على **مسند** ومنه وفي المبثلة بالحيض والنفاثا في اطهرت
 منه قبل الاربعين والعشرة الايام قليلا او كثيرا ثم راجعها الدم في الاربعين والعشرة
 الايام هل يكون جميع ذلك نفاسا او حيضا ام يكون استحاضة ويكون ثوبا
 ما طهرت عليه قال في هذا ما يختلف فيه ولا جعل حيضا او نفاسا بعد
 والاصواب وهذا اكثر ما يرى العمل عليه واختيار بعض المسلمين والعدا على **مسند**
مسند ومنه الذين قالوا لكل دم جابعد طهر عشرة ايام فهو حيض معناهم
 في كذا خاص كان الدم غير لثا الحيض في ضعفه ولو لم يوهل فيد تصحح **تفسير**
 في الاثر القديم ام لا **قال** هو على ما وصفت وصفات الحيض وحكامه وقول
 بان على الملة يميز بين دم الحيض من غيره باللون والصفة والصفحة واللبنة
 ولعل اكثر قولي لا يلزمها ذلك ومما جدت الدم المسائل والغايض والقاطر
 لزومها احكامها في وقت والعدا على **مسند** عن الشيخ سليمان محمد فيمن وطئ
 زوجته في الدبر ولم تعلم ان وطأها في الدبر حرام وهو صبيته وبعد سمعته
 حرام فقالت لزوجه انت وطأتني في الدبر فقال الزوج اننا علمت بذلك الحرام
 علمه ام لا **قال** لا لم يصح معها انه متعدي على وطئها في الدبر ولم يقر به هو بالتعد

منه ذلك على ما عليه عندى على قول من يقول انها التحريم بوطى الخطا في الدين لانه
يمكن ان يكون ذلك خطأ مندى وقال في قول انها تحريم بوطى الخطا في الدين ولا يحل لها
الغمام عنه والقول الاول اكثر والرد على **مسألة** الزامى للبنداة بالنفاس استتمت
فها الدم بعد الاربعين ما حل صلواتها ووطى زوجها • قال تغسل وتصل على الارض ^{بعين}
اذا حادها الدم حتى تكمل عشرة ايام فاندام بها الدم بعد ذلك نكحت الصلوة والصوم
واستنع زوجها ان كان تكمل ايام حيضها التي عودتها فاندام بها الدم بعد ذلك غسلت
وصلت • واما وطى زوجها في الحال الذي يحل لها فبدا الصلوة والصيام مكروه في
سيلان الدم ولا يبلغ به الحرجة بينهما وبعض قال يطأها على ثوب في الصلوة قال
بعض تغسل ثم تغسل المصلاة اذا ارادها او يجزئ ان تصلي صلوة يوم واحد وعنده
معدن عام عشرة الاستحاضة والرد على **مسألة** ابن عبيدان واما اذا تقدم الصفقة
او الكدرة دم سابل او قاطر او بايض وموضع الجماع وتصلت الصفقة والكدرة بالدم
السابل او القاطر او الغايب فذلك حيض ولو سابل الدم وفاض او قطر فعدة واحدة
وتصلت الصفقة والكدرة او الحمرة بالدم السابل فذلك حيض على كثير القول • وان
للمرة ان تقطع الصلوة في الحمرة والصفقة والكدرة وتصلت بالدم على القول المعمول
به وكذا للبايع في المخرج جماع زوجته في الصفقة والكدرة والحمرة التصلت بالدم
السابل او القاطر او الغايب اذا كان هذا الدم السابل او القاطر او الغايب جاز بعد
طهر عشرة ايام والرد على **مسألة** ومن دان الصفقة والكدرة اذا تقدمت الدم
فليست بحيض على كثير القول على هذه المرة ان تصلي في الصفقة والكدرة ووطى
الوطى وان تترى زوج عن وطى زوجها في صفقة والكدرة فذلك يردون وطأها
فلا تحريم عليه والرد على **مسألة** الشيعة ثبت رشاش في الحيض اذا انقضت
ايامها القارة اول النهار واستتمت بها الدم وصلت عشرة ايام وزرت صلاة الظهر
يوم احدى عشرة فان نقضت اياها واتصل بها الدم تصلي اول صلاة الظهر ثم تعصم
وذلك اذا استتمت بها ورشاش على هذه الصفقة • قالت تكون علاقتها حيضها في الوقت

الذي عودته وقيل لا عمل على زيادة الصلوة التي صلّها بعد عشر نجا صلتها وتلك غسوة
 من حيفها إذا انقضت عشر الاستحاضة • قال لصبي تكمل للصلوة فحسوت عن طرها
 الا وهي من اذن السمت بها ان يداها وضعت العصى في ثلثي المغرب على هذا
 والدعاء **مسألة** ومرد والمسنحة اضنا غسلت وتكلمت بحرقه فاحسنت بحرق دم
 في الفرج ولم يظلم على خارج الفرج هل ينقض وضوها قال لا يحوط وهذا شيء حسن
 ان يلحق وضوها معنى اختلاف في النقص ولما ان كانت هذه مسئلة لي واسه
 بها ترد والدم غير العايش في الفرج والدعاء **مسألة** عن الفقيد ناصب ليمان
 فيمن لا جاع وجند فقال له انها حايض لم يصدق مقالها لان كانت عليها
 تكذب عليه في مقالها فاذا خرج اعمها فمن امضى كره في الفرج لم يها دم الحيف
 فتخرج وحجبه ولم يرد حركه بعد ذلك فلا يحرم عليه وجند على هذه الصفة وان
 كانت عودته بالصلوة في مقالها وغالبها على ذلك وجامعها وهي حايف فها دم الحيف عليه
 • وروى اب لداخ الى المراجعتها فقال له انها حايض اما ان اعتاد منها الكذب
 والخلاف في المقال فلا يقبل قولها حتى يري الدم على فرجها او يري ريبة منها مثل بقي
 بها الدم وقطع الصلوة ان كان يري منها للوضوء على صلواتها ودينها والصلوة
مسألة ومنه وكل دم جاء وخرج البول وهو على وضوء فليس يحض ولما العوض
 من موضع الولد وهو اسفل ووسع • وقال ابو عبد الله ان دم الفرج ليس عليها غسل
 وغالبها منه الوضوء والدعاء **مسألة** عن الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله وعن ابيه
 رأيت في الرحم دما غير قاط ولا سائل ولا عايش ما حكم ذلك الدم • قال في ذلك اختلا
 واكثر القول ان كان الدم لا يظلم وغير يظلم هو بقطنة وغير ذلك السبب
 يحض حتى يكون فايض او قاطلا وسائلا فاذا كان غير قاطلا ولا فايض ولا
 سائل فحكمها حكم الطواهر في الصلوة والصوم والغسل عليها منه وبحل الزوجا •
 وطؤها كان في ايام حيضها ولو يكن في ايام حيضها في اكثر القول وتكثرت الاختلا
 والدعاء **مسألة** التي على المرأة اذا استمت بها الدم بعد القضاء ايام حيضها

وتصلّى العشرة ايام وتصلّى صلوة ويوم اود عشر بعد ذلك لا ينقطع عنها الدم سائلا
او قاطرا والغايض وتترك الصلوة قدر ايام حيضها التي عودتها وبعد ذلك تغتسل وتصلّى
العشرة ايام وتصلّى صلوة ويوم اود عشر وتترك الصلوة ايام حيضها ما دام الدم لم ينقطع
عنها على هذا تكون الى ان يفرج الدم عنها وهذا القول الذي نعمل عليه والدر على **مسند**
فخرية عدة حيضها مثلاً ستة ايام او اقل واكثر ثم جاءها اقل ما عودها وقبل ان تغتسل
وتصلّى الى رات الطهر والموت ولو قبل انقضاء ايامها قال ان الملاقاة ايضا لا ينقطع
عنها الدم في ايام حيضها فاتها تغتسل وتصلّى وتصوم اذا طهرت طهر من بيننا في ايام حيضها
وليس عليها الانتظار على اكثر القول وكذلك اذا جاءها دفعة دم ثم انقطع
عنها في ايام حيضها فلا تنتظر ولا تترك الصلوة ولا الصوم ويستحب لزوجه
ان يمتنع عن وطئها حتى تنقضي ايام حيضها التي عودتها قبل فاذا وطئها
زوجه او صامت في ايام حيضها وهو طاهره متطهرة بالماء غوون ايامها لم تنقض
بعد فاذا راجعها الدم بعد ذلك في بقية ايام حيضها فقد اختلف الفقهاء في وجوبها
على زوجها وفي فساد صومها فقالوا قال انها لا تحرم عليه ولا فساد عليها في
صومها ذلك ويكره له غير محرم وقال من قال في الاشياخنا المتأخرين انها
تحرم عليه اذا راجعها الدم في ايام حيضها لانها الوصامت بين الدمين افسد
عليها صومها على ما قال به اشياخنا المتأخرين وما اذا جاءها دم سائلا او قاطرا
او فائض يوماً او يومين في ايام حيضها ثم انقطع عنها بعد ذلك الدم فالذي
يخففه من اثار المسلمين ان اقل الحيض ثلاثة ايام والدر على **مسند**
في اربعة صائت شهر رمضان رات دفعة بعد طهر عشرة ايام والموت بعد هذه
الدفعة شياء الدم وترك الصلوة والصيام ايام حيضها المعتادة له وقبل انظروا
منها ان ذلك يجوز لها عليها شياء غير ذلك ما افطرت من الايام وترك الصلوة
الم لا قال ليس عليها اكثر مما ذكرت على هذه الصفة في اكثر طريق فقهاء المسلمين
لا يفرحون لها عذر في ذلك في هذا الظن والدر على **مسند** ومن اراد عليه رتبه

انه جامعها في الحيض عاملا ونفها اعلمت ذلك فاحتج انها لو تعلمت وتوالت في
 في الحيض ولا تحي ان غير متعذر ولم يعلم بذلك فالقول قولهم مع بينهما ان غير متعذر وفيه
 رد اليهم على اكثر القول في الدعا **مسألة** وعن رواية ايام معلومة في حيضها مقنا
 وقبل قدر سبعة ايام حاضتها ثم انقضت وظهرت ونظرت ثم سقطت بعد ذلك
 سقطا غير متبين لئلا يغيرها فقطعت لم ما حكم هذا السقط وما تفعل **مسألة** قال
 فالذي نعلمه عليه من رأي فقهاء المسلمين ان الاثني اذا سقطت مثل هذا بعد طهر
 عشرة ايام فاتها تفعله قدر ايام حيضها وتقف عن الزوج قدر ايام تناسها وان
 اسقطت بعد ما خلا الشئ من ايام حيضها او بعد انقضاء ايام حيضها قبل
 طهر عشرة ايام فاتها تصنع بعد انقضاء ايام الحيض مثل ما تصنع المستحاضة
 الى انقضاء عشرة ايام فان لم ينقطع عنها الدم تركت له الصلوة بعد ذلك قدر
 ايام حيضها والدعا **مسألة** عن الشيخ ناصب ليمان في رواية ادعت
 على زوجها انه وطأ في الليل عدلا منه ثم رفعت ادعيا لها في الحكم واخذ الحاكم في المشورة
 في الحكم بينهما ثم مات الزوج قبل انفصال الحكم ثم ماتت وهي بعده بقليل ما الحكم في
 الميراث بينهما قال لها الميراث منه ولا يقبل قولها عليه ودعواها لا يبطل **مسألة**
 قال الصبي حسن ما قال الشيخ فيها وهذا مما يختلف فيه كالتقديري عليه طلاق
 الثلاث ويكره ان ذلك ثم تعثر له من غيره ونوقح الحاكم بينهما ثم عوت
 الزوج فترجع فطلب ميراثها منه فقول لها ميراثها منه ودعواها لا تبطل
 ميراثها منه وقال قال ليس لها الميراث منه والدعا **مسألة** الصبي
 ووطأ في ليلة فخرج برها خطا منه وكنه في جهلا منها بحديثه في نكته جازلا
 هل لها ان تستقل للوطأ ولا **مسألة** منه بعد ذلك تعرض عليه الفدية ورأى
 عن قبولها وتكون من اوطات زوجها في حيضها **مسألة** قال اما الزوج فلا اثم عليه
 وتسوء الدقامة عندها على اكثر القول ولما الزوجة فكان عليها ان تعلم
 ولا نكته فان جهلت ذلك فهو اثم عليها ان تعتدي ان قبل فديتها وان لم

يقبل

يقبل فيستغفر الله ويتوب اليه ما فعلت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **مسألة**
 وضد هذا الخطا الرجل في جناح زوجته في الدنيا والبر في غير علم عنده ومكنته الزوج بعد
 بغيرها وتوحيه الحرام ويضرب عليه الغدنة فلم يقبلها اليه المقام عنده وسبها عنده ما
 تسعدها وقيل اليه اسمها انك وهذا مقتضى الحوض وقول كذا وسواء قلت له تلزم بالقدية
 بصلتها العاجل واللاجل خاصة لم يجمع ما ساقده اليها **مسألة** وضد في وزهر وغيره
 ما ساقده اليها معنى التزوج كان مشروطا في العقد وقناعاتهم وغيره شرط ان قال اكثر ما
 في قوله انما يقتضى بصلتها الذي تزوجها عليه عاجل ولاجل ولا يذكر ما يتولد منه ما
 ساقده اليها او الكسوة والنفقة والكلام وغير ذلك ويختلف في ما ساقده اليها وهذا المذكور
 ويشبهه وغيره الاصل العاجل واللاجل فبعض يجعله عند ويشبهه به وبعض يجعله
 عند لا يلحقه حكم قلت له في معنى بالتي يجب عليها الغدنة بصلتها العاجل واللاجل وغيره
 والقي على عليها الغدنة بجميع ما ساقده اليها والتي يجب عليها الغدنة بجميع ما عاكده قال اما
 التي يجب عليها الغدنة بصلتها او ما ساقده اليها فذلك كله معنى واحد وهو على ما تقدم من
 القول واما التي يجب عليها الغدنة بجميع ما لها فيون تطابق ثلاثا فينكحها الزوج
 الطلاق ويولد منها المواقعة فان علمت ان تقتدى بجميع ما ملكه وكذلك لا يصح
 زناها بمعانيتها او بصورة مثل الريع وشهوه وحكم الحاكم بعد اتمهم فهذا الذي جلا به
 الاثر في هذه الاشياء وما عليها وعندي لو لم يرد زوجه اعز الاسلام وصح معها
 يردت وجامعها في حال شركه فانها حرم عليه ابدا وعندي ان الكسوة الوطاء المحرم
 لهما ان تقتدى منه عليها قلت وما الاحسن للزوج المذكور هنا ان ادعت عليه
 زوجته ما ذكرته لكان يقبل فيدونها ويخلي سبيلها ولا يضطرها الى الامساك على ذلك الحال
 ان تمسك بحال ولا شيء عليه قال اما الزوم لانه مذكور وكان بطيئا فليترك
 صدق ما ادعت ولو كانت عنده صادقة ويختلف في جواز تصديقها قلت واذا
 وجب عليها الغدنة وكان بعض ما ساقده اليها واكثره قد تلف وليس لها مال بدقيقته
 ما تلف فعرضت عليه ان ما بقي من يكون ما تلف دينها عليها ما قلدرت عليه لمتته فلم

يقبلها الا تسليم الجميع ايكون **●** هذا لها عذر او يسعها منه ما يسع منها على هذه الصفة
 ولا يلزمها أكثر من هذا **●** قال لا يلزمها أكثر من هذا ولو الزمناها أكثر من ذلك كان
 هذا من التكليف الذي لا يقدر عليه وفي الأصل الذي لا يتصور وقوعه مقام الوفاء عند عدم ^{قادر}
 لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج **●** قلت له وإن لم يقبل منها ذلك وجامعها
 حاله قبول ذلك بعد متى ما راد **●** قال في اعتباري ان هذا ليس بمأطأ مني وعندي
 ان يسع ذلك ولا يضييق عليه فإذا كان عندها والطلب بعد ما تسلم منه قيمة ما تلف
 الدائيات بقوله بعد ذلك عليها تسليم ذلك ولا تعذر بدونه **●** قلت قال عليها ذلك
 فيما عدى والدا ولو لم ينفقها والد **●** **مسألة** عن الشيخ ناصب خراساني في
 في الجيف الذي تغيب فيه المحشفة وتلق في المختارات على العود الزوجين لا يسع
 مجهول ولا يعلم ومجرهما على بعضها بعض في عامة قول فقهاء المسلمين ونحن نحن
 نقول بذلك كاشع تحت ثوب او فوقه **●** واما اللق إذا ادعت على زوجها بالوطئ
 في الجيف الذي تحم عليه به عملا منها فما هو مدعيته عليه في ظاهر الحكم ولا تقبل عودها
 بذلك وعليها البينة العادلة بذلك فانه محرم ونزلت الآية عينا فلها ذلك على
 ان تغتدى منذ عاثر زوجها علمه ان قبل فدينها وان لم يصدفها ولو قبل فدينها فاعليها
 ان تهت من ذلك ولا يمكنه نفسها فيما بيننا وبين الله ان قدرت وان حكم عليها
 حاكم المسلمين بالكيونة معه وللعاشرة له ولو تقلد ان تهت وقال بعض المسلمين
 عليها ان تأنع نفسها ولا تستق له ولا تقتله **●** قال بعضهم انه يجوز لها ان
 تعاشره وتزني له وتطبل له ولانها تأنع نفسها ولا تضامه فهذا حكم الظاهر
 واداهم عليها حاكم المسلمين بالكيونة وللعاشرة فلا يسعها الا الانقياد لحكم
 المسلمين في حكم الظاهر ان حكم المسلمين حجة ولا يسعها خلاف الحق ومن الظاهر ان
 مخلوع مبطل منافق فاسق وكان معه الحق في حكم الظاهر والمبطل كان
 مخلوعا في حكم الظاهر من الحق **●** وكيفية الدية من واجب نفسه والد يعلم انية
 الدين وما في الصدور **●** **مسألة** ومنه ان كان الزوج اعصى ولاي عليه حتى

[illegible]

له ولم تعط وتبين كما عرفت ولا يرى منها السادة في ذلك ولا تفهم ما يزنهم الذي هو لا
 يعلم ذلك وعن الحسن ان لم يقبل حديثها وسعها القام معد وسعها من سعة منها
 وقال ذلك هو جواز المسلمين وما يوجب عن الجواز في حرم الدين وسعها ان تفهم
 نفسها وتقدر عليه فان لم يقبل حديثها كان ذلك في حقها لا يجوز لها ان لا تقبل
 على نفسها ان لا يغير وفي هذا نظر **مسألة** في حال الان بطا زوجه فتقول انها
 وليس هي ايضا وقد جازى في ذلك حتى اذ في ذلك عارة منها ان في بعض الاوقات انها
 حايض ومنعت نفسها او كذبها على اخوةها ومعتقدها فلما او قهرها وجدها ايضا
 لا بد من هذا حال حرم عليه قال الزوجان في ذلك خلافا قول من زعم وجوب ما علم بالحض
 فلا ساد عليه اذا عرفت تكذيبه وان امضوا وطأ به على فسدت عليه وقول ان
 كانت عورة فتكذب فقد صدقته ولا عذر له ولا بد **مسألة** وان لم تلمس الحايض
 والنفسا في وقت حيضها او تقبها او رجعها صفر او كونه بعد ذلك قبل علم أيامها
 ما المعلوم بان يكون ذلك نفاسا او حيضا ام لا عمل عليه ولا ينكر له الصلوة يقال
 اذا كانت الصفة والكثرة لم تتصل بالدم ولم يكن الانقطاع كحدة الدم او اكثر في
 لاحق بالنفاس والحيض وإذا كان كحدة الدم او اكثر فتعسل منه ونسأله هكذا يعنى
 وتعرفت الاختلاف في ذلك **مسألة** ووطأ زوجه في الدبر خطا
 قالوا القول لا يفسد وطأ الخطا في الدبر وانما يفسد الوطأ في الدبر على العمد
 اليد وتو يفسد وطأ الخطا في الدبر لان الدبر حرم على الاب والابن والابن حرم عليه فيكون
 في وقت مبارك او ما الموضع فلا علم في قولهم فساد وطأ الخطا وانما يفسد عند طأ
 العمد في الحيض والدم **مسألة** الغاوي عن رجل الزوجه زوجته فقالت لاني
 الان حايض فقال لها انك زوجه فقالت لا غير كاذبة فلم يصدقها ووطأها كهي في
 الحيض قال قد حرمت عليه ذلك كانت في قبل تكذب عليه ففي ذلك اختلاف قول
 حرم وقول لا تحرم والقول قولها انها لا تكذب عليه وقيل لا بد **مسألة**
 وعلى الملة التمييز بين دم الحيض ودم الاستحاضة لان ذلك استباح ودمها الدم

يجعلون له وقتا الحيض او وقتا فيه مسحا اضنا لم يثبت اذا كان الدم في الايام المحكوم به
 حيضا كدم الكحل اضا وفي ايام الكحل اضا كدم الحيض الحكم في ذلك قال في ذلك اختلاف
 قال في ذلك عليها ذلك **وقال في ذلك** لا يلزمها وعلى قول من يقول ان عليها ذلك وتبين
 معها الدم الكائن في وقت الحيض عند السفل الدم في اندم استحا اضنا عليها ان تصلى
 وتعمل ما تفعل للمسحا اضنا في جميع اموها وان وعلى قول من يقول ليس عليها ذلك فانها
 تقطع الصلوة في ايام حيضها وتصلى في ايام انحاضها هكذا تفعل والدم على **مسند**
 والصفة والدة ان تقدر الدم فلا لها حيضا وفي ذلك اختلاف قال قوم ليس على
 حيضا والاخرون هما حيض وقولهم انحاضة وقال قوم ان جاتا في ايام الحيض
 فها حيض وقال قوم ان تقدر الدم وانصل بها الحيض هو حيض **وقال اخرون**
 ليس بحيض حتى يتقدمها الدم والدم على **مسند** وان غسلت المرأة والحيض فالرح
 زومها وطاها فقات له ان الدم قد اثنافها فطها في الاثابته ولو تكن قبل ذلك تشبهها او
 كانت لها اثابته معروفة فتاحي عيلاد **مسند** قال على ابو جرد في كتاب الضياء انها لم
 تعود للثابته لم تحي عيلاد وكانت لها اثابته معروفة وتكون في الحيض تقسده
 وان كانت مرة تشبهها مرة لا فلا تقسده عيلاد **مسند** الشيخ سعيد بن
 الكندي في الملا في الاستمها الدم او **مسند** بلوغها فالذي حفظنا ان على الملا ان تعبر
 هذا الدم اندم حيض او غير دم حيض لان دم الحيض غير دم الكحل اضا **فان**
 كانت لم تعرف دم الحيض في دم الكحل اضا فعليها ان تسأل من كان يحضرها
 النساء عن مكانها اسو له ولا يحل لها عند صاحب هذا القول ان تدرك الصلوة
 الا بعد الصلوة معها اندم حيض وقول لان كل دم جاء بعد طهر عشرة ايام من حيض
 فان كانت من تحيض قبل او كانت مبتدأة فهو حيض لا يلزمها اعتبار به وفيه
 قول انها تنظر الى وقت اها قها واخواتها ولم نجد اصحابنا يقولون بهذا القول
 ولما ان كانت لها عادة معروفة لم يحجها الدم فلم تعرف عادتها والتبس عليها قها
 فان هذه الملا تقسلا وتصلو ولا يفرقها زوجها الا ان يفرج عنها والدم على **مسند**

والحائض اذا غسلت البدن كله ولم تغسل الفرج والشرس لم تخرج من حد الحيض بعد
 ولو نفضها اغسلت فرجها وبذنها كله ولم تغسل السها في غرضها او وطئ زوجها
 على هذا الحال فقد وطئ حايضا والدم على **مسألة** قيل له وهل في الاجماع والمسلمين
 على ما لا ان تدخل يدها في فرجها ما استطاعت لمبا الغد غسل الحيض الجنابتام في ذلك
 اختلاف قال لا يقع لان ذلك مجتموع عليه واحسب ان فيما خلا فاعلى ما قيل
 والذي اذكرنا علما صحابنا ان عليها ان تدخل يدها فاذا جاوز الاختلاف فوسع
 لها الاختلاف اللان ينبغي ان تدخل يدها والجنابتا عندئذ الشدة والحيض والدم على
مسألة ابن عبد لان في اوراقه اغتت علة حيضها واغتسلت وصلت يوما او يومين
 ثم جاءها دم رقيق مثل غسالة اللحم او مثل نازق اللؤلؤ فاجب عليها غسل او لا قال
 محبان الدم سايل او قاطر فايضا وجب فيها الغسل على اكثر القول واما الصفة والكثرة
 فلا غسل فيها وكذلك الدم الكثر في الرحم فلا يلزم فيه غسل وكذلك الدم ينفض ولم
 يقطر لم يغسل فلا يكون حايضا والدم على **مسألة** ومنه وفي اوراقه طر صفة
 او دما في الرحم داخل عند الحيض بعد ما غسلت من الحيض او كانت مستقائمة
 هل عليها غسل في ذلك اغتت غسل السها وجسدها وهل يجوز للزوج جماعها وهل
 ترى ذلك لا قال لا الا لم يكن الدم فايضا ولا قاطر ولا سايل فلا يكون حايضا ولا
 يلزم المالة الغسل لجميع يدها ولا لحم في فرجها ان جامعها وهذا كذا الصفة والكثرة
 اذا كانتا قبل الدم سايل فلا غسل على المالة في ذلك لجميع يدها ولا لحم في فرجها
 وطئها لان ذلك ليس بحيض على اكثر القول والدم على **مسألة** ومنه ان النفسا
 والحائض اذا راجعتها صفة في ايام نفاسها وحيضها فقال قال ان كانت الصفة
 فايضة من فرج المالة فهي من النفاس ان كانت نفسا او الحيض ان كانت حايضا
 وقال قال ان الصفة ليست من النفاس ولا من الحيض وهو اكثر القول ما لم تقدم
 الصفة دم سايل اما اذا راجع هذه النفسا او الحايض دم سايل قبل انقضاء عدتها
 من نفاسها او وحيضها فان صياها امتنعض اذا راجعها قبل انقضاء ايام نفاسها او

وقال صومها تام إذا جمعها بعد شهر رمضان **مسألة** ومنه وإذا دخل الرجل
 زوجه وهي مفصلة وحضها بعماء نجس قال إن لم تكن علة نجاستها الماء ولم يكن هو
 علما نجاسته فلا تحريم عليه **مسألة** ومنه في إلقاء آتاهها حضها خمسة أيام
 فقطعت الصلوة خمسة أيام ثم استتمت الدم شهر أو أكثر فحجمت وصلو في كل يوم ترك
 الصلوة قال إن هذه الملاءة ترك الصلوة أيام حضها فإذا استتمت الدم بعد ذلك فاتها
 تغتسل وتصل على عشرة أيام وتصل صلاة واحدة في يوم واحد عشر ملقوا قهواء والصلوات فإذا
 استتمت الدم بعد ذلك فاتها ترك الصلوة أيام حضها الأولى تكون هذا إذا كان الحيض
 هذه الأيام حضها أو لم تكن لها أيام متقدمة وقيل وكانت متتالية ثم جاءها الدم **مسألة**
 فقلا وقال إن هذه الملاءة تغتسل وتصل على عشرة أيام ثم ترك الصلوة عشرة أيام وهو قول
 الحنفية والشافعية وقالوا قال إن هذه الملاءة ترك الصلوة ثلاث أيام ثم تغتسل
 وتصل سبعة أيام وتحمل من حيضها الزوج وتصل عشرة أيام كانت آتاهت حائضا
 ثم على هذا لأن يزوج الدعيها وهذا القول الأخير أنظر **مسألة** عن الشيخ
 حبيب الملقب بالمرقة قال قد بلغت والسن خمس سنين وانقطع عنها الحيض
 أربعة أشهر وقيل عاداتها تحيض في كل شهر فابست والحيض وانعدت بالآخر
 فلما انقضت عدها تزوجها رجل ومكنت عنده مقدار سنتين ثم بعد ذلك جاءوها
 دم ولم تعرف هذا الدم أنه دم حيض لم لأن صحح أن هذا الدم دم حيض يعرف
 بينهما وبين زوجها وإن كان يعرف بينهما والردان يتزوجها بترجيح جديد بعد انقضاء
 عدها الذي كان محرم عليها **مسألة** قال قد اختلف أصحابنا في إياس الملاءة الحائض متى
 يكون قبل أن تبلغ خمس أو سبع سنين وقيل خمس سنين وقيل ثمان سنين
 والذي لا يختلف فيه سبع سنين وإذا بلغت حداً من هذه الحدود وانقطع الحيض
 فقيل إذا لم تحض بعثة أشهر فهو إياس وإن يأتيها بعد هذه المدة وقيل ستة أشهر
 وقيل سنتين كما ملته وكثير المراءى إذا مضت سنتان أشهر ولم تحض فقد ليست وإن يأتيها
 والسنة لا تختلف فيها أنه حد الإياس عن مجيبه وعليه معنى مسئلتك هذه أن بلغت

فخصي منه فخرج من دونه الدباس على قول **مسند** وان تقطعها اربعة اشهر فكذلك هذا قول
 انه حد دباس من مجيبه ان التقطع ما كان في فعله هذا الذي علم ملكوت **مسند** فلا تحي وعلو زحها
 اذا حدث بها حيض لانها اخذت بذي من اكل المسلمين فان طهرها وخلصت عذقتها ولو
 تخل فلدوها وتزوجها تزوجا جازلا وهذا رأي ووعى لم يلزم خطأ وقد ذكرنا ما عليه
 القول على ذلك الذي فلا يحل هذا الزوج **مسند** وجهاها ليست محلة الدباس
 في مبيع مسنون واليه في حال الدباس من مجيبه وهو الاربعة اشهر والاخذ في الزوج بالـ
 او لم يوافق وقد قلنا على المسلمين فيها **مسند** الصحيح والعلقة الجامة
 اذا خرجت وخرج للامه يكون مثل هذا الدم السائل والغايض والقار وحب عليها ان يخرجها
 ما يبي على خرج وخرج ادم سائل او قايض او قار في جميع احكامها **مسند** فالاحكام
 العلقه الجامة في خرجها احكام الدم لانها من اللان تنحى والاحكام الولد فيلزمها حكم
 الولد على ما قيل في ولد الذي غير اتم ونساء لا يحق عليه ووضع الحكمين لذلك فتعلموا
مسند وفي الامه السقاض اذا غسلت للصلوة الظاهر وصاله العصر
 المغرب وتخلت بخرقه على الزوج لانه يظهر نكاح الدم وثبتت للصلوة الاخره ايحي
 لها ان تصلي بذلك الغسل والوضوء الاول ام عليها ان تغسل وتوضي للصلوة الاخره
 قال ابو حنيفة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 تصلي بذلك الغسل وان حدث عليها نكاح قبل الصلوة فعليها الغسل والوضوء ولا بد من غسل
مسند واما قول الزوج في الارض انه جامع زوجته في القمار ونكحت لانه فلا يقبل قول
 الزوج ولا الولد الزوج بعد موت الزوج **مسند** ولانها اذا ماتت الدم
 ثم انقطع بيمين ثم جاءها بعد ذلك واستعد ان المحض يكون في الدم الاخر **مسند**
 في امة يكون حاضرت وحملت معترفه الغسل لانها تغسل طاهر الفرج ولو بالغ وغسل
 الفرج من اخل ما حكم صلاتها او وطئ زوجها بعد هذه المسألة قال عليها ابد الصلوة
 وقاروطي الزوج لها فخذ اختلاف **مسند** وان قالوا ان الغسل عليها اذا كانت جاهلة بها
 من ذلك **مسند** وفي امة الظاهر قبل اتمام ايام حيضها ما غسلت وصلت اعلمها
 ايضا غسل بعد انقضائها ايام حيضها **مسند** لان قال الغسل الا اذا كان على اثر القول وثبت

اختلف في هذا الموضع الدم في ايام حيضها والدم **مسلط** وفي الاثني عشر ايام كانت عليها
في الحيض ستة ايام وظهرت على اربعة ايام ولم يدر في الدم المسمى لها عشرة ايام باليون
التي تسمى تكون فيها ايضا وقبل هذه الاثني عشر ايامها الدم وتكون حايضا اطلاقا وان
في ذلكا خلافا قول ابي حنيفة في اربعة ايام كقول بعض ايام حيضها الثمانية وقبل ثم
تكون حايضا بعد ذلكا ان جاءها دم عبيط سائلا او قاط ومكث لها ثلثة ايام فصاعد
وقول **عشرة** ايام بعد ما رأت الطهر ولو ظهرت قبل عام ايام حيضها اذا اتم لها
الطهر في ثمانية ايام حيضها ولم يدر في الدم في ثمانية ايام لاخذ بالثقة للصوة
ان لا تترك الصلوة حتى ياتها الدم السائل او القاط بعد تمام العشر من يوم تمت ايام
حيضها التي عودتها وقبل اذا ظهرت قبل عام حيضها ولم يدر في الدم في ثمانية ايام
والثقة عن الوطى حتى يتم لها ايام حيضها المعروفة **مسلط** سئل الشيخ ابو
نهبان جاعدا خبيث الحصى وعد الدم عن رجل **سائل** في ثمانية ايام اذكر الحيض
في هذا الشهر فقالت لا وهي حايض وهو غير عالم بحيضها فلما اطاعتها تشاها عنده
انها حايض حين وطئها هل تحم عليها هذه المصفة يجوز له امساكها فيما بينه وبين الله
وفي الجائز وما روي عليها في المرات الثمانية واثنتي عشرة ايام او طائفة نفسها وهي
حايض **قال** لا اعلم ان يبين في اللان ليس عليه روي في هذا في الحكم ولا في
الجائز وكافي لا اعلم في هذا الفصل للقول اختلفا ووضح بعد ذلكا الاربعين
بما رواه في فان كانت تعلم ذلك منها او مكنته بنفسها عمد ففقدت حرما وتكثرت
اثما يلزمها الخرج عند التوبة الى الله منه وليس عليها في بعض القول غير ذلك وشي قبل
بالعدية وهو الاثني عشر والقول **الاثني عشر** وعليه هذا فان طلبت اليه ذلك بصلاتها فليجاء لها
معاشرة وسعها منه ما يسعد منها **وقول** في عن الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله انها تسعة
ونفسها بغير محاذرة وكان عليه في الارباب عليها فيما بينه وبينها بعد ذلكا جماعا ولكنه يحمل
لأنه اطلق منها عن القضاء ولو يجب فقد عدل بطائفة منها لمع وهو القصة فهل هو في القصة
عليها او لا والواقع عن ابي حنيفة في الاصل والمنافعة على سبيل الملافة كما هو في ذلكا

فقدان الشيء بعد رعيته التناقض فيقطن في ذلك **●** والقول الخامس عن الشيخ أبي الحسن ان ذلك كله باين لها وكان الاصح والراي الارجح ان ليس تطهير الثوبين باشد من الوطوء في صحيح القياس ولا في صحيح الظن فارجع البصر كرتي تجد البالغ والقول في الاولين اما ان لا يلزم ما ذكره ويكون علمها ان تمتعها لم يقبل فذلتها وتجاهده فيما يؤثمها واما ان يسعها ما يسع منها **●** فارجع الاتفاق على ان ليس عليه ان يقبل الغديتينها ولا تمناع عنها وكان في مساها غير ملوم وفي غشياها يوم وطئت في الحيض غير مائمه في اتفاق ولا خلاف **●** في اثر ولا تظر ولو صح معها في يوم وطئت في الحيض نفسا كان ذلك عن تمتعها لم يصح الاؤها بالمانعة على سبيل الممانعة عن القضاء لما عليها الغير عز وريح **●** فان ذلك لا يوجب عليها ولا في التمسك عن المساعدة وذلك الله **●** وضحج التناقض فيما اري وكذلك القول بتأثيرها في تاريد ما عليها المعفو ما سبت كذلكها ولا انه كان مقتضى في هذا خلاف **باب التوبة** واستحوذ كون الحج لها منه في حينها وان طابت ذلك **●** وهذا شيء في نفسي منه حرج **الذي باب التوبة** مفتوح للرايين ولا يمنع **●** دخول احد من الطالبيين في كل حين ماله من غير نفسه او تطالع الشمس من مغرة او يكون قاتل **●** نبي ولا قاتل **●** ومن العي ان يكون مغد يؤثمها مع قوله **●** يسعها بعد وان تعجب **●** فاعجب ثانه المستحيل في العقل ولا يجوز في صحيح النقل ان يكون الانسان لم يفعل ما لا يسعها كره او نكر ما لا يجوز له فعلة تظن ان ذلك كذلك كلا وان لم يصح مع ذلك ولم يعلم بالادب فلوها فكان في معنى الاعتراف **●** نازله هو الحياتر ان شاء صحتها او قبل فذنبها على قولهم **●** قال او عسكها ان شاء وكذاها اكل الجايز ولو كانت **●** وقبل ثقت فلا عليها ان يصدقها الا انها في محل التهمة وقد اوضحنا لك الذي تختار **●** وخلا المفاويل التي اوردناها **●** او قبل فانظرها وتدر بمعانيها ولا تأخذها ولا بشي منها حتى يتيقن لك عدله وقصوده ورايه واصل النظر انك لا اعلي **●** فاني كثير الحيرة قليل البصيرة **●** والحمد اعلى **●** ابن عبد الله وفي الملا اخارات **●** دما سايلا **●** موضع الجوع وهو دمر امر رقيق فطنت لندم حيف وتكرت الملوقة ايام حيفها فلما انقضت ايام حيفها اعتسلة

ثم أتاهم الدم العبيط الاسود دم الحيض الموصوف **هل ترك الصلاة** أم يكون هذا الدم لا
الاجرة كالحضاضة لانها جاء قبل طهر عشرة ايام من الدم الاخر الرقيق **أم يكون الدم اللدني** ^{فاحته}
وقلا على قول من يقول ان على الملة التمييز بين دم الحيض وغيره فيكون هذا الدم الاخير
حيضاً والدم اللدني حاضنة اذ جاء قبل طهر عشرة ايام وهذا القول الاخر ان حب الي لانه
يجب ان لا جاء الملة دم سائل في موضع البراج بعد طهر عشرة ايام فهو حيض وليس على الملة
تمييز على القول الذي اقول به والدم على **مسألة** التي في في بلوطي في حتمها الليل
ولو علم ان الملة اذى فلما اصبحا تيقنا ان الملة حاضت قبل طهر زوجها اياه او بعدهم
في ثوب كان عليها او غير ذلك بلح عليها **قال** لا بأس عليهما في ذلك لانه لا يحرم وطوع
الحايض الا على التعمد بعد العلم والاعلان **مسألة** ابن عبيدان وفي رواية عنه حاضتها غنة
ايام ثم استمرها الدم واستكت عن الغسل ثم جامعها زوجها بعد ان مضت لها ستة ايام او
ايام ولم تغسل وحيضها ولو ينقطع عنها الدم احلها الرجل هل يكون ذن وطهر في الحيض
ام بينهما ذن **وهذا** في عليمه **جند** ام الله **قال** الذي حفظته وراثة المسلمين ان الرجل
اذا وطئ زوجته بعد انقضاء ايام حيضها قبل ان تغسل بالماء نقول **قال** اذا عدت وقت
صلوة بعد ايام حيضها قبل ان تغسل بالماء نقول **قال** اذا عدت وقت صلوة بعد ايام
حيضها فلا بأس عليها اذا وطئ او قال **قال** لا يجوز له ان يطأها ولو عدت وقت صلوة
او اكثر حتى تغسل بالماء وعندى ان هذا الدم الذي ذكرتم الذي متصل بعد ايام حيضها
هو حاضنة عندى والاختلاف فيه على ما بينت لكم والدم على **مسألة** ومنه وفي رواية
انقطع عنها الحيض فربب احتجانه في الرحم وصاها اذى من بعد فلما ادركها الذي
اخذت سلة فطخت نفسها عند خرج دم الحيض وقد حضرت وقت صلاة الظهر
فانطلق بها الدم ومكثت هناك كما كان عودها الحيض قبل هل ترى هذا حاضنة
له الصلوة ام لا **قال** لانه الدم اذا كان مكنيا في الرحم غير سائل لا قاط فليس كذلك
حيض فانما خرجت الملة وزجرها ففى ذلك اختلاف **قال** قال انه ليس بحيض لانه
لم يفيض ولم يخرج بنفسه **وقلا** **قال** انه حيض ولو خرجت الملة واما الصلوة

التي قد حضرت ولم تصلها قبل ان يخرج الدم فيجب ان يكون عليها ابدانها والدم على **مسألة**
 ومنه في النفاس ان الذي يولد بشهر رمضان فاعتصمت الايام وصامت تسعة وعشرين
 يوماً فظنت انها صامت ثلاثين يوماً فرتبت لها انها صامت تسعة وعشرين يوماً وقد
 افطنت ما يلزم ان قال يلزم هذا ما لا بد من اليوم الذي افطنتها حين ما ذكرتها وان
 بعد ما ذكرتها فسد عليها صومها والله اعلم **مسألة** التي لم يزل في اجازة ولا دم قاطرة وسائل
 او فاض يوماً او يومين بعد طهر عشرة ايام وتركته فيد الصلوة ثم رت بعدهم الطهر البين
 ولو يرجع الدم هل عليها ابدان الصلوات التي تركتها في اليوم واليومين ام لا **مسألة** فلا في
 ذلك اختلاف **مسألة** قال قال عليها ابدان الصلوات التي تركتها في اليوم واليومين وقال
 وقال لا بد لها عليها قلت فان رأت الطهر يوماً او يومين بعد اليومين التي رأت
 فيها الدم ثم رجع الدم الحام وحها هل يكون فرضها من الدم الذي اعتقد
 الطهر على ما بينا ام يكون ابتداء فرضها الدم الاخر **مسألة** قال على اصفى هذه يكون فرضها
 من الدم الاول والله اعلم **مسألة** عن الشيخ سعيد بن احمد بن ابي الحسن الكندي رحمه الله
 في النفاس ان كانت علاتها في انفاسها فتعد ثمانية وثلاثين يوماً وتمت على ذلك
 احد عشر ولدت الاخر فعدت يوماً كيف ترى في راحة اليومين التي ترك الصلوة في
 هذا اليومين ام تصل **مسألة** قال والذي يوجد في آثار السليبي رحمهم الله ان حكم النفس في
 ايام نفاسها على اول ولدت له ان كان بقية الدم عشرة ايام او عشرين يوماً وثلاثين
 يوماً فتترك الصلوة والصوم بعد ولادتها الى اتم ايامها التي عودتها او ولد فقول
 تكون ذلك علاتها لان موت وقول اخر اذا الدم بها او نقص عن مكان عدتها او ولد
 على راحة لا راحة فيد لا تقمان ثلاثاً ولادتها فاتها فتقتل في الرابع على قول **مسألة**
 اليومين اللذان ذكرهما في راحة الولد الحار عشرة فانها تصل فيهما وتصوم وتعجن
 لزوجهما التي وعظما في هذين اليومين احتياطاً وان وطئها فيها فلا تحرم عليهما
 والله اعلم **مسألة** وانما ولدت للامه ولذا نام الخلق فعدت اربعين يوماً الا يوماً
 الطومين ثم استقلت مضطجهم غير تبينة الخلق فعملها ايضا عدة عن الزوج اربعين

وتترك الصلوة وتكون حائضا وإن لم يكن كذلك خرج هذا الدم ولا ينسئ فكيف ينسئ
ما تركه الحائض وما خرج من القبل ومن سابل أو فارت في أيام الحيض ثلاثة أيام إلى أكثر من
العشر فهو حيض وإن كان على صفته وهبته ولونه المورق والدرا **مسألة** عن الشيخ ^{عليه السلام}
في الدم بعد العدة إذا أتت بعد فودم في غير أيام حيضها وأقامت لها الدم يوما أو يومين
أو أقل أو أكثر تركت الصلوة والصوم ما دام هذا الدم لم ينقطع عنها في أيام طهرها أو لم تنكح
له الصلوة ولا الصوم لأن أيام حيضها وإن عاينها زجر في هذا الدم حتى يعطى له قال
جاءها الدم أقل من عشرة أيام فعدت أيام حيضها فهو دم أخاضة تغتسل فيه ككل ملوكة
غسلها ونصوم وتصلو ويكفي لزومها وطؤها فغيره غير محرم وإن مدت لها الدم وبعد انقضاء
العشر تركت قبل الصلوة والصوم وليس لزومها وطؤها إلا أن تنقضي أيام حيضها وإن
جاءها يوما أو يومين في أيام حيضها وانقطع عنها وطهرت طهرين أو طهرين أو طهرين
في أيام حيضها إلا أن تمت أيام حيضها وكان الطهر أكثر من أيام الدم فليس هو حيض
وعليها بدلا ما تركت له من الصلوة والصوم وإن كان الطهر أقل من أيام الدم ومثله
ولا جرح في أيام حيضها فذلك كله حيض وليس عليها بدل ما تركت من الصلوة في أيام
الدم والدرا **مسألة** ومنه وعن الأئمة إذا كان عادة أيام حيضها ستة أيام وتغيبها
الاثنا عشر يوما أو أيام متصلة بدم الحيض وتكمل في ثمانية الاثنا عشر يوما أو أيام متصلة
وتغتسل بقطنة وتصلو وتصوم ويحوز لزومها في معتها في هذه الاثنا عشر يوما أو أيام متصلة
ليست باثنا عشر فإن كان ذلك عارضا أو في حيضتها حاضتها يكون دما متصلا غير منفصل
بطهرين فذلك حيض كله ويكون في طهرها عادة لمحيضها وحاز لها قطع الصلاة منه
وإن كان في أول حيضتها حاضتها عند البلوغ فعدت ستا أيام وطهرت طهرين أو يومين
واسم واحد لماعتها دم ثلاثة أيام متصلا بعد الطهر الأول فليس لها قطع الصلاة
فعد الأربعة التي قبلها ثلاثة أو أقل متواليين غير متعلقة بزيادة ولا نقصان فقد قيل
أن لها قطع الصلوة في العدة الأربع وكان الدم الثاني محسوباً بدم حيضها الأول ^{تصلو}
وتصوم في أيامها والطهر ليس لزومها وطؤها فيها ينهما والطهر وإن كانت الاثنا

مختلفة غير منقذة على جنس واحد فليس ثابتا وكان وقوعها على ما ثبت لها أو لا حجة
حاضتها عند بلوغها والاثبات لا يكون الا في العشرة التي أكثر الحيز وإن زادت عن
العشرة والزيادة تكون خاصة لا حضاة تغسل فيها الماء وتصل على كل صلوة غسل ركعة
لزوجها ولو هو في دم الاستحاضة غير محرم وقد قيل ان الماء ليس لها ان تغسل عن
حيضها ووقتها الاول الذي يعود في اول حيضة حاضتها عند بلوغها بزيادة ولا
نقصان وقال وقال تتقل بالزيادة والنقصان ان جاءها بزيادة او نقصان
ثلاثة ثلثين متواليه متفرقة غير مختلفة في العشرة كانت الزيادة لا تعدل العشرة
التي هي أكثر الحيز وتتقل في العشر والدعاء **مسد** ابن عبيدان وفي رواية
استقطت سقطا بين الخلق لم يعرف ان ذكرها أو نحوها تنقضي عرفها
فهذا السقط يجب عليها ما يجب على النفسا صفا لنا ذلك قال ما في القضاء
العلقة فقال وقال لا تنقضي به العلة حتى يعرف ان ذكرها أو نحوها وقال من
قال اذا استبان لدش من الجوارح فان العلة تنقضي به وما في النقاس اذا
صح ان ولد فانها تعتقد على اعتقاد نفاسها والدعاء **مسد** الشيخ ناصب
خميس ورواية عانة حيضها ستة ايام حاضتها وظهرت ثم سقطت علقته او مضت
غير مبنية الخلق هل يلزمها بدل ما تركت من الصلوات في الستة الايام وتكون
مغزلة الحامل قال هكذا معنا على قول ان الزيادة مغزلة الحامل قلت وان
سقطت بعد ثلاثة ايام من انقضاء الدم تقطع الصلوة ثلاثة ايام فوق
الثلاث الاول في تمام ستة ايام ثم تغسل وتصل بعد ذلك على قول من لم يجعل ذلك
نقاسا ولا يلزمها بدل الصلوات الثلاثة الايام الاول قال هكذا على قول
قال بذلك والدعاء **مسد** وكتاب التبصرة وذكر في كتابه في الصلاة ما
كثير في الليل وظهرت له حصة فترك الصلوة وكذا اليوم كدم مع الغدا منتظفة
الرجعة فلم يرجعها فغسلت وصليت وكان ذلك في ايام الحيض قلت ما يلزم
في هذه الصلوات نعم ان قد قيل في مثل هذا بالبدل عليها وقيل بالبدل عليها فان كان

فيها والدم الذي يكون حيضاً لو تم بها على معنى الحيض فلا علم ان في مثل هذا
 كفارة ان كان ذلك بمعنى سبب الحيض والدم على **مسألة** عن الشيخ جيب لان
 المحور للذرية التي تجاوزت الستين السنه ليس بها دم حيض انما انقطع عنها حدث
 فكما ان بعد الستين وقيل قبل سنه فليس هو حيض وقيل هو طهر والمعلم بها غسل
 كالسجاضة بل تغسل غسل الخائسة وما ان مدتها الدم بعد الستين السنه ونقطتها
 وصار ياتها على عادتها من اختلاف فيد قول هو حيض تركها الصلوة وقول ليس حيض
 ولا تركها الصلوة وللأول اكثر قوياً في الحجة والنظر والدم على **مسألة** الشيخ عبيد
 احمد ومباكي الكندي رحمهم الله في رجل علم ان زوجته عايش فلبث بها قدرا من ايام عاودتها
 التي عودتها وقيل في الهامات في الطريق وعلى اسمائها وهي الذي تملأ به فطن
 قد غسلت من حيضها ولو سألها عن ذلك لما كان الليل جاء في البيت فوجدتها غائبة
 فلم يوطئها اليساء ولها وجامعها في الاستيقظت ونقنت الجماع قالت اني بعد لم
 اغتسل فخرج ذكوة منها وتركها فأتقول سيدي في هذا الرجل انتم وعليكم وجبت وقول
 بينهما وبينه ويكون وطؤه هذا كمن وطأ في الحيض علام له رخصة لظنه ان زوجته
 قد غسلت من حيضها ام لا **مسألة** قال ان كانت هذه المرأة انقضت ايامها لا شك فيها وترك
 المرأة الغسل حتى عدت وقت صلوة ووطئها زوجها فأكثر القول انه لا فساد عليها
 واما اذا انقضت ايامها ولم تغسل بالماء ووطئها الطائفة بها قد غسلت في فسادها
 عليها **مسألة** واكثر القول بالفساد وان كانت ايام حيضها لم تنقض وبها
 دم الحيض ووطئها فأكثر قول المسلمين انها عليه طهر والدم على **مسألة** الصبيحي
 اراق عدتها في الحيض بجمعة ايام وجاها الدم في اول ان تحبسه ودامها يوماً واليلة
 وظهرت منه طهر ايتها ونمت طاهر يومين وليلتين ثم راجعها الدم ودامها يوماً
 وليلة مثل الاول وظهرت منه طهر ايتها ونمت طاهر يومين وليلتين ثم راجعها
 يوم سابع ولم ينقطع عنها **مسألة** هذا كله حيضاً طاهر ومتى ترك الصلوة في الدم
 الذي جلاوه ابعده ذلك متى صلى ومتى عمل الزوجها جماعة ومتى لا يعمل **مسألة** قال ملا جها

في سبعة ايام من الحيض الطاهر فكذلك حيض وما سوى ذلك فهو تحاضة ولزومها
 غشيا فها ان شاء الله على ما عجزني ولله في هذا اختلاف **والله اعلم **مسألة**** وعند في اولها
 جاءتها دفعة وفي ايام حيضها وانقطع الدم ويعتد صفة او كذبة او غير الخ
 اتمت ايام حيضها وجاها دم كثير بعد تمام ايام حيضها وفي اخر ايامها واتصل ولم
 ينقطع يكون حيضا الاول او لا يخرج من مجرى مجرى لزوجها لاجل معتها وتلا يجوز وما تقول
 في جرح المستحاضة افيد كذا هي تمام الله قال ان كان الحيض المتقدم فوق ثلاث ايام
 كان تحيضا والصفة والكذبة في بقية الايام قولها حيض وقول ليست بحيض وما
 جاءه الدم الكثير بعد انقضاء ايامها فهو تحاضة ولزومها غشيا فها في الحال الذي يشب
 فيه الملوقة **والله اعلم **مسألة**** وفيه كذا كانت تغسل ونفوق الفرج الحيض وكان
 الزوج يجامعها ولم يعلم بذلك فلما علمت ان عليها ذلك اكرهت الحلاوة قال امان
 الجنابة فلا تنفسد على زوجها ويختلف في فسادها عليها لكان والحيض عليها
 بدل الملوقة وفي الكذبة اختلاف **والله اعلم **مسألة**** الزايل في اولها
 الحيض في ايام حيضها وصارت اذا مدت الدم مدت بعده طهر في ذلك اليوم
 يلزمها فبذلك الدم والطهر وان كان كذلك في الليل وانما حسبت اوقات الحيض
 واوقات الطهر وجدت اوقات الطهر اكثر **مسألة** قال هذا عندى كذا حيض اذا كان
 الدم فابضا وقاطلا **والله اعلم **مسألة**** ابن عبيدان وهل تجوز للكتابة للملاقة
 وقطع الدم او اطلاقه **مسألة** قال لا لا يمكن على الملاقة ضرة وكان صلاحها فلا تقول
 ان ذلك لا يجوز **والله اعلم **مسألة**** وعند للملاقة اذا طهرت ولو تجد ماء الغسل
 جميع بدنها فغسلت موضع الحيض والحجاسة هل يجوز لزومها وطؤها قال
 بعض اجازة وبعض لم يجزه **والله اعلم **مسألة**** والملاقة اذا انقضى وقت حيضها
 ينقطع عنها الدم عليها ان تنتظر يوما او يومين فيما تعملون عليه قال في
 في ذلك وعندنا ان قول من لم يعلمها انتظار الاصول **مسألة** وفي الانتظار فانه
 يكون فيما دون العشر في الحيض وفيما دون الاربعة في النفاس **والله اعلم **مسألة****
 الشيخ خميس بن محمد رحمه الله في اوقات علاقتها الحيض ستة ايام ونحوها يمين

وانقطع عنها يومين ثم يوم الخامس انت صفة اوكفة ويوم سادس اتصل بها
 الدم ما حكم فذلك فلا يخفى في ذلك اختلاف وكثير القول في اجاؤها الحيض وقتها وكان
 وقت الحيض كثير والظاهر في ذلك كونه بحسب حيضها الى تمام ايامها والصفة والكيفية
 كونه محسوب والحيض والدم على **مسألة** ومنه في الملاء اذا انقطع الحيض بعد ان
 تحسنا بام ولدت شيئا مثل الحيوط والعصب وتقطعت لها قطع دم وعليها عدة النفا
 عن وطئ الزوج ام لا قال هذا حيض لا لو تكن مضغرة دم ولها هو دم وبعض
 تعتبر فيكون تطهر في ماء فان ازاله للماء ولم يبق له قوه يشبه الدم في طهره وحكمه
 الحيض وان بقي له قوه يشبه الدم فتكون في الصلوة تدعى ايام حيضها وتغتسل في
 ولا يفرقها زوجها المباح قبل تمام اربعين يوما والدم على **مسألة** الشيخ ناصب
 والملاء اذا حاضت ثلاث حيض متفقت فانه يكون وقتها م
 عليها الرابع في الزيادة والنقصان وهذا نعمل وقال بعض الفقهاء لا تحول
 في الرابع الى ان يكون موافقا لثلاث المتقدّمات والدم على **مسألة**
 ابن عبيدان وفي اخرا قعدت للميلاد فخرج بعض الولد ثم ماتت امه قبل
 تمام حرمه الولد حتى انما لا يضيّق معالجته فخرج هذا الولد الحي وغير
 ضرورة لحق بالولد ولا اقدار ليت ان مات هذا الولد قبل تمام حرمه تاما
 بعد ان صحت حياته باستمالة غيره ولم يعرف هو ذكره وان لم يكن
 ميراثه وهل يرث ويورث قال اذا صحت حياته فانه يرث ويورث على
 قول المسلمين وهذا لم يعلم ان ذكره ولا ان لم يكن مثل الجنائز والدم على **مسألة**
 ويعتبر في الملاء اذا استمر بها الدم ولم تعرف ايام حيضها واما طهرها الا ان
 ما دامت على حالها تلك مخافتان توافق في تركها للصلوة ايام طهرها المحبوبة
 لا يبطاها زوجها ما دامها على حالها تلك مخافتان توافق في تركها ايامها وهي على
 تلك الحالة ايام حيضها والدم على **مسألة** الشيخ لجهان محمد وملا والنفسا اذا
 لم تعرف نفاسها الا على كونه الا ايام كيف تضع اذا انقطع عنها الدم في الثاني بعد

عشرة ايام قال يعجبني ان تترك الصلوة في النفاس الثاني اقل النفاس عشرة ايام اذا
 انقطع الدم ومن استقر بها الدم بعد العشر فنصلي عشرة ايام وصلوة واحد عشر يوما
 وتترك الصلوة ايام حيضها التي عودتها غير لغة الاحتاضة وتنع الزوج العيين
 يوما ما ولدت والدم على **مسند** الشيخ احمد مفرج ولا لا ياتها الدم عند الحيض
 يجب عليها الغسل للصلوات الحان تلتجملها قال لا يجب عليها الاغسال ليس
 ذلك من سبب الولد والحقة الذي في الماء فان استمسك عنها توضأت وان لم
 يستمسك عنها يتمت الحان ترى الدم على راس الولد والدم على **مسند** ابن
 عبيدان واولاد ولدت ولدين يرب كل واحد بعشر الايام كيف نفستانا سها قال
 اما في حال الصلوة فحجب ان يكون من الاولاد واما في جماع زوجها فيكون بعد انقضاء
 النفاس من الولد الثاني وقيل لا تترك الصلوة الحان تنزع الثاني وقيل جاز لها ترك
 الصلوة والدم على **مسند** ومنه ومن جامع زوجته في الحيض وقال الدم تغيب
 الحشفة في فرجها وقالت هي قد ولجت كلها قال ان القول قول الزوج والدم على
مسند ومنه واولاد استقر بها الدم قد سنده او قل واكثر ما صفة حيضها وطولها وهل
 يجوز لزوجها وطولها وكيف صلواتها وصيامها قال ان هذه الثلاثة تترك الصلوة قد
 ايام حيضها المتقدم ثم تغتسل وتصل على عشرة ايام ويكون هذا اذا بها واذ وطأها في
 الوقت الذي تصل فيه فلا تحرم عليه والدم على **مسند** الشيخ خيس عيني
 المستقلة ان انقطع عنها الدم ويامعها زوجها او غيرها الدم قبل تمام العشر قال
 لا تحرم عليه وكان ينبغي ان يقف عن جماعها عشرة ايام والدم على **مسند**
 واذ وطأ الرجل زوجته في الحيض تجملها على يجب لها عليه صلوات ثاني قال نعم اذا
 كان مع علمه وعلمته مع كراهيتها وان ارتكبا ذلك متعمداً فهو على الموت وليس لها
 غير الصلوات الاول وان تعمدت هي على تركه وندفلا صلواتها واعتقدت
 به منه على قول فان لم يقبل بسعها المعام ولا باس في الخطا والنسيان قلت فان
 وطأها في الحيض بعد ان علمته واجتبه ان يظن انها تكذب عليه ونفت عنه هل
 لها ان تزوج بعد تمام عدتها قال جاز لها التزوج على هذه الصفة والدم على **مسند**

ابن عبد الله وانما حامل جاءها الحيض فركت الصلوة والصوم ثم تقطع عنها
 وطهر الجبال فنقول عليها البدر لما تركت الصلوة وتقول لا بد لها وقول الله
 مبين مع حمل فهو أكثر القول في معنى وجوب الصلوة وامتن الوطئ فيجبنا التوبة
 للرجل ان ما في اوله في الدم وهو حامل في أيام الحيض وهو بعد للشبهة والدعاء **مسألة**
 والتي امكنت وجهها ونفسها وهي حايض ولا يعلم الرجل ما يلزمها قال فلان في علم الرجل
 انما واللام عليها واحب الي ان لا يسكن الرجل اذ في غيبه الان ترجع وتوب **●**
 قال ابو حنيفة ما في النكاح فيها قال اذا عرفت هذا وما اذا كانت رية منها ونسبت
 فقد قيل ليس عليه هو ثم ولا حرمته وما في فقد قيل انها اثم لا انها مكنته ونحو
 عليها واما الفساد فلان علي ان احد المسلمين افسد عليها بهذا وقال بعض
 ائمة في معاشرة ان قامت مما كتبت ومعنى قد قيل ان عليها ان تقضى منه
 عليه لها ان قبل فديتها وان لم يقبل فديتها لم يكن عليه ذلك وكان عليها معاشرة
 وهي اثم نكاح في عند ولا ينزله ولا تفعل له كما تفعل المالة لزوجها وغيره ان
 تنعه وقيل ان لم يقبل فديتها وسعها منه ما يسعه منها ولا تأثم في معاشرة
 وكان لها ان تفعل له كما تفعل المالة لزوجها والتزين والتعوض وسعها منه
 ما يسعه منها بعد ان لا يقبل فديتها ومعنى قد قيل انه يستحب لها ان تقضى
 منه وليس ذلك عليها فان فعلت ولم يقبل فديتها كان القول فيها على ما مضى
 من الاختلاف ومعنى قد قيل ليس عليها فدية في هذا ولا انفسد عليه ولا يفسد
 هو عليها الا يتعمد هو للوطئ في الحيض وليس حرمته كحرمه وهو لو فعلها
 كفعلها الا انها اثم في مكان ذلك في حينه لا اثم قبل جموعه ولا يعلم بينهم اختلاف
 انه لو وطئها وطأ صحاحي او في حايض طاهر ان ذلك لا يفسد ها ولا اثم عليها جميعا
 وكذلك ان كان ناسيا وناسية وانما قالوا انها تفسد عليه بوطئها متعمدا
 في الحيض هو العلم وفعلها ليس كفعله ومعنى هذا القول اصح في من عوب اصحابنا
 وان كان أكثر قولهم في علمهم ان ياتوها بالفدية والدعاء **مسألة**

الفقيد منها خلفان عن المرأة اذا اراد الطهر اليقين في ايام حيضها واغتسلت و
 ووطئها زوجها ثم رجعا الدم قبل انقضاء عدتها هل تحرم علي زوجها بوطئها آياها على
 هذه الصفة كان على سبيل الغلط والعهد قال فعلى ما وصفت ولا الجماع الواقع
 عليها من زوجها في ايام حيضها غلط منها مع انها في حال الطهر في ذلك فان رجعا الدم
 بعد ذلك قبل ان تنقضي ايام حيضها فيجوز في حرة الزوجة علي زوجها معنى الاختلاف
 على ما في نواعي الفقهاء بالاسلاف **و** ان حرم بعضا افسدها عليه لتجلبد على ذلك
 مما اقبل انقضائها ايامها التي عودتها وذلك ان ينبغي الاستعمال الحزم عن مثل ذلك
 • وما هي في حيضها عند هذا التعمد في ذلك وان كان ذلك من غلطها وعسى
 لم يفسد على زوجها هذا الجماع الواقع في حال طهرها وان كان في ايام حيضها عاده
 الدم ولم يعادها الا انها في ذلك الحال متعبدة في الصلوة والصيام ان كان ذلك في
 شهر رمضان ولا يستقيم في حال تعبدها في ذلك الا ان يكون زوجها غوي من جنس
 حرامها والا فيكون في ذلك التناقض الذي الحايض غير متعبدة بالصلوة و
 الصيام في حال حيضها وان تعبدت بذلك فهي طاهرة غير حايض • ومتى أثبت لها
 الطهر في شيء وثبت لها ذلك في جميع الاشياء وكان حكمها حكم الطاهرة في ذلك
 في معنى الحكم • واما الاحتياط فهو غير ذلك ولا خذبا وثق في الزوج الحريم
 خير ما يستعمل وان لم يتعد الزوج على الجماع في الحيض ولما وقع على انها طاهرة
 فيما عندها راحة واحوالها الدالة على ذلك وهي خير تدبرها غلطاً منها فلا
 بأس عليها فيما عندها على هذه الصفة لا سيما جميعاً غير متعبد من على الجماع في
 الحيض على هذا الحال • والمؤمنات تقع على الجماع بالعد في الحيض الا على الخطأ
 وفعلها هذا الشبهة الخطا ان كان كذلك والدلالة **مسند** الصحيح وان كان
 من الاثبات والحيض طهر اكثر من الحيض فيكون حيضاً **لا** قال الحبيب بن جعفر
 في العشر وحسب ان بعضاً يحد عن حكم الحيض والدلالة على **مسند** ومنه
 والمرأة اذا جلاها الحيض في ايام حيضها لم تقطع عنها الدم وتعتبها صفة

أو كذا أو يوسد وغسلت بالماء وقبل القطاع أياماً ثم جامعها زوجها والصفة
والكفة واليوسد هما قائمتان في أيام حيضها وقول أنها تحرم عليه وقول لا تحرم عليه
وما صغير كضعف من يحكم من ما حفظ ولا يضيف عليهم ما يسعهم التمسك به
ولا يوسع لهم ما ضاق عليهم والدعاء **مسألة** الشيخ ناصر خيسر لما إذا نسيت
عدة أيام حيضها أو ناسيها ما تفعل إذا صارت في حال كذا تكون مثل الثلاثة أمراً غير
قال فيها عندي أنها مثل الثلاثة في الحيض والنفاس والدعاء **مسألة** عن الرغوي في
مسئلة طويلة في الثلاثة بالحيض إذا استتمت بها ما لا يحجب هذه المدة أن تترك الثلاثة
أيام من أول هذا الدم ثم تقسّل وتصلّي إلى عام عشرة ولا يفترها زوجها الوطئ سبعة أيام
فيكون ذلك عشرة أيام وعن زوجها وطؤها ثلاثاً أيام من أول هذه العشرة الأيام ثم
يجب على الوقوف عن وطئها لأن كان بعد طهر العشرة الأيام احتياطاً لها من ^{الثلاث}
الأول وهي من منزلة المسحاضة وتزيد صلوة يوم واحد عشر يوم ثم تترك
الصلوة ثلاثاً أيام لئلا تكون عادتها أقل الحيض وهو ثلاثة أيام على أكثر قول
المسلمين فعلى هذا يكون دأبها أن يوجب الدعاء والدعاء **مسألة** الفقيه أحمد
عليه السلام إذا اعت على زوجها أنه جامعها في الحيض وهو لا يعلم وأنكر الزوج فوطئها ثم
افتدت بصدقتها منه وقبل فديتها ثم بعد زمان رجعت عن قولها عليه ودعواها
وقالت أنها كانت كاذبة عليه اتقبل حجتها وزوجها أن يردّها أم لا قال نعم
لهذه الملة الرجوع عن قولها الأول إذا كانت صادقة في حجتها وعلم أنها كاذبة في
دعواها الأولى فحجتها في ذلك جازنة وقولها في ذلك مقبول وزوجها الأول الذي
ادعت عليه أنه وطئها في الحيض متهم أن يصدّقها على حجتها عن قولها الأول ولعل
أن يترجها ثانياً إن كان خالها أو لا عند دعواها الوطئ في حيضها إذا كان يعلم
كذب قولها عليه في الأول وليس لها أن يمنعها من المراجعة والمراجعة ثانياً إذا
أكدت نفسها ورجعت عند ذلك إذا ادعت للملكة على زوجها أنه وطئها في الحيض
وصدقها زوجها على ذلك وهو يعلم أنها كاذبة عليه وصدّقها وهو أيضاً كاذباً والمالك أن
منعها عن المراجعة في ذلك الحكم الظاهر لأنه قد صح عنه أن طهر بالجمعة وقرئ

الحاكم بينهما بذلك. وما فيها بينهما وبين العبد في الحيض والبرص. ووجهها عن ذلك ما بينه
 هكذا حفظه مؤثر العبد في كتاب. وبان الشيخ جاز الدين والوكالات والقد
 اعلم **مسألة** ان جاز المال الدم قبل ثلثه ايام ثم ملأت الطهر اليقين الذي لا يشك
 فيه ثم رجعا الدم في بقية ايام حيضها فان استوت ايام الدم واما الطهر ونقصت
 ايام الطهر عن ايام الدم فمما عندنا وعنده ان هذه ايام حيض كلها وان نزلت ايام
 الطهر عن ايام الدم فليس عندنا هذه الايام ايام حيض على هذه الصفة. وان كان ايام الدم
 الثلاثة اياما لم يكن ذلك فطهرت طهرين ورجعا الدم في بقية ايام حيضها
 نزلت ايام الطهر ونقصت ايام الدم وكلها عندنا دم حيض على هذه الصفة. والله
 اعلم **مسألة** المصحح حيث قال في المستحاضة تصل على عشرة ايام وصلة في يوم
 احد عشر اكون من ذوات النقصا وعشرة ايام الوقت القضا وتلك الصلوة لا تحسب
 محسوبا عشرة ايام الا تحاضة وحكام احكامها ايام حكمها واما ايام البيض التي بعدها
 في الوطئ فيها وغير ذلك من احكامها. قال ان هذا الوقت الى انقضاء الصلوة وقت
 الطهر حد بين الطهر والحيض ويجوز فيه ما يجوز في الحدود الدخلة في الحيض
 كالسرة والركبة والمرفق والدعاء **مسألة** الشيخ ناصر حميد بن المقيت
 بالتوحيد احكامهم الاسلام ويجوز ان يكتب طهر الحوز والتعاونيد ويجوز ان
 يختلفوا في الجنب والحايض والنفسا فقال بعض المسلمين لا يجوز تعليق ذلك
 عليهم ولا حملها ولا بعضهم يجوز ذلك ما لم يكن الاطفال الذين لا يتقنون الانجاب
 والدواب فكله تعليق ذلك عليهم بعض المسلمين والدعاء **مسألة** الفقيه
 منها خلفان فالذي عفاة في الصلاة اذا اختلف عليها حيضها عن عاداتها الثابتة لها
 نزولان عليها او نقصان عنها لم تستقم عليها معلومة ثلاثا فانه متواليدها
 باقية على حالها او متوالفة حيضها على خلاف ما عودها ثلاثا متواليدها فيثبت
 طهرا بذلك عان ثم تنقل اليها في الربعة وقيل السابقة كانت كذلك الايام التي
 عليها حيضها لانه عن عاداتها المتقدمة الى عشرة ايام التي هي اكثر البيض على شهر ما
 قيل وان قصدها ما زوجها فان كان وطؤها اياها حاله نقصان في طهرها قبل ان يثبت

ذكر عانة لها فالمرحوم بها الدم قبل تمام عاداتها فلا يخرج **مسألة** في زوجته وان اجتمع
 الدم قبل تمامها وكان وطؤه طاهرا طهر معها الرجل لا يختلف في نجسها او مكان وطؤه
 طاهرا حال الزيادة على عاداتها وسيلان الدم منها قبل ان يحكم به عانة لها ففي هذا الحال
 لا ينجس ما عليه وطؤه اياها فيها الرجل لا يخرج وحكم حيفر الحكم لا يخاف من اذيلها
 فيد الصلوة والسور اللذان عليها ولا يصح ان يلزمها ذلك في حركات من نحو ركوعه او على
 الزوج وطؤه المانعة من التناهي وعلى هذا فان اخرجها من زوجها عند طنازه لم ينجسها او في
 الاصل غير ذلك فلا تنقض عليه واجتريها وان يكونا كما كانا عليه وقيل وحكم الزوجية
 ان لم يكن خروجها منه لا يملك على حسب ما بان في **مسألة** ومنه في رجل اخرج
 زوجته فقالت له اني ما زنت فلم يلتفت الى قولها وجامعها وصرح انها ايضا تحرم عليه ذلك
 ام لا قال فيها عندئذ كانت عورة تنهذه اللفظة فيما مضى عند حدوث النجس
 عليها وعرف منها ذلك حتى صار ذلك متعارفا بينهما الاجل الحوض الحادث لا لغرض
 ذلك على التجر عليه فيما ارى في معنى الامانة الثابتة في القلوب لا تنفع بها التمسك
 فان جامعها متعمدا بعد ذلك **وافق** جواى اياها حاله حيفرها فقد اخطا لا يسعد
 وفترحت عليه بذلك فيما بينه وبين الله على ما عليه العمل وقول المسلمين **واما في**
 الحكم اذا اكره عواها عليه جواى اياها في حيفرها متعمدا ولم يكن معها ابنته على ذلك
 فلها عليه اليقين فان نزلت الى عيینه وحلفوا كما ذكرها في ذلك دون تفقده منه
 بصلاتها ان كانت محقة في قولها فان قبل منها ذلك وخلى سبيلها والا فحكم عليها
 بعواشر في حكم الظاهر وعليها ان لا تستقل فيما بينها وبين خالقها ان اراد منها
 الجماع في بعض ما قبل وقد قبل اليس عليها الغدبة واجبة فلما في منة بذلها
 وامانة في بعض ما قبل وفي بعض القول انها تسعها معاشرته بعد
 ان يحكم عليها حكم المسلمين بذلك لانها عليها الانقياد الى حكمه ولا يجوز لها خلافه
 واما هو ان كان مبطلا في الكاره ما ارادته عليه فغير واسع له معاشرتها فيها
 بينه وبين الله وان حكم له بذلك في ظاهر الحكم وكفى بالمرء قبيحا وحسبنا **مسألة**

عن الشيخ علي مسعود رحمه الله في الحائض إذا جلاها العيضة في أول وقت الصلوة
أن لو قامت للصلوة لم تقض الصلوة أتزيمها تلك الصلوة إذا طهرت أم لا **قال** الشيخ
القول لا تزيمها وألا **مسألة** سئل الشيخ سعيد رحمه الله عن الحائض
عنه يجب عليها غسل أم لا **والجواب** نعم يجب عليها الغسل في الحجة في ذلك وأحكام
الغسل عليها على عموم الجسد والموضع **والجواب** نعم قال معي إن عليها الغسل الذي لم يمت
جسد لها مثل الحائض في أكثر ما جاء في الأوصاف وأما يخرج في بعض ما قيل إن لا
غسل عليها بل عليها غسل في حج النجاسة وإن تركت الغسل على معنى التأويل
منها فظنت أن لا يجب عليها وصلت على ذلك فلا أقول إن الزمها كفارة بل إن
طهرت تنوب الله وتبذل للصلوات على وجه الاحتياط والشريعة على قول
ووجب عليها الغسل **والجواب** نعم إن أخذت بقول من قال إن ليس عليها غسل
صوابا وكان يتميز للعدل والقولين فليس يجب عليها توبه ولا بدل
ولا تخاطب بأخذها وعملها بقول من قال إن ليس عليها غسل بعد تيممها ولا
عند أدها على العلوية والسابعة **مسألة** المبيحة في الملة إذا كانت عذرها
للحوض تمت أيام وجاؤها البعة أيام والقطع عنها وارت طهر أيتها غسلت
ولو لم يجر الدم هل عليها غسل ثلثي أو قد غسلت قبل تمام مستألا أيام
التي عودتها قال هذا فيما اختلف قول عليها غسل ثلثي على قول **والجواب**
ليس عليها الملة في أيام عودتها تذكر قول ليس عليها غسل غير ذلك واللعان
مسألة إن الذبحة والدم بعد طهر عشرة أيام والدم السائل والقار والماء
يتصل بالملأ ثلاث أيام بلياليها أو أوقاتها إن ذلك ليس بحيف لأن كانت صائمة
وحدثها دفتة تركت في ذلك شيئا والصلوات وطهرت بعد ذلك طهر
بيننا فعلها بدل تلك الملة وبدل صوم ذلك اليوم ولو لم تأكل أو تشرب شيئا
إذا كان تركها للصلوة والصلوات النهار أو صلاة الحج كانت الصلوة
التي تركتها وصلوات الليل أصبحت طاهر على أنه للصوم فليس عليها شيء

شئ من ذلك ولا غيره وإنما عليها برك الصلوة التي تركها **والدم على** **مسألة**
 وعلى الرجل أن يتيمم الجماع ويغتسل الحيض إذا لم يوجع الحشفة كلها وكذلك في الدبر
 إذا لم يوجع البعض الحشفة قال لا يجزئ للرجل أن يتيمم مثل هذا خوف ^{النفس} خروج
 عند نزول الشهوات وإن أوجع بعض الحشفة ولم يوجع الكل فلا تحرم عليه كان ذلك في
 قبلها أو دبرها إلا أن تغيب الحشفة كلها أو يلتقي الختانان **والدم على** **مسألة**
 الشيخ ناصر بن خميس وقوله صائغة بدل شهر رمضان فاضت فلما لم يوت لم تغسل
 قبل النوى وغسلت بعد النوى يومها ما مضى من صومها كان ذلك من عذر أو غير عذر
 قالان صومها انتقض إذا تركت الغسل قبل النوى من غير عذر **والدم على** **مسألة**
 وأعلنه جاء والآثرون المستقلة بالحيض إنما عادها أول وقت رتاها فان زاد في
 الثاني فليس لها ترك الصلوة وعند صوم عادها إلا الوقت الأول حتى تكون الزيادة
 في ثلاثين نكراً كلها متساوية فلا تساوت ثلاثين نكراً كان اتساقها في الرابع
 إذا جاءها مثل الثلاث الأولات لم يكون عادها وإذا اختلفت الزيادة كان
 عادها أولها وهكذا جاء الأثر فعلى هذا إذا وطئ حايضاً وكان ينبغي له أن لا
 يطأها لأن وطأ المستحاضة في الدم السائل مكره **والدم على** **مسألة**
 قال أبو حنيفة الذي عنده أنه يختلف القول في أصح ما ينما ثبت به حكمه
 الحيض في أيام الحيض فقال في قال لا يمكن يكون الحيض ولا تعتد به المأثرك
 الصلوة منها إذا جاءت أيامها إلا بالدم العبيط السائل والقلا في الفوج **شرح**
 الجماع فإذا انقطع الدم السائل والقلا في فيهما سوى ذلك طاهر ولو كانت فيه
 الصفرة والكثرة والحمرة والغبرة السابلات والقلا في وعليها في ذلك إلى
 غسالة الصلوة والصوم ولو كان ذلك متصلاً فيها بالدم بعد انقطاعه فلا يجوز لها
 على هذا الحال ترك الصلوة عند صاحب هذا القول لأن طاهر ولو زجرها
 وطأها في حال أن يكون عليها فيها الصلوة وطأها وقال في قال ضمها فيها بمنزلة
 الحايض في ذلك ما دام معها الصفرة والكثرة والحمرة والغبرة ولا تجزئ لها

الصلوة في ذلك الحال اذا كان شيء من ذلك قاطلا او سائلا ما ان افطح عنها ذلك بقي
 ذلك مكنيا في الجسم ولا دم العبيط مكنيا في الجسم فهي بمنزلة الطاهر في ذلك وعليها
 وطها الغسل والصلوة لانها قد خرجت وحكم الحيف عند صلوته **هذا القول**
 ولزوجهما وطى عافى حال حالها الصلوة في ذلك **وقال** وقال منهم انها بمنزلة
 الحايض مادام بها شيء من ذلك الدم المكنى في الجسم فان ذلك عنها ذلك لا يقطع
 ولو بقي في الصفة والكثرة مكنى في الجسم فهي بمنزلة الطاهر ولو كان الدم المكنى
 وطها الغسل للصلوة ولزوجهما وطى عافى هذا القول **وقال** وقال منهم انها
 بمنزلة الحايض مادام بها شيء من ذلك ولو كان مكنيا في الجسم حتى تطهر من ذلك
 فان ذلك عندها كانت بمنزلة الطاهر وعليها الغسل والصلوة ولزوجهما وطى
 في حال حالها الصلوة على هذا القول **وقال** ولو كان بها بلل غير الطهر او ما او
 بيوس فهي طاهرة في ذلك اذا لا عنها ما قلنا او الصفة المكنية وشبهها **وقال**
 منهم انها بمنزلة الحايض مادام الطهر مشتبها عليها حتى ترى الطهر البين الذي
 مثل الغضن والغضن ياتي الى الحيض **فاما** لم ير الطهر البين فهي بمنزلة
 الحايض حتى ترى الطهر وتنقضي ايامها ان كان لها عادة في ايام قبل عودتها فان
 لم يكن لها عادة كان لها ترك الصلوة وحكمها حكم الحايض **فاما** قال السلون
 واكثر الحيف وهو عشرة ايام في قول بعضهم او خمسة عشر يوما في قول بعض
 ويخرج في بعض القول ان كانت المدة من يجزئها الطهر الذي ذكرنا الذي
 مثل الغضن والغضن كان القول فيها ما قد مضى وان كانت من المدة
 الطهر كانت الصفة والكثرة والحجوة وما الشبه ذلك وما ذكرنا والغايب
 ولكن في الجسم يحكم لها حكم الطاهر التي ترى الطهر الذي ذكرنا عليها
 والصلوة ما على طاهر لان النساء في هذا يختلفن فلعن بعض **طاهر**
 عليها الطهر وبعضهن لا يقطع البدا فيلحق كل حكم الذي ثبت له ولزوجهما
 وطى عافى حال ما ثبت لها الصلوة **وقال** وقال ذلك عند ويوجب عليها

المصلحة بانقطاع الصفقة او غيرها عند كل من ذهب الشئ من هذا الذي مضى
 وادارها بالصلوة فيدها المرحى الطهر البيت الزوجها يؤمن ان لا يطاها
 فان وطئ المرحى عليه لغيره من الطاهر • وتلا في قال ولولاها الطهر
 فلام الحوض وظهر عليها اغتسلت وصليت ويؤمن زوجها ان لا يطاها حتى ينفض
 ايام حمضها فان وطئ المرحى عليه اذا وطئ بعد الطهر والنظر وللغوى وكذا
 اختلاف والد على **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن ملا امان وصعت مسكة
 لحمة غير ملتقة فقد قبل في ذلك اختلاف قال في قال انها نفاس وقبل غير نفاس
 حتى يصح في الشئ من المباح وقال في حق يتم خلقه وقال في حق يصح ان
 ذكر والني • وجب على الاحتياط ان تتوكل لصلوة قدر ايام حمضها ما دام هذا مخرج
 عن وطئ زوج الربيعين يوما والد على **مسألة** السيد منها جلفان في رجل له
 سراج زوجته فقال له انها لا تصلي ولا تغتسل طاهرة وما زلت به كلام غير ذلك
 فلو غير صحيح بالحيض على سبيل الكناية عنه فلم يقبل فوها ذكرها معها وصح
 معه انها حايض بعد الجماع فهل يكون فوها ذلك المتفق حجة عليه وتكون كالتى
 اجبرت بحضها وتحريم عليه بذلك ام لا • قال فيما عدى ان كانت عورة هذه
 اللفظة فيما مضى عند حدوث الحوض عليها وعرف منها ذلك وصار ذلك متعارفا
 بينهم لاجل الحوض الحادث لا العرف ففوها ذلك على هذا حجة عليه فيما ارى في
 معنى الطهارة الشائنة في القلوب **المطلع** كما اورد فان جامعها متعذر
 ذكره ولا فحاحا حاله حمضها فقد اتى ما ليسوع منها وقد حرمت عليه
 بذلك فيما بينه وبين الله على ما عليه العمل وقول المسلمين • وانما في الظاهر ان
 انكر عونها عليه من حايضها في حمضها متعذر ولم يكن معها ايته على ذلك فلها
 عليه الجبر فان نزلت الحائضه وحلف لها الحاكم فيبذل ثوبه وان تغتدي
 منه بعد قها ان كانت محقة في فوها فان قبل منها ذلك وحلى سبيلها والافا
 فحكموم عليها بما شئت في حكم الظاهر وعليها ان لا تستنقذ فيما بينها وبين

قيل

خالقتها ان امر منها الجماع في بعض ما قيل قد ليس عليها الغدقة وبعدها على مبدئية
الها واما مودة ها على غير الوضوء وفي بعض القول انها تسعها معاشرته بعد ان يحكم
عليها حاكم المسلمين بذلك انها عليها الانقياد والحكمه ولا يجوز لها خلافه واما هو
ان كان مبطلا في الكاره ما ادعت عليه فغير واسع له معاشرتها فيما بينه وبين الناس
وان حكم له بذلك في ظاهر الحكم وكفى بالناس قسبا وحسبا والله اعلم **مسألة** ابن عبيد الله
واما اذا جازت هذه الملاقاة الصفة او كدرة بعد طهر عشرة ايام فليست حراما ما لم تقدمها
دم سابل او قاط او فاض على اكثر قول المسلمين ولا يجوز للملاقاة قطع الصلوة لهما
واما اذا جاء الملاقاة دم سابل او قاط او فاض من موضع الجماع وبعد طهر عشرة ايام ثم
اتصلت الصفة والكدرة بالدم السابل بقيت في فوج الملاقاة مكان الدم فانها تكون حايضا
في الصفة والكدرة في تعبد ايام حيضها على اكثر قول المسلمين واما اذا جاء الملاقاة دم
قاط او سابل او فاض من موضع الجماع وقام يوما او يومين ثم طهرت طهرتين ثم بعد
ذلك جاءها صفة او كدرة فيجوز في ذلك اختلاف **قوله** قال وقال في المسلمين اذا كانت
الصفة او الكدرة فايضه في فوج الملاقاة فانها تكون حايضا وان كانت هذه الصفة
والكدرة غير فايضه فلا يكون الملاقاة حايضا وقال وقال اذا لم تكن الصفة **الصفة**
متصلة بالدم السابل او القاط او الفاض فلا تكون الملاقاة حايضا وهذا القول
الاخر في الدنيا علمه وان جاء هذه الملاقاة دم سابل او قاط او فاض من موضع الجماع
وبعد طهر عشرة ايام وقام معها ثلاثة ايام فصاعدا ثم تقطع عنها قبل انقضاء
ايام حيضها اذا كانت ايام حيضها اكثرا فقام معها الدم ثم راجعها صفة
او كدرة فانها لا تترك الصلوة في هذه الصفة او الكدرة اذا لم تكن متصلة بالدم
كانت الصفة او الكدرة فايضه وغير فايضه على اكثر قول المسلمين **مسألة**
ومند والملاقاة النفس اذا كانت يومياتي دما ويوما لاتي وهي على هذه الصفة
في ايام نفاسها يلزمها ان تغسل وتصل في الذي لا تاتي دما على او صغت فانها
تغسل وتصل في الذي لا تاتي في دما وكذلك المايض والله اعلم **مسألة**

ومند

ومر في الزمان ولرب وليس من كل ولد بعض الايام كيف يعاينها فاعلم ما وضع
 على حال الصلوة فحسب في الاول ويكون انقصا والناس من ولد الاول وقافي
 جامع رجاها يكون بعد انقصا والناس من ولد الثاني وقال بعض المسلمين انما اتق
 ان اولاد ولدوا في رطلها ولد بها الذي الصلوة الان تصح الثاني وقال قال
 جابر لها ترك الصلوة والبدع **مسلم** الصبي وان كانت تعرف وقت جبرها
 ثم قطع الدم قبل وقتها وطهرت وصلت بها مت ثم انما لمك الصفة والكلفة فانها
 تفعل عن الصلوة والصيام الى وقتها الذي عودت والبدع **مسلم** الغاري
 وحيث جاء ان النفس اعادة على اول ولد تلك فولدت اول ولد وقعت فيه ^{بشر}
 نورا فظهرت طهرت ^{بشر} اهل من غسلة ايام الى تمام الثلاثين وجاء هادم عشرة ايام عام الاربعين
 ما حكم هذا الدم الاخير نفاسه من حيض • قال انه يكون دم حيض وعليها ان تقطع
 الصلوة فيه على ما مضى قبل والبدع **مسلم** وجدت جوابا بذكر فيمن المطلقة
 ثلاثا ان انكوتها مطالعها ذكر ولد وطاها ان عليها ان تقتدي منه بما نزعها عليها
 ويجمع ماها والمصلحة واحدة او اثنين عليها ان تقتدي منه بما نزعها عليها والمطاة
 في الدون والحبيض عند ليس عليها ان تقتدي باكثر من صلاتها العاجل والدجل هذا
 صحيح **ام لا** قال الحريين لي باطل ما زلت واثر المسلمين واسع والاشراط
 خبر ما استعمل لك لنفسه • قلت ويلون مع نول في المطلقة واحدة ^{والناس}
 ان عليها ان تقتدي منه بجمع ما نزعها عليها ولولو يترك في العقد مثل الشوي والكلا
 وجمع ما نزع الزوج ويغفل لزوجته ورجح ما هو متعارف بينهم في شتمهم وال
 المطاة في الحبيض الذي ليس عليها ان تقتدي الاصلانها العاجل والدجل فقط وليس
 عليها ان تقتدي بشي وهذا المتعارف بينهم مثل الشوي والذي يسمونه كلاما
 او كيف نسب **ابو** • قال اما المذكور في العقد فهو ثابت وما وقع عليه القول قبله
 ولم يذكر فيه في اثباته الاختلاف • ولعل ما وقع بعد العقد الشرط لا يعد من
 الاختلاف • والى القول الذي عني ثابت والبدع **مسلم** الوالد في الحايض اذا كانت

عادتها في الحيض ستة ايام او اقل او اكثر ثم راعى فيها الدم اكثر من عاداتها المألولة لكدسها
 كما المستحاضة وباتهامها وتغسل كالمتحاضة حتى تدرى عليها انك الزيادة ثلاثا
 اقرب اكرى الحكم في ذلك قال المزيج فنامر بالاحتياط والالتعاد على شبهة وهو
 ان يكف من وجته في هذه الزيادة اذ كان الدم سائلا وقاطلا وقابضا وما صفة
 تغسل وتصل في لثتين وتقطع الصلوة والثالثة اذ كانت بزيادة والمثبت
 مختلف فاذا جاءها الدم في الثالثة مثل لثتين صار فوطها ولم يكن عليها يد ما كوت
 والصلوة وان اختلف عليها اهلنت ما تركت من الصلوة ولم تعتد بالاولتين وحجت
 في فوطها الاول • وهذا اذ كانت الزيادة فيما دون العشرة الايام ولم تعتد بها •
 اعلم **مسألة** ابن عبيد الله في الحامل اذا سقطت غلظة كبر تقطع الصلوة قال في
 ذلك اختلاف والري عجيب في لقولها تقطع الصلوة مثل ايام حيضها وتغسل
 وتصل عشرة ايام وتصل صلوة واحدة في يوم واحد عشر ثم ترك الصلوة ايام حيضها ان سقط
 عنها الدم ولم المزيج فمنع من وطئها سبعين يوما والدر **مسألة** ومنه الغالبة
 الحامل فوطها مقبول انه ذكر او انثى او حيث اوميت قال لا يقل الغالبة ان لو ذكر او انثى
 الا بشهادة شاهدي عدل • وما فوطها انثى اوميت ففوطها مقبول والدر **مسألة**
مسألة الصحيح حين قيل ان كل دم حوا بعد طهر عشرة ايام فهو حيض اخر كذا لو لم يكن له
 وصفت كدم الحيض اولى قال نعم في قول من هو التميز وهو اليسر في جرحيل
 حكمها والقول بالخبر احوط وكلاهما صواب معقولهما انشاؤا الدرقلت • وقد منذ
 بالملك الدم وكان لونه في الايام التي كوفها ان حوض كدم الحيض اختلف وفي الايام التي كوفها
 هما انما اختلف كدم الحيض فهل لها نكاح الصلوة • وقت كذا اختلف على هذه الصفة
 وهذا تم صومها وحمل جاءها ولو كان كدم الحيض امل • قال علي في قول من يقول بعدم
 الدم بلا تمييز يري جواز صومها وابطوطها ولو لم الصلوة عليها ولا يعتد بها
 الدم بخلافه نظر يري التمييز في قوله به والدر **مسألة** عن السيد
 هنا خلفان فمن ادعت عليه نكاحا بعد ما نكح في الحيض وانكره فثبت منه ثم بعد

تحرر عليه وليس اللفظ كالمخف والداء على **مسألة** الزام في كونها اعتقدها
 ومات وله اولها اخوة احد لا يكون تزوجها الا في حقها ام تزوجها عصبته معتقها
 اخوته وعامه في ذلك وقت اموالهم سواء قال عصبته الذين صحح المستقيم
 وبينها والحق في حقها وكان منهم اقرب كان اولها ان لم يكن لها عصبته فعصبته
 معتقها وكان منهم اقرب كان اولها وقول ان اللفظ ولو عصبته معتقها
 اعلى **مسألة** ومنه وفي اللفظ ان كانت بين شركاء اخوة فيهما تمام وبالغون فالأصل
 حلالها الغين ان تزوجها على نظر الصلاح وغير مشورة اخوتها وهو بدعي عليهم بتركها
 ولا يتكرونها عليه يجوز ذلك ويكون اشكاح ثابتا منه فان امانته في الامة
 يجوز التدبازن جميع الشكوك فان كان فيهم يتيمة وله وصي نيازن وصيده على بعض
 القول وقول لا يجوز فلا يثبت في الزوج لا يجوز **مسألة** وما حلع بعض الشكوك
 للامة في زوجها وبزوجه زوجها الذي لها على زوجها وطلقها الزوج حين البراءة والطلاق
 ماض وحقق الشك ولا يبرأ منه وما انقطعت الامة في عقدتها فعلى ما جاء في الاثر لا يجوز
 وتزويجها الحسن والداء على **مسألة** الصبي حرم له وتزوج امه منع السيد
 عن خروجها اليه وطالب من الزوج اذا شاكها بسكن عندها بيت سيدها فليس له
 على الزوج ذلك فلا نفقة له بعد العبد الحامل اذا طلقها الزوج وفيه اختلاف
 الولد ليس للزوج والداء على **مسألة** وفيمن امتلك بامته واشترها يجوز ان
 يدخلها وغيره يستبها ام لا قال لا يكون دخلها بعد التزوج فلا يجوز
 له ان يطأها احدها اشترها العبدان يستبها وان كان وطأها بعد التزوج
 جاز له وطأها بغير استبها والداء على **مسألة** ابن عبيدان واذا اعان السيد على
 ثقب انف امه لما وثق بغيرها المثل ان يصنع في اخيها حلق وفي ثقبها وعائته لغيره
 اعطاها لزوجها ليشقوا ثقبها او ذنبها او اعان على وسيم عبد له وعائته ان اعطى
 وسيمه حديثه فلا يلحقه ثقب في ايها فبما بينه وبين الداء على منك هذه والداء
 اعلى **مسألة** ومنه وفي الامة ان كان لها زوج فباعها سيدها في بلد غير بلد زوجها

سبيل المعتاد ان يرد على زوجها ما كان سلم وصداقها اذا طلب الزوج ذلك ما لم يفسد
ذلك اختلاف قول علي بن ابي طالب ما سلم من الصداق وقول ابي حنيفة السيد
للزوج شيء وان شاء الزوج لحق به جنته ومن كره فذلك البه والدماع **مسألة** ومنه
وروي في امتد القاشتها او نظروا فيها او صدقها قبل ان يستبها حرم عليه وطؤها
وليس له ان ينفذ عندها او ينظر الى عورتها ولا ينظر ذلك منها واما ان نظر ومنع الزوج
للايجور عليه وطؤها بذلك ويمن له ولله اعلم **مسألة** عن القاضي ما صرح بها
ان المعتاد تركها سبدها الزوج بالليل والنهار فعلى الزوج النفقة الشرعية التام
وعلى سبع مكايك ونصف مكوك وثلاثون مثاقيل من الزينة والحل لها ولها خلاها
له ليلتها في ذلك وقبضا وحبلا باسلمها اليها ليلتها وان كانت صائتة رمضان
وتوفيها اربع سبدها والليل مع زوجها فلها نصف النفقة وزوجها ونصفها وسبدها
والدماع **مسألة** عن الشيخ جاعدا وخيس محمد الله وفيه اشترى فادما وحل
والخادم صبي ونكره عنده حتى يبلع ولم يكن للمكذوب ما بعد ما بلغ اليه من ثوبه
الزوم شيء والخادم ليس بوجد في عان ما العمل في ذلك التجميد الديونة مني ما وجد
الخادم فعليه ان يسعي في زوجه واذا مات قبل ان يجد الخادم او يكون سالما
قال فعلى ما وفاته وقول المسلمين في هذا الصبي ان اذا كان محروما يعبر عن نفسه
ويبيع عنها جاز على معنى اللطائف شراؤه اذا لم يكن العبودية ولم يظهر منها
بوجوب الحرية ولم يصح ذلك عند الشك وهو من الجنس الذي تقع عليه الملكية
ما لم يفسد في مواضعه او ما في الحكم فلا حتى يصح **الزف** وان كان محروما ولا يعبر عن نفسه
في الحكم كانه بعد ما على اللطائف فحسب ان لا يخرج من العانة على حال اذا لم
يترتب فيه حار ومن رجا حوائره في هذا الموضع على هذا الشيخ ابو سعيد محمد الله
على ما روي في جوابه ولكن لا ثبت عليها اذا هو انكر ذلك على حال حتى يصح العوبة
في قولهم وان لم ينكر دعواها عليه بعد ان بلغ الحار وهو صحيح العقل فادما وحل
يعبر عن نفسه حتى يباير وقد علم ان لم يكن عنده شيء وما يذهب الى الحرية فيفسد البيع لو اورد

فظاهرو الحكم فلا بد من الحق للاختلاف في قولهم في ثبوتها عليهم ان هو ان يكون
 بعد ذلك ورفع عن الشيخ محمد بن جعفر انه كان يذهب الى ثبوتها عليهم على هذا
 وان الشيخ ابا سعيد رحمه الله سبحانه فيكون ذلك وان كان هذا في الحكم مع الانكار
 بعد البيع على هذه الصفة فكيف اذا لم يكن على حال ان لا يقرب على هذا الذي وفي
 نفسهم ان هذا والحال هذه لا شيء عليه لئلا ينفذ على ما يخرج على معنى الانكشاف اذا لم يكن
 في موضع تقيده فتم ان يكون سكوته لمعنى ذلك والعدم على **مسألة** عن الصبي
 والامتناع عتقت ولها زوج غائب فلم يعلم منها رضى ولا كره فبها ان مضي ما
 مضى ثم قالت انها لا تريد هذا ذلك بالزوج رضاها بعد علمها بالعتق قال
 لها ذلك لان رضى به او يرجع هو غيبته ويطاها او ينظر في رجوعها وفيه مطا
 على قول من ثبت لها بعد العتاق المهر • قلت وما الذي يحرمها من زوجها من
 القول قال يعجبني ان بعد تقول الحكم الى ان رضى بطلاق زوجها بعد عتقها فاتي
 او ينكح سيدي بعد الحرة ومكذوب لان هذا مما يختلف فيه ولو تسكك كل واحد
 منهما بقول وجب عليهما المهر فلهما الحكم حتى يحكم بينهما • قلت وهذا يجوز فيهما
 قبل ايات زوجها وغيبته قال ان حكم الحاكم ينقض النكاح جاز في رجوعها وان حكم
 بثبوتها فمخرج من الرجوع حتى لا يرجعها الا على **مسألة** وفيها لو كان
 كان اللطافة والادب ان تزوج لها يجوز لها ان تقبل من الزوج اتم ما هو
 او ما غيره ام ما الوجه في ذلك • قال فيما ارسلت قبلت له هي اولاد له ان يقبل
 التزوج او لا وتغيره فكل ذلك جائز والعدم على **مسألة** ناصية ليمان في رجل
 وطى امته فاختلطت ووطئها تعتق امه لانه كان وطئها على ما يبيع بعد
 الاستبراء وعلى ما يبيع خلطها على الاخطاء قال ان عتقها هذا الوطئ العتق
 فيه يختلف فيه وقيل الاستبراء اشد ولعله لا يشعري وطى المسلمين والعدم
 اشد منها وسواها حال والعدم على **مسألة** قال ابو حنيفة عن ان الوصية بالقول
 يخرج من الميراث في بعض القول خاصة في سائر الوصايا واكثر قولها عتق

الوصايا ووصي يعقوب عليه السلام فلا يعقوب موت سيده حتى يعقوب وصي
 او حاكم اولاد ووصي يعقوب المحسوب له اختلاف ولما التديس فانه يقع عليه
 العقب من حيث موت ورجونه والدم على **مسألة** الصبي ووصي وامته في قبلها
 او غيرها قبل ان يستبرأ فانما يحرم عليه وطؤها وجايز له استحقاقها وقول سيدها
 والدم على **مسألة** ومنه وزله امه سرية يطأها فالولد منها اولاد اذكور وانما
 شاعرات السيد على تعقب ولولم يوص يعقوب فان كان كان اولاده منها ورثوا
 منها قبله واكثر عتقت من مال اولادها على الذين هم ان وعلى الذين هم ومن فضل على
 الاولاد من ثمن اثم من غير اثم منها السائر الورثة فعليه ذكر في ميراثهم في بعض
 القول وقيل لا شيء عليهم وعلى اثم السعاية لبقية لورثة ولا يلزمهم شيء غير ما روي
 من اثمهم وقيل لا سعاية عليها وان لم يرثوا منها شيء بيعت في الدين • قلت وان كان
 للسيد ورثة غير اولاده الذين هم ورثته وكانت السيدة في الحكم تعقب من مال اولادها
 من بقولها بقول الورثة ما يقول ولها امير العدل • قال بقولها العدل علما
 بوجه الشرع تقوم جملة قلت وان كانت هذه السيدة تعقب من مال اولادها ورثة
 الورثة لم يطأوا حصتهم ورثتها وعاشوا سنين ثم ماتت ولد السيدة فطالبوا بوصول
 ثبت لهم على ايمان قال اذا ثبت لهم الحق عليه حتى يصح خبره منه بادء وحل
 من الورثة وان لم يطأوا حتى ماتت فعول الحكم على ورثته شيء • وقول يحكم عليه
 وان الكور ورثه فعليه اليقين بالعلم • قلت واذا هلك ولد هذه السيدة ووصي
 يعقوب جميع عبيده ووصي ظهر بعد ان يستحقوا العقب من عاتق لا يرثه نصه
 او اكثر هل يدخل امته واولادها في هذا الحق الموصى به • قال لا يكون امه امته ولا
 يصح له ملكها ونفي ما ملك شيئا منها عتقت به ولا اعلم في ذلكا خلافا ورث امه
 من بقولها بالحق وكذلك اخوته من امه ان لم يمنعهم ولدا ولدا وحيد والدم
 على **مسألة** ومنه وفيه وصي يعقوب عبيده بعد موته لوجبه العدل ووصي العدل
 ان يستحق العقب من عاتق لا يرثه نصه وعند موته ليس له الاعبد وحده ما يستحق
 هذا العبد هذه المائة وكذلك اذا وصي لزوجاته وللاخوات وضمان عاتق لا يرثه

فصد ولم تكن له إلا زوجة واحدة واخ واحد قال ابن العبد يعتق ويستغفر ثلثها
 وموت نصبا وكذلك الزوجة والاخ قول الثالث وقول اصف والداعل **مسألة**
 ومنه وبين وصي يعتق عبده بعد موته وصي ظهر بحسن الذمة فصد وما يتلوه
 فصد بعد ان يستحقوا العتق ومنهم من يفتقر هذه الوصية من مال المالك الثلث
 قاله بعضا فيها شيئا واصل ثبوت الصها من مال المالك لو كان للغير
 ونحوه ان يوجب العبد لها فقلت هذه الوصية من مال المالك عاقلت والثالث
 لمعان تتوجه الى الداعل **مسألة** ومنه ومن وجب وصيه ويقف كل عبد
 لم يملك له بعد موته تمام لفظه وكان في عبده الصبي والزمن قبل موته فصد وكسره قال
 اذا ثبت من باب النفل نفقته على معتقه اختلاف ومن يشترطها على المالك
 المالك قول الثالث وعليه نفقته في عتق المالك من الثلث والثلث من الثلث
 نفقته عنده بالاحتفاظ حفظه والداعل **مسألة** ومنه وبين وصي يعتق عبده
 وهو نكاح وطلاق ومنه فقلت بعد موته نفقته الى الله ولا فتمام العقد والوصي
 ظهر بعد ان يستحقوا العتق منه يستين محمدي فصد قال ان هذه وصية والمالك
 كلها فيهما والثلث وكل لكل الوصية التي وصي ظهرها خارجة من الثلث ان استحقوا
 او بعضها او لعل في ثبوتها اختلاف الاجل انه لم يذكر ما منه وان عتقهم غير الوصي
 فيعتقون ام لا فاقول على محرى العبد في عتقهم بحرى الاختلاف اذا عتقهم غير
 الوصي ولا اوزع عتقهم ولا اخرج من الثلث فقلت المعق وصار واحدا وان خرج
 ثمنهم من الثلث سعوا في نصفها الى حتى يردوه وهو دين عليهم وكذلك ما وصي لهم
 له بلحقه النقصان ان لم يخرج من الثلث وان كانوا بالغير فلا نفقة لهم في مال معتقهم
 وان كانوا صبا والعق من باب النفل نفق ثبوت نفقته من مال المالك اختلاف
 وكذلك يختلف في مال المالك والثلث او من مال المالك العتق عن الزم وهو
 صبيان فان كان عن كفارة قتل او صلوة او غير ذلك فيخرجون وتلك المال وقول
 من مال المالك اما نفقته من مال المالك وقيل لا فصدت قوته واخرج وحديث خرج
 واما من لم يكن محاضرا ولا ينفق عليه في الحين اخره ولا يلزم الوصى المخرج

لو كان العبدان استعان بمن يقوم فاعلم ويعتقهم كما وصي الله كذا قال
 الله ما كان كذلك • وعندى يعقوب ان يعتقهم من وصي عبيد يعقوب • ومن علموا
 بالوصية على عبيدهم ان يقوموا أنفسهم ان لم يقوم احد حتى جعلوا انهم خارجون من
 الثلث اوله • فاقرب ان حكمهم غيروا حين من الثلث وقرب انهم خارجون من الثلث
 والاعمال **مسألة** ومنه وصي نخدمته فاعلم ان لفلان مالا او حيا وبعد موتي
 حصة لوجه من تعالي قال ان هذه الوصية ثابتة قلت على نفقة في ذلكا اختلاف
 اذا كان ملكا بعد موت من يقوم على الوصية له بالخدمه وقول من لا يملكه
 فعلى من يقوم بقوله انها وما يوصي تكون من الثلث او من ثلث ماله فان لم يكن
 المال لانها امر يخرج منهم فملكه • قلت له فان لم يوف الثلث ما هكذا الوصايا
 اعلمها السعابة ام لا • قال معي ان عليها السعابة نخدمتها بهذا وقوله بعد موته
 سؤلكم تدبير • وما ان كان التدبير في نص فقول ذلك والثلث في ذلكا من
 الثلث فتكون عليها السعابة • واصل في الوصية فذلك وصي ماله والسعابة
 قلت وان كانت وصاية من لا يملكه ما صنعت هذه سعابة قال معي ان
 السعابة نراة على الثلث وهو موصى على وصايا بالنسبة كما انها موصى ^{نفسها}
 على نفسها في سعابها • قلت فان طلبت التزوج واصل الوارث تدبرها والى
 الموصى بالخدمه ماله منع ام لا • قال معي ان في ذلكا اختلاف على الاصل اذا طلبت
 سيدها التزوج • قلت فان لم يقبل الموصى بالخدمه الوصية تعتق من حينها
 او تزوج والوارث • قال معي ان هذا مما يختلف فيه في ما جاوبه وشهد الله وكل
 شيء ورد الى شهودي قلت فعلى قول من يقول انها تعتق من حينها لانه انفق
 ماله بالان المعلق عنهم باعوت الموصى بالخدمه قال معي نفقة لها في مالها
 ثبت العتق **مسألة** ومنه وصي يعقوب عبيده بعد موته ومات
 وبهم صبيان ولم يوص لهم بنفقة • قال ان كان العتق لانه نفقة ثابتة
 فان لم يوصى كان العتق عن غير لانه في ثبوت نفقة من مال الموصى ^{نفسها}

وان لم يخرج عن لازم او غير لازم جاز في هذا وبعد **مسألة** والسؤال **مسألة** وسند صحيح
 المدعي ان قتل مولا لا يقتل به ولا يقتل به على سببه وبعض اوجهه لان المدعي
 للمدعي ان يكون العبد صبياً فانه يقتل ويؤخر خلاف المدعي وفيما عندي ان يكون
 في العبد عيب واخاف ان يكون له ان يخرج على معنى الضمان والتبذير والاسية
 وعرف من ذلك **مسألة** والسؤال **مسألة** والسؤال **مسألة** والسؤال **مسألة** والسؤال **مسألة**
 قول بعض في قول لا يقتل الا اطلاقاً بالصلاح والاسية من ذلك كما لو كان له
 وعين وان يبقها غير سيدها بل او عند الفاقة غير فاجع عليها ان كان له
 وصي الرعي يقتل ان كان له ان يقتل بعد موته واجتاز الى بعض حياته
 فله بعد الرجوع في ذلك ومن التدين في الوصية بالعتق **مسألة** ومن التدين
 اعلى **مسألة** الشيخ محمد بن محمد بن قيس ان يقتل بعد موته ولا
 يحتاج الى بيع في حياته يجوز له بيعها **مسألة** قال للبخاري رحمه الله تعالى
مسألة وسيرة الامام المهدي عليه السلام واما ما ذكرت من ان يقتل
 وان اصل الخلق الحرقة والرق حدث وان المستدبر ان يسترقوا البغية
 الغنيمة الدعاء الى الاسلام فان الواقع تلووا ويحتدوا وهم واموالهم
 وصارت مباحة المسلمين وكان خلاف ذلك فهو باطل **مسألة** وذكرت انوا ما يخلو
 بلاد العدو تجاز فيسترقونهم ويخونونهم في مواليهم ويخونونهم وبلادهم ويشترونهم
 مثل سقنة الكفار بعضهم وبعض **مسألة** وقد حرم الله السرقة وهو في بلادهم واحل **مسألة** وقد نهى
 الذي ذكرت وما حكم في ذلك **مسألة** كذلك انشاء الله فاما ما ذكرت من اصل الخلق
 الحرقة وان السقنة جاز بان يدعوا اهل الشرك الى الاسلام فان اقتنعوا من الدخول
 فيه قتلوا ونسبوا ونسبوا فيهم فان سببه فيه ذلك كذلك وهو في العجم خاصته
 في العرب شيء ولا يقبل منهم الا الدخول في ذلك لا في القتل والغنيمة في مواليهم
 والاسباب اعلى من ذلك وهو واما ما ذكرت من ان تجاز في ما يشترونه من سقنة
 المسلم بخير ان تكون ما كانا الشيء سقنة او اشتريته من سقنة فذلك كذلك
 اذا علمت دعوت الا لوجاء بان الشر والسوق اهل الصلوة حال الامانة

انه حررهم عنه بسنة او ثمانية او نصف او ثلثا فاما ما سوى ذلك فالحال فلما ان
 فتح الشراء من اسواق اهل الصلوة وثبت قلنا ان شراء الرقيق جائز لان
 يعلم انه مسروق ومغصوب او يقع فيه سبب والاسباب المحررة عن عند ذلك
 • واعلم ان السنة جرت وصحت بان اهل الشرك اذا عارت بعضهم بعضا فسيبهم
 ان شراء ذلك السبا جاز عند الفقهاء وما اذا سبوا ولا رجاو بعضهم بعضا او اختدع بعضهم
 بعضا او يغتم اهل الاسلام بعضهم بعضا او انقص ملكهم وسعونه فكل ذلك له
 محرم فمن قال من الرقيق المملوك انه اخذ على هذه المجهدة فيقبل ان يشترى
 فما يحب مسلم ان يشترى • وما من لم يعلم انه مأخوذ على هذه المجهدة فلا بأس بشراؤه
 وسأخبركم ما يذهب عنكم ريب ذلك المريت لوقت رجلا دخل سوقا فاشترى
 المسلمين ما شترى منها متاعا او رقيقا او اصل ذلك لشراء مسروق او منقصب
 والمشتري لا يعلم ذلك ولم يعلم بشيء من ذلك عن بعله كان ذلك يخرج الى المشتري
 ام ذلك له ولا سعة فمن قلنا ان ذلك مما يسهل العباد جملتهم معذورون بكونهم
 تبليغهم معرفته فان بلغهم معرفته فلا عدل لهم • قال الناطق بلوخ: معذرة اول من
 في هذه قبل البيع انه مسروق او مغصوب وكذلك كان العبد العصور دية ان لم يقم
 انه لملك او شهادة عدلين حريين مسلمين بالعين عاتلين والله اعلم حرج • وكذلك
 السبا ولا يمكن فيه صدق حرج فنادوا بشترى بقر وسوق المسلمين اهل الصلوة لان
 تعلم انه من ثمرة هذه الصفقة التي ذكرت لكم في الكتاب ولا قوة الا بالله
 وقد بلغنا ان بعض الملوك اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية قبطية
 فوطئها رسول الله صلى الله عليه وسلم فولدت منه غلامين ماتا جميعا فلو كان لا ينبغي
 شراءهم ولا سعة الا على حد الذي وصفت لما قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 حتى يعلم ان سبب استعبدها وهل خست اولادنا ولكم في رسول الله اسوة
 حسنة والى الله • عن الشيخ جاعد خيس وفيه لولا الترجيح الذين
 يملكون وما كنهم مثل الدواب فيباعون في بلاد المسلمين وكذلك غيرهم فممن

فساد ذلك كونه ملكهم واستخذوا البيع والشراء لهم من الدين على أي شيء
 اخذوا وهل يصح في حق مثل هؤلاء حتى يصح انهم احلوا الحرام في حقهم حتى
 يصح انهم عبيد صريح لنا ذلك فان البلية به عظيمة قال والناس على عدة انواع لا
 جناس لكن على الجملة فالقسمة مثل هذا فخصهم الى العمى والنجس فهما قسمان
 لا ثالث لهما فالجنس العمي ياتون به على ان يقع عليه المكنتة بالحق وبحرف
 استبعاد وجوبه عليها بالعدل وما الجنس العربي ياتون به فلا يعلم انه يقع
 عليه اسباب المكنتة بوجوبه على حاله لان يكون وجهه امة اذ كانت امة فليس
 من يلحقه بشرط على من يملكه له على قول بعض المسلمين • والاصل المجمع
 انه في الحكم على الحر حتى يصح على احد منهم العبودية وهو ان يكون في لون
 فيه اوجوه لا غيرها فالوجه الاول ان ياتي عليهم ما يكون فيه لاسية غيبة
 فيكون في اسمهم او اسماهم فكذلك ولا يعلم ان كان واهل القبلة بما لا ياتي على
 عز في قول المسلمين على ان انما هو في اهل الشرك والعجوة خاصة ولاكن لوجه
 فيهم شرط لا بد منها والوجه الثاني ان يسمي بعضهم بعضا في الغاوي التي تقع
 فتجوز فيما بينهم وفي الحارثة منهم لبعضهم بعض فيجوز لشراؤه في قوله وجوز
 جواز ذلك من السنة والفقهاء على ما ذكره محمد بن محبوب رحمه الله وعسوان يكون
 فيمن لم يكن له مع المسلمين عهد ياتي اليه بامان ولا ذمة وقد مضى من القوام
 يدرك على ان هذا لا يجوز على أي شيء ولا على كان واهل القبلة من مسلم ولا كافر
 • والوجه الثالث فيما يروى عن جابر انه اجاز لهم عند المجاعة بيع اولادهم فاذا
 اجاز لهم البيع اجاز منهم الشراء وصير هذا وجها في ملكهم على نواب • فانظر
 في هذه الوجوه الثلاثة فافهم الاصل باجدها يقع الرق على من يقع من
 عليه بالحق ويجوز شراؤه من في دين • وهذا لمن صح معامره من هذه هي
 الاسباب الموجبة فيهم ذلك فاعلم • والوجه الرابع وجهه الحكم وهو الاقل
 بالملك من يجوز منه اقلها عليه لمن يجوز له الميراث باطل ولا يصح حمله

وصحبه اذا انكره بعد بلوغه ولا على من كان على تقية وصح له ذلك ولا من عقله
وما صح له ما اخذ على عهد السقة او الخلع او التغلب ^{لصله} فالحكم بالجور عليهم سلبا واثارا
لم يورثوا للمسلمين وان لم يورث في شيء مما يوجب المنع فحق الدلالة على ما ورد كان
اخذوا وكذلك ما وجدوا في سوق المسلمين او غير ما جاء على معنى اللطائف ان شئوا او لم يورثوا
عليه امر الا لم يورثوا العود بنحوه ولا يورثوا ما يوجب له الحرية ولم يورثوا معه الله حرمه المصلي على
هذا ان كان محرم من بيعه عن نفسه ويذبح عنها لكن المصلي لا يثبت عليه **الف** ان هو بعد
البلوغ انكره وعلى من شككته غير من وان كان في صباه او قبله وبالبايع على سكوت ومع الدعوى
بغيره يسمع منه عند البيع لم يختلف ثبوت عليه ان لم يكن في موضع تقية اذ هو من
بعد ان انكر العبودية وادعى انه حر والى شيء مما يوجب الحرية في قول ابي حنيفة **الف**
رحم الله الله لا يصدق الا بالبينه كانه يذهب الى ان سكوت من تجت عليه من انكاره
العبودية وادعواه الحرية وبعد لا يقبل حتى يصح له نفيه ورفع عند محمد جمعان
كانه من يذهب الى هذا وان الشيخ ابا سعيد رحمه الله مع هذا **الف** وفي قول هذا
الراي ما اوضح انه حر لم يثبت عليه ما قد لم فيه لانه في سكوت الغوي عنه له كانه
غمره بنفسه وان كان العذر فلا شيء عليه وفي حكم اذا صح له وقول ثانيا في سكوت
ليس محذور لان النفس من الاموال الدعوى فيها بالملك لا تقبل حتى يقر بها احتياط
مع عقل صحيح بعد البلوغ او صح عليه بالجملة التي هي في حكم الظاهر **ج** وعلى قباد
معنى هذا الراي فكان في سكوت لم يقره بنفسه لان ذلك من الدعوى عليه كانه لا شيء
ملازم له عليه على حاله وفي الاثر عن الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يدل على ان كان لا يري
ثبوت عليه في هذا الموضع اذا هو انكره وبعد ان كان على عدم انكاره اجاز على معنى اللطائف
شراؤه وكذا القولين عن المسلمين وليس في احدهما ما يدل على وجوب المصوب في الراي
وعلى البتة ان يجهل ما يدعيه عنده ان بان له وان فليس اشد اهل الخبرة به وفي قول المسلمين
انه لو سئل عن حاله انكره على وجه صريح فقال لا ادرى لم يخبر في قوله شراؤه وان
هو قول الملك لم يعبه وعلى ذلك رفع البيع لم يقبل وبعد ان كان حتى يصح له ان يقره

له غير ما سئل فيه على حال الهند فتمت به نفسا لان يصح له فاقاره انه على تقيد فان لا ي
 فيكون مخرج ان البالغ من يتقيد قبل ان كان له ولو ثبت عليه على ذلك فانه ولو لم يكن هذا كذا فيكون
 على الكثرة بعد ذلك • وان لم يصح له ذلك عليه لم يقبل حتى يصح ان يزوج ويشدان بالحقوق من هذا الموضع
 مع علم الدعوى ما صح عليه حتى يموت • المدعى له معنى ما خرج في البيع ما لم يصح هناك معنى ب
 رقة على ذلك وكذلك لا يخرج من اهل العلم بوجوب الرق • انه يصح في العدم السبا والملايكة والافاق
 ودرهمن والقول ما يستدل به على ذلك فانظر فيه تعلم موضع الاباحة والحرمان بالحرف في استبعاد
 من يجوز عليه الرق من النوع اجناس الخلق • وانما من الذين ابتلاهم بذلك مولاهم ولقد
 وجدنا عنهم قولا لبعض المتأخرين من اهل زمانك لا قدر على فعد اليك ما فهمت فقال الله
 انما الراسخين مثل محمد محبوب • والى سعيد وغيرهما • فقهر او المسلمين • وكلما ما عضا
 عند لصدره عن • هو اقل ثمنها المتقدمين • ولذا انما على طلاقه يقتضي المنع في
 مواضع مباخذ داعيها صريح الذكر وصحيح النظر والغرض من هذه الشهادة
 كغيره • وقبل حتى يصح كون سبها بعد الدعوى لغير علم العدل فكشف طرعا محمد
 محبوب • محمد السوفى بعض سبائل جنات الذين فانظر في هذا كذا ولا يقبل من هذا القول
 والعدل على • **مسألة** • وان تزوج سيد العبد لعبدته امه فطلقها او ارادها او كان سيد
 الامه هل السيد العبدان يزوجها على عبده ويكون سيدها ام لا • قال نعم مادامت في
 العتق فكل من السيد العبدان يزوجها على عبده ويكون سيد الامه والعدل على • **مسألة** • وسيد
 الامه اذا كان يطانا او لا يبيعها فانها ايستعانتها بحضتين • وان لم يستعانتها فذلك عيب في
 الامه وعليها ان تحب للشوي فان اتم البيع تم وان نقصه انقصت ولها ان اواضت من غير
 ان ينوي تركها وهو واقف عن طهرها ملا ينفعه ذلك من غير تبيد ونقص والعدل على
 • **مسألة** • في اوق • ولها المفقود ولها ايها القوم والى يتزوج هذه المدة ولها ايها ام ولا
 ايها فان كان ولها ايها او طلقا تزوج • ولها ايها الا تكون هذه المدة اعتقها من اعتق
 ايها او تزوجها واعتقها او تولاك للعتق بزوجها الحاكم وهو لا يزوج ويحبها من اعتقها
 ومن لم يولدها فيها وهذا القول احب الى والعدل على • **مسألة** • ومن تزوج فلو كانت لم اشتراها

ووطئها في يوم واحد فان كان تزوجها قولوا الاستبراء فلا يحل له وطؤها بغير
 الاستبراء وان كان تزوجها بغير ذلك ثم اشتراها ما كان اشتراها قبل وطئها فعليه
 الاستبراء لان الاستبراء لها سنة ثابتة مع صاحب هذا القول. وقال الاستبراء
 عليه زوج له تزوجها ووطئها قلت وكبرية الملوكة لا تستبرأ. وبغير بالغ قال
 اما الاستبراء للصبي الذي غلب بالغ فقبله بعين يوم او قبل خمسة واربعون يوما قال
 وقال عشرين يوما على البائع وعشرين يوما على المشتري. وقال قال علي البائع
 وعلى المشتري اربعون يوما وقال قال شهر وقال قال شهرين وقال قال
 ثلاثة اشهر. واما البالغ التي لا تحض فقد قيل ان القول فيها كالصبي وقد يحد
 ايضا في الفتاة الصغرى في الاستبراء عنها الشيخ ابو محمد. واما البالغ التي تحض
 وقال حيضة واحدة وقال قال حيضتين على المشتري والبائع وقال قال علي البائع
 حيضة وعلى المشتري حيضة وقال قال علي البائع حيضتان وعلى المشتري حيضتان
 والمداعلة **مسألة** والسيد اذا وطئ امته ثم تركها او تزوجها زوجها او طلقها زوجها او
 ان تزوجها احدا يحتاج الى لفظ ينفعه لا يستبرأها ونوى ان يستبرأها بكذا لولده
 تزوجها او بعد انقضاء الوقت ام انما مضى لها منذ تركها او طلقها زوجها او بعد
 الاستبراء جاز له تزوجها ولو لم يعتقد هذا الاعتقاد قال كحل الوجوه يخرج اجاب
 معنا وان اعتقدوا واهابا بالاعتقاد للعدة فحسن ذلك عندنا انشاء الله ولا داعي
 ان يجبل ان الامت اذا كانت بين رجلين فوطئها كلاهما في ذلك خلافا لقولها
 عاهلها ولا يلحقها الولد ويكون الولد ملكا لها وقول ان الولد يكون لها زوجها
 وبوئانه وهو كثر القول. واما ان اوطئ الامت احدهما وولدت ولدا فعليه شريك
 نصف ثمنه يوم ولد على كثر القول قال وقال يوم الحكم وعليه لشريكه نصف العقد
 والمداعلة **مسألة** ومنه وهل يجوز بيع الامت في الحال اذا كان سيدها يطاها
 او اشترط على المشتري ان يستبرأها ان المشتري يثقله وبغير ثقله قال نعم
 للسيد ان يبيعها ان اعلم المشتري بما وصفته والمداعلة **مسألة** وتزوج امته ثم

اشترى نصفها فلا يجوز له ان يطاها وقد انفسخ النكاح بينهما لانه لا يخلو ان يكون
 وطؤها بالزوجية او بالملك على كذا كان للثمن غير تامة وله فيها شرك والزوجية قد انقضت
 بعضها لم يخلو ان يطاها او ايضا فان الاجماع على ان المالك ان اشترى من زوجها نصفه
 لم يخلو وطؤها كذا هذا فله فان اعظم ما شره صارت حرة وخرج على شركها
 تلغ عليه فان رضيت به تزوجها تزويجا جديدا والذي امكده بنفسها ويكون معه
 ثلث تطليقات وان اشترىها كلها جاز له وطؤها بالملك ولو كان عليه ان يستبرأ
 ووطئها لرجل فاستبرأ العدة من وطئ غيره وليس عليه ان يستبرأ لنفسه ووطئ
 والعدا على **مسألة** وسألت عن المكاتبة في حال ما كوتبت قبل ان يذبح الثمن الذي
 كاتبه قال هو حر لا دليل على ذلك قول الله تبارك وتعالى فيها ذكر في الصدقات فقال
 وللمرءات ما اخرجن من البيوت منكم قالوا ان المكاتبة لا تخرج اليهم الزكوة وانما الله
 جل ثناؤه قد اعطى للمكاتبة علنا ان تخرج من حيلة المالك والعدا على **مسألة** وعدة
 الامة حبسها ان لم يستبرأها البائع محضه فان استبرأها البائع يحبسها كان على
 على المشتري ان يستبرأها محضه قلت هل على المشتري سواء البائع قال لا
 سواء وهو معتد بذلك لان قاله البائع انه لم يستبرأها كان على المشتري ان يستبرأ
 محضه قلت ان استبرأ المشتري الامة محضه وجامع وعبري سواء البائع يكون
 مسلما قال نعم يكون مسلما قلت فالامة التي هي غير بالغ كزوجه قال لا يكون
 بوطأه قلت فاني سمعت ان عدتها خمسة واربعون يوما قال كل ذلك جائز قلت فان
 استبرأ الانسان امة صغيرة غير بالغ وجامعها بعد اربعين يوما يكون مسلما
 قال نعم قلت فان تزوجها ثم اشتراها مال خلد لا يجوز ان قلت فاني سمعت
 لقاسم عن هذا القول قال هذا قول شاذ وانما لا يخلو وعده حيلة على
 دفع الاستبراء والساعى **مسألة** وزوجت عبدا من اخلاق ابيه وكان
 العبد اخ الرجل الذي هو وارثه والرضاعة يجوز له بيعه ام لا قال في ذلك
 اختلاف قوله لا يجوز بيعه الا في دين لا بد منه وقوله يستخرم ولا يباع

وقوله يجوز له بيعه والانتفاع بثمنه لا مباح والرضا عنه ليس باخ والنسب الذي يثبت
منه نسب الملك اذا ملكه فخرج عن عليه وكما هو وامام كان يحرم الملك بسبب الانسب كالرضا
والاصهار فقد جاءهم من الاختلاف والدواعي **مسألة** وما الرجل الذي عنده امه مملوكة
سرية ووطؤها ثم مات عنها وفي مملوكة وليس له منها ولد وليس عليها امة الممثلة بل
عليها الاستبكان اذا ملكها احد من يجوز له ووطؤها فلا يطأها حتى يستبقي بمقتضى
ان كانت من نجس او نجسة والربعين يوما ان كانت صبيته هكذا حفظته واثار
المسلمين والدواعي **مسألة** وعن الشيخ احمد بن محمد رحمه الله وعن امه مملوكة بين
رجلين او ثلاثة او اكثر وذلك لان احد الشركاء ان يتسواها اهل يجوز له ووطؤها الله
شركته فيها ام يكون ذلك باذن الشركاء ام لا **قال** لا يجوز لهذا الشريك ان يطأ
عنه الا ائمة لان عليه فيها شركاء ولو اذن له بفعله لوطئ شركاءه فلا يجوز له ووطؤها
ولا على في ذلك اختلاف وكذلك لو تزوجها باذن شركائه لم يجز له ان يطأها لانتزاع
ينهم بالملك الذي له ولا يجوز له ووطؤها لان عليه فيها شركاء وان وطئ هذا الشريك
هذه الا ائمة المشتركة باذن شركائه او بغويزهم وجاء منها ولد فالولد ولد وهو
مخرج عن مملوكة ووطؤها عليه حرام لان الولد لمحق من النكاح الفاسد كما يلحق من
النكاح الصحيح في قول المسلمين والمخالفين • وعليه ابقية شركائه قيمة نصيبهم
وهذا الولد قيمة مملوكة يوم ولد والدواعي **مسألة** ابن عبيدان في اوقاف اشترت
وعبد حصة فعلى يكون ذلك العبد من ذوي المحارم لتكامل الملة ام لا • قال في ذلك
اختلاف قول لان يكون العبد من محارمها حتى تستقر به كله وقول انه يكون من محارمها
اذا اشترت منه ثوبا والدواعي **مسألة** ابو سعيد النخعي في العبد عيب يورث
به فان خرج في نظر العبد ان لا يملكه حتى يورثه مع المشتري • قال القول قول
البائع مع عيبه ولزم المشتري اخذ الا ان ينكح البائع عن العيب او صرح انه قد
عنه والدواعي **مسألة** الشيخ سعيد بن احمد بن مبارك الكندي في ذوق رجل
لعبيده انكم شرقي بقدره فلان او اخبرني فهو حر ولو جباله تعالى في نفسه واحد

بعد واحد يعتق كلهم ام لان قال فايهم بشعر اولاد اخبره اولادهم عن غنا
 لان البشارة بالشئ وان تكون الاول مرة وكذلك الخبر فايهم اخبره اولادهم
 معناه لا فرق عندي بين البشارة والخبر فايهم اخبره في هذا وهو عندي بمعنى
 واحد ولو جرد عن ابن عبيدان في جوابه لمن سأل عن مثل هذه المسئلة فقال عندي انهم
 يعتقدون جميعا على صفتك هذه في جميع ما ذكرته والرد على **مسئلة** ومنه هذا قال رجل
 كل عبد لي قد تم فهو حق وعنده عبيد منهم من لا عليه حول ومنهم اكثر ومنهم اقل قال
 ان كان معناه وقصد في ذلك ان كل عبد ملكك ولا قبل بما ليكده فهو حر كان ذلك
 كذلك لا يعتق حر كان ملكه بعد ملك من ملكه والعبيد لا وان اسلم القول في
 ذلك ولم تكن له نية في ذلك فقد قيل ان كل حر حال عليه عبيد حول كامل منه ملكه فهو
 قد تم قال المؤلف الام لان القابل لهذا القول الاخر محال بقول الله تعالى حق
 عبادكم العبيد القديم وعنه انه للعول به اذا خلا قائلة والنية واسل القول
 في ذلك والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وهل على امر الولد سعاية للورثة اذا ماتت
 ولها منه ولد يعتق به ام يكون على ولدها في ميراثه قال في ذلك اختلاف قول بعض
 الامم الورثة العينة حصصهم من ثمن امره ان كان له مال ورثة ورثته وان لم يكن له مال
 ورثته ورثته فان الورثة يستسعون منه حصصهم وقول انه لا يرث الامم ثمن
 ولا سعاية على امره لانه لم يكن له فعله ويجوز هذا القول **والرد على** **مسئلة**
 الغاوي والذي اقرن والله اعتق ملكه وعلى ايضا ندعي ذلك فليس عليه **شك**
 شئ وهو تدعيته ولكنها تعتق باقرار ولا سيدها ان اباه اعتقها وتفرج على العينة
 الورثة بعد نصيبهم منها **والرد على** **مسئلة** ابن عبيدان في امه عتقت وعندها
 اولاد بما ليكدها اولاد احل وماتت المعنوقه وتركته هولو له الذي تركته
 فجعلنا مالها ائالا اولاد اولادها وهم صبيان ثم اعتق احل اولادها او بعد المال
 لم ينفذ قال ان المال الاولاد الاولاد على قول لا يوقف المال على الاولاد ويجوز
 ان لا يكون للمال اولاد ميراث اذا اعتقوا بعد الموت ولا يجزى ان ينزع المال الذي

الولاد الاولاد والاعمال **مسألة** ومنه وفي رجل اغتصب عبدا فباعه وعق المشتري
 واستحققه بيده بعد ذلك اعني هذا العتق الاول قال يوجد في الاثر ان العتق كخفي اذا
 بيع العبد هو مضمون وعق المشتري ولو يعلم انه مضمون وما اذا سرق العبد
 وابعده سارقا ثم اعتق المشتري فيوجد في الاثر ان العتق لا يغني عن العبد ودور لصاحبه
 قال المؤلف الاختلاف في عتق العبد المقتصب من مشتريه الذي لو يعلم بغيره موقوف
 ان ذلك العتق ليس بشيء وهو بعد لسيده الذي كتحقق قولك العتق ما جاز والاعمال
مسألة سئل المؤلف عن رجل اشترى امته بالغار رجل وصرح بشراؤه لها وصارت
 مملوكة له فلما مات المشتري ادعت الامة انها حرة ولم تدع ذلك عند البائع الاول ولا عند
 المشتري الا قبل قولها في ذلك وتكون حرة ام لا قال لا يبين في قبول قولها ولا صحة
 دعواها بعد ثبوت الملكة عليها وهي عندي باقية على ما حق تقوم لها بيده تشهد لها
 بالحرية لان من ثبت عليه الرب لا يخرج منها الا بصحة العتق ودعواها التي بعد ثبوت
 الملكة عليها لا تقبل منها ومن ثبت عليه حكم فلا ينقل منه الا صفة ولا نعم سيده والعكس
 فيه قول المذاهب حتى ان دعواها ما يدعي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو اعطى الناس بغيرهم
 لا سئل قوم من ماء قوم واموالهم وعندي ان هذه الامة على صفته مملوكة حتى يعتقها
 من مشتريها بعد ما صرح فيها ولا عمل ان احدا يقول بغير هذا الادلة الزائدة في قوله
 ولا حاجة لنا بالان ياق دليل لا يقبله المسلمون والاعمال كتبه سائر عيدا الصافي
 بيده ارجو ما سطر في هذه الورقة موافق للحق والاصواب كتبه المقلد محمد علي
 سائر النسخ به قال غير المجاوب والذع على اثره بتصحيح قوله كانه قولها
 هذا صحيح غير مختط للحق المله صائب وللباطل بجانب ولكن لما تاملت
 معانيه وتدنوت مبادئه وجدته قولاً جملاً غير مفيد ومطلقاً غير مفيد ومع هذا
 انه غير متين وتطرق معنى التماس والعامر عليه فلما ان كانت مشبهة هذه
 الصفات به ومضافاً اليها حبيبت التكلم فيه بما فتح الله في تفسير محملاً له وتوقفت
 مطلقاً انه كذا يتبين من مجموع ما به ومخصوصاته فيحكم لكل معنى منه حكم ويحكم به

على خصمه لما ارادوا من ذلك ما هو اتم فائدة للسائل واقرى حجة للقائل ولا يوضح
لها جمل وروثق عروبة المتسكك للعامل **•** الاول ان طلق الحسن كجامع اعتبر في الفضل
لها في كمالها بالاضافة اليها الا انها اقدم من عمل في العلم واسبغ من قدامه والبلغ في
القوم ولا يجوز ان يصرها عن ذلك ففسدت جمل فوطها عن غفلة ولا عن جهالة انها
وكن لعلمها اطالبا لا يجازر ضما صغى عن الدلالة فيه وهذا هو معدوم وبهذه
العلم مع انهم لا يريدون بانواظهر التي يقتضون علمها بالاختصار فيها **•** والاولا وجه
التي تليق بها وان كانت غير محقة لجميع الوجوه التي تخرج انوارها عليها وتعلقها
وكان في نفس اللفظ مقتض على ذكر بعضها فان تخصيصهم لها عن وجب منع جمل
التي حكمتها في علم اولي البصر باحكامها وادوى النظر الصحيح في اسماها وتصديقاتها
تھا واما بعض من فاند لم يكتف بالاجاز عن النسخ **•** بل اقام ريب وميل عند
التفسير والتواضع حتى افقوا به ذلك في عامة ما اشكل على عقاله وكان ذلك من صفاته
وافعاله حتى انه يكون يكون بعض الحق بلفظ مختلف **•** ويكرر بعض الكلام للثقل
كل ذلك بغيرها ومنه وشقة على السائل واحتراز له لئلا يحل شيئا من جمل القول الغير
تفسيرها وهو حكمة على شوق الباطل فان ذلك غير بعيد عن الهي الجاهل وما كره
او عامل وخاصا هله وانما هذا لا يشاء الله منهم وقيل ما هو فاعلم بان الامور
على الجمل والعشيم ولا يتقون محذورات **•** مشبهاتها في عمل ولا علم بل يمسكون بجمل
الاثار ويقولون لمن عاينهم قد اخذنا هذا عن اولي العلم والابصار فيخطون في
تمسكهم ذلك لا لم يسلكوا به مسلكه من المسالك حتى ضلوا واضلوا واتبعهم في
المسالك هذا حال المتفكرين فيهم الحكمين **•** فمعا صحت فيهم فضلا عن العامة
والعوام الذين غرخوا وجرين طوعهم **•** فلما عرفت المنطوق اليهم في طائفة هذه
القصا التي تقود المتصف بها الى المهلكات احببت تفسير الجملات وتقييد
المطابق على ما عرفت من اشار الثقات بقية لقول القائل وكفا للمفسر للظواهر
ومنعوا من الدخول عليه ومفسدات المداخل لادركه ولا صدق الذي احصى كل شيء

فانقل على ما علمت من صحيح المقول واكدته كحالات العقول وكان هو الثابت في
للعقول والمفوض لكل المشتكى احلا والبرهنة من ظهرت عليه الصفات البشرية بعد عدم
الصحة فيه بانها والطائفة العنيفة التي لا تخفى على حال ولا يجوز عليهم الا الحرة وتقبل
ان يكونوا احد طوائف الابحثة التي تجري عليهم الاحكام للملكية بعد عدم وجود الانساب
التي توجب لهم حوالا القبة ووجود عدم غيبته عن المتبايعين في عند العقدة بل كان حاضرا
اللات مشهور الصفات الانسانية وكون المشتري من ثبتت عليه الاحكام الاسلامية
وكوهم ايضا جميعا من ثبتت عليهم العقود ويلزم الوفاء بالزمم والهمم الدينية
وهو البلوغ لامة العقل وجميع الصفات النقصانية فاذا حلتوا جميعا هذا الحال
وجري بيع للمساخ وبايعه على ان يقدم ذكره وتلك الخصال ولم يمتنع منه جبري حين البيع
تغيره ولا نظر منه تكبر وشي من العقول والفعال وانما اعترف بالملكبة البايعة ومعه
واسلم وانفاذ لمشتريه وعلى هذا بقى ما شاء الله في يديه وهو تمكده واستخدمه وجميع مخرج
ذلك عليه فان انكسر بعد ذلك العبودية وامتنع من الاتقياد وادعى الحرية فهذا الذي
لا تقبل دعواه ولا يسمع منه شكواة بل حكم الرق عليه لانهم فان لم يحكم عليه بذلك الحاكم
وهو صاغر غرم وسواه كان ذلك في حياة مشتريه او بعد موته فلا فرق عندي في هذا
موته بقوى حجة وارثيه وضعف قوته هو فيما يدينه الا ان تقوم له حجة نصيحة
تقوم في حقه على سبيله في الحكم كمنع ذلك لادبته مع عدم العذر والذم والغرم
ما عذبه من مشورته واما ان لم يكن عند البيع بالملكبة معترفه ولا بالحرية منصفاه وهو
على ما سبق من سائر احواله الدالة لم يدين ما عذبه بظاهرها مقال حتى وقع البيع فيه
لمشتريه فعند ذلك على لسانه بالحرية وانكسر على يده عوى الملكية فهذا الذي
قد جرى فيه معنى الخلاف بين اهل العلم منهم وقال محمد بن زيد واجتنب ان الحق
لا يبطل اسكوت اهلها عنها فاذا كان ذلك في الحق فلا انفسا جري بذلك ولا بعد
منها ونحو الملكية من منهم وارجو ان يكون الاشرى قولهم وهو ان الملكية ثابتة
عليه تركه انكسر في غير ذلك على بايعه ومشتريه والجهة طردوا انكسر قولهم ما

اتفقوا جميعا عليه ودعوا غيره **فصل** ان ترك النكاح من ادراكه لم يتركه حتى يتكلم ان اظهره
جدة واما ان كان مشركا المشرك له وهو في حال صباه في حاله وكذا غير محكوم
 عليه بالعبودية ولا له بالحيثية وان استسلم وتعاقد واستولى فان تركه لا يوجب
 الرق عليه وانما يكون امره موقوفاً والحكم عليه بولد مصر وفاهله والحكم له وما في الجاهل
 فحاشي ذلك الحال بل هو بالحكم **فصل** في نكاحه عليه وله ما يصح منه بالحكم ان اكرهه
 كان له النكاح وان اقره كان عليه اقراءه **وهما** الوجه الذي تصح بهما للكنة ويجوز
 عليها فمن يجوز وطوئها لغيره فله ذلك وكذلك ما سباه المسلمون منهم في حال المجانية
 بينهم حين ياتونون حرّاً لهم وما سبوا بعضهم وبعض في حال انصابتهم **الحق** ان
 حال المقتة منهم والغصب وثالث الوجه هو ما اجازه الشيخ جابر زيد رحمه
 الله فيما روي عنه **ويصح** اولادهم لهم عند المجاعة هذا ما عرفتاه ونصف وجه
 جواز للكنة فيهم واما العرب فلا علم وجد جواز للكنة عليهم في حال الامانة
 خروج امة للعدو والناس وهو قريب واولدها واولاد فانهم لم يردوا في خوف
 الاختلاف فيهم من اثمهم تبع لآثمهم في الملكة واثمهم تبع لآثمهم في حكم الحق عند
 وجود الشرط منه **فلك** عند العقد او عند عدمه واما ما سبوا ما ذكرناه على حسب
 ما وصلنا فانما لا نرجو له حاجتنا الى امانة نفسه على ما هو عليه غير ان كل تعيين
 قودناه به جواز شره وهذا المشرك لمن استراة واطلقنا تمكده عليه في عدمه
 دلالة على عدم جواز تمكده لا يخرج عندي قول القائل يعمل القول في هذا على ما
احسب وارجو الآ على الله اعلم ونعيبه ادعي وحكم بهذا ما حضريه وتفسير
 بمثل هذا القول على ما عرفت مفصلاً **اقول** اهل العلم فالينظر الناظر فيه **فليست**
 في معانده وليعمل بحقه ويعقد على صلته ولا يجلي حسن ظنه على ان يقبل امفي
 الباطل فاذا كمل الجور العالم ولا جاهل ولا يجزئ منه اشارة ظنه على ان يرجع على الحف
 فيكون بذلك مبطلاً لا يخرج له من الفسق بل الحف احق ان يتبع والباطل ارجى
 ان يترك ويصح لان لا يسعد ايها الناظر غير ذلك في جميع نواكده وقواكده

فعلما كان كنت راجعا نفسك مشفقا عليها لمالك والافعال بما شئت فان العبد يصير
 باعاً لكه وانا استغفر الله تعالى ونائب الدين جميع ما خلفت فيه رضيته في قول هذا
 وفي غيره من جميع اموالي في عقادي وفعالي وقولي في هذا وفي غيره قول للسليمان بن ابي
 رزق فيهم في جميع الراي والدين واتفقوا في الا بالمدرب العالمين فهذا هو الفقير لله
 ههنا بن خلفان محمد بن ابو حمزة **ابن عبيد** ولذا اعتق احد من الشكاه عمداً **العبيد**
 فعليه حصة شركاء في العبد الذي اعتقه وتكون عليه الكفارة وهذا العبد لشركاء بقدر
 حصتهم والعبد وقول ان الذي اعتق هذا العبد ان يستسيق هذا العبد والاستعداد
 هو ان يعلم العبد قيمته بل يعتقوا اكثر القول للسعاينة عليه **الداعي** **مسألة** ومنه
 ولما لا تملوككم اعتقت واختارت نفسها او كون الصداق لها ام ملكها وان لم يكن يقي
 بينها وبين زوجها شيء والطلاق الرجوع الى الثالث تطليقات وكذلك العدة قال
 اما الصلح فقول ان الصلح طعما لا يستثنى المعلن وقول ان الصلح للمعتق والاول
 اكثر واما هذه هذه الامة فاهما الرجوع الى الثالث تطليقا فاذا كان قد طلقها وقبل
 واحدة ثم اختارت نفسها فقول ان الخيار يكون تطليقا وعلى هذا القول تبقى تطليقة
 واحدة اذا اراد الزوج التواختات منه نفسها ان يتزوجها تزوجا جديدا وقول ان
 الخيار ليس بتطليقة وعلى هذا القول تبقى تطليقتين والقول للقول **الحوط** واما في
 العدة فان عدتها مثل عدتها لانهما قد صارت حرة بعد العتق **الداعي** **مسألة**
 عن الشيخ عبد الله بن محمد الكاظم في المم عبد الله بن محمد مولاة ابعتق له **قال** اذا كان
 الكاظم يدار المحرم ثم خرج عبده الى الاسلام عتق وان كان بينهم صلح لم يعتق
 باسلامه وفيها اختلاف **والداعي** **مسألة** ومنه واذا تزوج العبد باذن سيده
 ثم طلق السيد لزوم الصلح ولا يعطى اكثر قيمة العبد وان لم يطلق الا ان باع
 العبد في بلاد اخر حكم عليه بالصلح ايضا **والداعي** **ابن عبيد** **مسألة**
 الامانة اذا اخبره رجلان من عوام الناس ان زوجها طلقها او طييعا ان الزوج والزوجة
 يجوزان با واحدهما ان يتزوجا بعد القضاء عدتها بمن يشاء والرجال وعلى النساء

والصلح اذا طأون قلبه الى قولها ان زوجها طلقها او ليس للامانة في هذا موضع
 قال اهل الحكم فلا يقبل الا شهادة شاهدي عدك واملى الامانة فاذا طأون قلبه
 اللعة فلا طانة حكم واحكام دين الله تعالى ولا يضيف على سيد الامانة زوجها اذا
 ارتفع الرب وقلبه وذا ورتج امته واخبره بطلاقها فذلكا **ق** للامانة
 او احد غير من اخبره فذلك جائز والى **مسألة** ومنه ولو ملكوا اذا تمرد رجل انده
 وادعى عليه حرقا وانكر المملوك ذلك هل **ع** عليه عمن ويحلف لخصمه الله قال
 ان العبد المملوك اذا جنى جناية فالخير للسيد ان ياذن لعبده ان يجازي **ع**
 اذا جبت عليه اليمن وليس على العبد عمن الماذن سيده وان شأوا السيد ان
 عن عبده فاذا جبت عليه اليمن **ع** على العبد الا السيد يحلف عن عبده فانه يحلف عينا
 بالله ما علم ان عبده جنى هذه الجناية ان رضوا **ع** من السيد وان اذاع **ع** من العبد
 فله ذلك ويحلف العبد باذن سيده وما اذا اقر على نفسه شيئا من الجنائيات وغير ذلك
 فلا يقبل اقراره على نفسه الا ببينة عادلة لان اقراره راجع على سيده • واما اذا فعل
 العبد شيئا من المعاصي على استحقاقها الجس أو فعل فعلا فلا **ع** عليه الجس والمقتد
 التهمة بوجوه والوجوه على الجس في الجس ونفقة العبد في الجس على سيده
 ونفقة العبد لكل يوم ربع الصاع وجب الذلة وفركه واحتاج للامانة • ونحو اليس
 للعبد نفقة من رضى به على السيد ان يطعم عبده ما يشبعه ويتكسوه ويرى ذلك
 في الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الشبعوا بطونهم ولا توافوا جنوهم والى **ع**
مسألة الزام لي في قول في هذا هله سنين ثم ندوم رجوع اليهم فوجدتهم كلهم
 امواتا ولم يبق منهم ورثة والارحام لمن يكون هذا العبد الفقراء ام موقوفاه • قال
 ان هذا العبد يرضع نفسه الفقراء ويكون خدمته للفقراء وثلاثة فصاعدا وتولد
 ان ثمن هذا العبد يخرق على ثلاثة فكل فصاعدا والى **ق** • ومنه فمن
 لاد ان يوصى بعتق عبده ليستحقوا العتق بعد وفاته وما دام سيده حيا
 في ملكه فغنا باللفظ الذي يكون للسيد فيها الرجعة حتى حيا تاذا اراد الرجوع في

يعتق عليه وفي الذي لا يكون له الزوجة في ذلك قال ان لفظا وان ان يوصف
عنده فان الكاتب يكتب اوصي فلان فلان الفلاني يعتق عبده فلان بعد موتها
للمعتق رجل والا تهاجم العقبة هذا اللفظ يكون السيد في الرجوع على أكثر القول **واما**
اللفظ الذي لا يكون للسيد في الرجوع فهو ان يكتب الكاتب اوصي فلان ان عبدا فلانا
هو ترون عبدا فلانا بعد موته جاز الوجه السعالي والا تهاجم العقبة هذا اللفظ الذي لا يكون
للسيد في الرجوع فان مات السيد عتق العبد ويكون السيد خدام العبد مادام السيد حيا **مسألة**
وفي من يبيعون شركا وظواها لان جلت بولد فقال وقال الولد يكون لهم
وقال وقال لا يكون له **مسألة** ولا يظهروا ويكون ملكا لهم قلت سيق ميراثه منهم على ميراث
الظهر جاز قال وان يختلف ذلك فقال قال يرث وكان احد ميراثا وقال قال
يرث من كل واحد ربع ميراث لا يهرس يوتو والد علم **مسألة** عن الشيخ سليمان بن محمد
مداد جهاد المدعي عن الامة للمعتقة ان كان لها اولاد ذكر واثب ومات من عتقها وترك اولاد
اليتامى بالغين من يكون اولاد يتيمها ورثة للمعتقة ام لا ولا قال ان كان اب للمعتقة
حياتيا او لا يتيمها ابوها وان مات الاب اخرج والمصر بحيث ولا تانله حجة
المسلمين فان كان لها اولاد حرة عن مجوز تيممها لا ولي يتيمها اولادها وان عدم
الاولاد وكان لها احد الغصبة جاز فهو ولي يتيمها وان عدم هو لا ولي يتيمها **مسألة**
وللزوج والميراث ان جاز ولا فالاولاد الذكور منهم دون الاناث وان عدم اولاد
فذا غصبة منه من اخ او ابن اخ او عم او ابن عم وان عدم هو لا فالسلطان ولي له
ولي له وقال قال لا عدم ولي يتيمها والغصبة الاحد فلي يتيمها السلطان
العاقل على كل حال هو ولي له والنساء كان من عتقها ذكر او انثى وقال قال ان
لولا ان اعتق بنا جاز السنة عن رسول صلى الله عليه وسلم وان رجوع ولاد عتقها الى
النساء فقد قيل ان باو يتيمها غصبة وكان ولادها من النساء على قول وقال بذلك
والمدعي **مسألة** قال ابو القاسم في رجل ادرج لسان محض عبدا له ان العبد قد
وعلى الخاص له ثمن العبد سبل الى سيده الا ان له غصبة قلت كذلك لو قال له اقل عبدا

او جرت ثوبه في امره بذلك ففعل المأمور يكون على المأمور ضمان ذلك قال المعنى واحد
 وعليه الضمان ولعل بعضا قال لا ضمان عليه لانه فعل با وصاحب الثوب والعبد
 لهما على **مسألة** وقيل في حديثي دخلوا الاسلام بامان فاشتروا عبد اسلموا وخرج
 به الى الحرب **قوله** قال اي ذهب الى الحرب عتق العبد لانه لما وصل به الى الحرب
 كان له ان يملك مولاه وابنيته ويقتله فلما ان كان له ان يفعل مولاه هذه الاشياء
 عتق هذه الجهة والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان في رجل تزوج امته ودخل بها ثم
 طلقها طلاقا باينا ثم اشتراها بعد ذلك فلا يحل له وطؤها الا بعد ان تنكح زوجها غيره
 رجلا بالفاوطها الزوج فاذا طلقها الزوج جاز لسيدھا ان يطأها بمكده المهر بعد
 ان يستأجرها الاستبراء على اكثر القول **قوله** وما ان كان الطلاق رجعا جاز له ان يطأها
 بمكده المهر بعد الاستبراء على اكثر القول واما اذا تزوج رجل امته ثم طلقها طلاقا باينا فلا يحل
 له وطؤها وسيدھا والعبد **مسألة** عن الشيخ خمسين جريد رحمة الله واولاد الحرة
 الامة المملوكة وكذلك كانت هذه الامة حاملة من وطئها اعلم نفقتهم ام الله قال اما
 الاولاد الامة المملوكة ان كان ابوهم حرة ففي ذلك اختلاف **قوله** انهم تبع لاتهم وقول تبع
 لاتهم فعلى قولهم انهم تبع لاتهم تلزم نفقتهم في حال الطولية على قولهم يقول
 انهم تبع لاتهم فنفقهم على سيداتهم وهو ما يكره وهو اكثر القول فيما عرفت والله اعلم واما
 نفقة الزوجة الامة اذا طلقت وهي حامل فان كان الطلاق رجعا فلها النفقة وان
 كان الطلاق باينا فلا نفقة لها ولو كانت حامل والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان
 وفي تدبير الصفة يكون من ليس للمال في الماض يكون والثلث ام الله قال في ذلك
 اختلاف قولنا من ليس للمال وهو اكثر القول وقولنا من الثلث **قوله** واما الثلث
 في الماض فانه يكون والثلث والله اعلم **مسألة** في البيع وفي امره او صحت بعق
 مما ليكها او صحت لم ينفقهم وكسوتهم الى ان يبلغوا ما لها ونفقت ورثة واولاد
 ان يوفقوا ما لا يملكها لكمة للوصية وقال احمد والورثة ان التزم بعولهم
 وكسوتهم الى ان يبلغوا ان دفعتم ذلك للمال في رد فعل بذلك التزم بما يجب لهم

ثم بعد سنين انما الغير الذي غير له **مسألة** قال له الغير بحالها للفتنة والكسوة وليس له ان يبعده
 الا ان يبيع له اصلا فان صار له اصلا حاز له التصرف فيكون كان هذا التسليم لها على شرط
 فلو شئت **مسألة** اختلاف ومن يثبت التسليم ويبطل الشرط يثبت البيع اذا ما علم التسليم
 له والى **مسألة** ومنه فان تزوج بنت المعتوق اخوها ولا علم في ذلك اختلاف وهو اول
 من عصبة المعتوق كان رجلا او امراة والد على **مسألة** وفيمن يعقد الاستبارة امتد وغير
 اشهادا يكفيها ذلك ولا استبارة او نوى تركها بعد ما استروا جميع ثم انما ان يرجع اليها
 اعلم ان ينوي رجوعا او يحل له ما لم يزوجه غيره وله جماعها بعد ان نوى تركها قال
 يكفي العقد ان لا يستبارة امتد ولا اشهاد اعلم ان يرجع اليها بعد ان ترك
 وطأها والد على **مسألة** ومنه ومن تزوج عبده باعته احتاج الى اشهاد ام لا **مسألة** قال
 لا يصح النكاح الا بشهادتين رجلين حيث ما وقع وشهاد السيد لا تحصى عندنا كماله
 ولا يصح النكاح الا بشهادتين والد على **مسألة** ومنه ومنه فيمن لم يتزوج من
 ينظر من جميع بينهما سوى الفرج لشهوة **مسألة** قال لا يحل ان يتمتع بها لشهوة كالجماع
 زوج او لو كان مستتاب وفعل ذلك **مسألة** واما النظر اليها ولمس لغير شهوة سوى ما
 بين سترها الى ركبتها فذلك جائز والد على **مسألة** ومنه وفي العبد اذا كان سيده قال
 البنيان ان يتزوج له احلا او اقرار سيده **مسألة** او خ او ولد او ابن تزوج ان لو يكن
 احد من ذكررت يجوز لها ان تزوج نفسها ان يتزوج للعبد او له اذا اراد الزوج ذلك
 الطلاق ان لم يرد لها العبد بعد ما تزوج له سيده قال لا يصح تزوج العبد بالطلاق
 او بالابازين من وكاله وسيده نافي على هذا المعنى ولا يعلم في السيد والوكيل اختلاف في
 التزوج والطلاق ولا حجة في هذا وغيرهما والد على **مسألة** ومنه ومن كان له زوجة
 طاهة او ابنة الزوج نفقة للملك الذي تزوجته ولا ان تزوجته على المملوك فنفقة
 سيده **مسألة** قال لا نفقة للمملوك الزوجة الا ان تكون الزوجة شرطت نفقة مملوكها
 على زوجها في عقد النكاح ولا خدعة على المملوك تزوج سيده ثم ولو ثبتت له النفقة على الزوج
 والد على **مسألة** ومنه ومن اراد ان يعتق عبده فله ان يعتقه او يوصي بعتقه

ففيها عندي ان يعتقد لا يصح الا بعد العتق بحكم يعتقد ما لا غيره ان اوصى بعتق
قيل فيما ذكر الوصية بالمعلم في ي بعتق عوت الموصى ولو لم يعتقد احد وان اوصى بعتق
فلكونه فهو كاتوا الداعية **مسألة** عن القاضي ليمان رحمه الله وولده حماد الله الشاهدان لان
انه قد تزوج بعد فلان فهو حرم له بعد موت زوجته فلان ولم يقل هو بعد موت
زوجته فلان من يثبت هذا اللفظ بعد موته هو قبل موت زوجته فلان قد علم لفظه حرم
قال علي قول من يقول ان العمل على اللفظ في الوصايا فلان تقول انه حرم بعد موت ولا بعده **مسألة**
ثبتت للملكة حتى تموت وهو زوجها حرم له وليس له تزوج امرأ الا باذن الحاكم لان مقتدا
كانوا يملكون او حرمه على قول الذي يقول ان العمل على اللفظ في الوصايا وما بعده حشوا
انه ملك ولو ثبت هذا للذكر ولا بعده من غير ثبوت الوتيرة ولو لم يمتنعوا تزوج النساء
بعد ان صار حرم على هذه الصفة والداعية **مسألة** ابن عبيدان والعبد اذا اظهره بعتق المقت
ايكون عيبا يزوج به ام لا نعم هو عيب اذا لم يكن حلالا عند المشتري والداعية **مسألة**
الصبي ومن مخرج امته على حال الاستكراه فلا صدق لها خلاف الحق ومن زوج امته
فماتت قبل ان يدخل بها قيل الا صدق لها والداعية **مسألة** الشيخ جيب كلامه
امتد ثم باله فتوى تركها ثم ارجعها بعد ايام الاستبراء اعلم استبراء فان لم يكن
الاول قال ما اذا نوى تركها قبل مضي عدة الاستبراء وادخلها فانها ليست بها
وان كان نوى تركها بعد ما انقضت عدة الاستبراء وادخلها فانها نكحها ما لم تغلظ
زوجا والداعية **مسألة** الشيخ احمد فرج وقالت له امتان لها زوجان فلا يطأها
من باب الزوج وامافي الحكم فحق يبيع قولها والداعية **مسألة** ومن افاد انه ملك فلان
جازا قوله ان كان بالغاً وثبت عليه وان كان صبياً فهو من قبله حتى يبيع فيقتل او
او يتكفر فله ذلك وجاز يشترطه من يقرن لها ومن يبيعها وكان العبيد يملكون
في الجاهلية فلما جاء الاسلام ثبت رقيم الاراسم ومولاه مشرك فانه يبيعه الله
اعلى **مسألة** وما انقسم العبد فهو ليس بيه وما ورثه فهو موقوف عليه متى
بياع فمشتري به او يبيعه فبيع العبد فان مات قبل ذلك جاع الغريم من الورثة ليس

لولا الله احد وتول لا يمنع للولي من اخذه وقول كان قليل لا دفع اليه وان كان كثير اشترى
به وقول يدفع اليه فان مات فهو لولا الله وقول لا يملك السيد دون العبد الله اعلم **مسئله**
قال ابو الوثران ما كان في الدين عبيدكم وولادكم قتل وكثير في ان كثر خذ ولا يفتق الى اقرار عهده
حرام او غير وليس للعبد ان يكتم عن مولاه شيئا والماله اذا طلبه والد الله اعلم **مسئله** واذا اصطا
العبد بطي او غير وذبحه هل يجوز المكل منه قال لا لا تدفع ما لا غير الا ان يكون باذن
ربه والد الله اعلم **مسئله** وفيمن يحمل الخناق هل له ان يسلمها الى غيره ويأخذ منه قال
يجوز ان يأخذها عنه وما ان يسلمها اليه تقول لا يجوز بالذات بل اجاز له ان يتركها
وقول جاز ان يسلمها اليه اذا جاء ليعلمها والد الله اعلم **مسئله** وهل يجوز التحويل على
العبد لا بقول ان اصابه شيء من ذلك او مات هل ضمن لصور قال ان كان معروفا
ان ذلك مما يوقف العبد فلهلك فلا بدك الضمان وان عرف انه عابده ولا تهلكه
في العادة فلا بأس والد الله اعلم **مسئله** ولا تلزم السيد جنابة عبيده حتى يطالبه
وجنابة العبد الصغار وكبار في المال النفس والعمر والخطا في رعايتهم لا تلزم المولى اكثر
ولما اثمهم والقيام للولي في قتل الخطابين تسليمه او فلا تدفع منه وان كنت الجنابة اقل
وشدة فعله ان يؤذها فان اخرجها وان كانت عمدا وقيل او غير باكثر من ثلثة ايام
لا وليا للقول ان شاء وقتلوه وان شاء واخذوه او اخذوا عنه وطهر ان يبيعوه
او يقتلوه او يستخدموه واما الاموال والفروج ففي رقة السيد الله اعلم **مسئله**
وزاد العبد في التجارة فلما طوى على عبيده قال في حجب عبيده فعليه البيعة حتى
يجز عبيده ذلك فان اعتقد بعد ما اذن فهو في الماله فان لم يكن له مال لم يجز عتقه والد
الله اعلم **مسئله** ورجل يعتق عبده ان فعل العبد كذا هل له بيعه قبل ان يفعل وهل
يعتق ان فعل في ملك غيره قال قول ان هذا بمنزلة اليه من له يبعد ولا يعق ان فعل
وهو في ملك غيره وقول هو بمنزلة التدين وليس له يبعد وان باع وفعل عتقه بوزن البتة
على المشتري الثمن والد الله اعلم ومن وضع اخرا جعل عتقه في فعل السيد فمضى
زيد يبيع او عطيتا او فعل فلا عتق عليه **مسئله** ومن عتق شقشا في عتق عتق

كله وعلى المعتقد الغرض المحقق شكك لاننا نلت ما ذكرنا القول لا يرجع بها على
 العبد من قال يرجع بها عليه الضامن عند الشك بالخيار ان شاو رجع عصيته
 للمعتقد وعلى المعتقد ولا اختيار احدهما فلا رجعة له على الآخر بعد ولو انفس الذي اختار
 وقوله لا يرجع بها على العبد لان يكون المعتقد معسلا وقوله لو كان معسلا في عليه
 والادعاء **مسألة** واعتقد صبيّا عن لادم عاله حتى يبلغ وان لم يكن عن لادم قول
 ان نفقته على المسلمين وهو كواحد منهم وقوله عليه عوله والوصية بذلك وقوله عليه
 ان كان مؤسلا وبعد كان معسلا وقوله ان كان له والرفعي والنفقة والله على
مسألة وحلقه من غلامه وامته ان يكون هذا مثله ويعتق بذلك ام لا قال
 اما العبد فلا يعتق من اي جنس كان وكذلك السود والحبش من الهك وورن كانت الهك
 والبيضات صاحبات الشعور البسيطة عتقت وقوله ان ثبتت عتقت وان
 ثبتت فقد اساء ويستغفر الله والاعلان **مسألة** ويركوى عبده بالنار لعلته فيه
 هل يعتق قال لا يؤمر بذلك فان كواه بوايه وكان بالاعاءة فلا يقول يعتق وقوله
 لا يعتق وان كان يغوي من فصيل يعتق على كل حال قلت فان استغفرني في
 كونه فلم يمنع وسامح وبعين ان يصح هل يسعه قال اذا قدر على الهوى قلت فان
 مثل له فعتق ثم اذرت له عتقه فان قال عليه ديمه لا فهو عليه ولو مات
 في الثلاث فان كان الحادث عمدا فالدية على المحدث وان كان خطأ اوى على
 العاقلة والعدا على **مسألة** ومن يك عبده هل يعتق قال لا يعتق **مسألة**
 ولو وجد عن ابن عبيد ان ووطى غلامه ولم يضر الغلام شيئا فلا علم ان احدا قال
 يعتق حجج واما ان وطى جارية تمت في الحيض فلا تعتق بل يحرم عليه وطى هاله
اعلان مسألة وورثت امته فجاز له وطى هاله ان كان ديوها على نفسه وان ديوها
 على غيره كايها وان فلا يحل له وطى هاله ولا يحل لمن ذكرت عليه وطى هاله
 لا يؤمن ان يكون وطى هاله لا في دعوات الحان يكون عليه دين فباعها فجاز على قول
 واكثر القول لا يجوز والعدا على **مسألة** ابن عبيد ان وطى رجل ارحى على رجل انه ملكه

فأنكره وطالب بمبند هل ذلك **قال في ذلك اختلاف** قول عبد الميمون وقول
 يعون **مسألة** ومنه في رجل تزوج بامته فقفلها سيدها والزوج **قال**
 أنها هل يلزم مهر سيدها **قال في ذلك اختلاف** قول لا يلزم الزوج شيء والصلوات
 وقول **مسألة** يلزم نصف الصداق والبدا على **مسألة** ومنه في المرأة وقبت امته وولدت
 نوع من عق النعمة بموت سيدها وأدعى بنته السيدة اولاد الامته ما يكمل دعوتهم ان
 اولادها حر ما الحكم في ذلك **قال** ان قول الوثبة لا يقبل على اولاد الامته لمصلحة انهم ما اليك
 الدابة البينة العادلة واما اذا ادعى الوثبة الميمون في الامته لمصلحة فلزمه علمها وان
 قال الامته لمصلحة انها ولدت هذا الولد بعد ما اعتقت وأدعى احد الوثبة ان هذا الولد
 مستثنى فعليه البينة العادلة والبدا على **مسألة** ومنه ان يشاء العبد على قدر اثمها
 وكل شيء يكون المحر فبذلك كاملة يكون للعبد عند طرده وكل شيء يكون المحر فيمنح في يده
 او يرح ذنبه او اقل فيكون للعبد على حساب ذلك **واما اللذ** فيلزم العبد والمحبس
 ما يلزم الاخر اذا استحقوا المحبس **مسألة** ومنه اذا وجد الرجل في ملوكه
 شيئا من الذهب او الفضة وقال العبد انه لقطها من حكمها **قال** ان حكم ما في يد العبد يكون
 لسيده مات العبد وجب بالقول فيده واحد لا يقبل قول العبد في ظاهر الحكم ان لقطه الا
 ان يقبل السيد قوله فاذا قبل السيد قوله وجعل للفداء فذلك اليد والبدا على **مسألة**
 ومنه وكيف وجوب الكسوة والنفقة للامته الزوجة على المولى الزوج **قال** قيل لها
 على سيدها ثواب واحد وعلى الزوج ثلثة ثواب **وقول** على بينهما نصفان وقول
 على السيد كسوة النهار ونفقة النهار وعلى الزوج كسوة الليل ونفقة الليل وتكون
 حديدية مثل كسوة شلها والاماء وتكون مع زوجها من النفقة المطاوع الفجر ولولاها
 ان تجبرها على ذلك **قلت** فان خلاها مولاها زوجها ابلاها وقال على الزوج
 النفقة كلها والبدا على **مسألة** ومنه فمن اوصى بعقبة بعد وفاته او قبعة او
 ان يعتق عنه ذكرا وانثى او عورا او اعمى **قال** يجوز للموصي ان يعتق عن الموصى
 قبعة ذكر او كانت او انثى على صفته هذه والاعور والعرج يجوز اعتقه عن الملام على

أكثر القول وقول لا يجوز عن اللازم الاقنعة سالمة المعراج والمحقق لا يخرج عن اللازم
 يجوز الدعا على **مسألة** ومنه وفي المولى اذا عور عين عبده او اشترى اذن وراة حادثة
 او حقة فاقوت فيملا النار او كسر شيئا او اعصا ثم عدا او خطا كان المولى صبيبا او جونا
 او سكران او عاقلا بالغان قال الا اذا كان السيد بالعاجا قلا ومثل عبده ونطع اصع
 او اذن او نقي وعين فان العبد يعتق • واما في الخطا في تجميع الدين كله في ثلثة
 واما الصبي والمجنون فلا اقوله يعتق بفعلها واما السكران فاقوت ان يعتق
 العبد اذا مشى به والدعا على • **وهـ** **مسألة** ومنه وفي رجل قال لمالك انت حر قبل موقي
 بثلاث او قبل موتك بثلاث قول يعتق من هذه الان الثلاث التي قبل اليوم التي
 يموت هو فيها والعبد يحرر بولته وقول يستقدم ولا يبيعه وقبل ان يموت هو والعبد
 بثلاثة ايام يكون حرا ولما جاز ما يعتق في هذه الثلاثة للابام والدعا على **مسألة**
 ومنه والذي رتب عبده المومنون كان حين الوقت معلوم ومات السيد قبل تمام مدة
 الاجرة بطلب الاجرة والحيار فيها للعبد وان شاء انتمها وله بالحساب وان شئت
 • واما استيفان قبل موت سيده فلو رتبة سيده فان قال استفاو ذلك بعد موت
 سيده فالقول قوله ما ترك عند الورثة بينه والدعا على **مسألة** الزام في اذا كان
 بالعبد اذ يتهنأ الى الوهم بالنار فوسمه سيده او يوسمه فاقوت فيها النار هل
 يعتق • قال يختلف في ذلك اذا كان العبد بالغ او صبي بذلك وان كان صبيبا فهو مثل
 ولا يعلم من الاختلاف والدعا على **مسألة** وهل يجوز الوصية والاذن للعبيد بحل
 يستحقوا العتق • قال في اجازة المهر الوصية وتزويجها وطهر الاذن والامكان
 وفيهم من عتق اتمد على اصله يدرخل عملها في العتق ولو لم يكن قال نعم ولو عتق
 وقد خرج الولد الاشباة من جوده لم يخرج ولا علم في ذلك بخلاف والدعا على **مسألة**
 ومنه وفي رجل زنا بامته وللدوا عبدا او اذ ان يشترها يجوز له ذلك • قال لا يضيف
 عليه شراؤها الخدمه آلات الامة قد حرمت عليه وطؤها ولا يجوز له ان ينسب رباها
 ولا الاطلاق ولا لباثه والدعا على **مسألة** ومنه وفي امراة ضربت امها ضربت

فيها قدر لا يجيزنا وأقل هل يعتق **مسألة** وإن كانت المذمة مع زوج ما حكم فكذلك قال ابن
 الجوزي في العبد ما لم يبلغ ثلث الذمة إن لو كانت في المهر لم يعتق إلا أن تكون في موضع
 بشين العبد وينقصه ثلث عند أو تعطى عند شيئا أو الإعضاء فيعتق **مسألة** وإن اعتقد
 الذمة للمرة واحدة واختارت نفسها فلها الخيار قبل أن تعاشه بعد علمها بالعتق والعد
 أعلم **مسألة** ومن وكيف اللفظ التدين والذي قد رجح المروى قال إيمان أو من
 عبده فلا يملكه حتى فلا المذمة فيه وإن أو من يعتق عند بعد وتدين أو يعتق
 فيه الزوج في أكثر القول والدعاء **مسألة** والعبد المولود يورث من جنسه وتبطله
 إن كان من الحبش أو الزنج أو الهند والنوب وهو الذي ينزلون بالاجناس ويكون للمولود من
 جنسه كان مولدا من بلان ويكون الذكر والأنثى والغني والفقير والصغير والكبير فيبذل
 ونحوه لجنسه من أهل بلده الذين يقعون الصلوة فيه فإن لم يوجد من قريب القربى إليها
 فإن أتت من جنس كذا من مولد الاجناس كان له المهر والدعاء **مسألة** أبو الحري
 وكان أبو زنجيا وأمه هندية فالثلث لجنسه وقيل أمه والثلثان لجنسه وقيل أمه
 وقال غيره إن المال كله لجنسه وقيل أمه والدعاء **مسألة** ومن دخل نحو شهران
 في معرفة الاجناس فلا يجوز في ذلك الشهر القلي للبراب فيها وما الحكم فلا يحكم بالابنية
 العادة في نسب او جنس وجاز للشاغلان يشهد بالجنس إذا صح معه ذلك من طبق
 الشهادة والدعاء **مسألة** ومن دون اثنتي عشر إلى ثلث الجنس هل عليه السؤال والخروج
 ويولد له بذلك قال السير عليه خروج لذلك ولا يخرج الموالدين الضمانات التي لم تدر على
 التعدي والغصب إذا قد على الخروج في النكاح منها قلت فإن ايسر معرفة جنسه
 وراثته كيف يصنع ماله قال يعجز عن معرفته أو مثله ويجعل في بيت المال أو يشهد
 عليه عرولا فإن عرف يوم أم تدره البنت لئلا يقره إذا لم يختار الاجور والدعاء
 ومنه والوصية لها اليك ثبت لسيده أم توقف الحان يعتق فلا أكثر القول فها سيده
 توقف حتى يعتق أو يباع فيشتريها والدعاء **مسألة** عن الشيخ نجيب عبيد الله
 وفي العبد إذا كانت به ذنوبه هل يجوز لسيده أن يكويده بالنار أو يشق بالحديد أو يارسن

يفعل ذلك قال يا مولاي السيد مثل هذا ولا يفعل بيده وإن افعل ذلك جازا لمؤثره الصالح
 للعبد وفعل ذلك وغيره من سيّد العبد فلا بأس بذلك إذا كان فيه صلاح واللعلم **مسألة**
 ومنه ومن أن لعبد بالبيع والشراء واخذ مولا الناس وصار له حقوق ثم عتقه
 على من حقوق الناس قال إن السيد إذا أخرج عبده للتجارة فاخذ مولا الناس ثم عتقه
 سيده فعليه ضمان ما أخذ من مولا الناس الذي فعله عن عبده وقوله إن كان لسيده مال
 كان الدين في ماله وجاز عتقه وإن لم يكن للسيده مال لم يجز عتقه وبيع العبد ويبيع
 عنه في بيده واللعلم **مسألة** أبو سعيد إذا سأل العبد الكاتبة من سيده أبلغم لسيده
 اجابتهام لا قال إذا سأل ذلك وكان ممن يجرأ منه الحرف فهو سيده إن يكاتبه ولا يمنع
 أن الكاتبة توجب الحرية والحرية أفضل الرقبة وهذا قد حصل له من عبده فلا ينبغي أن
 يوجر الكاتبة وعنهما واللعلم **مسألة** ومنه ولا يقاتل العبد جوارا من مولا ولا
 وكذلك أن جف جنازة تغفر فيها رقبة قال ليس على مولا أن أكثر تسليم رقبة والدليل
 المقتول في الجوار أن شاء وقبعت إذا رضي مولا أن يسلم إليهم فلم فيه الجوار أن شاء
 أو باعوه أو مستخدموه واللعلم **مسألة** ومنه وفي العبد إذا أخذ نفسه وسببه بالقتل
 كل يوم كذا فوعدت حدثا أو جف جنازة السقف بها الحبس على نفقة في الحبس قال
 متى إن كان للعبد مال وفي بيده مكسبة أعين أن ينفق عليه وذلك لا يفعل سيده نفقة
 إنشاء نفقة عليه وإن شاء بيع لمن ينفق عليه وكذلك إذا فرغ ما في يد العبد واللعلم
مسألة عن الشيخ أحمد مرفوع وفي عبد لا يقر مولا وذو خلقه وتزوج منها
 حرة ولم تعلم ملكته حتى قبل مولا فغيرت منه هل يجب لها على صداق قال لا يلزم
 المولى لها شيء لأن علمها أن تسأل عنه وما أن عتق فلها أن تتبعه ما عتقها بنفسه
 وإن لم تفرق منه انفسخ النكاح أو لم يقد المولى والعلم **مسألة** ومنه وفي عبد الرجل
 ومنه لا يقرقار لا تهما متزوجان في زواجهما أو أنه بينهما وللاهل قولها قال لا يلزم للمولى
 أقبل العبد على نفسه ولا يثبت وملك المولى إذا اتفق إراهم على تزويجها فإنك جازين
 واللعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله والعنف في الأرض ثابت

الرجل فلهك وورثته ابنته وقد كان الأب باع العلام في القيد القوي فيها قال قد
 اختلف فيه منهم قال السبي عليه وهو شيء لا يذوق له وطيل ولا يظلم ابوه ومنهم من قال
 مفدي بن عا وورث والده والعلامة **مسألة** ومنه فيمن قال العلام حرة ماتت
 ومنه هذا فقار ومنه بقدر ما يحج ويؤتي - وهو يورث ومنه ذلك ثم لا عليه المصنف
 مات - فإذا كان هكذا فقد ترفع ومنه وكان ذلك المصنف ما يحج ومنه الموت
 فقام ومنه المصنف الذي فيه اثر فيمنه كالمصنف فالعبد مملوك وقد بطل ذلك التفسير
 وإن كان في المصنف الذي يحج فيه صاحبه ويذهب مثل السبل والبطل والشباهة ذلك فتمت
 بحق وقرة يشهد عليه فإذا كان كذلك فالتمس على ما قال على حاله حتى يورث تلك العلة
 ويصير في ذلك المصنف فإذا لم يكن كذلك وكان على العلة التي وصفت حتى مات في بطنها
 أو في نقصان عتق العبد يكون وليس المال من مات ومنه الموت الذي يورث العبد في
 عتق العبد الثالث وإن قال الوارثة قد يورث ومنه فعلمهم الميتة بذلك والعلامة
مسألة ومنه وعن رجل أدي اند عبد لفلان وطلب النفقة والكسوة فأنكر الرجل وقال له
 ليس هو غلامه هل يجبر على النفقة أو العتق كما يجبر الرجل إذا لم يقر بالزواج إن يطلق
 أو يقر فنعى ذلك عليه أن شاء انفق على العبد وكساه وإن شاء اعتقه وهذا إذا كان المقر
 بالعبودية ليس معترف بالنسب وإن كان معترف بالنسب والله والعرب ومعرفة العبد
 وأقر بالحيثية أو بحج أقواله لهذا بالعبودية ولا يجبر المقر على عتق أو كسوة ولا على
 نفقة والده **مسألة** ومنه وإذا جعل السيد عتق عبده على فعل نفسه فحلت
 والعبد في ملك غيره أو عتق وإن جعل السيد عتق عبده على فعل العبد ففي ما فعل العبد
 عتق ولو كان في ملك غيره هكذا حفظنا والعلامة **مسألة** وسألت عن رجل تزوج
 امرأة بادن سيدها بعد أن عرف سيدها أنه حرى فزوجه فزوجه أباها فولدت ولدا
 يكونون أحدا قال معي أنه قيل نعم ما ليك حتى يشترط حرة ثم عند التزوج
 وقال قال لهم حر من العرب لا تجري عليهم أحكام الوفاء بالملك لا يحق سبهم
 عند شحانهم **الحرب** أن كانوا أهل شركه قال له قال أول من يلزم من قتلهم قال لا أعلم ذلك إذا

اعلم انه قد عرفت على قول من يقول انهم حرر اولاده بعد • وفي موضع قلت ان اليتيم ان لم
 يشترط عبد التزوج ان يتزوج في قول من يقول انهم لا يملكون اذا صبح
 انعتق فيهم حرر وعليه قهتهم للسيد • وقال من قال انهم عاينوا لان يسا سيدهم
 ان يسيعهم له والد على • **مسألة** وكتاب التبعة واذا وصت امرأة عند وفاتها وها
 عبيد فقالت ان تزوج زوجي بعد موتي فلا فعيدي هؤلاء كما حرروا وتزوج زوجها
 بعد ما قبل ان يقسم العبد وبعد ما قسموا فلا يجوز الحث بعد موتها والد على • **مسألة**
 ومنه ويراجح ما روي في كونها تزوج لمن يكون صلاحها فلا هو تزوج لها حتى يستشبه المباح والد على
 • **مسألة** ابو سعيد سالت عن رجل تزوج غلامه جارته قال نعم قلت وله ان يطلقها من زوجها
 اذا شاء قال نعم • ولا خلاف في تزوج جاريته بغلامه بصلاته • وفيه خلاف فقال من
 قال تزوجها بصلاته بغيره على غلامه قال هو حسن وقال قال تزوجها بغيره بصلاته
 لانها اكلها مال والد على • **مسألة** ابن عبيدان والعبد اذا احدث حدثا في الطريق الى عند
 العبد بام السيد قال اذا كان السيد بالغافانه باوعيله باصلاح ما حدث له وبطله
 هو لنفسه وما ان كان السيد يتيم او غايبا لا تنال الحجة او معنوها فان العبد رخص
 باصلاح ما احدثه والد على • **مسألة** ومنه وفي رجل اشترى جارية صغيرة غلبت
 وقصه يستحبها لستها وعقد عليها ان لا تستبكي ووطئها بعد انقضائها الا حل فلما
 بلغت تكوت للكد له تصح عليه ما يتنزه بالكد وخرجت من الملك بالحكم منه ولا ان
 يتزوجها بعد ذلك • قال لا يجزي له ان يتزوجها او السلام متاكم تزوجها والد على •
 • **مسألة** الزمالي في مئة معتوقة تزوجها عبد اليتيم ان تزوج العبد المملوك اذا كان اليتيم
 لا يثبت الا ان يكون اليتيم وصي قبل ايمه او بالتزوج فعلى قول من قال ان اليتيم
 الوصي ذلك • **مسألة** لليتيم وماتت زوجة بغير واحد من الاوصياء فلا يثبت واختلاف فيه
 اذا بلغ اليتيم فام التزوج بعد ما دخلها المملوك بغير اجازة وبعض لم يجزه والد على •
 ابن عبيدان ورجل تزوج عبدا غيبا بغواذن سيده ان هذا التزوج لا يثبت
 وهو تزوج باطل فان كانت هذه لالة حرة وقد علمت انه عبد وان تزوج بغير اذن

سيد فلاح لها وكذلك اذا كانت امه وقد علم سيدها بذلك فلا حق لامتد لها كانت غير
عالمه كذلك سيد القدر غير عارف بالعضف الصلابة في قبة العبد وقال بعض يكون
عليها اعتق وقول الاشع عليه والدماع **مسد** ومنه ولا يقع عليها الطلائع
والايلاء والقيوم والطهار والعم في ذلك قال اما ان اطلق معتد التي يطاها في ذلك
اختلاف قول معتق وقول للمعتق ومحرم عليه وطواها واستخدم ما اداها جانا فان
ما نعتق وقول محرم عليه وطواها وجاز له استخدمها ولا تعتق بعد موته
جازه بها وهذا القول أحب الي **مسد** واما الايلاء فلا يلحقها واما الطهار فان يلحقها
وعليه ان يكف كفارة الظهار فانه يبد بالعتق فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين
وان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقول عليه ان يعتق المعتة التي طاهر منها واما
المعتة المملوكة اذا اكرهاها زوجها فقول بجلها شهرين نصف اجل الحر وقول رعت
اشهر مثل الحر وكل قول المسلمين صواب معول به والدماع **مسد** ومنه والعبد
اذا طهر سيد له ما يزوجها ما يبيعه ماله ذلك **مسد** فالخ في ذلك اختلاف قول السيد
بحكم عليه ما يبيعه او يزوجها اذا طهر ذلك وقول لا يحكم عليه بوجوده شبه ذلك
في الامه والدماع **مسد** ومنه المعتة الصبي اذا تزوجها حل لم تعتق ولقت
ايكون لها الغيوب متى ما ارادت في ايا وحضها او يساعها وكذلك لبيته قال ان البيه
لها الغيوب حين ترك الدون وقول لها الغيوب ما لم تطهر من الحيض وقول الراعيه بعد
طهرها فلها الغيوب وكذلك الصبي المملوكة على هذه الصفة والدماع **مسد** ومنه وفي
اطلق عندها مملوكة وولات ان تعتقها تعد بالي الله تعالى وهو حامل يجوز لها ان
تستشف ما في طهرها وما ضعة اللغظ في ذلك اختلاف قول لا يجوز ان يستشف ما في
الطن وقول جاز اذا وضعت لما قل بيته شهر واللغظ في ذلك ان يقول اني
حقة اللغظ في طهرها فله على قول والدماع **مسد** والواو على الذي تزوج لبيته
امه مملوكة ثم مات السيد لم يوص لها بصلابة يكون في مال السيد في قبة
العبد لايت ان بيع هذا العبد لم يشتط شيئا **مسد** قال الصلابة في قبة العبد

انما كان فانما المراءى للشرى ان يقبل على كذا فكذا المبرور ان يقبل رداءه **مسألة**
 الشيخ خميس بن سعيد بن زهير اوصى عليه والده بعقبة رقية وصيغة صحيدة
 بخطه بنحو خطه عند المسلمين لان الولد في اليد ان هذا العتق **مسألة** العتق في اليد
 والله اوصى به في كل شيء واكتفاك انت او عن غير شيء واكتفاك انت لان الوصية قد زالت عنه
 ما تكون فيه هذا العتق ولغظه **مسألة** قال تكون نيتا ان يعق هذه رقية عن والده
 اهاك فقلت فلان قضاء عن نفسه ولا عن اهاك فلان هذا على اوصاف وصيته
 طاعة له ولو سوله محمد صلى الله عليه وسلم **مسألة** الشيخ حمزة بن محمد بن الزكي وفي رجل
 باع امه زوجته باءائه الوكايلة منها في بيعها وعقبتها المشتري ولا كوت الملا الوكايلة
 هل يتم العتق **مسألة** قال لا يتم هذا العتق لهذا المشتري والزوج مخصوص بعلم في هذه
 ولا يجوز له ان يتخذها ان غرت زوجته على الا يحل لها عند والده **مسألة** الشيخ
 ناصر بن خميس بن شاري عبد الغني اربعة غما الرقعة المتوجدة له بين له ذلك
 انطيط له ملكته عرفه بذلك ولم يعرفه قال لعبت الي ان يعرض عليه الاسلام فان قبله
 كان للمسلمين وان لم يقبل فلا يجوز ملكته وبهاج على المشركين وقول نحو ملكته
 ويصح ذلك عليه وزر فقلت فان الشراة ومسلم بالغ فعلى قوله في ملكته المشرك
 فعلى ما تقدم وعلى قوله لا يجيز ذلك فجاءت شراة ومسلم ما لم يبين له انه غير مسلم ولا
 لعلى **مسألة** والعبد اذا قال انه حر ولكنه نكل عن اليقين هل ينقض عليه الرقبة
 للمولى **مسألة** قال نعم وقول للمولى في الرقبة والله اعلم **مسألة** يوجد عن هاشم بن عمار في
 الرجل يشترى الامه ولها زوج فيذهب بها السيد الى بلدان فيبلى كسوةها قال على الزوج
 الكسوة ولو ذهب بها السيد الى البصرة فان كانت امة وتلك بعد ان يعرض السيد
 الخلق فياخذ الزوج فان طلب الزوج الخلق وكان السيد لم يكن على الزوج كسوة اذا خرج
 بها السيد الى بلد وقال بعض الفقهاء اذا تزوج عبلا بامه باذن سيدها لم يثبت
 الامة فقلت في غير البلد فعليه ان يرد على الزوج ما كان معه الله قال ابو الموارث
 ما كان معه الدين من مال اما الصداق فلا ترد والله الكسوة **مسألة** عن عبيد الله

قال ليس على سيد الأمة اذا باعها في بلد اخر ان يزوج عليها وان الزوج هو
 ان يزوج في جنة فذلك اليد قال لان بيع العبد فاخرج من المصنف ان شاء سيده طلق
 وان شاء احضرها لموتها لا يلزمه في ذلك والد اعلم **مسألة** ابو عبيد ان في اولا الا
 لها سوى ارج ولو كان ابوها عتق انما يزوجها في جنة هذه الأمة قال ان كان
اب هذه الأمة حيا فزوجها ابوها الله صارت وان كان ابوها ميتا وكانت هذه
 الأمة عتقها احد فقول تزوجها واعتقها وقول تزوجها الحاكم وهو ولي بتزويجها
 وان كانت هذه الأمة لم يعتق احد بل هي حرة في الاصل فلا يعجبني ان تزوجها واعتق
 اياها بل تزوجها الحاكم والد اعلم **مسألة** الفرق بين ما يلزم العبد من الحقوق
 في ماله وبين ما يلزم في رقبته الذي يلزم في رقبته محكوم عليه به في حال عودته
 فان شاء سيده فله من ماله من شئ مسلم به وان استع في هذه من الوجهين حكم الحاكم
 ببيعه واعطى اهل الحقوق حقوقهم فان فضل شئ وعنده من الحقوق فذلك يرجع
 الى سيده **مسألة** وان لم يمتد في ماله فله ما خذ في حال عودته ولا يلزم سيده تسليم
 ذلك عنه ولا تسليمه به ويكون ذلك عليه ان يعتق ثم يؤدى اليه العبد والد اعلم
مسألة وما نقول ايضا في عتق تزوج غيرها من سيده كان بامته او حرة جازها
 او لم يجزها اهل يثم هذا التزوج اهل **مسألة** اتم سيده تزوج قبل الجواز وبعد وما
 به في ذلك **مسألة** قال فقد قال قال ان جاز السيد للنكاح فقد جاز النكاح وثبت
 وان لم يجز السيد للنكاح فاسد ولا شيء على العبد وقول ان النكاح فاسد انما السيد
 التزوج ولو لم يتم اذا كان العبد قد جازها وما انتم السيد قبل الجواز فذلك جائز
 ولا نعلم في ذلك اختلافنا نحن ناخذ بقوله اجاز النكاح اذا جاز السيد قبل الدخول
 وبعد والذي معنا انما اكثر القول اذا اجاز سيد العبد النكاح ثبت الصلابة
 وكان في رقبته العبد والفرق للعبد ولما الفرق للسيد لا يجوز تزويج العبد
 الا بهي سيده ولا تزويج الأمة الا باذن سيدها فاما تما كان التزوج بلا اذن
 فاتم السيد بعد التزوج فالتزوج تام جاز الزوج او لم يجز والصلابة في رقبته العبد

وعلى السيد المولى نزلت زوجة العبد بهذا الذي حفظنا وقال النبى صلى الله عليه وسلم ايمان عبد
 تروح بغيره دون سيده فهو راب وخرج عاشر والداعى **مسألة** ابن عبد الله بن
 ان يترك عبد صغيرا بعد موته ويعتقد وهو صغير هل يلزم المعقوف ان يكتب العتق
 للمعتق نفقة من ماله بعد موته الى ان يبلغ الحلم والفاطمة ان يترك عبد بعد موته
 وان كان له نفقة ما للخط **مسألة** قال اذا كان العتق عن المالك فعليه ان يوصى بنفقة على
 اكثر قول المسلمين وان كان غير لازم فلا نفقة للعبد عليه على اكثر القول وان كان غير
 لازم عليه على اكثر القول ولللفظي كذلك ان يكتب الكاتب اوصى فلان فلان الفلاني
 انعمه فلانا بعد موته حر لوجبه له تعالى والا فتمام العتقة ووصى بنفقة من
 ماله بعد موته الى ان يبلغ الحلم وصية منه له بذلك والداعى **مسألة** الزامى والعبد
 اذا اراد على نفسه عتق على رجل فلما اعتق انكره يلزمه الحق ام لا **مسألة** قال العجيجي لا
 يلزمه قلت ولا الا ان يكتب على نفسه حقا لا حد يكتب عليه ما يثق به ام لا **مسألة**
 قال لا باس ان يكتب عليه لان ذلك لا يفسد فيه وعسوان يرفع العبد اذا كان
 عا يلزمه الا ان يكون ينزل شيئا من الاموال التي في يده لغرض سيده لم يكتب عليه ذلك
 لان مال العبد حكمه لسيده الا ان يرضى سيده والداعى **مسألة** ابن عبد الله
 والعبد اذا كان بين شركاء وله زوجة واطفاله احدى هؤلاء احواضين او احدهم
 غائب قال قول تطلق وكومن احدى الشركاء ولو كان احدهم غائبا او قول لا تطلق
 الا باوهر كلهم والدول احوط **مسألة** وقال الزامى اما تزوج فلا يجوز الا باذن الشركاء الذين
 طهر فيه الشكر والداعى **مسألة** ومنه ولا ارى للزوج على سيد العبد ان يملكه جف
 عليه عليه جنازة قبل ان يبيعه منه دعوى مسموعة فان طلب المذبح من سيد العبد المهرين
 فعليه المهرين لانه ما يعلم ان فلانا وهو الذي كان عبده حتى هذه الجناية على فلان فلا قبل
 ان يبيعه وما عدا منه الجناية فلا يحكم المذبح الا بالصححة فاذا صححت الجناية على العبد
 وصحت جنازته قبل ان يبيعه سيده فعلى السيد في الجناية وشحن العبد والداعى **مسألة**
 الزامى والذى اشترى العبد وكانت له زوجة فالألا المشتري ان يطلق زوجة عبده

يلزم هذا الصدوق ان يكون في رقبة العبد قال اذا لم يشتط المبيع على المشتري
 ان يكون الصدوق في رقبة العبد كان الصلابة في الفقه الذي يلزم المبيع على المشتري
 والاشراط لها المشتري والدعوى **مسألة** واذا تزوج عبداً وحرقة باذن سيده
 ثم راعى فان صلحاً لم يكن في غنم الذي راعى ولا يلزم للمشتري الا ان يشتط المبيع
 للمتع على المشتري ومنه ان يكون له في الرقبة فان لم يعلم المشتري ولا راد فان ذلك كان
 الى اعتقده عليه صلحاً في غنم وليس على سيده العبد المعتوق والدعوى **مسألة**
 ابن عبد الله بن رجل زوجه حاكم باوالة للولي لها وولدت منها ولدت ثم اوتت انها ملكة
 لرجل واولادها وولدت له بللكنها انها له احكم الزوجية والولد لا قال اذا صلح انها ملكة
 لهذا الرجل فعلى المتزوج تحية الولد السيد لا منه للولد لا يلزمهم بل اختلاف ولا يكون
 مالكاً عليه قيمتهم يوم يستحقون على قول **مسألة** وما التزوج فكل قول الفاسد فيقول
 النفاذ اتم السيد للامعة التزوج فهو قائم والدعوى **مسألة** ومنه وسأله شفاهاً عن الاما اذا
 كان لها عبد بحولها ان تمسه او تعسها الغيوبه وكذلك يجوز لها ان ياكلها جميعاً عند
 بعضه قال في ذلك اختلاف واكثر القول انه يغول في حرمةها وان لم يكن لها خالصاً
 فخرج في ذلك اختلاف واكثر القول لا يجوز ان يكون لها خالصاً والدعوى **مسألة** ابن الله
 وما الذي يلزم العبد في قيمته الجنائياً قال يلزم ذلك في القتل والجرح اذا صلح عليه وما يغو
 ذلك لا يلزمهم ولا مالههم ولو صلح عليهم والدعوى **مسألة** الشيخ عبد الله محمد بن
 ولاد ولا اذعت الامعة ان سيدها اعتقها في حياته قال لا تقبل دعوىها على الورثة
 قلت فان اقر بعض الورثة بعتقها او صلحاً في دعواها او بغير ذلك فانه يعتق سيدها
 لها تعتق في كل الوجهين قال قولها تعتق وما لا اقر بعتقها وقول الورثة
 لا يقدر نصيبه واستنسق لبقية الورثة قال غير ان اقر بعض الورثة او صلحاً
 فانها تعتق وفي الاستسعاء عليها اختلاف قول عليها وقول على لغيرها بسببه
مسألة قلت وان كان مستهلكاً مال سيدها الدين عليها سعاية للديان ان لم يصدقها
 ولا اقر بعتقها قال فيها اختلاف قول يكون منها في مال اقر بعتقها وقول تستسعى

بها

فيها الورثة او للوصايا ان كان مالك سيدها مستهلكا بالدين **مسألة** قلت من صدقها اديان
 واحد هو لم يصدقها الورثة احد الورثة **مسألة** قال اذا ادى صدقتها احد الورثة فله اصدقها اديان
 فعندك انها لا تعتق بقول اديان وانما تعتق بقول احد الورثة وتسقط ما روي من الذين
 صدقوها بعد ثبوتها **مسألة** قال غير اذا اصدقها جميع اديان فانها تعتق **مسألة** اذا كان الدين مستهلكا
 جميع مال سيدها وليس عليها اسعاب اديان والورثة ولا تعلم تصديق بعضهم بعضا **مسألة**
اعلم **مسألة** ومن اعتق عتقه في صحته او وضد عتقه دين يحرمه مال فقد اجمعوا على ان
 في العتق ما في مال من تجر عليه مال او حكم به لغوا لان الدين يتعلق بالعتق فاذا ازلت
 النقل الى التوكيد وتختلف في ارضه قول موسى علي بن العتق ما في ويستسقى ثلثي فقه
 الغرارة وقول القمته كلها وقال محمد **مسألة** ان العتق باطل انه موقوف بالدين وقول
 ومن مطالب العبد ولا يطلب بالنفل والدعاء **مسألة** الزام في الامة للملازمة
 وقد مات وزر برعا فاستحققت بذلك العتق فله ارجح ولو نحر نفسها وحسن ما علمت بالعتق
 ثم اختارت بعد ذلك لها الخيار فمؤملات اذا اربطها امام الله قال ابو حنيفة هذا محرم
 الاقلال وقول انها اذا اتحققت العتق ولو نظر من الغيب في التزوج ثبت عليها وتكون مكها
 على التغيير حتى يصح انها رضيت فاعتل التزوج باقرارها او يثبت وقول ان كانت معاشرة
 وفي يده تبيت وتعود معه في منزله ولو نظر من الغيب لم يقبل منها بعد ذلك وان كانت
 عند تحكيمها على الغير حتى يصح انها رضيت وتغير حالها عند غير حال ثابت الاصح ذلك
 ولفظ الغرارة ان كانت لحر او في هذا الغرابة والاعتق **مسألة**
 القاضون ناصر لهما والمعتق اى المزدوجها تبيت عند في يده فليس لهما ان يخرجها او يبيت
 سيدها وليس في كونه في هذا والدعاء **مسألة** الصحيح ان تقول في الامة للعتق
 اذا كان لها عصبته احدا يكون وليها في التزوج عصبته او معتقها او كلهم سواء ويزيح
 منهم جاز غير ذلك فالعصبته او وليها في التزوج او معتقها قلت وان مات معتقها يكون
 وليها في التزوج عصبته او كلهم سواء ومنهم اولى وان زوجها هو ليس له
 اليتم في زوجة خصه الا في غاب **مسألة** قال عصبته او وليها وان زوجها عصبته معتقها عند جوده

عصبتها فافعل الحق بالاختلاف كثير فخرج ولي دون ولي والداعل **مسألة** الزماني وكما
كسوة الامة قال فيها يعقوب في النقاويل في قصصه ان لا رجل باب على ما سمعته والشيخ والامام
اعلم **مسألة** الشيخ ناصر خميس للامامة كانت ففعله من طلاق وخطبها احد التخرج
وسيدها وولعه سيدها بقرى بها آخر عليه ولام قال الشيخ عليه وليس للامام الحق
فيما يوجد عن الشيخ ابي الحواري والداعل **مسألة** ومنه اذا جاء رجل الى رجل وقال
زوج فلانة بامتي وعبدني بمثل كوفي فلانة ولا يدري هذا له امته او عبد يجوز له ذلك
ام لا قال على قوله فيقول ان الشهود اذا شهدوا على عدة النكاح ثبت النكاح
بشهادتهم ولو لم يشهدوا على صحة النكاح فلا يضييق هذا الذي وصفت من ام العبد
والامته على قوله فيقول ان النكاح لا يصح الا بشهادة الشهود يشهدون بصحة النكاح
فلا يصح هذا اللان يكون الشهود يعرفون الامة فيها امته والعبد له عبده والامام
اعلم **مسألة** الشيخ حبيب المان سيد العبد على الحكام امان باذن و
لما يكمل ان يحلف واما ان يحلف السيد من علم للمعصية قطع الله يحلف على فعل غير ذلك
هذا المعقول يجوز له ان يحلف قطعا واذا انكلا فالعزم في قبلة العبد ان يشاء السيد
سلم ذلك ولا يبيع العبد و يوفي ثمنه وان حلف لحدها سلا او الفقه ويجوز حسن
المملوك اذا اتم بالسرق والداعل **مسألة** الفقيد جاعل خميس في الوصية في المملوك
اذا تبرع مالكه في صحته بعد موته لم يضر بعد ذلك موته ومات وكان المذنب
مسا في حياته سيد باذنه للقبالة بما صاله وما لم يله تقدم بعد موته ما عند
والقبالة بعد مضي ما شلوا له من المدة وسفر وغيبته ثقات بعد موته ما حكم ما في يده
ايام حياته وخلفه بعد وفاته ولا يهرى غيرها اذا اوصح ما كان في ذلك السيد والمعاد
له بعد اخفاقه الحق موته ان كان عدك له شيء ولا حتم له قبل كسبه غيره الا ان
دفنه للوجود به نصيحة ماله والى سيد مع دلالة التنازع الموضح فيه هل يكون
ذلك حجة في اخذ به وصحة به العزم على ما وجد مكتوب في الفتوى في الحكم اذا عرف انه خطا
به الحكم او اطمأنه مع عدم المعارضة فان قال ما صح انه ليس به فهو لو ثبت بعد

والا فلو ثبت ما في يده ع هو اولى به على هذه الصفة اذا احتفل بدونه بعد ان وقع العتق عليه
والعمل بما يوجب في ذمة لادى له وجبها لان يكون على وجه اللطافة فيعصى بحوزة ان لا يزوج
وارتفع الشك ما لم يرضها حكم يمنع وجوب اللطافة والبدعي **مسألة** ابن عبيد الله وفي
رجل اشترى امة من مسكند وطلعها الى عمان فظهر ان لها حمل فاساها وهما عن ذلك فقال له
انه سيبدعها كان بطونها اياكون هذا الذي بطنها احقر ام عبد المشتري وتقبل قولها
قال لا يقبل قولها على البايع وان نكح المشتري عن شرا هذه الامة فيجب له النكاح والطلاق
اسم وان قال السيد انه لم يوطأها فاقول قوله في الحكم وحكم الولد عبد الله **مسألة** ومنه
وهل يجوز ان يباع المملوك على اليهودي ام لا قال اذا كان المملوك ذكرا فقال بعض المسلمين
انه جائز يباع على اليهودي ولو كان المملوك مسلما وقال لا يجوز وهو اكثر القول
واما اذا كان المملوك انثى فلا يباع على اليهودي ان كان مسلمة على القول المأثور عند الروم
اعلى **مسألة** ومنه فمن اشترى امة حامل فاذا وضعت حملها يجوز له وطؤها
اذا ظهرت ونفاسها قال اذا اشترىها وهي حامل فيجزئ له وطؤها اذا وضعت حملها او
ظهرت ونفاسها والسلي **مسألة** ومنه وطلاق المنة اثنتين تبنيها او الزوج العبد
وهذا اصل العدة بين الحر والامة والبدعي **مسألة** ومنه وفي الاخرى تزوجها مملوك
لم يطلقها وهي حامل هل عليها نفقة العمل قال ان طلاق العبد غير اذن سيده لا يثبت
واما ان طلقها سيده او طلقها العبد باذن سيده فان الطلاق نفعه واما النفقة
فلا نفقة لها على اكثر القول والبدعي **مسألة** ومنه قول الجوز للسيد ان تزوج
عبدته بامته قولان جازين للسيد ان تزوج عبده بامته وهذا القول الغر اكثر وبطل
وامن في اما القول فان يتد العبد بحل عبده ان يقبل التزوج لنفسه واما اللفظ
فلا يوجب بينه وبين المفاظ التزوج والبدعي **مسألة** رجل اشترى عبدا وله زوجة
ولم يعلمها المشتري هل يكون عيبا يرد به العبد قال لا لان المشتري ان شاء طلق
زوجته العبد ولا شيء عليه ومداقها في مال البايع في حق العبد لان يشترط على البايع
وبعده والبدعي **مسألة** وسئل على ما اوتى انها مملوكة لفلان كيف للمشتري

ان يشهدوا **●** قال معي انه يشهدون باقرارها بالكلية ولا يشهدون انها امتداد لشهادة
 الاقل غير شهادة القطع والتفريق **●** بين ذلك بين في الاحكام قيل في قوله جواشظ
 تشهد انها امتدادت هي انها الخيرة **●** قال معي ان شهادة الشاهدين ولو من افرعها
 لغیر **●** قلت فلو كانت هذه المدة في هذه منذ اسنين تجد منهم قالت بعد انها حرة كان
 كل القول قولها وتكون بالحريته ولو لم ير عهدها بيمينتها انها امتد **●** وقال هكذا عندى
 قلت له فان احضر هو بيمينتها انها في يده او كانت في يده **●** قال معي ان اليد لا تثبت في الانفا
 بالكلية كما تثبت في سائر الامور قلت له فهل تثبت اليد في الحيوان والادواب غير البشر قال
 هكذا عندى **●** قلت له ما الفرق في ذلك وكلم الانفا قال معي ان الفرق في ذلك ان البشري
 بمعينه فسد ويرفع عنها او تفرع ما ثبت لها وعليها في العكاز **●** قلت له فان كانت
 في يده يدعيها انها له ولو ان غير ذلك هل ثبت عليها بذلك معنى العبورية بالكلية **●**
 وقال معي ان يختلف ذلك فقال **●** قال ثبت عليها السكوتها اذ لم تعويها اذ اعاد عليها
 ذلك **●** قلت له قال لا يثبت عليها ذلك **●** قلت له فلو كانت في يده وتقرعها امتد فقلت
 في فكره ولا دخل يسعد ان يستخذه قبل بلوغه **●** قال هكذا عندى قلت له فان بلغ
 الصبي فما انكر العبورية به هل ذلك **●** قال هكذا عندى والحريته او يريه الى ان يفسد
 الذي يدعيه بيمينته انه له **●** قلت له فان طالب الحق ما لم يرد بصفه واضح البينة بذلك
 هل له ذلك واحكم له بالحريته بان كان ولو لم يكن عندى بينة قال معي ان ملايكم له شيء
 مما مضى وعلمه قلت له فان اقرت انها امتد زيدا وانها لم يدغمح لها بنون هل الحكم
 الرطب اقرت بنفسها الرطب قال معي انه يختلف في ذلك قيل ثبت عليهم الفرق بذلك
 قول لا يثبت عليهم ذلك **●** قلت له فان اشترى امته فولدت له كذا بالشراء هل يسعد
 ان يستخذه في حكم **●** قال معي انه يسعد في معنى الاطمان ان يستخذه في معنى تحو
 ما يندوب من ذلك حجة الحق **●** قلت له فان انكر العبورية بعد البلوغ او كان الشك
 وهو صبي فما بلغ انكر ذلك واحكم له بالحريته لعدم المدعى له البينة بانه له هل يسعد
 للمدعى في السريرة ان يستخذه مدويه في السريرة اذا قد ادم الله **●** قلت معي ليس

شكر الله تحت الخيمة **اولى** قلت له فاذا اراد الشري من رجل ان يعلم ان يسأله قبل ان يشتري
 الله الذي يبيعه ما لم يسأل عليه فكذلك يبيعه ان يشتريه قال معي انه ان كان بالسؤال لا يضبط
 له ان يسأله ويقاره لتثبت له على الحق باقراره واما الصبي فلا يجوز ان يسأله على نفسه
 على حاله ولا يثبت عليه الرقب بذلك قلت له فاذا اراد ان يعلم ان يسأله فما اشترى قال انما
 كذبت في قوله اني من احرار ما الحكم فيه وهل يبيع هذا يبيعه ما لم ينعقد حكم من يراد عنكم ملككم
 ودعواه قال هكذا عندي في معنى الحكم ان يبيع هذا المشتري القسك بما لم يبيع كذبه
 لان اقراره على نفسه جائز ما لم يبيع بالثبته بالقطع ما ينفك عن قوله على نفسه **قلت**
 له فان قال اني قد اقرت له اني خفت ان يقتله او يسيء اليه واتقيته هل هذا حجة
 ولا يبيع المشتري ان يستدعيه ولا يبيعه قال معي انما كان في حال التقيته في الاعتبار في
 حين ذلك كان له هذا حجة دون ان يكون في حال التقيته لم يكن له حجة قلت له فان غاب البائع
 على المشتري ان في حال التقيته او ليس في حال التقيته **ورأيت** في امره هل يبيع المشتري اتخذه
 او يبيعه ما لم يبيع الله في حال التقيته او ليس في حال التقيته **ورأيت** في امره هل يبيع المشتري اتخذه
 ان كان صلي على البيع ولو كان على وجه حال الجبر ولا الغصب فاحتمل ان يبيعه ذلك ما لم يبيع كيف كان
قلت له فاذا اشترى انما فقالت له اني سميت ولو كان من اهل الحرب وانما كانت عنده هو بامان
 حيث جعله يكون هذا مجبها الى ثبته ما لم يبيع عليها الرقب بالثبته قال هكذا عندي واما
 قال فيها حجة يجوز ان يقر بها قلت له فاذا علمت انها مغمومة وانما حرة وانتمعت وهي ساكنة
 ولم تكن هي يبيعه اذ كرام يجب عليها ان تدفع عن نفسها الملكة ولا يسعها السكوت **قال معي**
 مجب عليها اذ كرام لم تدفع عن نفسها نفقة قلت له فاذا انقضى نفقة واقرت بالعجز عن ذلك
 عليها ان تهت **ورأيت** الذي اشترىها بعض علمه بالحجة لها انها في الاصل ام تسعها الكينونة
 عنده قال معني انه لو انتف نفقة تسعها في ترك الانكار والخروج فلها اذ كرام عليها عندي
قلت له فان انقضى نفقة او ولدت اولاد في حال اعيه فيد ويمن ثمنها هل عليها ان تعلم
 انما في الاصل كانت حرة قال معني انه اذا امتت على نفسها او قبل خبها طهرتهم وغيرهم
 كان عليها ان تدعيه علمها بذلك لان ملكة الحرة الكبار ان الذي لا يختلف فيه عندي والتعاون

ظلم والتعاون على التهمة والبر والتقوى **قلت** له فاذ علم هذا الانسان الذي يبيع ويشترى
 انه يبيع او اشترى الشك كان ذلك موجبا عليه الملكة لمن يشتريه ولا يبعد ولا يبيع تقوى ذلك وان
 لم يبق تقوى **قلت** في ان كان سباه على ما سمع في الاصل كان عليه ذلك وان كان سباه على
 معنى الباطل لم يكن عليه ذلك **وقال** يجوز السبق لاهل الشك اذا كان الاصل منهم على وجه
 الحق **ولم يكن** بينهم عهد بامان وغير ذلك من العهود ولو لم تكن **الحق** فاعني كانت السبا
 وبعضهم وبعض لبعضهم بعض جاز في اصل الحق في معنى ما يجوز الشراء منهم لما سبوا
 وكذلك السبا منهم **قال** لا يجوز على جاز في اهل الشك اذا لم يكن عهد ولا تقوى **قلت** له فاذا
 كانت القضاة صلها الى التي تتخذ نفسها وفي البيع والشراء على وجه الملك وفي حال
 التقوى ان يكون ذلك فظلمها على وجه السرقة هل لها ان يمكنه ونفسها ان كان قد اشترىها
 ولم يعلم هو ما اصل الوفاق **قال** مع ان يسرها ذلك لانها في الاصل حرة عليه **قلت** له فان
 زوجها ارجل هل لها ان توطئ نفسها كان لها **اب** او عصبتها اذا وصيت بتزويجها لم يكن
 ذلك بمنزلة المشتري مندها **قال** في ان اذا لم يكن لها **اب** ولا عصبة في ذلك المص
 وصيت بزوجها فيجب ان يجوز لها ذلك وان كانا بالمص حيث تناهوا تحتها ونذكر
 مشور قهر لم يجز في ذلك الا بائناهم والدواعي **قلت** وكذلك سمعت ان المملوك اذا
 غصب وتسلطه ان لا يجوز ان يخرج من خدمته المملوك لمن اعتصبه فعل والتقوى لا تجوز
 في الفعل الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نفع عن امي الخطا والنسيان وما يوشى
 عليه وما حدثوا به انفسهم **فعل** فينظر بما سمعته **مسألة** البيوع عاود محمد السعالي
 وفي مملوكين رجلين اشترى اشترى نفسه احد الشريكين وبقى النصف الاخر في يد صاحبه
 فاحل بيع نفسه له ام لا ام العبد يبيع لشرا ما يبيع ونفسه **قال** فالذي غدى ان
 هذا العبد اذا اشترى نفسه احد الرجلين لما اكسبه له فقد صار حرا ولا يكون مملوكا
 بعضه وبعضه حرا **وسأل** العبد نصف غنى الذي لم يشتري نفسه منه له **اعل**
 ومنه ومنه **قلت** عتق رقبة واشترى رقبة مدبرة واعتمدا بغير طوعه من الزم له ام لا **قال**
 فالذي غدى انه لا يجزيه عتق المدبرة عن العتق للان فيهما يعين في القول والدواعي

مسألة الزامه وان سمى العبد سيده فمعتقه خلت اذ اشئت فيه النكاحان
سيده رجل او امرأة ان كان الوسم له قد حدثت به واحتاج الوسم النار وكذلك اذا اقر بينه
والداعى **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد وملاذ وما نقصان الجوارح والعبد فهو عيب
يرد به عندى واما زيادة الاصابع في يديه او رجله او اذن عيب يترد به البيع اذا لم
تضعفه تلك الزيادة عن الخدمة • ولم اعلم في مخصوص الاثر من اصحابنا اهل العلم
رحم الله الله ان يقاس مثل هذا على الزيادة والنقصان في الصلوة لثا احكام الصلوة وما جاء
فيها غير احكام الميوع والداعى **مسألة** عن الشيخ صالح بن وضاح الذي قال للمعتق
ان فار ك ز وجك تنسب فك فلا يجزم تنسبها ان كانت امته والمملوك له وعله اولا بقدر على شئ
لقوله عند رجل عدا ملكه الا بقدر على شئ والداعى **مسألة** ومنه والعبد اذا مات وقيل ان
له مولا ان يتزوج فتزوج فلا يثبت صلاتها على مولا والداعى **مسألة** الاخرى يثبت
والمولود يثبت للمولود ولا يثبت لهما الاخرى وانه فيه اختلاف فان يثبت الاخرى للمولود
الاخرى والآخرى هو الجليل والداعى **مسألة** الشيخ ناصر بن خيسوف فيمن ادعى على اخر
انه مملوك وهو ينكره وقال المدعى ان امه فعلا مملوكه لوالده فاق للمدعى عليه انه امته مملوكه
والوالد المدعى لم يقر فهو بنفسه انه مملوك كما يثبت عليه الرقب بسبب ملكة امه المدعى
ام لا • قال ان ذلك لا يوجب عليه الملكة ولو صح عليها الرقب ان كان بالغا وان كان غائبا
ففي ثبوت الرقب عليه لسببها اختلاف والداعى **مسألة** واذا وجد شئ في يد مملوك
واقربه لاحد هل يقبل اقراره ام لا • قال له قلت له لم اعلم الذي في يدك واقرب يد المملوك
قال حكم سيده والداعى **مسألة** ابن عبيد الله وان كانت هذه الامه اعتمها اولى وما
الملكه عندنا ولا فان كان الولد وعصبة امه جاز لمان يزوج الامه التي اعتمها امه وان
كان وغير عصبتها فلا يجوز له ان يزوجه الحاكم وقال وقال ان الحاكم اولى بتزويج المعتقة
على حال والداعى **مسألة** وسئلوا عن الملكة هل اعبد مملوك وله زوجة والردت
تطليعها هل تطليعها بنفسها ام توكل احدا يطليعها قال توكل وكيله والداعى **مسألة**
وفمن مات وعليه دين وترك امته امه وله هل يباح في الدين ان كان الدين حبطا عا لاه

تعتق وتسعى بغيرها قال علي ما جاز في القول تعتق وتستسعى بغيرها للديان قوله
لا تعتق لان الولد لم ير بشئ منها شيئا الا ان مالها كماله ليدان والد اعلى **مسألة** والعبد
انما جاز من ابته بعد ما يستغفر ثم لم ير بطال المحرم عليه السيد العبد ذلك فلا يحق
عقوبة حتى يشاور ولد الحقان على امره والد اعلى **مسألة** الزام ولد امات العبد وله
زوجته فعلى من صدمها فان كان السيد ضمن لها به فعل السيد وان لم يضمن لها به فليس عليه
الا ان يكون امره ان يتزوج احد ذلك اكثر ثم فعله فان لم يضمن العبد على اسمته
والاثر والد اعلى **مسألة** الفقيد منها خلعان وهو ابدان مع الورق من العبد فهو
في رقبة وسيدته محترمين فلا باصع عليه وسيلته في ذلك على ارجاء قيل في شبهه •
وما اقول به بالسرق فغير جائز على سيده وما في يده من الدار حكما السيد ولا يجوز اخذها
منه الا بالضرورة الغيرة وانما اقول السيد يعتق بخانه عليه ومقبول من ذلك ويكون
العبد حكمه حكم العتق فيها اجمالا وغير ذلك والد اعلى **مسألة** الشيخ ابو نعيم ان
اولا وجبت في ولد رجل بيعها امته ولم يظهر منها تعين ولا بان منها في ذلك فذكر في غرضها
مديها بالبيع فاشترها او غيب في شراها بعد عتق او الممنوع في يده الله سيدها ونج
عند البيع وعلمه في مسالمة وانقياد ولم يجمع منها شيء والعناد غدت بايها اكد
قبل بيعها باها مشقة ثم انج عليه بقوله فعلى من يبيعها على المشتري شراها
تملكها لما قبل في المشتريات وقول العوام انهم يوتى هقق وناحية اليهم سقا
او غصبا وانهم العتق فيبعون بعد ذلك ام ليس ذلك حجة وقوله وقول
البائع عليه وعلى غيره في ظاهر الحكم حتى يجمع فيها بيعها انهاء بقوله فعلى من يبيع
قوله بعد عرض عليه ذلك فاشترها اذا اقت للالا انها ملكة لبائعها فهو على ذلك
حتى يجمع كذاها او يجمع انهاء العتق والد اعلى **مسألة** الشيخ حبيب بن ابي
في رجل تسكر امته وجاهها بعد ما ولدت ونوى تتركها او يتركها وطهرها صارت لها
عدة قد سدت وعشرة اشهر ولم تحضر هذه العدة اتفقوا على بيعها مع والد اشهر والامر
تخلف لا تنفص على الا بالحيض والنجس لان ذلك يقعها قالوا قد اختلف العلماء في الامة

المنساق قولها الخروج وحكم التسري حتى يملك فيها غيره بالترجيح او يسبغها وهذا هو
 الذي اختلف فيه وقولنا شهد على ترك وطئها وحاضت حيضتين فقد حلت وحكم
 التسري ان كان قد وطئها بعد الولادة وان لم تحيض مضت عليها سنة فصاعدا فقد اختلف
 العلماء وقولهم ان تركها ولو كانت في حال حيض وقيل حتى تستكمل سنتين وهذا هو
 اكثر الذي والاشهاد قولك يكفي وقول لا يكتفي هذا في الحكم وما في الحواشي انوى تركها ونها
 سنة وسين القد ومضت له ولدة ما وصفا جاز له ذلك على ارجح اهل العلم ولا يساق لنفسه
 والرد على **مسند** فمن له سنة وله منها ولد لا يوجب ان يعتق عنه وصية عند موته
 وهو طاهر بشيوعه ان تستحق العتق عند موته فمات سيدها فورثها ولده وانعتقت
 ورجل كذلك ثبت لها تلك الوصية قال اذا كانت الوصية بلا ضمان ولا حق فلا اقل
 اثبت تلك الوصية لثبوت الشرط وان كانت الوصية ضمان انعتقت في ثبوتها اختلف
 والرد على **مسند** وكتاب الضمائر عن عبد المشركين من اهل الحجاب اذا سلبوا ثم
 لحقوا بالمسلمين ما من لهم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهم وفيه قولان عبد الله
 الحب لا يردون في الرق بعد اسلامهم ولو اسلم مولاهم والرد على **مسند** الشيخ ناصر
 ومما عساه ان يطأها او يستبرأها فهو عيب ترد بها المولى المشرك بذلك فذلك على قول
 ويقول ان على البايع ان يستبرأها واذا نوى واعتقد الاستبراء للدة له يرد وطأها فقول
 في سواء حضر غيبته عنها فهو يكتفيه ولا يعلم ذلك اختلفا واختلفوا في النية في القلب غير
 باللسان فقال بعض المسلمين يجزي وقال بعضهم لا يجزي حتى يكون لفظا باللسان مع
 التهمة والرد على **مسند** وفيما لي كما اذا جرحهم سيدهم عند ما ادبدهم ولم يتعد للخراج
 درهم او كان بعده اربعة فادب سيدهم يوم ما دحا ما دحا جاء العافية اذا كانت امة بكرا
 فاقترضها يعتقون هذه الوجه فلا اذا لم يقطع منه جارية او يعول له عينا او ثلثا له
 فلا يعتق ولو خرج منه في ضربه او على قول بعض المسلمين وكذلك الجارية اذا كانت
 صالحة **مسند** وما الوسم والجرع والتعقيب فغيره اختلف وتشد يد بعضه في تركه وما
 في خروج دم الفرج والاقضاء اذا كانت الامة بكرا فلا باس عليه في ذلك والرد على **مسند**

الفقير منها خلعان والملوك اذا اقرت بامتناعه عن علم سببه ايلزم السيد ذلك **قال**
 ان اقر الملوك بامتناعهم عنها واقر الناس ان ثبت عليهم لم يقر له بها حتى يرد ذلك
 بشاهد عدل في شدة حكمهم بها لم يثبت له اللفظ لان اقر الملوك بوجوبه على الملوك
 وما في يده حكمه فله فعله يكون اقره خارجا عن الدعوى ولا تدعى لان قبول دعواه
 كائنا وكان من الدعيين بل خلاف نعلم بين الفقهاء والمسلمين **والدعوى** **مسد**
 ان نفقة الامة قول السبيل لها حكمه **وف** ولما طاع ما يشيع بطنا او ما يدعيه من الكسوة
 وقول طاعا النفقة ككل يوم من تمر ساير وربع صاع حب ذرة ولها الكسوة لكل سنة
 اربعة اثواب كسوة مثلها وربع عن الزماني في كسوة الامة على ما يجحد في الاقوال
 قميص والردج **باب** **مسد** الفقير جاعد خميس الخوصي وادكان الموصي **قال**
 بجميع املاك الفقراء وضمان لزمه ليرد ربه وكان في الاملاك عبيد هل يجوز ان يكاتبهم
 من يجوز له انفاذ وصيته الموصي وحظهم ما وصي به الموصي للفقراء بعد مكاتبهم وكان في جوابه
 انه لا تصف مكاتبهم ومضى صار واحدا كانوا كغيرهم من الفقراء في اعطائهم ما يلائم حاجتهم
 حال الفقير من مال الفقراء **والدعوى** **مسد** الفقير منها خلعان في جاعده امة
 ملكوته فذهبت عنه وبقيت ما نشاء الله من الزمان ثوبان سيدها وجدها في يد
 محوي فطالعها فادعى انه اشتراها او يملكها من المسلمين وقدمات ما التزم **قال** اذا
 كانت هذه الامة مسلمة معقبة بالجملة التي يحكم لمن اقرها بالاسلام فلا جدان تق
 في يد المحوي على هذا من اهل اهل المسلمين او من غيرها فعلى قدر ان يتوعها من يد رعا
 نزاعها اذ ذلك من المنكر **الواجب** انكاره على قدر علمه بما اعزى والمجوب على المدعي **مسد**
 الرجوع على ما يبعثها اياها يصح له عليه وقيل ثمنها ان ادركه او ورثته بعهده لان البيع
 غير بائن الاصل لان الفلاني بين اليه السبل على غيره في ذلك **ومعها** المسلمون انكسروا
 بها حتى يصح دعواها فيها شاهد عدل او اقرها انه يملكها لكونها اولاد من موقوفة
 بها لها حتى ينفعها **مسد** ما بان له على ما رآه في وصيتها **والدعوى** **مسد**
 ابن عبيدان وما نفقة الامة للعتقة اذا كانت وضعة لا تقل على مؤنة نفسها وكانت

فغير محتاجة فان كان العتق واجب فاكثرت القول بنقطة ما على ما اعتقوا وقالوا قالوا
 نقطة ما عليه وان كان العتق كسيلة فاكثرت القول بالنقطة ما عليه والله اعلم **مسألة**
 وفيه اسئلة اخرى عند رجل يشتري لذهبا ام من الهند وغيرهما من المواضع البعيدة وانه
 ان يشتريها لذهبا كان المشتري هذه الامه للمامور ثقتا على ما في يده فانه يري في ذلك
 وان لم يكن على ما في يده فلا يري ذلك والله اعلم **مسألة** ابن عبد الله وفي رجل ائتمنت
 بطوا فباعها قبل ان يشتريها فانه بيعا فاسدا او متقضا بوجبه من الوجه فوجبت الح
 سيدها الدور النقص والبيع يجوز لسيدها ان يطاها بغير اشتراط الله قالوا
 ما وصفت ان هذه الحارخت وتلك بوجبه من الوجه وقضيت فليتم الى المشتري
 ثم رجعت اليها لئلا يلج المرء في حرج يشتريها ولو رجعت اليه وجبها فلو
 كانت الامه له فوار قد ولو نزلت عند حرجت اليه فله ان يطاها بغير اشتراط
 وان كانت الامه في يده لم يباعها له بقبضها المشتري حتى يرجع فاما ما يراها
 له او يابعدا يراها فله ان يطاها بغير اشتراط وان ذهب هذه الامه لزوجته والامه
 غايبة قالت او انه قد قبلها ثم ردها اليها وباعها عليه فانه لا يرجع بطوا حتى
 يشتريها الا انها تغاب عندها لانكون هذه الامه في يده حينئذ ولو كان قبضها ان قد
 فليس عليها اشتراط هكذا حفظت في كتاب المسلمين والله اعلم **مسألة** ومنه ومن وطوع
 امته فخطها اعتقت وقال سعيد بن قيس لم تعتق ومن ثقب امته وعبد المصفر بن
 فخر بنهما لم يرد بملك يترتبهما فليس هذا بحرجهما من ملكه وليس هذه من الثلث والله
 اعلم **مسألة** عن الشيخ واضح / محمد بن ابي عبد الله رضي الله عنه فاعتقد
 قال يعتق العبد وكان له عليه الثمن الذي وقع عليه البيع ولو كان متقضا وقول عليه
 قيمته يوم اشتراه لانه داخل بسبب وثايل من افضل القهتين الغاصبه ومختلف فيما
 اعلمه البايع قبل اعتقه فوالله المشتري بالثمان وقول البايع والله اعلم **مسألة**
 الزماني في المملوك اذا اراد بيعه ثم اراد ان يملكه لم يبعه نسبه بالبيعة فطلبت عين الورثة
 انهم ما يعلمون انه وارث ذلك فلا افعال في قوله يقول ان العبد لا ميراث له ولا

يوقف عليه فدعوى العبد على هذا غير مسموعة ولا من حق له وعلى قوله يقول انما
 العبد يوقف عليه اذا كان ولد ولا تدعى به الا يوقف عليه من ان يوقف الوارث الذي يورثه والذى
 يحذره والاربعين فله عندى عليه اليقين انه ما يعلم هذا الحكم في هذا المال حقاً وقبل ما يفتى
 ابن ابي الهيثم والاربعين يوقف على المال عليه الخون يعتق فيدفع اليه او يباع فبشرى به ولا يجر
 سيده على بيعه وان وقف عليه لما اراد ان يبيع للمالك من العبد فان عتق دفع اليه ان يبيعه
 ان يبيعه بذلك المال وان مات ملكوا جميع المال الخون يورثه والاربعين **مسألة**
 ومنه وفي العبد المملوك اذا اراد ان يكتب عليه الكتاب ورقة ان عبد مملوك فلان فلان كيف
 تكون الكتابة وعمل يحتاج الى شهود **قال** اما اذا كان يكتب على نفسه فلا يحتاج الى
 شهود بشرط ان يملكه الان يكون لا يوقف اليه فيحتاج الى الشهود عتق الاسم الله
اعلم **مسألة** الشيخ سعيد احمد صاير الكندي وفيه ان المملوك او مولى بوصية
 او اعطى عطية غيرة سيده تكون له ام لسيده **قال** ان مولى المملوك او مولى بوصية
 سيده من تجوز له عطية ووصية وقدره في جوار اخذ السيده لك اختلاف في المسلمين
 فقال بعض المسلمين ان سيده العبدان ياخذ ويقبله ان لم يملكه بده ومولى بده واعطاه اياه
 وحكم لسيده ان اراد اخذ وقول الجوز للسيده اخذ وهو لم يملكه وحكم له **وبما** او لم يملكه
 فحكم بوقوف عليه الوقت عتقوا هذا اعتق يوماً ما وليس للعبد اخذ ولا يعلم في ذلك اختلاف
 واما ما اكتسبه المملوك في قول الاعمال ولكاسب البيع والاشترى فحكم لسيده وليس للعبد
 فيما لا يارن سيده ولا يعلم في ذلك اختلاف **والدعاء** **مسألة** ومنه الذي بشرى جارية
 وبجاءها ثم بيعها ما يلزمه في ذلك **قال** عاصم لو بشرى بملوك الجوز له وعليه
 الاستغفار والندم وان قدر ان يسترها او يستبها لبيعها ولا سيده فذلك للمالك
 والافستغفار الندم والعذر **ومن** **مسألة** وفي الدنيا فان علم بداره ولو ان فتم النافق
 في امور الاسلام والدعاء **مسألة** في صلوات الله على المملوك كذا هو ام لسيده
 واذا دفعه الزوج لها يبرأ منه **قال** صلواتها سيدها ولا يبرأ منه اذا دفعها
 بنحو ان سيدها الان تكون ثقت **قلت** فالامة اذا طلقها زوجها فاحلها لغيره

طالما قد سئمت أو أقل وأكثر ثم حاولت بولدا يكون حكمها في حقوق الولد بوجه ما حكم ولدها من
المالك وكذلك نفقة ولدها من إذا كان الروح حر أو مملوكا قال كان كان طلقها طلقا لمالك
رجعها فيه وكانت مملوكة فلا نفقة عندي عليه للملك لأن الولد ليس لها إذا لم يشترط أن
يكون حر كان الروح حر أو مملوكا وكذلك الربا بت عندي ليس لها عليه إذا كان ولدها مملوكا
والد على **مسد** ومنه إذا كان عند ولده ولد ولم يكن لها وفي تزويجها وأولات التزويج
وصح أن مملوكا يلجئ تزويجها ولدها أم سيده قال إن ما صح أنه مملوك فلا يجوز تزويجها إلا أنه
ولاسيما أنه كان سيده لم يكن معتقا الأمة وإنما اعتقها غيره فان كان لها أحد الأولياء
من قبل نسب أو عقاقت ولا فرق بينهما الحاكم وجماعة المسلمين عند عدم الحاكم والد على **مسد**
ومنهم من قالوا إذا بلغ اليتيم فأنتم التزويج بعد ما دخل بها مملوكا فيعتقها جازمه وبعضهم يوجب له اليد
أعلى **مسد** الشيخ جاهد بن حسين فمن أوصى بجمع المملوك للفقراء أو صفات لم يمل بغير
شأنه ونكح من السراي ثلاثا وأكثر أحدثهن أم ولد قال في هذه الوصية كان أنتم جميع ما كنتم
فليس له في هذا الموضع شيء يملك منها فتعقب به كلالها وكلهن داخل فيهما وأوصى بملأ
وجملته ملكية وفي هذا في أم ولد على أنها أم ولد لها أو عليها عدة في الاستبداد وعلى التي تشترى
نفسها أن تزويجها متى قد تزويجها من قبلها في إقراره في هذه أن يدفع إليها وهذا المال ما
تفقوا به دينها لا نفقا فصارت حرة في حينها وعليها ما كانت في العدة أن ترجع الوعدة
المهيمة أربعة أشهر وعشرون وهي برأت نفسها مما ألزمها وهذا المال فلا خلاف في أنها
في موضع جواز لها الفقه في المال وما صار هذه السراي ملكا بالبيع وغيره لوقتها ليس لها
الأحكام المأخوذة في عتقها والد على **مسد** الصحيح والسند أن زوطا أمه بقدر ما يملك في ملكها
من غير قصد واعتقاد بيمينه يستبرئ بها بذلك لجلالة تزويجها أهل الدين بزواجها أطلق قال أنه
يخرج في ذلك عن الخلاف والد على **مسد** ومنه فمن أوصى بعتقه عبده فلان بعد
موته ولم يدون يستغفر جميع ماله ولا يفي عليه من الدين هل يجوز بيع هذا العبد
لو لم يورثه المالك لا يعتق العبد ويستغفر بثمنه لو فادى المالك قال لا يعتق العبد بهذه
الوصية ولا يوصى دين يستغفر ماله ولا تشترى هذه الوصية بعتق العبد من الدين

ذكر ولو كان العبد مدبراً في الصحبة دخل بغيره على رباب الدين ٥ وقال وقال تدبير الرض
وغيره لما لم يعل في القول يدخل على العبد بغيره ولا يعلم **مسألة** ناصب سليمان ولا يع
رجل أو صو يعق عبده فلان وفلان وأوصوه ببيع وماله بعد أن أحقق العتق
منه ثم اندعتف واحد في حياته وبيع اثنين منهم في حياته ثم مات اثنتان الذي اعتق في
حياته ثم اعتق الذي أوصوه ببيع على هذه الصفة أم لا قال لا لا تحقق العتق منهم فلو
الوصية التي أوصوه بها لم يرد بعد ما أحققوا منه العتق حتى يبيع رجوعه على الوصية
طهران الوصية لم يرد ما استحقوا منه العتق ٥ وما يبيع للمدبر فبدل خلافه احتفظنا
والدليل **مسألة** ومنه فلهن أوصوه بعتق رقبة فاعتق وصيه عند صبيها أن يكون
نفقة الصبي الذي يبيع وثبت مال الحاكم على الوصي ثم عد على عتق الصبي مع عليه
بوجوب نفقة ما جهل ذلك قال لا لا هو إذا مضى العتق لم يرد صبي الحاكم
كما أوصوه بعتق رقبة فذلك رقبة ولا عليه شيء في ماله فاما نفقة الصبي للعتق
إذا لم يكن عن فرضه وقتل وأظفار فقال قال لا لا نفقة له في مال الوصي وقال قال
النفقة وهو كثر القول في نكاح النفقة وثبت المال إذا كان العتق لله والدليل
مسألة ومنه وورث بوعده لم يبيع ماله منه ولم يرد على ربه والبيع ما لم يرد
قال البيع الذي يحكي الاختلاف بين أهل الذکر والصها بئنا قال قال لا يجوز بيعه
وقال قال لا يبرأ بوعده وقال قال لا يجوز بيعه على كل حال احتاج أوله احتاج قال
وقال لا يجوز بيعه إلا في الدين والميثاق عليه بذلك ولكن له هو كذلك أن يورث دين
ولم يكن له وفاء وقال قال لا يجوز بيعه في دين إذا نه بعد التدبير وبالعكس
وقال قال لا يجوز بيعه خدعة ملامه جاً وقال قال لا يجوز بيع خدعة لأفها
فجر ولد والدليل **مسألة** وهل يكفي استبأ الأمة في اليوم وغيره إذا
مضى لها في ملكه بعد الاستبأ أم لا قال لا يكفي قول والدليل **مسألة**
والم يصر إلا قال العبد انعت ومضى هذا فانت حر أفيقيل لم يرد بوعده قول البيه في ذلك
والدليل **مسألة** وأما وبيع مورث بعتق عبده لم يبيع عن عبده الوارث الثم
ولعل

ولعل بعض المذهب يلزم وعلم بعقوبته لهذا العبد لساير الوثقة سوى نصيبه والله
 اعلم **مسند** ووطئ الله رجاءه وعبد له او غيره انكفيها العلة اذا استسرها
 ام يحتاج الى الاستسقاء ويدخلان في بعضهما بعضا لم يكون الاستسقاء بعد العلة **•** اشار
 بالاختلاف فيه والدا علم **•** **مسند** العبد في اقرار العبد بوطئ زوجته في الحيض ان كان
 قد تزوج لسيده او لا فقال انا واطاها في الحيض كان التزوج بحكمها وبغير حكم هل يعمل قوله
 ام لا قال فاري ان لا يقبل قوله ورجوه احدى وجوب الصداق على السيد والثالث
 على وجوب البذل على السيد على قوله يقول الله يحكم لما ناطلسوا العبد نانا ولم
 يكن مضمنا فعند الله لا يحكم على النساء الا على علم من زناوه لوضوح الحد عند ان احسن الحقد
 ما الحقد الحر فيما عدى وانما قلت هذا لاني وثق الحق فهو قول في الدلالة وانما قال الحق
 فهو الشيطان وانما استغفر الله منه هذا الذي خصه وقوله في المسألة **•** **مسند**
 ومنه ورجل اوسى يعتقد غلاما فخرج الا و لم يعلم المامور حتى اعتق فعند في حلال
 اختلاف وكذلك اوسى فخرج شاة فخرج الا و ثم ان المامور خرج الشاة فخرج فخرجها ان لا
 على مسبة ما عدى والدا علم **•** **مسند** ومنه وفيما ابوبيرد جمع الناس على تملك العبد
 بالشرك من بيعهم بغير اذنهم ولا حتى يبيعوا بينهم على ام قد جمعوا على ان يبيعوا بغير اذنهم
 في الاصل وكذلك ما يشترى ويصغر العبد واجزا التملك عليهم يجوز بعد اذ فخرجهم واستباحته
 الزوج للزوج وطا كليمهم بالتسري ولو كانوا غنما او صفار **•** قال جواز تسري صفار
 العبد والغنم منهم وطا بقى الا طماننة لا وطئ الحكم ويجوز على هذا وطئ نائمهم بالتسري
 والتزويج على هذا الوجه والدا علم **•** **مسند** ناصر خنيس وفيه اوسى يعتق عبده وله
 مال درهم وجوان قال بعض فقهاء المسلمين انه للسيد وقال بعضهم الله وقدره من
 بين المال الباطل والظاهر ولم يوق بعضهم في ذلك والدا علم **•** **مسند** ومنه واذا عتقت
 الامة ولها زوج اذا اختارت نفسها قبل ثبوت حكم الضم عليها ثبت لها الخيار وفي هذه
 اختلف بين المسلمين وكذلك لو كان الزوج عبدا واعتق وهو حرة فلها ما الامة والدا علم **•**
مسند ومشورة قديمه وقد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعد بيعه احدى

قال وقد تأملت هذا السؤال على ظاهر لفظه واستدللت به على هذه الوصية بالتدبير
 الوافقة على غير موطن ولا معلوم وما كذا للموصي بذلك لانه قصرها بالباقيين بعد موته
 فعلى هذا حالها فالباقيون بعد الموت غيرون متفكرين في الجاهل القائل لا يدري الباقي منهم
 ان يفيهم احد وعين ان لا يفيهم منهم احد لانت ذلك غير مستحيل في قلة العدد وايضا الحق
 حين الوصية ان يكون احد منهم غيبا فلو كان لم يحدث عليه مكلف بعد هذا فكان على هذا الوجه
 اوصى بتدبير ولا يكتفى بقيل لا يعتق فيما لا يمكنه فيلنظر في هذه الوجه التي ذكرها فكانت
 احكامها اذ الاصل للموصي الرجوع فيها الا قوي على القول بخروج عليه وان تمها على نفسه ولو رجع
 فيها لم يزل ذلك مع جهالة او يحكم بتدبير الباقيين بعد موته فلو اذكريه ورويت ما كلف
 العاقل عليه والدة **مسند** وعند رجل قال علامه صدقة لوجه الله تعالى فعلى ما وصفت
 فاما قوله علامه صدقة لوجه الله تعالى قال يباع وينفق عند الفقهاء وقال قال
 يعقق واما قوله علامه لوجه الله فقد نطق الان بفتح السيد بحجة بعبول امرت يقول
 ذلك الله ولم يرد بذلك عتقا لقوله مقبول في ذلك ولا يعقق المان العبد الا امره
 السيد كان له ذلك والدة **مسند** وسئل عن رجل قال علامه لابنه ما عاش فاذا
 مات الله فهو من طامات الابن طمانه حرة وتزوج اولا **مسند** قال فهو عبد لولده لا لغيره
 بالخيار ان شأوت اقامت مود وان شأوت فارقت والدة **مسند** عن رجل كان
 له امة يطؤها فقالت الامتان له ان رجعا بعد ان وطئها السيد هل يعمل كغيرها قال
 معي انه قبل ليس عليه ان يعمل كغيرها قلت له ان قال ذلك قبل ان يطأها هل يعمل من ساه
 قال لا يسواه ولكن ان صح لها زوج فهو عيب وكذلك العبد ان صح ان له زوجة ففقد
 وعجبت ان يكون هذا عيبا يركبه **مسند** فقلت لرجل اذا اراد ان يتزوج امة هل عليه ان يشتريها
 قال معي ان ليس عليه اشتريها والدة **مسند** وعن قوم شكاوا في عبد قد تزواها منهم فبشبه
 قال لا يزوجون ان يبيعوا نصبا كغيره وانكسرت العبد هل يجوز بيعه هل يلزمه ان يزوجهم
 قلنا ما ذهب عن عبد **مسند** قال ان المراد ببيع فان شاء الذي دنا اشتق منهم وان لم
 يشتريه اعطاهم قد ما انكسرت عنده وان اتخذوه ولم يبيعوه فلم يذكر فان مات الذي

قال ان كان محال له بل هو معلوم جدي لم يجر له ان يطغى على العول له الدبال عوض وما
اطهر له وجهه بالولد عما لم يجر له ان يطغى عليه العول له هو كذلك وما خرج عن ان
يكون عطاؤه في شئ فلا عوض فيه فينبط في هذا كله فان تولج في اكثر عن نظراته وافق
الصواب والافضل **قلت له** وان كان لا يجوز ذلك هل يدان يعطيه من كان تاداه بل هو معلوم
قال هكذا قيل اذا صار معلوم محال له بل هو معلوم له وكان اهلا لذلك في وقت ما يكون
الموكل له ان كان في اهله **قلت له** وان ابا له وصار يعطيه من كان تاداه ولو لم يكن عنده ما
يكون الفقهاء لم يركبه محتاجا اليه شئ انصرف بهذه التهمة ام لا **قلت** ان ابا له وصار له
ولو يعطيه من ماله فهو باين وماله في نفسه انه لو لم يكن في يده شئ مما يكون الاهل
الفقهاء في حرمه اليه لم يركبه محتاجا فليس عوض العبد عليه فانه لا يملكه على تركه ليس عوض له
ولا من العبد فهو في ما وجب وكيف لا يكون كذلك وليس نافع ان يتركه بان يتركه محتاجا اليه
يكون لمثل ذلك حتى انه لم يكن له به وجهه من العمل نفع وهو حق لها واهله لا الحق وانما
عنه طلب الرزق من ابا له ولو لم يعطه من العوض لغيره ونحو هذا التهمة بالانه بد اتفاق عليه
وبله اليه حتى ينفذ ربه في حرمه على حاله ملتزم العول له ماله فانه على هذا من وجه الحق
بالحقه وكان في ما وجب في المحافضة في نفسه ان يكون بما افواه باين في الملل على حاله ان
ابا له في الظاهر لا يملكه في معنى ما اضمه كان بعد ما ملتزم عوله **قلت** وبما ان في يده
فلا يملكه يخرج من وانه الاختلاف **قلت له** انما الرجوع بهذا النظر في الحق ما سبق اليه
فما هي الامور التي يكون باين العول له اياه وتركه معلوم ان لا يكون له فاسدة وعلى حاله
فما ان من خرج عا لا اتفاق محال فلا بد وان يبقى على راي فيد والى العلم **فنبط فيه**
خصوصا في انه باين على هذا ام لا **فاني** لا احفظه عن ذي علم وانما قلته ونفسه فان
وانفق العبد اخذ به ولا يتركه ما ولو انا فيه ناطق والتوفيق **بالله** **قلت له** ويجوز له
ان يعطى الباين عنده او لاه بعد بلوغه ما له بل هو معلوم **قلت له** ولا أعلم فيد وقول
المسلمين اختلاف **قلت له** وغير الباين من لا يلزمه عوله **قلت** قد قيل في اختلاف
اجانه بعض من لم يحنه اخرون **قلت له** فان هو ابا له حيلة يخرج البه من تاداه

فيه وكلها عا دونه الى حاله كما كان بعولته ماله قال فهو على اذكر ياه والفتنة
 في حواضره لم يهن بعولته لانه لم يهن صدقا وانما ابانه في المظاهر عند حيلة وليس هذا من
 حيلة شوي وعلى قول لا يجبرها فمن بعولته هي بعد عليه قلت لم وعلى القول
 لغيه من اولاده قال نعم على قباله معنى هذا الذي وعلى قول لا يقول انه يجوز له ان يزوج
 فليس له ولا عليه ما نظر في هذا كله وجوه طات فيه لانه اهلها بما على وجه التطوع
 اليك سواء ولا وجوب ان قبل ما وافق العبد ورجع ما سواه والبدعي **مسألة** ان يزوج
 رجل اقله من ماله الا الرجوع في ذلك هل يجوز له رجوع في هذا وتلك ام لا قال لا
 فان كان اقله من ماله لم يملكه في نفسه ايده وبين النكاح له الرجوع في ذلك ان يجعله
 من ثلث العشرة وكان بنوعه الذين او ظهور الغبن فاحترقه عليه بعد النكاح فعلى قول
 ويقولون ماله لا ليس له ايده فليس له رجوع بعد ذلك والبدعي **مسألة** ومنه وانته
 هل يجوز للانسان ان يفضل احملا وان يزوج على احد في اتمه ويعده منه قال اما في
 فيجوز له ذلك في غير الاولاد الا ان يملك قصده في احد من اولاده فلا يجوز له ان يفضل
 احدا منهم على الاخر في بعض القول وان كان يري واحد منهم نفقا اكثر والاخر جعله
 له كالاخر في ماله يفضل به جاز له ذلك والبدعي **مسألة** ومنه وقالوا اذا كان عليه
 حق لاولاده الصغار او ضمان يجوز ان يطعمهم ويكسوه وعليه طم وضمن فيها و
 بينهم وبين المالك الوالد غنيا او فقيرا عليه ذلك من ماله نفسه وبني اولاده
 ما طهر قال ان كان فقيرا يجوز له ذلك وان كان غنيا بقدر على فقيرهم ويكسوه وماله
 فهو اكثر القول ان ليس له ان ينفق عليهم ويكسوه من ماله وقبل ذلك والبدعي **مسألة**
مسألة ومنه ان اهل الصبي تقوم مقام ابيه اذا عدم الوعه والرجوع ان ذلك على قول
 والقول الذي عليه العمل انهما لا تقوم مقام ابيه في البراة والنفقة الذي له وفي اخذ
 ماله لنفسها دون ما يوجب لها الحق من النفقة في ماله وانما هي تقوم مقام ابيه في
 ان تنفق عليه من ماله وفي حصاد ماله وفي حصاد ماله وتاديت في ماله والبدعي
مسألة ومنه وانما ان الوالد اذا انحدر له الصغرى لم يصح له ان يزوجها ولا ان يزوج

على بلع الولد لاختلاف فروع تدعى بغير تدعى بالمدعى **مسألة** ومنه قبل الفايح
الصبي عليه كسوة وعند والده فليس ان يلبسها الا بغير والده واما الجارية وان كانت
الكسوة على غيرها كسوة مثلها ملائحة عليها وان كانت جورة فليس لها لباسها الا بغير
قال المؤلف في حديثه في جامع ابى سعيد ندان كسوة الولد ولده الصبي يحكم حكمه بلع
ان يلبس كسوة ابى اللبلد واما ان كسوة نفعه حكمه حكمه فليس بها بعد بلوغه ما ينفعه
عليه والله ان لا يلبسها فاذا تقدم عليه لم يجز له الا بغير المدعى **مسألة** ومنه
وفي الولي اذا جاوزت والى تطالب فرض النفقة لبيها الا ان يام فوقع النظر من حصول
بستاج الالة باجرة معروف لكل شهر على ما يحصل والنفقة دون ذلك على نظر الصلاح
للانعام البيع الحاكم الدخول في هذا ويسعد ان يبيع هذه الاجرة من اصل مال الانعام ان لم
يقف الفلقة هذه الاجرة **مسألة** قال لا يعجبى الحاكم ان يفعل مثل هذا الانعام استاجها
ودفع لها ما يستقبل الزمان كان متعلقا عليه همان ماذع لها مال التيمم ان ينقضي ما
استوجب عليه من مال التيمم فيما حلت عليها والزمان وما الحاكم يرضى النفقة ويبيع
للفلقة لما ضيق الواجب في مال التيمم وما يفعل ما ذكره الوصي والمحاسب ان يرضى ذلك
الصلاح للتيمم قلت وان جاز له ذلك ليس بعد مجزبه ان يما وثقة يستاجر الالة وان
ان يقيضها تلك الاجرة وغلة مال الانعام او يبيع اصله **مسألة** قال ما البيع لما يستقبل
فلا يعجبى ان كان ما قد حجب الالة في مال الانعام والاجرة النفقة عليهم لم يرضى عليه
ذلك عند الحاكم اذا صح معد وكان باوره وهذا عندى يشبه الفوضه اذا استاجر الالة بكذا
ان تنفق على التيمم من مالها لتكون لها الاجرة دينيا في مال المدعى **مسألة** عن الشيخ
سليمان محمد ملا دود المدعى في رجل فوضه والده انه ياكل من ماله وياخذ من ماله ولا يرضى
ايحوز لهذا الولد ان ياكل من ماله في كل حين الا اذا لم يدخل في طلب والده شيء وان في
او غير ماله قال في الجازات عندى مختلف باختلاف احوال الناس واختلاف
مساكنهم واخلاقهم فبعضهم يبيع الشيء والكثير من ماله ونفسه لم تطالب بذلك ولا شيء
منه عند وقوع الفعل ومنهم تسهم بنفسه القليل وذلك لم تطالب بنفسه الكثير ومنهم

قسم **م** نفس بالقليل ونكح ولم يظلم نفسه بالكثير ومنهم من سمح بنفسه ما نطق
به لسانه كان قليلا او كثيرا وما يعرف ذلك وطبق سمحات النفس ويعرف
ذلك للبتلي بدو عيون ان كان من جهة المعرفة والتميز فان عرف هذا الولد السماحة
والده وطيب النفس بالكمال له عنده ما لم يروح فيها اباح له به وقد قيل باجانه ذلك
على وجه الدلالة ان كان لهذا الولد لا لغيره والده وغير والده جاز له الاخذ وما له عليه
الدلالة وجوز على قول من اجاز الدلالة وقد قيل ان الدلالة لا تجوز على الولي **ق** قال
وقال جانية على الولي وغير الولي **و** وما تخرج عندي وطريق مصافات القلب
ومعروف ذلك عندنا في فعل هذا الزمان لقلته وقلته ومصارفهم صفة موقفة الدلالة
ان اذا وجبه صاحب المال الدلالة عليه ياخذ من ماله ما يستحقه ولو دخل من اجله جاز له ان
الا علم صاحب المال الدلالة عليه ياخذ من ماله ما يدخل في قلبه الفرج والسرى عما لا هذا
ماله فلا كان على هذا الوجه جازت الدلالة عليه على قول من يحجز الدلالة وقال **ق** قال
ان الدلالة لا تجوز على الولي ولا غير الولي **م** **س** ابن عبيد الله وفيه
المراد ان يعطى له شيئا من ماله في حياته ليكون له بعد موته خوف ان يدخل في غيره
والورثة ومجته لما يستعمله كغيره بينه وبين والده ونسب اكد ان يكتب له ماله
قال اذا كان ورثته غير اولاده فياخذ من ماله ما يعطى له من ماله في حياته وجاز
للكاتب ان يكتب **و** وما بعد الموت فلا يجوز له ان يفضل احد من اولاده ان يكون
عليه ضمان للحدود فياخذ من ماله بقدر الضمان لا على ماله **م** **س**
الصحيح ولا تجز المساواة على من لا يولد بعد ان اخذ المتقدمون وقيل
بالجذب في ذلك والدلالة **م** **س** ومنه وما بيع الوالد للمال وله مثابته كان الوالد
غنيا او فقيرا على ما يبيعون به فان كان الوالد غنيا لم يمتد بقية المال لولده وان كان
فقيرا وكان البيع لا يذلل للاب منه وفضل دينه واتفاق على نفسه فلا شيء على الاب
لا يمتد وان كان لغرض هذا فقير معانيد فان كان ماله البيع والاتلاف للفقير
فاشهد بالدين وان كان للاتلاف والاتلاف على غير لا يمتد الوالد بقية المال وانما

توتسنا ما عليه العمل في الفهم والاختلاف مشهور والدراعي **مسند** وعند الولد
الحق اياه اذ حاولت به اقل من يستحق وعلمه في النفقة على قول من ظن بها وقول من لا
طلبت والدراعي **مسند** ومنه في الطلاق اذ ابيت ان ترضع ولدك يحكم عليها بذلك ويحكم
على ابيها ان يسلم لها اجرة الرضاع او لا **مسند** قال في المصباح **اب** المبيع وضعت لولد
فانه يحكم على ما به وضعت وعلى الاب اجرة الرضاع ورحمان وان كانت ام الولد عند **اب**
الولد فانه يحكم عليها بالرضاع **و** واما اجرة الرضاع فقوله في المصباح **مسند** والدراعي **مسند**
مسند ومنه ان نفقة الابن اتم على زوجته ولو كان في يده نفقة لزوجته ولو كان في يده نفقة لزوجته
النفقة على الاعيان وقوله في نفقة نفسيهم وكحط عنهم بقدر نصيب النفقة وان كانوا كلهم
فقوله فلا يحكم عليهم بشيء ويجوز ان ينفق عليهم من بيت مال المسلمين والدراعي **مسند**
عن الولد عاود محمد وسعود رحمهم الله ونفقة الولد البالغ العاجز عن الكسب تلزم اياه
اذا امكن بعولها **لا** قال في الذي عندي ان نفقة تلزمه اذا كان قاريا ولو لم يكن له
وارث غيره وان كان له وارث فلتخرج جميع الورثان كانوا قارا او زواجا على ذلك وما امكن
النفقة لولد **لا** ولا لولده ولو عن تركه الفقير والدراعي **مسند** ابن عبيد الله في صبيته
توفيت امها وتشاجر زوجها وبناتها اقامت كاهنات في بيتها عنده للصبيته لخيرها ولو كان
تحتها منهن اذ كانت تعقل الخياض فانها تحيرون بينهما وبناتها فخيرت كانت عنده
وقال **فان** لست **لا** او في الحجة على كل حال اما اذا كانت الحجة معروفة بالفساد و
مشتهرة بدمع الناصر والعام والعباد فان **لا** او ما بين الصبيته ولو اختارت الصبيته
جدا فلا تترك عند جدتها والدراعي **مسند** ومنه الولد الصغير اذا طابت امه نفقته
من ابيه اذا كان باينا منها بطلاق **فان** قال انا مع عدم ايقض عليهم من مكسبه وان اقطع بحسب
الم **لا** قال ان نفقة الولد الصغير على ابيه فان اقطع عن نفقته وكان قاريا على نفقته
مما لا يخفى في حجة من الدراعي **مسند** ومنه في الطلاق اذا طاحت او كسبت ابنتها من
غيره لا تطلب ذلك من ابيه على ما لا يقيم بالاولى يجب له اما سلمته وما لها الا انتم ايتها مضى **لا**
لا قال اما في حكمه فلا يحكم لها على **اب** ابنتها بشيء فيها مضى وما دام البتة اذ انفق على

[illegible]

مسألة وباطن قول نفع وموقوف فبغيره فكذلك بغيره ان اوجبه عليه والدعاء **مسألة**
 ان يعمد ان لا يطلق لها الوباية على اب ولدها الذي يضعه ويحجب الاب على تسليم الوباية
 والباية ان تضعه فلها ذلك لان لا يوجد للولد من يضعه غيرها او كان لا يقبل شيئا
 غير ذلك اقدم فانما تجزى على رضاعه ولها الوباية على امه وما البطاقة الحامل فيها النفقة
 منذ طلقتها زوجها على كل القول والدعاء **مسألة** الشيخ مسعود رمضان قال لو كان
 احد اولاده محتاجا والاب لم يملكه ان يعطيه شيئا يجوز له ان يعطيه ولا يعطى الباقي من اولاده
 اوله قال يجوز له ذلك ومن اقل الصدقة على الولد الرحيم اذا كان محتاجا لذلك ويجوز للولد
 ان يعول الولد من بعده وبنيها اذا كان الولد محتاجا وليس عليهما ان يعطيا نفقة الولد مثل ما
 اعطى اخاهن الا ان يوجد حيفا او اضرار على اخوته والدعاء **مسألة** واولاد الحرة والامه المحبوبة
 وكذلك اذا كان هذه الامه حاملة طاعتها اعلم نفقة اوله قال اما اولاد الامه المحبوبة
 كان ابوهم حرة ففي كل اختلاف قولهم تبع لاتهم وقولهم لا ليهنهم على قولهم يقولهم
 تبع ليهنهم بلزمت نفقتهم في كل طوالتهم وعلى قولهم يقولهم تبع لاتهم فنقدم على سبيلهم
 وهو ما يكثر في القول فيها وفيما وما نفقة الزوج لامة اذا طافت وهو حاصل بان كان
 الطلاق بملك فبدها فلها النفقة وان كان بائنا فلا نفقة لها وكانت حاملة هكذا
 سماه الاثر والدعاء **مسألة** عن الشيخ عبد الله بن محمد بن غسان رحمه الله في المال اذا اعطت
 اولادها شيئا هل يلزم بها زوجها او الله بعدد ميراثهم منها او كذلك ان اعطت زوجها شيئا هل
 عليها ضمان لاولادها واذا انفقت لولدها هل عليها ضمان لكل مولود حي وبعد قال
 انما كانت العطية للمولود الاكل به بالسوية من اجل ان عليها ضمانا للعدو فلما ان اعطت
 عليها بالرضعان اعطت جميع اولادها فلا يلزمها شي لم يقبض الميراث ولو كانت العطية
 عند الموت فلا ضمان عليها لغيره وانما يراد بالنفع عن بقية الميراث فانه لا يجوز لها عليها
 الضمان لم يقبض الميراث وان انفقت على ولدها فليس عليها ضمان لكل مولود حي وبعد
 والدعاء **مسألة** ابن عبيد الله بن الحارث اذا اعطى ابنا وابنة صدا وسلاحا
 او غلته الميراث وانما اعطى لغيره ذلك اوله قال اما الله ما لا مخرجنا من ميراثنا اعطى

واما بعد موتيه فليس اخذه منه على اكثر القول والدليل على **مسند** ومنه في الاول ان لا يات
 طهر اتم النفقة والضحية للعبد يحكم على التيمم بجميع ذلك والله قاله الضحية فلا
 احكم بها طهر على التيمم واما النفقة فلم عليه كما للتيام ونفقة عليهم وماله من كان طهر **مسند**
 ومن لم يكن طهر على التيمم فليس عليه **مسند** ومنه وفي **مسند** ومنه في **مسند** ومنه في **مسند**
 من ايدى مثل ما اعطى اخذ من اخرج من طهر فتمتعيه او لم يمتدود **مسند** قال اما اذا اعطى الرجل
 احدا من اولاده شيئا وكان له اولاد صغار وكان مولودا به يوم العطية فعليه ان يعطيه
 وان كان لم يولد به يوم العطية فليس له عوض **مسند** قال المولى في جواب الموصاة لمن
 تحدث والاولاد بعد ان اخذ المتعدون اختلاف **مسند** وقد تقدم في هذا الباب وكتابنا
 هذا عن الصبي والعبد في قوله **مسند** الموصاة لمن كان موجودا من اولاده
 والدليل على **مسند** ومنه في رجل في يده مال الصبي قبل ميراث وللصبي والدي حزين والولي
 ان يقبض والد الصبي ما له كان والد الصبي او سوا او غير امين **مسند** قال ان قبض الوالد ما له
 الصبي فغيره اختلاف **مسند** قول يجوز طهر عليه حق او عند حق لصبي ان يعطيه والده على كل
 حال **مسند** قول يجوز ان كان ثقة فلا كان غير ثقة وتقول يجوز على كل حال وقول يجوز اذا
 كان ثقة او غير ثقة لم يجر وهذا القول الاخير **مسند** ان كان هذا الرجل الذي في
 يده مال الصبي حق قبل نفقة هذا الصبي فما ان ينقطع بما عليه له على قوله والد **مسند**
مسند ومنه ان على الوالد ان يعدل بين اولاده في الميراث والماله غير نفقة ولا بعض
 المسلمين ان كان احدا من الاولاد محتاجا للنفقة والكسوة والبعض منهم غير محتاج فلا
 يضيق على الوالد ان يعطي المحتاج من اولاده للنفقة وكسوته دون الغني اذا لم يرد
 الشقة والدليل على **مسند** ومنه ان الوالد ان اطلبها وانها النفقة وكان الولد
 او اثنتي وكان الوالدان فقيرين وكان ولدهما غنيا فان النفقة تجب على ولدهما
 اذا قال الولدان والدي غنيان وقال الوالدان انهما فقيران فعليهما السببية فلهما
 فقيران وكذلك تجب عليهما السببية انهما بقدر عليهما فقهما وكذلك اذا كان الوالدان
 غنيين لا يقدران على الكسوة وكانا فقيرين وكان ابنهما غنيا فان نفقة عليهما

وكذلك الولد ان كان غنيا وكان فقيرا لا يتقدم على الكسبة فان نفقته على الميراث اذ كانا
عقبين **مسند** واما اذا كان لطلوب النفقة مال له ولا يقدر على النفقة فلا يلزمه شيء **مسند**
بيع الاصل فلا يحكم على من لم ينفق ببيع ماله الذي نفقته في جده واولاده الصغار واما
الولدان فيجوز لكل اختلاف **مسند** قال ابن الوالد بن عزلة زوجه واولاده الصغار وقال
في مالهما بن زلة سائر القربة ولا يباع اصل المالك في نفقتهما او ماسا بن القربة فلا يحكم على
من لم ينفق ببيع ماله في نفقته ولما اكون نفقتهم وفضل غلة ماله وما لكسبه وكذلك
المجنون تجب له النفقة على يديه اذ كان فقيرا وكذلك تجب عليه النفقة لمن يدينه اذ كان غنيا
وكان الذي يدينه فقيرا وكذلك جميع الذي يطلب النفقة عليه الميتة اذ فقيرا وولده **مسند**
مسند ومنه ويبيع مال ولده وكسبه المشتري ولو علم الكاتب ان مال الولد انشئت
في مال ولده لانه لم يكن عند البيع ان يباع مال ولده **مسند** قال ابن بيع الولد مال ولده فيه
اختلاف ولا يبيعه في بيع القول ان بيع الولد مال ولده جائز وثابت غير ان قد قال
بعض المسلمين انه يكون للولد على والده ثمن ماله وخاصة ان طلب الولد والده وكان الولد
غنيا وهذا القول يعجزني **مسند** واما اذا كان الولد فقيرا فلا يحكم على الوالد شي كان الولد
او بالغ على اكثر القول وقول لا يشترط بيع مال ولده البالغ واما الصبي فثابت ولاول اكثر
والد على **مسند** ومنه وهل يحكم على الولد لولده اذا رفع عليه عقد وهل له ان
نفسه حقه وله ان غنيا او فقيرا وهل عليه عین **مسند** فلا اذا صح على الولد حق لولده
حكم عليه تسليم المولود لانه لا يرى الولد نفسه وحقه وله فان يبري واما الزور
البيوع على الولد لولده فيما خلا فقول عليه عین وقول لا عین عليه وهو اكثر
القول كان الولد غنيا او فقيرا والد على **مسند** ومنه في ائمة ورجل مضى عندي
طلبت الملاءة والرجل الربايد الما جل ولدها منه **مسند** قالوا اقل الولدان هذا الولد
وظلتهم الولادة الرضاة فلها ذلك **مسند** وعندى اذ كان الولد فقيرا فاذا سلم الام
لارائه فسد لكل شهر فلذلك يحزى واذ كان متوسطا فاذا سلم ست صدقات وربع صدقة
فلذلك يحزى واما انى كان غنيا فاذا سلم سبع صدقات ونصف صدقة فلذلك يحزى **مسند**

وتكون هذه الزيادة للمولود من باكل الطعام خالصا ولا اقله حكم **على** الملب **الولد** المشق
 غير الزيادة ما لم يغظم **•** ولذا قال الولد للمصبي ان تغظمه ويستحق الملب ذلك
 ولا يغظم الولد الا وقت فطامه ومشي وقطامه سستان على اكثر القول **•** وما اقول اذا قال
 الولد انا اخذ ولدي بعد الفطام وكسحت الدم فان الدم اطف بالولد في صغره هو ما اذا تزوجت
 الدم فقال بعض المسلمين لا قد طلع منه في الولد كان الولد ذكر او انثى **•** والملب ان يغير
 منها ولا يحضن الدم او بالولد في صغره ولو لم ينجس **•** وهذا القول **•** وما ان
 رزق الدم ولها على ابنتها ذكر ولو كان صغيرا كان يكون فحذ الرضاخ ولا يحل
 من صغرة ما خاها حتى على صغره **•** وما اذا فطم الولد فله ثلث النفقة حتى يصير ختما شبار
 على اكثر القول فله نصف النفقة حتى يصير سدا شبار فله ثلث النفقة الى ان يبلغ **•** ولما
 محتاج لغيره كسوة والكحل العير فلا علم للام على وعلى الولد المصبي نفقة العير ويكون
 الدم والحمل المصوبين يعقل الثمار **•** **مسألة** عن الطبايع ناصطلي ان ورواين
 على بنته وهو بالغة ما قلنا ان الما بغير الماء وضعها الثمار وانها ان تطالع دون **•**
 مفايضة ما لها ولو طلبت الانصاف **•** **مسألة** عن النجاسة في ذلك اختلاف فقولنا
 الولد مال وله لا يجوز والقباض هو ضرب **•** **مسألة** عن البيوع وقولنا بيعه ما بين وهو قول
 جدنا الشيخ احمد وولد وقولنا بيع الولد مال وله يجوز فيها ما حال الولد وقيل الولد
 وقولنا يجوز بيعه للذين لم يملوا العباد لا لغيره الولد لا للعباد وقولنا ذلك بغير
 شرط كما قال الشيخ احمد وولد قال غيب ليس ذلك لا انتم بغيره لاضرر ولا ضرر
 في الاسلام **•** وهو موضع **•** **مسألة** عن اجتهاد عمه على ولي **•** **مسألة** عن المسلمين فقد عملوا
 لعدو والوشلاء ولا يجوز تحطيرهم وان حكم كما هو باثبات القباض فلا يجوز تحريمه
 ولا رجوعه والله اعلم **•** **مسألة** وعند رجل له ولد للمولود مال اكتسبه وغيره والله
 فانه والله ان يخرج مال له وعلمه عليه ويغير الولد اثبت ذلك ام الله قال
 الذي اعرفه **•** **مسألة** عن المسلمين لا السبيل للمولود على حذ ما له الحجة في ذلك قول الله تعالى
 ولا يورث كل واحد منهما السدس من الثمن **•** **مسألة** عن ابنه عند غيب عن المولود وان كان مول

[illegible]

لها جرة في تقار وصيته لها الوفاة وضعت على **الرجل** اس لم يقبلها من الاجرة **يعود**
 ذلك **لا** قال في العائلات **بالحقوق** **اللاعات** في القمات فيها منازعات بين
 اهل العائلات ومن ثبتت اجرة انفاد الوصية وثبت للمال حرم على الورث اجر
 الوصية ورجع الى الورث العلة عناته بسبب **الامنة** وان ثبتت ورث المال حله الحق
 ولعل قيل هذا في مثل هذا وان اعتبر طوقه وان طالع جرحا او طمس من مصححا
 او معناه **والدعاء** **مسلم** عن الشيخ حسب ما في الحديث ان ابا يوسف لم يبعه
 وكان عليه حقه لانه **الرجل** الولد مع الغلام ان يكون سائر الغلام او في الولد **يكون**
 دين الاجنبي في حقه هل في دين ان يكون الحق الذي عليه لولاه تعلق عليه **تعلق**
 او في قبله في **اللب** **قال** **الشيخ** **العلامة** في ذلك قول ان الولد هو شرع مع
 الدين لقول النبي صلى الله عليه وسلم **المالك** مال او مسلم **الطبيب** في نفسه وقيل ان
 الاجنبي **الرجل** النبي صلى الله عليه وسلم **التم** **ما** **كذلك** **يكسر** **قيل** **ان** **كان** **المالك** **الدين** **الدين**
 وقيل **الاجنبي** **الرجل** **كان** **في** **غيره** **هو** **الاجنبي** **شرع** **وهذا** **هو** **في** **موقف** **على**
 وغيره **والفهم** **ما** **وهو** **لنا** **وبه** **ناخذ** **نشاء** **الله** **والدعاء** **مسلم** **ومند** **في**
رجل **طالع** **رجعه** **وله** **والا** **اولاد** **منها** **هو** **في** **حد** **الحيار** **في** **ما** **يجز** **هو** **الحاكم** **ص**
يختارون **مع** **اقرهم** **لومع** **اليهم** **والا** **والا** **من** **باعدان** **ليس** **متقار** **في** **المسكن** **به**
الحكم **بينهما** **قال** **ان** **الام** **اذ** **تزوجت** **فليس** **لها** **في** **الاولاد** **بغية** **وهو** **لا** **يهم** **في** **كثير**
ما **وفينا** **واذا** **لم** **يكن** **لها** **الزوج** **فلا** **اولاد** **في** **تزوج** **وهذا** **الخير** **ليس** **هو** **الحكم**
الدين **الشامد** **بالاجماع** **وكتاب** **المدونة** **يستند** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **بل** **هو**
خارج **في** **الذي** **والنظر** **او** **في** **العلم** **والبصر** **هو** **للاولاد** **هو** **ما** **ان** **يجعلون**
حيث **يرى** **في** **العدل** **ما** **هو** **في** **الصلاح** **وحسن** **النجاح** **ولا** **دب** **وتعليم** **وتدريج**
في **الملازم** **المصالح** **وتسليتهم** **فيما** **ينبغي** **فيهم** **ومصالح** **الادب** **والعلم** **اب** **او** **ام**
او **الحاكم** **هو** **الناظر** **المسكين** **ولا** **يتكون** **على** **ما** **يختارون** **او** **هو** **لا** **يصد** **وحسن**
عاقبة **حيث** **ما** **يجعلون** **بل** **يختارون** **هو** **الحاكم** **حيث** **يرى** **هو** **الصلاح** **والحاكم** **هو** **الناظر**

ويروى عن أبي أيوب الحمادي عن الحسن بن علي بن فضال عن جماعة المسلمين من أهل المدينة **مسألة**
 ومنه وسألت عن الرجل في حال عجزه أن يتزوج ما له وفقره وكبره وعياله وقد ما
 يجوز له أن يتزوج وقلة وكثرة **مسألة** قال في ذلك اختلاف فقول بجواز أن يتزوج ما له أو
 اختياره أو اضطراره وقول لا يجوز له في الاختيار ويجوز له في حال الاضطرار وقول لا يجوز
 ما له أو مسلم أو طيب من نسكمان الولد أو الولد أو غيره فعلى هذا الذي فلا يبري من المهر
 ما له أو اختياره أو اضطراره وعندنا على أن عليه السنة فيما وثقت به من اللب إذا اضطر
 ونحن عن قضاء دينه وعولته وعولته وعولته فإنما صح دينه وهذا الوجه أو صح غيره
 وهذا الوجه في هذا الموضع يجوز أن يتزوج ما له أو لست غفلة في ههنا **مسألة** قال المولى **مسألة**
 على خارج مغلوبة على الصواب وذلك لأنه إنما يدل على أن الزوجية تسبب انتزاع المهر
 لأن الاضطرار لا يجوز في العام لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا اضطرار في الإسلام فإن
 لحقه من سبب ذلك ما لا يبري من دينه على هذا المعنى الذي **مسألة** الذي لا يجوز
 الولد أو لعله البالغ وإن كان له أو عند والده في حق قولنا أو اجارة نفي منه وإما
 الذي ليس عند والده أو غيره فيقول قولنا أو اجارة نفي منه وإما **مسألة**
 ولا يجوز على الولد أن يسأله في إيلاده في المحرم والمهر كما قال الله تعالى يوحيكم الله في طلاقه
 الآية فإنما في هذا الولد اجارة قصد العدة بينهم فغاب عنه شيء وأنسبه فأوجبه الله
 أن لا يزوج بالنيابة في ذلك والبدان لا يزوج بالنيابة وفي ذلك العدة **مسألة**
 ومنه ومنه أو أن عليه ثروة حدتها وهو كذا وقوله أو لعله أو لعله قبل قوله بالفقير وجده
 هل يكون الولد في هذا المال كان في المهر والمهر **مسألة** قال إن كان أقامه لوالده حازر أو ثباتا
 فمضى حكمه بالظاهر فعندي أن الولد لا يملك المهر قبله إن كان أقامه له في المهر وإن
 كان أقامه له في المهر فالبدان عندنا أو حذر أو لوله لأن الله لا يعذب والد بالمال ولله ولا
 والله في المهر غير سابق ولا ثابت والد **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير المدايني في
 رجل وصي لولده بكذا وكذا لا يترفعه عوضا أعطى إياه وطهانه عليه أنثبت هذه
 الوصية فترفع بالعطاء أو البهية أو الكس **مسألة** قال إذا كانت الوصية بالعوض فطهانه في

ثابتة من ليس ماله ولو انكر الاخ قال الصبي هذا الموصى له الوصية كما اوصى له عاقبه ذات
 اخوه انقبض من اليد واما انكر اخوه العظيمة لمحققة الوصية معنى الاختلاف للعارض
 الذي لحقها من الموصى وهو البطل وهو الذي اعطاه اياه ويستحق هذا على اليد عوضه وهو
 بمنزلة الاقرار بالشئ والاختلاف • قلت فان ثبتت هذه الوصية والضمان بعد
 ان هكذا والظاهر انكره فجنوا ما ويا وولدين احدهما الموصى اليه تدخل هذه الوصية على
 الورثة او تدخل الاموال في اليد الذي كوفي لا بعد ان قال نعم الوصية بالضمان ثالثة من مال
 الهاك على الجميع • قال الصبي على قوله لا يثبتها قطعاً يدخل اياه وسائر الورثة على هذه
 الوصية والافراد كل منهم بقدر نصيبه وعلى قوله غير هاتين ائمة لحصول اللطف في الضمان
 لو شئ كما هو في الورثة ولو صح انهم لم يقضوا هاتكهم شيئاً والى اعل • **مسألة**
 وثالثة ان يوصى له احد ولدان عوض ما اعطى لغيره يجوز كتابته وضمان وهو يسمى ذلك ضمانا
 قد سمي كذلك لان ليس يكون محضاً والثالث • ام من ليس المال • قال اذا قال الموصى اني
 لاحد ولده كذا وضمان عليه عوض ما اعطى لغيره فنفوا عندي لئلا يضييق على
 الكاتب ان يكتب عليه لئلا يمكن ان يكون قد علق عليه ضمان قيل هذه العظيمة ولان
 صوت العظيمة ولقد اوصى له بالعظيمة فقد ثبت له ذلك ويخرج ذلك من ليس المال لانها
 قد علق عليه في ضمانه لان قد باوى الله في جوار ان لا يجذب الله والى ذلك
 ويكون فضله بعد سائر الذين اعطى له الله • **مسألة** • وذا وصى له احد
 اولاده بشئ عوض ما اعطى لغيره هل يسمى ضمانا ويجوز للكاتب ان يكتب عليه وضمان
 عليه • قال فلا يجوز ذلك لان الولد الموصى في الصك مدع عليه الاب عوض ليقول
 قوله مع يمينه انما علق فيه لم يجز على حوته الضمان غير خارج في هذا الوصف
 متناهي والى اعل • **مسألة** • القاضون ناصر ليمان فيمن اوصى لابنته بكذا لارثته
 فضاة عوض ما اعطى لغيرها وفيه ان عليه هاتين الوصية وضمان الذي الضمان
 متصل باللفظ المتقدم قد استقل لكلا بعضه على بعض • قلت له ان يكون ذلك من ليس
 المال الثالث • قال من ليس المال لا يرث الثلث • قلت له عوضا اعطى لغيرها

لا عمل عليه حيث اتبعه بقوله وضمان عليه قال ولو قام عوضا ما اعطى حتى لا ينفق
 بعضهما قدر ما يقع لها ما اعطاه اخوها أو يجوز ان يكتب ضمانه • قلت له فاني وجدت
 في جواب • والذكر انه لا يكتب العوض ضمانا مخافة الكذب • قال يجوز ان يكتب ضمانا
 اذا قال الوصي للكتاب ان يكتب ضمانا ولو قال عوضا ما اعطى اخوها ولدان يوصي بالعوض
 وضمان فيما بينهما وبين المالك الجبل العوض • قال غيره ومن اعطى ولدان ولد فلان
 يحكم بذكر ولد المولى • **مسألة** ومنه وما الوصية للزوجة بالعوض عوضا اعطى له
 فلان في التسوية بين الورثة كلهم اختلاف • وكثير القول بالتسوية في الاولاد خاصة فعلى
 هذه الفقرة الوصية للزوجة من وجهها عوضا اعطى ابنه فلان لا يثبت ويحلوه هذا
 القول قلت له وكذلك سائر جميع الورثة وغير الاولاد يكونون مثل الزوجة في هذا الموضع
 • قال هكذا يكونون مثل الزوجة قلت له والوصية لاحد الاولاد بعض ما اعطى اخاه
 قبل بدخل احد و سائر الورثة غير الولد المعطى • **مسألة** قال في دخول علي جميع الورثة
 في الميراث من سائر الورثة قال غيره لا يدخل علي • وغير الولد المعطى والدم
 اعلى • **مسألة** الصبي بعد الميراث من اوصي له في الميراث او في الميراث فمضى عن
 ما اعطى اخاه فلان ان ضمان عليه له او لم يكتب وضمانا واكثر اخوه بعد موت ابيه لم
 لم يعط شيئا اثبت له ذلك الميراث • وان مات قبل موت ابيه اثبت له ذلك الميراث
 لان قلا اما الوصية عن عوض ما اعطى اخاه فثابتة في الثلث بعد الدين للموت
 قول الملاح الذي كوفي نحوه لاجل ذلك ما اذا اوصى به عن حق عليه له وضمان لازم فالضمان
 والحق ثابت لمن اوصى له بعد عدى في الاعتبار قول اخيه ما هنا اذا ثبت الحق على اخيه
 وما اذا مات الدين الموصى له بحق لازم وضمان ثابت او وصية بدله اعطى اخاه
 فلا شيء له من الدين الموصى له في حياته ونحوه في الميراث عن الميراث عن عدى ابن
 الصنف • وقال في الميراث في حياته ولو لم يمت بعد موته وقال في الميراث الثابت
 والحق لازم له ولو لم يمت بعد موته وما خرج والثلث فلم في حياته دون ورثته
 فيما يخصه اليه • **مسألة** ومنه وان اوصى لاحد الاولاد بالاولاد وهم عوض

[illegible]

الغضا ويجوز فيه الرجوع بالجماع التزويج يجعل الاقرار بمنزلة الاعتراف **مسألة** والقصاص
للمقتدر بدلوله وبقدره وفي بعض جريبات التاخيرين يجعل ذلك بدلوله والولد
يجعل للاب الرجوع والرد على **مسألة** الصبي محمد بن عبد الله ومكتبة وصيته بكذا
كفلا لدية ففعل ما لا خلاف في تولده فلان وضمان عليه له وقبل ما اعطى اخيه ولو
برضه للاخوة وانكره **مسألة** قال في الحفظ في هذا شيئا واخاف ان لا يكون للاخوة تغيير
الان الضمان في الملامح **مسألة** الزامل في تولد العاذا اعطى خذ اولاده
او اقر له بشي من ماله برضوا خيه وان لم يستضد له بعتيد مثل ما اعطى اخاه فمأ
والله يتعلق عليه ضمان لو رثت له واجل ما اعطى اخاه ام لا **مسألة** قال اما العطية
التي برضوا خيه في ائنة العاذا وما انا اعطاه على النية انه يعرض اخاه بمثل ما اعطى
الاول منها فمأ قبل ان يعطيه لم يتعلق على تولد ضمان لو رثت وراثت منها لله
اعلم **مسألة** الصبي ومن اقر لبعض اولاده بشي وعرض ما اعطى اخيه ومن اقر
طريقه فلا يبطل اوصي به الموت للموصي لان العوض ياتي عليه وان كان اقر قبل ان
جنيه **مسألة** وان نكس للاخوة الاخوان العطية واليهم فعلى قول من يجعل العمل على اول
اللفظ ثابت ذلك على قول من يجعل العمل على اخيه فلا يثبت ذلك مع انكاره لانه متعلق
بالعطية والرد على **مسألة** ومنه وفيه قول له فلان بكذا وكذا عوض ما اعطى
اخاه ان المقتدر لا اقر به ابو ولا يعقل تولد الجدين لم يقبض به بشي او قال
وقال لا يثبت هذا الاقر له لانه موصو له هو والد اعطى اخاه حتى يقع ان اخاه
اعطى مثل ما اقر به وهذا وقال الشيخ عبد الله رحمه الله ان اقر الاخ العوض فغير ثابت
بعض العوض **مسألة** قلت وان اوصي له بكذا لدية فضة عوض ما اعطى اخاه ضمان
له قال اذا كان الوصية بالعوض ضمان خي ثابتة وان لم يرد ولو انكر الاخ والله
اعلم **مسألة** الزامل في فيه قل له فيه فلان فلان بما ياتي لدية فضة عوضا
اعطى ما هو فلان ناوله بنت ولم يكتب لها شيئا وقالت انه ما اعطاها شيئا وطلبت
ما يجد لها وذلك كيف الحكم بينهم **مسألة** قال ان المنة ليس لها شيء وان لم يكتب لها ابوها

شيئاً وقبل قولها انه ما عطاها شيئاً فمجبى ان لا يلحقها وصية العوض التي اوصى
 بها الاخر في نصيبها ومورث ايها واخذ نصيبها من العوض • ومثل ذلك اذا ترك
 الاب ابنين وابنة وترك في المال مائتي وخمسين اخذت خمسين كما لم تأخذ
 صاحب العوض في المائتي خمسين ان كان اوصوله خمسين وما بقي يقسمه هو واخوه
 نصيبين **مسألة** عن الشيخ ورز بن احمد وفيه من قال لا ولا ان يحق ثم باعه
 ومات ومثله فاقلم بقلعه قال ان كان هذا القول في الصحة فهو للمقتل وان كان
 الاصل في الموضع وعليه دين فدين الناس او لو ما فضل فهو للمقتل ولا يكون في
 في الميراث لا ولا في حق الداعية **مسألة** عن الشيخ شافعي عن محمد بن اسحق
 رجل باع غلبه ولا مالاً وامواله في حمله وعند وفاة الوالد شهد ان كل الاعطية
 ولده فهو موروث ومات الوالد وصحت العطية والولد له بشاهدين وطين قال
 سمعنا والولد ان يقول ان مالي المثلث اعطيت ولدي فلنا ما بقي وهذه العطية
 ثلثته للولد احمق يصح انها اعطيت اصل الائمة • قال اذا وصت البيعة باقل الوالد
 في حقه من مالي المثلث اعطيت ولدي فلنا ما بقي عطية ثلثته ما ضيق اذا كان الولد
 يجوز لك المال في حياة والده وهي عطية اصل الى ان تشهد البيعة العادلة ما عطا
 كاشمة ولا بيعة على الولدان اياه اعطاه ذلك المال اصلاً وهو هذه الشهادة يكون
 له المال اصلاً والبيعة في هذا على الورثة انه ما اعطاه الائمة • وما قول الوالد في
 انكل ما اعطيت ولداً ولداً في ولد في موروث لا يخرج هذا المال من ولد
 الولد ولا يغني شيئاً الا انه لو انتزع ولده ما عطاة وهو يرضى لم يجز نزع فيه • المال
 للولد وكذلك كان الولد يرضى والوالد صحيحاً فان انتزع ما اعطى ولده فلا يجوز
 نزع مال الورثة الولد والداعية **مسألة** عن الشيخ ناصر بن محمد بن محمد بن محمد
 اوصى لولده وهو طفل صغير ببيت المال في ضمان عليه ثم باعه واستوفى
 ثمنه واخره المشتري ثم توفي وطهرت وصية هذا البيت لولده هذا ما تاتي في
 بيعه هذا قال لا يصح انتزاع الوالد مال ولده هذا الصبي وثبت له حكم احد

وحكم المسلمين جعل الاستقامة في الدين ويأمره أو القصد بوجوه الوجه فلهذا الصبي فقه
عذرا الميت بما يقصد العذر جعل المصير للمسلمين يوم موت الموصي في الشهر
قول المسلمين وهو حسن معناه قول القهتد يوم الوصية بالفان له وقد يخرج في قول
بعض الفقهاء المسلمين انما الشيء له لقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم لا يعذب والدعوى
ولد وقيل عندنا من وماك لا يبيد هذا على قول جعل الولد على ظاهرها واما على قول
وجعل في اللام عفو من فلا يوجب له من ماله شيئا قلت ولا يصح الذناج فهل
يحتاج الى ان يحكم له به لان الشيخ اشترط ذلك قال الصبي فان حكم به الحاكم فقد
فقد ثبت حكمه ولو كان فيما يختلف فقد صار غلبة الاجماع لا يجوز في القهتد وان لم يحكم به
ساكن في ثبوت انما بعد اختلاف الدعا **مسند** ابن عبيد الله وفي رواية جري فيها ويرجع
شفاق وكان مع امه ولا يرضع فكنهت ان ترضعها قاله الساجور وضعه ولكن
طهها ذكره على هذا فرق بين الزوجة والطارقة لان الزوجة عليها رضاع ولها
والاعلى زوجها اجرة الرضاع لها والطارقة لا اجرة الرضاع وامان بعد الولد لا عليها
واما الطارقة فلا عليها رضاع فيها لان لا يجد الزوج لابنه موضع فحينئذ يحكم على القهتد
برضاعه والرضاع **مسند** ومنه والولد البالغ اذا كان له ماص مال ولم تكن غلته
السنة يجوز له ان يكسوه وينفق عليه ولان من يعطى سائر ولا يرضع
ما انفق عليه وكساء ام لا قال اذا كان سائر ولا يرضع فحينئذ لا ينفق فلا
على الولد ان ينفق على ولده هذا ما يحتاج له والنفقة والدعا **مسند** ومنه
وساكنة فمن عليه حق له وهكذا وتلف شيئا يرضع يجوز للمنفق عليه الحق ان يسكن
اقم اليتم لرضاعه اذا طلبت ذلك ام لا قال في ذلك اختلاف قلت وما يعجبك انت قال
لا يستاجرها الا بالواحد الحاكم قلت له وان كان قد فعل ان قال لا يرضع صفان والدعا **مسند**
مسند ومنه وكان له والدعي وكان ينفق على الكسبة لنفسه فلا نفقة له على
وان لم يقدروا خيف عليه لرضاعه على ابنته النفقة والدعا **مسند** ومنه وفي رجل
غدا التزوج على ادة ولم يرضعها حتى تمت اشهر الاقال واكثر ثم زوجها وولدت عنده

شهرين او قال اكثر وولدت فأنكح الزوج المولود لما حضر عند الحاكم وقال الرجل اني دخل بها
منذ شهرين وقالت هي اني لم تكن بدخل عليها سدا وانكح هو كذلك قال اذا اق الزوج ان يدخل
بها منذ شهرين وقالت هي اني دخل بها منذ ستة اشهر قال القول في هذا قول المالقة والولد
ولده ويكون الزوج مدعيًا أو ما اذله بقدر الزوج بشي وادعت عليه المالقة ان كان بدخل عليها
سدا وانكح هو كذلك القول في هذا قول الزوج والدار على **مسند** وما اولاده الاناث الباطن
فقول البنات مدعوهن وقول المزدحمين ما لم يتزوجن وقول المزدحم ما نقص من مؤنتن بعد
مكسبتن وان طالبن بالزوج وكفاهن فامتنعن فخير بين الزوج وخير وبين ان
لا تنفقه على من بين والدار على **مسند** ومن غاب في الحرب جلات فخير بولد ثم ثاني
فكلمهم اولاده في الحكم على قوله قول الآخر اغاها لحقها الاولاد بالحق لها كانت غيبه
الزوج الموضع لا يكون وصوله الى الزوجية ويرجع الى موضع بل بعد المسافة كانت هذه
المسافة بعد هاجب او كل والدار على **مسند** وما ولد عن رجل تزوج اولاد ودخل بها ثم
ان غاب عنها سنين كثيرة علة هل له الحق بولد الاولاد وبعده قال اما في يند وبين
الدفانهم لا يلحقونه وما في الحكم لم يقو به وكذلك ان يكن في حال ما يمكن ان يكون الاولاد
منه قلت ما حال الالة قال اولادها على مكانا عليها الزوجية قلت فاما اقول انها
زنت اليسعد للعام معها قال فيها اختلاف انشا وصدقتها وزكها وبن شاة لو يصدقا
ومسكها قلت فالصداق قال فيها اختلاف منهم وادع عليه الصدق بالطلاق
لقول النبي صلى الله عليه وسلم لكل موطاة صداق ومنهم من لا يوجب لها صداقا قال انها
خانت نفسها وابتاحت فوجها والدار على **مسند** العجوة فيهن له اولاد ذكر وانثا
والانثا ان يكتب السلاح للذكور وانثا ان يكتب السلاح لذكور والدار على ذلك السلاح
ونادى عليه في السوق او في البلدة وفي السوق وكان هذا السلاح قيمته طلبة
ولويبلغ قيمته مثله قيمته تقسم اربعة اربعة فبلغ ما بقدر لا يبرح يجوز ان يعوض
والودك مثل المبلغ خاداة قال يجوز فلا كوث ولا عمل الا على بيع الدابة هكذا جاء
الاثرو والدار على **مسند** وعند وفيهم عند ولا يوجباؤه الجدرى واجا في بلكه وما

اهل البدن من الجور وشيطون اولادهم في الدنيا حتى يخرج مني والدور
 ويضعون في الحج تشيرون لاهم يقولون ان فعلوا كذا كذا في اولادهم قليل من جبر الجدي
 لمن الان يفعل ذلك لولده على نيل الصلاح الا انيت اذا فعل احد لولده وجاوه الجدي كثيرا
 الولد يلزمه شيئا ام لا وجاه في عبيده عينا او ضرب الحج الذي حرما ياه ايلزمه شيئا
 والرياء والادب قال الخلد احفظ في هذا شيئا واجب الى ترك جميع ذلك وان فعل ما ذكرته
 طلب السلطنة والعاقبة فارجو ان الاشياء علمه في ما يتولى هذه الامور **مسند** الشيوخ
 خمسين ولا اناهل في معرفة على بعد الزمان ما قد علمكم وفيها ينه ويبر للامه في هذه الامور
 والعلم **مسند** وهذه الامور لا اناهل في هذه الامور ما يجوز لمان يجوز له هل يجوز
 للجواز لما يجوز للولد والسمع والولد والولد والولد لمن لم يضمنان لهذا الولد او شرب
 على قول اناهل في الاب ذلك قال اذا اناهل لما يجوز له ان يجوز له في غير فلا يجوز له ما ذكرته
 بعد المسلمين ولا على **مسند** وقالوا على ولد ان يبر حيا وقيما ولم يبر طاعة
 معصية فيجب دعوتهم ويقف حاجتهم في حسن خدمته بلين له جانيه ويلا له وسابع
 في وضائه ويكرمهم جميع له ويعظم ويتعاضده ويصل اليه وسلم عليه ولا يقاطعه ما قدر
 ولا يخرج وامر الان ما من معصية لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان كان
 فقيرا واساه بما لا يات على نفسه وان فرض لزوم معالجته ومحاضته فان لم يكن له المعاملات
 معاودة فان مات شيوخ جنازة وخدموا اليه وصل ياتيه ولا يشتم الناس فيشتم عند
 ولا يتكلم في مجلسه الا باذن ولا ينظر اليه فيشتم ولا على **مسند** ومن اهل الجهاد
 ولان فقير وان كان هان في وجهه فاذا لم يكن لها غنى فاقامت معها افضل ولا يخرج للربا ولا
 للمهاد الا باذن الخراج في رضىة وطلب معيشة لاهل الاهل في ذلك الامم قلت وهل
 لها منع عن النافلة قال لها منع قبل الاحرام وليس له فعل ذلك الا باذنها او منعها بعد
 الاحرام قلت فان دخل في حجة ففعل ما منعه هل لها منع عن ذلك قال لا ولا يخرج النذر
 ولها منع عن الاسفار والعبادة غيرها الان يكون لسهة فاقته لا على **مسند** واوليا
 لصبي في صغره **مسند** وعلى الاب الاجرة الان يعقل الحمار وقيل الجار في ان تبلغ وترجها

ابوها الا ان يصرح انها غير مأمونة في نفسها او معها او الحال في الابن من اوضح او غير ذلك
 غير الابوين ولو كانت الام مطلقه وقولها تزوجت فالاب اولى بولائه فان ماتت اتم
 الصبي او غابت فالاب اولى به وقول الجدة اولى من الاب فان تزوجت الابوان فجلت
 الاب اولى به وجلت الام • وقول ان جللت الام اولى • والاخوة اولى به والاعما
 والاعمام اولى به من الاخوال الذكور والبنات • وقول ان الخالة اولى من العممة ومن الرجال
 ولو كانوا اقرب اليه • وقول ان عمته اولى من خالتها اولى من ابيها لانهم كلهم اقرب
 من الاخوال اولى من الاعمام في الترتيب • وقول ان يكون مع الاحكام والنسب والاقوال
 لما في الرجال الاعمام وقول حيث يختار وقول حيث يكون اصل له والبدعي **مسألة** وانما قلت
 الام انما اخذت بالقبضه وقالوا اخذت بغير قبضه فانه يعبر مع اعمال اختارها وكذلك
 ان كانت جلة وان لم يوجد احد من اقاربها جعله الحاكم حيث يار عليه وعلى ماله ولو باجر
 والمخدر في سن الصبي للتحريم قولها اذا صار ابن سبع سنين او ثمان وقولها اكل وليس يرضى
 وحده وتكون لها رتبة في حد من يجوز تزويجها والبدعي **مسألة** وهل على الزوج جنة تفتقد
 ان امتنع • قال نعم ولا يحكم على المطلقة بالترتبة • وما راضى ففعلها باجر • اريد ان لو
 يوجد غيرها واذا كان الولد مملوكا والاب حر فملكه ان يرضى عنه من ابيه • وان
 الولد حر والام مملوكة فان اباه الحر اولى به • قلت وانما تزوجت ام الصبي هل لا يبرأ منها
 اخذت قال ان ذلك لا يبرأ من اعمامه والبدعي **مسألة** والمطلقة اذا غاب وترك ولدا
 له يرضع عند اعمامه هل لها ان يرضعها عليه رتبة ان طلبت • قال نعم وتستثنى له جنة
 ولا يحكم عليه بشيء في ماله حتى يتزوج فان قدم ولا يخرج وختم الذي حكم له عليه المينة فان
 مات وتزوج وتزوج غيره فعليه المينة والبدعي **مسألة** وانما تزوجت المطلقة الولد
 على ابيه ثم طلقت بشرط عليها ان لا يرثها عليه فلها اخذ منه ولو كان لها عليه الواجب المهر
 يعقل الخيال • قلت ان كانت معدومة هرب عنها هل لها قيام على الرتبة فتعقد • قال
 نعم فقبيل ذلك وان شئت جعلت ذلك دينا على زوجها والبدعي **مسألة** ومن استاجر
 لولده ذليلا ففعلها اضرعه وليس عليها ان تعينه وتؤخره وغسل ثيابه لان ذلها وقع على ذلك

فان دفعنا الخادمة لها فضعف علاجه لانها منقطعة ولا تحمل ان ينع زوجهما ترضع
ولا غيره فان اذن لها فالجدة لها ولا جرة له حتى يتم الشهر فان اجبت نفسها ثم تزوجت
فليس لمنعها والدم على **مسند** ابو سعيد اذا طلبت للرضعة الفضة لولدها على اليد
في الدعي انها تدعى بالبينة على معرفتها ومعرفة الولد وما له فان اصح ذلك فضع لها اول الفضة
والدم على **مسند** والوالد لا يمكن غنيا بقدر علمه في نفقة ولله من اصل مال او يسافر في طلبه
فقول بوضع عليه ويكون غني عامع الغوا اذا راضيت الامة وقول انها تعطي له ولد وتصب عليه
ميسره وقول ان شأنت اعطته اياه وان شأنت اخذته ولا شيء عليه لها وقول ما ينفق عليه
والدم على **مسند** وان اوقع الاب ما ينفق من نفقة اخيه وكسوة هذا لقيام عليه بعد بلوغه قال
لذان طال بعد بلوغه يحكم عليه فيها مستقبل الزمان لان يكون حكمه عليه فتوكل ذلك الولد
بمنه وقول الله والدم على **مسند** وهل على الصبي رد الكسوة على ابه اذا بلغ اذا طهرها
منه قال نعم وورد ها عليه ان كان كساة اباها يحكم ويختلف في اللغات وامان ان يكون
غيرها فانه لا يلزم ان كان كساة بلا حكم ولا شرط غير ذلك العمل والعطية والدم على **مسند**
ابو سعيد والصبي ان كان ابوه عبدا هل يجوز له ولله ما يات من ماله وكل ذلك خذ من قال
لا يجوز ذلك كله ولا يجوز ان يكون مال المان العبد نفقة على مولاه ولان له ان يملك نفسه ولا
غيره فهل عليه ان يعطيه فيها بقدر علمه في المعصية مثل الحر قال هكذا عندي وطريق البتة
واعظام حق الابوه واماني الله سلطان له عليه والدم على **مسند** واذا ثقت المرأة اذن
ابنها بالاذن ابه مات ما يلزم اقال عليها وبتد لا يبدولن يبدل بغيره ولا يبرأ لها منه
وميراثه وبتد لو تبدل بغيرها هي قلت فاذ اثقت الوه على تبعة مات وقال عند حيان
وتبدل بغيره او بغيرها اقلت فان ثقت بغيرها اقال عليها قال عليه الارسل كل ثقب فان
وتول بياس مثل العبد الذي ثقت به كمن تنقص الثقب وتضمن ثم حسب المصطفى بدينه مات
تعليد بدينه لو تبدل وقالوا الحسن ثقب الاول بغيره اباهم وامهاتهم جاز لقوله عليه
ثقبوا اذن صبياكم خلا قالوا لا يبرأ ولا يباس على الامم في ذلك ما لم يتقدم عليها والى قال قلت فان
ثقب بعد التقدم قال ان ثقت به في كل اذن اربعة ثقب فعلمها اذ بنا الاذن في ثلاثه واما

بحسب الثقب الرابع فالحج كان الولد ذكر أو أنثى وعليها الدار ^{عط} ولولم تقدم عليها ولد ^{ان}
 تلك الابنة عن نفسها من نفسها النقي عليها وقيل ثقب ^{في} الجاوية بلادي ربيها ويستأذ ^{في}
 الغلام والدار ^{عط} **مسند** الرابع وعمل المام العقيم او غير من تباع وتاكل وتلتس ^{عط}
 ولا هذا الاحتاج **مسند** الخامس هذا كذا يتيها كان او مدركا وقول لا تاكل الا ان تفض ^{عط}
 بالمعروف ولا يجوز للولد ذكر ولا عيب **مسند** السادس قلت فهل لها ان تستعمل فمناقها **مسند** السابع قلت
 جاز لها كالأب بلا مقنة عليه وقول لا يجوز لأحد ^{عط} الا ان يكون من مصلح المصطفى
 ولا يستعمل ^{عط} **مسند** الثامن وقول لا يبعد كذا ثبت لها ما ثبت للوالد والدار ^{عط} **مسند** التاسع
 تجب على الولد نفقة والابن اذا احتاجا قال نعم قد صح للمسلمون على ذلك الا ان يكون ناعدا ^{عط}
 او يكون ملام عند ربح اجنبي **مسند** العاشر ان يكون الولد مملوكا او كان غنيا ^{عط} قلت فان
 كان الولد غنيا والوالد فقير الا انه لم المورث بقدر على الكسبة فلم يعمل قال على الولد ^{عط}
 فان لم يكن له مال الا انه يعمل بيده انفق على والده والدمى والفضل فان لم يكن له فضل فلا
 شيء عليه وللبن حصة والاولاد الصغار **مسند** الحادي عشر قلت فان كانت الام محتاجة ووالده
 صغار ^{عط} قال يفيض لها نفقتها وكسوتها وما هو بالمعروف ^{عط} فان كان ماطر قهلا فلا
 شيء عليه ^{عط} **مسند** الثاني عشر وولد ابنة غنية وابن فقير فعلى الابنة ثلث نفقتها
 ويحكم على الولد اذا ربح الوالد والطلب فيما يستقبل لانها ماض فان ادعى الابن غناها
 فعليهما البينة فيما ادعياه والنفقة عليه ليهين ان ركاها عليه الا ان يكون متهما
 فان التهم اليه ^{عط} **مسند** الثالث عشر ابو سعيد هل على الولد ربح اصل ماله
 لنفقة والده **مسند** الرابع عشر قال قول عليه ذلك على كذا الزوج ^{عط} والاولاد الصغار وقول ليس عليه
 وصما تولد سائر الورثة وورثته عوله **مسند** الخامس عشر قلت فان كان لها اولاد كيف سكنها
مسند السادس عشر قال ان اتفق ان يكونا مع كل واحد بقدر حصته وفي ذلك الميراث والاخذ والها ^{عط}
 يسكنان والدار ^{عط} **مسند** السابع عشر وورثه وورثه وصار في حدة الحج عن الكسبة ولاها
 له نفقة على ورثته اذا كان له مال ما ينفقه ثم له لعوله وعول الاولاد وورثته
 والتمه الى التمه وورثته يكون فيها غنيا مفضلا وورثته وورثته عبال الجعد

صوت نوح الطالب غنى المطلوب والاعمال **مسند** ابو سعيد اذا كان للفقيه عدة وثبت
منهم الفقيه الفقير يقول تحت حصة من لم يعد عن الجميع وقول قد علم الذين بقدرت
عليه ورواهم والاعمال **مسند** وصفته وتجب له النفقة هو الذي من المعدل لا على
والاشد الصبي والشيخ الغالي الذي لا يستطيع المشي والكسبة فان اعطوا نفقة
صدقة او رقة ماتت نفقتهم والاعمال **مسند** ويلزم الاب التسوية بين اولاده في الحجب
بغير ذلك قوله فعلم ان يكون احدهم اقرب من الآخر في تفضيله بالبر وكذلك الام والاعمال
مسند ومن عطي ابنته من ماله مثل ما عطي اخوته وان اخوته العتيقة فلان ثبت له ولا يقبل
قوله الاب عند المص الاب الصالحة والاعمال **مسند** وفي رجل الثلثة اولاد اعطاهم شيئا
فعلم ثلثان منهم بالعطية فاحرز اوله **مسند** الثالث ولو ربح شيئا حتى مات والده كيف حكم ذلك
قال السير الذي لم يرحض شيئا ويكون للذين احرز ثلثا ما احرز اذا كان اعطاهم شيئا **مسند**
الباقي ميراث بين الورثة وقال الموالوي اذا احرز الكبار ثبت للصغار مثل ما عطي الكبار
الان يكون له وارث غير اولاده الصغار والكبار مثل زوجة ودم فدخلون في جميع ملاكها
اعطي اولاده الصغار فاحرز ميراثهم من ثم لا يخذ الكبار شيئا حتى يخذ الصغار مثل ما
اخذ الكبار احرزوه في حصة ابيهم فهو له ولا يدخل عليهم فمد احد الورثة والاعمال **مسند**
ومن ذلك ان عوف ولله ابن يخلد قطعة فعوف ولله فخلد والخلاد صغير لم يحوزوا كلها الاب
حقوات قال ابو عثمان محمد بن له وداود بن علي بن النضر فوالله ولد له فخلد فخلد الابن
خرج فيهم عوف وقال السعلة لا يثبت حتى يرضى والاعمال **مسند** ومن غل القند الصبيته
حليما وشبابا وراحم ولم يظلمها حتى مات ولو يظلمها بشيء كيف الحكم قال قول ابنها
دون ورثته ما لم يصح انه عاينه وقول ابن الورثة ما لم يثبت لها بعطية واما
وما عطيت لها قبل بلوغها فلا يثبت وقيل ان الصغار تولد العطية وقول ثبت اذا اشتد
فيه شرط والاعمال **مسند** وفي صبي وجب له ميراث عند قوم فصالحهم ابو علي بن
والاوقاسهم هل المصبي الغرض في ذلك لا يبلغ والكلو الوجود في الصالح ولا حجة له فيما
قاسم لئلا لا يكون بالغا وقاسم له بل لا ريب له والاعمال **مسند** واذا كان الوالد فقيرا هل

لدان ياكل مال ولده ويكتسب ويتزوج **فخرج** قاله ما ان ياكل مال ولده ويكتسب فخرج
 وما ان يتزوج فخرج **فختلف** في ذلك واكثر القول لا يجوز له المخرج ان كان فكاك غنياً لمن مده
 المخرج في حال غناه ولم يخرج حتى ائتمن فلان مخرج وماله ولده وما ان كان له يلزمه من قبل فختلف في
 جواز ذلك واكثر القول لا يجوز الاول فيه اختلاف **واكثر القول جاز والد اعلم**
 وهل الابن ان يشترى وماله ومطاسقته اذا كرهه ابوه ونعمه **قال** ولا يحرم المسلم
 على ابيه ان ياكل من ماله ولو كان فيه حظ **للأب** او كان ماله لابنه لم يخرج ان ياكل من ماله
 شريطة فيها فدل على ان لا حظ للأب في مال الابن **وقال** ابو الوفاء لا يمنع الولد مال
 ولده كان ثمنه او حقه ولا يملكه الا بحال بينه وبين ابوه ولا يخرج منه ثمنه **وقال**
 ابو عبد الله يجوز له ان يعتق عبد ابنه ولا يلحقه الابن بشيء ويجوز له بعد قضاء دينه
 وقبضه من المخرج ماله ابنته ويختلف في العتق على الغصب وغير الغصب **والله**
اعلم **مسألة** ويجوز للرجل ان يتزوج جارية ابنه البالغ والمبيع الغائب والشاهد ولده
 ان يشترط المصالح لنفسه **وقيل** البالغ او لم يتزوج جاريته ولده ان يبتزها بها يطاها
 على الاختلاف فان قال الابن انه وطاها او مس فخرج جاريته **والأب** **مسألة**
 وهل للوالدين يبتز ماله ولده **قال** يختلف في ذلك **وقال** ابو الوفاء ويكون الانتزاع الا
 فيما يتلغى ولا يصح فيها عتق قاعدتها الا بالارض والخل ورجاز الانتزاع فلا يكون
 الا بشهاد على الفعل وقد كثر عليه وقولان لاخذ هو الانتزاع **والد اعلم** **مسألة**
 ومن الترخ ابوه ماله هل ان ما خذ منه في احتياج بقدر ما يقو به يعلم او غير علم **قال**
 جاز على قوله يقول الابن وما له بالانتزاع والد اعلم **مسألة** ويتزوج جارية مال الله
 ومات هل له الشرى **قال** ابو الوفاء الشرى وقال غيره له ان يطلب في حياته وان لم
 يطلب فليس له **قلت** فمن باع ماله ولده مال **قال** ابو عبد الله ان كان له اخ فله ولله
 فان مات قضاء مثله ماله **وقول** ليس للابن شيء وقوله اذا طلب في حياته والد اعلم
مسألة وان كان للولد مال فقبل امه وقبضه بالابوه هل يكون **الحق** بالبدل من اخوته
 وورثته ام لا **قال** لا وهو شركهم فيما اتوا من المال الذي خلفه ابوه وقول ياخذ شريك مال

البهيم والدعاء **مسألة** وفيمن عليه دين لا ينفذ فقفوا له اياه في محنتهم مات هل يرجع الدين
 ما عليه قال محمد **رجوب** لا يرجعون عليه فيد فان لم يقضه اياه لهم او على الالب فان يقضه
 شيء اخر من نقد والدعاء **مسألة** والمبقر اذا ترك الصلوة وكان له الناس ثم بلغ قال لا بد له
 بكونه عليه الصلوة ونزول اكل وقوله اجف يغفره فيخرج منه في حاله وقوله على العاقلة وقوله يخلص
 ما يوف **ابراهيم** من ذلك لا عليه فيما يعرف **ابراهيم** وقوله يخلص عما ذكره وقوله ليس عليه فيها
 انفسه وانفرد من غير ان ياكله ويلبس وما تخرج اكرامها فهو في حاله والدعاء **مسألة** ابن
 عبيد الله والبالغ اذا اعطى له البالغ مالا او شيئا من الوديعة فيها اعطى حرة الولد ولو لم يزل
 قال له الوديعة على قول بعض المسلمين وهو ان القول لا الدعاء **مسألة** ومنه اذا طلب المدة
 نفقة لابن له لم ينفذ ما انت اقام وكذا الالب ان تكون معها والابن يحد له ليستغنى ما ترى **مسألة**
 قال الالب او لم ين الجدة على القول الذي يعجبني الان **رجوب** النظر القليل بالولد الصالح
 للصبي عند جدتها وان عليها الضرع عند غيرها فحجب على هذا ان تكون الابن عند جدتها
 وعلى الالب نفقتها والدعاء **مسألة** ومنه في رجل تزوج امرأة وابها ولم يهاصلها
 اليها فاعطاهما من بعض ما كان عليه من الزوج **مسألة** قال قول ابن ابي ابي الزرع وقوله ابل
 ولا ينبغي هذه الابن ان تغربا بها والدعاء **مسألة** ومنه في رجل عليه حق لولده وكتبه
 على نفسه بخط او بجواز خطه وحاله الولد لا يجد الناس بحق عليه له ولا الولد ان يرى
 نفسه من حق لولده هل ذلك **مسألة** قال ابن الولد اذا اقر بهذا الحق الذي له على ابيه لا يجد الناس
 فلا يجوز ان يقر وهذا الحق لان الحق قد انتقل عن ولده والدعاء **مسألة** ومنه هل يجوز
 للوالد بيع مال ولده وهل يجوز للابن ان يكتبه وما يجب للولد والابن وهل الحاكم منع عن
 بيع مال ولده قال ابي ابيع الوالد مال ولده نفقة اختلاف قول حازم بن عمار لولده اذا كان
 مضطرا اليه والحاكم ان يجوز بيع الوالد دين مال ولده فان باع حازم بيعه وكان الثمن للولد
 اذا كان قائم العين **مسألة** وان ائلفه كان عليه له العوض ان كان غنيا وان كان فقيرا فليس
 عليه عوض على بعض القول ويعجبني ان ليس عليه رد فيها ائلفه مال ولده **مسألة** وما اذا اعطى احد
 شيئا ومال ولده فيجبني ان لا يجوز عطية والولد اذا وجبه والدعاء **مسألة** ومنه

وإذا قال **أب** الولد لأمه أن تغضمه ولدت فليس له ذلك الوقت فطامه ومثناه سنات على
 أكثر القول ولها الزيادة لأن يغضمه أكثر القول • قلت فإن الرات الأتم لمطابقة تسلم
 ولها الزيادة لها ذلك قالها ذلك ولو كان صغيرا إلى أن يكون فجد الرضاخ ولو وجد له
 موضعة فإنها تجب على رضاعه وله ما يحتاج له من الأكل والشربة والحمل للعندين والدعاء **مسألة**
 ومنه إذا الراتب الولدان يعطيهما طعاما موصولا ويحتدانه لأمهات على تغضيمهم وطلب
 اللأم من الغفلة ومن تناول صحه كغيره الحكم قال **أب** لا تغفل الولدان وأهمه إلى طعامهم
 وعلمه والدعاء **مسألة** ومنه واجبة الطهرين والطيبين والماء لتغذية الولد على ربه على أمه قال
 على **أب** ما وضع الراتب والتم وللا دام ولا عليه ولا كوت • ومن اختارت أن يلقى لها طعاما
 فخرج من دمع اللأم لم الراتب ذلك والدعاء **مسألة** الزاوي في فقير الراتب يبيع مال
 ابنه صغيرا هل يجوز أن يكتبه عليه ككاتب ذلك • قال فيما عندي أنه جائز لكاتب أن يكتب
 عليه ذلك إذا كان **أب** ثقتا يخاف منه الخوف على ابنه والدعاء **مسألة** ومنه وهل
 على المالة التسوية بين أولادهما الرجل • قال نعم ولا وقت بينهما في الوصية بذلك ومن الرجل
 • وما والدة في لزوم ذلك عليها اختلاف والدعاء **مسألة** ومنه في رجل الراتب ينتزع
 مال ابنه كيف يعمل القول الميث لمعالي الانتزع • قال يقول الشاهد كونه في ذلك انتزع مال
 ابنه وأخرجته من ملكه وملكه غيره إلى يد • قال المولى وإن قال الشاهد كونه في قد
 انتزعت مال ولدي فلان وأخرجته عليه فهو كاف عندي لا تنقل المال من الولد إلى الوالد على
 قول • قال باجازه الانتزع والدعاء **مسألة** ومنه ما وثق **أب** الذي يجوز للرجع
 ملا ذلك • قال لا يعمل أحد في ذلك إلا إذا كان محتاجا إليه لتغذية ودين فله منه ولو وجد
 ما يقضيه لأمه الولدان فإذا كان عليه فلا تبغ عليه فيما باع في بعض القول والدعاء **مسألة**
 الشيخ أحمد مفرج وفيه كسب فربما الرجل لأمه فطاحت به وماتت ما لم يضره •
 قال عليه قيمته أو غيره ماله قبل بلوغه دون عاقلة يوقها العوط • وقول الأبيح **مسألة**
 كل مكان في الأموال • ولما كان في راجح أو قتل خطأ فهو على شئبه ودينه وأما ما أكله
 ورواه الناس فأجابه أو ليسه فالبالله أو أفسد في جود فهو أيضا في ماله • وقال الشيخ

وادخلنا جنات البصير والمجنون على قومهم في يوم العذاب ولما اليوم في أموالهم والله
 اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل اعطى له مالا ثم باعه بالدين بالخيار على وجهين هاتين
 انتمتع الله به كيف الحكم قاله اذا فلا والله في هاتين وتعد وصح ذلك فعد صار كذا
 للرب بالانتزاع والغدا وهما انتمتع ولو فعله المان مات وهو في المنة وجدة بنده فهو
 كذا لا ان الله اعلم **مسألة** عن الشيخ صالح المروضا حرم الله في ذوات البهائم فطاعته
 عمد واقدان عمد ولو بعد ما تروج فاذا تزوجت فتكون عمدا ولو بعد ما توجع ولو لم
 ولو تزوجت وتوالت الامة الى الجارية واليه في صفوها ولو اختارت ابها واليه **مسألة**
 عن الشيخ عبد الله بن محمد القرن رحمه الله من كان له ابن عاق او ابنة او غيره من اهل
 ان يؤمر بالطلاق على العاق قال ان كان مكافاة لاصانته لملاحقة على غيره فحرام ولا فاعله
 التسوية بين اولاده البات منهم والفاجر في المحرمات والمعتاق **مسألة** عن الشيخ ناصر
 خميس وعلى يجوز الاكل من مال الصبي او من ماله الصبي باذن والده وكذلك من ماله والده عليه اذن
 والده ولو غاب **والله** في رواية اخرى يجوز ذلك حتى يصح موت والده الصبي فلا يجوز ذلك **قوله**
 واجازته حتى يصح موته او تزوجه من ذلك قلت ولا كان هذا الصبي نفقة عليه وببيت المال
 وكان وبما ثبت المال يدفع اليه النفقة لا في قوله ذلك الصبي لخدمة طعامه وفي القلب ان لم
 يدفع اليه الا لاجل ذلك الصبي **قوله** بين هذا الذي يدفع اليه وبين مال الصبي وغير هذا قال
 ان ما دفعه له وببيت المال عن يجوز دفعه ذلك فهو كذا قلت ولا كانت النفقة دفع على او
 الصبي نفسه فلا يفي له والد الصبي مع الطلقة الصبي وقاله افضل نفقة هذا الصبي هو كذا
 بماله لخدمة طعام هذا الصبي يحل له ذلك قاله في قول بعض المسلمين قلت وفي دفع
 له ولو لم يثبت له المال في مال الاجل احد والضيف الغافل بيت المال وكلت في الذي دفع له
 الاجل الضيف ولو لم يثبت له الاجل الضيف لم يدفع في شئ على ضمان ما كلت في ذلك اطل
 قال ان كان الاضغ كمن يجوز دفعه كذا في بيت المال فهو كذا ولا ضمان عليك بعد هذا في
 الحكم هو مطلقا لعتياد الورع فان احل لك منه ودفع كذا في بيت المال في يجوز دفعه كذا بقل
 فهو كذا **مسألة** ابن عبيد الله وهو الحكم على والد الصبي مال النفقة اولاده الصغار

وويلزمه قوله والكبار قال أما زوجته وولده الصغار فيلزم ذلك ولا يلزم ذلك
 للكبار ويختلف في لزوم ذلك للولدين إذا تزوجا والولد على **مسند** عن الشيخ محمد
 عبد الله مدلا وعمل اللان زوجة فما أعطى يوه وما إذا بلغ قال إن عطية الأب غير
 ثابتة في حال ولده الأب بعد **مسند** قلت وهل يجوز أن يتزوج ما ولده وهو يوه **مسند** قال يجوز
 الزوج في الموضع كان المذهب الأب والابن والولد على **مسند** وهل قبل بالفرق
 بين التي تعرف بالسفاح قدس عبد بن زنا وبين التي تعرف خذ في حقوق الولد إذا دعا
 أحد **مسند** قال نعم قبل إذا اتخذت رجل خونا وانقطعوا مع بعضها بعضا فقد ولها إذا
 أدوا من المسافة إلى الحق ولها إذا ولد على **مسند** وفيه عقد النكاح على حدة
 ولها في كل شيء غيرها من عقد زواجها أو نكاح الزوج ذلك الحكم بينهما قال إن على
 الملة البينة أن الزوج يدخل عليها أسرا فإذا أقامت بينة عادلة فالولادة والولادة يلزم
 الولد حتى يبع اندخل عليها أو العاقل **مسند** ابن عبيد الله وفي الملة إذا زنت ولها نكاح
 وجاءت بالولد ولزمت التوبة ما خلاصها من مات زوجها ورثوه وهي تعلم
 أنهم ليسوا بأولادها هل لها الكد ما ورثوه وإذا ماتوا ورثتهم هل لها الكد
 ولزاعب الزوج ولزمت زوجتها ولدا في غيبته يلحقونهم **مسند** قال إن الأولاد للعد
 وهو الزوج والأولاد يرثون أبائهم وهو يرثهم وحفلات من ثل المسلمين مؤثرا
 بعين من الرجل أو طرز زوجته ثم سافعتها أسير ثم وقع وسفه فوجد عند زوجته
 أولاد فقال بعض المسلمين إن الولد للول للزوج وهو أبوه **مسند** وقال بعض المسلمين
 إن الأولاد كلهم وهذا قول الأخير أكثر **مسند** وموضع لليلحقون فيها ابنة وبين
 وما في الحكم ثم يلحقون ذلك لا لم يكن في حال تمكن أن يكون الأولاد ومنه الملة
 زوجة عليها كانا عليه قال الشيخ سالم رحمه الله وجدت في الآثار أن الملة إذا
 كانت عندها يقرين أن أولادها ليسوا بالزوج وأنهم ورثوه في ظاهر الحكم
 فلا يلحقها الكد ما ورثوه وجازع عليها ذلك وذلك أن انتقال إليها الأولاد
 بالميراث فلا يلحقها ذلك والولد على **مسند** في كتابة المطلق طلقها أو

ولا تطلق انفقنا ولدها منه ما يبلغوا الحلم او قوت بان عليها المطلقة فان نفقت
 اولادها منه ما يبلغوا الحلم قال الشيخ خلف سنان والقاضي لا يثبت هذا اذا رجعت
 فان قالت بحق عليها الدخايات فلا رجعة لها في ذلك • قلت فان اوتت له مثل ما يجب
 عليه ونفقة ولده منها وكسوتهما ما يبلغوا الحلم او بان عليها مثل ما يجب عليه • وذلك •
 قال الشيخ خلف سنان يثبت ذلك • وقال سيدنا القاضي هذا ثابت ولا رجعة فيه
 على اكثر القول لان الاقرار بالجماع يختلف فيه وكثير القول انه ثابت ولا رجعة فيه
 والدعاوى • **مسألة** اختلاف في عطية الوالد لولده الصغير فقيل يجوز وقيل لا يجوز
 والاعتبار عليه حتى يبلغ الحلم والاعتبار عليه • وتختلف في حزن المهر للصبي اذا حمله والداه
 على قولين يجوز عطية الوالد وحده والدعاوى • **مسألة** الصبي والعلة على الولد واجبة
 ومات من لم يولد منهم والعبد والولادة • وللشركة ليس عليه شيء ويجب العدة على التيمم بين
 والدعاوى • **مسألة** ومنه في الوالد اذا كان فقيرا لا ينفق على المكسبة وولده على ما كان
 المسلمون لم يحمل على الاب الحدم مع غنى ابنه ولو قدر عليها وبعض المسلمين لم يلزم الاب مؤنة
 ابهما كان قويا على الحدم وكذلك الدقة والدعاوى • **مسألة** ومنه وتختلف في نفقة
 على ابهم قال ابو سعيد حماد الدليسي بالاجماع لزومها على الوالد لئلا يتخذ ذمها للنفقة قيل اذا
 كان طعوماً فليس على الوالد نفقة والدعاوى • **مسألة** ومنه والوالد اذا سار ولده الا
 مسان فبعد الزم وغيره فقال ما عندي كذا من الاحسان شيء اذرى هذا والعقوف قال
 هكذا عندي انه وان اعلم العقوف • وقدر الدخا بالاحسان للوالدين بقوله والوالدين
 احسانا فخر خوف باء والد الدخا الى لا شك في عصيانه والدعاوى • **مسألة** الزهلي
 في رجل وادته تحت العاكتبت الملاءة على نفسها المطلقة ما ينبغي له من نفقة لو ابنت ولدها
 منه لان نفق الملاءة انها مغيرة • ورجعت فيما كتبت هل لها ذلك لانها منه مكورة • علق
 له من زينة الزينة لو ادخلها ذلك • قال علي ما سمعته والاشوان كان شرطها عند
 طها المكورة عاكتب الملاءة نفقة زينة لو ادخلها بطن هذا المكورة فالبيع منتقص ولها الغيرة
 وترى عليه مكورة • وان كان لم يشترط عليها عند البيع وانما بايعها المكورة قطعاً عما تقي

لا رتبة فنقد وقيل ثم رجعت غيوت وهذا المذكور في الغيب الفاضل في البيع اختلاف
 قول فيه الغيب لا لند اضافة لما له هذا عندى غير فاضل وقول لا غير فيبدأ كان
 المتبايعان عاقلين تحريص صحيحين بالغيب والدراعي **مسألة** ابن عبيد الله
 ومسلطة وديمية خرجا معا فولدا في موضع ليس فيه احد فوجد الولد بالقب
 منها ولا يدري أيهما ولد للمسلة وللاذينة ما حكم الولدين وهل يرثان أمهما في
 الحكم قالوا لا يصح ان الولدين منها ولم يصح وللا مسلة وللاذينة قالوا لا يرث
 أيهما والمسلم يرثان ويورثهما والدراعي **مسألة** ومنه الرجل إذا ارعى على امه ولها بها
 تسقدهم اولاده ولا يرثها اقليمها في ذلك عين قالوا كان الاولاد صغار فلم
 عليها اليهم على اكثر القول وصفة اليهم ان يحلف عينا بالدم ما عليها البقي فلان هذا
 حق من قبل ما يدعي علمها ونحوها هو وما اذا ادعى الأب على أمه ولها تسقده
 فيما يعطيها الاولاد وطلب منها اليهم فعملها اليهم والدراعي **مسألة** ومنه
 وليتقيا صبيته ولز على انها ابنتا يجوز تسليمها اليه كان ثقة او غير ثقة قالان قول
 مدعي اللقيط يعقبون عليه باجماع هذا لا يمكن فيه منازع والدراعي **مسألة** ومنه هل
 للولدان يحكم لولده وغيره كان الولد صبيبا او بالغ اولاد قالوا كان صبيبا فجاز
 للأب ان يحكم له ولان كان بالغ فلا يحكم له ولله الابنوة الوالد ومنه هل
 للولدان يحلف وانكحها لولده قالوا كان الولد صبيبا فجاز ان يحلف له والدراعي **مسألة**
 عن الشيخ ناصر بن عيسى في رجل تزوج فغير طلبت منه مطلقه ففقدت وكسوة الاولاد
 منه فاحتج بالعسر وقال لا اولاد عندى فلم يرض لماله كيف الحكم بينهما كان الاولاد
 صغارا واختارون ان يفعلون الخيارات وتزوجه قالوا كان فقيرا معسر فلا يحس
 عليه وتخيير للاختار من شأوت الاولاد معها ولا شيء لها على ابيهم ومن شأوت جعلتهم
 وقال بعض الفقهاء ان اختاروها وطلبت ان يوضع على عيسى كذا وتؤخر مالها وتكون
 تلك المنة دينها على زوجها ما ايسرها فلها ذلك والدراعي **مسألة** الصبي في ذوق طلقها
 زوجها اكثر من ستين شهرا فمرد فمات ولها ما ولدت بعده ولاد وغيره رجع الى امره

يرث

برش و لاها و اغيد بعد موت المستم اشهر ام الستين • قال بوش اخوه عند قبل التقاء
 الستين اذا لم يكن لها زوج ويحكم بالحل الزوج ما لم يجاوز الستين و يوجد عن الشيخ الى
 قوله قال لو جاز الستين الثلاث او الى الرابع هكذا عند في خوف الولد وقال ابو
 عبيد والولي سبع سنين و هو قول بعض قوما قال ابو حنيفة اذا صح الولد للفراش وهو
 الزوج فلا تدخل في الخوف به فيها احب وهذا في بعض المذهب وهذا في كتاب العدد والدم
 اعلم **مسألة** ابن عبيدان وفي الصبيته هل لها حق على المهر بعد ان تزوجها اذا كان لها
 اخوة من والده و لم ير يسهر • قال ابن الولد ليس عليه ضمان في الذي يطعمه و ولاده و ابنته
 الابنة المتزوجة شيء و قيل نفقة ولده للنفقة اذا استغنى احد الولد عن نفقة ابويه و كسبه
 ونفق ولده محتاج النفقة والكسوة وليس يلزم من ذلك شيء و قيل سائر الاولاد الذين هم
 غير محتاجين النفقة والكسوة والمساكين **مسألة** الشيخ ناصر نجيب المطلق اذا
 ادعت ثوب نفقة و عطلها الا بولي منها و ادعت ان له حولين وقد فطمت و تزوج الاب ان لم
 يحل عليه حولان و لم تظلم و لم تنزع بينة ما الحكم • قال القول قول الاب وهو مؤيد قبل
 الحولين والقول قولها بعد الحولين • قلت له واذ ادعت انها فطمت قبل الحولين بضوء ابويه
 وانكر الاب انه لم يرض عليه ثوبين • قال ان كان الحف قد ثبت عليه فعليه العيون •
 قلت واذ حلف بالحكم عليها ان تصعد تمام الحولين اذا قال ابو انه لم يرض بقطعة قال اذا
 لم يجد له موضع خفيف عليه الفضة في اهلكه تركها ورضي حكم عليها بذلك تمام الحولين بالاجرة
 كما يرى العدول • قلت له واذ قالت انها ذهبت منها اللبن و فنان طعم طعاما العام الحولين بحكم
 عليهما ان يعطياها النفقة طارا و لا ام عليه جرة الرضاع كذلك في ذلك العام الحولين • قال
 صح ان يسقها اللبن لوضاع حوضه و وجه الحف وكان ياكل الطعام بقدر ما يتغذى
 لقوته فله عليه بقدر ذلك كما يرى العدول و من اهل المعقود به والدي • **مسألة** ومن فيها
 جارية الوفاة لا ترضع من اللبن الا اذا كان الرضاع و لسائر التي تمت الام وان كان
 حاكمه و انت هذه المطلق ان تزوج ولاها و صنعت بحكم او غير حكم ثم لها في الاجرة لكل
 شهر الاجرة الرضاع وغير التي تمت • قال ان تلك المجرة كذلك ان وصيت به وامكها

وان اثبت وجود من يوضع منه البسائر فلا يجزى على ذلك كون لم توجد الا في حال حسن معنات
يكون اجتهاد كما يرى اهل العدل عدلوا برحمتها في ذلك الموضع من رضاع مولودها والد على
مسألة الصبي في صبي تزوج اطلق بالغته وولدت ولدا فانكس الصبي واهله لم يحكم عدل
الولد قال اذا كان الصبي غير رقيق ولا ينزل مثله فلا يلحقه الولد وصحت الخلوه وجاءت
بدخ الحلق به ان لو كان بالغاً وكن كان بولاً فمسلد فاذا جاءت به كسقتا شهر فصاعد
الحق به ومن التمسره فالصبي صبي حتى يجمع بلوغه وان كانت تحت صبي فالولد ولدها
وكن كانت تحت بالغ فخلعها وجاءت به وقت بلوغه فالولد ولده ولو كان كزياً جيباً اما
قبل زواجها والاعلى **مسألة** الشيخ خمس وعبد وادمات زوج الامة فنقته على نفسها
كانت حاملاً وغير حائل فلما وضعت حملها فلها الزانية في مال ولدها الرضاى وان
يكن له مال فعلى او ثلثا حصة الرضاى كل بقدر نصيبه وميراث الطفل عند ادمات في
ذلك الوقت والد على **مسألة** الذم على ولد او صولاد ولد او ولد من ولدان في ثلاثة
عوض من اعطى اخوه فقلنا ولنا ان يكون بينهم بالسوية ام المذكور مثل حظ الانثيين قال
ان هذه الوصية تكون بين الولد بالسوية لا يفضل ذكر على انثى اذ الرضاى المذكور مثل
حظ الانثيين في خمسة والذم على **مسألة** الرضاى في الولد اذا كان صغيراً لم يلحقوا
اي لم ير الوالد نفقة مثل ما ياكلها او مثل مثل السيدان اكل هو يواكلوا هو ذرة وشباه
ذلك ومثل الرضاى لياكل هو وياكلوا هو سائر الرضاى وكذلك البنات اذا بلغت البلوغ
طعن نفقة وكسوة اذا لم يكن لهن الزوج ام لو سعلن قال ان على الاب ان ينفق
على ولده الصغار اذا لم يكن لهم مال وهو بقدر على ذلك فان كان نفقته على يديه و
ياكلون ما يعملون والطعام هذه نفقة غير محدودة على الاب فباي طعام و
اشبعهم من ذرة او تروى حكم عبيد المسلمين بأكثرت ذلك وان اكل هو الطبيب
الطعام وطعمهم دون ذلك ولم يكن له عذر فهو خمس من المثلثة وما ان بلغوا
دخلت نفقة الذكر منهم وما البنات في غير اختلاف والد على **مسألة** ابن
عبيد ان في القياس نفقة النعم بالشبه قال اما الشبه فانه يكون بشبه الحاكم وان عدم تشبه

وسط والدعاء **مسألة** الشيخ حبيب وما تحت حجب العيبان ان الاولاد باهو اوتهم قال
ان ذلك على النظر لان الناس يختلف احوالهم في العمل وحده الا صان يحسن بينهم الحيا والهد
اعوان **مسألة** ومنه الاستنباط بالغ اذا اعتزلت عن ايها وطلبت منه النفقة والكسوة في بيتها
على هذا **مسألة** قال الاول والدعاء **مسألة** الصبي ويجوز له ان يات على المؤسر لانه لا يملكه ولا هو الفقير
ورحان والتمسوا بطلانهم ونصف هذا المهور ليدام له قال قد قيل هذا اماما عليه العمل
فكل من ينفق رزقا ويؤتيه صوابا فيقرب به الى الله تعالى ويجوز له ان يات على المؤسر لانه لا يملكه ولا هو الفقير
بعض حكمه بل لا ينفق نصف شاة ولا حجب ان بعضا بل لا ينفق والدعاء **مسألة** الشيخ
الحمد مفرج وفيه المشتري ما لا يكتسب يده فانه ينفق عليه ابوه وولده وولده وولده وولده
له غيره او الاجنبي ومات الوالد ما حكم ذلك قال لا ينفق من ينفق ببيع ولا اقر قال المال
للولد وكذلك ما انفق عليه من رزقه وله وما اقبلوه لزوجته مال ولله فهو لها وعلى الوالد
النشر ولولده ان كان له مال وقول ما انفق الاب فقد مضى للعوض للابن فيه وقول
للابن الشرعي فيما انفق عليه اذا اطلبه في حياته والدعاء **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل
له زوجة وله منها ولد فماتت ان تربيده **مسألة** حكم عليها **مسألة** قال الابن ما تربيده وله ولكن عليها
ان تصعد وتعتبه بربده او تستاجر عليه من يربيده الا ان يوجب النظر في ذلك او يوجب
للأب من يربيده اوله فكذلك هو يربيده حال التملك هو الناظر في ذلك والدعاء **مسألة**
ومنه وما الولد ما ينفق عليه ولله مثل ما ياكل ولا يجب على الوالد لولده عمن على كثر قول
المسلمين الا ان تكون النفقة وضمت على الأب لا ثم ائتمروا وكانت الام تنفق على انها اثبت
الحق لا ثم طلبت ام الصبي العبي فلا قدر ان يربوهم الابوين والدعاء **مسألة** الزهلي
ونفق على بعض ولده من المالك وكتب لبعضهم قضا ما اعطى الذين ثم مات للكتاب له
يجوز للوالدان يرجع فما كتب له ام يكون ذلك لو ثبت للكتاب له على الوالد يكون هو ضامنا
طحا **مسألة** قال على قولين يقول ان العدل عليه يتم فعندى ان يكون لورثتهم وهو ورث منه نصيب
والدعاء **مسألة** ومنه وفي الوالد اذا كان له اولاد بلغ بعضهم باني منه معتزل عند في
غير منزله وبعضهم عنده ايجز له ان يعول الذي معه ويكسوه ولا يلزمه ان يعطى الذي معه

باب في غرض ما يعطى الذي معد وكذلك ان كان هذا الذي يعطى معد لا عند الدقة
والنقص في الموضع لا في الشيء ام لا يلزم ما كان ثبت غير ثمة قال اما في الكسوة والاطعام
ان الميراث ثمة فليس عليه ان يعطى في ذلك على ما سمعته والله اعلم عليه العدل على ما سمعنا
والله اعلم ما يفي عن المعطى مثل عطية من الارض والاصول والادعية والسلح والله
اعلم **مسألة** الشيخ فاصرح في تفسير في الوالد اذا سكا وولد يورث منه نفقة وكسوة ولا يحق
الولد له معدم يكون القول قول مدعيه وما القائلين • قال ان القول قول الولد
انه معدم وعلى الوالد البيينة لذلك وان اعجزها ونزل الرعية فلا تخلوا اجازة الميراث عليه
قول بعض الاثبات عليه لوالده المأثرة ولا على الولد له معدم ولم يأت للولد على ذلك البيينة
وان حلف له ليمكرك المأثرة عليه فيد مؤنة والله هو كاف قلت وان كان هذا الولد
زوجة ولولا ذلك وبنات منهم بالغ غني ومنهم فقير غير بالغ ومنهم يرضع والام عند
الذي غير بالغ ومنهم يرضع ومنهم غائب انكون نفقة على الحد بقدر نفيسه والميراث
ام على الغني منهم كان بالغا او غير بالغ حاضرا كان او غيورا حاضرا قال قال بعض المسلمين على كل
واحد منهم بقدر ميراثه ان لو مات في وقت ذلك وقول تكون على الغني منهم ولعل هذا
القول اكثر من قلت والنفقة للوالد على والده كنفقة الزوج على زوجته اذا اراد الوالد ان
ياخذ من ولده ويكون وحده في بيت الدخلك وما يجلبه والكسوة لكل سنة والسكن • ولذا
سكا الولد من والده انه لا يكفل ولا ياخذ شيئا من مال الدليل انه يحكم على الوالد بذلك ام لا •
قال فقوله النفقة كذلك وقوله انه لا يعذر ما ينفقه وما السكن والكسوة اعلم ان ذلك حد ايكن
عندنا واذ ثبت ذلك على الولد لوالده كما اري العذر له من اهل المعقذ بذلك حيث لا حشر
عليه ما هذا الذي الولد ما عليه لوالده كما يملك القوم بابا المسلمين فليس للوالدان ياخذ
وما في قول بعض فان اخذ منه شيئا بغير ان يتحقق ان لم يضمن ان في قول بعض والادعاء
مسألة الصبي وان اكتب او قل ان فلان ثبت فلان بعد انقضاء كل شهر يدور
من يوم كذا وكذا وذلك ما يجي لها عليه ونفقة بنته منها ان يكون ثانيا لها بعد القضاء
كل شهرين قال نعم قلت وان ثبت وجاوت بعد شهرين بشر نفقة ما هي فادعى التسليم و

البينة الحكم قال اذا ثبت عليه وصح حكمه عليه ولا يسلّم عليه ولا ينفذ حكمها البينة
 لا يقبل من ذلك وهو لا ينفذ عليه حكمها بملك بركة له وذلك لان البينة توجب البينة على
 البينة وهذا ان قد ادى اليها ما وجب عليه ولا ينفذ عليه **مسألة** واما الذين فلا يلزم الوالد
 عن ولدها سواء كانت الابنة بالغت وصية والى كانت الابنة بالغت وجبت لها النفقة على
 ابيها واذا عصى الاب تسليم ذلك بعلان ثبت عليه ان لا يقبل ذلك من الاب المتحضر ان قد ادى اليه
 طاهرا من نفقة وكسوة فان عصى حكم عليه بذلك فان طلب عمنها انده ما سلم اليها ما يجب لها من النفقة
 اللزوم لها عليه وان لم ذلك عليه باهكذى عنى والد **مسألة** والاثرة وما بعد الوالد
 ما لولده ومات وغير الولد فلا يتم له غيرهما باء والد والبيع ثابت وما نفقة الوالد من
 ولده فلا يحكم له به ان كان بالغاً وطلب الحكم في حياة والده فحينئذ يحكم له في مال والده انما
 والد **مسألة** الصبي والولد اذا جاءوا لستة اشهر او لستة اشهر يكون قد خرج عن حكم الوالد
 حتى ينقض عن ذلك وهو للولد حتى يزول عنه ذلك **مسألة** قال اذا اتم الستة اشهر خرج عن حكم الوالد
 وكل كذا اتم الستة اشهر خرج عن حكم الوالد واحول الحدود يختلف حكمها قول يزيد على
 الستة اشهر زيادة قليلة والد **مسألة** الفقيد جاعل خيس الحوصي ومنعت
 ولده الضرب المقتضى الخارج عن حد الادب وهو من لا يعقل هل ينزله من ذلك الضرب
 وهل للوالدان ان يبرئ نفسه من ذلك ومن ارش ابناهم يسقط عنه من الارش بقدر ما ينفذ
 عليه ما يكون لغير وارثا ماله بولي له تسليط له او بولي له بعد موته وصورة عقده قال
 نعم يلزمه ان يشرب الضرب على هذا فان هو ابر نفسه عما قد يلزمه بولي وقيل لا يبرئ حتى
 يبرئ الولد بعد البلوغ عن رضى جازي وليس له في حياته ان يشرب ماله ولا لغير ما اذا كان بعد
 فلا معنى لسقوط قدر ميراثه او ارش قبل ذلك والد **مسألة** ابن عيلان ولا كذا الوالد
 اطلاقه شيئا وماله وصية غير ضمان عوضا عما اعطى خوفا وكان لئلا يسوي اكثر مما
 اخذ فلا تثبت له الزيادة وتكون له الاطهر التي اخذها والده مثل اخوته ويكون للوالد
 الجميع الوارث وما اذا كتب له المال الماقر او وصية ضمان فالمال ثابت له ان كتب
 عما اعطى خوفا والد **مسألة** ومنه ان يصبح دخول الرجل مائة فلا يلزمه الولد

بعض القول لا يقبل اقراره على نفسه فيما خاصة ولا يقبل منه على غيره بان يثبت احد من
 اقاربه او احد من اخوته وهذا الذي حسن ومن تزوجها فهو تزوج فاسد ولا ولد له من يلقوه
 منها هذا التزوج هو ولد له لان اولاد التزوج الفاسد يلحقون به كأولاد التزوج الصحيح
 وهو ثبت عليه حكم النسب بهذا التزوج وعلى قوله وتقول لا يقبل اقراره الا على مال
 نفسه فيشأ هو هذا الولد في مال نفسه ولا يثبت وجوده القارب البذل ولا علم في ذلك خلافا
 بين اهل العلم وعلى قوله يقول ان اقراره لا يصح وكما ثبت ولا يقبل منه ولده فلا يدخل
 عليهم ايمان الاربهم وهو قول عامة اصحابنا وهذا القول ناخذ والدعاء **مسألة**
 الفقيد جاعل خيس واذا دفع في والدي كتاب اقبضته منكم قلت له انك عندك فتركه
 ثوبات اجل المأخوذ قال نعم ان يكون حاله يكون امره في الحال بعد ليس هو ولا على
 الفقيد سلمه خيس للجلوى في الثمن الوالي الا كان والدا له اخوة وللوالد مال وهو كذا اذا اراد
 الولد الثقة الوالي شيئا من امواله دون اخوته وهو يقبل منه بحال بالقبض في بعض اصوله
 ومنه في الولد من مثل السهم جهين لله كماله كونه اخوته من صنف والوالد لا يثني الدرع وجل
 في دينه حال مثل هذا الثقة اذا سمح له بغيره فما ذكرت كذا يكون على ثقة ولا يثبت الا كان
 الولد حر بالغاً قال لا يطبق الاحكام غير طابق التزويج والورث وينبغي للانسان ان
 يستعمل في اموره الاحتياط والنسب عن الشهوات والادناس ليسلم من لباس الدنيا والتباسها
 وفيما عني ان هذه الثقة الولد اعلم والله انه يلحق باليد هذا بغير حق فلا يخل لك
 لان على الولد العدل بين اولاده في المحرمات ولا يخل بهذا ان يعين الله على معصيته
 الدعاء في قولك يكون هذا الثقة على ثقة ولا يثبت له فاعلم ان هذا احتمال هذه الثقة
 وجوده وجوه الحق في فعله ذلك فجعل على حسن الظن وقال عليه السلام لو تقيتمكم وبين
 اخيك كنسب العنكبوت فلا تفكك ستره فهذا حكم الظاهر وما يطبق الورع ان
 تقع ما يربك الي مال الربك والدعاء **مسألة** الصبي والوالدة اذا طلبت النفقة من ابها و
 والاهما في بيتة ولو عرض في بيتها يحكم عليه بنفقة ما وتسكن حيث ادت وكذلك الولد وكل
 له نفقة اذا اراد ونجب عليه ان يسكن في النفقة في بيتة واستنع قال ارجو ان لا نفقة له

ان اقتصروا على السن الذي يولد فيه وعليه النفقة اذا اطلاق بسلامهم سكنوا او لم يمسكوا فبعد السلف
 والد اعلم **مسألة** الفقير من اهل بيت في رجل زنا باورة ثم تزوجها وتضمن باا اولا
 على الحقون وورثون ويكفون او يبايع في تزويج اخواتهم التي وجدت في اهل المسلمين
 ان الولد يلحق به في النكاح الفاسد مثل اهل الحق والنكاح الصحيح قال ان مثل هذا النكاح
 عند الشيعه بالنكاح الصحيح ان هو اصله فاسد فيكون ما بعد محولا عليه وهو صحيح
 له وان كان قد وقع في اورة على صورة النكاح فذلك لا يحول به عن حكم الثابت له في
 اصله ولو تدرك ما يورثه عليه السلام فيها ارحم وهو تاجر رجل زنا باورة ثم تزوجها
 فصار اربان ما اجتماعا وما اصلها الشك في حكمه في كل العظام فالمعنى فيها ما عتبار
 واما الولد الذي اوتى علمها وهذا النكاح الفاسد فهو لا يورث ولا يحق نسبته اليه لان الولد
 يلحق بابيه والنكاح الفاسد كما يلحق به من النكاح الصحيح وخاصة اذا كان حادوثه
 على الخيانة بالباطل وبعضها البعض لا يسفاحا منها ولو لم يكن كذلك لم يورث لان
 هو ولد من الباطل وان ثبت الولد فكماله في نسبته دون غيره على ما تقدم القول
 فيه فيكون حكمه حكم سائر الاولاد في جميع احكامهم مع ائمة وتزوج ولبس ونحو النساء
 التي ثبت كونها وليا لهن وغير ذلك من سائر الاحكام عموما اذ لا يري فيها تخصيص شيء
 منها دون شيء وبعد ثبوت دلالته في ظاهر الحكم والبيان **مسألة** الشيخ صالح ورضاع
 في رجل اخذ ما اؤتمن به فباعه بالخيار والامات الولد فطلبه ثم ابراهم من جدهم المولود وهو
 باق في عام العين قال ان طلب الولد له ويبرمات على ما بينه فان الورثة على ان يهاكل ان
 يغذيهم المولود وان مات على غير ما بينه كان على الورثة فداه ما هو ولا على الاب شيء مما اتلفه
 والد اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن عيسى وان في ضمان لا عرفه وبه وكان له
 ولدان فقصر ان يجوز له ان دفعهما اذ لم يحكم على بفقهما اذ افسار به فكذا اذا كانا
 حزين والد اعلم **مسألة** وان رجل غلب صبي شيء وقال تعذلي لك كان الغلام يتقبل
 اقراره على يده ام لا قال لا يثبت اقراره عليه وهو له ان يبلغ ونحوه القطر والد
 اعلم **مسألة** الزام الميما على قول من يقول ان نفقة البنت على ابيها ولو بلغت ملاقات

لو تزوج فعند ذلک لم يصح ان معها مالا لا يجزئها نفقتها او كسوتها نفقتها او كسوتها
فتعلقه عليه ن وعلم قول من يقول انها اذا بلغت وكانت صبيحة تقدر على الكسبة ان تتعلق
عليه نفقتها فعند ذلک انها على الدعية او اذعت عليه حالاً بوجوب عليه نفقتها وانكر هو ذلك
والله اعلم **مسألة** اما الاثم ان لا يكون لها مال وكانت تقدر على الكسبة ولو يكن لها زوج وكاد
انها قادر على نفقتها ففي الحكم عليه نفقتها اختلاف فان كانت لا تقدر على الكسبة جاز
الحكم عليه بنفقتها او بما اذنت الا كانت تقدر على الكسبة او كان لها مال لم يحكم على اخها و
بنفقتها وان كان ليس لها مال لا تقدر على الكسبة جاز الحكم على اخها بنفقتها اذا كان هو الذي
برئها من اوائت قبله وكان قادر على نفقتها بالبيع اصل عليها وكذلك على قول بعض المسلمين
الذي يجزي والد اعلى **مسألة** وانما صحها في الصبي ان اسرق اموالا وقيل ان يبلغ
هل عليه ردها ان قال قول يلزمه ذلك اذا بلغ او كان حافظا لذلك وقول مستحب ذلك
وعين لزوم وقول ليس عليه ما اتلفه عند الا ان يكون اكلا او لسد حتى يلاسه وقول مستحب
ان يخلص من بعض الزوجين بلانزله عليه وقول ان ذلك على عاقلة وقول لا تعقل العاقلة
الاموال والد اعلى **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن ملا فيمن بجدة الولد انزع مال له
اذا قضى الولد له او وكله او غمائه وصحت التزعة قبل القضاء ولو علم الولد والوكيل
بالتزعة الا بعد القضاء قالوا ما قضاء الولد او وكيله غمهم والولد فهو ما ضو وثابت ولو
التزعة قبل القضاء والقضاء ثابت للغير لا رجعة للاب فيه والد اعلى **مسألة**
وعند علمي الوالد اذ باع مالا ولده ثم حاكم الولد ما يثبت للولد على يمينه باع كان الذي باعه
مما لا يبرء والله بالبيع والا فلا او عند غيره ان قال في ذلك اختلاف فبعض الباطل
وبعض اثبت البيع وبعض اثبت القهمة وبعض فرق بها كان وعنده او عند غيره
اعلى **مسألة** الفقهاء فيها خلفا في ولا يبيع المشتري ولا يبيع مال الله او مال الله يبيع فوطع
وكتب له حكم البيع ولم يرضه الولد واليه لانه في حقه وقد قوت عند مال الذي اشتراه اليه
وعنده و يساير امواله ثم مات الوالد فمال الولد اخذ مال الذي اشتراه اليه فعاد ضمه
الورثة والديان ان كان عليه دين يحيط بماله ولا يرد في عدم الاخذ من الولد لما في ضمانه

بعد العجة وكل قول للمسلمين صواب والدعاء **مسألة** الفقيه منها خلعان
 في الابنة اذ مات والدوها وفي صبيته عند آتائها الى ان تزوجت الاثم برجل وقام ثم الابنة
 اخ اليها على آتائها برجل اخذ الابنة وآتائها المحوزها عنده الماخذهام **مسألة** اليتيم اذا كان
 طفله الابنة ماله والادام تنفعها وماله والادام لم ير له الابنة ليقوم بها وماله يكون ماله
 مؤثرا في الابنة **مسألة** قال ابو جعفر بعض المسلمين في الطائفة عنهم ان الادام اذا تزوجت
 بطل عنها الولد ولعل هذا القول في قوله يخرج بعد عقلا الحيات واستغناء عن آدم **مسألة**
 على قيام نظم الادام بالابنة من آتائها حال استغناء عنها ولا ينظر الى خيارها في هذا الموضع
 خصوصاً في الشيء مع تزوج آتائها وحسن ان يكون ذلك في المخصوصين والادام في الحق
 لانهم الثقات وغيرهم فلا ينبغي ان يكونوا غير لينة واحدة وعوض بعض الفقهاء في
 لها الخيار مع عقلا اياه وان كانت آتاهم مع زوج فتزوجها لا يبطل خيار انتهائها التنا
 لها في حكم المسلمين الذي المنة وتحسنه ان يزوج والتمتة الى الحاكم فيكون هو الناظر فيها
 بلا اصلح لها وكيفية مع غيرها او آتاه كانت فتزوجت او غير فتزوجت وقبل سن تيسرها
 ووليها وتوفير ماله وان وقع التوفير صلاحها والافصال ماله او لم يوفير ماله
 مع خوف الضرر عليها ولا ينظر الى خيارها الا في حالها ذلك لا يغير لها بين مصالحها او
 مفاسدها الى تقصان عقلا وانما في ذلك لها وهو الكمل منها عقلا وهو الحاكم الادام
 بذلك غير عند الشاجة ثم حشد يلزم الجميع قبول حكمه فمنع الخصم يدعي محمد بن
 جماعة المسلمين يقومون مقامه حال عدمه والدعاء **مسألة** في الخصم والجميع
 والعينين ان تزوج احداهما في اوقات بولادته لم يقدر بالسنة وفي الولد للمنفقة فان
 تزوج رجل وهو له مطلقه رجل لم طلقها لم يكن المطلق يرجعها لان السنة حلت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يزوج عسيلة او هو معدوم منه الجماعة والدعاء **مسألة**
 في ولاه ولدت والادام سفاك وماتت قبل فصاله يلزم القيام بدواجبه رضاي قال
 يلزم القيام بدو ويكون في اللام ويكون اقرب اليها اذ لايت ان كان لها بنتان وهن
 خولته من الادام يلزم من قيامه قال فنع يلزم قيامه البنات وهن اخواته والادام

اريد ان الزم من وكان له من الزوج وكو هو تو يمتد ولا خلد في يوقه وما بعد قال
 ليس لان الزوجين تحت اذا الزم من القيام به والدليل على **مسألة** ناصر خمس فوافق ط
 طلقها من زوجها واحدة او اكثر ثم ائتمن بالدة بعد ذلك لا يمكن فيها انقضاء العدة ثم ائتمن
 بحضرة شاهدي عدل انها قد انقضت عدتها وانها قد عصمت ثلاث حيض منذ
 زوجها وان ليس لها حمل من طلقها المذكور لم يعد ذلك ولدت ولذا لا قل سنتين منذ
 طلقها من زوجها هذا ولا قل سنتين اشهر منذ تزوجت فيها ان كانت قد تزوجت غيره ^{الحق}
 هذا الولد طلقها **لا** قال الامامات ولا قل سنتين منذ مات عنها او طلقها ولم
 يكن معها طلاق زوج بن ولد حكم الفاضل لها الفروج **الاول** فانه يلحق الزوج الاول
 وليس لها بها انقضاء العدة قبل ان تسب البصق عن ايدها لم تزوج وتبقى بعد الترخ
 لسنة اشهر او اكثر من ذلك فان لم يكن كذلك لم يولد الزوج الاول **لما** انقضت
 سنته **فان** جاءت به لاقع لسنة اشهر من ذلك خل بها الاكثر من سنتين منذ طلقها
 الاول اومات عنها فالولد ولها ولا يلحق واحد منها في الحكم ويولد عنها الحد
 فان جازت به لسنة اشهر من ذلك خل بها الاكثر من سنتين منذ طلقها الاول **لما**
 عنها كان الولد ولده لان ذلك في الشدة لا يولد عند حكم الفاضل الا بالشرع وانقضاء
 الحال الذي يكون فيه حكم في الشدة اذا صح الولادة فيها بحمد الله والولادة **مسألة**
 في ذلك الشهادة القابلة او غيرها كذلك في الصحة والشهادات والدعا **مسألة**
 السيد منها خلغان عن اربعين كثر اليلاد الى واحد قامت عليهم اقامة **مسألة**
 فوضعت احدها ابنا والاخرى ابنتا فنسبت القابلة والزوج وضعت الاخرى **مسألة**
 واشتبه عليها حين اريد ان تعطى كل واحدة منها ولها اما الحكم في هاتين **مسألة**
 وما حكم ولدها وكيف الذي في قبض كل واحدة منها ولها لا يمكن فيها الاعتبار **مسألة**
 حتى يعلم بدارهما الذكر وان كانتا كثيرهما او ضعفا بنين او بنات **مسألة**
 على القابلة ولها او غيرها اشكل حكمهما ما الذي فيها واولادهما **مسألة**
 وموارث حقوق تلزم من تلحق فيهما القوي ولما صحت مثلهما في حكم

فيما ثبت كعدمه فلا فعل ما وصفت ان كل ولد يوجد في بلد او امة واحد المراتين فحكمه
ولدها وما لم يوجد الولد في بلد واحد فحكمه الشبهة امره واعتقها اخرين ان يكون
ولدها جميعا على جميع الاحكام وميراث وغيره على الرجوع في ذلك حسب ما عدى في ذلك
وطرح السهم في هذا الموضع لا يوجد فيما اري والد اعلم **مسألة** ابن عبدان في القابلة
الحامل اقول لها مقبول النكاح وانما هو حي وميت **قال** لا يقبل قول القابلة ان الولد
ذكر او انثى الا بشهادة شاهدين على ذلك وما قولها ان حي وميت فهو مقبول والله
اعلم **مسألة** الشيخ ناصر لمان ولاد وورثه مولود صغير وضمان ثم رجح عن صبيته
له بدوات ما يكون للمولود من ذكوره وانثى فيه قال لا يختلف المسلمون واهل الذم في
الارتجاع والولاد فيها صبيته للمولود فقال **قال** ان الولد في الولاد كالحمل في الحمل
وقال للمولود فيه التصرف والارتجاع كما ورد في كماله **قال** قال منهم من في ذلك ما حال الولد
والولاد وهذا القول هو الأكثر في الارتجاع والولاد فيها صبيته للمولود صبيته كان وبالغوا
اعلم **مسألة** وفي هذا العتيقة والخلة وام الصبي المصبي في اثبات ذلك اختلاف بين
المسلمين فقال اذا احبب للمصبي الوفاة فذلك ثابت على قولين يقول مال الولد ^{المولود}
وعلى قولين يقول مال الولد للموالاتفة فلا يثبت احرازه له وفي ذلك الرجوع والمعطي
في العتيقة واكثر القول ان العتيقة والخلة للمصبي لا تثبت وفي ذلك قول الاخرين ان
الولي لا يملكه منهم وكل قول المسلمين صواب والد اعلم **مسألة** والبنت اذا بلغت فقالت
قال لا مؤنة لها على ابها **قال** قال حتى تزوج ولا مؤنة لها على ابها طالقت او مات
زوجها فان كانت عند وهي صغيرة فلما بلغت اختارت الاعتز انهما عند لم يحكم لها
بالنفقة حتى تكون في طاعة ما الركن عليها مضرة فان الضرب مصروف فان كانت مع
ابها لان بلغت فان نفقة عليها والد اعلم **مسألة** المهر الذي والمطالبة اذا المرات
ومطالمتها نفقة للمولود لها عند وادعى العدم انخير بين ان تعطيته ولداها او تكفلهم
في ولا شيء لها ان يكون لها عيدين ينام في السر وقد علم ذلك قال نعم هكذا قيل عن بعض
المسلمين وقيل عن بعضهم ان يكون عيدين بينهما قلت وان خج هو اما ان تعطيته ولدا

وما لا شيء طاهر ولا يرضون يكون عليهم ديننا المتجدد **وحياب** في ذلكم الله قالوا ان
 النظر والقيام بالعدل والسلمين واخذ هذا الذي ذكرت نظرا منه في الصالح والسلام
 وهذا فواسح لذكر الله على **مسند** الصبي ون اوصى لمن لم يعطه من اولاده
 عثما اعطى للآخر فانك لا تترك العطية له ولا يمد وحلف وبطلت الوصية طمنا
 يكون **الآب** بروما عند الدعاء قبل ان يكون ذلك ويكون ذلك بحز في الدماء **الله** قالوا
 لم اقد ان اقول فيما بينه وبين خالفه لان الله روف رحم بكل المؤمنين فان
 كانت **الآب** العدل في اولاده واوصى على الوجه المبين وما يرجون
 يصل ولله الوجه فلم يصل فلا قول **الله** انتم ولا يعذب الله تابيا قلت وان
 الا ان يكتب ذلك وصية وضمان او قار ولا يبين ذلك في الكتابة ان دعوى ما اعطى
 اللحن افة النكار والاخر وبطلان ذلك يجوز له والكتاب ذلك لانه قال في الاحتفاظ
 في هذا شيئا وخاف ان لا يجوز لان بين المؤمنين من قال ان الامم **الآب** والرحمة
 ياخذون نصيبهم قبل العوض وفي الضمان والاقرب بعهه وايضا العوض في الثالث
 والضمان في الرابع **الله** وايضا الكذب في غير الضمة **الله** قلت وفي الوصف الذي
 يبطل به العوض مع انكار المعطى الوصي انفاذ وصال الموصى حتى تقوم عليه حجة
 الانكار لم يسلم انفاذ حتى يقع للمعطى بالعائنة اذ بيت اذ كان الله اعلم العوض
 لا يمكن له **الله** قال في الاحتفاظ في هذا شيئا وقول ان كان المعطى بالغاجع عليه فان
 او بالقبض جاز للوصي التسليم وان انكر حجج الله الله المعطى الحكومة والمخاضة وان
 كان غائبا وصيبا الشهد الوصي ان لم يسلم للموصى له ما وصى له خوفا من الانكار حتى
 الصبي وروح الغائب او يفتح العطاء **الآب** لا يند **الله** قلت له وان انكر ذلك
 المعطى يكون حجة عليه وله ترك انفاذه اذ حتى ذكر مع الحاكم قال اذا ثبت القول
 قوله قال لند لم يعط اياه عند الوصي فبين الموصى له بالعوض والاخر ما وجبه
 الشرح وان كان للموصى له صيبا ولا وصى له اقام له الحاكم ويكبل المحاكمته **الله** قلت له وان
 نفذ الوصي ذلك لم يصح الانكار بعد ذلك عليه ضمان ان لم يقد على ان يسترد ام **الله**

قال ان الوصي لا ينبغي ان ينفذ الوصايا الا بعد علم الحاكم بها وطلب أهلها الوصي ان يفعل
 ذلك قال لا ينبغي ان ينفذ الا بعد قطع الخبز وصحة الحقوق والضيامن عليه بعد ذلك فان لم يكن
 له ذلك لا يسعد خفت عليه الضمان والداعى **مسألة** ومنه المصلحة المتروكة اذا كره زوجها
 ولها وغيره ولم يكن له من يكفلها يحكم على الزوج ان يكون ولها عند ما في بيتها ام الله قال
 الا اختار ائمة او كان محدث لا يعقل الخيار فامد او لم يدان المارته وان لم ترضه حكم على اللب
 باخذ وان لم يكن لها حد لم يترك نصيبا والداعى **مسألة** ومنه من طلق زوجته ثلثا
 ثم رجعا ولا وفي في البلد ولم تعرف ائمة فادعت هذه المطلقة ولها ما مطلقها في ذلك
 في الستين ولكن مطلقها ما القور في هذا قال ما على نفسها اقوالها مقبول **مسألة** وما على
 البه في قبول قولها اختلاف والداعى **مسألة** في ازالة اعتقت أمها الهان تار
 بتر زوجها ام ذلك كانت صالحة للولاية المرافعة **مسألة** قال فيما عدى انها هي تار
 بتر زوجها والداعى **مسألة** ومنه وفيما يوجد في اللب التسوية بين اولاده بتره
 له وقوله وعلمه وتعلمه هذا التعليم فيما هو لازم في الدين خاصة على الولاد حتى يكون
 وسهله وتعليم القرآن وغيره وهذا لا ينبغي في ذلك مثل الذكر **مسألة** واذا كان احدا ولادة ياكل
 سائر الطعام وعنده ابن صغير يرضع او قد فطم وخصه بشئ من الطرف مثل حلوى وغيرها
 هل يجوز له ذلك ام لا **مسألة** قال اما التعليم فعليه فيها اللازم وهو ما يلزمهم فلا يلزمه ولو كان
 يعلمهم ما قدر عليه البر والدين واما ما يخص اولاده الصغار من الطرف وهو يرضعهم
 على الطعام فهذا لا يضييق على الاب والام والداعى **مسألة** عن السيد هنا خلجان
 ولا اوصفت العطية والولاد لبعض اولاده الباقين او اوصفها فليس ارب الاولاد عوض
 ما عطي حتى تمام بقوله لا بعد ذلك ما زاد عليه ركب اليد والوزنة حكمها الجميع الاما
 اعطاه اولاده الصبيان ابتداء فتلك عطية غير ثابتة ولا يلزم فيها عوض وحكمها
 لجميع الاولاد وسائر الورثة ان كان له ورثة غيرهم ومطلقة ما ان تزوجها بحق معلوم
 في حياته ولا وصي لها بعد وفاته فلا يثبت ثبوت ثبوتها عليه علم ما وصفت فيها اي
 بينهما حسب ما قصصت وزوجته ليس لها ثبوت عليه وتقبل ما اعطى اولاده من علمه

في اولاد خاصة دون سائر الورثة والدعاء **مسألة** وعند فقه كنف بيمه لا يندثر
 باحد من خيار وفلان حتى يحرقه وينعدم عنه سنون والولد يتمسك بالكتابة لمن يكون
 حكم الميت فيها قاتل فالذي عرف ان للاب الرجوع فيما آل لولده وقبله ويبعد الميت
 الذي كتبه لولده الشهد بالرجوع فيه وحكمه للاب بعد رجوعه فيه ولا يرد للولد ^{في}
 فيه يتمسك بذلك الكتابة مع صحة الحكم بثبوت الرجوع فيه للاب وحوزه بياه
 ونصفه فيه والدعاء **مسألة** وعند فقه طلق زوجته وله منها ابنة فتشاقا
 فيما حمل منها يرضعها عنه بعد فطامها او ولدها ^{الخير} قالوا لا ولي لها اثم اما العقل
 فاذا عقلت الخير وصارت مستغنية بنفسها عن اثم فخير بين ابها واثم
 فمن اختار بينهما تكون عنه طين يكون عند اثم زوج او تكون اثم فخير في ذلك
 الحال يطل خيارها ويكون ابوها اولى بها والدعاء **مسألة** وعند ما نقول في الالة
 اذا ثبتت اولى بنتها الزينة وغير نفقة عليها من غيرها هل تنزها بدية لذلك ام لا **مسألة**
 واما الموجود في اثار السلفين ^{الذين} لنا ذلك **مسألة** قال ان الموجود في الجزء السادس
 والنسب في الاولاد وكتاب بيان الشرح ان ليس على الالة ان تثقب اذن اولادها
 بغور ابيهم الا ان يتقدم عليها في ذلك ويوجد عن الشيخ محمد محبوب **الذي** بين
 الذكور والذات فاجاز تثقيب اذن الذات لزمته بغور ابيها من اذنها من
 على ما جرت به العادة فيهم دون الاولاد الذكور لا يري ابا اثم هذا ما عناه في
 احكام ذلك والدعاء **مسألة** وعند ان كتابة للنفقة والاولاد لولده في حياته مادام
 الولد حيا ما اذا كان منه ذلك على ميل الوصية له بذلك وله حق الولد الممنوع من الرجوع
 الورثة **مسألة** وان كان قد جازاه الولد في حياة والده ونحو ذلك يستغله ان مات والده
 وانكره فبئس الاولاد عوضا اعطى الله اخاه ولم يرض ذلك لهم عوضا مالا اخبرهم
 من ذلك في حياة ابيهم ماله وما ثبتت النفقة بعد موت ابيهم لولده الممنوع مادام
 حيا فاني اضعف عن ثبوت ذلك لانه امره بمحله لا جازها له ملة الحيوة حياته
 اخبرهم الممنوع فلا يرد له ^{في} هذا الرجوع ثبوتها العلة لها التحكم لئلا يكون المحج

الورثة وليس في ذلك عيب وان كان التتويج ضمان فهو ايضا غير منقك والتمهالة
وحكم المال حتى على ما تقدم والنظر في ذلك راجع الى الورثة لان ظاهر ما في بقية مدة الحقة و
اصلا لمشتبه والدلالة **مسألة** وعن ثلاثة نفوس قعود في جارية طوفت غلاما
فان مات فللميراث هو كلهم ومن مات هو ورثه وكل واحد ثلث والدلالة **مسألة**
وعن محمد بن صالح عن نفعه ولله اذا كان في حجر والدته وهي غير زوجة هل يحكم عليه بان
ورثته في جنيته وقدم كيف الوجه في ذلك قال قد اختلف في ذلك وقالوا قال يوسف
في غيبته ويكون عليه دين الى عيسى لان الحق للوالدة ليس للولد لانه يحكم ان يكون
الولد مع والدته بالفرضه ما يختار والقعود معه وهو في حجر الغار وقالوا ان الم
يكن يحكم في حق الفرضه في الغفر لم يحكم عليه ان يلزمه من قبل اطلاقه دين ونحو والدته
ان شأوت اخذت من عليه هو جوده مما فضل عن عول نفسه وعول ولزمه عوله وان
ولدت شأوت لم يلد اولاده ولا يكلفون يلزمه من قبل اطلاقه دين والدلالة **مسألة**
قول المسلمين انه لا يشترى والعبد في مواضعهم المأبى بعضهم من بعض فكيف يصح ذلك
قال علي ما وصفت فعنا ان هذا في جميع اهل الحرب واهل الشرك والعجم واهل الكتاب
وغیرهم لانه لا يحل تزويج اولادهم واهل الكتاب يحل سبهاها فكل اهل قرية الا يؤمنون
بح يا مؤمن مع اهل القرية الاخرى فسيبهاهم لبعضهم بعض حلال و كان في يده شيء من
نحو لو يد وقد قالوا وكان امنا في يده لو يحل له شئ اما سبها هذه القرية التي هو امن فيها
فهو على اهل هذه القرية او اهل الدلالة **مسألة** ابن عبيدان وورثته امه ولله يجوز له
قال في بيان الشيخ الا وطى الرجل جارية ولده بعد الانتاح فقال بعض الفقهاء ان جاز
ويعلم الولد ذلك للملاطاة وقول لا يجوز والدته يجوز له وطاها لا يجوز ذلك لا بعد التبرك
والدلالة **باب في العايب والمفقود ومنهما الاحكاما في شهادته**
على العبد والموت والفقر وما يجوز منه ولا يجوز وما الشبهة في
الزواج وفيمن غاب وعمان وطالت غيبته وله مال والارثه تدان ياخذ غلة ماله ويضمه
لدا ان سلكه اعطى وان لم يخرج كان له ان يحقوه ومن اشهر مندا يجوز ذلك لاله قال ان كان في

١٢٩ في العايب والمفقود ومنهما الاحكاما في شهادته على العبد والموت والفقر وما الشبهة في

يبدأ حد ولو قهر منه غيبته فلا يفرج ممن هو غيبته وإن كان في يد غائب فلا يجوز وما
 الورثة إذا أخذوه على ما وصفت فقد جاز في بعض الآثار أنه لا يجاز لعينه ومنهم من لا يكون ذلك
 ما ولا يجوز في الغائب ويروى ولا بد من العلم **مسألة** ومنه وجوب قتل من أسبقت
 رجل ولو قهر عليه يمينه وبعد ذلك ذكر أن المهرم أو يقتل هذا الرجل المهرم عنه ويجوز له
 قسم ماله على هذه الصفة أم لا قال إن كانت هذه الشهرة التي قال هذا المهرم أنه قتل
 تكن الشهرة أنه قتل هذه الشهرة لا يصح بها قتل الرجل وحكم هذا الرجل في الجوع ولا يجوز
 قسم ماله على ورثته على ما وصفت وهذه الشهرة التي شاهدها هذا المهرم والعلم **مسألة**
 ومنه وفي مدة الغائب قول الجدة ثمانون سنة عند ولد له غائب • وقول ما أنه مستند
 مائة سنة وقول مائة وعشرون سنة وقول حتى يموت أو يبدن وقول ما يصح موته
 فبأي قول أقوال المسلمين مما يجوز فيه الاختلاف بالذي يحكم به أي كإجاز حكمه ولو
 يجزئ في القدر والعلم **مسألة** عن الشيخ خمسين سنة عند ولد له غائب ثم أخذ
 الالف يوم أخذ خمسين سنة وصحار والذي أخذ التركة يوم سبى هو علمه على أن يكون
 حكمه غايبا أو مفقودا • قالوا كل من شهد عليه الشهود والثقات أو شهوده ونفى عنه
 انهم عاينوه مدة الحرب وحضر الوقعة لم يروى له العلم ولا يعرف من مفقود وكل
 القوم ومن عاد فحرم له القتل ولم يبين له حين فهو أيضا مفقود وكل من عاد أهل بيت
 ومن عاد فحرم لهم لا يقتلونه مثل لشيوخ والصبيان والعبيد فحكم الغائب ومدة
 ثمانون سنة والعلم **مسألة** وأما الذي يركب السفينة فاصلا إلى بلد معين
 ولو يجمع أن السفينة مكنته إلا أنه يصل إلى ذلك البلد الذي هو مقصده وانضم إليه
 قول هو مفقود وقوله غائب الغائب والعلم **مسألة** وإذا أطلق الولي أملا
 المفقود فقد قبل له الجواز له تزويجا أو غير ذلك من غير أن يزوج وإن أراد تزويجا فليطأ
 غيره والولي كما قال المؤلف لا تخلو الخالة تزويجا أو غير ذلك من غير أن يزوج
 الصبي والمفقود إذا انقضت أجل فقده وجعل وصيا ومات وصيته قبل انقضاء
 أجله وبطلت وصاياه وقضاء دينه وانقضاء وكذلك تطليق نسائه قال إن

الحاكم يقيم ويكيل المفقود في نفاذ وصاياه وقضاء دينه واقتضاد دينه وما بعد
 اقتضاه فقد ن و ما تطلق نسانه عالي ولياؤه للمفقود لم يطيب تزوجهم وإن لم
 يكن ولياؤه منهم الحاكم وإن كان لدا ولياؤه والنساء في طلائهن اختلاف والله اعلم
مسألة وعندنا الأصح عند الحاكم بخط كتاب تاجيل المفقود وكان الكتاب حاكما
 أو كتابا من كتاب المسلمين فيكون ذلك الكتاب صحيحا ويجوز الحاكم أن يوكّل وكيله في قضاء
 دينه ونفاذ ما صح على الهاكمه الديون أم لا قال إن صح تاجيله حكم الحاكم ^{نقض}
 مدته فإن الحاكم الحكم ببقوله وبما تدين ونفاذ وصاياه وإن صح بغير خط الحاكم فلا تخفى
 يصح بشاهدي عدل أن يخرج من موضع قاصدا لبلد كذا وقت كذا وقد مضى له السبع
 سنين من مخرج فصاعدا فإن الحاكم يحكم ببقوله ولو لم يكن أجله حكم قبل ذلك والله
 اعلم **مسألة** وعن أرواق فقد رويها بنقبت عشرين ثم تزوجت ولم ترفع إلى الحاكم
 ولو لم يلقها ولي المفقود فقال قال الفقهاء لا تقدم على نساؤها ونذكر أن النساء قد
 ازواجهن في وقت واحد وعند بعضهم بباري المسلمين وطلق الأولياء وبعضهم تزوج
 بلان تزوجا وهذا إلى المسلمين ثم رفع بعد ذلك فلم يرد فاسدا على تزوج على الحال
 ن وذلك في زمان كان في الأشياخ فيما كثر عددا وأكثر علما وقال بعض الفقهاء إذا تزوجت
 بلدان طلق وقب بينهما وعل هذا الذي هو الذي كان يعمل به في هذا العصر قال
 الحوازي وهذا الذي ناخذ وقال قال الفقهاء • أنا قدم لأول وقد تزوجت أولته
 بزواج ومات الآخر فإن اختارها المفقود هي أولته وترد للورث على ورثة الآخر فإن
 اختار المفقود المصداق عليها فهي أئها والثاني لها قال المؤلف في رد الميراث عليها
 اختلاف والله اعلم **مسألة** في أرواق للمفقود تزوجت في عدة الفقد ثم ماتت
 الورثة بعد أربع سنين • قال المصداق لها الأها خائنة ولها منه الميراث والأها
 بعد ذلك جهته هذه صحيحة أم لا قال هذا رأي من رأي الفقهاء صحيح إذا تم نقل
 نعي إليها زوجها وأما ان قالت نعي إليها زوجها فلا يجرى صداقها في بعض القول قيل
 لا ميراث لها إذا تزوجت في حال الفقد إذا أها خائنة وصارت كالزانية فلا يبرأ

صدقها بطلانها اذا صارت في حكم الزانية وهذا بطل صدقها بطلانها اذا صارت
 في حكم الزانية وظهرت على نفسها ذلك والدلالة على **مسألة** ابن عبد الله بن قيس غاب عنها
 ولولا ذلك لكان تزوجت زوجها اوها الى الحاكم وطلبت ما يجوز لها على زوجها
 الغائب فكتب لها الحاكم النفقة والكسوة ثم بعد ثمان سنين او اكثر غابت المدة
 زوجها واعتدت مندعة الوفاة وبعد ثمان سنين تزوجت والغائب ان كان
اب الغائب بعد ان تزوجت اولى الغائب وقسموا المدة كالمغائب نصيبا
 حتى قالوا صرح المصنف عند المسلمين غيبة هذا الرجل ويحل الحاكم اجل غيبته او فقده في
 ظاهر الحكم ليس للزوجة ان تزوج فان تزوجت وقالت ان صرح عند موت زوجها او
 فلا فقللان اقرب بينهما ودين زوجها او على الميراث فلا يقسم للميراث بقولها وما النفقة
 المتقدمة التي كتب لها الحاكم قبل ان تزوج فلها والدلالة على **مسألة** المصنف وعلم انه
 بكتاب الخارج للموضع كذا وبعد ذلك عجز عن بيعه فعند ان كتابه عن الزوجة
 عند وثبت الكتاب كذا ما اوها ولم يثبت الكتاب كذا ما فكانت ثمان سنين
 وعجز عن بيعه والزوجة علم الغيبة والدلالة على **مسألة** ومنه في موقوف له زوجة لم يدخل
 بها وادلت الكسوة والنفقة ما دل عليها النفقة ان كانت بالغا وقد نصت به
 وفي التي زوجها ابوها اختلاف والتميز لا نفقة لها وان اخرج مطلوا عما عني
 المصنفين الى بلوغها وصحة رضائها ورضيتها به حكم لها بالنفقة في المدة المطلوبة
 والدلالة على **مسألة** عن الشيخ ناصب بن عيسى في رجل غاب وبعث
 بحكم الفقد ثم بعد سنتين وستين قدم الرجل الى امه ذلك المفقود وقالا لها انك
 للمفقود فلان فلان فلم يصح عند الملة ورجعت بالبينة فشهدت لانه هذا هو زوجي
 فلان فلان للمفقود وانت الملة ايضا فبينة فشهدت لها ان هذا ليس هو
 فلان فلان وكل شهادة البينة في وقت واحد تكون بينة منهما او لهما قال
 ان صح بالبينة العادلة ان هذا الرجل هو زوج فلانة هذه وهو الذي تزوجها
 وغاب عنها واعجز عن بيعه وحكم الحاكم بغيره وانده هو هذا فبينة او فيها

بين لنا ان حكم حاكم المسلمين عوته وهو عوته وهو حجة لا يشك في قول بعض فقهاء المسلمين وقد خرج وعرض في هذا الاختلاف بالبرهانين لنا على هذه الصفة ولعل في ذلك النوع اذ اصح ذلك قبل القضاء اهل الفقه والحكم عوته وبعد القضاء اجل الفقه والحكم بالموت له من يجوز يشك حكمه عليه وذا كان في الاجل الاول صحة الحقيقة والدر على **مسألة** ومنه وفي الحاكم والولي ان كتب في نكحة لا وله على زوجها الغائب على الوجه الجازي وان كان تدان على نفسها الى سنة ونقضت السنة ولم يصل زوجها الغائب ولا رات اخذ ما كتب لها وهذه النكحة وكان المال أصلاً او عروضا كيف السبل وان يبلغها الذي كتب لها وما زال زوجها قال ان الحاكم يقيم وكيله ثقة لبيع ومال القاضي ويقض ما وجب عليه ولو جدد ينادي عليه ثلاث جمع ويوجب في الوعد يصنع كما يصح الوصي في بيع ماله الموصى لقضاء ما عليه ويستثنى للغائب حجة وقال بعض فقهاء المسلمين ان الوصي يجوز له ان يبيع ببداء او مشاء متذاذرا في بيع المساومة اصله بعد الحجة على الورثة البالغين في بيع الاصول وما المجرى والرقيق والوصي وما دون الاصول فيباع في يوم واحد كان في جمعة او غير جمعة وقال بعضهم لا يبيع الا بالبداء الذي يجعل له الموصى ذكره القول اكثر وقال بعضهم انه جازي الحاكم ومن اقام لقضاء حقوقه ووجبت عليه وغايب لا وكيل له وعليه دين او وصي عليه ففقد لا وصي له او يقيم لا وصي له ولا وكيل ولا يحتاج المبيع ماله موجود ووجه الحق ان يبيع بالسماوة على نظر الصلاح بنظر العدول البصائر بذلك لا ينظر ان كان له نظر في بصره ما يكل فيه والدر على **مسألة** الخاوي وزوجه المفقود اذا طالب الديان وله حقوقهم عند الحاكم وحكم فليس لها نفقة فيما عدى وعندى انها اذا طالبت والحاكم يطلق فلها انكر لانه لا ضرر ولا دأخل في الاسلام وحكمها في مدة الفقدان جنة الزوجت لها النفقة في شباهاها واما الطلاق فاذا طالبت ذلك واذا رجع الزوج فالطلاق ماضى والله اعلم **مسألة** الزلمي والمفقود ينقسم في فقه ممر السنين اذ لم يزوج ففقه ام لا قال الاصح فقهه بالبينة العادلة واخذت البينة انه فقد هذا ربع سنين فعندى

ان ينقض فقله بذلك والرد على **مسألة** الصبي والى طلبة المالك الى الحاكم النفقة
 والكسوة ونزوحها الغائب والطلاق فعل الحاكم ان يطلقها ونزوحها اذا صح غيبته
 والزوجية بينهما قال فلان علم جواز طلاقها عن اصحابنا ولو لا هذا الحكم منهم لما ثبت
 اجل المفقود الى انقضاء مدة الغائب الى انقضاء زوجها وقد حملون ما يدخل على المدقة من
 المضرة والشقاق لا سيما الا كان الزوج فقيرا فلا عمل اخر ينظر الى قرب بين غناه
 وفقده والرد على **كتاب** الله ان يكن غنيا او فقيرا فالمدان لها وقد جاوز بعض
 ائثار قومنا جواز طلاقها وهو قول الشافعي واحمد ولو راى اصحابنا موافقهم وبسمعت
 الشيخ خلف بنان يقول ان الحاكم يطلق لواء الغائب اذا مسها الضرر فقيل له
 ان القاضي ناصر لهما فان فعل ذلك فقال الشيخ خلف غير بعيد من الحق قلت له انما
 من اين هذا فقال لي ترى الاحكام كلها قد نزلت بها سورة للمابلة مع كلامي يعني
 وبينه قلت وكيف اللفظ الوكالة والحاكم للوكيل فان ينفق ويكسو هذه المدة
 وما لنزوحها الغائب وكذلك ان طلبت الطلاق قال لها تجترأ في نفقته او كسوها
 ويبلغها الحاكم بالبتها اذا صح عنه زوجيتها وان لم يكن له مال فرضها الحاكم نفقتها
 وكسوها على زوجها الى اوفائه وغيبته الحاكم فعل ذلك ويستثنى للفتا الغائب حجة
 ان كان له مال وله ان يوكله غيره ولذا قال ابن يوكله انت وكيل الغائب فلان في
 الاثر يحكي بذلك وان جعله في خصوص من الاداء ومجموع ثبت ذلك وجاز للوكيل
 ان يبيع وما له لنفقتها وكسوها وما تستحقه على زوجها بعد ان استدانت على
 زوجها مع وديتها والحاكم ان يادها بذلك ويبيع بيع قطع بالنقد ولا يبيع خباز
 ولفظ طلاقها ان ثبت لها على الحاكم فلانة طاقته وفلان وقد طلقت فلانة وفلان
 • ون وكل الحاكم في طلاقها جاز ومضى الطلاق في موضوع • قلت وكذلك التيمم
 اذا كان مال للمالك فغلتد ملؤنة سنة واحتاج الى النفقة والكسوة هل يباع من
 اصل ماله قال الحاكم يبيع مال التيمم ويكيله بعد ان ياد ويبدل ان عليه والبيع
 بالنقد او ككتابة فيمجد بانه ولفظ الكتابة وهو ان يختار الحاكم على ارضاء في محله

وكيف في هذا البتيم ووجه وما يملح ويبيع ماله ولا الفاظ تختلف • قلت وما صفة
تقعة الامانة الذي يجوز الحاكم ان يستعين به في مثل هذه المعنى ان لم يترتبها التقعة
الحاكم الذي لا يعصى السجمل ولا يعلم هل يلحق اذا كان تقعة في الشيء الذي يدخل فيه
ولا منه في جميع اموره لعدم اهل تلك المنزلة • قال في حوزة ما ذكرت اختلاف عند
عدم الفاضل والداعل **مسألة** ابن عبيد الله ان تقعة زوجة الغائب وماله وجه الغايب
انما يبيع موقداً وشهر وما في الغايب فان امتنع عن بيع ماله الغايب فلا جبر عليه
وان رعت هذه الملة اوها الى الولي تبيع تقعتها وكسوها وماله الغايب فان الولي
يدعوها بالبتيم على انها زوجة الغائب وعلى ماله الغايب فاذا صح عند الولي جمع ذلك
فما بين الولي ان يبيع وماله الغايب بعد ان يات الملة ان تدان على نفسها فاذا اجتمع لها
شئ والنفقة والكسوة فانه يبيع لها وماله الغايب بقدر ما اجتمع لها ان لم تكن الغلة
تلقى ولم يكن مع الغايب شئ والحيون والعروض والملاهم والداعل **مسألة** عن
الشيخ سليمان بن محمد ملاذ في الحاكم اذا رعت المداوة نطلب من زوجها النفقة
لأنه غاب عنها ففرض لها النفقة في ماله وادواها ان تستنفق من ماله فادان الملة
والستنفقت ومالهها فلما اقدم الزوج طلبت من النفقة فاحجها انها لم تقدر في بيتها ولا
سكنت عندها فانكرت هي ذلك ولم يصح القول قول منهما قال ان انفقت الملة
على نفسها وماله زوجها بعلان ورضيها الحاكم النفقة عليه وماله فليس لها نفقة
ولا يكملها عليه في ماله وان نفقت على نفسها ومالهها او ادانت على نفسها النفقة او
ادانتها عليه نفقة في ماله الحكم حاكم فطابت الحاكم الواجب لها عليه النفقة فقد
قبل ان الحاكم وعليها ان يقضيها وماله بقدر ماله عليه النفقة وان قلده زوجها
ورغبته فقد قبل ان له حجة ان قال ان انفق عليها او لو كر شيئاً النفقة وكسوها وهو
متبع عند عيني ذلك ان انكرت هي ذلك وعليه البتيم العادلة على صحة دعوة هذه
عليها فانما يحجها ونزل الخمينها فله عليها البتيم بالدين وجعل على ما يوجب الحق وكذلك
الاخرى عليها انها لم تكن في بيتها ولا في معاشرتها لانه يدعي عليها ابطالان حق قد وجب

انعطى الكسوة بعد السند وتكون لها ولا تترك عليها لما يبيح من ما بعد ان تلبسها سنداً من
 قال لانكسوة بعد الحول بل تعطى قيمة ما درت به لتفقهها أو كسوتها أو ما لا غايه قلت
 وان جاز ان كسوة عاجلها على الحرام فما اذا حدث عليها أو زوجها موت أو ما يبطل
 عند وجوب ذلك لها وعليه السؤال عن ذلك لم الله قال الاضمان عليه في ذلك وصح
 عنه ما يوجب عليه القيام به فيقوم بما يلزمه والد على **مسألة** وسالت عن الفقير
 اذا كان عليه دين لم يجد غرض صدقها الاجل في ذمته وطلبت الوفاء وماله قبل القضاء
 مدة الفقد لها ذلك **والله** فاقول اذا كان هذا الحق حالها في ذمته وصح ذلك وطلبت
 الوفاء كان لها ذلك وماله قبل ان تستلف بالدين بهذا الحق باق عليه الى الآن
 وتوفي وماله ولا تنتظر به بعد القضاء والفقد اذا كان حاكم والد على **مسألة** في وفاة
 تزوجت زوجها ثم فقد فلبثت اربع سنين واعتدت وتزوجت زوجها ثم فقد لم تزوجت
 زوجها ثم حضر المثلث الا لزواج وهي عند الزوج ما القول فيهم **مسألة** قال القول فيهم
 ان الاول له الخيار بين المدة واول الصداقين الذي تزوجها عليه هو وصدقاها الذي على
 زوجها الحاضر وان اختار الزوج الاول المدة فهو على ما اخذت والموت والفقير
 الثاني والثالث وان اختار الاول الصداق فالخيار ايضا للزوج الثاني بين المدة
 والصداق الذي تزوجها عليه والصداق الذي على زوجها الحاضر وقبل له الاقل
 والصداقين اذا اختار الصداق فان اختار الصداق الزوج الثاني فالخيار ايضا
 للزوج الثالث بين المدة واول الصداقين الذي تزوجها عليه وصدقاها الذي تزوجها
 عليه الحاضر فان اختار الصداق فهو على الزوج وان اختار المدة فهي اقله واما
 الموارث فعليه اربعة **مسألة** قال المؤلف في وجوب رد المهر بث عليها اختلافاً
 ذلك عليها اقدم ولم يوجب اخرون لانها قد تهر على السند والد على **مسألة** عن الشيخ
 جعفر خيس في سنة يترجعت في بلد موزون ان فيها فلانا وفلانا فالتقوا هم
 طهر وعده في مكان ووقع الاختلاص بينهم ثم اهنمت احدي الطائفتين ولم يمل كثير
 منهم الى بلدهم ووقع خسرهم وقال اصحابهم ان اصحابنا بلغوا المكان الذي فرج

فيد القتال فوجدوا هناك ولان الذي ما وقع فمر بعد ذلك ولوشهد الشهر منهم عند
 الحاكم ولعند الجماعة دخلت اربع سنين مذ فقد يكون حكمهم موت في يجوز قسم امور
 وطلاف زوجا قهر لاد قال فالذي تعرفه ان لا يصح موقعه بشهادة غير العدة
 التي تكون شهرة قاضية وشهادة على شهرة ولا يحكم عليهم بالفقد لا بشهادة عدك
 يشهد ان اثمهم حضور القتال وانهم في القتال في القوم حتى التقت الفيتان ثم لم يد
 ما اظهره هناك يكونوا مفقودين فاذا قامت المحجة من شهادة او شهرة او شهادة على
 شهرة الا ان الذي يحكم هناك حاكم ولا جماعة المسلمين ولو دخلت اربع سنين مذ فقد ولا
 يحكم الوارث بموتهم حتى يحكم به حاكم عدك او قام مقامه من المسلمين لان هذا مما قد
 اختلف فيه للفرق موضع عدم ذلك فيحوز ان يحكم بما يراه عدلا والقول في ذلك ما لم يكن
 له منازع يكون عليه المحجة في ذلك وما زاد جاتهم فليس على الوالي طلاق من ماله بطايع
 ذلك ولا لم يطالب من زوجاتهم والدم على **مسد** ومنه ولا تشهدت الشهرة ان
 فلانا وفلانا حضروا وقتة كذا واعلم خبرهم انهم احياء واموات وشهد
 الشهود ان الوقعة في شهر ربيع الآخر وشهدوا عند الحاكم في شهر رجب في تلك
 السنة انتفض عقد الفقد في شهر ربيع الآخر ام شهر رجب قال نعم الله اذا صح
 الفقد في مذ فقد **قلت** ولذا كان عند المفقود **اب** وولاد يطلق زوجة **قلت**
 طلب من الولد فامتنع بحوز الاخ ان يطالها **قال** فيقول **الاب** او يطلاتها
 الدين والاخ والابن بعه او في الاخ وقيل ان الاخ او في الابن والدم على **مسد**
 ومنه وسالت عن مخرج في هذه السنة الحاخمة مع السلطان الى العجوة وسرعان
 كان خبره على وجد الجبر ولا اختيار اذ هو رجع فمن رجع ولا ينكسرين وقد شهد
 ما جرى في الجسر من الضرب الفضيح والقتل الشنيع وانفذ كان اكثر موت الناس
 بالعطش لكن هذا لم يات عند خبر عوته وللعجاة ما حكمه يكون وفي الاصل ان لو
 كان حيا لرجع او في خبر يحلوه لقب لكان وهذه البلدان **قال** فاعلم ان
 الظن لا يغني عن الحق شيئا وانا اتبع بفضل الله ولا ابتدع واقول امامن صح

او قتل بالشهادة المجازية المبنية على العادلة والشهرة الصحيحة التي لا تدفع فذلك هو
 حكمه وما لم يصرح بذلك عليه ولكن قد قامت الحجة كذلك في امره كان في الجيش حتى
 اتفق المجاهدون ثم لم يصرح ولا صرح موته ولا حياته فحكم للفقد وانه لم يحكم الحجة حتى يصرح
 موته او قتل او ينقض اجله المسمى في وقته على احد ما جاز به الاثر من الاختلاف بالذي
 على حكم الحاكم بولي عز من اهل المسلمين الخارجة فبعد بالادب السنين او سبع سنين او اند
 الغائب ولعل القول بالادب والشهر والعمل بكثرون لم يصرح بذلك ايضا فحكم الغيبة وهو
 خروج في الجيش وما ينقض اجله بغيته كذلك فحكم حتى لا يجوز ان يحكم عوته على الظن
 لو كان عيالا رجوع الى اهله او اخبر بغيته رجاء بالغيب كما قد ذكر في هذه الحادثة بغير
 الحق القويم وقضى به في الناس على غير وجه العدل الثابت على الصراط المستقيم وفي
 ملكه وركبكم عظيم حيث انها جازت الاموال ظلالا ونزلت الزوج دوا وعطيت الواجب
 طمور عليهم ما لم ينقض اجل قتلهم وعيبتهم او صرح موتهم او قتلهم بغير حجة ولا بيان
 ولا دليل ولا بهان • الاتباع الظن جهلا • و ما تهوى الانفس طلالا • فان ظهر وثبات
 ومقالا والابصار • بل هو قوعون وفي بركة العماينة يعجزون وانهم لا يحصىون
 هذا السبع وياق وجدا شيع كلالا وجدا لذلك ولا سبيل اليه ولكنهم قد جاوزوا المجاز وجوزوا
 ولما لا يجوز والاستحوا او غير المحوز وانهم لا يظنون • وعن الصراط لا يكون • تركوا
 السهل الشديد • وركبوا الصعب الشديد • ذلك هو الضلال البعيد • لانه خلاف ما
 شرع عن المسلمين قدما وحديثا وكانه خارج عن الوجهين الاثر والنظر جميعا اعاننا الله
 وبناكم وهذه الفطرة والحنا والسقطة في عقوبة هذه الوطأة وعافانا عند من العمى ونحانا
 بكبره وضلال مضلات الهوى • وعلا عليه بحوره وتركوا انما لم يد ما يقربنا بحوله
 والتسديد والدين على • مسدد الصبي في رجة الغايب ان طلبت الى الحاكم المقتضى
 من زوجها فتقو وان تنفق على نفسها ما يبيع الحاكم والايام لم يقضى مال زوجها وما
 فانها تشتري ومال زوجها كسوة مثلها وسلم اليها تلبسها استندنا الله بالزوج وسلم
 اليها اخرى والدر على • مسدد وسئل عن رجل عليه رجل درهم وهو غائب قال لا

وفي صلاح ما الذي حكم بأصله من حاكم العدل **الحكم** ذلك وان كان غير ذلك فلا يحسن **عليه**
 والدعاء **مسألة** وعند في وفاة قد زوجها وأحل الفقد يوم عاشق من شهر شعبان من
 سنة مائة سنة والفقر الهجر وحلوت إلى الحاكم يوم عاشق من شهر شعبان من سنة
 سنين ومائة ألف ولدت أن حكم لها تمام الفقد قال إذا لم يزوج عند الحاكم إلا قبلت
 كل شهر بعين في الزيادة والنقصان فأنها تريد فوق كل سنة ثلثي عشر يوماً لأن حكم
 الأشهر ما قضت وكذلك حكم جميع الأحوال في الحقوق والعدو في الفقد والغيبه **الحكم**
 والغاس والمسته وكذلك في سن الأرب إذا لم تكن هذه الحال عند رؤية الهلال فلا غاب
 الهلال **وغرب** فان جمع هذه الأجال **حسب** بالأيام إلا بالاشهر ويكون كل شهر ثلثين
 يوماً هكذا ولا يجوز غير هذا قلت له وكذلك السنوات قال لا أحسب السنة تعد وتب
 أطال في شهر صفر فأنها أتم إذا جاء شهر صفر قابل فلا يحتاج إلى زيادة وما إذا لم يبدأ
 بالحساب عند رؤية الهلال فان السنة **حسب** بالأيام التي تمامها قلت له قد قيل بطرح
 الأيام التي بعد الهلال ويبدأ في الحال أو الهلال من الشهر المقبل قد قيل ذلك وقال
 بهي طح نكاح الأيام لأجل غيبه الأحكام ويجب على المفقود في الحقوق والقسامات
 وسائر المساجد وتساؤل الجارات والشهادة ذلك تزوج نسائه وغير ذلك إذا حكم هذه
 الأجال بالاشهر عند رؤية الهلال فقام وإذا غاب الهلال **وغرب** فلما يصير حساب
 الأجال بالأيام هكذا عن المسلمين في آثارهم ولو صح الشهر أنه تسعون وعشرون
 يوماً إذا كان الحساء على الأيام فلا يجتري به ويحسب ثلثون يوماً والدعاء **مسألة**
 الشيخ أحمد بن الحنفية في جواب من صرح بالهند وغيره من الأمصار وحكم بقده وله بنت
 صبية لم تبلغ الحلم وهذه ابنته تزوجها ولها جلاب أيها وأولاد أخوها **أيها**
 أن تزوجها هل يجوز له تزوج هذه الصبية أم لا قال إنه لا يجوز تزوج هذه **الصبية**
 التي مفقود أبوها لأنه لا يجوز للخبر أن تزوجها لأن الصبية لو كان أبوها حاضراً في بلد
 طلبت من أبيها أن تزوجها أو تنسأ أبوها عند ذلك **الحكم** على تزوج ابنته الصبية
 إذا لو كانت ابنتها غايب والمفقود بالغة وطلبت التزوج جاز للخبر أن تزوجها

بكنونها

بكفوفه الذكوان ابوها حاضرا وتسع عن ذلك فان اباهما حي على تزويجها من
 اجل الكفر وقيل في تزويج المفقود المصيبة والبالغة والدم على **مسألة** ومدة
 رجوعها وعان وصار له مدة وشهدا ثمان شهور عند قاصو البلد مدة الغائب انقضت
 ولم يحكم فاضى ذلك البلد بانقضاء مدة الغائب ومات قاصو البلد كنف الحكم قال ان هذا
 للحكم عند القول للمعول بعندها وهو يرى الفقيد سعيد احمد بن محمد صالح ولا يجوز
 ان الغائب مضمون ثمانون سنة ولا يجوز الحكم بان يحكم بموته وبلغ شهره الناس له مضمون
 ثمانون سنة فاما الحكم بذلك اذ صرح عنه شاهدهى عدك وعلمه وكذلك الشهر على قول قاضي
 اسكن الغائب مضمون ثمانون سنة فلا يحكم بموته الغائب واجل الشهر والدم على **مسألة**
 عن الشيخ محمد بن احمد الزكوى رحمه الله وعن المفقود اذ قدم وقد تزوجت زوجته بعد
 انقضاء اجل فقهه فهو موت ولم يعلم قوله وموت الثاني ايضا ما حكم ميراثه هذه لما اتى بها
 وصادفها منها قال على اكثر ما عرفت من عامة قول المسلمين ان هذه المدة ميراثها وصادفها
 من رجوعها الاولى الذي فقدته وتعد منه عدة الوفاة وما الشئ فاتها تعتد منه عدة المفقودة
 وان كانت حاملا فاتها تستطر وضع حملها فاذا وضعت حملها اعتدت والاولى عدة
 ولها صلاها والثاني ان كان قد حل بها واختلف في ميراثها من قال لهامنه ^{الميراث}
 انها تزوجت على السند وقال عرفاك للميراث والدم على **مسألة** الزملي ان اول ^{المفقود}
 اذا اعتدت عدة الحبيسة ولم تقل صح مع موت زوجها قبل ان تعتد تزوجت وادعت ^{بعد}
 ذلك صحة موته فان الحاكم يوقف بينهما فان كانت تظن ان ذلك التزوج جائز لها ودخل
 بها الزوج ففي وجوب الصداق عليها اختلاف وان كانت جاهلة بمسعد ذلك
 فلا صداق لها على الاخر وان ادعت صحة موته قبل ان تعتد فواسع للقيام بامر
 المسلمين التغافل عنهما والولد للزوج الاثرين الولد لمحقف النكاح الفاسد كما يحق
 والنكاح المصحح ولا نفقة لها في حال الحمل والزوج الاخير على الزوج الاول لا فرق
 الحاكم بينهما والدم على **مسألة** ابن عبيد الله وعن المفقود اذ اخل الدار مع سنين من يوم
 فقد وانقضى اجل فقهه فلما انقضى اجل فقهه قسم الوارث المال وغيره وانفقوه وغيره

بعضه وتحي بعضه قائم العين ولو سبق منه شيء فلما فعلوا ذلك صححت حباها المفقود فلما
لما يلزمه ان يحجب عليهم رومان لغوه ام يحجب عليهم دفع الغائم وما لدون الذاهب ام يحجب عليهم
تسليم جميع ما كان ذاهبا وغير ذاهب • قال المفقود اذا قدم هو ولو على المولى ولم
وان لم يدر الضمان والدماع **مسألة** ومن دفع في وجه المفقود ان ترخصت اربعة اشهر
وعشرة ايام بعد اجل الفقد وتزوجت زوجا اخر فلما ترخصت زوجا اخر هي حياية م
المفقود فلما صحت حياية المفقود اعترفت لها زوجها بالخير وقدم المفقود واختار اقل الصلقات بين
وقال قد تركتها انجب عليها عدة اخرى من دون تكون مثل عدة المطلقة امد عدة المولى من عدة
ام لا • قال المفقود اذا قدم واختار اقل الصلقات لم يقربها زوجها الاخر حتى تنقضي عدتها
والاول فاذا انقضت عدتها الاول جاز له وطؤها وقاله القاضي يترجمها بالكلج جدد
• وقاله قل اذا اختار الزوج الاول اقل الصلقات كانت عند زوجها الاخر على كراهية الاول
وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله فيما يوجب جواز الشار للسلبين والدماع **مسألة** الزاوي
وفي المفقود اذا مضت عدة فقه وتزوجت وتقدمت في غيره ثم وصل هو وتزوجت فيها بوسن
الصلاق فاختارها التخرج والآخر بالطلاق ومن اختار الصلاق يطلقها بالطلاق
قال ان المفقود اذا اختار زوجته فزوجته ولا يحتاج الى طلاق ولا لا ومن اختار
اقل الصلقات فانه يكلف ان يقول قد تركتها والدماع **مسألة** ومن غاب
قري عان قاصدا لم يكن واقام فيها ومات احد من يرثه فقال بقية الورثة فلا
مفقود ومضت له سنون ولا يرث معنا قال فلما لم يرث ما لم يحكم بفقهه ونسبه
فحكمه الجبقة وبوت ومات وزوجته والدماع **مسألة** عن القاضي باصر سليمان
رحمه الله في الكاتب اذا اشترى عنده فقد المفقود ومضى للذكر ربح سنين ولم يصب عند
احد من الحكماء جلد وقسم ورثته مال وداره الكاتب • الكتابة في تحوز له الكتابة في
ذلك المالك قال الحسن الكوفي عن الدخول في مال ذلك المفقود لا يربح اجل انقضائه
فقدته فاجل حكمه عدل او جماعة المسلمين عن عدم الحاكم على قول من اواز ذلك والسلا
اسم لان الكتابه ضرب من الاحكام • **مسألة** وعن الصبي اذا لم يحكم بقده احد من الحكماء

الحاكم فالوقوف عن تركه أو لانه لما يختلف فيه يحصل في مدة فقهه أربع سنين
وبعض آراء سبع سنين وبعض آراء كما الغائب في جميع احواله وما ثبت فيه الاختلاف لم
يجز القطع على ما قيل الى ان يحكم به الحاكم عند رد الدية **مسألة** المبيع موقوف الغائب
طلبته النفقة والكسوة وماله ربحها الغائب أو قام الحاكم وكيله ونفق عليه ما وكسوها
وماله ربحها الغائب وسبع بقدر ما يجمع عليه المحقق للوكيل ان يبيع مال الغائب بالبيع
الخيار **مسألة** قال الذي اختاره هذا الحاكم وتقدم بهذا الغائب وكيله ان لا يبيع مال
الغائب فيما يولد من نفقة زوجته وغيرها لا يبيع قطع لان بيع القطع منقطع بل لا
يستأجر ويبع المحار غير منقطع والفاضل والحاكم لا يكونان انما منقطعان وان باع الحاكم
في هذا الموضع بيع خياره الى الغائب خفت ان لا يثبت ان هذا البيع محال فلا يحكم
وعادته وان احتسب محتسب فالحسبة هاهنا جائزة على البائع ولعلمها بالحق المشتري
ايضا ولا يرد احتساب المحتسب اذا قام بالحق **مسألة** وان خرج بيع الخيار وهذا
الحاكم على سبيل النظر والمشورة لاهل البصر ودخلوا فيما انحسروا على غير سبيل الحكم واجوب
نظروا بصيرة فذكر في هذا البيع لمعنى للعالي لم يقل انه خارج من راي المسلمين وان بلغ هذا
الحاكم هذا المألة على سبيل الحكم الجائز بالخيار وباعه ربه بالقطع وثبت في هذا المألة الحكم
الباعين فالعمل على الوجه ان كان قطعاً وان بيع الحاكم بالخيار لا يضعف حجة ربه اذا
باعه ربه قطعاً بلا حيل لمنع وكذلك بيع الوكيل المضعف من بيع الحاكم اذا كان بالخيار
والعمل على ما مضى ونجى الحق ونظر اهل الصدق ويجوز ان يقف الكاتب عن كتابة مثل
هذه في بيع الخيار في حال الغائب الدابة يوضح له صوابه والصداع **مسألة** سئل
الشيخ محمد بن احمد الكندي عن الذي حملوه العجم وغيرهم من تابعهم من اهل البغ والعراق
من زروى وغير هاتهما وعدونا ولم يزلوا ما حاله ما يكون حكمهم غائبين ام مفقودين كان
المحور والحوال والنسابة والصغار والكبار كانوا الاصحاء او المضعفين حكمهم بعد ان مفقود
ن قال فعندي وعلى ما رجوا ونجى ان الذين حملوه العجم ومن ساء سيرةهم والعداء الله
لعنهم الله ونزوى وغير هاء الكهول والعيان والرحمان وزروى لعل ولا لطف الصفا

الرضع الذين لا يحملون أنفسهم وفي غالبهم هو أنهم يقتلونهم ولا يقعون لاجل ذلك
 ولا جلب شيء ولا نافع ولا دفع شيء ولا ضرر فعندي أن حكم هلاك الأعداء القدر ومن
 نزل عنهم لهم ونشأهم في الشبه والثلث حتى يصبح منهم اندجج بيئته عادلة وشهرة
 فاضلة. **و** أما النساء **الصحبات** البائعات والصبيان الذين يحملون أنفسهم والذكور
 والمقاتلات وكذلك الرجال **اللا باء** الغون والاصقون الذين شهروا وهو أنهم يتفقون
 ووعادتهم أنهم لا يقتلونهم ولا تهلكونهم ويستعدونهم ويتمتعون بالنساء منهم **و** يعولونهم
 بالامتنان وينتقلون وسكانهم كالساوون هم ويقطعونهم إلى بلدانهم واد
 طائفة فعندي أن يعلوا ونشأهم حكمهم حكم الغيبة ولا يجوز فيها معي أن ينزلوا عن
 العقودين **و** لا يحكم على الحيوان ولا تروى رجائهم عن ذروهم منهم **و** وكان له
 وهلاكه ولا يجوز له تروى أختها ولا غائلها ولا عمتها ولا جمع ولا يجوز له جمعها
 وأختها أختها وعمها وعمها وعمها وعمها ولا يجوز له جمعها **و** كان معدن جمع زوجات
 كل من أو بعضهن غايات حتى يخرج من عند عن حكم الزوجية بطلاق عند وانقضاء
 أو ايلاد عند لها أو مصع موت أحد **و** هو الألبسة وزوي عدل وشهرة فاضلة خاتمة
 عن حكم شهرة الدعوى الحكم شهرة الحق **و** لا يجوز له الغلب عند الاشكال **و** إذا كان
 الغلب **و** لا يجوز له الحكم له بالغلب **و** إذا عيى عند الغلب **و** وقع الاشكال
 فهو مشكوك **و** المشكوك موقوف **و** لا يحكم له صحو ولا علة يستم وهذا لا يختلف في
 الامور **و** قد صرح في الغلب **و** الامور معاني هلاكه الاعلاء على الاشكاف **و** لا
 تراب **و** ان ذوى العلل واكثر الاحوال والاطفال الصغار **و** ذكرناهم في كتابنا هذا
 تهلكونهم بالقتل وغيره **و** حكمنا لهم بالقتل للغلب **و** اموالهم والاعام منها حتى يجمع
 والغلب منهم **و** الاوصاء والنساء والصبيان **و** نزلت عنهم لهم وذكرناهم في كتابنا
 هذا ولم نذكرهم بالحيفة والغيبة حتى يصبح موت أحد منهم **و** قد جاء في كتابنا المسلمين
 ما يشبه هذا ونعائسه فيما معناه عن الشيخ **و** عبد الله في رجل جلد سبع أو
 جبار **و** لم يلدن **و** زيد فقال على معنى قوله لا لفظ بعينه **و** إذا كان السبع

الغلب

الغلب **ز** اوه انديكل و جلد و يقتل كان حكمه مفقود وان كان الغلب **ز** اوه انديكل
ماكل و جلد كان حكمه غايبا فانظر و معاشد المسلمين و هو العلم في هذه المسئلة كيف قد
نقل الشيخ ابو سعيد في كذا جعله للغلب **ز** اوه انديكل السبع و جلد و جعله حكماء
بخالف حكم الاخر و الله و الميراث و ما يدخل في الفرج فهل ينسأ في عقول ذوي الد
لباب ان يسلم ذلك السبع و جلد و القتل و الهلكة فلاكل و قبل جلب نفع او دفع ضرر
كما يجوز و يجعل في يمينه لبعضنا بعض كما ذكرنا و صرح معنا فيها معاشد و الله **ز** اوه انديكل
قبض و يدا و في العقول تفكر و ايا جلد القارن العظيم تدبر و ايهن حكم هذه النازلة و الملية
الحالة في زماننا و يوهن ادينا و معنى هذا المسئلة الورثة هل تقاس عليها و جعل تشاهها
ام بينهما **ز** في القياس و المعنى و العلة و ان كان معناها واحد فلم يسع و يجوز ان يف
بين حكمها و يجعل حكم العايب كاحكام المفقود و نورث ماله و تنفذ وصاياه و يجعل
لورثه السبيل الى جوارحه و منعه و يعود و التصرف فيه تصرف المالك و يمنع العايب ميراثه
و ورثه و حكمه حكم الحيوة ان هذا هو العيب العجيب **ز** و ان كان معناها مفترقا
لعلة الفارقة بينهما فليات **ز** دليل و ليغوب بينهما **ز** كتاب **ز** ناطق او و يستد صحيح
بهم باصا و عصادق **ز** و راي صحيح عن عا و حاذق و عا و فاجاء كثير و هوالة
العايبين فوجدوا مواهلهم قد بيعت **ز** و جرت بالميراث و صاروا فقرا بعد ان كانوا
اغنياء و وجدوا مواهلهم معة بذا و لها ما كذب بعد ما كذب **ز** و تحكيم معاشد المسلمين ان
في قلوبنا حزنا و وجلا و في القدر الحكم لهؤلاء العايبين **ز** و تخاف و اول الله و عقوبته
ان كفنا ما علمنا فانظر و انظر **ز** الشفق على نفسه و آخره لانه و تزود به اليعان
و تغرب به الى ربه و قد جاء الله المجمع عليه على ما يوجب ان اذا وقع شيء ليس فيه حكم
منصوص ثابت من الكتاب **ز** السنة و الاجماع انه ينظر في شبه الاشياء و بذلك و اوجها
في الحق به به حكم **ز** و قد جاء الاثر عن الشيخ ابي سعيد حمدا لله ايضا في جعل جلد السبيل
و لم ير ما علمه قال يعتبر السبيل الحامل للرجل فان كان الغلب **ز** اوه انديكل
و جلد و يقتل كان حكمه حكم المفقود و ان كان الغلب **ز** اوه انديكل السبيل ان لا يفوت

وحمله ولا يقبل من عدله كان حكمه الغايب فانظر واكيف جعله للاغلب وهو كذلك ليل
 وجعل حكمكم نظروا شهادة وهو صاحب العلم او معدن النظم والاختار والمفتوى ولو رجع ط
 استلزامه في ذلك فلم لا يؤمر بالنظر وهو لا يملكه العدل لعنهم الله الحاملين لظهور الشبهة ابو سعيد
 رحمه الله انه يعتبر في السبع والسبيل من حلاله كما ذكرنا ووصفنا وظاهروا عند من كتابه
 المعروف كتاب الاستقامة وزياب القول في الميمنة والتمكية والذبايح بين التكمية والفتنة
 والصحة والادغام وما يجوز لكل الحد الشائبة في التكمية فان فيها الشفاء لمن هتدى في
 قياس هذا المعنى وقد يوجد في كتاب المصنف مما ينسب بخط القاضي كوفي في رجل
 حبسه سلطان جابر وعادته القتل فقالوا له ان كان وعادته القتل ولم يدر ما عنده فقال ان
 يوجد في ذلك اختلاف فقوله عن زينة المفقود وقوله في حقهم قتلها وموته كيف ربح
 الاختلاف وهو عارة السلطان للقتل فكيف لا يكون وعادته القتل لمن حبه جعل
 قاله احد اهل العلم ان حكم المفقود ولو رث كما حكم طهارة الغائبين بحكم المفقود
 ورث ما هو في الحكم احيا وقد مر معنا انهم يقولون ولا يقتلونهم واول او هو
 الى بعض هذا الله تعالى الله ولا يقدر احد يقول غير ذلك الا ان ابا عبد الله عليه السلام ليس
 من اولاد الذين فان قائل الله ملا دخل الجحيم بل دعوى وسبوا منها وسبوا النساء والصبيان
 وقتلوا فيها وقتلوا وكان ذلك في حياة الشيخ سعيد ابن بشير الصبيح ^{سعيد} فقال الشيخ
 على ما رجع عنه على ما عنده ان حكمه هو لا يملكه العدل المفقود وان وعادته القتل
 ظهر قلنا فان الشيخ سعيد يشير الى ما شاهدنا من حكمه كان شاهدنا نحن وصح معناه وان
 ذلك قرب موته وكان ذلك في دولة او هو وكانت عمان قبل ذلك بسلامة وهذه الحالة
 ولو بقي الشيخ سعيد وعائنه على ما لنا حكمهم على ما نرى فيه ولا جعلهم كالمفقودين
 هو لوجه منهم في تلك النازلة انهم هكذا هم لما جاز حمل هذه النازلة التي ذكرناها في كتابنا
 هذا على تلك النازلة وكل نازلة حكم وقد جاء الاثر في قضاء مدة المفقود والاختلاف
 والمسلمين قولنا راجح سنين وقول سبع وقول الله عن زينة الغايب على ما جاء في الفتنة
 وقد قيل ان حكم المفقود والغايب الملقوق للدين مع موقوفه الاغاية لذلك او تقوم الساعة ولم

تحد في الآثار الصحيحة ولا عن رأي احد وزوي الابصار ان هذه الغايب تنفق بالاربع
سنين كمنه للفقور فان كان احد من اهل العلم وجاز ذلك عن احد العلماء والاسلمين وغير
الشواذ ما يشهدنا البعد فانا معتقدون وداينون الى الله تعالى بقبول الحق من جانب
وراء الباطل على رجاء ناه ولا يجوز لنا غير ذلك ولنا حكم حكم الدين في موضع الذي ولا حكم
بالرأي في موضع الدين وان فعل ذلك احد منا جرم عا جمل او يعلم رأي او يدون فليس من الله
في شئ وانظر ومعاش المسلمين في حكم الغيبة والفقدان كل واحد صلا بيني عليه ونهى
الهدى وقد وردت الآثار عن رأي ذوي العقول والابصار بالتوقف في الاحكام بين
عدة المفقور والغايب والاحتياط للنظر مع ورود النقص والاثار وليس للتسليم لما جاء في
عن اهل العلم والفطن الذي والدين فان ثبت الاجماع في شئ من الشبهة فليس لنا ولا للغيرنا
غلقه برأي والدين بجمل ولا يعلم • وان ثبت الاختلاف في شئ مما يجوز فيه الاختلاف
والرأي من يجوز فيه الاختلاف • فذلك ثابت فيه الاختلاف ولا يحكم فيه بحكم الاجماع لان
تقوم الساق والدين ماعدا الذي والذي ماعدا الدين والدين ما جاء في كتاب الله وسنته
رسول الله واجماع الامة في كل دهر وعان وفي كل بقعة ومكان وفيما ثبت فيه بالحجة بالنظر
ملا يكون الا بالنظر ولا يجوز النظر الا من يجوز فيه النظر فما يسع فيه النظر وليس كل من نظر
كان له النظر في جميع له العقد والبصر فيما يجوز فيه النظر • فتدبروا الاشياخنا وسادتنا
وعلمائنا فيما كتبناه وعرضناه على صحيح الآثار رأي ذوي الابصار فما وافق الحق فمن
تخذوا به واعلموا عليه ولا يسعكم رد ولا كتمان ولا نكده ولا تلوكم ولا تشروا به عشا
ومن فعل ذلك فبئس ما يشرون • وان خالف الحق فذلك منا ووالسباطين من الانس والجن
بعضهم الى بعض خرف القول • ونحن نستغفر الله تعالى ونقرب اليه من جميع ما يحب
الاستغفار والتوبة عند في دين نسينا في صلى الله عليه وسلم وداينون بالخلاص من جميع ما يلزمنا
في الخلاص من دين • وان كان ذلك في حقهم وحقوق عباده وقود نفوسنا فاسواها وملتزمون
تقوى الله وان تكون مع الصادقين حيث افترض الله ذلك علينا وعلى جميع وتعبه وتلقه
وانا قد زلنا نفسنا الاجتهاد في هذا الحرف وتبينه اذ قد خشيتمنا على عاقبة الضعفاء و

والعوامل جهل وجبل وحكامد ولولا خوف طول الكتاب أكثر مما قد طال لا تيت والجمع
واليمينات وإنار المسلمين في ذلك وفيما قد مضى كفاية لمن عن الدرر عليه بالهداية
اعرف **مسألة** وفي رجل تزوج أمته فقد حكم الحاكم بفعله واجله فيكون نفقة زوجته
في أجل نفقه على زوجها المفقود فما الدام على سيدتها قال نعم إن دخلها أسبعا من زواجها
في الليل والنهار قبل أن يزوجها الذي فقد فيه إن نفقتها في ذلك الأجل على زوجها في ما دون له
بخلها له قبل أن يزوجها في النهار كانت لها عليه نفقة الليل في ما دل اللفظ أو أجل نفقه فإذا
انقضى أجل نفقه طلقت زوجته واعتدت شهرين وخمسة أيام نصف أجل عدة الهبة
الحقة وقد أنتت ومطلتها ولي الزوج فان لم يطلها ولم يكن له ولي أو كان وليه
غائبا حيث لا تسأل المحجة طلقها الحاكم ولا تترجح الأبعد الطلاق ونفقاء العلة
فان تزوجت قبل الطلاق وبعد انقضاء العلة فقد بوجده في الزفاف بينهما اختلا
وفي نفسى الزفاف ولا أقدم عليه إلا ذلك الطلاق لا يوجب حكما لو قدم الزوج
لم يقع موقعه ووجب عليها ان يعتزل الزوج الآخر حين ما علمت حياة زوجها
الاول وان اختارها كان هو وليها وكانت زوجته على الكاح الأول ولا يترجح حتى
تعتد ووطئ الأخير وإن كانت حاملا في تضع حملها أو تنقضي عدة نفاسها أمر
بعد ذلك له وطئها وكذلك لو وضع مودة لم يحج الطلاق ومعون طلاق زوجته
المفقود والغايب الذي لم يعرف غيبته محل انقضاء أجلها أو لم يد ابوه لم ينفذ بعد
الامس كان الابن منها أو غيرها فهو وليه وعصبة الذين يكون الصلوة عليه ولاخذ
بدمه فان لم يكن له عصبة قال الامام أو لم يطلها أو ياد وهو من طلقها ولا يجوز طلاق
الحاكم مع وجود الولي المبعول يحق على الولي في ذلك فان امتنع الولي عن طلاقها طلقها
الحاكم وإن لم يكن حاكم في جماعة المسلمين الذين تقوم بهم المحجة يقومون مقام الحاكم وإن لم
ما يجوز للحاكم والدخول في ذلك وبوجده الأثران الحاكم بتطليقها لا يجوز له تزويجها
والسيد لا يعانده السيد ولا يبرئهم العبد وما جعل علينا في الدين من حرج قلنا وهل
الحاكم ان يطلق زوجته المفقود والغايب إذا لم يكن لها مال لمؤنتها الواجبة لها عليها

انما طلبت الطلاق الحاكم **●** قلنا في المراقفة على جواز ذلك مسطر ابو عبد الله مفسر في الكتب
 القديمة عن السلف المتقدم والعلما مثل بيان الشيخ المصنف وغيرهما واحل ذلك في قوله لفظا
 وعدم الدلالة على الاشياء الثلاثة سمعت في رواية عن شيخنا القاضي ناصر لدين محمد
 بن ملا انه قال يجوز ذلك وعمل به وكذلك عن الشيخ خلف بن ثابت رحم الله وعن علي بن ابي طالب
 والتسليم لا يوجب في اهل العلم الذين خرجوا فيهم اربعة وقالوا به وعلى ابيهم الحق واستنبطوه
 من اصول التنزيل انشاء الله **●** وقد جردنا عن شيخنا العالم الفقيه محمد بن بشير البجلي النجاشي
 ذلك **●** قلت فعلى اهل العلم في ذلك لاهل الحق وحكام المسلمين العلماء الذين لهم البصر في
 العدل والقول بالرى لا اعدوا الدنيا ههنا والله تعالى **●** قلت لا اجاز الحاكم طلاقه ايا طلاق
 هو ام باو الوالي فيجب ان الحاكم اذا لم ينفذ الحكم وقطع الحق بين الخصوم كان عليه القيام لذلك
 بنفسه او عن يقوم في ذلك فامد يا واذ كان ممن يجوز له ان يستخلف غيره على امره عليه من
 معاني الاحكام والاعمال وقابض فعله واره لمن قام مقامه في ذلك والله اعلم **مسألة** الذهلي
 ولا اجاز الحاكم موقوف **●** وطلب احد من غير ولاية الموقوف ان يكتفي ويكون حكما اثباتا قال ليس
 للحاكم ان يكتب اجل الموقوف الا بمطالبة ورثته ومن اجله يطلب احد من غير ورثته فلا
 اعلم جواز ذلك في الاثر **●** قلت ولا اكتب قد اجلت فلما الموقوف اربع سنين قد تخرج
 كتابي هذا ان يكتفي لفظه بهذا ويقف عوته بعد الدرع سنين ام يحتاج الحكم عوته بعد
 ذلك ام حتى يكتب وقد حكمت عوته بعد هذه المدة قال لا اطلب احد من ورثته باجيل
 فقله بعد ان احضر الشهود عند الحاكم على صورة فقله فعلى الحاكم ان يؤجل فقله بعد مئة
 في ذلك اربع سنين وانما من يوم ذلك صح موعده وحكم هذا الموقوف الحيوة في هذه
 المدة وهو وراث يورث الى انقضاء المدة ولو جرد والولادة الصغار الفقهاء وما دلل
 انقضاء مدة فقله فاذا انقضت مدة فقله حكم المسلمون عوته وصار ماله ميراثا لورثته
● واللفظ الذي ذكره يقتضي معنى ان اجعل عندنا ان كان الكتاب له كتابا واللعلى
مسألة ويجوز ان يملك ما لا الغائب ويدعى انه وكيل له يجوز الكل والشرا من
 به **●** قالوا الكل منه فلا يجوز الا بئس حتى تعلم اما حمله واما الشرا والمدة فما ان اكا

المال في يده ويتصرف فيه وصاحب المال تبطله الحج في بيعه ولم يكره وتكون الوكالة تشا
 واما ان كان لا يدرى موضعها والفقراء او يتد ولا تبطله الحج والبلد فلا يشتري وماله من
 يدعي الوكالة حتى يبيع له والداع **مسألة** ولا يجوز قسم مال الغائب اذا غلب الظن
 انده مات حتى يصح البينة عونها ويشهره قاضية ثم هناك يورث ماله ولا يورثه
 المدعى عوت والداع **مسألة** ومن اشترى على ضد لشجرة لغائب ولم يحل حاكمها
 فله قطع مكانا مشرفا منها ولو لم يكن غائبا اذا علم الحاكم ان كان للغائب وكيل علم
 عليه بقطعها او كثر على غيرها والخشب محفوظ والداع **مسألة** وهل ينزك الحكم
 للغائب او القيم والمعتوق ان يورث غيره ويوصي اليه ان اراد حتى او غيره قال
 الاول المحاكم ان جعل ذلك له ان يجعله ما ندم مع ويشق به والداع **مسألة**
 وهل الحاكم ان يحبس الداع على الوكالة في مال الغائب في مقاسمة شركائه فيد قال يختلف
 في ذلك لا يندم ان شاء دخل فيه وان شاء وقف عند والداع **مسألة** وليس الكيل
 الغائب ان يخرج عند وكالة ماله اذ لم ياروه وفيه اختلاف • واما الورق فلا يجوز الداعي
 وان اذ لم يحكمها له فلا كذا وهو اولى بانفاذها والداع **مسألة** قال محمد يحجب
 المفقود هو مكان في سبعة ففوت او كسرت او حقت او حرق او حمله سيل او
 او كان في دار متحرق او تنهدم وهو فيها او دخل في غبطة يعلم فيها السور ولو يعلم
 به حتى او مات او يخرج وينتد قاصدا مكانا معلوما ويعقبه من • وقال ابو بكر
 وكان في الحبس في الصف الاول فهو مفقود وان كان في الصف الثاني فغيره **مسألة**
 وان كان في الثالث فهو غير مفقود باختلاف والداع **مسألة** ومن حبسه
 سلطان جابر وعادته القتل لم يعرف ما عنده هل يكون مفقودا قال يختلف
 في ذلك قيل انه مفقود وقيل هو حي حتى يبيع موته والداع **مسألة** واذا فقد عبد
 وله زوجة حرة فاشترى منه حصه حرم عليها وتعتد ثلاثة ورث ان كانت تحيض
 او ثلاثا الشهر ثم تزوج ان شأوت وكذلك ان اشترى فهو منها وحصته وكان
 حرا وهي امته فافها تحم عليه لان يشترى كلها والداع **مسألة** واذا ارادت

للمفقور قبل مفقوده حمل منها لا تظن جازا فانها تحتم على الاخير والاولاد بحكم الفرائض
 لان الاخير عاشر والعاهر سابع اللان يصح اندمات قبل تزوجها ابدا اقدم على التوقيع بينهما
 وهو اعمد الله اعلم **مسألة** ومن الذي يلي تطليق زوجة للمفقور واوليائه **قال** الذي
 يلي الام منهم باب كبره **فكذلك** الحاكم الوالي الذي بعده وكذلك ان كان الوالي صبي اطلق الوالي
 بعده **وفي موضع** فليقم الحاكم وليا يطلعها فان عدم الحاكم في امة المسلمين يكون ذلك
 وافهم اثنان مصاعدا **والله اعلم** **مسألة** ولفظ اطلاق الوالي للزوجة للمفقور ان يقول
 قد طلقتك ما وفلان فلان **مسألة** وان قال انت طالق فلان للمفقور جاز وجاز الوالي
 الذي لم يطلعها تزوجها اذا طلق غيره **قلت** ولذا لم يطلب الطلاق هل لها ان تاكل من اهلها
 بعد النكاح اجل الفقد **قال** لا **قلت** واذا طلقت طلاق بعد خمس سنين هل تجوز **بالعنة**
 الاولى **قال** قد قيل تطلق وتعتد للوفاة **وفي موضع** وتكتفي بالعدة التي اعتدت بها
 وهو على المينة **والله اعلم** **مسألة** وهل للمرأة خيار اذا فقد زوجها ثم رجع بعد ان تزوجت
قال لا ولو قالت خذني صداقين ولا تخبرني بالخبر اريد وليس له ان يزوجها من قبل **قلت**
 صداقها وان اختارها فلا يقع حتى تعتد والاختار ان كان دخل بها **قلت** ولان اختار
 الصداق هل الاختار يرجع اليها بالنكاح الاول **قال** نعم وان كان لم يدخل بها فلا خيار
 الاول **وفي زوجة** فان طلقها بعد ما رجع واختارها اعتدت عدة المطلقة ولها ان ترجع
 الاخير **وفي غير** **قلت** فان طلقها الاول ثم تزوجت الاخير بعد انقضائها **والاول** هل
 تكون مرة على ثلث تطليقات وان علمت حياة الاول ثم قبل ان يعلم خياره **قال** نعم
 ونفقه بينهما وبين الاخير ولها عليه مهرها ان كان دخل بها وتعتد الاول عدة الوفاة
 ونفقه مات وان لم يعلم موتها بعد انقضائها وهي مقهدة مع الاخير وفي بينهما اول
 عدلت عدة المتوفى عنها زوجها ونفقه وفي بينهما وبين الاخير **قلت** فان ارادت
 ان تزوج الاخير بعد انقضائها هل يحل لها **قال** نعم ويكون نكاح جديد وليس
 وولي وبنته وان لم تزج فلا تزوج بغير حتى تعتد من عدة المطلقة بعد عدة الوفاة
 وكذلك اذا دخل بها الاخير **قلت** فان ماتت مع الاخير قبله **الدول** **قال** لا الاول

زوجه او بوثها وصالحها ومن صلاحها ان كان دخولها الاخر فان مات الاخر
 قدم الاول فاخترها فاختار الزوج ميراثها والاخر على ورثته • قلت فان تزوجت زوجا
 علة فمات او ورثته من قال لها ميراثها منهم قلت فان قدم المفقود فقد زهاه قال عليه
 السلام عند ان اختارها وان اختار المصداق ثم قدمها فعملها الحد لان باقيا ربعة شهر
 • قلت فان اختار المصداق وكانت قد تزوجت علة الزوج فمات قال له اقل المصداق
 من عاجل واجل ويكلفان يقول تركتها قلت ومن فقد فبيعته سرريد ثم قدم
 قال له الخماران شلوهن او ثمانهن واولادهن لابائهم والاول **مسألة** • وكان
 له اربع نسوة فقفلن جميعا في وقت واحد فان يترى من اربع سنين ثم تزوج ان
 شاء باخوانهن • وان فقلت واحدة بعد واحدة تزويج الاول اربع سنين ثم
 تزوج باخواتهن الا بعد عروها وكذلك **القول في الثانية والثالثة والرابعة وما ماتت**
 واحدة منهن لم يمت لها اربع سنين فلا يتزوج مكافئها اخرى حتى تنقضي اربع وكل كل
 العام وكلما مضت الواحدة اربع سنين تسرى اخواتها والاول **مسألة** • وفيه
 له زوجة فاختارها فماتت فزوج النعا عروها ودخل بها ومات ثم صيرت حلقا
 قال ان كان تزوج واحدة بعد واحدة فلا ميراث للاربعة وان كان في عقدة ط
 فذلك كالحاج فاستل ميراث الواحدة منهن وهن المصداق بالوطى والاول **مسألة**
 قال محمد بن جعفر للمفقود اذا خلا له اربع سنين عذقت قسم ما ليرث ورثته ولو لم يرث
 بطلمبا فاما ورثته اذا خلا لها اربع سنين عذقت عذقت فمات ولو تعدت فاذا
 خلا لها ذلك طلقها وليد ان كان له ولي والاول ما لم تعد علة المميتة بعد الطلاق
 ثم تزوج وان مات احد عن يرثه للمفقود في اربع سنين فالمفقود ميراثه
 منه يكون لو ارثه المفقود حتى تنقضي اربع سنين لم يكن له ميراث • قال
 ابو الحواري ويحل له زوجة من ماله في اربع سنين فان كملت اكثر ردت ذلك •
 وقال العلالتستنفق وان زوجه ماله في اربع سنين واربعه شهر وعش والاول **مسألة**
 ولا يجوز لمن طلق زوجة المفقود تزويجها وفيه قولان يجوز والاول اكثر • قال الله

ان كان الولد اكثر من اثنى عشر النظر لعمان تدل على صوابه في الاثر ج • ويجوز تزويجه
 بالتي طلقتها افعه ويطلقها الولي من او غيره بخلاف ويجوز تزويج الدعي ولو لا الدعي
 قال محمد بن حنبل كانت زوجة للمفقور اتممت عتقت في الاربع سنين ولقبيل ان تنقضي يوم تزويج
 وذلك هو زوجها اذا كانت على المفقورة وعتقت وان كان احد الزوجين صبي لم يورث احد من صاحبه
 ويقسم ما اكلوا من ثمنها على ورثته وتوقف للزوجته الصبغة من ثمنها وزوجها البالغ للمفقور حتى
 تبلغ وتحلف ان لو كان زوجها حيا الرضيت به زوجها فان حلفت اخذت الصداق والميراث
 وان لم تحلف لم يكن لها صداق ولا ميراث وانما تطلق وبعد ان تبلغ وتضي ثم تطلق ثم
 تقدر عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر واما اذا كانت زوجة للمفقور اتممت هي والحرقة سواء في الظاهر
 اربع سنين وتقدر عدة الممته شهرين وخمسة ايام ثم يطلقها وليد وانقضت صلاتها وتزوج ان شاء
 سيدها والدعي **مسألة** ان عيلا او فقه خرج وابنته فاصلا الى مكة ولم يعرف
 الزهره ومضى له خمس سنين او اقل او اكثر ما حكمه فلا يقول انه مفقود واما ان وصل الى مكة
 وجعل في مكة ثم لم يعلم لم يجعل ذلك خبر فيكون حكمه غايبا واما ان كان هذا الرجل خرج وبلد
 فاصلا الى بلد معلوم ثم لم يوجد في ذلك البلد ولم يعلم له خبر ولا ابن له وجعل في ذلك البلد فمفقود
 لمن اشهر عنه خبر وجد من بلد فاصلا الى بلدان يشهد بنقده • ولو فاضل شهادة للمفقور يقول
 الشاهدنا الشاهد فلان بن فلان المفلاني خرج من بلاد كذا فاصلا الى بلاد كذا وعلم خبره
 ولم يعلم له بعد خبره هذا الخبر الى ان اذيت شهادته عنه ومدة الفقد اربع سنين وعشرون يوما
 الحاكم بنقده والدعي **مسألة** ومنه فمن خرج حاجا او مسافرا وجاوز مائة يوم لم يورث
 هل يقبل الشهر في ذلك وكذلك وان قالوا انج عن الهاك فلان فلان هل يقبل • قال ان
 الشهر والشهر في الموت جائزة شهادتهم واما شهر والشهر انج عن فلان فلان فلا
 يجوز للمسلمين تسليم الاجرة الا بشهادة العدول انج عن الهاك فلان فلان والدعي
مسألة ومنه وفي طفل في المهد فسموه بالوصف او لم يورث في المهد وصح انه حلال البيع الذي
 يسمونه الذي يسموه الناس النساء ما حكم هذا الطفل مفقود ام لا • قال ان اوصح ان هذا
 الصبي حلال النساء وثبت ذلك في حكمه مفقود وان اوصح ذلك في ثبوت حكمه غايب ويورث

هذا المفقود ومات وترثت لأن حكم الحياة لأن ينقض أجل الفقد وما القسم
 بين هذا المفقود وبين شركائه فيكون ذلك بنظر المسلمين مع والد الصبي وما أكل
 الولد مال ذلك فان كان فقيرا محتاجا فإنه كذلك والد على **مسألة** ومنه وفي
 صبي جلد شوي في الليل لا يرى سبع ولا غيره فطلبها هل فلم يجد ووجد زناياه
 وحليده وروسته والام وغيره ما حكم قال ذلك الحكم فيحكم به بمفقود واما على صفتك
 هذه فلا تقدر بحكم به نه ميتة قلت وان وجدوا شيئا من اعضائه ولو جسد كلها
 سوي لا يدعها حكمه قال ان حكم هذا المفقود على صفتك هذه اذا شهد بشهودا
 جلد سبع والد على **مسألة** وهل يجوز معاقبة شركاء المفقود اذا طلبوا ذلك هل
 يباع وما لا ينقذ اولاده الصغار وزوجته قال لا اكثر القول ان المفقود بمنزلة الغايب
 والمحاكم الخ في مال الحاكم ان شاء ودخل فيه وان شاء ولم يدخل واما البيع وما لا ينقذ
 اولاده المغار وزوجته فحان والد على **مسألة** ومنه وفي رجل وله ركب كل واحد
 منهما في مركب واعطيهم خبرها ولم يرجعها كيف حكمها قال ان حكمها التقدر فاذا
 انقضت اجل حكم عونها ومنهما المولى ثم كذا الغيا والاهل والد على **مسألة** ومنه
 واذا مضت للغايب والمفقود سنون تروى على اجل فقد عها ولم يورثها هل خمسة في
 جواز الدخول في ماله ويكون طيبا لورثته قال لا يخرج ذلك قول المسلمين والد على
مسألة ومنه ومدة اجل الغايب قول ثمانون سنة ومولود وقول مائة سنة
 وقول مائة وعشرين سنة وقول مائة وثلاثون سنة وقول مائة وخمسون سنة
 وقول اربع سنين كالمفقود وقول اثنتا عشرة سنة وقول ستون سنة وقول
 سبعون سنة وقول يحكم عليها بالموت اذا انقضت لذاته ولذاته الذي ولد اولاد
 ياه كالبلوغ وقول حكمه حتى يصح موته وورث موات ورثته ماله تنقضي ملكه ط
 غيبته قال المؤلف اكثر ما قيل في الشار بالقول الاول وهو ان الفقيد محمد
 صالح والد على **مسألة** الزامني واذا انقضت اجل المفقود ولذاته زوجة وبطلانها
 ن قال بطلانها الولي قبل ان تعتد على اكثر القول ولا يجوز له ان يتزوجها ابدا

يشهد في طلعت فلان هذه وزوجها المفقود فلان فلان الغلبة فان لم يكن له ولي في الحال
 من النساء وان عدوا لطلعتها الحاكم والولي فان كان الولد واقعاً جاز طلاقه على قول فان
 تزوجت بعد انقضاء عدتها وغير طلاق الولي ولا الحاكم فقبل بنوق بينهما وهو الأكثر
 وقيل لا بنوق بينهما والدليل **مسألة** ومنه وفي رجل يقول الناس انه يريد المسير الى مكة
 او غيرها وهو يتكبر ذلك ولا يتكبر ثم قيل انه سار هذه الليلة الى مكة ولم يدر بعد ذلك واعتجم
 خبره ايجز في ان الشاهد بخروج **مسألة** قال جازي ذلك ولو لم تعان خروجه ان كان شراً معك
 خروجه لتواتر الاخبار وارتفاع الريب وان كان المير يشهد بذلك وتكلم بعد منهم يقول
 يقولون هم ان يخرج فلان ولم يخرج عن نفسه بشئ لم يجز لك ان تشهد على هذا والدليل **مسألة**
 عن الشيخ ناصر بن عيسى رحمه الله وفيه من قوله مال الغائب لانتها المحنة هل
 له ان ينفق منه على زوجته وولد الصبي او زوجته عليه مؤنته والباغيين **مسألة** قال له
 ذلك اذا طلعوا وراى ٧٢ المخرج على قول مع عدم الحاكم فان وجد فيكون بارة والدليل **مسألة**
مسألة ومنه وفي غائب قال زوجته صح معهم موته وقالت زوجته هو حي ثم مات كيف
 حكم ميراثها قال ليس لوزنة زوجها منها شيء ان اقرت موته في حياتها ولو ثبته الميراث
 وزوجها ما لم يصح موته قبله والدليل **مسألة** عن الشيخ المحسن ولا تنازع وثبت
 الغائب في مالها يصح به **مسألة** قال ان كان لا زوج له ولا مؤنة فيه ولا وصية لاحد
 ولا حقوق لارثة فاجب ان يفهموا اياه صفاته الامانة الا ان يحتسب فيه احد يشهد
 عليه انه فيه امانة حتى يصح موته وان اقام له العام وكمل اجاز طلاقه **مسألة** عن الشيخ
 صالح ورضاح وفي رجل طلع في حرة ولم يظهر له خبرها حكمه قال يوزع في الاثر انه مفقود
 وكذلك طلع الجبل الاخر ولم يظهر خبره والدليل **مسألة** ومنه وفي رجل الميراث رجا
 قد فقدت ثم تزوج او عاين انقضت فقد هن ثم رغب فعوقبت حيات الاولات **مسألة**
 قال زوجاته هن الاولات والمؤخرات صلاتهن ان كان وطئ وحزن بلا صلافة
 ان لم يطأ وقال الشيخ عبد الله ملاكلهن زوجاته فان كان حياً فمختارهن من اربعاً
 اذا صح موته فللميراث هن جميعاً ان صح حياة الاولات والدليل **مسألة**

عن الشيخ جعفر بن محمد الدركزي وفي رواية تزوجت بعد وضوء اجل فقد زوجها ثم قدم
ومات قبل ان يعلم قوله ثم مات الثاني قال طاهر بن عثمان وصلاقتها وزوجها العا
وعليها من هذه الوفاة فان كانت حاملا من الثاني فتكون عدتها والاول بعد وضع
حملها وتعد من الثاني على الطلاق ولها صلاقتها من ان كان قد دخل بها وفي ميراثها
مناخلة في الدار **مسألة** الصبي الذي اجاز من غوث غائب واشتهر شهرة
قاصية اندمات الان اصل الخبر بخبر واحد لا يكون حجة والمايون للقلب واليخون
لنساء به التزويج ولو ثبت القسم والدخول في ذلك حاكم وكاتب قال لا يجوز ذلك
ولو كان الخطا يزاحمي يكون اصل ذلك خبر ثلاثة فصاعدا على ما قيل في الشهرة
وشره عنده ورواه الناس المحققين ولو علم الاصل في ذلك بخبر واحد الشهادة متى صح
ان اصل ذلك من لا تقوم به حجة الشهرة بطل ذلك وانقص الحكم والعدا **مسألة**
عن الشيخ عبد الله بن محمد بن شهر في اناس لما قتل البغاة عليهم قاصدين بملأه من رجل
يسايرهم حول البلد وقع بينهم ضرب تقف لهم كثر عليهم البغاة فهو يواظبونهم
رجعين الخجتم ولحقوا منهم احد واجاؤنت قلوب اهل البلد يقتلوا لحقوه ط
وحاصروهم في حجرهم اياما وسار عنهم فخرجوا **مسألة** وقوله فوجدوا اشارت
ملاعظام وثاروا في اللس ونساء الثياب عفا بعض اهلهم انها نساءهم وهما
وذكر وذكروا الهاربين عن احد من قتلهم انهم لحقوه موضع كذا وراهم بضرب
وسكنت نفوسهم لا قتلهم وغير شهادة تقوم بها حجة الا هذه الاسباب ولو بين
لهذا كذا وكذا خبر ولم يشكوا في قتلهم من قبل المظاندة واعتدت نساء وهما
نفذت وصاياهم وقسمت اموالهم ليكونوا سعا لهم ويسع الدخول في شؤونهم
ونكر الانكار عليهم ام لا قال يكون حكمهم القتل ويؤتون اربع سنين وحكمهم
في الاربع سنين الحيلة حتى يبيعهم اثم قتلوا او ماتوا والصبي في هذا شاهد عدل
او شهرة لا يثبت منها في خمسة شهور فصاعدا وما العظام والدم والثياب والسلاح
فليس يعمد في الحكم ان يحتمل فيها وجوه كثيرة واما النساء اذا قلن انه صح معهن موت

الزمان وغيره من تشاهيرهم مع اهل البلد نقول ان كلاً من خصوص محلدهم وموتنا
 على ذلك قول لا يصدق وهذه مدعيات والمدا على التقبل دعوة ولا تصدق على المدعي عليه
 وخاصة في معالي الصلابة ووجوده وجواز اليراث وهذه احكام لا تزول الا بالاصح التي
 تثبت في دين الله وهذا القول الذي اراه على الاوصياء والدا على **مسألة** عن القاضي
 سليمان رحمه الله في حق الشيخ محمد بن عمر والنفاذ وصيته وقضا ورثته فقد تقرر في قلوبنا
 انقضائه فله سبب التاجيل ومن سماع الناس وشهادة من شهد عند الولي وحكم بقوله
 على طائفة قلبه للعلمي صفة تينة عادلة هل الحاكم قامة وكيل انقضائه ورثته والنفاذ وصايا
 وان احتسب احد اخوته في ذلك هل يجوز ذلك **قال** ان هذا الفقد اصح بشهادة
 النافق فقد فلا في فلان اربع سنين ولو لم يؤرخ وقبل فانه ينقض بشهادتها
 ولا الزم به بشهادة عدلين فالشبهة قاضية في ذلك يؤرخ منذ صفة الشهرة الخ عام
 اربع سنين فبعد ذلك يحكم الحاكم بانقضائه فله وقسم ماله بين ورثته بعد قضاء الدين
 والموقوف الموصى به على يد وصيه فاذا لم يكن له وصي فيقيم الحاكم ثلثه على النصف المتوفى
 الموصى به على الفقير وماله ولا يجوز الاحتساب **والبيع** بالاحتساب **والخاصة**
 لمن عرفه وعرف ماله ولو بيع عنه الحكم بانقضاء الفقد عن جبر الحاكم بالفقد وبه ضار
 وليكتب ان قد صح عندي انقضاء فقد فلان ولان الفلاني حاجت زوج في قسم ماله
 بين ورثته على كتاب الله وتقيم على وليه المفقود ان يطلق احد هم نساؤه فاذا ابوا
 فليطلق من عنده على ان هذا هو القول الذي عليه العمل في المفقود والماله **مسألة**
 ولا تطلب المالة النفقة والكسوة وزوجها الغائب مع الحاكم وكتبها كيف يحكم عليه اذا
 فلام **قال** معي ان قد خرج عليه فان خرج محقة حقه والاخذ من زوج طلبة ولو طلبة بما
 استيجر لها بعد زوجه منسقة وقل اولئك حتى يبيع خوجه من كل اليها من زوج است
 يرى لها عليه فيما مفي وفيما يستقبل قلت ولا احتج عليه فقال ان كان من منصفها لها هل
 عليه البيعة قال نعم ولا حكم عليه ان يخرجها فان طلبت ميمها فلا بد لها ان تحلف
 او تزول عليه بين وليه الاجل في احضار بيتته والدا على **مسألة** وكيف يحكم الحاكم لزوجه

الغائب اذا طلبت منه وجبها قال يطلب المصطفى عليها انها زوجته وزنا غيب حيث
 لئلا للجد ثم يروها ان تدان عليه المستأجر كما يرى لنفقته وكسوها ثم يعطيهما ذلك
 ومن الغائب بعد المهرين فان طلب وليه عينها مامعها لنفقة ولا كسوة فعليها
 ذلك ولا باع ماله بالنداء والدعي **مسألة** والملاقاة عاب عنها زوجها مسير ثم صرح
 معها موته وطلاقها ونقصا عندها من نفقة هل عليها ان ما كلته وماله قال اذا كان
 حاله عليها غير ذلك للمورث ولا كسوها ان كان طلقها ولو كملت مدة حياتها ما تعلم
 بطلاقها العدة من طلقها الامديوم علمت وكذلك للميتة وقول للميتة كسوها ذلك لان
 تعتد وتوينا من عتدوا لطلقاتها من والميتة الشدة والدعي **مسألة** عن ابو الحواري
 وعن رجل غاب عن زوجته ولم يزل الحاكم ان يبيع وماله ونفقة على زوجته قال اذا
 صرح الحاكم بميتة للميتة لئلا للجد ثم يروها الحاكم ان تدان لنفقته وكسوها
 الى سنتين فلا تنقص السنة والحاكم يبيع مالا الغائب بالنداء بقوله لانت الملاقاة
 لنفقته وكسوها ان فرض لها الحاكم فيوزي الحاكم وماله الغائب بقدر ذلك ويستشفى
 للغائب تحتها ما مضت منه بلع الحاكم بقدر ذلك فان طلب والمغائب عين الملقاة
 مامعها الغائب نفقة ولا كسوة كان ذلك وان لم يطلب والمغائب كان ذلك
 على الحاكم وهو تدان ويكون الدين على الغائب والدعي **مسألة** وان تزوجت المتقنة
 ان طلقها فانور ورثتهم ثم صحت حياتها تدان للمورث على ورثتهم وقول ان جميع ما
 ورثته منوها النفاق تزوجت على السنة والقول لا ذلك ان علمها ان للمورث
 قال ابو الحواري انا اقول نقول ونقول طامور رثتها منهم قال للمورث حو لوقيل
 حو لقوله وجوز قال ابو حواري وماله الغائب ينسب لعمه وليس لهذا
 ان ياخذ من هذه الارض شيئا الثمن ولا عرس والارض يحالها الى من يصح موت
 الغائب او يزوج المديف ذلك لو جرد الوجوه **مسألة** وماما الشاهد الذي يكون خارجا من
 بارض جلمه الحاضر فانه يرفع او ذلك الى الحاكم حتى ينظر الحاكم فيه ويصرفه بالحكم

وان اعدم الحاكم فله عندي ان يحكم لنفسه في ذلك مثل ما يحكم به الحاكم اذا اعدم الحاكم لان
لعدم الحاكم ان يحكم لنفسه بالخلف الذي يلي الحكم عند عدم الحاكم وسواء كان ذلك
صادرا او قد عاين اكان هؤلاء الدعا **مسألة** واذا اصبح مع رجل موت المفقود
في قتر وج اوانه على لم يصب معها هذا تزوج غيرة صحيح ويقرب بينهما وعليه الصداق
ان وطأها والدعا **مسألة** المصلي وعن لولا فقد زوجها وعدت النفقة **مسألة** والطلاق
الطلاق هل لها ذلك عند الحاكم قال لا الذي لها الطلاق ولا الحكم بدولها على ان طلاق
في جواز الطلاق في مدة النفقة اثر منصوصا ولا سمعت في خبر مرويا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم اني سمعت شيئا وسيدنا الفقيه خلف بنان رحمه الله يستحسن جواز الصدق
لها ونفي به الضرر في الواقعة عليها بعدم النفقة والكسوة وقول لا يري عليها
المشاف ودين خالها يمسى ويحتمل قول البعض جازل من يدلكم اليك ولا يدركم
العسر وكذلك قوله وما جعل اليكم في الدين من حرج وبلغنا ان شيخنا قاضي الهام اعترض
الدعا **مسألة** لهما ان رحمه الله حكم بهذا القول في اوراقه مفقود زوجها فاقام المفقود كيلا
ينفق على زوجته فعدم المال وصالن زوجته الطلاق فادى القاضي بطلاق منطلق
منهن واحدة وهو اكبر مقتىنا وعقلا وفضلا واتم علما وفصلا وري المسلمين متسع لمن
له الزوي والنظر فان كانت الحجة بالنظر فلا تثبت الا بالنظر وليس كل نظر وان النظر
حتى يجمع له الفقد والبصر فيما جعل فيه النظر وما ذكرناه وراينا واخسنه فليكن
الحق عن الله فخذوا به وعسكوا به وروى الحق عن الشيطان اعادنا الله وايا
منه ووجه المسلمين فانرضوه وانكوه وفقنا الله واياكم لموفقا الكتاب وحينما
واياكم مساكنا الله رباب والله اعلم **مسألة** ومنه والغائب هل تجب عليه الصلاة **مسألة**
الجامع قلنا فيه اختلاف والله اعلم **مسألة** عن الشيخ حبيب بن المرقا في المفقود
ان كان له ورثة وعليه حقوق وديون ومنازعات فخرج هل على الحاكم ان يقيم له وكيله
تقضى غلاته في ذلك وان وكل الحاكم وكيله وكنا ورعي به بعض الورثة ولم يرض به
الآخرين ما لا يري في ذلك قال ان وكيل الحاكم في حال المفقود ليس له ان ينكره فيحي

الورثة اذ يكونون **قلت** وغلبت مال المفقود في اجل فقده انقسم على ورثته كقسمه الاصل
 كلهم منهم نصيبا موقوفه عن الجميع **قال** كما تقدم انفق في ذلك بل انفق زوجاته
 واولاده الصغار الذين لم يبلغوا ووقرنه مولده حتى تنقضي مدة الفقد والدة واعلم
 ان **مسألة** المصحح في المطلق زوجة المفقود الاولى له او متعاقبة في السبعين وولي
 المفقود يطلق زوجة المفقود والوكيل يطلق زوجة وكل من هؤلاء لا يمنعون ان
 ارادوا ان يتزوجوا وطلقوا لان طلاقهم قد مضى عليهم بحق سوى والمفقود قد قد
 قال وقال انه لا يتزوج وطلقه ونساء المفقود وحسب ان هذا مروي للدين وعان
 جملة من الاثر حتى انه يوجد النفي عن بعض في هذه المسئلة ولا يعلم قايين وكل في طلاق
 اذ لا يمنعها اذ في الطلاق جملة لا يبين وكل كالتة مطلقة ولا يعلم ان احاد اهل العلم
 انكروا تزويج من طلق مخ الكوالة وقد فعل وفعل في ما تناهوا عنه السمع عنهم تغيير
 عليه ولو اعتبرت المسئلة وتدرت لجاز فيها معنى الكوالة ولا يملك من لاجل
 لا دفعه وما قالوا يجوز تزويج المني طلقها والدة اعلم **مسألة** وهذا ما عده الغايب
 فقال وقال ثمانون سنة من غاب **قال** وقال محمد بن **مسألة** وقيل فيه ثمانون
 سنة من لا يغاب والدة اعلم **مسألة** عن الشيخ سليمان بن محمد بن ملا مات قول
 في هؤلاء المغييبين الذين استأجر الفرج بحقة وقد وصل منهم رجل واعلم عما
 اصابهم وخبر اهلهم موت ومات منهم ومحيية ويحيى وقال طاب فلان وطاب
 قلبه ولياء الغاييب وموتوه وانفذوا وصيته وتحدثت زوجة قال قد قيل ان
 شهادة لولي لا تقبل على موصى الموت في ظاهر الحكم ولو كان الشاهد في الثقة والعدالة
 كما قال محمد بن محبوب رحمه الله وحكم هذا الاسم الحيفة حتى يصح موته بشاهدي
 عدل او شهرة فلا يخال الجاشك ولا يريب وليس لورثته قسم ماله ولا انفاذ وصيته
 ولا يجوز له زوجة ان تعتد منه عدة الوفاة ولا يجوز طهوان تزويج لها زوجة وقلم
 الظاهر ولا يجوز لمن علم ذلك تزويجها **قلت** وان ملات زوجة هذا الغاييب التزوج
 هل يسمع الاقوام باول المسلمين المتعاقبين عنها ام لا **قال** اذا لم يصح موته ولا ادعت

في صحتها وقد قيل انها تنفع والتزوج وبها بينهما وبين تلك الدعا **مسألة** على
العاقر عن ذرية فقد زوجها فتزوجت وقيل انقضت نفقة وغير الحكم بنفقة وحلت من الزوج
الاخر منها الحاكم كذلك فعندنا ان يبيع الحاكم ان يسألها باي وجه تزوجت فان قالت انه
قد صحر عند هاموت زوجها الاول فتزوجت الاجل ذلك فواسع الحاكم السكوت عنها
في زوجها وان قالت انها تزوجت على الجهل بالزواج ان زوجها قد مات لما فقدت زوجها
الاخر ايضا بذلك فليمنعها الحاكم عن هذا التزوج ولا يطلب الحاكم النفقة وما لزوجها
الاول طالما منعها الحاكم والاخر فعندنا انها ليس لها نفقة وما له امرات حامله والزوج
الاخر لانه لو قدم الزوج الاول كان منوعاً وطأها والدعا **مسألة** عن الشيخ ناصب
نخعي في زوجة المفقود والغائب اذا ولدت اولاد لمن يكون حكم الاولاد فتزوج زوجها
او غيرها وهل يقبل غيرها قال ان حكم ما تلده زوجة الغائب هو لا يحق وكذلك
المفقود لا تزف بينهما عندنا لان حكم الولد للزواج والغرض بها هذا الزوج وهما ريان
عندنا ما دام في حال الغيبة والفقد في الجوف حتى يصح موتها ولا يقبل وطأه ان الولد
لغير الغائب والمفقود وقد قيل ان طأها اولاً ولم تلده من بعد الغيبة والفقد وما تلده
من الاولاد وبعد الاولاد في حال الغيبة والفقد لم يكن هو لهما ايها القول الاول
نقول انه هو مطابق للعق الجلي المتقدم وكذلك السرية اذا وطأها سيد عا في حال النسب
ومعه تسريتها الصوة الزوجية اذ هي تسريته حكمها كاحكام الزوجية ما لم يكن عكسها
احل التزوج او ملك عين او يشهد على ترك وطأها على قولنا قال باجالة الاشهاد والد
اعلى **مسألة** عن الشيخ حبيب بن الاوطا طلب ختم الغائب فقدم مال الغائب بعد
الصوة فان الحاكم يقيم للغائب وكلاً ويسمع عليه البيعة ويوصله الى عقد ومال الغائب
ويستثنى للغائب خمسة بعد عين ختمه فان لم يصح له وكيل نولي الحاكم ذلك لنفسه ولا تنفي
للمغائب خمسة والخمسة في الغائب اذا كان في موضع لا يقد على اتيانه فذلك لا تنال المحنة
ولو كان بجهنم والدعا **مسألة** المصبي وانقضت اجل المفقود اكثر ما ذهبوا بان
سنتين والغائب عاثة سنة كل شهر وهذه السنين ثلاثون يوماً وهكذا الحكم في

جميع العقود والديون **مسألة** الشيخ نجيب سعيد في الذي يموت ثم حضت حياته
 وجره بنفسه ما حكمه وحكم ماله وزوجته تزوجت بعد موته **مسألة** قال إمامه ودود
 عليه وزوجته ان كانت تزوجت فله الخيار بين المات وماتين ان يقبل اقل صداقها الذي
 الذي تزوجها عليه وهو الزوج الاخير وان لم تكن تزوجت فهي له على نكاح الاول **والعلم**
مسألة الصبي والصبي الذي يجوز تزوجه قبل بلوغه طلاقاً وزوجة المفقود **مسألة** قال
 لا يجوز طلاق الحاكم **مسألة** ومنه وفيه غاب وعليه حقوق ^{تستوف}
 ماله وقد يجوز عليه الحاكم وماله بقدر ما عليه وله زوجة ولو لاد صغار على نفقة من
 ماله ان قال لا نفقة لغيره ان لم يكن له مال سوى ما احتاجت اليه من **مسألة** ^{عليه}
 الذم ولو اذا سمعت ان فلاناً فقد وجب نفقه وتزوجت نسأوه ونقسم ماله على نحو
 في الاول في ماله كناية او كمال او اشارة او تزوج زوجاً له ولا سال عن اصل تاجيله
 كيف وقع ولا ورجله ولا وطلب تاجيله ان نفقه صحبه قائمة بد الشريعة **مسألة** قال
 صح فقهه وقد خالفه في المدة بقدر مدة للمفقود والى احوال وثقات المسلمين ^{عليه}
 وكنا نكحهم قد خلوا في اموالهم بالكتابة بين ورثته وغيرهم وباب ومشتري فلا باس
 بالاكل او اموالهم والشركة والكتابة وتزوج من اموالهم ونساءه لان وجوده في بعض الاشياء
 ان المفقود اذا خلت مدة نفقه ولو تمصحياته فكل للورث والعدا **مسألة** ابن عبيد
 في اواف غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة ولا نسوة وطالبت ان يوفى بها عليه نفقة
 ونسوة اعلمها بينة تحضها عند الحاكم ان غاب عنها ولم يترك لها نفقة **مسألة** قال اذا
 صح مع الحاكم انها زوجة هذا الرجل وتولته عنها بشبهة تؤدى اليه صورة علم الزوجية
 بينهما وصحة عيشته ولم يترك في ذلك وصح معه ما بينة العادل جاز ان يرضى
 لها عليه النفقة ويستثنى له جتدان فله او حضرة يقوم مقامه والعدا **مسألة**
 الصبي فمن غاب وله وكيل محاضد البلد فجاءه الرجل الموكل خان على لفلان
 مايق لارثة فتكون تسليمه له وماله وكان ذلك بخطابه ا يكون على الوكيل ان يسلم
 وماله الغائب مايق لارثة ويحكم عليه ان امتنع على هذا النظام **مسألة** له ذلك ولا

علمه ما ريت ان يكتب على اقلان ونسبه ما يثابته ففقد علمه على ما يكتب وما لا يكون
 القول فيه سواء اذا طلب مما يكتب له الاحكام قال اذا كان القدر صحيحا والاولى
 المقتضى ولقد حكم الحاكم في ماله وعياله منذ وطلب له الاثر في هذا الحق الوكيل حكم
 عليه تسليمه فان لم يفعل قام الحاكم له وكيلا اخر يقضى عنه ما عليه على قوله يقول ان التثا
 كلامه والداعل **مسألة** الشيخ شايق عمر في الامارة انقل على اجل فتقدم زوجها في عتده من
 نصف العدة ثم قال لها رجل الوعد تحيا عكده فتقضت عتدها ونطبت ثم صرح بموته
 استأنف العدة ام تبني عليها فاختلف في ذلك والداعل **مسألة** الشيخ صالح روضح
 ونحوه صحة البينة للعادلة عتده فتقسم ماله وتزوجت زوجها ثم شهدت عليه البينة
 العادلة بحياته **•** قال لا تقبل البينة بحياته قل للشهود او كثر او بعد صحة عتده لان
 يقدم رضى بالعيان فحسب يوقف بين الزوجين والزوج اللغو على الشهود في ما اتفقوا
 من المال بشهادتهم وقولها لا يكون حجة ولو جاء بنفسه بعد صحة مودعها الصبي اذ ريت ان
 لم يرض تزوج ونكحها حالها **•** قال ان صحة حياته ولو يصح بعينه فلا يعجز عن تزويج لان
 الاوقيل التمس فان صح بعينه فهو زوجها وان لم يصح مدة الشهور في حضامه فان اضمه
 الى الاجل والافلا قول منعه عن التزوج في ظاهر الحكم وقطع عتده زوجها في الاصل **•**
 قلت له وهل تقبل البينة العادلة بعد صحة مودع هذا الغايب مذنون وقد تقام
 ان لا يصح للموت لم يخزن ينقل الى الجحوة **•** قال تقبل في ذلك البينة العادلة لان الحياة
 شق فيها موت السكنة فاذا رجع بنفسه وصح بالبينة العادلة انه هو فقبوله شهادتهم
• واما الموت الحقيقي فلا يرجع صاحب الجحوة الدنيا بالقول تعالى لا يلدنون فيها
 الموت الا الموتة الاولى وايضا فمن جود في انار المسلمين ان بيته الموت ولو بيته الجحوة
 وقد جاء ايضا في انار المسلمين دحهم الله ان لا ينقل علم الخاص لا الخاص والداعل **مسألة**
 عن الشيخ صالح روضح وفهم رضى ومات وشهد الجماعة دفنهم في حيا وركب
 الخاص والعام **•** قال يحكم بحياته وينبغي ان ينيش العبر **•** قلت فلان قبره مخر
 وجده في مكان ميتا هل يغسل ويصلى عليه ثالثة **•** قال لا ولكن يدفن والداعل **•**

مسألة وعن بعض المسلمين ان من ادعى المفقود اذا صح فقهه عند الحاكم يجوز
 جيله وغيره مطلب في اجور ركنه لان قال على ما وصف **مسألة** فقد قيل في ذلك اختلاف فقيل
 ان له ذلك ولا عليه وقول المالك ولا عليه حتى يطلب ذلك احد اولياء المفقود **مسألة** قلت
 وان اجله بغير مطلب احد منهم اعفى تاجيله ويصور حكمه بموت بعد القضاء وذلك لا
 جلي له **مسألة** قال فان صح بعد فقده فقول المالك لا يجوز له ذلك احتسابا وقول المالك لا
 المحاكم ذلك حتى يطلب ذلك اولياء المفقود او بعضهم **مسألة** قلت ومن طلب تاجيله احد
 وقر الله وعصبته او ارحامه وغيره ركنه ويجل طلب منهم ان يكون ذلك قال نعم ينبغي
 ذلك اذا طلب ذلك احد او عصبته وما اذا طلب احد من ارحامه فلعده قد قيل في ذلك با
 اختلاف **والدعاء** **مسألة** الزامني وكيف يحكم بالرجل انه مفقود بشهادة العدول
 او الشهرة وكيف لفظ الشهادة التي يكون في كوماتها في القدر فاذ كان قال اما الحكم
 الفقد بشهادة العدول فهو متفق عليه ولا أعلم في ذلك خلافا وما شهادة الشهرة
 والخمس فصاعدا اذا ارتفع **الريب** وقلب الحاكم بسبب شهادتهم فقد عمل به ط
 اشباخنا فيما بلغنا عنهم ولا جواز في ذلك اختلاف فافض بعض الحجة في ذلك لا شهادة
 العدول يشهدون قطعا وعن الشهرة **مسألة** ولفظ الشهادة فيدعي الشاهد
 انا اشهد ان فلان فلان الفلاني ركب عينة في البحر وانكسرت السفينة التي بها
 في البحر وهو فيها ولا أعلم بعد ذلك بخلافه لان اذيت هذه الشهادة **والدعاء** **مسألة**
 القاضي ناصر سليمان وفي المفقود اذا كان له اخوة مستورون في النسب فطلق احكم
 احدي وجازته فطلق الاخرى وطلق المهر ايضا اخرى او مطلقا لا طلاق
 بغير او بغيره الاخوة ولا من الحاكم ويجوز لكل واحد ان يخرج بالتم طلقها الا ان
 لان قال يجوز طلاق الاولياء تزويج نساء المفقود ولو طلقوه من المفقود
 لان هذا الطلاق لا يحرم التزوج على قولنا اجاز تزويج زوجة المفقود احكام
 الجيلة ما لم يصح موته فلا يجوز تزويج نساء الملاحدين والعول الى القول الاول وهو
 الكائن قلت له وان اولاد اخوة غيره بطال من يجوز للمامور فعل ذلك **مسألة** قلت

وان اتسع الاخوة عن تعلق الطاج اخبرهم المفقود يجوز لو لئلا بعد مثل ابن عمدة
بطلان وغيره والحكم قال انه يجوز ذلك وهذا الطلاق الحسن لانه لو لئلا يكون
الحسن لما جازت لزومها بعد ذلك ومن غيبته وانقضاء فقهه وتزوج زوجته ولا ينعقد
طلاق وليد زوجته ولو طلقها عند الثلاث فلا يحل له طلاقها الا ان يسد بوجيل
والمفقود لم يفسد طلاق زوجته والى **مسألة** عن الفقيد العالم جعفر بن محمد بن
ركب في سفينة فاصلا ناحية الهند وغيره فلم تصل السفينة التي هو بها ولم يزل
حاله ما حكم بهذا الركب بصير ومفقود ام غايبا وما حمله الذي يوثق فيه اذا مات له
حجم وما حكم فقهه او غيبته الركب سنة ينقضي وهل يحتاج الى تيقن التعيين او الفقدان
لورين للسفينة غرق ولا انكسار ويكون حكم فقهه او غيبته وحين ركب ام يحتاج
الى تيقن ولو تاخر الحرسين بل لئلا لا يخفى عليك حال الدارث استقل وراى الى
ورث افتنا مشا بان شاء الله قال قد قيل ان هذا حكمها الفقد يكون على حسب ما وجد به
الاشركا ندينه ان يكون على قيا ما في المعنى يشهد من يكون غايبا وهذا هو الا
معاني ما جاء في مثل ذلك الشيخ الى سويد حمد الله ولقد كنت على التفرج كره هذا
اعتمدت في الجواب وانبتت الحجة فيردون ايضا من الاول الاما قلت في
الحملة فيبغى الابتداء من انه يخرج فيه معنى الاختلاف الى نكت ذلك لما احببت
ان انبك بالقولين جميعا لتطويفا العكس ان تاخذ ان كان كى بعد لا يصح فيه انه غايب
او مفقود والمفقود قيل فيه ان عدل ما ربع سنين وقيل بالسبع سنين عند فقهه
والاول اكثر وفي قول ثالث انه مثل الغائب والغائب قد قيل فيه انه للغاية في حله
والله على حكم الحق حتى يصح موته وقيل حتى يتقضى له من ذل ما نون سنة وقيل بالمانعة
والعشرين وقيل عامه ولا يثبت سنة وقيل غير هذا فيه وكل قول للمسلمين صواب
وعلى قيا ذلك قول الامام يصح موته او ينقضي اجله للمسلمين لفقده او غيبته فكما في الغائب
يكون في جميع احكامه ومعاني ما يثبت له وعلمه في الاحكام والوارث والوصايا
غيره الى احكام الاسلام وراى القفى الرجل في غيبته وفقده وحكم عليه بالوفاة على جيل

ماجرى والاختلاف فيثبت فيه والاختلاف ثابت وإن لم يحكم بوفاء نظر
 المسلمون إلى أن الكف عن الدخول في تركتها ولهذا لم يكن حكم فيه بذلك حاكم عدل
 أو جماعة من المسلمين أن عدم حكم عليه وفيه من المصلحة الحكم والحكام عن معنى ما
 يوجد عن الشيخ القاضي ناصر كلبان وكذلك الشيخ سعيد بن شير المصنعي يقول
 أنه ما يختلف فيه وما جاء فيه الاختلاف لم يحجب القطع فيه عما قيل لأن الحكم
 حاكم عدل وهكذا الشيخ قال وقولنا إن الجماعة تقوم مقام الحكام في جميع
 الأحكام إلا لم يوجد في حين ذلك وإن أعدت الورثة الحكم والجماعة جميعاً
 فلم يلتصق على أي عقيب الاجتهاد وفي النظر الإصابة الأصح أن اعتدوا
 المدينين لم يعتدوا وعدم الدليل على صحة السبيل في ذلك وهذا بقولنا قال
 القائلون من المسلمين على تجري العدل لم يرضوا بها الكليين وقيل إن طهران يا هذا
 بما شأوه ثم قالوا الفقهاء والأول الأصح والاختلاف فيه واسع والقول بذكره
 يتسع وقد بينت ذلك والقول ما فيه كفاية كذلك هذا في الشلوالد وهذا في ثارث
 قبلنا من المسلمين بحمد الله موجود وله الحمد وكل حال الصلاة والسلام على محمد
 وآله وصحبه وسلم فانظر في هذا كلبه ولانخذ من هذا الحق وبارك الله في النظر كذلك
 علي قال في الضعف في جميع أموري أثبت والرد على **مسألة** المصنعي وقد
 وجدته طلقها قبل أن يتفقوا على فقد حاكم عدلها إلا أن يترجح أختها كانت من
 تحيض وقد ليست منها وصية ولا هبة **مسألة** قال مع في كل اختلاف قول عند سنة
 ثم إن يترجح أختها أو خالتها وقول عند سنتين إن كانت تحيض ففي تناس من
 المحيض أو تنفق على العقد والرد على **مسألة** الشيخ محمد علي وفيه من سافرت
 بملك وقد ذكرنا وجدته نفقة لم جاء خبر موثوقاً ما يقع هذا أو النفقة أم لا قال
 على منكر هذه على ما حفظته وإن شاء أصحابنا أن ليس لها أن تكل بعد موت زوجها
 وذلك الذي تركه لنفقتها يوم صح موتها معها العشرة يوم بلغها الخ لأن ذلك مال الله
 وعليها أن ترضى ما كملت وذلك بعد موتها لأن الخطأ في الأموال مضمون ولها ذلك

فيقولها بعد موت بقول مني أنها مئة وليس الموت كالطلاق والداعية **مسألة**
 الشيخ جعفر بن عيسى في إقراره أن سافعت زوجها الأرض السواحل ولم يتركها
 شيئا ولم يتركها لغيره وطالت غيبته وجاءت للملكة شكواته في النفقة كيف يفعل
 الحاكم فلا فلا وفي هذا الحاكم أن تطالبه على إقامه وكبلا والزمن ما إن ينفق
 على هذه الملكة وإمان يطلق والداعية **مسألة** الفقيد جعفر بن علي بن جعفر بن محمد
 بن علي بن أبي عمير في طلبت الزوجة النفقة والكسوة وزوجها الغائب وفي هذا القاضي
 وإمام هذا الغائب في غيبته سنين أو قال ولكن ثوران هذا الغائب قدم وغيبته وإمام
 عند زوجته مقدار ما يمكن أن يكونها ما عليه النفقة والكسوة ثورات بعد ذلك خلاف
 ورثة غير زوجته وطلبت الملكة نفقتها وكسوةها المكتوبة لها على إقرارها وأدعت أنها باقية
 عليها وإن ماتت وأنكر ورثة إقرارها ذلك وقالوا لا نفق تبقي هذه النفقة على إقرارها
 أي على ورثة إقرارها كباقيات هذه النفقة والكسوة خط القاضي قال لا نفق على
 الورثة باقيات هذه النفقة إلا فيصح بشا عدي عدل أنها باقية على إقرارها وإن ماتت
 أو وصيها فإذا ذكر على أكثر القول والمهور لم ينفق إلا النفقة المكتوبة على إقرارها وحديث
 عليه قد حل وقد عارض مع زوجته مقدار ما يمكن فإماما عليه والداعية **مسألة** الشيخ
 جعفر بن أحمد الزكوي رجل تزوج امرأة فهاوت منه بابتة انثى وحملها السبع ثوران
 الرجل خال زوجته هذه وتزوجها أخرى وجاءت بابتة انثى وماتت هذه الملكة بعد
 وطلب الزوج الأول ميراث البنت التي حملها السبع فأنكر ورثة هذه الملكة البنت
 المفقودة ما حكم قال إن كان هؤلاء الورثة أنكر ورثة الأول فلهذه الملكة سواهم
 فإذا صح لها بالشرع أنها ابنة فهو هؤلاء الورثة لا ينفقها السبع ومع ذلك
 وطريق الشبهة فإن ذلك جائز وثابت صحة النسب والعقد باب الشبهة التي
 لا يبرها أحد ولا يعارضها معارض فإذا ثبت النسب ثبت الميراث وإمان
 كان إنكارهم هذه الملكة مانت ولعلها تارث عنه هذه المفقودة فعليه في ذلك
 شاهد على الشبهة بصحة ما خلفه في المال فإذا صح ذلك شهادة العود إلى الحق عند

ميراثها وجب لها ما وجب لغيرها وحكم الميراث • ون كان الكاهن من هذه
 المفقورة فلا نقض نفقته فان علم في ذلك البيعة وحكم الفقور على صله حتى يمتنع
 بالبيعة العادلة ان هذه المفقورة قد صار لها من يوم فقدت هذه اليوم أربع
 سنين فحينئذ لا ميراث لها والدلالة على **مسند** والمفقور والغايب اذا لم يؤخر
 غيبتهما ومضى السنين بمال الرئس في القلوب بانقضاء اجل فقد المفقور وغيبته
 الغايب يجوز طردها عليه لها تبعها وعنده لها امانة فاذ ذلك في وقتها فيها بينه
 وبين الله • نعم جاز على قول بعض المسلمين والدلالة على **مسند** وفصل الميراث
 وهو غايبه ومفقورة فعندى الله قول يقع عليها الدلالة وقول لا تقع عليها وعلى
 قول من يقول ان الدلالة واقع عليها فان يدعى زوجها اربعة اشهر مدة الدلالة
 وتسعة اشهر الحمل وجاهل على هذا القول بعد هذه المدة تزويجها او تزويج
 بخامسة اذا كان مع أربع زوجات بالمدة الغاية المأخوذة عن المخرج والشبهة
 فيكون اربعة اشهر لعدة الدلالة وتسعة اشهر الحمل لانه يمكن ان يكون
 في ذلك الوقت في بطنها حمل ولم تنقض عدتها بالدعوة الاشهر للمخرج لانها
 لو كانت معدة لحضه ولكي منها كانت حامل ولا تنقض اربعة اشهر عدة الدلالة
 ولم تنقض لعدة المخرج حتى تضع ما في بطنها فيكون قد جمع اثنين ان تزويج
 اختها او جمع بين خمس كما ان طلقتها او ان تعتد منه ثلاثة اشهر لعدة
 وتسعة اشهر الحمل ولا فرق بين هذا وهذا ولا يجزي ان الدلالة على الغايبه
 والمفقورة والدلالة على **مسند** وفصل في الغايب اذا صلح حكم الزوجه
 بينهما عند من فرعت اليد وحكم المسلمين بطلب النفقة والكسوة منه ولدها ميراث
 او فريضة في بيت مال المسلمين ايعام للغايب ويكره نفقه عليها في الغايب ويكرهها
 ام تحتال لنفسها ان قدرت وما لها او غير الحق قضاء شهر اذا انقضت الشهر لم الكيل
 اليها بعد نفقتها لذلك الشهر ام يحكم في ذلك • قال الثوري ان تدان على زوجها
 لنفسها نفقة شهر في مؤنته ثم يدفع لها مال زوجها وان تبرع الحاكم باقامته
 وميراث

وكيل له ووجه الانفاق عليها جاز وثبت ان شأ والده وهذا السرط والاول جاهد الاثر
واما جاهد الاثر اول العمل **•** ومن التقها يوطأ فيكون كذا في اخذ الدين على نفسها والدم
اعلم **المسألة** الفقيد منها بن خلفان عن رجل اتى الى بعض الجذري وخرج منها وبينه
ولم يزل ابن توجب ولم يوقف له على خبره وضو طشا والله والدة على ذلك ما حكمه يكون
غايبا م مفقودا وان كان لا بد له من احد فعون الحالين فما الحيلة لمن له عليه حقوق **فقته**
زوجة او غيرهما من لم يولد وكذلك ان كانت عليه ديون للناس وطبها كيف السبيل
الى التوصل اليها **والله** قال في الم احتفاظ هذه المسئلة بعينها ام صرحه **والله** في
وفيما عذري ينبغي ان يعتبر بهذا الجذري المحال على هذا الجذري وولده على انواع مختلفه
ومرجه مع اختلاف الماوين **فيما عذري** لا غير ذلك فان كان في نظر الشاهد من الاعانة
بدنه والمخطر المخوف الذي يخطر منه **•** صاحبه كان في وجهه ان يعرف ذلك بعد
ذلك في عتجم خبره ولم يتحققوا في فعله من حاله الخشي ان يكون حكمه اشبه بالمفقود
لكونه مخطو **والله** **المسألة** **•** واذا ثبت بذلك حكمه مفقود في امره عليه جميع احكامه
من حكم الحاكم بفقده الى ان ينقضي اجله ويحكم بموته بعد انقضاء الان اجله ما يختلف
فيه بالري بين الفقهاء فيقول اربع سنين وهو الاشهر والجمهور على عده وقيل بغير ذلك
وهو موجود في الآثار من اجل ذلك الاختلاف اجبت ان تكون اما انه يحكم الحاكم على
ما به ادعاء فيد ما قد قيل **•** وان كان ذلك الجذري في اعتبار معتبره واجتهاد
في نظره من الواعد السليمة وخطره وكان خيرا على هذا امره ولم يوقف بعد ذلك
على خبره في هذا الموضع **•** او حو ان يكون حكم الغيبة اشبه به وبذلك يصح حكمه حكم
الاغياب في جميع احكامه **•** فاما اجل الغيبة فقد قيل فيها اختلاف **•** متعدد وفيها
الجمهور ان الاشهر من قولهم والعمل به عنده ثمانون سنة منذ اول الامز غابه **•** ولما
انه الشبه ذلك الجذري على المشاهدة له **فضعف** عن المقطع فيد باحد الاثرين فلا يصح
في حكمه ان يكون غير مخطو وصاحبه غايبا ما لم يسمع عليه ما يوجب فقده من اجل خطره
وعظم ضرره وعلى حال حكم للمفقود والغائب **•** ما لم ينقض اجلها الحيوة حتى يصح موتها

قبل القضاء اجلها بيمينه عادته او شهرة قاضيه ولا بد من حكم الحاكم بالانقضاء بعد
انقضاء اجله وحكمه بيمينته على ما تقدم في المفقود واما قبل انقضائها او حتى موتها
وارثان ومات من يرثان واما زوجها وعليهما وتزوجها فنقذت من مالها وزوجته
وغيرها بعد حكم الحاكم بذلك عليهما ان ذلك لا يصح عليهما وزوجها مع الحاكم بعد نفي
اليمين فيمنه فيقيم الحاكم وكذا لقضاء ما صح عليهما وماله واستثنى لاحتكامها او
يقضي لهما بعد ازالة ايمانها بعد ان حكم بانقضاء اجلها انقضائها اجلها الحاكم به
فيكون ذلك من ثابتي جميع ورثتها على ذلك كتاب الله الا لا نعلم وقاير من حكم
بما تقدم بنقض وغيبه او مات بخون فكذلك حكم الذي في جميع ذلك سواء والادعاء **مسدود**
ومنفذ للمفقود اذا انقضت مدة فقده وخلف ورثته يتامى وبالعين والارث
البالغون او احدهم قسم ما خلفها كدم فاي ولي يتامى وقال لا يقسم هذا
المال الا بعد بلوغهم وابتداء شدة عمر واريد تأجيله لان يبلغوا لئلا يقع منهم
غير بعد ذلك كيف الحكم قال اذا انقضى اجل للمفقود بعد الحكم به فلا رى لولي
اليتامى تحت منع قسم فكان مشاعا بين اليتامى والبالغين في مال المفقود **مسدود**
اما عند انقضاء اجل فقده لان الحكم بذلك يوجب قسم ميراثه بين وارثه من يتامى
وبالعين وخاصة اذا طلب البالغون قسمه فلا يمنعون وقسمه الى حال بلوغ
اليتامى خوف غيرهم بعد بلوغهم لان القسم اذا وقع وجهه من اقامته او وكيل اليتامى
وتعديل القسام السهام وطرح السهم بعد ذلك مع جعل العين على ما ورد به الاثر
للإتيام فعلى هذا الوجه في قسمه فلا علم لليتامى غير يمينه بعد بلوغهم بل ذلك ط
ثابت عليهم ليس لهم نقضه على ما عناه من اثار المسلمين وايضا في توقيف قسمه الى
حال بلوغ اليتامى بخشوع حدوث الضرر طافى في ذلك حدوث الامات التي لا يؤمن
وقوعها على سائر الشركاء ولا ضرر ولا اضرة في الاسلام فيما يرى عند علمه السلام
والادعاء **مسدود** ومنه وفي رجل وصل الحاكم وحكام هذا الزمان والارث ان ينفذ
له نفقة وكسوة لاخذ فلان ثبت فلان على زوجها فلان فلان المفقود بوكالة منها

يجب لها نفقة وكسوة على هذه الصفة وان تشاجر وليت المفقود وكيل المالة هل بينهما
 دعوى ان انكر ولي المفقود الوكالة وثبتت المالة لها وكالة اللسان والوكالة بكتابة
 خط الكاتب قرب بينهما ام لا **●** قال فان صححت الوكالة من وجه المفقود لمن وكنت من
 الناس فيما **ج** **●** لها من النفقة على زوجها المفقود مع الحاكم جاز الحاكم ان يخصص لها النفقة
 وسال المفقود بعد ان صح معد نفقه وانها زوجته ويستبقى المفقود تجدد ذلك بعد
 الوكيل عليه معد في نفقتها صحة الوكالة للوكيل وهذه المالة بلفظ ثابت منها مع الحاكم و
 خط الجاز خط فيها لافق عندي فذلك لان لم تكن صحته اعمتها هذه لفظا
 لساها اثبت وخط الكاتب **●** فلا تكون اضعف عندي ان صحة لفظها الثابت
 بالوكالة صحيح والثبت وخط الكاتب خصوصاً في هذا الزمان **●** وقول الحاكم في صحة
 معد وجهه لفظها مقبول وليس لولي المفقود تجدد في مكانه الوكالة بعد صحته مع الحاكم
 ولا يندوبين الوكيل خصوصاً في ذلك فيما اراه والد اعلى **مسد** ومنه للمفقود ان اعلى حدث
 ورثته مودة وادعي صحته مودة وغير شهادة مقبولة وللشبهة يطعن بها القلب طاعت
 احسن هذا المفقود قبل القضاء اجل فقه هل يرث الداعي موت المفقود واللعن صحته مودة
 من الارث الذي ورثه المفقود واختدم **لا** **●** قال نفقها عندي ان قول بعض ورثة المفقود
 انه صح معد مودة قبل القضاء اجل فقه تجدد عليه وجه دون ساير ورثته الذين لم يظهروا
 والقول كقولنا لكل منهم خصوص بمعد وحكوم عليه بحكم حكيم ويكون حكم المفقود على
 ثبت له في حكم المسلمين ما لم يصب عليه ما يحول عنه تجدد لا يصب خلافها في ظاهر الحكم وليس للقاتل
 من الورثة بصحة مودة معد ميراث مما ورثه المفقود عن يريته بعد قوله ذلك وانما يكون
 ما يصب له من الميراث منه مع ساير الورثة وحملت مال المفقود الثابت له قبل تلك المقاتلة
 منه وما الحادث بعدها فيكون ميراث القيمة الورثة دونها وهو في هذا الموضع كالمعد
 اللعنة لا يصب له ميراث معهم لما اظهره وقوله الموجب بطلان ذلك منه وما ادعوا له
 فقط وغير اظهار صحته معد فلا يجب عليه ما شئ في حكم عليه في ظاهر الحكم وبخبر
 وحملت ورثته في الميراث مما حدث له وبعد دعواه هذه وانما يكون ورثا معهم في

الجميع وبين هذا والاول فرق على ابي ان صح فثبت فنظروا في قول بعده والدليل
مسألة ابن عبدان وزوجه المفقود اذا قالت صح معي موت زوجي ثم انكرت وطلبت ان
 ينفق عليها او ماله اذ لم له قال ففي ذلك اختلاف قال وقال ابن قال للام مع
 معها موت زوجها فتقولها مقبول ولها ان تزوج وقال بعضهم ان لا يقبل قولها ان زوجها
 مات الا باليمين العادلة وشبهة وهذا القول للاخير اكثر فعلى هذا القول ان ينفق
 عليها او مال زوجها في الحكم فيما بينها وبين الله اذا كانت كاذبة في قولها قد صح معي موت
 زوجها والدليل **مسألة** ما لم يثبت البهوى والغايب زوجها اذا قالت قد صح
 عندها موت زوجها في تزوجها اختلاف قيل بحال بينهما وبين التزوج وقيل بحال
 وهو مؤتمن وان انقضت عدة زوجة هذا الغايب والمفقود قبل البتة وفقد فلها ما
 الميراث من صلب الماتة يملكه عند موته لا الذي يكتسبه في حال غيبته او فقده لهما
 مدعيه موته ومن رجح بعده فقده فان اسخ فقده او غيبته عند المسلمين **في تزوج**
 بين الزوجتين وبين اقل الصداقين والاولى تزوج عند المسلمين فقده فعلى بعض قول
 بعض المسلمين انهما زوجتان لا يجعلها مؤتمنة في العدة وعليها من العدة ان دخلها او
 فلا عدة عليها وان ماتت للام قبل في الغايب وهي عند الثاني ثم رجح فلها الميراث والد
 اعلم **مسألة** صالح وراح وفي رجل فقد زوجته وانقضت اجل فقدتها ثم تزوجها
 ودخلها ثم حياة الاولى قال له الحيان تخاف انهن شكوا عليك صلات التي راح
 فان غاب او فقدت زوجته الاولى والثانية صلاتها ان كان وطأها والدليل **مسألة**
 ابن عبدان والمفقود اذا قدم بعد ان تزوجت زوجته واختار اقل الصداقين فاحكمها مع
 الثاني قال قال ابن محبوب تكون مع الثاني كاحكام الاول وقول الجمهور لا يطأها
 حتى تنقض عنها الاول **مسألة** وتقول تزوجها بنكاح جديد ويكفل الاول ان يقول قد
 تركتها وان اختارها الاول في له ولا يحتاج الى الطلاق في الثاني والدليل **مسألة**
 الذي يرضى عنك ان تختلف في اجابة الاحتساب للغايب في ماله وقبضه ونفاته
 في موضع عند وجود حكم المسلمين وما الذي تراه علما في ذلك قال رجل لا يخفى

والاختلاف والذي يجنب في القول ولا صوابا جواز الاحتساب في ذلك والقيام بذلك
على وجهه وحفظته وشرار المسلمين والداعية **مسألة** الصبي إذا لم يؤجل الغائب ولا
تقوى الغائب والوقت ما تنقض به الله وكذلك المفقود جاز الحاكم أن يحكم بموته ما كان
يكن حاكم جاز للولاء أن يحكم لنفسه مثل ما يحكم الحاكم والداعية **مسألة** الرامي ما تقول
في غيب الواحد إذا كان القلب موقفا يجوز الدخول في قسم ما دام لا يحكم به إلا بمفقود على
هذه الصفة قال الله سبحانه لا يؤخذ بالظن إن كان في المحرمات بل إن كان يصح أن قد
رأى أحد عينه في اليوم وعلى سوا جلد **مسألة** الحجة إن كان في النون قد أحيى الله في بطن السمكة
تلعب به في البحر وصحت بعد ذلك حياته وقد نطق الفان العظيم بموته خبه حياته
بعد مكان في بطن الحوت في حجة البر في قبة الدجال ولا يمكن حياة الغيب سبب
قوة الله أن يجعل شيء من خلق الله ويلقي حيا في بعض الأماكن من أرض الله **مسألة** ويجوز
وقال الله يؤجل أربع سنين مذموم في الحجة قال الله في هذا القول الذي يقول بالفقد
وخصة من الله ويجوزهم لاخذ هؤلاء عندهم في كل ما عندهم بالغيب والعادة أن الغيب
في الحجة لا يعيش فاجب عليهم إجازة تأجيل فقه أربع سنين احتياطاً وتبيناً
هكذا حفظنا عند والداعية **مسألة** الشيخ ناصب سليمان وملاذ في المفقود إذا طلق
زوجه المفقود وغيره من الحاكم يحرم طلاقه حتى يراه الحاكم بذلك **مسألة** قال الله في هذا
الطلاق وهو المفقود الزوجة المفقودة لا هذا الطلاق إنما هو إحصان ليس هو بطلاق
فإن طلع الحجة المفقود حقوق الزوجة وهذا الطلاق هو شيء عند قدمه وصحة
حياته وهو محالها وجب والداعية **مسألة** الصبي إذا فقد ناساً معاً وطلب بعض
أولياءهم إلى الحاكم ناساً جيلهم فأحل هو الحاكم والنفسى الإحل وتزوجت نساً وهو قسوت
مواظرو بعضهم لم يطلب أحداً جيلهم وبعد أربع سنين تزوجت نساً وهو قسوت
مواظرو وجعلوه مواظراً يجوز الدخول في تزوج نساً ولم يؤجل الحاكم وفيه ما لا يكتابه
أو يترك أو غير ذلك من الله إذا طلق القلب بذلك على ما كان من أوصيائهم الذين يعلمهم
الحاكم في ذلك قال فإنا صرح خرجهم معاً وأحل الحاكم بعضهم وبعضهم لم يؤجل الحاكم

اما تم جميعا اذا صح مع خروجهم وان لم يفعل الحاكم ذلك وصح مع عيون ومع الورثة ومع
 الزوجة فقال قال المروزي ان تزج ولعلك تعلم ذلك فزجها ولو كانت اخذ الملك يوسع
 ويجوز للكتاب كتابته وسع المشتري وهذا في القول للاند واقف انقصاء اسبح
 سنين • قلت له وان طلب احد عصبته من اخوة او عمود وكان ورثته اولاد في وقت
 فاجله الحاكم بطلب ذلك الطالب **الحاكم** ينبغي ذلك ومعهم ام لو كان الولد بالغين او صغارا
 او كانوا صغارا ولو بالغين عرفت ذلك قال قال الداعلم لم اقف على ما وصفته منصوصا
 واقول على حسب ما عرفت ان طلب الورثة واقاموا البينة فلا شك على الحاكم في تسليمهم
 الحكم بنقلهم ومن طلب بعضهم كان عليه ذلك لانا قلنا لا يؤصلهم الا ان يطلبوا
 جميعا لم ينفذ بعض ورثته ايتام او غيابة ولا ثبت الحكم بطلب بعضهم انت
 الزوجة منهم وكذلك الزوج وعندي الداعلم لو طلب العصبته كان لهم جميعا الاجل
 وموت وان كان منهم وراحمهم ولو لم يطلب بعضهم اجزا لم يطلب منهم ولو كان غير
 ولم يطلب على لم يطلب • واقول ان للراحم ان يطلبوا ولو كان له الورثة فقوم
 به الحجة وكذلك العصبته وان ثبت هذا كله جاز عند المسلمين كان لو كان الا
 في الصغار ورثته الغيابة ان يطلبوا لم يتوان اذا احتسب **مختص** في حين
 الحاكم الاجل الذي تنقضى مدة فقله والاعلم الحاكم بانفضها الورثة جميعا ولو كان اجل
 مما يجتمع عليه ويصير بخولة المحكوم به بل قال في قال باربع سنين وقال في قال
 سنين حتى قيل فيه ما قبل في الغايبة وان ثبت وجاز للمحتسب لم يبعد الجواز الحاكم
 اذا صح مع بالشرع القاضية والعينة العادلة لان له المحسنة والفيرة والسليين
 واما تكلفت هذا على معنى ما يخرج ومعاني الاثنية **قوله** • ولا تعقد الا على ما وافق
 الحق منه **والداعلم** **مسند** ومنه اذا كان احد في موقف الحرب وعابده احد من عبا
 وعنده انه ميت لكن لم يذهب اليه لينظر بعينه ويستيقن موته ام بعد فيه حيلة
 وغلب على ظنه موته واطاوت قلوب ورثته موته ومضى ما مضى في الوقت ولم
 ياتهم خبر الموتين لم يوصى حيلة وكان كلام الناس انه ميت وسكنت قلوبهم الى موته

الحوزة فمما لم يرد في حوزة التزويج بعد ان تعتد منه عدة الوفاة على هذه الصفة
 ويكون هذا صوابا ولا طائفة الجائز الاخذ بها اوله قال اتمام حكم القضاء فلا يصح موثر
 الا بشهادة عدل واما طريق الواسع فلا يضيء الاخذ به بالاطنانه في قسم المالم
 وفضلوه سيد و انفاذ وصاياه ولعل الزوجه مثل ذلك في خاصة نفسها او ما عند من يريد
 نكاحها فان قالت صح عندي موت زوجي وسعد ذلك قلت له وشهادة الواحد الذي
 لا شك في تولد وتطمين القلوب بقوله ولو لم يكن ثقة في سوابق موته فاذا شهد
 عوت الميث و ان يريد وشهرته المصدر وشهادة زوال الشك يجوز لو رثه قسم المالم
 والزوجه التزويج بعد انقضاء العدة ولو صحت انفاذها وطرد وهل في هذا رخصه اوله
 قال الاضيق جميع ما ذكرته في الاطنانه ومن يذهب الى ذلك اهل العلم وبعضه بحج
 ذلك شيئا واللد اعلم **مسألة** عن السيد الفقيه من اخلفان على معنى قوله بعد ان عرض
 عليه فامد ورضي به ان يكون فسوبا عند في الموكلة الخارج ويلد قاصدا في علم
 يصلها او يعقوب خبر فريد فاذا صح انما انكسر او غرق بشهادة شهرين وشهدة ثمانية
 من بطونهم القلب فكم وفيد مفقود وان لم يصح ذلك يجوز ديم الاختلاف لبعض
 المسلمين قال حكمهم الفقد وبعضهم قال حكمهم الغيبة وذلك السفينة التي ظفها
 العدة فاذا صح ان العدة غشيتهم وعقوب خبر هو بعد ذلك حكمهم الفقد وان لم يصح ذلك
 علوا في الدول واما طلاق زوجة الغائب والمفقود فاذا كان للمفقود له مال فلا
 يجوز طلاقها ويقوم له الحاكم ويكيلها بنفقها او مالم بعد ان تنفع اوها البديهي في مالم فجواز
 الطلاق فيه اختلاف فبعض المسلمين اجازة اذا طلست الملاءة لرفع الضرر عنها وبعضهم
 جبن عن ذلك حتى ينقض اجل الفقد لا علم كتب الفقيه لله عود عا و خليف الطيواني
مسألة وعند فحين غاب عن زوجته ولم يعلم ابن هو الحاكم ان يطلقها ان كان
 عادلا او جازيا وكذلك في حكمه كونه حاكمه ولانته فاذا غاب هذا الرجل عن زوجته ولم يدرك
 ابن زوجته ولم يكن له مال ولا ولي فاجاز للسلطان ان يقيم لهم له وكيل بحيث علمه اذ ان يقوم
 بواجبها وما لذن كان له مالا وطلتها فان طلقها الوكيل فطلاقها على هذا الوجه **الرد**

السلطان عادلاً وحكماً وقومها الذين جعل لهم ذلك يقومون مقامه وإن كان السلطان
 جابراً ففيها إرجون لا شعري والاختلاف في جوانب طلاق وكلمة فونديج لم
 فكري عليهم ما يجري عليهم الاختلاف فيما عني جابر الاختلاف بالوصفة مع الحاجة إليها
 عند عدم الدوي منها صراضها لما روي عن عليهما السلام لا ضرر ولا ضرار في الإسلام
 ولا فرق عندي بين رغبات بخلافه ولا روي عن عليهما السلام لا ضرر ولا ضرار في الإسلام
مسألة والغائب إذا حدث في ما حدث فاحتسب له رجل وقربته الأجنبية
 قال فإن كانت غيبته لا تعرف بين بني إمام الحاكم المنازعة وإن كانت غيبته معروفة
 بين بني فلا يجوز منازعة الرجل المال أن يكون وكيلاً في ذلك وقالوا لا يجوز
 الاحتساب للغائب ولا يجوز منازعة أحد له إلا بوكالة قال بعض أن احتسب
 أحد وقربته دفع إلى الحاكم الحاكم بالخيار إن شاء أقام للغائب وكيله بنازع له وإن
 شأوه يدخل في ذلك ولا يقبل ذلك وغير القليلة وقال بعض ليس ذلك على الحاكم ولا
 يقبل ذلك إلا وكيل كان قريباً أو غريباً والدليل **مسألة** وسألته عن رجل ورث
 فقل جميعاً وحكم بتمامه ولا يدي إمامات قبل صاحبه وعلى الزوج دين الفدية وهو
 وحلف ما يسوي الفدية وإن ينقص الدين من أصله المال الأول أم بالمحصن من ميراث
 وأصله مال قال يورث من بعضهم كان يجعل دينه في المالين جميعاً وأصله مال
 وما ورث من زوجته بالمحصن ويورث من بعضهم أن يجعله في المال الأصلي حتى يستغفر
 غابقى الدين كان في المال للورث قلت فإذا استغفر الدين المال الأصلي
 يكون للزوجة ميراث قال هكذا عندي والدليل **باب**
في اليتامى والقيام بهم وبأموالهم والتوكيل للاحتساب
لهم وفي بيعهم وأساس مشددهم وفي الأصم والأعمى والأعرج
والعشى والمجذومين وزيل إلى العقل وما أشبههم
 والقيام بأموالهم فرض الله تعالى على منكرهم ذلك وما أشبههم ذلك وما أشبههم ذلك
 أو وصاته أو وكالة فانعدم كذلك أقيم له وكيل يقوم بأمره والدليل **مسألة** وإذا كانت غلة

اليتيم

في إمام القضاة وما هو في توكيل الأشخاص وفي الميراث وما أشبه ذلك

التيمم من غير قصد فجاز ان يعطى من كعبله لمؤنته وقيامه وجاهز ان يكسب السوء والخسنة
 ويعطى عند اجرة المعلم ويضحي له في الحق ويخدم ويتخذ له للنبهة للبين كل ذلك اذا كان ماله راسعا
 قلت فان لم يكن في ماله سعة • قال ليس له الا نفقته ولا مد وكسوته ولكن يعطى عند المعلم
 الاجرة على تعليمه اذا كان جاهل التعليم وتكون تركه قلت والجارية هل يعطى من المهر من
 يعلم ان قال نعم ان وجدت لها اوق تعلمها او زناها لا يمكن عليه ان يعلمها بنفسه ولا يكون
مسألة وجاهز ان تصبغ ثياب التيمم بالشوران والزعفران اذا كان دسعة وتركه يسته
 ويصلح ولا يضره ويشترى له الثعل والادق والطيب ويتعاهد بالعم في كل شهر مرة او اقل واكثر
 ويشترى له الاعباد والخدم والجوز وما اعتاد مع والده في حياته • قلت فان كان فقيرا وض
 هل يشترى له الدوة والذهب الذي يخاف تركه يفسد والغدا قال نعم ولو كان من
 فوته اصله او ما اراهيته والتفكته فلا يكون الا فضل غلة الابل المضرة عليه ولا على
 طائر فكذلك الدابة • **مسألة** وجاهز ان يبيع اصل مال التيمم لمؤنته وكسوته ونفقته ويكون
 براء الحاكم وجوز ولا يبيع الجماعة فان عدوا يبيع وهو يبيع فان باع وزانه حلف له بال
 خانه ولا يبيع على التقاب وجاهز الوصيان يبيع بالمساومة وما كان له لا يبيع الا بالبدل ^{الحق}
 ان لم يمسواومة او في البدل • **مسألة** ومعه قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف
 ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف عند الفقهاء ان يأكل الدرس ويحسد على نفسه فان رقة
 الله سعة ادم ذلك البرم ومن مات ولم يقد على ادائه رجونا ان يكون ذلك عند وضو
 وقولك المعروف فضل الدين وكونه الدابة وفضل الدابة وعشاه • فضل خدمه الخادم
 وشبه ذلك ما قيمته لادنه والبدل على • **مسألة** والوصي التيمم ان يأكل من ماله بعد اعتناؤه
 اذا كان فقيرا محتاجا وان كان له اصل مال فيه فلا يفقد حصوله ان يقتصر في مال
 الثاني وان لم يكن له مال فلا يفتنه ولا يجوز للوصي ان يرضع غيره ومال التيمم فان فعل
 ضمن • وقول جازين وكذلك كالامانة ولما ائتمت ان يستخدم خادم التيمم ماله يشغله عن القيام
 له وضمه عند البدل على • **مسألة** ورجل سمي اعلى دابة فميت به فقد اجمع المسلمون على
 تضمينه فان كان مهنقا وطلب حماره من رجل فان كان يخاف عليه منه ضمن ما حدث

الحار فيه وإن كان لا يخاف عليه لم يضمن وقال أبو معاوية إن كان محدثاً يركب
 فلا ضمان عليه ولا فعليه الضمان وكذلك أعطى النار والحديد والبرق **مسألة**
 ومن غرق غلاماً على شجرة وقد عصفت الشجرة فقال يا غلام استمسك قد هشم الغلام
 وسقط فاصيب فأنذرى فنهضت من حرا وعبدل وكذلك إن وجبه على شجرة فقال له
 يا غلام انزل فتدري • وقول إذا أذاق أعدى ضمن وإن أذاقه عن ماله لم يضمن
 والله أعلم **مسألة** ومن أذن لبيتم في صعود سكة النبق أو ياره فصّح فأدعى
 أنه لا يضمنه ماله ياره ولو لم ينعده والله أعلم **مسألة** وفي صبيته جردرة الردت
 أمها تغلبها فقالت لا تدفعوني فرفعوها فسقطت فأنقش الحيت وماتت • قال
 أبو سعيد إذا توفى في ذلك صلحاً بيننا ولم يوطأ فيها وإنما سقطت على الغلب فلا
 ضمان عليهم إذا كانوا هم اللتين ياوها إذا لم يركبوا فعلمهم والله أعلم **مسألة** وأصحب
 يأتي بوعاء يول فيه غلامه ليقبض منه ويورد الهد قال الدباس بذلك أن يول القالب الله
 رسولاً وكان ذلك نفعاً له وقيل يتركها باهي في الأرض لئلا يكون مستعمله والله أعلم
مسألة ومن عمل يد ياتي في ماله عملاً لا يعمل له الدباجر ما تزي قال إن كانوا من يعمل
 بالعبودية رضي لهم فعلمهم أحرم إلا أن يكون تقدم عليهم أن لا يعملوا فعلمهم والله
 أعلم **مسألة** ومن أقر بختان البيتم مات من ذلك فإذا لم يزد الخائن على الختان ولم
 ينل شيئاً من الحشفة فلا قصاص ولا دية عليه ولا على زوجه وإن نزل وقطع شيئاً
 من الحشفة فالدية في ماله ولا شيء على زوجه • قال أبو عبد الله إن كان الآوي في الدية
 والآي ضمن والله أعلم **مسألة** ومن عليه حرق أو تبعه البيتم هل له أن يأسه أو
 يطهر منها • قال لم يذكر في غير وقول حتى يلبسها • وقول حتى يلبسها • قال
 المؤلف عدل الأقوال إذا بلى البيتم الكسوة يرى والله أعلم **مسألة** ومن استعمل
 يتيماً أو طعمه عن عوض ذلك هل يرى • قال نعم وكذلك كسائه ولا جرة عليه لأن
 الاجة لا تكون إلا عاقطة • وإن أعطى ذلك ثقتاً وكذلك في إطعامه • وقال
 أنه أطمع أجنبه • قلت فإن عمل في مال البيتم بقدر ما عليه له والضممان هل يرى •

قال نعم والد اعلم **مسألة** وهل قيل للابن او كسبا اليتيم واطعمه ما عليه له الا ان يحكم له
 بذلك الحاكم **قال** نعم قيل له يجوز ذلك لا للوصي وللوكيل والمحاسب القيام بامره ولان
 هذا برب الحق عن نفسه لا على معنى الاحتساب **له** الا ان يحكم الحاكم له بذلك **قلت** فحين
 اجاز الكسوة بما عليه له على نظره فاذا ارا ان وقت كسوته التي تجب له في وضئته على اعتبار
 النظر لما جاز في وقت في حال البر او غيره ثم انقضى ذلك الذي اوجب ذلك هل عليه ان
 يتخلل بزيه ام يتكره حاله وقد نرى حينئذ **قال** يعجز ان يرى بعد اصلح له وقت
 في وقت وخاف لانه منزلة الامين على ذلك وقد نرى حتى يحول فيها يستحقه والده
 اعلم **مسألة** ومن اراد ان يطعم اليتيم ما عليه له فانه يكون اطعامه له على قدر ماله
 ان كان قليلا اطعمه خبز مثلاً بحكم ماله وان كان فقيراً اطعمه ما لا يغنيه من خبز الخبز
 فلان يدفع ما عليه الى من يكفلها ان نفقة او غيره متهم ويقول له هذا نفقتنا اليتيم
 الحاكم اكله المالة مات قبل زيفها كان لو رثتها وان تجميع ثقتين بوضان له
 ونضته ثم يقول للذي يعولها ان الغرض من عند طهنة المالة فاذا انقضت دفعوا
 له تلك الماله او قيمتها كخواما فصوله والد اعلم **مسألة** واذا سلم الصبي لرجل ثيابا
 وقال هو كذا وعند فلان فليس له اخذه لاننا قد سلمنا قال للصبي الذي يقول انه
 صديقه فيجوز اخذها اذا سكنت نفسه ان يوصلها وقبل تقبل طهريته بل الصبي
 والحرام للمعلم وغيره والد اعلم **مسألة** واذا لم يكن لليتيم وصي ولا يدا قال الحاكم
 نفقة تقوم به وماله فان عدم في جماعة المسلمين اقلهم اثنان يتولى بعضهم بعضاً ويقربان
 ويقمان له بوضان مصالح اليتيم وماله فان لم يعرفوا ذلك فليس عليهم ما بشئ ولا يجوز
 ان ينفقوا ولا يعرفوا **قلت** فان كانوا ضعفاء وديهم فقير ولعده **قال** ارجو
 ان يجوز وكما لهم والد اعلم **مسألة** واذا اراد الوكيل ان يتبع امر الوكالة وقال المولى اقمه
 والمسلمين قد يربى من الوكالة بربى منها اذا كانوا ثقات عدول ولا يسهو بانشد
 والعامه كان الجماعة والامام او وليه وان كان اقامه الجاني وجبا غير ضاؤه لم يحسن
 ان يترك اليهم **قلت** فهل يجوز ان يربى احد المسلمين غير الذين اقاموه **قال**

للبحر بغير ذلك ولديهم ولو قال لوجلين من المسلمين أو كثر من البراءة • وقيل إذا برأه
 منه وقاما على الغائب ويحتسبها فيه جاز ولا ضمان عليه فيه إذا كان تقتين قلت
 فان برئ من الكوكة الزاوي اقام عدل غير الذي اقامه والحق جملة المسلمين فابراه • وكذلك
 وقاموا للغائب وكملوا هل يهلك • قال يهلك إذا اقاموا وكيلًا ولا يجوز ظهوره •
 إلا ان يقيموا الغائب وهو مثله أو فضل إذا كان هو أهلاً للامانة والعدالة •
 فان كان غير أمين فلا يقيموا مثله بل فضل منه ولا يجوز ظهر قبول البراءة من ماله
 باقامة وكيل غيره وكذلك الاقام إذا قبل برئته لزمه اقامة وكيل غيره والاعمال
مسند وصفه ويجوز له الاحتساب لليتيم ان يكون ثقة عند نفسه وغيره
 وعلمه ان يفعل المعروف وله القيام بالماله والحفظ لمصلحة وبيع علفه • وما
 بيع الاصول في بيع المسلمين فيتعقد مقام الوكيل والوصية في الاشياء كلها والاعمال
مسند ابوالمؤثر إذا قال من يدينه مال لليتيم ادريت فيضه وراي ولا يرضى
 هل يقبل قوله • قال إذا قال قبل ان يسلم بعد ماله ولا يشهد على ذلك والقول قوله
 كانت لليتيم زكاة لم تكن وان ادعى ذلك بعد التسليم لم يقبل قوله إلا بالصفة ولو
 لم تكن لليتيم زكاة قلت فهل له ان يخرج عن اليتيم وعميد زكاة الفطر والماله
 قال نعم وللوكيل ان يخرج عند زكاة الحب والذرة كل سنة ويقبلها منه • وفيها
 العمادى صحت وكالتة او صابته • وقول ليس عليه رفع ذلك عند بل يوثق ذلك
 اذا بلغ والاعمال **مسند** ومخالطة اليتيم في السكن والطعام وخدمته الخادم
 وركوب الدابة جازية لقوله تعالى وان تحالطوا في امرنا وانكم في السكن
 والطعام وغير ذلك وكذلك إذا كان صلاحه والاعمال **مسند** ولا يجوز لوكيل
 اليتيم ان يعاقل في ارض اليتيم يحرق منها ولا يؤجل ليشق فيها مائة او ساقية ولو
 اشهد وخوف ثبوت ذلك عليه وان استوثق وفعل لم ار عليه اثماً إذا كان في
 ذلك منفعة له والاعمال **مسند** وما الذي يحبس مال اليتيم لمنافعة والذي
 يباع ونكح • قال اما ان كان ماله اصولاً وجيواً وارثاً استسكا الاصول ويبيع

والحيوان والورثة إلا ما بدله منه مثل الدابة للأكل والشرب ومنافع البيوت • ومن
الحيوان مثل الحمير للسماد والحواميد وحواميد ماله والنسأة للبن والضيقة والباقي يباع
فيمن يزيد ويحفظ له الثمن إلى بلوغه ولدان بحسب المال كالحاجة الضمين والكروم
والدراهم **مسألة** وإذا كان اليتيم بدوياً وله ابل وغنم فلا تباع له ذلك أصلاً إلا أن يكون
له غنم وغنم تباع الغنم وتترك الغنم • وقيل لا يشترى لليتيم الحيوان مخافة الحدث والله
اعلم **مسألة** وهل الوكيل والوصي إن يعملا خطأ • قال لا لأن يخاف أن يقعوا
لليتيم بئنة ويروان الأقالمة والخطأ وفيه ولا يلزم الغالب واليتيم وأمر الوكيل والوصي
حق يكون معهم ما غفروا • وما النفقة والزكوة فالقول فيه قوله حتى يعرف كذب
ما قال وإن اتهم خلف والدراهم **مسألة** وجاز في مال اليتيم من عند الجبار ما قل وقبته
فإن فلاه باكثر من قبته ضمن ولا يغدر به قبل أن يؤخذ وجاز في الحساب في ذلك من
له دابته وأخا ومنه في حفظه فإن ضاع من يده فلا ضمان عليه • والوكيل إن يغدر نفسه
والقتل مال اليتيم ويضمن والدراهم **مسألة** وكان معه مال أو عليه دين ليتيم نسأله
عن بلوغه فقال أنه بلغ هل يسلم اليده ويبرأ • قال لا بل عليه علامة البلوغ والابط
والعانة والشارب وأمر بالبلوغ جاز ولو أنكر بعد ذلك لم يصدق إلا أن يكون طفلاً
لو بلغ شله فلا يجوز ذلك • وشهدتني سلمت اليده على هذا الحال الذي أنست منه
شله • قلت فإن مات اليتيم فقال وكيله قد قبضته له بعد أن أنست منه شله
وقال الورثة بعد لم يبلغ قال إن كان اليتيم بعد أن أدرك عرف بالخذ والعطاء واستغفر
عن وكيله فليس على الوكيل الذي بين أن اتهمه وإن مات حين أدرك ولم يعرف أمه فعلى
الوصي الوكيل البئنة بأنه قد برئ اليده وماله والدراهم **مسألة** وكان معه
أموال غايب ولدان يورسهم في حواجيد وتتفع لهم أن كان يفضل عليهم وماله أكثر مما يجب
ن وقيل لا يستعملهم فإن عملوا ببلوغهم فلا بأس والدراهم **مسألة** وإن أخذ اليتيم
فترجل واستسقى الماء فيها ووضعها وشعره فلا يجوز لصاحب الفدية استعمال هذا
الماء إلا أن يكون كقبته ولا يحتاج له غايب والدراهم **مسألة** يعرف بلوغ الصبي

بالاعتقاد ونفوق طاف اللدنية وتغير روح الايطو غلط الصوت وبالسنة وبلوغ
 اللدنية وابتات الشارب والعانة والحجة واللداعلم **مسند** وان اقر الغلام والمجاعة
 انهما بلغا النكاح ثبت عليهما ذلك وان اقرتهما بلوغ مبالغ الرجال والنساء وفي ذلك اختلاف
 وكذلك ان اقرهما بلغا بلوغ وامتنع بالدين او بالصلوة او بلوغ وخوطب بالاسلام
 والديان او بلوغ ونجس عليه الحدود والاحكام واللداعلم **مسند** واذا شهد شاهدان
 اناسمعنا فلان تزفها ولدان ولا رسمنا فلان يقر بالبلوغ فانكروا وقال كان مزاحا
 وكانا يحلنا الغوين فلا يلزم ما ذكره حتى يشهدا انها اشهدنا على انفسهما انها قد
 بلغا او يغوين لدى الحاكم فثبت عليهما **مسند** وان شهدا على الغلام بعبث انها اربا
 قد فرزكون نطفة فلا يحكم عليه بالبلوغ لانه يخرج **والذكر** ويشبه النطفة وليس
 بنطفة واللداعلم **مسند** واذا تزوج رجلان امرأة واحدة بعد واحد وشهدا عليها
 انها كانت تحيض او تزول النطفة عند الجماع هل ثبتت عليها البلوغ **مسند** قال نعم ولا حجة لها
 ان قالت ليس ذلك نطفة ولادم حوض **مسند** قلت فان شهدت عليها امرأة عدلتها فهاضت
 قال يحكم عليها باحكام البالغين الذي للحدود واللداعلم **مسند** وفي المأذون اشهدت عليها
 المقابلة انها ولدان ولا ذكرت هي ذلك فلا يلزمها البلوغ حتى يشهد عدلان ان لها
 ولادمع وفاو شهدا ان هذا ولدها واللداعلم **مسند** واذا شهد نسوة عدلان فثبت
 تزوج فلان او ان ينزل النطفة عند الجماع فلا يقبل عليه ولا يحكم عليه بالبلوغ واللداعلم
مسند واذا شهد عدلان ان انا ولد فلان لمحمد او ثار باخر ذهب ذلك منه ولا الله
 كنه ذهب **مسند** قال اما اذا شهدا انها ابلي لمحمد او ثار يدشعرا ابنا بمنزلة تشعب
 الذي يثبت في الامور في سواها ثبت بلوغه وجب عليه ما اصاب من الحدود واللد
 يمكن ان ينتف او تصيبه عدلة واللداعلم **مسند** ابن عبيدان وفي رجل باع لرجل اولا
 بيعه الخبار الحرة خمسين سنة ومات المشتري ولم يكن للبائع مال غير واراد
 بعض ورثة المشتري ان ما خذوه من البائع اصلا وانفقوا على ذلك وميرهم بتمام هذا
 يجوز ذلك **مسند** فلا اذا كان صلاح اللدنية ما غايه على نظر الصلح واللداعلم **مسند**

والصبي

والصبي المراهق والصبيّة اذا اقر بالبلوغ هل يقبل قسرها او لا بلوغ الذي يحكم به وان
 انكره **مسألة** قال نعم اقر المراهق بالبلوغ جائز ويقبل منه وما الحد الذي يحكم به بالبلوغ
 على الصبي قول اذا بلغت الصبيّة خمسة عشر سنة فيمك عليها بالبلوغ وقيل سبع عشرة
 سنة وقيل ثلث عشرة سنة وكذلك الغلام والدماء علم **مسألة** وفي رجل تزوج صبيّة ودخل
 بها هل يحكم عليه لها بالنفقة ولا كسوة اذا طابت اليد كذلك اذا قال يحكم عليه لها بالنفقة
 والكسوة اذا دخل بها على ثلث قول المسلمين والدماء علم **مسألة** الصبي وفي تيم تحت يد غيره
 او مجهول الا وهو له محرمين او هو حر او ولد الوصي اجرة التيم ولا يفضل غلته ماله
 هل يجوز ان يشتري له بذلك ثوبا ويكسوه او شيئا من النطحة والفاكحة ويطبخه **مسألة** قال
 يعجبني معان النظر في الماله فان كان محتاجا بالنفقة وكسوة جعل في ذلك وان كان مستغنيا
 جاز طعنا به فأكفته **مسألة** قال غيره يجوز ان يكساه به ولا اكسائه ويهدى ذلك بركي ويجوز ان
 يستاجر بذلك القاييم به لينفق عليه كذا على ما رواه صلاح واذا الشيخ فلم يعجب ان يسب
 للقاييم لذلك ويحفظه الى ان يحتاج اليه **مسألة** قلت وان كانت غلته ماله لا تكفي هل يجوز
 تقييض ذلك القاييم به وامر ابن عمه او غيره بها اذا كان في الضن ان يفضل عليه قال الشيخ
 ان كان يؤد عليه ذلك سارا ولا فلا **مسألة** قلت فان هو تخاف من ان لا ينفقه بعينه في مؤنة
 التيم الا اذا انفق في مصالح نفسه عوضه بغيره الاكثر قال ذلك ابو امين عليه ولا
 يجوز تقييضه لاية لا تدور صور متطوعا بما يعطيه التيم وما غيره فاجاز ذلك **قال**
 القاضي سليمان بن محمد ولا ان كان مالا التيم لم يكفيه مؤنته وكسوته فقد جاز ومن اجاز
 دفع مالا التيم لمن يعوله بنفقته وكسوته واجتاج اليد على نظر الصلاح للتيم ماله
 اعلى **مسألة** وهل يجوز للوصي ان يشتري للميتاني نخل اذا خشى على دراهمهم
 السرق او استغنىها الزكوة اذا تركها الى بلوغهم او خاف ان تذهب هذه الاموات
 قال الشيخ الميتاني اعلى نظر الصلاح لا بعدم الدجاجة وماله الحكم فلا وما اذا خاف على
 الدار من الهلكة بعد موته فلا يضمنه ذلك اذا كان محتفيا في حفظها في حياته **قلت** ولا اذا
 اشترى لهم نخلنا بلوغا غير ولو طلعوا دراهمهم على امر ذلك **قال** ان الميتاني ^{ميت}

بالبيع لهم وهو على المشتري فهو لادن يشتري لليتامى ويشترط على رابعه ان يلتزم
 بخدمته وان نقضوا البايع لياخذوا ما اخذوا من الثمن وهذا المشتري لليتامى وليس لليتامى
 في غلته هذا المال اذا نقضوا البيع ونرجع الغلة الى الزوج المالك والدعاوى **مسألة**
 وهل لو كمل الاليتام ان يزوج طهر زينة من ثمنه او عظم او غيره وان عطف الزوج ما يلزمه امر
 بقوله طهر زينه وما هو وترك الزوج قال ابن وكمل الاليتام ينظر طهره هل صلح طهره او إعادة امره
 ومن يزوج طهره من نزع طهره من زوجهم وعطف الزوج فلا عليه والدعاوى **مسألة** وفيها كذا صحة
 عليه حقوق وخلاف انما اهل المأكل ان يبيع رطله ولو لم يعرف اسماء الاليتام قال ابن كذا
 اذا صحته مع الحقوق وصح مع معرفة مالها كذا جاز له ان يزوج ما لا يملك من الخضر
 وبنه وليس عليه ان يعرف اسماء الاليتام وليس للمأكل ان يبيع مالها كذا لا يسمى الذين
 وصحة مالها كذا والدعاوى **مسألة** وفي ورثته بلخ واليتام اقسموا ما لا يحضرون
 وعاد كل سهم منهم بلخ الاليتام وغيره والقسم وقد عثر بعض البالغين قال ابن اليتيم
 اذا بلغ للغير ويكون للذي عثره عمارته وهما اذا بلغ اليتيم ولم يزوج ولا غير له بعد ذلك
 وآما اذا قال اليتيم انه عثر ساعة ما بلغ فلا يقبل قوله بشركه عليه انه رضي بعد البلوغ
 وان طالب منه المهرين فلا عليه المهرين والدعاوى **مسألة** وفي فقير في تنسب لبيته هل له
 ان ياكل مال اليتيم المعروف وما صفة ذلك قال ابن كان منقطعاً عما له فقال بعض انه
 ياكل مال اليتيم المعروف وقول الذي ياكل بالقض وقول الذي ياكل بفضله الذين يستعمل
 وابتدأ اليتيم والدعاوى **مسألة** والمحاسب لليتيم اذا او حبل يشتري ثوباً بالكسوة اليتيم
 فاشتري المأمور الثوب واصله عند رجل يقاسم منه ما يبغي اليتيم ويد البايع على الناج
 ثم قال حامل الثوب انه ذهب الثوب وتلزم قيمته من قال ان كان العامل الثوب
 ثقة فأكثر القول لا ضمان على المشتري ويكون جميع ثمن الثوب مال اليتيم وان كان
 كان العامل له غير ثقة فالضمان على المشتري لزمه جميع الثمن والدعاوى **مسألة**
 وفي رجل تزوج ببيته ولم يدخل بها ففقه عليه انها لا النفقة والكسوة هل يحكم عليه
 كانت غنيته وفقيرة قال لا يحكم على الزوج البيهة بالزول ولا يحكم عليه بنفقة ولا كسوة

قبل الدخول والدعا **مسألة** والمحاسب لليتيم هل الدار بقعد مال اليتيم اذا لم تعلم غلة المال
 لسيده وهل الدار يبيع وماله ينفق له من ماله يبيع الخيار لانه اكثر غلة وخوف دهاقه
 قال يجوز للوكيل والوصي ان بقعد مال اليتيم ويترك مال اليتيم وغيره في الموت وكذا
 لا يجوز له ان يبيع شيئا من مال اليتيم ليعدي مالا لليتيم مطلقا يبيع الخيار لانه لا يكون عند
 اليتيم شرك في المال المباع بالخيار وطلب الشريك ان ينفق المالك يبيع الخيار فيشترى جواران
 يباع ومال اليتيم لعدا يبيع الخيار والدعا **مسألة** وهل يجوز لوصي اليتيم ان يزوجه امه
 اليتيم وعبد **مسألة** قال في ذلكا خلافا قول له ان يزوجه امه اليتيم ولا يزوجه عبد اليتيم
 لانه متعلق عليه بنفقة عبده **مسألة** وقول جاز ان يزوجه عبده وقيل بالوقوف عن جميع ذلك
مسألة وهذا اذا كان المزوج وصي اليتيم ليس هو وصي الهالك في قضاء دينه ونفاذ وصاياه
 والدعا **مسألة** وفي اتيام لم نكلمهم غلة ماله لم نفقهه هل لاهم يبيع شيئا من ماله
 لمعطونه وغيره وكذا اذا كان نوعا منها قال لما في الحكم فلا يجوز بيع مال اليتيم الا بامر
 حاكم المسلمين ولا يثبت البيع الا بامره واما اذا احتسب محتسب لليتيم وكانوا يحتاجون
 لبيع ماله في نفقة وكسوة وبيع المحتسب لليتيم ماله لم نفقهه وكسوته فلا قدر الزم
 شيئا ولا يعجزني ذلك والدعا **مسألة** وفي رجل اشترى مالا فبد حصته لليتيم ولا
 يعلمها او علمها فلما بلغ اليتيم قام في طلب حصته كيف الحكم والمشتري قد فسل وعمر
 قال ان كان المشتري يعلم هذا اليتيم في هذا المال فاعند الشك لم يصح من بعد غلته
 وعمره وقمة فسله وان كان اشتراه مع علمه بخصه اليتيم فلم يثبت الخيار ان شاؤ
 امره فباع فسله او يعطيه قيمته والدعا **مسألة** واذا احتاج اليتيم الى
 نفقة ولم يصح احد ينفق عليهم بالقصر هل الحاكم ان يامر بقايمهم ان يبدل عليهم
 طعاما بزيادة الى اجل ام يباع ماله وينفق عليهم **مسألة** قال جاز الحاكم ذلك والى
 ترك اليتام يعون جوعا وزيادة الدين عليهم ويبيع ماله بقدر ما صار عليهم
 الدين داخل اجل من نفقة او وصيته وقيل بهم ولا يباع ماله في نفقتهم المستقبل
مسألة ابو الوثر في يقيم في حجر رجل وقد استعده في غنمه فاحله

فعل عليه دينه قال لئلا يكون المسلم الى موضع يعرف ان فله سبع فأكمل ما في
 عليه الدين والجنون اشد والصبي والدعا على **مسألة** وفي من قبض شيئا ويد صبي
 او تيم او غلوكه فعل يجوز ان يرد ذلك اليه وان كانت وقد فيها حق لرجل قال لا يجزي
 لمن قبض شيئا واحدا وهو لا يزال يرد به وما الورقة فان كانت لمن يملك امره في ان
 تسليم اليه والدعا **مسألة** عن الشيخ يلهان مر محمد ولا در محمد وفي البيهقي اذا بلغت
 السن ثمان عشرة سنة وقد بلغت اتوكها ولم تبلغ ما حكمها **مسألة** قال قيل ان الصبي
 اذا بلغت خمسة عشرة سنة او ثمان عشرة سنة في حكم البالغات والنساء وقيل
 حتى تبلغ بالحوض وانزل الماء الدافق او بالجر والدعا على **مسألة** ومنه اذا نتج
 بتهمة ثمرات الزوج ما يحكم لها وعليها قال في هذا اختلاف كثير والصحيح معنا
 ان هذه التهمة ينتظرها الى بلوغها فان بلغت وقت التزوج فعلها العدة اربعة
 اشهر وعشرة ايام وعليها ان تحلف بالمدان لو كان زوجها فلان فلان حيا وصية
 زوجها اذا خلعت فلها الصداق والميراث دخلها الزوج او لم يدخل **مسألة** وان لم
 تحلف ونكحت عن الغير فان كان قد دخلها فلها الصداق **مسألة** بمانا فلها وان لم
 يدخلها فلا شيء لها والصداق ولا غير **مسألة** وكذلك غيبت التزوج بعد بلوغها
 فالقول فيه هكذا ان كان دخلها فلها الصداق **مسألة** كامل دون لو يكن دخلها فلا صدا
 لها ولا ميراث ولا عدة عليها منه وما التزوج فلها ان تزوج بعد بلوغها ان كان
 دخلها فتعند منه بعد بلوغها **مسألة** وان اتمت التزوج اعتدت عدة الوفاة وان
 غيبت التزوج اعتدت عدة الطلاق ثلاث حبس **مسألة** وقول تنقضي عدتها متى
 ثلاث اشهر بعد موت زوجها والقول ثبت في فاصيل الحج واما ان كان لم يدخلها
 وعين بلغت غيبت التزوج فلا عدة عليها وتزوج وشاوت ولعل بعضا امان
 لها التزوج قبل البلوغ اذا انقضت لها اربعة اشهر وعشرة ايام بعد موت زوجها
 دخلها او لم يدخل فنقض التزوج وانقضى القول الاول صح معناه واما
 ان مات الزوج وهو فقير وابوه غني فان كان **الام** ضمن لها بالصدا

فلها

فلها عليه الصلوة ان كان دخل بها الابن او بلغت فامنت التزويج وان لم يكن ضمن
 لها فلا شيء عليه والد اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر خيسر هل يجوز للمعتب لليتيم
 ان يقوم على رتب اصل المال المباع بالخيار على اليتيم ان يعديه ان ينظر له ذكر الصلاح وان
 جاز فيل على اليتيم رد غلته **قال** هكذا يخرج عند الحل فيخرج الصلاح له في مقصد واما
 رد الغلته التي اکتحمها بوجده حق فلا نقول نردّها واما رد الغلّة **مسألة** ولا تشاجل
 أم اليتيم وعصبته في قبض المهر فان القايء بالاول هو اولويه يضعه حيث يامر عليه فان لم
 يكن جماعة المسلمين فان نزلوا في ذلك الى الولي فالجدا وولي العلم والعم وسائر العصبات
 والحرار الارحام ومن تقدم منهم بالمحسبة كان اولي عن علامه والنزل ولا يضيّف التفاضل
 عند الا ان يصح منه تضييع والد اعلم **مسألة** ومنه وهل يجوز ان يشتري لليتيم
 المصحف والصلاح ويترك في يده اذا صار يحتاج الى ذلك قال الما المصنف فاجاز اذا
 كان ممن يحفظه ولا يضيعه **واما** السلاح فلا نقول بشرطه وتقييده آية الا
 ان يكون مامونا في حله في حفظه له امين والد اعلم **مسألة** ومنه وهل ينباع ماله اليتيم
 لشراء الورس والعطارد **قال** هذا من فضلة الما اذا كان واسعاً وبيع ماله فيها لا بدله
 ونفقة وكسوة والد اعلم **مسألة** ومنه ولا تنفق على اليتيم عليه حسن ونفقة
 على يجوز ان ياخذ منه الادوية **قال** يسلم النفقة كما وجبت من جنسها الا ان يستاجر
 نفقته بشئ وكان صلاحاً فقد جاز ذلك بعض المسلمين **ان** يصلح عن نفقته بدله
 او عوض **قلت** وهل ان يدفع له مما صالح عليه من الد قبل ان يستحقه اليتيم **قال**
 الشيخ عدي سليمان لا يضيّف عليه ذلك اذا ضمن هذا الاجاب عما قصد ان يستحقه
 شئ من الوجوه بخلاف ما جازح للمسلمين والد اعلم **مسألة** ومنه اذا اشكر ولي اليتيم
 ابد لا يبرئ النفقة المرفقة له بل يحل له تسليمها تامّة **قال** ان صح معه ذلك
 يقيناً فان يسلم لمن يكفلها لا قدره لا ينفق ولا ضرر عليه ولا ينفق عليه بحكم حاكم العدل
 وان كان ظناً او سواسياً فلا حرج عليه ان يسلمها تامّة والد اعلم **مسألة** ومنه
 ولا يسلم وكيل اليتيم لمن يعول النفقة فيها يستقبل ماذا ينزعه **قال** عليه ان يعقد

ضمان ذلك إلى القضاء الأيام التي شرط الله عسى أن يحدث على اليتيم موت أو شوق
 والاسباب والدعاء **مسألة** عن الشيخ أحمد رفوع رحمه الله وفي رجل خلف بتأني
 وبالغبين فأرعى عليهم رجل سهم في ما هو وحكمه بالغبون وقام البنت وحكم عليهم أشت
 على الأيتام ما أشت على البالغون **أم لا** قال قولنا ثبت على البالغين مضي على الأيتام
 ن وقول بقام هو وكيل وهو محتم حتى يصح الحكم على وكيلهم والدعاء **مسألة** ومنه
 أوصى ليتيم بدارهم معلومة في داره وأولاد كيف الحكم في ذلك قال أن لو كملها قبض
 منها وحفظه ولا يترك البلوغها فما افتد الحداث والعاهات في الموال لأن يرى الجماعة
 والوكيل صلاحه وليس لها ثمة كذلك المال إلا أن يكون وصي لها فبدفعها لها بوصية
 وأوصى والدعاء **مسألة** ومنه النفقة لليتيم طلاق والغائب إذا فرض له النفقة
 في كل شهر كذا في الحب والتمر بحسب إذا انقضت السن فمما يحسب سعة على الرخص
 والغلاء وكنيت دارهم قال كل جاز أن حسبه سعة على الرخص والغلاء وكنيت دارهم
 فذلك جاز وإن تركه بحسب بعد القضاء فذلك جاز والدعاء **مسألة** عن
 الشيخ محمد عبد الله ملاذ في الأيتام إذا خلفت عليهم بذر غنم ولم يكن عند موت
 يقيمها هو طلق باع وحفظ ثمنها **قال** أن الغائب لا يتابع مؤثمين ويستجاب
 عليها ويرعاها وهي عترة الأصول للحضرة والدعاء **مسألة** عن الشيخ محمد
 عمر رحمه الله وفي أهل بلاد الأروافع البغاة عنهم بال خوف أن تدفع الأموال
 والنفوس هل يلزم اليتيم والغائب ذلك قال أن الأروافع والتسليم على أهل الأموال
 والأصول دون الفقراء **•** وأما الغريب الذي له الممانعة فلا شيء عليه وأما اليتيم
 والغائب إذا كان لهم أموال والأصول لزوم القسط والدعاء **مسألة**
 القاضي عبد السلام بن الوالحسن والعدو إذا أقبل على البلد ونزل بها ولم يقدروا على
 قتاله وأرسل إليهم ما أعطوا كذا وما خربت دارهم وفقد الجماعة على سبيل معلوم
 على وجه هذا الغرم **•** قال أن نزل دارهم ولم يقدروا على دفعه جاز السد على
 جميع أهل البلد المضعف والقوي والغائب والأيتام والمساكين والادام
 الوارث

[illegible]

مسند الذهلي وهل يجوز الاحتساب في طل الغائب واليتم والمسجد والمجنون
 قال ان الاحتساب يجوز في حال الغائب واليتم والمسجد ولا جرة له وما لا احتساب
 له اذا كان دخوله في هذا المال على الاحتساب لا وطبق الحاكم واداه اقام الحاكم
 وكيله وجعل له جرة على ذلك فما ينزله اخذ الجرة وجعل الحاكم وكيله في ذلك والله
 اعلم **مسند** عن الشيخ محمد بن فتح محمد بن الله وفي المجدوم يحتاج الى الوضوء في الصلوة
 والمجانبه والحض وليس له احد يقوم به من زوجته ولدا وخادم هل ينجح والبير
 والنهر قال لا ينجح وشي ومباح الا انه ان كان يدخل على غيره الضرع فينجح كما
 ينجح اكل الثوم والبصل والمسجد لسبب اذا كان يكون منافور والماء والسفل الناس
 حيث لا بعدهم احد يتاذى منه ويسال الناس ويعطونه الماء يحتاج له وعلى من
 يسال ان لا يمنعه والداع **مسند** وزوجه المجدوم عليه نفقة او كسوتها ^ل نفق
 عنه ولا يعاشرها وكذلك زوجه الصبيحة مادامت في بيته ولا يحكم عليها ان ^{تغلب} تغلب
 واما المجدوم عليها ان تعاشه وقد قال عليها السلام في المجدوم كما نفق
 الأسد وقال طبع هو في اطراف الرياح واتركوه في مهاب الرياح **قال**
 المؤلف وهذه الرواية في بعض الكتب تروى انه قال ناولوه هو باطراف
 الرياح وجنبوه مهاب الرياح والداع **مسند** عن الشيخ صالح بن صالح
 رحمه الله وفي رواية طعن بها الخلف فالأهل البلد عن لها ولها ولا يرضع وهو من
 اربعة أشهر **قال** اذا عشت امد فابوه ينبغي له ان يتخذ له وضعة غنيها
 فان عدم الوه فقول الله ياخذونه منها وينفقون عليه لو وجد الله فانه يدعوها
 لمسلون **ياخذونه منها** ويعذونه بما قدره عليهم وضعة وغريها او سالا
 او ذرة لان راحتها متعلقة بالنفوس فلا يوسع للسلين تركيعها مع قدرتهم
 على اخذها الان يكون وعذله والداع **مسند** عن الشيخ شايق بن عمر رحمه الله
 وهل المجدوم ان يقعد في بيتا والده ولا يخالط الا صحرأ اذا طلب جرة من عند غيره
 البلد **قال** له ذلك اذا اجتنب ما هو ووافقه ان كان يعبد عنهم لا يشعروا

وان لو ثبتت هل على كتاب ضمان الموصي له • قال ان كانت مؤنثه مع الناس
فالتذكير بطلها وقول لا يقدح في بطلانها شيئا لانها مالا يعقل وقيل عن المج
المولاي ان ثابته ما يعقل والتذكير ما يعقل والمؤنث باختلافها لا
يعقل • وقال وقال على لغتهم وان اختلفت لغاتهم اخذ بالكثر منها وقال قال
ان كانت لغتهم التناهي لهذه الخلقة فتذكر بطلها عند الحكماء في الحكم فعلى
قول لا يشتهر بولي الضمان محكياتها اذا كان عند علي مبيع الجمل والضعف دون
النسيان ولبات اللسان • وهذا اذا قال له اكتب علي ثمن الخبز بلفظ
صحيح ثابت • وقال وقال لا ضمان على الكتاب لانه غير جائز وانما هو ذاك
مخبر عن لغة المفتي وقد لحق المفتي الاختلاف الذي ذكرناه والظاهر على **مسألة**
في لفظ وصية اوصيت لابني فلان مثل نصيب ميراث ابني فلان • ميراثي
بعد موتي ان هذا اللفظ غير ثابت على هذه الصفة اذا لم يقل ان لو كان حيا ابني
اعلى **مسألة** وترك ابني واوصي لابن ابني لم اضمن نصيب ابني • وقال ان
لو كان حيا كان اوصي له بربع • قال قال الصبي في بعض قول قومنا للثلاث
ولعل عندهم المثل هو الشيء بعينه فكان اوصي له بنصيب ابني والظاهر على **مسألة**
ومر اوصي بوصية للحدودات الموصي له قبل الموصي هل فيه قول لا تبطل الو
صية ولا يكون الموت كالرجوع • قال ذلك على قول من يقول ان الوصية تثبت لمن
اوصي له بها ولو كانت وغيره حتى يرجع للموصي عنها والظاهر على **مسألة** عن الشيخ
حسين المرقا اوصت لاولادها ما بقي من عطرها وكسوتها بعد موتها وضمن
واوصت الاخرى لاولادها ما بقي لها كما اوصت لاولادها ما بقيت
الاخرى فما يكون لها ما اوصت به لها الاخرى • قال كلتا الوصيتين ثابتة
واختلفوا فيما صار للباقية منهما ما اوصت به لها الكذا هل هو نصيب لورثها الكذا
ان كانت الباقية نقول نصيب لورثها ومنهم من يقول ليسوا هم منه على شيء • **مسألة**
طهر الوارث ان كانت الوصية محقة تثبت يوم اوصي بها وتجرى له بثبته قال ان الوصايا

على أصلها لا تجب إلا بعد موت الموصي وهذا هو موصى به يوم الوصية والاعمال
ووصي بخلة للقطرة ولم يقل يفرقها ولا غلتها أن تكون كما لموصي يفرقها ولا يفرق
بينها وبين غيرها أو كما لموصي يغلتها ويجوز طناها ويشكها بغيرها بغيرها قال إمام
أصلها لا يفرق بخلة على ما بين لنا على هذه الصفة والاعمال **مسألة** ووصي بخلة
وقفا في مال الغلظة وباله الغلظة لا ينفذ في كل واحد منهما النصف لا يجوز غير ذلك
قال ينفذ في واحد منهما النصف وهو الأكثر الذي وقيل ينفذ فيهما شاءوا عليه
قلت وإن كان أحدهما غلظة والأخر غلظة ينفذ في كل واحد منهما أو كل واحد
النصف لا غير **مسألة** قال إذا كان الوقف معيناً كان القول كما مضى وإن كان جزئياً
معلوماً مثل ربع غلظة مال الغلظة وربع غلظة مال الغلظة لا يجوز له إلا أن ينفذ
في كل واحد ربع غلظة لأن الغلظة تزيد وتنقص في المالين لا عمل على غلظة الأصل
ن قلت وإن عدم أحدهما ينفذ الباقي النصف أو بقدره وتسقط حصته للعدم
بم ينفذ منه الجميع ن قال ينفذ في كل واحد منهما ما عاينده من الغلظة وإن عدمه غلت
أحدهما فلا يلزم منه في معدوم الاحتجج بقوله تعالى أنه عليه كذا وكذا في مال الغلظة
وباله الغلظة ويكون النصفان عليه من غلظة ما عاينده كذا وكذا وقفاً فإذا عدت الغلظة
وأحدهما الزم في الباقي والاعمال **مسألة** الشيخ جيب إذا وصي في مال دون
ماله فهذان اللغزان يتعاقبان وللغني واحد **مسألة** قلت له وإن قال مشك
الغلظة التي كذا وكذا وكذا أنشأ لك الذي كذا في ربع كذا فوجد له هذا كذا دون
ذلك ينفذ ذلك كله ما عاينده أم بقدر واحد وتسقط بقدر ما يوجد أم لا ثبت
ذلك لعدم الصفة صح أن هذا الموجود وبعد ما ذكره ووصي فيه أو لم يفرق
مسألة قال إن أقر قول أهل العلم يخرج هذا الوقف ما وجد له قلاً أو كثيراً ولا يقل
داخل في الأكثر وقيل هذه الوصية لا تثبت ولا تنجح لأنها لم تترك على الصفة
القائمة بها والاعمال **مسألة** ومنه اختلف فمن يوصي بشيء من المالين
يقوم به في ضد نقول المنقطع وقول على قدر الغلظة بينهما والاعمال **مسألة**

الصحيح في قسمة ما وصي به من يقوم به في وصية الموت انا واقف على ذلك ضعفا
 ثم انه يصح في كتاب الله مع قوله والعاملين عليها في الاثر ان قسمة هذه
 الوصية للقائمين على تدبيرها في حياتهم على ذلك هكذا في جميع المشوكات على حسب
 ما يفي به قبل **المسألة** ومنه وادامات الزوج وهو كاتب لزوجته نفقة
 وكسوة وسكن بيت **مسألة** بعد موته ما دام في العدة منها يجب لها ذلك اذا
 ثبت الميراث لها ام ثبت لها ولو لم يثبت لها الميراث اذا كان ذلك ضمانا قال
 ان مات هو قبل انقضاء عدتها منه في وجوب الميراث لها من اختلاف وعلى
 قولنا وجب عليها العدة وجعل لها الميراث اوجب لها النفقة والكسوة الذي
 جعله لها مادامت في عدة الوفاة **قلت** وان كتب لها نفقة وكسوة وسكن
 بيتا فلان ذلك بعد موته ضمانا عليها فلما لم يملكها او خالفها او اذنت منه
 فلا النفقة والكسوة وقد روي عن السكن في اجل الضمان ان لها شيء **ام لا**
 ام يكون القول قول الزوج في قدر الضمان قال ان القول قول الزوج مع
 يمينه فيما اقر به وذلك في قول بعض فقهاء المسلمين **قلت** وادامات الزوج
 غرض زوجته ونفقة عدتها منه وادامات والده قدر الضمان للتمتع بها به
 النفقة والكسوة الهاشج **لان** قال اذا كان وصية وضمان بعد الموت
 فهو لزوم ذلك اختلاف وكان فيه الاختلاف غرضه الحاكم لمسلمين **قلت**
 وان مات هي والادوار بينهما الزوج او رثته النفقة والكسوة وقدر السكن
 يحكم على ذلك من اجل انه كتب وضمان قال اذا كانت الوصية لها بذلك ضمان
 عليه لها وكانت بشرط ان مات قبلها فخرج في وجوبها عليه لها معنى الاختلاف
 عندنا ونحن لا نقدر نقول باثبات ذلك لها على ما ذكره غيرنا لا نخطئ وقال
 غير هذا في فقهاء المسلمين **فما هو الذي** **مسألة** وما وصي له من نصيب
 احد نسبه وكان له ذكر وانما النسب ذكر او انما كان له ابن واحد ذكر او احد
 انثى وكان له اكثر من ذلك ذكر او انثى قال لم يسمهم ذكر على ما بين في على هذا

اللفظ وان قام عقل نصيب احدا ولله وكان له ذكورا ونثا فقبل القسم
 ذكورا وقيل لهم انهم انهم وقيل له انما الخلفا وقيل له انما الخلفا **مسألة** قلت ولا كانت العتقة
 هكذا وضمان اعيانها بتهمة وسوكت كانت من ضمان او غير ضمان **مسألة** قال اذا
 كانت وضمان او كانت اقل في اثباتها اختلاف فيها وجدناه عن بعض
 فقهاء المسلمين ان كانت وصية في ثابته لمن لليث والد اعلى **مسألة**
 وفي رواية في يثوب والد او يكذا فمقتضى نصه للاصلاح اموال مسي كذا
 قربة كذا او اموال مسي كذا وقربة كذا ولم يذكر الاصلاح وكانت لهذا
 المسجد اموال شتى منها العارة وشي منها الفطرية وشي منها على اى عمارة
 وكانت اموالها الصغرى والكبرى ان يكون ما وصى به الاموال هذا المسجد على
 عدة امواله بالسوء تمام **مسألة** قال اذا كانت وصية الاموال هذا المسجد
 فانه اذا اصلاح هذه الدار للصومى هذا الاموال مسجد كذا وقربة كذا اشياء
 من امواله فانه يجزئ ذلك اذا لم تكن الوصية للاصلاح شئ معين معينه
 من اموال هذا المسجد على معنى ما وجدته وحفظته من جوابات اشيا هذا المتا
 خرين والد اعلم **مسألة** عن القاضى الى زكريا الى الوصى بوصى بوصايا في
 في طاله ثم يجعلها بعد ذلك في موضع محدد وطاله فان الوصى بالخيار ان شاء
 انفذها في حيلة المال وان شاء منع ذلك للموضع المحدود واذا وصى بوصايا
 في موضع محدد ولم يذكر حيلة المال فان الوصى لا ينفذ الا في ذلك الموضع
 المحدود واذا الحقوق والوصايا التي من ضمان اذا اقرها وجعلها في موضع
 معروف وطاله للوصى ان ينفذها او حيث شاء من المال والاعمال **مسألة**
 ورجل عريان او وصى بعقبة رقبة فساو وصية واحد غيره واشترى له
 عبدا بقره لهذا والسواحل وغيرهما واعتقد هناك بجن ذلك ولو كان
 قيمته هناك اقل من قيمة العبد بقره ان املا **مسألة** قال لا يضيف ذلك على
 هذه الصفه اذا لم يشترط العتق في مكان معلوم والد اعلم **مسألة**
 وفيه

وروى في الوصية الاول والاخير مثل ميراث ابيهم وما له ان لو كان ابو طريحاً ايكون
 ذلك بينهم بالسوية ام المذكور مثل حظ الماشية • قال عندي اظهر بالسواد ا
 كانوا ذكورا وبناتاً وهو بمنزلة وروى بذلك الاول والاخير ولما ذكر وبنات فاما
 الوصية بينهم • قلت ويخرج ذلك في باقي المال بعد الوصايا ام يكون ذلك بمنزلة
 الوصايا ويشترك الوصايا في الثلث ام كيف يكون خرج • قال معي انه في الثلث
 الوصايا واحسب اني حفظتها وحزب الاقارب بيان الشرع وسمعت الشيخ خلف
 بذلك ويرفع عن الشيخ عن عبيد الله انه وجد الوصايا وانه علم • **مسألة** وروى
 بما له في ذلك ان كان المال موضعين بينهما ما لا غير ان القول قول الورثة ان المكتوب
 له القطعة الفلانية • وما اذا قال الورثة لم يعلم اي الموضع كتب فاعتكنا فقال
 وقال ثبت له الاصح للمالين • وقال وقال ثبت له وكل ما انصفه • وقال من
 قال ثبت له الاكبر للمالين • وما اذا كان اقل ولم يعلم اي المالين الذي اريد ولم
 نقل الورثة بشيء فقول انه لا ثبت للقول بشيء للمالين لان اقل لم يرجح اي للمالين
 الذي اريد • وقال وقال ان الاقل ثابت ويكون على تقدم الاختلاف مثل
 الوصية والاداء • **مسألة** عن الشيخ احمد ملا في الوصية اذا لم يخرج الثلث
 وفيها كفاية ايمان وصلوات ينقص عدد المساكين او ينقص الاطعام قال ينقص
 وعدد المساكين ولا ينقص الاطعام لانه اذا نقص الاطعام لم يجر ذلك الاطعام
 لاجل الفدية قول المسلمين • ولاجل الفدية قول الطوسي والداودي • **مسألة** وروى
 بخلافه للسجدة لم يشاء فخرجها فبين كيف الحكم فيه • قال ان كان اوصى بخلافه ولم
 يوص باكثر فان كانت هذه المصدة قد نفقت وصارت تصلح للفصل يوم وتخرجها للسجدة
 لعله يعني يوم موت الموصي في الورثة وان نشئت بعد صرحت عن الرجل ولا عليه في
 طالع غير بخلافه وانه علم • **مسألة** قلت الرجل يلقن الوصية هل تثبت وصيته •
 قال ان كان ذلك بغير عقل لم تثبت وصيته وان كان ثابت العقل فقال في كيف

او صفي باب البر فلقن ذلك فذلك ثابت اذا قيل للمريض عند طلق عليه الوصية **مسألة**
 عليك بهذا فيقول نعم فهو ثابت على كل قول والدعاء **مسألة** الزام في الوصية
 بخمس كفارات ملكو كل كفارة منهما اطعام ستين مسكينا او وصي في رقعة اخرى خمس
 كفارات ملكو كل كفارة منهما اطعام ستين مسكينا او وصي بعشر كفارات او اقل من خمس
 والتابع في خلافه متفق كذلك لو وصي صيام شهر رمضان على هذا المعنى ثبت
 ذلك **مسألة** قال ان كان التابع متفقاً فيجب ان يثبت الاكثر وان كان مختلفاً
 فيجب ان يثبت الوصية الاجرة وعلى قول من يثبت الاكثر الوصيتين حتى يصح
 ان يرجع عن ذلك والدعاء **مسألة** الصبي او صبي بان كان يدعي عليه حقاً بعد وفاته
 فهو مصدق فيما يدعي عليه حتى تصدق له الكفاية ولو لم يحد وصي بقضاء وانفاذ كل
 حق يدعي عليه والى بعد وفاته لم يدعي عليه وان صدق فيما يدعي عليه ان كلا
 اللفظين جائز على قول من يثبت التصديق ولهم والمجوز وسواء في قول من يثبت
 التصديق وقوله قال التصديق لا يثبت حتى يكون قد رد وقوله قال لا يثبت
 حتى تقوم به البينة وقوله قال لا يعجب التصديق ولا يجز خوف دعوى حيلة
 المال في الدون وثبت في الوصايا ولعل شيئاً ناصراً حتى يوصي بتصديق كل
 مدعي عليه كما وصي يا ثباته ولا يثبت على نفسه وقد فعل ذلك وادام شيئاً خلف
 شأن فكان لا يعجب بهذا ويقول لا يجوز جعله ولذا الوصية فان جعل وصي يثبت
 في بعض القول والدعاء **مسألة** ومنه وفيمن وصي له بالبعد اربع غلات
 ووجد مكتوب في وصيته وصي فلان فلان الغلات فخلت به الضرر والى الغلات
 تنفذ لهما في افطار صائمي شهر رمضان وقام مؤثراً ووجد ايضا مكتوب وصي
 فلان فلان فخلت به الضرر والى الغلات وهو هذا المال تنفذ لهما في غار مسجد
 كذا وقام مؤثراً ولو علم ان الوصية للفقير والفقير لهما اللعان فيقول لا يثبت هذه
 الوصية لان تمتع بعينها اما او صولتها ولعله يخرج في معنى النظر فيها العلة

صحح بواغين هان ون قال قائل انهما تقسم بين المعينين من باب الاصطلاح والنظر
 لم يخرج والمحق اذا قسمت العلة بينهما على سبيل النظر ونجى العدل • وسمعت الشيخ
 للرحوم خلفه سنان افق مثل ذلك على ما ذكرناه والقول الاخير • قلت اذا قال
 الوصي والورثة او احد الورثتين هاتين الخلقتين المقيتين للعمار وهاتين المهيمنتين
 للفظ والقبول قول من قال انهم بذلك كان ثقتا وغوثا ام لا • قال ابو الوصي فيكون
 وهذا الورثة فان مدة طر ذلك قبل وقوع اخراج ذلك الحكم حاكم وقالون هاتين للعمار
 وهاتين للفظ فقول الورثة مقبول في ذلك كما ان قولهما لكم مقبول في حياته
 والدي • **مسألة** عن الشيخ ناصر بن عيسى في وصية العدة والماتما الذي تركه من حدة
 معينة فقد حفظت عن ابن عبيد ان الله يجعل العدة كما وسط عدة المثل في ذلك الموضع
 بالقرى من اهل العلم والعرفه بذلك فيكون بعد ذلك كالمحدود ثم يضرب لذلك الوصايا
 في تلك الوصية وكذلك الوصية باحة الحج التي غير محدودتها واشبه ذلك الوصايا
 وهذا اذا لم يخرج بملة الوصايا والثلث • وقال الصبي في الحج التي غير محدودة قول
 تجعل كالدوسط جرد قول كالفحج وعنده ان العدة هي مثلها والدي • **مسألة**
 قالت ابنت كاشان الوصية ثابتة حين اوصى بها الموصي ولو مات الموصي ليقبل
 الموصي على قور ولعل القول على غير هذا القول واخذ هذا القول فلا يخرج والصواب
 والدي • **مسألة** الصبي في اوقاة اوصت لابن ابنتها بخلة مهلبق وخلة بونج
 وزاها معينتين وكانت تحت كل خلة صوفة مفسولة قبل موت الموصية ولم
 يكن بين الخل والصوف المفسول للفصل الشرعي بين الصوفة والخلة بعد
 اذ اخرج ان الفصل للورثة والخلتان الموصولة لهما والقياس بين الخل والفصل
 نصفين ان كان اقل من سبعة عشر ذراعاً وان كان اكثر رجحت كل واحدة الى الورثة
 اذ اخرج والدي • **مسألة** ومنه وعن اوقاة اوصت بكسوتها لمن يقوم بها في مرض
 الموت وذلك بقيامه عليها فاكثر ما جاء في اثار المسلمين • انها ثابتة • **مسألة**
 خارجة على السبيل القضاء وقد قيل انها لا تثبت لها وصية مجزولة وروي عن هذا

عن أبي مخنف، وقيل علي بن جابر في تأخيرها، لا تثبت لأن القيام بتفاسل وقيل له
بقدر غنائها في الورثة والدعاء **مسألة** ومنه عن عائشة أوصت ما بيني وبين عطفها
وكسوفها بعد تكفينها وتحبيلها منها الموقوف بها ترى في ذلك على أنه قد قيل إن ثابت
لمن ثبتت له الوصية منها ولا تثبت الوصية لوارث ولا لعبد وارث **قلت** إن هذه
للإمامة قام بها جماعة من النساء وغيرهن من محض الليل والنهار وغيرهن فلا يحظر إلا ليل الليل
أو نهاره على أن كانت اجرة فالجدة مقسومة على قول العنبر والخدعة إن أدركت
والأمانة لها حتى يصطالحوا في موضع آخر فبعض المسلمين قالوا إن القطع عليه
بالليل والنهار رجع وإن كانت وصية لهم بالسوء والدعاء **مسألة** الزام على
فيمن أوصى بخلاف طاحت في حياته هل تثبت وصيته في مكان الفخلة أم لا **مسألة**
قال الزهري لا يثبت له مكانها والدعاء **مسألة** ومنه إن بيع الخيار رجع
في الوصية على قوله يعجبني ذلك والدعاء **مسألة** ومنه واختلفوا في حجة الف
والزكاة واليمان فقال قوم الثلث وقال آخرون وليس هو من الثلث أوجب
لأنه لو أقر بذلك لم يوص به بانه لا يلزم الورثة والدعاء **مسألة** ومنه
أكثر القول أن الجدة وثالث للملأ فيها قولها وليس المال لا ينافر يعملون أنها
والثلث ووصية الأقرين من الثلث ولا يعلم في ذلك اختلاف والدعاء **مسألة**
عن الشيخ حميد بن محمد بن أبي بطعام عن عائشة زوجات ووصية غير حاض أو كان
ساكنًا في غير بلد الموصي فجاء الموصي بعد أيام العزاء وهل يجوز إنفاذ العزاء بعد
أيام العزاء أم لا **قلت** قال وجدت أنه إذا كان الموصي الذي يلي من عزة الميت
فجاءه لإنفاذ العزاء بعد ثلاث أيام وموت الموصي وإن كان الموصي أجنبيًا
غير من آل الميت الذي يلي من عزة فلا يجوز إنفاذ العزاء بعد الثلاث الأيام
الورثة إن كانوا بالغين حاضرين عاقلين **قلت** وإن كان الموصي
غير بلد الموصي علم بموت الموصي أيام العزاء أو بعده هل يجوز إنفاذ عزة
الموصي في بلد وصية أم لا **قلت** قال تقدم وأكثر القول أن العزاء ينفذ في بلد الموصي
ولعله

ولعل لا يعدم والاختلاف والدعاء **مسألة** ومنه فكتبت زوجتي وصية لي
بصداقها الأجل الذي تزوجتها عليها من حدث بها موت قبلني وضمان لزومها
لحقوقها فما الحكم في هذه الوصية • قال يعقوب بن الوصية لا تثبت للورث
وان كان الضمان معروفا فنعسى ان يثبت الضمان عند بعض • وفيها معي على
هذا المعنى أقرب إلى الإبطال الآن هذا فيد استثناء وانظر في ثبوت الضمان وثبت
أعز من الخلام بذلك والدعاء **مسألة** ابن عبيدان يهن وصي الغد بوصية
وضمان فمات الموصي لم يطلب ورثته من الموصي ما كتبه لها كلهم ثبت ذلك أم
لا • قال إذا كان الكاتب حيا فلا يؤخذ منه إلا بعد موته على أكثر القول والله
اعلم **مسألة** وفيمن وصي بكذا الالة فضة لثمن ضمان أو غير ضمان ولم
يوص بانفاذها وبال بعد موته تثبت أم لا • قال يعقوب بن تثبت هذه الوصية
على صفتك هذه والدعاء **مسألة** ومنه فمن وصي بحقوق ضمانات منها في وصية
ومنها في صكوك غير الوصية فعلى كل طرف مكتوب له وهذه الوجوه بمن فيها
هو مكتوب له كان بالغا أو تيمما أوها كأم لا • قال إذا الوصية وغير
والضمان فلا يعين على الموصي على أكثر القول • وإذا الضمانات والحقوق فعلى
للكاتب اليمين • وإن كان تيمما فلا يعين عليه مادام تيمما وإذا بالغ فإن كان
وإذا فعليه اليمين وإن كان غير ثلاث فلا يعين عليه • وإذا أطاعك فليكون
لورثته والدعاء **مسألة** ومنه فمن وصي بنصف غلة بالذرة كذا يعرف
على فوات تلك الذرة ثم هلك الموصي وترك أموالا يملك للذرة أصلا وأموالاً لا
يبيع الحيا وأموالاً بالحق المقبوض تدخل الوصية في نصف جميع غلة الأموال
المذكورة أم في نصف غلة بالذرة فقط • قال إن الوصية تدخل في نصف غلة
بالذرة لا في نصف سائر ما ذكرته على أكثر القول والدعاء **مسألة** فكتبت
الذات الذي أحفظه من أثار المسلمين إن الوصية تنفذ نصف يوم وصي الموصي
وقال تنفذ نصف يوم يموت الموصي • وقال وقال بصرف يوم الانفاذ وهذا القول

الاخر اجبت اليه على صفتك هذه فاذا صرف **●** بالذلة هو ولو من صفته كان ذلك الوقت
 الصدقة ثمانية وعشرين ثم ارجع الصرف الصدقة اثنان وثلاثون فلساً
 فتكون زيادة الصرف للورثة والنقصان عليهم والدراهم **مسألة** سئل الشيخ
 ناصر بن عيسى عن اوصي على نسف وصيته له وثمة كل بخلة له وثمرة كل شجرة له
 بموضع كذا ان توفي على الفوق وقيل كذا فانه يستاجر ما يعني تلك
 الثمرة ووقت طلوعها الاصل ما قال تقوم الابهة وتلك الثمرة او من الموصي بها هل
 تحمل ثمة تلك الفحل والكرم الموصي بها على ثمة مال الموصي في الزكاة وهل يجوز نفق
 ثمة الفحل والشجر للموصي بثمة ان توفي على الفوق في ورثة تلك الفحل والشجر
 بعد اهلاكها **الام** **قال** فالذي عندي ان هذه بالثمة ليست معينة ^{قته} نفق
 لسنة معروفة مخصوصة بالسنين فلا يجوز نفقها في غيرها وفيها عندي
 وراية ان الغاصبة عليها مثل ثمة الزكاة ان تصرم مال الموصي وهي ثلث ماله
 ويجوز للمبتلي بها ان ينفق ما كملها في سنة واحدة او سنين شئ على هذا اللفظ
 وهذه الصفة لان الموصي لم يحدد ولم يوقت ان توفي في سنة بعينها او الزكاة
 فيها ان بلغت نصاباً تاماً وهي تجوز على مال الموصي هي في الزكاة ماله يقسم
 ماله بين ورثته بوجدها بين مع اهل العدة ولو اصاب كل شريك من ورثته
 وتلك الثمة اقل من صالح لان ذلك المال اصل واحد وتلك الثمة مجموعة غير
 متفرقة كانت في امكنة او مكان او مللثة او مللثة اذا كانت تنسق بالنهر والزر
 غير ذلك بل تنسق بالزر على ما تنسق بالنهر ولا تنسق بالنهر على ما تنسق بالزر في الزكاة
 وكل ثمة ما ينسق بالزر تنسق في الزكاة هذا فيما يجب في غرة الزكاة **●** فحل
 او ثمة كرم او زرع لان الموصي اوصي ان توفي **●** وطلعت في نفقها **●** ليست للفقار
 بل تصير لهم اذ اقبضوها بوجدها بين مع المسلمين اهل الاستقامة وما نفق
 ثمة تلك الفحل والشجر في ورثتها على الفوق اقل اراة ولا اقول له لان القبض
 لذلك يتعد منهم لها وحب المبتلي بها ان ينفقها بعد ما بان في الفحل والشجر ان

يغرب ثمرة كل نخلة وشجرة على ثلاث الفقه فصاعداً على هذه الصفة وهذا اللفظ
 ما لم يصير لها غنياً ون قال الحد يجوز أن تغربها في غير النخل لم يغرب ولم يخطم
 وتوفي به قول المسلمين وعلى هذه الصفة وهذا اللفظ احب وتوفي ثمة كل نخلة
 وشجرة على ثلاث الفقه فصاعداً لأن المسمى اوصى ثمة كل نخلة وشجرة لأن
 الفقه وقد خص وعين كل نخلة وشجرة بعينها ولو يوصي نخلة وشجرة ان توفي على الفقه
 فنقول بتوفي نخلة وشجرة حمله على الفقه وعلى هذه الصفة واسع المبتلي بها ان توفي
 على الفقه أو قال هذا القول والاكثار على قول **●** وما يصير هذا وقال يجوز توقير كل
 ثمة والنخل والشجر على ثلاث الفقه فصاعداً لم يغرب ولم يخطم وتوفي
 قول المسلمين ان المصير للفقه لها غنياً وقول ان الفقه ان ياحذ ما يجوز
 للفقه في مرة واحدة ما يصير بد غنياً والقول **●** والقول غدي الاول احوط واسلم
 وغدي على هذه الصفة وهذا اللفظ ان كل نخلة وشجرة غدت قبل موت الموصي
 وجبت بعده ان تم فها سنة للفقه كانت قبل موتها كثيرة اثرت منها ام بعيداً
 فانظر شخنا الغني في ذلك **●** وقال يجوز الاخذ للموصي في الوصية بالاطنات
 والتسمية لمرار محطاً وقول في قول المسلمين **●** وما اذا اوصى للموصي ثمة نخلة
 وشجرة او غلة بالمحدد الوقت موقت في سقيها او بالانقضاء لا بالاختلاف قول
 ذلك قال الموصي الموقوف قال الموصي وهو اكثر القول معنا ويكون ذلك في ثلاث
 قال الموصي مع الوصايا او اذا كانت الوصية في غير اجل وقت مثلاً الموصي المسمى
 له بها وكانت مضمناً في مثل الاول وهو ان المال في سقيها وبالانقضاء لا بال
 اختلاف قول في المسمى وقوله يكون على الموصي له من تطامح ان تصح ان الم
 وعلى ان لها كذا مذهب ان تطامح ان الم وقوله ذلك على الموصي له بها وهو اكثر
 القول وقوله على مال لها كذا على كل حال كانت الوصية محدودة او غير محدودة
● والشجر في الغنم شجرة وهو مكان له ساق واللغة تعالى والنجم والشجر سجلاً
 والشجرة واحدة الشجر قال اللغة تعالى فلما اذا قال الشجرة يقال انها شجرة البت **●** ومن

القاموس والشجر والنبات ما قام على ساق أو اسمها بنفسه دق أو
قام السناو عجن عند الدلال **مسألة** ومندو وراوصي وشو واللاهم لا صلاح
الأرض الغلانية ضمان لومنها وكان صاحبها مملوك أو من لا يملك أو
فعاوضه وقايضه المسلمين العدو **ب** بنظر الصلاح على قوله وقال به ويات
الموصى وكانت الوصية قبل القياض فلا فالذي بان لمو معانيها والمسلمين
أن ذلك الشيء للموصى به المال الغلاني يكون ملكا له الوصية ولو انتقل من
قبل موت الموصى لأن ذلك يخرج من حيز الدلال **و** وما الوصية إذا لم تكن ضمان
فالعلاج بموت الموصى على الشر القولي والدلي **مسألة** ومندان لم تنفذ الوصايا
الناقصة بعد القسط لها حتى لات القيمة لما جعل لها ونقصت قبل أن يقبضها
ويصير يقبضها انفاذا لها فانهما ترجع إلى أصلها الأول فيما نوافه ونقول إن
قسم الوصايا إلى التي لا تجزئ وثلاث على الموصى والقسط لها بحكم حاكم المسلمين **و** بارة
أو من يقوم مقامه مع عدمه وهو جماعة المسلمين أهل الاستقامة في الدين **و** إن
القسم لها والقسط يكون بمنزلة الحكم فيها فإذا لآت بعد ذلك أو نقصت
فلا ترجع عن حالها الأول بل تكون على ما قسمت عليه وقسطت ولا نعلم في ذلك اختلاف
والدلال **مسألة** العاقبي وإذا وصى موصي بكذا لم يقوم به في وصي موته
فروض مريضات فيه وقام به كذا كذا انسانا وكان قيام بعضهم أكثر من بعض
فيجب أن يكون بينهم بالسوية لأهم كلمهم قد قاموا به وكذلك الأشياء كذلك **و** إن
والدلال **مسألة** ومندو والأرض إذا تملكه جلد الغلاني أو غنما الغلاني أو
صفت من اليد الغلاني بعد موته فيجب أن يمتثل وصيته ما لا يفسد **و** حاله
لعله يباه على غير وجه جازي **و** وقد وصى الشيخ عبد الله سليمان تكملة وقت
و زينته وزان خماسات أنا تكملة الذي وصيته ووصى الوالي مسعود سعيد
العاقبي نصف ميثاب له في قرية زبلدان بني غافو وثبت أنا القائم بأفخاذ
وصيته بأوامر المسلمين سلطان كريم الله هو وصيته فوات بمندو والدلال **مسألة**

مسألة الزايمي نهي اوصي عليه وله بعث عبد يشترى من طالع بعد موته
 ونحو الولد ولم يعلم انه عن شيء من الكفارات او فاقلة وقد لثت الوصية بيد
 الولد لا لطلد الخلاص ما نبت عند عقد **مسألة** قال خلاصة ذلك ان يعتق ^{واحد}
 كما وصي ولو لم يعرف ان الكفارة او غيرها ولو قل ان يقول لا اعتقك عن الذي
 فلان اهل الله عما وصي به في وصيته لوجه الله تعالى والاقحام العقبه وتكون فيه
 والذات كل عضو منك بكل عضو منه وكفارة ما الزم والداعل **مسألة** عن الشيخ
 تيسر جرد وفي اوراق الصكوك والوصايا اذا انقطعت الدخول من التركة بعضها
 عن بعض في الكتاب للكتاب في اوراق الصكوك والوصايا اثبتت في كل حكم
 ام لا **قال** اتمام توفيق الله المصحيح وغير انقطاع فلا علم في ابي الذي
 فيه لا انقطاع والمصحيح وكان سبيل في صورة القارة واحد والداعل **مسألة**
 ومركب وصية ولم يلفظ على صاحبها واخذها صاحبها وادى هذا الوصي ونفذ
 هذه الوصية ام لا **قال** لا يجوز ولا تثبت الوصية بغير لفظ من الكتاب وقول الكاتب مقبول
 والداعل **مسألة** وفيهم اوصي بعشرين لارته يشترى من حب ودره ويوفى في قربة
 كذا لجمع اهل القربة سوى ابلو شرفه فان عليه طهر ان هذه الوصية يحكمها توفيق على اهل
 قربة كذا على ما يشترط الموصي ساعة اقامه ووجدت فيها وبعده السكان فلا شيء على
 هذه الصفة والداعل **مسألة** واذا اوصي لفلان فلان ولم ينسب اليه ولا قيل
 فلا تثبت الوصية وتبطل وتخرج الى الورثة وما الاثر فلا يبطل ويكون موقفا والداعل
 اعلم **مسألة** سئل ابو سعيد عن الوصايا اذا نقص الثلث عن تمامها هل تثبت الوصية
 قال نعم **قال** لربان اوصي بكفارة صلوة فنقصت الكفارة الربع او الثلث او النصف
 انقسم على تسعين مسكينا ام يعطى كل مسكينا ما يعطى ان لو كانت وتوكل يعطى كل مسكين
 ان قال زيد قبل في ذلك اختلاف **قال** قول تقسم على تسعين مسكين يعطى وكانت تابعة **مسألة**
 وتوكل يعطى كل مسكين ما يعطى حيث ما بلغت وهذا لا اى اى الى والداعل **مسألة**
 البصير اوصي بكذا فلان يقوم به في ضد الموت قيام الاصلان فقامت له نسائه احدهن

من الاخرى او حسن • قال ان عرف الوصي اعطى كل واحدة بقدر غناها وله عسك
 الى ان يتفق على شيء وهذا على قول من جعل الوصية بمنزلة اللجعة ومن جعلها وصية
 فهي بمنزلة بالسوية • وكان قال على حجة اوقال بقيامه على من بمنزلة الاجرة في
 قول حبيب بن ابي الداء **مسألة** ومنه وفي وصي تكفارة صلوة تنفذ عند وطأه بعد
 موته ولم يسم طعاماً ولا صوماً هل يجوز للوصي ان ينفذ عند الملاءم • قال كل
 من كان جازياً لم يسمها فان سماها فلا يجوز الا متشاهاً **مسألة** **مسألة**
 ومنه وفي الذي اوصى بصيام شهرين كفارة عن صلوة او عمن فمحي ان لم يصوم
 بعض ذلك ويصوم كيف ما اتفق له اذا كان اللطعام بالصيام موصولاً وقيل
 لا يجوز لان يكون صوماً بتمامه او طعاماً بتمامه وكل ذلك جائز انشاؤا لله
 والداء **مسألة** ومنه وفي وصي يكفد فمحي الله يختلف في ثبوت المصروف
 مع الكتب فقال وقال هو في الكتب واصحابها وآمها وهكذا اسماء المد في غير آية • وا
 حسب ان بعض المسلمين اخرج عن حكم الكتب في الوصايا على لغة اهل عمان ان كان ^{هو} كان
 منها والداء **مسألة** ومنه ومن اوصى لاولاد فلان بحقوق فيهم الميت فعندي
 ان ليس للميت نصيب والوصية كذلك اوصى لاهل نوى وضمان عليه لهم
 لم تلحق بميتهم والداء **مسألة** ومنه ومن جعل كبتة وقفاً ولم يسم لاحد من المسلمين
 فيحسن عندي انها لا تثبت وكذلك اذا جعل سلاحة وقفاً ولم يسم لاحد من المسلمين
 فيحسن عندي انها لا تثبت ولا قل ان اثبت على الوارث بغير ^{والدعاء}
مسألة وان اوصت امرأة لاولاد بنشاب جسد ها ولها ثياب مقطوعة ط
 وثياب لم تقطع ولم تلبس ط يجب لها ان قالها ما قطع ولست باليقطع فليس
 لها ولا في ثياب البدن الا ان تكون ارضية فهي ثياب البدن ليست اوله
 تلبس **مسألة** **مسألة** ومن اوصى لاولاد فلان بوصية وامارة للوصي لاولاده
 حامل يدخل معهم ام لا • قال ان ولدت لستة اشهر او اقل دخل معهم وان ولدت
 الاكثر لا يدخل معهم في الوصية وامان اوصى لاولاد رجل قدمات وزوجته حامل
 فان

فان وضعت الاقل من سنتين منذ يوم مات ابوه فهو يدخل معهم للثالث النسب ثبت في
السنين واللداع **مسألة** واذا اوصى موصي لاجل صدقة او شاة ولم يسم فيها
صدقة كذا او شاة كذا فعندي ان في طائفة هذا الجوز ان يعطى من صغيره وواكري
واللداع **مسألة** الصبي موصى بالفلان الى الحد فضيع احد الورثة بعض
الحروف وحرف كتاب ذلك ما يغيره فلم يقدح بحكم به من عرض عليه ذلك فصال الورثة
على نصف ما كتبه بغير رضاه من الا خوف زهاب الكل ان دخل الشبهة على جميع مالها كذا
اول **مسألة** قال لا شبهة عندي في مالها كذا وعلى من ضيع الضمان لما تولد وبسببه
واللداع **مسألة** ومنع وراو موصى بكفارة صلوة ولم يسم طعماً او اوصياً اذا كان
ثابت ونفذ الوصي بالادنى كذا **مسألة** قال فيها عندي ان الوصي بالوصي في التغيير
ووجوب في موضع اخر موعناً عند كل ذلك جاز ان يسميها لهم فان سماها فلا يجوز الا
مما سمي واللداع **مسألة** ومنع وراو موصى بثلاث كفارات صلوات كفارة
صلوة منهن اطعام ستين مسكيناً ونسي لفظ كل ا يكون الاول تاماً ولا يضره الغلط
في اخره والوصي الجبار في نفاذهن بالطعام او الصيام **مسألة** قال ان كفارة واحدة
ما سمي والوصي لم يسم بلحق فيه التغيير واللداع **مسألة** ومنع فيمن اوصى بكذا لا رتبة
فمنه لا يثبت فلانة وضمان عليه لها فانت الينة قبل ايها انتبت لها الوصية
وتكون لورثتها اول **مسألة** قال حفظت عن ابو مغيرة عن ابن الصقر انها لا
وان الوصية راجعة للادنى حتى يبين للضمان وقبل كذا وتكون في قبض الوصية
في حياة ايها او قبض وكيلها وحفظت ثبوت هذه الوصية عن المشايخ **مسألة**
وعلق برسان وابن عبدان **مسألة** قلت له واذا كتب ابوهار جوعاً على هذه الوصية
رجوع اول **مسألة** قال له رجوع عنها ورجوعه ثابت في بعض القول وقبل عليه **مسألة**
والقيمة ان كان الموصى به اصلاً او وصياً وقول لا شيء عليه وقول لا رجوع
له وعندي انه يلحق الادنى بلحق القصة **مسألة** قلت اذا قال الاب في حياته عند

قد كان كذلك لا يتعقبت الا شيئا فلا بد وتروعا على ولا تسلموها والى بل الوصف
 بذلك ايقبل قول **الآب** بعد ذلك **لا** قال اصل الوصية لا تثبت لو لا ان كان
 ونياب القضاء والاضمان والذريعة **الآب** انها وضمان فلا تنفذ في الحكم باقصر
 بالكتابة وقد تقدم ما قيل في **الآب** والاختلاف ان لو كانت الوصية ثالثة صحيحة
 ووجه ردها الا يرى للآب رجوعا الى البطلان والقيمة في بعض القول **والعلم**
مسألة في جملات وترك زوجة يتيمة ووصي لها بالنفقة ولا نسوة وطلها
 دامت في علة الوفاة من ضمان عليها لها ان يحيط بها ذلك ليعود مات ام يوقف ذلك
 الى ان تبلغ وتختلف بينا بالبدل في هذا الكلام **لا** قال عندي انها تعطى ما هو
 لها من زوجها على يد وكيل لها او وصي يقوم بالقيمة ان تثبت لها الوصية الثالثة
 ان اذا جعلت تحتها وصفا **فان** بلغت وطلها لو لا ان منها اليهين بالبدل
 تعلم ان زوجها وصي لها باطل فالذي يحلوه في نفس وجوب اليمين عليها
 وصيت به زوجها بعد البلوغ او لم تزوج والدعا **مسألة** واذا اوصى لزوجته
 بحيث تستحفظ الحوائث بكذا وطا وتترك زوجها اسمها بحيث تبنت عام
 محمد الحائثية ولم يترك غيرها اثبتت لها الوصية على هذه الصفة **لا**
 قال ان الوصية لا تثبت لها على هذا الوصف في ظاهر الحكم الا ان يصح بالبيعة
 انها هي للوصي لها بالحق والا فالوصية موقوفة واما في حكم الاطمان فلا يطا
 قلب الوصي ولم يشك في ذلك **لا** يعلم انه تزوج غيرها فلا يضيف في بعض
 وقول لا ينفذ على الاطمان والدعا **مسألة** وروى بركة او كفارة صلوا
 او صيام او ايمان مغلطات او وسلات او نذر او بعد موته على ورثته
 ومحكم عليهم اخرج جميع ذلك بالاجماع ام فيه معنى الاختلاف فلا عليهم ذلك
 بالاختلاف على بين اهل العلم وعندى انهم يجوزون مجبورون على ذلك
 وليس لهم كهاكم واما اذا اقرها لك هذه الحقوق ولم يرضها فاقال
 على الورثة اخرجها وطلها حتى يصح اداؤها وقال في الاشياء عليهم حتى يصح اداؤها

تھا واللہ اعلم **مسند** الزامی ولا اوصی للوصی فخلت معصية لشئ والاشياء وما
ومر بها مدركة ففهم اختلاف قول اذا اوصى بها ثم قال غير مدركة ومضى مدركة
في الوصی وقول هو رثة الوصی ولا اكلها تخلف فيه وادراك الخل في الشئ القول الاصل
في الخلقة فلا يسيب قاضيات او يسبغ دركيات فهي مدركة واللد اعلم **مسند** المصحي
فمن اوصى بكذا احد وضمان علمه لا اوصى له الا بعد موته ثم اوصى على نفسه بذلك
لاحد ثم اوصى بقضائه وانفلا كما كتبه على نفسه في طالع بعد موته انه ماصح لفظه **مسند**
الحجة كعادته يظهر الحجة ثبت وجاز ولو يوسط في الكتاب على حسب ما عندي كان
الشيخ يرفع الاختلاف فيها نسق على ثابت واللد اعلم **مسند** ورواها في الخلقة
وفيها أثر مدركة فقال قوم هو للورثة ومنهم من اوصى بها لمن اوصى له بها وان كانت
مدركة فهي ثمرة ما اوصى له بها واللہ اعلم **مسند** ورواها في الخلقة
فيها أثر فتمت كما دامت تحمل له وليس له في جزها شئ وان اوصى له بثلثها وفيها أثر
فانما تلك الثمرة وحدها واللد اعلم **مسند** ورواها لاحد بardon سيفه ولا
تقايد فوله سيف واحد وثقف واحد اثبتان للوصی له او المقلد ام لا قال في
اختلاف والذي نراه لا يثبت هذا الاقرار ولا الوصية حتى تنفذ اليه العادة لان
هذا السيف وهذا الثقف هو هذا الذي اقر له اوصى له به وضمان واللد اعلم **مسند**
وانما اوصى احد من اهل عمان لاحد بحبة وكان عنده حب وارفع عندي ان الارز لا يدخل
في الوصية لانه اهل عمان لا يسمون الارز حبا وادخل الارز في هذه الوصية فعليه
ان يدخل اليه واللوبياء الفرج والفلفل وشباز كما يكثر تعديله واللد اعلم
ورواها في الخلقة وعا فید وکذا وکذا او غیری وکذا وکذا کان فی بیتہ شئ لم
یکثره باسمه يدخل فی الوصية وينفعه قوله وغیر ذلك قال الخ لم احفظ في هذا
شئ والاثربل سمعت للرحوم خلف بنان يقول انه يدخل جميع ما في هذا البيت
فعله اللفظة واطنه كذلك واللد اعلم **مسند** عن الشيخ ناصر مجیس فمن لبعض
اولاده بيته عا فید وصلاح واثية واولية خروف وخشب بحق وضمان عليه

لهم يكون مثل الزور والخرق • والخشب إذا كان في مائة مناديس تدخل المناديس
 في الوصية إذا وصي بمائة وخشب أو عينة العينة والخرق أم لا • قال آية
 الصبي في الزور ليس من الخرق والوصية بالخشب لا تدخل فيها المناديس ولا
 السفارين معنا على التسمية والآخر ثبت يوم الآخر والوصية فثمان قال بعض
 ممن نزل الآخر وقال بعض ممن نزل الوصايا بعد موت الموصي **مسألة** البقي
 وإذا وصي للموصي كذا والآخر لفقاً وقيل كذا أو لفقاً موضع كذا كانت هذه
 الوصية لمن كان كذا والفقرة كان الساكن فثمان تقسم الصلوة أو قيمها وإن
 قال لفقاً أهل قرية كذا كان ذلك لمن كان يتم الصلوة فعنه القية لا غير • وإن
 قال في وصيته لفقاً وقيل كذا فإن الوصية تكون للفقراء من أهل هذه القرية
 الذي ليسوا بمحاذرين فيها وإنما هم وباوهم واجدادهم ورسلاهم فكان قبل
 والد **مسألة** ومنه وصي بشي لفقاً فليج كذا يكون لفقاً إرثاً بام
 سكانه فلا يرث لفقاً إرثاً بام وقد عنت وصية لفقاً الغنى من ذوي فصولها
 لفقاً إرثاً الغنى والد **مسألة** ومنه فمن وصي أو قرعاً عالة الغلاني
 أو يغلبه لفقاً وقيل كذا وقيل مؤيداً أنه للزكاة في هذه الغلة والأصول الموصي
 كلها والمقرعها لفقاً إرثاً بام واحد ودين أو غير واحد ودين وراثتهم قبل قبض سهم
 فليس لو ارث شي من باب الميراث وإن التحق شياء فلا جعل فقر ولا علم في هذا
 الفصل اختلافاً وثبتت الزكاة في هذا الملك • ولا ميراث نصيبه قبل القسم ولو
 كانت غلة جمعة وطأت أحدهم قبل قبض نصيبه منها لم يكن لو ارث شي والوصية
 لفقاً وقيل صغيرة كانت أو كبيرة فهم غير محذرين وقيل أنهم محذرون والفق
 بين المحذرين يجوز تفضيلهم إذا لم يكونوا محذرين ولا يجوز إذا كانوا محذرين
 وإنما يعطون بالسوية وإذا كان أحدهم من ثمان فالوصية بينهم بالسوية
 أعلم في اختلافنا والد **مسألة** وإذا وصي له سلاحاً فأنما يكون للموصي له
 جميع سلاحه وواقع عليهم سلاح المحذير والخشب وكل ما هو معروف بالسلاح

والدعوى **مسألة** قال المصنف الذي وجدته في إنا المسلمين منهم الذين الوقف على
الوارث لا يثبت ولا خلاف في ذلك **•** وإذا أوقف الموقوف على ولد له واثنا سلعوا
المن ينقصوا واسندوا إلى شيء من الأبواب بعد انعقادهم مثل الفقهاء والمساجد فإذا
رجع الموقوف بالوقف فله الرجعة وإذا أضاف ولم يرجع فقد قيل في ذلك باختلاف **نقل**
وقال الثقات ولم يرجع فالوقف ثابت إذا كان إجماع الفقهاء والمساجد ولغير ذلك
أبواب وأبواب البر لا بد الوقف صيته هو ثابت إذا كان يحجج من الثلث **•** وقال
وقال إن هذا الوقف إذا أضاف الذي وقف للملوك فلو ثبت أن يعزوه ويقسمه **•** ميراثا
المن يكون ورثته سلمات الموقوف لم ينقصوه ولم يعزوه وجعلوا المال على وصيته
المن مات جميع ورثته وجاء ورثتهم بطن ثاني فيكون المال في ألبهم على عذرهم والبنون
فيه رواة وقال في ذلك مثل حظ الأنثيين **•** والقول الأول أكثر أن البنين والبنات فيمن
وغيرهم البنين بنات البنين وأبناو البنات وبنات البنات فلا شيء لغير ذلك **•**
وقال في ذلك مثل حظ الأنثيين **•** وقال في ذلك ما دام طهر من موصيه لم يمت
للأبوين طهر من رجعت الوصية للفقهاء والسجد **•** وأما بيع المال لهم بعد أن انقضى
وغيره ولم يقوه على قول **•** وأما الأول فلا ينقص طهر البيع إذا لم
ينقصه ولا الميراث **•** وقال في ذلك أن المال موقوف لا يجوز فيه البيع ولا المساقاة
ولا بيع القطع ولا بيع الخيار إذا كان حاجة مسود الفقهاء والشيء من أبواب البر فلا
نقص فيه وهو تام على قول **•** يقول بذلك الدليل **مسألة** ومنه وفي رواية أصحت
لأنها بغلة شيء ونخلها وضمنا عليها ما دام حيًا ثم رجعت في وصيتها بالجهالة
وقالت ليس لغير علي ضمان فان قال قائل إن القول قولها في الضمان إن كان
كان هذا وجهها ولعلها يوجد في اللبس إن قومتها فكل سنة قيمة عدل الجاز
ذلك لم يبعد من الصواب **•** وإن قال قائل إن هذا العلم لم يقبل قولها كان هذا
ثبت القولين **•** وإن قال قائل هذا من باب القضاء ولها الرجعة بالجهالة كان
هذا وجهها والدليل **مسألة** عن الشيخ جاعده نجس من الوصية لوارثه لا يجوز

والأشيت ولا يعلم في ذلك اختلاف إلا أن يكون جعلها أو بعد الوارث لشيء أو الترخ
البر فيختلف في جوانبها على هذا ولا فلا يعلم أن أحدا من المسلمين أجازها فأ
ثبتها أو كان وضمان فهو غير الطوطخ إلا على الثلث أو نقص فلا في ذلك
والدرا على **مسألة** ومنه وسال عنه في الكسب مظالم تستوف بالذو لو تكن
تامة الغرض لم يقد على توريثه فالدين أرباب المظالم ككثيرها مع قلذ فالد
معها جعل أربابها وصار حكمها للمفقرة في إرب بعض المسلمين فأوصوه ما أشيت
الوصية في المال حال كسبها أو تحول المال عن ملكه بها في ذلك الحال أم هي موقفة
إلى موته سواء قال بعد موته أو لم يقل أم بين ذلك وقب **●** قال فلا في عند في
هذا أنه لا تحول في هذا الموضع عن ملكه إلى الوصية بل لا بعد موته على قول
سواء قال ذلك لم يعلم فهو كذلك **●** قلت له فلا كان ثبوت الوصية معلقا
بموته وكان عليه حق له فأنس مع وفيت حال الوصية أو حدثت وبعد
هل يصح له قضا على أربابها حال حياته وبيع له التصرف في المال عما شأ من
التصرفات وإن كان ثبوت الوصية حال كسبها أليكون ممنوعا في ذلك
لأن قال فاعلمه وعل في حياته أوجب جاز فلا أقول ففساح لمعاني تدل
على جواز في مواضع فإن التصرف على أحوال مختلفة منها ما يجوز ومنها ما
يجز ومنها لا ينبغي له وإن كان لا يحكم بباطل الله **●** قلت له فإن أوصى
لأحد معروف بشيء من الحق بعد الوصية منه بحملة باللفظة أثبت هذه
الوصية الآخرة ويكون ذلك الوصية إلى الوصية بدون غيره أم لا تصلح الوصية
منه بعد وصية بحملة المال قال نعم إذا صح أنه أوصى به إلا أن يكون بشيء
وحملة أو وصايد وقبله المفقرة على هذا الوجه فكانه يشهد أن يكون ما
يجوز لأن يدخل عليه الذي في ذلك **●** قلت له ولذا التثبت الوصية الآخرة
بل ذلك الحق على عيسى عند وفيدان يتوهم فهو الوصية الأولى كمن لم يخف
الد وحقوق العباد عند تفتاها أو قبل فيها أو التفتيم والتأخير لأنها صالحة

عليه

عليه وإياها مع وفون قال لا يحسن عندي في النظر على قول من أجازها له إلا ما في
الأثر من ذلك على أنه في هذا الموضع على هذا الذي لا وجه فيه ما في ذلك قلت له
في رجل عليه حقوق ومظالم تحتاج على كريمة ماله بل لا عليه يحمل إياها فأوصى
بجميع أملاكه للفقراء خلاصاً لها ما عليه تصح وصيته على معناه هذا حين وصايته
بالحال أم لا قال قد قيل أن في ذلك اختلافاً والقول في ثبوتها في المال لا وقبله لا
بغيره **مسألة** قلت ولا تثبت حين الكتابة فيثبت طوحيماً ما قبله ذلك
الزمن أم بما كان في المال الموقوف من كونه الذي كان له قال لا إري ما بعد الف
بدخل في المال الموصى به قبله على هذا ما صح فيه لنا شقة وبعد ما يجب أن لا بد
عليها والعلامة **مسألة** الشيخ حبيب بن علي بن كتيبة وصت فلان وموان فلان بنو
عليها فالوصية باطلة لا تثبت في الحكم وفي الأمانة في أجازة انفادها اختلافاً
أوصت فلان بنو بنتها الفاضل الغني وأما الغني في موقوف كذا البطلان في
كل أو لصامهما شهر **مسألة** بدلا من ما وفاد صيام رمضان فإن طاح لي فصل
مكاتها وغلتهما مؤجلة إلى يوم القيمة **مسألة** فالوصيتين بالفتختين ثابتة ونحو
الجمع للمنفقين بيع الأصل ونظر به جاز ذلك وإن تركوا فطر غلته كان جائزاً وإن
الفتختان في قول بعض المسلمين أجازة الفصل وغلتهما ولو لم يجر ذلك أخرون ونحو قول
بلا أجازة وقوى فناعي أو العلم والبرم فعل ذلك الأقول وإن تاح بغير تارة والألف
باطل غير ثابت والعلامة **مسألة** ومنه وفي رجل هكك وترك اثنين خالصتين
وإن عم وأوصى لبنات أخيه فغل نصيب إيهن من المال بعد موتها لو كان أبو حنيفة
بنصيب إيهن من المال لو كان أبو حنيفة ضمان عليه لم هل تثبت هذه الوصية
ولا أثبتت هذه الوصية بالقسم في ذلك هل يكون محجج هذه الوصية والثالث
من الريل ما **مسألة** قال إن الوصية بالامثال في ثبوتها اختلاف قول الثابت وقول
عندنا الوصية بالامثال مجهولة ومن الجمهور والجمهور لا يصح في الوصايا كما أن لو
شهد شاهد بشهادة وشهد الثاني فقال أنا أشهد عثلاً أشهد فلان به وكلهم

تقات فالمجول **ب**د عند الفقهاء والمجولون **ب**د عند المجاهدين هذه الشهادة لا تثبت ولا
تصح والمثل لا يعرف كيف هو ولا ماهو ولا تعرف كيفيته **ب**د كنهيتها ولا كنهيتها فلذلك **ب**د
وكذلك إذا وصي لغيره فلان ولم يعرف فلانا وفلانا وهو مثل نصيب بينهم أو غيره هذا
والجمل لا يلدري أي الأولاد أخيه ولهم سهم من الاموات أو من الأحياء إذا لم **ب**د
ولا وصية الملعون له لا تدعى فدايات له أولاد وحل له أولاد بعد الوصية
والأولاد حاضرون فهذا كالمجولان أو وصي ضمان عليه لم يترك باطلا وكذلك
لليهم إذا كان الضمان لليهم من وجوه كثيرة وجملتها لا يفهم وإذا كان الضمان
للأب فالمثل لا يفهم به والضمان هنا مجمول من الوجوه التي ذكرناها وهو وصية
باطلة وقيل ترجع إلى الثلث وبطلانها أصح لأن الإجماع على البطلان وهو أصح
وأثبت قال غيره الداعل والى قبيح من قول هذا الشيخ في بطلان هذه الوصية
بالمثل إذا كانت من ضمان لما ذكره في قوله وبطلانها أصح لأن الإجماع على البطلان
وهو أصح وأثبت **ب**د وكذلك بعد قوله وقيل ترجع إلى الثلث فكيف يصح هذا إلا
جماع على البطلان بعد رفعه لقوله قال يرجعها إلى الثلث ولو كان جماعاً
صحيحاً لم يرجع قوله قال بخلافه أنها رجعة إلى الثلث ولعل ذلك الاتفاق
على بطلانها إلا لجماع لأن الإجماع بشرطه أن لا يوجد خلاف من أحد العلماء
ومع وجود خلافه ولو كان عن واحد منهم لم يصح أنما جماع فينظر في ذلك **ب**د
وغيره اعتراض على الشيخ فيها فالمرجع **ب**د وإن لم تكن مضمونة كذلك في
اختلاف على ما ذكرنا لأن الأمثال مجعولة ولا تثبت وكذلك إذا لم يعرف الموصي
لمجولون ولا يدري منهم من هم وفيهم سابقون ولحقون ولا يدري لمن منهم
لميت أو حي ولا تثبت وصية لميت ولا وصية لمن لم يات وبطلان الوصية
للجمل ولا تصح وهو أكثر القول لا يدري هو قد نفع فيما الراجح أو لم ينفع وهو
والجمل لا تصح له وصية أبداً وكذلك وصية حيوانة وأكثر القول على بطلانها من
أثبتها فهي رجعة إلى الثلث **ب**د قلت وإذا أصح هذا الكاتب لهذه الوصية

اللغز - الا ان بعد موت الحكماء عدل اسماء الكتب طرقت هذه الوصية والافعال ولم
 يكن من قبل مكتوب بالاسم كذا في كذا اقال الكتاب انا حفظ اللغز قال ابن الاثير
 على هذه الصفة التي وصفناها بعد التعديل في المثال هو بعد ثبوتها في المجهول والوصايا
 هكذا فينا ولا يثبت اول المجهول • والكاتب ان كان في كتابه بعض المجهول والكل
 القليل فما كتب فكثر القول يجوز له ان يصلح وان يعين اسماء يحد بها او كتابته
 شبه المجهول وتزيد ما بعد موت الموصي او الموصى له لا يجوز ولا تقبل دعواه وهو شاهد
 اخر اشهد عند حاكم وعينا فهو ذلك • وان كان يزيله ينقص فلا يجوز ذلك
 دعوى والدعوى لا تنجح ومصلحة لو كان كما في الصديق رضي الله عنه و
 علي بن ابي طالب في هذا الشرح للمسلمين والداعل • وموجود في وصيته ان عليه في الحجة
 الحبيب الله الحرام حائما في ان عليه في الحجة في طاعة الله وتحمده بقلوبه حائما ان
 عليه العيون من حيث فيه ولا فلا في عليه كفارة ما لم يوفى بها في طاعة الله وفي وصيته
 ثبت عليه حكم الكفارة ويقول ان علمها كفارة ولم ينسها عما عليه وقبل نفسه
 ذلك من ارباب المال وكذلك القول في كفارة الحنف والذاعل • مسد الصبيح
 عن اوصي شي لا ولد واحد من الجارية اعداء الله ولينده هل ثبت تلك الوصية
 اذا كان فيها ارباب المسلمين وتوحيين لادلتهم • قال في ان هذه وصية مشاققة
 لمن لا يعلمها وصفت ولا يثبوتها وزادها على اوصي اولي • قلت له فان
 اوصي بهذا الحبار بوصية هل ثبت • قال هكذا عندى ولا يدفع اليد اذ خيف
 على المسلمين • قلت وهاتين توفيقا على العمل ولتد مثل ما تحسن عليه • قال لا
 يمين في ذلك لانهم ليسوا معينين في الوصية وقعت لهم على صفة الجور وفي ذلك الحال
 بخلافهم القوة على اهل دين الدفان دعوا عن باطلهم فقد خرجوا عن دينهم ولم
 يستحقوها بصفة • قلت له فان اوصي موصي لادام لم تثبت قال في ان ثبت
 للاداء العدل وله والداعل • ومنه وسئل الله عن الوصية بالاداء هل تثبت
 فيها العبد قال الداعل • وفي ان هذا مما يحسن فيه الاختلاف فمن طريق التعارف

لا يدخلون ويدخلون وطريق التسمية لقوله تعالى ان شئت الدواب عند الله
 انكم لا تدرى قلت فتدخل في هذه الوصية جميع الدواب من النعاج وغيرها والظبا
 وغيرها قال هكذا عندي وهذا اسم عام لجميع ذوات الارواح يدخل فيه الدواب
 والطيور قلت له فاسم الدواب يدخل فيه الطيور قال هكذا عندي قلت
 فالذجاج والنعاج بالحق اسم طيور لان قال معي منهم اخافوا في ذكره **والدواب** **مسألة**
 ومنه وفي رواية او صلت لاشتها او غيرها بعطرها او غابها في عطرها بعد موتها ثبات
 بعد موتها او لا ابي فوجد مكتوب لهذه الملائكة لم يستند وقبل اعطها وصية وضمان
 لزما لها اهل يدخل هذه الوصية لمن او صلت لها الملائكة بعطرها او هو لورثتها قال
 ان الوصية لهذه الملائكة لم يستند عندي فيها اختلاف قول لورثتها وقول من او صلت
 له بعطرها كالمذي بوم في الدواب ودين على غيره قول يكون الدين لصاحب
 وقول الموارث والدليل **مسألة** ومنه **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 او صلت مائة وفي موضع سلمة وفي رواية واحدة فهذا لا يضر اذا صح انها نجا
 بها جميعا ولا يبرهن في هذا اختلاف ثبت فان من عيّد النعائبة الساكنة الانكاف
 وكان احب الي ترك التعريف والساكنة لانها مضافة الى بلد ولا يجمع الثقب
 والاضافة في مثل هذا عندي لا تضعف الوصية هذه للقطعة وبجميع ما يحتاج
 اليه لنفسها واطاها بعد موتها وفي موضع وبجميع ما يحتاج اليه وجهاز للوقت
 الى ان تدفن في قبرها وفي موضع توارى في ذلك كله معنى واحد ولا يبرهن في فيه
 وقت • وبطعام وادام وحلّة وادام وحلّة لياكلها الناس واطاها بعد موتها
 على راي وصيتها فهذا ثابت وثبت لها وقد قال **قال** ان الكفن والعطر
 وجميع الجاهل الثالث **وقال** وقال هو وليس لاله لعل هذا اكثر عند
 عند هل طنا وكان احب الي ان يكتب في هذا كله واطاها وتولد ياكلها الناس
 • ومن الوصية ايضا وكل يغسلن به النساء واطاها بعد موتها على راي وصيتها
 وفي موضع آخر مكتوب قبل هذه الوصية وكل وترض يغسلن بها الناس والحل ثابت

والثالث وقال وقال ان الوضوء ثابت ايضا لما يقع فيه ذكر في الوصية الاولى
وقال وقال لا يثبت الوصية الا في ناسخة لما قبلها او الوصايا او الوصية
والله تعالى فضله يغسلها بعد موتها غسل الموتى هذا ثابت والثالث لمن يغسلها
على وجه الوصية فان غسلها واحد الوصية له وان غسلها جماعة فالوصية بينهم
بالسوية لا فضل لاحد منهم وعسى بعض يجعلها كالاجرة يجعل قسمها على قدر انعام
القليل بقلته والكثير بكثرتة ولعله اكثر معاني الموصين بقصد هذه الاجرة الا ان
مخرج اللفظ يخرج الوصية وكذلك القول في الوصية لما في القبر • وروى الوصية
والله تعالى فضله يغسلها بعد موتها هذا ثابت والثالث
وان صحت الولاية فالوجع فيها الى القيمة والوزن وهي مثقال ربيع مثقال •
وروى الوصية ونحوه في ثمانية وثمانين من الاربعة التي فيها الذين لا يرون واما ما يشاء في
الوصية الاولى واربعة اربعات فضله لا يربوها فالجسد مثقال وثلاث المال والذبح
الاربعة قال وقال لا يثبت الا في ناسخة الاول وعندى انها جنس واحد
في لغة اهل زماننا الا ان يبالغ باربعة اربعات لا يحكم له بكثر من خمسة اربعات اذ رعا
المستفهم • وقال وقال ان هذا شيء يختلف لظاهر اللفظ والحكم واقع على ظاهره
ظاهر الاحكام قاضي على بواطنها على حسب ما عندي وقد ناظرت وشكك الله في احد
منهم صدق في هذه المسئلة فوجدت فيها الاسئلة الناس ظاهر اللفظ باختلاف في ذلك
فحسن في المسئلة معنى الاختلاف • وروى الوصية وكفارة في صلاتين كفارة كل
صلوة منها اطعام ستين مسكينا وفي الوصية الاولى بكفارة واحدة كما كفارتان
ثابتان وثلاث مالها وقول في حلة مالها وكفارة الثالثة مختلف في ثبوتها • وفي
الوصية وباجرة ويصوم عنها شهرى زمان بدلا وقضاء عما الزهات فساد صبا
شهر رمضان وفي الوصية الاولى ويصيام شهرى زمان فالان كان ثابتان ولا
في الاولين ومعناها واحد ولو اختلف لفظها وثبوتها والثالث وقول في
المال • وروى الوصية وثماني اربعات فضله مالها لربيعها سلم ومسعود النبي

سعيد مسعود النعمانيين من ضمان عليها لها وفي الوصية الاولى يابح الارث
فضة وطلها التي يبيعها سائر مسعود من ضمان عليها لها اما ثانيا في المجهول ثانيا
خارجت في حق القضاء وحمل المال اذا الارث في ثبوتها في اختلاف وعلى
كتابتهن شيء من التعطيل لانهن في التعطيل اذ وفي فهم فلا يضر **•** وفي الوصية
ومحمدية فضة وطلها الاصلاح الفلج بوجار وفيه الاصلاح وضمان لزمها من هذا
ثابت وحمل المال **•** وفي الوصية وبست شأنا فضة للاصلاح فلج بوجار
وفي الاصلاح والمشهد الجامع والمشهد الحدي فلم هذا الفلج ثلث ست شأنا
وهما شأنا مختلف في ثبوتها لان الكنت **•** وبست شأنا للاصلاح فلج بوجار
وجار والمشهد الجامع والمشهد الحدي فحصة للسجد بن ثابتة اذ الوصية
بكثر **•** وفي الوصية ومحمدية فضة وطلها الاصلاح الفلج الفلج في
في سنة وضمان لزمها من هذا ثابت وحمل المال على حسب ما عندي **•**
وفي الوصية اوت سلافة بنت فارس عبد الله هذه المقدم ذكرها في صدر
الورقة لزمها سيف عا وس عبد الله مصلها الاجل الذي عليه لها ان حدث
فيها حدث الموت قبله هي زوجة اذ اصلها بذلك وهذا ثابت وحمل
المال على ما شرطت واللفظ ان مات قبله زوج له **•** وقال وقال هو ثابت
مات قبله اوت قبلها زوجها او غير زوج وقال لا يثبت الاجل الشرط
الواقع فيها والصلاق لها **•** وفي الوصية وبعتش لاريات فضة وطلها لمن
يتوصيها بعد موتها جرد على قضاء دينها ونفاذ وصاياها وطلها بعد
موتها وهذا ثابت وحمل المال لانه **•** في باب الاول وكلهم قالوا بانق
على الوصايا فهو وصية بانفسه على الاول فهو على الاول سمي وصية وان كان المعوف في ذلك
الوجه فلا عمل اثبتها والثالث وجعل على بانفسه على الاول وصية وقيل
خمسة عشر لارثة اجل الوصية الى الوصية الاولى وقد جعلت سعيد مسعود في بيع
وصية في قضاء دينها ونفاذ وصاياها واقتضاء ديونها هذا ثابت وعليه ذلك

ان كان قد قيل لها بذلك ولا يسعها تركها الزم نفسها لا بقدر واضح • والوصية
 اوصت به في هذه في الوصية الاولى ووصت لامة هذه المتسوية بقضاء وانفاذا
 اوصت به واثبت به في هذه الورقة وطالها بعد موتها على ولي وصيها كان الذي اوصت
 به واثبت به في هذه الورقة ثابتا عليها او غير ثابت عليها فقد ثبتت على نفسها ولا
 يقضى ولا ينفذ وطالها بعد موتها • وايضا فان هذا ثابت ونافع للضعف لظن فيما
 دون الخوف وخرج من حق الوفاة وصية به باطل لانها نافع لجميع الوصايا ولا يبين
 فيقتل • على حسب ما جاء في الاثر عن الشيخ أبي سعيد من الوصية وقول الكاتب لا ينفذ
 على كتبه في هذه الورقة حتى يرضى على علم وعلم المسلمين ويصح عليه الا ان يصح عليه
 وصوابه • هذا ثابت وينفع به الكاتب بسقوط الضمان في موضع الضمان وبارتفاع
 الدائم في موضع الدائم والدم الموقوف للصواب • وقد نظرت في الوصيتين جميعا وكتبت
 معناهما وطبقت منهما اوزنهما واما جاء فيه الاختلاف كل نقطة بعينها جاءوا
 على الدوام وتعلموا ان كان فيه من حق من فضل الدوام فاقبله وكان من خطأ او
 غلط من قبل نفسي وانا استغفر الله من ذنوبي انهما الشيخ جميعا جله وعني واسمايتك
 وقادرا ولا نأخذ هذا الا ما وافق الحق والصواب • وقول قول المسلمين في جميع
 الأمور والدعاء • **مسألة** • وزاد هو عما في صندوق الصندوق اولاف فيها
 بوعات واولاف • فلا قدر اثبت على الاولاف والاولاف والبوعات بله الاولاف
 او قيمتها ورفع الشيخ ناصر بعض المتأخرين انه قال لو استطعنا ان نراجع الكتب
 لنعلمنا والدعاء • **مسألة** • ومنه وروى بوصية في ورقة ثم كتب وصية اخرى فيها
 غرور في الاولاف وفي الاولاف وصايا لم تكتب في الثانية فهل قيل ان الاخرى ناسخة ^{للأولى}
 وتكون كاتبة في الاولاف كماله على ايدام ذلك خاص فيما كان في الاولاف والاخره في معنى
 واحد • **قال** • نعم قد قيل ذلك ان الاخره تسسخ الاولاف ولو كان في الاولاف لم يكتب
 في الثانية والدعاء • **مسألة** • الشقة ثابتة في الاولاف بوصية فمات الموصي
 والموصي له مشترك فاذا كان اصله مشترك فالوصية ثابتة وان كان وتدا في ثبوتها له

اختلاف والدعاء **مسألة** الزاعلي وفيه اوصى لرجل بعشرة دراهم في رقعة وادعى
 على له خمسة دراهم او عشرة دراهم او عشرين درهما في رقعة اخرى وتاخرها فاختلاف
 كيف ذلك قال فيهما يجي ان تثبت الوصية الاخرى الا ان يكون الاكثر في الوصية
 الاولى فيجب ان يثبت لما اكثر والدعاء **مسألة** على ان يمسك قال يجوز قبض
 للابن لحق اذا كان محدد ولا يضيع ماله وقادر على حفظه وزوال الشبهة وجازي للوكيل
 ان يأكل من العدة والمأثم الذي اوصى به هالكه والدعاء **مسألة** واذا اوصى بعش
 لاربات يشترى هكتن طعام وادام ونحوه فلا على الوصي ان يعدل ويكمل حصة مثل الا
 وفي تفاضل فلا يلزم فيه عند شي والدعاء **مسألة** الصبي وفي الامم يوصى
 لزوجته بسكنى بيت وضمنا فادامت حية وغبر ويكمل الميراث ان ثبتا فانقصه فلا
 اوصى به ومات لم ير اقل ابطاله والدعاء **مسألة** وعن رجل اوصى ان تنفذ عند وفاته
 صلوة وباله بعد موته وخلف ورثة قسموا ماله ولم ينفذ عند شياء وراد واحد
 منهم ان ينفذ ما يلزمه من الوصية اعليه ان ينفذ جميع ما اوصى به هالكه وادام عليه
 بقدر سهمه قال قد قيل ان كان ثلث ميراثه وطل الهالك يقع بالوصية كان
 عليه نفاذ الوصية وان نقص ثلث ميراثه عن الوصية لم يكن عليه ان ينفذ
 ووصيته الهالك الا ثلث ميراثه منه شيئا ببلغ والوصية وقيل ان اعليه
 بقدر حصته من الميراث والوصية في الثلث قلت فان اوصى الهالك بدين
 عليه وعلم به الورثة فافقتهم لئلا لم ينفذوا لئلا شياء وراد واحد ورثة
 الهالك ان ينفذ ما يلزمه من الدين قال عليه ان يقضي ميراثه والهالك
 ولو استغنى ميراثه دين الهالك كله ولم يفضل له شيء وقيل ان اعليه في حصته
 بقدر الذي له من الدين وليس لئلا والدعاء **مسألة** اما الوقف للولد هكذا
 فغير جائز للند وصية واما ان وقف لاولاده ونسب لم ينعهد ان قسمه على
 عدد من حصص الاولاد بين الورثة ومن طم منهم فلو رثته وحصة النسب لهم
 والدعاء **مسألة** الذهلي واذا كتب في الوصية وطعام وادام وحالة

وادام وحلله لياكله الناس وبالجملة وقد علم ان وصيته هكذا لفظه لم يكتب
 الوصية اثبتت عند رجوع الوصي بطعم وبالطبيخ ما اراد على هذه الصفة قصدا
 الزمان او طالك كان ورثته ما كان بلغا او ثيما او ام لا قال نعم ثبت ذلك ويكون
 ذلك في ثلاثة ايام اذا لم يكتب الوصي الاكثر من ثلاثة ايام على ما يوجد في اثار المسلمين
 والحمد لله **مسألة** وروى عن الحسن بن سعيد عن رجل قال قال رجل لابي عبد الله
 نفسي او لا يجوز للعلماء اخذها الا ان يقول الوصي انها الوصية وقال المدرس والحمد
 الله **مسألة** وروى عن بصير بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله وهو اسم
 طاهر الاول المعنى اخر كان يخرج من الثلث او لا يخرج قال ان خرج ماله هذا الثلث
 فيد الوصيتان نصف المال الاول المستحقا قابا الوصية الاولى ثبت نصف النصف
 الثاني في بعض القول وقول ثبت له كل ما اوصى به الاول ونصف ما بقى له وان لم
 الثلث بكل المخرج منه ما خرج الثلث منه وقسم ما خرج نصفين ويجري فيه الاختلاف
 كما في الاول **مسألة** ابن عبيد الله وفي رواية اوصت لاولاد ائمتها امام زمانه
 بعد ان سقوا العتق منها مات احد منهم قبل موت سيدهم اربع نصيبه الى ورثته
 السيدة ام ثبت كل من بقى الاولاد الا بعد موت السيدة سميت فهو عند الوصية له
 قسم لهم قال اذا سميت هم ومات احد منهم قبل موت الوصي رجعت حصته الى الوصي او الى
 ورثته واما ان لم يسم بالاولاد المقتدوات احد منهم فان الوصية تكون كلها لاولاد
 الباقيين على اكثر القول **مسألة** الصبي والاوصى رجل الاخر في وصيته ماله
 ثمانية اربعة فضة فيمان عليه له ووصى له في وصيته اخي بما نزل لاولاد فضة وماله
 وغير ضمان فانه ثبت الرجوع الوصيتين وليسا هما ونفس واحد وانما وجد تنازل
 خرج القضاء وثبوتها وليس للمالك الاخرى خارجة ويا بالنفل ومخرجها وثبت للمالك فلهذا
 الوقت ثبتت جميعا ولا علم في ذلكا خلافا للداع **مسألة** وروى عن بصير بن عبد الله عن رجل
 في موضع معلوم فخرج اربع المدة والشر بالثمن غير المدة وان اوصى بغيرها فلا يجوز بيع
 الثمن الا ان يخاف عليها الفساد فيشترى بغيرها فان بيعت فحسن وشترى غير

التمس بالثمن جواز الاختلاف فيهما مع والد الله **مسألة** ان جلود الغنم والبق للموصي
 بها المقتضية للورثة على قدر ميراثهم وهاكهم ولو وصي بها بابعائها والدماء على
مسألة ابن عبيدان وصي لجد بشيء فذا ذلك الشيء للموصي به او تقصم قيل
 يكون الحكم في ذلك يوم اوصي به الموصي قيل ان الحكم فيه يوم تموت وهو اكثر القول
 وبما لا يقل الا ان لا الشئ او تقصم العمل يوم المقتضى والمقتضى **مسألة** ومنه ووصي
 بخلة وتخرج نعلتها او صومع عند بداء شهر رمضان بعد موته وخلة هذه الخلة بعض
 السنين لا تسد صوام شهر يجوز ان يصام بخلة هذه الخلة نصف شهر او ثلث
 او اقل واكثر **مسألة** قال لا يجوز الا ان يصام شهر تام واذا لم تسد جمع ولا ينفذ
 الا اذا وصي ان يصام عنده نعلتها ولو يكره عن شهر رمضان فجوز ان يصام عنده عما
 تقوم به نعلتها والله اعلم **مسألة** ووصي له خنطة في جوارحه اعطيت له الخنطة
 دون الجوارح ولو وصي له بسيفه اعطيت له السيف بخنقه وحليته ولو وصي له
 زعفران اعطيت له الزعفران دون السلعة وكذلك لو وصي له هذا العسل وهو الذي
 في الخرب اعطيت له العسل دون الخرب وكذلك السهم والذئبة **مسألة** قال غيره وقا
 وقال اذا وصي له بسلعة هذا الزعفران كان السلعة بما فيها وكذلك جوارحه هذه
 الخنطة وزحف هذا العسل وكذلك الجارب والصندوق كان له ذلك وما فيه الا
 الميت فلا يكون له البيت وما فيه حتى يقول ما فيه وكذلك ان وصي له بجارية ثبتت
 له جارية وصي له اهل البلد لمع وفده معهم وان اظهروا جارية فلا يكون له ثوب
 وكذلك ان اقر له بجارية وقد كان له جارية فلان فلا يكون له ثوب حتى تشهد البينة ان
 الاقرار وقع على جارية بعينها وان وصي له بجارية وقد كان له جارية ثقت
 لاحدهما قيل انهما او قيل علما او قيل يكون شريكا فيهما **مسألة** قلت فما الفرق
 بين الوصية والاقرار وقال الاقرار لا يقع الا على ثوب بعينه فلا اعمد لم يحكم له شيء
 في المال والوصية فعل منه فماله فاذا عرفت ثبت ولا يخفى معنى النظر في الحكم لا اقل
 وفي الاحتياط يكون شريكا والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان واذا رهن احد

ماله فخلعت ثم كتب المالك المسجد ومات صاحب المال ليكون قداء الفخلة على الورثة على
 المسجد تقدمت ورقة الرهن ام تاخت **• قال** اما اذا وصى به الممسح فقول ان قداء
 الفخلة على المسجد الا كان القداء صلاحا وهو اكثر القول **• وقال** وقال القلاء على
 الورثة وان تاخت ورقة الرهن فقال وقال ان الرهن الرجوع في الوصية وتبطل
 الوصية وقال وقال لا يكون الرهن رجوعا وهو على وصفت كذا في الاختلاف
 والعدل على **• مسد** الشيخ حبيب المدا الذي يورث بالجنس اذا وصى بوصايا في جهها
 والثالث فعلى الفخذ فجملة ماله لانه يجوز له ان يوصى ماله كطعام ذلك الا وصى بجملة
 ماله ومنهما فرق **• قال** في وصايا به جميع ماله لو كانت تحج من الثلث فكلها
 موجود في الجوارق وليس في ذلك فرق والعدل على **• مسد** ابن عبيدان واذا وصى
 لورثة فلان واولاد فلان وكان فيهم ذكور واناث او ذكور واناث او ذكور
 معهم فالوصية ثابتة وتقسم بينهم بالسوية **• واذا** اذا وصى لغير فلان وكل فيهم
 ذكور واناث فالوصية بينهم بالسوية على اكثر القول **• واذا** لم يكن فيهم ذكور
 فالوصية باطله واما الوصية للمهاجرين غير ضمان لا تثبت **• واذا** اذا وصى احد
 لاجد بشي وغير ضمان **• فاذا** مات الموصي لم يقبل الموصي بطلت **• واذا** اذا وصى
 لغير ضمان او اقر له فهو ثابت لم مات قبل الموصي الملق **• واذا** وصى لغير فلان مولود
 بعد موت الموصي فاكثر القول **• ان** المولود يدخل في الوصية **• واذا** اقر لغير فلان
 وولد لغير فلان مولود بعد موت الملق نقول ان المولود لا يدخل في الاقرار وانما يكون
 الاقرار لغير فلان يوم اقر الملق وهو اكثر القول **• وفيه** قول ان الاقرار يثبت الحمل على
 هذا القول ان المولود يدخل في الاقرار اذا ولد له لاقول ستة اشهر ويوم اقر
 والعدل على **• مسد** في ذراهم موصى بها للفقراء توفي عليهم يوم الحج فحقها الوصي يوم
 الحج ورضع منها الفقراء يوم الحج عند احد والناس فسلمها المرفوع بعد يوم ثاني او بعد
 ذلك بايام **• قال** لا يجوز ذلك لان الوصي لم يوف الذي رفع بل رفع ما كان في
 ذلك ملك الفقير الذي رفع له والعدل على **• مسد** الصبي وان وصى لزوجته بنفقها

وطال ما دامت في علة الوفاة منه ورضاهان عليه لها فهو بعض الايام لم يعطها
 نفقة جعل تعطي المأوى • وانا واقف عن القول فيها قال الولي سألني عن شيدها
 اختلاف الدليل • **مسند** وسئل عن موقعة وصيها المسلمين فلم يخرج من الثالث
 كيف الحكم في ذلك • قال معي ان خرج نفعها والوارث الانتفاع بها بوطا وكفاة المسلمين
 بوطا وعندى ان الوارث يدخل في يوم المسلمين وهذه وصية لغير وارث وكذلك القول
 في الخلعة والبر والبناء والرحم اذا خرج من الثالث • وان جعل هذا وقفا فلا بيع
 وان جعل وصية في جوارحهما اختلاف لانها لم تنقسم الا بالايام والساعات
 والدليل • **مسند** الشيخ احمد ملا واذا اوصى الموصي للمسلم والعلماني او لفلان
 بثلث مال او بثلث ثلث مال ان لم تنفذ وصاياه بعد موته الى مدة سنة زمان
 او قبل اكثر ثم مات الموصي في ذلك يختلف • **قوله** ان الوصية ثابتة لمن اوصى
 له في يوم مات الموصي بشرط الموصي • وصيته ان لم تنفذ وصيته الى سنة باطل
 لانه ملكه ما به بالوصية حتى مات كالشرط في الاقرار • **وقوله** ان الوصية
 شرطها اتيان كما اوصى هو المعول عندنا وقول الوصية بالشرط باطل لا يجوز
 وان الشرط هدمها وبطلها وان مات على الورثة وتأجيلها اليهم وصيته بالناسيل
 في انقاذ وصيته والدليل • **مسند** وسألته عن اوصى بوصية لصلاح ربي وموضعها
 ما يصح هذه الوصية • قال الدليل وعندي ان صلاحها ما يكتسبها والماء والشمس والبرق
 بلو حفظ حفظه وايضا صلاحها انما لا بد لها منها ولعل صحتها وصلاحها وما
 مكانها الموضع الذي قامت به يخرج معي ان مكانها البلاة التي هي فيها وصلاحها
 عما هو وجدها على حسب ما عندي والوصية مقسومة بين الرعي او موضعها على
 نصفين • ومن ادان بوصيها شيئا قال يعجزون ان يجعلوا اوصى به لصلاح هذه
 الرعي • قال نعم الا انه وان ضعفت او رقت او انكست ان يشترط وهذه
 الوصية رخي • وان جعل هذه الوصية في صلاح هذه الرعي الذي وهكذا واحدة بعد
 واحدة وعما موضعها عما بعد عمار وساء بعد ساء والدليل • **مسند** ابن عبيد الله
 وفي

وفي الوصية اذا وجدت منقطعة كل قطعت وحدها فجمعة القطع ان لولفت
 لتلقفت وكانت كائها ورقة واحدة وجدت الوصية بعد موت الموصي كيف حكمها
 قال ابن علقمة الورقة غير ثابتة ولا يحكم بها الحاكم لان يصح بالبينه العادل ان هذه
 الوصية ثابتة الى الآن على ما حفظت من جواب الشيخ عبد الله عن زياد لان يكون
 الورقة بالعين وثبتت هذه الوصية في حديث ثبتت هذه الوصية والد على **مسألة** عن الشيخ
 ناصر بن حمزة عن رجل وصى بسبع اربعات فضة لمن يدوس من اهل القرية
 وانما زياد ونسائه وضمان علمهم لم يكن احد من الدقاس يسكن حارة الغافة
 من ارباعهم يسكن سائر عشرين سعة والنساء ينسفن الحب بعدد وسد الرجال
 يضربون الحب يا معني ان هذه الوصية يخرج معنا معني انما هذا فمن يتم الصلوة
 من الساكنين في القرية وانما لو كان خارجا منها يوم العطاء اذا لم يتخذ غيرها
 سكتا ويجوز ان توفى هذه الوصية على علمها في غيرها على عن الصنفين يخرج
 معنا معني ذلك انه لا يستحق تلك الوصية الا ويدوس من الرجال والنساء كما وصي
 الموصي ذلك على التسمية واما على المعنى فيخرج معنا اجازة انما ذكر ذلك فمن يدوس
 وينسفن ويحس معنا جواز الاختلاف فمن ينسف الحب من اوله **مسألة** وعندنا
 ان انما يستحق هذه الوصية فمن يدوس فلا يجوز تحطيمه اذا لم يخط من اهل
 هذا الراي وحس في هذا او مثله الراي وان هذه الوصية واجبة لمن كان جارا اهل
 القرية يوم موت الموصي كما هو اكثر القول لانها لتكون الا بعد الموت ولو كانت
 من ضمان وقولها تجب لاهل ذلك الموضع يوم الوصية ولا يجوز فيها التفضيل اذ هي
 ضمان ويدل فيها الحق والمملوك اذا كانوا عن وصفا لان تكون الوصية وموصي
 له عما يكمل الفقير كما فليس لهم منها شيء في الراي واما الوصية والاكثر للمملوك وغير
 مالكه فثابتة وتكون ذلك المالكه وقول ذلك يكون للممكدون واكد والد اعلم في
مسألة واذا وصي موصي بدلا لم يشتر فيهما صدم وبفسل في مال المدبر سنة القلا
 تكون اجرة وينقل الصدم ويحوله وبفسل في مال الحاكم ودر اهر الوصية فاما

ان الاجرة ودرهم الوصية والدعاء **مسألة** • واما الوصية المعلقة على وصية
 قبلها او على فعلها مكتوبة ورضان والثانية لم تكتب ورضان في حكم الثانية وصية
 والثالث والاولى ورضان لئلا لا يها ورضان والدعاء **مسألة** • الصبي رحمه الله
 واما الدعاء كتب بما يحتاج اليه لنفسه ولم يوفى نفسه فهذا قبل وفاء وان لا يشي
 على الحكم ولا يضيف انفاذا في الحكم الواسع اذ لو يشك القائم باوها والذي اوصى
 بصيام شهرين متتابعين ولو يقول الزم به بل قال عابده فيقول ثبوته لان الكلام
 تام بلان يقول الزم به والذي كتب وما يوزن في بعض الآراء واما في جمع
 بينهما وان قال عابده واما قد فاند يستحق الوصية باحدها واما الذي اوصى بذلك
 لمن يعلم موضع فاند يستحقها وارب الوصية ورجعها وصية يستأجرها ويعلم
 فيستحقها ويستحقها ورجعها وجمع للثبوت وصيها او يلا فليقل وصيانه
 او يكيل الله ولو قال وصيها لرجوت جواز لانه في المصاد قال غيره للمصلحة
 المعنى لا الشخص والوصي اسم المذكور في رتب فينطبق قول الشيخ ولا غلظ على سلم
 رجوعه والذي يوجد الحاكم قضاء ما على الحاكم فاند عزلة وصيها لانه عزلة
 الحاكم اذ لا يبيع شي من الدعاء **مسألة** • ابن عبيدان ما تقول في هذا اللفظ
 جازي ومستقيم وثابت وهو هذا على شق وصية وعند نبيها الكبريت واما
 يستحق لا بنتها فلان بنت فلان ورضان لزمها لولم يقل الكبريت وقال
 يستحقا ولم يقل يستحقان • قال ان كان وصية في اثبات الوصية اذ اذ
 كان فيها الحق قبل الماعرب والنحو اختلاف وان كان اولا فلا يعلم اجاز
 الاثبات فيه والدعاء **مسألة** • عن الشيخ ناصر خيس رحمه الله وفلان
 اوصى بسيفه الجديد ورضان عليها الاذونات الموصى ولد سيف جدي في
 بيته ولد سيف جدي خارج والبيت عند موت في احد من الناس ولم يعين الموصي
 احدا السيفين وفيهما تفاوت في الجودة والقيمة والذي يشي للموصي لمن
 السيفين • قال في كل اختلاف قول ان مثل هذه الوصية لا تثبت • قول

[illegible]

لم تدخل في الآية المدنية والمجلب وإنما دخل في الآية البهية وإنما دخل
 فيما أتت من وغيره وقال وقال في قوله متاع يثبت للموصي له جميع ما كان
 للموصي من أرض ونخل وعبيد وجميع ما كان له على هذا القول للموصي له والمفعله هو
 قول أبي طهوية على ما يوجد عند قال غيره المتاع ما يخرج عليه لغة الناس ومعنى
 المتاع في البلد الذي فيه الوصية وفي بعض القول المتاع ما يمنع به الناس ويتفعون
 به من المنفعة في يومهم والآتياب والحي والذهب والفضة والعبيد والطلاب
 والطير والحج والجميع الناطقة والأصول كل هذا خارج عن ذلك وقال
 الدنيا كلها متاع وجميع ما يملكه الإنسان فهو متاع ويثبت ذلك فاعتبر معنى هذا
 وأما الماعون فارجعوا إلى مثل الآية والنداء **مسألة** ومنه وفي الحق للكتاب
 في الوصية وغيرها الأوراق ضمان أو قال في غير ضمان أو قال من ضمان
 ولم يوص بقضائه وإنفاذه أو بقضائه وإنفاذه في الورقة المكتوبة فيها وفي
 الوصية وكتبنا وصي بانفاذ ما كتب في هذه الورقة وفيها أشياء وضمان
 أو غير ضمان أو وصي بقضاء وإنفاذ ولم يوص بالحق بانفاذه ويقضائه في الوصية
 أو الورقة ثم رأت للكتاب له هذا الحق الذي ضمان أو الالتزام قبل موت الموصي
 به وورث المكتوب عليه ما ورث منه شيئا أو يكون ثابتا وما قيامه للملأ قال
 أما الالتزام الموصي بانفاذه وقال بعض المسلمين أنه لا يثبت إذا عاش
 المقيد لم يوجب الحق الذي أتت به وقال أنه ثابت وعلى قوله من
 يقول أنه ثابت فإذا مات المقيد لم قبل المقيد كان المقيد يورث والمقيد
 لم يكن المقيد الميراث وهذا الالتزام • وأما الوصية فهي ثابتة وكذلك إذا
 وصي المقيد بانفاذ ما قيد فهو ثابت وإذا مات المقيد لم قبل المقيد وكان المقيد
 يرث المقيد • له فانه يرث منه بقدر حصته والميراث والله أعلم **مسألة**
 الشيخ حبيب بن أبي المصطفى لها بنفقة إن كان كتب لها بنفقة فلها نفقة
 وسط وجهه في الترخيم والفضل والوداعة وإن كان قد كتب لها بنفقة
 فيكون

فيكون لها مثل ما يكون لملئها وان طلبت طعاً مفوضاً فعمله فلو وجد في ذلك
 شيئاً وعليه قمار مثلها يكون لها ذلك **والله اعلم** **مسألة** رثك عبد الجاهل في
 رثاوصي بلاهم لرجل عليه حقة طاعات الموصي اتفق الورثة على ان تجعل هذه
 الدراهم في المال العلوي ثمان احد الورثة باع هذا المال وكل قيمته يعجبك لكل
 من غلة هذا المال ام يعجبك النخوة **قال** يجوز لكل ما ذكرت لان المال للورثة
 وعليهم انفاذ ما وصي به فقال لهم **والله اعلم** **مسألة** سلم خيس وعن وصى
 لزوجته بسكني بيته ادمت في عدة الوفاة منه وادرا الوصي بعد الجوز له بعد
 ونشر على المشتري السكن ام يوقف بعد المنة يتم الشرط سكن المنة **قال**
 يجوز بعد اذ ارضيا بذلك البائع والمشتري ولم يتناقضا الاجل العلة التي
 فيه **والله اعلم** **مسألة** سليمان رجة الفاوي وفي الذي يولد ان يكتب في
 وصيته زيادة وكان اسم الذي يولد ان يكتب غير اسمه الذي في الورقة اخرى
 ان يكتب الكاتب نسقا على الوصية الاولى مثاله ان اسمه الاول سنان وحين فاباع
 ان يكتب الآن قد صار اسمه مسعود احيى ان قال اوصي فلان فلان المقدم
 ذكر في هذه الورقة ام يقول اوصي فلان فلان الفلاني ولا يقول المقدم ذكره
 ولا نسبه ان قال يعجبني ان يكتب باسمه الاخير الذي يسمى به يوم الفناء ولا
 يكتب المقدم ذكره قال المؤلف يكتب باسمه الاخير الذي يعجبني ان يكتب الذي
 كان يسمى ان لا ناول **والله اعلم** **مسألة** عن الشيخ جاعد خيس في المال الذي
 كان اسمه الصفحة وتعبدا الكاتب الصفحة جوا به الخههان في المال واصل
 نقلت لها المخرج فيد الى فاسه اهل البلد ويعرفونه به واسم واكثر من
 هذا المال ولا اسم رطخا لاسم فلا يصح ان يحكم به **والله اعلم** **مسألة**
 وراوصي لاحد على بيته وله بيوت ولم تعرف المينة اها فله جزء منها على قدر
 علاها وان كان ساكناً في واحد من بيوته فكله سواء فان اوصى على بيته وهو
 ساكن في بيت غيره وله بيوت غير ذلك ولا بيت له فان لم يكن له بيت فعت

الوصية على ما في البيت الذي يسكنه وإن كان له بيوت فاما تقع الوصية على
 ما ملكه ولا تقع على ما في البيت الذي يسكنه إذا كان لغيرة • وإن اوصوله بما في
 بيته الذي يسكنه فاما تقع الوصية على يسكنه دون غيره كان يملكه ولا يملكه
 وإن قال ما في بيتي الذي أنا فيه وقعت الوصية على البيت الذي هو فيه تلك
 الساعة خاصة دون سائر المنزلة الأولى يكون في غير بيتك مثل الخبز أو عشب أو
 الوصية على ما في السكن كله وإن قال قد وصيت له على المنزلة الذي أنا فيه فإن الوصية
 تقع على ما في السكن كله وليس هو مثل قوله بيتي لو كان في بيوت منه خاصة
 وإن قال إني فهو مثل قوله منزلي • وإن قال قد وصيت له بما في كفي فانه يقع
 موقعه ولو كذلك قوله مسكني منزلي • وإن اوصوله بيته هذا
 وهو في بيت له لم يكن قوله هذا موجب له حتى يسميه أو يشير إليه بما يعقل
 والله أعلم • **مسألة** الزام المورث وجعل نصف وصايا ثلثة وصية ولو ظهر هو هذا
 بعينه وكذلك لا يرثه فضة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يفعل بها واصله ما
 توضح فيه قال ابن الوصية للموت لا تثبت إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما وصي به الموصي له فهو مع الوصايا في ثلث ما أطاعه الموصي ويقف ذلك على
 قوة الموصي والله أعلم • **مسألة** عن الشيخ جيب سئل إذا وصى رجل ثمة ماله
 ومات وفي المال ثمة غيره مراكمة وقت بنات الفحل هل فرق في ثمة الموصي لها
 إذا مات قبل الذراري أو وقت الذراري لا يحكم بها إذا لم تكن مراكمة وتثبت له ثمة
 المال للسنين المستقلة • قال إن كانت هذه الثمة والفحولة فهي ثمة تثبت
 للموصي له وأما ثمة باقي الفحل إذا كانت في حد لا يستفح به ولا يוכל غيرها ولا له
 ثمة إن لم يوص به فذلك لا يدخل مثله في الوصية ويمنع للموصي له منها إذا كانت
 ثمة يستفح بها إن أكلت أو بيعت فهذا عندنا هو أكثر القول • وقيل في بعض
 القول أن وصي ثمة ماله فذلك الثمة على التسمية ويمنع حقه عما أثر من السنين
 الأربعة وليس له إلا تلك السنة والفحل الذي لم تثم حقه فيها من السنين الأربعة

داخل الفلحة ثم تعاقد ان يستحق بعد هاهنا شيء **مسألة** وعند
 وطائفة من الحكماء بالادام للميتة نكاح وصي لها زوجها بنفقة **مسألة** قال
 نواة ويعمل به ليس للميتة ادا وصي لها في النفقة وقيل لها ذلك **مسألة**
 والنواة يوصي لاحد بغلة فخلد او غلة فالد فقال وقال فقها على الموصى به بالغلة
 وقال وقال على صاحب الاصل وقال وقال فقها وقت التركة على صاحب التركة
 وغير وقت التركة على صاحب الاصل **مسألة** واذا وصي رجل لاولاد شيء
 وغير اللاههم وخان ثم اوصى به بعد ذلك لغيرهم فانه ثبت لمن اوصى لهم به
 ولا يثبت لاولاده وقد يصح حق اولاده ولو اوصى به لغير اولاده ثم اوصى
 به بعد ذلك لاحد فانه ثبت لمن اوصى لهم به **مسألة** والاصل
 الصحيح ان اوصى بعشرة دلاهم لمن يقوم به فمضى اثباته والثالث على
 مؤخرتهم بالساوي فان اوصى بعبد لمن يقوم به في ضمن مؤخره وقد كان
 اوصى لهذا العبد بعشرين درهما فان الوصية بالعبد جائزة وللعبد اوصى
 به وكل ذلك **مسألة** وان كان في القايين صبي وعبد ووارث وغيرهم من
 الاجنبيين فان الوصية لا تثبت لوارث ولا للعبد وارث وتثبت لمسوع
 من الاجنبيين كانوا بالغير اوصيا او حصته من لم تثبت له الوصية لورثة الميت
 وذلك على قول لم يثبت الوصية للعبد ونسبه واما على قول لم يثبت له الوصية
 فذلك ثابت له وان اوصت بغلة فلهما سنة لمن يقوم بها وذلك بقيامه عليها
 وفيهم عدها وزوجها واجنبيون واقارب فمضى ان تثبت هذه الوصية ومعه
 القضاء فللمزوج حصته منها وحصته عبد هالوزن ثلثها لان هذا الفعل وقع منه
 وهو عبد والاجنبيين والاقرابين حصصهم على عدلهم ان تساوى في القيام
 وان اختلفوا فحسابه وان تثبت وصية خراج الزوج والمملوك منها وللعبد ثلث
 قبل مثل هذا وهذا لا حقال الاجرة والقيام وهذا ان لم يقل بقيامه عليها فان
 قامت فخرجت من القضاء وتثبت من حصة المالك قلت فان لم يعمل هذا المال الذي

اوصت بغلته سنة التسع في سنة اخرى • قال هكذا عندك اذا ارعيت السنة
 وكذلك ان اوصت بكسوقها لمن يقوم بها في وضعها وكذلك بقيامه عليها فاكثر
 ما جاءها ثابته واصل للملاخاضة على سبل القضاء وقد قيل انها لا تثبت لانها وصية
 مجهولة ورزى هذا عن ابي يعقوب وقيل على ما في ثارهم انها لا تثبت لان القيام يتفا
 صل وقيل ان له قد عاينته وابتاع الورثة دون قامها جماعة من النساء والرجال فيهم
 من محض الليل والنهار وفيهم من المحض النهار وليدك فمضى ان كانت اجرة فلا جرة
 مقسومة على قدر العنابة والخدمة ان ادرت والا يحاها حتى يصطالح وان كانت
 وصية فم فيها السواك والدرع • **مسألة** ومنه ان اوصى لفلان بكذا يحق فيه
 وصية وان قال يحق علي ولم يقل له او يحق له ولم يقل لي نفسا اختلاف قول من
 الثالث وقوله من السواك والدرع • **مسألة** القاضى ناصح سليمان بن محمد
 ومن اوصى بشئ لمن يفعل عند كذا ففعل ذلك عند وارث او وصي او غيرهما • يحق
 ذلك وغيره ان يؤخذ على فعل ذلك وصي او حاكم او مختص • **قال** ان هذه
 الوصية قد علفت على شرط الفعل لذلك الشئ فالذي يتم ذلك العمل وصح فعله
 ذلك فالوصي ان يسم اليه تلك الاجرة مع الفعل لذلك الشئ يعني • ويجوز لمن
 فعل ذلك ان يقبض ما اوصى له به لانه صار مستحقا لذلك والدرع • **مسألة**
 ومن اوصى بكذا وكذا مائة مثقال لقطرة او غيره مما هو الوقوف على شيء عند
 اختلاف في جارة قسم مالها كذا وان يكون على كل واحد من الورثة قدر ما ينو
 والوصية • **قال** نعم اذا ضمن به الورثة ولم يحف في ضمانهم صناع والمال
 • **قلت** وعلى قول لا يجازي ذلك اذا كان احد الشركاء غير تامون ولم يحج ما ينو
 وذلك صح عند بقية شركائهم ولو صح الا انه غير امين معهم هل يكونون
 مسلمين ولا يلزمهم الا لا ينوهم • **قال** او اخرجوها او اخرجوا في بعض
 القول وان ابي واحد فعلى الباقي ان ينوهم وقول جميعها والعلامة • **مسألة**
 الشيخ جيسر السلماني اوصى لفلان ولفلان يسكن بيننا الفلاني ما دام حيا

ورجله الصف وبنو قد الصف وضمان عليه له هل يثبت الرجل والابن في ٥
عطفها على نسق المسكن وطال لا يسكنان ام فيهما واحد جازن وهو ان يكون العطف
لا يعلو على البناء المجامعة وتنفذ من اوصى مسكن بيتهم ومجملد وابن قد **مسد** قال
انما يعطف عليها بالعلامة الباء في ثبوتها اختلاف **والدعوى** **مسد** ومنه في
من اوصى لولده فلان وماله كذلك وضمان عليه له او لها اتتبت الوصية للولد
كلها ام النصف ام تبطل الوصية لقوله ولديه على عدم واحد وجود واحد على ما
يوجد في الآثار اذا قال الشئ والفلاي ليني فلان وهو ثلاثة فوج بنو فلان خمسة
فمكون لهؤلاء الخمسة ذلك الشئ كله وان قال ليني فلان وهو خمسة فاذا هم ثلاثة
فمكون لهؤلاء الثلاثة ثلاثة اقسام ذلك الشئ وذلك انه قال لثلاثة وهو
موجودون خمسة ثبت للجميع وفي الاخرى قال الخمسة فوج له ثلاثة وعدم اثنان
ثبت لثلاثة فانهم كانوا بنو فلان خمسة **مسد** قال في ذلك اختلاف قول
يثبت نصف هذا الموصى به لهذا الولد وقول تبطل الوصية والدعوى **مسد** ومن
عليه دين او ارثه مات ولم يوص له به فاخذ ماله ذلك الوارث هل يراى **مسد** قال لا يراى
ولو ظن ان ذلك يراى ثم ادركه الله **مسد** **والدعوى** **مسد** ومن عليه دين ولا شئ معه هل عليه
ان يوصى به قال ان يوصى به عليه ذلك في القوية واخلاص الدين وان لم يوص
محد عليه ميراث ولا يعلو او ورثه له ولا يراى لا يراى بها والدعوى **مسد**
وفي رجل اوصى الى رجل مومن واشهد على وصيته اليد رجلين من اهل القبلة ابو فان
ثبته ولا يخافه هل ثبت **مسد** قال لا يثبت في الحكم الا بشهادة العدة والثقات
ولكن له ان ياخذ مسد وان الموصى به نفذ عند اوصاء به والدعوى **مسد**
الصحيح في كيف صفة الزكاة التي تكون من الثلث والتي تكون من مائة المال اذا اوى
شئ من الزكاة او من مائة ماله **مسد** قال اذا كان عا الزكاة من الزكاة او عا
له من الزكاة والكفارات والصيام فهذا من مائة ولا يعلم فيها اختلافان واما
اذا اوصى بكذا في الميتة من مائة ماله او عا الزكاة من مائة ماله فليس فيها صلوة او

لزم من حجة الفريضة التي حجت عليه فهذا الذي فيه الاختلاف قول من اس
ماله وقول الثالث **قال** وهو المعلوم انه في هذا الزمان والدار **مسألة** **قال**
الشيخ ناصر بن حسين في اوصي بشيخ احتياط اعمال الزمعة والزكوة او غير ذلك **قال** فانما
قال على الزمعة فهو من اس المال ويجوز له ان يوصي ولو بجميع ماله اذا كانت نيته
احتياطاً خوفاً ان يكون له ذلك وان الكفن والعطرية والحنوط من اس المال
وقيل في الثالث **قال** واجبة للغسل وحمل القبر اذا كان الا بالاجرة ولا بد من
ذلك فهو من اس المال على قول بعض المسلمين والدعاء **مسألة** **قال** المصطفى وقت
ضمان لهيت للمال والا الوصية في وقت لم يكن فيه ادم عدل اوصي به لهيت
للمال **مسألة** **قال** قوله يوصي به لهيت اما لا يخرج به غير ذلك **قال**
ان اوصي به للفقراء عند عدم الادام جزالة **قال** وان اوصي به لميت اعمال
من ضمان الزمعة عند ترك ايها اهل الوصي ان ينفذه للفقراء ويكون منفذ له
ويبرأ هو واطاله كمنه **قال** اذا لم يكن ادم فعلى ما مضى من الاختلاف والدعاء
اعلى **مسألة** **قال** وان اوصي بعبد او ثوب ثم راعى ثمره اشترى ثمرات وهو
عبد **قال** ان يبعه له رجوع منه **قال** وقول اذا مات وهو له فالوصية
جائزة في الثالث والدعاء **مسألة** **قال** المصطفى وعي اوصي على عيضة خطا كانت
اشهد عليه ولم يشهد عليه اذا حضر الموت ان يقبض وصيته ثقة وعلى كماله
اعليه ان يقبضها ثقة او يشهد عليها ثقة ام يكفيه وضع ذلك في موضع حفظ
عنده ادام حيا ولا شيء عليه بعد ذلك **قال** ان امكن الاشهاد فحسن
وقد قيل عليه ذلك واسلم الوصية والا فانه الى عدل من المسلمين اذا خاف
على نفسه الموت ولم يزل الله على ذلك **قال** قلت له وان كان عليه ذلك ولم
يجد ثقة ليكون معذرة ولا شيء عليه **قال** **مسألة** **قال** يجزئ في ذلك حتى يلقى
الحية والرجوان يوفق الله اذا اجتهد والدعاء **مسألة** **قال** ابو محمد والوصية
على عطية ولا تصح الا بقبول الحرام غير ذلك **قال** قبل ان يعطيتها
ولا

ولا تصح الا بقول واحد من من اوصى له بشئ ثوبات بعد موت الموصي
 لما شئ له لانه لو يظهر القبول والا لحال لما اوصى له وقول ان الوصية تصح
 بلا قول ولا تحتاج الى احد لا انها تكون للميراث والغايب والله اعلم **مسألة**
 عن الشيخ ناصر بن عيسى وفيه اوصى بمثل معلومة وفي الدين له ملك امره ومسجد
 او غيره بخط جابر في رقة وصية ومات الموصي فادعى رجل ان الموصي بلغ عليه تلك الخلة
 التي كان الموصي فيها يدعي خيا وتلك الاربعة فصدقه والمذعي يحوز تلك الخلة في حياة الموصي
 وبعد موته لم تصح دعواه ببيته ولا خط جابر في الحكم **قال** انه لم تصح دعواه ط
 بشهادة عدلين من المسلمين او شرعية قاضية للدافع لها يحوز ومنع ما ادعاه يعلم
 من الجوز عليه فلا تقبل دعواه فيما ادعى ذلك ويوزع الغلة من وقع الحكم فيها الزهراء
 والله اعلم **مسألة** عن الشيخ حبيب **قال** وفي رجل له زوجتان او صتا احدهما
 تزوجها بمحرم فصدقه وضمان لزوجها دون ما يكون طاهري ذلك شئ يكون وذلك
 الشئ لمشاوكتها الثمن ام نصف الثمن اذا ماتت الموصية بعد موت زوجها **قال**
 طاهريهما او هذه الموصية والظنة دون في هذا الموضع ليس تنفع منها حقها والله
 اعلم **مسألة** ومنه وفيه اوصى له رجل بربع املاكه وبعد موته وضمان عليه
 له اوصى له بخلعة معلومة او مهمة بعد موته وضمان عليه له والتاريخ كله
 سواء كيف يكون لمن له الرجح قبل اخراج الخلة او بعدها **قال** ان كانت
 هاتان الوصيتان في ظرف سنة واحدة فثبت الاول قبل هو الذي صدق
 الوصية ثم ثبت الثاني لا يدخل على الاول شئ وهو ان قول اهل العلم وان
 كانت في ظرف سنتين والتاريخ سواء فيستأخذان في القسم على معنى الوقار والادب
 وعلى معنى المشتبه وتدخلها الاقارب المقلوب في الميراث والله اعلم **مسألة**
 ومن اوصى بثلثي كفاية بعين وكفارة صلوة تقول تقسم بينهما نصفين وقول
 لكفارة بعين الشئ وكفارة الصلوة ستة اسباع الى ان يسمى اليه مغلظة
 فتكون بينهما نصفين والله اعلم **مسألة** عن الشيخ حبيب **قال** وفيه اوصى

بوصايا الوصية البروان تكون وصايا في قطعة وما لم معلومة ووصي ما يقع
وتلك القطعة بعد تقاد وصايا تلك الحد ثم ان بعض تلك الوصايا باطل
بسبب ضياع اللفظ او بسبب ان وصيها الذي هو او بطلت جميع الوصايا مع
ما ذكرت الا وصيته ما يقع لم يطل ان يغذ الثابت وتلك الوصايا وتلك القطعة
وما يقع يكون الموصول به بقية ام بحسب الثابت والباطل ثم يكون الباقي وتلك
القطعة للموصول به ووجه ما ينوب الباطل للورثة كانت الوصية بالباقي ضمها
او غير ضمها • قال ان قال بعد نفاذ هذه الوصايا او وصايا هذه فاخذ
منها شيء فيكون مساويا للوقف • الا الوصية التي لا تجوز في دين الله فلا
تحتسب شيئا وان قال بعد نفاذ وصاياها فاخذ منها شيء فليس على الوقف
شيء وكذلك الدعا • **مسألة** عن الشيخ ناصر بن خمس في الوصايا والاقليات
اذا مات الموصي او للمقاربتة كل ذلك كان متفقاً ومختلفاً وكذلك ان رجح في
ذلك او شوي عند وكذلك في وصيته ثم جند بنفقتها او لم تدامت في عدة الوفاة
منه وضمها ان عليه لها واثبت قبلها وبانته عند بطلات او جرد اثبت لها
ذلك اذا مات • قال فاذن فعل عليه ونقول به في الوصايا والاقليات
اذا اتفقت اخذوا حصة منها واذا اختلفت اخذ بالأكثر منها واذا رجح •
الموصي عن كل ما وصي به قبله تقدم في الوصايا وجعل وصيته الاخيرة ناسخة لما
تقدم منها فانه يكون رجوعه في الوصايا التي تخرج • وثالث ما لا في الوصايا
التي في ضمان ولا في الاقليات الثابت وكذلك الوصية بالنفقة للزوجة من
ضمان عليه لها طالما دامت في عدة الوفاة منه فلا يثبت لها اذا مات ولم
تكن له زوجة والدعا • **مسألة** الصبي وصي لاجد ورثته وكذلك ضمان
عليه هل يثبت • قال ثمانية اذا لم يكن للموصي له ولا او قد قيل في الولد با
خلاف اذا مات قبل ابيه ولم يقبض بعد لم يرسم الحق فاذا وصي والداعلم • **مسألة**
ور عليه دين لو حل غات وخلو ورثته ابو وصي به لها اكم للورثة قال ابو وصي
للهالك

لها كذا واللعن كذا **مسألة** ووافقنا وصي يسمى ورضان او غيرهما ان لعن كذا
 قرية كذا واللعن كذا وقرية كذا واللعن كذا اهل قرية كذا واللعن كذا اهل قرية كذا
 ما حكم ذلك **قال** ما كان لعن كذا اقول ان يسكن القرية وقول من يتم
 ويكون لغيرهم **و** وكذلك ان كان يحق لهم علمه وذلك في قوله لعن كذا وقرية كذا
 وان قال لعن كذا اهل قرية كذا فهو من يسكن فيها وان لم يكن في الاصل وغير
 اهلها وان كان للعن كذا اهل قرية كذا فهو من كان في اهلها او قبل او لم يخرج هو
 اهلها طاريا **و** في الوصية لعن كذا قرية كذا فقول ان من لعن في المحدث ولا يجوز
 ان يعطى المصحف **و** في الكل وقول ليس من لعن في المحدث **مسألة** الصبي ووافقنا
 وقولنا ان لعن كذا وفي القميص **مسألة** اختلاف الداعي **مسألة** الصبي ووافقنا
 ما لم يسمى كذا ونصفه المسمى كذا او يثبت العن في ائمة البيت كذا ام نصفه
قال يدخل البيت كذا ولعل يدخل المصنف في الجحيم والداعي **مسألة**
 وان كان مكتوب في الورقة شيئا يكون حكم ما تقدمه او لم يأتها **مسألة** منسوخ
 على بعضه بعض **و** يمكن ان يكون او يثبت بعد ان وقع عليه جميع ذلك **قال** في
 يكون للاول وفي الوصية الثاني رجوعا وثبت له والداعي **مسألة** ووافقنا
 الاخر بخاتم والاخر بغيره قولنا الخاتم ونصف النص الاول ونصف النص الثاني
 وقولنا الوصية للآخر رجوع من الوصية للاول **مسألة** هو الاول
 والاول **مسألة** البناء والداعي **مسألة** ووافقنا الخ بعد بعينه والعبد
 يسوي الفدرهم وقرى الفدرهم اخير فلم يرضع العبد حتى يهلك احد الطرفين **مسألة**
 العبد يسوي الفدرهم واغل الفدرهم فان العبد الذي اوصى له به ولد غلته
 وليس للورثة في غلته شيء وكذلك ان نقص منه فهو له بعينه وليس لغيره
 ولو مات فلا تلحق به الا ان يكون اغل فله غلته **قلت** فان اوصى ان نصف
 عبد يسوي الفدرهم ولم يترك مع العبد غير الفدرهم لم تقصت قيمة العبد
 قبل ان تسلم اليه حصته منه فصار يسوي شهابه **مسألة** فليس له الا نصف العبد

نقصت قيمته ان زادت ولو هلك الدلف الاول قبل ان تنفذ الوصية فليس للوصية
الانصف العبد مع نصف غلته والوصول الى النصف من ذلك **مسألة** **مسألة**
رجل هلك وترك ارضاً تسوى الف درهم وترك الف درهم فوصى رجل بالف درهم
في ارضه هذه قال ان انقضت اليوم الوصية كان له ثلث الالف في هذه الارض لان
ذلك يقول ثلث الالف ان لم تنفذ في هلك الالف فله ثلث الالف الذي اوصى به في
هذه الارض ان كانت بقيت قيمتها الف كما تدعى وان كانت زادت وصارت
قيمتها تسوى ثلث الالف درهم فله الف فيها تام فان هلكت بسبيل غيره ولم
يبقى لها اثر في ذلك فليس شيء ولو بقي الالف لانه هلك المودع فيها فان هلك
والالف جميعاً وصارت الارض تسوى الف درهم فله خمسة اسداس الالف
الذي اوصى به في تلك الارض والدعاء **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
رجل هلك وترك ثياباً خماسية فوجده ثياباً خماسية فاباعة الغلاء ووزنية او فاء
بغلة ووزنية فله واسطها فان كان له اثنان خماسيان فاباعان في الغلاء
متساويان واثنان رديان سائر متساويان في الراداة فله نصف واحد
الفايقين ونصف واحد الرديين وقول له ربح قيمة الاثواب فان ربح
ربح ذلك في ثوب كان له وان ربح في احد الفايقين كان شريكاً فيه بثلث
ما يخصه وان ربح في احد الرديين كان شريكاً فيه بقيمته والدعاء **مسألة**
رجل هلك وترك غلته لم يترك غيرهما تسوى كل واحدة الف درهم واوصى رجل
بغلة وبغلة فله ثلثا احد الغلتين وتخرج عندي الله يسهم لهما اذ اشقوا
قلت فان لم يسلم المثلث حتى صارت كل واحدة تسوى الف درهم او ازيد درهم
قال فله ثلثا احدهما اقل منها او اكثر فان غلنا الف درهم قبل ان تنفذ
الوصية وكانت كل واحدة منهما تسوى الف فله احد الغلتين وليس له في
الغلة شيء وكذلك ان غلنا اربعة الاف درهم فليس له الا احدها قلت
له ان زاد عنها فصارت كل واحدة منهما تسوى ثلاثة الاف درهم وغلنا

الذي درهم قال فلما ثمانية اشباع احدا الفلتين ومن نقص عنها انصارت كل واحدة
 منها تسوي مائة درهم واغلتا الف درهم فليس له الا احدهما وليس له في الغلة
 شيء والداعل **مسألة** رجلان وتركوا لابي سوي ثلاثة الاف درهم ووصي
 لرجل بالف درهم فلم تغد الوصية حتى هلك شيء والمال انقص عند حتى صار يسوي
 الف درهم **قال** ليس له الا الثلث لما في ان زاد من المال فليس له الا الاف قلت
 فان تركه لابي سوي الف درهم ووصي لرجل بالف درهم فزاد المال حتى صار يسوي ثلاثة
 او اربعة الاف درهم **قال** للموصي له الف تمام فان نقص المال حتى صار يسوي
 الف انقص ما به فليس له الا الثلث والداعل **مسألة** ابو سعيد في رجل حضر الموت
 وله ديون على الناس هل عليه ان يجبر به ورثته او وصي به **قال** موافق اذا
 خاف عليه التلف ان لم يجبر به مثلا يخاف على المال اذا كان مودعا في الارض فيخاف
 ان يجبر به ولا يبين لي انه يلزمه كالزوم للضمومات عليه لان هذا مضمون
 على غيره وعلى الايمان تاديب الحقوق الاصلها **قلت** فان كان الدين على
 زبائن هل يستقر ان يجبر على حال **قال** هكذا هو اذا وقع له في ذلك منفعة
 ويبلغ والورثة الى المنفعة بقوله **قلت** فان كان مستودعا مالا له في
 الارض او جاعلا مع رجل ائنه هل عليه ان يجبر بها **قال** موافق اذا كانت
 الامانة مع امين فوعده له الدين **و** اذا استودع طالا الارض فهذا عند
 ائلاف وعكيد وعليه ان يجبر به وشهد عليه اذا كان هو الذي استودع ^{الدين}
 والداعم **مسألة** فلهن بوصي عند موته ان في موضع كذا الامد فونا هل
 يجوز لوصيته ان ياخذ **قال** ان كان ذلك في موضع يسكنه لليت فله
 وان كان في موضع لا يسكنه للموصي فليس يحكم له به ولا يجوز لوصيته ان
 يتوصل به وحكم الوارث في هذا **الموصي** **قلت** فان قال الموصي علامته
 كذا فوجد كما قال **قال** المعقوب واحد وان يكون في موضع يسكنه
 الموصي والداعل **مسألة** ومنه وتركه لادينا ووصايا كيف يضع الوصي

قال معي انه يقصر من حملته الذين الذي للعباد فان بقي من المال شيء وكانت
 الحقوق الثلاثة للورثة للورث جميع الوصايا في ثلث ما بقي على قول من قال انها من
 الثلث وان لم يبق شيء ولم يحكم للوصايا بشيء وقصر كل في الدين قلت وصية
 الاخرين تكون من الثلث ام لا **قال** انها من الثلث ولا يعلم في ذلك خلا
 قلت له ما العتق هل هو من مثلها **قال** اما اذا اعتق من تلزمه الكفارة في
 حياته عن كفارة فمعي انه قد جاز ولا يما عليه ولو لم يخلف من المال غير خلف
 دين او امان او وصي بالعتق عن الكفارة فمشبه بان يكون الاختلاف فيه في
 العتق لغو الكفارة سواء عندي وقول ان عتق المومن من الثلث وعتق
 الصبي من ثلث المال **قلت** له فالوصايا اللوازم والنفل كلها تنسج في
 الثلث ام يبدل اللوازم منها قال معي ان في بعض القول ان الوصايا اللوازم والنفل
 يحاصص في الثلث على قدر ثلثها وكثيرتها وقول يخرج منه اللوازم تامة كما
 اوصى بها واتي بخرج بين وصايا النفل وان لم يبق شيء ولم يحكم لها بشيء قلت
 فان نقص الثلث عن الوصايا الثلاثة يحاصص بينها ويترك النفل ام غير ذلك
قال هكذا معي على قول قدّمها على النفل وجعلها شرعا وعتبة بين الجميع
 النفل واللازم والداعي **مسألة** ومنه وروى وصي في وصية لم يصح هل تنقص
 وصيته **قال** قد قيل انها ثابتة اذا لم يوجع في ذلك الا ان يقول ان حدث
 في حدث موت وهذه لاصية او وهذا لاص فاذا قال ذلك لم تمت وتلك ال
 كانت له الراجعة في ذلك ان صح في ذلك الموضع **قلت** له وهل تنقص وصيته
 المسافر بوجع من نفسه **قال** معي ان القول في وصية المسافر كما مضى
 والاختلاف في وصية المريض على الإطلاق والشرط **وقول** لا تنتقض
 المسافر ولو شرط لها وصية وصية لا وصية قلت وان اوصى في وصية ثم
 سافر بعدها اوصى ثم صح او رجح قال هذه وصية ثابتة لم ينقضها ط
 بلسان والداعي **مسألة** ومن اوصى بوصية لو ارث هل ثبت ان اجازها
 وارثوه

وارتفع قال نعم ان اجازوها بعد الموت • واما في الجحيم فلا لا فهو يحزون
فلا يكون والداع **مسألة** وفي رجل اوصى لبعض اولاده بشئ في وصية واتفق
الباقيون واخوة ثم رجعوا يطلبون ان يشاركوه فبعد موت ابيهم لان لم
يوصوهم مثله • قال لهم عليه ذلك ولا يضرهم امضاء وصيته في حياته ولا اضره
عليهم الا ان يحضره في صحة ابيهم • وقال الحسن رحمه الله في رجل اوصى له
به ولم يوافق في حياته ابيهم لم يكن لهم رجعة بعد موته • قلت فان لم يبعد
موته ثم اراح والرجعة • قال لا رجعة لهم بعد الانتهاء والداع **مسألة**
ابو سعيد وفي رجل اوصى لرجل بوصية وانا جميعا لم يعلم ايهما مات قبل
صاحبه كيف الحكم • قال كان ابو الحواري يقول له نصف ما اوصى له به ولم
يقوله ابو الحسن شيئا حتى يعلم ان الموصوات قبل الموصول • قلت فان لم
يعرف ايهما مات قبل صاحبه • قال معنى ان في بعض القول انها لا تصح القصة
الان يصح ان الموصوات قبل الموصول • وفي بعض القول انها ثابتة لثبوتها
وصية والاحتمال موت الموصي قبل الموصول حتى يعلم انه مات قبله • قلت فان
صح ان احداهما مات قبل صاحبه ولم يعلم • قال معنى ان قيل انها لا تصح حتى
يعلم ان الموصول مات بعد موت الموصي • وقول ان الموصول نصف الوصية
ويطال نصفها لا يشك • والاحتمال فيها والداع **مسألة** وروى في الاشهر
بفخلة بن خلد وشي • والحق له عليه وصي • قبل سلف له علي بن النخلة
للموصول محقة ولا يدخل السلف في الفخلة بشئ لانه معارض بشئ الحلال او يطال
الحرام وكذلك ان اوصى له بها محقة ونحوه نحو او ثمن نقره نحو او ثمن الحرام كانت
الفخلة كلها له محقة ولا يضر ذلك القول والداع **مسألة** وروى في تباعد
وليس يعرف زعمها وابن تنفذ • قال معنى انها من المال لا انها حق للعباد
قلت فالتدبير يكون في الثلث ام لا • قال هو عند ثلث ماله ولو قال بربته
في وصية • فان اعتق صبيًا تكون نفقته وثلث ماله ام لا • قال يختلف في لزوم نفقته

عليه اذا لم يكن اعتقد عن واجب وواجبها عليه فهي عندى في ثلث ماله
• **وقول** اذا اعتقد في ضد عتق من الثلث وكانت نفقته في يد ضمان
عليه في المالك لانه ضمنه في حياته وفي جنابة جناها على نفسه وكذلك كان
عتق عبدا في ضد وعليه فيه شرك عتقت حصته والعبد من الثلث ماله وحصة
شريكه وليس ماله لانها جنابة تلف فها طاك شركه فضمنه • **وقول** ان كان
التدبير في الصحة كانت النفقة من مال المالك كان في المص في من الثلث
والدعوى • **مسند** • **وقول** وصي لرجل ثلث ماله ثم قتل الموصي هل له ثلث
ديته • **قال** ان كان قتل خطأ فله ثلث ماله وثلث ديته وان قتل عمدا
فلا حقه في الدم الا ان يعفو الورثة عن القتل ويصالحوا فاذا رجع العدة
كان له ثلثها الا ان الدية من المال وكل ذلك ان استفاد ماله بعد الوصية فلم يوصي
له ثلث المذموم مات قالا الوصي مع انه يختلف في ذلك قول له ثلث ماله يوم
الوصية ولا يدخل فيه الاستفاد ولان قتل وقول يدخل في ذلك ويكون الوصية
يوم الموت ولو لم يقبل يوم موت والد الدعوى • **مسند** • **وقول** وصي ان عليه
نذرا او ايمانا وكفارات ولو فعل ذرة على قول ليس هذا بشئ ثابت الا ان
يقول الخاضع لمحمد او ايمان او شذلي وصيته وقيل ان جعل الوصايا من
المال اثبتت على الوصي والورثة والزعم انفاذ وجعلها من الثلث فلا يشترط
حق الوصي بانفاذها والد الدعوى • **مسند** • **وقول** وصي ثلث ماله ثم حدث له مال
لم يكن علم به وميراث او نحو قول ثبت الثلث من جميع ماله وقوله ثلث
ماله الذي علم انه وصي فيه وذلك بعد الدرس والحقوق والاقرار والد الدعوى
• **مسند** • **واي الزم** للمرضى الصلوة والزكاة والحج والعتق والصدقة عن
يعين خلفها ونذر وجب عليها الوفاة ووصيه وماله او بانفاذ ايتى
من مال المالك من ثلثه وهل يلزم ذلك ورثته ان لم يوص به • **قال**
لا شيء على الورثة وتعلق اذا كانا ولا ادأ شيء منها اذا لم يوص بها

كان تاركاً ذلك وطبق النسيان أو العمد • وكذلك ما ير المحقوق التي أو الله
 بفعلها ولا تخم للمخالفين فيها فان اوصى بها فقولها صحيح وليس المال بعد
 الموت كسابو المحقوق • لانه عليه السلام شبه الحج بالدين وقول من حج ذلك
 الى الثلث لان الدين يجب قضاؤه ولو لم يوص به الحج لا يجب قضاءه ولا
 بعد الوصية لالدين اذا قضى عنه في حياته يغير امره سقط عند ادائه وكذلك
 بعد موته ووجدوا انه لا يضرب الحج مع الدين بعد الموت والداعل •
 ابو سعيد وهل يجوز وصية المملوك في ذلك الحر وفيه • قال مع انه لا
 يجوز منه ذلك الا قبل الاختلاف في وصية العبد التاجر في قضاء دينه
 في تجارته عن ابن محبوب • واجب ان لا يجوز للداعل • مسند • وعن
 ابي اوصى ابن اخيه بنحو • قالها وهو فلان فلان العبد لم يات
 بوجد لها ابن اخي يواطى هذا الاسم ووجد لها ابن اخي هكذا اسمه • قال
 فاذا لم يصح لهذا الوصية ابن اخي يواطى اسم من اوصى له فلا ثبت هذه
 الوصية ولو وجد لها ابن اخي لا يواطى اسم من اوصى له والوصية الموصى
 الى الورثة ولا يعلم في ذلك خلافاً ولا ثبت الوصية للمعدوم وان اشكل هذه
 الوصية ولم يبين ان الموصى له معدوم او موجود او غائب فيصح منه نسب
 هذا الموصول له ويعرف • بلا شك في ذلك وان صح انه غائب فالغائب موقوف
 امره حتى يصح موته او يوجع حتى ينقضي فقهه فيصير طاله لورثته وان لم يصح
 له ورثة فقول ان طاله موقوف ابتداء قول الفقهاء وقول الميت لال كان ذلك وصية
 او قول او ضمنا او محقق لا في ذلك • وقال الصبي عن الشيخ ناصر بن عيسى
 فمن اوصى لابن اخيه وهو فلان ولم يوجد بل وجد اخوه فلان لم يثبت فيها
 ولم يجزها فانها وقال خلف بن سنان ثبتها وانما هو الاحتجاج • وهكذا عن
 ناصر بن عيسى والواكي ليمان بن محمد • وقال الشيخ عبد الله محمد بن بشير ان
 ما يحسن ويجوز فيه الاختلاف والداعل • مسند • الصبي فمن اوصى بخلقة

للمسلم في الجانب الشرقي وبالذلة للعق ونسق عليه ونخلته المسلم وهذا
 الجانب وبالذلة للعق **مسألة** ونسق عليها أيضا ونخلته المسلم وهذا الجانب
 وبالذلة للعق ثالث ولم يترك كل نخله بصفة متميزة بها وغيرها وكان في
 هذا الجانب الشرقي من هذا المال ثلث نخلات مسلمي ذلك وطا الحكم فيها قال
 الوصية في هذه المعاني ثابتة وهذه النخلات ان كانت متساوية ولا تفاضل
 فيها في ان يكون كل نخله للعق وهذه المعاني تقسم بينهم بالتعدي وان كانت
 متفاضلة فتكون بين هذه المعاني الثلاثة مشتركة وان كانت اقل من
 ثلثي ثبوت ذلكا اختلاف **والله اعلم** **مسألة** ومنه وروى فقال ان كان
 في بطن ثلاثة جارية فلها وصية الف درهم وان كان في بطنها غلام وصية
 الف درهم فولدت جارية لستة اشهر الا يوتا وولدت غلاما بعد ذلك يومين
 او ثلاثة او نحو ذلك فالوصية لها الثلث وقيل انها في بطن واحد وان
 الوصية قد نعت لها جميعا حيث ولدت الاولى لا قبل ستة اشهر وان
 اوصى بهذه الوصية فولدت غلامين او جارينين لا قبل ستة اشهر فلذلك
 الى الورثة يعطون اقل الغلامين ثلثا وواحد الجارينين ثلثا وواحد
 الوصية بينهم جميعا **وقول** لا خيار للورثة في الدفع الى من يشاء والان
 الوصية لهم جميعا **وان قال** ان كان الذي في بطنه غلام فله الغان
 وان كانت جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية او غلامين وجارينين
 فليس لواحد منهما شيء ان في بطنها غير ما قال **والله اعلم** **مسألة** ومنه وفي
 اقرا وروى لرجل ثلث ماله وكانت عليه حقوق للناس ولم يوف ماله
 لجملة الحقوق ايدخل اصحاب الحقوق على صاحب الثلث بقدر حقوقهم با
 لمخصص ام لا **قال** اذا اقر ثلث ماله او وصيه وضم ان غلاما يخلو
 عليها اصحاب الديون والوصايا اللازمة وان كانت الوصية بالثلث وغير
 ضمان فالديون والوصايا اللازمة اولى واما الاقر بالثلث فيجد مخرج
 الشركة

الشك في الرد والمترك اوله بالمتاع وما الوصية بالضم ان فتحها فتح القضاء ط
 والبيع والمشتري والتماع اشتري وسائر الغاية اذا لم يكن ثم مانع ورجل او وقف
 ورجل على حسب ذلك فثبت بوث هذه الوصية واهل العلم والرجل لا يخفى
 عليكم ذلك والله اعلم **مسألة** ورواياتها ورواياتها ورواياتها ورواياتها
 بثلث ماله بعد نفاذ وصاياه واوله ثم وطل شيء من الحقوق والوصايا والاوقات
 ابرجح ما بطل من ذلك المورثة الى صاحب الثلث ثلث ما بطل وثلثا المورثة **قال**
 لصاحب الثلث ووجه الاقرار والوصية ثلث ما بقي بعد نفاذ الدين الواجبة
 والوصايا بالثابتة الان بوصي او بقى ثلث ما بقي بعد اوصيه او بقى بعد
 انه لم يثلث ما بقي بعد وصاياه التي اوصى بها ولم يثبت منها رجوع الى الوارث هكذا
 عندي **قلت** فان اوصى او اقر رجل بثلث ماله بعد نفاذ وصاياه واوله ثم
 هذه المكتوبة هنا معينة وطل شيء من اوقايطه ووصاياه ابرجح ما بطل من ذلك
 الى ردها الحكم فيه **قال** نرجع الى الوارث وحكمه له لانه لم يثبت لمن اقر له به
 فيستقل حكمه الى وصيه اليد **قلت** وانما بطل شيء من وصايا الموصي واوله ثم
 انقص من اجرة الوصي شيء او لا **كان** بطلانها وقيل للفظ او كان غير ثابت
 وانصله **قال** معي ان اذا جعل لاجل على قيام اوصيه او وصيه به وطل الاقرار
 والوصايا شي وفي حكم المسلمين اسم الباقي في اسم التجميع ونظر ما يستحق المنقود وهذه
 الاجرة سواء ما صحح مقدار العناء والشقاء هكذا عندي وفيه غير حفظ بعينه
 فاجرة الوصايا وان بان لكم خطاؤه فودعه الى الخلف نصيبه وتوشت له وسعدوا
 عليه والله اعلم **مسألة** ومنه ورواياتها بافضل فضل سيوفه او راحها
 فلم يوجد له الاسيف واحد وقاز المورثة ليس هذا الموصي به وقال الموصي له هو هذا
 كيف الحكم بينهم **قال** حسب انه من شأن الشيء يثبت له سيفه ولو وجد له سيف
 واحد لا غنى عن ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه وصي بخلة معللة لاحد
 فلم يخرج الوصايا وثلث **قال** ان التقوى على بيعها بيعت وان التقوى على استغلالها

استغلت • وقدم قبلها هذا وهذا وإن كان الموصول بها ولا يمكن أن
فالعوام هم الناطقون في هذه الخلقة وبيع الاستغفار والدعاء **مسألة**
ومند ومن وصو ينقذ روحه فلا بد بعد موته وضمان ولو يذكر غير ذلك كان
اثبت ما ثبت ما دامت حية لم يعد من الصلوات • وإن ضعفها مضاعف لذاتها
وما يتعلق في طالعها لك وتوقيفها لك لم يعد من الصواب • وإما أن
كان في مجال الروي لمجست عن تضعيفها الوجود مثل هذا في الآثار في الآثار
اعلم • **مسألة** ومنه فمن وصو لا حد بكذا وضمان علمه ثم وصو طالعها
بعد موته ثم وصو على نسق بكذا لا حد في ثم وصو يقضاه وإنفاذ ما كتبه على نفسه
وماله بعد موته • إن ما صح لفظه وقامته الحجة كما ثبت بظاهر الحجة ثبت
وجاز ولو توسط في الكتاب على حسب ما عندك وكان الشيخ نرفع الاختلاف
فيما نسق على لا يثبت والدعاء **مسألة** عن الشيخ حبيب بن محمد بن أبي
مال في فتية التي تسكن فيها روحه فلا بد ثبت فلان وجه الأشياء كلها إلا
مناديسه الخشب وسلحته من خارجا وكان في المناديس ذهب فضة وورق
حقوق دهرهم مضروب وثيراب وكان في الامتعة فيمن تكون هذه المناديس
خارجا عما فيها أم يكون الخشب وحده خارجا والسلاح فيه صياغة وذهب وفضة
أ يكون السلاح بما فيه خارجا وهذا البيت أم تكون الصياغة خارجة وهذا
السلاح والتركيب يكون السلاح أم خارج وتسمية السلاح • قال إن السلاح
عندنا السيف ويشبهه كان السيف طويلا أو قصيرا في ذلك الراح في السلاح
والحق من النيزكو وهو الذي تسميه العرب بسيف الغنم الذي يتفق
وفي حفظنا أن الترس ليس بسلاح ولا نعلم في ذلك اختلاف فإما هو جند وقاية
وكذلك عندنا وفي حفظنا أن التفق ليس بسلاح اتفاقا والخناجر سلاح ولما
نعلم اتفاقا في سلاح وقد اختلف علماء ونائي للديندي السكين فقال بعض
العلماء أنها ليست بسلاح وقال بعضهم هي سلاح فإن كان وصو بهذا السلاح

عائفة وعليه وغلاف او غملا وقطايح فمدخل ذلك قيد والا فهو خارجة منه لانها
 ليست ثابتة وثبتت الفصل فورد بعينه واللا يخرج والنصا والحلي من جميع ذلك
 فهو ثابت معد **●** والسناسل وفضة وذهب وشبهه لا يدخل في السلاح لان
 يزول وينقضي بلا ضرر على السلاح ولا على الغد واذا اوصى وافرعه وواعليه
 مشغلا وقطايح وغلف فذلك اخل بالسناسل خارجة والسلاح وعلى الموصي
 له على الوفاة **●** وللمناديس الخشب خارجة بعينها وبافها فهو للموصولة بما
 في الوفاة من جميع الاشياء كلها **●** وذهب وفضة ودرهم وعطركا بائنا مكان ذلك
 وثياب مخبطة اللان العلماء اختلفوا في الاوراق فقال بعض هؤلاء العلم ان
 القواطيس تدخل بعينها للموصولة بما في الوفاة وله ثمن القواطيس **●** وقال بعض
 اهل العلم انه تاضمت القواطيس من دين كمان الرجل اذا اوصى بجمع فذلك
 قد اختلف العلماء في الدرون قبل على اخله فحمله للمالك قبل الدخول والدم
 اعلم **●** **مسألة** ابن عبيدان ان العارية حله ثلاثة ايام فخرج الموصو له
 لورثة الموصي واذا انقضا حله العارية وهو غير وصو ولا وارث فليس له شيء
 وهو متطوع وعنه الميته فانه ينفذ في بلد ماله العارية والداعلم **مسألة**
 ومنه اذا اوصى رجل ببي حبه ينثر للطير في مكان معلوم فيجحف اشبات
 هذه الوصية والداعلم **●** **مسألة** ومنه اذا كتب الكاتب في شيء والوصايا
 على الموصي وبذلكا وكذا لارثة فضة لفلان وفلانة وفلانة وضمنا عليه لهم
 ولم يكتب لهم ان هذا اللفظ على صفتك هذه غير صحيح والضمنا لا يثبت
 الا ان تكون النسوة وغير الورثة فثبتت لهم هذا المكتوب والثالث **●**
 واذا الكاتب اذا كان لا يحفظ اللفظ فلا يجوز له ان يصلح والداعلم **مسألة**
 وفي الذي يوصي لاحد سكن يتدبر له ان يسكن غيره رجلا كان او امرأة
 اذا لم يرض ورثة الموصي **●** قال اما اذا اوصى لاحد غير وارث يسكن بيته
 فانه يجوز له ان يسكن فيما حده او كان رجلا او امرأة ولو لم يرض ورثة الموصي

على أكثر القول • وما إذا أوصى له بسكنه في بيته فقال بعض المسلمين ليس
 له أن يسكن غيره وفيد قولك أنه يجوز إذا أوصى له أن يسكن بيته فليس
 أن يسكن أحد غيره وغيره إذا أوصى مع حب لا ولا يسكنها في بيته وكان
 البيت كبير فلمها منه بقدر يسكنها على نظر العدل من أهل الموقفة بذلك الله أعلم
مسألة الراملي وعن رجل هلكه قلة وصى بقلعة ما للفقراء من حياضهم
 مات الموصول وقد ربح زرعاً وقد صار الزرع قرب الحقل أياكون الزرع للزراع
 أم لا • قال عجيبي على هذه الصفة أنه يخرج من ثمة ما للفقراء الذي أوصى له بقلعة
 هذه الأرض ملاها حياض زرعاً قائم لم يذكر فإن شاء وأقلعوا زرعهم وإن
 شاء وأدوا القعادة لما بقي من الزرع الذي لم يذكر زرعهم إن كانوا يملكون أو
 وإن كان ولا يملكون فبمنظارهم للأصلح والقعادة أو قلع الزرع وإذا
 أوصى بهذه الأرض بعد موته لشيء من المساجد أو غيرها إن كان أوصى بقلعتها
 أو بأصلها وفيها زرع غير مذكور أعني بعد موت الموصي فبما في القول • أن
 الزرع تبع للأرض والدلالة على • **مسألة** فيمن قال في صفة الأخيد وأولاد
 أوصى عليكم إذا ماتت بكلاً أو قلة أوصى عليكم إذا ماتت فهذا فعل مستقبل ويحتمل
 الحار فإن جعلته الحال ثبت وصار بمنزلة الماضي الذي قد فعل وفي الوقت
 يفعل وإن جعلته مستقبلاً لم يثبت في معنى الحكم الآن يخرج معناه على ما
 فلا يثبت في حكم الأمانة انعاده والدلالة على • **مسألة** وسألت عن الموصي
 إذا أوصى بمائة للفقراء كل فقير ثلاث مائة وأوصى أيضاً بخمسين محمدية للفقراء
 كل فقير محمدية أثبت كلنا الوصيتين أم لا • قال فيهما أم لا • قال
 يشبه عندي ثبوتها كلها لأنها اختلفت في العطاء وحسن عندي ثبوت
 الأخرى منها ولا يبعد ثبوت الكثير منها وكذلك حسب فيمن أوصى
 بمائة لآلته ومائة لمحمدية وخمسين محمدية ومائة لآلته لآلته ما في المعنى
 واحتمل أنها في الفقراء والدلالة على • **مسألة** الشيخ حبيب السلام هل يجوز للرجل

ان اوصي بجميع ما دل على ظن منه ان يجمع ماله مستغرق ولم يبق له شيء من احد من
 اهل العلم ان علمه ذلك **مسألة** قال يجوز للرجل ان يحتاط بماله جميعه اذا رآه قريبا
 ان علمه ذلك من نفسه او في فلاة او ماله وهكذا فعل اهل العلم والفضل ولا
 يهلك بذلك الدار **مسألة** الصبي وفي الرجوع عن الحج والعتق للموصي هما اختلا
 والدرا **مسألة** وراوصي يوشد فلو ساءل عندي انها والفش وضرتها
 وقد ذكرها الدرر الفش لقوله تعالى وعارق مصفوفة وزلابي مبشورة
 اي بسط فاحته مبسوطة وهكذا حكم التعارف وخونها بعض مشايخنا عن حكم
 الفاش اذ لم تسم عنده فاش واما المنام فعندي منه فاش ولا أعلم خفا اختلافا
 وهكذا استعمال النار فيه في الفاش وهكذا عندي احكام البسط الاسلاميه
 وعندي انها غيرة اخلة في الخاف ولما الخاف الجوزي والجريح والزوليه
 والقنعة وايضا به هذا ان ثياب القطر والصوف ولحقها حكم الفاش والخاف
 ويدخل فيها او يخرجها وذلك في مثل اوصي بالخاف وفاشه والوصية بالفش
 والخاف نافي على الواحد والجمع كما الواصي واقواله وسلاعه دخل المال بحلته
 والسلاح بحلته بل ان يقول باموالي والحمل والدرا **مسألة** الصبي وفي
 وراوصي يسكن زوجته في بيتان مات قبلها وضيان علمه طها او وصي لها
 بنفقها او ماله او نفقة وماله مادامت في علة للنفقة عنها زوجها من فاته قبله
 في هذه المواضع انه لا شيء لوارثها وكذلك ان ماتت في العدة فلم يولد لها شيء
 لما بقى وانشبه هذا الفصل مثله هذا الذي عندي وانه وتجه لم معنى الوارث
 والدرا **مسألة** الشيخ جاع وحشيش وفيه اوصي لاحد بهيته وافته **مسألة**
 وكذا وغير ذلك كان في الميت شيء لم يذكره مع تسميته ما قد ساءل عما قد كان
 له انفق قوله وغير ذلك ويكون دخلا في جملة تاسمي لم ما في الميت ولو لم يكن
 باسمه اما تكون الوصية واقعة على تاسمي دون ماله يسمي لما فسد بعد اجماله
 فيها قد ذكره ويكون قوله وغير ذلك حشوا لا معنى له ولا يتفق به في ادخال ماله

يذكره في البيت في جملة ما قد ذكره صرح لنا ما بين كل ذلك ما جوارنا شالوا
 قال فلا يملكه على هذه الصفة في جوار دخوله في الوصية والدعاء
مسألة الشيخ ناصر بن محمد وراوي طعام لمن يحضه ومات في غير وقت
 والمبلغ خبر موته اهله بكونه وصنعوا له ما اهل يسمي هذا ما يجوز انفاذ
 ما وصي به فيمن يحضره ام لا يكون للائم الا حيث مات خاصة **قال** ان
 ذلك على هذه الصفة **قلت** وان اوصى بطعام لمن يحضره آية وكان للارحام
 متفرقون في قرية او في متفرقة فاجتمع كل منهم في موضعهم ولم يحضوا كلهم
 معاهل يجوز انفاذ ذلك على جميع حاضري عدايته في ذلك للمواضع ام اين يكون
 قال انه يكون مع الاقرب اليه والدعاء **مسألة** ان اوصت امرأة ان تباع
 فضلة كفنها ويؤق على الفقراء والاويون فلا يثبت الا ان تقول ما فضل من
 وشايت عن كفنها وفضل وكسوت عن كفني او فضلة كفني وشايت فاذا قالت
 كذلك ثبت ما فضل والدعاء **مسألة** وراوي ان علمه خمس كفارات ^{صلوات}
 وراوي ان ينفذ ذلك طاله فهذا من ليس المال لان ذلك يحتمل ان يكون
 عليه وغير طاله فان اقرن ذلك بما الزم من تضييع صلوات فتقول من
 التثنت وقول من ليس المال فان اوصى بخمس كفارات صلوات انفاذ عنه
 ما سمي وان اوصى بكفارة خمس صلوات كان له الخيار لان كفارة خمس صلوات
 غير خمس كفارات صلوات واذا ثبت مع كتب كفارة خمس صلوات ففيه
 اختلاف قول بجزي عن كفارة خمس صلوات كفارة واحدة **وقول** لكل
 صلوة كفارة واذا اوصى للموحي بصلوة فلا يثبت في حاله شيء وقول يثبت كفارة
 صلوة في حاله **قلت** هل يثبت قوله على صلاتين ولم يقل كفارة صلاتين
 فهذا لا يثبت الا ان يوصى بكفارة صلاتين او يقول على كفارة صلاتين
 ويوصى بانفاذها او ذلك في بعض القول وبه ناخذ **واما** اذا تكفارة
 صلاتين مع الورثة ولم يوص بانفاذها فيختلف في ذلك ونحب ان لا

ثبت ذلك في الحكم حق بوضوح ذلك وما قوله انفذ وصا عني في ثمة مالي فان قال
 انفذ عني ذلك بعد موتي في مالي او ثمة مالي فله وصية وان لم يقل في مالي
 ولا ثمة مالي بعد موتي ولا تنفذ بهذا اساس وصية ولا كان على اثر وصية
 وليس يخرج هذا الا على الارضي الحقة والدعاء **مسألة** وكان عليه ضمان
 لمساجد شقي وثبت لها مال او امواله فنقص المال عن الضمان ان المكتوب
 فالبقية في مال الهاك اذا كان وضمان عليه هذه المساجد وان كانت غير
 ضمان وكانت وصية ففي ذلك اختلاف قال بعض انما تكون الوصية في ذلك
 الموضع المحرور وبعض فانقص يرجع في ثلث مال الهاك والدعاء **مسألة**
 الشيخ حبيب بن المان الوصية للوارث لا تثبت له ولو كانت وضمان في
 القول حتى يعين انه وقبل ذلك او كذا فهذا خلا الزوج والزوجية لانها وارثان
 بسبب لا بسبب والسبب مقطاع عن النسب ولا يشترك انهما ارث النسب
 الاثرون ان الرز لا يلحق الزوجين اذ مولى هو بسبب لا بسبب والدعاء **مسألة**
 ومنه اذا وصى رجل الزوجة بمفقها او مسوفا او بالبعد موت
 ما دام في حياة الوفاة وضمان عليه لها ما يجب لها قال ان اللام يختلف فيه
 وعندنا ان اوسط ما يجعلون لها والدية الى ستة اشاعات **مسألة** والله الكسوة
 لها ثمنين وقال يختلف في رزها بعد القضاء العدة فتقول عليها ان تردها وهو اكثر
 القواعد نأيه ناخذ وتقول هو والدعاء **مسألة** الزام الميراث الذي مات وعليه
 وصية ولم يخلف لها وارثا وخلف لبعضها او لها كلها وارثا لم تنفذ
 الوصية ولزم اخذ الناس تبعه بهذا الهاك لا يجوز ان تعطى ورثة الهاك
 ام تنفذ في وصيته **مسألة** فقال على معنى قوله فيما اختلاف فتقول تدفع الى ورثته
 وتقول لا تدفع والدعاء **مسألة** والذي وصى في مسجد او لمسجد او للمسجد
 وماله ولم يسم مسجد معروف بعينه فقد جرت في ذلك اختلاف فاكثروا
 ان هذه وصية غير ثابتة حتى يسمي لمسجد معروف **مسألة** وقول ان ذلك ثابت

وجازن وتكون تلك الوصية لمسجد ومساجد البلد قول تكون لمسجد ومساجد
 المحلة • وقول للمسجد الكبير وهو جامع البلد وفي بعضهم بين قول لمسجد
 والمسجد وبعضهم جعل ذلك سوا • وقول ان جعلوا هذه الوصية لمسجد من
 غير مساجد القرية جاز ذلك ولا خلاف للمساجد جاز قيد الاختلاف • والذين جازوا
 جعلوه كالوصية • **مسند** وعن الصبيح ان الفقيهين كانا في الجامع
 وان لفظها ابلاد واحدة ففي ثبوتها اختلاف والذي يثبتها يجعلها للفقير
 المساجد والداعية • **مسند** وفيمن اوصى بعتق عبيده بعد موته لوجه
 الله ووصى بغير بعد ان يستحق العتق منه بما لا رية فضة وعند موته
 ليس له الا بعد واحد بايستحق هذا العبد وهذه المائة وكذلك ان اوصى لزوجاته
 واخواته وضمان بمائة لا رية فضة ولم يكن له الا زوجة واحدة او زوج واحد •
قال ان العبد يعتق ويستحق ثلثها وقول بغيرها وكذلك الاخ والزوجة قول
 الثلث وقول النصف والداعية • **مسند** ابن عبيد الله واذا اوصى رجل لرجل ط
 بوصية وهو لا يعلم انها تحج والثلث لا يجوز له اخذها على هذه الصفة
 ام لا • **قال** في ذلك اختلاف قول لا يجوز له اخذها حتى يعلم انها تحج
 والثلث وقول يجوز له اخذها حتى يعلم انها لا تحج والثلث هكذا حفظته
 والداعية • **مسند** لفظا وصية نظير في الشيخ العالم سعودي بن محمد
 الصبيح هذا اوصى به راية بنت بلحسن بن محمد الواسطي • قال الصبيح
 لعلمها حقة لانه لم ينسبها هي التزوية • اوصت فلانة هذه بجميع ما تحتاج
 اليه وما لها بعد موتها وجميع جهازها لموتها ان توارى في قبرها ينفذ
 ذلك وما لها على اي وصيتها • قال الصبيح في هذا الصك يدخل في هذا
 اللفظ القبر او قيمته واجرة وبقسطها وحملها وما تحتاج اليه والشياب
 والكفن وما فوقه من العطر واجرة ويجعله عليها او كذلك قيمة الطفال والماء
 للرش واجرة السرور ان كان له اجرة وما تحتاج اليه من جميع الاشياء كما ان

منقول وطها على راي وصيتها كما اوصت له بالاي وعاين ذلك وحضر عندها
 او اتمتها وطعام ولام ولام وحضر ينفذ ذلك وطها قال الصبي
 لم تكن هذه المزية فنتبها على مستقها وقول لا تثبت طها لا دفعه واحدة
 طها وزند او وصت طها به ذكر لو اوصت طها بغير زنديام عن اهلها واطمها كان
 طها زنديام في مدة ثلاثة ايام كما اوصت طها به وان لم تحذ كانت طها النفقة وطها
 اليه في نظر العدو وثلث طها ولاما جماع النساء لما يكون والعمر والتصبر
 وايامه ثلاثة ايام بليا اليهن من غير الكسور وقيل يكسورهن والحال الجبرم والضم
 والسهم والادام السهم طلاق واللبس وهذا نسب قليل لا قدر على شرحه بل
 اقام على شهده وعشدر الاربات فضة لا فيهما الذين لا يرونه اقال الصبي
 هذا ثابت وثالث طها ان كانت اللاتية موجودة وان كانت معدومة فقمتها
 في بعض القول بها انها في بعض القول فان الزينة بشوع وثبت عليهم ولم يزل
 على هذا القول جميع ما هو مكتوب في هذا الصك وذكر اللاتيات خارج على
 وصفت كملان في تكراره مللا لقارئة وعشدر كفالات صلوات كل فارة
 منهن اطعام ستياسمكينا قال الصبي هذا ثابت وثالث المال ان قامت البينة
 العادلة على الصبي اصلوا وانظروا مثلوا وهو كتاب من الذي انزل على
 النبيهم بلا شك ولا ريب ولا تناكر عند وصدة ولا عرفة قد اذ يطالب المؤمنين
 في سورة المائدة قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اشهادوا بينكم الى وعد منكم
 هذه الذين في سورة البقرة ونحو هذا السننة للواقعة وكل كالحاج الامة
 الصادقة ولا نعلم ان احد يخلف في هذا تاويلا بخلاف اهل الخلة المحقة
 ولا توفيق لاحد الى شيء والصواب المبالاة بدرب العالمين وصوم
 اشهر رمضان بدلا وقضاء عما فيها من فساد السهر رمضان واجرة صياها
 ينفذ ذلك وطها بعد موثقا على راي وصيتها قال الصبي هذا ثابت والثالث
 عجز تحسابه ولوناب كل شهر اجرة يوم قام الوبع مقام الشهر وكذلك في الكفارة

والج وجميع حقوق الله تعالى وقيل انها من المال ومقدم على حقوق العباد
وقيل معها وقيل انها الثلث وقيل اني الحقين لزوم قبل كان المقدم وكل ذلك
وقول المسلمين • وثلاث كفارات ايمان وسلات كل كفارة يمين منها
اطعام عشرة مساكين وكفارة يمينين مغلطين كفارة كل يمين منهما اطعام
سنتين مسكينا • قال الصبيح هذا ثابت والثلث على ان في القول للمحافظة
والامسلة سواء وقضى القول بالاختلاف في حقوق الله • ونحوه هاتئ
لا رية فضة يؤخرها ويخرج عنها حجة الاسلام الى بيت المال ووزعها
قبس نبينا صلى الله عليه وسلم لها عليه وعلى صاحبها الى يكون وعرض الله عنها
وياتي بتمام هذه الحجة المذكورة هنا وبالحال • قال الصبيح هذا ثابت على
معنى من حقوق الله ووصفها اللات بالفضة بعض ضعفاء لم يشهدوا دخل
عليه الجهاد الا ان الفضة عندهم تختلف منها الجيد ومنها الوسط ومنها الذي
فلهذه العللة اختاروا في ذكر الفضة واجتزى بالوصف ونفا هذا
على ما جاء في ناسه وتفاوتها يستاجر بها ويخرجها عنها على الفعل المجهول
وكل المسلمين فعل هذا على اري وصيها لانها جعلت له الذي واطلقت
الاستيجاز وايضا قد اشركت بين الحجة والزياره والتسليم فان تقولوا
ان حج ولو نزل ولو سلم هذا الاحوطا عليه وله والذي يحسن في عقلي ان
تكون الحج ثلاثا ويكون على نظر العدوك ونصافا في النصف وفي الاثر
ان للزيارة ثلث الحج وقيل زعمها • ونحوه لاريات فضة ينفذ في
اصلاح فلج صوت وضمان عليها له • قال الصبيح هذه الوصية ثابتة
على معنى القضاء وقيل على معنى الاثر ثابتة من المال وصلاح الفلج وال
ما حدث عليه وما هو محكوم بفعله على ارباب في وقت وياربع ارباب فضة
ينفذ في اصلاح فلج الذين وفلج الخوئي وسوان بنو وى وضمان عليها
لها • قال الصبيح قد تقدم القول في مثل هذا مما هو مشبه له والصلية

والشائنة عن تركها **الحكام الاربعة** • وسمائة لارثة فضة من ضمان عليهما والزكاة
قال الصبي هذا ثابت من ائس المال على ما جلت في ائسانهم ولا يعلم فيه اختلاف
بينهم واولايد لا يتعوى والاختلاف على ما عرفت • وما اذا قالت من زكاة مالها
او زكاة مالها فهذا الذي فيه الاختلاف وبين هذا وهذا فـ **علي ما قبل** • والنف
وتعمر من تحلة الفرض وتزكاة عليها **قال** الصبي ان ثبت عليها من ائس المال لا يحصى
ان يكون اللفظ بالنسبة من غير وقد قيل **ثبوت** • هذا على ما هو مكتوب لان ائسها
يرسل اولها • وقد اوصت بانفاذ جميع ما اوصت وعما يبقى من عطرها وكسوتها
ومن حقها ونقها بعد موتها لاختلافها في ائسها ونحو محمد بن ابي الحسن حديثها موت
قبلها وضمان عليها **قال** الصبي هذا باب الفقهاء وقيل ان ائسها
اختلاف الاجل الموصى له وقال **قال** لا يثبت على حال • وقال **قال** ان ماتت
قبلها ما ثبت لها وان ماتت احدهما لم يثبت هذه شيء ويجوز ثبوت هذه
الوصية لان الضمان لا ينفك بالموت وانما هو ثابت على الزم لا الزم لا ينفك
بأدائه • ويكرز انهما الزواج لا ختمها المتعدات وضمان عليها لما مال الصبي
هذا ثابت كما قدمناه ونصيبها والبيت الذي يحاكة الشجة وسعال فري
بما فيه لا ختمها محمد وضمان عليها **قال** الصبي هذا ثابت من وجه الا ان
وطا حتمها في القضية لانهما الوترين **النصيب** • ولا تجزها في الا ان ولا ختمها مالها
وعليها والنجدة وهذا اذا كان البيت معلوما • اوصت فلانة للقدم ذكرها هنا
لعتيقها سلامة في كل سنة عمر من الزمان بعش لاربات فضة ما دامت سلامة حية
واوصت فلانة هذه بانفاذ هذا الحق المذكور في هذه الورقة وما لها بعد موتها •
قال الصبي هذا ثابت من ائس المال كما اوصت لها مسفوح حبة توفيق المال المنعوج
الوارث عن التصرف واضح والثقل فيكون منه الان تموت واضح وائس المال
اضح مع الحقوقي التي ائس المال مشاركتها وتكون هي عزله واوله يجمع قيمته
للا بد تلون عليها بعد انصبائهم في حياتها وطوبى بئنة ماتت طوبى بعد موتها

ان يقي من المال شيء ثم للوارث **والوصايا** ما يجب طوي في قول اهل العدل خمس
 لاريات فضة نصف ائنت عبد الله لميجنة الا فلو جنة وضمان عليها لها قال
 الصبي هذا ثابت **ورأس المال** • واوت فلانة هذه بان علمها الحمد **سألت**
 فاسم الفلانة فضة وضمان عليها له • **قال** الصبي هذا ثابت **ورأس المال**
 وخارج وزياد الدين اللازم • وان عليها الورثة اها لك صالح ومحمد صالح
 وريدة التزوي او عيانة لارثة فضة وضمان عليها الورثة لا شيء لها وهذا
 الحق الميراث منهم وهو لقيمة الورثة الباقيين غوهان **قال** الصبي هذا
 ثابت **والسالم** **باب** الدين اللازم مقسوم بينهم بالسوية وليس لها شيء
 ولو كانت ورثة حكم الزوجة ولم تخرج نفسها لان هذا عليها ولا يكون ما عليها
 واذا اوت فلان بكذا كذا درهما جاز وحسن ان يكون لها نصيبها من
 الاقل الا المخرج نفسها وان اوصت لورثة فلان عقة وضمان لو يكن لها شيء
 وان اوصت بفعل لو يكن لها شيء وسقط نصيبها هكذا حسن **عندي**
 فانظر وامعشر المسلمين فمعدله ولا تاخذ وامنه الا الحق واوصت فلانة
 هذه لمن يقوم بها في وصية الموت اربعين لارثة فضة • **قال** الصبي
 هذا لا يشترط لسقوط الباء ولو ثبتت كان وصية لمن اقام عليها ولو لم
 كان جماعة بالسوية هكذا قيل في حكم جميع الوصايا وكفاؤك صلاحك **كفاؤك**
 كل واحدة منها اطعام ستين مسكينا وصيام شهري رطلان عمارين من
 وفساد صوم شهر رمضان واجرة صبا من على راي وصيتها وهاتان الكفالتان
 وصيام الشهرين زيادة على اوصت به من قبل • **قال** الصبي هذا ثابت
 والثالث • ولا اعلم فيما اختلافا ويعتق امها اسعفة وجميع اولادها
 بعد موتها الحمد لله تعالى والا فقام العقيقة واوصت طوي بعد استحقاق
 العتق بعد موتها كل واحد له لارثة فضة والذي فهم الصبي فتح
 الكسوة والطرح ووصيع مع آنية البيت وخصوص غنلق وصحة بات

وصومع الفرس الذي لم يجرى برز وجرى ابرو وزاد ملح الذي يبقى بعد موتها
وسمن وغير ذلك من المأكولات دقيق وطحين قال الصبي عنتق امها سعدة واو
لادها جازين والثلث واطها وقيل ليس للمالك اكا قيل في اللوازم انها متعوق
العد والقول الاول هو الاكثر وداو صت طوره ثابت وثالث مالها ولا اعلم
بعد اختلاف الالاء والثلث اذا كان مهمما في قمتها وان كان معلما فان صح
بعينه ثبت وان جهل لم يثبت طورشى والطوخ والقصران وجميع المعينات
لابيين لي في ثبوت الالاء يصح انه معها والله الذي اوصت به طوره الحب
والارز وداخج والمهمات جاز ثبت وثالث مالها وقد جعلت فلانة
عنه ابنها فلان فلان الفلاح في صيتها في قضاء دينها واقضاد ديونها
وانفاذ وصاياها واطها بعد موتها وقد جعلت ما لا رتبة فضة اجرة له على
ما اوصت عليه فيه قال الصبي هذا ثابت وعلمه ما قبل من القيام وله البرز
بقدر عنائه من القيام ان كان وارثا في قول من يقول انها وصية وقيل انها
والقضاء وله ما جعلته له على هذا القول او صت فلانة هذه ان لم تنفذ
وصيتها بعد موتها الى مدة سنة زيان والافقد اوصت بثالث غلة مالها
لمسجد الجامع وعق نوري قال الصبي هذا ثابت في القول كما اوصت
وقيل لا يثبت لاجل الشئ وقيل ثابت بقدر الوصية نفذت او لم تنفذ وهو
المسود وثالث مالها وعجبي من الاختلاف ان لا يرطو بلا عدلان لا يثبت لهذا
المسود شئ ولو بقي شئ لا يقدر عليه وصيتها العتيقة او ما جعلته لستانج
به من صوم عنها او طلا يدرك في السنة التي ماتت فيها وان قصده هذا الوارث
عنا نفاذ ما جعلته فيه وصيا ثبت عليه ما اوصت به وان كان غري وارث
احتج عليه في نفاذها عند المسلمين فان فعل ولا جعل فيها ونفذها المسلمين
وانه في على طالا مقابلا الحق موافقا للصدق فاعتبر ايا او لي الالباب
لا رتبة فلانة هذه عا في لارثة فضة لزوجها ويقال القوان العظيم على قبرها

بعد موتها • قال الصبي لا يبين لي ثبوت هذا الا كان اعترافا فلا ثبت
 ظاهرا لان عليها وعندها الغيوب واعترافها به شهادة وان كانت عطية فلا
 عطية منها لنفسها وهذا لا معنى له وانما جعل الله الوصية للميت تثبت
 فقال الله تعالى عند موته واقر بما عليه كما قال الله تعالى وبعد وصية
 يوصي بها وورثي واطاذا وصت بوصية واطاها يستاجرها ^{لزيادة}
 فهو هو ابو بكر الوان العظيم او في السجود وغير ذلك فهذا ثابت وثالث
 ما لها على ما وصت به وعائنة لادوية فضة ليستاجرها ويصوم عنها كل سنة
 او بعد شهرين فان عملها وفساد اشهر رمضان وصية منها بذلك •
 قال الصبي من هذا الا ثبت اقراره بثبوت وصية عنزلة التي قبلها او بعد
 معنى سواء ان وصت فلا نفي هذه بقضاء وانقاذ اوت به ووصت
 كان الذي اوت به ووصت به ثابته او غير ثابت فقد اثبتت على نفسها
 ووصت بانقائه وما لها بعد موتها • قال الصبي هذا مصلح لما امر
 اضطر لفظه ونقص عهد ما لم يكن باطلا ولا هو الجاء عن وارث او كان
 وصية او اوكا او غصبا وقولنا قول المسلمين • وجدت في موضع آخر
 اوتت وايدت بنت الحسن بن محمد الحاضي باقها قد باعت لاجلها محمد بن
 وللا السهي المصرة مع شريده وملكها ما لها للعبد السقيم ورجل الذي
 بيع القطع واوتت بنت الحسن هذه بانها قد قبضت من اخيه محمد
 عن هذا المبيع • قال الصبي ثبت المأجور لا يثبت عند المناقصة
 الا ان تكون ستمهم حادثة على هذا واطا في الكتاب واوتت بنت الحسن
 باقها قد قبضت من اخيه محمد عن هذا المبيع فهذا لا يثبت على الاسم المتقدم
 الا ان يكون لها السمان تدعيها وقد قامت بذلك البينة والشهره انقا
 ن ومن الوصية اوصت فلانة هذه بنحوين الدوية لورثة بنحوين لجد
 ورضعان عليها بنحوين هذا • قال الصبي هذا اقرار ثابت ورضعان المال غير

خارج وباب القضاء • ولورثة بالمحسن احمد الجبري سبع عشرة لارثة
نقد كل واحد منهم بقدر ميراثه وضمان عليها لهم • قال الصبي هذا اقل ثابت
طوبى بالسوء بينهم والتي قبلها مثلها ولا يبين الى مقلد ميراثه عند لانها لما اوت
طوبى ثبتت وصارت محملة على نفسها مدعية نقصان ما ثبت لهم بحرف الما قبل
والد للوفق للصواب • وانما قولنا في هذا وغيره على حسب ما جاء في آثار المسلمين
وكتبنا وهذا الصك بالحسن القول فيه وتكونا فيه التكمال للثراء بطول
الكتاب والداعلم • **مسألة** الغاوي وروصى لزوجة بجميع قسمة التي
في بيتهم وضمان عليها وكان لذي بروت • فهذه النقطة ليست بعريضة
في هذا المعنى لان القسمة الفرقة او وريثة وكهنة الجعل • ولما في الغنة
اطلع ان في هذا الزمان فهي مستعملة ولا اعلم انه مخصوص بها شيء دون
شيء في اعتباري انه ثبت لها جميع اشياءها التي في بيتهم وان كان له
بيوت فيجب ان يكون لها بالحساب فان كان له بيتان فلها نصف ما في
هذا وان كان له ثلاثة بيوت فلها ثلث ما في كل واحد منهن والداعلم
مسألة الصبي فيمن اوصى لغيره موقوف بشيء والداعلم وضمان لزوم له
ثم بيع ذلك النجى وانتقل عن رابا الاولين بالاولى هذه الدارهم للوصى
ان قال ان كان الفهم والملاء فعندي ان الخلاص من صاحبه وقت لزوم
الفهم وان كان في السوقي فالخلاص في صلاح السوقي وهكذا عند جلالته
اعلم • **مسألة** عن الشيخ ناصر سليمان في رجل اوصى لولد بتقعة الجديد
وضمان عليه له وعنده تققان واحد عجي واحد عتيق فمات الموصي ولم
يصغى بالتقعة القليل فتلو واحد والتققين بعد موت الموصي بكسب غيره
وبقي واحد فقال الموصي له هذا التقعة الباقي هو الذي اوصى لي به والذي قال
الورثة اوصى لك ذلك بالذكر بالتقعة الذي تلو في الورثة ايتان كيف احكم • قال
ان القول قول من كتب له التقعة ان هذه تقعة مع عيونه بالله وعلى الورثة البيعة

ان تفتقد غير هذا والداعلم **مسألة** الصبي وراوصي لرحمته اقدم ولعمامها فلم
 يوجد الا قدر رحمة او كانت لها فز قيل فسويت او انكسرت يجوز ان يشتر في هذه
 الدار هو للصبي عمارته وان توكت هذه الدار عمارتها فلا تنفع فيها المسلمين
قال المسألة ان كان لا قدر رحمة فالوصية واجبة الى الوارث وكذلك ان كانت
 لا قدر رحمة فانكسرت واما اذا كانت لا قدر رحمة فسقطت او غابت فالوصية
 بحالها العلم بان يرجع بوجاهة ما دللنا عليه **مسألة** وراوصي عجيبة للقطا
 طين في الشريعة كيف يصنع هذه المجدبة اذ لا يتوان سائر عنها احد القطا
 طين تسلل اليها **قال** ان كانت هذه الوصية وضمان على الموصي او في وجه
 لازم فالوصية بحالها وان كانت في طلب النفل فلا قول بشيوعها الغير
 معلوم **قال** الناس والداعلم **مسألة** ومنذ اذا وصي بكذا كذا لارثة فضة
 لمن يحضر عذرة او باعدها على جميع من يحضر النساء والرجال ويكون بينهم
 بالسوية واما صفة من يحضره لاهل المصيبة فيفسهم ويجوز ان يعطى
 احدهم دون احد **قال** علي بن محمد عذرة او باعدها كليهما الا احدهما على
 اوصي واقاربه وغيرهم والاجنبين اذا حضر بالسوية ولعل بعض
 المسلمين يقول ليس هذا والمحدود ويجوز فيها التقدم والناخير في التقليل
 والتكثير والسوية احوط في هذا وهذا عذرة وراوصي لعمام مسجد او لفقارة
 قرية معينة والداعلم **مسألة** الشيخ حسب كماله اذ وصية المرات ان
 توصي ففتح الزوج دخول الشهود واكتاتب ان يدخلوا ببنته لم يدخل
 بخبر اذنه **قال** ان كان يمكن ان يخرج الى حيث الشهود واكتاتب
 بوجه من الوجه فليس طهر ان يدخلوا الا باذنه وان كان لا يمكن ذلك لسبب
 عرض وكانت الوصية واجبة عليها فالاستاذنوة وليا خلوا ان لم ياذن
جواب الصبي في هذه المسئلة **قال** يعجبني لهذه المسئلة ان توكل
 ويطلب لها حجة على زوجها الناح لها ولا حجة لمن امتنع باليسر والداعلم

الحمد لله الصبي وإذا وصي كذلك صلاة كفارة كل صلاة منهن طعام
سنتين مسكينا كيف التوصل إلى صحة الصاع إذا دلما من بصاع وقال هذا صحيح
هل يجوز للموصي أن ينفذ به الكفارات إذا لم يجد ثقة بدله بالصحيح وهل
يجوز له أن يطعم مسكينا واحدا سنتين يوم الكفارة أم لا **قال** إن الصاع
عبارة ثلاثة أمثاله الثالث من من حب الماشية وقول الثقة يقبل أن هذا
هو الصاع وكذلك العين إذا عدم الثقة وقيل بالثقتين ولا يجوز إطعام مسكين
واحد سنتين يوما وإطعام للمسكين أكلتان غدا وعشاء أو نصف صاع وحب الشعير
والدراهم **ومنه** إذا وصي كذلك كذا لا رتبة فضة للمالك فلا رتبة لغيره
من ضمان عليه وهذا المالك قد مات منذ سنتين وقد خلف ورثة قد اتوا وأما
بعضهم ثم وارتفع قد مات ورثا إذا قسمت على جميع الورثين لم يبلغ أحد عشر
فليس بالخلقة في الخلاصة وهذا الوصي في انفاذ ذلك وكان المالك لا يعرف
الوصي ولا يعرف ورثته هل يقبل قول الشهرة أن ورثته معلومة ويجوز
للوصي التسليم لهم أم لا **قال** صحة الوارث بالبينة العادلة في الحكم وال
شهوة القاضي في اللطائف والسعة وإن لم تنقسم الدراهم شيء فاحب
أخبر أو ما ينقسم وجعلت فيهم على ما يوجب الشئ وللجعل في غيرهم **الثقة**
إذا علموا بحكم أو طمأننة وإذا لم يعلموا كانت موقوفة وفي بعض الأقول للفقهاء
وفي بيت المال حدث الشهرة ارتفاع الريب **قلت** وكذلك كذا لا رتبة فضة
للخلع لغيره ضمان لزمه له وهذا الفلج قد بيس سنتين ولم ترح جاحاته
الملاذنة **الوادي** قد خرب كيف القول هل يجوز أن ترق على الفقهاء أم
تتركه لأنه حشدة **قال** الوصية بما لها حتى يرضى يوما فتجعل في مصالحه
وهذا يمكن أن يحد والد **والد** **الشيخ** ناصر خيس وفي جوابات ولد
زوجة ورضيها بكسوة وثقة ما دامت في عدة الوفاة منه وضمان عليه طاهر
يقول الزوج فلا نة باسمها وكانت له زوجة قد طلقها أو ماتت قبل هذه النيات

عنها وهي عنده لمن الوصية منهما ان قال فاذا ادعت النفقة زوجته القيات
 عنها وقالت ان لها النفقة وصح انها زوجته فهي اولى بذلك لم يعارضها
 من النساء غير هاتين في ذلك ورواها وعليها اليقين بالسمع اعلم ان تلك الوصية
 بالنفقة والكسوة وزوجها المأكلا لاجد غير هاتين النساء والاعلم **مسألة**
 الصبي وجاء في آثار المسلمين ان للوصايا خمسة اصول وهي وكيف صفتها قال
 اني ضعف عن وصفها ذكرته وفي الآثار ان الوصايا على خمسة معلوم وهو ان يوصي
 بالهذه او بعينه هذا او بثلث هذه او بخمسة هذه وبالشبه وهذا فهذا
 ثابت من ثلث ماله بعد الموت فان كان تاماً فتاماً وان كان ناقصاً فناقصاً
 الحان يزيد للمال قبل النفقة فالزيادة تاحق ولا يلحقه النقصان اذ يقع الموصي
 ولم يتغير عن حاله وعن المثلث فان مات الموصي وقد تلف ذلك الشيء الذي
 اوصى به لم يكن الموصي له شيء وان تلف ذلك الشيء الذي اوصى به تلف مال الموصي
 الا ذلك الشيء الذي اوصى به فلم يوص له بثلث ذلك الشيء الذي اوصى به واما
 المفصولان يوصي بنصف ماله هذا فادونه وثلث او ربع ومن المعينات كالنفقة
 والعبيد فاذا وقعت الوصية على جزء مما وصفنا كان ثابتاً او الثلث يوم التنفيذ
 ولحققة الزيادة والنقصان الواقعان قبل القسم وغلت في جملة المال ان كان من
 المغفلات الان يقع ثم منع والوارث او وصي بلا عذر يسعهما انما احقهما بالانفا
 بينهما عندي ونظر في هذا الحديث وبعض المسلمين اسقط عنهم الضمان واما
 المضافان يوصي ببعض ماله عنده كلابة من وادب او ثلثه او ثلثه او ثلثه
 ثابته وشباهه فهذا ثابت وثلث ماله على اكثر قول المسلمين وله الوساطة
 الموصي به وقيل بالجزاء منه وقيل بالفضل وقيل للزوج وقيل للزوجة الان يعينه
 او يصح ذلك وله الزيادة وعليها النقصان حتى ينفذ الغلة والضمان بعزلته
 المفصول وكذلك الضيق والسعة وحكمه يوم التنفيذ واما المودع ان يوصي
 ببلده في عبده او بثوب في ثوبه واثباته فهذا ثابت يوم التنفيذ من

ثالث المال الان يعدم للموصي فيه ولذا الزيادة وعليه التقصان وعن ابن المؤثر ثبتت
الوصية الدخول في ذلك الشيء ويعينه فان تلف ذلك الشيء بطلت الوصية **قال** ولا
نظن ان قوله قد اوصيت لفلان بثوب في ذاري باطل ونقول لانا انما اوصيه بثوب
في ذرية **وقول** لا يثبت الان يصح ذلك الثوب يعينه او توجد له في الدار ثياب
وقوله حتى يصح ذلك الثوب منها **وقول** لداقل ثوبها وقول وسطها وقول بالعدد
على الاجزاء وقول له ثوب وسط يجعل في اصل الدار يباح له منها ويشترى
ثوب الان يفدها الورثة ولعلنا نثله نقول ان هذا يبطل حتى يعرف الثوب **وقول**
والا المهم ان يوصي بشيء وحده كماله كل شيء في الدار او ثوب او ذرية او ثوب او ذرية
المهم وهو ثابت من ثلث المال **قوله** لا ينفذ وتنفذ لما الزيادة والتقصان على
وصفها ما سوى المعلوم والذيل **مسألة** ومنه وفي وصي عالة امواله لفلان وصان
عليه له متى ثبتت للموصي له وهل يجوز للموصي ان يستغله ويكلمه في حياته وتخل له
ثوبه كماله او وصيه لمن يكلمه او لمن لا يكلمه **قال** ثبوته حين وصي به
اذا هو شئ من التصرف فيه ولا يحكم عليه بتسليمه باحي ولا يمنع من احواله في
حياته فان مات للموصي ان يحق للموصي له و **باب القضاء** **قلت** وان ادعى
هذا الموصي انه ليس عليه ضمان لهذا الموصي له هل يجوز له الرجوع عن ذلك
قال وقال لا يرجع له وهو لمن اوصي له الان ينقص الموصي بالجملة فعليه
قيمة ما اوصي به **وقال** وقال له ان يرجع ويؤخذ ان يؤخذ ان شاء اذ لم يستم
الحق كذا وكذا درهم **وان** اوصي له بحق محمي عليه ثبت عليه الحق وله الاسترجاع
للال **قلت** ارايت وان كان ورقة هذه الوصية في يد رجل امانه فجاء الموصي
بربها منه ليطلب منها ما اوصي به من ضمان لمن عكلاه او لمن لا يكلاه **قوله**
للذين ان يسلمها له **قال** قال له ان يسلمها اليه لانه قبضها منه والله
ولي بحسابه **وقال** وقال لا يسلمها اليه اذ لا يسلمها لمن كتب له او الى الحاكم
ان كان المكتوب له لا يكلاه **وقال** وقال يجمع بينهما ويردها الى اليد

التي قبضتها عنها ولد علي **مسألة** ابن عميلان فيما اوصى به رجل ليصام عنه
 بقلعة بلال الزمرد في سلاص شهر رمضان فاذا افضلت غلقت عن صيام شهر
 ايصام بالباقي يحصل اليام لان ليلت الموصى لم يخص من يصام عنه شهر
 بعينه **قال** ان الفضلة تترك الى ان تصير تكفي لصيام شهر ولد علي
مسألة الشيخ جاعل خيسل في وصي واذا وجد في وصيته اهلها كل اوصى فلان
 فلان الفلاني بكذا وكذا لاخوته والنسب وجد لما خوت واب وام
 واخوة واب واخوة وام كيف القسم هذه الوصية ا يكون لهم كلهم ام لا احد
 دون احد **قال** في بين اهل على الروي لانهم فيها اسوة **قلت** له
 فاذا كانت الوصية وضمان ا يكون القول القسم سواء **قال** نعم لانها
 مثل الاولى لا فرق بينهما في هذا فخوانها واحد **قلت** لان ذلك لهذا
 اهلها لاخوة بعد كتابة الوصية كيف القول في ذلك **قال** في الجمع من
 اخوته لقولهم من حدث منهم لاقل سنة شها هذا وصيها وفي قول
 آخر بعد وجوبها لهم لو تم اند يدخل فيها معهم وجاء لتمامها فلا شيء
 له حتى تاتي به لاقل سنة شها وكان رمضان فعسوان يخرج في حديث
 منهم في تلك السنة مذوم الذي اوصى فيه معنى الاختلاف في قوله معهم
 فيها **قلت** له والوصية لمن هو في بطن امه حمل ثابتة عند ذكر **قال**
 نعم قد قيل ذلك قيل انها لا تثبت له والاولا اكثر **قلت** له واذا وصى
 رجلا او امرأة الاولاد فلان فلان الفلاني عاثة لادوية فقتل وضمان
 لزمه لهم ولم يخص احدا من احد وقد كان مات مائة من الاولاد فلان
 قبل الوصية وهو عالم ايدخل الميتون في هذه الوصية وكذلك ما حدث من
 الاولاد بعد الوصية او مات عفيف **قال** يعجبون ان يكونوا داخلين
 فيها وان كان لا بد وان يلحقهم فيه معنى الاختلاف لجوانها في هذا
 للموضع اولو ذواتها واذا كان الاول كذلك فكلوف يجوز عليهم ان اسروا مع

الاحياء غيره والاشياء محدثه ويعد بها في تلك المدة فارجوا في دعوله فيها ان يكون
 يخرج فيه معنى الاختلاف الواقع في جواز الاقرار للمولى وثبوته ان هو اشبهه وعلى
 خروج معنى القضاء فقد قيل فيه بان اقرار رمضان وعجبة ان يكون متصفنا له
 وان قيل فيمنعوه وفي الشبه له به ووجدت فيما زاد على تلك المدة هذا وصي هو
 هذا الاقرب يوم موته فلا شيء له في هذا الموضع **على حال** وعجبة فيمنع موت قبل
 للموصي الا انه بعد الوصية ان يكون له سهم وان كان لا يتعري او ان يلحقه معنى
 الاختلاف فان موته غير بطل الحقة فيما عندي وكذلك صح موته قبل ان يوصي
 لهم على هذا الجواز وعلى هذه الوصية له في هذا الموضع في له ولورثته ويعد ان
 يصير طاله اليد والدعاء **مسألة** الشيخ حبيب السلاوي اوصى اهلها كذلك كذلك
 لارثة فضا لبيت مال المسلمين بل كذلك مسماة ولو يكن امام عدل **قال** ان
 للموصي ان ينفذها حيث يشاء لان بيت المال مشترك للمسلمين فان كان في الدار
 امام عدل فهو اولى بذلك وان لم يكن ذلك فوضع الفقهاء ويجوز للموصي ان يعطي
 بعوله ايا كانا ففداء واما المولى اكان فقير او غني في ان يقبض احوال وثقات
 المسلمين ولا فده له لانه هو عليهم ان ينفذ اخذ لنفسه ليس بانفاذ وان اخذ
 بنفسه بعض ضمة ذلك بعض اجانب له وكل قول المسلمين صواب **والله اعلم**
عن الشيخ ناصر بن خنيس وعنه اوصى بدارهم معلومة له ولورثتها
 عندها واشترى بها مملوك ليعتق عند موته وكانت لا تبلغ حجة وزيارة
 ولا تبلغ قيمة مملوك الحجة بها المولى او احد من الورثة او محتسب فيها فمقت
 وفضلت عن الحجة والزيارة وعن قيمة المملوك لمن الزيادة **قال** فان كانت
 هذه الدار موروثة الموصي في حياته فافضل منها بعد الحجة والزيارة او قيمة
 المملوك يدفع في الحج والزيارة او في العتق **وان** كانت موروثة الموصي
 او الورثة او المحتسب فافضل منها بعد الحجة والزيارة او قيمة المملوك فهو للمورث
 هكذا حفظته ورأى المسلمين والدعاء **مسألة** الشيخ سليمان بن سيف

منقطع او لها وهذا الموضع منها المالاين المجوزين **فما يرى** اخوك على هذا اللفظ
ايح الشرب لذلك المالاين المجوزين ام لنصف المالاين المجوزين واذا ارى القائم
عصا هذا المسجد ان يقعد هذا الماء في في ذلك صلاحا المسجد اذا تراضيا
هو من علمه الشرب بذلك وكان الصلاح في ذلك راضيا المسجد المجوز لهم
لكلهم لان واذا حتم وعلمه الشرب ان لا يوضع بالقعدة على وجه العباد
منه المجوز لو قيل هذا المسجد ان يعتبر تلك الارض ويعرف ما يحتاج اليه
والشرب ويقعد ولو لم يوضع من علمه الشرب وما القول في ذلك قال
ان كان السؤال عن كيفية الوصية بالشرب مع نصف المالاين فان هذه
في الاحكام مسئلة غلاقة جدا فعلى هذا المعنى فيما عندي ان الوصية ط
بنصف المالاين ثابتة للمسجد ويكون المسجد شربا للمالاين كلهم لا يشترط
نصف المالاين على هذا اللفظ لان الموصي لم يوصر بشرب ما وصي به من هذه
المالاين في الماء **فليج** كذا بل حمل القول وعم في الوصية فعلى هذا يكون
المسجد نصف المالاين وشربها جميعا ويبقى نصف المالاين الباقيين المجازين
والوصية للموصي بلا شرب اذا شربها مستحقا بالوصية والموصي له بذلك
او لم يوصر للموصي اذا حلف في ذلك فيما عندي فان كان هذا الشرب مقطوعا
وهذا الفلج فالقوة مكفوفة في ذلك ان كان غير مقطوع بل هو على احكام
المساقاة فعرفه ذلك الى خارج به العادة والسنة الجارية في ذلك الفلج
وزد ذلك لكان من احكام المساقاة فكذلك في ذلك منتقلا في ذلك لصاحب الوصية
فيما عندي واذا ثبت ذلك لصاحب الوصية في الاستحقاق ما لم يفعل فيه
ما يشاء هو وورثه ومقامه وولي او وكيل او ختسب والارض للموصي ولا الوصية
ولا لمن يورثه الماء ولا لمن يورثه الا ان يثبت هناك شيء يدخل منه على احد
المعين في احكام المساقاة في دفع الماء وحده فلا يجوز ادخال المصدق على احد
في احكام الاسلام والمجوز في احكام الاسلام حجة ثابتة وذكر التكرار نعم به
الحجة

الجنة في الجوز والمخ لا ستم الادعاء للملك على ما تقدم من اثار المسلمين والدعاء **مسألة**
 الفقهاء جرد ولا في رجل اهل كهللا او صي او في كهللا بكذا كذا الف دينار والفلان فلان
 الرضا في ثمرات الموصي والمقر يكون وفاة هذه الدنانير للموصي والمقر بها معاملة
 اهل الرضا ام معاملة اهل بلد الموصي والمقر وهي كهللا **قال** ان الوفاة في هذه
 الدنانير معاملة اهل بلد الموصي والمقر وهي كهللا لان الدنانير وصيت بالوصية والاداء
 في بلد كهللا هي معاملة اهل كهللا ولا علم في ذلك اختلافنا والدعاء **مسألة** ومنه وما
 ما وصت به هذه المائة للفقراء والزكاة وكان لها على فقير دين ثمرات فجاز لو مبها
 ان يعطي هذا الفقير **للديون** ما وصت به للفقراء والزكاة مقدار ما عليه من الدين
 لقول الله تعالى والغاريين وان كانت هذه الوصية للفقراء وضمن لايون اياه
 فجاز ان يعطيها هذا الفقير للديون او غير الديون مقدار ما لا يصير غنيما
 في سنة كلها وفي هذا فرق بين الزكاة والذي للفقراء وضمن لايون اياه
 والدعاء **مسألة** ومنه ومن اوصى لفقراء الاوصية كل واحد منهم وذكر في
 مائة دينار وخمسون دينار او يقل مائة دينار وهذا اللفظ لا يثبت حتى يتوابعه
 دينار وخمسون دينار اذا لم يأت بالباء فهو باطل كان لفلان او غيره ومنه جميع الوصايا
 الا ان يكون على نسق كلام ثابت ولم يقطع بينهما كلام مثل ذلك قال اوصى فلان
 بمائة دينار ولفلان مائة دينار ولفلان كذا وكذا فهذا كله ثابت لانه نسق على
 ثابت ولم يقطع بينهما كلام والدعاء **مسألة** الشيخ صالح وصاح في رجل اوصى
 لفلان مائة ثبتت له الوصية ام لا **قال** في عامة قول الصحابة واثارهم جواز
 الوصية واشتباها العمل على شرط ان خرج حيا وتلك لا تعلق بسنة اشهر اذا كان
 ابو حيا مع امه وهو زوجها واذا لم يكن لا بد زوج تلحقه الوصية المستسنة من
 اوصي له وكذلك ان اوصى هذا الموصي **قال** ان كان حملها ذكر او فله مائة وان كان
 فله خمسون تولدت ذكر او انثى فلا شيء لها وقال ان كان في بطنها ذكر فله مائة
 وان كان في بطنها انثى فله خمسون ثبتت الوصية لها مائة وخمسون فانظر الفرق

اعلم **مسألة** ومنه وروى بثمة مائة عشرين ثمرة ثمرة المصلي قبل التقصير
 العشر كيف الحكم قال انها الورثة وروى له حتى انقضاء العشر لا ينفذها
 فهي لورثته كمال العشر والدليل **مسألة** ومنه وروى باساذن ورثته ان يوتي
 في اكثر من ثلث ماله فاذا ناله وجعوا بعد موته فلم يجمعوا لاهلهم اذ ناله فيها
 له يكون والدليل **مسألة** وروى بكذا لارثة فصد يشتري بها طعام
 وادام لياكله يشاء الله والناس له يقل يقل ايام عزها وطعمه وفي اللط
 ان وانه بذلك المعقاة والوصال تقادم بذلك وان وطال انقطع الوصال
 هل يجوز للورثة اخذ باقي تركته للملايات المحرونة **قال** لا يصف عليهم
 ذلك والدليل **مسألة** وروى لصالح فلج بكذا وكذا قال هذا لا يثبت
 ويوجد عن الشيخ ناصح سلمان ملا في شبيه ذلك لان لام التملك في الاصلاح
 ليست في المال ولا في السجدة بعينه والثابت ان يكتب للفالج لا الاصلاح وفي
 الاول اختلاف **وقال** الغاوي لا يثبت وجعله من اوصى بسج الفرس فلان
 وان اوصى به للفالج فثابت وفي موضع آخر فمن اوصى بالصالح فلج كذا بستم
 دراهم **قال** عندي ثابت وان قال الصالح كذا يسوء ثابت فيها ط
 عندي والدليل **مسألة** وجدت اختلافاً عن بعض شياخنا المتأخرين
 في الورس بستم قوم عطلوا خلعهم اذون والعط الطيب واثبت طبيباً
 فهو العط واسمعهون كثرة لغوية وبطوية والدليل **مسألة** ونزوم
 حق لا حد من الكفار ولم يعرفه وصار لفقراء الكفار على قولين بل لا يحد
 انفاذ في فقراء المسلمين **قال** قول ينفذ هذا الحق في فقراء الكفار كما اذ
 صوبه للمصلي واقره الفقهاء وقول يجوز ان يجعل هذه الوصية في فقراء المسلمين
 ولو كانت الوصية من اهل الكفر والفقراء الكفار والدليل **مسألة** الشيخ ناصح
 خميس وروى بخلافه وطال توكل غلته في مسجد كذا على ربي وصية ابيثت اليه
 على طرية فيها اول سنة ان الما ان يشتري بغلته اشياء وتوكل في المسجد
 واري

وفي بعد ذلك ان توكل بعينها ثم اري بعد ذلك غير طاعة قبل الدخول الى الطيارة
 ام ثبت وايدى الاول • قال ثبت وايدى والاخر في ذلك الدخول • **مسألة**
 الفقهاء هنا اختلفوا قد قيل في الميت اذا وجد له وصيتان باختلاف من الفقهاء
 من اثبت جميعهما فيهما ارجو انه يرجع عن الاول منهما وقيل بالاكثريتهما وبعضهم
 اثبت الاخرة منها وجعلها ناسخة لما قبلها ولعل هذا لا يشهر في قولهم وانما
 ما اوصى به الموصي ضمان لولده ثم ياعد بعد الوصية فاكثرا عني في مثل ذلك ان
 ينبغي ما مضى ثابت وللولد الموصول به ثمنه من حصة والده ولعل ذلك يقوم به العلة
 ثم يخرج من ذلك ما لا وهذا كله بعد صحة الوصية وثبوته عند المسلمين لان ما لم
 يتم به الوصية فلا يحكم بثبوته • قال غيره وهذا اذا كان البيع قطعا وان كان خيار
 فالوصية ثابتة وثبوتها في ذلك • **مسألة** وفيما اذا كان البيع قطعا وان كان خيار
 ابو محمد اذا قال في الوصية ثلث مالي في الخيل المتولم لان الغاية الوصية عند
 يجعله في وجه البر التي تعقب الا الله تعالى على طرأه هو ذلك وقال بعضهم يرجع الى
 الورثة لانه لم يبين في اي وجه تعرف هذا البر والدخول • **مسألة** وفيمن اوصى
 بوصية كفارة واجرة صوم وحج واقربين ونائب تلك الوصية شيء من الكسور مما
 لا يتجزأ ولا ينقسم مثل شاة نخاس او قل فيجب ان يشترى به شيء مما ينقسم
 مثل جرة وغيرة ويقسم مما جاء في الشيء المشترك الذي لا ينقسم انه يباع ويقسم ثمنه
 لرفع الضر عن الشركاء وكان حكموا ببيعته وما قيل في وصية الاقربين اذا
 قسمت وفي شيء لا ينقسم فان يشتري ببقية الكسور شيء مما ينقسم ويقسم
 كل على قدر سهمه على قول • قال كذلك جعل لكل نوع من الوصية ما ينوبه فما
 ناب الكفارة جعل في مستحقها ان كان من نوع ما يجوز انفاذه فيها وان كان غير
 ذلك بيع واشترى به حب وانفذ في ستين مسكينا ولو ناب المسكين حبة وحقة •
 وقول لا يعطى للمسكين اقل من مسكين تام وهو اختيار الشيخ ابو سعيد رحمه الله
 وانما ينوب جرة الصوم ثوبه ولو يوم واحد وهو اقل ما يتجزأ وينوب به عما

او صوم به اهل الكفر والصوم • وان كان لا يكتفى بالاجرة صوم يوم فيجب ان
 ينتظر به وصية اخرى ناقصة لاجرة صوم ويشترط على من لم يات في خط
 الحج واناب الحج جعل لها على من لم يات في الحج الناقصة واناب الاقربين
 فيجعل لهم وينقسم بينهم كل على قدر سهمه من درجته والدرج على **مسند** وما
 استحسنه وتختاره لمن اراد ان يوصي بما عليه ان يوصي لمن يغسله بعد
 موته و لمن يحمله الى قبره ام ذلك على الحياء ولا عليه هو وطريق النجوم والال
 استصحاب ان يوصي بذلك **قال** فعلى ما وصفت لا يلزم للموصي ان يوصي
 بذلك وطريق النجوم وذلك وجب على الاحياء والعدا على **مسند** وواهي
 لاحد شيء فلا ذلك الشيء الموصي به وانقص فقبل يكون الحكم في ذلك يوم وصي
 الموصي وقيل ان الحكم فيها يوم يموت وهو اكثر قول المسلمين • واما الاقل
 والاذى ضمان اذا زاد الشيء وقص العمل يكون يوم الاقل والال على **مسند**
 الزامه ورجل وصولي ورثته بنفقتهم وكسوتهم وطالبه بعد موته سنة زمان
 ضمان عليه وهو ذكر واناث وفيهم وهو غير بالغ هل البالغ منهم النفقة
 الكبرى والصغير منهم بالحساب على ما جاء في الدائر يعطون في السنة كلها
 وان مات احد منهم بطلت وصيته وان انقضت السنة وبقي شيء ومن
 الخلقان وهذه الكسوة فلم تكون الموصي طوعها ام لو رثته اهل الكفر **قال** اني
 لم اقف على هذا مؤثره وقيد بعينه وان كان الموصي قد حلت في هذه النفقة
 والكسوة وكان لفظا انا فاعلى باحدة الموصي وان كان مبرها فان كان
 شيء بقدر على تحمله عدل المسلمين فهو من ذالهم وان كان لا يبلغه **نقل**
 العدل فعلى ما يقولوا يلزمه انفاذ الحق فيما ورثه وطل اهل الكفر وما احتقاف
 النفقة لكل يوم او كل شهر او للسنة كلها فاعلى ثابت في لفظ الله على نفسه
 فان كان يقتضو لفظ اقرره وجوب نفقته في السنة فلم له السنة وان مات
 منهم قبل السنة فتهيبه لو رثته • وان فضل شيء والكسوة بعد ان اكتسبها

الموصي

الموطول ستة فروع على وثيقة الحاكم والعدل **مسألة** وفي حواشي مدلاهم
وقال هذه اوصى لكونها فلان وكنت اعلم ان على فلان ديناً يجب طاعته على يجوز ذلك
منها ومنه وتكون حلالاً **مسألة** خاذل الميراثها من مال فلان في الحكم جاز ان اخذها على
طهه الصفة وان اخذها من مال فلان وكان غيباً ثقة لم يقبل قوله لانه هاهنا ^{فقد}
وان كان ثقة فعلى اللطائف لا على الحكم والعدل **مسألة** الشيخ جمعه على الصلح
فاتقوا في الوصية اذا كانت للفقهاء على غير مد وصي فاحتسب فيها رجل وانفذها
اجوز لان ياتخذ منها اذا كان فقيراً قال ارجوان له ذلك لانه كان فقيراً واخذنا يستحق
من ذلك بالعدل قلت للشيخ سعيد احمد العدل في ذلك قال اذا كانت الوصية
لناس موقوفين ان ياتخذ حقه منهم ان كانت الوصية بالسوية بينهم وان كانت
الوصية لغيرنا يفسد موقوفين فالعدل في ذلك ان ياتخذ منها ما لم ينقله الواحد ^{الفقهاء}
والعدل **مسألة** الشيخ هلال عبد الله العدل في وصي بعضهم لفقهاء
بلد ونواحيها ما حكم نواحيها قال على ما بين لي ان نواحي كل بلد هو داخل
في النواحي منها والوصية تكون النصف لفقهاء البلد ^{للقضاء} لو كانت الوصية
نواحيها النصف **مسألة** الشيخ هلال عبد الله العدل في وصي بعضهم لفقهاء
ونواحيها ولو بقدر على الوفاء طاقاً حيانه فاصح بها بعد وفاته بخلافه محضه
ثقتي عليه على معنى الشهادته طاقاً وان اراد ان يعلق وصيته على بلده فلم يجد
فيكون هذه صفة فلو وصي على ثقات المسلمين بعد اذ ان بما عليه ثقات على ذلك
تغلب على صاياه واهل الزمان وتغلب له تنفيذ وصيته على ما وصي به ^{الرجل} على
هذا الخبر في نفسه فيما بينه وبين الناس في هذه الصفة **مسألة** واذا وجد
المسلمون اهل البلد المسلمين المتظاهرين من اصلاح في دينه لانه لو عاشه الكمال
وسمعه به ايسره ان يمكنه في وصيته وفيها عليه الحق نعم لان قال فان كان
ناحيه لاداء ما عليه الحق على ما يسهل في نواحيها فاصح بها بعد وفاته
كما وصفت فتكر وصيته كذلك عند ثقة وثقات المسلمين فارجو له السلامة

يجوز ذلك ان شاء الله ولو لم تغلب وصيته لتغلب في تغلب عليها والمتغلبين
 بعد موته لان ذلك ليس من فعله فيؤخذ به بلا اخذ به فاعله ووجه لقوله تعالى
 فكلا اخذنا بنصيبه ولا توروا ذرية مني ولا اقربى • وهذا قد قام بما وجب عليه في
 لانه فاعله لا يملك له لا يكلف الله نفسا الا وسعها وتعلق وصيته على
 ثقات المسلمين فوكفي له اذا لم يجد من يكون تحذره في تعليف وصيته عليه
 ومن تظاهرت ثقتهم واطنت في دينه ومعه من الناس من يحبه او شرفه او رغبته
 ويكون تحذره في ذلك ولو لم يجد من هو اولى به يوصي اليه ان اجابه الى ذلك من
 احوال وصيته على غير واحد معين من ثقات المسلمين فيما سمع من علم الله منه
 الحجة وقوله والله اعلم **مسند** ومنه وجوابه ان ما كتبه الهام في طالع
 لو ثبت ضمان وصح ذلك بلفظ ثابت يحكم به عند المسلمين فان كان ذلك
 منه اولى في حياته فهو ثابت لمن كتبه له وجبته وان كان وصيته ضمان
 فاذا لم يفسد الضمان الذي اوصى بالمال اجله للموت انه وقيل كذا وكذا
 في ثبوته اختلاف على اري ان ثبتت فختلف ايضا فيه في بعض المسلمين لا اثباتا
 حين كتابته خصوصا اذا كانت كتابته في الصفة وعلى هذا على اري فلا يملك
 الدين ان يمدد في هذا المال وهو اولى به وغيره وفي بعض المال ان الوصية
 لضمان لا تثبت الا بعد الموت وكأنه على معنى هذا اري فيكون الدين والضمان
 شرا في المال على اري فينظر فيه وكذلك ان اوصى ضمان وهو يرضى للموت
 فهو ضعيف لانه خارج من حيز القضاء وقضاء الميراث يبيعه والوارث
 اوجب الى الضعف وغيره واذا لم يرض ثبوته له لضعفه وصح الضمان الذي
 قضى اهاك للمال اجله فيكون في حيلة المال مع الدين الصاحبة على
 الهاك بالقسط والحساب ان يعرف المال بحجبه ذلك والاعلم **مسند**
 الفقهاء هنا خلفان عن رجل اوصى بأربعة آلاف تومان بعد موته ليعاين
 ويشتري فيهن ولو يبيع الغايبة مما يحصل الزبح فيها للوصي والباقي

يقول على الفقه ان ثبت الوصية على هذه الصفة ثم تطل وان قلت انها ثابتة واثبت
للموصي وقضها الوصي في عملها على او صوابه واثبت واثبت واثبت واثبت واثبت
وهذا الورثة للموصي حجة اذا ادعوا ان هالكهم اسلمها للتجارة ونلفت في الحرام
لان واثبتهم ضما فاما ان لو يكن لهم حجة في ذلك **قال** ان الوصية بالتوامين
لا تقوى على بطلانها بعد صحتها واستقامة لفظها لان التواين متعارف في
العقود المعاملات الله طائفة محمدية فضة لا ينكر ذلك فتكون عند اهل عمان الا ان قلت
اطلت التامل في هذه الوصية فضعفت مع ضعف اثبات غلبها للظهور
عليها الدالة على ظاهرها الا على ظاهر لفظها الاسم كما انها اشبه بالمعروف
لوصية غير واقعة من الموصي على شيء موجود معلوم بل مع امكان وجوده لا
شك انه بالجهازة موسوم اذ لا تنكر كقيمتها ولا نعلم كقيمتها من صح وجوده وزعم
لا يصح والدلالة على فنكون الوصية بعد اذ لا فائدة فيها وصير قيام القائم بذلك
عنا ولا حاصل **ثم** ان الموصي ان كان قد عيّن وصيا له في ذلك بعد موت
الموصي وقبضه في حياته لا اري سبيلا لورثته فيد بعد مائة كما كان لها الكرم
في حال ثبوت لان الوصاية لا تورث وانما جاز الوصايا موت موت الاوصياء
قبل تمام انفاذها والحكام المسلمين حتى يوكفوا فيه ضرورة اهلا للذكور الورثة
او غيرهم وان كان الموصي هذه الربعة الف التواين جعلها وقفا او وصيا بانفاذ
رغبها على ما ذكر فيها فاما لان علم ثبوت الوقف في الازمان حكم الوقف لا يقع
له شيء بل يكون موقوف الحال ويستغل غلبته لا وقف له هكذا في الاصول المغلطة
الموقوفة والاولى بخلافها الا انها لا تصرف فيها وترك محالها لرجا منها غلبة
موصية فيها التعريف رجاء الغلبة وهو الرجح منها خرجت بذلك عن حكم الوقف اذ لم
تبق على حالها ورعا صحت فيها التقصان ان طلت في ان ذلك لم يوجب هذه الابواب
الوصية في الظاهر على الدلالة بين ثبوتها كانت وصية او وقفا فنظر في ذلك
فان وافق ما ذكرناه عند المبحثين لعده **وله** مع ثبوتها واجلدين فهي حشيد

وارجعوا لورثة اذ هو اوليها وغيرهم وما ادعاه ورثة الميراث في الدار من
 اربابها للفقراء بحال فقلت به فدعوا لهم فكذلك غير مقبولة منهم لانها لهم
 ليس ان يورثها مع غيرهم في احوالها ومع صحتها ما في اخسوعليها لزم
 الثمنان في مال بل لا يورثها ذلك لكان الاورثهم ليس معان ورثها
 الاثر عن ذوي البصر ولكن نشدوا على انفسهم بدعواهم فكذلك لا يعلم
 ورثها الا باقرار من يظنون هذا لكان لي الدار **مسألة** ومنه
 وعن رجل اوصى باربعة الاف ثوبان لسوء من كان له في جعل معها وصيا فلما
 مات الموصي قبض الموصي جميع ما خلفه للموصي ونفى عنه الوان مات ثم اراد ورثته
 قبض هذه الدار للموصي بها ورثة الموصي فالتزموا وقالوا لا نعلم هذه الدار
 لانها كانت اوصى عليها فكيف الحكم بينهم **●** قال ان الوصية تنقض
 على ما اتي وكل معنى منها حكم وان لم تقضها انها في ابي المعاني فان كانت
 في حقوق العباد الموجودين القاعين باعيانهم في قبضها ولو لم يصح ان
 الوصية قبضهم اياها على اوصيها في حياته حتى مات ولم يقبل قبضها
 منه فحكمها باقية محاطا ولو ادعى الوصي انفاذها فيهم في حياته لم يقبل
 ذلك منه مع انكاره الا ليرجع كذلك **●** وان كانت الوصية في شيء من حقوق
 الدار التي اوصى مؤثر عليها فقال قبل موته انه انفاذها فقول في انفاذها مقبول
 اذ هو موثوق بما ائتم علمه وكذلك وان لم يقبل بانفاذها حقوات نفى
 الحكم بقاؤها على ارجوا حتى يصح انفاذها وان كان انفاذها محملا له
 الدار لم يصح كذلك وقوله فالمرجع مع احتمال الدار الحكم اذ هو الاصل فيه
 وهو ولو مع الاحتمال واللسان **مسألة** ومنه وفيه موصيا
 اوصى بثلث طالع لفلان وهو غير وارث وصية مطلقة لاضمان **●**
 بحق الوصي ايضا بثلث الاخر وهو غير وارث وصية مطلقة فلو **صحيح**
 كليهما بثلث ويكون بينهما اصفون ولا ينظر في تاريخهم ايها قبل **●**

كانت

كانت الوصية الاولى منهما وضمان والاخرى مطلقة فيثبت الثلث للاول
ورأس المار وثبتت الاخرى في ثلث ما بقي بعد الثلث وان كانت الاخرى ضمان
والاولى مطلقة فقولنا الاول قولها ثلث ما يبقى بعد اخراج الثلث الذي
وضمان والوصية المطلقة من الثلث والباقي **مسألة** الشيخ **مسألة** عند
الجهنمي وفي اصول العدة وثبت بشي وباب من ضمان عليه له علم الموصي له بكون
الوصية في حياة الموصي ولم يعلم ثم باع هذا الموصي له محضه جميع ما له محضه
وله الوصية وعلمه بالمبيع ولم ينكر ذلك ولم يغتفر ثم هذا البايح مات بعد
ذلك فظهرت الوصية للمنفذ اوصى له بها فطلب ما اوصى له به من المثلثين وقال
المشتري انا اشتريت هذا المثلث فلما كنت محضه ولم تنكر علي ولم تغتفر ولم
يكن لها كذا شيء سوى ذلك المثلث البايح في الحكم بينهم قال الذي عنده من طابق
المذكور لا لقبية عن ابو جعفر عن الشيخ الفقيه ناصر خيس هذا كان عالما بان
له وضمان ولم ينكر ذلك البايح عليه ما في ثبوت ذلك عليه يخرج عننا معنى الاختلاف
قال بعضهم في هذا المسألة ان ذلك قد ثبت عليه بترك التكبير مع القدره عليه وهذا
وعلى قول من جعل الوصية بالضمان الا ان وثبتها من حينه وقال بعضهم
ان ذلك لا يثبت عليه الا ان لا ينكر ذلك بعد موته لان الوصية لا تكون الا بعد
الموت ولو كانت وضمان وعلى هذا القول لا يفسد ترك التكبير في ذلك الا بعد موته مع
القدره عليه وان اذ لم يكن الموصي له عالما اوصى له به وضمان الا بعد موت الموصي
وحين علم طلب فلا يفسد ذلك لان طلب منه الورثة كميننا بالمدان لم يرض بذلك
ولم ينكر التكبير منه في المجهين علم فعليه ذلك واذا ثبتت الوصية في هذا ط
المال بوجوه وجوه الحق بعد موت الموصي فأيما استحق الموصي له وذلك بوجوه
الحق فالمشتري فهمه ذلك ان ط الموصي بذلك عندنا والباقي **مسألة** الفقيه
منها خلفان وفي جعل اوصى عاتق مسد وثبتت مبنى نبات الارض الاخر وضمان
لزمه له وقد ترك الكاتب اطها وزبيته ودمع اسم الجد على اسم اب الموصي له ثم ان

الكتاب ردة ذلك اللفظ السابق بعد موت الموصي **ثبت** ذلك باطل او ثابت
 قال ان لا اتوى على ثبات مثل هذه الوصية بظاهر لفظها المثلث فيها العدم
 صحتها في ظاهر الحكم اصح كاتبا عليها ذلك ولا فائدة فيها ان لا على سواء
 لان ما يثبت الوصية للموصي بها مبرمة غير مفسدة مما يصح به تمثيلها باضافتها الى
 نوع والافعال المعلومه ونفسها وغيرهما على هذا وانها فلا وجه للحكم بشي
 وبابعد هو نسق عليه في ان يكون حكما وروايتها لتعلق به فلا يصح
 في الحكم ان يكون بخلافه **الاول** في غير سائلة وعمل اخرى يري بطلانها
 من تأملها انها اخرى بل لا يصنع عنها استغناء عن ذكرها وانما عاها الحنا
 ظاهرها وهو كفاية لمن من الله عليه بالهداية والدلالة **مسند** الزامل وفي
 وروى في بطلانها في يوم الحج وكان الحج يوم الثلاثاء اهل عمان ثم جاء
 الحاج من مكة بعد شهر وهو ثقات وشهد ان الحج يوم الاثني عشر من الاطلاك
 بالنقص ما يكون حال الوصي في الغاذهها يوم الثلاثاء ولا يلزم **قال** لا احفظ
 في هذا شيئا مخصوصا بعينه وفيما عندي على قياس شهر رمضان ان لكل
 قوم هلالا اذ اجازت الشهادة بعد انقضاء الشهر لانه لا يكلف العدم نفسا
 الا وسعها ولو انما اهل عمان ذلك لا لزمنا اهل مكة نقص حجهم اذ شهد ^{عليه}
 اهل عمان انهم راوا الهلال نقصا واهل مكة حجوا بالوفاء **قال** الصبي
 ان هذا لا يعذر فيه وانفاه في غيره معتزل وضعه في غير موضع واخاف
 ان يفهم من صلبه ما لم يعلل او ورنه ان كان له وقت ولا مله جعل له في
 يومه ووقته فيما ياتي من ذلك الحج له وقت لا يري في غيره ولا يثبت به
 في غيره وقت وروى في يوم تاسع ليس له نافع وليس هو معتزل المطلق
 والصوم في القضاء قضاء وقتها ولهذا المعاني ابواب تحتلف الاحكام
 وفي الرواية عند علي بن السلام لكل قوم هلالا فان صح هذا فكما قال الاول
 وهو العدول سواء **والد** وان صح ما ذكرناه عمل به وثبت ونسقط
 القولين

القولين ويعرض على آثارهم حتى يصح **●** قال الشيخ سعد بن أحمد الكندي
 قول الزملي في هذا المعنى صحيح لأنه متعلق بالأصل الذي هو عند عليه السلام
 أن كل قوم هؤلاءهم والمدعى **●** **مسألة** الصبي فيمن يوصي بغلة نخلة ولم
 يذكر وطال على علم القان في الموضع الغلابة قال إن هذا مما يختلف فيه بعض اجازة
 وأثبت وأثبت غزلة من أوصى بذكرها وبذلك وما الشبه ذلك وبعض بطلد ولم
 يشهد وجعله خلاف من أوصى بذلك وأدركه لا أنه قد أوصى بغلة نخلة مبهم
 بعضهم إلى نفسه ولم يعينها ولم يوص بها وطال المدعى **●** **مسألة** ومنه وفي
 الكاتب أن كتب على نسف وصية أوصى فلان فلان الغلابة يسكن في يسكن
 بيتما الذي حارة كذا وقريته كذا الزوجت فلانة وابنته فلانة مادامت جنتين
 ثم ماتت أحدهما قبل موت الموصي بعده وبعد ما سكنا أو قبل أن تسكنا
 في البيت الموصى به أثبت السكن الحية منها بعد موت أحدهما على هذا اللفظ
● **الرب** أن كتب وسكن بيتما الذي حارة كذا وقريته كذا الزوجت فلانة تسكنه
 هي وابنته فلانة بعد موت ثم ماتت أحدهما قبل موت الموصي بعده أثبت السكن
 الحية منها بعد موت أحدهما على هذا اللفظ **●** قال إمامي الدول فلهما سكنه
 مادامت جنتين فإن ماتت أحدهما بطل السكن عن الحية منهما ورجع البيت إلى
 الوارث وسواء سكنا قبل أو لم تسكنا هكذا في الحكم وأقول إن ثبت الحية
 نصف سكنا الآن تموت وفق به أحد من أهل العلم وحكم ببعض أهل الحكم الرقة
 صواباً وإن ثبت الحية تجل سكره وله المتقدمون العجبة في ذلك على المعنى
 لأن مقصود الموصي سكنه مدة حياتهما أو حياة الأخرى منهما **●** **والأول**
 الصبي وأقرب إلى مطابقة الآثار وهذا غير خارج عن رأي المسلمين **●** وأما
 اللفظ الآخر فسكنه للزوجة وحدها في بعض الأقول وفي بعض الأقول
 لها جميعاً على المعنى ويشهد للزوجة يستفهم بلفظ الآية وهكذا مقتضى
 اللفظ **●** قال الفقهاء هنا خلافان وهذا عندي إذا كانت الوصية وضمان

ولعل الشيخ اراد ذلك لان الوصية وغير ضمان لا يصح ثبوتها للورث
بالسنة الشاهقة الصحاح التي لا يعلم خلافا في صحتها وهي غير خفية -
على اليهود ونذ فكيف يد مع بلا غند ودقة فهم وكثرة علمه والله اعلم **مسألة**
ومندون اوصى بعتة ثلث فخلدت وراثة لفقراء حامة كذا في ضمان عليه
مضى يستحقون هذه الوصية يوم موت الموصي ام يوم اوصى وان كان احد
من الفقراء يوم الوصية وعند موت الموصي قد انتقلوا منها الى غيرهما او نقل
وان ثبتت عند موت الموصي من يستحقها ان تكون لجميع وينسب الى تلك الحامة
والفقراء كان ساكنين فيها او خارجا منها في البلد وفي بلاد اخرى عمان او غابا
في البحر **مسألة** قال اذا وقعت الوصية على بلد موصوف وتتحققها بموت الموصي
فهي لجميعا بعد موت الموصي سنة فان عليا عندي ولا يحرم استفاضة
البلد الموصوف الخ وغيره وفي الاحياء بعد موت الموصي دون وراثات ولعل
بعضا يرى لهم عند الوصية ان كانت في ضمان فعلى هذا يدخل وراثات بعد الوصية
قلت وروايت عن بعض الفقهاء الحارة الى الشيء والبنادر قبل موت الموصي
بعده او ولد عنها كذا اولاد اهل للولادة من الوصية وكذلك ان سكن هذه
الحارة احد من الفقراء بعد موت الموصي على بلدهم **قال** ان اولاد
الذين ولدوا في غير بلد فلا قدر ان ادخلهم مع الفقراء الموصوفين يسكنون
البلد الموصوف وكذلك بعد موت الموصي في هذه البلد فلا يشاركون في الوصية
والانثى او الصغير والكبير من الاولاد فاقول يدخلون **مسألة** واثبات قبل ط
حضور الغلة والصغار والكبار فلا قدر اقول في مثلها قال الشيخ
حبيب لان الارزاق في الحارة جميعا يوم ثبوت الوصية فلمهم جميعا
على انهم وفي بعض القول يجوز التفضيل بينهم وفي الحاضر والغايب
دون العيب كذا في اذكار واثباتا وثبوتها يوم موت الموصي اذا كانت
الوصية بغير حق وان كانت محقة صحا فختلف فيها فقول بجوبوع اوصي
الموصي

الموصي وقول يوم يموت الموصي في أكثر القول للغايين اداء في موضعهم
 كانوا مبرزين وقول لهم ما يحضهم عن موضعهم او يعرف وهذا الاختلاف
 جواز وجواز التفصيل اذا لم تكن الوصية محقة وتكون الوصية لجميعهم
 يوم يموت الموصي اداء فيهم وادركهم كلهم واذا لم يعرفهم كلهم ردت الوصية
 الى ثلاثة فقوة فصاعدا في تلك الحارة في أكثر ما وثقنا من المسلمين وكذلك
 اذا لم يقات لها نفاذها يوم ثبوتها عوانه تمنع وعدم الغلة في الحارين
 او سب غير ذلك والتبس عليه مستحقها وعدم التصديق في الوصيتين
 الى ثلاثة فقوة فصاعدا وفقوة الحارة وقول توقف الوصية وكذلك اذا كان
 الوصية محقة للاختلاف في التوقيف في الوصية وفي نفاذها اوقات وقات
 ومن اجل ذلك وكانت الوصية محقة او غير محقة وعجبت تصديق الفقهاء اذا كان
 عليه سعة الفقه وكذلك اذا وصي بكذا ينقضي على فقهاء يوفلان فاجاز الشيخ
 احمد ملاذ ان ينفذ في ثلاثة فقوة فصاعدا اذا كانت الوصية انتقاء وهذه كلها
 سواء وفق في الحارة لا قرب بينهما والعلامة **مسألة** الشيخ سالم الشهد
 فيمن وصي بثلاث فجاءت بقصد الفقهاء حامة كذا او حامة كذا وضمان لزمه
 لا يعرف رتد وكان الفقهاء محضون اللانديش على الوصي عوم بقصد الوصية
 ووقها على ثلاثة فقوة وكل حامة فقوى او على تسعة وكل حامة ثلاثة هل يكون
 قد وافق الحق **له** قال فما فعله فقد وافق الحق في الدلالة **مسألة**
 الشيخ حبيب السلام في وصي بنوا سلة ثم رخص وغلة مال المسلمين ولا رخصة كذا يعني
 ليغفلها صايعوا شهر رمضان كل سنة تدور وتقام مؤبدا الى يوم القيمة قال
 فهذا اللفظ ثابت والفراسة موقوفة عند اهل عمان غير مجهولة الوزن وكل
 نعم تثبت عليهم لغتهم على اوقات منهم وعلى اعراف وزها في بلادهم والدلالة **له**
 ومنه فيمن وصي الاثني عشر جميع املاكه في شيء وكان في جميع الاشياء كما
 ما كانت بعد نفاذ وصاياه وقضاء ديونه وضمانا من هذا الثلث وضمان

لم يعد له مكان قد اوصى بوصايا وضمائمات بعد وصيته له هذا الثالث على ثبت
 عليه هذا الثالث الاول والثاني لو استوفى ما دام الله قال ان الوصايا الاول
 والثاني ثبت على هذا الموصى له بالثالث للمنفعة المتعلقة وهو ان وصى له
 بذلك بعد انفاذ وصاياه وقضاء دينه وهو ان وصى له وهو حي او تعلق عليه
 مضموناته وان دبره والدعاء **مسألة** وروى عن هذا للفظ ولو قل لها
 ولا غلظت اذ ان بيع اصلها ولفظ بتمنه قال الشيخ صاحب الجوزية ما دخل
 بتمنه ويجوز ان يفسر بتمنه كما هو الوقت والدعاء **مسألة** الزام لم يوفى
 بخلة توكيل ثمها سأل في شهر رمضان في مسجد معروف فلم يتيها وياكل ثمها
 في شهر رمضان سأل في ذلك لاسباب ويجوز ان يباع ثمها ويشترى بها اخر
 او شيئا الا وغير ذلك لما كملت اذ اخيف على التمة الضياع ام لان قال
 لا يضيف عندي على ان الصلاح معتزلة القباض لا اخيف الخلف على التمة بغير
 نفع والدعاء **مسألة** وروى عن المسكين والمجوس والنصارى هل
 يجوز ان يشهد على وصيته قال لا يجوز شهادتهم عليه ولا تقبل
 في الحكم وقول تجوز شهادته التمة على الوصية والدعاء **مسألة** وروى
 وصيته ثم اشهد عليها ولم يقرأها على الشهود قال ان كان ممن يكتب
 فقبل ان الشهاد عليه جائزة وان كان كافرا لم يقرأه وعرفت فافهم وقال في
 علي ووصيته وعقده وان وصيته والدعاء **مسألة** الشيخ ناصب نجيب
 رحمه الله وان كتب على نسق وصيته ونفقته زوجته فلانها دامت في علة
 الوفاة منه ولم يكتب رمضان ثم نسق عليه وسكنها في بيته فلانها دامت
 في علة الوفاة منه ولم يكتب رمضان ثم نسق عليه بكذا وكذا لا ريب فثبت
 لزومه فلان هذه وصية عليه لها اثبت الاول والثاني بكتابته في
 الثالث رمضان ام لان يثبت له الثالث الذي كتبه رمضان قال كله
 يثبت قال الصبي الذي يتجه لي على معاني الاثر ثبت الاخير الذي

من ضمان عليه لها ولعلها لا يتعري من الاختلاف في معنى القول والدعاء **مسألة**
ابن عبيد الله وانما الموصي بانفاذ ما وصى به فعل يشبه الموصي
به كان ضمانا وغير ضمان **مسألة** قال اما ما وصى به من غير ضمان فهو ثابت
ولو لم يوص به بانفاذ **مسألة** واما الذي ضمان فقول ثابت **مسألة** وقول لا يشبه حتى
يوصي بانفاذ والدعاء **مسألة** ومنه وانما وصي السيد لعبد بدلا ^{مطلوب}
من ضمان عليه له فعل يشبه **مسألة** قال يختلف في ذلك والدعاء **مسألة**
ومنه وانما كانت الوصية بالعتق والحج وغيرها غير محدودة ولم تكن على راي
الموصي كيف تنفذ **مسألة** قال يجيب ان تكتب غير المحدودة على راي الموصي وان لم
تكتب على رايه فلا قول باطلها ويكون انفاذ العتق والحج والتلف وغيرها
على راي الموصي والدعاء **مسألة** الصحيح ومن وصي بشي لم يسجد لم يوص به
بعد ذلك لغيره ومات الموصي لمن منها قال قول للاخير وقول بينهما انصفان
ومن جعل للاخير فهو صحيح للوصايا والدعاء **مسألة** الغاوي وفيه
بلا ريب لم يفسد غسل الموتى ولم يكتب بعد موته ولم يحفر قبره ولم يكتب يدفن
فيها بعد موته او كتب يدفن فيه ولم يكتب بعد موته قال **مسألة** عند راي اذا غسله
احد غسل الموتى بعد موته او حفله قبل او دفن فيه بعد موته ثبت له ذلك والدعاء
اعلى **مسألة** الزام على ابي ابي ابي احد الوصية لا وصية له وقال عطل هذا
منها فانما نفذت او رجعت عندا محل المذاكم **مسألة** قال ان كان ذلك غير
ضمان جان وان كان ضمانا او قول فلا يجوز ان تدله عليه والدعاء
اعلى **مسألة** الذي على فيه وصي او وصي له الفلاني وكان له مالان او اكثر
متفقة الاسماء وبعضها افضل وبعضها اقل او يكون القول قول الوكيل **مسألة**
قال اذا اختلف ورثة الموصي الموصولة او المقر في هذين المالكين فالقول
قول ورثة الهاك لان هذا المال الموصي به على ما حفظته ورثة المسلمين ومن
جوابات المتأخرين **مسألة** ارايت ايا وصي او اول الفخلة فوضعه باله الفلاني

له في ذلك المال من قبل الفرض أكثر من واحدة فقال الورثة بهذه الخلة التي وصي
 وأوصيهاها لهم ولا يوصي للموصي له والمقوله غيرها الحكم قال **أ** إذا اختلف
 ورثة الموصي والموصي له والمقوله في هذه الخلة فالقول في ذلك قول الورثة
 وإن لم يقع بينهم خلاف **و** وجعل في مال الموصي والمقوله متفاضلة في
 ذلكا اختلاف قول تكون له خلة فرض من خيار تخيله وقوله من وسط تخيله
 وقوله من ضعف تخيله الفرض وقوله يكون ذلك من التخيل بالاجزاء وقوله
 لا تثبت الوصية في هذه الخلة إذا لم تعرف حتى تصح الخلة بعينها والله
 اعلم **مسألة** عن أبي سعيد قلت ما تقول في رجل كتب لآخر وصية ولم
 يشهد عليها ثم طلب أن يأخذها منه هل يدان بدفعها إليه قال **ع** على
 أنه يشبه ذلك أن تدفع إليه ما لم تثبت فيها حجة مفصلة ثم لم يشهد على ذلك
 قلت فإن قال الكتيب على لفلان كذا وكذا وكتب عليه هل يكون ذلكا قول
 من له فلان **ع** قال معي إن ذلك قول من له فلان إن لكتب على نفسه ذلكا
 معنى المسئلة **ع** قلت فأي قول على نفسه شيء ثم طلب أن يأخذ الوصية
 هل يسلمها إليه فكان معناه أن له ذلك **ع** لم يشهد على ذلك **ع** قلت فإن طلب
 صاحب الحق أن يشهد له بذلك الذي أقر عنه **ع** قال معي إذا حافظ
 ذلك شيئا يشهد به إلا كان يعلم **ع** قلت له فإذا كتب أكتابه الوصية وشهد
 على ذلك شهرا وثم قال أحد الشهود لأحد هو يكون عندك أكتابه وسكت
 الباقون هل يجوز ذلك **ع** قال معي أنه يجوز له ذلك وإن أقر الشهود أن يشهدوا
 لأنفسهم فذلك لهم فإن كان مدعيهم إنما يشهدون على حفظه الأعلى
 الوصية محلة فكانه لا معنى لذلك إن كانت الوصية فلا شيء عليهم على معنى
 قوله والله اعلم **مسألة** الصبي وفيه وصي لفلان بكذا وصفا عليه
 له وبكذا وكذا هل تثبت هذا كله يكون من الملامم الآخر والثالث
 قال الأول من الملامم الآخر والثالث والله اعلم **مسألة** وروى أبو سعيد

النوريتين ولد زوجة وغريبي نوري ملها حقها والوصيتان اخذت نوري بلد
 ون لم يتخذ عاهداً وحقق لها منها ولو اتمت الصلوة باتام زوجها وروى عن علي عليه
 السلام انه لا يجعل لمن بدل على رخص ويخرج عنهما لان يلقنه شهادة ان لا اله الا الله
 هكذا حفظته في قوله الله يصح ما علم **مسألة** وروى عن ابن يمين في قوله
 او غدا لم يمسجد او بيت اول منزله كم يكون هذه قال ان المسجد والبيت يكون الرفع
 قائم وجعل في الطول والعرض منام بل لا ماعلى **مسألة** الشيخ محمد عاوي في
 رجل مات وله ولد خارج خالص وقداوى له ولد خارج له من الاب مات قبله مثل عتيق
 بعد من كان ابوه حياً كانت الوصية وضمان عليه له او غريبي ضمان وان كتب
 له مثل نصيب ابيه ووالد بعد موته ولم يكتب ان لو كان حياً كيف القسمه والكم في ذلك
 ان قال فقد اختلف في ثبوت الوصية بالاضمان في العولص في جرة من لم
 يشتهها انها محمولة المقدار وجزة واشتهها جعل ان المرافع مالده وعليه ومجن
 تشتهها فعلى هذا القول يكون جعل الاخ والاب حياً كان هو الوارث لانه اقرب
 من ولد الاخ الى الص فله المال كله فلما استحق المال كله ترك ذلك للوارث وهو ابن
 الاخ الحاضر تركه هو الوارث وجعل مثل ذلك الموصول لانه وصوله مثل نصيب ابيه
 ان لو كان ابوه حياً فذلك نصيبه ان لو كان ابوه حياً فصادت المسئلة واشتهر
 كانت الوصية وضمان فذلك كله مما وان كانت الوصية بلا ضمان فترك الوارث
 الثلث لان الوصية لا تجاوز الثلث ولا تعرف فتكون على ذلك المسئلة في الثلث
 للموصي والثلث والوارث الثلثان وان كان المالك عليه حقوق ووصايا او
 غير هذه الوصية فتتفق اولاً الحقوق من طاله ثم يخرج الوصايا والثلث فان بقي
 بقسم الثلثا على ما ذكرنا وبور مقدار الثلث للموصي ودمع الوصايا في الثلث
 بحاص الوصايا في الثلث فان كوفت كفايته وان نقص الثلث فيعبر كل وصية
 طابوقها والنقصان وكذلك للموصي بالمثل بعينه والنقصان الثلث مع
 الوصايا وهذا اذا كانت الوصية بالمثل بلا ضمان وان كانت الوصية بالمثل ضمان

ففتح الحقوق اوله وكذلك الضمانا ثم يخرج الثلث من الباقي للوصايا ويكون
الباقي من ذلك للوارث والموصي له نصيب على ما ذكرنا ثم يخرج هذه الوصية
التي بالضمان من اصل المال مع الحقوق والضمانا فما بقي يكون الثلث
لسائر الوصايا والثلثان للوارث وهو بين الدخ الخالص وان فضل الثلث
يوزع انفا للوصايا التي تنفذ من الثلث فيكون ما بقي من الثلث بين الوارث
والموصي له نصيب على ما قد مضى انفا • واما قولنا ان وصي له مثل نصيب
منه والجد مودع ولو يكن ان لو كان ابنه شيئا هذا لا يشترط لانه في الحقيقة لا
نصيبا لكونه مات قبل اخيه لكون نصيبه مثل فلان كان معدوم النصيب
الوصية تمثل نصيبه والاله نصيب في الاصل والداعلم • الشيخ
عبد الله العدوي ان الوصايا على وجوه مختلفة فمنها ما يكون لازما بالدفن
ولا يكون سلا من له صاحب عند ربه الا بالوصية بان لم يوفق الى الخلاص
في حياته بسبب عذر خصه في خصوص نفسه او سوفيه يتقصص منه على
خوف او اراد منه في المسارعة في اداءه وجده حتى حضر الموت الذي وجبت
الوصية به فحينئذ للمخرج له الا بالوصية به ولا تكون الوصية بدلا
الا بشاهد علي يشهد بها على الوصية بذلك فان كان يعرف من ولد
العدو عند المسلمين اكتفى بنظره في ذلك وان كان غير مصير يعرفهم
كمصر يعرفهم وعلماء المسلمين فحينئذ يلزم السؤال عنهم حتى تكون
وصية بالشهادة منه لو كان قد لزمه ثم شئت تلك التبعة
التوبة المرد مع الذم والاعتقاد بان لا يعود الى ذنبه فان لم يجد
الى العدو وعلى وجوه ما ذكرنا فيلزم على ما وجدناه في اثار المسلمين مستطاعت
عليه ان يشهد كل من وقع عليه نظره والناس حتى يوافقوا عليه
حتى منهم عند المسلمين مع الشهادة ولا ريب في ذلك اذ وجدهم وقد علمهم لذلك
ولا يبالغ الله نفسا الا وسمها ان اعداهم وعلم غيرهم مع الدفونة على ان

وذلك لا يشهدا بالخلاص لاهلهم مع قدرته عليهم ومقدرة ما يتخلص اليهم ونوع
 ذلك الذي عليه لان التبعات على ضربين مختلفة فمنها ما ثبتت عند الموت ويكون
 او يوزن ومنها ما يقع الذي يفيد ما يوجد له شهيد وغيره كالكيل والموزون **قوله**
 يكون عند الخلاص بالقيمة وقوله بالمثلان وجدله ذلك ولا يكون الوصية بالاصل
 عند عازية الى ان تكون التبعات على ما ذكره وفاضاه في الجيوب وما في الصخرة شئ
 عن شئ وذلك مع موافقها بذلك فهو جائز ولا بد من الوصية في كل وصية لانه
 على الوصية والقيمة الثقة عليه بنفسه ولا ان عليه بغيره عن بعض تمنى ذكر
 كما علمه من معرفة التهود للاشهاد عليه بذلك فان عدم الوصية على الصفح المذكور
 ووجد الشهود اشهدهم على وصية راسا ولا يكلف الله فوق طاقتهم **قوله**
 يشهد بالدينونة باذنه كل اياهم وذلك وهذا كله في معنى الوصايا الثلاث عليه
 واما النفل فوسع وارخص عند العبد في ذلك لا الذي **قوله** الفقيه هناك
 خلفان رحم الله في الوصية اذا وجدت فلا وجبت داهية منها لفظتها منها اصل
 وباقى اسم الموصي في اسم ابيه وجده ونسبه اثبت ام لا ثم بعد ذلك كتب الكاتب
 اوصي فلان هذا ولو لم يكن اسم ابيه ولا جده ولا نسبه الا في اول الوصية صح
 بالقيمة العادلة ان فلانا هذا هو النسب **قوله** بعد الوصية اثبت ما بعد
 اوصي فلان هذا الى تمام اوصي به من الضمان والوصايا لان وفعل يجوز للكتاب
 ان يصلح ما كتب بعد موت وكتب عليه او حفظه وكتبه ام لا **قوله** فيها
 عند ان الوصية المنقطع او لها الذي هو اصل لها وهو لفظها اوصي به فلان
 ثبوت ما بعد ذلك اللفظة المنقطعة كما كان متعلقا بها وان كان موجود اسم الشخص
 الموصي كما نسبته فيما بقى من الوصية **قوله** مع ما تعلق به من ذلك المعنى فليس ذلك شئ
 في حكم القضية ان لا يقوم بدانه **قوله** لانه معدوم الاصل فلا يصح الحكم باثباته
 واثباته منها باوصي بعد ذلك المتقدمة اذ لم يصح ثبوته في الحكم مع اثبات اسم الموصي
 به بغير نسب لم يثبت من غير عينة بل هكذا اشارة اليه واثباته بالاسم الموصي له

مع نسب المنسوب به فيما تقدم فنعسى ان يجوز ذلك في معنى الاطمانه على
ما في اجازة نفاذ الوصايا كما لم يصح فيه معارضة عن ذلك **•** واما في
الحكم فانه ضعف عن ثبوت ذلك على هذا من وجه الى الاشياء بغيره وهذا
في اشارته مع غيبته وهو غير كاف في نسب وصفته فيصالح الحكم به ولا يري
وجده على المتقدم بغير صحة تقوم بتعيينه انه هو بعينه لان المتقدم
مع ما فيه لم يصح به ثبوت حكم ما بعده به فيكون الجواب اثبت حكم الجواب
عليه هذا لا ارجو القول به عن ذلك **•** الا ان كاتب الوصية ان
كان لفظا على الموصي لفظا صحيحا ثابت غير محتمل وكفوا ذلك ضبطا لا يشك
فيه فله على هذا اصلاح ما اختلف لفظها كان المحتمل قبلها ومن قبل غيره
وقوله في ذلك مقبول اصلاح في حياة وكتب عليه او بعد فانه وحسن به
الظن ولا يساء به اذا كان وثقات المسلمين لانه مأمون على دينه فكيف
وجواب ذلك ان كاتب فيما ارجو قد يصح به الا ان عن ذوي البصيرة ولا يمكن
الاجاهل به **•** ومتى صالح الكاتب زللها وسد عليها على ما جاز له ثبت
حينئذ للموصي ما اوصوله به فيها بعد صحتها وحكم المسلمين بها ولم يخرج الى
شيء مما ذكرناه انقضاء حكمها الاستغناء عنها عن ذلك مع سلامته منهما وث
جواب لما في المعنى المتقدم اذا كان كاتب تلك الوصية حافظا لفظا به
على الموصي لفظا ثابتا وقد ضبط حفظه ضبطا لا يشك فيه لم يحدث زها
لفظة واوصي منها بعد كتابتها على ذلك فيها ارجو على هذا ان كان للكاتب
اصلاحها وقوله في ذلك مقبول لان المسلمين وامورهم على دينهم وحسنون **•** م
الظن وان جاز ذلك موجود في اثار المسلمين **•** واذا جاز له اصلاحها
بعد لفظا على الموصي اللفظا الصحيح وحفظه له فلا ريب في ذلك بين حياة
المتنوية عليه وبعد موته فيما اري لان موته لا يحول حسن الظن به ما لم يحدث
حدثا يحول عن حاله فهذا ما عدى حسب ما بان لي فينظر فيه ويعمل بعد الله

مسألة ونحو فهم اوصول رجل ميت بوصية من ضمان ولم يرعته فلان
 الطحاكي بل الكتاب بنه فلان فلان الغلة في التثبت هذه الوصية لورثة الموصول
 ام لان وعرف ان كانت ضمان او توصية **قال** نعم ان الوصية
 بال ضمان هي ثابتة لمن كتب له وان كان ميتا ولو لم يكن الطحاكي اذا صح
 هو الموصول به ولم يشتهر بخبره والضمان يكون بعد صحة الوصية به بين
 ورثته لكل منهم على قدر ميراثه لا بالسوية لانه يمكن ان يكون قد لزم الضمان
 له في حياته وعلى ذلك في ظاهر لفظ الوصية به فحكمه كذلك **وقر** بين الوصية
 الضمانية والتوصية للميت لان الوصية للميت غير جائزة ولا ثابتة اذ هو
 معزوم ولا وصية لمعزوم وطالما ثبت له فلا يصح ثبوته لورثته بعده على
 عفاة ومعاني ثلث المسلمين **والدعاء** **مسألة** ومن ان الوصية بالضمان
 للموصي بها المملوك فلا يصح ثبوته لان الضمان لا يستحقه المملوك عليه في
 حال ملكته اذ هو وما تحو به يده فكله فكيف يصح الضمان عليه وما له هذا
 ما لا علم القول به عن احد من اهل العلم فهذا ما عندي في ذلك فينظر فيه
 بعده **والدعاء** **مسألة** ابن عبيدان واما اذا اوصى لابي فلان وولد لابي فلان
 مولود بعد موت الموصي فاكثر قول المسلمين ان المولود يدخل في الوصية
 والدعاء **مسألة** ومن المولود في اثار اصحابنا ان ويورث بالجنس جائز له
 ان يوصي بجميع ماله والدعاء **مسألة** الجورث في رجل اوصى لرجل بخلقة
 مادام حيها ثم مات الموصول وقد طلعت هذه الخلقة شيئا من الطالع وشي بعد
 لم يطالع اتكون هذه الخلقة لورثة الموصي له ام لصاحب الاصل وسبق هذه الخلقة
 على من منها فعلى او صفت اما ان لم يثبت الموصول الخلقة فلا قول انها تكون
 له وما سبق هذه الخلقة ففي ذلك اختلاف قال بعض المسلمين اذا كان للخلقة
 وقت ينفق فان السبق على الماه الاصل **وقال** وقال ان السبق على ولد
 الخلقة **وقال** وقال السبق على ولد الخلقة على كل حال والدعاء **مسألة**

ابن عبيدان ومنه لفظة **قوله** بوصيته ولو يوجد في تلك الفقرة الفقير واحد
 يجوز ان تسلم هذه الوصية اذا لم يصرها غنيا **فعلما** وصفت في كل اختلاف
 قال بعض يعطى ثلث الوصية وقال وقال بعضها وقال قال كل واحد من
مسألة المحيى ان اوصى موصى بالفلان في لزيد وعمر ولما الدكف
 يستحق ذلك هذا لما قال ان لزيد وعمر النصف ولما الدكف والنصف **والله اعلم**
 ومنه ومن اوصى بحقوق اوصى لابن له ضمان ولم يخلو في ما لم يخلو طاعه ليد
 لابنه طاعه ليد يفسد سلمهم **الجواب** قال بعض الفقهاء يكون ابنه والله
 اسوة هو اختلفوا لما قال بعضهم ليس للولد الا ما فضل بعد دين الاجنبيين
 وهذا القول اكثر لقوله عليه السلام لا يعذب الله والدعالة ولله والدعالة
مسألة التي اوصى في وصية فأنكها بعض الورثة وادعاه بعضهم
 يجب على اقران يتخلص من نصيب هذه الوصية واذا وجب عليه في اي شيء
 ينفذ ما ينفذ منها **قال** ان كان الذي اقر بالوصية علم ان اهلها كل اوصى بها
 الوصية فعليان يسلم حصتها وانكر ساير الورثة هذه الوصية ولم يقر عليه
 حجة حق وينفذ ما ينفذ وهذه الوصية في حجة ولو ملكه ان بلغ ذلك وان لم
 يبلغ فقول الله ينفذ في غم بذبح في الحرم وتصدق بها على فقراء مكة والله
اعلم مسألة الشيخ محمد بن سار وادعاه اوصى لمتلى بصيغة **مسألة**
 ام يقبضها او يحفظها الصيغة في حد والتمت ان يحول للوصي ان يترك الصيغة
 كما كانت ام يقبضها او يحفظها قال في ثبوت العطفة **والآب** لولاه ط
 الصغير اختلاف واكثر ما عرفت انه لا تثبت له العطفة فعلى هذا القول جاز
 للوصي ان اذها لوصي له كان صح معها لهما لكان قبل وعلى قول **مسألة**
 العطفة **والآب** لولاه الصغير فلا يحجز للوصي قبضها ممن اعطاها وان لم
 يصح معها وانما عند ابيها وغيره وهي في يد المصبي ولا يصح معه كيف
 اوها فعندنا لا يسع له الوقوف عنهما حتى تملح الوصية بها وانما للموصي

والله هو واسع له تركها لانها يمكن ان تكون عند ايها وعند غيره والدلالة
مسألة ومنه اذا اوصى موصي بكذا وكان له المثل في القبر وبغيره في
مقبرة معلومة مثل ان يقبر في غير ذلك المكان وتحل الداهية للذين قبروه وقد
اوصى اذا اوصى في غير ما اوصى به الموصي من حقل القبر بايام الله قال علي وابن عباس
ان يقبر في غير المكان الذي اوصى ان يقبر فيه والوصية لا تثبت وبني ابي جعفر الى النبي
والاشم على فعل ذلك وله الاجر والدلالة **مسألة** الشيخ ابو جعفر وروى جعفر
عليه السلام كذا قال **قال** قول يثمان مالم يرجع عن احدهما وقول ثبث الاغرة
او تفسخ الاول او قول ينفذ الاول مالم يكن في الاغرة فان التفتل الحف فيهما
اخذوا احدهما وان اختلف اخذ بالكثير وترك الأقل والدلالة **مسألة** واذا اوصى
رجل الرجل ثلث ماله والاخر ربع ماله ابيع كل واحد منهما **قال** انك اذا عدل
فبدر ربع وثلث وهو ثمان عشر فثلثا ربعة وربع ثلثة فذلك سبعة فقتضيهما
في ثلاثة فذلك احدى وعشرون فالثلث من ذلك سبعة لصاحب الثلث اربعة ولصاحب
الربع ثلثة والدلالة **مسألة** ومن اوصى ثلث ماله للفقراء فنفذ اختلاف منهم **قال**
ابايع الذي اوصى به للفقراء ويفرق عليهم ثم يدروا وقال الخزين لا يبيع وتكون
مخالفة ويؤكل فيدرك ثمنه ويفرق ثمنه على الفقراء والدلالة **مسألة** الفقيه
هنا خلفان سألوه سائل عن هلك ترك زوجة وابنتين واولاد ابن واوصى
طهر مثل نصيب ايهم ان لو كان ابوهم حيا ما اوجب في ذلك **قال** ان كانت في
الوصية وغير ضمان فهي غير ثابتة لا كوارثون ولا وصية لوارث بالسنة
وان كانت هذه الوصية طهر وضمان وقد قامت الهبة بها فالوصية في قسم هذه
المسئلة ان تجي اب المصحى طهر وهو ابن مع الورثة الموجودين بقوله ابيع
له الموارث ثم تعطى الموصى طهر نصف مثله وذلك على اي ما ثبت الضمان المجهول
على اي ما لم يثبت لانه غير منفك من الجاهلية لان الورثة مجهولون لا يدري **مسألة**
منهم بعد موت الموصي بذلك ونحو انهم صادوا الضمان مجهولا وبعض المسلمين ثبت

مثل ذلك الحال المجردة **به** وارحون بعضا انتماني صحيح التوصل الوصية
 ولن يصح ذلك الداحية **الدين الميت** الموصول **والاولاد** مثل نصف نصيبه ان لو
 كان حيا **ففقول** الميت عن ابن او بنتين وزوجة فاصل المسئلة من
 ثمانية المربعة الثمن سهم يبقى سبعة اسهم غير منقسمة بين الاولاد المذكورين
 لان زوجهم اربعة وسبعا هم بمجموعة ولا يوافق سبعا هم زوجهم ولا بنت وضرب
 المسئلة بحلتها وهو ثمانية في زوج الاولاد اربعة فذلك ثلثان وثلاثون
 سبعا المربعة وذلك الثمن سهم مضروب في اربعة يبقى ثمانية وعشرون سبعا
 فلكل بنت منها سبعة اسهم والابن اربعة سبعا وقد ثبت ما صح للابن من
 الموت ان لو كان حيا وهو اربعة عشر سبعا فاق مثل نصفه على جملة المسئلة
 وهو سبعة اسهم فيكون جملة المسئلة بزيادة ثمانية وتسعة وثلاثون سبعا والسبعة
 للزوجة الزائدة على الوصية وهو خارجة وليس المال للشقا وضمان ثم نظر باقي
 الثلثين والثلثين الباقي بعد الوصية فوجدناها غير منقسمة بين الورثة
 للوجود بين زوجها الموصية والابنتان والاولاد **وذلك** قيل نصيب الابنتين
 اذ لهما الثلثان بحلتها بعد الوصية والثلثان والثلثون لا يصح منها الثلثان
 ولا يخرج الثلثين من ثلاثة فضرنا جملة المسئلة بزيادة ثمانية وتسعة وثلاثون
 في ثلاثة فذلك ثمانية وسبعة عشر سبعا فاق المسئلة انشاء الله للموصية
 وذلك سبعة في ثلاثة فذلك واحد وعشرون سبعا يبقى ستة وتسعون
 سبعا فللزوجة ثمانية اربعة في ثلاثة فذلك ثمانية عشر سبعا والابنتين
 وهو اربعة وستون سبعا والاولاد ما بقي وهو عشرون سبعا وقد صح
 جملة الجميع كما ذكرنا على ما فصلناه ونسبتها **والله اعلم** **مسألة** عن
 الشيخ جعفر بن محمد بن الحسين بن ساء كل من وصية لثاني
 العقل والصحيح العقل والناس لم يكون قال لاجد في نفس هذا حفظ الله
 والاسماء العن احد واهل العلم والبصر ولو قيل فيدانه يجوز انفاذ الوصية

بمدواهل التكليف من الناس لم يقل الله صورته والقول في الذي الاستقامة
كون التكليف شيء من الديانات في دين الدتبارك وتعالى الاعلى صحيح العقل
سلك من الزفات لما يلية عن عقل المعترضات وكذلك ما لا علم فيه من القول
اختلافه ولو انه انفذ في اهل الباب من اهل ايمان والصلاح الذين هم في
الظاهر في محل الديانة والورع والاستقامة كان احب الي الله من كل صرح
نفاقه والرسول شقاة فهو في الحكم ونقض القلب والمريض غير الصحيح وكذلك
نوع نقص في الحقيقة والنواقص ليس بتمام والمجهول موقوف والمستور غير واعى
هكذا لا يستقيم في المعايير سواء والغيب ليس ولما الحكم في الناس بالظاهر والله
تعالى السليم فانظر في هذا وعمل صوابه وكان خلاف الحق فعد وكذا لا يجزى
اصلاحه انشاؤه والتوقيف بالدر **منه** ومنه الوصية للمسلمين
فلما ثبت ولمن تكون افتنا **قال** قد قيل انها ثابته وانها اهل الدعوة من
المسلمين وقيل انها الفقراء اهل الدعوة وقيل انه يدخل فيها اهل الخلاف ولو كان
في الدين اهل الحق في الغيب الحكم اهل قوله وقيل انها اهل الولدية خاصة
وكل هذه لا صواب ليس فيها ما يخرج عن الحق لكن التخصيص للفقراء كانه
اضعف بهرنا والثالث **سابع** والاول صحيح ولاحسن الرابع **لله قوي**
والعمل والصحة لا سيما التنبع الاحكام معاني المعايير المجرأة في الناس على الظاني وهذا
والله اعلم قلت له وفي الوصية للجن والشياطين **قال** لا يبين لي ثبوتها
ولعله قيل في الوصية للجن غير الانس فكيف يكون لهؤلاء او صمد اولئك
بعض الوصية ولانه لو كانت القصة على بلادهم انهم كان في الحكم لهم لا غير يكونون
هنا كم مثل الانس فكيف هذا ولم يقل **قال** في كل ان ثابت فلم يكون كما المجهول
للفقراء على قول والاعمال **قلت** له والوصية لاذنك الله رب العالمين قال
يشبه ان يكون الجواب فيها انها تقع كما التي قبلها في الجن والقول فيهما احد
على اري والله اعلم **قلت** له وفي النحلة الموصية لها الصلاح رحي معلوم ما ورس

خذ ثمران الرجب والخمس انكسر وسرقا ولم يبين لها اثر ولم يوقف لها على خبر ما قلتم
 في الغلة والخامس مطر الغلة • قال اذا انكسرت الرجب فالغلة ترجع الى الورثة
 الموصى على حال لان عودتها بعد انكسارها لا ترجى واما اذا سقطت فالوقوف
 بالغلة او حتى تصير الرجب على حال الوقف عليها الموقوف والموقوف الذي ترجى
 الموصى لها فتكون الغلة والغلة في الحكم كما بينت كذا نقا • وكذلك القول في
 الخ من على هذا الحال • قلت له وهو قبل ان يجوز ان يشتري عند ذكر الغلة
 رجبا خمس تجعل الغلة في صلاحها • قال قد قال كذلك بعض المتأخرين
 وكذلك الشيخ حميد بن محمد بن رفع في جواب له انه في كتاب المختصر من جواب
 لابن عبيدان وحده يقول في ذلك انه لا يضيئ في حجة الارب • وكذلك قال
 الشيخ حميد بن محمد بن رفع في جواب له انه يجوز على معنى الاطمانه وكل هذا لا يبين لي ما اذا كان يكون
 قبل بل لا انه صرح للغلة الموصى بها في غير موضعها وانفاذها في غير الوصى له
 بها والموصى بها والقول انه لا يجوز ذلك فانها ترجع الى الورثة على ما في ذلك
 قال الشيخ سعيد بن شير الصفي والشيخ سعيد بن محمد الكندي • قلت له فان
 كانت الوصية لثلاث رجب وثنتين وكذلك في الخمس او الخ والرجب هل
 لمسئلة حالها • قال والذي يبين لي في هذا ان اذا كان ما كانا او الرجب
 مستحقا في الوصية وثلاث اوزع او غير ذلك ان يكون القول فيما للذهب منها ما قد
 بينت كذا من رجوعه الى الورثة على الاصح وان لم تكن الوصية كذلك وانما كانت
 جملة وفيما بينها مشتركة خرج فيها يوجب الحكم لها هذا من النصيب على قباد
 موجب حكم الكلام والوصي والوصية هما معني الاختلاف على الصحيح من
 النظر فيها ويكون ذلك النصيب الذي لها على قياس بعض ما قيل فيما في اللغز
 يشهد رجعا الى طاع في الرجب وعلى بعض القول فهو الرجوع الى الورثة ان
 وجدوا وامكن فيما بينهم قسمه ولا فكم الارب • له ذلك يكون وقد يخرج على
 رأي حميد • وقول الشيخ ابن عبيدان ونظر جمعة على جواز الشراء في غير

او ربح اخرى وتوضع الغلة هناك فيجوز • وكذلك في الربح او جدينا في جواب
بقا فيداند محمد بن سلمان بن مخرج ولا ثبت في الربح اذ كذا في الخلل والربح
للخل على ما روي في الثابت في الربح ما قالوه وصح والى الحد ما كتبت اليك بهذا ليرين
لمن كذا بعد هذا موضع ربي والقول فيد بالري واسع لاهل الذي وعلى كل
انه يعمل بالحد او البصر اعد في الدرهم فانظر تحتها • قلت لمدان ذهبته
الغلة لموصي غلتها من حكم لموضع وطاع الغلة للورثة يكون • قال هكذا
فيل انه للورثة وكذلك ربي لان الوصية بالغلة غير الوصية بانفس الغلة
• قلت لمدان يجوز اصلاح تلك الغلة وغلة الغلة لما احتاج اليه من سجاد
او شجر او مثالا فذلك والغلة لموصي بها الصلاح الربح والخمس او غيرها تجعل
خلقه قال لا يبين لي ذلك ولا اقوى عليه وان قيل بالان يكون الاقوى
للمنفعة الابدية وكذلك للشعب اذا كان من المصلح وتركه على الغلة والتمس
والضار فلا يضيف في معنى الاعتبار وعلى نظر الصلاح في الحاضر والاخاف
ان يكون انفاذا في ذلك كذا في غير وصية والموصي به نوع تبدل له اطلاقا
بذلك في الجدار والتاب والسبي والجداد والسجاد ومثالهما والدعوى • قلت لمدان
فان كانت الوصية خمس او معلوم والاربع المستغنى عنه في مسجد او علم طريق او
ثم نكس او سرف ما القول في ذلك • قال هذا اول الذي للخل والربح في هذا
سواء والجواب فيه واحد وقد مضى القول في ذلك • قلت له فالوصية للورث
او السباع او الطيور او الاصنام او الميسر او الالام باطله وطا شبهة هذا كذلك
• قال هكذا عندى ولا يعلم انه يجوز في مثل الا هذا الاثر لانه لا يجوز
المال ولا البذر في غير الطاعة على حال ذلك كله والباطل فطحا والله في الهدية
عند فضله • قلت له لو كان ذلك لطيور مكة وسباعها اقال هذا يخرج
الخل سواء لا فرق في ذلك لانه بعد الاضاعة وقد هي النبي صلى الله عليه
وسلم عن القبل وقال وضاعة المال وملاحة الحال • قلت له وكذلك

في الرد عليه

للدابة فلان مثل ان يوصي لنفسه او لغيره او لغيره **قال** قد قيل في هذا انه
 مما قد اختلف فيه فمما قيل انه لا يثبت **وقيل** انه ثابت ويكون لزوجها وقيل انه
 موقوف عليها بالصلح كما هو واضح في ذلك اما ان يكون لزوجها وان يبطل بالثالث
 كما انه بعد منها وقرب الى ان يكون شاذا من الاراء والاعمال **قلت** فان كان
 ذلك للدابة نفسه **قال** لا اعلم انه يثبت لان ذلك كما انه ليس شيء ولا معنى له
 ان يوصي له والد كما انه باطل في النظر من كل وجه والدلالة **قلت** له وذلك
 ان اوصى بشيء وطاله لعبد **قال** هكذا قيل لان تدخل نفس العبد في ذلك
 ويثبت له بذلك لنفسه شيء فانها تثبت له لانه يصير عند ذلك حرا **قلت**
 له وقول من يثبت الوصية للدابة فلان للدابة ولو زوجها باطل **قال** لما قول
 انها باطل ولا انها اخطا المعاني طاعة وكذا عن اهل العلم المسلمين فيما لو كانت
 الوصية لعبد فلان وكان هذا وذكر في القياس يتعارفان في المعاني لكنتي
 اهل الى ان يكون ذلك للموصي به لرب العبد والدابة اذا ثبت وكان ثابت
 فيما ارى والدلالة **قلت** له فالوصية للمتوكلين من **قال** لا اعلم اني
 احل اصحابنا في هذا شيئا ولو قيل انها تكون لا فعل المسلمين لما رايتم
 ذلك لاحقا ولو انها انقضت الوصية في المتوكلين الى الذين منهم المنقطعين
 في الاوقات بعد من الدنيا فكله عليه كان ذلك عجب الى ذهابه والادلة
 فلها في عموم الاولياء متسع وقول القائل مطلقا في المتوكلين انهم التراجع
 عليه ان محض **قلت** له وفي الوصية لاهل الدين لمن **قال** فانها
 بين لاهل الاستقامة في الدين الذين هم في الظاهر في ولاية المسلمين
 وليس من خلاف ما ان به محمد روي في احكام الحديث الواقع بعان
 من الوصية شيء **قلت** له فان كان اخذها وكان دينه على ذمة دينه
 في ذلك واكلا اذا كان بدين في حكم الحديث ذلك ومثله بان دعوى فاعطى
 الموصي مخرج فاعطى واخذ الله في الباطن لمن العاصين لله رب العالمين

تلا لا يلق في الحق الدانة اخذ حراً وكل في بطن منار الا انها لا اهل الدين والله
دين الحالم **•** وهذا مشوب بالشقاق **•** فاسد بالنفاق **•** ليس في
الحالين من اهل الدين لانه المبتدع في الدين بالاول ولما تم كما يدعي بتعدي
الثاني فلا شيء لما لا دين له وعليه ضمانا الى اهل في الظاهر ولو ظهر الى الله مع
الظاهر السلي على خلاف يخرج في النظر فيد واما الدين باسنى لا اخذه واكره
فلا غير عليه اذا ناب والى الله من يد عنه ناب وكان باق في يده فله سعة ^{بعد}
التوبة في اكله وتعلم ويظهر في ذلك وخذ الحق لا غيره منه قلت وفيه اوصى ^{بغلة}
شجرة هل يدخل فيها اللون **•** قال لا يبين في ذلك الا ان يصح انه في لغة الله
ان على الاطلاق كذلك سمي فاتها تاحقه والافلا الا ان اذا كان لا يسمي في
مطلق الكلام عليه شجرة عندنا اسم على ما جرت به العادة في التسمية لغت فلا
معنى الادخال هنا كدعوى في العلم لمخصوص ما خصه غير هو والمسمى له كذلك
وكانه الى الزرع او شبهها الاسم الذرة ولكنه لا تدخل فيه وان كان من اللزعات
اذا كان لا يطلق عليه اسم الزرع وكان حسب ما اقتضت العادات من اهل هذا الزمان
وهذه الساق التي عنها الاذن قطان لاني هذا يخرج ولا في ذلك الحج الله الحاج
منها في التسمية له بها او باحد في اللغة الشاهقة بين الناس الظاهرة في هذه اللزعات
الا فيهما تعلم وكل في هذا اللفظ يحملون في هذا عليها ولا يلتفت الى النادر لان
الحكم بالاغلب في الموضع ما لم يصح غيره فان قال بدخوله فائق ما جرت به
في اصل اللغة والشجر والجواب لان الاسماء في الوصايا الانجي في المسماة الا على
ما جرت العادة به في لغة الموصي اذ لو كان غير ذلك وكان كما يظن هذا الداخل
في الوصية على قوله كل ما ثبت على ساق الاشقت الوصية على النماء والزرع لانها
وذلك في صحيح القطة اللغة بل خلاف تعلم ولكن هذا ما روي عليه من اهل
العلم احديهما تعلم الاولين يوف ذلك في الناس عادة في اللطائف والاسماء
عليها **•** واذا ثبت ذلك في موضع انه على الاطلاق في التسمية يسمى كذلك فله ^{عليه}

حكم ما ختمه وعرف به وصح منه وفي كل من الاشياء خصوصاً وعموماً لا يجوز
ان يجعل المخصوص في موضع المعلوم ولا المعلوم في موضع المخصوص في هذا
ولا غيره وانما الواجب والخاص الصحيح الثابت في الحقائق جعل كل شيء
في موضعه لا غير لئلا يظلم احد والداعية قلت له وفيمن اوصى بغلة ماله
مستدين او اريح اقل او اكثر لمن تثبت له الوصية منه ما الذي يدخل في الوصية
على هذا ويكون له قال جميع ماله غلة ماله وارضه وكنوزه وروحه ونخيله وما
شبهه وبعوله وعبيده وائمة وحيوانات ومنازل واحجار واخشاب ومدرجات
واماها ماله غلة وجميع الاشياء كلها مما يفعل بنفسه ثمرة او يكتسب في العيش
والعادة او صح ان الموصي يتخذ لذلك قلت لما ريت لو كان اوصى له
بثمة ماله قال هذا غير الاول فكان اخص ويشهد ان تكون الوصية كذلك
متناظرة لجميع ما كان له ثمرة وطاكر الفصيل والعنابر والزرع والورع والورع والانبيا
والخوخ والاشراج والناجح والورع المشمش والتفاح والجلوز وجميع الاشجار
الباسقة واللاطية بالارض خلا ما ارفع عن الشيخ ابو المثنى رحمه الله
قول عند انه قال في الارض والاشياء انما لا تنسب الى الثمار وانما تنسب الى
الغلة وكنها بآثار في مثل هذا قوله في الوصايا والاقوال لا لقوله لا تنسب
وتعالى وهو الذي انشا وجنات موعشات وغير موعشات والخل
والزروع مختلفا اكله والورع والورع والورع متشابهة وغير متشابهة كلوا
ثمرة اذا اثم وقال تعالى من الخلال طلعها فتناول دانة وجنات
وعنابر والورع والورع متشابهة وغير متشابهة انظر الى ثمرة اذا
اثم وينبغي ان في تلك المليات لقوم يومنون فانظر هل نسب اليها
الثمرة ووصفها ام لا يتبين في النظر الصحيح كذا بهان الصحيح على انها
ثابتة للموصول كذلك لولا تحت حكم الوصية لذلك وكيف لا وقد
اندرجت لكافة من اناسي هذه النواحي على التسمية لجمها بالثمرة بلا جدال

وجرت بها العادة فلا يسر مخرج ذلك في التعارف **ف** بلاد الشكال **هـ** وأما الأرض
فكانت تختلف فيها فيما ارتفع على قولين الأصح منها قولنا رحمه الله الذي مخصوص
والأحوال **هـ** لمخصص من الأقوال المطبق في إطلاق التسمية على الأربعة
لها بالثمة في موضع والمواضع فأنه حكم ذلك دون غيره غالا يسمى ذلك
كذلك والدليل **هـ** تمت وقد أغفل الناس مخرج ردها في النصل الذي ينسخ منه
وعني قلت له فإن كانت الوصية كلها للرجل أو الحس أصلا وبالغلة في
أصلها هل يثبت لها الموضع التي هي عليه وأستفقد بالقياس من الأَرْض
قال هكذا الرجوع قبل وكان يشبهه أن يكون كذلك ما تجد وقبوعه **هـ** قلت
له فإن ذهبت هل يجوز أن تفصل غلتها **هـ** قال القدا جاز ذلك ابن عبيد الله
عليه في جواب **ب** منه وجدنا وقد كان في نفسه في ذلك خرج فيجبني أن أكن أن
تفصل أصلها وما يتعلق به في الحكم والدليل **هـ** تمت الورقة **م** منه وسئل
عن لزومه للتحقق في صلوة أو صوم لزومه بدليها أو كونه أوج أو نذ أو كفارة
أو عبادة **و** دينا وتبعنا وصحنا في عمد وخطا فادعى بها أن تقضي بالدليل **م**
بعدها تطرح به في الوصايا نقول إلى الله ويكون في يده لغيرة أمانه وعاقبة أو ردة
أو مظلمة **و** غصبه سقوت **د** أن هما في نحو هذا ثم لم يزل قلنا لا مناه في وأنه ما زاد أن
أن ينفذها بنفسه على ما جاز له ليطهر قلبه بالخلاص في الخلوة خوفا من تبدل
أو تضيق فلا تنفذ بعده ما الذي يجوز له إنفاذه في حياته وما الذي لا يجوز له إلا بعد
وفاته وقد صار هذا الموضع محال لا يقدر على بلوغ الحج ولا الصيام لشهر رمضان
أو الزم من بدليها وغيره **لضعف** في جسمه وعلمت في نظر ما يجوز له في الحج والواجب
والزبان والصوم أن يؤخر ويعملها لم يقضى عنه لازمه على هذا وإن ادرك
الموت وقبل أن يرى طهره الصلوة فادعى أن يؤخر عنه أن يقضى عنه ما
عليه من فضله وأفسده **و** يستأمنه وأفلة هل ترفع الوصية عن مثل هذا أم لا **هـ** قال
فالذي يؤخر في هذا ويقدر أن يكون وصي نفسه في نأد بتهما عليه لغيرة **و** حفت

في مظلمة او دين لزمه لاحد من العباد بالاعمال ما امكنه ذلك المعنى الذي يؤخر
 وهذا ما قد حقه فوجب بالحال لان يؤخره المال بعد ان يافقه بأدائه
 المدة التي فيه او يكون كالما يؤخره • وما حسن التجهيل لما جاء له ان يقدم
 او يؤخره فكيف في هذا بالذي يلزمه ان يعمل بعد ان احضره مبلغ ما قد انفق
 الا لو لم يكن ان يسارع في رد او ما عليه فالدين تقضى ولا يوجب وجوبه في عدا
 او خطا في كراهيته من اهلها او ضي والمطالع يسعى في ردها الى وجهه والمسلم
 يقدم على رده فالغنى كما هو اجدا الحكم الا ان يقع التراضى على ما جاز في الاجتماع
 او الذي على قول من اجازته والعوارى والودائع والادانات تؤدى الى اهلها على
 ما جاز في موضع لزومها او جوازها وما يكون وضعا في محل ثبوتها على اوضاعها
 وعلى هذا يكون فيما لزمه وجب لاحد من الخلق في دين او ضمان او تبعه
 او مظلمة وغصب او سرقة او ما يكون في حال من انواع التعدي او ما يكون في
 دينه في البيع والشراء الى اجل فانه لما يختلف في جواز ادائه متى لم يقبل
 محل فقبل المانع وقبل حكمه الا السلف فانه الى اجل الذي تحمده وعلى العكس
 وهذا كما كان مؤثرا من الصدقات الى الوفاة فانه مما قد اجيز له ان يعمل
 في الحجة وكان عليه له في حين وفقه دين او قول او عمل او نية فلا بد
 لزمه القدرة ان يؤخره على صدقة بجميع ما لزمه وجبه في قوة ولا ضعف
 في تركه فانه مما عليه له فكيف يجوز له ان يتركه لعذر عذر يكون له
 كذا لا بد له من القيام ما لزمه في دين الاسلام فالصلوات يؤدونها ما
 عقل على حسب ما امكنه فيها او في بدنها وغير ذلك مما عليه ولا يفعل ما ليس له
 والزكاة يخرجها الى وجهها ويدفعها اليها وامور يكون فيها من زوى
 السهام في موضع ما يلزمه او يجوز له والصوم في ذلك اطاقه فان افطر وض
 او سق فدية من ايام آخر • ولا يطعمه ككبر فان صوم عند ولا فاطعام او بق
 لمقداره بل لا يصيام وقيل بالاجرة ويصوم عند ان يكون له عسرة وقيل

لأنه في غيره وإن كان ذا بسطة والقول فيما الزم من بدله كذلك. **●** ويختلف في
جواز الحج الغير عند حيائه بعد أن صار في حد الإياس من وجوه القدر على
بلوغه ما به والجه في حال الضعف. **●** في بدله لا يربطه كون زواله فليل يحويه
وما جاز له فلا بد أن يحرمه وقيل فيه أنه غير محرم له عن الزم. **●** والقول في
الذين على هذا الحال لأنها مع لزومها يختلف في أفعالها يجوز فحج في نفاذها
في حياته والمال وعسى في الآية التي وقع الخطاب. **●** والله تعالى وتذكر خير إن
يقضي في نفاذها بعده تأخير دليل المعنى على أنها تكون هناك قبل ذلك. **●**
وعليه فيما اطاع الله به ونزاه أن يوفى به لمقداره والأفالس والبعده فيها
لا يقدر على الوفاء به وعما الزم الذي في موضع لأن بطم وتكرار لاسم أن تولي
نقصه للعدله حتى لا يقدر على تأديده أو يوفى ما قد حقه فيمنع الوقت
لأنه به. **●** والزمه والكفارات عن الله وحكما والرسول أو الإجماع أو الذي
على الزم في موضع جواز الذي ينبغي له بعد أن أن يحج له أو أنه على حد
ما فهمه جيز له في موضع التحريم وما جاز له بعد أن لزمه أن يحج إذا دل إلى
جانب التأخير فلا شك في أن المسألة عند القضاة على الأفضل كغيره واللوام
في لزومها وإن كان لزومه طهارة فانه من بعد أن لزمه كذلك وبالأخبار فيه
منها في الإطعام **باب** خرج لمن لم يجد طولا المحج من زعمه يخرج وهذا الموضع
يقدر على الصيام الذي كفارة القتل فإن في أهل العدل قولاً بالاجانة وقولاً
بالمنع وجواز غير الأول وإن خرج على معنى الصواب في النظر والثاني كأنه
أكثر في الأثر. **●** وأخرج عن الواجب في العدل المحال أن تطوع به من التغلظ
أن يحج في الحال ولأن يوفى به ويعد في المال غير الله وإن كان. **●** لأن
يختار الذي شئ منها يختار فتحيله في رفع درجته في الفضل لمن شأها وذوي
العدل لاسمها فيما يكون ولا يوجب الأعمال بالجواز في المقام ما يكون الأفعال

وان كان كحل وعلمه نصيب **والا** غير فليس في ذلك لان يعمل في قدرته كمن
يعمل بنفسه في هذا وقبل ان يعمل به **صحة** مسد في يومه ومسد كلالا ان هذا
لا رفع شأن الماء به والزيادة احسانا **كذلك** في هذا المال على ما بين في الشرح
لمابعد على النفس في الحال **تقول** مخالفة الطبع غالبا او لغيرة وصدق جارية ط
تقتضي في نقلها كون الزيادة في **جزء** والقول على هذا يكون فيما يمكن علمي
المخصوص من اللوازم **لانه** في **الغیر** في تارته عند الجزء منابذة او في قدرته
ويجوز ان نزل في لزومه الى معنى القضاء او يجمع به معد من الاداء وعا يكونان
على سوا في موضع ما يكون **الا** في تاخره لجزء صادر عن تقصير **او** على
حال في نوع وهذا المخصوص من لزومه يجوز زيادة الغير فيه على ما جاز فإ
جزء **وعليه** لا على العموم في كل حق لله **والا** حد من الخلق فان منها ما لا يجري
الغير فيه عن غيره ولا في كون التساوي على الإطلاق فيه **وبالحجة** فإ
لتجمل لما وجب في الحال لله **والا** حد من العباد في النفس او المال ولا اصل في كل
ما لزوم وجب وان جازا ولزم فيه **لانه** يؤخر في حين فاما هو لخصه في اي
او دين او لما في وجوبه لعلته تقتضي في كونها صفة تاخره بعد في
واسع **والا** لزم في حكم فصل حتى ترفع العلة فيقول ما قد عرض له كها والمنع
او اذا فادته **والا** باحة في الاصل او لرفع فله من لزوم البلية التعبد با
لان لزم له **او** في وقوع فيه **ولا** تاخر عن تأدي في تقصير فانها الغير عند
والا رضي في موضع جوارحه **عن** له رضي في حاله **بالسر** له مع القدرة **والا** كتم
وان يواخذ **بالسر** **قل** له **لانه** مع بقاءه عليه **لا** بدله **وان** بدون
با ادايته في موضع لزومه **بالدين** **او** يكون على قصد الخلاص **ما** يكون لزومه
بالدي **وعين** ما دينونة بواي متى **ما** كنه فقد عليها **و** محضه الموت على
به **ذا** كره له فيوصي بما قد لزمه في الاجتماع **او** على **اي** من يوجب عليه في موضع

جواز الذي في لزومه لو ثبت من كونه اوصوم او حج او نذر او كفارة او قديت او
جناحة لما اصاب في احدها وفي الحرم خطأ او في تعدد مشتهكا لم يرد ونحوها وحقت
فيكون له عن ذكره او لغيره من حلق يمكن ان يقضي بعده على ما جاز فيه
ولا بد له فيما لم يؤد وان يوصي به لمن له كما عليه الا على راي وينتهي في
التوبة اذا انقضت على ما اضعه من حقوق الله فحينئذ عن القضاء ما تركه
واذا نفسه بالعمد والجل حتى وانما تترك فيه البذل لان لقول شايخ والعمل به سابق
بدليل ما فيه من رخص لمن اصر عن بصره وما جاز في العمد مع الجهل والاعلم فحوله في
الخطا الواسع والنوم والنسيان لعدم القصد اظهره ان الخطا في الناسي والنام
اعذر والعالم اشد من الجاهل كبر غير ان ما خالف من القول بوجود رايها هو اثار
ما في هذا يذكر وما احسن الخرج وشبهه الذي الى الا خلاص في رايه به لاجل
ما امكنه فيما بعد من شيء في وقته تعرضا لما به والفضل وان توسع بهذا
الذي على ما جاز له في العمل فلا ولا خراج لما به وقوة في الاصل وان راي ما قبله
هو الوجه لم يوجب ما فيه ولم فلا بد له وان يوصي به على ما ولا جاز بعده
الان يكون ما صح لزومه في ما لم يصرح فضاؤه وفي قول ثاني حتى يصح بقائه
وفي قول ثالث حتى يوصي به والاختلاف في فيه ولعل ما احتمل ادائه انه يكون بالنسبة
اجزائه اقرب الى ان يكون في ما على رايه من اجازة مما يحتمل الله بعد على ما عسى
في الصلوة المكتوبة ان اوصى بها ان تقضي عنه وما لان بالحكم معنى الاختلاف في
شوقها وان قيل الله لا يصلح احد عن ما فاعلى هو حال في الحيوة الا انما يوصي بعد
الممات فانه يجوز لان بالحكم الذي كثرها ما يكون عملا بالبدان فضا او نقلا
وكلمه لا يتعري وان يجوز عليه لان يختلف بالاي فيه فما جاز في الصوم
والحج جاز عليها لان يحج فيها الا انها بالكلية والاعمال البدنية فكيف يجوز في
احدها ان يجوز في مثل هذا لا يجوز في الاخر لا بعد هذا في النظر لان بالحكمها
في هذا الموضع ما فيها او اثره فحوز لان يحج ونسبها الى ما اوصي به كذلك ونقلها

لا فها فيه كما فها الشبه بغيرها ونوافيل الاعمال بالابدان في حوزها بالغير من
 بعده وقد جازوا لا في واحدة من الامور فاتي بحوز في الاجماع ان يكون فيها من
 المحوز على الخصوص من عموم ما قد اجيز في التطوع به عن الغير او يجوز ان يمنع من
 جواز ما قد جاز له هذا المانع ان يكون بالاجرة وغيره او عابدا وصي في ماله من
 الاجرة ممن يجعله ويعد عند ان هذا الشيء واجب في صدق دعوة المانع من
 ان يجوز له في هذا الموضع وغيره ما جاز لغيره منه وليس كذلك في المقادير لا يصح
 دعوى كون الوقف حتى يكون غنا ذلك توجب له جود علة ولو منع فيها بعد ما
 الاول في كماله والحق في العذر ان تكون كغيرها من الصوم والحج والزيارة
 في موضع الرض والتفعل لما جاز في هذه جاز فيها كل نوع بمثلته من الانواع وان لم
 يكن في الاصل ونوع ما ينز به على حال في موضع تغلده فقد يمكن على راي من
 يوجب في العمل بشئ ونحو هذا على وجه خلد ان يتم كماله فان هو قطع علة الوقف
 فمد ما بطل العذر يكون له الزم ان يبطله ان يكون ما به اوصى في تغلده
 الوجه في علة فانه الذي في مثله وان لم يمكن ان يكون كذلك لم يصح ان يحلوا
 والتطاع على حال وقد اجيز على وجه الصدقة من الحج عن الميت في راي من
 اجازها فاي مانع على قيامه وجوازها لمن اراه لنفسه زيارة في عاله فاولا
 به ان يغفر وماله كما قد اجيز في الصوم والحج والزيارة تغلدا فاستدل به على
 ثبوت في الصلوة قولوا ونعلنا ما قد صحح الذي في نفل الصلوة والصوم لزوم
 بطل ما فسد منها جاز لان يكون في حج النافلة وعمرتها ما فيها من الذي ولا تغلدا
 بالاي في زومها ولا يجوز في كل واحد على انفرادها جاز في الاخر لا عن دليل
 ولا في سبيل وان يكن لفرق بينهما بحق ما بين هو وما هو وكيف هو ولهو
 وعن زومها ان كان قد ذكر في هذا فاي لا اعقد وعدها في هذا الموضع الا انها
 كمثلها وما جاز من ذلك بالوصية في نفلها نحو جاز فيها وكذا في السنن على هذا
 الراي او قد قدر في النوع جنسها على انها بمعنى في الاجازة نفسها لا في بينها

في قول الرائي عليه السلام ان يصح فيما الزم وجاز له ان يوصي به وان كانت
الغايضة في البدل الزم فان هذه لا تنوي في بدلها وان يدخل الرائي في افسادها
يلزمه بدو بدلها او رد في بعضها فدل على ثبوتها في كلها ولئن جاز فيما عدا الق^{بض}
من سنة او فائدة ان لا يكون في هذا حكم على راي وازاحة لقب مرة وعرفه فيما
بينهما عن برهان **حرف** د عليه فعسى في ركعتي الطواف **و** اقد التزمه بهذا حين
ولزمه في اليقين ان يكون في هذا بالقبض **الشيء** ومن بعد ما قال القول في الوتر وركعتي للقبض
والقوله على راي **و** يذهب في كل واحدة الى وجوبها ولزوم بدلها لمرة واحدة او افسادها بوجوبها
انها كذلك لقبحها منها على ايدى فاني لا انا في وجوبها ونحوها فدل على ذلك **ب** لا يبعد
في الترويح التي هي السنة لقيام شهر رمضان **و** لا في سجود السهر **و** لا في سجدة التلاوة
وان يلحقها في الشبهة معنى **و** طرق على قول **و** يلزم البدل فيها لانها على ايقارها
كانها معق في الدين **و** لا بدله فيما الزم بدله ان يلحقه معنى ان راي ان حصه الاجل
قبل ان يوفق العمل في الزم عليه ان يوصي به **و** في هذا الجواز بالغير عنه **و** يعله
على هذا الرائي ان يصح لا على قول **و** يذهب **ب** في الرائي الى انه لا بد له في ايدى
في البدل على لزومه ان لغو لا يقوم به عن غيره كالمبدل فانه على قيامه لا يثبت
عليه بما لا يصح له غيره اذ يلزمه ان يوصي بما لا يجزى به على ايدى في فرض **و** لا
في سنة ولا في فائدة **و** الصلوات **و** لزوم في قوله ان يبدل منها **و** انا شبعها على ما به
او انا شهده **و** جاز له ما بهما من التعلق في علمها على حال المولد وعليه ان يعلمها
الا بما يكون في يده **و** طال وان يكن له شركة في لزوم ما خص به مع غيره فانما هو
المعنى في الاعانة لنفسه في تحملها على النهوض في قيامه الزم الى تمامه لما لم تكن له
قوة على حملها له **و** من لا او ارجلته **و** جميع ما لا يتقوى في عمله بما دون ذلك في
الصلوة **و** الصيام **و** لا يقدر على قيامها بغير الشرب **و** والطعام وان كانا لا
نفسهما فان لزمهما القدرة عليهما **و** لئن كان في الصلوة ان لها وقاع الصيام **و**
الحج **و** اساقها في قضاء ما وصي به **و** بدلهما لانها قد اجيز في حياته على راي من اجازها

لجزء عن إزائها تلك كذلك جزأ فحق في القول على بدلهما بعد وفاته بان المنع ولا
باحث كل منهما سابع في صريح الاثر صحيح النظر • وان صح جواز وف ما بينهما
في الجوز فلم يزد فافاض ما صح فانما هو لعلته توجبه حقا فحق في كونها صحيحة
المنع ولا مانع من جوازها في الاجتماع • بعد الوفاة لزوالها صدق ان المنع من نيابة
الغير عند ما دام حيا في عقد الوعد قد رتب على علمها كما امكند وفعلا لها لانها في
حق تعبدتها الا على حال كيف ما يكون به من حال وانما هي في ضمانها على حسب ما
في قدره فانها ولو لم يصح ان ياتي عليه وقت في ضمان ما عطل الا وهو بقدره على
الوفاء مما له او عليه فيها ان يهل في ليلتها ونومها وتلك كذلك في جوازها ونومها
لانها موطنة عابده في انهما مشروطة بزمان ياتي عليه وان عقلا ما لا يقدر معه
ان يعملها فصح واجبة كون الوقف • الاجل هذا وجد الحق • والا فحق على
مسواة في جوازها بالغير ويعدن وعلى راي واجازته في الواسع بل في حكم اتنا
وواجاز على النوع والري والافتراق من اهل الري في الري جاز لان يجوز
على الجميع واجازته اوضح فدل في كل ما علمي انها لا يخرج لها في الري وان
حكم الاختلاف بالري في موضع لزومها ولا في موضع جوازها القول واجاز
الغير بدلا من غيره في علمها له من بعده • وقول في المنع من جوازها لعدم
النفع في قولنا لا بد في ما عند في لازم ولا مكانه في واسع وعلى طهره في
النفس فكان في غيره اظهر لانه من بدله اعذر • وفي البعض ايد على البعض
الجنس فيبلغ بالعدل من الجزاء والاكل او على العكس • وواجاز في النفل لان
يجوز او يلزم في الفضل جواز الزم وما بينهما والسنن الواجبة فدون الثفة
وفوق النافلة وبالمجمل فاصل الكلام في الصلوة انها في بدلهما مثل الصيام في لزوم
وجوازها في حق من لزمه اوجاز له والمنام مع لزوم الوصية في جوازها وصية
منها او نفاذه والمال الاجرة لمن يعملها له بالاجرة مثل الحج والعمره في جوازها
بالغير عن من وصي في موضع الفض او النفل ولا بد لغيره باجماع واهل
العدل

العدل فلا يلزمه ان يعمل ولا ان يوصي به لانه ما ليس عليه والا فليس راجع
 اليه فان تطرح به فهو خير له وان اوصي به لان يقضي له ماله بعد موته فيفتح
 جوارحه له لم يمنع فانه لما يجوز له على راي واجازته والحق لا يجوز له في موضع
 لزوم ان يحسنه لعدله وان لا يحسنه في موضع جوارحه له واجزاه لانه على قدر من
 حاله جائه من بقاء اعماله والذكر وان يضع اجروا حسن عملا والذي
 ينبغي لمن اصدعه او سمع به من قول ان يراجع فيه نظره لعل وعسى ان يفتح
 له فيه ما يدرك على وقت من الصواب في الراي فيعمل به كشكر الوعد او يري بعده من
 العدل في رقة اليد وقد راع عليه وله والعدل الاجل العظيم ان المرح به وجهه للكرم
 والذي في مبلغ عقلي انه غير خارج واثار من قبلي على حال فانظر ايا والالينا
 في ذلك والداعل **مسألة** المرحى رجل اوصى لرجل عاتقه درهم وادخل
 خمسين درهما وادعى الاثر ثلثون درهما وادعى ان يصح في مسجد معروف
 قد سماه ماله مصباحا دائما ولم يسم هذا الموصي للمصباح شيئا معه فاما
 كيف الحكم في ذلك **قال** ينظر الى ثلث ماله الموصي فيوقف عليه فاذا انهدم
 المسجد وذهب رجع الى الذي اوقف على مصباحه فاوقف في اهل الوصايا وصاياهم
 من ذرية البقية على الورثة والداعل **مسألة** وجواب لبعض المسلمين
 وحفظ من الاثر وجوابا المشايخ جواز انفاذ الوصايا بحكم الايمان ان احتلوا
 والداعل **مسألة** الشيخ حبيب بن محمد وانسحق على غير ثابت ورجه لفظه
 لو ارث اول من لا يوف او مال لا يوف كل ذلك لا يثبت وانسحق عليه وهل فيه احتلا
قال ان الذي احتفظه من اثار المسلمين اذا انسحق على غير ثابت الغنائم
 فيختلف في ثبوت المنسوق عليه فتم من يقول ان ذلك بطل باطلا وانسحق
 منهم من يقول بثبوت الذي سمعته ان انسحق على غير المجاز فافضل يختلف
 فيه وعساه اقرب الى الثبوت والداعل **مسألة** ابن عبيدان اذا كان

لفظ الوصية اوصى فلان لفلان ثم قال لفلان قال قال يكون الوصية
 بينهم اثلاثا وقال قال يكون لفلان وفلان نصف الوصية وفلان نصف
 الوصية والداعل **مسألة** الشيخ حميد بن سالم اوصى لورثة ابيه بشيء
 ورضحان غليد لابي ابيثبت كذا لما قال لورثة دونهم لان قال ليس له ما اوصى
 به شيء ووجهين وجهان هذه الوصية تثبت بعد موته واليتم للثبوت له وصية
 ووجه ثالث انه كان اوصى لنفسه ولان تثبت وصايتها لنفسه والداعل **مسألة**
 ومن وجهه وصية في مال معلم لبيت المال رضحان ووجه هذا المال في يد
 احد محوه ويمكنه في حياة هذا الموصى ويدعيه ملكا له بالشك وهذا الموصى
 ولو لفلان الوصية قبل البيع **قال** معي ان كانت الوصية ثابتة في حكم ط
 المسلمين وصية البيع صحيحة في حكمهم فقال قال فعوليت المال
 وقال قال بينهما نصفان بخلاف الاول والمفسر والداعل **مسألة** ويجوز
 ان لان يزوج عن جميع اوصى به الى العتق فانهم اختلفوا فيه والداعل **مسألة**
 الصبي ومن اوصى بكافة خمس صلوات فهي كفارة واحدة وان قال بكفالات
 خمس صلوات فقوله فارة واحدة فلا يكون الا ثلاث كفالات **ون** قال
 فكل من خمس كفالات على ذكره الخمس لم يعد من الصواب على حسب ما عندى والده
اعلم **مسألة** وعند فيه كتب اوصى فلان لفلان لابنه او اخيه فلان بمثل
 نصيب او ميراث اخيه وقاله ولم يكتب ان لو كان حيا فعل يخرج عندك ط
 اثباته في معنى المعاري **مسألة** **قال** ان الذي عطفه وتوفي حيا في وصية
 ولو علم ان احد المسلمين ائتمه وان قال ائتمه من هذا العلم بثبوته اذا المعقول
 وهذه وصية الجبوة وقصص عن معناه وان كان حيا لم يخرج بطالان
 فيما عندى ن قلت له وان اوصى له بغيرهم ابيه وقال ان لو كان ابوه حيا هل
 الحائبان وزوجه **مسألة** **قال** السهم والنصيب والميراث معناه واحد

وان اختلفت الالفاظ فهم ولعل بعضا يخرج السهم لاشتباهاه بالنبل
ويجوز ان يقولوا ان العلة للسهم نفسه والعلامة **مسألة** وانسق على غير
ثابت فبعض ثقتهم وبعض لا يثبت والدلالة **مسألة** اذا كتب بما يبقى
وتجرب وقوى لذو حجة وضمان عليه لها ولم يلق بعد موته فيختلف في ثبوت
هذا اللفظ حتى يقول بعد موته والدلالة **مسألة** السيد منها خلفان **مسألة**
وفي الوصايا والاقران خطا الكاتب وحده وغير اشهاد عليها اتثبت ويلزم
المبتدئها انفاذها المات ان الكاتب مجهول الحال وهو معترف بالثقة او بما
الحجامة هي سواء في الحكم او بينهما فرق كان هذا الكاتب حيا او ميتا عنفاً
الحق في ذلك **الجواب** وبالبدل التوفيق فالذي عنفاً في الوصايا انما
يصح ثبوتها ولا انفاذها للمبتدئها الا بالاشهاد عليها اشهاداً وعليه حال
وجودها او حضور الموصي في الشهود مع عدمها ولا يصح انفاذها بدون ذلك
على شهر ما قبل فيها بدليل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اشهادوا بينكم اذا حضر
احكم الموت الالبه وكفى بها حجة ودليلاً وهو حديث سبيلاً **مسألة** وقد تها على
البناء من شيئا من المتأخرين انهم اؤكثا به الثقة الجائز خطه عند المسلمين ان
مخري في الوصايا وغيرها ويحكمون به وذلك ما قل العدول في شأنهم فوسعوا هذا
الرأي فاخذ به عن رواية فلو علم عن سلفه لم يلزم ولا يعلم لهذا الذي جحد الا قدما
ذكوه وهو ذهاب حقوق الناس مع قلنا العدول لا غير ذلك اذا جاز الحكم عليه
في حياته فلا يبعد جواز بعد وفاته مما صح خطا كائنه بلا ريب فيكون وما جهول
الحال فلا يعلم ما تقوم به الحجج في شئ من الاحكام ووظفوت خيانتها فالبطالان به
او لو اذ ليس له خطا في الاسلام والدلالة **مسألة** وغنه فهم وصلى الخوالم
وكانوا هم خوان امة وكانوا ذكورا وانثا لمن تكون **قال** فيما عندني حسب
ما ارجوه ان الوصية على ما اقول لفظها تشمل احوال الموصي للوجود من جميعا
موتة ذكوره وانثاهم بالمرخص المذكور منهم دون الاناث ولو لم يسم باسمائهم

اذ اكانوا موفين غير مجهولين النسب فقد اعلى سبل الاطمانه لا الحاس
 والطمانه ما خور بها في الوصايا ما لم يعارضها ما ينقصه اعلى اي مريض ذلك
 من اهل العلم وما ذكره الزيادة على وصيته لا دخول وهو اخوان امه لا حاجة
 اليها لان الوصية لا دخوله كافية وزعمها اذ الاخوال بينهم معروف ٢٢١
 اخوة ام والد اعلى **مسند** وعندنا الذي عرفنا ان لا يتعوى والاختلاف
 اخذ الوارث مما اوصى به الهاكك للمفق اذا كان فقيرا وكذلك اعطاء زوجته
 واولاده وكذلك مع كون فقيرهم خصوصا ان صرفه في غير لازمه لهم فهو
 على ما تقدم والاختلاف في جازته وجره وباعطاء الصبيان مما اوصى به
 للمفق فلا علم الا جازي المهم ان كانا فقرا وقولنا نفاذ ذلك فيهم وبما
 على نفاذ من اولياءهم وغيرهم وكيل قبل الحاكم ومختص لان الصبي لا
 قبض لهم فيما يعطونه والد اعلى **مسند** وعندنا فمن اوصى الذي عال من امواله
 وبشره للعقار لسقيده ينقص الفلج بالمحل هل عليه نقصان ام لا ان قال فلما
 عندي ان الموصي له بالمال بشره المعتاد لسقيده لم يحا اوصى به الموصي وان
 وان نقص الفلج بسبب المحل الحادث عليه بين في لزوم النقصان عليه في
 على ظاهر لفظ تلك الوصية والد اعلى **مسند** وعندنا قال اما اوصى به
 الموصي ضمانا مختلف في حكمه بعد صحتها الوصاية بدفعي بعض ما قيل
 انها حكم الموصي الذي بدعي الوصية فعلى هذا القول هو اولى بدفعي
 فيما ارجوا ولا يشاكر فيه العطاء وقيل ان حكم الوصية بعد الموت وعلى
 هذا الذي فاز اليرف ما يتو خلفه الهاكك للمفما ان يكون جميع ما خلفه
 اطاكك لشعائين اهل الضمانا لكل ما ينوبه والد اعلى **مسند** وعند
 فمن اوصى كذلك لا جرت من لاعة ارضه وزرعت الارض من حين احد
 ادونه والاخر عطي احداهما او عطي الجميع ايتكون الانفاذ والموجود
 في كل الوجهين ام لا **قال** ان كان الزوج انواعا مختلفة متفاوتة فيك
 انفاذ

انفاذ الوصية بالاجزاء وكل نوع ما ينوبه فيكون الانفاذ والباقي منها وان
كان عطية احد النوعين ففي نوع واحد فعطية بطلت الوصية بذلك ط
لتعد الانفاذها واجلها حدث به والداعي **مسألة** وعند فقه اوصى لزوجته
بغلة طال زموالها مادامت احييتين فزمان علمها ثم طالت احداهما قبل الاخرى
ككيف الحكم في ذلك **قال** ان هذا الفهم مجهول على هذا اللفظ واذا لم يرجح فيه
الموصى به الى ان مات ففهم اعندى ثبوته او على ما اوصى به بعد موته تلك الوصية
ويخرج للورثة نصف المال الموصى به بعد موت احد الاثنين للموصى بغلته ولها
مادامت احييتين والداعي **مسألة** وعند فقه من له ماء وطوافج ومات وترك
وحاشه وارثه ثم اراد ان يترك له وان اهلك ليس له شيء القول قول فقهه **قال**
ان القول قول زوجة المات ما احتمل حقه ولم يصب باطله وعلى المدعى عليه البيينة
ان صحته والا فالحكم على ما مضى والقول فيه والداعي **مسألة** وعند فقه علم من
وارثه انه وكل في انفاذ شيء من الاثاث ولم ينفذها ثم مات واوصى لاحد بوصية
اعمل الدخول في ذلك قال الذي فني في الوارث **قال** اذا علم على ما كد دينا وعاش من
المدة بعد علمه بذلك ما احتمل فيه قضاء ولم يعلم به وارثه ما يري فيه
الاختلاف بين الفقهاء فمنهم من لزومه قضاء وطال هالك حتى يعلم انه قضاء و
منهم من لم يلزمه قضاء حتى يعلم انه لم يقض وذلك الاحتمال اذا لم يبق له من
حيث لا يعلم عموما اذا ثبت ذلك في الوارث فالاجنبى عندك لم يكن اخصا
فليس باسند عند فقه علم من الاختلاف ما يري على الوارث في الدخول في
تركته واخذ اوصى له بخصوص اذا كان ما على الهالك من الدين لا يستغنى
شئ من العلم **قياسا على الوارث** ان صح القياس علم في ذلك **مسألة**
وعند فقه من مات وترك ايتاما ولم توجد له وصية بعد موته وصية عليه حقوق
للناس هل يجوز الاحلان تحتسب ويباع وطاله ويقضى فيه الصالح ام لا **قال**
ان لم يكن لها كوصى غرة او غيرها المالحكم حتى يفهم له ويكيل ثقة في

قضاء ما صح على طائفة من الحقوق وبالمدع عدم الحكم فلا يخلو جواز ذلك
 على سبيل الاحتساب لمن احتسب اذا كان اهل ذلك والداعى **مسألة**
 سألني ابا المؤثر عن رجل وصى لآخر ثمة اصد عنه عشرين والاضراب
 لثمة فيها هل ثبت **قال** لا لها ثبت له الا ان يوصي بثلثة اصد
 هذه عشرين فتكون في يده ثم ترجع الى الورثة قال غيره قد قيل ان هذه الوصية
 جائزة في ثمة هذه القطعة ولو كانت بواجب قسم الموصل لم يرضها فتكون
 له ثم ثمة والداعى **مسألة** ابو سعيد اذا وصى لآخر ثمة ولو جاز عاثة
 لارثة وضمان ولم يكن له الارزجة واحدة واخ واحد فان للزوجة والارث
 نصف الوصية وقول الثمة والداعى **مسألة** وعن رجل وصى لرجل بعينه
 ووصى لآخر بنصفه **قال** يريان فيه لصاحب النصف سهم ولصاحب الثلث سهمان
 وورثته وقيل ان بينهما نصفان وقال صاحب النصف وهو الاخير
 منهما السبع **قلت** اريت ان وصي لرجل بنصف هذا العبد ثم وصى له لرجل
 اخر **قال** هو للاخر وقد رجح عن وصيته والداعى **مسألة** وعار حوانه
 عند ابو سعيد رجل قال لوارثه قلا وصيتكم ان تصوموا على ذلك وكذا يومك وقيل
 له بل لك هل يلزمهم قالوا لا يلزمهم ذلك في ذات انفسهم ولا يتعلق في
 حال شي والداعى **مسألة** وعن رجل كتب وصية واشهد عليها ولويقها
 على الشهود هل يجوز الشهادة قال الداعى قد قالوا ان كان يكتب فقال
 قد كتبه يلى وعرفت ما شهد واعلى ما هو فيه هو باين **قال** وان كتبه له
 احد لم يكن يكتب فلا يجوز الشهادة فيه حتى يقر عليه ويشهد عليه
 اعلى **مسألة** وقال في الذي بمسك عليه لسانه فيكتب وصيته ولا يتكلم
 ويكتب ان يشهد عليه بها وانها وصية فان في ذلك اختلافا فبعض يحكيه و
 بعض وبعض لا يحكيه والداعى **مسألة** وفي الذي يوصي بوصايفه ماله ثم
 يجعلها بعد ذلك في موضع حتى يرد ذلك الوصي بالخيار انشأوا نفقاته حيلة

سأعطي الوحي وصفتي من تجوز الوصايا لمؤلفي هذا : الوصايا بعضها في جميع ما زادها من تركها في الوصايا

عند خطا في القيا وكتب الوصية ولو قبل لم يرضها ولا تأخذ بها حتى تعرض
 على المسلمين فاذا كان كذلك وكان فيها شيء مخالف للحق ليس فيه اختلاف
 ولا يخرج له فهو ضار وإن كان فقيها من قبله لم يرضها عند الخطأ في القيا أو جاحلا
 فليس عليه ضمان وإذا كان غير فقيه ولا جاهل فعليه ضمان إذا أثبت
 شيئا مخالف للحق بغير اختلاف قال كذلك الوصي إذا نفذ ولم يرضها وكان
 فيها شيء مخالف للحق فهو ضار وإذا الشاهدان في الوصية فعليهما التوبة ^{ليس}
 عليهما ضمان فإذا نفذ الوصي بعد أن عرضها وكان فيها شيء مخالف للحق
 وقد عرضها على من لا يضمن في القيا فلا ضمان على الوصي ولا على الفقيد وهو
 في ذلك ماله الكدران نفذها بهذا الوصي وقد عرضها على من يلزمه الضمان
 في القيا فهو ضار في ماله لعدم ذلك فالضمان على الذي عرضت عليه فثبتها وهي
 مخالفة للحق قال إذا نفذ الوصي الوصية بمقتضى وهو من لا يلزمه الضمان في
 القيا فلا ضمان عليه في ذلك وهو في ذلك ماله الكدران قال وكذلك الموصضة
 عليه إذا كان بمنزلة ولا يلزمه الضمان في القيا في منزلة المعرفة فلا ضمان
 على الوصي ولا الكاتب ولا الموصضة عليه قال وكذلك إذا كان الوصي بمنزلة
 ولا يلزمه الضمان في القيا فأنفذها بمقتضى وقد كتبها الكاتب وهو بمنزلة
 من يلزمه الضمان وعرضت على من يلزمه الضمان فلا يلحق أحد منهم ضمان إذا
 كان أحدهم بمنزلة ولا يلزمه الضمان في القيا ومنزلة للموتى إذا كانوا كلهم
 من يلزمه الضمان في القيا فإنهم يلزمهم الضمان جملة على الثلاث فأيهم تبا
 كان عليه رد الجملة وعلى الآخرين أن يرضوا عليه إلا أن يردوا جملة كل واحد منهم
 ما يلزمه فذلك لهم وإذا كانت أحد الثلاث فقها فأنفذت الوصية بمقتضى
 وكان فيها ما هو مخالف للحق فلا ضمان عنهم جملة وكان في ذلك ماله الكدران
 عرضها الوصي على من هو في موضع القيا وكان من يلزمه الضمان في القيا فلا
 ضمان على الوصي ورضي الموصضة عليه للوصي وقال ليس لمن يرضه وصية

الميثان يدفع الموصي الابوي الشهود لان فيها شهادتهم والى العلم **مسند**
 ولا عشت على وصيته ولا غير ثابتة من هذا اللفظ هل يستغنى ان لا خير
 بذلك كان وثقة الموصي بكونه او هو او غيرهم ولا يمكن امرة قال انما كانت بصيرة
 باحكامها لا بتقديرها ثبت منها الزمك بياها وتبينها ما جاز منها والى الله
 اعلم **مسند** اذا وصى الموصي وصا محذورا الا انه يعقل بعد ما وجد ان
 يستاجر على صوم او وصي للموصي عليه فاستاجر للموصي في حياة الموصي وطال الوصي
 قبل ان يسلم اليه فاستاجر ايجوز فيما بينه وبين المدين يقتضى وقال الموصي
 ما استاجر به **قال** ان الوصي يجوز له الاول والقيام بالوصية مادام لم يغفل
 صحيح ولا يجوز فعل المأمور وقضائه بعد موت الاول ولا يجوز له ان يسلم وقال
 الوصي اجرة ما اقر به من تصوم وبعد طالت الوصي لله لم يابره الا ان يستاجر
 على الصوم ولا يحل له ان ياخذ قال الوصي الاجرة لمن استاجر له للصيام والله اعلم
مسند وفيما بين ان الوصي ادى ما ت بعد ان مضى مدات الموصي بقدر ما
 ينفذ وصيته الموصي ان حكمها منقوضة حتى يصح بقاؤها او شيء منها اذا كان
 خاص في الوصايا دون ما كان في رقة وصيته والفضائات والاقطار كان
 من الصمان يمكن له ان لا يملكه قال هذا خاص في الباب البر الحارثة على
 غير المغنين من احد والناس **قال** المغنين من الناس فله تجدد ان يعلم بما وصى
 واقر به واما اذا علم وقطاع الوقت حتى مات الوصي فاحسب انه يخرج في بعض
 القول لا يحكم له ان عاشا بلا مانع وبعض المسلمين لا يبطل تجدد وصيته بهذا
 القول وكذلك في الاول اذا كان ثم عذر في تقيده او غيرهما **قلت** له واذا طلب
 الصمان والفقار ولا في بقاؤه يكون حكمه منقوض حتى يصح بقاؤه وام
 باقيا حتى يصح انفاذه **قال** ان حكمه البقاء حتى يصح انفاذه **وقال**
 وقال ان على الوصي البيعة في انفاذ ما وصى عليه به فجدد عندك ان معناه
 ما ذكرناه من حقوق العباد الفاعلين على حقوقهم وما حقوق الله التي الموصي

فيها امين فوصيته نوب منها يد فيها وقوله مقبول في انفاذها والدعاء **مسألة**
 اما الذين عن السب للمال الوصايا وثلاث مانع ولا يباع المال الذي دين وحضت
 ويوقف دين لا غيب والذي لا يعرف له طرث في المال كما وليس كما ان تقول
 على الفقهاء دين ولا يعرف له وراث اما كذلك على وعليه الحق ليس على الوصف
 الان بوصف المبدان بقف واما الموصي يقضي ما عفى والباقي موقوف وقال
 الطحاكي للدعاء **مسألة** واذا ماتت امراة ولها صداقة على زوجها وعاش زوجها
 بعد موتها بعد ما يمكن فضاؤه لذلك ثمرات فطلب ورثة الماتة ذلك وادعوا بها
 الى احتاج الى محنة انه باقى على هذه الصفة كما نوايكون وهم اوفهم من لا يمكن
 اذ **قال** ان القول قول ورثة الماتة اى ادعوا بقاؤه على ما عفى وقيل اذا
 تطاولت حجات الوصية تكن للمبايع حجة والوصيها هنا بمنزلة الموصي والورثة
 هنا بمنزلة مؤثرهما فيما يجعله بعد الموت والدماء **مسألة** الزامى وفي
 الوصى اذا اشترط على من يستاجر ان اجرة من السب للمال لا عليه قصدا وذلك
 اذا كانت الوصية على يد المسلمين وكانت وصية الطحاكي للخروج وثالثه
 يجوز لهذا الشرط له ولن يستاجر اذ لا **قال** اذا كان باو الحاكم وجماعة
 المسلمين عند عدم الحاكم جاز ذلك لئلا يشاء الله **مسألة** وروى في قطعة
 محدودة او مال محدود فليس للوصي ان يبيع مال الطحاكي الا الذي حله وان
 تلف ذلك المحدود بطلت الوصية وكذلك في وصي ابو صايا وابواب الت
 في اموال موقوفة ثم اوقفها الاخر بطلت الوصية حيث اذهب ذلك باق
 وان اوصى بوصية وقال يبيع بعد موته موضع فلو وصي ان يبيع وقال
 الطحاكي حيث لا وينفذ الوصية والدعاء **مسألة** في رجل اوصى بحجة
 وجعل رجلا وصية يجوز لهذا الوصى ان يخرج هذه الحجة او لا **قال**
 لا يجوز له ذلك الا يرى الورثة ان كانوا بالغين وان كان الورثة ايتاما
 او غيبا بالمرح ذلك **قال** غيره لا يخلو جولة خروج الوصى هذه الحجة

من بعض مري السليم فيما عفا والد اعلم **مسألة** في رجل باع ووصول
يدلون عليه وحقوقه فباع الوصي بعض ماله الميت لقضاء ما على الهاكك
والديون والوصايا مباح ما بعد أكثر الديون التي هو عليها الهاكك ان يرى
جائزا ونثبت المشتري ام لا **قال** ليس للوصي ان يبيع باكثر من الدين
والوصايا التي هو مسطر في انفاذها فان باع باكثر ثبت ورايحه بقدر الدين
والوصايا وبطل ما وراء ذلك والد اعلم فيها نظر **مسألة** وقيل ان القول بوقوع
الوصي في انفاذ الوصية كان نفقا وغير نفقة وفي الميراث عليه للوارث اختلا
قال ترقا عليه الميراث وقال قال لا يعين عليه والد اعلم **مسألة** وليس للوصي
ان ينقص بيع الخمار وليس ذلك هو ج عليه ولا يلزم ذلك وانما يلزمه ان
يبيع وقال الهاكك بقدر ما على الهاكك من الديون والوصايا والد اعلم **مسألة**
الصحيح في الوارث ان ادعى على وصي الهاكك ان باع ماله من الهاكك لغيره
يجوز بيعه البيع ماله الهاكك ولا دعي الوصي انه باع فيه ما يجوز فيه بيع ماله الهاكك
ان على الوصي البيعة فيما يدعي ماله الهاكك فان صحح واللا تنقص البيع **وقال**
الشيخ ناصر خيس القول بوقوع الوصي ان لم يكن متما ولا خائنا قلت **ون** قال
الوارث ان يريد ان يوقع الوصي على وصية الديون والوصايا التي باع لاجلها
هذا المالك اعلى الوصي ذلك **قال** على الوصي وصية الديون والوصايا واللا
تنقص اليه **وقال** الشيخ ناصر خيس وليس عليه ذلك وجوبا في قول
بعض الفقهاء والاحسن معنا التوقيف بذلك والتوقيف عليه وذلك ط
اطيب لنفسه قلت **وما** حذا الوقت المذموم اذا علم الوارث بيع الوصي
لم يغير ولم ينكر ثبت عليه ولا تسمع له دعوى بعد ذلك **قال** لاحد
في ذلك وهو حسن ما علم بالبيع ثبت عليه ما لم يغير ولم ينكر ان كان بالفا
عاقلا ولم يتصور حجة له فيها حق **قال** الشيخ ناصر خيس اذا لم يسلم
عن البيع حتى انقضت ثلاثا يام فلا غير له بعد ذلك **قلت** وان كان

الوارث غائباً أو يتيماً الدخلة بعد قدومه وبعد بلوغه مثل المبالغ الحاضر
أم لا قال ليس لها حجة بعد البلوغ ولا دونه إنما الحجة لمن حضر من البالغين
● قلت وإن بطل بعد في بعض هذه المعاني يرجع المال للورثة وتبع
المشتري الوصي في قيمة المال أم كيف ذلك قال يرجع المال للورثة ويضمن
الوصي ما قبض المشتري إذا لم يكن البيع ثابتاً والدليل ● مسئلة ومنه والوصي
إذا قسط طاله الهالك وثله أحد شيء وقيل له عسره تقسيطه وقال إن له الهالك
المان لا يقبل قوله ويقول له إن كان له الهالك فالو فيه كذا ولا يقبض منه
فجعله كأنه مدعي عليه في إقراره بذلك له الهالك ● قال إن كان وصياً في اقتضا
الدينون فليس له ذلك وإن لم يكن وصياً في ذلك فهو خير في ذلك والدليل ● مسئلة
عن الشيخ جمعة على الصايغ رحمه الله وهل يجوز لمعاليه وصية وهل
إن يؤجر نفسه ويصوم عن الهالك باجراً مثله ويكون كافيها فيما بينه وبين
المد قال ليس للوصي ذلك إلا أن يؤجره الورثة إن كانوا بالغين قال
المؤلف وأما السليمون إن كان الورثة ثلاثة يملكون أم هو على قول لم يجز له ذلك
وأجازته فخرج عندي في بعض الآراء وتجيب في ذلك ● وقال الشيخ سعيد
رحمه الله إن يصوم بنفسه إذا كان الورثة ابتداء وحسب لنفسه مثلاً جرة
غيره على قول في الجائز والدليل ● مسئلة ومنه وفي الوصية إذا لم يجد ثمة
أن يحج عن فرا وهو الشيخ بنفسه غير عقد عاقبة الورثة بسعد ذلك إذا كان
للوصي قبل جعل ذلك له ● قال إن الوصي يحتاج إلى الإجازة من الورثة إذا
كانوا بالغين وحاضرين وأما هذا إذا جعل له الوصي بنفسه فمسألة أخرى
قال المؤلف وبعض السليمين إجازته الخرج بحجة الهالك جعل للوصي
ذلك ولم يجعل له وحسب لنفسه مثلاً جرة غيره والدليل ● مسئلة عن
الشيخ سعيد رحمه الله إذا توفي رجل رجل ثمر غائب الوصي من الميراث فالمدعي
الرجوع عن الوصية فأرسل خطاً أو رسلاً يعلم أنه ترك وصيته الدائمة
غدير

غير ثقة ولكن يطمئن قلبه بقوله فقال له انه بلغ ترك وصايتهم له يكون في باء
 هذا في ترك الوصية **قال** اذا اطاون قلبان النسيان بلغنا الموحي بتعده من
 الوصية وان تعده منها فهو سالم **و** اذا لم يعده ففي ذلك اختلاف **قوله** لا
 تلزم بعد اعلان الرجوع عن وصايتهم وقول تلزم اذا لم يقبل منه لو كان حاضرا **والله**
اعلم **مسند** **و** ترك ايتاما وشبههم ان قلنا وصيته باع وهذا الوصي والا صلا
 لها **الذي** ان لا يقضيه ديننا على هذا كهل يجوز الشك منه على هذه الصفة من
 غير الطلوع والمشتري على صحة وصايتهم وصحة ما يجوز فيه بيع مالها كالمهر
 تعرف ثقة هذا الوصي ولا يخبر الله هل في حوز ذلك قولنا **قوله** هل العبد
 في الشراء منه وتقبضه الثمن **قال** لا يتعي من الاختلاف في غير الحكم اذا لم
 تكن غايته ولا عتقها والداعل **مسند** **والجدة** اذا لم يبيع الوصو للمعين ان تأجرها
 كانت الحجة بدلالهم فليعلموا وكثيرا ما يفعل الوصي **قال** ان الوصي يجتهد غاية
 الاجتهاد في افاذ وصاياها كذا وان لم يمكنه اتماما لوصاياها في وقتها فانه يرفع
 الداعي الموحي بها عند ثقة فاذ فعل ذلك فقد حلت له اجرة ولو لم يعلم ذلك للثقة
 نكح الداعي التي رفعها عنده والداعل **مسند** **الصبي** وليس الوصي ان يبيع
 شيئا من اصولها كالا بعد مشقة الوارث وللوارث الخيار ان شاء اقره
 بالقيمة التي وقف عليها البيع وان شاء اجاز البيع ولا يثبت البيع الا بعد جواز
 الوارث وان كان في الورثة ايتام نظروهم وصيتهم وكان له الخيار مثل الوارث
 ولهم المدة في الشئ والشفيع ثلثة ايام وقول الامدة لهم **و** البالغ ووصي **الشيخ**
 في المدة والرد سواء والداعل **مسند** **القاضي** فاصد سليمان ان يهرطت
 وخلف اصداءه وصاها باع وصيتها صلا له لقضاء ما عليه من الحقوق **و** بالوارث
 البالغين وبعض الورثة ايتام وقد كره بيع العرض كان الورثة محتاجين للموحي
 او غير محتاجين كانت العرض كان الورثة محتاجين **تلك** لقضاء ما على هذا كذا
 والآن في يجوز بيعه لاصل المالا **لا** **قال** ان الوصي يجوز له بيع ما يرد بعد وفاته

الهاكك الوصي قبل مشقة والورث وقيل غير مشقة فعلى هذا المعنى يجوز له
 بيع الاصول والعروض والاصول والعروض قال غيره ليس له بيع الاصول
 مادام له شيء من العروض وليس له بيع الاصول بغير مشقة رجع وقد قيل
 انه ينبغي لمان ينظر ما هو عليه اصله وما هو تركه اصله فهذا اي حسن ان
 ينظر الاصل فيما يبيعه وفيما يتركه من باع اصله لهماكك بغير حاجة على
 الورثة ولم يعلموا به ان الورثة يطرحونهم اذا ارادوا فداء مال هالكهم الا ان
 يكون البيع وقبل الحاكم فان بيع الحاكم غير مردود **قلت** فان كان
 بيع الحاكم يعلم الورثة والحجة عليهم او غير علمهم ولا حجة عليهم فهو ماضي
 غير مردود ويجوز للحاكم ذلك **قال** يجوز للحاكم ذلك وحكمه ماضي
 على الورثة بمشقة من طهر او غير مشقة قال غيره ان الحاكم ايضا لا يجوز له
 بيع الاصول بغير مشقة والورثة اذا كانوا بالغين حاضرين والداعل
مسألة ومنه اذا باع الوصي وقعة صفقة البيع في ذلك الشيء ولو تغير
 علمه الورثة ولم يتكروا عليه وقد علموا بذلك فالبيع ماضي على هذه الصفة **مسألة**
 اعلى **مسألة** ومنه ولا يبيع مال الهاكك بناه عليه ثلاث جمع ويقع
 في الرقعة ولو اعترض الايام في الفداء فلا بأس بذلك ولا حرج **قال** غيره بنا
 دي به يوم الجمعة ويوجب في الجمعة الدفعة والداعل **مسألة** ومنه وفي
 الوصي اذا وجد فائز وطاس مكتوب فيها حقوق الهاكك على اناس بخلاف
 ولا يجوز خطه فليس عليه في الحكم للطالبات الهاكك ماله وابعده الا كان
 بين جواخره صحيح كالبيئات والصكوك وكان الموصي قد جعل عليه اقتضاء
 الدون وانما لم يلزمه في الحكم فليس عليه تبعه في اجرة التي جعلها للموصي
 الا ان يشترط عليه عند خوله في ذلك ان عليه تخرج الحقوق التي كتبت له
 في الدفاتر والصكوك الصحيحة ورصى بذلك والداعل **مسألة** الزاماتي
 لا نقصان على اخذ الوصي اذ قضى الموصي شيئا مما اقر به في حياته اذ لم يرجع عن

ما وصوله بالاجرة منها شيء ولا علم ان ترك التارخ مما يبطل الوصايا اذا صح
 ان الموصي اوصى بها واذا ابر الموصي له او لموصي له الوصي الموصي يرى الوصي
 اذا كان من يملكه والداعلم **مسألة** الصبي في الوصيتين اذا مات احدهما
 ولو يكن محصوا لا ككل واحد منهما ما لها وكان لا يصح الانفاذ الا عن ركنها وقال
 الحنفي ان الوصية باقيةا وبعضها اعجب في قبول تولد وان كان كل منهما وصيا على
 حدة واحتمل ان يكون اهل الكفاية عن ركنه اذ قد جعل له ذلك اعجب في ان
 تكون منفوعة حتى يصح بقلوها على حسب ما عند بعض المعنيتين والداعلم
مسألة وعندنا اذا وجد الموصي وصيتان وكل وصية جعل فيها وصيا اخر
 يكونان شريكين وثبت لكل واحد منهما ما وصوله بالاجرة **قال** اذا كان
 كل وصي منهما وصيا فيما اوصى به فقال **قال** كلاهما وصي **قال** قال الوصاية
 للآخر منهما وما اذا جعل كل واحد وصيا في انفاد وصيته هذه فكل واحد منهما وصي
 على حدة فيما افيد وصي ولما جرت **مسألة** وما على الاول فعلى قول من يجعلهما وصيتين
 فكل واحد جرت به وعلى قول من يجعل الاخر وصيا فان يبطل الاول وما اوصى له
 به والداعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عمرو في رجل ترك رجلا وصيته بعد موته
 ولم يقبل الوصي الوصية ولم يقبل من الوصي انكار ولا ضمي ثم ردت اليه
 هذا الوصي شيء على هذا السبيل ام لا **قال** اذا لم يقبل الوصي الوصية
 في حياة الموصي والاراد القبري منها بعد وفاته فذلك جائز له اذا لم يدخل في شيء من
 الوصية الا ان يكون الوصي عدلا لموصي بالدخول في وصيته حتى اصل عليه الا ان
 مات فلا ينبغي لهذا الوصي التبر من ان هذا الموصي قد مات وقد اوعده **مسألة**
اعلم محمد بن ابي جعفر الوصي فان كان في الورثة فتكون له اجرة
 مثله على نفاد فكل الوصية له با وذاك **مسألة** وان كان الوصي وغير الورثة
 فثبت له جميع ما وصوله به اهل الكفاية ان ذلك يخرج من الثلث وهو الوصايا
 وكان اللفظ اللفظ وصية والداعلم **مسألة** الصبي اذا كان الوصي وارثا

مع الوارث او وحده واجزأه على صيام الشهر عن اكله وصام بقوه شهر من اكل
 لنفسه اجرة كما اجرة النجدة ان يكون صوم من اجرة اكله لله ما
 اصابه الصوم من اكله في اكله وان اتم له الوارثه فلما اجرة والا فلا اجرة له
 ويجزئ عن اكله وان جعل له اكله ان يصوم عنده بالاجرة جائز ان شاء الله
 اعلم **مسألة** ومنه في الوصيتين ان انفذ احداهما الوصية ولو دخل فيها
 الاخر اجرة الا جرة مثل صاحب وصاحب له اجرة الوصية ما قدم له **مسألة** قال
 اذا انفذ احد الوصيتين ولم يجعل له اكله في اكله اجمعاً فعليه الضمان في حاله وعند
 ان لا اجرة له ويجزئ عن اكله ما قضاه عند وصيه وليس للوصي ان ياخذ من
 مال اكله اكله ولا الاخر **مسألة** ولا يجزئ صوم احد الوصيتين بقوه من صاحب
 الا ان يجعل اكله لكل واحد مالاً والله اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن
 فهد قال لو وصيت نافذة وصية كانت ثابتة او غير ثابتة ولا تعرض بها على
 المسلمين على الوصية نافذة بل ان يعرض بها على المسلمين ولو كان في ورثته
 اليتم والمالك كانت ثابتة او غير ثابتة **مسألة** قال في ذلك اختلاف قولنا
 امثال الموصي وقولنا لا يجوز له حتى يعرض بها على المسلمين وياخذ بانفا
 ذها والله اعلم **مسألة** التام في من وصى بوصايا وحقوق وجعل وصية
 ثقة امانة وجعل لمان يبيع ما شاء ولا ذوا املكه بنذراً او غير نذراً هل
 يجوز الدخول في بيعه في اصول هذا الموصي وغيره الاصول والكتابة في بيعه
 والشك منه والموصي له اتمام **مسألة** قال ما ثقة المانة فمختلف فيه بعض ارباب
 الدخول فيه فما هو فيه امين وبعض قال حتى يكون ثقة كاملاً في خصال
 الدين كلها والله اعلم **مسألة** ومنه جازن للصوم اذا كان فقيراً ان ياخذ
 وكفالات الصلوات والذي اوصى به الفقهاء على اكثر القول وكذا كل
 ياخذ لاولاده الصغار واجب ان ياخذ من يكله ويوزن له والله اعلم **مسألة**
 الشيخ سعيد بن محمد مبارك الكندي في شراء ما باعده الصلوات المبرور ان وصي

الامر قول الناس يختلف فقال قال اذا كان الشاهد عند الناس له وصي جاز
الشك وعنده وقال وصيها • وقال قال حتى يصح انه وصي • وقال قال حتى
يصح انه ثقة وهذا القول يشيع في النفس وخاصة في الاموال لان القضاء
لا يكون الا بالثقات العدول والامناء والبصرة بالقضاء الذين يوفون
ما يدخلون فيه • واما الاطمانه انه لا يدخل الذي شيء يحوز فذلك لا يستلزم ولا بد
اعلى • **مسند** ابن عبيد الله في الوصي في الامان يستعين باحد في انفاذ الوصية
وخاصة في العراة وطعام الوصلين وعلمه وتصرفه طمأنينة المحرر ثقة معروفا
الضيق عليه ان يوسط ولا يعرف بثقة والا بامانة ولا بخيانة • قال نعم
جائز للوصي ان يستعين باحد من بطمن به قبله انه لا يحوز في جميع ما ذكرته
والدليل على • **مسند** ومنه وفي الوصي اذا استعان باحد من ثيق به على انفاذ شيء
والوصية عليه ان يسأله هل انفذ لك الشيء ام لا • قال اذا كان استعان
به ثقة فلا يحتاج ان يسأله وان سأل الحسن والدليل على • **مسند** ومنه في ترك
وصيتين ومات احدهما قبل الموصي فلما مات للموصي تمام الحق بانفاذ وصيته لهما كل
هل تجزئ الاجرة كلها ام لا • قال في ذلك اختلاف قال في الوصي المحب
الاجرة كلها وهذا قول من يقول انه جائز له ان ينفذ وصيته لهما اكلها وقال
قال ينفذ نصف الوصية وله نصف الاجرة قال في النصف شيئا ويقوم الحاكم
معد رجل ثقة وهذا اذا كان الهاكل نوكا يتأا وان كان الورثة بالغين **مسند**
للموصي ان ينفذ جميع الوصية فله جميع الاجرة والدليل على • **مسند** وفيمن يموت
وله وصية والوصي غير حاضر عنده ايتام الحق للورثة او من يحض الميئسان
يقومها قال اذا نفذ احد الورثة شيئا وصية الهاكل بغير او الوصي فقال
من قال جائز وقال قال انه لا يجوز الا بالوصي والدليل على • **مسند**
الغاوي في هذه مات وجعل وصية غير ثقة وحسب الورثة جميع ما تركه وصية
هاكلهم ووصايا او ضمانات وحقوق وغير ذلك وذهبوا للوصي ليعنف ذلك

عن هالكهم يطيب طهورا خلفه هالكهم بعد ذلك **المسألة** قال ان صح معهم انفاذ
ما وصي به هالكهم ولا يرد عليهم **باب** ظهور ميراثه ولا حتى يصح معهم انفاذ وقول
غير الثقة لا يكون تحته يزوجها حكم التبعده عنهم وان صح الحكم للثغابين
طاحه وان صح انهم اذ دخل عنده عدلا كعرف انفاذه ولا بد **المسألة**
والوصي اذا باع مال اليتيم وهو من غير جازي بعد وليس هو مثله اذا باع بالمال
يجوز وهو يرضى **المسألة** واذا تولى عن الانفاذ حتى تلف المال
او ضي او كان تولى لغيره سبب علمه يكون عليه ورجوع الوصاية الى الميراث
وان كان تولى بعد ان تلف المال فعلى الوصي الضمان في ماله والدية
اعلم **المسألة** وفي الوصي اذا باع ماله وصي اليه يزوج على الورثة وغيره
بالقول **مما مضى** انهم يعدم **المسألة** قال اذا كان الورثة في الميراث وكانوا بالغين
فلا يجوز بيع الاصول والهاكل الا بعد الحجة عليهم واما العوض وفي موضع
الميراث في ابن ذكوان مستحب للوصي على كل حال ان يشتر على الورثة في الاصول
والعوض ان كان حاضر في الميراث واما اذا كان الغائب غائبا او تيمانا
بيع جائز واذا علم الورثة بالبيع ولا ان يغدر البيع فله المدة في احضار
الدلالة الى ثلاثين ايام متولدة الشفيع فان فداه ولا جاز البيع وقال وقيل
ليس له مدة في احضار الدلالة فان فداه وحسينه ولا جاز البيع والقول الاول
اوسع ويوجد عن الحسن بن علي في الوصي اذا باع ماله والهاكل ففضلوا عليه ان
ليس لليتيم بعد الميراث نقض ما باع الوصي وليس له حجة في النقض ان قال ان
يسلم ما ناله وصيته هالكه **المسألة** الصبي ولو بعد وصيته
كامل الثقة ووصي له وجد من ايمانه انه لا يعتمد على فعله ولا يجوز وهو يعلم
ذلك انه لا يجوز الا انه قليل العلم والتمييز وخاف منه لم يملك لبعض الامور
ان يدخل فيما لا يجوز فقلته معقبة ولظنه ان ذلك جائز لا يجوز له ان يجعله
وصيا **المسألة** قال ان لم يكن هذا الوصي متوقفا عن ان يعلم فلا جاز ان

بوصي اليه ولا جواز هتكه الداء الى غيره **مسألة** وفي وصي اليه بوصية
 مثل عمل الارض او منزل او غير ذلك من الاصول **الحجوان** والامتنعة وهو شيء معين
 يعرفه الذي اوصي به اعم الى الوصي تسليم ذلك **مسألة** قال ليس على الوصي تسليم ذلك
 وله هو اخذه ولو جرد عن الجوارح انها لو كانت دابة ماتت في سائر ما لم يلزمه
 ذلك **مسألة** وعرض بوصي اليه بوصية ودين ويكون عاميا من الناس
 فيقوم فيقفو الدين ونفذ الوصية ولا يرضى ذلك على المسلمين وتبين له خطاؤه
 والله جعل شيئا من مال الميت في غير موضع فعليه رد ذلك ان ادرك رد ذلك الى الورثة
 المدة لكان غرم ذلك عليه في الردون مال الميت وان كان شيئا يورثه المورثون
 ذلك المورثون وان كان ذلك في الوصايا او في الدين جعله حيث يرى المسلمون
 فان كان لم يرض ذلك على احد المسلمين ونفذ الدين الوصايا بما او وصي
 اليه الميت ثم مات على ذلك فلا نقول انه مات ما كان اذا فعل كما امرت ولو نظر في
 في ذلك الى التناقض والقام **مسألة** قال غيره الداء علم وان الموطن اختلف فيه انه
 ليس بجائز ولا تبرئ من الهلاك لان المال ليس للمالك وانما هو للمورث ولا ينعقد
 مال الميت الا بما جوزه الداء **مسألة** والتي جعلت وصياها المسلمين
 ووصت لمن ينفذ وصاياها شيء فلم يرض به احد وكانت وصاياها لا تحج والثالث
 قال ان كان الهالك وصيها وصية فهي عند من الوصايا لا تحج والثالث ينقص
 ما ينقص الثالث وان لم يقبلها احد المسلمين فان كان في الورثة غائب وثيم
 ولم يرض الورثة ان يردوه فيجوز للاختصاص من يرد الهالك من بيت مال المسلمين بقدر
 النقصان اذا جعل وصياها المسلمين والداء **مسألة** ابن عبيدان واذا
 استأجر الوصي احدا لخدم الفالج والمسيح ليمسكه ويحجزه عما هو به الموصل محتاج
 ان يقف عند الخدمة او يعطى الى آخرها كان الاجمير يؤمر على ذلك ولا يؤمر **مسألة** قال
 ان كان الاجمير من يؤمر على تلك الخدمة فذلك جائز ولو لم يحض الوصي وقول الاجمير
 انه فعل ما استؤجر عليه مقبول ان كان الاجمير يؤمر على تلك الخدمة فان الوصي

يجب قبوله ان محض غلبته الاجرة والدعاء **مسألة** الصبي اذا وصت
 وصايته معقضية قضاء دين الهاكك وانفاذ وصاياه وبيع وملك الهاكك لقضاء ذلك
 فيها بينه وبين الدين ان لم يعارضه الورثة فان كان الورثة ايتاما او غايبا
 فمالبوع المينة بالحقوق والوصايا التي يدعيان بها كهم اوصى او غيرها وانه
 باع لانفاذها فقال **مسألة** الوصية فقول غيب مقبول وبعد وروى عليه
 الغر الملتزم والدعاء **مسألة** محمد بن احمد السعالي في من حضرته الوفاة ^{طلب}
 وتوصيته فلم يجد له رجلا واحدا كان على الموصي ديون للناس لا يعرفهم ولا الناس
 قاطعين المي لا تدعيهم باسمائهم هل يلزمه ويتوصي له بذلك **قال** لا
 يمين لئن يلزم بهذا الرجل ان يتوصي بحقه لم غيرة وانما قيل ان يكتب له وصيته
 ويشهد عليه بما يقينه او وصوا الى الزم غيرة يشهد واطان يقبل له بقضاء
 الحق الذي قد جرع لينة ولا يلزمه لاسيما اذا كان الحق غايبا او مجهولا
 المعقود والدعاء **مسألة** الشيخ وروى احمد بن اذ كان على الهاكك دين ووصاياه
 فعلى الوصيان يقضون عن الهاكك دينه ووصاياه ولا يؤثر ذلك لاجل السعالي
 يقال روح المؤمن معلقة بين السماء والارض حتى يقفوه بينه فان لم يكن له دين
 وكان بالبلد حاكم اقام احدا من المسلمين يقضون له الهاكك ووصاياه ولا ينظر
 في غلا السور فخصه وان لم يكن في البلد حاكم فعلى المسلمين ان يتجهوا احد من
 المسلمين في قضاء دين الهاكك ووصاياه فان وجدوا احدا يغوي اجره ولا نهاج
 وان لم يجدوا ولو بقدره فالدين بالعذر يكون البيع بالندوة وان راوا المسئلة
 اصلح فعلى طلبة المسلمين اصلح ولا الورثة مطلب في تاجرو الوصية ولا الحاكم
 ولا المسلمين اتباعهم ان قدروا على انفاذ الحق والدعاء **مسألة** واذا اراد
 الوارث الوصي ان ينفق شيئا عن الهاكك للمنفقة المحتاج ان يقول ان لا
 ان يعطيه انك فقير **مسألة** قال عان ساوله غس ومن لم ساوله كان عليه تمام
 الفق غايرو والدعاء **مسألة** الشيخ احمد بن محمد في الوصية اذا احاسب عليها الوصي

الورثة وقبضها منهم بمعاملة البلد يوم حساب الوصية ولو نفذها وميز الدنانير
 للموصي وكل واحد في صداره ولو عيها واستهلكها بقبضه وغيره ثم زاد نصف النظم
 في المعاملة تكون الزيادة للورثة أم الموصي ثم قال في ذلك اختلاف قول أن الموصي
 له بدنانير بمعاملة بلد الموصي يوم وصي وقول له دنانير بلد الموصي يوم مات
 للأختها حين موت الموصي وقول له دنانير بمعاملة بلد الموصي يوم الوفاة لأن الدنانير
 الموصولة لها لم يعينها الموصي لم يرد عيها بعينها أو بأعيان ولا بناسئة وهو أكثر القول معنا
 والذي نعمل على هذا القول أن الزيادة تكون للورثة أهاكذلك على مقتضى هذه لأن الوصي
 الذي قبض الوصية هو من أهاكذلك للورثة وليس هو بأمين الموصي وهو لم يملك
 الدنانير التي قبضها الموصي للورثة الموصي ثم إن التعلق على الورثة لا على الموصي ثم
 وسواء هذه الدنانير التي قبضها الوصي قائمة بعينها أو استهلكها الوصي بقبض غيره
 فهو سواء لأنه ضاوطا استغنى به أو تلفد من ذلك وعليه مثله وتكون هذه
 الزيادة في هذه الدنانير للورثة ويوجد عن الشيخ عبد الله عمر بن زياد أن نفاذ
 هذه الدراهم يوم التقويم لا يوم مات الموصي أو وصي بكذا وكذا دنانير وأما
 أن وصي بكذا وكذا لا رتبة فهو على ما وصي به زاد صرفها ونقص الدار على **مسألة**
 ان يعيدان وإذا كان على الوصي حق الموصي لانه يسلم الحق الذي عليه لورثة ثم يرد
 الورثة عليه ما قبضوه منه لينفذه في دين أهاكذلك ولا نفاذ وصاياه وإن نفذ الوصي
 دين أهاكذلك الحق الذي عليه وغيره ان يقبض الورثة فلا يخرج ذلك من الحق وهو
 جائز واما الحق الذي للغايب فانه يسلم الحاكم والدليل **مسألة** والوصي
 ان يدخل في الوصية بشيء من الاموال فعليه انما كان علمائهم فيها أو بأهلها والدليل
 على **مسألة** الزامه في جعله كمن مال كثير ورثة يتامى وبالعير وكانت
 عليه حقوق لا ناس منها فانه الصحة بحط القاضى منها مكنوبة بخط الكاتب ومنها
 وغير صحتها الذي يجوز لوصيته **قال** كلا أو صاها أهاكذلك بانفاق وبالبدل
 بعد موته من الحقوق التي عليه بخاين لا نفاذها غير حكم الحاكم وأساس الحق والتج

صورة خطأ وحكم بخطه المسلمون ولو بوضعها كما بانفاذه فيجب ان يقول الوصي انها
 ان ينفذوا وهم الحكماء المسلمون فان حكمها احد وحكام المسلمين والوصي بانفاذها
 وطالها كما ينبغي عليه جاز لم ذلك **مسألة** وانما يتجني بغير صورة فلا يجوز للوصي
 تصديق ولو كان على وصيا والعليل **مسألة** وانما الراد الوصي الحجة بلحها وان
 الورثة الجدة فان الورثة وانها وان الراد الوصي وانها منهم اذ كان لغيره وهم
 لغرضه والعليل **مسألة** واذا كتب الوصي في وصيته عشرة ارباب لانفاذ وصيته
 ولو قومها احد هل يجوز الزيادة وطالها الكلام **مسألة** قال نعم يجوز على ما يتفق
 الاجمير ومن استاجرته ويعطى الجدة وطالها كما والعليل **مسألة** الصبي يمين
 اوصي بشئ وطاله تنفذ غلته في شئ والواب البر وقفا مؤيد للويع القيمة على
 الوصي ان ينفذ هذه الوصية فلام حيا وان مات عليهما ان يوصي على ورثته ط
 انفاذها وان لم يفعل صحيح ذلكا عليهما ان يترك مزاج الوصية بعد ذلك وان
قال لا يلزم الوصي القيام بالحق انقص من حينه وانما عليه اعلام القوام بالوصية
 وفيما يجعل وعلى القوام بالحق انفاذ العدل فها وان قام بها الى ان تموت فحسن ولا
 يلزم ان يسقط مزاجه شيئا والعليل **مسألة** قال ابو سعيد عنده ان
 في الوصي ضعف قول للثمة ان يار من يمينه على انفاذ الوصية ويحكم في ذلك
 غير ان كان المامور والمحكم المينا والعليل **مسألة** من منشورة عبد الهادي ذكرت
 في ورثة ينادون على ورثة فيها شركاء الوصية انما فاد وقعت السلعة ولو يبق احد يزيد
 عليها وانما اخذها منهم وانها الان يكون في اخيرها ورثتها كساد لغيرها
 يظن الزبون انهم لا يبيعون شيئا فيوقف عن الزايدة والعليل **مسألة** عن
 ناصر بن عيسى ان يكون البيع الابانكرا اذا كان بتوكيل وحاكم المسلمين او يقوم
 مقامه من اعلمهم وقيل يجوز بيع المساومة ولو كان المايح الحاكم بنفسه على نظر
 الصلاح والتوفيق الى ان لا يمكن له ولا لغيره **مسألة** والوصايا او اقا قضاء الوصي بغير
 يمين للوصي في غير ذلك لاختلاف وكذا يجري الاختلاف في اجابة بيعه مساومة

وعندنا اذا صح وثبت عند اهل المعرفة بالبيع ان يبعد مساومة ما صلح جاز ذلك
وليس على حاكم المسلمين ان يختلف في صحة له الاقرار ووصية على الهاك اذا كان ذلك
البيع والقضاة والاغوا على يدي الوصي الذي لم تصح تهمة ولا خيانة وانما
كان معينا على ذلك الذي اعانده بالكتابة لما بعد من الاصول فيما يخرج عندنا من
معاني قول فقهاءنا والاعمال **مسألة** عن الشيخ جابر بن عتيق ومن مات وقام
بعد في بيعه ثوبه من اهل الهاك واظهر الله وصيه والذي يدعى الوصية ثقة ولا نعلم من ائمة
ولا خيانة او مقام بالخيانة واشترى احد من الذي باع ولم يثنى اليها يكون هذا
خلاصا للمشتري او لا **قال** في قبول قول الثقة اختلاف قبل يجوز على معنى
التصل قوله بالبرهان ضد بغير تكون له في علية ورث او غيره وقبل لا يجوز
ولا غيره من خبايا ومقام او قبول فلا علم بوجهه على ان كان شهره له ذلك في دعواه
فان شهرته الدعوى غير مقبولة في حكم دين المسلمين وان كان في الباطن صليفا
حق يصح ان كان في الورثة وله كالا او غايبة لا يملك او لم يملك من اشتريه
به من اهل الهاك شيئا الا انه لا يملك الحق **قال** رضي البالغ والحاضرين
فان لم يكن له غيره منه رضي وعسيان بالحق لرضاه فيما يكون له على الاختلاف
في ثبوت ان كان المشتري ممن يجوز على الشك في الحال لم يكن هناك مانع جهة
اخرى ولا فرق بين ان يسلط اليها والى غيره ممن اشتري منه هذا المدعي شيئا لغيره
او غيره وكله في اعندي سواء **وقال** الوصية غير نافع لثوبه على هذا في جواز ما
اشتراه ان لم يصح معه بعد صحة الوصية انه هو الوصي لو خرج عن الورثة بالعلم
الموجبة للمنع وجوازه **والا** دعي عندك السواول عن الخلاص من القيمة في هذا
الموضع وسلاما اشتراة ابطال ثبوت له بالبيع وهذا المدعي ان لم يرض به
الورثة او كانوا من ليس له مضمون وثيق القيمة حتى تسأل عنها كيف الخلاص منها هل
يكون تسليمها اليها والى من اشتري عنه شيئا لغيره او غيره خلاصا انما
ذلك قاله والمبايع لا يملك فالبيع ليس شوب فانك سالتني فمن عدا الثقة وانما زنا

وعندنا وذكرنا رضى البالغ وإن لم تذكره تمام الفائدة فإن البلية مثل هذا غير قليله
في العمل وإن كان **فانظر في ذلك والدعاء** **مسألة** وسئل عن رجل وصى أن يؤتى
له من ثمن عند بشي ومحدد فأنشأ الوصي بدون ما وصى الوصي من ذلك الخاص بما بقى
من الجاه من ذلك الشيء المحدود فأنشأ الوصي الخاص بالحاج أم لا **قال** لا أنفذت الحجة
منه فما كان الحاج فالباقى ينفذ في سبيل الحج فليست ترى بدون وتنفذ عكسا وتعطى
سائجا قد تعذر عليه فلا توقف على الفقار والدعاء **مسألة** الزامي واجزأ
وصيته أكل الذي لا يستهلكه الدين ولو وصى له بآخرة تكون اجرة من بيت
للمالك **والدعاء** **مسألة** ومنه وفيما يبيع الدواب والذين هم غير ثقات ولم
يعمل بثقة ولا خيانة وقال الموصي بهم وورثتهم بعضهم لا يمكن له أن يبيعوا أصلا
وقال الموصي بهم في الظاهر لقضاء ما على الموصي بهم ولا ينفذ وصاياهم وذلك
من غير حكم وحكم ولا جعل من الموصي بهم للمبيع ما شاء أو يبيع ويبدل أو غير ذلك
مستوفى على الواث أو غير مشقة حكم من حاكم أو غير حكم من حاكم فله من خصته
في الدواب في كل بشرة وإن اشترى ذلك أو أكل منها أو كذا بنادى بأمره وجعل الناس
الحوادثهم في حكم هذا المبيع الدواب في بيعه وجمعه الدواب فيه بوجه حق
قال جميع ما ذكرته وكذا ما أكل ويشترى لا يبيع إذا أحفل فيما الحق بوجه وطالب
باطلنا أحفل بغير حكم الناس هل حق يبيع منهم الباطل إذا خفي باطلهم هكذا
جاء الأثر وإن كان الوصو خائفا ظاهرا لخيانة لم ينفذ في العصابة التي تبيع
بنات الموصو ويطلب حكمه فان عدم الحاكم في جماعة المسلمين والدعاء **مسألة**
الزامي وذلك ما لا ينفذ وصيته وقضاؤه يتدأ في ثلاث جمع فينادى عليه
في المال هكذا ذكرت أشيا خنا عنهم الله والدعاء **مسألة** عن الشيخ مسعود
رضان رحمه الله لا يمكن لهذا الحاكم وصي وإمام المسلمين ولا يبيع ما له وفي
قضاء الصلاة إذا لم يكن في البلد سوق نوز عليه عند اجتماع الناس في مسجد
أو مجمع الناس فينادى عليه ثلاث جمع ويشهد عدلان عند الصلاة والعطاء في

موضع

موضع النداء ونوجب في الربعة تحضنة جماعة المسلمين • يكتب صح السبع الصحيح
 على المال الفلاني قال الهاك فلان فلان بعد ان نودي عليه ثلاث سمع في سوق
 المسلمين وبلغ منه كذا لينة فضة وهذا البيع بعد ان حلف اصحاب الحقوق
 على عقوبتهم بعد مصنها عند المسلمين • وحضنة الشهود واجبة للناري وواليتهم
 واللعلى • **مسألة** وعند الحاكم ان يوصى بجهة لانفاذ وصية الهاك اذا لم يوص
 الهاك بجهة وان علم الحاكم جماعة المسلمين يوصون للفقائم بها ووال الميت والده
 اعلى • **مسألة** الصبي وهذا الكتاب ان يكتب ولله وصية الفرية قال جازي ولله
 يثبت كرتانية الليرة قلت وان كتب الكتاب ولله وصية الموصي وكتب على الموصي
 بوجه وبكذا وكذا محمية فضة على ينفذ وصاياه واقرت له هل تثبت هذه الوصية
 هذه المحمية انه انفذ وصية الموصي لئلا يكتب لانه جعله وصيه قال ان هذا ثابت
 ولو انفذها الكاتب بنفسه واللعلى • **مسألة** ووجوب وصية هاك خطأ احد من
 الا يعرف بحاجته ولا يشك الا انه بقا لانه يكتب بين الناس وجعله هو وصيه
 على ما وجبه مكتوبا وهاك دورته لا يملكون او هم هذا لانفاذ جميع ما وجبه مكتوبا
 في تلك الورقة **قال** اذا كان بلفظ ثابت واطا من قلبه خطأ الكتاب فجازي ذلك
 في حكم الاطئانة واللعلى • **مسألة** الشيخ وراجه واللعلى وجعله الموصي
 فهو من الثلث لانفاذ بجهة على نفاذ وصيته وكان وقبل الوصية فهو تبع لها والله
 اعلى • **مسألة** واذا اراد الموصي ان يبيع شيا ووال الهاك ليعضأ دينه وانفاذ
 وصاياه فخرج على البالغ والورثة ان شاء ان يغدي فحسبه والمال سلم عليه
 وقبل الهاك فذلك للورثة على الموصي لانفاذ البيع جملة كان اكثر من ثمان وان اخذ احد
 سهمه والورثة تقص المال عن قضا ما على هاك فحسبه لا يجوز للورثة ان يغدي
 نصيبه والمال الان يفتح الورثة كلهم على تسليم ما على الهاك من الحقوق فمحل
 وغيرهم بالمال واللعلى • **مسألة** انما المولى اذا قبل الموصي في حياته
 ثوبات الموصي وقال الموصي انه لم يعلم بجميع ما اقر به الموصي ولا يصح ما عذر فيما بينه

وبين الله ولودخل في شيء منها قبل ان يعرف ذلك ام لا **قال** لا يعلم عند فيما بينه
 وبين الله على هذه الصفة الا **وطبق** **العق** منه عن شيء منها فلا يكلف الله نفسه
 الا وسما واللد **اعلم** **مسألة** الشيخ ناصر بن جيس عن ابي بصير عن رجل في قضاء دينه
 وانفاذ وصاياه ثوبات الموصي وانفاذ الوصي واشاء الله الوصايا ولو لم ينفذ
 منها شيئا ثم حضرت الوفاة الوصي فاحيها عليه في الموات انتفذت من
 ماله او ثلثه من ماله الموصي على ما حفظته من اثار المسلمين والتب
اعلم **مسألة** ومنه وفيه وصي لغيره في حقه وصي لغيره في حقه وصي لغيره في حقه
 وان لم يكن له مال الا ان النظر الوصية ان كنت اقد عليها فاما ان اياها ورضي بها
 وبالاخر التي كتب فيها ورسالة كتبت وصية غيري **فقال** لا وهو في غير مولى
 خلف وصايا كثيرة ووجدت في بعض الفهات التي فيست يجوز لهذا الوصي ان يعرض
 وهذه الوصايا ام التي يطاعها ورضي بها ثابته عليه **قال** ان كان رضي بشيء من
 ذلك ورضي بانفاذ ذلك فعليه انفاذ ذلك لا ان يقبل منها الوصاية عموما وان قبل ذلك منه
 عموما فعليه الوفاة بما عاهد عليه وان لم يعلم بالوصاية منها لم يبعد الموت **ففي**
 في الدعوى في ذلك فان دخل فيها ثم سدد التركة والوقوف لشيء عضله فيها فاجاز له ذلك
 بعضه ولم يجز اخرون **وان** علم بذلك بعد الموت ولم يدخل فيها ولم يقبلها ثم بعد ذلك
 قبلها فله ذلك والاحسن معها لهذا المتبلى هذه الوصية ان كان عاهدا للموصي
 الوصاية في حياته عموما غير خصوص ان ينفذها كما يري اهل العدل في شرح المسلمين
 وبالمعنى المذكور فيموقف عنه **وقا** اذا وقف عن انفاذ الوصية العذريتين بما جاز
 له الوتوف به عن انفاذ ذلك وطلب اهل الحقوق حقوقهم الى القائم باول المسلمين فان القائم
 باوهم يقوم بذلك وثقات المسلمين بالاجرة وال المسلمين اذا كان الدين يحيط مال
 الهالك ذلك مما على القوام باول المسلمين القيام بالعدل فيه مع الغدة عليه عندنا والله
اعلم **مسألة** عن الشيخ جاعد بن جيس رحمه الله وصية على ابي المسلمين
 مع زوج الوصي الثقة الذي يجوز له الوصاية بكيفية كدام **ان** وصي بالثقة

وان خاف الموصي ان لا يكون له معرفة بصفة الثقة الذي يجوز له الوصاية المقتضية عبادة
وكان الذي وجده عند اهل الثقة ان يكون قد قامت عليها الحجة ولا عذر له **قال** قد
يقبل ان علمه ان بوصي الثقة ان قدر عليه فان تركه واشهد في الوصية على الوصي
اقل لان اقول بطلانك وان كان في قول الشيخ ابو سعيد كذلك **قلت** له وتقول **قال**
ان وليست له معرفة بالاصول فليس له الا للسلطنة من وصوله معنى هذا القول قال انا الذي
عندي ان لا سلطنة لمن حمله في موضع لا يجوز له جهلها بالقيام بالحجة عليها عليه
قبل ذلك والرد على **مسألة** ومنه الوصية اذا وجدها مكتوبة بخطه ولم يذكر في
زمنه الا ان الشهادة عندنا بكاتب بين الناس والله عالم او غير عالم وجدت اننا
وصواها لكل الموصي وانفذها وطال الموصي ولم يضعها على احد المسلمين ولم يظن
تكون الوثقة كون موصيا في ذلك ام لا **قال** ولو فتح له الثقة لم يخطئ
غرفة وان شهوره لم يكن بين الناس حتى تضع ثقته وعنده الله والا فانه اذا ما
يكتبه الوصايا والقرائن على الغير لا يجوز الا بالرضى من الوثقة ان كان اعمى
الرضى في ذلك والله اعلم **مسألة** ابن عيلان يهودي وهو يهودي وفات في سفح
يصح له ان يزوج ان ينفذ العدة اذا بلغ اهله خبر موته ولو بعد انقضاء ايام
الغرام له **قال** جائز ان ينفذ العدة من وصل خبر موته ولو مضى من الايام
مضى فلا يلتفت الى ما مضى من الايام قبل وصول الخبر **و** اذا كان الوصي غائبا عن
الموصي قد مضت الايام التي وصى ان يطعم فيها فليس للموصي ان ينفذ ما وصى به من
الاطعام فانهم القرب في هذا والرد على **مسألة** ومنه في الوصي اذا اعطى حبل
والاغنياء والعبيد من الكفالات التي وصى بها الهالك ما يلزمه **قال** ان كان
هذا الوصي اعطى الغني والعبد وهو عالم ان المعطى غني او عبد فالضمان عليه
فيما لو وسلم احد من الفقهاء مثلا اعطى هذا الغني والعبد **و** ان كان الوصي
لا يعلم عكسا رجل وعنده واعطاه من الكفالات فان الضمان في ذلك مال
الموصي والرد على **مسألة** ومنه عن الوثقة اذا انفذها العدة او شيئا من

الوصايا بغير الوصي وكان الوصي غائبا أو الملبس وكان فيهم التيمم والغايب يجوز
 ذلك **قال** جابر بن العلاء وأبو جعفر إن ينفذوا بياضاً فادشوا الوصايا بياضاً
 أو الوصي كان هذا الأمر في جواربنا أو غيرهم والدعاء **مسألة** الزماني توفي
 الموصي إذا أجاز الوصية بجميع ما يجوز له أن يجزئه له أثبت إجازة الموصي بهذه الوصية
 بعد الموت وينفذ الوصي من سببها أو الإباحة **قال** إن الوصي ليس له
 أن ينفذ وقال الموصي بعد موت الموصي على صفة هذه والدعاء **مسألة**
 ومنه على الوصية بالطعام لا فعل العلة ولما تم شيء من الكفاية تمام **قال**
 إذا قصد به الإجراء فإن قصد به للبكاء والنياحة والنفث فهو تام والدعاء
 بالنيات والدعاء **مسألة** ومنه وفي رواية أوصت على رجل وكبنت له ثلاثين
 لدية أجرة على نفاذ وصيتها فما أقرت وفاتها دوت الثلاثين وكبنت له عشب
 لأرباب فلما مات علم بقصد هذا الأجر فلم يرض ولم ينفذ الوصية هل يلزم من شيء
قال إن كان لم يشترط عليها أجرة معلومة ورضي بالوصية في حياتها ط
 فليس أن يتعد بعد موتها إذا أجازت قليلة وإن كان اشترط عليها الرضا
 بأجرة معلومة فلما ان يتعد بعد موتها إذا أوصت له بأجرة أقل مما يشترط والله
 اعلم **مسألة** ابن عبيد الله وفي الوصي إذا اشترى قبا أو السوق ليفرق على
 كل ذلك المحبة السوء الحبيبة **قال** إن كره المحبة السوق إلى البيت على
 أو يحمله لأن يكون الورثة بالغير وكلوا الكراء بطيبت أنفسهم فذلك إلهام
 والدعاء **مسألة** ومنه وفي أجرة حمل الحبة والتم الحلالمة والعروة وذواق الحوض
 وقال الهاكلام على الوصي **قال** إذا لم يمكن بالأجرة فالأجرة تكون بما أوصى
 الهاكلام للعروة ولما تم والدعاء **مسألة** عن الشيخ سعيد أحمد الكندي وكيف
 صفة من يجوز أن يجعل وصيا في قضاء الحقوق وإنفاذ الوصايا على التفويض
 ويكون تحت جعل وصية بعد موته من عليه واجبا في طالع مزج وركوه وكفالة
 وبذل شهر رمضان وضمانات لمساجد والأفلاج وإيتام وأقربين وضمانات

لئلا ناس غايين وضمانات لا يعرف اربابها قال موزن وتظاهروا بالثقة والاداء
 مائة على الورقة والخطا انه لا يجوز ولا يجزى في غير موضعه ويكون له علم فتم
 من يجوز شهادته عندكم اهل العدل ولا يجوز ويكون مامونا انه لا ينفذ شيئا
 وقال الورثة لا يشهدون من يجوز شهادته عند اهل العدل من المسلمين • ويكون
 مامونا على معرفة الثابت من اللفاظ من الوصايا وغير الثابت لانه اذا نفذ شيئا
 وظاهر خط غير العدل وظن ان خطه جائز وثابت عند المسلمين • والله تعالى
 عليهم انفاذ وقال الورثة وعلم له فلا يجوز له ذلك عندي ويكون لما سله من اهل العلم
 ولو قال لهم ان هذا لكم اوصى بوصايا او وصاها فاذوا اوصى به هاكمم على تفسير
 فلا يجوز له ذلك عندي حتى ينسب لهم ان هذا لكم منسوبة عليهم وصايا وافعالها فلا
 وافعالها ليست بثابتة عندكم لمسلمين اهل العدل فان اعجبكم انفاذها انفذتها
 بهاكم فان انفذها بكم وصاها وكانوا من يجوز وصاها والباقيين ولا يكون
 ضامنا لهم عندي جميع ما انفذوا لهم في معنى الحكم الا ان يجوز انفاذ الوصايا
 على الاطمانه والاطمان قلبه ان الموصى اوصى بشك الوصايا او ما خذ حجة في حكم
 الظاهر والورثة او غيرهم فان ذلك مما يختلف فيه وكذلك في غير الثابت والا
 لفاظ ولو جعل بطلانها وصيها انها ثابتة ونفذها على غير وصي فلا يجوز له ان يكون
 ضامنا ما انفذ وكذلك في تلك الشهادة الشهود اذا شهد شاهدان من المجوز شهاد
 بوجود الوجه الشريعة على ذلك اهل العدل وظن ان تلك الشهادة ثابتة وجائزة
 في حال اهل العدل على الورثة فهو كما وصفنا في الكتاب وكذلك في الحكم الثابت حكمه على الاتقاة
 في الاسلام والحاكم الذي لا يشك حكمه ولا يكون حجة عند اهل الولاية ولا يجوز حمل
 ذلك ولا وضعه في غير موضعه ومن كان جاهلا به لا يعاين فلا يكون عندي
 مامونا على الولاية حيث جاء في ثار المسلمين حتى يكون مامونا على الولاية و
 يكون حجة في الوصايا • وما صفة المامون على الولاية فانه يكون مامونا على قسم
 وصيته الاولين ويوصل كل ذي حق حقه منهم والموقف بثقة ويقبض بصيب العيان

والإتيام ونصيب الاغنياء ووضع كل شيء في موضعه ويكون مأمونا على
توق الكفارات على جوارح الجيوب وغيرها بالصالح المصالح ومعرفة
وتجوز الكفارات ومعرفة الغفر العفوي ومعرفة يقبض للصبيان والايام
على قول من يحرم منها ويكون مأمونا على الناجين بالصوم والحج وتجرى تاجيره
على ذلك المأمونين ويكون مأمونا على وضع الضمان والوصايا المأنيمة
مثل المساجد والافلاج والايام وإن لا يتم في شيء من ذلك بان يجعل شيئا من ذلك
في غير موضعه ويقبض من لا يجوز له تقييده وتاجيره ولا يجوز له تاجيره و
تصديقه ولا يجوز له تصديقه في ذلك عند أهل العدل المسلمين وكذلك
يكون مأمونا على نفاذ الذكوات ومعرفة أهلها وعلى نفاذ الأيوف لرب
وموضعه في مواضعه ومعرفة الحدود والوصايا والطلق ومعرفة الفقهاء
المحددين وأهل المحلات وغيرها ووضع كل شيء في موضعه على
ما يجوز في دين الله ويكون مأمونا على ما يحج وليس المال فلا يحج به
والثلث وما يكون خارجا عن الثلث فلا يحج به وليس المال وما
يكون حقوق العباد المقدم نفاذها على حقوق الله في أهل العدل
والمسلمين ويكون مأمونا على معرفة التميز بين الأولاد في الحق ولا
ماض للوارث وغير الوارث وما يكون خارجا على وجه القضاء الثابت في
حياة الموصي صحة من قضاء ذلك ويكون للورثة القريب فيدين الشيء
الثابت فيد القضاء وبين قيمته وما يكون والوصايا الثابتة والثلث
وموضع كل شيء في ذلك في موضعه ومعرفة التمهيدان يضع هذه المعاني
التي وصفناها لكل شيء منها أو اشتبهت بها عالمه نذكر في كتابنا هذا على
على غير ما يجوز حمل أو يعلم به أو يدرك أو بدله أحد من أهل العمى والجهل
فلا يكون حجة ولا ثقة ولا مأمونا لأنه لا يكون أمينا متما ولا ثقة خائفا
ولا عدلا جارا وهذا المحال عن الاتفاق بين النوعين لا يكون باطلا

عدلا

عدل ولا عدل لا باطلاً وجعله اميناً على ذلك وشئ من معاني ذلك من موصو واجامه
 او وارث او احد من الناس فمن اتى بضمان ذلك لذلك اطاع الله وانته عنه كايما
 كما كان كان خائناً عند الله ولا فعل دينه كما جاء في آثارهم كفي بالمخيا نئان يكون
 اميناً الخاين او امينه خائناً • وصار ضماناً وجعله السبيل على تلك العانة التي
 ائتمن الله عليها وخطبها في أهلها القائم بها على وجه العدل ان قد
 على ذلك • وان لم يقدّر فليس محاسباً لتجعل الا في غير فعله وروا عن عالم
 بما وصفنا او جاهلاً بشئ من معاني ما ذكرنا وكان ثقة اميناً لا يدخل في امور الا يعلم
 او يدركه من العلم وياخذ الذي في فعله ويجعل الحكم في موضعه ويقبل الفتوى من
 مضائها ويضع الشورى في أهلها ولو تأخذ التهمة ان يجعل شيئاً في غير موضع
 ولا يدرك احكامه فلا يصدق على او لم يجد ولا فضل عند العلم والفقدان يجعله
 وصياله واميناً الله قد تقوم الحجة على العانة والاطمئنان دون حجة الحكم عند
 اليها • ولاتأخذ ما كتبت هذا الدعا يجوز اخذه والعمل به وقد احييت تفسير هذه
 المعاني وتبيينها واطالت الشرح فيها لان اكثر مدار امور الناس عليها الاطشاً
 الله والدليل • **مسألة** ومنه فمن اشترى شيئاً من قبله لمن لا يمكن له
 مثل وكيل المسجد او يتيم او غائب او موصى لها كذا والشبه بذلك كان المشتري
 ليس له علم ولا بصيرة ولا معين معرفة الامون والثقة وغيرها ولو تمع ثقة معه
 ومعه ان يصير بالثقة وغيرها هل يحل له تقييض عن ما اشتراه منه ويكون ثباتاً
 اذا كان اصل البيع ثابتاً جازياً • **قال** فيما معي واجوز ان لا يجوز له هذا
 المشتري اذا كان غير بصير بالثقة وغيرها ان يقتض هذا القائم الثمن حتى
 تقوم له الحجة عن تجوز له قبولها منه بثقة هذا القائم او اذا انتد في ذلك الشؤ
 ولو لم تكمل الثقة والادانة والعدالة والولاية على قول وقول الله لا يجوز تقييضه
 ولو صح انما من في ذلك الشؤ وان لا يجوز له ان يكون من تجوز له الولاية •
 ولن يصح هذا العاقي والمجاهل ثقة هذا القائم ولو آتاه جته لا في امانته واط

انه عدل وثقة فيها وان لا يخونها ولا يضمها في غير موضعها لان ذلك فتن منه ط
 ليس يعلم على الحقيقة لانه ربما حسب منه التضييع اجتهد والحياة امانة والفساد
 صلاحاً وعندي الله لا ينفك هذا القارئ مع هذا الجاهل من احد الثلاثة معاني
 اما ان ينزل معه منزلة الخاين لانه في شيء مما لا يسعد وعلم منه هذا الجاهل
 وهذا العاني المشتري منه شيئا مما هو في يده لغيرة وجهل ذلك التضييع منه
 وحسبه من اجتهاد او لم يمتز ذلك قلته علمه وصبرته ولم ينقله من حال اللطافة
 الى حال الخيانة وثبتت على مكان من قبل يا محمد وكتاب الله وسنة رسوله وآثار
 المسلمين تشهد عليه بالخيانة والباطل وقبحا وفي آثار المسلمين كفى بالمعصية ان
 يكون امينا الخاين وان يكون امينه خائنا المكن امين هذا المشتري وهذا
 الخاين خائنا اذا قبضه قهقهة ما اشهر له منه • والدفع عن رجل يقول ان الله يا محمد
 ان تؤدوا الامانات الى اهلها واهل هذه القيمة التي صارت في رمة هذا البستاني
 اهل العدل القايمون • بها على ما يجب في شرح المسلمين وان يكون هذا
 القارئ مع هذا المحقق في رمة مع منزلة المتهمة في اشياء واقعا وتوجب عليه
 التهمة مع عدم وعلم به واهل التهمة والموقفة بالمتهم وغيرة فصار عندكم
 شهما لا يجوز تقييض لشئ من الامانة فيما هو متهم ولو مثقال ذرة • وهذا
 الجاهل لم يبلغ تمييزه وثبتت على ما انتم بقله عمدا لا بدعي موضع التهمة
 وغيرة واهل اصار تقييض لانه المتهمة مثل تقييض الخاين لم يكن له عذر
 ولا سلة في جهله وقله علمه • وان يكون حال هذا القارئ مع هذا الجاهل
 مجهولا حاله وموقوفه عند وقوفه • ومن فلا يجوز له تقييض لانه والاستعانة
 لانه لا يدرى انه مسيء ولا محسن او امين او متهم واخاين وان كان عند
 غيره من يعرفه انه ثقة وعدل ولا ينفك علم غيرة ولا يكون حجة له
 ولا عليه في هذا الموضع حتى تقوم له الحجة واهل العلم والتمييز والامانة بثقة
 هذا الوكيل واثباته وعدلته لم يثبت يجوز له تقييض والاستعانة بالحجة ولو

خانت الحجة في سببها • وما الوصي لها الا ان كان مجهول الحال لا يعرف منه
 خبر ولا شر فاحسب • ان قد قبل يجوز للشراء منه وتقبضه من ما اشترى الا ان كان البيع
 فيما يجوز له يبعد ذلك الموصي ثمة على ذلك غير ان المشتري معتق الى صحة وصايته
 هذا الموصي وصحة الحق التي عليه • وقال في الاجور الشراء منه حتى تصح ثقتهم
 وثباته في كل شيء وهو عليه العمل عندنا وان كان الموصي ثمة فقد ثمة على ما غيره
 وهو الورثة والعواة • وقيل حتى تصح ثقتهم وثباته عندنا في غيره وهو كغيره
 فيما وصفنا • وفي الاصل ان الشراء عن الاجور ان يقبض الثمن فيه اختلاف قال
 قال البيهقي اذا كان جازي ذلك الشيء بقيمته وسعوه وفي يبعد صلاحه لان الحكم
 امره وذلك مثل طنا غلات المساجد والديار والغياض • ان جازي وثابت للمشتري
 بصحة البيع واستحققه المشتري وان كان وقع وخاين او متهم ولا يجوز له ان
 يقبضه الثمن ويخرج ذلك على نظر المصلح وقال في الباقي انما معنى انه لا يثبت ذلك ولا
 يستحقه المشتري بتلك الصفة حتى يكون وثقة امين ويخرج ذلك عن معنى الحكم •
 قلت ما تقول فمن مات ولم يترك احد الورثة الدعاقلين بالخير • حاضرين
 مؤمنين وعمد احد وقام ببيع وقال لها كل شيئا وكان يعلم الورثة ولم يكن يعلمهم
 ولا احد الشراء عنده وتقبضه الثمن وغيره ان يستاذن الورثة في ذلك كان
 والاصول والوصايا والحيوان • ولم يعلم في الحكم انه وصي صغير وصي من الهاك وصي
 بوصايا او قد يكون عليه مال • وكان يحتمل ان الورثة او لا يبيع ما هو يحتمل ان
 الهاك وصي بوصايا وجعله وصيا في انفاذها وفي الغالب ظنه انه كذلك • قال لا
 يعجبني ان يقدم على الشراء وقال الهاك ان اخذ منه على وجه الشراء وقبض منه
 شيئا وغيره ان يعلم الاصل فيما دخل فيه هذا البايح فيجب ان يشاور الورثة في
 بيع ذلك وانما هو وتقبض الثمن من الشراء منه وان حال بينهم حاييل عن
 ذلك معنى موت او غيبة فلا يعجبني ان يملك ذلك الشيء ولا يستعمل اليد لسبب
 فكل البيع ويكون ضامنا لذلك الشيء ان استعمله لا يقيمته في معنى الحكم كان

البايغ ثقة او غير ثقة • واما في معلى الجايز والاطنائة اذا كان البايغ ثقة
 يصير انما ياتي وهاين ولا يدخل في الامور لا يعلم ويسأل عما يحل حاز منه الشيء على
 سبيل الاطنائة للحكم وجاز لان يقبض الثمن اعلم الوثقة او لم يعلمهم • وذكر
 فمن ادان يوصى الى وصي ثقة فيما عليه من الحقوق • والوصايا كانت معدة طائفة
 لم يقدر ان يوصلها الاليهم او خاف عليها ولا بد منها في الدنص وفيما يحق فيه الى
 شهاد وكان غير وصي ولا عالم وليس عنده تمييز بالذي يجب ان يوصى اليه ويشهد على
 الامانات ويستعمل عليها فكان مع في الجواب مثل الجواب في الكولا وفيما مضى
 وفيما اراد ان يوصى هذا المليون وصي ثقة يوصى اليه فيما عليه من الواجبات
 ولم يرفع معه ثقة ولا نية في ذلك للعدلين البصائر الجايز تعد يلهم ان يكون
 معدلا • واخاف عليها اذا جعل ما تنفذ من لم يرق له شواهد الحجة من اهل
 الحجة ولو وافق اهل الحجة في ذلك فلا تنفعه موافقة الحجة الا بشاهاة من اهل
 الحجة ولو اهل مواضع الحجة اذا قامت عليها الحجة فلا يعذر بدون موافقة الحجة ذلك
 في شهادة الشاهدين اذا اراد ان يوصى عليه الواجبات بما عليه • وفي الحكم
 اذا احتاج اليه كجكونه فيما يجب له وعليه فان هذا كله اصل واحد وجاز في
 شئ منه جاز في الجميع • وقد جاء الاثر ان الحاكم اذا لم يكن يصير لتعديل الشهود
 فلا يجوز له انفاذ الاحكام بشهادة الشهود ولو كانوا اهلا لذلك حتى يعذر له
 المعدل المنصوب لتعديل عدلة الشهود فانهم هذا وقس على جميع ما ورد عليك
 وذكر لا توفيق لك ولا لنا ولا للحد والحقيقة الا بالله رب العالمين • الشيخ
 محمد عار عن عريف فمن جعل وصي له اربعة واثم فوصى اثنان منهم ولم يرض
 اثنان كيف السبيل الى انفاذ وصاياه قال ان كان اللذان لم يرضيا لم يعدلة في
 حياته على ذلك لم يدخل في الوصية فلها انكر ذلك وان عدله او دخل في الوصية
 فعليه ان يامر ذلك وان لم يعدلة ولم يدخل في الحكم فليجعل الحاكم يقوم مقامهما مع
 الاثنتين الواضيتين • وان علم الحاكم جماعة المسلمين وتكون الاجرة على ما يلا

الحاكم وجماعة المسلمين وواجهه الاشقيين المصبيين فكما جعلها طوا المعصية لان
كان الوصي ذاكما كانت الالفة اكثر من الوجة مثله في جمع الحاجات مثله ولها
غير العوارث فلما جعله قال وكثر واجبة الوصي والملك وهذا لا يجوز جعل
الموصي وصيا ثم كل احد يقوم مقام صاحبه وان جعل لهم ذلك فلا يحتاج ان يدخل
الحاكم والجماعة مع الوصيين المصبيين احدا حتى تصح معد خيانتها والملك
مسألة الزام على ولاة الملة الوصي ان يعطي للملك صداقتها وطول زوجها الهاكك
وتختلف يتامى لا يعطها اياها بحضرة شهود وثقات او غير ثقات وله حجة
عليها بدين ام الله قال سبحانه ان يقبضها صداقتها بحضرة شاهدي عدل
واما البهين في الصلابة للاجل على الملك وكان الورثة فيهم يتامى او طلب منها ذلك
البالغ والورثة فيه اختلاف ومعنا عن اشياخنا رحمهم الله انهم كانوا
يجفون الملك اذا كانت غير مأمونة على صداقتها للاجل وان كانت ثقة أمينة عدلة
لم تحلفوا والملك **مسألة** ومنه وان انفذ الوصي جميع ما وصوه للموصي
ما كتب والاضمانات لشئ من الفلج الجبلان الافلاج في وقت الحصب لا تحتاج
الخدمة ولا قدرة الخدمة ساقبتها الجامعة لمنفعة اهل الفلج للخدمة
الماء وجعل لكل فليح ما كتب له في صلا وكتب فيه نرة هذا يكون انفاذ الوصية
ويجب له ان ياخذ ما وصي له بالوصي بالالفة ام الله قال لا يقبض ما وصي
انفاذ احد برك يقبض اياها فهو غير منفذ وقبض وكيل المسجد اذا كان ثقة
يقوم مقام الانفاذ وكذلك كان الفلج وكيل ثقة ويحجبني ان ياخذوا حرم
بقدر انفاذ الوصية والملك **مسألة** عن الشيخ سليمان بن محمد ملاو
رحمهم الله وعن الحب الذي يوفى عن الكفالة اذا كان ذاك الهاكك وقد اشتراه
من السوق مثل حب الشعوب والبر او الملة وكان الحب فيه تدب او حصو وقول
او كان البر مشعور لا يطيب عند التراب والحصو او الطوار حتى ينفق جميع ذلك
كما يطيب للروح اقبل ان يوفى الحب على الفداء وتكون اجرة الطبيب طاله الكرام

لان قال يفرق المصنف بين التراب وغيره • وان احتاط الوصي برضي الوثقة
 اذا كانا وهو بنو يارثة شي • والحب • بقدر ما يكون خلاصا عند الكبرل كما ان ذلك اجت
 الي • وهو وجه خلاص عندنا وان ابو عن الزيادة صفي وكان اجرة تصفيه وطال
 الطالك عندك اذا لم يكن انفاذا • وتنفذ الدلك • والداعلي • **مسد** الشيخ
 ناصر سليمان • اما الوصي بقدر اختلاف • في انفاذا الوقوف • المؤبد • والموصي عليه
 فقال • قال • اما الوصي فيما فعله • انفاذا الوقوف • كما وصي بها للوصي • وقال
 • وقال السير له ذلك • ولا يلزمه فعله • فيقول • يتعلق عليه ذلك • ويلزمه فعله
 القيام بطلب الاحكام • من تصرف في المال الموصي بفعله • وقفا • في بطلان حتى يقره
 به • وان • وبيان • واما على قول • قال • لا يلزمه انفاذا الوقوف • المؤبد • والموصي
 فلا يلزمه طلب الاحكام • من يدعي عليه • تبديل الوصية • بعد علمها في •
 والداخل في ذلك • هو المستعمل • عن • دينه • في ذلك • لا يعقل • بالجهل • بعد العلم
 والعلم منه • معاينة • وصية • الموصي • يعينها • او شهادة • عدلين • فيها • عدول
 المسلمين • اهلا • الاستقامة • في الدين • والداعلي • **مسد** • ولو لم يجد ثقة
 يتوصي اليه • هل • ان • وصي • الموصي • ثقة • اذا • جاز • ان • يقضي • عنه • قال • اما • ثقف
 العباد • فلا • يعزل • منها • الميت • حتى • توفي • عنه • كان • وصي • الموصي • ثقة • وغير • ثقة • و
 حقوق • الله • فاذا • وصي • بها • المامين • بامنه • على • ما • حمل • ولو • لم • يجد • ثقة • ولا • شهد • على
 ذلك • البينة • العادلة • فتخرج • به • ادى • عند • ولو • يؤدى • والداعلي • **مسد**
 ابو سعيد • قول • لو • يجوز • وصية • العبد • ولو • جاز •ها • مولدا • لان • باع • خرج • الوصية
 • ولا • بوصي • الرجل • الي • عبده • اذا • كان • في • الورثة • وقد • بلغ • الا • ان • يكون • يتاني
 وهو • مومن • جائز • وصيته • اما • كان • من • وقف • للخرج • وقال • الميت • مع
 الوصية • و • قول • تجوز • ان • بوصي • العبد • وليس • له • اطلاق • بيعه • قبل • انفاذا • ما • علق
 عليه • بعد • ان • بذلك • فان • مات • العبد • رجعت • الى • اري • الحاكم • والداعلي •
 • ومنه • يجوز • لا • احتساب • في • الوصايا • • قال • مع • ان • عامة

القول

القول وصحاحنا المرحوم على ذلك لان يكون وصيا مع الله موحد في بعض قولهم معاني
 تدل على امانه ذلك اذا احتسب في ذلك وحسب ان يستحق ان يكون به الحكم والله
 اعلم **مسألة** ومنه ومنه ان يوصي في الله وفي طاعة الله ان يوصي في ذلك
 الوصية ثقة **قال** لا يجوز الى الثقة مامون او مامون فيما اوصى به في غيب
 عدم الثقة فيها يسمع عندي والده والدا على **مسألة** ومنه واذا قبل الوصي
 في حياة الموصي هل تركها بعد موته **قال** لا لان يقول له اني اقوم بما
 يكتفي منها فلذلك **قلت** فان لم يقبل ولكن ادركها اياها **قال** قد
 قبل اذا دخل به في شيء من الوصايا بعد موت الموصي فذلك في الوصية ولا
 رجعة فيها وقول له ترك ما اراد وذاك **وقول** اذا انقضت شيئا منها ثم تركها
 ضمن والده **مسألة** ولم يقبل الوصاية في حياة الموصي هل تقبلها
 بعد موته **قال** لا لان يكون علمها بعد موته فلم يقبلها ثم بدله ان
 يقبلها فذلك **واما** الوكالة اذا ارادها فليس له قبولها حتى يوكله ثابته
 الا ان يقول بطله بعد موته **قلت** فان قبل الوصي الوصاية قبل موت
 الموصي فلما مات قال لم اعلم ان اوصي بهذا كله **قال** اعلم انفاذها لان الوصي
 مات على قبوله ومخرج ان له الرجعة ما لم يكن قبل عن الميت في حياته ويرى ان
 لا يقوم بها **قلت** فان قبلها على ان ينفذ ما اوصى بها هل يكتفي للوصي بذلك
 ام عليه ان يقيم وصيا آخر في قضاء ما عليه قال معي ان عليه ذلك ولا وسعة
 لان المعلوم معذور ولكن يشهد على الحقوق والده **مسألة**
 وفي الوصية المنقضة اذا اتهمها الورثة هل على الوصي القيام بها ام عليه ان
 لو كانت ثابته **قال** نعم اذا اتهمها الورثة وان قالوا نفذ منها
 ما تريد ونحن نلبي ذلك نعم فلا يلزم القيام بها عندي والده **مسألة**
 الدعيان الوصي اذا لم تصح ثقته وامانته وعدلته ولم تصح حياته يقول
 يجوز لمن عليه حق لها ان يقبض وصيته الحق الذي عليه لان الحاكم

قد ائتمر على ما دل وقول المجوزين عليه حق للمالك ان يسلمه لوصيه حتى
 يكون عنده ثقة امينا فعلى قول من ثبت وصايتهم ومجوز قبضه وسقط
 في مال اهلكه لغيره او ما على اهلكه من الوصايا والحقوق فيبعد جانبا وثابت
 في مال اهلكه اذا كان يبعد على الوجه الجائز الشرعي لم يكن عين على الوصية
 وعلى قول من لا يثبت وصايتهم فيبعد عن جانبا ولا ثابت والداعل **مسألة**
 ابو جهم هل يجوز للوصي ان يجعل الوصية جارية على انفاذ وصيته او لا
قال لا ذلك والوصية في ذلك جارية اذا خرجت والثالث ولم يكن بحياة
 والداعل **مسألة** واذا اختلف الوصيهان اين يكون مال الوصي حتى
 تنفذ الوصية نقول يكون مع كل واحد منهما نصف للمالك قول بائنان
 عليه غيرهما ولا ينفذ ذلك في احد منهما شي الا بهما قلت فان مات
 احد الوصيين كيف يفعل الوصي الباقي منهما قال يقيم له القاضي معه
 وكيل مقام صاحبه فان لم يقيم معه آخر قال ينفذها الا بالي الورثة اذا
 لم يكن معهم غائب ولا يقيم وقول ينفذها واذا امكن فلا ينفذ معا فيها
 اي والداعل **مسألة** واذا كان في مال الوصي فلوله ينفذ وصاياه قبل
 الوصي بانفاذ الوصايا قبل الدين ثم تلف للمالك عليه ضمان ثلثي
 الوصايا قال معون عليه الضمان ذلك كله ولو اذن له الوصي بذلك
 الا فيما كان من الوصية معلما فان جاز لا يضمن من ذلك الا ثلثين في
 قال ان الزكوة والحب ومثلها وارس المال الزم الموصى به انفاذ من
 ارس المال **وقال** وقال انهاء الثلث فعليه ضمان ذلك كله لانه
 اتلفه في غير وجهه والداعل **مسألة** الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله في
 الذي يموت على غير وصي عليه حقوق فاذا صح عند الحاكم بالشهرة
 ان فلان وفلان الفلانيات وصي عليه وصاياه وحقوقه وصيته
 قد مات قبله ولم يصح ان يجعل وصيا فانه يقيم له الحاكم وكيله ثقة عدلا
 ويجعل

وتجعل المأجرة والاطهاك ليقض كل حق وجب عليه من حقوق الله وعبادة
فلوكيل الحاكم ان يسع والاطهاك بقدر الحقوق التي صحت عليه لله للعبادة
فان كان في طاله وقله للمخرج والانتفاء للحقوق القول بعبادة الله ولو استغنى
والاطهاك كله وان مضى ثلث ما يبقى بعد حقوق العباد هو للوصايا
ان كفى والافها حصص الوصايا على قدر ما يبلغ الثلث وذلك ولا يقضى
او من يقصد بل العيين وشهادة كليهما بالعلم في ذلك كافية مثل ان قال الشاهد
انا اشهد ان فلانا قد مات ولم اعلم ان ذكر وصيا في قضاء دينه وانفاذ
وصاياه وطاله هي كائنة ومزوات وله اجرة في بيت المال يعرف الحاكم
ورثته بخازنه ان يعطيهم مالها لهم في بيت المال وغير شهادة من ائتم
ورثته على قول الله اعلم **مسألة** واذا اقام الحاكم وخيلا في انفاذ وصايا
الطهاك فاجتهه فكون في طال الطهاك فان لم يكن في طال الطهاك سعة فضاء
ما عليه وكان مال الطهاك مستهلكا فاجتهه المثل وبيت المال في قول الصحيح
قال حبيب ان القاضى ناصر سليمان كان حكم به على اهل الحقوق والله
اعلم **مسألة** وولقوا جلا فقار له هذه الدلائل اوصى بها كذا فلان او حين
كذلك عليه وعلى قبولها منه قال قوله قبولها منه كان ثقة وغير ثقة
لا يخفى عليه وهو اولى على يده ماله صحيح كذا يعلم انها مال للصحة وغير
اخرين على يده وقول لا يجوز قبولها وغير الثقة ويجوز من الثقة على وجه
التصديق وقول لا يجوز وثقة ولا غيره حتى تصح له بيئته عدل هذا في الحكم
والله اعلم **مسألة** والثقة اذا ادعى او كالة او وصاية وآثره غير صحة
البلد من الحق للصحة والموكل ان قال لا ابي باسباب التسليم اليه فان
قدم للموكل مبلغ الورثة فانكروا ذلك كان لهم حقهم ووجه هذا الدافع
على وجه الوصاية والكالة عارضا له فان لم ينكره راجع ان يرد الدافع
والموكل مدعى كذا وقومنا اذا كان ثقة في يده والله اعلم **مسألة**

وهو الموصي ان يوفي اهل الدين والوصايا ما لهم وقال الهاكدي بالامرين **قائ**
اما اذا كان الاول الحاكم فلا بد من الامرين من خلفه اخذوا بكل فلا شيء له وان
كان الاول للموصي ون الحاكم فيلزم مدينه ان يحلف اهل الحقوق اذا كان
في الورثة يتام وان لم يكن يتام كان للمري في كل الورثة وقول الدين يوفي
اهل الحقوق بلا عين ولو كان الورثة يتام في الداعي **مسئله** وباي شيء
يبدل الموصي بانفاذه والوصايا قال قول ان كل الوصايا شرع التعليل بتعليقه
والكثير بكثرة **وقول** ما تقدم للموصي في وصيته فبدل بذكر عدم في انفاذ
الاول فالاول وقول يبدل بما كان من الفايض مثل الزكوة والحج ثم الكفالت
ثم العتق ثم سائر الوصايا والداعي **مسئله** وروى شوب يباع بغير
ثمنه على الفقير بماء الوهي على فقير واعيد بعض الثمن على جواز ان يحط عنه
ويقوم مقام التصدق قال يجوز على بعض القول واكثر القول لا يجوز لان
الحق ليس للفقير فيقاص منه والداعي **مسئله** واذا باع الوصي مال
الموصي لقضاء دينه ثم انكره المشتري فهو ضامن ان باع بغير التقدي في طهر
الا ان يصير اليه في قول يجوز ان يبيع بغير التقدي على غير التقدي والداعي **مسئله**
واذا اراد الوصي ان يوصي ان يشتري لنفسه ما يبيع بعده كيف يجوز له
قائ اما ان ينادى عليه فانه باور في ذلك في معينه وتكون الواجبة على الوصي
وان كان ما يكلل او وزن فيما وزن يكيل له او وزن له على سوا باع لغيره وان
الوصي فلا يشتري لنفسه الا بئرا اهل دينها كان وزنه وقيل يجوز للموصي
ان يشتري اذا بلغ للمالك ثمنه كما يشترى غيره والداعي **مسئله** عن الشيخ
ناصر بن موسى اذا اعتذر الوصي بوصيته ووصاه في حياة الوصي في وصيه فلم ينفذ
ثرواته ولم يترك غيره وصيا اهل الوصي **عذر** قال لا يقبل الوصية في حياة
الموصي فلا تثبت عليه كان العذر منها في الصحة والمضط اذا اقبلها ثم اعتذر
منها في المضط ولم ينفذ الوصي فقد رفته واذا اعتذر منها في الصحة فله العذر

واذا لم يعلمه الى ان مات الموصي ثم علم بها بعد موته فلم يقبلها ثم قبلها بعد ذلك
فذلك ولاخبار الوصي بعد موت الموصي اذا علم بالوصية قبل موت الموصي واذا
لم تثبت الوصية على الوصي بوجوبه وجوه الحق وطأت الموصي على غير وصي فاختص به
ثقة في قضاء وصيه وانفاذ وصاياه وبالر بعد موته جاز ذلك في قول بعض المسلمين
والاجرة له واجرة على الذين كان من المتقين والذين **مسند** ومنه وفي الوصية
اذا انفذ احداهما جمع الوصية وشيئا منها بغير طي شره ولا علمه شره كذا يحق
ذلك قال نعم والذين **مسند** ومنه واذا كتب العام اجازة لا تعد في القيام
فيما خلفه هناك معين وفي قبضه والانفاذ منه بالحق والعدل يجوز له اخراجه
الزكاة منه **لا** قال في ذلك اختلاف فمن جعل الاجازة بمنزلة الاباحة
فلا يجوز له ذلك ومن جعلها بمنزلة الوكالة فهو يرد ذلك **والذين** **مسند**
ومنه وفي رضي لاحد ان يجعل وصيه ولو يعم كاتبة الموصي فطامات الموصي في
الوصي الوصية اعتذر بالدخول فيها بشيئ نسق عليه ولا السلامه هل اعتذر
قال الاحسن معناه ان لا يقنن بما يمكن منها ولا يمكنه فالمعذور عنه **والله**
واذا كان الاذن منه مطلقا لم يلزمه اكثر القول لا رجعة له بعد موت الموصي **والله**
اعلم **مسند** عن الشيخ احمد مرفوع ومن قال الوصية تصدق على هذا الثقل
او هذه الدراهم يجوز ان يعطى ذلك فقيرا واحدا **لا** وهل بين قوله تصدق
او وزعني قريب **ام لا** قال نعم يجوز ان يعطى ذلك فقيرا واحدا اذا قال له
تصدق بدعوى وبين الصدقة والتوقد وق لا بالتوقد يكون موقفا **والله**
اعلم **مسند** ومنه وفي وصيتين لاهل احداهما تعييل اخراج الوصية والارادة
تاخيرها هل قيام على صاحبها **لا** قال ان كان الموصي جعل لكل واحد منهما
ما جعله لهما جميعا جاز ذلك وان لم يجعل قسمت الوصية بينهما **والذين** **مسند**
الصحيح وهل يجوز للوصي ان يقضي عن الموصي كل حق يعلمه ولم يعلم الله
ولو لم يقل له اقبض على كل حق تعلمه علي ولم تعلم اني قضيت قال اذا لم يقل له اقبض
علي

كل حق علمته علي ملا حفظ ان يقضو عنه كل حق علمه واظن انه لا يعلم من
الاختلاف اذا جعل وصيّا في قضاء دينه وانفاذ وصاياه وقد قيل ان الوصي
ووصاياه كالقاضي في قضائياه وقد قيل ان للقاضي ان يحكم بعلمه **و** لا حسب
الاعتقالات فيفسد ان للوصي ان ينفذ ما علم وان كان هذا الوصي وارثا او علم ان علي
مورثه حق لم يقضه **ف** في حياته فعليه ان يقضه منه بقدر نصيبه وقول ان عليه
جميعه فمأورثه وانما ذلك لان احتمل لمورثه قضاء هذا الدين ولم يوص به بقول
عليه ذلك وقول لا يلزمه حتى يمتنع بقاؤه وهذا في حقوق العباد وان كان
وحقوق الله فاذا لم يحتمل المخرج له منه نقول يلزم اذاؤه وقول لا يلزمه حتى
يوصي به وان احتمل بقاؤه ووفائه لمقدار اختلاف ايضا والدليل **مسألة**
قال ابو محمد لا يجوز للرجل ان يوصي الله الى ثقة تامون غير متم لان علي
السلام او يحفظ الاموال فلا يجوز ان يوصي علي بن الحسين عليها منقذ وقا
ابو سعيد قد قيل ذلك في الدين والوصاياه ان يوصي الى ثقة ويشهد
ثقتين عند الملكة وقال ابن المسيب ان ذلك في الوصية ولا يجوز في الدين
حتى يسلّم وقال ابو سعيد تر جالدا السلامة اذا كان دينا بذكر غير مقصد
ولا اتحاد ولو لم يخلف وفاء والدليل **م** **و** اذا اراد الايض ان يوصي
الى رجل لا يعرفه الكاتب ولذا الشاهد كيف يقال له قال يقال له فلان عند
ثقة فاذا قال الايض نعم فبان لك ان تقول او هي اليه لم تعلم من حياته واذا
لم تعرفه بخير ولا شر فكذلك نقول الوصي اليه لانه معه ثقة والذي عيب اليه الوصية
الثقة الذي لا يستعمل الخوام ولا يحرم الحلال ولا يتركب الشهات والدليل **مسألة**
واذا اوصى رجل زاهل القبلة فهو ديا او نصرانيا او منا علي ذلك ثقة في دينه
فلا يجوز وتخرج منه وتقيم الحاكم وينفذها فان اوصى امينا وقومنا هو
ثقة جاز الا اذا يد من خلاف المسلمين فيه **و** وصاية الاعمي مختلف فيها
وزاجرها اجاز له ان يوكل فيها ببيعة لذلك ولم يجرها بحيث ان لا يفسد

ان يوكل في البيع الا ان يجعل ذلك والدعا **مسألة** ومن وصي في تزويج بنتا
 فاسقاهن تزويج هذه الوصاية قال لا وهو ان يتزوجهن فان زوجهن على بن
 السنة او كرههن على غير كفوء نقض ذلك الحاكم الا ان يكون ههنا او ههنا
 او موطيا وهو لا يند لم يخرجه ووليا فكون اولي بتزويجهن ان كان من اهل القبلة
 والدعا **مسألة** وفي ثلاثة اوصياء لعل قال احدهم اني استحللت فلان او قال
 الاخر اني خلعت فلان مني فلان وقام كل واحد منهم بما يقدر اليه في هذا بما يقول الاخر في
 صحيح معه فعلة **مسألة** وقال اذا تزوج بعضهم بعضا على ذلك وسعهم طهر يظهر لهم الحائض
 واحد هو والدعا **مسألة** واذا اقر الوصي مع احد وصيته بعشرة دلاهم ومع الاخر بعشرة
 فاذا قضاه احدهما اجب على الآخر ان يقول زوجما كالاقر لو اقر في مجلسين
 او اكثر والدعا **مسألة** وهل للورثة تزويج الوصية والوصي اذا صح معهم خيانتهم
 او اتهموا قال لا وانما ذلك الحاكم فان اتهمه جعل معه اخر فان صوت معه خيانتهم
 منه وجعلها على يد غيره **مسألة** قلت فان جعل مع الوصي مثله فاهل ان ينفذ شيئا على
 غير راي المشتك **مسألة** قال لا ولا يقول الوصي اذا شكاه الورثة حتى تمح خيانتهم
 والدعا **مسألة** واذا باع الوصي بالاهالك القضاء دينه فادعي تلفه عند رده
 فلا شيء عليه وعلى الدين على المبت فان نقص طاله انقذ الدين من راي قسمة والدعا **مسألة**
 ومن **مسألة** والوصي اذا وطى ولم ينفذ الوصية كلها ولا وصي ينفذ بقيةها
 حتى مات طهره لم يند **مسألة** قال لا يعذر بذلك غير عذر وبخاف عليه
 اهلكه في الدخلة وشيخان بوصي ان تنفذ وصية فلان الذي اوصى البقية بالوطى
 يجعل له ذلك لانه هو المتعبد بانفاذها بعد الوصي يقول قد جعلتك وصيا فانفاذ
 ما لم يفر ووصية فلان والدعا **مسألة** وفي رجل خلف دينه عيضا ما له
 وكتب لوصيته دينه فصاعت الوصية ولم يعرف الغطاء الا رجل منهم كيف
 يفعل الوصي وقال يحتاج على الغطاء فان دفع الى هذا الغم الذي عنده من الاهالك
 ثم صح دين الغطاء كان ضامنا وعليه ان ياخذ منه ما عطفه الا قدر ما يوفيه

عند سائر الوفاة وتقسيم الباقي بين الفقراء على قدر حقوقهم الا ان يكون دفعه
باو الحاكم فانما ذلك على الحاكم والداعي **مسألة** والوصي اذا ابيع معوق قد
لما حل ان يدفع في الارض ويشهد عليه عدد **مسألة** قال اذا لم يدرك لها وصيا
ثقة فخرجوا ان يكون ذلك خلاصا له والداعي **مسألة** وهل الوصي على الورثة
يعين اذا انكر وصيته هالكهم **قال** قول ليس عليهم معين وقول له
اليمن في الوصاية في الورث **باب** ما مثل الدقارب ووصايا الناس فلا ولا يبا
لاصهاب الحقوق وما اذا اوصى الوصاية والحقوق ولا عني جعله وصيا في
انفاذها فاعلم عليهم اليمن بالعلم والداعي **مسألة** وهل الوصي ان يخرج حجة
من وصي الية **قال** لا الا باو الورثة ويجعل له ذلك الوصي على قول
قلت فان حج حجة الوصي يري وارثه او غيره من الناس بغور الوصي **قال**
ان كان الوارث ليس بعد والورثة غيرة فحاز قيا مده بالوصية وانفاذ
لها اذا صح ذلك وكان يري الورثة او لم الوصي ذلك **وان** فعل ذلك **بني**
اجل عن اهاك لا لانه منقطع فان كافاة الورثة واطهر جاز ولا يجوز للوصي
ان يكافيه الا يري الورثة والداعي **مسألة** ابن عبيدان والوصي اذا
صوم غيرة وثقة ولم يعلم انه دخل في صومه وانفسد ا يكون هذا الصيام
في الحكم جاز او يبر الوصي والموصي **قال** ان كان لا يورث ولو ذلك الصوم
فلا يجوز تصومه لان الصوم امانة والداعي **مسألة** عن الشيخ ناصب
رخيس رحمه الله واطهاك اذا كان عليه والديون والوصايا تسع اية لارثة
وله طابع جملة يسوى الولاية وان راج منه وبيع تسعة اعشاش
سوى ثمانى طائفة لارثة وفيه ثمة عليك لعمري هل الوصي بعد جملة ولو فعل
وفيه طائفة لارثة على نظر الصلاح ام لا يجوز ان يبيع الا بقدر ما عليه ولو
اخطأ عند كثير لان كان بخد وغيرة ان يبيع لتمام تسع اية فلا يجوز
يعد جملة على هذه الصفة في قول بعض فقهاء المسلمين والداعي **مسألة**

عن الشيخ احمد موفج واذا اولا الوصي مع مالها اكل لقضاء ما عليه فعلا او احد
من الورثة انا اسلم ما بين يدي منها قال سلم ان يغدي نصيبه من الدان يقع نقصان
على الوصايا بذلك فلا يجاب الى ذلك ولا ينتظر بالوصايا الوقوع الغائب لا يوصي
الوصي والعلية **مسألة** ومنه اذا مات للوصي وصية اجنبى غايب والبلد
فلا اقدم قال بعض الورثة انا انفذت كذا وصيته كيف تدري قال ان كان ثقة
وصدق اجاز لك وبئى للوصي والوصي جاز له ان يسلم له عوض ذلك وقال الوصي
وان لم يصدق والحمد لله واقرب الى وصي له اجزى كذا الداعلم **مسألة** عن الشيخ
علاء الدين الترمذي في الوصية اذا التمسح بشاهدي عدل لا خط العدل
على قولنا اجاز خط العدل للمسلمين فلا يلزم الوصي انفاذها وان اذ ان ينفذ
بان عليه يرضى الورثة اذا كانوا ممن يجوز رضاه في ذلك فجاز وما الا ان تركه فليد
قال الشيخ جاعد خميس هكذا يبين في هذا وعندك انه صحيح وفي جواب انفا
ما صح معه بطلان خلاف القول بالاي **مسألة** وما وصي به عليه وجه فجاز **مسألة**
قولنا لو كان له هناك معارض فله بالحق لكون له الحجة عليه بالمنع في حق تقوم له الحجة
والان هو على المنع وعليه في الظاهر ان يمتنع ويجوز له في السر انفاذ ان قد علمت
على قولنا اجاز ذلك في الاصل وخطا الوصي مثل خط العدل على الاصح ان لو تكن
اثبت لاصح والعلية **مسألة** ومنه في رجل وصي عليه بوصية غير محدودة
هاله ان يعطي الفقير منها ما يرضى له من الغنى وهذا على الوصي ان يملك المعطى
ان هذه الدلائل وصيته فلان اكلها **مسألة** واذا اعطى ولم يرضى ونوى قلبه
انهم في ذلك عمل بغيره لانه الوصية مضمونة عليه في حاله ليس هي موقوفة
قال اما اذا كانت وصية غير محدودة فجاز ان يعطي منها الفقير ما لم يرض
الواحد الغنى واذا كانت الدلائل على الوصي لهما اكل فلان تجزى الانبياء من عمار
وصي به عليه لهما اكل والنية تجزى كانت سلا وجهها ولا يلزم من يعلم الفقير
انها وصية فلان **قال** الشيخ جاعد خميس مثله في مقدار ما يجوز ان يعطاه

الفقير على هذا والوصية التي هي للفقراء كذلك إذا لم تكن محدودة ولكنها لا تقتصر
 في تعينها على قلة ثلاثه • وقبل مجازها في اثنين • وهو قيل في واحد وعلى
 كل راي فمن يعطي بالمعنى من الحد الغنى • وقوله في الوصية ان لا يلزمه
 ان يعلم الفقير انها وصية فلان صحيح وان كانت الدلالة التي خرج بها
 فيها ما عليه المصولي من جهة الدينية يقدمها وعلى جوابه فيها فلا يخرج به فيما
 الا حتى ينوي في انفاذها بما اوصى بها بها كما انها مما عليه او ما اشبهه
 ذلكم والنية وعمل السنة لا تحتاج بالقلب فلا تحتاج الى غيره وفي قول القائل
 انها باللسان نظير ما كان له بعد الدار على • **مسألة** • ومنه ومن اوصى عليه ^{وصية}
 للفقراء وكان الموصي من اهل الدعوة هل يكون للوصي ان يعطي منها احدا من
 فقراء القوم وفقراء اهل الذمة واهل الشرك ما لو يكونوا من المسلمين • وكذلك
 ان كانت الوصية لاحد من القوم موصيها للفقراء هل الوصيان يعطيها
 فقراء اهل دعوة المسلمين • **قال** • اما فيما مضى فلا بد ان الوعد بشيء
 اذا وضعه في الفقراء واهل الصفا وكانت الوصية غير محدودة للمسلمين
 واهل الدعوة وما في الاختيار فلا يجزي الا الفقراء اهل الدعوة وهو سواء
 عندي لان الوصية وقعت منهم • **قال** • الشيخ جاعده نجيب مثل قوله
 في هذا اكلمنا الان قول الفقهاء فيما يجب ويغفون ان لا يقدم في هذا ان يلزمه
 الضمان فها مضى لا بد على شيء من نفي الضمان ولا ثبوته واما يدل تصحيح
 المعقود على التوقف منه عن الحكم فيه بشيء منها وان كان الاقرب اليه
 امرة انه لا يكون فيما للسائل زيادة فائدة فهو حسن في المعقود • لان الوقف
 عند القول في شيء والحكم فيه بشيء وغير علم الزم • ولو انه قيل فيه على
 العادة لشيء من هذه الوصية واهل الدعوة الحق في فقر القوم واهل الذمة
 وما اوصوه كذلك لاهل الخلاف • **لدين المسلمين** • في فقر اهل العهد ^{للمسلمين}
 انه قد ذكر الاولى والى عمالا ينبغي فلا يعود بمثلها • وان كان الاضمان عليه

لقلنا

لقولنا في قوله بعد انه غور خارج والصواب على ما ذكرناه ونحن به نقول والدال الموفق
 للصواب وآذا الوصية للمسلمين في علي بن ابي طالب ما يختلف فيه لمن تكون فصيل
 لاهل الولايين وقول ثاني لاهل الدعوة وفي قول ثالث لاهل الاقرار بالدعوة
 وعلى قول الرابع فجميع اهل الاقرار فيدخل فيها اهل الخلاف وعلى هذا فاذا جا
 وخو طهر الوصية واهل الدعوة للمسلمين فجوازها على اهل الوصية منهم للفقهاء
 ظهر وهذا العموم اهل الحق والاصل كما في حكمها وانما كان الايجاب البناء ان يعطى
 فقهاء اهل الدعوة الحق للمسلمين لا الخبيثين ان يعطى منها فقهاء الخالفين ولكن
 الجواز انفاذها على الخصوص في اولئك لا ينافيهم وهو لا ينافي في الدلالة **مسند**
 ومنه اذا اوصى رجل الى ثلاثة اوصياء وجعل مع احد هم اموالا كان عنه بالمضاربة
 ثم قال هذه الدلالة اذا انا من اجعلهم للوصية او امثال هذا الكلام هل الد
 ان يحكمها يجعلهم للوصية بهذا القول كانت الوصية بخط عدل ام لا **الثبت**
 اذا جعله هو وغيرة اوصياء وجعل لهم كل يقع مقام صاحب هل هذا الرجل
 المستأجر هذه الدلالة ان يبالغ منها اشراك في الوصية كما لو ثقات وغير
 ثقات وكذلك هل الدان يعطى منها انا سألهم قوه اذا كانت للفقهاء وطمان
 قلبها هم لا يجوزونها ولو كانوا غير ثقات وكذلك اذا اعترض انسان وكيل
 هذا الوصي في انفاذ هذه الدلالة التي للفقهاء في شياء قبل ان يباذ الوصي على العلم
 الوصي اعم له ذلك ما يلزم هذا الرجل للفقهاء والوصي في ذلك **قال** اما هذا الرجل
 للوصي فقوله لوصية اجعل قبلك في وصيتي او لوصيتي قد جعل وصيتي
 انفاذ وصيتته وجعل الغيرة ان ينفذ وصيتته وبالله فهذا ان ينفذ ما صح معه
 اذا جعل له ما جعل لهم على الانفاذ ولم يشرك في ذلك **والجواز** الدان يقضى بال
 اطاعته في الاذن عليه وصي وغيرة **واما** مستور الحال اذا رجمت الاذنة منه
 نقول يجوز معونته على ما صح من ذلك **والثبوت** او في خاصة عند الزينة وهو احس
 القلوب بقلعة الضبط والادانة **قال** الشيخ جاعل في بعض في نفسي

وقول الموصي كذلك في ثبوت تقي لا تقي عليه لأنه لم يجعلها بنفسه لذلك فلا أثر
 أن يجعلها عند موتته فكيف يصح على فقهاء وقال جواهره وثبوتها لم يخطئ لأنه
 مما يخرج فيه معنى الاختلاف وعلى الوجهين فإذ ما صح وثبت بالحق بما قد جعله
 فيه وصياله وقيل بالحق في جواز إيفاء ما صح معه بعد اختلاف القول
 بالذي وقد مضى القول فيما أوصى عليه وحله وعلى كل حال فما جاز له إيفاءه فيقول
 على هذا منها أن احتاج إليها أو غيرها بالعدل ويجوز له الانفراد في الإيفاء
 لما جاز له إيفاءه أو كان عليه غيره وأولئك الأوصياء على خلاف جعله له
 ولا بأس بما عانته إذا كان ثقة وقيل كذلك أن يكون مأمونا على قول الذي يبيع الأصول
 فحق يصح وصايتها مع من المالا أن يعينه فيما قبل ويجوز للموصي أن يستعين
 في إيفاء الوصايا وغيره من الحقوق التي له أو عليه من المال كما إيفاءها بغيره
 من راعته على ما سئل الميرور به فيه وما غير المأمون فلا إلا فيما يكون من
 ذلك مختصة فان فعل غير ذلك فأنسلت شيئا منها إلى أحد وصح معه بلوغ ط
 الحق المأهله فقد نفذها ورث منها وإن كان التي ما يمنع منه لجه عليه بما يغيب
 به عنه وقال الموصي أن لا يجزيه وقال الموصي معه بلوغه فعليه ضمانه لأنه لا
 أن يكون رضى الوارث أو غيره وهو محال ويجوز له والرضى منه فلا شيء
 عليه إلا أن يكون ما يبق من المال ليس فيه لأهل الحقوق والوصايا أو قالوا
 لهم ولا رضى من أنفذ شيئا والوصايا عن الموصي طال غير الوصي وأما بعد
 أن صح معه فأرجو أن يتم ذلك ويكون بطلانها جميعا ونحو هذا يوجد في آثار
 المسلمين من أهل العلم ولكن لا يرجع للعارض مثل هذا فإنه لا يجوز له وعليه
 أن لو نفذ له ولو صح إذا لم يكن في الورثة وفي بعض القول أن الوارث مع غيره
 إذا أنفذ شيئا والوصايا عن الميرور أنه يضمن لشكائه قد يكون لهم ما أنفذ
 فإن صح ذلك مع الوصي وأما فيما صح معه ورضى به بهي وإذا ثبت هذا في
 الوارث على ما ذكرناه في غير أوكد ويجوز في الوارث أن يكون عليه ما أنفذ

من شيء صحيح معه في المال قامت به الحجة فجاز على الورثة فبعد صحيح ثبت فان انكس
 في هذا الموضع ظلم لا يعلم ولا علم لم يعلم الان يصح عليه انفاذ المال فيحكم لهم
 به عليه الحجة عن قيام الحجة به فيعقد ما لا مقدار ما يكون له • فان قدر على الاستناح
 في السجاية وغير مجاهدة واما فيما لا يعلم انه صحيح معهم ولم تقم به حجة حتى عليهم
 فعليه طوعا من نفسه الطالب ان يحكم به عليه طوعا الحاكم يلزمه حكمه ولا يجوز له استع
 زاد الله اليهم على حال • واما لو كان منهم تغيير في الظاهر له وقوله فكيف فلا شيء عليه فما
 يعلم به انه في حجة المال لا يشك فيه وليس عليه ان يعلمهم بذلك ان لم يعملونه الا فيما
 يختلف في جوانحه وثبوتها فان اتوه ورضوا به على وجه ما يجوز منهم ولا فضاهه
 لازمه وعليه ادائه الى هذا وتقوم به الحجة التي هي في حكم الظاهر حجة وتحكم به حاكم
 بالعدل يلزمه حكمه وقد مضى القول في مع الوصيان انه ولا فهو بما يحق للاختلاف على
 حال وهذا ولد في الانفاذ والوارث مع غيره في هذا الموضع على قولنا في حجة بغير
 الوصي فانه هو الذي يختار في قبيل اليد واليد علم • **مسألة** ومنه وروايت ^{صحيحة}
 لانا مع ودين وغير مع ودين وارسلها لهم مع • واما فقهه هل يسلم وهذه
 الوصية ببلغ الرسول ولو يبلغ • **قال** اما اذا بلغت ارباها ايد وارسلها
 فذلك خلاصه واما اذا لم تصل وكان رسلاها بيد ثقة يجوز له ان يستعين به
 على ذلك في وقت تلفت فلا ضمان عليه وهي في مال الهاكك على ما روي في هذا وغير
 الثقة فالوصي ضامن لها حتى يؤدها وبال نفسه • قال الشيخ جاعدر خيس مثل قوله
 ان بلغت ارباها وكفى لا شرط في خلاصه ان يكون في بلوغها ايد وارسلها
 فالحق لا يري ذلك شرط في الخلاص لان لو كان الا في ما كذلك كان بلوغها هنا كذا
 اليهم على يد غيره لا يبرئ منها وهذا مالا اعلم به • واما اذا تبلغ وكان اساله
 لها في موضع ماله عليه والله ان يخرجها او يوصلها فالضمان عليه في ماله ولو كان
 الرسول لها ثقة واما في مواضع ماله وعليه وجه الموصي ها وهي يد الثقة تلفت ^{فيل}
 وصولها فلا ضمان عليه وهي ماله الموصي يخرج وثالثه مع غير ها او الوصايا او في

بها وواجبة لها وان هو ان سلمها مع غير ثقة ولا من يؤم عليها فالضمان عليها لان
 يكون ذلك عن اذن من عليه شيء ماله ويجوز فيها امانة وليس على الوصي ولا في مال المالك
 رجوع فيها بشيء وعلى حال المالك **مسألة** ابن عبيد ان وفيه هلكه وجد ملك
 في ورقة وصيته وقد جعل فلان هذا محمد بن خالد وصيته جائز الماد والفعل فهل يكون
 على هذا الوصي اقتضاء ديون المالك لا لئلا ان اريت اذ كان لها الكد ديون على
 اناس لا يعرفهم الوصي غير المالك ان او على مفا ليس قال بعض المسلمين لا يكون
 وصيا هذه اللفظة وحدها حق بخلاف ما جعله وصيا فينبذ وقال انه يكون
 وصيا هذه اللفظة وحدها في انفاذ وصيته وفي قضاء دينه وعليها الاجتهاد في
 اقتضاء ديونه والذين لا يعرفهم فلا يلزمه شيء وكذلك المفا ليس لا يلزمه فهم
 شيء والله اعلم **مسألة** رجل يوصي بثلاث صدقات فبعض الثلاث افلاج ولحقين
 خدمة الافلاج في ذلك هذه الثلاث الشاغل الفلج كذا لفلج كذا او بعد زمان
 الا انفاذ من في الافلاج المذكورة فوجد من اربع صدقات لم يحكم الشاغل الا لثلاثة
 قال بعض المسلمين ان هذه الصدقة للورثة وقيل للوصي وقيل غير ذلك الملقطة و
 قيل انها تكون موقوف على المالك لان ديون اهلها والله اعلم **مسألة** واذ كان وصي
 المالك غير حاضر فاشترى احد الورثة للمالك فبما وساهم بحقه قبل ذلك
 بغير الوصي لان هذا لا يمكن تأخير الوصي فاما حضور الوصي فبما وساهم منه
 سلموا الى القبر ولهم الكفا يجوز ان يدفع لهم ذلك اذ كان في ورثته دينهم او غايب
 او معتوه ام لا **قال** اصح ان الوارث فعل ما ذكره جاز للوصي ان يسلم اليه
 وقال المالك على قول بعض المسلمين والله اعلم **م** ناصر نجيب في رجاله
 وطمان وزمجان وكل زوجة منهما في وطنه وطنبه وكل زوجة اولاد منه وكتب
 عزاء وكتب لثلاثة اوصياء له وتوفي في خلا وطنبه يكون انفاذ عاقبة في وطنه عاقبة
 ام في وطنه الذي توفي فيه **قال** لم تكن وصية العزاء مقبولة ومخصوصة
 بمكان وكانت على اري الوصي فاجعله الوصي من العزاء في الموضع الذي مات فيه ولا
 اوكليهما

او كلها فواسع لذلك وللعلامة **مسألة** ابن عبيدان واما الوصي اذا انفذ الحق
 التي هي على الهاكك ولم يدها اهل الحقوق الاوراق التي مكتوب فيها الحق على فحين
 له ان يمشي الاوراق ولم يزل امور الناس على مثل هذا لان التعارف بين الناس لا
 يفسد احد حقها على احد ولم يدها الورقة بان نفسه تسمع بالقرطاسة ولم يدها فيها
 • والامانة تحكم الاحكام دين الله عز وجل وكذلك ورقة الوصية اذا انفذ الوصي ما
 فيها ولم يكن الورقة ممن فحينئذ ان يمشيها وان ضل على الكتاب المكتوب وغير
 ان يمشيها فذلك حسن عندي وعجيب في ذلك خوف الاشتباه والله اعلم **مسألة**
 ومنه والوصي اذا ابيع مال الهاكك لقضاء دينه وصاياه فاذ المار الوصي ان يوب
 المالى بعد المدااة عليه ثلاث جمع فهل يكون ايجابه في المال نفسه ام يكفي ولو في
 السوف • قال ان يجايد في المال نفسه في الجملة والبيعة واللفظ في الوجهة مثل
 الوصية في سائر الاموال والله اعلم **مسألة** المبيع وبيع عرضاً ومال الهاكك
 حق الوصاية فلما ان يباع وقبض المشتري ومضى شأ الله قال الوصي ان الشيء القلا
 قد اوصى اليه الهاكك ولم اعلم به عند البيع كيف الحكم في ذلك • قال علي عندي ان
 قال الوصي عند البيع او زوجه الوصية هذا ما خلفه فلان الهاكك او مال الهاكك
 فلان وفلان معروف موصوف • وبيع ما عليه من الدين والوصاية فصح بالبيعة
 العادلة ان هذا اوصى به الهاكك فلان فلان لهذا الوصي ان يرجع اليه بيمينته
 واما ان يقول الوصي هذا للهاكك وانما يباع هذا وقبض يمينته واخره المشتري ^{فليس}
 رجوع ولا نقض على المشتري والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه من مات وجعل
 وصية غير ثقة وحسب الورثة جميع ما تركه وصية هالكهم وصاياه وثق
 وصيهاً او غير ذلك ودفع الوصي هالكهم لينفذ ذلك عن هالكهم ايطيح لهم ما
 خلف هالكهم بعد ذلك • قال ان صح معهم انفاذا اوصى به هالكهم ^{واوصى به}
 طاب لهم ومن الله ولا حتى يصح معهم انفاذ وقول غير الثقة ليكون حجة بزول
 هالكهم التبعة عنهم وان صح عند الحاكم انه خائن ^{واحد} وان صح انه متهم ادخل

عنده عدلاً يعرف انفاذه والدلالة **مسألة** والذي ينادي عليه ثلاث جمع
 ويوجب في البعد يكون النداء يوم الجمعة خاصة في كل يوم وبسبب يوم الجمعة
 ويوجب فيها الملاحاة عام عدداً باليوم **قال** الملاحاة اربعة اسابيع ولعل ذلك في
 موضع الجمعة بخلاف يوم الجمعة لا اجتماع الناس بالجمعة وفي غير يوم الجمعة في
 جميع الناس فعنده ان كاف والدلالة **مسألة** الشيخ احمد رفيع وفي امارة
 وبيعة اضطرت الوصي في دعوت رجل فاجادها فجعلت له ما قال هو اكثر من اربعة
 المثل بثبت ام لا **قال** في هذا يرجع الاجر مثله لانه قد اضطرها الى ذلك وجادها
 وهي بيعة والدلالة **مسألة** وبطل العمال السلطان العادل والجاويز اقامته
 في انفاذ وصيته ولم يترك وصيا قال ابن الشيخ ناصح لا يجوز للادب اهل العدل
 وعن الصبيح يجوز ذلك وعن الشيخ عبد الله محمد بن بشر في ذلك اختلاف فاذا اقاموا
 ثقتهم مبنياً وغير الثقة لا يجوز والدلالة **مسألة** الصبيح ليس له ان يقض
 بالجملة ما يباح له لقضاء دين اهل الكفر انفاذ وصاياه ولا يقبل تولد ان ادعى الجهاد
 لانه يدخل الضمة على غيره ولا بد له ان يبيع مجهولاً ولا غاييب معلوماً وبال
 اهل الكفر قضاء ما عليه بعد الموت وطلب له الحق وحكم الحاكم بشهادة شهود
 المديح والعارضة الحاكم ولو بانفاذ ما على اهل الكفر جماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم
 ان لم يوجد وعلى كل حال لا يقبل قول الوصي الجهاد فيما باع حكم حاكم او غيره حكم
 والدلالة **مسألة** ابن عبد الله وجعل وصيتين واثرت ثورات احد الوصيين
 فقال الخي منهما ان الوصية جميعاً باقية **ان** قيل ان الوصي الباقي منهما مصدق
 ان قال ان وصية اهل الكفر باقية وقيل مصدق في ضمنها لانه عليه شره في الصايات
 ولا يقبل قوله الذي انصف منها انه باق على اهل الكفر والدلالة **مسألة** الشيخ
 جاعد بن خيسر وجوابه له قلت له ان يحبك هذا ان يعلق وصيته على ثقات
 المسلمين مما تكون صفة المعلقة عليهم الوصية هو كل من علم ونفسه انه من
 اهل هذه الملة جاز له الدخول فيها ولو لم يكن لورثته فعايشته ولا لغيره ثم حتى

تقوم الحجة بثبوت عند ورثته ثم ينزل الجوز وهو معا ضد طائر ثم الحجة عند ذلك
 كانت معارضة لهم لاجابة ام لو قامت الحجة بثبوت فلا بد في حوله في انفاذ الوصية
 ان يكون بري الحاكم فيكون هو المدخل فيها او يري جماعة المسلمين عند عدم الحاكم
 والا فلا يصح له دخول فيها **●** قال يجوز له في موضع جواز مع عدم وجوده في مندان
 كان في تلك المرات فان نزل الحكم حتى يصح له والا فاما معا ضد له ثابت لمن قام بها عليه
 من الحجة في ذلك قلت له ولذا اوصو هذا الموضع على ثقات المسلمين فانقصوا هذا ^{اللفظ}
 والعدد اليك في الواحد ام الاثنان ام الثلاثة فصاعدا وهل بين ان يوصي
 ثقات المسلمين وعلى الثقات من المسلمين في هذا وقام الواحد والاثنان الثلاثة
 ام في ذلك سواء على كلا اللفظين **●** قال يجزي على هذا ان يجوز للواحد منهم وان
 جاز لثلاثة من ذلك الذي يرضى ذلك الله اعلم **●** **مسألة** الصبي وقبض الوصي اجزئ
 مال الوصي بنفسه جاز ام فيه اختلاف وما الوجه في ذلك والاختلاف قال ان قد
 على قضي يقضيه من ورث او حاكم كان احب الي وان لم يجد احدا بنفسه **●** قلت له
 ويريجئ شهادة ما يكاد يكون فان كان او وزن لنفسه وكذلك ما خذ في الكفالات
 على قول وجاز له ذلك اذا كان النفس بجوز له ام حتى يات ويكيل له وبن **●** قال ان
 كمال نفسه جاز وان كاله غيره فانه قد استوثق في دينه **●** **مسألة**
 الشيخ جعفر احمد الزكي في الوصايا او يشتري بر طائر وصاة الوصي **●** **مسألة**
● قال اذا صح مع المسلمين ان الموصي عليه ديون الناس وصحة وصاية هذا
 للموصي ولم هذا الوصي عليه وعن هذا المال في قضاء هذا الدين فقد روي الامام
 في ذلك انشاء الله **●** ولو لم يسم الثمن للورثة الا ان يكون الوصي غير ثقة فان وصايته
 لا تجوز ولا بد من دفع الدين شيئا ولا الهالك **●** **مسألة** الشيخ ابو ان محمد
 ولذا اذا ارى الوارث على الوصي ان يباع مال طائر لا يغير عليه ولا حجة عليه ويؤيد
 فداه **●** **مسألة** وقال الوصي ان اخفى عليه وان علم بذلك الحكم **●** قال الفلاة
 والقول قولان لم يعلم حتى يصح انه علم وعليه اليقين بذلك **●** **مسألة**

الشيخ مسعود رمضان وجملات وفكر وصيا في انفاذ وصيته واعتذر للصوم عن
 انفاذ وصيته فانفذ بعض الورثة الوصايا والدين الذي على اهلها كما يجوز ذلك **مسألة**
 قال فقد قال بعض المسلمين ان انفاذ الورثة لوصيته اطلاقا كذا جاز اذا صح انفاذ
 شاهد عدي عدل او قول الموحي طهر بقضائه او موصى بها اهلها كذا وبعضهم يحرم انفاذ
 نصيبه والوصايا والديون والدليل **مسألة** الشيخ جاعد نخيس وفيه ان
 بوصي الزم رمضان لمنزله ولا غيره وغير ذلك من الوصايا التفصيلات
 في ابواب البر تقربا الى الله تعالى واحتياطا على نفسه فيما الزم وحقوق الله وحقوق
 عباده ولم يجد الوصي الذي يكون اهلا لوصي عليه في ذلك الموضع نصية بانفاذ
 الوصايا على وجهها او تطاهر ثقتها وانتهى عليها فما يكون الاولين عني
 بذلك **قال** بوصي الزم ويشهد عليه ومن الزم ان يكون على هذا فيها
 يتطوع له ويلتمس الوصو الثقة وللامون وكل وجه على ما جعل فيه الدليل **مسألة**
مسألة خلف من الغاري ولا طلب الورثة الوصو الحاسبية فيها قمص
 واطاها كذا فقال انفذت الا الشئ الثابت من دين اهلها كذا وصاياها ولا حاسبية
 فعندي انه لا يحكم عليه بحاسبية لكن ان ادعى عليه حقا خالفها كذا فحكم بينهما
 بالحق والعدل والدليل **مسألة** ومنه وجده عن ابن عبيد الله الامارات الوصية
 حكم الوصية منقوضة حتى تصح انها باقية او تنقضها فقال في ذلك الشئ الذي
 يمكن انفاذ في ذلك الوقت في قول بعض المسلمين ولما مثل الصيام وكان ذلك في شهر
 رمضان او مثل حجة وذلك لا يمكن انفاذ في ذلك الوقت القريب فذلك حكمه في حق
 بعض الوقت بعد ما يمكن انفاذ على قول والدليل **مسألة** والمريض اذا وصي
 في الليل بالظلام ولما لم يزل يلهو ولم يزل يلهو بالظلام في النهار اوسع الوصي
 انفاذ ما وصوه اتم به الورثة او غيره **قال** ما في الحكم فلا يجوز ذلك **مسألة** وما
 في الدليل ان اذا لم يشكوا في ذلك لم يحل بيمينه ومن ذلك ما لا يجوز فاجابوا
 ان لا يضيف في ذلك الدليل **مسألة** ان عبيد الله وجوز للصوم ان يبيع

وقال الموصي في السيرة ويقف عند كيف ما قدر اذا لم تكن له يتيمة على وصايته ومنعه
 الحاكم عن البيع ويحجب اذ يباع في السيرة في وقف الثمن على الورثة سدا للرجوع لاحد
 ان يشتري منه الا ان يعلم ان الموصي اليما كان يعلم ان هذا المال الذي يريده يبيعه
 للموصي فان كان لا يعلم ان الموصي جاز له ان يشتري منه فان ابي الورثة ان يردوا
 وحقتهم وهذا المال مضي اليهم ان استند له ذلك في رجوعه فيها بينه وبين الله والله
 اعلم **مسألة** المصطفى الحاكم والموصي اذا اشترط ان يبيعا نذر مال الميت الشارط
 الذي يزيل عنهما الفهمان فان صح في هذا البيع ما يوجب النقض في البيع وعيب فيه
 ولم يعلم به المشتري او جهاله والمشتري في البيع انك الشارط ويحل للنقض الماشري
 النقض ورجوعه بذلك في حال الحكم حتى يعلم ويكون رد ذلك الماشري على من يباع له
 على البائع القيام بذلك في حال الحكم كيف صفة ذلك قال هذا شرط ينفع به البائع
 والزم الفهمان في حاله ولا يبطل حجة المشتري والداعي **مسألة** الشيخ سلمان
 محمد ملا وطاع على الموصي في الحقوق على الحاكم الموصي ان كان يمكن قضاء تلك الحقوق
 وبعد علمه هوها وغيره ان يكون هو علم بقضائها فهو عني غير ياتية في ظاهر الحكم
 حتى نعلم انها باقية بعد وليس له ولا عليه قضاء تلك الحقوق في حال الحكم وان
 كانت تلك الحقوق التي علمها الموصي على الحاكم الموصي يمكن قضاؤها باجوبة الوجوه
 بعد صوره على انها قد قيل ان لدان بغضها او مالها ان كان صدقها هل الحقوق
 الورثة فان لم يرد قوه ولم يرضوا بقضاؤها وطله فاذا منعته حجة حق عن قضاء
 تلك الحقوق فليس له قضاؤها في ظاهر الحكم والداعي **مسألة** الزاوي عن رجل
 جعل ابوه وصيا له في انفاذ وصاياه وقضاء دينه واقتضاء ديونه وكتب له اجرا على
 ذلك ثم هلك عن دين يستوفى ماله هذا الواجب ثابته ام لا قال ان كان وصيه له
 بالعبارة وصيته وكان الدين يستوفى ماله فعندى انه لا اثبت له هذه الوصية الذين
 اوله عند ولا بد له والقيام في انفاذ دين والده اذا كان قد نوى له في قضاء في حياته
 بذلك لان منعه مانع عنه لا يقد عليه والداع **مسألة** ومنه وفي رجل مائة

الحج فارتدت عنه **ب**رأ او لا يسلم او غير ذلك وارسل عنه غيره وله العشرة **التي** يسلم
 عنه حتى يبعده وياتي بقيمته عوضا مثل زكوات او غير ذلك نساؤه وباع هذا الذي
 ارسل عنه وكتب في دفتره بخط يده قلعة فلان كذا وكذا وقلعة فلان كذا وكذا
 ثم مات هذا الذي قبل ان ياخذ العوض رجعت اليه الدارهم وبنوا حتى له قولتي لي
 جابر ان اعطى اصحاب الرسايل كما كتبت في دفتره بخط يده ادا كنت اعود خطام ليس
 لي ذلكم خلف هذا الرجل يتلأ كيف اصنع **•** قال لليبين لي جوان العمل به على هذا من
 دفتره حتى يصح بغيره على وجهه تقوم به الحجة فهو فيد على شيء ويعينه في غيره من
 تلك الدارهم او غيرهما او يصح انه في كل ما يلزمه به ضمان على حال فيكون عليه
 في المال والافلان وان غرقه من خطيئه لانه ليس باقرا في الاوصية ولا فيد على تلك
 الدارهم على ان ما هو في الدارهم فيها ولا في غيرها باقرا على حال لم يذهب عليه في حياته
 على وجهه يكون له في الدارهم ولا بعد فانه فكيف يجوز لكان تعطى ذلكم والمه كما هو
 في دفتره بغير حجة فيد عن لازم او جابر فاني لا اري هذا فاعلم لو كان عن اقرانه **•**
 دعي ما في دفتره وحده فانه على هذا لكان لا شيء من وعلى قول يقول في مثل هذا ضمانه
 حتى يصح له العذر بما به ويركده اذا اصح عليه ان صار على ما يدعون من الاصح في
 يديه فلا فيد وجب اليه بحوله ان يحكم فيه وحكام المسلمين لا يمكن ان تكون منهم وعلى
 كل حال فليس ان تخلف النفس في هذا في حال حتى تعلم ويعينه على انواجه وفي غيره علما
 لانه راب فيد او عن تقوم كالحجة به كذلك او يصح معه انه في اجد ما يلزمه به ضمانه بما
 لا اختلاف فيه ثم لا تقدر على بلوغه بغير حجة من ذلك **•** وعلى هذا يجوز ذلك في
 هذا الوضع ان تعطى غيره ما يكون له وحق بالوصاية عندك وقيل حتى يكون
 عن الحاكم والقول بان لا ضمان عليه حتى يكون منه ما يلزمه به فيد الضمان فهو
 لاكثر **•** قلت له وان ظهرت على هذا الرجل الحاكم المتقدم ذكره ديون ولم
 يخلف لها ما يقضيها هل في الاصح هذه السبايل المذكورة من محاصصون الدنيا
 ام ليس عليهم محاصصة وهل يصير مثل الاجير ام هذه السبايل مثل الامانة عندك

قال فهو عترة الجبر ولكن الاجتهاد مجهول على حاله كانه مما يصدق الاختلاف في
ضمانه ان لم يصح له ما يثبت من ذلكا ويلزم منه في وجهه معنى الدين على قول القول
بضمانه هو الاكثر **●** وفي صحيح لاحد منهم ماله يعينه لم يشاركه فيه غيره وكان به
اولا وان لم يصح خرج فيه معنى ما ذكرنا وكان في موضع ضمانه على قول من تركه كغيره
والديون وعلى قول من يقول انه لا ضمان عليه حتى يصح عليه شيء مما يلزمه الضمان
فلا شيء له الا ما لم يصدق له ذلك **مسألة** **●** ومنه ولا ساقنا انا ولا في الحج وغيره
وارسل عندنا في اناس شي بضائع ليبيعها وله عشها وهي التي يقيمها عوضا نفسا
وبالاجابة ما ارسل عنه وكتبته في دفتره بخط يده فلهذا قال فلان كذا وكذا وقال فلان
كذا وكذا ثم رأت في هذا ما احتسب في ذلك واخذت هذه الدراهم واشترت بها
عوضا او ايتها بعينها هل نرى لي جاز ان اقبض اصحاب الرسايل كل واحد
حقته وعوضا ودراهم اقبضها ورثتها في وكيف الخلاص لي كنت عالما بكونه
الرسايل او غير عالم الا ان وجدت كتابه في دفتره كما وصفت لك قال ان كان لك
علم بهذه الدراهم لا تشك فيها معك انها لذلك المرسلين للسابع لم يصف
عليك فيما عندي في الجاز ان تعطى كذا ماله فان كانت مخلوطة فلم تعرف
لكل واحد منهم بمعينه جاز ان تدفعها اليهم او الى من يقف فيها عنهم حيلة
يقسمونها فيما بينهم على بعض الدراهم **●** في الاى الاعلى الى حال فانه مما يشبه
انه يلحق معنى الاختلاف اذا لم يكن وصيا وعنفك بالحق من ذلك ما نفع **●** وعلى
يخرج على اريد جواز فشا او كرها لم شوى على وجه الاحتساب لاهلها في صحيح
عليك **●** لا هم او امانة فليكن بالرضى لا يأس به الا انهم بالخيار ان شاءوا او لم
لك فآخذوه وان شاءوا الدراهم فلم عليك لان ذلك قد كان منك في اموالهم لا عن
او هم في ضمانك حتى تتخلص ياخذ الاوين منها وان كان في موضع الامانة
بالرضى من جهة الواسع لا يصفى عليك **●** ويخرج على قول ان يكون لهم تلك
الدراهم لا غيرها ولكن في الحال بالا والاقول **●** وان كان فيهم وليس كذلك

تأتي مثل هذا في طالع الادعي نظر الصلاح في الحال فوق ما فيه صاحب له جازك والاد
فالضمان اولي اليك بما ايدع وبطله في مثل هذا على يدك والادعي **مسألة** ابن
عبدان والوصي اذا اتهم الوارث باخذ شيء من امواله اكد كتمان شيء الدان بحلف
الوارث اذا انكر وكان على الموصي ديون وحقوق تحيط بالام لا **مسألة** قال ليس
يعين على الوارث الا ان يكون الوصي وارثا عند الميراث والادعي **مسألة** ومنه وما
الوصي اذا كان له اجرة على انفاذ الوصايا وقضاء الديون ولم ينفذ اكد وغيره
فلا جرح له وما اذا كان له عند في شيء وانفذ الوصايا او في شيء من قضاء الديون
ولو يكن له الانفاذ والقضاء في ذلك الوقت فانه يرفع بقدر ما يعسر عليه عند احد
من ثقات المسلمين فاذا فعل ذلك فانه جاز له اخذ الاجرة ولو رد اليه ذلك للثقة ما
رفع عنه والادعي **مسألة** الشيخ حبيب بن علي في الوصي اذا كان اوصيا له اكد
نحوه ولو يستأجره الوصي من خارج اكد له بكتبها في وصيته وسار اجبا
عن نفسه ورضى فلما احسن له اكد له ذلك لان حاضره شهودا ولو لم يحضره كانت
ليكتب الذي عليه ووصي لمحضه الشهود الحاضرين ان علي في طيحة لفلان
فلان وبلغت شهادتهم الوصية المحض لو صيد ان يؤجر ماله وولد له يتيم
قال اذا كان الشهود مأمورين على الشهادة في الامانة عليه في الاول الثلث والحق
الوصي ان يخرج ما وكل له والادعي **مسألة** واذا غلب الوصي مناعة في
الوصية ثقيل المونة في تصحيح الوصية عليه وما كان من المونة في مناعة
في المال في السقاية فذلك في المال والادعي **مسألة** الشيخ جاعل من عيسى
الوصي ومنه عليه حقوق للناس فما وصي بها عند حل بلفظ ثابت وجعله
وصية على انفاذ ما اوصى به يجوز للوصي ان ينفذ ما اوصى به هذا الرجل علانية
ام لا **مسألة** اريد ان وجدت هذه الحقوق مكتوبة بخط الموصي في كتاب غيره
ما القول في ذلك اذا كان الوثية انما او بالغين او غايين ككتمان انكر وهذه
الحقوق **مسألة** قال لا اعلم ان يمنع من انفلاها علانية بالامانة معارضه هناك
معارض

معارض يكون له الحق بالملح عليه ولا وقف بين خط الموصي وغيره والكتاب بين
المسلمين بالعدل على الصحيح ما قيل **مسألة** ويجوز في كل شقة ما جاء فيه من الاختلاف ان لا ينفذ
من المكتوب شيئا الا اذا كان الا وكذا كونه حتى يصح بغيرة والدعاء **مسألة**
الشيخ ناصر بن خميس وفي الورثة البالغين اذا ادعوا على شيئا من اموالهم ان يباع ما اهلكهم
لانفاذ وصيته قبل ان يخرج عليهم وقال هو بعته بعد الحج يعلمهم اهل علمه من اهل
مسألة قال ان كان الوصي مسلما ثقة فالقول قوله وهو مصدق موثق ولا يبرأ عليه
في مثل هذا الا ان يدعوا عليه حقا وكان وارثا فعليه اليقين وان لم يكن وارثا فلا
يعين عليه والدعاء **مسألة** ومنه ورواوي شيوخ الإصلاح فلج او مسير جعل
وصيته بعض ورثته وهم بالغون كلهم فاستأجل حله ورثته وصيته ليصلح الفلج
او المسير بما اوصى به اهلكه وغيره ان يشاء والمستأجر ثمة الورثة لانهم لا ط
بعارضونهم فيما يفعل فعل يجوز في بعضه عن وصيته اهلكه لا افعاله ذلك بعد
القول فلا يضيق ما كوت هنا في قول بعض المسلمين **مسألة** ان ثبت وان لم يشأ
من قبله لا طلب منهم الا تمام وبعد ان فيها عندهم انهم مقصودون له في جميع افعاله
ايكفي ذلك **مسألة** قال كاف على قول الداعي **مسألة** ومنه والوصي اذا قول
احدا على خذ فلج وموضع الموضع او وقت الوقت عما اوصى به الموصي لم يقا
طعه مقامه ثابتة في الاحكام وفعل ذلك وقال على سبيل ما كان بينهم هل يجوز
ان يسم الوصي ما اوصى به للموصي ذلك ويكون ذلك انفاذا ما اوصى به اهلكه قال
كاف على قول الداعي **مسألة** وعلى قول ارجاء للموصي شرطا يباع بالنداء وقال
الموصي اذا وقف عند ان يباذله بما وافق من يرضى عليه قال ارجاء ان يباذله بما
وقف عنده وان مازل محسن وعلى قول من يحذر له ذلك فلا يكون الا بعد طيبة نفس
وقف عليه ورضاه والدعاء **مسألة** ومن اشترى شيئا من اهل قامة فليس
قيامه حجة في انفاذ وصيته وترك ابنا ما لم يعرف بخيانته يجوز للشراء وعنده
مسألة قال عن الشيخ ناصر لابن تيمية وعن الشيخ سعيد بن شيبان اذا كان المقام ثقة

في غير الشراء منه وعن الشيخ عبد الله كذلك وتركه اوله والد اعلم **مسد** واذا
غير للشئ في ما اشتراه وطال الهاك او غيره لا يجوز له ان يبيعه الغير عند الوصي
او مع وكيل الغائب **وامع** البايع بنفسه لا مع الحاكم فقط ان قال عن الشيخ
ناصر جاز عند البايع اذا كان البايع عالما بالعيب **وعن** الشيخ سعيد يجوز
الغير لكن اذا تناكر فيحتاج الحاكم وعن الشيخ عبد الله لا يعدم الاختلاف
غير انما حصل الغير مع الحاكم فان لم يكن في جماعة المسلمين الذي تقوم لهم الحجة
والدعوى **مسد** عن الشيخ ناصر عيسى في الوصي هل يجوز له ان يبيع من
اصول الهاك لاكثر مما على الهاك من الحقوق وهل يسعد ان يبيع لعدة اموال
الهاك للبايع بالخيار ام لا يجوز له الاقتضاء الحقوق والديون التي ليست في
شئ من بيع الخيار **قال** لا يبيع البيع للمال الهاك فيما عليه الا بقدر ما عليه
الا بضي الورثة اذا كانوا ممن يجوز رضاهم وعملون او هو ذاك البيع لعدة ما با
بيع خيار اذا اراد صلحا وتوفيرا فلا يخرج اجازة ذلك قول المسلمين والد
اعلم **مسد** لا نقصان على حجة الوصي اذا قضى للوصي شيئا مما اوتيه في
حوائد اذا لم يرجع عما اوصى له بالاجرة منها شيء والد اعلم **مسد** ان اوصى
ان وصاه الهاك في قضاء دينه واقتضاء ديونه وقبل له بذلك فعندى ان
عليه المطالبة ان صح عليه الحق للهاك ان قدر على ذلك الا ان يكون الورثة
بالغير فالكفون وهو رواية وهذه المطالبة وان لم يكن اوصاه الذي انفاذ
الوصايا واقتضاء الديون لم يكن عليه ذلك الا اذا كان قد قضى الديون وانفذ
الوصايا والد اعلم **مسد** وجواب لابن عبيد الله وليس للوصي ان يخلف
الذين عليهم الحقوق للهاك الا ان يكون وان شأوا والد اعلم **مسد** المبيع ان
الميت اذا كانت ملكه لا تكفي الحقوق التي عليه في اجرة انفاذها ورثت بالمسلمين
وفي غير الامام عن الصواني والزكوة وان كانت تكفي لها والاجرة الانفاذ
فمن مال الهاك والد اعلم **مسد** ومن احسب فانفذ وصيته ميت

له وهو غايب والمصدق في المصلحة لا تتأله وله وثقة بالغوث أو يتام فاجزوا اذ لم
له الوصي والمنفذ فعل ذلك لم يضق على حسب ما عندي والدلالة على **مسألة** الوصي في
ثقة يبيع متاعا طاهرا ويقول الله وصيته فانما يعجبني ان يفعل ذلك منه ويشترى
منه ويقبل قوله فيما ينفذ عنه او عينه على الانفاذ والدلالة على **مسألة** رجل وصي رجل
فسلم الوصي الخ درهم وقال هذه اوصولك فلان فعل الجان اخذها منه قال الذي
وجدت ان اذا قال ان هذه الدراهم لكم وصية فلان جاز انك اخذها ما لم تعلم انها
من مال الموصي فانما علمت لو يكن لك اخذها الا ان يكون الوصي ثقة **وقال** ايضا
اذا قال الوصي هذه الدراهم اوصي لك فلان انت واخوك وهذا سهمك لم يكن لك
اخذها سلمه اليك حتى تعلم ان اخوك قد صار اليهم سهاهم من الوصية او يكون الوصي
ثقة فحسبنا لا بأس عليك بما اخذت فان اخذت منه وهو غير ثقة لم يملكها من **لك**
فيما اخذت والدلالة على **مسألة** الشيخ تيسر عيلا يعجبني ان يوكل الوصي بكيل في
قبض الانفاذ وصية الا ان يكون الهاكك طوبى جعل ذلك **وقال** ان يستعين على
انفاذ الوصية التي رجت عليه عن شاة وثقات المسلمين واذا كانت الوكالة فلا تثبت
فلا معنى لك كاتب ان يشغلها نفسه والدلالة على **مسألة** التاملي في رجل وصي وصية
على غير ثقة ومات الموصي وكذلك اذا كان الوكيل غير ثقة يجوز لاحد ان يعين هذا الوصي
والوكيل في الوصية والشئ الذي وكل فيه ويجوز قبض ما يدفعه الوصي وثوق الكفالة
وغير ذلك **قال** ما عانت هذا الوصي بالحساب فلا يضيق ذلك بها الاكل
والقبض ولا اخذت عنه فاذا اوتوا به وقال الهاكك فلا يضيق ذلك في معنى الحكم وانما ان
قال انه وقال الهاكك فلا يجوز منه ولا يقبض ولا يوكل اذا كان الوصي غير ثقة حتى يصح
عنده ان الهاكك وصي ابذلك لا يخرج من ثلث مال الهاكك اذا كان وصيه والده
اعلى **مسألة** ومنه الوصي اذا ابيع شئ ومثلح الموصي فتورى عليه بلخ
عنا فاسترحصه لم يبعه على نظر المصلا ثم لا يبعه فلم يبلغ الا ان لا ضما عليه
فيما عندي اذا كان قصده الصلاح والدلالة على **مسألة** ومنه فهو وصي له اخذ شئ

واللاههم ووات الموحي ونوري على شوق ومتاع فاشترى للموحي ومتاع واشترى
 بقدر طر ووصوله بدعوى جريد ان لا يوفق في ما اشترى ولا يجعل كذلك قبل او وصوله
 بدعوى الوحي ان لا يبطا لهذا ان كان يعلم ان الهاك قد وصوله بقدر طاعليه
 ما اشترى وطال الهاك **قال** في ذلك اختلاف **قال** لا يكون ذلك الا بالمؤاظة
 الا ان يبيع عليه الوحي ذلك عال في الوصية وقول اذا صار عليه الملامهم
 مثل ما سقط عند لم يحتج الى موافاة والد على **مسألة** الشيخ جاعل في
 قلت له والرجل واللا ان لم يجد وصيا ثقة يوصيان عليه اذا يصنعان فيما
 بينهما من الحقوق والوصايا **قال** يكتبان وصيتهما ويشهدان عليها
 يكونان على التماس الوحي ان يجلا او يعونا على ذلك والد على **مسألة**
 ومنه وهل يجوز الاثبات في الوصية اذا كان الوحي غير ثقة الا ان يطهر
 قلوبه لينفذ في تلك الوصية الا ان يخوف علمه حوالا الجمل وقلة الخدم
 والهمة في سعة انفاذ ذلك ما اعطى ولاها له في حواله **قال** لا يجوز ان
 تجعل وصيا غير ثقة واول ذلك ان يكون تامونا لا يدخل فيما لا يسعه من
 تلك الوصية بعلم ولا جمل والد على **مسألة** الشيخ هل للمعتمد
 العدوي في وصية اللسان على الوحي بغير ايشهاد ولا خط عدل الوحي
 انفاذ ذلك في الهاك ايتا او غيا با وبلغا **قال** ان جازي للموحي انفاذ
 ما صح معه الوصاية بالثقة في طاعة الله والد على **مسألة**
 ومنه اذا مال الهاك فيها قبل الايباع في حقايب حتى بقدر علمه خوف التلف وقول
 يقام له وكيل وقيل المسلمين ليقض له حقه بعلابح والنجي الشيخ سعيد احمد
 ان يترك حقايب في جملة مال الهاك ويشهد البتالي عدولا على ذلك
 واما الشيخ جاعل في كان ان يخرج مال الغايب ومال الهاك ويترك
 حيث يؤمر عليه فانه ذهاب للمال الذي الورثة ويذهب بذهب مال
 الغايب والد على **مسألة** الفقهاء هنا خلفان في وصية هاهنا كذا

له في الوصية حق الوصية في يد الوارث فلم يقدّر الوصي ينقر عنهما منه ثم إذا خالف
على الوارث في انتزاع الوصية وكتب للوارث خطأ يجوز خطا منه الله عليه حق
ولا دعوى من قبل الوصية فلما قبض الوصية غيّر الكتابة التي كتبها على نفسه الجور
له الغير في ذلك **لا** قال أكتب على نفسه خطأ الجاني خطره وإبطال محذور عمله
ما هو عليه فهو ثابت عليه في ظاهر الحكم على رأي رأي الكتابة والجاني خطه تقوم
مقام الشاهد بين المسلمين • وإذا إذا شهد بين الكتابة على نفسه وتقوم به
الحجة والشهود أن ذلك احتياكه على استخراج الوصية في الورثة متوقفاً
نهما التي قبضت على هذا الرجوع فيما عدى ولا يرى بطلان حجة بذلك
له من وجوه قوله الحق بلون ذلك **والداعلي** **مسألة** الشيخ جعفر عيسى
ويشغى للوارث أن ياورى من لا يورث له ولا يورث له ولا يورث له ولا يورث له ولا يورث له
يقيم ويترك الصوم عن ذلك بالاجتزاع يجوز للوارث والداعلي **مسألة** ومنه
في الوصية إذا استقرض بعض المداير من أوصيه أياها على أو وصي عليه المتفق له
نفاذها فمن رأى منه حاجة وصورة ولا عمل الفقهاء لم تحضر تلك الدارهم
الموصى بها تكفيده نيته في ذلك ولو لم يظهر ذلك لنا قترض عنه أم عليه إظهار
ذلك عند المقرض من القرض أنه يقرض على مال الفقهاء لا لنفسه حتى يكون
القرض واقعاً بعلم منهما جميعاً • فعلى معنى قوله بعد أن عرض عليه ذلك فأنشأ
تكفيد منه نيته في ذلك لنفسه ولو لم يظهر ذلك على راقترض منه الدار يكون
هناك **لا** وجوبه الأبرضا أو على حال **والداعلي** **مسألة** الفقهاء هنا
رخلفان رحمه الله في الوصية إذا كان على يده بعض الكتب وقفا فاختاره من يكون
ضامناً لها **لا** قال إذا انتزح هذه الكتب التي في الأيوان عليها وغير
دلالة منه لأن انتزاعها عليها بل بحكم الغلبة فهو عدى سالم رضاعها على هذه
الصفة وإن كان انتزاعها سبب منه من الله وغيرها فاختار على لزوم الضمان
إذا صار في يد الأيوان عليها سببه • قلت له وإذا خلق لها كل شيء الجلي

وشهدت به تركته الله موهون غفله بكذا وكذا دون سائر الورثة وشهد
 بذلك كثير من عوالم الناس وحكم القاضي له عطفا هلك كيف الخلاص للصوتي
 قال ما قامت به البيعة في الحلي الله واحد والناس عاقد من موهون بدلائلهم معلنة
 فهو لمنح له وعليه فلا ما قامت به الصفة واما شهادة العوالم والناس
 الذينهم لا تقوم لهم حجة فلا يصح بها ثبوت حكم هو وورثته اهل الكان
 كان قد اخرج منهم بغور حق والمواد التي يستطابده فيد فهو سائر ضمان
 ذلك واما شهادت به التريكة فهو ثابت عليها ويكون ذلك في حقيقتها والبر
 بتدريطينها منه ولعل بعضا او جرب عليها جميع ذلك لا يوزع على غيرهما وليس
 قولها ذلك حجة على سائر الورثة اذا لم يقبلوا قولها قلت له واذ علم الوصي
 ان على اهل البيت قبل طناء المسجد يجوز له ان ينفذ على شيء مما خلفه اهاكم
 فانفذ على غير وجهه ا يكون الوصي ضمنا لذلك قال اذا كان الموصي عالما
 بتعلق هذا الطناء على الموصي بعانة علمه الى ان مات وقعه جعله وصيا في انفاذ
 ما صح معه من الحقوق عليه بما منه جاز له انفاذ على هذه الصفة في بعض
 ما يجوز منه معارض في صلح المسجد والا فلا سبيل الى ذلك الا يصح ان الموصي
 اوصوا بانفاذ او تيم البيعة بقاينه وان غلب عليه فانفذ على غير وجهه جاز في ضمانه
 على وتعدا عليه ذنبه قلت له وان وجد الوصي في الوصي وصية مكتوبة باباح
 محمد بن الفلان فلان ولو رسم قبيلته ولا بدله كيف حكم هذه الدلالة ترجع للدلالة
 ام تكون امانة قال اذا لم يعرف للكتوب له هذه الدلالة بالوصية بصحة تعيينه
 وتعيينه من غيره واو يوزع موقوفه فان كان وصية تفصيلية فهي مبيعة للوصي
 وان كانت ضمنان فحكمها حكم الموقوف له على ما قيل فيد قلت له واذ وجد
 الوصي مكتوبا في الوصية شيئا من الدلالة فلان فلان الفلاني ولو عرفه
 في اي موضع والاخر ولا يعرفه انما حجت ام ميتت كيف حكم هذه الدلالة قال
 اذا لم يعرف موضعه ولم يدرك حاله لا يوزع موقوفه ككتب له ما طبع به وهما

صار موصيا منه فالحكم فيه كما تقدم في التي قبلها • قلت له وإذا وجد الوصي شيئا و
رضاعا لهلك عند أحد والناس طائفان لا يلتصقون بشئ لأن ما باع والد
هو كاف لا نفاذ الوصية يسعد ذلك • قال ليس على الوصي القيام في قبض
امانات الهالك ممن اتقنه عليها في حياته ما صح له انفاذ وصيته بدونها وانما
هو ميراث لو رثته وادها الرجوع اليهم لا غير • قلت له والفخار والارضون
التي خلفها الهالك يلزم الوصي الدخول في القيام فكم ام لا • قال اذا لم تكن
تلك الاصول ونفاذ وصح له انفاذ الوصية بدونها فليس له ولا علم ان يعرض
لها شيء وانما هي ميراث ولا شيء اوتى بها والدعاء • **مسألة** ومنه رجل مات وترك
ورثة فيهم يقيم ووصي الوصية لشيء من العيوب التي فابطها الشيخ وانفذ
الوصي بملأى البالغين فلما بالغ اليتم تمسك بالشرع ولم يرث الوصية لأن
الرجوع سهمه منها على الوصي في حياته وعلى ورثته بعد مائة ن قال انفع لليتم
الرجوع سهمه وذلك المنفذ على الوصي في حياته وعلى ورثته في الد بعد مائة
اذا صح عليها نفاذ ذلك هو بعد غيب ثابت في الشرع لأنه على هذا وإن شأنا لا
له في حيا وضمانه حيا وميتا وانفذ ذلك بملأى الورثة البالغين ورضاعهم
فليس ذلك مما يوجب ثبوته على اليتم اذا لم يرض بد بعد بلوغه وانما يحجب
ثبوته للصين بدونه والدعاء • **مسألة** الشيخ سئل عن عبد اذا اوصى
ببيع مال الهالك او الوصي في شئ من البيع في ذلك وجه من
الصواب وقال بعض المسلمين يكون البيع والوصي غير المراد ان الشراء له ولا
لبائع غير المراد ان الشراء للوصي واما ما كان يرضى اذا اخذ الوصي كما يسع لغيره
فايزله ذلك على قول بعض المسلمين والدعاء • **مسألة** ابن عبيد ان وفي
الوصي اذا كان حاضرا عند كتابة الوصية وسمع الكاتب على الوصي يسع
الوصي في كل لفظة اذ لاها الكاتب عليه يقول نعم ثم مات هذا الوصي وري
هذا الوصي شيئا من المنفذ وصية هذا الوصي لفظا غير ثابت في الاحكام هل له
وصية بهذا

ان ينفذ هذه الوصية على ما سمع وان كانت والموصي كان يرى شفق الموصي
 او لا يرى الا ان يسمع منها الصوت كان الوارث بالغا او قاصرا **قال** انما
 كان هذا اللفظ نهرا او غصنة نارية من الموصي هو الذي يقدر
 على نفسه او وصي في الموصي كان هذا اللفظ الذي يسمعه صحيحا ثابتا في الحكم
 وجعل الموصي وصيا في ذلك جازله ان ينفذ اقره الهالك على نفسه او وصي في الموصي
 برأ شفق الموصي كان اذا كان بين الكاشفا وجهه وهو الذي يقدر بذلك قول
 حق يرى شفقه ويحكمه وقوله الى الدنيا انه جازل وسمع منه ذلك في الظل
 اذا الرخا في الشك في الدنيا انه هو الذي يقدر بذلك وصي به **والله اعلم**
 الشيخ **محمد بن سعيد** عن رجل وصي ابو صابا او الحقوق للناس عليه حقوق
 غير التي في الوصية وصدقا وغيره وترك ماله قليلا كيف يفعل هذا الوصي
قال ان الوصي بهذا او لا فيقضي الديون والحقوق والضمائم اللازمة فان
 فضل لا لا شيء فثلثه للوصايا والثلثان للورثة فان لم يصل الثلث جميع
 الوصايا اقتسط بين الوصايا على قدر ما ينوب ذلك القليل بقلته والكثير بكثرة
 بيد الموصي ولا فاسيع ما يخاف ضياعه كالحب والحق والدواب ثم العوض ثم
 الاعمال الا ان لم يكن بد من بيعها وبيع العوض والدواب في جمعة واحدة ولا
 لاصول في ثلاث شح ويوجب في البعثة والاداء **مسألة** الشيخ **سليمان**
محمد بن ملا والوصي اذا اعتذر عليه شيء من وصية الموصي ان ينفذه في الحال ولا بد
 ان يكون منفذ له وما اقتطاعه ما وجبه خلاصه قال اذا تعذر انفاذ وصية
 الموصي بعدد ما الوصي عند المتي وقته فقد قيل بدفع الوصي تلك الحقوق
 للموصي الحاكم وحكام المسلمين والجماعة المسلمين عند عدم الحاكم لا يتم بقوم
 مقامه عند عدمه والجماعة قد قيل انهم ثمان فصاعدا يقول بعضهم بعضا
 فان قبض الحاكم تلك الحقوق وردها اليه صار امينا فيها وان تجد السبيل
 الى انفاذها على الوجه الذي يحق عند المسلمين وان عدم الحاكم ومعاودة المسلمين
 فقد

تقديرها جازية تقبض الثقة العدل والمسلمين على قول وقال بذلك من أخذ بقوله
 وأما قول المسلمين لم يهلكوا **مسألة** وإذا لم تثبت وصية الهاكك
 وظاهر حكم المسلمين والوصي مطعون قلبه بيمينها النفاذها كان الولد يتيمًا أو
 بالغًا **قال** أن كان في الورثة يتيم لم يجزئ نفاذها على طئنا نة قلبه بل الهاكك
 إلا أن يكون سمع الهاكك بوصي بلغا ثبتت عنده حكم للمسلمين كان أن ينفذ ذلك
 فيما بينه وبين اللد وأن كان الورثة مملكون أو هم ورضوا بذلك جاز له ذلك **مسألة**
اعلم الزامني أن الوصية لا يبطلها اعتدال الوصي منها أن وجب العبد
 بالحق وعلى الورثة نفاذها أن لم يكن فيهم أحد لا يجوز تصرفه في ماله **فإن** كان
 فيهم يتيم أو أشبهه فيقوم لهم الحاكم ويكلف نفاذ وصية الهاكك **وأما** الأقارب
 للمسجد فجاز تسليهم ولو لم يكن وصي ثبت في ذلك بعينه واللد **مسألة**
 الشيخ فقال لعبد الله في نفاذ الوصايا بالصكوك بعين إشهاد على رأي وسرها
 على معنى قوله لا اللفظ بعينه وهو هذا **وفي** وصي الهاكك أنه لا يجوز له ينفذ ما
 يجد مكتوبًا في وصايا الهاكك وصايا وأولاد وصقوت وصماتنا وغير ذلك في
 يعلم ثلاث خصال **أولها** أصحها الاشتغال في الدين **والثاني** أن يكون الوصيان يقول
 الكتاب **وعرف** مكتبة الكاتب الذي كتب وصية الهاكك معرفة صحبة الخالجه
 في ذلك شك **بأن** هذا الخطأ خط الكاتب فلان والحصلة الثانية أن يعرف الكاتب
 بالعدالة وأنه ثقة وثقات المسلمين **والثالثة** التهمة بالخيانة في يده ولا في ثوبه
 الأشياء إلا والقلب مطعون وطيب وقلبه والحصلة الثالثة أن يعلم أصل دخوله
 في الكتابة بين المسلمين **فإن** دخل بأى حجة أو أن يكون بأوامر عادل أو بأمر
 من حكام المسلمين أو بأمر جماعة المسلمين عند علم الداء **والحكمة** اللذين يقوم بهما
 الحق في ذلك **فأذا** علم هذه الخصال الثلاث بلا شك في ذلك ولا ريب جاز له
 نفاذ والأفلا **قلت** له فذا عدمت خصلة وهذه الخصال الثلاث أحسن للوقوف
 عن الانفاذ قال في الوقوف عليه واجب ولا يجوز له الدخول في ذلك أبدا **واللد** **مسألة**

مسألة الشيخ جاعد غيب الوصي في الوصي إذا جعل في انفاذ وصية
ثلاثة رجال فعذر منهم اثنان لعذر أو غير عذر وفي واحد يجوز له انفاذ الوصي
للموصي وحده ولم يجعل الوصي لكل واحد منهم ما جعله لهم جميعاً فكان معنى قوله
ان يجب ان يعام مكانه فعذر في الثقات مع ولم يعذر في الموثوقين على وفق
ما اراد للموصي في انفاذ وصيته فان التفت ذلك والافعال على ميل الاحتساب
وغيره ان نأخذ ذلك الدرس **مسألة** ان يعبدان في الوصي اذا كان كسور
لاحد غايته فيهم وكان في ذلك الوقت تجاوزوا الناس مثل تلك الكسور ثم
جاء وقت لا تجاوزونها بل علم الوصي ذلك تلك الكسور قال اذا صارت الكسور
لا تجاوزان الوصي ياخذ الوصي في انفاذ تلك الكسور وتكون تلك الكسور لورثة
الموصي وان اخذ الوصي الكسور الضعيفة ويدر عنه تجاوز ذلك **مسألة**
السيد هنا خلفان رحمهم الله ورجع الوصي في شيء من الثلث ام ليس للمالك
فيها والثلث ولو عرف الثلث بالوصايا وان يعطى الوصي امرته وهذا في
بين جعل الوصي **قال** قيل في ذلك اختلاف من الفقهاء وسأعاهد الثلث
وبعضها وليس للمالك فعل ذلك الا شهر من قولهم ان الرجعة خارجة عن الحقوق
اللازمة للرجع باستحقاق اياها على عاتقها لا على وجه الوصية التصلية
وعسى بعضهم في عين لفظة جعل الوصي فيعلمها على ظاهر اللفظ وعلى الرأى
وجعلها من الثلث اذا لم يعرف الثلث بجميع الوصايا فما صح والنقصان يكون
على الرجوع **بالحصة** كل علم قد مر ذلك لان الوصي غير انما يحس عند ان
شأنه ان ينفذ الوصية على ما صح لرجعها او عذر منها ولو كان متقبلاً لها
لانه تقبلها بالرجعة تامة لا بنقصان وهذا اذا صح لبعض النقصان
وليس للمالك عذر ذلك عليه لان الاثر قد ورد بالرجعة الوصي تكون في
بيت المال اذا كان مالها كما استمر كما لا بد من فاذا ثبت ذلك فلا يحس
تحكم البعض حكم الكل اذ هو جزء منه ودخل فيه والدلالة **مسألة** الموالي

والموصي

والوصي لا جعل وصي له في قضاء دينه وإنفاذ وصاياه ولم يجعله في اقتضاء ديونه
فإن هذا هو مقتضى دين الهالك ليقتضيه الدين التي على الهالك وإنفذ
منها وصاياه لئلا يبيح شيئا ومقتضى الهالك دفع على الدين وإنفذ منهم تسليم
ما عليهم للهالك كما يحل عليهم الحاكم بذلك لا الهالك قال الله تعالى لم باقتضاء هذه الديون
على هذه الصفة لقضاء ما على الهالك فلا يباع أصل ما للهالك لقضاء ما عليه ولم
ديون حاله غير حجة فهما يدين لنا قال الصبيح إن إجازة الحاكم في اقتضاء
دين الهالك ومع ذلك يجوز ذلك وثبت وإن احتج على الورثة أن يسلموا ما على
الهالك من مال الهالكهم وأن يكونوا في اقتضاء دين الهالك جازون سلم من علمه الدين
إلى هذا الوصي الثقتان كذلك جاز إنشاء الدار والدليل **مسألة** والمحتمل في الوصية
يصير كالوصي في جميع أمور في إنفاذ بعلمه وغير ذلك قال هكذا عند في
القولين وتأني مع الأصول فبعد اختلاف والدعاء على **مسألة** وجعل
وصي له على الإطلاق ولتقيده لم جعل بعد ذلك آخر على مثل ما جعل الأول ولم
يرجع عن الأول ليكون هذا رجوعا عن الأول وهذا أشبه أن بينهما أم ثبت كل
منهما وصيا على حدة قال في الرجوع عن وصية الأول فهما وصيتان له جميعا
وجاز لهما إنفاذ هذه الوصية جميعا وتأني في كل واحد منهما عن صاحبه فلا
يجب في كل لئلا يكون هذا الوصي قد جعل لكل واحد منهما ما لهما جميعا في تنفيذ
بحوزة لأفراد لكل واحد منهما بانفاذ هذه الوصية والدليل على **مسألة** الشيخ
ناصر إمامان وثبت شيئا واحدا قام وليس قياما حجة في إنفاذ وصية
من تركه بابا ولم يعرفه بخباثة لا يصح له الشك أم لا قال لا ثبت وعن الشيخ عود
شهير إذا كان للمقام ثقة فجاز الشك قال الشيخ عبد الله رحمه الله يجوز الثقة
ونكر ذلك وإن وافق والدليل على **مسألة** سألت أبا سعيد عن رجل وصي له
رجل غائب وأشهد على ذلك ثم علم الوصي بذلك فقبل الوصية فعلى من القيام
بالوصية ولا جعده له قال معاذي قبل الوصية ثبت عليه ذلك قلت فيلزم القيام

بالوصية بنفس الوصاية ان فلانا قد جعلك وصيه بشهادة الشهود
 ولو لم يقف على الصك ومعنى الوصية التي وصي بها الهاكلام حتى يقف على الصك
 او فيما او وصي به الهاكلام قال معني صوت الوصية بلفظ البيعة كان
 ذلك صحته وكذا ما صح والوصايا بشهادة البيعة على ما يخرج وصيته او اقر اثبت
 وصيته واقر اثبت والغظم كانت شهادتهم ثابتة ولو لم يوجد في ذلك وصية
 مكتوبتان الوصية لا تصح الا بشهادة من عليها وصحة البيعة كما هكذا
 عنك قول فلان قيل ان فلانا قد جعلك وصيه في قضاء دينه وانفاذ وصيته
 وقال قد قبلت فلان رفع على وصيته ودينه الذي عليه قال ان لا قوم هذا ولا البس
 نفس هذا فثبت انه شئ وقال هذا اهل منزلكم له الرجعة قال معني انه
 قيل لمن بعد القيام بالوصية وليس له في ذلك رجعة قلت له وعندك انه قيل الابل
 ذلك قال اما شئ موكل بالنصف فلا وما على المعني فيخرج عنك ان له الرجعة
 ما لم يكن قبل عن الميت في حياته فصح في ذلك قلت له فان قبلها او الموصي قبل
 موته ولم يخرجها او وصي فلما مات صحت وصيته ودينه فقال الموصي لو علم انه وصي
 بهذا كله هل يكون مثل الاول قال لا يجزي ان يكون مثل الاول ان الله قد مات
 الموصي بعد قبوله للوصية ويكون بذلك كانه قد عظم الموصي اذ مات على حال قبوله
 عنده وله ولانه قد قيل ان للرجعة عن الوصية في حياة الموصي ويعلم فاذا علمه
 قد خرج لم يكن عليه ولا له يعلم رجعت له من حيث ذلك اذ مات الموصي قبل ان
 يخرج ويعلم بذلك فمن هذا اذا اختلف عنك قلت له فان قبلها عن الموصي
 قبل موته على انه يقوم عاينها ويترك ما ثقل عليه هل له شرطه قال معني ان
 له شرطه اذا كان على ذلك وصي اليه قلت له وحكم اذا قبلها بعد موته على
 هذا المعنى قال هكذا عندي وهذا كذلك عندي قلت له فاذا قبلها
 عن الموصي على شرط في كتابه هل يكفي للموصي ذلك لام عليه ان يقوم وصيا آخر في
 قضاء دينه وانفاذ وصيته قال معني ان عليه ذلك ان وجده والا فان كان

اشهد على علي الحقوق والاداء يشهدوا لاولادهم لم يقد على وصي غيره ان يسعدان
 شاكرا الله لان المعدم معذور والداعية **مسألة** الشيخ سعيد احمد الكندي في
 شكا ما باع الوصيا لغيره عرف انه وصي الاول قول الناس اختلاف فقال وقال اذا كان
 المشاهر عند الناس انه وصي جاز الشك وعنده وقال وصاه وقال قال حتى يصح
 انه وصي وقال وقال حتى يصح انه ثقة وهذا القول الشيق في النفس خاص في الاول
 لان الفضلة لا يكون الا بالتقاة العدول الامناء البصيرة بالقضاء الذين يوثقون
 ما يدخلون فيه هذا ما حفظته واطل على الامانة انه لا يدخل في شيء ويجوز ذلك في
 المبطل والداعية **سألت في وصية الوصي** **ومعناه**
ومعناه في وصية الوصي **ووجوب الميراث واحكامها**
 قيل لا في سعيد فان وصي لا يورث عشرة ولا هم ووصي بوصايا تقص الثلث عن
 تمام الوصايا ونقصه هذه العشرة الداعية كيف تقسم هذه الوصية قال قد
 قيل في ذلك باختلاف قال قال تقسم على قسم وصية الاقربون حيث بلغت وقال
 وقال تقسم على اقارب ما كانت تقسم عليهم ان لو كانت الوصية ان لا تنقص شيئا من
 احب الي والداعية **مسألة** الداعية اذا كان في الوصية خالف بين عم وحفها
 الوصية اخذ ابن العم بما اذا خالف لان لم تلحق الوصية ابن العم ولحق الخال
 وان كان للعمي ترك عم او ابن خال ولم يكن معهما ابن عم اخذ ابن الخال كنصف ما
 خذ العم اذا لم يكن بين العم وبين الخال ابن عم فان كان مع ابن الخال ابن عم اخذ
 العم سهمين واخذ ابن العم سهمها واخذ ابن الخال نصف سهم هذا اذا لحقت الوصية
 جميعهم وان وراثة ابن الخال وراثة ابن الخال والداعية **مسألة** ومنه الاخوان المتقون
 هل يكونون كلهم سواء في وصية الاقربون وكذلك الداعية والاداء ولا خلاف ولا ادرهم
 قلنا نعم هذا ان كان الاخوال كلهم اخوال الميت والاداء كلهم اعمام الميت
 كانت عطيتهم سواء ولو كان بعضهم اخ اليمة فيهم واحد وبعضهم اخ اليمة
 فيهم واحد وبعضهم اخ اليمة واحد وكذلك اخواله وكذلك اخوته ونحوهم والداعية

صلى الله عليه وسلم

اشهد على علي الحقوق والاداء يشهدوا لاولادهم لم يقد على وصي غيره ان يسعدان

مسألة ابن عبد الله في وصية الأقرين إذا قسمت ولم يقبض احد منهم
ثم ولد مولود للأقرين يدخل معهم أم لا قال إذا ولد المولود بعد موت الموصي
قول القضاء سنة الشهر ولم تقسم الوصية فان المولود يدخل في الوصية وإن ولد
بعد القضاء سنة الشهر ونزول مات الموصي فليس للمولود شيء وقولان للمولود
سهم ولو ولد بعد موت الموصي بسنتين كغيره ولم تقسم الوصية فله حصته وهذا
القول الشعبي إذا أحست الوصية ولم يأخذ احد الأقرين سهمه ثم ولد للمولود
فانه يحسب مع الأقرين وله سهمه على القول الذي نعمل عليه وأما إذا أخذ
والأقرين سهمه فدخل هذا المولود في الوصية اختلاف والدليل
الذي يلزم من وصية للأقرين بذلك وكذا لا يرثه وعدم الوصي فلو لم يحاسب الموصي
ان يعطى صرف فلو لم يحاسب عنها أم لا قال الشعبي الصرف برضاهم فان كان
فيهم صبيان ان كان للصبيان فباذن ابيهم وان كان ليس له فباذن وليه
وارجوان فبعد قوله انه صرف على سنة البلدان كان لا يمكن قسمها الا بذلك
والدليل **مسألة** في قسم وصية الأقرين وإذا وصى للموصي شيء فاعرف
كم درهما وصوف كم بلغ حساب ذلك فاجعله ميزانك ثم ابدأ بالاولاد رجال الأقرين
فأوف كم فيها من هذا فاضربه في اثنين ثم اضع اليه الدرجة الثالثة بعون النصف
ما فيها فان اخرجت ان تدخل الدرجة الثالثة فانظر كم معك الدرجة الاولى
والثانية فاضربه في اثنين ثم اضع اليه تلك الدرجة الثالثة فأوف ما جقع
عنده ثم قل لا تفعل اذ لم في الوصية سعة واي درجة زادت على الميزان فما
سقطها فأوف ذلك وهذا الفصل ستمائة واضافة مثال ذلك رجل وصى
لأقرين بعشرين درهما فاضرب العشرين في اربعة فذلك ثمانون سهما
فهذا هو للميزان واقرين سبعة بنون ورجلان وستة اخوة واربعة بنات
اخوة وعثمان وخالان فخذ لاولاد بنات بنين وبنات سبعة فان اخرجت
ان تدخل معهم الجد بن حصة بنهم في اثنين فذلك اربعة عشر ثم اضع

الجنتين فذلك مستند عشرون امرت ان تدخل الاخوة فاضركم في الشين فذلك
 اثنان وثلاثون واضفت اليهم الاخوة وهم ستة فذلك ثمانية وثلاثون فان
 امرت ان تدخل في الاخوة فاضركم في اثنين فذلك مستند وعون واضف اليهم
 في الاخوة وهو اربعة فذلك ثمانون ثم لا شيء للاعمام والاخوان لان كان ادخلتهما
 لا على الميراث والدلالة **مسألة** الصبي جاء الاثنان للانسان ان يوصي
 بثلاث ماله لا يوصي وان اوصي لم يخلأ منه وليس على الهالك ان يمد لاهم بريدون
 وينقصون **مسألة** ويلغون الشئ فيسجد الساق اوصي كل احد له شيء ومن
 اوصي لبعض اغار به بشئ دون بعض فانه قد اوصي بحزبه فكل ولو اوصي لثلاثة
 انفس وقيل اوصي واحد منهم فانه بحزبه وقال قال المجتهد حتى يوصي لجميعهم
 والدلالة **مسألة** وفي وصية الاقرب اذا كان الميت قريب في بطن امة
 بعد يترك له منها ماله قال قولن ولدت لافل ستة اشهر ويوم مات الموصي
 فله نصيبه وهو ان القول قول الاب لا يجب له شيء والدلالة **مسألة** وراوى
 الاقرب بقليل بقدر خمس ثم ياوله ماله يسمى حصة الاقرب الكفيلة والى مسلم
 عند الامام لان قال يجزيه ذلك والدلالة **مسألة** والغايون وثمان
 الذين مسافرون في بخار الامام ومقيمون في السواحل مثل عباسية وغيرها
 في وقتنا هذا هم من ائمة الحجّة وهم يحكم عليهم بما يحكم به على ائمة الحجّة
 في جميع الاشياء ام لا قال عندى انهم من قتاله حجة المسلمين الوقت
 ويجوز في امور الاحساب الذي يخاف فوته عليهم في الضياع قلت وهل
 لهم نصيبهم وصية الاقربون وايستمعون طولا في غيبتهم هذه قال
 استحقاقهم وصية الاقربون اختلاف وبهمون اغيايا مودة موصيهم
 ومسافرين والدلالة **مسألة** الزامني واما الغايب والمفقود فيجبني
 ان لا ينق فيهما شيء وصية الاقربين اذا لم يدرنا ان هما بعدا وحيات
 حدودها والدلالة **مسألة** وسألت عن موقوف في حياته على الفقراء والارامل

فبين هل تجزئ ذلك عند الموت او بوصى ثابته وان اتاة الموت بعقبة اجتزأ به
 الاطام **لا** **قال** ان جعل التوقية مكان الوصية الا ان صاحب ان يجعلها بعد اجاز
 ذلك بعض الفقهاء **او** **م** **مس** ابن عبيدان في وصية الاقربين
 اما الجمل فقول لا ينتظر وتقسم الوصية على **حضر** وقول ينتظر اذا كان سجداً بيناً والذى
 يلحق الميت بنسبه من قول ياخذ من الوصية بين تبعاً وقول ياخذ من الاقربين
 الوجهان **وبعد** القول **الحب** **الميت** **و** **ما** تسليم حصته الصبي فانها تسلم اليه
 على قول او تسلم اليه اذا لم تكن متهمه واما التيم تسلم اليه يكفله واما تسلم
 التي بوصى بها الاقربين فان الملائكة تقسم على عشرة السهم على القول الذي نقل
 والظاهر **مس** **عن** الشيخ ناصب خمس اذا بقي شيء من الوصية مما
 لا ينقسم على السهام فلهم فيعطى ما بقي منها **ان** **فقر** **من** **تأله** الوصية وفيه
 اقوال **غير** هذا **و** **لا** **ال** **تقسم** **للا** **للموصي** **بها** **بين** **اصحاب** **الوصية** **الا** **بعد**
 فان الصنف يكون **و** **الوصية** **لا** **ال** **للموصي** **و** **ولا** **قبل** **تسم** **الوصية** **بعد**
 موت الموصي **و** **عشر** **المقسم** **بها** **اعطى** **فيها** **و** **ولا** **قبل** **موت** **الموصي** **ومات** **قبل** **قسم**
الوصية **بعد** **موت** **للموصي** **فسهم** **لو** **تقدم** **و** **ولا** **بعد** **موت** **الموصي** **ومات** **قبل**
قسم **الوصية** **فلا** **يسهم** **له** **و** **من** **ولد** **بعد** **ان** **اخذ** **بعض** **الاقربين** **سهمه** **وتجوز** **احد**
لم **يعط** **ذلك** **المولود** **على** **اكثر** **القول** **و** **اذا** **اسمي** **الموصي** **احد** **الاقربين** **او** **غلط**
في **القسم** **حتى** **مات** **و** **بذلك** **فقول** **لا** **عزم** **عليه** **ولا** **يكون** **بينه** **وبين** **ونسبه** **او** **غلط**
خصوصة **وقول** **عليه** **الضمان** **لان** **الخطا** **مضمون** **واما** **التاخر** **بعد** **الاختار** **اذا**
و **خرج** **من** **المصر** **طاعاً** **للبلد** **او** **لعنه** **او** **لجماعة** **وكان** **تحت** **اوقته** **فله** **سهمه**
وان **كان** **حيث** **لا** **تحت** **اوقته** **او** **حاجباً** **مفقوداً** **او** **المصر** **فلا** **يسهم** **له** **والله** **على**
مس **ابن** **عبيدان** **اكثر** **القول** **اذا** **كان** **احد** **الاقربين** **خلف** **الموت** **ليس**
له **و** **وصية** **الاقربين** **شيء** **ان** **لا** **يكون** **حاجباً** **او** **غائباً** **وان** **كان** **عن** **تأله** **الوصية**
و **موضع** **اعطى** **او** **فيها** **الالميت** **و** **من** **تأله** **الوصية** **او** **وصوله** **الميت** **بوصية**
 فقهه

خصة بها فله كلتا الوصيتين جميعاً وإذا لم تزل الوصية لأدبته وحده وكانت لا
 تقسم إلا في قول نصف شاخته قسمة بينهم كلهم ولو كان لكل واحد فلس واحد
 وإذا كان في وصيته الأقرين مملوك أو مشرك فله سهم كالمسلم الذي أخذتهما
 على أن يؤدعا ويعطى الولد أو الولدة لوليهما الصبي إذا كان أمينين ويعطي
 المعتقة واليتيم القائم بأمرهما من الأمراء والمسلمين **والله اعلم** ومنه وأما
 وصية الأقرين قول أنها تقسم على بيع درجات لا تعد ذلك قول تقسم على بيع
 الأقرين ما صح النسب وهو أن يقول **والله اعلم** **مسألة** الصبي وراعيه يعق
 وحج وزكوة وكفارة إيمان كانت عليه فإن هذا وثالث ماله ولا يدخل الأقرين في هذا
 بشئ **والله اعلم** **مسألة** فمن مات وترك ثلاثة بنين أحدهم قاتل بآلة واحد
 عبد واحد هو مشرك وللا مسلم مات قبل الهد وتوكل وللقاتل ولد للعبد ولد
 والمشرك ولان أحدهما بالغ والأخر صغير فعلى الولد خمسة ما حكم للبراث بينهم
قال في ذلك اختلاف قولان الميراث تقسم بين ورثته دون طوله الأولاد
 وقولان الميراث يوقف على العبد فإن اعتق فيصير له وإن بيع اشترى منه
 وله ما فضل بعد قيمته وهو قول محمد **شعوب** واختار هذا القول وقولان
 القاتل لا يبدان كان قتله خطأ للميراث كله دون طوله المذكورين وإن
 كان قتله عملاً فلا ميراث له وقول للميراث له كان قتله عملاً أو خطأ وهذا
 القول عليه العمل بعد توقف المال وقول أن الميراث قبل قسم المال وأحكم به
 فلا ميراث دون ساير الأولاد وقول لا يرث الميراث ولو لم قبل انفاذ الحكم
 في الميراث وهذا راجح القولين وقولان المالك يكون الولد القاتل وللا العبد
 الحر وللا المسلم الميت دون ولدي للشرك وقد قطع علمها شرك بينهما وقولان
 لا الجميع أولاد الأولاد المذكورين دون الولد الصغير أعني ولد للشرك إذا هو
 في حال الطغولية تبع لأبيه وقولان كانت أم الطفل مسلمة فهو تبع لأمه في
 الإسلام ويدخل في جملة الأولاد في الميراث ويكون للبراث على عدة أولاد الأولاد

كل نسل احد ميراث ابيه ان لو كان اباؤه وارثين وقول للميراث بين اولاد
الاولاد بالسوية دون الولد الصغير وولد المشرك المان يبلغ وسلم قبل الحكم
بالميراث فحينئذ يكون وارثا معهم وقول لا يرثهم على حال وهو عليه العمل **م** ومن
تختار توقيف على الولد العبد على ما مضى وان مات عبدا فيكون الميراث بين جملة
اولاد الاولاد بالسوية دون ولد المشرك وهو الولد الصغير وعلى قوله لا يرثه
المال على الذين المالك فان المالك يكون بين اربعة اولاد الاولاد اربعة اودون ولد
المشرك الصبي **الدعاء** **مسد** واذا كان احد لیس له خلف ذكر ولا خلف
انثى واخرج وقيل سته ما غلط ان ميراث هذا ميراث مشكل وهو الخنثى
والدعاء **مسد** والاول بالقتل البرث من او يقتله اذا كان يرثه او لا
قال ان كان مطاعا فلا يرثه والا فغيره اختلاف قول ثورثه وقول لا يرثه والله
اعلى **مسد** واذا قص من وصية الاقربين فليس فليس ان يجوز للوصي
ان يسلم اذ تدفعه ليعقسم على الرؤس مثل ذلك الرؤس ثلاثا عشرة ونضل
والدعاء اثنا عشر فلسا اذ هو فلسا لعقسم عليهم كان في ورثته اهل الكسب
او كلهم بانفون قال لا يجزي ان يرثه شيئا وعنده وتقسم الوصية
على اهلها وان فضل شيء وصية الاقربين فما يوزن يعطى اقربهم على ان
القول والدعاء **م** ابن عبيدان اما الوصي اذا نسى احدا من اهل السب
فقد يتركه اختلاف قول ليس على الوصي غم في ذلك ويتبع الذين نسيتهم والا
سائر الاقربين عاينوه في ذلك وقول على الوصي ان يأخذ الغلط والاقربين
ويوزن على الذين نسيتهم الاقربين والدعاء **م** وجواب لعلة من الصبي
بعض وجب الضمان على القاسم او الوصي **رجح** **مسد** ومنه ان وصية
الاقربين قد جاز فيها الاختلاف قول ان الوصية لا تعد وكان ارحامه
بمعان وتقسم الوصية على حصص الاقربين ولا ينظر غايب عان **م** وقول
اذا كان في موضع تحار او تده فله حصته من وصية الاقربين وان وجد من خرج

اليد من الثقات بعث اليه محمد بن الوصية او جبريل حتى يقدم • واما من لا يحل
 او تقدم ولا يعرف مكانه فلا يجسر له والوصية شيء وقطاع الحرف فلا يجسر له
 والوصية شيء والان يكون حاجا وانما يكره الاحتفاظ وقابض من حج عن نفسه ويجز
 بالاجرة وعندى الله كلمة سواء ولما اذا كان في الاقربون مسلمون ومشدكون فقال
 وقال المؤمنين حصنهم الوصية وقال وقال للمسلمين الثلثان والمؤمنين الثلث
 وقال وقال لاني للمؤمنين وهذا القول لعن النبي واللعن على • **مسد** ومنه الذي
 اقول به ان اول الاقربين بنو البنيان وهو في رتبة واحدة ويعطون
 بالسوية ثم بنوهم ثم بنو بنوهم الى ان ينقصوا ثم بعد ذلك الاجداد الاربعة وهو
 اب الالب وام الالب واب الامة وام الامة وهو يعطون بالسوية ثم الاخوة
 والاعوات وهو يعطون بالسوية ثم بنو الاخوة وبنو الاخوات وهو يعطون
 بالسوية ثم بنو بنوهم الى ان ينقصوا ثم الاجداد الثمانية وهو اباء الاجداد الذين
 ذكرتهم في صدر الورقة ثم بعد ذلك الاعمام والاعوال وهو في رتبة واحدة فاما
 فوط الخلاط لعمري واطفي العطية فكل عم سهمان وكل خال سهم • ثم بنوهم على
 هذه الصفة ثم بنو بنوهم ثم بعد ذلك اعمام الالب واخوال الالب واخوال الامة
 واعم الامة وهو في رتبة واحدة فاذا واطي خال الامة فوط عم الالب وخال الالب وعم
 الامة وخال الامة واطفي العطية فلعن الالب سهمان وخال الالب سهم والعم
 الامة سهم مثل خال الالب ثم خال الامة نصف سهم • ولين كما ايضا ان عم
 الالب ياخذ مثلا ياخذ اخا رتبة واولاد اخوان الموصي فان لم يكن للاخوال
 اولاد اعني اخوال الموصي فان عم الالب ياخذ مثل خال الموصي • واما في الدرجة
 ملا يكونان في رتبة واحدة فاذا صح لخال الموصي نصف صدقة على قولنا يعطونها
 على نصف صدقة فان عم اب الموصي يوط ولا يوط خال الموصي • واما اذا كان
 اولاد اعمام الموصي اسفل من اولاد اخوال الموصي فان عم الالب ياخذ نصف
 ياخذ اخا واحد من اولاد اعمام الموصي لو كان اعمام اب الموصي ياخذون مثل

ما ياخذ اولاد احوال الموصى لانهم اقرب اعني اولاد احوال الموصى اقرب واعمال
 اب الموصى والدعاء **مسند** عن الشيخ جماعه نخيس وطاعه كما فيما يوجد
 عن ابن عباس في قصة الموارث انه لا يرى العول فيها فعلى اليد هذا ما يكون
 وجد القسمة على قيان اذ اكانوا كلهم ذوي النقص وان لم يقسم فيها بالعول لا بد
 ان يوطأ احد منهم من الذي يكون اولي بذلك صاحب يد ذلك ثلاثا وانت اولا عن
 زوج واختين لادوين واختين لادم وام فاصل مسئلتهم وستة وعالت
 الى عشق لان النصف ثلاثة للزوج والثلاث للاختين لادوين وهو
 اربعة والثلاث للاختين لادم وهو سهمان والسدس للادم وهو سهم واحد
 فتلك عشرة واذا لم يكن عول على اي ابن عباس فيما بين يده وجه القسمة
 فيها على ذلك قال على قوله هي ستة وتصح منها للزوج نصفها ثلاثة وللادم
 سدسها واحد وللختين من الادم ثلثا نسهماان ولا شيء لاختيهما وابيهما **مسند**
 رواه اخري ان هذا الثلث يقسم بالسواء بينهما ينهن وفي قول اخر على قدر ساهتهن
 فهذا الاصل العمل على اي رواية قال بالعول فلو فقه والدعاء **مسند** ابن عبيد
 وفي الصبي اذا تزوج الصبيته وطأت احدهما قبل بلوغه ايرث الحي فمهما صاحب
 الميعة ام لا **قال** اذا طأت الصبي قبل بلوغه فلا ميراث لزوجته منه
 كانت زوجته صبيته او بالغاً واذا طأت الزوجة وهي صبيته فان كانت الزوجة
 وزوجها ابوها وطأت وهي صبيته فالميراث موقوف الى بلوغ زوجها الصبي فان
 بلغ وحلفت ان لو كانت زوجته فلانة حية لوضي بها زوجة فله الميراث منها
 وان لم تحلف فلا ميراث له منها وان كانت الزوجة يتيمه ولم يرض بها ابوها وطأت
 قبل بلوغها فلا ميراث للزوج منها كان زوجها صبيته او بالغاً والدعاء **مسند**
مسند ومنه فميراثات وتكون زوجة واخوة وللا مملوكا عمل يوقف
 عليه شيء وطأ اليد الى ان يعتق او يباع وهل انت هذه الزوجة وهذا
 اهل الكا النزع ام الثمن وهل انت اخوة هذا اهل الكا ام لا **قال** توقيف لال

على

على الوالدين والولاد اختلاف قولان المال يوقف عليهم **قال** ان يعقوبوا او يباعوا قول
 انه لا يوقف عليهم ويكون الميراث لغيرهم والورثة وما الزوج فلا تجوز الولد المملوك
 عن النصف والمال زوجة عن الربع ومحبس للولد المملوك وللانثى ما يستحق بعد ذلك
 على قولين **قال** ان المال يوقف للوالدين والولد والدة **مسألة** ومنه وهل
 ميراث بين المسلمين وذوي القلفة اذا كانوا بالغين وتوكلوا الختان وغير
 عذر اذا كانوا مسلمين الا انهم غير مختصين **ام لا** **قال** نعم ان الميراث بين
 المسلمين وذوي القلفة ولو كانوا بالغين ولو توكلوا الختان وغير عذر والله اعلم
مسألة ومنه وفي حق عكك وتوكله **اب** امه ووجه **اب** امه **مسألة** فللمال
 بينهما نصفان على اكثر القول وان ذكره **اب** امه ووجه **اب** امه **مسألة** فللمال
 الام **لان** **اب** الى الملية رجحا وان ذكره **اب** امه ووجه **اب** امه **مسألة** فللمال
 الجد او الام **الاب** ولاشيء **الجد** **اب** الام وان ذكره **اب** امه ووجه
اب **اب** امه **فلما** **الجد** **اب** امه **ولا** **شيء** **الجد** **اب** الام **والدة** **مسألة**
 ومنه ما وصية الاقربين اذا احتاجت الى صرف فالصرف يكون في الدارهم الموصي
 بها ولا يكون الصرف في مالها كذا ما سائر الوصايا والاقرب والفقهاء
 فارجح ان لا يخرج من الاختلاف ولا يعقب ان تصرف ويسلم الصرف منها فان
 كان الموصي لهم او الموقوف لهم من عككون او هو فانه يستشيرهم يعطى الدارهم احد
 وان كانوا من لا يملكون او هو فان الملتزم يجتهد في الاحتياط لنفسه والدلالة على
مسألة الشيخ مشقة سعيد الجهمي عن الذي اوصى بنصفها وتوكلوا
 الذين لا يورثون كيف قسم هذه الوصية انقسم على اربعة اصناف **قال** **مسألة** بالنسبة
 وتنقطع على كل وزن **قال** **قال** الذي عندي على معانيها جاء في ان المسلمين ان
 طهر التي تقوى عاصي في الدارهم قيمة عادلة فاذا عطف فانه يجعل كانه اوصى
 بشك الدارهم وتنقسم الدارهم على الاقربين ما بلغت الحان تقطع على نصف شاخت
 كل واحد من الاقربين من عدا التي على ان لا يجب له على حسب الدارهم والدلالة **مسألة**

الجميع وفهم اوصى الفقهاء كذا الغادي نادر لم يوجد في اقره فقهاء اوصى بل اوصى
 كلهم اغنياء الوصية موقوفات الان تمنح للموصي فورا في اقره ولا يوصيه هذه
 الوصية الا الورثة كما اذا اوصى اقره بميد بشيء فلم يوجد له اوصيون فقد قيل ان الوصية
 يحالها الى ان يوصح له اوصيون **والله اعلم** **مسألة** ابن عجلان وفي رجل اوصى
 لفقهاء اقره بعشر الدارات فضته ولم يوص له اقره بشيء يدخل الا اوصيون على
 فقهاء اقره بشيء ام لا **قال** اذا كانت هذه عشر الدارات اذا قسم بين
 الاوصيين يوصح لفقهاء الاوصيين وهذه الدار لهم بشيء او يوصح لاحد من فقهاء الاوصيين
 شيء فانه لا يكون لسائر الاوصيين الذين لم يوص لهم شيء شيء وهذه الوصية
 وتكون هذه الوصية كلها لفقهاء اقره **وان** كان اذا قسمت هذه عشر الدارات
 على الاوصيين قسم الوصية بل لم يوصح لفقهاء الاوصيين وهذه الدار كان للاوصيين الذين
 لم يوص لهم شيء ثلثا هذه عشر الدارات ويكون لفقهاء الاوصيين الثلث **قول**
 ان هذه الوصية وهي عشر الدارات كلها لفقهاء اقره على كل حال وهذا القول
 يعجبني لم اعمل ونوجد في موضع اخر اوصى لعمامد شيء دون سائر اقره
 فاذا ماتهم وازنت طهرت على قسم وصية الاقارب **والله اعلم** **مسألة**
 وقيل اذا لم يوص للاوصيين بشيء فليس لهم شيء والوصية لمن اوصى له فقال وقول
 اذا لم يوص لهم شيء واوصى لغيرهم فغيرهم فغيرهم فغيرهم فغيرهم فغيرهم فغيرهم
 بالثلثين كانوا فقهاء او غير فقهاء الا ان يوصى بشيء من الموانع التي عليه مثل الكوفة
 والنج كفاية النجاء وغير ذلك **وفما** عجيب ان اوصى لعضا بشيء والوصايا في
 ابواب البغية لعقلاء مثل مسجد والمسبيل والجهاد ان يدخل الاوصيون
 في مثل هذا واذا اوصى لغيره شيء ولو قل لم يدخلوا على غيرهم **والله اعلم** **مسألة**
 ابن عجلان وفهم عنده انما يكمل حال الوصية وعملنا اطمان اوصى
 وان كان معهم وان عمل يكونون سواء قال على هذا القول ان يوصى لغيره
 ولو كانوا على الكوفة والقول ينقسم عليهم درجات وهم الابرار فيها سواء

اذا اشتد كراهي ذلك الذي في منها اسمهم وقول ليس للمماز منها شيء وبالاول
 نعمل للعدو الساعى **مسند** وعندنا اعدم عم الآب ووجد ابن عم الآب
 على قوم عم الآب **قال** نعم يقوم مقامه ولا اعدم ابن عم الآب ووجد خال
 الآب فليس يقوم مقام عم الآب ولا ابن عم الآب وانما ياخذ نصف ما ياخذ واحد
 بنو الاخوال ونصف ما ياخذ الخال اذ اعدم بنو الاخوال والدعاء **مسند** وعند
 واذا كان للموصي بنو اخوال فنوفى عنهم واعلم واعلم ان بني العم اعمام وبني الاخوال
 سواهم في العطاء ولا في الدرجة واعلم ان الآب في هذا الموضع ياخذ كل واحد منهم كنصف
 ما ياخذ واحد بني بني العم لانهم اسفل من بني الاخوال وبان كان بنو
 الاخوال بخلاف بني العم اعمام واسفل من بني العم فان عم الآب ياخذ كما ياخذ
 ولد الخال فانهم ذلك والدعاء **مسند** وعندنا في عني ليس له يوم يصح
 اقرين على نكاح الوصية قال ليس بلزوم ذلك لو كان احتاط فقال له يوجد
 رجعت الى الورثة والدعاء **مسند** عن الشيخ احمد مرفوع ومن اوصى له وصية
 وهو الاقرين على ما ياخذها ويدخل مع الاقرين **قال** لا يدخل معهم الا ان
 ما اوصى له وقيل الا ان يخلط الى ما اوصى له ما اوصى به وياخذ كما اوصى به وهل تجزى في
 ذلك **وقال** القاضي عليه ويخلع معهم ايضا انهم بذلك يعمل والدعاء **مسند**
 عن الشيخ صالح ورضاح رحمه الله وروى عن ان يوق على فوائد اقربيه كذا وكذا ورضاح
 وكانوا غنيا وكيفا القول في ذلك **قال** الله للفقراء منهم بالسوية ولو كانوا غنيا
 فهو لئلا لا تنفس اقربيه اقلهم بالاول ولا يكون في غيرهم والدعاء **مسند**
 عن الشيخ عمن عبيد الله رحمه الله ورضاح عن اقربيه ولو يقول الاقرية هل ثبت
 وهل قرب بين الاقارب والاقرين **قال** يختلف في ثبوتها الى قول الاقرية
 ولا قرب بين الاقارب والاقرين والدعاء **مسند** وعندنا اعطى الدليل
 والقاضي في وصية الاقرين بالسوية جهلا منه **قال** جاز ذلك على قول آخر
 والدعاء **مسند** عن الشيخ ناصر بن جيس والاربعين الوصية الى ان حلت

ومات زينات زوجتي من اجلها او غالت عن حقهم على نحو ان يقسمها الوصي
 على زوجة منهم فانما ينزك على قول الله تعالى **مسد** ومنه واذا انقلب
 الصنف كيف تنفذ الوصية قال قول تنفذ على صنف يوم مات الموصي قول
 على صنف يوم اوصى الموصي قول على صنف يوم الانقاذ وذلك احب اليه والله
 اعلم **مسد** ومنه واذا لم تقسم وصية الاقربين المولى سنة الشهر من
 مات الموصي ومنه لقوله مولود يدخل معهم قال ان الذي يولد والاقران
 الذين لم يقم الوصية قبل عام سنة الشهر لم يدخل معهم في الوصية ويشترط فيها
 واذا ولد بعد موت الموصي لسنة الشهر لم يدخل مع الاقربين في الوصية على
 اكثر القول الا ان تكون امة مطلقا او محقة تقول لمحمدا اليك سنتين من يوم مات
 للموصي ويجوز قسم الوصية ان صح النسب بشبهة تقوم مقام القيمة او
 ببينة عادلة بحصة النسب والله اعلم **مسد** ووضح والمصنف تلحق الي
 الحية او لغتها او لجانها وان من نجا اولته فله سهمه وان كان حيث لا اثم
 او نية او غايبا او مفقودا والمصنف فلا سهم له والله اعلم **مسد**
 عن الشيخ ناصر خراساني في رواية مات ابنها وولدت بعده ولد غير زوج بل من
 سفاح الموقر يرث اخاه لليت قال ان امة هذا الولد اولدت بعد موته ولدا
 اخر فانه يرثها الى سنة الشهر وقيل الى تسعة اشهر والله اعلم **مسد** في رجل
 تاجر في ضده الموت يعني بين زوجتي متهمات على الله الملاء وقالت الملاء
 ليس لهما ان يبي في يده حمة وانما اراد ان يذهب ميراثي في ماله وقد كان اعطاهما
 حقها وقت ما تزوجها او لم يكن اعطاهما حقها فعلى ما وصفت فان كان **مسد**
 الحمة في صحة ومات على ذلك فلا ميراث للملاء في ماله وان اؤثر ذلك في ضده لم يقبل
 قوله وهما الميراث في ماله الا ان يسمى الحمة ونصف الملاء على ذلك فان سمى
 بالحمة في ضده ولم تصدق الملاء على ذلك الميراث في ماله مع عينها والله اعلم **مسد**
 ووجعل طلاق اولاده في يدها وهو بمن فطقت نفسها ثلاثا ومات من قبل

نكاحا

ان تنقض عودها لم ترث لان ذلك منها وكذلك ليس لها نفقة في عودها وانما لها ذلك اذا
فعل عود ذلك قال ابو الواري قد قال في قال ان لها الميراث لانه عودكم ما ذكره
ناخذ والعامل **مسألة** الصبي وفهومات وترك ابتداء الاثني عشرة
بني اخوة الام ذكرها او اثنا فبعض المسلمين يجعل الابنة الاخ الحامل الثلثين وبعض
يجعل لها الميراث وبعض لا يجعل لها شيء وبعض المسلمين يجعل لغير الاخوة للام الثلث
بين الذكور والاناث سواء وبعض يجعله للذكور خاصة ويجعلهم عصبته وبعض
يجعل للذكر مثل حظ الانثيين في جميع ميراث الارحام وبعض لا يورث الارحام
ويجعل المال في بيت مال الله وقيل القريب والبعيد في الميراث سواء وليست الاخ
منهم واحد عشر نسما والدليل **مسألة** ومنه وصية الاقربون قيل انها
وقيل انها سنة الله اعلان ما ذهبوا اليه ولا يدخلون على شيء من الفرائض ولا على في
ذلك اختلافا واكثر توطنهم يدخلون على الفقار وقالوا قال يدخلون على غيرهم
والباب الرابع النافذة واجبة الوصية وعنف النفل ومثل هذا كثير والدليل
مسألة عن الشيخ سليمان بن محمد وملا في العبداني توفي وكان يقول انه معتق
لمن ارثه لا اولاد اولين اعتقدوا لاجناسه والعبيد قال ان كان لا اولاد احل
غاله يعول لا اولاد وذلك ان كان له وارث غير اولاد فما لم يكن به شيء وعصبته
اوضح وان لم يكن له وارث وزوي نسهم ولا عصبته ولا حرم وكان من اهل الاجناس
فقد قيل ميراثه لمن كان من جنسه اذا صح الذان وجنسه والدليل **مسألة**
عن الشيخ حبيب بن علي طلق زوجته ولدت لها ثمانية اطفال لم يعدها ميراثا
وارثا الزوج الميراث فما خلفت من الاموات جعل له ذلك **قال** اذا ماتت وقد
انقضت عودها فلا ميراث لزوجها وان ماتت في العدة ورثها ولا لم يصبه انقضت
عودها حكم الزوج وارث وعلى الورثة الميراث انما انقضت عودها يوم ماتت وشهدت
انها اتت عند موته ان عودها قد انقضت قبل موتها ولا خلف ورث **وهذا**
الاثر يطلق ثلاثا ولا يارثها ولا خلفها ولا قدت عنه بشيء فاذا كان كذلك

منها شيئا والدليل **مسألة** الصبي تحفظت عن أبي عبد الله وطاعة زوجته
 ثلاثا في ليل أو واحدة قبل الدخول أو بعد واثبات أن في ثبوت ميراثها اختلاف فاولو
 بعد القضاء عندنا والدليل **مسألة** الزاملي وفي رجل عنده ولدان فقتلهما
 ولم يعط أحدهما دينه البتة حتى مات وله الميراث وورثه وعليه يحل له هذا المال قال
 نعم والميراث عليه سلمها الفقهاء ووافقها الظاهر للناس **مسألة** الشيخ ناصت
 خميس في قولود خرج ووطن أمه وبه حركة حياة ولم يستهل بأياها يث وولدت
 إذا بان حيانه وصلي عليه **قال** نعم هذا عندنا إذا بان حيانه بوجه
 حق والدليل **مسألة** قلت دخول الأقربين على الفقهاء باجتماع أمه إذا لم
 يوص لهم شيء وهل يدخلون على غيرهم **قال** فيه اختلاف وأكثر القول يدخلون
 عليهم بالثلثين إذا لم يوص لهم ولا يدخلون على غيرهم في أكثر القول والدليل
مسألة الشيخ سعد الحنكدي في إقحام ما مات وقد خرج بعض
 ولدها وتوفي الولد قتيلا بعد موت أمه وهو لم يخرج كله ووطن أمه ولا يدرى ذكره
 طوام أم لا أتى له ميراث أم لا **قال** لا وفي ذلك اختلاف فاول القول نعم لا يورث
 بقرينه حتى يخرج ووطن أمه حيًا وأما حياته في وطن أمه فلا عمل عليها في الميراث
 ولا في الصلوة وهكذا حفظته والدليل **مسألة** الزاملي في وفاة هلكت وتنت
 أما زوجها وعين فترك الزوج نصيبه والميراث ولم ير منه شيئا إلا لعل عوض
 وماله زوجته قبل وتركه لغيره كيف القسم بين الأم والعين **قال** إن كان
 الزوج ترك نصيبه وهذا المال قبل عوض أخذه عن نصيبه والميراث فإن المال
 يقسم بين الأم والعين على ثلاث أسهم للأم الثلث والعين الثلثان وإن
 كان الزوج ترك نصيبه والميراث للعين والأم عطية منه لم يغير عوض
 فذلك الزوج إن كان جعله بالسوية قسم المال ستة أسهم للأم وذلك
 ثلاث أسهم والعين ثلثة أسهم سهم وميراثها وسهمان من الزوج وللأم
 سهمان وميراثها أسهم وعطية الزوج والدليل **مسألة** ابن عبيد الله

واذا صالح احد الزوجين موريثا لها كذا شئ وميراثه وطال لها كذا علم منه لما
 خلفها لها كذا علم والورثة وكان الورثة ما يكون او هم بالغين عقلاء ما يكون قسم
 الورثة فالها كذا علم يستطاع الزوج والزوجات ونفسهمون للام على طهرام كيف مثل
 ذلك مثلا انه مات رجل عن زوجة وام وابنتين واخت **•** قال اذا وقع الصلح
 بين الورثة والزوج والزوجات والزوج وميراثها وميراثه فحايث
 ذلك على كل حال وصلة القسم اذا مات الرجل عن زوجة وام وابنتين واخت خالصة
 او من **اب** فاصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثا لاسهم **•** وللا
 بنتين الثلثان ستة اعشر لاسهمها وللالة السدس اربعة اسهم وتبقى للاخت **•**
 فلما ماتت الزوجة وميراثها فاصح قسم المسئلة من احدى وعشرين لاسهمها للاختين
 ستة اعشر لاسهمها واحدى وعشرين لاسهمها وللالة اربعة اسهم واحدى وعشرين لاسهمها
 وكان قسم المسئلة من اربعة وعشرين لاسهمها فلما ماتت الزوجة وميراثها صار القسم
 من احدى وعشرين لاسهمها فانهم **•** ذلك **•** واذا ماتت المات وميراثها فلا تقول ان الزوجة
 لم تكن في ذلك اذا ماتت اذ كانت زوجا وانتهى واختها لاسهمها واتها ولا لاسهمها
 فاصل المسئلة من اربعة اسهم للزوج الربع لاسهمها والنصف لاسهمها وللخت
 ما بقى وهو ام فلما ماتت الزوج فقل للنصف لاسهمها وثلاثة وكان لها وقبل لاسهمها
 من اربعة وللخت لاسهمها وثلاثة وكان لها سهم من اربعة فانهم ذلك **•** والدعاء **•**
مسند من اوصى للاقربين وعليه دين يستغرق ماله كله باعدا الوصية
 قال ان الورثة ياخذون ثلثي ثلث الوصية والدعاء **•** عن الشيخ
 عبد الله محمد بن الحسن عن رجل عن زوجة اخت فاجبها وطاها ولم يصح ان احداهما مات
 قبل صاحبه وترك الزوجة بنتي عمها وترك الزوج ابنة واختا خالصة ولم يصح فيه **•**
 وتباين وادرت معرفتي في ذلك فالذي يبين لي في هذا في مدار هذا الحساب على قول
 الشاه معهم ان حسبات **•** ذلك ان يقسم كل واحد من ميراثه كان اصحاب احياء
 وباتهم بلا من صواب لم يقسم ما يترك احدهم صاحب سوى مال الاخر الذي واياه

ولا يورث ما ورث منه ولا يحتاج التجميع للسائل كل ما حل واحد من الحسابات الا ان
 يكون ما هو كلهم صلا وحلا ولا معنى له عندك والتي ذكرها الاثران المبررات
 الذي يرثه وصاحبه ويقسم بين ورثته معنى الذي مات وهو آيا هو فتلك الولاية
 فيما بين الوارث والمعوف في الشئ غير قسم تركاتهم على ما ذكرناه ها هنا والذكر **ع**
م وجواب الشيخ ناصب نجيب في لفظ وصيته وصي فلان
 الفلاني لا يورثه كل واحد منهم شاخه والى بعده وانه في الدراجات حول نحو هذه
 الوصية ونثبت كل واحد منهم شاخه في الدرجة الاولى والثانية والثالثة ولا
 الابعة يجوز لكاتب ان يكتب **بذلك** قال نثبت تلك الوصية عند الوصي **ع**
 ذلك في وصية الاولين ولكاتب ان يكتب عليه ذلك **او** في الدراجة **م**
 الشيخ جعفر نجيب الخ يروي عن صبي هكذا ترك اخا خالصا واما عما اخبره
واب واما والام حامل زوج غير اب هذا المصبي لها كرامة ماتت الاخت عن
 ام والجد الذي يرثها وكم كيف القسم في هذه المسئلة على هذه الصفة على ان
 هذا الحمل وان مع هؤلاء الورثة المذكورين هنا واما القول في هذا الحمل في
 معنى ليرث هذا المصبي اخيه وان ولد ميتا او حيا الى كم شهر بلحقها بالولادة
 بعد موتها الى يوم مولده وكم شهر الذي يصونها غير وان اذا ولد بعدها
 قال فان كان لم يرث شيئا فالمسئلة لغرض شيء باطله الى ان تجعل صوته
 يكون للماتة النفقة في الدين لاها تثبت كذلك تنفي الركن المزدان ينتفع
 بها والمسلمين وان كان له تركه في موقوفه في حكمها حتى تضع حملها الا انه
 لا يلد اذا يكون من اولا في حال الذي يكون هذا على قباد حكمه قبل ذلك لانه مع
 خروج من يرثها ميتا لا شيء له وان كان عيانا فعلى قول موسى ابن ابي جابر لا شيء
 له الا ان يكون يوم موت هذا المصبي قد نفى فيه الروح وقبل ان ولد لاقل
 وستة اشهر ورثه وان ولد لستة اشهر او اكثر فلا شيء له وقبل التسعة
 اشهر وان كان ابوة ليس محي او انه طلقا ما وحيث بمعنى والولاء الفل

فالى سنتين وقيل اكثر وذلك في لدة الدان القول بالسنتين هو الاشهر العجالة
 اكثر اللان تختلف في قول مع اليمين في الحكم والقول في القسمة على هذا فلا يقد
 في موضع ما يكون واما السدس في هذا الموضع ولم يثل ذلك لها في موضع ما لا يش
 انها الثلث والخاصة النصف على حال العلم ما بقي وذلك واحد وستة لا يزداد
 عليه لانه من ان لا غيرة في هذا الموضع فان كانت اختلافا قبل ان يولج
 فيه معنى ما ذكرناه وكان لا قدر تركتها الثلث منها على حال ورث معها او لم
 يولجها وليس له ان كان يولجها غير السدس والعم ما بقي ايضا وذلك ثلاثة وستة
 ورث واثنان وثلاثة لان لم يورث في هذه المسئلة فان كان ما خلفه هذا الصبي
 لم يقسم بين الورثة قبل موتها فالوجه في قسمة جملته في هذا الموضع على اكل كل واحد
 هذا الحمل او غير ذلك وان تعلم ان يكون في القسمة التفاوت للثانية لانه
 لها وستة واما ثلاثة لانه في حال ما يكون واما جميعا فالاولى مثل الاول
 من ستة ونصف وتركتها الصبي في موافقة لسهام تركتها بين ورثتها بالثلاث
 في هذا الموضع لان لها ثلاثة وثلاث تركتها اثنان فاصرها على مبلغ الولى الستة
 بلغ الكل منهما اثني عشر ومنها يقسم جميع التركيب على هذا في المسلتين فيكون
 للام السدس من الاول واحد في اثنين ووقف الثانية ولها والثانية ^{اثنان} ~~الثلث~~
 في واحد ووقف الاول في ذلك الربعة ولللا من اللة واحد من الاول في اثنين من الثانية
 وواحد من الثانية في واحد من الاول في ذلك الثلاثة والعم ما بقي واحد في اثنين من الثانية
 ولهم من الثانية ما بقي ثلاثة في واحد من الاول في ذلك خمسة وذلك في حال ما يكون
 هذا الحمل واما الثانية دون الاول لانه يكون للام في هذا الموضع وكل
 واحدة منهما ثلثها على هذا فلها اثنان من الاول في اثنين من الثانية ومن الثانية
 اثنان في واحد في ذلك ستة ولللا من السدس واحد من الثانية في واحد
 من الاول في ذلك واحد والعم ما بقي من الاول واحد في اثنين من الثانية ما بقي ثلاثة
 في واحد في ذلك خمسة واما في حال الارث منها جميعا فلللام الثلث في كل مسئلة

منها والجميع باقى • وفي هذا ما يدل على ذلك قسمها راجع الى الثلاثة فالثلث واحد لعمدة
 والثلثان باقى وهما اثنان لعمدة فانظر في ذلك والعمدة على **مسألة** الزماني
 رجل هكذا تركي خاله ورجاع له وهو معروف انه قال فلان غير انهم لم يجدوا من
 يثبت نسبهم بالنسب الميت فكم بالميراث الحيا والحقا يعلم ان ابن اخته والفلان
 غير انهما يعرفون نسبهم منهم ايجل له هذا الميراث فيما بينه وبين العماد له
 فتعجزوا له لان لا طالع على احد بناسب اهلها كما يعرف نسبهم ونسب الحبيب
 الابن الحيا اهلها كما تجد وهو اهلها كما فان عرف هذا فلا يسع فيما بينه
 وبين العماد ولو حكم له الحاكم بذلك لاجل عدم صحة الشهادة بالنسب والعمدة على
مسألة الشيخ العالم جاعل في خمس الوصية في رجل عمان اوصى لاقبيه الذين
 لا يرثونه بوصية ويسافر لارض السواحل ومكث مدة تسعين والى اولاد واولاد
 اتوا بالاولاد وعنده اخوة بعوان واقارب ومات بارض السواحل وبعوان ابدلوا
 في الوصية اقارب واهل عمان واهل السواحل ام للعدد دون احد كانت وصية
 بارض عمان او بالسواحل كان وصية بعمان او بالسواحل • قال قد قيل في هذا
 باختلاف في الذي يقولون لا يدخلون في الوصية ونقول بدخولهم على حال
 وقولنا ان شرط البلوغ اليهم بالذي يكون لهم منها وكل من يري المسلمين ونحن
 لهم في الحق ترجح • قلت لمان قال اهل عمان نحن فاطع بيننا وبين اهل السواحل
 بحرفهم في مصر آخر ولان يتوصل الى اعطاهم وهذه الوصية ولا يجد الثقات
 لذلك وقال اهل السواحل كذلك كيف السبيل الى قسم هذه الوصية وانفاذها
قال قد مضى في القول في هذا ما يدل على ما به في سبيل الذي يقولون يقول
 انه لا شيء لهم فيها فانها في قوله تقسم على وجهها واهلها على قوله يقولون
 لهم نصيبهم منها فيعزلوا الحاكم ويجعل في يدي وجان ان يؤمن على سبيل ط
 فيكون في يدي ما نزل الان يجعل الله في اعن اهلهم او يكون به في الخلاص في حيا
 قلت له ووصية الاقربين وقطعها يكون نصف شاختا اصلا لها بقطعها في

غلاء الفضة وخصها لانا وجدنا ذلك في جواريات الشيخ المتأخرين ام يكون
 قطعها على سدس الدلاهم والفضة على صنفه في غلاءه وخصه مثلاً ان كان الدلاهم يبلغ
 الوست صدقات يبعدها يكون القطع على صدقاته يكون على نصف صدقة ولا ينظر في غلاءه
 وخصه قال نعم له وشاخذ الفضة نصفها على هذا القول فان احتيج فيها الى يكون من
 الخارج فله صنف في جميع جواريه والدلا على **مسألة** الشيخ صالح المحر وضاح وقلت
 وجدت في الاثر في وصية الاقرين اختلافاً قال وقال اذا سقطت الدرجة التي علا
 وتبقى بغيرها يقام مقامها بآخرها ويأخذون من انفسهم **وقال** آخرون يقاموا
 مقام ابائهم ويأخذون من انفسهم بالذي عمل عليه ان يقاموا مقام ابائهم ويأخذون من
 انفسهم ان كانوا اباء واولادهم ابناء والدلا على **مسألة** فمن اعطى احد شيئاً من اهل
 او غيرهما قال هذا لكم ما اوصي به فلان اهل الكفاية والافريقين اذا كان المعطي
 واقارب اهل الكفاية الوصية متعلقة بين الفقراء والدافع لا يعرف بثقة ولا خيانة ولان
 وصية لا غير وصية اوسع للمعطي في اخذها اعطى ام حتى يعلم ان جميع اهل الوصية
 اعطوا او كيف ذلك **قال** في ذلك اختلاف ولا في القول اذا كان الدافع ثقة جاز
 القبض منه وان كان غير ثقة حتى يعلم ان شككوا في ذلك فلا خلاف سهاهم وهذا اذا
 الدافع لانه من اهل الكفاية اهل الكفاية المعطي يعلم انه من اهل الكفاية اذا لم يعلم
 انه من اهل الكفاية فيجوز له قبضه منه والدلا على **مسألة** قال ابو الحسن اذا لم
 يصح للموصي اقرار ولم يعرف ذلك الوصية رجعت الوصية الى الورثة الموصين قال
 ابو الجواب ان ذلك لا يرجع الى الورثة فان صح للموصي اقرار والكانت الوصية
 عن ذلك المال الموقوف المحش **قال** ابو سعيد اذا صح ان الملقا ان للموصي
 فقد وقعت الوصية على معدوم والوصية للمعدوم باطل ونزع الوصية التي
 الموصي الدلا على **مسألة** ابن عبيدان عن اخوين او اخواتهم بعد موت ابيهم
 باج اخاهم **قال** في اختلاف منهم وقال له ثلث سهم الموقوف
 وقال ياخذون سهم الموقوف طارئة من ليس المال والدلا على **مسألة**

ومنه ميراث الارحام فيمكن ان يكون بالقرينة او بالتزويل **قال** ان كانوا متجانسين
 فيجب ان يكون ميراثهم بالتزويل واذا كانوا غير متجانسين فان ميراثهم يكون بالنظر
 والدلائل **مسألة** ومنه اذا اعتق احد من الورثة او اسلم قبل ان يقسم المال على اثبات
 ادم الله **قال** ان الزوجان فلا يرثان اذا اعتقا او طأ بعد موت احدهما اقسام المال اربعة
 يقسم واما سائر الورثة فيجب في كل الما اختلاف بين المسلمين بالاي والدلائل **مسألة**
 ومنه الاختلاف في حصة المال على الورثة اذا كان مملوكا كان حصته اربعة اجزاء والورثة
 وذكره علي بن ابي طالب في الاختلاف قول لا يحس على احد من الورثة وقول لا يحس على الورثة
 والولد لا يرث وهو اكثر القول والدلائل **مسألة** ابو محمد فان اوصى الى القارب
 وغيره ورثته شيئا وما له اوصى له باحد ثبت للجميع ما اوصى لغيره والثلث فان اوصى
 لغيره بالثلث ثبت لهم ذلك الثلث فان اجاز الورثة ما لا على الثلث قال اوصى
 يجوز ذلك فان اوصى له بعد النظر بوجوب عندي ان لا يجوز لان الورثة ليس لهم
 ايجاز ما وادلان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجرى له في ما لا على الثلث وان اختار
 الورثة دفع ذلك لغيره اوصى له بما نزل عندي واذا اجازتهم فعلى اليت
 التي عنده فلا والدلائل **مسألة** الشيخ سعيد احمد الكندي في وصية
 الاقارب على تقطع بقول غير الثقات اذا قالوا ان هذا من اقرابي وليت واعلموا الوصي
 بالنسبة وانما قلبه بل لا يجوز ان يعطي بغيرهم **قال** في الاطمانه جازن تصدقهم
 ولو كانوا غير ثقات **قال** غيره لا يجزى تصديق غير الثقات حتى يكونوا اموالين
 غير متهمين بالذنوب واما يكونوا كذلك فلا سبيل للاطمانه فيقولون لان اهل
 غيره هم واما هم فليسوا باهل لها والدلائل **مسألة** وفي ان المسلمين عن ابي
 المؤثر في رجل قال لورثته ما لي جزاء وفي بعض المسائل سيفي ارم فاجاب الشيخ ان ماله
 وسيفه لا يجزى علي ورثته حتى يفسد الحزمة ويعرفها العلماء انها حزمة وهذا هو الشيخ
 حبيب رفع في بعض روايات والدلائل **مسألة** الصبي ومن اوصى لغيره اقراره
 بمن اوصى له وقسم على نالته وصية الاربعة ابناء والدلائل **مسألة**

من الاثر رجل علقه وترك زوجته حاملًا وتركتهما انهما يقسمان لما حتى تضع حملها او في
 ذكرها وانثى. وقالوا لا يقسم ويكون الحمل سهم ذكر فان كان انثى ترك على ساير الورثة
 نصف سهمه وان كان ذكر فله سهمه والقول الاول هو المعقول به والعلامة **مسألة**
 الشيخ خميس عبيد بن رجل اوصى بملأه لقرينه الذين لا يرثون وقاله شيئا ثم ان الذي
 نالته الوصية والاذنين عليه الموصي او الموصى به لم ينفذ عمل يجوز لهذا ان يترك له
 له بالذي عليه ام لا يجوز حتى يقبضه. قال مجتهد ان يقبض الذي له والوصية
 ويقضي الذي عليه مكان الموصي او الموصى به اذا قبض له ذلك وان لم يقبض له ذلك شيء
 والوجه في المقاصصة اختلاف ولا حواش جازية للمقاصصة والعلامة **مسألة**
 الشيخ محمد عاوي عرق اوتان ولدتا معا ولم تعرف كل واحدة ولدها منها وباتت الاثنتان
 كيف حال الميراث كانا ذكورين او انثيين او احدهما ذكر والاخر انثى وان مات احد
 هذين الولدين كيف صفة قسم هذه المسئلة وذلك ان مات احدهما من الاولين
 ارايت ان جني من هذين الولدين المذكورين جناية خطأ يلزم من. وان اوصى
 الاقرباء الذين لا يرثون ممن اقرعه عفا وجزله. قال في الحكم تكون تلك الميراثا
 امين هذين الولدين المذكورين وان مات احدهما من الاثنين اولادها اعني الولد
 ميراث ولدا واحدة كونهما وان كانا ذكورين فيكون الميراث بينهما نصفين وان
 كان انثيين فلمهما ميراث ابنتان في واحدة يكون بين الاثنين نصفين
 وان كان القلان احدهما ذكرا والاخر انثى فاللولدين منها نصف ميراث ذكر ونصف
 ميراث انثى ويكون بين الابن والابنة المذكورين مثل حظ الانثيين وان ماتت المرأة
 الاخرى فميراث ميراث اولاد الولدين كذلك ايضا كما شرعنا انفا وان مات
 احد الولدين فلا ميراث للولاد الاخرين كان ذكرا وانثى لانهما لا اربعة بينهما
 وانما اربعة بينهما وبين الامين للاشكال للتمسك بينهما وان حصة قارية بين
 الولدين من طريق **الاب** والام من قبل ذي سهم او عصبة ارحم فيكون في ذلك
 كساير الناس في الميراث وان لم يصح فلا ميراث بين هذين الولدين من قبل

هذا الاشكال لانهما لم يتزاويا وطى واحد • ولما ميراث هاتين الاعمين وهذين
 الولدين ان ماتت احداهما وهاتين الماتتين الاعمين فلها ميراث ام واحدة يكون
 بينهما نصفين وثلاث اوسدس وغير ذلك وان طلبنا الايمان وبعضها بعض فلها
 ذلك في ذلك الميراث ون مات الولدان معا فلا ميراث منهما ميراث اعمين وثلاث
 اوسدس بينهما نصفان ون ماتت الابان معا فالولدين ميراث ولدين منهما
 ان كانا ذكرا فن ميراث ذكرين وان كانا انثيين فميراث اثنتين وعلى الوجهين
 بينهما نصفان وان كان احدهما ذكرا والاخرى انثى فلها ميراث واحد منهما نصف
 ميراث ذكر ونصف ميراث انثى يكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان ماتت
 عن ام واحدة فيكون لها ميراث واحد نصف ميراث ام وثلاث اوسدس ونرى
 عن علي بن ابي طالب انه قال اذا كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى فالحل كل واحدة
 والاعمين ميراثا كيلة بقارورة واحدة ويوزن الكلنان فانهما تخرج لهما انثى
 ام الصبي وللهذين هذين الولدين نسب يصح به عقل الجنابة ولاد وصيته لاثنتي
 على هذا الاشكال لان يصح بينهما نسب بغير هذا الاشكال فعلى ما قدمناه في
 شرحنا هذا وقولنا ميراث قبل الابين على ترتيب التوريث للاميين وميراث كل
 اب وكل واحد نصف ميراث ولد صريح وكذلك للولد وميراث كل ابيها ميراث
 ولد صريح وليس لهما من بعضهما ميراث من قبل الام لانه شك انه خرج كل واحد
 منهما من بطن غير الاخرى ولما قبل الاب والام • **مسألة** ومنه وفي رجل
 رجل علة وترك ثلاثة اولاد وزوجة اوتت الزوجة بولد لاج وانكر الالاد
 كيف القسم قال تصح هذه السئلة واربعة وعشرين فالثمن للزوجة ثلاثة
 بواحد ولاد من الالاد سبعة وهو ثلاثة ثمان الزوجة لما اوتت بولد لاج لا يثبت
 اقرارها على غير هذا ولا يثبت عليها هي ايضا لان نصيبها من نقصان زيادة الالاد
 ولا تجوز في زيادة ولد على نصيبها هي بل لو انها اوتت بزيادة وارث من يوجب
 النقصان عليها فيثبت عليها فيما يوجب عليها من النقصان مثلاً ان لواوت نوار

من نيرتها انقصان فثبت من نصيبها ما ينوب عليها مثلاً ان لو اوتيت بزوج غيرها
او اكثر وكان عليها ان تقاسمها في الثمن والريخ وكذلك في مسائل العول **ثبت** الذي
اوتيت به من نصيبها ما ينوب عليها ولو ان اقل الاولاد تزوجت غير هذه الزوجة لما وجب
في انصائها شيء انما اقول ان لا حق له في انصائها ثم بلا اقل على نصيب الزوجة ولهم فلا
يثبت اقل من نصيبها والدليل على **مسألة** قال ابو سعيد قد قيل اقل ما يقطع عليه الوصية
درهمان وقال في اقل درهم ونصف وقال في اقل درهم وقال ابو عبد الله وانيق
وقال في اقل اثنان وقال في اقل اثنان ونصف وهو اكثر العمل عليه وقال في اقل
واثنان وقيل اربعة اشعير وقال في اقل اثنان وقال في اقل اثنان ولا نعلم ان احد
قال اكثر من درهمين ولا اقل من اثنان والدليل على **مسألة** ابن عبيد الله وان كان
الوصي لا يعرف قمار الميت ولكن اجزءه اناس فهو والمومن قلبه يخرجهم الذين يقسم
الوصية عليهم ويعطى كل واحد نصيبه منها اذا كان اهلها كذلك خلفا ايتاء على الاطفا
او له **قال** لا يضييق على الوصاء المومن قلبه تعالى لا لتهمة يحرف ولا تكليف
والدليل على **مسألة** الجمل يشد اذا ناب اخذ الراجحات من وصية الاقرين اقل من
نصف شاة بقليل او ثوبين او عطي الوصاء والوارث او غيرهما والناس عنده شياء
وفاية لتمام نصف شاة حتى لا يوطى في اخر الدراجة ثبت ذلك **قال** لا يجوز لولد
لا انه يعطى ذلك ليس على القول الذي نعمل عليه وقول المسلمين والدليل على **مسألة**
مسألة ابن عبيد الله قال ولو ان نابو جرد في ميراثه من ابيه الذي زنا بامه اختلا
والدليل على **مسألة** والاثران من الوصى المعفى فان ربه بشيء دون بعض فان قد
او طوى بخبره ذلك ولو وصي لثلاثتنا نفس قبل ولو وطى واحد منهم فاي خبره وقال في اقل
لا يجوز حتى يوصى لجميعهم والدليل على **مسألة** الصبي ولو لم يرده سهمه من وصية
الاقرين يروح الى سابعهم الى الورثة قال يروح الى سابعهم وهو كما لمعد وفي ذلك
وفي كتاب الصبأ قال لا يسعد رده سهمه وان كان في الاثانها الموعة الى الارث
فالاثر الى ولا يتعري من الاختلاف **مسألة** ووجود عن ابو محمد قال ابوخذ بالمقاسمة ولم

يجعل له عذرا بترك قبوله ثم يجعل نفسه حيث شاء ووجه الحق ان الضياع لا يجوز
 والدليل **مسألة** وهذا ان قيل لا تعقب الوصية اذا صح المجلد وصحته ان
 يشهد ان السبع نسوة وقيل اثنتان وقيل بالواحدة ان في بطن فلانة جلا وما بقولها
 فلا يوجب تاخير الاعكام الا بشئ لا يشك فيه فيخرج وطبق الاطمانه وان صح
 المجلد انتظرت سنتين فيجب علي كل حال ان تنتظر اذا كان يمكن قولها والدليل ان
مسألة وهذا من زوات من الذين يتوارثون بالاجناس وليس له وارث لاجسه
 هل قيل ان ميراثه لميت المال وللميراث جنسه عند شياء ام لا **مسألة** قال قد قيل في ذلك
 باختلاف فاحسب ان في بعض قولنا صحا ابنا انما اذا احتمل له وارث انه موقوف
 الى ان يصح وهذا الماحظة نصا وقال وقال هو للفقراء وقال وقال هو لميت الميراث
 وفي الاثر انما ذكر القول عند ان اوسع ويدخل فيه الفقراء ايضا ويدخل فيه
 المجاهد والمساكين والغارمون والائمة المنصورون فيما فيه يستوفى
 وهذا هو الوقت بين المالاين وكذلك للموارثون لهم في الحق والناصون له داخلون
 فيه والدليل **مسألة** من الضياع قيل زوات والدليل له ولا جنسان امه
 التي ارضعتها حق فان لم تكن فاحوتها من الرضا عتد وقال في ان الاخوة والام
 من الرضا لا يرثون والدليل **مسألة** الصبي يهني اوصولا قريبه وقتله
 احد منهم هل للمقاتل سهمه في ذلك الوصية ام يبطل بقتله كان خطأ او عدا قال
 لا يثبت وصية المقاتل كما ان لا يثبت ميراث القاتل والدليل **مسألة**
 ومنه اذا خاف الانسان ان وصية تتعد عليه موقفة اقربيه الذين تناطق وصيته
 اذا اوصى بغير شيء كثير وان تتعد عليه موقفة القسمة بينهم ان يقول له ان يسميها
 على زيدك موقفة ويترك ويسبق عليه معرفته ويثبت قوله له بذلك ويجزئه
 هو ذكره وذلك اذا عدم في موضعه موقفة القسمة بينهم في تعيين زواتهم ان
 يجعل له ان يسميها على نظرة ويجزئه وان لا يعطى الا بعد موته هو اذا منعه
 بل ان يساوي بينهم والا فيه فيتم من هو اوفى على النظر وينوي ما يصل اليهم

انه هو صفة الوجه عليه ويستوعب عند وضوءه للام **●** قال في جميع ما وصفته بحري
 الاختلاف قولنا عند ذلك تمت في واحد منهم وقول لا يرى قسمها في اقل من ثلاثة منهم
 فصاعدا وقول تقسم على جميع وقول عليه لا يرى ذلك وقول تقسم في جميع وثلاثة الوصية
 وحاضرا وغايب لا يرى اقل من ذلك **الاعمال** **مسألة** عن السيد الفقيه **عليه السلام**
 فيما عني ان ترك اخ اهلك حصته الامة على مذهب الشيعة عن رضى به وعلى
 طيسته نفسه مع علمه له في ذلك حصته على مذهب الاباضية فجاز تركها ان كان
 محذورا لانه يصر في العير عنوج وذلك لا يبين لي له الروح في ذلك اذ صار
 في حوزة الام والحرية عليه بوضاه لان ذلك خارج منه لها في حصة الهبة فيما **علي**
 وان اتفقا جميعا على زوج حصته له بعد ما مضى على حسب مقتضى مذهبه الاباضية
 في ذلك فجاز له تركه والتمسك به واصار للام والغلة فيما مضى فليس له سبيل عليها
 فيها الا بما غير متعدد في ذلك بل صارت لها بوجدها بغير الا بد الغلة الا بالمقتضى **والله**
اعلم **●** وعندنا اذ اصح نسب العصبة بالشهرة التي لا دافع لها وان رفع
 بها الرب فقد عفا عنها مقبولة في النسب اذ اصح النسب بها فالمراتب فيما عني
 يصح بمصحة **●** واما الشهرة فمختلف فيها باقوال متعددة وانما قيل فيها الخمسة
 فصاعدا والاعلى **●** **سأخبر** ما وجدناها من الحركات **و**
تساها والارث والديات والقصاص والقول **والله**
العناية والجهاد **مسألة** ان اول الزوج الدائمة وهي التي تدعى بالانسيب
 فاذا كانت الدائمة في الوجه وقت راجعة طولاً وعرضا فلها بغير ان وفقه المعبر **●**
 طائفة درهم وعشر وسورها **●** وان كانت في مقدم الراس فلها نصف للوجه **●**
 وان كانت في القفا فلها نصف للمعدة الراس **●** وان كانت الدائمة اقل من راجعة
 فيكون ذلك بالحساب وحد الوجه اذ ارفع حاجبيه فما بينهما بعض جبينه فذلك
 من الوجه **●** واما مقدم الراس فعلا متدا اذا كان شعول الراس قبلا لموجده فهو مقدم
 الراس وكان مقدم الراس فهو القفا **●** ثم بعد الدائمة الباضعة وهي التي تغطت

لا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها

الجلد واخذت في اللحم وقيل على التي تشق الجلد ولا تاخذ في اللحم فلها في الوجه اربعة
 البعد اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً ولها في مقدم الرأس نصف اللوح وان كانت
 في القفا فلها نصف المقدم الرأس ثم للملازمة وهي التي تاخذ شياء من اللحم وتقطع
 فلها في الوجه اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً ستة ابعده ثم السحاق وهي التي تبقى
 بينها وبين العظم جلبة رقيقة فلها في الوجه ثمانية ابعده اذا تمت راجبة طولاً
 وعرضاً ثم الموضوعة وهي التي يوضع منها العظم فلها في الوجه عشرة ابعده اذا
 تمت راجبة طولاً وعرضاً ثم الهاشمة وهي التي تكلشم العظم وتكسره فلها في
 الوجه عشرة ابعده اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً ثم المنقلة وهي التي تنقل العظام
 عن موضعها فلها في الوجه ثلاثون ابعده اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً وقد وردت
 يكون للمقدم الرأس ان له نصف اللوح ويكون للقفا ان له نصف المقدم الرأس
 واما قياس الجراحات بالراجبة فيكون ذلك نظراً لهم من خط مفصل الهيكل الى ان
 يساوي طرف الهيكل يقاس ذلك بخوصصة او خط ويقسم ذلك اثنتي عشرة نقطة
 بالتجزي فان كان طول الضربة راجبة تامة وعرضها كذلك فهي راجبة تامة في
 الطول في العرض اثنتي عشرة نقطة في اثنتي عشرة نقطة فذلك راجبة نقطة واربعة
 والربعون نقطة وان كان طول الضربة اقل من راجبة فينظر في ذلك بالتجزي ان
 كان نصفاً منصفاً وان كان ثلثاً ثلثاً وان كان ربعاً ربعاً وكذلك ينظر في
 عرض الراجبة على هذا الوصف ثم يضرب الطول في العرض وينظر الى جملة ما صح
 من الضرب فيجوز ذلك حساب الراجبة الناقصة وان كان نصفاً فصفاً او
 ثلثاً ثلثاً او ربعاً ربعاً ثم ينظر ما صح من الدلالة التي لتلك الجراحة فيجوز لتلك
 النقطة ما صح من الدلالة فهذا وما و قتل جراح فعليه القود الى ان يبرح
 اولياءه المقتول ويخرج احدهم الى الدية او يعفو عن القود فيبطل القود
 ويخرج جميع الورثة الى الدية وما ان كان القتل خطأ فلا قود فيه وما عا
 فيه الدية وتكون الدية على عاقلة الجاني اذا صح الخطا وما ان لم يجرح الخطاء

فالدية

فالدية تكون وقال القاتل **ق** وما اذا ضرب رجل رجلا فلم يمت بالحي الفقيه ان
يقتل ثانياً وضربه او جرحه حتى مات فعلى الضارب القود وقيل ان لم تمت في ثلاثة
ايام فلا قود بعد الثالث وانما قيد الدية وقيل ان جاوز سبعة ايام فلا قود فيه
وقيل ان لم تمت في سبعة وقيل ان لم يدا فانه لا يري في ذلك الدية ولا قود **وقيل**
ان الدية ليس بخات يبطل القود وما خياطة الجرح فهو حدث يبطل به القود **والله**
اعلم **مس** ومنه واذا انتفخ رجل شعر طرس رجل فلم يمت الى سنة فالدية
كاملة وان بنت فله سوم عديين **وقا** ضارب رجل رجلا حتى ذهب عقله فالدية
كاملة **وفي** السمع الدية كاملة **وفي** البصم الدية كاملة **وفي** الشم الدية كاملة **وفي**
النطق الدية كاملة **وفي** الحاجبين الدية كاملة **وفي** الشفا الدية كاملة **وفي**
الشفتين الدية كاملة **وفي** الاسنان الدية كاملة **وفي** النفس الدية كاملة **وفي**
احد العينين نصف الدية **وفي** العينين كليتهما الدية كاملة **وفي** احد اللذين
نصف الدية **وفي** اللذين كليتهما الدية كاملة **وفي** صلب الظهر اذا اخرب الدية
كاملة **وفي** الذكوال دية كاملة **وفي** بيضتين الدية كاملة **وفي** الرجلين الدية
كاملة **وفي** سابع اليد من الدية كاملة **وان** ذهب الجماع والجماع فالدية كاملة
واذا لم يستمسك البول فالدية كاملة **والدليل** **مس** ومنه واذا نجا رجل
رجلاً في النار فموت بالنار فقبل ان يطرح في النار حتى يموت **وقيل** ان يضرب
بالسيف **وكذا** للقول في الذي يقتل بالسم والداعل **مس** عن الشيخ عا ومحمد
مسعود العمري رحمهما الله الذي قتل رجلاً لا يعرف **لاب** ولا عصية ولا حرم الايام
اولاً بدم هذا ان شاء قتل وان شاء اخذ الدية فان كان له جنس لم اهرم الدية
وان لم يصح له جنس فمهر الدية في بيت المال فان صح له ولي حد ذلك سلمت له الدية
وبيت المال هكذا يوجد في الاثر والداعل **مس** عن الشيخ ناصر خيس ومن
قتل عبداً نفسه او يهره فعليه التوبة وتحقق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
وقول لا يجزي عن هذا الا ان يعتق رقبة قيمتها مثل قيمة مثل الذي قتل **وقول** لا يجزي

عنده ول اعتق غلامين او اكثر حتى يعتق رقبة واحدة فمكمله وقول اذا اعتق
رقبة تامة اجز اعند ما اذا قتل عبد غير **مسألة** فليس عليه الاثم السيد والتوبة الى
العد والدعاء **مسألة** ومنه واذا او السيد بنفسه عبده مات من ذلك فعلى
السيد كفارة وعلى كل واحد من قتله كفارة وكذلك من اوى او قتل وهو ولي
دمه عمدا فعليه التوبة والقود الى الاولياء بعده والدعاء **مسألة** واذا قتل
الوالد ولد فلا تور عليه الاولاد اخوة المقتول بل عليه الدية لاختلاف المقتول
اذا لم يكن له وارث غيرهم ولابى الوالد ان ابن نفسه ودية نفسه وله وعليه
التوبة والاستغفار من قتل ولده وعليه ان يعتق رقبة وليس له ولده الذي
قتله ميراث باجماع الفقهاء قتل عمدا والدعاء **مسألة** ومن قتل اختا لثمة
عمدا وطهاخ من ابها فعليه القود وان فقعه عند اخوها عن القود فلا تور عليه بعد
العفو وخلصه وذلك وتو ثمة ان يتوب الله من القتل ويستغفر ربه من ذلك
ويعتق رقبة ويسلم لورثتها ثمها وان ابنة الوارث وديتها نقد بئر الله
والدعاء **مسألة** والضرة اذا كانت في البدن واخضت او اجرت فلها عتقة
ولا تور ان لو تور فخمسة دنانير وان كانت في الوجه كان لها ضعف ذلك والداء
اعمال **مسألة** الشيخ ناصر خميس فلا تزنت او افاحلت فلما وضعت الحمل
قتلت قال قوم دية لا يبدل النكاح يامد قال اخرون دية لا حرام امه وقال قوم
لعصبتها وهو اجابى والدعاء **مسألة** ووطأ زوجته وهو صبيته فانقطع
الذي بين الزوجين وصارت لا تصلح للزواج اعليه عقوبة وكيف تكون دية
• قال ان التمس الحج هـ فثلث الدية وان لم يلتم فالدية تامة كما مله دية
نفسه ثم عليه وعلى غيره من الزواج والدعاء **مسألة** ابن عبدان وقيل
وله زوجته واولاد وغيرهم من الورثة ان الدية تكون لجميع الورثة من زوجة
وغيرها وان كان للزوجة صلات فانها تور في صلاتها قبل الميراث وطأني
بين الورثة والدعاء **مسألة** ومنه واذا طلب احد الورثة القود وطلب

احدهم المديّة فان القود يبطل اذا كان الذي طلب المديّة من العصبية والاول
والثالث مع الوثيقة من العصبية فالعمل على ما قال العصبية ان اراح والقود وان
اراح والمديّة • وان كان جميع الوثيقة وغير العصبية فاذا طلب المديّة فان
القود يبطل والداعي • **مسألة** • ومن ان القود والحدود ولا يقيم الحدود الا
العدل • وقول يقيم الحدود ائمة العدل والجور اذا ملكوا البلاد وقول ان القود لا
يكون الا مع الاطام والحاكم وقول ان القود يحضه المسلمين • جازي ان عدم الاطام
العدل • وما القود عند الواجب في قوله والداعي • **مسألة** • ومن ان اثني
الصدقة الموثقة في الوتر عشرون درهما وان لم تؤت فعشرة دراهم وفي البلد
فان شها عشرة دراهم وان لم تؤت فخمسة دراهم وليس بقدر الدرهم فضل على سائر
الجسد وفي اثني المصرب على ما حفظته مؤثرا بعينه بل مقدم الدرهم فضل على القفا
في اثني الجراحة • واما مئة الدرهم فعندى انها ومئة الدرهم على ما حفظت والنق
بين مقدم الدرهم وبين القفا اذا كان الشعب مقبلا فهو مقدم الدرهم وان كان
مدونا فهو القفا والداعي • **مسألة** • ومنه ومن اجل ان رطارت منها انكسرت
ومررت به فاصابت اذن يتيم فابن مائة انكسرت فمئة لم تؤت • قالوا ان
مثل هذا يجب فيه السوء وهو المنظر في جنابة التي ليس لها دية موقوفة وكذلك مثل
ما كان في العوض مثل من سارح دابة على احد فليسعده والجرح التي قبل النعان
وما يتولد من الزنا بعد الحد والادب وصل الى موثقة من جميع الاحالات ففيه
السوء بنظر اهل العدل والمسلمين والداعي • **مسألة** • ومن اختلف المسلمون
في اثني العجبة فقول في ثياب بعور وقيمة البعور مائة درهم وعشرون • **مسألة** • ومن
ديتها ثلث الدية وقول ان اذهبته خمس صلوات فثلث الدية وان اذهبته
صلوة فثلث الدية وان اذهبته صلاتين فثلث الدية الخان يتم خمس صلوات
فتم يتم ثلث الدية وقول في ثياب العجبة بعور للذكر على كل حال واللائحة نصف بعور •
وجنابة الصبي فلا يلزم العاقلة شيء ويبلغ ذلك على الصبي وحده يسلم الخ

وقول لا يلزمه • وإما أقامته جناية فقوله أنها على عاقلة كأيما كان وقول
 ليس على عاقلة وجنابة لا يعل عن غيره والباقيين ونصف عشر الآية نصاعروما
 كان دون ذلك فلا عليه ولا على عاقلة وقول إن كانت جناية الصبي أقل من نصف
 عشر الآية فهي في ظلم الله على **مسند** • ومن سمع أناس يتعاهدون على قتل رجل
 إن عليه أن يعمل وينفذ إذا كان قادراً أن لم يعمل حتى قتل يقول عليه دينه وقول
 لا يلزمه لأن الحق متعلق على أحد وهذا القول عندي حسن والرد على **مسند**
 ومنه وسئل عن أهل القبلة كيف يكونون بغاة ويكرم المسلمون فإنهم قالوا
 يمتنعوا بحق يحلهم إعطاء أو لا يلزمهم التسليم للمسلمين في أقامة عليهم
 أو يدعوا ما ليس لهم واللازمة والولاية على المسلمين أو تمتنعوا وطاعة أئمة المسلمين
 • ولا يسألوا أحد من أهل الدار إذا كانت في يدي أهل العدل الأعلى أظهر التسليم
 للعدل بالمقول الظاهر إن كان قوي • منهم الذين بالضلالة فلا توتيه ظهر
 ولا مسالمة إلا بأظهر قبول الحق الشهادة على الخطأ الذي كانوا عليه بالخطأ
 والضلالة وكذلك إنهم يشقون ذلك أنه يقبل ذلك في العلانية ويقولون غير
 ذلك ويجعل في السريرة وتظاهر عليه بذلك التهم لم يقبل منه ذلك خارج الجبس
 حق ينتهي عن ذلك وتب القلوب وتهتم على دين الإسلام وأهل وعلم هذا تكون
 الدار ذارح وعاد إلى ما كان لها والرد على **مسند** • ومشقة الشيخ أبي
 الحسن وسالته هل يجوز للمسلم أن يخرج مع الجبابرة والسلطان الجبابرة إلى
 حرب المشركين ويجاهد معهم • قال قد اجاز ذلك لاجاز من أصحابنا منع
 اخرون • قلت فما الحق بمنع ذلك قال لانهم يتوصلون به إلى أخذ العنايم
 والفقرى وأما المسلمون ولولا ذلك منهم قلت فما الحق بمنع ذلك قال لأن أهل
 القبلة كلهم حرب للمشركين • واجب عليهم جميعاً قتال المشركين وكل واحد
 منهم كان ظالماً أو جباراً أو مسلماً يجاهد عن نفسه للمشركين ويجعل ما أوتي الله
 وقال المشركين • قلت وهل يجوز للمسلم أن يجاهد فئة باغية عند فئة

باغية

باغية واهل القبلة • **قال** لا يجوز ذلك لان يخرج يصلح بينهما فان بغت
احدهما وابت ان تقع الواو للبد وفأوت الاخرى قالوا التي تبقى حتى تقع الواو لله
• **قلت** فان كانتا كلتاها باغيتين ظالمتين الرعية كل واحدة منهما تبغي ان
تملك الاخرى وتقم الناس وتظلمهم فهل يجوز لاحد الناس بقاتل التي تبغي شد
جور لا يزيل عن نفسه زيادة جورهم وعن الرعية اذا كانوا اشد على الرعية ظالما
وجور • **قال** فاما بقاتل عن نفسه وليس له ان يقصد في ذلك للمعونين الاخرى
• **قلت** وهل يجوز له ان يسير معهم في مسيرهم • **قال** نعم ان يسير معهم الا ان
السايرين الى الغنة الباغية يستحقون في مسيرهم سبك الدماء وهب الاموات
فليس له ان يسير ولان يكسرهم وليس له ان يخرج مع قوم يستحقون في خروجهم
اخذ المحرم باختياره من ذلك ولهذا ان بقاتل الغنة الباغية اذا كانوا سايرين تا
صدين في مسيرهم استباحة البلد وركان فيه واخلاقهم لذلك فله ان يدفعهم
من خارجهم كان الذي يحانهم ظالما او مسلما • **وقال** ليس لهم مع ظالمين اخرون
احسن منهم فغيره اختلاف **والله اعلم** عن الشيخ مسعود هاشم ط
البهلوي وفيه اقتض زوجة بغية ذكوة ومانت زوجة بعدا قامت سنين
وانت مند با ولا يد ولم يسألها الحل ولم يدفع اليها مال زمة واملا اليوم ان يستحل
ورثتها ويدفع اليهم ايكفي اذ لم يفعل لهم ولا شيء • **قال** ان البقرة في الذكوة والفروج
لا تصح الاب التوفيغ ان هذا ولا شيء واما ان دفع اليهم مال زمة من الارش وقال
هذا احق لن مؤخر قيل والذكوة مفسون ان يكون خلاصا والذرية **مسدود**
عن الشيخ محمد عرو في الصبيبن اللذين قتل احدهما صاحبه وسالت عن الذية
فوالله ووالى عاقلته قال حنيفة الصبي على عاقلته الا ان من منهم فلا شيء على
كل واحد من عتدواهم وليس على كل واحد اكثر من اربعة دراهم وقال بعض
يكون في بيت المال • **وقال** بعض غير هذا وهذا اذا صح فعل الصبي **شاهدي**
عدا اذا انكر العشيرة وان اقر والى منهم ومن انكر فلا يلزمه الاب البينة وبعد

صفة النسب وان اتفق احد من العشيرة وقال انا اليست وعشيرة الفاعل
 فلا يؤخذ الا بالبين والدعا على **مسألة** الزامية وسالت عن واقعة وضمت
 ابنتها وسقطها فموتها لا تقا وضمت ونسبها او لعل قيل لها ان ذلك دو فماتت
 الابنة وحينها ما يلزم الاثم **قال** تلزمها ديتها وعتق رقبتها والدعا على **مسألة**
مسألة ومنه وسالت عن الذي ضرب رجلا بكف يده ما يلزمه قال على
 اربع سنين ضرايات **قلت** له ولو كان ضامنا بين اصابعه جواله **مسألة**
قال ولو كان ضامنا بين اصابعه والدعا على **مسألة** ومنه وما يشي
 الضمة ان اشرت في الجنب فعنسة دراهم وان لم تؤثر خمسة دراهم وما في الاثر
 فضعف ذلك هكذا سمعته من اللث واللداع **مسألة** ومنه وعن العاقلة
 التي تعقل عن الجاني **قال** تعقل اوصح النسب بينهما بين التي لو نطاول ذلك
 الى عشرة اجل او اكثر لكن الاثر فلا توب وللعوقب كما انه تؤدى الدرجة
 الاولى وهي التوبة الى الجاني كل واحد منهم يؤدى اربعة دراهم فان فضل على الجاني
 شيء ادت الدرجة التي لها كما ادت الاولى فان فضل على الجاني شيء ادت الدرجة
 الثالثة والاربعة على اوصح النسب كما ادت الاولى فان فضل على الجاني شيء
 بعد اذ جميعا الذين صوبهم منه كل واحد يؤدى اربعة دراهم وذلك عليهم
 وحده فاكثر القول وقول برود على الجرح وتكون الجاني كواحد منهم والدعا على **مسألة**
 ومنه وسالته هل شيء مضاعف على بائى الجسد غير الوجه في الضرب **قال** لا وما في
 الجرح فقال لا الوجه مضاعف على مقدم السر على تقار الظاهر وخارج الصدر والذراع
 مضاعف في الجرح وعلى بائى الجسد والدعا على **مسألة** ومنه وفيما يلزم العاقلة
 من ذرية الخطا عليهم لازم ان يؤدوا ذلك ولو لم يطلب اليهم الجاني ام عليهم ذلك
 اذا طلب اليهم الجاني او الجاني عليهم او غير ذلك **قال** ليس عليهم ذلك لا بد
 ان يحكم عليهم الحاكم والدعا على **مسألة** ابن عبدان الذي حفظنا ان دية
 بشر الذن مثل الدية في نافذة الاذن والنافذة في الذن لها ثلث دية الاذن

ودية الماذن لها نصف الدية الكبرى والدية **مسألة** ومنه ان الصبي في جنائمه
 اختلاف قولان الصبي والمعنوة جنائهما على عاقلة ما قلت او كثر وتقول
 ان العاقلة لا تعقل عنهما اذا كان وحرية او قتل او قبل او بلغت جنائهما نصف
 عشر الدية وان كان جنائهما اقل من نصف عشر الدية فهي في مالهما وقول جميع ذلك
 على عاقلة ما واما ما وطى الصبي والمعنوة بوجهها او لبسها في صباهما في حياتهما
 فذلك في مالهما البس على عاقلة ما وهذا القول الاخراج الى والد اعلم **مسألة**
 ومنه ان السوم وهو سوم العدلين فيه اختلاف قول على خمس الدية ذلك الشيء والقار
 وقول ثلث الدية ذلك الشيء وقول عشرون درهما وقول على نظر العدلين والدية
مسألة ومنه ان الشرجاجة العبد على قتل ثمنه فكل شيء يلزم الى الدية كما ملته
 فكلون للعبد ثمنه كله وعلى مثل هذا فقص ما اذا ذكرته واللمطة في الوجه الى ان كانت
 اللطمة مؤثرة فديتها بعير وثمنه العير مائة وعشرون درهما فيكون ذلك عشر عشر دية
 وكذلك دية اللطمة المؤثرة في وجه العبد فديتها بعير مائة وعشرون درهما وان لم تؤثر فنصف
 عشر ثمنه وصفة للمؤثرة انه يبين خمس الاصابع ودرجة الكف في الوجه والاعشرون
 الدرهم دية الضرب للمؤثرة في الوجه غير اللطمة واما الصبي اذا قلع عين او جنى
 جنابة على غيرهما فجنابته على عاقلة وعاقلة عصبته واما الارحام فلا يعقلون
 وسلم كل واحد من العاقلة او يعتد به وان بقي دية الجنابة شيء فقال ان قال
 بضاعف على العاقلة وقال ان قال لا يلزمهم اكثر من كل واحد اربعة دراهم وان بقي
 فهو على المجاني وهو الصبي وقال ان قال بقي لا عليه ولا عليهم والد اعلم **مسألة**
 ومنه ان قتل عبد قيمته عشرون الدرهم عليه فمقتداهما عليه ان يسلم السيد
 دية حره قال ان من المولى العبد لا يجاوز دية الحر وانما ينقص من العبد دينار
 او درهم او شيء قليل على ما حفظه من اثار المسلمين والد اعلم **مسألة** ومنه
 واذا كان لم الجح ضيقا ومن باطنه متسعا يكون القياس على ظاهره ومن كان
 باطنه منطلق الاهاب عن اللحم والمنطلق عن العظم وكان وباطنه متسعا

القياس على ظاهرة او على باطن المخرج قال ان قياس المخرج يكون على الأكثر لانه
يوجد في الاثران الطول والارتفاع والعرض والعمق والغلظ والرخاوة ويكون
القياس على الأكثر مثل هكذا كان المخرج في موضع داني وفي موضع سحيق
او موضع فانه يحكم به كله هي اقا او موضعا او ما في القصاص مثل مثل والدعاء

مسألة ومنه اذا قطع ما بين الانف وهو اللانف والالنف ونحو طرف

الانف واسفل فصبه الانف فله اليد كاملة والدعاء

وفي اليد عن النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوا الساحر والساحرة ان فقدت اليد
على ظاهرة الاله قد لا يعجز المسلمين انه يقتل الساحر والساحرة اذا تبين
انهما ساحران وقال لا يقتلن الا ان يكونن مني اشركا والدعاء

مسألة عن الشيخ سليمان بن محمد ملاذ آقا من يري رجلا في منزله ليلا ولم

يعرف ما حاله ولله آية ياخذ متاعا من بيته فلا يري له ضمة ولا قتله على هذه ط

الصفة حتى يعرف حاله ويصبح او فلعلة كان ملجئا او زليل العقل واللاه

بأسا ان يندرج في هذه اذا استرا ب منه خوفا ان يكون في قلبه شر ط

واقا ولقيد لعن في الطريق وقصده فقد قيل انه يخوف عن الطريق فيخرج عليه

ان كان قصده في قتلته فاذا قصد الطريق فليخل سبيله وان قصده بعد

والقدمة فليقاتل ويؤمن بالجهنم وجهان فلهذا كان فرضا اذا كان مثله

في العدا والعزة والكراه والدعاء

مسألة ابن عبيدان وفيه مخرج اخذ

جواجا عليه قيمة المخرج له امش وهو لا يشك في ان المخرج له وورث غيره

عليه قيمة المخرج للورث غيره ام ينحو ما عند بقدر حق الميراث قال لخط

عنه ورث المخرج بقدر ميراثه وباقي الدين مسلم الى الورثة وغيره ثبوت

نصيب المخرج وغرامة جرحه ولو لم ير الميراث اختلاف والدعاء

مسألة سئل المولى عن بناء سور البلد والبروج والمخارج التي عليه وعلى حكم بينبائه

على جميع ساكني البلد ومنهم وغيره من الاله كما امره وان كان البيوت غير

واختلفت جميعها في السور وكان السور متعلية على البيوت وانما لها كذا كانت غير
واختلفت فيه هل هي منزلة السور المحيط وانما وجب على جميع ساكني المحلة والارواح
ان يتعدوا له فلجمهم واجتج بعض **باب** الاموال وقال انما الاصلون في مال الكثر
هل له حجة في ذلك • قال ابن ببيان وهذا السور الذي ذكره هو البرج والحاجز
يقضي به السنة السالفة الاسلامية المدروكة وهو على سنة التقديمت وان لم
يكن هذا السور والبرج والحاجز سنة سالفة متقدمة فحج ذلك اختلاف • قال
قال ابن السور الذي يشتمل على القسبة الذي يضم الناس في مجمع اهل البلد الداخل
منهم والحاجز والنجشون اليد عند الخوف او وقت الخوف والاول الكبار والصفاء
فان بنيان على جميع اهل البلد والداخل والحاجز وعلى يسكن البلد من يتم الصلوة
فيها من حرز بالغ صحيح العقل وكذلك التيم والغايب والارملة فحكمهم حكم الباقي
الاصحاح واذا ثبت على الجميع كان مشتركا وقال قال بنيان على كل حرز بالغ صحيح
العقل مقيم يتم الصلوة في البلد له مال وبيت تحميد السور لما الغيب الذي لا
يسكن الدار الا على بنيان السور الذي يجمع الناس في وقت الخوف والاول الكبار
بل عليه كان في ذلك السور المحيط بالبلد كسور يهمل وسور الخوص ومنزوى وليس
على الشيخ الذي لا يقدر على الخدمة ولا على اهل العدم الذين عذرهم الله وكذلك الصغار
الذين ليس اهل وليس يحكموكم الغايب والصايفة يقضي به السنة المتقدمة في
بنيان • واذا كان المار وان يقع على فلجمهم واجتج بعض **باب** العوائق قال انما
بالعقارة فلحجة عليهم ان لو تكن السنة السالفة والمتقدمة في بنيان على الغايب ليس
طهر ذلك وان كانت السنة السالفة المتقدمة الشعبية الاسلامية بنيان وقعا في
الفلج فهو على اذر ومن بدله بعد اسمها فاعلم على الذين يبطلون ان الدمع
عليهم • وقال ان عمارة الحصن والسور الذي يجمع اهل البلد الداخل منهم
والحاجز والنجشون الذين هم العدو عليهم ليس تخفى به بعض دون بعض فهو
على يسكن البلد ولم فيها الصلوة وكان له منزل اصل بنيان على جميع حرز الحصن

وتلقى المضرة وسبب حزنهم وهرب اليه كان غنيا وفقيرا • وكذلك ابواب هذا
 السور وقفا الابواب • ومفاتيح الاقاليم وطال الجدران السوران يسلط
 ويستتسنا الفة مدركة شريعة اسلامية والاعمال والبناء من اهل
 البلد وكذلك يصلح والحيات • وسباحتها وقد وجدت ان الجمان النجيد
 اتقى في حصن اهل المؤمنين • فهذا القول وفي الغيبة عبد الله صلا الزعم البناء
 كل مكان له في البلد بيت او طلال يقص الصلوة والادعية **مسألة** عن
 الشيخ محمد بن عيسى رحمه الله والوالي اذا اراد من الرعية خندق او بناي سور
 الحصن هل له ان يفرض عليهم ذلك يخوفهم من البغاة لان حوز البلاد حصون
 اذا استقامت الحصون والحكم في البلاد استراحت الرعية وزعموا على غيبة
 وعلى العسكر والجباية خاصة من اهل فارس طهر مطهر في بلد الصبي وبيت
 المال عندنا قليل **قال** في مثل هذا اختلاف بعض ارباب الرعية
 عند الخايع عليهم وعندهم وخجة صاحب هذا القول بفعل النبي صلى الله
 عليه وسلم لما احاط الاحزاب بالمدينة وشاوروا اصحابه في اوههم فكل شاعر
 وانشاء سلمان الفارسي نحو خندق حول المدينة فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم
 بداريه وقسمه على اهل المدينة • وخجة يقول الملاح على الرعية يتوا والخبز
 انهم لم يرد باطلا في الجبل على الرعية واغاور انهم قسموا بينهم بعض منهم ومشاورة
 واجتوا يقولون عبد العزيز بن كعب اليه عاملة على الملايين انما في اخر خندق
 وخاف ان يستولى علينا عدونا وشاوره في بناء حصن بها فكتب اليه عمر بن عبد
 ان حصنها بالعدل • وحجبي النظر الالام والوالي فيما هو اعز للرعية ولا
 قوي للدولة باجتهاد منهم ومناصحة الله تعالى للمسلمين والله اعلم **مسألة**
 ومنه واذا خاف المسلمون واوعناهم واحتاجوا للسفن ليركبوا في اوكس
 اهلها يجوز ان يهاجروا اهلها بالقرى وان لم يستطعوا وسلم اليهم كما
 للثلث وذلك الجامة انجو من جبرهم على **كوب** الحق يعطوا كراؤ للثلث •

قال جابر ذلك قلنا ان احتجتم الى ذلك لم تستطيعوا دفع العدة والى ذلك ولا
اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن يوسف ومالك بن اهل العدة والعدة والمشتكين
اذا حاربوا عند اهل القبلة والجباية المفسدين هل يكونون بذلك ناقضين لعهدهم
الذي ائتمروا عليهم ولهم بذلك وجوب قتلهم على هذا الحال **لا** قال معاذ بن علي حسب
ما قيل انه جازي قتلهم على ذلك اذا قاتلوا ولا علم في ذلك خلافا **و** ما نقص عهدهم
فا حسب انه يخرج في ذلك معنى الاختلاف **و** في ان يخرج في بعض المذهب لا يكونون
بذلك ناقضين لعهدهم ما عسكو بقاء احد من اهل القبلة والجباية وغيرهم من
اهل البدع او الفحش ما لم يصيروا الحاد للفتنة والتجدي بانفسهم ومنهم من يقول انهم
يجب عليهم في اهل الاسلام حرمان وغيره **و** معنى انه يخرج في بعض القول انهم
يكونون بذلك ناقضين لعهدهم بخلافهم ولا ينفعهم التمسك ببقاء الجباية ولا
ذمة لهم ولا ذمة ما داموا على بيعهم وجورهم واي نقص اشترطه حاربه المسلمين بغير
الحق **و** معنى القول الاول الشهر في حكم الدثار والقول الثاني عندي انظر
قلت له هل تغفروا موافقهم وتساوواهم على هذه الصفة **قال** ما يغنيهم ابوهم
في ان لا يقل الا تغفروا موافقهم اذا كان القايدهم من اهل القبلة وكانوا هم اتباعا
لهم ولا يلحقهم حكم في غنيمته الاموال لان الاسلام يجعلوا ولا يعلل وعنده في
لا يخرج معنى هذا القول الا على قول لا يلزم بذلك ناقضين لعهدهم ما عسكو
بذمة احد من اهل القبلة والحق والعدل ان لا تغفروا موافق احد من اهل العدة ما عسكو
بذمة احد من اهل القبلة **و** معنى انه اذا ثبت انهم يكونون ناقضين لعهدهم بذلك
فلما ثبت منهم النقص فخل حاربتهم الا وحل غنيمته ما هو على هذا المذهب وكذلك
ينبغي ان ثبت النقص منهم بذلك ثبت غنيمته ما هو **و** معنى انه مذهب صحيح خارج
على مذهب العدل انشاء الله وما سبي رازهم ما انا الذين ولدوا قبل الحجة انما في
انهم لا يلحقهم السبي ولا علم في ذلك خلافا وما الذين ولدوا بعد النقص حين
الحجامة او بعد ما على انه يخرج في بعض القول انهم لا يسبون وهو خارج على معنى

القول الاول على قول لا يورثهم بذلك ناقضين • ونخرج في بعض القول انهم يسبون
 اذا ثبت فكأنهم نقض العهد على ما يثبت من القول • ومعنى نخرج في بعض
 القول انهم اذا ولدوا لاقول يستند اشهر من اول الحارثة وابتدأها منهم انهم ط
 لا يسبون لانهم كانوا قد ثبت الحمل كهم في حال التمسك بالنقطة فلذلك لا يسبون
 لاننا وجدنا كثيرا من اصول الصحابة يخرج على هذا للعنف ونخرج هذا للعنف على
 حكمهما قياسا ليس بخارج عن معنى الحق • وان ولدوا بعد ستة اشهر
 سبوا وان زفهم السب لا يتم قد ثبت بهم الحمل بعد النقص طفي ستة اشهر
 حين ابتداء الحارثة وكل هذا خارج في معنى الحكم عند الصحة فيه ووضوح
 ذلك كما عند ابقاع الحكم عليهم ونخرج في بعض القول انهم تغم مواظرو
 ولا زكروهم على حال يكون حكمهم حكم المرتدين لانهم لا يجوزون نقض العهد
 بعد ما ثبت طهر وعلمهم وهو ما خذون اما بالزوج الى العهد والاسلام ما خذ
 اما بالزوج الى الاسلام او القتل فاذا قتلوا على حارثة • فمعي انه قيل تغم
 مواظرو ولا علم في ذلك اختلافا واما سبي زكروهم فمعي انه يختلف في ذلك فعلى قول
 ونقول انهم لا يسبون فلعله يخرج معه كائنهم قد ثبت حكم اباؤهم عليهم الذي
 هو الاسلام لانهم يجوزون على الزوج اليه فكل ما فعل العهد قد ثبت عليهم
 ذلك فلا ينقض عنهم وان نقضوه وهو ثابت عليهم وثابت حكمه على ذروهم
 بحكم ثبوتهم على النكاح فلذلك لا يسبون لانهم يجوزون على الزوج اليه اذا
 بلغوا كما ان اولاد المرتدين من اهل القبلة لا يسبون لانهم يجوزون على
 الاسلام وبالزوج اليه وان ولدوا بعد الارتداد على هذا الذي ذهب اليه العلم
 والجهد فوضع على الكفاية لا يجب فيه الا ما العلم به والقدره
 عليه واعتدته والنبات له والنام اذا قد عليه • واجمعوا انه ساقط عن
 النساء والصبيان والعبيد والاصاير والكابون والزناير والخنثى المشكك
 والاعمى ولا يخرج والمرضى والعقير الذي لم يجد ما ينقذ في طيقه فاضل عن

نفقة عما له الا ان يبذله الامام ما يحتاج اليه من ركوب ونفقة فيجب عليه
قبول ذلك والله اعلم **مسألة** قال عليه السلام كل من اتى اموالهم فحصرها
الملائكة اكلانهم الا حسن المجاهد وان حرمة الغازي في سبيل الله كونه
نسكاً لا ينبغي ان هكذا استوجب الجنة **وقال** تعالى ولا تحسبن الذين
قتلوا في سبيل الله امواتاً بل احياء عند ربهم وقال عليه السلام وردت ان
اقتل في سبيل الله ثم احيا ثم اقتل لما يرى من فضائل ذلك والله اعلم **مسألة**
قال عليه السلام للشهيد عند استخصاء نفقة اولاد فموت من ورثه من
من الجنة وحل حلية الايمان **وبارز** عذاب القبر وعذاب النار **والرفع**
الكبر في موضع على السدة التاج اليافوتة من خير من الدنيا وفيها **وروي** من
الحور العين اثنتين وسبعين زوجة **ويشفع** في تسعين من اهل البيت ولا يشفع
الا من اتقى الله **مسألة** قال جابر بن زيد ما في الوجود كلها احب الي
ان اموت فيه وقيل في سبيل الله فان اعطاني فمحي بيت الله فان اعطاني فاكون
اضرب في الارض ابتغاء فضل الله **وقيل** ان الشهيد يحب طعم الموت كالضما
يبرد الماء في اليوم الشديد الحر مع ان سكرات الموت اكثر من ان يصفها الوصف
والكرب والغصص فيه فضائل حمة لو اذكرها والله اعلم **مسألة** والقيت
عند الخروج الجهاد هوان يخرج في اهد في سبيل الله وابتغاء وضايا وان تكون
كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الذين العلى لا يريد شيئا من احوال الدنيا والآخرة
فيها حاجة ولا الهار حجة قد الم على علاتها ان قلبه ورغب في الآخرة وتجرد في
الوصول اليها مبادر المقتل ما ضيا على امد لا يشفي عن الحق حتى يلقى الله ويودع
اهله ويعلمهم لا رجعة له اليهم فهذه شروط الصادقين والله اعلم **مسألة**
ويجب على المجاهد ان يحافظ على عشر خصال لا يغفل عنها باذن والدية ورضاها
ويؤدي ما اقرضه الله عليه من صلوة وكوفة وحج وغير ذلك من جميع المفترضات
ويبيع لهقه وقا الى الرجوع وتكون نفقته من الحلال بطمع وسمع للامير العادل

ولو كان عبدا حبشيا او يوتي في محاذي حق حقه ورفيقه • وغيره حتى ان قيل
 يشرب الماء الملح ويترك الماء الحلو لو رقيقه ولا يدخل دار مسلم الا باذنه ولا يفر
 والزحف فانه الكبار ولا يفعل والعينه قليلة ولا كثيرا وان تكون نيتا على
 دونه للمسلمين فان مات او قتل على هذا دخل الجنة بغير حساب والعدل
مسألة وينبغي ان يكون في الجهاد عند الحرب عشر خصال وخصال الدواب
 ان يكون قلبه كقلب وفي الكبر ككبر النمل لا يتضعض لعدوه وفي الشجاعة
 كالرب يقا تلحجج جوارحه • وفي المجد كالخنزير لا يبلي ذريرة ان حمل وفي
 غارة الذئب ان يسير بجانب غار بجانب وفي حمل السلاح الثقيل كالتملة
 تحمل اضعاف يديها وفي الثبات كالبحر لا يزول مكانه وفي وفاء الكلب لو دخل
 صاحبه النار اتبع اثره وفي التماسه الفضة كالديك ولا يجد من صفته هكذا
 والذئب • **مسألة** وهل يجوز محاربة اهل القبلة بغير دعوة قال
 لا ولا محاربة من كان لخدمة وعهد للمشركين • والذي عني اهل العدل
 ولقد اتهم لم يستحلوا دم وخرج عليهم واخرجوا عليه من اهل القبلة لا بعد
 الدعوة والاعداء ولا ذل ولا يبداهم يقتلوا حتى يبداهم بالدعوة فان لم يبداهم
 يكفوا عن الحرب وارادوا باتباعهم بعد الدعوة عليهم ومباذرتهم عليهم
 في الحرب والعدل • **مسألة** والمشركون الذين طردوا وعهدوا لم يكن
 هل يحل قتالهم بغير دعوة • قال اما دخلوا ارضهم لم يقتلوا ولا يسبق
 ولا يغتموا لهم ما كانت لهم ذمة وعهدا ولم يكن لهم حتى يدعواهم فعدوا
 الدعوة فحشد مستحلون قتلهم ويذللهم وغنم اموالهم • وقولك المجتهد
 قد قامت والدعوة قد بلغت فلا دعوة لهم والعدل • **مسألة** وكيف يقال
 لا اهل البغي اهل القبلة عند الدعوة والمجته قال يدعو الى احكام كتاب الله
 نبيه محمد صلى الله عليه وسلم والادخول فيما اخرجوا منه والخف وان يلتقوا با
 يذمهم للمسلمين وان يعطوا الخف الذي اوجبه الله عليهم وانفسهم واعتصموا

به فاذا ردوا الدعوة ولم يقبلوا التمسح حال حل قناطرهم وما وههم **قلت** قل
تحرق منازلهم وتقطع نخيلهم قبل المحاربة او بعد **قال** اكثر القول لا تحرق
منازلهم وتقطعوا النخل هل حل ان تحرق منازلهم وتقطع نخيلهم **قال** يجوز
بعض المسلمين ان يحرقوا وتقطع ذلك من اجل القبلة على الخارج يقطع ويحمله
ما قطع لقوله تعالى وان عاقبتكم فعاقبوا مثل ما عاقبتكم به اللية ويستعان عليهم
حين قناطرهم بسلامتهم وكواعهم **وزاد** حرق بالنار **قلت** كيف
احكام اهل الشرك والعرب **قال** نعم اموالهم ولا تسبي ولا تدمر ولا تهرعهم ولا
ذمة ولا يقبل منهم الا الدخول في الاسلام والقتل **والله اعلم** **مسألة** وعلى
تعام الحجة لحل المحاربة **قال** لا ادعوا المسلمون امير البغاة وانجسوا عليه **والله اعلم**
حل من حمله ما حل منه من المحاربة والقتل لان الدعوة نجس في الايام للامام ولو لم
يسمع ذلك من الجميع لانه قايده لا صحابه ويستحلون ما يستحل ويحرمون ما يحرم
ولا لهم بما معون له ووظائفهم على من خالفه **قلت** فمن بد بالحب قبل
الدعوة واقامة الحجة هل حل محاربه من غير حجة ولا دعوة **قال** نعم الا ان يكون
يد من باستحلال طائفة الباطل فلا بد من اقامة الحجة عليه والدعوة اذ كان
من اجل القبلة **قلت** فمن نفي على المسلمين بعد علمه بدعوتهم هل يجوز ان
يقتل غيلة **قال** مع انه لا دعوة له بعد علمه بذلك وجاز ان يقتل غيلة والله اعلم
مسألة ومن شهر انه يسلم ويقتل ويظلم الناس غير الحق بل لا شك
هل يقتل بغير دعوة **قال** جاز قتله وحلال دمه على ما شهر منه وذلك من فساد
في الارض ويقتل بغير دعوة وان امكن الدعاء والحجة عليه فهو احسن واقطع
للعذر **قلت** واذا دخل قوم البلاد هل يحل قناطرهم قبل ان يقع منهم الحث
قال لا يحل قناطرهم حتى يكون منهم الحدث الذي يجوز به ذلك ويقوم عليهم الحجة والله
اعلم **مسألة** واذا خرجت خاتمة على المسلمين وبلاوا بالقتال قبل الدعوة
وقبل ان يمكن المسلمين دعوتهم كيف ترى **قال** جاز ان يقتلوا ولو رموا المسلمين

بسمهم واحد اصحاب اولهم يجب احدا منهم الا انهم قد رموا وولدوا القتال كان
فضا على المسلمين قتالهم وقامت الحجة لهم وعليهم والله اعلم **مسند** وورثي اياه
في جيش البغاة هل ان يتواخي اعنه حتى يتولى قتله غير قال ان قتله تحقيق
بذلك ولا ثم عليه **قلت** ووجدنا يقتلون يقتلوا ولم يحق يعرف
الحق من الباطل منها والادراك كيف يفعل قال لا يدخل مع احدهم حتى
يتبين له الحق والباطل فيكون مع الحق واهله على الباطل واهله على باسعه ولا
ينظر في المكشور عددا ولا في المقل ولو كان رجلا واحد محقا يقاتله جماعة **مسند**
والله اعلم **مسند** واذا وجد رجل من المسلمين سوية الامام محاربة لغيره
واهل الصلوة وقد تصابوا الحرب فيما بينهم كيف لمزومه **قلت** ان كان القاييد
الذي وجه الامام الحرب الذين خافوه ليس بعدك ولا ثقة والله عند المسلمين
ولاية ولا تمجيد حق المسلم على المسلم فلا تدي هذا المسلم ان بعض نفسه
لسفكده على الرب حتى يتبين له ما عليه فتاصبوا الحرب والادع **مسند**
والمسلمون اذا بلغوا اربعين رجلا اظهر العدل وخطبوا بالولاية والحق
فان قوتوا قاتلوا اهل المعاصي الذين تركوا الحق واتهكوا المعاصي والحق
وانكروا المنكر حتى يقتلوا وما ابوا لئلا يثوبوا لاجب ان يكونوا جرحا
للكلاب فان فعلوا فقد جاز والغنمة والنجم الذي لا يزول **قلت** واذا كان
المسلمون كالنصف من عدد في العدل والعدو والصلاح والكرام والمال والنفقة
ولا اتفاق وما يحملون عليه وما يكونون في مسيرهم وما يعلقون به وما يهيمون
كانوا على ثقة وبعضهم بعضهم لا يغفل بعضهم بعضا ولا ينقضون ميثاق
البيعة التي يعطوها بعضهم بعضا الذين عواد للمعونة واهل خهرو ومخترهم
او غير رعيتهن والمواد المشتقة عنهم هذه الصفة التي يجب بها الجهاد لمن لا
جهاد باخ او مشرك او من يجب جهاد مع الامم والظلمة له وغير سبب الايدي
الى الحرم ولا ركن **مسند** في الجهاد لا يحل تحريم الاستحلال بل يعلق ضلال
والله

والدليل **مسألة** وصفة من يلزمه نصرة حرب المسلمين فهو مكان
معه ما لا يباي حرام الحق بقي منه ما تجزي غلته عوله وعوله من يلزم عوله
ويقدر بذلك ان ينصر حرب المسلمين **مسألة** لم يسهل القعود ولزوم القيام بقدرته
والدليل **مسألة** والمديون اذا بغتة العدو واجاؤه يريد سلبه ينبغي له
ان لا يتعذر للغزو وادام عليه الدين فان بلي بذلك وخرج حتى لقيه العدو
وجاؤه يريد سلبه فانه يستقبله ويقاومه عن نفسه واهله ولا يولي ذروة و
تكون بيته يقاوم عن نفسه ودينه لتسلم له نفسه ليقضي ما عليه من الحق
قلت فان دخل العدو في البلد كيف ترى قال جاز لكل احد ان يقاوم كل من يملك
او غير مدين شاريا او غير شاريا ولو كره والدلة **مسألة** قلت وكيف ينبغي لمن
اراد الخروج الى الجهاد قال ينبغي له ان لا يخرج الا بعد قضاء الدين والخلد
التبعات ونوى الوالد **مسألة** قلت فمن كان معه ما يكفي دينه وتباعد
الوثقة قال يجوز له الخروج على قول الدليل **مسألة** والذي لا يستطيع الجهاد
مع الايام لعذر من قبل الله عز وجل او غيره لا كذا فماله العذر فيه ما تكون نيته
ان قال لا يجوز له قطع النية عن الجهاد متى قدر على ذلك وجد قويا يسير
بالعدو في ذلك الدليل **مسألة** وورسار مع هؤلاء الظلمة وكثرهم بنفسه
ولم يتول الظلم بيده ولا بلسانه فقتلوا وظلموا وهو معهم ما يلزمه **مسألة** قال قول الله
شديك معهم لانه قيل من يظلم لقتول سواد الله فقد اشرك في دمه وقول الله انهم
ولم يقتلوا من على ذلك فلا عزم عليه واما عليها التوبة والاستغفار ولا عزم
عليه فيما اكل من طعامهم من رطب وغيره حتى يعلم انه حرام والدليل **مسألة**
وورسار بمسكن وعساكر العدو من اهل القبلة هل يجوز ان يعتصمهم بالقتل
عيلة قال لا في حين القتال لو كان المسلمون قد دعوا الى الحق وكانوا لا
يقتل اهلهم او قايدهم فان دمه هدر ولا ذرية ولا قود على قتله وجاز لكل
احد المسلمين ان يقتله اذا قدر على ذلك وقول يجوز قتل الجبابرة عيلة وبعض

وبعضهم يحز الابد الحجة والعدل **مسند** الصبي رحمه الله والذين
 يقصدون البلد للظلم في المال ولا النفس معوفون بذلك فلا شك ولم يكن
 اهل قامة الحجة عليهم واذا امكنوهم الى ان يدخلوا البلد لم يقدر ولا على الـ
 متناع منهم اهل ان يلتحقهم قبل دخول البلد ويبدؤهم بالقتال **مسند** الله قال
 جازي ظهروا بجمعة ولا يبدؤهم بالقتال الا اذا تبداؤهم على كثر القول **مسند**
 وقال غيره جازي ظهروا بجمعة عوا عليهم ونعوه عن دخول بلدكم اذا كانوا
 معوفين بالظلم للعباد بل ان يبدؤهم بالقتال المداي يبدؤهم والعدا على **مسند**
مسند وفي رواية اهل القبلة لما قيل ان لا يقتل سبيهم ولا يجازيهم على جرمهم
 ولا يسبيل على اهلهم **مسند** قال ان معنى لا يقتل سبيهم انه صاروا سورا موقوفاً
 عن البغي على الناس قد اوشقوا وكفى المؤمنين بغيد بغيد يقتلهم بعض يقتله
 وكذلك تآب منهم وامنت عودته الى البغي على سببه ولا يوضع لقتله الا ان تخاف
 معاودته فانه يحبس الى ان يؤمن منه وآتوا ولا يجازيهم على جرمهم فمعناه الذي
 حبسته جازيهم عن بغيد وظلمه وبرد هذا الجاح كفاية شره لان لا اعادة
 في جميع جهادهم وقتلهم كفاية شرهم فاذا كفي شرهم عوفوا للعدا فقد حصلت
 البعثة والادارة وآتوا ان كان مع دابة والجزا حدة معهما على الظلم والبغي وكانت
 جازية خفيفة غير موسرة له عن بغيد فسيبيله سبيل اصحابه **مسند** ولا ينبع مدبرهم
 معناه اذا كانوا منهم من الى غير فئة بل تجنسون اليها ولا يترجعون الى حرب
 المسلمين وامنوا معاودتهم فهذا يخرج معناه عندي **مسند** وآتوا ان كانوا منهم من
 الى فئة يترجعون كما الى حرب المسلمين ويعودون الى بغيتهم وظلمهم تبعهم
 المسلمون واسرهم وحسبهم الى ان يامنوا منهم وشاوروا فيهم الا اذا كان ظلمهم
 اتمام والاشاور اهل العلم وروى عليه انه قتل احداً المسلمين قتل **مسند** واجاز
 بعضهم ان يتبعوا ويقتلوا عشرة ايام وقول ادم اهل البغي على بغيتهم فبهم
 يقتلون مدبرين ومقبلين الى ان يفتنوا الحارم **مسند** ولا يسبيل على اهلهم معناه

كسبيل

لا سبيل على أموال القبلة ما لم تكن لله الذل على حرمهم ومعونته لهم على غيرهم على المسلمين فان
 كذلك جاز للمسلمين جسد عليهم دون تركهم الظفر إلا بالتلف عليهم وجسد عنهم فما تلف
 في الحرب وغيره فلا غرة عليهم فيه فان قاذوا الحار الله وشي من الظفر فليس عليهم حرم
 بعينه والله اعلم **مسألة** وإذا احتاج المسلمون في خروجهم إلى عدوهم أن يسئروا
 دواب الناس لأحدهم هل يجوز لهم ذلك قال لا يضيع عليهم ذلك إذا لم ينتهيا بذلك
 قلت فإن كانت الدواب والخيول والأبل والحمير وغير أهل حرمهم وأخذوها في
 حال الحرب وركبوها وحملوا عليها ما يحتاجون إليه ما يلزمهم **قال** انهم يؤذون
 إلى رباهم كدوا للقتال بيت المال يراي عدلين قلت فإن كانت الدواب والخيول
 لأهل حرمهم هل يضمنون تلف منها **قال** لا ضمان على المسلمين فيما تلف منها
 في حال الحياة ولا كراهة على قول فأذا وضعت الحرب أوزارها لمكان وقال قائم بعينه
 والدلالة **مسألة** وليس للأمام أن يجبر عتيقه إلى القتال إلا أن يزوجهاهم الظفر
 وإذا ربيهم على القتال يظفره عدوه وقول الجبر إذا خرج عليه عدوه في مصره وحما
 الظفر في حرمهم واجتماعهم عنده وخاف استيصال دولة المسلمين في قعودهم عنه **مسألة**
 له جبرهم إذا أراد هو الخروج على عدوه في بلد الحرب وأما الشاري في غير بلادهم جبرهم على
 الجهاد في مصره وغير مصره كان في توافقه وحدا الجهاد في خروج جبرهم ومن يري له
 الجبر فهو على ما يستطيع الخروج والدلالة **مسألة** وإذا كان اللطام قائما أليكون
 القتال على المسلمين فضا أو غير فضا قال لا يكون فضا إلا أن يكون المسلمون كنصف
 العدو ويكون القتال فضا على الشاري وغير الشاري إذا قدر على القتال إذا كان قول
 من لم ينزل الله عنه عن الجهاد فإذا كان الجهاد فضا لم يوسع الخلفاء إلا عند الله
 والدلالة **مسألة** الصبي رحمه الله وفرض الجهاد على الرجل أن يعاقل اثنين
 عن نفسه والدم في نفسه والمال في يده في الجهاد فاض في نفسه وفي غيره فاض **مسألة**
 قال غيره فيلزمه الجهاد عن نفسه باختلاف مع الاثنين وفي غيره عن المالاختلاف
 قال أبو سعيد انما لزم عليه الجهاد عن المالا **قال** أبو محمد لا يلزمه الجهاد عن المالا **مسألة**

قلت وفي لزوم الدفع عن الحرم اهو مثل الجهاد حتى يكونوا كنصف عدوهم في شرب الخمر والسرقة
 الجهاد ويلزمه قتال اثنين كان يطعم بالظفرهما او كان لاقدية لعلهما **قال** فيلزم
 الدفع عن الحرم كان العدو قليلا وكثيرا فلازم عليهم ذلك اذا كانوا كنصف العدو والظفر
 لا يجعله الله **والا** لم يرد قتالهم على قتالهم وخافوا منهم اهلكوا لانهم لا يقدرون على الدفع
 فان هووا بنسائهم وولادهم جازن طهر ذلك **والله اعلم** **مسألة** ومحل حمل الشك ط
 المحمسين جازن طهر ابلات ختلاف ومختلف في قطع محل حمل القبلة قيل يسرى
 وسرى للمسلمين في دفع فعلهم وتولية امتنعوا ولو بقدر عليهم الانقطاع انجيلهم وجعل
 ان فعلوا ذلك فلو انهم فلا يلزم وفعل ذلك مع شيء ووجوب الحرب المسلمين ونصب لهم
 حرب بالائتم والطغيان معاندة واخذوا في تحقيق بذلك اكثر منه قال الله تعالى اما نطقهم
 في الجنة او لم يمتنعوا الاية **والله اعلم** **مسألة** والمقصود بكونهم بالمردود
 في طريق المسلمين يتعرضون للناس بالظلم فانه يمثلهم قول الله تعالى اما جزاء
 الذين يحاربون العدو في سبيل الله **وقيل** من الشهر منهم السلاح قطعت يده
 ومن اشهر السلاح واخذ المال قطعت يده وجعلوا خلاف وان اشهر السلاح
 واخذ المال وقتل قتل وصلب **وقول** ان كان مشركا صلب وان كان زاهلا
 القبلة فلا صلب عليه وقيل صلب رؤسهم ثلاث ايام ثم تقبر **والله اعلم** **مسألة**
 وفعل العير السيرة ان من على الاسير ويركبه بغير راي الدمام لا **قال** لا ولا
 فيه فبه ما لم تقع الحرب او لاها ان شاء من عيهم وان شاء فاداهم وان شاء
 استعبدهم وان شاء قتلهم الان يدخلوا في الاسلام **والله اعلم** **مسألة**
 الصبي اذا وجد قتيلا في طريق المسلمين في قلة والارض هو غريب **والله اعلم**
 ولو يصح وقيل فان الدمام الحث على ذلك للسؤال ولا يحل الدمام الا ان شهر معه
 على احد الشهرة لا يراى فيها والثلاثة فصاعدا اخذ منهم وجسد على قدره كان قتله
 اذا كان له بصير بذلك فاذا استقصى اجسده اطلقه فان قتلهم وهو في الجسد يقتل
 الرجل ليس عليه قود ولكن عليه الدية ان ثبت على قوله وان رجح فليس عليه شيء وان

اقول بيده للمقتول لا وقال **حفظت** ذلك خوف ذهابه بقوله مقبول ولا يلزمه
اكثر مما يقتضيه وان كان للفرس اصحاب **والعامة** فادعى احد طرفي ذلك ولا يلزمه
قبض الما لان اللام لا يقتضيه الا ذلك لا بالصحة ولكن تكون بيد قابضها ان كان مأمنا
وين لم يكن مأمنا قبضها تقتضيه **للمسلمين** بار اللام واللام وحفظها فان جاء وارثه
يؤكد ما والا في علمها لها محفوظة وان ايسر اللام وارثه وقسمها على الفتره جاز له
وكانت في علمها وان لم يصح على احد ولا شهر قتله واحد فاللام لا يلزمه الا الجهد
والمبالغة للعائنه في الرعايا ما بلغ طولها الحق ولا عليه اكثر من ذلك وحساب القتال على
الله وعليه هو الحكم بالظاهر ولله حكم الظاهر **والسرير** وان افترس بقتل المقتول
ولم يكن له ولي دم فان اللام ولي دم ان شاء قتل الرجل اذا ثبت على قتله ان كان
ببينة عدل فله قتله ولما اخذ الدية وتكون في بيتها المقتول فادى اجاره وارثه وصح ذلك
مع اللام وطلب قبضها منه قبضها ياها ودفعتها اليه وان كان للمقتول ولي فانهم وليه
رجلا وتثبت اسباب القتل فانه محبس من اثمهم حتى ينتهي فاذا استقصى ذلك فلقه
بعد ان يحضره خصمه عسى ان يقيم عليه بينة او يبرئ منه اليقين فاذا البرئ منه مميئا او
للاما فحقه عليه ان له واطلقه ولذا اتهم في اللام رجلا آخر بعد ما انتهى اجسرتهم الاول
فليس له اثم بعد ذلك على ما قيل ولا قبل ان يقتضيه جسد اطلق هذا وجسد له واثمهم
آخر واخر وقيل قتل السوق **ومسجد الجامع** والرجل في عفته في بيت مال المسلمين على
بعض القول اذا وحيث القسامه بوجهه والوجه فليس على النساء والصبيان وهل
الذمة والنساء ولا على الغايب الذي لا يمكن وصوله الى موضع القتل **وجوعه**
وتختلف في اللام والقاضي فقبل عليهما القسامه والايان وقيل الايمان عليهما الاثما
هما اللذان يحلفان وقيل لا يمين على اللام واما القاضي فقد قيل عليه اليمين وعليهما
قسطهما او الذمة واما الوالي فقد قيل عليه القسامه وقسطه من الدين **واذا وجد**
القتيل في محراب او تحت جدار او في كهف او في بيت او فيهما يموت فيه مثله فلا قسامه
ولا دية ولا اثم ولا اقتل القتل وصح ذلك على احد والمقتول نيا في بالغون من ذكوره

وإن مات فقبل للبائع والذكي وإن يقتص تولية ولا ينسب الأيتام ولا يكون رأي
 مع الذنات وإنما هو للبائع إن شاء اقتصر وإن شأخ أجاز لليتام وهو أصح
 لهم • وإن قتل القليل ليلا بالسوق ولم يصح قتله ولم يمتهم وليتأخر بعده أو
 أنهم وليه إذا أراد القسامة فأنهم يختارون منهم خمسين رجلا يحلفونهم ما قتلناه
 ولا علمنا ما قتل ثم تكون عليهم الدية يشعرون عوقبهم على قولهم واجب القسامة عليهم
 وإن اختاروا ليلا القليل عشرين رجلا أو ثلاثين أو عشرين أو رجلين يحلفونهم
 فلم يذكروا ولم يحلف فعليه الدية وحده فإن لم يحلف ولو يؤد الدية حبس لما يزال
 في الحبس حتى يحلف أو يعوت وقد قلنا في والمسئلة وتلزمه ولا تلزمه وهكذا عفا
 وإذا زمت الدية على قوله بجعلها على أهل القية وكانت عاقلة الجاني رجلين أو
 ثلاثة فقد خالف في ذلك فقد قيل إن العاقلة لا تكون إلا ثلاثا فصاعداً
 إلا ثمان فلا يكونان عاقلة وإذا قسمت الدية على عاقلة ما زمت في قتل الخطأ
 كل واحد البعد دهره على قدر أهله العدل في المسلمين لم يكن في العشيعة
 ويغزو عما ضعف عنهم وقيل أنه تابعي على الجاني وحده وقيل لا يفي بيت بالمسلمين
 واللعن • **مسألة** ومنه وإن قتل عبد أو ذوق فلا يبين لجان لأن يرجع
 عن أقاربه لما قيل أنه من الاختلاف فمنه أو يقتل حر أو قاربه بالعبد حق عليه في
 ماله دون نفسه إذا لم يضره قود وإنما عليه دية في ماله خاصة فإن أو يقتل حر أو خطأ
 فلا يبين لجان لا رجعة عليه الدية في ماله دون عاقلة إلا أن تصدق العاقلة
 أو يصلح أن القتل وقع منه على الخطأ وإن أو يقتل حر أو عدا أو أراد الرجوع عن أقاربه
 وطلبه ولياً أو المقتول منه الدية إن عليه الدية في ماله ولا رجعة له في حقوق العباد
 وإنما الرجعة في حق الله وهو القود في بعض الأقوال قيل لا رجعة له ويلزمه إنفاذاً ما أتى
 به والدلعن • **مسألة** ومنه وإن علبدين يسعي في قضاة نجوى عليه في ماله
 قتل نفساً يلزمه القصاصها فيحكم الحاكم بقتله إذا طلب في الملة ذلك فلا يؤخره
 إلا لجل عليه والذين خوفه ماله لأن يرجع ما عليه في حقوق العباد والقصاص

لا ينبغي الا يحكم بما كثر القول لانه ضرب من الحدود والحد **مسند** • وقالوا
 عليه دية قتل نفس بدم العذر وهو قتل فلان على ما يوجب المسلمون واوصوا قضاها
 وبالدم بعد موت • قالوا في هذا اقوال ثابتة وعليه الدية في الدية خمسة وعشرون من
 بنات المخاض مثلها من بنات اللبون ومثلها من الحقايق ومثلها من الجذع لانه
 له فطالة الا ان يحكم بها للمسلمون وهو لان الدية اصلها والابلان وقالوا ما خرج
 من القتل على شبه العذر وهو عذر خارج فخرج العذر وفيه القود وقالوا قالوا للمسلمين
 شبه العذر وباب الخطا ويحكم به على حكم الخطا وفيه الدية • وشبهه هو ان يضربه الا يبل
 قتله او يضربه ما لا يقتل مثله في التعارف وقيل انه عترة العذر وفيه القود او الدية
 المغلظة على ثلاثه وقبل انه عترة الخطا الا قود فيه وفيه الدية المحقة على خمسة قبل
 فيه الدية الوسطى على اربعة عشر وعشرون قتله ومثل جذع ومثل بنات لبون ومثله
 بنات مخاض والدم على • **مسند** • ومنه وقاتل ولاد المشركين فعليه الدية فيهم
 عند كان او خطا وله سباهم دون قتلهم والدم على • **مسند** • ومنه في علة الجذري
 طابت بعض المسلمين يثبتون انها تعدي وبعضهم ينفي ذلك ولاديه فان صح انها
 تعدي وخالفوا به فلكل العلة اختلاف الاصحاب في حكمه وشبهه وعائسه وجماعه
 لم يصيبه نحو او اصابه ان اصابه الجذري ومات منه فاحاق عليه الدية اذ ثبت العذر
 منه وصح ذلك وكذا القول في الحصبة • وان تعد هذا العليل على قتل هذا الصحيح
 فله العلة وصح انها تؤثر فيمن لم يصطب بها خفت عليه القود وكذلك القول
 فيمن به علة الجذام الا ان علة الجذام لا تقتل سوا مثل الجذري والحصبة فيجب ان
 يلزم الدية ولو لم تمت لان الدية تجب للانسان وهو حي باشياء كثيرة وهذا
 انشد فيما عدي في ذهاب الضر من الجماع وقالوا في ذلك الدية الكبرى • وقالوا
 للمحل خمسة وعشرون دية وفي الاثنى سبعة وعشرون وهما حيان ولم يذكر الجذام
 فعندي انما انشد كثير عاذر في الدية ولم يذكر في الدية الجذري ولا الحصبة
 فاحبت الحاق ذلك بالاثني والدم على • **مسند** • ومنه والنافذة والجانبين في

في الحلق والبطن والذكوالانف مناعللها اثني نافذتين قالن نافذة الد
 اوانفذت في وقتين او ثلاث فكل ورقة نافذة وبقيت المذكور احسب انه فيه
 اختلاف بعض يجعلها نافذة وبعض يجعلها نافذتين والدم **مسألة**
 ومنه ودية شبه العمد عند ربه اخطا عندى انها على العاقلة دون المجاني
 على هذا القول **مسألة** ومنه ووضع حجر في الطريق فعثر به
 احد فانت او اقتص من جرحة فمات فذلك الكون الذي عليه او على عاقلة
 قال عبي في ذلك معنى الاختلاف بين لزومها على نفسه وعلى عاقلة والدم **مسألة**
مسألة ومنه ومن يقتل شاب رجل فوطى المقص فيه فاش فيه اثنا عشر
 الجلد لم يظهر رد اعل هذا غيرة الداني لم يكن اشد الذي وجدت اذا مات
 الجلد بسبب فاشد داني والدم **مسألة** ومنه ولا يلزم المذبح عليه الضرب
 والجرح اثني الالبينة العادلة التي خصلة واحدة وهو اذا وجدت اولا متعلقة
 برجل وتدعي عليه او يوجب عليه الصلوة فيها كد نجس عليه وتكون مصدرة
 قال المؤلف ما قاله الشيخ وذكر وجوده عن المسلمين في الماش الذي اجبت
 فيه اعادة النظم غير اعتراض على هذا البصير حودها متعلقة به
 بما يوجب عليه صلاتها حتى يصح انه وطئها وطأ يجب به الصلوة عليها والله
 اعلم **مسألة** واذا كان المسلم اسير مع المشركين جعل الدان يقتلهم بها
 لقتل قال الا ولكن له الطرب منهم ان قد لانهم امنوه وان قد على طرب لم يحل
 له المقام بدل الحرب واذا دأمو الى الطرب لم يملوا منهم فدان يجاهد هم
 اذا جاء وان يظف بهم وتسلم له نفسه بذلك قلت فان اخذوا وجندوا وسبقند
 جعل حل له وطئها قال يكون له ذلك اذا ان في الدان من قد ولا في ذلك خافان
 يشركوه في الولد فان فعل فلان عليه الدية لا ولد للعاهر ولا للمغتصب والولد
 للفراش وهو الزوج والدم **مسألة** وهل للامام مصالح عدوه من اهل حربه
 بما لا يمكن في حال الضعف عن قتاله قال له ذلك على قول له الطرب منهم عند

رجعتهم اليه واعتصامهم بالمواضع للنافعة والحصون والقلاع رجاء استبقا
الدولة وطلب الناصر قتل أبيه عليه السلام في هروبه الى الغار وتوالى يده عن عين
عدوه عند ظلمهم اياه وبارغماى باصحابه الى جبل اُحد وتحصنه بالحنظف وقيل
ان بعض اصحابه كانوا يحملون اليه عمامة كل عام مالا يدعون به شرهم على
انفسهم قبل ان يصلب ماله وقيل ربيت المالك قيل لا يؤمن المدام الدين ولو توفى
ويطلب لنفسه الشهادة • والله الخليفة على زعمه والله اعلم •
واذا صالح الدمام اهل الشرك على شيء يعطونه غير الجزية هل ذلك • قال قد قال
ذلك بعض المسلمين وعلى الامام الوفاء بعد ماله ينقصون • فان نقصوه وجازوا دعوا
ايضا الى الدخول في الاسلام فان كنتم ادعوا ان يعطوا ما جرى عليه الصلح فان
اجابوا قبل الدمام وحققوا دعوهم وليشوا على عهدهم وعليهم تسليم ما مضى
عليه صلحهم فيما خلا وادام امتناعهم ولا كان حتما على المسلمين قتالهم فغضب الله
وسمي ذلكهم الذين ولوا بعد امتناعهم بالصلح وسمى قاتلهم قاتلهم اولم يقاتل قلت
فان نقصوا الصلح وقالوا نحن نعطي الجزية هل يقبل منهم قال لا يقبل منهم ذلك ولو كانت
او ولا يجوز للدخول في الاسلام وتسليم ما جرى عليه الصلح • قلت فان مضى
اهل الصلح المسلمين واهل العهد هل ينحل عنهم نقض ذلك قال لا يجوز لمن حلهم نقض
الصلح على قوله قول ابن حجر بعد ان يؤخذ الجزية والاولا اكثر لان المسلمين يد
على سواهم والله اعلم •
وقال ابن حجر ان يعطوا لهم غير عوة وقول لا يجوز ذلك غير عوة
قلت فان غابوا المسلمون في بلادهم قال لا بد من الدعوة اذا كانوا معوفين •
ايضا ليس لهم دعوة ولو كانوا في بلادهم اذ كانوا معوفين بالظلم ولعدوهم
السبل وطلب الناس لغزوهم بغير حق ويجوز الوقف عليهم فيما في الموان
خالطهم موهم بالنار وبعضهم ذكر ذلك • قلت فان وجدوا في ساحل البحر سفينا
معلقة هل اهلها خذوا وقتلوا بالنار ولو لم يصح اهلها هل • قال نعم اذا كانت

في جوارهم • قلت وان المسلمين المشركين في سفينة فاشهر احد منهم السلاح
 على ظهره ان يعرفهم قال نعم هو ذلك والله اعلم • **مسألة** واذا جاءت البروج
 وقال اهل المركب هذه بروج اهل الهند ولم يترك المسلمون وغنمهم والقول في
 ذلك • قال ان كان معوفاً بالشبهة في ذلك الموضع وروى ذلك عن علاقات
 الشرك قطع السبيل في البحر ولم يدفع ذلك احد هذه مقام الصحة لكنه معوف
 مشهور ان هذه السفن من المشركين هو يقطعون سبيل البحر في شطآننا هذا لما
 يلجأون الى حردن واما بعد الموضع فلا يعرفون قطعها الا في احد شطآن
 عمان ورجالها رقا او غيرهم الى حردن وهو معنا على حكم البغاة فاهل الصلوة
 فهذا كله لا يعرف الا بالاشهر ومعنا في هذه الموضع • قلت فان وجدنا
 في البحر فيلما في جوارهم قالوا اننا نأبى ان نرى الله فعل بحرق قتلهم قال لا والله
 يوحذرون ويوصلون الى الاطباء ولا يعضونهم بسوء حتى يعلم صدقهم وكذبهم ويا
 من المسلمين منهم • قلت فان وجدوا معهم السفن فقالوا اخذوا وسفننا
 وقالوا هم هذه السفن لنا • قال اذا كان السفن في ايدي العدو ولم يحاربوا فخذ
 طاقا يدينهم حتى يوصلوا الى الاطباء ويدعو المدعين للسفن بالبيدة عليها فان عجزوا
 تركت في يد من في يده وان كان اهل السفن فيها منهم او في جهاز العدو والله
 اعلم • **مسألة** والغنائم قد بين الداهلها بقوله ولا تعلموا انما غنمتم وشئ
 الاينة واما قسمها فمن ستين سماً اثمانية واربعون لمن قاتل عليها للمغارس
 سمان وللملح ستم والخمس هو اثنا عشر سماً وستين فلله منها اسهم
 وللمرسول اسهم والذي القى بهم والليثا ثلث اسهم ولابن السبيل ثلث
 اسهم • اما سهم المدبر وسهم ذي القربى في هذا الزمان يشترى به سلاح
 وعدة ويطبق به المسلمون على يد من واما سهم الميت والمساكين فيوقف حيث كانت
 الغنمة وقيل حيث يحضر جيش المسلمين • واما سهم ابن السبيل فيرى في الاطباء في
 غير رايه ويدفع في بناء السبيل على قدر ما يرى وان اوقايد السيرة او غير ذلك يعطى

ذلكه **ان قلت** وهل الامان يعطى وتلك النساء والعبيد وهل الذمة
قال **جائز** ان يعطى وتلك النساء بقدر ايراده العبيد الذين يقاتلون معهم
فيوضح لهم كل احد منهم المقتدر مع سهم الحزب اذا كانوا يقاتلون مع المسلمين وكذلك
اهل الذمة **قلت** فان لم يكن فيهم غاربتهم هل يكونون في القسم سواءون قال نعم
العايد وغيره سواء كانوا في ترواحهم وليس للامام ان يغفل احد من الغنيمة شيء
وانما ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم **قلت** ومن الذي يلحق سعة الغنيمة قال يلحق
ذلك للامام بجعله ومشاورة اهل العلم **قلت** واذا لم يكن لاهل السنة نفقة من
غيرها هل يجوز ان ياكلوا منها قال **المراد** ذلك ويحسبونهم وسهامهم ويطعون رؤسهم
ايضا ويخصمهم ولا يجوز غير ذلك قبل القسم الا ما قالوا من استعمال السلاح والدواب
ما داموا في حال الحماية **قلت** ومن غل من الغنيمة شيئا هل يحرم عليه نصيبه منها
قال قول قول يحرم منها نصيبه بذلك ويرد منها الخيط والمخاط **قلت** ومن كان عنده
خيل كثير ويقاتل على راس منها ما بقي من الخيل يقاتل عليها غيره ما يجزى له قال لا يجزى
الا سهم الفرس التي يقاتل عليها **والبراد** من مثل الخيل **والا** البغال والحمير والابل
فلا سهم لها من الغنيمة **قلت** واسم اذا وجد باله في الغنيمة هل اخذ من قال
قال عمر رضي الله عنه بذلك لم تقسم الغنيمة **وقال** ابو بكر رضي الله عنه ياخذ
اذا صح عليه البيعة ولو قسمت وهكذا اخذ **قلت** ومن دخل من الحبش
واذا ان منهم ديونا فظهر المسلمون عليهم كيف حكم ذلك قال يذهب عنه نصير
امواهم للمسلمين غنيمة **قلت** وذا السنودج المشرك وديعنا وكان له عليه
دين هل يصير غنيمة **قال** اما الدين فانه يبطل لانه مستهلك بالدين ليس
قائما بعينه واما الادانة فنقول انها غنيمة اذا قاتل صاحبها وقولها لا تكون غنيمة
اذا كان امناديا ما قبل الحماية وان كان الحرب قايما هي غنيمة **قلت** ولا
لغنيمة والفى معناها واحد لا **قال** قيل ان الغنيمة ما اخذ من العدو
بالقتال ولم يكن نقال فهو في ذلك كالمالك لا يكون الا للمشركين وقيل الانفال

والغنائم مثل الفرس والاربع والاربع والغنمة وكل شيء سوى الاصول والان
تكون ثمرة مدرجة في غنمة وغير المدرجة تتبع للاصل والدرج **مسألة**
واصول المشركين محو منها الاطام ثلاثون ووجه ان شاورها لاجلها كما فعل
عليه السلام علكة ون شاورها اخذ منها الخمس وقسمها بين الفقائله ون شاور
جعلها صافقة ياكلها الاخر فعلا ولا كما فعل عمر رضي الله عنه بغارس
قلت والحق محل المسلمين **اللعن** والاهل **الحب** قال طهر ذلك ما دامت
الحب فاعنة ونارها مسعدة ولا يذبح المشركين في الحب ووقعه فاموا طهر
صحيح هو اكلها بغير حسا وطهر ان يفرقها ويحرقها ويقطعها ويهدمها
فاذا وضعت **الحب** او لاهها حرق ذلك كله ودر الخبط والمخاط **قلت**
والخمسة يكون قليل الغنمة وكثيرها ام لا **قال** لا يكون الخمس في اقل من
خمسة واثنيق منها **قلت** والذي لا يجوز ان ينفذ فيه الغنمة **قال**
قبل لا يعصى في الفعي والبناء مسجد ولا لشرك مصحف ولا في حج ولا في كف
ميت **قلت** وموت محل الغنمة ولا فعل **الحب** **قال** لا تكون الغنمة الا
بعد القتال وهزيمة العدو والمشركين والطفة **قلت** ويخلف اهل
الجيش عن السنة ورض او غير حق فالتوا وهو وقدر كان خرج عندهم **قال**
لا سهم له الان يكون القايد ام لا ان يخلف في بعض عاينهم فهو شريكهم اذ كان
قد خرج معهم ولا كان قد تخلف في القوية التي خرجوا منها فلا سهم له وان فصل من
القوية وتخلف بزي القايد لبعض الاسباب فلا سهم له وان لم يكن بزي القايد ولم
يشخص من البلد فلا سهم له **قلت** فان خرجوا من البلاد وغناهم امر طهر العذر
قال لا تطل سهامهم **قلت** انما قال القايد من لم يخرج اليوم فلا سهم له عندنا في
الغنمة فخرج احد بعد ذلك اليوم ووقعت غنمة قبل وصوله هل يدلكها قال لا
قلت فمن لحقهم وخالطهم قبل الغنمة **قال** لا سهم له ولو لم يقاتل **قلت** وانما
وجبا الاطام سبعة على كل وحدة منها القايد يكونون شركاء فيها بنعم احد
قال

قال ابن ماجة ما غنمت الا ان يكون الدمام جعل القايدين جميعاً السبيين وقال طهر النعم
شركا وفيما غنمتهم وهو كما قال **قلت** ولذا بعث الدمام قايدين لحد ابعوث ذلك للقايدين
قوادا في كل ناحية قال طهر شركا وفيما غنم كل واحد منهم **قلت** ومن استاجر قوما
فوجهم غنما فظفوا بالعدو قال طهر حصتهم وبعوهم والغنيمة ورويات بعد الغنيمة
او قتل فسرهم لورثته ولو لم يجمع **قلت** من مات او قتل قبل الغزاة **قال** لا لكم
له في الغنيمة **قلت** واذا مات امير الجيش او قتل فاقت كل طائفة امير اهل يكونون
شركا **قال** نعم على الاصل الا ان يوقعهم الدمام والدماع **مسند** وقيل ان السبا
ياهم في مرض الشرك وجميع الملل واليهود والنصارى والمجوس والذين اشركوا
ما جاء في نصارى العرب ويهود العرب الله لا يبي على عزي **قلت** وكيف الحكم في
نكود العرب ونصارى العرب **قال** لا يقرن على دينهم ولا طهر عهد ولا ذمة ولا يقبل
منهم الا الدخول في الاسلام والقتل وروى جامع ابن جعفر والحكم في عبدة الاوثان
العرب لا يقبل منهم غير الاسلام والقتل طهر احد اذا اسلموا فاما اهل الكتاب
فانهم يستوفون ويقبل منهم الجزية اذا اظهروا عليهم ولا يقبل منهم الجزية لا يبي عليهم
السبا **قلت** ورتفع عهد من اهل الذمة هل حل دمهم **قال** نعم كل
سبي نسائهم وغنيمة ما اوطأه وكذلك لا زكوة للذين ولدوا بعد نقض العهد **قلت**
فمن حارب والنساء والذاري وزكوا للموضع الذي وقعت الحاربة فيه كيف حكمهم
قال ان وهبت منهم قبل وقوع الحرب فلا شيء عليهم ولو كان طرا وليا ومن
الحازين وان كان حين الحاربة فعليهم السبي **قلت** واذا سبي المسلمين اولا
حي وزوجها هل يتم نكاحهما **قال** ان اوها في ذلك لم يسد لها ولدان يتم ذلك ولد
ان يوفى بينهما **قلت** وقس في الصبي فما بلغ كراه ان يسلم كيف يفعل **قال**
يباع في الاعراب فان مات قبل بلوغه فحكم المسلمين ويصلي عليه والدماع **مسند**
ابن عبيدان وكيف صفة الدعوة وترتفع به الجزية في ذلك اذا **قال** انه
دعا وردت **قال** ان الدعوة ان يقال للباغي ان يكف بغية وظلم عن العباد عن

قتالهم • وتقوم بثقة مع كتاب عنده والادام والوالي قيل بعد لين والداعل •
 منه ويجوز عقد دوات البعثة اذا اتوا عليها ولم يقدر عليهم الى
 بعقها ولا ضمان على او عقد بها على قول والداعل • منه وما وصفه
 الاوقية والرباط المذكورين في الحرب • قال اما الاوقية فهي مثل الدروع والثا
 وشبهها • والرباط فهو القعود في الامكنة المخوف عليها والعقد والدر
 اعلى • والسيار اذا وقت كل سنة بقايدها وحدها ولم يجعل لها الادام
 او وليه قائد يومهم ويعرفهم طاعتها هل يكونون شكاً في الغنمة قال كل له غنيمته
 منهم على هذه الصفة • قلت وهل ثبت الشط على اهل الجيش ان المالك والاغما
 اذا غنموا تكون للادام وليت المال • قال هذا الشط لا يثبت الا على من
 اثبت على نفسه من الدحل للباغيين • بعد الغنمة وغير يقية والايجاب موطر واما
 الخمس فالادام والوالي والداعل • منه ويجوز للمسلمين ان يستعينوا على دهر
 واهل القلعة في وقت الحاربة ما يؤخذ منهم رزق وكراج وسلاح واوقية فانها
 تلف بحول الحرب فلا ضمان عليهم فيها لان يكونوا عرضة للتلف والضياح فيصنفون
 لهم فان لم يوجدوا في المصروف على الفقار وقول يباح وينفق منه كما فعل المسلمون
 برجل عيسوي جعفر وليد يوسف وان تلف في الحرب فنقول للاضمان عليهم فيبد
 لانهم اخذوا باثر سنة • وقول عليهم الضمان وهو في بيت المال • ويصير
 بعد الحرب في ايدى ائمة فان عوارته دفعوة اليد والبيع وفق منه على
 الفقار واما العبيد فلا يجوز ان يستعان بهم والداعل • منه وما يؤخذ
 منهم من الخيل والابل ونقبت في ايدى ائمة من بعد تقسيم • قال الشيخ حبيب
 سال ان كان منهما موعوا وهو السلطان المحارب فان غلوفة هذه الخيل والابل
 واما هذا السلطان وجاز ان تلف ما له هو نعمها وعلفها عليه وقد جبرها
 للسلطان بهان واضح وحجة بالغة • وكذلك جاز ان يعطى ما له اجرة من
 حفظها ويعلمها • قلت والمالك وما فيها من سلاح ودراهم وسلاح ودراهم

وَرِصَاصَ وَالْأَمْرِ وَمَدَارَ وَجِبَالٍ وَغَيْرِهَا حَكْمُهَا • قَالَ ابْنُ الْمَكْتَبِ حَكْمُهَا
حَكْمُ الْخَطِّاطِ مِنْ هَذِهِ الْجِبَالِ وَالْجَبَايَاتِ وَكَذَلِكَ حَكْمُ مَا فِيهِمْ • وَكَذَلِكَ حَكْمُ الْغَيْلِ وَالْأَيْلِ
فَالْقَوْلُ فِيهِمَا كَالْقَوْلِ فِي الْأَمْتَعَةِ وَالنَّقُودِ وَالْعَيْنِ وَكَذَلِكَ الْمَصَاحِقُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعِيْنُهُ
أَنَّهُ مَمْلُوكٌ قَبْلَ ذَلِكَ هُوَ الْجَبَايَةُ لَهُ بَغْيٌ وَتَحْتَهُ وَغَيْرُ حَقٍّ هُوَ حُجْرٌ لِلْمُسْلِمِينَ • اسْتِعْمَالُهُ
فِي الْحَاوِزَةِ مِثْلَ أَنْ يَرْكَبُوا الْكَلْبَ • وَإِنْ يَصْنَعُونَ بِالسَّلَاحِ وَإِنْ يَغْزِي بِأَلْيَدِ الْكَلْبِ بِرِ الْإِطْلَاقِ
يَهْنُ عَنْهُمْ وَهُوَ الْعُدُو • وَتَنْفَعُ وَكَذَلِكَ فِي حَالِ الْحَاوِزَةِ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْفَهْمَانِ وَغَيْرُهُ
الْمُسْتَعْمَلُونَ لَهُ • وَقَوْلُهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا بِأَبَاحَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ
وَالْمَوْضِعِ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ قَبْلَ تَحْتَاطِ الْأَمْوَالِ حَكْمُهُ عَلَى مَا سَبَقَ فِيهِ مِنَ الْأَخْتِلَافِ وَجَائِزَاتِ
يَعْمُرُونَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى حَالٍ لَوْ فِي حَالِ اسْتِعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ لَهُ الْمَالُ إِنْ كَانَ فِي وَقْتِ اسْتِعْمَالِهِمْ
لَهُ وَهُوَ لَوْ يَصْحُحُ أَنَّهُ قَبْلَ الْجَبَايَةِ وَالْخَطِّاطِ بِالْأَمْوَالِ الْمَوْجُودَةِ فِي بَيْتِهِ هُوَ يَحْمِلُهَا وَإِنْ
كَانَ قَدْ صَحَّحَ أَنَّهُ قَبْلَ الْأَخْتِلَافِ فَمَا ضَاعَ مِنْهُ فِي حِينَ اسْتِعْمَالِهَا فَخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مَا سَبَقَ
أَنَّهُ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْبَيْتُ لَكَتَبَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَصْلُحَ وَهُوَ يَحْفَظُونَهُ هُوَ وَمَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ
لِلْمُسْلِمِينَ هُوَ وَمَا لَمْ يَكُنْ حَكْمُ كَانَ وَحَكْمُ الْأَمْوَالِ الْمَوْجُودَةِ فِي بَيْتِهِ هُوَ حَكْمُهَا وَغَيْرُهَا
مِنْهَا عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْقَوْلِ • وَكَذَلِكَ فِي الْأَيْلِ وَالْغَيْلِ جَائِزَاتُ تَعْطَى وَمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ
حِفْظِهَا أَوْ يَكُونُ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ مُتَحَاجِّينَ لِلْأَكْبَرِ الْمَذْكُورِ وَالْمَذْكُورِ
يَسِيرُونَ بِهَا فَاتِحَةً وَيَسِيرُونَ بِهَا مِثْلَ الرِّبَا فِي الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يَحْسُنُ مِثْلُ الْأَكْبَرِ الَّذِي هُمْ
جَمْعُهُ وَمَا لَمْ يَكُنْ • فَإِنْ كَانَتْ الْأَكْبَرُ لَغَيْرِ حَاجِبٍ وَهُوَ غَايِبٌ لَا تَنْتَظِرُ تَحْتَهُ
وَلَا يَبِيعُ طَلِبُهُ فَخِذُ اللَّحَامِ وَالْمُسْلِمُونَ أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ بِالْأَحْقَقِ وَالْمُسْلِمُونَ وَكَذَلِكَ لِلْمَالِ
وَالْجِبَالِ وَالْأَشْيَاءِ • وَأَمَّا الدُّوْرُ وَالْمَصَاصُ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْغَايِبُ وَكَيْلُ الْبَيْعِ مِنْهُ
إِذَا جَاءَ الْمُسْلِمُونَ بِذَلِكَ لَمْ يَصْغُرْ لَهُ وَكَيْلُ أَقَامَ لَهُ الْمُسْلِمُونَ لَهُ وَكَيْلُ وَإِنْ تَعَذَّرَ
الْوَيْلُ قَوْمَ الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ قِيمَةٌ وَسُطَّةٌ وَكَذَلِكَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَطْعَمَةِ وَإِنْ كَانَ حَاجِياً لِمَا جَاءَ
فِي بَيْعِهِ وَكَأَنَّهُ هُوَ عَلَى سَبَقِ نَيْدِ الْقَوْلِ إِنْ كَانَ صَحِيحاً لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكاً قَبْلَ تَحْوِيلِهِ وَجَائِزَتِهِ
بِالْبَيْتِ إِلَى الْبَيْعِ مِنْ ذَلِكَ وَكَيْلُ الْوَقْفِ الْمُسْلِمِينَ لَهُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْقَوْلِ الدَّاعِي •

مسد عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اراد سلب رجل يقتله قال نعم الله قتل
وقتل من ماله شهيد قلت له ان اخذ مني قليلا او كثيرا قال نعم ولو
شسع نعل وهذا الذي المعول به قلت فالسارق يقتل اذا سرق قال
اضربه ولا تعد لقتله فاذا قتلت على هذا الحما كنت سائما واللعن الله **مسد**
الصبي البغاة على المسلمين اذا جردوا احد على الخرج معهم وخرج تقيته عن نفسه
او طاله وقتلوا وهو معهم غير لاصفي لم يفعل بيده ايلزمه اثم ام لا قال
خرج مجبور لا اثم عليه ولا ضمان اذا لم ينو ظيما ولا قصد جورا واذا اثم على من
ظالم وان قتل او سلب او فعل ببشبه ذلك لم يضمنان في الجبر وعده وعذبه
عز القود وبعض الرعي الممان والقود والتقية تسع في المال كما تسع في
النفس وهو الجمار بين استعمال التقية وتركها وقول اعادك في النفس دون
المال لا تسعد التقية عن ماله واللعن الله **مسد** عن الشيخ مهمل عن عبد الله
العدوي وفي فتنتين كل فتنة في مركب فالتقتا في البحر فماتا وقم رجل من
احد المركب ليعاناهم فيه ولو يكن ليعاناهم الا اثم ضربه اهل المركب الذي
اقسم عليهم حتى ثوي في البحر حتى افلأ ان صارت حيا التوبه او رجل مقدم بهم في
غير مركب فقام ولوله بداء ولا اولاه ولوله بذلك فاحسن فبعد قال اهل
المركب الذي فيه هذا الرجل الذي التزم الاحسان في الخروج ان هذا عدو وخاف
ان يحرق بنا ولا يكتنا ان ترك في مركبنا فقال الرجل للقوم الذين اتوا به ويدعون
انه اعتدى عليهم وضربوه اخروه عنا واحسنوا فيه وداووه ويساكم الله عنده
ان ضيقهم واما بقوم مقام هذا اللغظ فاخذوه ثم بعد مدة قليلة قبله الله
ما تهل لمنه في هذا الشؤم **مسد** قال ان هذا الجرح اذا صح منه البصير على الفتنة
التي اتت به الى المبتلى اظهرت منه وحشة ان يكون بعض الضرر على المسلمين في نكاحهم
واموالهم فوجب النظر في جمع تلك السفينة القوم الذين اتوا به الى المبتلى
فتوقع الادوية بتوابعه وهو ما ينهم على مدخل المضرة عليه بشيء لا يسع في
ظاهر

ظاهر الاوراف حول السان من على هذا وطان كان لا يراهم على مد وهو في حد الخوف
مهم عليهم فاخاف عليهم الضمان لانه قيل لا يجاز على جرحهم وقيل ذلك من الكثرة
عليهم مع ما قيل في غيرهم من وفاة اهل الشرك انه يجاز على جرحهم ويتبع مواليهم
وهذا اذا كان في مصر عدن وما اى حملوه اليهم وصارخذ الامان منهم فلا يجوز
لمن يقدر على حفظه ان يولي عليه ولا يؤمن عليه على ما ارجوه **قال الشيخ**
جامع تحس ان كان هذا الرجل من اهل البغي على المسلمين واقفهم عليهم في الكسب فحاي
ظهور ان ضربه مائت فهو اهل ذلك ولا خلاف في الجرح صريحاً وصارخذ الاقتتال فيه
وامن بشرة ترك ولم يقتل اذا كان من اهل القبلة في كثر قول المسلمين **وفي بعض**
قولهم ان ذلك من جهة التكرم وهذا ما يدل على انه في حوزة الجانية اختلاف في القول
بالراي **وعلى اكثر قولهم** فلا يجاز عليه الا ان يكون قتل احداً من المسلمين فانه يقتل
بعد اوصح عليه بالقرابة البينة ويخرج على رواية الشبهة وقيل راي العام ان يكون
قائد اهل البغي فان على قتل المسلمين **بار** جاز في قولهم لكن لظنه قتلهم ويخرج
على قول خاتبة ابي مناذر فيد وان كان ماله والجرح لا يمنع من قتاله وهو على خاتبة
منه ينبغي ان يستورح الجبس حتى يؤمن بشرة فان امتنع ولم يصلوا اليه لا بالصلوة
او القتال جاز لهم حتى يعطي الحق نفسه او يصلوا اليه بالاداة منه بالحق فهو اوف
وان لم يديه على ايدى الجراح الطالدة ولم يكن القائد الذي قتل المسلمون باره ولا صحت
عليه انه قتل احداً من المسلمين لم يخرج قتلهم وقد خرج فيه وقولهم ان لا كان مخاف
معاودة ثناءه على عليه خصوصاً ان كان له مسند يادى اليه يرجع بعد عليه وان
صح عليه انه لما اتهم عليهم في الكسب جعل **ب** في الناس ويطعن حتى اخذ
عن قفاه ولم يصح عليه انه قتل احداً فالادام فيه بالخيار على ما قيل انشاء قتلهم
سلكه عفا عنه **فانظر** في هذا كله واعضوا عليه هذا الجرح مع وجوبه
اليه نصح معه فذلك امر لا بد من عليه ولا يقول ولا يور في قوله ولكن مما
يوجب الصلة عليه انه جرح بالبغي المصحح لوضعه في الحال على ما كان منه والقتال

عسى ان يتفصح لكم حكمة الله في كل موضع يكون فيه حلال الدم ان ليس عليه على قدح
فيه ونزل في حكم الظاهر في هذه المنة من الزواجر ان شيء وان طال به الوقت في
وقوعه معهم على غير مسأله ولا ان يجوز له ويشئت واحد من المسلمين فهو على حاله ●
وقيل انما الامان للامان لا غيرية والقول في هذا يتسع ● وقد يقال ان نقول فيه
مع هذا المقدم للبنيان بما اوتيه في دعائه على التماس ما دخل فيه وحله ونزل
عليه في مواضع ما يكون حرام الدم فيها لا يقتضيه المذهب على غير حاشية او انه نزل
بحال يحرم فيها مدته ثم يحرم به على ذلك المدة المقدم او انه لو يصح معه مدته فاعسن
اليه او يبدل المدد او يخرجهم من قداثة الخوف الناس من الحق وقوله في ذلك
وقد صح معه مدته وانزل حله وسال ما الذي عليه فاحره اذا قيل له بعد ان ان
مات ولم يصح معه على شيء كان موته فان كان هذا الخبر لا يصح عنه لانه من
يقول شدة وفسان وضده فلا بأس باخراجه ولا بالاعو به لانه ليس له ولا غيره
ان يحل الناس على ما كانوا من امثال هذا بالواخرجوه الى موضع امن بعد ما صار الى
حاله ونحو من لا كان عليهم باس لانه ليس بالدم عليهم ان يحلوه من غير ضرورة
ناتجة بل من منها بالقدرة على عدم الموانع وغيرها من الوجبات للعقد جملته فحاشا
لحفظ عليه وصيائره وانما هو الغنيان فيما بين تركه وتحول في غير موضع الا ان
ضطر ان لم يكن مانع وتركه في جهة الكلب ان كان لغيره او غيره والموانع لان
حمله فيه على غير ضرورة ناتجة به لا يجوز معها تركه ولا اخراجه بعد حمله لا يجوز
بغيره وتركه ولا دالة عليه بالضرورة كما ان اوجه حمله فيه في مواضع ما يكون
مخوفا على الناس منه كذلك لا لا بد في المطر فمن اظهر باخراجه في مواضع ما يجوز
فان كان عن يور عليه وعلى اخراجه الى موضع ما يؤمن فيه على مثله فهو الصواب
على ما نراه في الجواز وفي حكمه بالثقة ومروءة لهم بالحسان زيادة لا بأس بها وان
كان غير محتاج اليها فاتها في الجويل ● ورجاوة السلافة له في هذا الموضع صحيح
الا انه في نفسه وشدة في قوله ولم يصح منهم تعدي عليه شئ لا يسع فيه
ولا

ولا يجوز عليه لانهم في ذلك الحال حجة له وكيف يكون عليه شيء ومستقبل
عليه شيء حتى يؤتى به بشرط في سلامة هذه الاعمال عن احد في اثره كان له شيء حتى
في نظر فنيهم ان يفكر في ذلك لانهم صرح فيثبت او يتحرك بطل ● وقا انا الذي عكس
فيما ذه غير خارج على معاني الصواب ● وبما ذكرنا مع تلك التذات في بيان لكم
صوابا مقيدا بالحجة الموضحة لانهم قد فاقوا الحكم بالدين في موضع الذي والملاحظ
بالعكس ● واتوا صدقا الى المارة حقا فاميد في هذا ان به تعدد في توفيق
ما تعلق به فيد توفيقه وليس مع التوفيق كان ذا مسجع ● وان كانوا ممن لا يؤمن
بحول الله على مثله في ذلك لم يستفهم ما هو به من الاحسان اليه لانه لا يجوز له ان
يولي عليه ولان ياويه في احواله من لا يجوز ان يؤمن عليه كان بقدر على حفظه ولا
وكله سواء ولا معنى للتوفيق بينهما وكان عليه التوفيق لا غير هذا لانه ليس بامير عليه
في هذا الموضع ولا اوفيه شيء لا يجوز عليه في الاصل الا ان يكون حجة في ذلك وهو
لما كان وتوفيقه عن ان الله هو محال في توفيقه ويجوز حمله على من فيد
وانما وقع الخلل الموجب للزلازل في تارة لمن لا يعرف في ذلك بالاطاعة لانه لا يجوز
له ان يسلط على احواله وان كان يعوفه بالحيانة فانه يجوز له لا يجوز عليه ان
يعمل فيه لا في نفس تجاخره في مواضع اللزوم والمجاز فكان عليه التوفيق في
هذا بلا ضمان والقول بضمانه على هذا لا بعده والحق ولكن في هذا الموضع الى
الاول في وقت هذا لاذهب ولم ازل على ما لي اليه الرجوع النظر التمس في عمله الاثر حتى
مال الى القول بالثاني في غير تخريج الاول ولا تخريج له الصواب في القول بان
لا شيء عليه غير التوفيق ولا في العمل به لمن لا يرضح معان الذين اوهم به
اخرجه لقلته ويكون حاله لا يؤمن على مدد على ذلك في علمه فهم اوهم باخرجه
فيكون لهم في ائمة شدة وكلوا وضمانه ما خور ان كان من يطاع ولا في ضمانه اختلا
ان اصح معه وقوع الاول به كما علمه وانقصوا اجله للمسيح في وقته ولم ترضح معه
سلامة الاول في يئنه على هذا وبين من لا يرضح بالحق الى السباع التي في عاداتها

تأكل الناس أو في البحر أو في موضع لا يؤمن عليه في ذلك **والبر** • وإن صح معدن
أو غير ذلك من هذه الأشياء بشرط شيء مما يلزم فيه الضمان غير الظاهر ويكون محال
وتخاف ذلك منهم عليه حتى لا يؤمن وقود منهم به في ضمانه لذلك ولو لم يكونوا
مخوفين على هؤلاء وكذلك في موضع ما يكون خوفه عليه لمعوض غير الظاهر من
به لا يؤمن معه في نفسه أن يصيبه ذلك وقد زاد عليه التلف روضه وعليه ان
يؤذي ما صح معدنه لزمه له واجل أو طوله وإن لم يصح معه وقوع شيء منهم
يلزمه ضمانه كان عليه التوبة إلى الله والاعتقاد للآداء ما يلزمه لذلك فيه من
شيء متى صح معه لزمه وقد علمه وإن أو اخرج من المركب في موضع لا يؤمن له
الموضع آمن فقد عصى وعليه مع التوبة ضمان ما أصابه لذلك شيء يلزمه فيه
الضمان قليل وصوله موضع الأمن إن كان من يلزمه الضمان بالآداء ولو كان على
يديه يؤمن عليه وإن وصل إليه سالما كان عليه التوبة وسلم الضمان ولو كان
على يديه لا يؤمن عليه وإن أو به أن يخرج الموضع لا يؤمن عليه ولا يملك فيه أو
دونه فاصابه بذلك شيء في نفسه يفهم قبل أن يخرج منه الموضع يؤمن عليه
فيه وصح معه لزمه ضمانه وإن صح معه خروج منه إلى الله سالما لم يكن عليه شيء
غير التوبة • وإن لم يصح معه خبر بكونه ولا يجرى حق التقصير في المدة فانقضى
اجل المسعى فقد خرج فيه على ما عندي من معاني في قول السليمان عليه ديتيه
• وإن صح الخرم معدن حياته ولم يصح ما الذي أصابه لذلك كان عليه ان يعتقد
فيما يلزمه له مقصود معدن كما ذكرناه فيه أمضوا القول عليه وهذا في البحر
لا غير فان المستحل منهم إذا تاب إلى الله من ذلك لا شيء عليه وإن يكونوا فيه
شكوا فاما خورده فهو الحرم دون ودان بالتحلل إليه بعد التوبة وما قبلها
فهم بالذي يلزمهم له على ذلك ما خورون جميعا والله اعلم **مس** • ومنه وهل
يجوز هدم كل بناء بناء قطاع طاق في البر والبحر أن تخلف عن قايده السنة أحدث
أصحابه غير ارض ولا علم وفعل غير الحق أو فعل فيه هل يلزمه شيء أم لا • وما

صفة القايده ويلزمه فعله وفعل غيره او انما عليه فعل نفسه ام الله قال كل
بناؤ بناء بغاية البر والحق وصد المضره المسلمين فيجوز عدمه لمن قد علم ذلك
المسلمين وطرد من بدعيه يعلم مما يجب عليه ما القايم بالحق يبلغ مولاه بما يجب عليهم
في حكم المسلمين وما كل فعل فعلا احدهم سيرة خرجت بغیر والقايده ضمنان الفاعل
عليها اذا كان المراد شيئا غير ما فعلت السيرة التي خلفت عنده ولو باوفا ولو بها
ولو بدعيها ولو محضها فبهي عنها واصفة القايده في لسانها في سيرة الذي
لا يدفع قوله وله القوة على تولي عليه ومكان العقوبة والذي فيهم **قال**
الشيخ جاعده خمس مثل قوله في قوله هدم وابناء فطاع طاب البر والحق وصد المضره
المسلمين والادعاء منهم والحق جميعا لا بد صحيح وعلى صوابه دلالاته الى لا
في جواز المسلمين دون وقد عليه والمؤمنين بل دليله لا تجزى وعلى عدم المانع
في جواز على العموم لمن قد علمه والى له في وجهه على معنى الصواب فيما المذكور ان
الباطل جائز بالحق الباطل لا يحدركم الا يجوز ان يمنع احد اثبات الحق في شيء
بل تجزى وكذلك يجوز ان يمنع من ابطال الباطل بالحق لا الذي من قام به وعلى
وقام عليه وعلى هذا في جواز عدمه للمسلمين فيجوز للمؤمنين وغيرهم ولا يثبت
ولا فرق بدليل ان ذلك باطل وعدمه حق وهذا لا يعلم فيما يخالفه الله يخرج
الصواب فالحق حق حيث جاء والبطل باطل من كان وهكذا يستدل على انه لا
يجوز ابطال الحق الكفر باعله والاثبات باطل لا في ذاته بل في ادراكه لا في جزمه
فانظر لا في ادراكه الباطل **باب** واما القايده السيرة فهو لعمري عليها والتفارج والتواخي
والمطاع في الله والنهي فيها وان لم تكن له القوة على جميعها حتى لا يثبت عليه شيء منوها
اذا خرج عنها وتختلف عندها وخرج عن السيرة وفعله لا يامر به ولو باذن لا يفيد ولا
دعاه اليه ولا له عليه وضمانه والله ان كانا يلزمانه او يلزمانه منها لا يفر له وحده دون
القايد خصوصاً ما انتهى له وحده الحق الجملته عن ذلك على النص **باب** في النهي عنده
له اوله في عموم النهي له او التقدم عليه او على الجميع والقايده والسلطان باق

وفي شياء مما لا يجوز له فهو عليه الا ان يحضره مع الفعل فيكون المنع له مع القدرة
 وغيره فانما يضعف ان كان ما يلزم فيه الضمان وفي ترك النول عند تركه
 مع النفي عن المنع يخرج معنى الاختلاف فان عجز في الحال عن ذلك تركه ولو ترك له
 قوة على المنع والقدرة على النفي له او تركه لمعنى قدر له صحيح له في الحين فلا ضمان
 عليه الا ان يكونوا اخرجوا على البغي وعلى ذلك فادعوا فصار في حكم البغاة والى ذلك
 دعاهم فانه هناك يكون على سلطان والقائد لهم على البغي جميع ما يفعله السيرة
 والباطل ويلزمهما جميع ما يلزم فيه الضمان وشي لان المنع الباطل على نفسه
 وضار في رضى الدرعان فهو بالشدة على عضده باع مثله وورثه وخرج
 بقوم باغيين كان عليه ضمان جميع ما اصابوه وشي يلزم فيه الضمان ولو تقدم ط
 عليهم في شئ الا ان يفعلوه فان تركه فما عندي لا ينفعه لانهم على البغي في
 امر الله خرجوا الا ان يرجع الى الحق ويعلمهم برجوعه عن الباطل ويتقدم عليهم
 بالتي له والتقدم عليه ولو في الجملة فهو على عليه الا على غيره ولا يشركه الا من
 اعان على باطله او امر به ان كان ممن له سلطان عليه واما وحضره فترك المنع له
 مع القدرة وغيره فانه الحق معنى الاختلاف في انه يكون شريكه في الضمان
 او لا على هذا فيه من اوجه القابض المخرج ان يكون طوبى بعد سلطان جامع واما
 الاثم فلا بد له وان يشركه فيه على هذا جميع ورثته • وان لم يرجع او انه لم
 يعلمهم برجوعه فهو في معنى الضمان على ما خرج عليه ومعنى فيه • والقول في التسامع
 ان لم يرجع او انه بقي في طوعه على حجة وباطل على طهوره والبقى عليه والى خروج
 وصاروا على طاعة في حكم جنود واعوان فان كل واحد منهم يكون ما خفي على الافلا
 في الحكم بحجة ما تفعله السيرة في الظلم في الضمان والله لا يملكهم بما تولد يد واحدة وخرج
 في بعض القول ان كل واحد قد جناه • واما القابض والسلطان الداعي ط
 فقد مضى القول فيهما ان جميع ما تفعله السيرة لا يزم طوا الا انه في الاصل منها ط
 وراجع بالعدل عليهما الا ان كانا منهما او اتباعهما مستحقا لما اتاه وترك
 فانه

فانه بالتولية عهد عند جميع ما اصابوه بدين والدم **اعلم** **مسد** ومنه وفائد
 القوم على يلزمه ما فعل هو واصحابه وظل يحوز لمن كسبه ان يتكون عند سلطان
 الجور ظل قبض ما ياتيه من عهد وان لم يكن وقبض عنده ما يلزمه **قال** ان
 قابله الستة يلزمه جميع ما ارشدت ستين اذ كانوا بغاة وكل من وصل الى اخذ ماله
 منه فاجزله ذلك بنفسه او عونه من غيره والناس لا لهم يتعد في ذلك واما حملته
 الستة غير القابض فقول يلزمه من ذلك جميع ما كسبت الستة وقول يلزمه قسطه
 من ذلك **قال** الشيخ جاعده تيسر مثل قوله في هذا كله الا انه يختلف في شكايه اعمال
 الجبابرة اليهم قول لا يجوز وقول يجوز اذا لم يرد في شكايته على الواجب له والدم
اعلم **مسد** ومنه وفي رجل من جند سلطان حارثيون بعض الناس يقتلوا
 منهم ما شاء الله واخذت تلك الغنة المروية وتركوا وكبار مواليهم فامسك
 قايده تلك الستة مع لغوية فسار الى ذلك المكب وصعد جبل قنده هو غيرة
 والنوابه الى السلطان اذ يلزمه **قال** ملكك ضمانا على من صار في يده حقا
 بوصول الخرابه فان لم تلتزم فمضه من يدك تقول عليه القتل من عندك قول
 قسطه من ذلك لا هذا ان يقول وان لم يقول فبغيره ان يكون المقتول للسلطان
 مع الذنوبة ما يلزمه في ذلك عند موته رتبته ويعجبني كل حق يلزمه ان
 يعرف رتبته ان يكون لفقاه اهل الدعوة دون وخالفهم ولو كان اصله من الخلقين
 للزمه الصفة في ذلك **قال** الشيخ جاعده تيسر ان هذا من سؤله لو كان
 يقول على معانيه بل في يد مذكورة المحبب وغيره الا ان اسم السلطان في الناس قد
 يطلق في هذا الرطان على العاد ان يسمي به وكون جابوا ايضا والناس انهم جميع
 لاهل الوفاة والخلاف والنفاق وهذا الشرك والشفاق وبعضهم في قوله
 فهو والخاصية قد تكون على العدل والجور والتعدي وارسال القابض له مع
 غيره ولا يبان هذا المكب قد يكون على التولية وغيرها والدفع كذلك فلا
 له وقبضه بعد اقامه رايه عنده وتركه لم قد يكون بمعنى الطائفة ان كان على معنى

الاحتساب فيه لاهله في موضع ما يكون فيه الجائر يظهر بالعدل او عن الضمان
 ان كان القبض على الجائر كذا وكان تركه له لم يظهر لهم في موضع ما ليس لهم على
 الخصوص في هؤلاء الاخذين له او كانوا وجعلت الجائزين لهم بالباطل وعلى
 هذه والتعدي اخذوا بهذا القابض ظاهرا وكلمة غير خارج وسؤال الاشياء
 منه فيما يحتمل على عمومه ويجوز ان يدخل فيه ويقتل عليه وان لم يرد به وجوابه
 يخرج على معاني الصواب في احواله على ما في موضع ما يكون مضمونا لاهله
 الذين اخذتهم بالتعدي ان كان وانه في قوله بانه ايه او لسائر من اهل القبلة
 او اهل الشرك في موضع ما لا يجوز ان يكون بالشرك عنهم والسلطان من المؤمنين
 عليه ان يؤتيه اليه ● وعلى هذا في موضع البقي عليهم يكون ضمانه على جميع
 وتلحقه اسباب المعونة في اخذه على اهله عموما وفي موضع الجائز فعلى من
 اتى به لاهل السلطان او كانت له عانة على اتيانه اليه ● وبالحكمة فعلى من
 لزمه ضمانه فكذلك السلطان ورواه الى اهله والى من يقوم بالعدل فيه و
 مقامهم مما عثر به ان لاهل مضمون ورواه مع القدر واجب وكذا على
 هذا في دفعه في موضع ما يكون لاهله في انهم عنى الامانة لانه صائب
 بسلبه اليه مضمونا واهله في موضع ما يكون عنهم فعليه ضمانه ان يبلغ
 به الا والحد لا يارسى ذلك كما يرجع اليه اليه اليه لا الى القتل لانه من
 العوض التي لا يدرك لها مثل القيل ولا بالوزن ويكون على كل من تلحقه اسباب
 ضمانه والشكاء ان يؤتي ما قد لزمه في موضع الاجتماع فعلى كل الشكاء و
 قسطه والضمان وقيل ان كل واحد منهم ما خور به كلفه على الاخر لان عليه ضمان
 الكل ● وعلى هذا وقوله في سواه له فالتوفي حربه في موضع البقي على اهله لاخذ
 له واللا يرد ولا دفع له الى الجائر ظاهرا لا شك فيه انه ما خور به فان كانوا جماعة
 فهم فيه شركاء ولزم ضمانهم بالسواء وان اتى فيه على التواكيل في كل شيء ●
 شيئا مما يبلغ به ضمانه على اتيانه فيه حربه واخذوا اتيانه ودفعه واكثبه

هذا ونحوه فيهم وان كانوا ما خولدين به جميعا فانه لطيفة الافتراق يكون على كل
 فريق ضمانه كذا في لزوم الرد او القيمة ان تولي بها الحكم الهه الا ان الشك
 يخرج كل فريق على حده فتتضمن جميع وفيد حتى يخرج في كل واحد وكل فريق على
 نقول في الحكم وفي باب الخلاص لما لا الخرج بالتوبة الى الله مما دخل فيه وعلى هذا
 عاقد ذكرناه والاختلاف في القول بلزوم القسط او الكل في الضمان ومن
 دخل المانع في كل واحد لزوم قسط مع كل فريق دخل معه فيه على قول من رأى
 لزوم القسط لا غيره في موضع الشك وعلى قول من يقول بلزوم الكل فعليه ذلك
 لا هذا الا ان يصح معه ان احدا من الشكاؤه قد تخلصا عليه وشيء فانه لا يخطأ
 عنه الى مقدار ما يتلو عليه ان كل واحد من الشكاؤه كما ينبغي له وله الرجوع عليهم
 فيما لا عليه قسطا مما قد اذعنهم ولا يصح معه عدم احد منهم كل له لزوم كل واحد
 منهم ان يرد عليه ما قد اذعنهم فضل ما لا عليه وان لم يرد على هذا الذي لا يرد
 به في الحكم على قيادة مع لزوم هذا في الاصل للجميع فوجب عليهم ان يتدروا
 بينهم حتى يكونوا بالسواء الا ان تباع في تسليمه من اذعن على ان لا يرجع اليهم فيه
 فتطوع فهو خير له ان نوى به الدوزخ كذا فضل منه ولا فعليه ان لا يترك الحق له
 ان ياخذهم به في الحق الله له على هذا الذي لا يرد ان به قتال وقد قبل ان يخذ
 به فيؤذيه فانه لا شيء عليه لا هذا الملك ولا للزوم ولا يخط عن الحق ولا
 غيره والمستحيل على كل المتاب شيء مما نابه قبل التوبة وكان عليه الضمان
 لانه لا يلزمه شيء من ذلك بعد هذا كيف يرجع عليه في شيء وليس عليه ولا غايه شيء
 راجع كلمة على هذا الذي على كان محظوظا وان به وزاته في التحلل على الدينونة
 به لونه وبعد لم يثبت وعلى قول من لا يلزمه الا قسط من الضمان فيخرج على
 قيادة ان لا شيء على شركائه والعوض الذي يكن باوهم وان يوتوا ضمان
 ما لا على اذعن الله متبرج وفي الاذعن انهم منطوع وان نوى به عن احد
 منهم دون غيره فهو عند كما نوى دون ولم يشركه منهم وليس الرجوع فيه

على تسليمه على الضم واليه الان يلحق على ظن منه بانه لا يفرق له فيجوز له الرجوع فيما اراد
على قسطه على هذا الذي فهمه ابينه ودين الله في الحكم انما صرح له وكذلك كان
على شرطه ان كان لا يظن له والاشهر يرجع اليه ان بان له عدل هذا الذي وقفت
على الاخر حتى لا يترك مثله في العدل ويرى ما لا على قسطه ليس عليه ولا لا او لا
القسط عليه فيما سلمه اليهم بالذي الاخر المدة عدلا حتى يقيم فيها بينهم حاكم
بالعدل • وانما على الدائم على غلط افلاد عليهم ردة • شكاه فقد مضى القول
بان ليس له ان يرجع عليهم فيما اراد وتسليمه على قدر الواجب عليه في قسطه على هذا
الذي الان يحكم عليه بالرجوع ويلزمه حكمه فيكون الاوسى على ما مضى في غيره من زلومهم
ظلم واثبت الرجوع له في الحكم على اولئك بالحق هذا كذا كذا ولا يلزمه الله في
الواجب بالحق لا افرع عليهم فلما ان طه من احلده وحكم عليه باذنه كان على من مع
ذلك ومنه من بقي ان يوكي قسطه في الضمان اليه لا الى اهل الكسب اذ ليس
ظلم الاخر واحد لا يفرع وقد سلم اليهم كذا لا خذ به فكيف يكون ظلم وتبين
كل انما يكون عليهم لمن معهم انما اخذ منه امر واسلمه بالحكم جبر او لمان في
به وبطالهم به مع علمه بقيام الحق عليهم افرع في تسليمه الا ان اهدر عنه بالتوبة
عنده من المستحيل فان لم يسلم عليه ولا لاهل الكسب بعد التوبة شيء ويكون
الرجوع بالكل على من في المحرمين وورد ان فلم يثبت عد • ولا يخطا ما كان على من
غتاب لانه لا شيء عليه ولو قيل له يخطا عنهم مقدرا كان قبل التوبة عليه على
هذا الذي لم يعد من الصواب • لان ذلك ليس لازما له وقبل ولكن التوبة وذلك
على الذي اهدر عنه فلا يرجع له على من يوقون له يصرح معهم انما اخذ بالجميع في الحكم
فاداه بالحق لا اهدر على حاله المزمع لانه لا يجوز ان ينقل عنهم بالدعوى وهذا
التسليم بالحكم عليه فان ادعى اليهم على هذا امر اخذوا الشكوى عما قد زعمه جازله
ان يرجع عليهم فيه ويلزمهم ردة اليه لانه لا طم لا خذوا حقهم جميعا عنده وان
صرح مع هؤلاء الغواة الذينهم في الضمان شكاه رجوع تلك الى اهل الدعة
الخل

أخل عنهم الضمان وكان من سلم اليهم عما نزل من شياؤا والعامة الوجع فيدروا على قبضه
معه غير وجه اليد وغرمه بالحق في الأصل الحق في موضع غير الجائز وكذلك السيرة ونبضه
أو إلى يد السلطان الجور وغيره على أن يؤخذ به اليد أو عان عليه ذوابه وكان من
يلزمه الضمان بأوجه وجهه وكان لشؤو الأسباب في خذه على هذا ظاهرا وظاهرا
أو غير هذا للعاني للوجبات للضمان على أن يؤخذ به دون ولو يكن معه فيه ونكس
السيرة شؤو مما يلزم به الضمان ولو كان على ظاهره ما يقضى به على فيه بأعانة على أحد
المسلمين أو أهل الدعوة فيخرج على بعض القول فيدانه يكون في موضع ما يحكم على السيرة يا
لبغي في خزمها على جميع وفيها في الحكم الآخر صحيح له الخرج عن الأثر عمودا هو والى الحكم
فبعد من الغور إذا لم يصح عليه أنه يؤخذ به على الأفراد في الجملة ما يوجب الضمان عليه شؤو
وإذا صح لهم في خزمهم مع هذه السيرة في مواضع ما يكون باعثة في خروجها على
أهل هذا الكتاب في خزمها وجه السلامة والدخول فيها بالخرج وعمود حكم داخل عليها
في ظاهرها وعلى هذا لا متهم كانوا أخذين له بعد خزم وجهه هو وأولئك له هيأ
الدعوى أنه لهم الوجه وفي السيرة غنيمه على خزم ولا للسلطان ولا للعبدة والعامة
ولا لعوان ولا لشئ غير أعانهم على صرمع الاحتساب لا على حفظ خوفات
ضبايع فانه يكون في أيديهم على هذا معنى البائدة على حال وعلى ذلك يكون مدلك
فيها بينهم وبين الله وفي الحكم إذا صح في موضع ما يحكم به على السيرة بالبغي في خزمها لهم وفي
موضع الجائز فلا في هذا القول في حكمه واحتمل صدق حتى يصح كذب الدان يكونوا
من يعرف بالتعدي حتى يصح في الحكم وقيل ولو كانوا كذلك القول فوهم مع بينهم
في ذلك حتى يصح كذبهم وعلى كل حال فإذا ثبت بالحق في أيديهم على معنى البائدة حال
وعلى ذلك لا رومهم أخذ السلطان والدينهم بظلمة جبر على وجه الغلبة قسروا
ولا لئذ عليه ولا تضييع له ولا تقصير في الأثر حفظه ولا تسليم له ولا ترك دفاع
فيمنع بقدر عليه فيلزمه ولا في تنج والأسباب التي يلزمهم بها ضمانه فلا
عليهم في أكثر ما قيل وهو الحق بدليل على الحسنين **مسألة** وغير واسع ظاهرا

اليد وان جهره في موضع ما يورث بها نفسه من القتل والعذاب فلا بأس ولا ثم
 فيه الا انه تحول من الدابة الى الضمان ويصير هذا كله على تسليمه وان كان على
 الاكثر مضمونا وان كان على الضمان مختارين لئلا يفتن الضمان والاثم لانه وانما
 على الظلم وعليهم فكذلك لو رجع الى اهلهم ان امكن والدالة القيمة فان رجع الى اهلهم
 اهلهم غير غافله وللعناء وانما يرد يكون مثله اجرة في الغنم الغنم لا يباع الفها
 ولو كان رجوعه بغير غنم وهو الرجوع فيما طوره اليهم ضمانا او يمينته وعلى رطله بالحق
 رده اليهم وان رجع لاهله غنم او غنما في رجوعه يكون مثله اجرة لو لم يكن على هو رده
 ايضا الاول في العار من الدابة على قتلها وهو العناء والغنم في رده عن
 نظر الدابة في رده على معالي التطوع وان كان هذا السلطان من يورث ويحج على
 هذا المكتب ان يؤمن فيخرج في ضمانهم منه تسليمه اليه على ما نذر لاهله في يده
 معنى الاختلاف في موضع ما يكون في ضمانهم معنى الدابة وما في موضع ما يكون فيه
 مضمونا حتى يصح وصوله الى اهلهم او تحول الى موضع فيه على قوله انه لا يورث اليه
 في كل حال وفي موضع ما يكون فيه معنى الغنمة فلا بأس في الواسع اذا كان
 يؤمن على قسمة بين وهو ظهور زوى السهام وان لا يصح كل شيء الذي موضع ذلك
 كان لا يؤمن على هذا كله ولو شئ منه حتى يصح مع ما يتلو به ويملك اليه بلوغ كل شيء
 حق فقد من له في الدابة كان للدار وغيره منها ما هو راجع في المعطى اليه تعالى
 فلا بد ان يخرج فيه على صاعته معنى الاختلاف في الدابة بالتوبة عن الغنم له
 وكذلك في موضع ما يكون للفقراء لجهالة اربابها وليست للمال اذا كان هو المتولي له وان
 كان كمثله حتى يصح معاناه في الواسع ولا يجوز ان يؤخر في الغنم ولا ان يجعل
 ليست للمال وحده وهو له مضمون والدابة لانه يحكم به الى اهلها ما خذ منهم
 او صار اليه بالحق في السنة غنمة ان وجب الشرع ذلك فيه وان بعد له عن وهو
 له في غيره غير علة ولا تملكه عند ذلك الغير فلا يجوز ان كانوا فيه بشكاه وهو
 منهم اتفاق ان لا يكون جعل في الواسع والقراضي فيها انهم في هذا حد هو وعين هو

اجازة له ولو تمكن المتبلى به حضور الجميع فسطى عليهم على وجهه ما يسع في هذا وضاف
عليه في الخلاص المانع وحته بعضهم منع جعل على يدى الحكم ليقسم بالحلف ثمنا فيعطى
كل واحد صاحبه فليدفع فان عدم الحاكم وكان على غيره كمثل ذلك جماعة المسلمين جائز
على قول هؤلاء الصالحين ولا قوى على ما في هذا وان اهل العلم يرى وكذلك في الخلاص من
قيمة عند الرجوع اليها في ضمانه على نظره لمعرفة بالقيمة واهل العدل ان امكن
والا بعد التجري لها حتى يرى انه خرج منها • فان وقع فيها الاختلاف بين ورثه عليه
كان الرجوع فيها الواثق من الحجة به في الحكم لا الى الدعوى فان عدت الحجة بالقول فيها
قول الغار مع يمينه الا ان يرد اليهم من اهل الدعوى فيكون الرجوع فيها الى قولهم
مع اليمين ليرى على ذلك ان الرجوع الى تصديقهم • وان وقع التشاخص بين اهل فيها أكد
فيه ولو صح ما لكل واحد من نصيبه ولا الواحد منهم بلا شك ان يدخل عليه لعدم صحة
الشك في فيه والقول بتوفيقه الى اخيه يصح ويقع التراضي فيه على ما واسع ^{بالبخ}
الحال يستقيم معه جواز الرضا ويقع الاياس في ذلك قسمه • وكذلك بلغ بالار
لكثرة الشك فيه الواثق لا يدرى قسمه حال يكون موقفا وان صح ما لكل واحد
منهم فصار موقفا عسوان يكون منهم التراضي على شئ فيه بالعدل يوما ولا عجز
في هذا الموضع والعجز عن قسمه ككثرة تورعه واللعوم قيام الحجة ما لكل واحد فيه
مع عدم الرضا من جعل المقتضى او لبيت المال غير له ما لا يعرف به مع وجوده
وان كان قد قبل هذا فيه وكان لا يخرج من الصواب لقوله وذلك في المعنى فنفسى
الى وقوفه قبل كماله العجب الي ما امكن ان تقوم الحجة ما لكل من الشك فيه ولا حزم
حتى يصح له بها وعلى امكن قيامها كذلك فيمكن قسمه والرجوع منهم الى التراضي فيه
على شئ جائز • ولا يبرأ الى عدم التراضي فيه على ذلك حكمه وقوفه حتى لا يبرأ
مدخل بوجاهة الوصول اليها كالحال اما كان على وجه جائز طابع بالحلف منها ويكون
الاياس في وقوع ذلك هو الغالب • هناك دفع عدم قيام الحجة ما لكل فيه او لا حزم
شئ ويمكن اخراجه وحلها والعجز عن قسمه وان صح في هذا امر فينبغي ان يلحق

بما لا يعرف رتبة لساهاهما وكذلك في القيمة ان رجع الاول في التخصيص اليها مع د
 زها باخر وروح حكمه على وجوده بمعنى مستهلك لوقوع الايام من ذكره فكذلك لو كان
 وهو لم يكن على سوء ونحوه عليه جميع ما قيل من الاختلاف بانه في بعض القول
 موقوف الى غير غايه حتى يصح اطلاقه والانه حاله ان لا يتسع به والقول
 الثاني يوقف على الفقه فان صح ما به ولا يمكن تسميته او وقع الرضا فيه على ما في التوسع
 خير واليه بين الامر والوعود في كل ما قيل على قيام معنى هذا الذي وقيل لا وفي حكمهم
 لانه في على السند فعلى هذا الوجهية على الثاني به وعلى الاول فهو صبي به على صفته
 والقول الثالث ان يجعل لبيت المال • وعلى هذا فكان ينبغي ان يخرج في معنى طاقده
 معنى القول فيه على ما في اجازته للفقه والقول الرابع ان يوضع في بيت المال على
 سهل الدائره وهذا فيما يمكن من الاشياء وان ينقل اليها اذا كان المتولي له يحسن
 يؤمن علمه على هذا فان ضاع قبل ان يبلغ الماهله فارجو فيه على جوده ان لا يها
 عليه على قيامه فيما كان معنى الدائره في يد المتسلم اليه وللصمون على ما هو عليه من
 قبله ولو قيل فيه بانه يشبه ان يخرج فيه معنى الاختلاف لوقول نحو وجهه والخف
 لذلك بعده على هذا الذي وكله قول المسلمين • والاول وان كان هو الاول
 الى الاصول في قول ذهب الى ذلك فيه على الصحيح فيما يلا وعنده وهو الشيخ
 ابو سعيد محمد الله فيما ارجو فالأخرى خارجة على معاني الصواب في الحق وقد
 دل هذا الشيخ على عدم ارجائه للفقه وقوله جعله لبيت المال في موضع
 اخر واجتبه فيه عاروي عن زيد ثابت انه كان يجعل ما بقى الفاضل في بيت المال
 فانظر فيه هذا مما يوكده ويزيد في ثباته ومن توسع منها بقوله ولا وجه خلاصه
 ودان بما يلزمه وسعد ذلك وان يدن باء اعني لاهله ولزومه له بعد ان
 عمل فيه بغيره لنفسه وجه خلاصه من نفسه او غيرهما على وجه ما يجوز فيه
 ويكون به بركة على قول فلا لانه موضع مراءى في رتبة المسلمين والمجد لله متسع لمن
 فيها والبصر على ما قد علم على هو استخراج ما يدرك عليه معانيها الا انه عما ان

اهل الضعف والعمى عن ذلك انوار الهدى كثير مما يستحقه اهل الفهم والقوة في العلم بالدليل عليم ومعاني اقوال الاولين اهل الاستقامة في الدين • وقد در الاثر في هذا على ان وكان فقد وتوسع فيما صار في بيته على وجه فيما يجوز له وما يحتاج له ولم يلزمه عوله فلا بأس لان يجوز له ان يجعل منه لنفسه قد طال بجرحه وفقره وكذلك ان سلم ما عليه الى وكيل او اهلكه وقيل حاكم عدل او قام مع عدله مقامه بئري فان دفع الوكيل اليه شيء منه لا يجرحه عن مقلد الواسع صدق عن يده جاز له وان ابن نفسه لما لم يرد من الضمان هناك بئري وقيل لا بأس وعليه ان يلحقه من ذلك فمن يجوز له ولا يجوز له ان ياخذ ما عليه لنفسه وان كان فقير لان ما عليه لا يكون له وما الغني فلا بد له في خلاصه وبذله فمن يجوز له ان لم تكنه التخاص الى اهلكه على حال الان لا يجوز له ان ياخذ منه لنفسه شيئا وان قل ولا علم فيما خلافا وكانه يشبه ان لا يخرج فيه في النظر عن ذلك • وانما يخرج في جرحه بالنو بئري وبذله فمن جاز له وغير اهلكه في الفصل المعنى خلاصه في موضع ما يكون في ما تقول يجزئه وقول لا يجوز له فان فتح ربه واما لكل واحد من الشكاه فيه وامكن تسهله في التراضي فيه على شيء حزين فقد مضى القول فيه فيما مضى لا بد لك على حكمه في هذا الموضع • فانظر في ذلك ولا تأخذه ولا بشيء من هذا ولا وافوا بحق قدك بنا الى الاسهاب في القول على هذه البسلة حرصا منا على هذا المبتلى وظلم ظلمه وتكدر السيرة فادخل فيه على هذه الجمل عسوان يكون لنا في اعانتة على ما ربه وهذا فيه موضع فيه فان للضعيف مجاوبه في قوته ونزله شدة اريه وقد بدله في قوله طالك ايكاد يخفي في هذا عليه امرة معد تارة بالضيقة واخرى بالسعة ومراه بذلك ان يكون فيهما ناظر لنفسه ولا توفيق له ولا لمن اجابه ولا لاجرون الخليفة الا بالهدى نوكنا واليه ابنا واليه للصبر والسلام على من اتبع الهدى • وتجنب الذي وهى النفس عن الهوى ان لم يكن ان في غير ان • والله اعلم • **مسألة** ومنه وفي رجل مقدم في سيرة قصدت بعض النكاح المحمولا عليها بعد زفافها لم يسار هذا الرجل

ابتليت به وامور اهل عمان وجبر الرعية على القتال والاستعانة باحد من اهل الخلاف
 وغير اهل عمان وما يجيئك من غلبة سال منك وحسن حاله واصلاح عيتك فمنا الله
 وبمن تستعون فاعلم سيدنا انا صنعنا **جواب** هذه تسليمة تكشف هذه القصة وقول
 واللايف بنا الوهم **كره الجواب** لقلة علمنا وموقتنا وويل لنا المسلمين **وتفسير**
 سيد الصالحين غير اننا نقول على ميل المذكورة لا الغتيا على طاعة ورا المسلمين **ولفظنا**
 وسيد المتقدمين **وعقل الموافقة المحققين** رحمة الله عليهم **اجمعين** ما يشهد الله
 لنا والتبيين ان اصل الجهاد والدفع عن الحرم والبلاد وحقوق الدين تارك وتعاليم
 ليس بينهما حق الجهاد كالصلوة والصيام والحج وان العبد مؤمن على دينه وان القول قوله لا يد
 على ذلك بالبينه العادلة اذ قال الله لا يلزم في الجهاد والدفع عن البلاد ولو كان في يده
 ما له هو صحيح البدن لا يري الناطق به علة ظاهرة فلا يجوز عندنا التمسك به ولا
 الحكم به عليه ولا يسهل به الظن ولا يبرهنه على قوله ذلك ولا يوقف عن ولا يثبت من اجل
 تخلفه عن الجهاد اذ كانت له ولاية متفق منزهة على ولايته المتقدمة ولو كان في الاصل
 من فضل الله عليه الجهاد وبعلم الله ونفسه ان كان **في قوله ذلك** الله في الاصل لا تقوم
 عليه الجيرة وعورة الاباقر على نفسه وكل من ادعى عليه السلام ذلك وجوبه صار
 خصما محجورا وبارا فاجمعه من اوكاف وكان خصما له وكان قوله ودعوة تحله
 بملكها عن نفسه وعلى خصمه في ذلك الميمنة العادلة **وكذلك في الذي ياكل في شهر**
 رمضان نهار في الحضر وترك الصلوة قاعا او صلي ركعتين في موضع لا يعلم الله مقام
 او مسافر وامثال هذا والشاهد ما يكون مؤمنا عليه ويكون فيه قوله حجة عنده
 في ذلك لا تقوم عليه الجيرة في ذلك لا ومنه حجة يدفع بها عبادة لسانه وقوله
 فهو فيه ما مؤن على كل حال على ما يؤدي والواضع من نفسه ولا يعبر عن نفسه
 في ذلك لا هو من العذر **والنبيات التي** فيها الجيرة والعذر لا بد لو خصه احد
 والناس وقال انت صحيح البدن وقال هو بل غير صحيح وفي حسمه على غامضة
 فما يخط بها فرض الجهاد عنده فقوله حجة في ذلك ولو شهد بذلك اهل منى وعفارت

واضعاف ذلك مضاعفاً ما كان قولهم حجة عليهم في ذلك • وكذلك ماله الذي
 في يده اذا اقر به او لبعضه انه لغير • وان عليه فيه حقوقاً وتبعاً مما كان مقدراً
 على نفسه وابت عليه في حكم اهل العدل ما اقر به وكانت حقوق العباد متقدمة
 على حقوق الله على ما عينه من اثار المسلمين وعقد الله اهل الزمان والضعف والمجور
 والفقير في الجهاد وحكم بعدد هو في حكم كتابه ولا يلزم صاحب الدين الخراج من يملكه
 ولا يلزمه الدين من غيرهم البلاد بل قد قال قال من المسلمين ان له ذلك اذا شهد
 بما عليه الحقوق • وقال • وقال الرسول ذلك ولا يلزم الخراج ان يضر نفسه
 واهله وويلزمه القيام به وويلزمه الجهاد لا يلزمه الا بوجود شرطه نطفها
 الاثر في ذلك ان يكونوا اهل من الرجال عقله اصحاء مستطيعين لما يبلغهم من
 المال والركوب واللذة وان يكونوا عياطهم ودرارهم ولين يحول عليهم الرشد
 رجوعهم او يستشهدون فيكونون مؤمنين ومهمين فيخلفونه على عياطهم والامناء
 الثقات الذين يجوز لهم مساكنهم ويكونون كنصف العدو في العدة والعدة والهيبة
 والمكروب والمطعوم والشرب • حتى يمل في الدواقي يشرب بها وتشرب فيها ويحرم
 امنهم غداً بعضهم بعضاً وابتولوا جميع ذلك امنهم قطع المواد التي تأتي بعضهم
 بعضاً خلف بعضهم بعضاً وابتولوا الخلف والطمع وقبول الرشوة وغير
 ذلك وان يكونوا قادرين على اذهاب اليد والجهاد • فانظر سيدنا اهل الجدد
 وله وقبائل اهل عمان في غنائنا هذا على ما ذكرنا وشروطنا وشروط الجهاد اكثر من
 ان يحصرها في كتابنا هذا ولا يخفى على اهل العلم والبصائر الذين يقدرون بالحرف وبه
 يعدلون ولا يخفى دقايقها على اعداء العدل ولا يحكم وانما هم وقوادهم فاطلبوها
 متعلمين والتمسوها الرغبين ولا توفيقاً لحدود الخليفة الا بالكرامة العالمين •
 فمن اجل اشرفنا وبينا في كتابنا هذا وغيره لم نجعل كتابنا على الرعية ولا
 على اهل البلدان على الجاهل على القتال شفقة منا بكم ونهى الله لرسوله ولا
 على دينه • فاما معشر المسلمين وباحلة القرآن العظيم • وباهل هذا المذهب القيم

وإن جاز الداء المسلمين أن يا على شيخ قبيلة من عباداه بكذبا رجل الجوعوا
وزيادهم للحامية والقتال بالجح والقسم ويا في منهم فحبس في قيد يضرب
ولا يسمح له عز ولا حجة ولا مقال ورؤساء البلدان لا يؤمنون ولا قبل شهادتهم
بقبر أو لرجل ولي المسلم على يهودي فاسق مخالف لدين رب العالمين ولا يكونون
حجة ولا مأمونين في شئ ويحكم دين الله تعالى في هذا الحرف المخصوص قال قائلهم
على ضعفائهم مقبول أن فلانا عليه والعاقبة لنا ولا نكذوا وكذا وان فلانا مأمون
عليه ويجب عليه الجهاد إلى قتال عدوه وزياد عن ذلك فيحبس في العذاب المهين
ن بقول ذلك الرجل الفاسق اللعين • أيام عيسى المسلمين من إن جاز هذا وثبت
وقول الرساء على الناس محبة ويلزم على الرءوف منهم ونحو طائفة لم يجعلوا عليه
شياء وترايبهم وأرجاهم ولو كانوا أصحاب أموال طمحت أبا هو بينهم أن هذا هو
الزور المقتري والكذب على الله ورسوله والمسلمين فإن قتل ذلك الرجل الجور يقول
ذلك الرئيس على وصفنا هلا يلزم على حجة دينها ويقادها ولا يلزم شئ ومن
حجة على تسليم شئ من الغيبة على ط وصفنا هلا يلزم فيه ضمان أو التحلل أن فالله
الذي حكم الله في أول الدين ورضي الحق القيوم وسلوك سبيل البلاء • وحيات طيف
الهدى النار • وراي الجار أعادنا الله وياكم جميع الأخبار • ومحمد الكتاب والسنة
والنثار أن لا تقصدوا على شئ مما يخالف الكتاب والسنة واجماع الأمة مجمل ولا
يعلم برأي ولا دين من جهاد وحكام وشيوخ واقسام وميلوا مع الحق حيث طال
ولا تنفونكم الحيوة الدنيا وهو قها دملكها فكم كان قبلنا لم يبق منهم الاخرة فالله
الذي انفسكم وداكم وحوكم فان السف قليب والنا قد يصير إلى الداء المصير •
وقد ذكرت تسال وتناثر أن تستعين باناس من قبائل اهل الخلاف وغيرهم واهل ايمان
فلا يجيبنا ذلك ولا تفتح لهم بابا على اهل ايمان وتدعوهم إلى نصرتك ومعونتك فانهم
لا يؤمنون غوايلهم ومكدهم وخدايعهم ولا تحامنهم النصره لهذا الدين وهو اعدو
وحريه وقد كنت العداوة في قلوبهم لاهل هذا الدين ابرحهم ان نخطو الفياجي

والتعار وبجملوا المشاق والمصار ويساوط البر والبحار وبحجره والاموال ولا يشار
 ويغار توالا اهل الاصهار لصرة وعادوه في الدين وان كان محبيهم وجانبهم لدنو
 وقيل اللطاح وابتدله هو والمال فعندنا ان ما تبدله طهر والمال لا يقوم بما يقوم منه من
 اموالهم ولا يسعون به انفسهم للقتال اذا لم يجدوا احوال عان على غير الحرب فكيف تجد
 وغيرهم الى على طمع في سلطانك ومملكك فتفكر في ذلك وتبدله تدنو من الشفق على نفسه
 طاب الباطن والى الله ونظر في سيف سلطان وتبانه للعلم وتولدوا موهم وصنع
 حيلهم فان لم تدن في ذلك وتكسر غبطة عن عبوة ولا ينفعه قليل الحكمة ضربه كثيرها
 فمن بلغ كتابنا هذا ففقه اوقى عليه فليست له ولا يؤخذ عنه ولا يروى عنه الا ما نقلت
 الحق والصواب والدلائل **مسألة** الشيخ محمد سعيد في حلقه ابغاة تطالبه
 شرقة الدمام وانهم عنهم وكان قد ذهب اموال الناس جرح وقتل لمحقه الشارقة فلما
 ان ظفروا به قال ان اتايب الى الله عند رجل يحب عليه القتل لم يحب عليه الحبس ●
 قال اذا تاب بعد ان يقد عليه فانه يؤخذ بحذاء اصا وليس الواجب ان يقتله
 ولا للشارقة ان يقتلوه الا ان يبدلوه بالقتال ولكن يرفع الدمام ويأخذ الدمام
 بحذاء اصا ● ويساوي فيه اهل العقد في الدين اللهم لان يكون قد قتل احدا من
 المسلمين على دينه فلا يسع الدمام العفو عنه ولا يسع الا قتله وان كان في
 بدء شوق اموال المسلمين فعليه ركة والخلاص منه الى اهل الدمام والدلائل **مسألة**
 ومنه وفي مباينة البغاة بغير محبة اذا كانوا اهل الحار جرح على المسلمين فلا دعوه
 طهر وان خرج المسلمون عليهم فلا بد من الدعوة والدلائل **مسألة** وعن البغاة
 اذا كان عندهم اسارى المسلمين هل يجوز مباينتهم وان اصاب احدا من الاسرى قتل
 او جرح ضمان ذلك على الفاعل ام على الواجب قال يجوز قتلهم وان اصاب احدا من
 المسلمين فذلك خطأ في بيت المال والدلائل **مسألة** وجدت في كتاب اخواننا
 من اهل المغرب ان سلاح البغاة من اهل القبلة اذا اظفر به المسلمون فيه ثلاثه
 اقاويل قول الله عز وجل عليهم وقول يذنب ولا يستفج به وقول يوق على فقه وشهد
 الحرب

الحبيب والمسلمين • ووجدت في كتبهم ان مشركي العرب تحل دماءهم وتغفم
 على القوم وتسمى ذللا وهو اللغو كان منهم قسما فانه يعفى عند السبا العجل حرمة
 النبي صلى الله عليه وسلم والداعية • **مسألة** • واصفة قتل الفتنة قتل النارية •
 قال اما قتل الفتنة وان يقتل القليل على غير حجة واما النارية • فهو ان يقتل
 بعد خصام ومنازعة والنارية هي بالنون والداعية • **مسألة** • ابن عبد الله
 واما اخرج رجل رجلا فلا زال يخرج ثاويا وكذا حتى يوت فقال بعض
 المسلمين ان فيه القود ما دام ثاويا وكذا حتى مات وقولان جاوز سبعة ايام فلا
 قود فيه وفيه الدية • وقولان جاوز ثلاث ايام فلا قود فيه وفيه الدية وهذا
 القول الاثر احب الي • واما اذا قطع رجل راس رجل ميت عمدا فعليه الدية ولا قود
 عليه وان قطع خطأ فلا شيء عليه • وان كان الميت عبدا وقطعه عبدا فلا
 شيء عليه والداعية • **مسألة** • الشيخ محمد الباقر في رجل خرج رجلا حيا
 لا يجي منه مثله ثم اواه وقب له دمه قبل موته وهو صحيح العقل • قال ان
 المقتول عمدا له ان يعفو عنه واما في الخطا نقول لا يجوز له الا الثلث واما في كل
 وصايا وقول لا يجوز عفو في الخطا والداعية • **مسألة** • الشيخ محمد سعيد
 القلمهاني فيمن قال لرجل اقتلني وانت بري وزد في اجل ذلك قال لا عليه
 دية والداعية • **مسألة** • الشيخ محمد سعيد وفيمن حلق الراس وجند لعنه
 اولداه وضربوه وكثرة القتل وغير ذلك ومعاني الطب والمصلحة لها
 بولها كانت صغيرة او كبيرة هل يلزمه ارش او ثم ام لا • رجعت تطلب
 ذلك ولم ترجع • قال اما الصبية فلا يجب للزوج حلقها اذا صارت عجدة
 ولا يحلق لغيره واما البالغ فاروانه جاء فيها الاختلاف قولانه لا يجوز حلق
 راسها ولو اوتت هي بذلك وان حلقه الزوج ولم ينبت شعوه فعليه لها الدية
 لانه في الاصل لا يجوز لها ان تاوي بذلك وان نبت الحاقول سنة فغيره سوف
 عدل وقول لا بأس على حلق الراس المبالغة اذا كان ذلك ياوها والداعية •

مسألة الشيخ احمد بن مفرج وفي مجلسين تضاريا فانهما احدهما فعند خلفه
 فطاح في بيرو ومملكة غات هل يلزم خصمه دية **قال** ان كان اتباعه
 له حق فلا شيء عليه وان كان بغير حق فاقلا يلزمه الدية والدعا **مسألة**
 الشيخ صالح ووضح اذا قتل احد الاخوين قاتل اخيهما بغير اي اخيهما
 يلزمه **قال** قد خالف المسلمين لانه ما مودون لا يقتل احد الشريكين الا
 باوשר يكمو لكن لا تلزمه دية لو ثبت مقتول لالاخيه ايضا لانه هو ذم
 لاديه فيه والاخ يقتل باخيه ولا ينظر في ذلك الا قدر الحق والحكم له اتم سلمه
 اخوه ذكره لو يتم لانه قتل قاتلا لاديه فيه للعدو والدعا **مسألة** ومنه
 والاخ اولو يلزم اخيه بغيره كانهوا صغارا وكبارا **قال** يختلف في ذلك
 قولان الاخ اولو يلزم ولما يقتل باخيه دون بنيه الكبار والصغار وهو الاثر
وقول ان الولد البالغ او الحرة الاخ ولو والاخ بالنظر في الايتام في اخذ الدية
 فان لم يفعل وقتل به فلا بأس عليه من شاء الله والدعا **مسألة** الشيخ عبد
 محمد بن مشير وهل يجوز قتل المتهم بالسحر بالزيف وغيره **قال** ان هذا من الامور
 العظيمة فاذا صح واحد بعينه انه ساحر وان كان ياكل بواحد ويغتصب اطامهم
 باقائه او ببيئته عادلة فيما يوقته فيها ويقتله دام المسلمين اذا صح معه
 ذلك اذا صح عند احد في ان يقتله لانه قد علم قتله مستمرة ولا يقتله علانية
 فيبصر نفسه القصاص او الدية وان لم يصر ذلك وانما يتهم بالسحر فلا يجب
 ابا حدة النفس بالهم والظنون وما سبق الزيف من يهم فلا قدر اقول باجالة
 ذلك لانه ليس من الاطعمة والاعذية النافعة والادوية الحرة فان كان
 ذلك مما صح انه لا يفي للمساوح فليسوا حقيق عا هو شد وعظم عند قوله
 عليه السلام اقتلوا السارق والساحرة وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتد اقاله
 في الاخرة وخلافه لبشره واشد ابيه انفسهم لو كانوا يعلمون وقد قتل احد من
 افاض المسلمين ساحر محضه بعض خلفاء بني قتيبة ولعل ان كان يترك مقتله

نفسهم بحجتها ففسد عبقه بالسيف وقال له احيي نفسك ان كنت صادقا
 قال الشيخ خلفه من ان الذي قلنا خلط القليل من شيء فانه يقال لا
 يفسد ولا ينجس ونفوس الساجدين يجوز قتل الساجدين يجوز ان يسقى ملتهم
 على نية فان كان غير ساجدين فودع للساجدين وكان ساجدا فلكف نفسه
 والداعية **مسألة** عن الشيخ احمد مفرج وفيه اثنين يتطاحنان فوطي العمل
 والرجوع في بطن واحدة منها فانت وسببه ولا يدعي انه وطى بها الحية
 او من يدعي الحية قال يلزم الحية نصف الدية اذا صح انه وطى بها جميعا والداعية
مسألة ومنه فمن شهد عليه شاهد عدل ان يخرج رجلا وقد برن جرحه
 ولم يشهد طول الجرح ولا عرض ولا نداه ولم يفوقه كبحكم به قال له نقطة
 ومائة واربعة والربعون نقطة وهو داهم وذلك ان القاتل وضو داهم فضاها
 كان في جسده او في مؤخره **مسألة** والشيخ صالح وصالح في
 رجل قتل رجلا عملا لم مات القاتل كيف قبل ان يقتضيه منه الحكم في ذلك قال
 يختلف في ذلك قال ابو محمد قد بطلت الدية وليس لهم المالفود في ذلك
 ولما عد سقطوا وقال ابو علي ان الورثة المقتول الدية في القاتل والداعية
مسألة ابن عبيدان والداه كان له سلطان وطاعة وكان سلطان
 والسيد والزوجة على العبد والزوجة طاعة عليه ما كان سلطانا وبالذم الامر
 بالقتل او فعل شيء قال اذا كان مطاعا ولسطانا او غير سلطان ففي ذلك اختلاف
 فلو لا كان لا يقد على القاتل نفسه وعلى الالفود وقوله عليه الدية ان كان
 الاو غير مطاع ففي اجاب الدية عليه عند والداعية **مسألة** ومنه واذا
 ركب في جيش اللام نساء وصبيان وما كان له الا الولي واللام لهم نصيب في
 الغنمة قال نعم لكل واحد منهم ربع سهم والداعية **مسألة** الشيخ حبيب
 سلم اذا كانت الخلة او الشجرة بينهم ما على السور وخاف من العدو في ايام
 المحاربة الا انهم منها يجوز لاهل ذلك البلد او تلك الحجة طلبه والذم عنهم فان كان

كالمسجد او يتيم فينتظرها الاصلح والاوفى المقياض بذلك وان كان ذلك لم يكن
 عليك امر جاز ان يؤخذ بيع ذلك ولو لم يبارك ان يشاؤن ببيع اصلاً وان شأوا
 ببيعها وقبعتها ولا ضرر ولا مضار في الاسلام وعند الضرورة ترتفع الاحكام وهذا
 مع ادعاء الخوف عليهم خوفاً لا يفيهم ولا يدر على **مسألة** الشيخ ناصح خنيس
 عن المشركين اذا حاربوا مع المسلمين البغاة ما يحل منهم وكذلك للمسلمون واهل
 البغي اذا حاربوا المسلمين واهل الاستقامة مع المشركين ما يحل منهم ويجوز فيهم
قال الذي حفظه من المشركين اذا حاربوا المسلمين مع البغاة بامام البغي
 او غيره امام البغي او بقايا البغاة وظفهم للمسلمون فلا تغنم اموالهم ولا تسبوا
 ولا تقاتلهم اذ هم قد صاروا في ذمة المسلمين وبغاة البغاة اذا كان المسلمين امان
 والاسلام يعلو ولا يعلو وكذلك للمسلمون واهل البغي اذا حاربوا المسلمين واهل
 الاستقامة بامام او غيره امام مع قايده المشركين واميرهم فهم بمنزلة البغاة ولا يحل
 منهم سوى قتلتهم واذا امير المشركين ووعدوا للمشركين ثم غرقت اهل الشرك
 اهل **الحب** ويجوز فيهم ما يجوز في اهل **الحب** من المشركين وسباً وغنيمة ولا تغنم في
 ذلك قتلاً فاوجبوا للامام الاستعانة على اهل **الحب** من اهل الكفار والبغاة
 واهل الاقارب باهل الاقارب المسلمين واهل الكفار والابواب والنجار اذا كان يقدم
 على اخذ دية تعرف بالباطل ويقدر على الانصاف بالحق والعدل فيهم وعليه يقدم
 عليهم ان واثق باطلا فعليه ما لم يدره من ماله وهو ورون ما ليس له المال لا يحل
 عليهم اميراً قابضاً نعمة عدلاً وياومر وياومر هو يتقوى الذي يجوز للامام ومعه
 واهل الاستقامة الاستعانة على عدله في حانته بسلامتهم ورواهم وحميتهم
 وكونهم وقطع لواء عنهم وكل ما يتقون به على **الحب** المسلمين **مسألة**
 الشيخ صالح ووضح في جليل المار ولا يقتلانه فاحطوا وقتل غيره متهمين
 لقتل ظنانه صاحبها انهما قوربه لانها اعدت على قتله والدار **مسألة**
 ومنه رجل جرح رجلاً ثم اقتضت منه ومات المجرع الاول بعد اقتضت قبل ان يخلو
 السيف

السبعة الأيام قلت كيف الحكم قال لورثته الدية وبرد وبعثها اثنتي عشرة
أمتصها كلهم والدليل عليه **مسألة** ومنه رجل ضرب رجلاً نصاباً المضروب يأت
فلان فسل عليه هذا الرجل الذي ضربوه وأضربوا سيفاً فقتله **مسألة** فقال في كتاب
الصياغة أن المراد ولياً أو المقول أو الشفيع فلم يكن ذلك ولا دية على القاتل لأنه نادى
يا آل فلان فقتلوه بعد ولادة ولده ولا يرضى دية الضمة الأولى والدليل عليه **مسألة**
ومنه رجل عاب رجلين في باوة فقتله فقتلوه فقتلوا أمه فقتلوا بها وهو
موت بطنا أو بين فخذها ويسمى بجحى فقتلوه وقيمتها على الضاوة أمه موت
بطنها فقتلوه ولا يقتلها على قاتلها الذي من نفي بأمه أو اخنأه وأبنته فلا يقتل
أخا ذكر في الزوجة خاصة والدليل عليه **مسألة** ابن عبيدان في رجل وجد رجلاً
فوق بطن زوجته في بيته أو غير بيته فقتله فقتل أمه حتى يرى العورتين
يختلفان **مسألة** قال ابن عبيد فقتل هذا الرجل أمه فقتلوه فوق بطن زوجته في بيته ولو
في العورتين يختلفان وإذا أوجده فوق بطنها في غير بيته فلا يجوز له قتلها حتى
يرى العورتين يختلفان والدليل عليه **مسألة** الصبي هذه مسائل والأثر في
فيها زيادة على ما ينبغي ولا نأيد أهل البغي بالقتال فقولوا حقاً وجوعاً عين يغرم
ويكون قتالهم إذا نأيدوا بالقتال فضا على المسلمين فإذا قامت الحرب بينهم
المسلمين فإن المسلمين أن يعقدوا الوقتل وقتالهم المتغلبين على القتال المشهورين
على المسلمين السلاح في الحرب **مسألة** وقال ابن عبيد لا يجوز أن يقتل من قتالهم
والمتغلبين بالقتال بعدوا وأما يدفعون دفعاً في سلم فإن قتلوه على ذلك كان ظم
ذلك ويعقدون على أثمانهم ووهبهم ويقتلون الدواب التي يعانلون عليها لا قبل
ذلك ولا بعد وجدت كانت لغبيهم ولغبيهم أو لغبيهم فيها حصنة قصده
الكسب شوكتهم ليصغر قاتل على الدابة على الخيل والابل وكل ذلك للمسلمين قتل
في حينه ويعقدون لقطع القنا واليدهم وكسر السيوف في حين النعدي بها وما
يقومون به عليهم من السلاح وإن احتضنوا في حصن عدم ذلك الحصن إذا كان أهل البغي

فبذلك لو كان المحصن لغنيهم ولغني محارب فيه حصنة مع اعتقاد الضمان في بيت
مال المسلمين والمسلمين ان يحتملوا على ايراد عدوهم وقتله وتحريف وتزوير وطعم
قطع الماء عنهم والطعام الى ان يكون فيهم ولا يقتل عليهم النساء والصبيان ونكس
عليهم انهارهم اذا كان لا يقدرون عليهم الا بذلك وفيها تضعيفهم وتزويرهم ولو
كانت لهم حصنة او لغنيهم من ليس محارب مع اعتقاد الضمان ونصيب ولهم
يحارب في بيت المال وتقطع خيلهم واشجارهم المغلة التي يتقنون بها في
محاربتهم وقطعها وتوهين لهم وقوة المسلمين عليهم وفي قول الى المؤثر محمد
الله سلام حصونهم ولو لم يكونوا فيها عند خلوهم خوفا ان يجرعوا البحر فاصنعوا فيها
وجازر المسلمين اتلاف موال البغاة التي يتقنون بها على حرب المسلمين ما
دامت الحرب قاعة داخلها عبيد هم فربما لا يقتلون الا ان يحاربوا ولا يجرى
على قتال موالهم لان عليهم التقية لموالهم فهذا الذي جاء به الاثر وبرهوان به
الكفاية وان حضر شو لم نذكره ولا يخفى عليكم احكام المحاربين وعندي انهم
يجوز قتل موالهم اذا لم يعرف لهم ملك ولا اصول اذا كان في ذلك توهمهم ودمهم
وموالهم كما هو مع التواضعة نص الله المسلمين وقوى شوكتهم واغروهم
واعلى اموهم وكثر اعداء جالهم وسكنهم سبل الابرار وجاننا واياهم وطبق
منهم ومنه وساله بعض المسلمين اذا هم العدو على نية لا على
سكاها الخرج للذبح عن حرمتها والزم المساواة والحاضروا له وله وهلا يلزم بعض
اهل البلد من بعض اذا لم يعنهم العدو ولا الغنى والفقراء في هذا سواء ام لا و
يلزم خروجهم باول النام او غير ذلك وهذا في ذلك اختلاف بفضل بين ما يلزم
الرعية وما يلزم النام وما هو مخصوص به ودام ونصوصه بدوهم وجميع ما
يتعلق بمثل هذا قال صاحبنا قولنا لا يلفق ولو امكن ترك الجواب في قول الضعف
وقلة العلم غير اني اقول ان الله قد عذرا اهل الرانة والضعف والجهل والفتنة عن
الجهاد وحكم عدوهم في حكم كتابه وعندي ان المساواة يلزم ما يلزم المقيم في بلد
وذلك

وذكر ان الله ساوى بين المسلم والمريض في شئ والتعدد فان ثبت ذلك فيها في شئ فلا ينقض
 الله تعالى ثبت في جميع ما يشبه ذلك في حكمه لان يخرج المسلمون بذلك دليله كقوله الله سنة
 او جناح ولا يلزم صاحب الدين الخروج من الله مما جعله لا يلزمه الذبح عن حرم البلد قال
 قاله المسلمون ان له ذلك وهو ليس كذلك وعلى كل حال لا يلزم الخارج ان يضرب نفسه وجمعه
 وويلزمه القيام به ولا يلزم اهل قرية ان يعينوا اهل قرية اخرى اذا استولى عليها عدوها
 وانما على كل اهل بلدة وقته ان يقوموا على قريتهم وقوتهم او لكونهم الان يخرجون من مصلحتهم
 وهذا على قولين يقول كل موضع له وعليه كذا • واما على قولين يقولون ان كل ما بين
 قرية واحدة فيلزم جميع ويلزم الجهاد على الصفة التي يلزمها الجهاد فيها الذبح عنها وعن
 حرمها لانها كاتبة واحدة عند هذا القائل في هذا المذهب والرد عليه • هذا هو التفسير
 اخرجوها موافقا حيث رفعها وضافتها في هذا الموضع وعلما ان الجهاد فرض في الجهاد غير
 انه ينقسم الى فرض العير وفرض الكفاية ففرض العير ان يدخل العدو دار قوم المؤمنين
 فيجبر على كل كل واحد من احوال من لا عد له من اهل تلك البلاد الخروج الى عدوه ومكانه وبعد
 فقير كان او غنيا دفع فرضه على الكفاية ممن نزلهم فيجبر على كل واحد منهم والمسلمين
 اذا كانوا قادرين فان وقعت الكفاية بالنازلين منهم فلا فرض على الاعداء الا على
 طريق الاختيار ولا يدخل في هذا القسم العبيد والفقراء ويلزم فرض الجهاد في موضع
 لزومه عليه بشرطه التامة فلا يلزمه في كل بيع اصله الا اذا باع واصله في كاله
 ما تقوم عليه عونه وعولته بل لا يدخل في فرضه على عولته دون العبيد المستغني عنهم
 • وكذلك له ان ياتى بالتجارة فسيبيله في هذا سبيل اصله لا على قولين يجعله
 مثله ويحمله عنه ثلثه الدار التي يبيع التجارة ويوجب عليه الجهاد ولا بدعة عنه
 او استغنى به لنفسه ولعولته وبيع منه بقدر الذي يستغنى عنه للقيام بما يلزمه
 في كل وجب عليه كان هذا المال سلاحا او عسلا او حيوانا كالدواب والابق •
 ولا يمنع هذا الحاطب من الترويح اذا الملاه لان الترويح والطاعة ولا يمنع من
 مكاتبته عبيده في هذا الموضع ويمنع • وشك ما قلنا استغنى عنه والاصول والحيوان

والعوض من اسرنا المقتل بعد ان وجب عليه الجهاد لاجله ولا علم من قبله بالجهاد
 على الشريطة التي نطق بها الا ان يستاجر غيره ليخرج عند الجهاد ^{بذنه}
 جهاداً وبذلك لا يخطأ عندنا لزمه ونوص الجهاد لان بذنه ما لا يغير
 بهذا النفس لان الدجة واللال والخدم وبذلك لا يغير والدلاعي والخيول وطبقة وقوة الجاهل
 فهذا كله واللال واستعان به فيه وما جبره واجب الناس الجهاد اذا احتاج اليها
 الامام لكن يجب وحملها احتاج اليه والطعام والشرب ^{بذنه} وجميع ما لا يقوم به الجهاد
 الا به ففي ذلك اختلاف قولنا ذلك لا يجوز على سبيل الجبر وتوراجاز وبالكراي على
 نظر العدو بل العدو هذا اذا كان العدو وهو الخارج على الامام وان كان الامام هو
 الخارج على العدو فلا نعلم جواز الجبر على ذلك العتية وان قدر على الجهاد جاهد ولو
 بنفسه ومن يعينه على ذلك ● وان حكم الامام العدو على احد من العتية بزي من طرف
 المسلمين لم يكن الحاكم عليه اختيار ولا خرج من حكمه لان الامام وحكمه اذا
 حكموا بالاختلاف فيه صاكال اجماع على الحاكم عليه ولا علم في ذلك اختلاف ● ولا
 يلزم الجهاد شيئاً قد عجز عن الجهاد ولا يؤمض ولا اوق ولا يصيباها والامام
 فاذا كان عنده ما يقوم به من العساكر والاموال فليس له ان يلزم عتية لم يخرج
 فيما هو مستغن به وقوة كماله جمع ● حال ● واغا يلزم العتية الخروج مع الا
 تام عند خروج عتية وعدم مال الرجال اذا احتاج اليهم الامام ولو كان عنده كفا
 ما لا يدفع لعساكر ولا رجال ففي هذا الموضع على العتية نصرة الامام القادر منهم
 دون غيره ممن يخطأ عنه فرض الجهاد بوجه الحق وكذلك اذا خاف للامام استيلاء
 العدو ولاهل الحق ودولة المسلمين جاز له في هذا الموضع الاستعانة بمن
 منه القوة ان لو استعان بهم وكان المستعان به ممن يلزمه ذلك وفي الاثر
 قول محمد بن ابي الحسن ليس للامام جبر عتية ولا يجوز الجبر على الجهاد ● ولعل معنى هذا يخرج
 على قولنا نقول الامام يعذر بالاجرة اذا لم يقو بنفسه على المسلمين عذر عن الجبر
 وصار لما يجزى ومن يلزمه الجهاد ولا يلزمه الا بوجود شرط نطق بها الاثر

فمن ذلك ان يكونوا كنصف العدد في العدد والعدة والهندسة والكتب والطب
 والمشروب حتى قيل في الدواحي التي يشرب منها وتشرّب منها دواهم وخيلهم امنين
 عند بعضهم بعض وطبقوا في جميع ذلك امنين المواد التي تأخذ بعضهم بعض
 بعضهم بعض فالتولد من الخلف والطبع وقبول الشوة وغير ذلك وان يكونوا قادرين
 على ما ذهبوا اليه من الجهاد وان يكونوا عند قهره لان يقوم بهم ويعولهم ويحلفهم في
 اهلهم الى روعهم ويتوفاهم الله • وصفات من يلزمه الجهاد كثيرة لا تحفى دقائقها
 على اهل العلم والفضل الذين يهدون بالحق ويهدلون ولا تحفى دقائقها على اهل
 العدد ولا على قواهم العارفين بها لانهم اهل العناية بها وعليهم التماسها وتبانيها
 على وجهها وان لا يخالفوا فيها الحق وعليهم ان يغفلوا الحق في اهل العدد والصدق وكذلك
 عليهم المناصحة لرعيهم وعلى العتبة قبولها واعتمهم وعلى الامتعة قبولها واعياهم
 ونصرتهم عليها وقام بالحق كان منصوص • وهذه الاسباب في الشرع ابواب
 لا تحفى عليكم انشاء الله ما طلبوها متعلمين واخشوا عنها مجتهدين ولا تغفركم الخلق
 الدنيا وملكها وازهارها وتديرها فكم قبلنا لربك منه الا خبره فالتدبر بحكم الله في
 اول الدين وصالح الحى القيوم وسلوك سبيل الدليل ومجانبة طريق النار والنجاة
 اعادنا الله وياكم جميع الاخبار وياكم جملة اكتاب والسنة وخلائف الانبياء
 والائمة ان تغفروا على شيء يخالف الكتاب • والسنة واجماع الائمة يعلم ولا جهل
 باري والابدين من جهاد وعلم واخذ وقسم ومعلوم مع الحق حيث قال • اعادنا الله
 وياكم وشهد للسالكين القوط في اهلها الله • **باب** من عيّد ان
 الذي اصابه عوارض وقف في الكتب واجل الله له على الهبوط منه اجل العوارض
 او المرض فان كان امير الجيش جعله • هناك عند جعله في الكتب فلهذا اجل حصته
 والغنيمه وان كان امير الجيش لم يجعله هناك فلا شيء له ولا الذي خرج قبل ان يدخل
 المسلمون بلادك وجرح عند الدخول فان وقف عند الجيش فله حصته والغنيمه وان
 سار عن الجيش فلا شيء له لان يكون المسلمون غنمو شيئا قبل ان يخرج فله حصته فيها

غفوا وان مات قبل ان يغتم المسلمون شيئا فلا شيء له وان مات وقد غتم المسلمون
فلم يحصته فيما غفوا وان مات بعد الغنمة كلها او بعضها كان عند الجيش فله حصته من
الغنمة كلها واما الذين حبسهم حب او نحو ولم يلحقوا الجيش الا بعد اخذ الجيش البلد
وبعد غنمهم فوجبت في اثار المسلمين ان ذلك عند لهم ولا تبطل مساهمتهم الا كانوا
ملاحضوا والسند الذي عنده قد خرجوا قاصدين الاصلهم ووقعت الغنمة بعد خروجهم
واما اذا اخذ احد الجيش احلا من اهل الشرك فان كان امير الجيش فلا عند لهم
جعلهم واصحابه فمهران يكونون في شيء من الكلب فهم شركاء كلهم في الغنمة واما
اكل الشاة والغنمة فقوا جاز لهم اكلها قبل تقسم الغنمة بخلاف غير هذا وتقول
لا يجوز اكلها منها الا بالحقس والدم على **مسألة** وعند ولا اية احد من التجار ان
يسافروا يحملوا متاعهم في ركاب المسلمين واذن لهم الوالي ان يحلوهما على شرط ان اذا غنم
المسلمون غنمة وقال المشركين فلا يكون لهم سهم والغنمة وقبلوا ذلك الشاة فغتم المسلمون
غنمة الحربي للشركاء نصيبهم والغنمة ام لا **قال** ان لهم نصيبهم والغنمة
اذا كانوا في جيش امام المسلمين ولا يثبت هذا الشرط عليهم في اكثر القول لان المسلمين
يبتاطون الشرط والمصلحة خلاف الاحكام الشرعية الذي يعجزني القول ان طهروا
التجار نصيبهم والغنمة اذا كانوا في جيش امام المسلمين والله اعلم **مسألة**
ومنه اذا ركب في ركاب المسلمين احد الناس غير الشاة مثل نجار وغيره بل امر
والاطام او الوالي لم يعلم الوالي انهم في الكلب الا بعد ايام وسار الوالي الى البلد المشركين
واخذها **قال** ان كان هؤلاء الذين ذكرتم في جيش امام المسلمين الحان دخل
الجيش بلاد المشركين فغتم غنمة والمشركين فلم يحصتهم والغنمة والله اعلم **مسألة**
الشيخ سليمان بن محمد وملا في الحربي للشرك اذا انكسرت كبد ونوف متاعه على ساجل
البحر يكون حكمه بالغنمة ويكون للذي لقطه عند ان يخرج خمسة للاطام والباقي له
ام هذا حكم غير الغنمة اذا انكسرت في حيا الاطام وغيره **قال** ان كان هذا
الحربي انكسر بالبعدان قيمة عليه الحجة والمسلمين موصح انه ماله فهو غنمة عند

وان كان هذا الخليفة لم يرق عليه حجة والمسلمين ووجدهم منكسرين في بحر ولم يكن هو
حاصدا لتقام عليه الحجة فليس هو بغنيمة عندي حتى تقام عليه الحجة والمسلمين ويردها
فحينئذ يكون بالغنيمة للمسلمين لانه قد جاء الشك عن هل يعلم ان الذي لمسلمون اهل
خزيم في تروك وليس هم ان يقا تلهم ويغنوا اموالهم الى ان يقبوا عليهم الحجة الثانية
وكذلك ان عزيم بلادهم وخرجوا منها من حين قبل اقامت الحجة ووقع الحرب بينهم
فلمس المسلمين خذلانهم وبلادهم ولا تكون الغنيمة اللبعد اقامة الحجة ووقع الحرب
وقال غيره عن الشيخ صالح بن عبد الله الشيخ محمد بن عبد الله رحمهما الله انه اذا اخذ
واموال اهل الحرب للمسلمين واهل الشرك بغير قتال لم يوجف عليه غنيل ولا رباب
وانما اخذ يسره لانه لايست مال المسلمين خاصة ولغير الدلالة للمسلمين فغنيما عندي
الدلالة على ذلك ما جاء من النص وهو قوله تعالى واما آء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه
من خيل ولا **باب** الدية وغنى ما يوجف عليه غنيل ولا رباب ولا يوجف بقتال فلا يكون
غنيمة **والله اعلم** **وم** وكتاب الضبا والغنيمة انما تكون بعد القتال ولو اما
اهل المشركين الى المسلمين في وقت الحرب والهدايا فيقبل ان ذلك لاهل العسكر
الذين اهدى اليهم ووقع في الغنيمة والدالة فلما الام فتعق محصنة والغنيمة
ويتبع اهل الغنيمة يسهاهم منها في ذلك لان كان له الا وفيما وقع لرسائل الغنيمة
واما الوالد الحكم فبعد القتال ولو ان يتولى قتله غيره الى ان يسلم وعلى قوله غم ابو زيد
انها يعتقان وحصنة الغنيمة وان كانا اكثر وحصنة تبع اهل السهام في طال وان
لم يكن مال استسغيا لاهل السهام بما في طوع وقهتها **والله اعلم** **وم** وعن الرجل
اذا الما الخرج الى الغزو فغنمه والداه او احداهما قال اذا كان الجهاد عليه فبضه قد
عليه لم يكن منهما حجة وكان عليه الخرج وان كان وسهله كان عليه طاعة والداه
وقال وقال الجهاد وسهله فلما الخيار الخيار ان يشاء خرج وان شاء اطاعهما **وم**
وقال وقال عليه ان يطيعهما او كان الجهاد فرضا ويخلف عن الجهاد لاجل منعها
لان طاعتها فرض حاض والجهاد فرض لم يحض **وم** وقال قال يجوز لهما الخروج

بينهما او يغوس عليهما في الفض والوسيلة اذا قضى دينه وتاب وزاد ولد والده
 اعلم **مسألة** الشيخ جيب كمال وفي اهل بلدة وقعت بينهم فدية وعداوة وصار
 كل احد منهم يظلم صاحبه عما قد عليه اذ لم يزلت ان اسام احد عندهم اذا وقعت فتنه
 بينهم ولو باو بشي والظالم ولا يقدر بردهم من الظلم وخاف اذا لم يخرج عنده
 اصحابه ان يلحقهم ضرر في ماله ونفسه وابلغهم في ذلك **قال** علي صفتك ^{هذه}
 لا يجوز له الخروج مع اهل الظلم معينا لهم **هم** وتقو عن هذا اسلم الله يدك
 والضرر في المال وفي مضاع الدين وان خاف على نفسه او على ماله وخبر معهم
 وفي تيتان قد على الزلزال اوردح ظالم فلا يضيف عليه الخروج معهم ويعتزل
 عنهم عند وقوع الظلم منهم اذا او على نفسه في الاعتزال وان لم يوافق فلا بأس عليه
 ولا بأس ان يقف فيهم ويتواكف عن ان يدرك المظلومون جهده وحكمهم لا ريب
 حتى يصح معادتهم برونه عند وقوع الظلم **هم** فيصير بشركا ضامنا والله اعلم
مسألة قلت المولى على قول من جعل والبحرين مصداق واحد وجعل المصداق كالمصداق
 في حال الدفاع يجوز على هذا جبر اهل عمان على قتال الدفاع عن البحرين واهل البحرين عن
 عمان ام لا **قال** ان كانت عمان والبحرين او حدها في بلد واحد فقد قيل في ذلك
 اختلاف فقد قالوا انه جاز له جبرهم وذلك على قول **قال** هو ممدوحدها والبحرين
 كليهما ممدوحدها وقالوا انه لا يجوز له جبرهم وذلك على قول **قال** ان عمان هي مصر
 وحدها والبحرين هي مصر وحدها **وقال** بعض المسلمين ان البحرين المذكورة في اشارة
 للمسلمين المقدمين على الاحساء وما هذه فلعلمها تسمى جزيرة او اعلى وزيت سحاب
 والده على **مسألة** الشيخ هلال بن عبد الله العدوي ولا كان رجلا مقدما في سنة
 او في ركب كان قد مره صاحب الكعبة و سلطان السيرة ولو كان غير عادل هل
 له ان يعاقب من يتعدى على غيره بالتعدي والضرب القليل **قال** لانه يدفع ط
 الظلم بين من راي بينهم الظلم والجور ومنعهم ما يستحقون من النفع عن ذلك كان قايلا
 او غير ما يند **قلت** للشيخ جاعدا فحس ما نقول في هذا **قال** فالذي

عند ان قوله في هذا صحيح الا اني اقول في ذلك انه **لا** في موضع القدرة ط
عليه مع عدم التقيد على الدين او النفس والمال لكنه مراد السائل لا يتقي به لانه
سأل عن هذا المقدم ان يعاقب ويتعدى على غيره بالقيد والضرب القليل فاجابه
على هذا التفصيل الجواب بالجهل والعول على الجملة من محقق لمعاني الصواب في الجملة
لانه كما يمكن دخول اسال عنه في اللفظ يمكن ان لا يدخل فيه لان الذي يستحقونه
في اللفظ قد يقع منها لا يدري بما هو على هذا وانه لو قيل فيه باننا قرب في حق سائل
المؤلف الفائدة الرابعة لانه ووضح العموم في موضع الخصوص ولا بأس به فقد
احل العلم في محله نادرا ولكنه بعد فيحتاج الى ارجعة السؤال اعاد الجواب بالتأويل
لتمام المعنى الملائم والتفصيل وعلى تركه مجازا فاضعف فائدة وعلى المراه فكان انه لم
يفعله فيه شيء ولا لا يقدر به ان يتطالع على مراده لانه غير ان فيه على شيء ومنه
هذا المعنى الدافعة على مراد السائل نقول في قيد مظهر من ان تعدي على غيره الله لا بأس
به ان يخفف امره ولم يؤخر منه لانه قد فعلنا قصده وكفاية فشهد للمعنى اذ به فان
ذكر لا وفي الامر وكذلك العقوبة بالضرب فهو الى سلطان العدل او جعله
له او اقره او قام فيه مقامه وحاكم في مواضع حكمه او قد قابله فيمن معناه وحرف في
عبده وعسى ان يكون كجاء المسلمين في موضع القيام بالعدل منهم مع عدم الامام
ويجب في ذلك ما غيرهم وسائر الناس ليس لهم ان يعاقبوا بالضرب الا وكما هو على
فساد اوطم ولم يقدر على دعه في الحال عند تركه لانه فلا بأس على ما عناه وانشاء
المسلمين وقوطم ولكن لا يجاوز به مقدار الذي يرضه عن ذلك لانه هو المراد في
هذا الموضع وقد مضى القول فيها يكون على معنى الاحتساب لانه فيه معنى اذ به
في غير محل الكتابة فالنظر فيه ولا تقبل منه الا الحق والقدرا على **مسألة** ومنه
اعني بهذا الحديث اذ لم يكن قد حدد احد الا ان له يد مع قوم فوقع بينهم فتنة
هالكة ان يحبسوا وتعدي او يضرب بقدر ما يورث عن صاحبه ولو لم يكن يستعينه
على ذلك واذا ضربه احدوا استرثما ان رأى هذا الرجل المقدم ضربه وانه ضرا

بغيره وهذا المقدم فعل لازم في ذلكهما **• قال** اذا خرج ضده على سبيل ط
 العدل وزجره دفع الظلم وبعضهم كما هو جازع عند المسلمين فلا قدر ان
 الزمده شيئا على ذلك واداه غير في بغيره ولا ضده فذلك على الفاعل الملائم
 يكون قادرا على دفع الظلم فلم يعمده فاني اخاف عليه الضمان **• قال** الشيخ
 جاعداً وخبر ان الحبس والعقوبة ويجوز ان يكون لا على الاو في المسلمين ولكن
 اجازته كما هو قائم فيه بالحق مقامهم مثل القيد والضرب فيها يكون خروجها
 على معنى اللادب عقوبة في مواضع ما يكون لهم **• وعلى** عدم جازع ان قام به على
 معنى الاحتساب للرد في دفع الظلم والرد المنكر وردع اهله ان كان له نظره ومعرفة
 عقدها بالحق وقد يجوز عليه وكان اهلاً كشئ وزكراً ذلك المحذورين على قدر
 ما احذره من ان لا ينظر في محو نظره والرد **• وليس** ذلك لعامة العتية في موضع ط
 ما يكون خروجها عن العقاب ادباً بالفاعل واضح عن معنى اللادب **• ان** في معنى الضرب
 والكتابات فانه يجوز لهم على خصوصه في وقت كظهوره الدقبال على تكبيره وعلى ان التمه
 وتغييره وعلمهم مع القدمة وظل العدة لعدم التقية في الحال على الدين والنفس
 او المال الكبادرة الى والدماعان ورد في وضرب **• ان** عن عليه هناك السلطان
 او كان له عن اوره ولا يذره ولا يد في ذلك في الوقت ولم يقد على رد فاعله وضربه
 عن فساد خصوصه في تعديده على غيره الا انه ان جف على فوره او لم يؤمن
 وضربه الا بالقيد والحبس جازعاً للمعنى اذ به ولكن الكفاية بشدة والده الموفق **•**
 فليست هذه المقدم المبتلى فيه اوره على ضربه بهذا العمل الكبا على ظلمه في تعديده على
 غيره على اي وجه كان عسوان محذومه كما ينبغي في هذا الجواب فيتضح له ما
 شوكا ذكرناه فيه انه في ضربه على تعديده في حال الظلم بقدر ما يرد عنه من تعدد
 عليه فمعه وغيره بل انه ما يبرح له وضربه اذا لم يقبل التمه انه كجزء له فيرد ط
 الاثم عليه ولا ضمان **• ولو** كان وسائر العتية واعوام الناس ليس بقابل للادب
 والى ولا حاكم ولا سلطان والمزاولة كذلك قبل الرجوع ما لم يخرج من العتية كان

نزادها وان لو كان ضربه له على تعدد في ظلمه بعد وقوعه لافي حال كونه على عتاده
 ومكانه في الوقت على فساد يخرج على معنى المادب وكان له عليه شرب ضربه لانه
 موضع بالسفهاء ان لم يكن عبده ولا احدا يتلى ضربه واوردته الصغار لمعنى ابدنه
 وجه العقاب له الان يكون قابلا له في عهد السنة الايام للمسلمين او كما هي ^{موضع}
 ما يجوز حكمه عليه او بالعدل في موضع جواز امره في اهل ولايته او من جاز له العام
 او حاشا للمسلمين على قيامهم بالحق مع عدم الايام العدل او من ابدل نفسه هناك لا لا يا
 لمعروف الكون في صارت له فيما يد قاهرة لاهل البغي وقد نفاذ على اهل
 التي مثل السلطان فان طول ولا يكون ظمان يؤد بها هذا كما اهل المناكره على وجه العقوبة
 طعم بالقتل او الحس او القيد على قول من اجاز له كل ما يستحق من ذلك ويجوز عليه ولا
 ضمان عليهم ما لم يجاز له في شئ من ذلك الواسع وبعض شدد في القيد لم يحسنه في
 اهل الصلوة وفي هذا الجدل على ضمان نزلة ضربه في هذا الموضع كقتل المقدم له اذا كان ممن
 لا يجوز له في عقابه لمعنى ابدنه او نزله على الواسع فيه وان كان في الاصل من يجوز له ^{ليس كل}
 ما جاز لاحد مما فيه جاز للآخر ايضا حتى يكون في الواسع على سواء ولا فكل واحد منهما حكمه
 ومضى جاز لاحد هادون الآخر كان الضمان على من نودي عليه في موضع لا يجوز له عايش
 دون وجب له ولا كفارة على غيره في موضع الواسع له فيد وخرجه على معنى العدل في ظاهره
 على معنى التعدي والظلم فالنكر له بالمنع واجب على من قد لم يكن على تعبيه وجاز له على حاله
 ان تخشى على دينه وعلى هذا فان تركه من غير عذر لم يحسن ظلمه فهو ثم وما اصابه من شيء
 يلزم فيه الضمان غامر وقيل بالانتم دون الضمان لان الحق متعلق على ما عليه ^{وان عجب}
 المنع وقد علم ان الذي من الدفع فتوكل في موضع طاهر فيقول كذلك ان كان لا بد جوا
 قبوله فيشبه ان يخرج في معنى الاختلاف وعلى قول من رآه عليه يكون الضمان على قول من يخرج
 لنزله على قوله وعلى قول من يقول ليس عليه فلا شيء على قوله بحال وما انكاره بالقلب فلا
 بدله منه باعقل وقد عليه في موضع لا نكر انكاره وليس كل موضع فيه خفي او عليه جاز له ان
 يعتزضه على ما عليه بالنكر اذا احتمل حقه وهو ابد من يجوز له الا ترى انه ليس له ان يعاين

امام المسلمين بالانكار عليه ولا خلاف وحكام العدل ولله ولله وقولنا لا ياب او يورث
 بعد ورجانه له ولا يكون والقول بالعدل في الله والنهي انما احتمل حتم وان كان صوابا في
 عقابه بالحسن والتقدير **الضرب** بمعنى ادب وعلم تركه في هذا الموضع لانه في عقابه فان
 خفي عليه مع علمه بان حال الفاعل وادبه ولم يتم معه هذا العمل فحتم يجوز ان يكون له
 من الجور له ولا يحتمل معه صوابه في موضع جوارحه كما قاله يوضح عنه باطله فالنظر
 على هذا فيه يكون على قنادر معاني في فناءه وان كان المسلمين والافعال به فان كان كذلك
 في حين وقوعه على فاعله به متكررا بالقول وما شبهه مغفرا فهو في حكم الظاهر مع انه
 يصح معه عدله في النكار وان كان في باطنه على هذا فيما غاب عن علمه حقا وان كان ذلك في
 انكاره مطلقا فانه في الظاهر تحمله على الفاعل به مع مثل هذا حتى يصح له معه
 ما تاه من ذلك ولو كان في الاصل محققا لان اظهار التكدير في مثل هذا تحمله في هذا الموضع
 على الفاعل حتى يصح باطله **حق** الفاعل او **صحيح** الموضع الفعل به على فعله واحتمل معه
 عدله وتركه لتكثير في حين مع القدرة عليه تحمله للفاعل في حكم الظاهر عليه حتى يصح معه
 حوجه عليه وظلمه له ولو كان في الباطن عن هذا ليس عرف لان يكون سكوت له عن
 تغييره فانه على ظاهره في موضع ما لا يقدح على تكديره يشهد ان يكون متكررا على ما عند
 وعلمه ولم يصح معه عدله • وعلى هذا في حكم ما ظهر من بعيد انكاره على نفسه ولو كان
 فها بطل عند موافق حتى يصح معه فاعله حقا ويصح انه من يجوز له عقابه كذلك على ما
 يكون من احداثها صانعا اهلا لذلك فيكون له في الدعاء عند حق مع القدرة على
 زواله سعة بل ينبع بالحق تركه واحتمل عدله وامكن صوابه وعلى هذا مغفرا مع
 والاعمال حتى يصح معه عدله وجبر الحق على حال • ويخرج في هذه بعض القول في
 تركه الانكار على فاعله انه ليس تحمله للفاعل اذا كان في الاعيان وعلى هذا في حكمه
 على ظاهره فيه مع انه لم يتركوا حتى يصح معه موافقا ويصح ان الفاعل عن الجور
 فيحتمل عنده عدله فيه فانه يصح جوره عليه لانه في محتمل الحق والباطل والجمع بينهما
 محال والله اعلم احداهما من في الاصل على شكك او الحكم فيه شيء منهما جاز على

الخلق نفس الضلال الذي كان الدوفيه موكولا به لئلا يفتقد الاعتراض عليه حتى
 يصح منه غير الحق أو لتحقق التهمة في ذلك نشوء الأسباب **هناك** • والمبرمج با
 طلع من مجوزيه غير جائز لاحتمال العدل انكاره وإن صح معه باطله فقد مضى القول
 فانظر في ذلك واعمل بصوابه ولا تخطأه والدعاء **مسلم** • ومنه اعني جلاله
 في جلاله ما لا يعرفه أصول وجاء قوم واداره من بلده وحاضره في مكان اتسع عنهم
 فيه وغلبوا على بلده وهو في الحصار فوصل اناس من عودهم عصية على عرقه الطا
 رين لم يستأذنه الذين هم عصيته فاذن لهم وقال لهم سبوا الى البلد وخذوا منها
 ما قد تم عليه وكان في هؤلاء القوم الذين يريدون خروجا الى البلد باذن صاحبها قاي
 د فالتقوا على رجل قد صدقوا في ذلك القوم الذين يريدون الخروج الى هذا البلد
 فلما انتهوا اليها قال لهم هذا المقدم الثاني في هذا البلد ما قد تم على اخذ **ثم**
 وما اذ هو يدرى البلد الذي هم بالخروج اليها فاحفظوا وخذوا غير ذلك هل على هذا الامر
 هؤلاء القوم شيء مما اخذوه غير ان كان مطاعا فبهم او غير مطاع • **الموت** ان لم
 ضمان فابره صاحب البلد من جميع ما اخذوه هل يرون بذلك • قال اما ما اخذوه
 وقاله او غير باخذوه وكان محال يبيد وينه ما لم يتعلقوا به وهو يد صاحب البلد
 ظمروا واما ما اخذوه وما غير من رجوع الى اهله والمقدم الاول لا يجوز لمن يبعث
 ولا يامنه على هل الموضع وان كانت العنة التي بعثها غير مأمونة على هل ذلك لو
 ما خذت شيئا فاخاف عليه ضمان ما صح مع اخذته قال الشيخ سويد بن احمد الكندي
 ولو ابله بعد ذلك صاحب البلد في البقاء خلاف • قال الشيخ جاعل
 خميس لاداس عن هذا على الضمان وطيب النفس اذا كان البلد كله لاداس ثم قيل
 السؤال وبعده ما لم يرجع عليهم فيه ويخرج في ثوبان مرجع فيما اخذوه فاحتره
 قبل الرجوع على هذا اختلاف • والذي فعله القوم من الزيادة على ما يبيع لهم ولان لهم
 فيه فهو على فعله على القايدها وهم بالذي اوهمه رتب البلد لانه لم يرد على
 فكيف يضمن • وان كان البلد له واخره فانه هو بان يسير واليه وياخذوا منه

ما قدر عليه فكذلك فكذلك لا يجوز ومثله ما ليسح الله بالحق ومده على ما له وما لغيره
 واخذوه على هذا واما الانسان بلا اذن صريح ولا ضمني صحيح ولا دواعي له دالة
 بالضمي وطيب النفس اهل فعلهم ضمانه ولو حسبوه ان له ظنا بلا علم ولا وهم كذا
 ان كان ممن كيف كان لم يرسل للمأمور على اي وجه كان وهذا اية وضاعة او في ضلالة
 وغيابة حتى يصح معه فيها صح انهم اخذوه منها الله والله وفعل ذلك في البلد على علم بها
 او جهل بحالها فمتشكك لا عرف بلا حجة تقوم فيها انها خالصة له ولا كان هو ممن يطهر
 الى قوله فيكون في الواجب لا الحكم العمل به فيه حتى يصح فيه او في شيء عند الله لغيره
 فهو له ضامن حتى يصح الله من امر به وقد مضى القول فيما اخذوه وطال على هذا من
 امر الله بان من وقيل ان با حنن لهم ذلك لا تثبت ولا تصح الله حال بينه ورياسة
 وعلى هذا فيكون مضمونا على يد من اخذ شيء منه له وعلى اوجه ان كان ممن يلزمه
 الضمان بالادولان يكون امره ان يامرهم ببيع او يترك ان يسلم به في القول فعلى
 تبليغ الرسالة وقوله لهم وكاية عن قوله لا شيء عليهم كونه ولكن على الاخذين فان
 فان الله هو الزم لهم لز الضمان العجيب ان يبرأ اذا كان وقوعه على شيء يوقعه وان
 كان لا يخرج والاختلاف فان بذلوا له ما الزمهم او من فعل فكذلك فيما اخذوه على هذا
 وطال وهذا البلد فابله بعد ان صار على مقدمة واخذ به برئوا على حال والدم
 اعلم **مس** ومنه واذا قدمت جنود البغاة على عمان وصامت في تبرعات
 وخيموا على استباحة الحرم وقتل النفوس في النساء ونهب الاموال اهل الجبل اللطام
 جبه الرعية على ما دهم امر الله ان عدم المال لم يجد اللطام في يده شيئا مما تقع به الدولة
 هل يجوز له ان ياخذ من الرعية بقدر مودة الدولة على سبيل القرض او على غير سبيل
 الوضو قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اهل اديكم على تجارة تبيعكم من
 عذاب اليم **الم** قوله تعلمون **ف** جعل الله شدة الحاجة والعذاب **ال** ايمان به
 ونسوله والجهاد في سبيل الله بالاموال والنفس وجعل نيل الثواب **بذلك**
 وقالوا قاتلوا في سبيل الله ولا تفعلوا فالدفع واجب على كل مسلم وقاتلوا واجب

في ملأ والنفس اليوم عان واجب فيها الدفع والاداء اذا احتاج الناصر والح
المعونة بالقيام والناصرين فواجب عليهم ان يتمثلوا وتشتلوا اوه وقد جعل الله
فيهميتين مشتركة وجوها في ملأ والنفس والجهاد فاذا كان في نظر الامام
والمسلمين ان يحرجوا **حرب** هذا العدو ودفعه في ايزله ذلك وجايز له ان ياخذ منهم
مالا يزيل عنهم لمصلحتهم في القيام عونتهم وفيما يحتاجون له من جملتهم بالحق والعدل
وعند ان هذا العدو مطالب بالنفس والمال ولا بد من ذلك الحال فلا فعة بالمال
والنفس واجب ولازم على كل قادر فليفعل ذلك تعاو ولا مثالا له ولا مام والمسلمين
والدواعي **مسند** ومنه وفي عام المسلمين اذا امل جهاد عدوه في طائنا هذا على
خوف من العدو والخارج عليه يكون جهاد هذا جهاد دفاع لازم على الرجال والنساء
وقدر بنفسه وماله ولا يقد بنفسه ويقدر ماله لازم وعليه المعونة للاداء ولو
كان زمنا او اوقا او غير ذلك **قال** ان الذي يحفظ عن هذا العلم وسبعناه
واشار المسلمين ان تظاهروا وتواطى افعالهم فيما يشبه الاتفاق ان عان
كالبلد في حكم الجهاد لعدوه وانما يحفظ هذا من عامة اهل العلم الا وشاء الله
منهم وان جهاد هذا دفاع وكان هذا من اهل اللام مثل سعيد محمد الله ورتابعه
واهل العلم في طائفة وهو موجود عند الامام لان بحج الرعية على مصالحها والسلطان
الذي هو **حرب** المسلمين يختلف منازله فان كان طالبا اهلكا الحوش والنفس
فيجوز ان يؤخذ من الرعية كل على قدر ما يوجب مما هو مخوف عليه فان كان مخوفا
على النفس والمال فمؤخذ على قدر نفسه وماله وماله المصالح نفسه وماله وذلك
الجمعي من تظاهروا ويتشاهروا كل على قدر غناه والشهرة اذا تظاهروا وتشاهرت
ولم يزل فيها احد في العلم الصحيح عن الشيخ ابو سعيد وغيره وفتحها للمسلمين
في كتاب الاستقامات ان كل شيء يصح بالشهرة التي لا يذفعها احد فعلها اصح
وعلم البينة وموجود عن الشيخ احمد ملا وعن الشيخ احمد مخرج كفت الفلاة
لنقل الدفع السلطان فكيف هذا وقد اجازوه على الملة واليتم ولا يملك اوه

ان يدفعوه يعطوا ويدعون به او حرب يقومون عليه به وعندنا ان الحرب او الحاد
 في عطاؤه الوهن على المسلمين وفي حربه العزة للمسلمين • والله تعالى ارحم الراحمين
 في المال والنفس فقالوا تجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم فمن عنده مال
 لمعين ندوا لا يقدر من المؤمنين لدفع السلطان فهذا عندنا • والموجود عن محمد بن
 عبد الباقي جواد ذلك يدفع السلطان بمال اليتيم والغايب ولكن لا يمكن ان
 كان يدفعه البعض عن ذهاب الكل حتى ان في كتاب منهاج العبد ان العبد
 يقوم بينة لمؤخره لولا ما يمكنه من الخوف مؤننه ومؤننه بلزومه قوله فيؤخذ
 لدفع السلطان فما ظنك بهذا الذي على الامان ان لا يجعل طاعة على اربعة ابد
 وياخذ عليهم وعليه ان يجعله باعنه ويشق به فلا كان كجوهو غير امين
 فالقول قول من يدعي الظلم واذا كان امينا فقول له غير مقبول حتى يصح انه مخوف •
 واذا ازال الامان ان يتولى ذلك لنفسه فعليه الخوف باحوال الناس وقد قدمنا
 ذكر معرفتهم ويقبل قول الامويين في بعضهم على بعض ولو انهم شركاء في الخوف
 عليهم هذا بينه فرق • ويؤمن من يدعي شركاء لنفسه وهذا حق الله ليس قول العبد
 هو شركاء فيه فلا تقبل شهادته والشبهة قد قدمنا اجابها واذا اختار الامان
 تاخير قوم عن الخرج فما ينزله ذلك واطاق القرآن شاهد على ذلك فلو انهم كل
 فريق منهم طاعة ليقعوا في الدين وكينند لا قوم اذ ارجعوا عنهم اليهم • والله
 صانعهم هؤلاء وتفسر في الله على هذا فما ينزله الامان ان يتوكل في شأه وياخذ في شأه
 اللان كان العبد لا يدفعه الا لجملة فعله ان ينظر الاصلح وذلك حفاظا
 ان وكان عنده ما كثر فيقوم باعناء الرجال يخرجون ودولة المسلمين يدفع العبد
 فالوجه في جماعه ان جعفر بن عبيد ذلك وهو اللان • وقد تقدم القول في ابيه
 كفاية ان شاء الله • وليس على الامان بيع اصله اذا كانت غلته لا تقوم مؤننه
 ومؤننه عياله وطاعه ذلك فعليه ان يفعل ذلك في اصله وغالته في دفع العبد وما ينزله
 للامان ان يجس • ويقيد • ويتهمه • بتثبيط او تعشيل اذا كان ممن يعرف بالتعايط
 لذلك

لذلك وغير بعيد عند وكما اوتت القصة كانت العقوبة اوجع فهذا يحفظه
وارث المسلمين والدا **مسألة** ومنه ومن قتل قتيلا وادعى اليه خطأ ولم
تصدق العاقلة وجاز العاقلة او كثر قد صح ^{عنده} ان القتل خطأ يلزم وصح
شيء والديته ام لا لان يصح مع الجميع قال علي صح مع ذلك ما ينوبه من الية
وطرأ صح مع فلا شيء عليه والله اعلم **مسألة** ومنه وولي لمقتول اذا ابرأ
المقاتل من لاديه وجاز الوارثة لم يرض بذلك الولي سهم والديته ام لا ومن ولي
بالدم اذا كان له ولواخ قال عفو عن لاديه لا يبطل سهم غيره واذا ذكر في القصص
لانه لا يثبت وقيل لا يخ او لا بالدم والولد قيل وقيل الولد والحي والله اعلم **مسألة**
ومنه وسالت عن المسلمين اذا طافوا بشيء من اهل القبلة هل لهم ان يورثوا
به ولو كان يتلف اصلا مثل الصاغر فليدوي به التفق والبارئ قال الله
اعلم ولا اخفا في ذلك شيئا وحسب ان هذا ومثله مما يجوز فيه الاختلاف **مسألة**
ما جاء في ضربهم وبيعهم يحرامهم ونيلتهم فان بعض المسلمين اجازوا بيعهم بذلك
ولو تلفت وغانت **مسألة** وحسب انه يلحق مريم برصاصهم وبارءتهم معنى
الاختلاف تسميها لما جاء في بيعهم يحرامهم ونيلهم والله اعلم **مسألة** والملا
اذا قتلت زوجها بطل صداقها وميراثها منه وعليها الورثة دونها الدية وكذلك
اذا قتل العبد لغير سيده بطلت ميرته ورجع فلو كالا لورثة سيده وان كان قد
اوصى له بطلت وصيته وسيده والله اعلم **مسألة** الموجود في ثار المسلمين
وسالت بالموثر رحمه الله عن جواز اهل القبلة حرج باعيا على المسلمين ومعه قوم
والشركين فقال ان المشركين الذين ساروا مع الجوار من الكعبة كحمة البعثة من
اهل القبلة ان كان اباؤهم واهل القبلة كان المشركين الذين مودعوا لاهل
القبلة ولا تغرم اموالهم ولا نسبي الا انهم **مسألة** ومن غير قال نعم فاقبل اذا كان القايد
واهل القبلة فالاتباع تبع للقايد ولا غنم فيهم ولا نسبي ولو كانوا مشركين
واذا كان القايد من اهل الشرك فالغنم عليه وعلى اعدائه وانصاره واهل ^{الشرك}

واما عوانه واهل القبلة فلا غيرة عليهم ولا سب فيهم • قلت لا في سب عباد العرف
 اذا كان اتباع الجبار واهل القبلة يحكمهم بحكمه ولو كان فيهم واهل الشرك ولو يكن
 اتباع الشرك كحكمه اذا كانوا واهل القبلة • وقد كان الفريقان كلاهما معينا
 صر على قتل المسلمين قال الله اعلم ولا اعلم في هذا فقاو حفظا ولا باثر وان خرج
 فرب عدي في ذلك فمن وجد ان اهل الذمة والمسلمين لم يحاربوا على الاعتناق بما
 عليهم اهل املا اهل القبلة واما اهل امن لاحد من اهل القبلة غير طشعين
 عما يلزمهم في حكم العدل بانفسهم ولو كانوا في حوز اهل الباطل والسلطان والجبار
 فلا يجوز غيرة اموالهم ولا دينهم ولو احدثوا ما كان من الاحداث وقتلوا غير
 ما لم يكونوا حرا فلما ان لم يكونوا حرا ههنا بانفسهم وانما هم في حوزة اهل القبلة كان
 حدتهم كسائر الاحداث عندي ما خوزون بد وانفسهم واما انهم غير متفق عنهم
 ما قد ثبت لهم في حوزة اهل القبلة فهذا مع في اهل الشرك في حوزة اهل القبلة •
 واما اهل القبلة في حوزة اهل الشرك ففي ان الاسلام يعلم ولا يعلم ولا يكون اهل
 القبلة تبعاً لاهل الشرك في حكمه في حال الحال لان اهل القبلة واهل الافس
 يد على اهل الشرك اذا قاموا فيهم بالعدل وعليهم السمع والطاعة لهم فيما قاموا
 عليهم فيما اهل العدل • واهل الصدف واهل الاستقامة يد على اهل القبلة
 واهل الشر عندي ولا يكونون تبعاً لهم في شيء من الاشياء ولا يتبع اهل العدل
 مجمع حجة على جميع اهل القبلة مع ويدهم عايت عليهم اذا ظهر وان كذلك اهل
 القبلة على اهل الشرك عندي اذا قاموا فيهم بالعدل عن ههنا افتقرت الاحوال
 والعدل • **مسألة** ابن عبيدان ومن لا يدوم المقتول من الابن والاخ فعلى
 ما وصفت في ذلك اختلاف قول ابن الابن او لي بالدم والدش والاخ واكثر القول
 ان الاخ او لي من الابن بالدم والدعوى • **مسألة** جواب ابو الجوارح رحمه الله
 عن رجل قتل وحلف ايتاماً ولا روي اليما في ان ياخذ لهم الدين وكان لهم الدوم فا
 اراد التوفير لهم هل يجوز ذلك غيرة وبعده بالدم والحقوا • فعلى ما وصفت اذا

نزل الواب الى الدية سقط القود اتم البنون ذلك بعد بلوغهم او لم يبقوا وجازوا الويت
 ان ياخذ الدية للميت او قد قالوا ينظر ليتاى او هو صالح ثم في القود والديات وكذلك
 ان اخذ القود كان لهم ذلك ونزل الى الدية كانت الدية للميتاى وكذلك ان عفا الويت
 عن القاتل سقط القود وكانت الدية للميتاى والدعوى **مسألة** الميراثات وقيل
 في رجل وامرأته تعالجا في شهر رمضان وميتت حتى سقطت قال عليه دية السقط
 وللاية ثم ون عالجها في شهر رمضان فامتنعت حتى سقطت فعليهما الدية وند
 ون تعالجا بها برهما حتى سقطت وللاية عليهما ولاية ثلثه والدعوى **مسألة** التامير
 وورث عليهما حرة او دية قتل الاثر وطلب زلة الاثر او الدية بتسليمها عليهما
 حاضرا في فحلا **قال** ان كانت هذه الدية قتل العمد فلا حل فيها وان كانت
 خطا فعلى ما سمعته والاندان ديتها تقسم على ثلاث سنين كل سنة يبلغ منها الثلث
 والدعوى **مسألة** ابن عبيدان اما قتل حرة فعليه القود الا ان يورث او ليا
 للقود او لغيره الى الدية ويعفو عن القود فيبطل القود وورثه الجميع الويت الى الدية
 والدعوى **مسألة** واذا كان احد المسلمين في بلاد غير بلاد اهل دعوتنا ووقع
 بينهم وبين احد المشركين حرب وخاف على نفسه وماله والمسلمين ان يظفروا بقومنا
 هل له ان يعاقبهم **قال** جاز له ان يعاقبهم على هذا الوجه **وقال** ابو ثور
 لو اراد على نفسه وخاف على دين المسلمين ودعاهم ومواهم فاندفع فومعه والدعوى **مسألة**
مسألة الصبي ولا يلزم الفقير والعقل والمساومة شيء على ما في الاثر والدعوى **مسألة**
مسألة ومنذ واجماعتا اذا اجتمعوا على قتل واحد او اكثر على سبيل القتل وقتل
 فتكوا به اخذوا به جميعا قود او قصاصا وان رجعوا الى الدية فعلى كل واحد الجماعة
 دية فامة هكذا القتل اذا فتكوا به هكذا في كتاب المصنف وان كان المقتول وسديا
 الدام وقتل بسبب موافقة دين الدام احذر الفاعل ولا يعفو الدام عن القاتل ولا للام
 اولياء دم المقتول وكل واحد من هذه القاتل اتمام او شارة او جرح او غير ذلك ولا يعفو
 في ذلك والدعوى **مسألة** ولا اعلم في ذلك اختلاف **مسألة** ابن عبيدان والصبي اذا قتل

عن ابن ابي عمير عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لعنه الله وعاقلة عن عصيته واما الاحكام
فلا يعقلون ويسلم كل واحد من العاقلة بموتة من دون نكاح ودية الحنيفة شيء فقال
وقال ايضا عفا على العاقلة وقال وقال لا يلزمكم اكثر من كل واحد بموتة من دونهم
وان بقي ثوب فهو على الجاني وهو المصير وقال قال ابو جابر عليه السلام ولا عليهم والله
اعلم **مسند** ووقتل زيد بالسم وقات مسموما فيما دون الميعين بوقاف عليه
القتل بالحد وقيل بالسم وهذا اعطى من يد به قتلته ولم يثبت له وان كان جعله
لدون ذلك لمعنى يخرج عن ازالة القتل فعليه الدية وفي نسخة فاقتل الميراث اختلاف والله
اعلم **مسند** الدام ناصر من شدد من اجل اصبح مقتولا في بلد لا يدري من قتلته
ولا دونه لم يطلب بدمه فعلى الدام للمطالبة بدمه والله قال نعم فان لم يجدوا قتله
حلف اهل البلد باخذ منهم الدية ومقوجله وراثا تكون له والله اعلم **مسند**
ابن عبيد الله واما ان كان القتل خطأ فلا قود فيه وانما فيه الدية ولكون على عاقلة
الجاني الاصح الخطا دون المصير الخطا فتكون الدية في حال العتوان والديور **مسند**
الحكمي ولاي ولا جاء البغاة البلد ولا شك في غيرهم وكان مطالبهم النفوس والاموال
يجوز لاهل البلد ان يقتلوه قبل اقامة الحد عليهم وقبل ان يبذلوه بشيء وقبل
دخولهم منازلهم **قال** فيه اختلاف قول لا يقاتلون الا بعد الدعوة وقول
لا دعوة على خرج باغيا يطلب اموال المسلمين او دماهم والله اعلم **مسند**
الصبيح قال الله يجوز الدفع ولو لم يجرى من المسلمين بالدم وغيره اثم
وكان على مقدمه ثم جاء حرب جائله الدفع على الله الذي كان عليه ان يرد
المسلمين او اهل الشرك الاجل الاطاعة التي عنده والعهد الذي عليه وهو على امره المتقدم
حتى يقوم اثم فان قام اثم فلهما كما كان على من لا يعرفه واما عن الحرمة فلا
مانات فالذب واجب على كل واحد فان قام اثم ولم يجد الا حرامه ولا يرد على ما كان
عليه بعد علمه جازله الدار الاول في بعض القود في الحزون والارء موقوف او الله
اعلم **مسند** الزماني واذا دهم العدو البلد فهو الحرج عليه الحرمة البلد

خمسائة دراج • قال يجوز هرا اذا خافوا على البلدان يقتلوا يتلقوا العدو ولو
كان خارجا عن الحرم البلد الداعية • الصبي اذا ائتمروا عنهم مدبرين الى ارب
يجوز قتلهم يتبعونهم ويقتلهم • قال لا يحفظ احد يد هذه الغاية وجاء الشرائع
يقتلون مقبلين ومدبرين الى عشرة ايام وقيل لا نهاية لذلك الداعية • **مسألة**
الصبي وفيما يحدث اهل البلد في طريق بلادهم ومساجدهم عند الخوف عليهم الاشهاد
والوصية بصفة ما كان في ذلك من ردة عند الخوف • او يكفهم الاعتقاد في ذلك
في انفسهم • قال فاذا خافوا ان يثبت ما حدث في هذه المساجد من اهل الاشهاد
والداعية • **مسألة** ومنه ما تقول في هذا المعنى وحدنا في جزاءه ان لم يشك
اذا كان اهل الحرب • وقد المسلمون على اية وغير محاربة ان تكون غنية طاله فان صح هذا
فهو ليس باذن الله ايضا كما كان لهم غنية طاله • **قال** ان بعض المسلمين يحرم
اهل الحرب المسلمين ويحل امورهم بلا محاربة وكذلك عند في ذلك يجوز اذا كانوا حرا
المسلمين حتى بعض المسلمين اجاز بيع اولاد اهل الحرب • **قال** انهم عند المجاعة وقا
وقال ان ذلك لا يملوهم • قال الشيخ حبيب ان هؤلاء اذا كانوا حرا بالمسلمين ولم
يكن بينهم امر ولا ذمة في سبي ذرائعهم اختلف بين المسلمين • **قال** قال يجوز ذلك
كاجارة اخذ المال منهم وقالوا يملون لا يجوز ذلك لا حالة الحجاز بينهم والى الداعية •
مسألة الشيخ حبيب ان المشركين في الحرب اذا كفوا واوتسقت واصادوا
في بعض القول في حكم ودخلوا في ذمتهم اجماعة او بجمعة ورتهم اذا حاربوا المسلمين
ومنع بعض العلماء ان ذلك يجوز بجمعة غير رقة الا بجيل منهم في بعض القوم قيل
ولو قوا الا بجيل لم يحرمهم ذلك ولو لم يحرمهم في المحاربة وانسلم في اليهودية
او النصرانية فما من عليهم ذلك ومع الذين قال المسلمون بهم ذلك اجماعة القوم وقبول
الجمعة عليهم في كذا وعينا واثار المسلمين • وقالوا ان حكم الذين هو المنقل الا حكمهم
وحالته في حالته في الداعية • **مسألة** الصبي وما صفة اذا التقى بين المسلمين
لم يقتل ولم يؤخذ بشيء وما صفة ولا يقتل ولا يعاقب وما صفة ويؤخذ عما عليه

اذا حارب ووجهه عند ما اصاب في المحاربة • قال ابن الذي انقضى عليه تأييد
 تكمده عند حربه ما اصابه ان كان مستحقا وان كان في حقه في جوانب الاصل عند
 اختلاف • وهذا الذي انفسه تأييداً قبل ان يقدر عليه ولم يكن قتل احد بنفسه
 ولا لوجه حذر حدود الدية هذا الذي تكمده عند ما اصاب في المحاربة وغير القتل
 والحد وان كان قتل الذي بنفسه تأييداً فللادام فيه التخيير بين القتل والعفو •
 قال الشيخ حسب كلامه والقي عليه قبل القعدة عليه والمسلمين مستسماً اذا خلا
 في دين المسلمين فهذا حكمه حكم المسلمين وعفو عنده ما سلف منه وقدر الى الدية
 تعالى في الدين كونه ان ينتهوا ويغفروا فكل من في المسلمين اذا اتوا بايديهم وكذلك
 قال المسلمون ايضا انها في البغاة المستحقين الذين لم يعلم منهم قتل احد من المسلمين ولم
 يكونوا قولا للبغاة ولا اعلمهم الا انهم في حلتهم فهذا قدر في قول بعض المسلمين وتوكل
 ان المستحق اخذ بكلام سلفه عند ان علم انه مقتول قتل من المسلمين قتل يدرون القتيبة
 بعد القعدة عليه والادام بالحي ارضه ان شاء قتل وان شاء عفا عنه والعفو واجب الى
 الان يعلم منه قتل المسلم بعينه فيقتل به او يكون قايلاً او ما واو الشكر ان القتيبة بعد
 القعدة فالادام فيه بالخيار ان شاء قتل وان شاء استغنى غنيمته المسلمين وان شاء
 ما دى به في بعض القول هذا اذا لم يسلم وان اسلم فلا قتل عليه ويكون نياؤه المسلمين
 ولا يغاديه وان كان لم يسلم واستغنى قومه فاستغنى المسلمون ان يباع في الارب •
 واما المحرم واهل القبلة الذي انقضى بين قبل القعدة عليه فيختلف في لزوم ما اصاب عليه
 فقوله انه مهدور وعفو في حال الموافقة عند المتقاة الصوف وقوله انه خور به
 وان علم منه انه قتل احد المسلمين قتل به او يكون قايلاً او ما واو وقال بعض المسلمين ان
 عليه بكل ما اصاب لا يزرع وليس تكمده عنده شيء والمهدور عند بلا اختلاف المذكور لما
 خور بما اصاب المحرم وان القتيبة بعد القعدة عليه في اكثر قول المسلمين وان عفا عنه
 الادام بعد لقائه بيه بعد القعدة عليه فلا يضييق على الادام ذكره قتل ولو لم
 يعلم منه قتل احد من المسلمين بعينه في بعض قول المسلمين وان كان اماً او قايلاً

جاز قتله ولا يضيق العفو عنه إلا أن يعلم أنهم قتلوا أحد المسلمين أو على دينه
 أو تبعه حتى يتم القتلون للعدالة والعدل **مسند** عن السيد مهنا تعلقا
 أن قياس الجرح للتأنيش لا يصح بعد برئه وإنما يكون قياسه حين وقوع الجرح
 طولاً وعرضاً وعمقاً والجرح في قسام كل قسم حكم وإذا كان الجرح برئة فلا يترك
 حكمها بعد من ثبوتها وإذا لم يقع الداء الجرح عن حاله فيكون أشد كما هو عليه غيره
 فيسقط من الدارث بعد تغيره أن ادرك ذلك وإن لم يترك فحكمه غير متغير حتى يصح
 تغيره والعدا **مسند** وعندنا إذا كان والكر بالحدث لا يقتصاص فلا علم في
 الاعتسار بما يقتل خصوصاً أن كان خفيفاً وإن حدث منه جرح زيادة على جرح الاقتصاص
 في النظر فمفسد يكون • يكون فيه الدارث على طاعة أهل البلد • وقول السائل ثقتا
 مقبول في ذلك مع تعدد دونه العدا له والحالة أحل العوة وإن بقيت ثابته
 في الموضع أحل الاقتصاص حتى توفيها الله فلا أقوى على الزم الجرح ديتها بذلك لأن
 الله قادر على انتهاها بغيره متى ملا ذلك فها والموت يقع بقضاء الله وسبب
 سبب وكل أحل كتاب وإن كان الحدث جرحاً زيد على الاقتصاص بما يقتل في
 الاعتبار وبقت ثابته في الموضع أحل حتى ماتت فلا حرج في لزوم ديتها عليه والله
 اعلم • قلت رجل سلبني في الطريق فقتلته وما عنده من سلبني الحان
 اقتله ولم يشتر على السلاح هل يبعثني أن يقتله قال لا يضرك أن يتوكل السلب
 قلت فإن لم يتوكل السلب ويشتريه بشره على السلاح قال لا يضرك على سلبك للقتل
 قتله والدعاء **مسند** قالوا دية الحق المسلم على أصحاب الديانة الفدينا وعلى
 أصحاب الدلائل ثمان عشرة الف درهم وعلى أصحاب الأبل مائة والأبل ثمان أروها على طائفة من
 الأبل وكان هو المعمول به وجرؤوها ثمان عشرة الف درهم قالوا إن كانت الأبل الغوالي
 في كل الوقت رفع في ثمنها كما تسوى وإن كانت رخصاً أرخص كسعر يومئذ •
 قلت فإن وجدت مائة والأبل في سناها المذكورة في دية الحق المسلم خمسة آلاف
 درهم وأقل وأكثر • قال كتب الخواري عثمان يسأل عن ذلك دارحوان هو مائة

والا بل في اسنانها فان نزل في الحلق في قمتها اخذ قمتها كما وجبت خمسة الاف
او قال كثيرون قال لا ارضوا لاداة ولا ابل على اسنانها المذكورة كانت له والله
اعلم **مسألة** جواب محمد بن محبوب وعن رجل او رجلان ان يبتغى محبتهم
فتسبها قال يلزمه اشهاد الداعي **مسألة** وعن رجل قال لو جلد قتلني فقتله قال
عليه وكذلك لو اوجع ان يقطع يده فقطعها يلزمه القصاص قال عليه السلام وكذلك
لو اوجع ان يحرقه **مسألة** قال نعم وقالوا او رجلان يقتل رجلا فاقولوا له اني
عليه القاتل وليس على الداعي الا التمس هذا انكر القاتل فعلى الداعي الدية لا وليا ولا عقول
وكذلك لو اوجع بضربه فضربه فاقولوا له الداعي **مسألة** وفي رجل ارجع رجلا
فهو يجوز القصاص في الجرح والقتل عند غير ائمة العدل الخاقان واعلى ذلك وقامت
بذلك البيهقي **مسألة** قال اما القصاص فلا يكون امام عدل فذلك المصنف في الجواز لان
ذلك حق المحقوق ويجب ان يكون ذلك مع السلطان المالك للدم وذلك اذا اراد
الجراح والمجروح ذلك **مسألة** وقال لا يجوز ذلك الا مع السلطان عاذا كان
او جاز او اما القود فقال قال ان ذلك هو الحدود ولا يقيم الحدود الا ائمة العدل **مسألة**
وقال ولا يقيم الحدود الا ائمة العدل والجور لا ملكوا الحدود وعقولنا وانا اذا لم
يكن سلطان عاذا ولا جاز فما يجب ان يكون القود الا مع السلطان فان فصلوا
ذلك جاز ومن دخل معهم ولم يسل التراضونهم بذلك لست ذلك وحقوق العباد
ليس ذلك من الحدود التي لا يقيمها الا ائمة باجماع والمسلمين والداعي **مسألة**
وليس للامام ان يحبس عتيد على الغزو والجهاد طمأنا ذلك اذا قطع الشرط وطرف
قطع الشرع على نفسه وليس له ان يحبس عتيد على الجهاد ولا الرضا الا اذا احت
ذلك منهم الى ان يخرج من جهة تريد استباحة البلد والحرم فان على كل ان يدفع
الظلم عن البلد واهله اذا كان ذلك عليه جاز لان مجزئ دفعه والدفع للبقاء
عن البلد لان لان يحبسهم على مصالحهم وليس صلاح اصليهم ولم يدفع الحدود وظلمه
عن اموالهم وحرمهم وطما ان كان هو الحاج فليس له ان يحبس على الخروج منه والله

اعلم **مسألة** وإذا دهم عدوا هلا وصوفيه سلطان فلا غيرة ان
يقاتل مع السلطان ولا يخرج معه إلى بلد آخر مثل البوارج وغيره إلا إذا فعلت
ذلكا عانت الجاير على أخذ الفخ والعنف للمسلمين **والله اعلم** **مسألة** ومن خرج
عليه المصور هو لا يقدر على قتالهم ويطلب على ظنه أنه مقتول فيقاتل فلا
يقاتل وإذا قاتل إذا لم يجمع بالصف الأول يكون يبرئ من قتله فعليه ان يدفع
عن نفسه جهده **وفيه قولان** انه يقاتل فضيلة ولو لم يقطع الله بقطع
مسألة وورق طع الطريق فقتل وسلب فلما ظف به قال استغفر الله كنت
احسب عدلا حللا فأند له ليقبل منه لان قطع الطريق ليس بما يلان بدني شيء من ادیان
اهل الخلاف **والله اعلم** **مسألة** وعلى الجدا جن جنایات بعضهم قبل بعض
ولو حكم في ثبوت منها هل يكون شركا فيه كل واحد يقدر جنایته **قال معمر**
جميع جنایاته في رقبته بالمرحمة **قلت** فيقاصصون به القليل بقلته والكثير
بكثرتة **قال معمر** انهم يقتصرون بقتلهم القليل بقلته والكثير بكثرتة في
الجنایات **قلت** فان الملاح احد هوان يقتله وونه الباقيين هاله ذلكا طالب الباقيين
الذرية قال لا القود اذا كان عملا وعندي ان ينظر فيه عدل ثم وقية الباقيين
ويكون عليه رد الباقي على رباب العبيد المقتولين **والله اعلم** **باب**
الحرد وروى حد من ردت في حلال الشراف وقصع كسار وقص
لوعر وروى حد من ردت في حد الموت في نعمة **مسألة** ومن اعترف بالزنا
اربع مرات اقيم عليه الحد ان كان بكرا جلدان كان محصنا رجم بالجماعة **وفيه**
المجلد كتاب الله والروح بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** ومن مات عليه
السنة امر بعد شهود عدول الله زنا هل يجلد مائة اذا شهدوا ثم راول العورتين تحت لسان
كامل وروى المحلة فانه يجلد مائة طلة ان كان بكرا جلد مائة وان كان محصنا رجم والله
اعلم **مسألة** وصفة المجلد هل يكونه جلد مبرحاً لما اخذ من قديم الدين
وتخلع منه ثيابه ويعدون رجله ولا يدعي بتملي الضرب **وفيه** عشرة وعشرون حلا كل حل

ثمسة السواط ونوع عشرة رجال كل رجل عشرة السواط ونوع الذي يضرب به حق
بني بياض طم و بنو رضى هما نال عشرين او جالسين والد اعلى **مسند** ورجع
المحضر الى ابن يدخل في الحفرة الدرسه وعقد وقول بدلين الوحق **مسند** ونوع الى
منكبيد ويري الشهود ثم الايام ثم الناس حتى يقتل فريدين و يشهد عدلها طايغت
و المؤمنين والد اعلى **مسند** فان رجوع الشهود وقد جلدوا في رجوع ما يلزم
قال عليهم الضمان فان رجوعوا قبل ان يجلدوا كانوا قد دفعوا عليهم الحد قلت فان رجوع
واحد منهم وثبت الباقيون بحد الرجوع ويدل عن الباقيين وعن المشهود عليهم
قلت واذا شهد عليهم اثنان او ثلاثة وشبهه الباقي في شهادته الحكم في ذلك
قال يجلدوا شهد الا اتم شهادته الاربعة ولا عدل على وشهد عليه اثنان او ثلاثة
ولا عدل على لو شهد قلت فان رجوع بعض المشهود وقد قيم الحد قال يلزم
و رجوع اثنان الحد ما كان و حوطا كان الدية وقيل على الرجوع بقسطه والدية
ان رجوعوا جميعا الزم كل واحد منهم ربع الدية فان قالوا نعمنا وشهدنا عليه
نزلوا وعلهم كان عليهم القود قلت فان رجوع وشهد الاحصان وشهدوا
نثبت شهادته بان لا تغفر في الحد ولا قول انه يلزم وشهد بالاحصان شيء
لازم لو شهدوا عليه حد والد اعلى **مسند** وفيه اقول ان رجوع هو يقبل
منه **قال** نعم قال يرفع عليه والحد وصفة المحض هو وتزوج و جاز في جنة
فان انكروا انه محض جلد الحد ان لو يكن له ولد والد اعلى **مسند** وصفة جلد
لما ان جلد طم جلدة تقعد في قفور تشهد كجاء بمصها على يد لها تقعد وان
محانت محصنة رجعت والد اعلى **مسند** وهل تقام الحدود ان لو يكن اطم قال
لا تقام الا بوجوب الايام وحضرته قلت والرجوع الايام للمصر وكان شأن او حاربها
قال لا تقام حتى عكس المصر كله والد اعلى **مسند** وهل يحل لمن ان يستتر
قال نعم لقوله عليه السلام ولا يصحكم شيئا وهذه القاذورات فليست
بستر الله فان ظهر صغته اليها اقنا حد الله عليه والد اعلى **مسند** ابو سعيد

واذا زنا الرجل فخذ ثمرنا ثابته هل يحل له قال معي قد قيل ان عليه الحد ولوله بصر
الضرب الاول قلت له فان مات في الجلد هل على الاطام والله وكذلك ان قطعته فزف
الدور حتى مات قال معي انه قيل لاشي وعليه وقبل الله في بيت المال والله اعلم **مسند**
وهل يسع زوج عليه الزوج ان يهرب قال معي ان لم ذلك اذا كان كيتوب او لمعني غير
استغفار الحق ولا متولي عنده **قلت** فهل يسعد ان يفر مع الاطام على نفسه
قال نعم ان قصد ان يفر نفسه طافق لا يسعه وان كان معونة الحق وشهادته
على نفسه فان حو ان يجوز له ذلك والله اعلم **مسند** واذا صح على احد الزوجين
النساء والرجال قال قول الله عز وجل في كان محسنا او بكرا او فول بعذر والله اعلم
مسند واذا زنت لاعتد وهي يكون عليها التعزير وان كان محسنة فعليها محسرون
جلد وكذلك العبد والله اعلم **مسند** واذا زنا بالغ بصبيته عليه الحد ولا حد
على البالغة اذا زنت بصبي لان وجهه كبعضه ونجمه والله اعلم **مسند** والسارق
والقاذف والكرابي هل عليهم حد في الدنيا وعقوبة في الآخرة قال نعم وانهم صاعدين
ولو قبل الواحد منهم الف قتله والله اعلم **مسند** وزنا جميع اربعة نفر الزنا ثم
انكر ملاحده عليه والا على الذين شهدوا باقره ولا على الذي دفعه بعد عتقها والله
اعلم **مسند** وفي اربعة شهداء على رجل انه زنا باورة لا يبرئونها ولا يجد الله
يكن ان تكون جائزته او زوجته والله اعلم **مسند** وعنا اربعة شهداء على امرأة بالزنا
احد من زوجها هل تحدد **قال** نعم ان شهادة زوجها تنقل عليها اذا كانا وعدوا ولا يبرئ
صداقها والله اعلم **مسند** سئل محمد بن محبوب رحمه الله عن صفته الحرام التي يترتب
نكاحها الا حد في كل حتى يموت بالزنا لا يبرئ في تخشب ولا تجز ولا غيره ولا يبرئ
النساء ولا الصبيان ولا العبيد الا في حال كانت له ولاية او تكن له ولاية والله اعلم
مسند وهل للطلاق بولي غيره اقامة الحدود ويقوم مقامه من يولي ذلك بنفسه
قال هو مخير في ذلك يجوز اقامة الحدود في كل موضع الذي المساعد فانه يكره له ذلك
والحد خمسة اربعة لله لا يجوز هدها بعد صحتها وهي ثمانية

والغذف والسق وشرب الخ والخامس على القتل بسقطا بعفوا اهلهم ونشيت
بظاهرهم والدعاء **مسألة** وفي رجل يباقر رجل فلما صبح عليه وهب عليه فقتلها
على بسطه عند الخد فان سقطا العقود ولا يسطر عند الخد وكذلك اذا وهب المسروق
للسارق فاسترق عليه والدعاء **مسألة** واذا وصحت على رجل واحد حدود مختلفة
فانه يبدى بالاخف منها • وقال ابن محبوب بالقتل المندى على الخروج وقول
بالدول ثم الثاني ويجب ذلك للدعاء **مسألة** والحدود على اللطام فمات ترك
شيئا قد وجب منها كذا وان استكمل ان يباقر اهل العلم ان جعل حكمه وسعد ذلك
ولم يهلكه الدعاء **مسألة** والناس ان يستروا على وجهها ولا ينبغي طهر ذلك
والدعاء على قوله عليه السلام يستروا على مؤمن في الدنيا استروا الله عليه في الآخرة ومعنى
قوله عليه السلام الشافع والمشفع في النار في الحدود اذا كسر لحدان يشفع لمن
عليه ولا اللطام فمات ذلك للدعاء **مسألة** وينزل على الزاني في الدنيا ذنبا عظاما
وجهمه ويجعل الغناء وتقليل الرزق وفي الآخرة سوء المساء وسخط الرحمن والخلود
في النار وقبل الله يصلب على جريح وينار على شوات جهنم • وقيل لا يموت الزاني حتى
يقع ولا يموت القواحة حتى تعي والدعاء **مسألة** ومن وطئ امرأة في قبلها او
ذريها حية او ميتة حرة او مملوكة او امة او رجلا او صبيا او امة هل سمي انثى
وي عليه جدا لو اني قال نعم اذا اوج الحشفة ولو زفوت الشوب على اكثر القول •
وكذلك لا لا اذا اوطأت نفسها شيئا من ذلك ولو علموها ولا حد على من عبت بذلك حتى
امني ولا حد من فرج اوطأ طوعا او كرها والدعاء **مسألة** ومن وطئ جارية رجل
بأذن هل يحد قال يختلف في ذلك كل ذلك تزوج اوطأ في عدتها علما بالحد وان كان
جاهلا فلا حد عليه والدعاء **مسألة** واذا وطئ الرجل امراة وهي امة هل يحد •
قال نعم قلت فان وطئ حاربا امة وهو يظن انها حلال له وكان اموه بطوها
• قال لا يحد لان الحد لا يقتل على اعتداه وقولان كان اموه وطئ امة وناكها
الابن فانه يوجب كان محصنا او غير محصن والدعاء **مسألة** ومن وطئ باواة او جارية
وتزوج

وتزوج لالة واشتري الامة فعليهما الحد وليس التزوج حواشداً وما يبطل الحد ولا
صداق ولا كرامة لنفسها والله على **مسألة** ووروط حاميتها التي زوجها في الحد
عليه اختلاف ولا ينفق الولد ولا يحل لها اخذ الصداق من زوجها والله على **مسألة**
قال جابر وعبد سمح مقداح من قول حمى يدخل بها ويتقي الحناان والجموع
وانفقوا ان لا يحسن العبد الحرة ولا الامة يحسنها العبد الحرة ولا عينة النصف منه
تحسن الحرة يحسنها اذ جازها فان الكوثر من غير محسن ولو غفلت عليها بابا
او رخص عليها استر ولا يعاد عليه كجه بذلك ولو قامت معه واطاعه فلا لان بولد
طها ولد بولده هو ليس بان يتكاثر من ولد الداعي **مسألة** وهذا يقبل قول احد
الزوجين بالدخول الاجل الاحسان قال قد قيل لا حتى يتزوجا بالذخيرة ويشهد
شاهدا على اقرارها بالجماع والله على **مسألة** وورنا قبل التزوج كمن تزوج
ودخل تزوجته في ان محمداً يكون حرة **قال** عليه حد زنا البكر وكذلك العبد
اذا تزوج ثم عتق فعليه حد العبد والله على **مسألة** والشهود على الزنا بعدة رجال
احد راى العين عاقلين يقولون محض كرايت انما ينال فلان وفلان هذا وشهود
اليها ان محض جميعاً وانهم مرد ذكر في زوجها كالمرد في المحلة وراى الرجل صحاب غير
مجنون وان لم يكن معروفاً يقولون والله حرة وليس بمملوك **قلت** وهو على الايام
ان يسألهم عن الزنا في وقت واحد ويوم واحد وموضع واحد ولا يورثه واحدة قال لا بد له
من ذلك ما اختلفوا في شوق وهذا وانما عتية او رخصة او مصلية او بالغ بطلت
الشهادة لا اختلافها والله على **مسألة** وينبغي للشهود ان يقولوا لا انا وقيل
تأدية الشهادة انما عندنا الشهادة على فلان وفلان ثم لا يتكلمون حتى يستنطقهم
ويسألهم عن ذلك **قلت** فان شهدا قيل ان ياتوا بهما **قال** يصير
قدفد واكثر القول لا يحل لهم انهم اربعة فلو كان واحد كان قاضاً وعليه الشهادة
اربعة غيره وقيل ثلاثة والله على **مسألة** واذا اخذ الزنا في الشهادة اربعة ثم علم
ان منهم عبداً او قبيلاً او محرراً ابا بلزيم **قال** على عينة الشهود الحد ودية الحد

ولا يصابون عليهم والدعاء **مسند** والحامل لا يقيم الحد عليها حتى تنفخ حملها
 وجاء **قلت** وإذا وصي على الكفر بالحد فقاتلها حامل فعلى **جلده** قال لا يرضى عليها
 حد حتى تنفخ حملها فان لم ينسحب الحمل فأتها بجلده وكذلك ان كان مثله اقرب وبعد
 اشهر **قلت** والحد يشرط الطلاق اذا ادعت الحمل قال الحسن بن علي بن فضال ولكنها تستودع حد
 الحرس حتى تنفخ حملها فان خفيها او ثقبها والدعاء **مسند** وإذا جلد المرأة والنسبة
 حائض جلدته ثم علم انها محصن ما يلزمه فان زوجها او لها ابن الجلد في بيت المالك لو علم
 انها محصن **مسند** وان كان عالما فهو في طاله لانه بذلك الحكم **مسند** وان زوجها او كانت بكرا ولو
 تكون محصنة فاحرق عليها النقصان المذلل والياؤها اخذت منه الذينة وطالها حائض او
 قتلوه ورجعوا عليه نصف الذينة والدعاء **مسند** وهل يعمل الحامل او وضعت ^{عليها}
 الحان يغطيها قال لا يجوز له غير **مسند** ولو يستغن عنها تركت حتى تغطي والدعاء
مسند والعبد لا يعتق الا بغير ما اراد من الرجم ام **الحد** قال قتادة جمع اهل العالم
 انه لا رجم عليها وان علمها الحد اذا احصنا الا قبل ذلك وهو خمسون حمله نصف
 جلد الحرة **قلت** فان جلدته ثمسين على انه محصن ثم انه كان مدبرة وقد هلك سيده
 وعنف قبل ان تجلده الحاكم ورجل ان ياتي الفاحشة وبعد ان قال ان كان الحرة
 الفاحشة وهو حرة وان لم يكن ان كان محصنا او تزوج عليها اشهر منه وموت المال
 وان كان الحرة الفاحشة قبل موت سيده وعنف فليس عليه الا الجلد الذي قد مضى
 فان رجمه او قتلوه او ذبحوه الحرة والدعاء **مسند** وهل يجوز طعن العبدان
 بغيرهم عليهم ما وجب عليهم والحدود **قال** يختلف في ذلك واكثر القول ان الحدود
 لا يقيمها الا الامام والدعاء **مسند** والعبد محصن ثم يعنف ثم يزوج فيقول
 عليه الرجم اذا خرج في الحرية بالاحصان الاول **مسند** وقول عليه الجلد فانه جلدته حتى
 محصن بعد عقده وان رخص العبودية ثم عنف قبل ان يزوج فعليه حد الاول وقول
 حد العبودية وهو الاكثر والدعاء **مسند** واليهودي والنصراني اذا وطأ
 مسلمة كرهها فأتها بقتلها ولو خالفها عقرها فان طأ وعنف فلان عقرها عليه

هو الحدة. وكذلك استكدها ثم السلم والمشرق اذ ان في نور السلم فلا حد عليه والله
اعلم. **مسألة** ورد في المجتبى رفع ذلك الى حكاية السهل فانه يكون
عليه ما اقول لله وانما عهدهم حكم ما يكون على الذين مندهم لكونه مثل قوتهم ط
البناء والادقها ولدخوات والداعل **مسألة** وهل يجب على جميع السارق
القطع لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايدهما الا انه قال ان من علم
بعض السارق دون بعض لقوله تعالى عليه السلا والقطع في الثمرة اذا كانت في الشجر
حتى توافيها البوت ولا في الشفة حتى يوافيها الملاح والداعل **مسألة** وقيل لا
قطع في كثر ولا على سارق السارق ولا على سرق البائع من الاصل والعبيد
ولا على سرق طبل ولا على سرق من طبل الكعبة ولا على بيت المال ولا على الغنمة
كان له نصيب ولو يكن وقول عليه القطع الا ان يكون امير عليها والدواعل **مسألة**
قطع على او سرق من السارقين ولا على اهل الذمة ولا على سرق من استار الكعبة
ولا قطع على السارق اذا سرق من السارق ولا على الاب والدة لانهما والد على الصبي اذا
سرق والداعل **مسألة** ويجزى الفطع على المبالغ فان انكر المبلغ لم يقطع
الا ان يتكرر وقد خرجت فانه لا يصدق **مسألة** قلنا ذلك اذا انكرت المبلغ هل يعاقب
عليها الحد **مسألة** قطع قالوا لا يحدن ولا يحدن سنة وولدت اقيم عليها الحدود
على الاحتياط والداعل **مسألة** والمختلس والطار والمداخن باذن لا قطع على
احد وهو لا يملكه كسائر الناس اذا سرق احدهما صاحبه وغيره كالمختلس والرجل
لا قطع بينهما الا ان يكون وغيره المختلس الذي يسكنه ذلك المداخن والرجل لا يجب
القطع على المختاري والغاصب والداعل **مسألة** وحد الحلال الذي يكون حصنا اذا
سرق منه وجب القطع هو الذي لا يقدر السارق ان يخطون له ان يتسود بيده
وكل ما له عليه من الحلال لا يحد عليه باب فهو حصن والداعل **مسألة** وتعالى
الساكنين في خلف الجدار فخذ منها ما شرف على الطريق فلا قطع عليه فهذا فان السارق
شيئا من داخل فخذ ما يجزى فيه القطع قطع والداعل **مسألة** وللقدر الذي اذا

السارق قطع قولاً وهو لما فوته وقولاً ثانياً وهو دينار. وقولاً ثانياً
 وهو اربعة دراهم وهكذا تأخذ الدرع **مسألة** وتقطع يد السارق عند صاحبه
 ويرفع الكف لا غير ذلك والسرقة يعقوبها عدلان والمكان الذي فيه يسرقها
 الذي تدق فيه المكان الذي سرق منه وان عداه من اقرب الموضع اليد والقدم
 اعلى **مسألة** ووردخل من الرجل في خوف الليل لم يدرك ان يهرب متاعاً ولا يهرب
 ايسر ام غير ذلك هل يدان بضربه بالسيف ويقتله. قال لا مدعه ولا يدر منه
 لمنه دخل يوجب الناس غير اذهم. وقال ابو القاسم ما يجب ان يضربه حتى يعلم ما
 يريد. وقال محمد بن محبوب اذا مره ياخذ المتاع فله يقتله. وقال غيره ان دخل
 بقتله بسلاح شتمه فله ان يقتله. وقال الشيخ له ان يضربه ضرباً وجيعاً وما
 القتل حتى تنقب البينة فدخلوا القبة والدار **مسألة** وعن رجل الا ان
 يسلبه جلاً او يضربه وقد شتم عليه السلاح هل يدان ببداة بالضرب وقيل
 ان يضربه قال جابره فان شتم المصحى قتله وهو قول آخر فقولنا لا يسعه
 وخاف ان يكون هاتكاً بذلك الذي فرض على الرجل ان يقاتل رجلين وذلك ثابت
 الخيوم القيمة وقيل بما ذكر في التقاء الصفوف والدار **مسألة** وقيل ان القطع
 يجب بشناو المال واخرجه من الخبز الذي اوفره الفداء الذي بلغ فيه ربح دينار
 الى اللطام فان خلاصة خصلته وهذه فلا قطع والدار **مسألة** وروى بشنوع
 انه سرق قطع اللان يوجع ويفكر فعند ذلك عليه رد المتاع اذا اقر في غير حبس
 ولد ذلك حتى يقع عليه والحد فتفكك له او تجذب او تقطع او تقع عليه حد
 الشنوع فعند ذلك لا رجوع له والدار **مسألة** وروى سرق سرقة تبلغ القطع
 فلم يقطع حتى مات فانه يؤخذ هو مثله او طاله اذا لم يقطع فاذا قطع فلا يحق
 طهر فطاله والدار **مسألة** وروى الشافعي اربعة فاستعملها ثم علمها مسروقة ما
 يرحها او ولادها ان كانت ولدت معدن لم تكن ماتت او ماتت ولادها ولا رد
 عليه في غلقتها وروى هو على السارق بقتلها والدار **مسألة** ووردخل
 منقلاً

منزلاً واخذ منه ما يجب القطع ثم طاح الجدار ونقده غيره فخرج منه فلا يقطع لانه
خرج وغر حصن وكذا كان بوزن الباب المفتوح اوضح ومسيل الماء الذي يسعد
الحان يفتح الباب فانه يقطع ولو كان في الدار مساكمان لخرج منها القدر والله
اعلم **مسألة** وإذا كانت عدة بيوت القوم وعلى كل بيت منها باب جامع **مسألة**
احد واحد ما يجب به القطع ثم اذكر في الحجة لو خرج منها جميعها قطع ولو كان
وسكان تلك البيوت والله **مسألة** ومن سرق من منازل كل واحد ما يجب به القطع
في الليلة واحدة فعليه حد واحد **مسألة** بعد ما قطع **مسألة** ومن شرب
قنبراً فاخذ منه ما يجب به القطع قطع بالقليل والكثير وقول لا قطع عليه وقول
تقطع يده وجعله خلاف على القليل والكثير لانه من قوله الحارب فان وصل القبر
ولو باخذ شيئاً قطعت يده وجهان وقول ان كان في الصورة فلا قطع عليه وان كان
في بيت مقفول فانه يقطع **مسألة** ومن شرب ماء مبتدأ وطعمها فانه يقتل
صاغراً على النش وعنده غوها في الحالين ويقتل ان كان محصناً وان كان بكراً جلد جلد
والله اعلم **مسألة** ومن سرق من اهل البيت قطع يده باحد القليل والكثير
وقول حتى يكون يفتد امره ولا يهرق الدم **مسألة** وقيل ان عمر بن عبد الله كان
مخدراً في يردبها ورأى منه ما لا يجوز حتى قيل انه رأى ملكاً مقتدراً فعلاها
بالدرة واوهها بكشف راسها ورأى رجلاً يصلّي نافلة بعد صلاة العصر فاضرب بالدرة
ورأى امرأة متبرقة وخارجة فعلاها بالدرة وقال للفتني المسلم وطعمي الذي في
صن **مسألة** ومن شرب الخمر عدة فماتوا قتلها وقيل كثير فقد **مسألة**
وجوب عليه الحد ثمانون جلدة دون حد الزنى والقاذف ولو لم يسكنه وقول **مسألة**
جلدة ويجلد على ثيابه الذي عليه ويوق الجلد على جسده وهو اهون من جلد القاذف
بدي بياض البطم الذي يجلده ويوق الجلد على جسده وعلى السرة ويديه ورجليه وظهره
ويطبخه وصدره وتبقى مواضع للفواصل ويجب عليه الجلد الاصح عليه ذلك ولم
يرجح ثمان عليه باقره ولو يرجح ثمان عليه بذلك شاهد عدل **مسألة**

وورثت القهقهة التي تحمل اللين وتثوبه اولدخان الذي احذته الشيطان
 لاتباعه وشبائه والكوفة عند المسلمين مثل البطح والافيون وسائر المسكوتات
 فانه يعاقب بالحبس والحد عليه حتى يسكن في محله قال غيبة لاري شئت القهقهة
 المعروفة واللين وتثوبه كسابوا ذكره في استحقاق العقوبة اولدخان يستد
 بينهما في التشبه ولا العلة ون كان قال بعض الشياخ للتابعين بتمتعهم باعلى
 ما يوجد عندهم فيها فلم يبين له سبيله ولا تضحى له دليله لان شجيرة اللين اكله في
 الاصل والحد لا فعلية بالنار مع او اجد بالماء حاله طوبى بعدد قته يحوله
 عن اصله الثابت له على حاله **مسألة** ثبت حكم الملاعة وقوله تعالى
 والذين يرمون الزانية ولم يكن لهم شهود الا انفسهم الملية فاذا ادعى الرجل انه
 عاين من زوجته الزنى او تكون بهي ذلك لا عن الحاكم بينهما وتسبب ذلك في المسجد
 بين يدي النمام والقاضي ويكون بعد صلاة العصر فتقوم في سارية المسجد ترفع
 يده عليها وتقول اللهم الذي لا اله الا انت والى الصادق فيها قد فقت بعز وحق
 فلا تفر فلان من الزنا ربح مرات وفي الخامسة تقول ان لعنة الله على
 ان كنت من الكاذبين ان لم تقوم الملة مقام زوجها تقول اللهم الذي لا اله الا انت
 لست بزينية وان كان الكاذب بين علي في قوله ربح مرات وفي الخامسة تقول ان غضب الله
 على من كان من الصادقين وتقول لها الحاكم غضب الله عليك ان كان زوجك هذا من الصادقين
 فان لم يتبعها فان زوجك لا شيء عليه ثم يوق الحاكم بينهما اولدخان عليه شياء ولا يحقها
ابدا قلت فان تفرق بالزنا ولم يرفعوا اوها الحاكم وكذب نفسه هل عليها باس **قلت**
 لا بأس عليها وهي زوجته ولا يوق بينهما قلت فان كذب نفسه قبل الملة فتنزع بعد
 الزرع **قال** تجلد ولا يوق بينهما **قلت** فان كذب نفسه بعد الدعوى الحاكم
 بينهما **قال** تجلد ولا يجتمعان **ابدا** **مسألة** واذا قدر الرجل زوجته الزنا
 ولم يرفعها الى الحاكم فانه يمتنع عن نفسها حتى يرفع عن قوله فان كان بها على نفسها فاجزى
 انها لا تقيم عليه اذا كان عندها انه كاذب وان كان عندها كاذبا بان كانت منه وكذا قد

في قوله فان اكدب نفسه فهي بنته ولا تحرم عليه بقذفه وان كان صادقا لم يحرم
 له النكاح معها وكذلك طلق اي ايفت منه لثنا واللعن **مسألة** وتزوج امرأته
 فوجد بها حاملا فانتفى منه الولد وقالت هي انه ولاءه ودخل بها بسترها الحكم في ذلك قال
 اذا صحت كتمان دعواها الزم الولد ولا عنها والافا الولد لها وبينهما اللعان الخان تلتكستة
 اشهر فمولى بلا عنها • وان كان الاقل وكذلك مذق جربا فهو لها ولا بعد عليه والى
 بلا عنها ويوق بينهما وقول بلا عنها ويوق بينهما والله اعلم **مسألة** وفي رجل
 قال الزوجة انت استكرهتي على نفسك وهذا الولد ليس بولي الحكم • قال ان الولد
 ولاءه ولا لعان بينهما ولا حد وهو زوجها وقول الا اذف الرجل زوجته ولا عنها ولا
 جلي فالولد ولاءها فان مات وله طلاقا كالثلاث والثلاثان لعصبتها والله اعلم
مسألة وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات يرمونهن باربعة شهداء فاعلم
 ثمانية جملته معناه ان كل قذف محصنة او زوجة محصنة فعليه الحد بجلد عشرين
 عقوبة له كقذف المسلمين الخان ياتي على تصديق قوله ذلك باربعة شهداء رجال
 عدول يشهدون معه في مجلس الحكم في مقام واحد روي عند الحد ولا يجوز هنا
 شهادة النساء ولا العبد ولا الصبيان والله اعلم **مسألة** وقال الا ياتر في
 ابن النابيين قول عليه حد قور حلال وقول ثلاثة وان قال له بالوطء وانت تعمل
 بعمل قوم لو فاعليه الحد والله اعلم **مسألة** ويوجب القاذف في احضار تبيته
 اذا ادعاها الى قيام الحاكم فجلسه فان لم يجع عايدته والقذف اقيم عليه حد القاذف
 والله اعلم **مسألة** وقذف الميت فعليه الحد اذا اطلبه وارثه فان لم يطلب له
 فيختلف فيه قول عليه الحد لانه ماتت تجتهد الان بصره ما اذ يحرم قوله الحد عليه والله
 اعلم **مسألة** الصبي وورثته كتب طمسا جمع به بين رجل وراثة على حرف
 وان فعل ذلك هل عليه حد • قال لا احفظ في هذا شيئا وفي الاثر ان جمع بين
 رجل وراثة لزمه الحد حتى قال قال ان كانا محصنين لزم الجامع بينهما الزوج وما اثنى
 انه يلحق بهذا الحد هذا المذكور قال غيره في غير ما ينظر في عود ذلك فان كانت مسمومة لم تحقه

ما يلحق الجامع بين الوفاة ورجل على رءوسه والافلا **مسند** والدم على **مسند** ومنه
 وفيمن يحد السارق في منزله ياخذ متاعه فقد قيل في جوارقه قتلته باختلاف فان
 قتلته فان جعله في ربيعة اخذوا بالقسامه لسببه وان دونه حكم عليه حكم الغائب
 والتبس ما بينه على نوبت وعرفت ان السر ذلك اذا لم يكن للمقتول اثر قتل سارقا
 ما يخرج وزم انه وروى ان اذا جعله في ظهر قوتي او بين يدي قتلته وما اشبهه
 هذا فانه الموضع القسامه له فيها ومثل ذلك اذا وجد في **مسند** وكذلك اذا كان
 منه دم فجعله في سفله وعين ان يوقعه عليه ووجدت في الاثر اذا جعله في **مسند**
 الجامع او السوف لم تكن فيه قسامه ايضا والدم على **مسند** ومنه وفي الذي
 ماري زوجة عبده تزييه على لبيد اذا عاين السيد ذلك منها قال ولم احفظ
 في هذا شيئا والله وعندي انها النحر عليه وللبزوم السيدان يوق بينهما لا انها
 حلالا للعبد وليس السيد العبد اظها ذلك لانه والعنف والقذف راء في أهل
 القبلة والدم على **مسند** ومنه وروى عن رجل ضاعه ربيته على وجه السرقة
 فله مقاتلته حتى يسلم اليد متاعه وان اخذ وجهه في بيته ورجل معه شباء فقول
 يقتله وقول لا يقتله وقول يقتله بالليل لا يقتلن وحده في طاله وسد اعلى
 في راء ادعت على رجل الله وطمها كرها وما هو صوغا برضاها الحكم
 قال القوي قول لا يخرج من الحد عن نفسها ولا عليها حد القاذف لئلا يجرى قول الزنا
 وعليه صدقها وحد ثوابا والدم على **مسند** الحارثي وفيمن تزوج مملوكة
 املا **مسند** يختلف في ذلك ولكن قول لا يحسنه قلت فان تزوج حرة ولو غلب
 بها **مسند** قال قول تحسنه وقول لا حتى يبتل بها والدم على **مسند** ابن عبيد بن
 في الذي قال الزوج جند يازا لبيته انت تالقي اليها العان بعد الطلاق واذا اتفقا
 والولد يكون قد ادم لعانا قال في ذلك اختلاف **مسند** قال في المسلمين اللعان
 عليه واما الذي اتفقوا عليه بعد ان جاز الزوج جند فالولد وله وقال بعض المسلمين
 بينهما الملائنة **مسند** وقال اذا قال ان الولد مني فماتت بينهما الملائنة وان لم

يقول الولد من نزل ملا من عندئذ بينهما **مسألة** قلت له ونحو الفقه بين المتلاعنين باللعان
ام ينفق اليكم بينهما قال يجب الوقت بين المتلاعنين ونحو عليه المدة ولو لم يوف
اليكم بينهما عشرين سنة يبيعكم لهما كذا قدر ما عده وان يشهد بالفرف بينهما والتم
اعلى **مسألة** وعند ملاقة اذا وطأت نفسها اذ اذاجي عليها فذ ونحو على
زوجها ام لا **مسألة** قال نعم يحلها المحرم ونحو على زوجها يحلها العسل قلت له واذا
زنا رجل بالذات المحرم عليه خدمتها وغناها وكسها ونحوها قال اذا كان الفاعل رب الدابة
فقال قال فخرج عليه خدمتها وغناها وكسها ونحوها **مسألة** وقال لا يحرم عليه شيء
وكلن وان كان الفاعل غير رب الدابة فعلى قوله لا ينفع بالدابة فعليه لئلا
فيتمها وعلى قوله لا ينفع لئلا يبيعها فلا يلزم الفاعل ضمان وقيل لا بد قلت
له ولو افعال بالدابة يلزمه حرام لا **مسألة** قال نعم يلزمه المحرم وقيل لا يحدف به وهو جليل
وقيل يقتل بالسيف وقيل يجلد ان كان بكرا ويحجم ان كان خصنا **مسألة** قلت له ولا فدية
تخصم اذا تزوجها ام لا **مسألة** قال في ذلك اختلاف واكثر القول له خصمه ومنه علم
مسألة الشيخ سليمان بن محمد بن ملا دفين قدف مسلما اجبه لا مندري عليه المحرم
اذا كان ذلك بدعوة قال ان المحرم على قدف بالزنا اذا تيمم لقتله ولو لم يعلم وقت
المحرم في ذلك الجمل في ذلك ليس عندنا شئ ولو ان الجمل ينفع كان الجمل ينفع والعلم
وكذا قوله تعالى فاسألوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون ولو كان الجمل معذور فجهله
فما كان في او الله عز وجل بالسؤال عما جهله معذور ولا فدية تعالى الذين ذكروا غلوا كبيرا
مسألة الصبي من صفة التيمم والتعزير كيف هو وباي فعل يجب التعزير وهل
على التاكيد المصيان المراهقين كالبالوغ وعلى النساء ام لا **مسألة** قال انا اضعف عن دون
هذا وكيف عن هذا غير الذي اذكر شيئا عما تلتقده وانا المسلمين وشفاها عن العافين
اما التعزير فهو ضرب بالدرة والذرة كمن يجردها مفسدة **مسألة** ووجدت مسئلة على اثر
مسائل عن شايخ عمر وقلت في حال الدرة وصفته فاعلم ان المجردها مفسدة ولكن
قد اتفقنا اننا والشيخ عبد الله بن محمد بن محمد سليمان ان يكون طولها ذراعا ونصفا

وعرضها أربع أصابع وأما الضرب بالكوش فالموجود في آثار المسلمين أنه مخزي ويؤذي
السوط وأما الحسب فلا وأما التعزير فلا يكون إلا بصحة ولا يكون إلا على البالغين والاعلام
فخمس الجس والمغفر وحسب آثار أحكامه مثله • وأما الجس فحاشا بالهتمة ولا فرق بين
العتار والمعيد إذا كانا بالغين • وكذلك للصبيان على قول بعض فائتمة والمقصود
ومحسون والسجن • وقال في البحث عليهم وأما ما يجب فيه التعزير مثل قولك يا
سمايا أو يا ثور يا كلب إذا كان المشتوم أو الهال للقر • وأما اللعن والقبح فلا يجب فيه ط
التعزير إلا أن يكون المشتوم والمسلمين وحسب فيه قول آخر أنه يجوز على كل حال
• وهذا التعزير كما قل الحمد وهو حد العبد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تؤن
• وقول لا حد عليه أعني العبد بعد في ضرب الحجر • وأما أقل التعزير إلى الحبس أو الشل
والإدام النظر في قوة الإدام وضعفه • وأما الزم فلا يكون إلا على الأحرار البيا
الرجال والنساء ولا يكون إلا الزنا ولا يكون إلا بعد الإحصان وقد اختلف في
الإحصان قولنا إذا مكمل الرجل بالماله فقد حصن • وقول حتى يطأها وحصن
الحقة المسطرة • وتحصن الحقة بالمخبر وما عدا هذا اختلف فيه وأما صفة الزم فهو أن
تحفر حفرة ويدفن فيها الزنا في المحصن قول الحقوقي وقول القليوبي ونكف يلاه ويؤثر
الإدام أن كان عقرا وأن كان مشهورا عليه ربه شاهد بعد شاهد وقول رسول الله
أشهد بالدين أنك في ولايقرب النساء إلا العبيد ولا الصبيان والبدعي •
مسألة ابن عيلان وفي رجل قال للزوج جند يا جند فقال له هي يا خبيث ولم
يكن ذا نفسها التحقها حرمة بذلك الميت إن وطئ هذا الرجل وجند قبل أن
يكذب نفسه ما يلزمه في مثل هذا • قال للتحقها حرمة بذلك على كل حال في جميع
ما ذكرته والله أعلم • **مسألة** الشيخ أبو محمد علم نفسه أنه يزني فقد نه
فاز في الزنا فرجع عليه إلى الحاكم فخلده له وأرجمه عليه ما رث ما رى على
القاذف فخلد وأرجم لأنه يعلم أن الذي قد نه صادق قلت ولو شهدت له عليه
البينة برفعه عنه عليه وجلده قال نعم عليه لا شر قلت يجوز للرجل أن يحتمل
في

في ادراك الحد من نفسه ان اشهدت عليه بذلك البينة هما كان في الحدود في ائتم
يصل الى اجازة ذكر اجازة وحيال الحد من نفسه والحد على **مسند** الشيخ
خلف بنان الغافري وعندى ان الربط السابق على سارية او شجرة ربط الا يوثق
فيه لكن بعد تعويقه هو حايرو الدرع على **مسند** الشيخ جاعل خميس الحوضي
واذا طاعتت الملاحة الرجل فلنا يبطل صلاحها اوله قال كذلك قيل اذا كان حال
يبطل المطاوعة الداعية الى الاطلاق في كل مطاوعة قلت وما حد المطاوعة
التي يبطل عندها الصلح قال فحدوها ان لا تمتنع منه عقاب الاشياء والفعال
فا نظر في ذلك **مسند** وكتاب المصنف للاحصان عندنا ان يتزوج الرجل
المسلم الحر الملة المسلمة الحرة ولا يقيدته هوى ربه او نصرة ربه ويجوز فيها ما عصى
ومعصنها ولو مات احداهما او تغارقا اذا كان قد دخل بها وان اكلوا من ثمرها
محض ولو اكلوا منها بايا او شربوا منها سكر فليدفعوا عليه حد الزوج بذلك ولو كانت
عنده كثير الا ان يكون قد ولد له منها ولد يقر به هو فليس له ان يتكلم الجوار والد على
مسند الشيخ صالح واصلح ورجل سرق فقطع فاما المسرق اخذت سرق منه
قطع السارق عليه رد وبعده قطع يمينه قال اذا كان قطع باو او فله رد عليه وان
قطع جبار طالع فعليه الرد وقولان عليه الرد فطعه اماما وجبار لان الحدود على الله
لا الخلق فيها شوق ولا يذهب مال المسلم ان كان قائم العين والد على **مسند**
ومنه واما اهل الكتاب والمسلمون فيسبهم الحدود في الزنا واطفي القذف فله الذي
زنا باوة ميتة فعليه الحد والصلح ان كان خصما رحم وان كان بكرا جلدن واما
الذي زنا به ميتة قال موسى بن جابر عليه ما على الزاني ولا باس بالبهيمة ولا بالمحرم
وقال سليمان عثمان تقتل وتدفن وعليه ما على الزاني لقول النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوا
البهيمة وتكفها او تقول سليمان ناخذ والد على **مسند** ومنه ورجل وطى اغلامه
قوة فله عليه الحد وطعم عقود يقره ان اداه وضمان عبا طه كما السنج الدوشع له
والد على **مسند** والذي وطى رجلا مكرها على ذلك فعليه الحد ولدا الديننا اصابه

من وطئه ان كان ذامياً او باضعا او ملوثاً فان لم يصبه ذلك ردى فلا علم عليه
 ولا اقول فيمن دخل بالوعدة القوية والاستغفار للدعاء **مسألة** الشيخ ط
 سليمان بن محمد بن ملا آقا تاج البهجة فهو عاصي لربه وتكسبنا هي الله عنه وهو من
 كباين الذنوب وقد جأت الآثار قليلة بصحة الاخبار بان تقتل البهجة وتأكدها
 اذا صح ذلك عند حكام المسلمين او يقع مقامهم عند عدمهم • وقد قيل تكذب به
 وعلا جيل و يرقى بالجماعة وعليها شر قيمتها الزهكها كان محمد باحلاله او غير ذلك
 لا فرق عدي في ذلك لانها تالفه على حال لا يجوز لكل محمد ما كانت حلاله او غير حلاله
 وكذلك في هذا اذا صح ذلك عند زهكها بالمعانيفة منه لذلك الفعل على قول من حررها
 على زهكها وعليه الخلاص من قيمتها الورثة بعد موته على قدر مولا ثم مع التوبة
 وذكره النعم والاستغفار وان كان عليه دين يستغفر ما تركه فان كان له
 وصي ثقة سلم ما عليه له وصيه وان لم يكن له وصي او كان وصيه غير ثقة عند
 المسلمين فقد قيل بنسب ما عليه والضممان لديانه بالقسط والحساب على قدر
 حقهم وقيل ذلك وكثير • وقال في البطلان ذلك الله ليس بوصي ولا واث
 الا ان يارح بذلك حكم عدل بحوزة حكمه على العتة • وقال في سلم ما عليه للورثة
 يعطون كل منهم حقه منه وليس عليه اكثر من ذلك وفي ذلك السعة للميت • وان كان
 الناتج البهجة لم يمتح فعليه ذلك عند حكام المسلمين وعند من يقوم مقامهم عند
 عدمهم ولا يصح ذلك عند زهكها وانما هو المستقر فيما بينه وبين الله فليتب • ذلك
 ويستغفر ربه ولا ضمان عليه عند ذلك لان بفعل فيها فعلا وحديث فيها حدثا
 يلزم به الفهمان كزها مستغفرها بقدر ما يلزمه لزها وعمل حلال الزها اذ هو عبر عالم
 بذلك ليس عليه ان يبين فعله زها وان فعله كذلك اذا اعما عليه لانه وانما
 ذلك في النفس خاصة والعفو والاداء اذا الما الخلاص منها والدعاء **مسألة**
 واذا ارتد الرجل عن الاسلام بطل كل حقه ودينه وخصاصه ووجهه وشفعته فان
 رجع الى الاسلام مرجع له ذلك الذي بطل منه وصار حكمه حكم المسلمين • وهو قول ابو الوثر

ونقول

وقولك حقد لا يبطال بكنفه وهو قول أبي معوية عن ابن الصقر والعلامة **مسألة**

وروي عن حبيب بن أبي عمير في الدين ضمانه بقتله ما حدث فيها ما خلا له **الآب** فبعد
اختلاف وأكثر القول ليس لآب ابن بركي وراش ولد الصبي وإن كان المحدث
لذلك صبياً فالحق معنى الاختلاف قول الضمان عليهم وآباءهم وولداً بمنزلة مثل حمارة أو
أوغرهما في يوم الضمان احتلاف والذي يحتملها على صاحبها يدي عليه الضمان يحتمل
في ذلك القول ليس عليه أن يعقده ويستعده وهو الذي لا يحتملها بل هو الواطئ ضماناً لا القوة
والعلامة **وقال في الشروط الاحتضان**

شَرْطُ الْحَضَانَةِ سِتَّةُ أَثَنَ إِذَا كُنْتَ عَزْدًا كُنتَ مُسْتَفْهِمًا
بُلُوغٌ وَعَقْلٌ وَخَيْرِيَّةٌ وَلَا يَجْعَلُ كَوْنَهَا مُسْلِمًا
وَعَقْدٌ صَحِيحٌ وَوَطْئٌ مَبَاحٌ مَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ فَلَيْسَ بِرَحْمَانٍ

ابن عبيد الله وسأله عن رجل نكح ابناً قال إن كانت مطاوعة له فلا صلاح
لها وإن كانت كارهة فلها الصداق قلت وإن استكرهها بعد ذلك قال
اختلاف في ذلك قال بعض لها صداق واحد ولو لم يكن لم لها الصداق الأول وقال
آخرون كلما استكرهها فلها عليه صداق **مسألة** وإن تزوجت رجلاً
الحال للسلام فحكمه كالمبتدئ هو وإن يقول الشهود أن لآله الدار والتمهات في رجل
الدعوى عليه السلام لأن ما جاء بك في خبره عند الله هو الحق المبين وإن لم يرد ما جاء به
محمد عليه الصلوة والسلام هو الحق وجميع ما في غير ذلك من مؤنث حق يقول ذلك فيجبنا
أن يقول بعد ذلك في نكح كل دين يحال من الإسلام الذي جاء به محمد بن عبد الله

مسألة وكل من أظهر كلمة الكفر غتار لذلك قيل كان ذلك أو لا في الملة بما

خلاف وأما الصبيان فإنهم ينحرون ولا قتل عليهم ولا يكون بظنهم ذلك
وأما العبيد فإنهم يباعون في العراب إلا أن تطلقوا الكفر قلت وإن تزوجت ملة إلى
ملة والكفر قال لا يغفل لأن ملة الكفر كلها ملة واحدة وكذلك ملة الإسلام والله
اعلم **مسألة** المتبشرون لروية الباري تعالى وللفانون لها حكمهم يحججون

بقوله تعالى ولكن النظر إلى الجبل فإن المستقر مكانه فسوف ترفع على خلاف بينهم
 في التأويل فقال المفسرون انه سبحانه علق الرؤية بالاستقرار الجبل وهو ممكن
 ولعلق بالمكن ممكن وقال القافون انه سبحانه علق الرؤية بالاستقرار
 الجبل حالة التجلي وهو محال ولعلق بالمحال محال • قلت وجه الاستدلال
 أنهم نظروا إلى استقرار الجبل في حيث هو وهو محالون ممكنون وجه استدلال القافين
 أنهم نظروا إلى استقرار الجبل حالة التجلي فخلوه محال ولا يخفى على من سلك طائفة
 الانصاف • ولم يركب متن التعسف • انه سبحانه لو لا إمكان الاستقرار
 لما أتى بعد تهيئة التجلي الذي يستحيل معه الثبوت والقرار وتجاوز بالكلام على
 وتيمم واحدة كان يقول فلما نظر إلى الجبل تذكر • ولكن في تهيئة التجلي
 اللاحقة للذات على انه لا منظور اليه في البداية السابقة فيكون التقدير فيها
 ولكن انظر إلى الجبل حالة التجلي • رب العزة له هل ثبت ام لا • فثبت
 مكانه فسوف ترفع وبذلك يتصل الكلام ويتلوه ويأخذ بعضه بحجج بعض
 ويأبى التعليق بالمحال فلا تفكرك الكلام وتناقض فلم يكن بين الاستدلالين
 التجلي الطباقي وخرج النظم عن الالتئام والاتساف والعدا • **مسألة**
 وقال القائل لا يعنى ولا تسبأ ذراية لانه اقرب الاسلام فحرم ذلك ولكنه يقتل لقوله
 عليه السلام من يذره فاقبل • قلت وهذا يبطل حجة من يذره ويرفع
 قصاصه ورجعه وشفعه • قال نعم ولكنه يرجع اليما اذا رجع الاسلام و
 يؤخذ بجميع ما فيها غير ثلاثة • قلت وانما جرحه احد غير ثلاثة او ثلثه
 او شفعه ما يلزمه قال لا حد عليه ولا ذينة الا ان يكون جرحه وهو مسلم ثم ارسل
 ثم ارسل فيكون له الخيار ان شاء اقتصر وان شاء اخل الدين والعدا • **مسألة**
 وهذا يبطل صوم من يذره في الليل في رمضان ثم رجع إلى الاسلام في يومه قبل ان
 يصبح • قال لا فساد عليه في صومه وان أصبح على الذناب الا ان يتركه ماضيا
 وصومه على قوله • قلت فان ارسله وهو حرم بالحق فخرج إلى الاسلام هل يتم

على

له احرمه قال قول ليتم وقول يفسد ويستأنفد من قوله والله اعلم **مسألة**
 ومن اراد ان يعيد قول يعتقدون وقول لا يعتقدون الا ان يحارب **هـ** وقول لا
 يعتقدون على كل حال ولو حارب وطاله يوقف عليه **هـ** فان رجح الى الاسلام رجح اليه
 طاله وان مات على ذلك كان لورثته والكفار **و** وقول لا فعل دينه ولا فعل العهد وقول
 كفارة الكلد **و** وقول للولادة الصغار فان كانوا كبار فلا فعل دينهم ولا اولادهم
 وقول للذين ولدوا في زمانه **و** وقول يلحق في بيت المال فان حارب كان غنيمة
 المسلمين اذا قتلوا او ماتوا في محاربتهم كانت مذهب او فسخه او طعام او فسخه
 او حيوان او رقيق او غير ذلك الا في موضع الرقيق ودينهم ودخل في دين المظلمين
 فقولهم غنمة الاحرار ما سوى ذلك غنيمة والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان
 وفي رجل اذا خرج من جنه بالزنا فقالت صدق فيما ادعاه عليه **ع** يجب عليها حد
 ولا يكون لعاناً وهل تحل له وحل لها على هذه الصفة **لا** قال فانه يجب عليها
 الحد اذا صدقته انها لم تفه ووصلوها الى الحاكم وللعان غنة بينهما وان رجعت
 عن اقرارها بالزنا قبل ان يقام عليها او الحد فلا حد عليها على القول المعمول به **عندنا**
هـ وكذلك تحل له وحل لها اذا رجعت عن اقرارها بالزنا على اكثر القول **قلت** له ولذا منها
 بالزنا وان كان يلاعنها وطليت منه امان يلاعنها او يكذب نفسه يجب على ذلك **ولا**
 وان اكذب نفسه ايلزم حد العادة في حرمها بالجماع بعد تكلام **لا** قال ابو حنيفة
 الى الحاكم فلا بأس عليه في ذلك اذا كذب نفسه ويستغفر له وان صار معها الى الحاكم
 فلا رجوع وان كان مع الزوج ارجعه الى الشهادته عدل وشهدهن على ما قاله فقد سر
 الزوج وعلى المرأة الحد وهو الحرم وان لم يكن شهود فان اللعان بينهما ولا تحل له
 ان لا عن الحاكم بينهما **قلت** له واذا لاعن الحاكم بين الزوجين وتوف بينهما يحرم
 للزوج ان يكذب نفسه وهل ينفخ تكذيب نفسه بعد اللعان واذا جاءت بولد بعد
 سنتين ونصف فزنا الحاكم بينهما لم يباحذ وزنا الحاكم بولد **لا** قال الزوج اذا
 كذب نفسه بعد الملاحقة بولد الحاكم فلا تحل له ولا المرأة فلا تحل له ابداً بعد اللعان **هـ** وقال الولد

اذا انت به بعد سنتين مذوق الحاقم بينهما فلا يلحقه على القوم العول به عندنا
 والداع على **مسألة** عن الامام ناصر موشد رحمة الله وعن رجل صبح مقتولا في
 بلد لا يدري وقيله ولا وليت يطلبه يملك على الامام بطالبه بدمه ام لا قال نعم
 فان لم يجد فاند حلف على البلد الفسامة وما قد منهم الدية ونحوه ودرنا فيكون
 له والداع على **مسألة** ابن عبيدان وسارب الخ سكرام لم يسكن على احد ام لا
 قال يجب عليه الحد كان شرب قليلا او كثيرا **قلت** له واذ شرب نبيذ الخمر
 يلزمه الحد ام لا قال اذا شرب نبيذ الخمر لا يلزمه الحد حتى يسكر والداع على
مسألة ومنه واما الكلام الذي يكون به الانسان مشركا فمثل ذلك اذا انكر
 العبد خالفه وعذبه ونقد الشك به وان قال ان مع شركي كما وانها اسوة
 فقد شرك به واذا قال له صاحبه وولد وان القد ثالث ثلاثه ونحوها اهان
 اثنان فقد شرك به فلا يؤمن بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم واما ما
 فهو مشرك وان آمن بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم واما ما به ثور او ناقة بعد محمد
 صلى الله عليه وسلم كان مشركا وان كان شيئا وكتاب الله او محمد يد كان مشركا
 محمد صلى الله عليه وسلم كان مشركا وان كان شيئا وولد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما ما به
 وشركه بعد علمه كان مشركا وكذلك كان محمد ملائكة بعد علمه وقيام الخيرة عليه كان
 كان مشركا وان قال ان الله ليس بقادر ولا قاهر ولا خالق ولا مارق ولا عالم
 ولا سمير ولا بصير وانك توحيدهم الله والسماء كان مشركا وانك الوحي
 والحساب والنعاب والحناء والمار بعد علمه وقيام الخيرة عليه كان مشركا لان هذا
 كله في كتاب الله وانك تشاء وكتاب كان مشركا ووقال الله عامر حذ
 كجوارح المخلوقين او صورة كان مشركا والداع على **مسألة** ومنه واما ان كان
 القتل خطأ فلا تؤد فيه وغا فيه الدية وتكون على عاقله الجاني اذا صح الخطا وان
 لم يصح الخطا فتكون الدية في ذلك القاتل والداع على **مسألة** الصبي في الطرفة
 ادعت على رجل انه وطأها كرها وقال هو منه وصرها طوعا بضاها القوم قول

ومنهما • قال المقل قول الملق في دفع الحد عن نفسها ولا عليها الحد العاخر لان
 الرجل انما يزنو عليه صداها وحدها والحد على • **مسند** • ومن سئلوا
 فوطئها في دبرها فعليه الحد ولما في عليه صداها والحد على • **مسند** • واما الحدود
 فمنها التي لا يفتى عليه ون كان قد تطاولا معها ولا يقام عليه الحد حتى يتراجع
 وارت مع الحاكم فاد افرج وارت منه ما لم يرجع او يقع عليه اول الحد وهذا قول
 بعض النجاة فلم في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وباقامة الحد على غير
 ما كذبوا فيه ارجع وارت ثم وية فحد والد على • **مسند** • واذا والادام بادب
 رجل فذكره حد ولم يلزمه مات تحت الصب او بعله وقبل ان يصح صبره ^{لا وكان}
 فذكر حد اقامه عليه واحب ليس على الادام شيء وقيل هذا قبيل الدبر • ^{لا وكان} وان
 الصبر في شيء بلومه التعزير فيه كانت دينة في بيت مال المسلمين ولا قد عليه
 كان فيه وان كان هذا الصبر وغير حد وحدود الله تعالى ولا ما يلزمه عليه
 فيه التعزير فعلى الداء دينة فانه • وكذلك الذي والادام يقتله فلما قتل ذلك
 او لم يكن عليه قتل يلزمه الادام كورثته دينة فانه لان يكون اما ما جازي في
 القود ولا يلزم المأمور شيء اذا جبر على قتله والد على • **مسند** • ابن عبيدان
 قلت له وخمن الرجل اذا زوج امة ولم يدخل بها قال في ذلك اختلاف وقالوا
 اذا ملك امة فهو محصن ولو لم يدخل بها وقالوا لا يكون محصنا حتى يدخل بها
 والد على • **باب في الحداية وحماهم وفيها عليم**
دخولهم في حد وادخلهم في حد وما شدد ذلك
 سئل الشيخ العالم ابو نهان جاعدر الخوصي رحمه الله عن نسو الاخرة ودخل
 في اعمال الجبابرة فحلى لهم الخراج والناسح من اخذ منهم الزكوة قسر قهر الا على
 الرضى وطيب الانفس منهم لم فاكل ذلك وشرب ولبس وغير التصور واشترى
 الاصول والعروض والدور • واشترى العبد والذات والذكور • ونكح الخمر
 والامور وحز ما عتف • وباع ما قد ابتاعه فادى منه عند اهدى • وصدف
 فاعطى ذلك ما بقي • ودفع الى سلطان ما قد دفع الى غير هذا امثاله فيما

اجمع جهل منه او يعلم ثم ندع على يده • فتاب الى ربه • واراد الخلاص فادخل
 فيه من الظالم وغيرهما وديون اخذها على صحتها وتبعها وصحوا لمزده وسنى على
 العود والخطا فلما اوجده في خلاصه وتسليم ما يبيده في حياته وحل له ان يؤخره الى
 فانه ان يحور ويصير به ام ليس ذلك • قال **خواري** في هذا ان الله باور اليمان
 والعدل والاحسان ونهى عن الكفر والعصيان • والجور والطغيان • ونهى
 حل ذكره وعز فيه به باور وعنده يوزر وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
 الاثم والعدوان فيهما ودعى الى محبتهم في غير موضع والقول تعالى قل اتقوا ربى
 العواصم ما طم من اهل بطن واللائمة والفي نور الحق ومن تشكروا بالهدى فانه يهدى
 سلطانا ومن تغولوا على الله قال تعلمون وقال تعالى فاذا مؤذن بينهم ان لعنت الله
 على الظالمين وقال تعالى وقال موسى رب اعلم من جاء باهتدى عنده ويكون له
 عاقبة الدار اتدلى فليخ الظالمون • وتوعد على ذلك في محبة بالعذاب الاليم فقال
 تعالى ان الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم طريقا ولا يقرهم عد
 خالد من فيها ابدا وكان ذلك على الله يسيرا • وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مكرم ولا تقتلوا انفسكم ان الله
 كان بكم رحيما • **ورفع** ذلك فينا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله
 يسيرا وقال تعالى ثم قيل للذين ظلموا من قوا عذاب الجحيم يخرجون الى اماكن
 كنتم تكسبون • ويستنبطوا احق هو قولي ورب الحق وما انتم عبيد
 ولوان لكل نفس ظلمت ما في الارض الا قدت به واسرة المذنب لما في العذاب
 وفضي عنهم بالنفس وطهم لا يظلمون • وقال تعالى هم في جهنم مهادرون فوهم
 غواير وكذلك يحى الظالمين • وقال تعالى ولا تتركوا الذين ظلموا فتمسكم
 النار وانتم من دون اوليائكم لا ينصرون • وقال لا تطعوا غفلنا قلبه
 عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره **وطا** • وقال الحق من ربكم من شاؤ فليؤمن
 ومن شاء فليكفر فانا اعتدنا للظالمين نارا احاط بهم سرادقها ومن يستغيبوا
 يغاثوا بماء زكى المهل شوي الوجوه **ييس الساب** وسأوت رقيقا • وقال تعالى

والله لا يهدي القوم الظالمين **ولقد** جزأهم من عليهم لعنت الله والملائكة والناس
جميعين خلا من فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون **الَّذِينَ تَابُوا** وبعد
ذلك وصلحوا فان الله غفور **•** **الْغِيَرُ هَؤُلَاءِ** الذي في ذكر الحكيم وفي الحديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كفها الناس لا تظلموا فان العدا الطالب لمن اجار عليه
مسألتكم وايمد يا بكم وان الله لا يرضو عنكم بالمعصية وقال عليه السلام **اَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا**
يَوْمَ الْقِيَمَةِ السلطان الظالم وقال صلى الله عليه وسلم ما وعيد ولا العدا وعيته **فَقَتِلَ**
وَلَمْ يَشْفَعْ لَهُ لا حرم العدا **•** وقال صلى الله عليه وسلم ويل للواو وويل للواو وويل
للقولية ما نهم قوم يعنقون يود القية في السماء يذبحهم يودون لولم يعلموا
قطر **وقال صلى الله عليه وسلم** ان الله على مظالم فاذا اخذه لم يعلمه ثم فركه لا يخذ
ركاذا خذ لفي وهي المنة انه اخذه اليه بشد يد **وقال صلى الله عليه وسلم** لا
صفان زرق لا تهاكم شفاعتي امام ظالم وغالي في الدين مما في فيه وتفتح لكم مشا
الارض ومغارها ماهاكلها في النار **الَّذِي** الله وادى الامانة وروي عنه عليه
السلام انه قال شيكون ويعدوني او لا يكذبون ويظلمون فمن صدقهم بكذبهم
واعانهم على ظلمهم فليس في وليست منهم **•** وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان الله لعن بني اسرائيل اذا خا طوا الظالمين في معايشهم **وقال صلى**
الله عليه وسلم من سواد السم مع امام جابر وشعيرة وروى مع امام جابر وشعيرة جعله
الله في صحاح **والنار** **•** وقال صلى الله عليه وسلم من مشى مع ظالم وهو يعلم انه ظالم
خرج من الاسلام **•** وقال عليه السلام لعن الله الظالمين واعوانهم واعوان اعوانهم
ولو عدة **فلم** **•** وقال عليه السلام بحشد الظلمة واعوانهم واعوانهم بنية فلم اوعده
الي النار **•** وفي الاثر عن علي بن ابي طالب **فلما** انتم خروا عيسى عليه السلام ولا ايم
فاذهبوا عنه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا ابن ادم عمل الحية وورث الشدة
ما انت انا جواد صادة الاولان الظلم ثلاثة فظلم لا يغفر وذنب لا يترك وذنب مغفور
لا يطلب **فلما** الظلم الذي لا يغفر فالشدة بالله قال سبحانه ان الله لا يغفر ان يشرك
به واما الظلم الذي يغفر فظلم العبد نفسه **من** بعض الكهفات واما الظلم الذي لا يترك

فظلم العباد بعضهم بعضاً • انقصا صرعاً ككشد يلكس هو حرجاً بالمدى
 ولا ضراً بالسياط ولكنهما يستصغرن ذلك بعد فائدهما التلون في دين الله سبحانه
 فان جملة فيما اتفقوا عليه الحق خبر وفوقه فيما تجوون الباطل • وقال في موضع
 آخر للظالم والرجل ثلاث عداوات بظلم وفوقه بالمعصية ورويه بالغلبة
 ويظاها الظلمة • وفي موضع آخر من قوله للظالم البادي عدا بكنهه عضته اشابة
 الحقوله تعالى في يوم بعض الظالم على يدي الالوية • حين يرى العذاب على الظالمين
 جزاء ذلك فها يوم القيمة • وفي قول ابن مسعود رضي الله عنه وان ظالمنا على مظالمه
 بأقرب من الله عليه ولا • وفي قول أبي مودود ورواه عنه علي بن عتيق فلم يصلحوا ولم
 يرضوا ولم يحظوا في ذلك كما جعل الله عليه وله في ذلك كان عمله عباداً وجرم الله
 عليه الجنة تركي حقه الله غير تائب ولا راجع • وقال في موضع آخر ان خطا
 الامة هو عظم الخطا واشده على الناس بلاء وذلك انهم اذا خطاوا قاتلوا على
 خطيئتهم هلكوا وهلكوا • ولا يصح على خطيئتهم بعد الحجة عليهم بالعلم بما اتوا به بما
 به هلكوا • وفي قول أبي أيوب وابن جرير في العلل المعصية موقفا عليها والاشارة
 بها ليعين عليها والكلوا ليعلمها فم جميعاً شكوا فيها لما اجتمعوا في معصية الله
 وهم في الغرة في العذاب مشركون من ضوا معصية او اعان غيره ممن لم ي
 كما وشاء العامل فخرج ما وروى كبر ذلك في عذاب عظيم • وروى في الحق
 بحمله الاعلى • وروى في قوله من موطنه الذي لا وكان في هذه اعمى هو
 في الاخرة اعمى فاضل سبيل • وقال في موضع آخر وليس السلام يسمى به وتسمى
 وانقله غير صدق اهل ولكن من حافظ عليه واستكمل وكان منه على طريقه للستيفة
 باخلافه العظيمة على ربه الكثرة • المبلغ في اليه للوصول في الالوية مع مجانبته
 الحيانة واداء الامانة ورفض اللبس والبطالة • وبالصاعنة انه • وطاعته اهل
 الحيانة ويطاأته • يستدح العبد من حيث لا يعلم وخسر في ذلك ويندم ويحبط
 منه العمل • ويخرج منه في القلب للعلن وتحليل الوقت الكبر ويصيرها الى اهل
 التحسين فسأ ومثل ونس للظالمين بلاء • وفي قول الشيخ محمد بن محبوب رحمه

ان المسلمين قالوا في سيرة ابن زينة بينهم ولانهم اهل طاعة الله على طاعتهم وعداوة
اهل عصيانية الله على معصيتهم وخلع اتباعهم الذين شددوا على اعضاءهم وانفذوا
طهم جوارهم الذين عملوا بالدين في عبادة الله وبلاذنه فهذا العامل من فقههم وجوارهم في عبادة
الله باخذ موافقهم للظلمة وكيفية وليس باهل ان ياهن المسلمون على موافقهم لان
المسلمين عليهم ادبها والى اهلها الذين رضوا الله بهم والى من يامنوه في دينه على
ادبها في اهلها وادام او غير من المسلمين • فاذا ادفعها الى غير الامانة وكان عليهم
ادبها الى اهلها ولم يرض عنهم فاعطوا الحق انه عن حق الله وعامله وغيره وقال في
موضع آخر من نسخ القول العمل لم يثبت لاسم الايمان ولا لثوابه عند الله
ولا عند المسلمين ولا لثوابه عند المسلمين والبراءة منه واجبة عليهم وهو لا ينفق
اذا كانوا ممن يقولون المسلمون وهم مع عنهم فضيعة ائمتهم بركوب منكروا وشي
بترك معروف وقدر جوار الامانة والخلعوا عن الاسلام الا ان يقولوا وعلى العلماء
ان يارضواهم بالعرف • ونهوا عن المنكر وكانت العداية جائزة بينهم وبينهم فاذا
خافهم على انفسهم وعلى دماءهم وسعدهم التقية في القول في الظاهر وجبت عليهم
البراءة منهم في السر فلم يؤدوا لهم كآتهم ولم يقولوا لهم شيئا وانما اهل الامانة واقف
الحق وحكم يحكمون به بين الناس بالعدل يكونون هم الذين يقولون النفاق فيه
وسماح البيئات عليهم والسؤال عنها اهل التقية عندهم ويقولون تنفذه • فاما
الاحكام التي يحكم بها اهل الجور والخون في اهل الدعوة فلا يقول المسلمون تنفيذها
لهم ولا يجوز ظهورهم بجهادهم الصدقات من المسلمين ولا من غيرهم لان الذي
خزونه من صدقات المسلمين الجايزين ليس بمنح عن المسلمين ولما هو منهم
غضب بهم وغضب الناس وبعان على غضبهم فهو ظالم لهم وان الذي اخذوا من غير
المسلمين ليس للمسلمين ان ياخذوه لانهم ليس يحكام عليهم ولا يمنعهم فاخذهم
ذلك منهم جوارهم واعمالهم والتقية في القول لا في العمل • قال رحمه الله عن الشيخ
على اهلها وهم واعمالهم على جوارهم وعملهم لم ينكر عليهم المنكر ولم يوافقوا وغير

ان ياتى عليه حال التقيد فمنهم ومنهم **الان الذي اذكره** هو **لا اوان** **اعلم** **و**
 على نفسه ان يستقيم فان ذلك عليه وان لم يمكنه فليس هو **لا** **باهل** **لا** **ينز** **في**
 الاسلام ولا يوقع عنهم ولا عن العلماء ولا عن الاتباع فكلمهم خارجون **واسم**
 الاسلام وثوابه عند الله وعند المسلمين **الاول** **ثاني** **واصلح** فان الله يتوب عليهم
 ويقبل المسلمون **ثوبته** **وقال في موضع آخر** **فقد بينا لكم ان ليس للاسلام ان ياخذ**
صدقات ولا يجبر ولا ينفق **الحياة** **وحكمهم** **وغيرهم** **ولا يحل** **لجل** **للمسلمين**
 ان يجبر صدقات المسلمين **الحياة** **الذين لا يحلون** **بكتاب الله** **وسنة** **نبية**
 واثار **اعلم** **على** **لا** **يحي** **على** **هذه** **الصفحة** **للمسلمين** **انما** **اخذها** **الظالمون**
 ولا يفعل هذا **للمسلمين** **الصادقين** **في** **ايامهم** **وقول** **الشيخ** **ابن** **المؤثر** **رحم**
 والله **لا** **يجوز** **للمظالم** **ولا** **للمشركين** **وقال في موضع آخر** **قد بين المسلمون**
 ان **الحياة** **ولا** **تباعهم** **وعلى** **كل** **نوع** **على** **المسلمين** **فامتنع** **محقوق** **عقوب** **الله**
 او **حز** **لله** **او** **حكم** **بغير** **طاعة** **لله** **فكل** **هو** **مذموم** **وكان** **صالحون** **مناقضون** **فما**
 سقون **يدعون** **الى** **ترك** **طاعة** **الله** **والاحوال** **فما** **منه** **مذموم** **وردين** **الله** **تعالى** **وفي**
 قول **ابن** **سعيد** **الداماد** **ان** **الناس** **والناس** **من** **الاشرك** **كاجاد** **او** **حز** **لله** **معان**
 او **سكا** **فقد** **في** **كفر** **بعض** **بنا** **ند** **ومعنا** **له** **في** **ظلم** **وعدوانه** **او** **في** **الف** **الدين** **القد**
 الذي **عن** **عليه** **وسكا** **فقد** **ومصر** **على** **معاصيه** **قائل** **الله** **افوا** **ما** **دان** **او** **بطاعة**
الله **الحياة** **ولا** **يحل** **ان** **تساقط** **سلطانهم** **ولم** **ينظر** **امع** **ذلك** **لفساد** **ادبانهم** **في**
 تعدد **هم** **للمجور** **وكونهم** **للمسكون** **وقول** **الشيخ** **ابن** **سعيد** **رحم** **الله** **ووزعان** **على**
 ظلم **شيع** **والمعونة** **سلطان** **او** **غيره** **من** **الظالمين** **من** **يتغلب** **بالظلم** **فهم** **ير**
 فاعاد **على** **ظلم** **قليل** **او** **كثير** **والمعونة** **بكل** **او** **عدة** **دولة** **او** **دولة** **قال** **او** **كتاب**
 فاصلا **بذلك** **للمعونة** **للمظالم** **على** **ظلم** **من** **ان** **قبل** **هذا** **الظلم** **ان** **كثير** **كانت** **للمظلمة**
 قليلا **او** **كثير** **وقال** **في** **موضع آخر** **وزعان** **ظالم** **على** **ظلم** **والمجانة** **او** **غيرهم**
 من **الظالمين** **الظالم** **ظلمهم** **بكل** **او** **عدة** **دولة** **او** **معونة** **على** **باطل** **وقليل** **وكثير**

فذلك كله والكجاين • والحكم جاري على من ثبت له ضم في المعونة والبر والظلم
والضمان من خصص فكله وهو من لم يبر مد ضمان فبالمعونة بلوعد الاثم والظلم والبر
والضمان ثابت على من اخذ او دل او رسم واحد برهه واق وهو مطاع مع ما وجب فكل
مظن وضامنون فانظر ايا او في الباب في هذه الايات والاحبار وطاورداه
وصحيح الزنا عن هؤلاء الاحبار وان فيها ما يدل على ان قليل البهي وكثيره حرام في
دين الاسلام فابن موضع الحاقة والاثم فليس بشيء والبر والظلم • ولا يشك في
كونه في علي بن في اخذ له حجة فادونها واطاله بالعدو مصر عليها واعان ذلك
بما يبلغ اليها او اشتهر به يدا ولسان او بما يكون من الاركان ورضي في نفسه
في اخذها على اي حد كان ودينون في السفار وانها كما من مآدان في عهده في
حاله واذا كان الاو كذلك في حق وظلم واعان قليلا فكيف في مستغرق في ظلم
او فانه عاظم بل انه لا قبح او او وضع كذا الاعظم وازلا • او يجوز في الاعانة
الاثم والعدوان ان يكون في الخارج منها في حقه فيكون والادعوان ولا يشك في
المعبر ان من اعان في دين هو له شرك في ثمة ورضي في الشركة في الضمان لوجود ظلم
لاشعور نفس الظلم وقول اهل العلم • وهذا كانه في طاعة لاثم في الظلم واكثر عاظم
على وجه المظالم وقد حمل على ظلمه وانما لا يمكن ان يجمع في حد فيصمد كذا في عهده
وزادوا على من لم يمل عظمه في حقه لعدم عدله ان يجعل لظلم في خلاص نفسه طوام
في ايا والمهملة با على ما امكنه فقد عليه والمهملة فان ورة الذي انقض ظلمه قد
انقض فلا مع وري او • حتى الحق العلي عند وعرف الحق فعمل به او قد خلع
الاسلام وعنده لان الظالم كافر وانما وظالم وتكون ثم لا محالة عن ذلك في حال كيف
ما يكون ظلمه في نفس حاله ويجوز على هذا ان لا يجوز على ظلمه لدوي لا ورض
يكون من اهل النكار والاباح والسا في يكون وانما حتى اليا في ورة لا عقل لمن
الناس في غيرهم واكمل له الموالم بالباطل الا على قياس فابي محج له محج به عن هذا
الوعيد على طاعة اللعن في الدنيا والاخرة والتهديد بالعذاب الشديد لمن اتى

والعبود والركب لشؤرك على التوسم والاستقلال هناك في الحال وعليه
 الدينونة بالسؤال فان ورأيت العذاب في المال الذي خرج كتاب الى الله
 نعا و دان في موضع الانتهاء كما دان بفتح هاء بادء ما يلزمه في الاجمال بالعد
 والركب لما يبق في يديه او القهقهة والمثل فما اتلف ولم يقدر على رده فلزمه
 في غممه ان يكون على هذا بعد التوبة وظلمه كرفع ثأله اثمه في موضع ^{التمكنة}
 ذلك فقد عليه في حين فانه ما اعد له لاجل فعله في العالم في تركه لشيء ^{المظالم}
 بعد قيام الحق عليه بدنه ولا يري وان ظن جوارحه فانه ما يسع جهله فانه
 يوكبه وظنه لخالقه غير موجب في لوجه لوجود عذره في موضع الانتهاء كما بدنه
 بفتح هاء ولد في موضع الدينونة بالتحلاله وبعد الوقوع فلا بد وان يلزمه كون
 الرجوع الى الله بالتوبة والاستغفار والدينونة بادء ما يلزمه في الاجتماع
 عن ما تاخرها في الليل الى النهار وعلى العكس فما يلزمه في المال والنفس وان ياتي
 بها على الوجه الذي ينبغي وطريق ^{كواكب} في ثروتها على حال في موضع التوسم
 او لا التحلال ما جان لان يلحقه الذي في لزومه لم يترك على ايدي ذلك في لزومه
 الى ان ينوي الا اوه على رايه في غير دينونة فانه يحكم به عليه حاكم بالعد ولا فلا
 • اذ ليس له ان يدن في غير موضع الدينون وان واطى عليه حكم فلم يحطه
 بعلمه ما يخرج لزومه في الدين والري والله قال يلزمه على حال في لشيء
 فانه ان كان ما يلزمه في التوبة والحكم في الرد والعزم كما ياتي عن الحق فيه غير
 علم فان ذلك ما ليس له وما احسن العمل والاحتياط لمن لمه في خلاصه لا
 فضل في موضع الاباحة لعدم الموانع وجوارحه والعدلا بئله في عمله وان يكون
 في الذي على عدله كما يبلغ اليه فقد عليه • وليس له في موضع القدر على الاداء
 لما رده وحرف يعرفه اوله في نفسه او ماله لان يؤد به كما يلزمه في حاله يومئذ
 فيقدم ما لا حق ان يقدم • فان الدين وما اشبهها لما يجوز تاخيرها وان
 ضيف على راي آخر في تاخيرها بعد لزومها الحضورها وان الاسراع في

تاويلها

تأديتها افضل فالناظر في موضع جواهره على رأي مآل باسره لانه اظهر والقول
به اكثر من هو الاصح والاشهر والارجح • والقول في التبعه مع قصد الادراك وكذلك
ما توقع للطالعه عما لم له الحجة عليه فيهما • وليس للظالم تركها في حكم العدل عند
اولى القدر مثل المطالب المحقق • بمقتضى الأصل في نفسه الطلعي تسأل الرجوع بالاداء
كل حين • وليس له ان يؤخرها في موضع قد رتب على ادائها الا اهلها او الورثه في هذا
مقاهم في قبضها ارفقه عين ان كانت في يده بعدا ويقدر على فكها ويدفعه في يده
او لا يقدر عليه منها عاقره وهان فان لا يحجز به مع القدره على ردها على غير الرضا
• وان يحجز عن ردها بعد ان ابلغها فالغرض في موضع الانتهاء كما يدين بقوله با
لمثل ما يدر كله مثل ولد القهقهة فيما لا يدر كيفه للمثل وقوع التراضي على الغنم في
موضع جواهره من يجوز ضده او يخرج منه محل وترك بيعه لورثه اياه او بيعه ليه
مورثا او ما اشبهه وشيئ يترك به بل انه وضمانه في ارجح او يتركه على قوله ارجح
في موضع الذي لا اختلاف بالاي كالذي باخذه من يوثق غصبا فها مرجح اليه
فهو على خلاف في جواهره له • وعسى في الحل والترك بعد ان يمكنه من اخذه فيكون
على مقدمه من قبضه ان يكون كذلك في الذي والا في عليه وتكون هي على مقدمه
على غيرها والتابع والدون وامثالها والمحقوق التي تلزمه في غير مظلة وان رتب
بهما فاذا اخذت هما تكون على سواء بوجوهها وصحة لزومها في نفس الاداء وحقوقها
ونزول المصلحة للزوم تأديتها في موضع القدره على فضاها فان كان في الملا سعة
للمحبة اعطى كل ربح حق حقه على حسب ما بلغ اليه وقد رتب في بيع الاداء على
اذ لا يجوز عليه ان يكلف فوق طاقتة وان ضاق عن الوفاء بالكل فانتدفع
له على مقدار المحقوق بين الموطأ وهو الذي يقضى له فلا يجازيه في غير با اصول
• وان دفع لهم في يده جملة يقتسمونها فيما بينهم جائله ان لم يكن هناك مانع
بالحق في ذلك وللا القسمة له كذلك لانه في معنى الحكم وعليه العدل فيما بينهم
• وليس له ان يحكم على نفسه لغيره في هذا الموضع ولا عليهم الا ان يكون في حكم الحق

عند بلده ان لو نزلوا الى عدل القضاء فيد • فان امكنه على الواسع والرضى
ان يدفع اليهم ما حكم عليهم في فعة واحدة او على التوالي في احدا بعد احدا والد
فالقوة بينهم في موضع التنازع في هذا لا يتم حتى يحكم عليهم عليه السهم بل انه
ثم الذي يليه الى اخرهم فان لا في شيء منها او نقص عن مقدار ما يكون له
فيستحق كل واحد منهم لاعتراض المحوز له منهم لم يحز له ذلك ولا يمكن الا وهو
عليهما الرجوع بزيادة الزيادة التي اعطى ونال في عدل القسمة لا يتم شرح
في المال ولا زيادة لاحد عما يكون له • وان اعطى احدا حقه دون غيره فكذلك
على هذا الحال • وفي قول ثان انه لا بأس عليهم بما جاوز طاهما لم يرفع عليه
عراقه الى الحاكم • وفي قول ثالث فالتجوز عليه فيمنعه وان يحدث في المدة
حدثا فان فعل بعد لم يقد عدل عن طاعة العدل بخار وعلم كل واحد منهما ط
بعد العلم الرجوع عن الظلم الى ما يكون في الحكم • ثم بعد على مقدار طاهما لا يجوز
في هذا الموضع غير على حال • وان خفي عليه في شيء منها مقداره فالتجوز له
هو الوجه فيد حتى يرى انه قد خرج منه غير ما خفي على غيره فزيادة على ما
يتجاوز في نفسه انه مقدار حقه ونقص في موضع غير المال عن الوفاء بما عليه التبر
جائز في الحق وان عمي عليه احد الوطاء او كان فيهم ولا يمكن له رجوع الا فيه
الوطا تجوز ولو يكن الرضى له عادونه في العدل • وانما الحكم الرضى لمع في
الاستحاطة بين ذلهم والافلا وجدها في وجهها وباب التطاع فلا هي
المقام موضع يكون فيه وليس له ان يعمل به لاحد منهم على احد الا باذن وانما
له ان يعمل في الفضل ان لو كان في طاهما الوطاء فضل اوضح له منهم الرضى به
والافلا للوزن او بالمال في لاصق الخلف يبدلها على حاله واما في غير بعد
القضوة فان ابداه منه بعد ان اخرج حكم ما في يده ولم يكتفهم شيئا مما حكم
حكم به عليه فيما يحدث له من ابدال البقرة شيئا والا فهو عليه ولا بد ان لا يند حتى
يؤدبه او يرجع بالحق اليه وان كتمهم شيئا مما يلزمه ان يبدله لهم فقد اتجس
ما حكم

ما حكم بالحياء والبركة ليس بشيء لأن عليه ان يكون الحاكم على نفسه لغيرة بما يحكم
به ساكن العدل من ذلك ما فوق ذلك • وليس له ان يدخل لنفسه الغيرة فانه لا
عليه وفي قول ثاني انه قوته في يومه وتوحيه لكسوته لا غير لان يكون له في
الحوال يلزمه عوكم في حال فلهم نفقة يومهم وكسوة مثلهم حين لزومها عليه
لهم فتكون في المال وفي قوله ثالث ان له منزله اذ لا بد له من سكن يكون فيه
فان كان فيه فضل في ترك مقدار الكفاية له ولكن يلزمه كنفه فان كان فيه بستان
لا يمكنه ان يترك البستان الا فيه جائله تركه على هذا الذي اذ لا يحكم عليه به في الدين
على قبان وفي قوله رابع ان له خادم الذي يقوم له في امره بطعامه ويشربه ولباسه
وما اشبهها بما يحتاج اليه ولا بد له في ورده وديانة ولا يقدر عليه الا به وكذلك
من فعله الذي يمشي به وان كان لا يمكنه المشي في طلب قوله وشربه الا بد له فله
في له وواله والقول فيما لا بد له والا في كذلك • وفي قول خامس ان له محبس
مصحف مصحف وكنية العلم والحكمة التي تدعو الى الصلاة وتنفذ من امره نشر ان
او شعور فلا فرق فيما بينهما وعسوف هذا ان يكون فمن يكون اهل ذلك ومن
كان من اهل الضايعة فالقول في الدلالة التي لا بد له منها كذلك وعلى المستوفين
يعمل بما لا وهذه والدراو اعد • وليس له ان يجاوز الى غيره مما لا بد له ان
كان له نظره الا في استدراكه فله باهل البصر كما كان الا وفيه اليه فان رجع الامر
الى والادوية وحكام العدل فاي شيء منها حكم به عليه لو كان يؤديه ولم يجز له ان
يمتنع منه الطارئة وانما لادن يعمل بما فوقه كزيادة لوطائه ما لم يمنعه والعمل
به مانع بالحق وجهه اخرى يكون الانقياد ثم لا والحاكم احي • والمحاضرات
وزيادة والغائبون بعد قيام الحج بالطلب منهم لما حكم عليه او يقوم فيه
مقامهم سواء • وليس له ان يدفع حاض الغائب في موضع المكنته والاداء
ما لم يلزم له ولان يدفع لمن لم يطلبه بعد عماله عليه شيئا يدفعه له اذ لا بد له ان كان
فيما به بطلب شيء اجل فله مقدار ما ينوبه فيكون موقوف الى حלו له فاذا انقضى

اجله المسمى له دفع اليد وجواز قبضه قبل حصوله عن غيره من غيره فختلف فيه
 • وهما المزدان يوضح ما يبدى به من طلبة بين غوائله على مقدار ما هو عليه في علم
 الذي لا يشك فيه فعارضه منهم فيما يوجب من دين او ضمان لغيره معارض
 ونازعه في اقتراحه منازع والحق ان يصح الداء بالبينة لم يحز له ان يقضى به عليه
 في موضع ضيق المال عن الوفاء بما فيه وعسى ان لا يخرج جواره وعسى ان لا
 لمن له عدل ونفسه او غيره من له ان يعمل له له وفي نفسه ان لا يخرج بعلم
 الذي ليس له ان يشدا فيه فكيف يمنع وان يؤدي ما قد لزمه في دفعه الى
 الذي جواره من عدل ما لم يرفع عليه في تلزمه طاعته في الحكم وزوي العدل
 في ظاهره وفي قول ثالث في الحكم به في المال • وفي قول ثالث ما لم يرفع عليه
 ما لم يرفع عليه وفي قول ثالث ما لم يرفع عليه ان لا يرفع عليه او اليد فلا
 يدخل في حقه لغيره عليه الا ما تقدم في لزومه او كان معه نفسى ان يختلف
 في دخوله لمن له ان اخذ به من بعد او بالشبهة وقبله وصدق في اقتراحه
 على حاله فان شركه المقتضى محقق فيما يكون له في المال • وليس لمن دعاة وتلزمه
 طاعته في الحكم الا ان يجيبه الى دعاة اليد وحكم به فيما يشترطه من عدل
 الذي تقدمه في العلم ولا يجوز لاجلها ان يلوي عنقه موصفاً عن حكمه الى غيره
 والراي فان ذلك ما لا يوسع فيه لمن لزمه عدل وان كان في رايه اعدل
 منه لان الاو قد خرج ويبدى فاني يكون له ولما يرجع اليد ويلزمه من
 بعدهم ان يسعي لمن اقر له فانه بعد عليه • وان اخبره الحاكم في الحال عن
 مشاكره او كذا الفاعل فهو باق على حاله في يورده ويخرج منه بما يبدى
 وعليه الاجتهاد في الخلاص من الخرج كما قد مر في غير نقص في لازم ولا تقطع
 فيما حشد وان يرضى على نفسه فيما ياتى في الحكم الذي يحكم به عليه والقبضه
 فان كان وزوي الضمايح فعلى مقدار ما يكون منها في كل شهر وقلة
 او كثرة في جنب ما يحتاج اليه بالمعروف لبقوله ومن يلزمه قوله ما لا بد

له من ان كان له عوله وغيره ما تحدد لسبب وجود الاله على ما يراه على الكفاية
 • وان كان من اجل ذلك لا يصح فله ضعفها ان كان له عيال ولا ثلثها ان في قولنا ان
 له عيال له ثلثها وان لم يكن له عيال فله ضعفها وفي قولنا ان له وكسبه نصفه وفي
 قولنا ان له ثلثه وفي قولنا ان له خمس ثلثي كسبه وفي قولنا ان له سادس على قدر ما يكون من ثلثه
 او اكثر منه وفي قولنا ان له ما يحتاج اليه ولكن عوله في لازم وان فضل له في حق شيء
 في هذا ان يكون هو الاول والآخر في النظر كانه اقوى وعليه ان يجعل ما يملكه اوضح
 وهذه الامور لا يصح ولما ان يتبع الحسن لمعنى في الاحتاطة امره ما لم يكن معط
 هناك ما دفع له من ذلك • فان رآى ما قل على الامر منه فوقع فيما بينهم التنازع
 فلا يلزم احد الا ان يترك حكمه بغير ما يراه فلو رجح الى ما رآه ان لم يردعه
 عنه بالحق دافع • ونحكم عليه بغير ما يلزمه حكمه ولم يكن له ان يختار غيره مما هو
 دونه وان كان في رده اقوى او صحيح وانما له ان يجعل به وقيل ان يقضي عليه كذلك
 واتا بعد الحكم فلا وعليه بذلك الحكم وفي خلافها فحكمها او اسرها هي به والقيود
 حتى يحل عملها فتخرج منها بآراء اللوامع واختلاف النجاة للذالك فغيره وان لا يبدع
 ونفسه جهلا بعد عليه في خلافها وحقوقه تعالى وحقوق عباده على الناس
 وادراكها في دين الاسلام لا على وجه ولا على وجه • فخلع وعسى ان يوفق
 وان يحل له بعد العصر لا اذنه الخلاص من يقضي به ما قد لزموه والديون والتمس
 والضممان لو جرد المال من الوجه المحل لكثرة الطلب اليه فيها يؤذي به على الفسح
 لا يرد مع الاقتصار في معاشه ولباسه والاقتصا على ما له فيها وتركها ليس منها
 مثل نشر اللحم والاشبهه والنفوس كذا الغلبة التي لا ضرر عليه في كمالها في موضع
 ما يكون ادوية حتى يفرج الله عليه بالآية في المحبوب او تحضره الوفاة على الاحتاد
 في الخلاص فيكون مؤديا للضد اذ لا يلزمه ما لا بعد عليه في شيء على حال • وعلى
 عينة ان لا يملكه حال عدمه فيما له عليه وحق فيكبه لان له عليه في عسره من
 حكم الله ان ينظر الى ميسرته فهو وحده وفي تركه انما كان مطلقا لغيره وسلم

كل منهما ان يكون المنصف من نفسه وطالب في الميزان للآخر فان يؤدبه اليوم طوعاً
ولا تلا بدله غداً ان يؤدبه اليه بمعنى آخر كرها • فان نطوع عليه بالحق لا
او لعل او الكفر في موضع كالدفع فخره والادخول عليه باق حتى يسلم اليه ولا
ضرب • وابق في دينه والمظالم ليس له ان يؤدبه فيما عارم ولا فيما يلزمه فيكون
عليه ضمان او دين واما شهرهما وشيء لانه لا هله للغير وهم وعليه ان
في ردة اليهم بمبلغ قدرته فيعطى كل شيء وهو له او يقوم فيه مقامه في
حياته او صار اليه بعد وفاته ووارث او غيره وحكمة لمن اخذ منه حق يصح
الله لغوره فوجه الذي صح له لانه اخذ على جملته فهو في دينه مال مضمون
لمن له حتى يصح منه بوجوبه وضمنه فكيف يجوز له ان يخرج ما قدرته
بوجه الذي يقوم فيه مقامه الى الاخذ كذا كذا فهم على كذا ولا يضمن الا بمالكه
الليهم الا ان يصح معه فيما للمزاوله انه قد وضع في مصالحه وفيما يكون في
مصالحه طالعاً على ما يوسع نفوسه ان • ولو انه تولى النفاق فيما يجوز له نفسه
على معنى الاحتساب في موضع عدمه في الحال لكن يقوم بامر في النفس والمال
من هو او فيهما منه كان هو الاولي في معنى الاصل فله في نصاري
ضمان وعله المظالم او غيره ما في دينه لعل هذا يكون وان كان
في الاصل غير مضمون • وكان منها العبر واحد فهو حمله ويكون لهم فلا يبر
الى خدمهم وان اخذ من ذلك الواحد الا باذنهم في موضع ثبوته في الحق ويكون
بحد الثقة والادانة فيجوز له على معنى الرسالة لمن هو لهم ويخبره في الواسع
على الاطمئنان ان اخبره بما يدله على انه قد صار اليهم او ان يكون باوهم
بدلاً منهم او غيرهم في موضع جوارحه والا فالصواب في رده ان يدفع الى
جملة الشكاء جملة واحدة • وليس عليه وقسمه فيما بينهم من جهة اخذ شيء
وان توسع عما جاز له على هذا واره لم يحزن ان يخطا في دينه لانه موضع اري
واختلاف الذي حتى في السارق والغاصب على ما جاء فيهما وان كان بعد
على

على جانبها فكيف من هود ونيهما فلا يكون ادنى وظاهر **●** بل ان قيل لغيرة صحيح
فيه لغيرة قبل القبض او بعده فكذلك قال لا يتغير في الميزان والاختلاف بالري
وعلى قول لا يجزئ فمن يكون كذلك هو على حاله باق في ضمانه **●** وان سلمه
اليه حتى يصح معه فيه ما به في الحكم او الجواز فالزوم نصار عليه ولو غدر لهم
او لم يكن منهم فيما يجوز لهم وعليهم او فيما يجوز ان يوضع فيه على الخصوص
فمن يجوز عليه مثله في ما له فيخرج له جوارحه وضمائنه في الحكم والواسع **●** وعلى
هذا مان فهم الغايب في النصار وغيره وحيث لا يناله ولا يقدح على بلوغه
لا يمكنه في الحال وعلى حاله فيلزم صح فيما لم يزل العبد لقيامه باوهم
او وكيل يكون له في موضع التجنؤ عليه في الحكم **●** ونحسب **●** ثقة في موضع ما يلزمه
او يجوز له على التوسع منه بما جاز له في الواسع ولا فليصح **●** او في الحكم او في
و يقوم في الجماعة مقامه حال عدمه حتى يقيم له وكيل في القبض والمقاسمة يصلح
لان يقام فيهما بغيره اليه ويكون ذلك له وعليه ولو كان في ذلك كذلك **●** وان وكل
في القسمة ولو يذكر القبض منع والادباجة فالوكيل بالخيار فيما بين القبض **●** وكذلك
فان قبضه صح وهذا وضمائنه **●** فاحل عنه ما اقبل في ضمانه فان اعاد الوكيل
اليه صان معنى الامانة في يديه وان تركه بعد القسمة ولم يقبضه يعني يده على
حاله حتى يجعل اليه و امره وجا وفتح له جوده لخلاصه في جوارحه **●** والاصواب
في الخلاص بوجه وعسى في المحسب الثقة على جوارحه له به في الواسع ان يكون
في الغايب على ما قضاه وقول اهل العلم لا في جملة ولا اتفاق في بطلان
لا في بطلان في الحكم فانه مما لا يثبت على من عكس او لعدة حضوره الا بالاضطرار
ولا على ولا يمكنه ان يحكم ان لم يقم بعد ان يمكنه **●** وان كان مما لا يختلف في لزومه
او جوارحه في حقه لعدم و يقوم به في في الحكم فانه كذلك لا محالة عن ذلك وعلى هذا
في المحسب **●** ممزله وعليه فان قبض بعد المقاسمة فهو لا على ما ينبغي في العذر فيها
حرف ويقاسم له الحق في بطلان هذا وضمائنه يخرج معنى الاحتلاف حتى يصح

معدا ان يبلغ الى اهلها على وجه يخرج به ما قدر خل فيه فلهذا وفيها يجوز ان يفاوز
 فيه من الصلاح لمن جاز له في موضع جوازها فيما فيكون فيه بآثاره والضممان
 وان رده الله بعد ان يقبضه على نية حفظه لهم كحقه معقلا لا خلافا في انه يكون
 امانة او يبقى على حاله والضممان ان لم يقبضه كذلك فهو على حاله بعد حتى يؤديه
 الى وجهه او يخرج به فيما يجوز له على وجهها يجوز له • وان عثر عليه وتوجد طوقا
 جاز له للموضع الحاجة الى الخلاص من الغرض عليه وفي ضممانه خوفان كثرة ط
 الشعب في الحقوق زيادة اخرى على ما هو به بلحقها بالذي يجري في الوجه اذ
 لا يؤخر ذلك منها ان يقع عليها فيكون فيها او في شيء منها فمن يملكه الشرائط
 فيمكنه في التحسين ان يسلّم اليه بالقبضه وحققه نصا عليه ان يقاسمهم له على
 معقلا لا خلافا في موضع ما يلزمه او يجوز له لمن لا يحميه ولا يقدّر ان يبلغ اليه
 او لمن لا يملكه في موضع ما لا يكون له قائم عن تقوم به الحجة في الحكم والوسع
 فيكون اول من له ان كان له موقفة بل ذكرها على ذلك يدخل فيه من القسمين وانما
 بغيره واهل البصر واللبانة والنظر فيما يحتاج في هذا الى قسمه فان الاول فيها ط
 يكال الزبون كانه ايسر • وان كان لا يتوكل في الاختلاف بالاي فانه
 في موضع ما لا يختلف في الجوزة والذوابة او يكونان مما يسع كل منهما المجموع
 فيمكن في كل واحد في قسمه ان يكون على حده الا ان يقع التراضي على اوجان
 فيها في موضع ما لا يمنع وتوليه على الضمان بالحق وعنوان لا يحتاج فيها
 الى الوعده على حال • وقيل لا بد منها في قسمها الا بالاصح في موضع جوازها على
 غيرها • واخر من العوض عن الكيل والوزن فيجوز في قسمه على الواسع ان يكون
 بالقيمة في موضع ما يكون فيه المصلحة لمن لا يتوكل في نفسه اظهره والادب عليه له
 ليقسم منه هو الذي به يحكم • وجميعه لا يمكن فيه القسمة الا عما قلنا في قسمه
 يكون وان لم يكن في اصله شركة فيما بينهم وانما اخذوا كل واحد منهم ما اخذ
 على حده ثم خلطه فصار ما لا يقدّر على تمييزها كل واحد منهم منهم بعينه فان رضي
 الجميع

الجميع ان يرون اليهم كذلك جاز له ذلك فلم يدفع من جواز دفعه • وعسى في
المقام الغير الحاضر ولا يمكن ان لا يضيف عليه الضحية في موضع ما يكون
صلاح المن قام له ولا هو له لانه في معنى ما تمكده وعليه ضمانه بالمثل او القيمة
ان تزل اليها الرضا على الواسع او فيما لا يمثل له فبدفع الى كل ذي حق من ذلك وغيره
حقه كما يلزمه من مجوز له وغيره بالحسن في شيء مما يكون له عليه مما يلزمه في
ان يؤثر به اليه • وفي هذا ما يدل على انه ليس يعطى عن الجهد ردا الا برضوا
مجاز له لانه دون الله فكيف يصح له ان يجوز له عليه لاعتراضه الى الاعتدال مما
يجوز كذلك لان عليه في موضع لزوم المثل ان يعطى مثل الزم عوضا اخذ
بظلمة ما تمكده ولم يقد على ذلك ما ظلمه الا ما دونه • وله على وجه التطوع ان يعطى
عن الرضى جيد في موضع ما يكون في حاله فضل ولا فلا جواز له الا برضوا بحسب
له من عليه النقص • وما خرج على معوا الصلاح كمن لا يمكن له في نظر أهل المعرفة
منه في الصلاح جاز وان كان لا يثبت في الحكم الاول باعتدوا الضرر في
حال المثل في امكن لعدم امكن غيره في حال ما يجوز في الحكم والجائز فيصح
فيه لجواز فيه اثبوت • ولا بأس به مع الديونة بما ذكره يلزمه فيه لمن
له فيما يسع فيكون في الواسع ما لم يغيره وله الحق فيه بالنقص • وعليه ان يكون
فيما اعلمه وليس عليه من علم الله فيما غاب من شيء عن علمه ولا من علم غيره شيء وحكي
بذلك ان موضع معه بالحق التي تكون له وعليه في حكم الظاهر حجة والا فالديونة
في الجملة تكفي فيما قلناه من حق به مع الديونة الا فيما يلزم دينه والدين ما
لا يجوز عليه الا في جنس • وما صح معه من علمه او غيره من تقوم به الحق عليه
وفي عليه من فهو من الجملات في حكمه في يديه او تلفه فله في المثل
والقيمة فلا فرق في هذا بين الشيء وغيره وهما كان تلافا في حكم المبادلة
بدفعه او ان قامه في البيع ثمنه فالبطلان فاسد البيع باطل عليه ان يسعي
في رده الى اهله كما قد فان السعي في ذلك لانه فان عجزه فالقوع على ما وجب الحكم

وعلى قول آخر يجوز ان يكون الخيار في هذا الموضع فان قد جاز ولا فالر
 لما لدن قدر عليه **●** وعسى في موضع الجبر عن رده لعدم قيام الحجة له على صابر
 في رده على هذا فتمسك به او لغيرة والمواضع ان يجوز له الرجوع الا صا في رده
 بذلك فليكون له الخيار فيما بينه والفرع على هذا الذي لا ينعق في السبع
 كمال الغير لا بازده فان رضى به فانه جاز ان يتابعه والتمس له والا فاما الله
 والبعض ليس بشيء وعلى البايع ان يسعى في رده ان قدر له والفرع له بالشروط
 او القصة على ما يوجب الحق في الحكم او يقع التراضي منها على شيء فيهما وان يكن
 للمبايع الثمن الذي باعه به بدلا من غيره وعلى قول آخر يجوز في البدل ان يكون
 له لا لغيره في حكمه ان لم يعد على رده الى رده **●** وعليه غرضه وان تلفت كما يلزمه
 او يقع التراضي منها على رده بعد ثبوت عوضا مما اعطى فيه فلو لم يرد
 لظلاله يذهب في غير شيء طاله **●** وعلى هذا لعدم قيام الحجة في الرجوع او
 والمواضع في الرد في موضع ما يكون له ان لو صح وكذا بالحجة التي هو في حكم الظالم
 حجة او صح عند خصمه فامتنع ان يعطى الحق نفسه كما لو رده منه لمن له ثبوت
 طوعا او بغيره عليه كونه ان يكون البدل عوضا من غيره لان على كل منهما
 الرجوع فيما ادخل فيه القيام الحجة بالقيمة انه لغيرة دون الرضى **●** من رده
 وقد رجح هذا والمال في كونه الرجوع فكان الفرع على هذا الامتناع بغير حق
 ولان كان في رده او لا فكان منه والاسباب في كمال تعدد حجج عند
 في ثلثي الحال في ثلثي رده الامتناع خصمه الرجوع فيه بطلان رده او لا امتناع
 لجواز الغيبة في حج سلبا ما يدخل فيه ظاهرا ولو يكن شيء وذلك غلط الذي لا يكون
 لمعق آخر فصح لهذا في ثلثي ثبوت عليه بعد الرجوع فيه عن ظلاله لا امتناع
 لا يحق لركه ما عليه وبذلك فالسبب له بعد ان يرضى به فجاز له ان يرجع الى باقي
 يده ما اعطاه بدلا مما رضى اليه وقال الغير على وجه الظلم فامتنع من رده فصار
 له بالفرع في ثلثي الخلف فصح لان يجعله بدلا مما في يده على الرضى منها **●** فان

مخرج على معنى المتضمن بعد الحجة في موضع الغلبة عليها الحق معق الاختلاف
بالذي في غير النوع على حال البدل والبيع مكان مقدار حقه وروند فيخرج
جواز كذا على أي الذي في حجاج ولا اتفاق على ذلك إذ قد قيل فيه بالقيمة وقيل
فيه بالبيع لغيرة فيما خذ هـ ونقد حقه أو بمتاع مثله فإن زاد على مقدار
فالميزان له • ويخرج فيه قول بالمنع وهذا كله فيما عدل للمثل الذات الأجانب في
الأكثر • وعسى في هذا أن يكون كذلك في موضع ما يكون المنع والمرد لا يخرج
حتى يكون له فيه إلا أنه يعلم أن أمكنه والافلا بدله وإن يشهد له على ذلك يخرج
على أن أمكن ليس له وعلمه وادع الشهادتي وإن كان مما به يؤيد في مثله هو
والاحتجاب لا يلزم وفي موضع ما يكون عطف لعدم قيام الحجة عليه فها صا
الجهة الخارج على معنى الدعوى في غير صحة تقوم بها الحجة عليه للمدعى في ذلك
فكذلك بل هو اللو أن يكون كذلك في الآتي في عسكه عاصا إليه ما يدل على
الرضى عاصم فيه بل أنزل منه على هذا عده لا تلاف له على أنه وعجزة عن فكه وبه
لمعنى أنه كان له بالغ بعد أن بادل به غيره فصا في يد غيره فجاز له في المبادلة
أن تمها فيكون البدل له بل لا • ذلك لأن بيده بديله لما امتنع وبطلان بيده ^{البدل}
حق له ذلك بالمعنى على أنه قد مضى به فثبتت على نفسه فصح هذا أن يحجزه فيقه عا
قد صار في يده فيكون له • وعلى قول زيد في الخبر ليرتبه بين بدل الشيء وغيره فله
أي شيء منها يختار وإن قد لا بد رجوع ذلك إلى يد صاحبه أو بادل به فاصاحه
فكل منهما الخبر في إتمام كان بينهما بالعدول الرجوع إذا كان له في الأصل
• ولما لم يملكه ما يخرج على الصواب في الذي على أي فيه لها والورثة • وهذا
ما يقع في ذلك أيدها فصح الأوفية كذلك فإن مال عنها فقد مضى الأوفية في
موضع جوازها فأنقضى ولا رة عليها فبذلك • إلا أن يؤيده الخ صا إليه
بالمبادلة أو البيع ويؤيده على هذا وسارق أو غاصب على غير معنى الاحتفاظ
في موضع لزوم عليه أنه يخرج معنى الاختلاف في جوازها لما قيل فيه بالمنع

والأباحية وعلى كل منهما أن يسعى في خلاص نفسه في هذه الشبهة فإن رد في موضع
لزمه إلى أنه جاز ولو يكن عليه أن يشكر الأخر فيه وإن صار ويطلب إليه اللان يكون
بقوله لزمه عليه عما كان منه له والمنع فإن الشكر فيه ولا أخيه أن أكتمه في موضع
ما يجزئه ولا اشهد له كما قلنا • وإن ردة إلى أخيه ويطلبه على هذا المعنى أن يشا
في معنى بلوغه إلى وهو ليخرج به عما يلزمه على راي ولا يحجز له فيه اللهم اللان
صحيح معناه قد جرح بعد الحيانة إلى الثقة والعدالة والظان فعمسوا بجي لم
على معنى الظان أنه فيها صار في له مضمونا أن أخيه الله قد بلغ إلى أهله وفيها يكون
فيه أمينا وإن لم يحجزه على راي إجماله ذلك لا على قول من يمنع منه الأبدان فانه
الأخلاص على قيامه حتى يصح معه ولو غدا إليه على وجه يراه به فيكون له خلاصا
والأفلا • وإن كان البيع إنما أوقعه حال عقدته على نفسه لا على ذلك المخرج ثم طاف
العقدان يكون هذا إن كان البيع عليه والمبايع له من مرض أو طرد أو موعود أو نبأ
أو حيوان أو ما شبهها إنما يتولد منها من جميع ما جاز بيعه للمبايع وشروطه ^{المشترى}
من جهة حماره ونحوه حتى الإنسان وإن سلم فيه الثمن فما أخذه من أموال الناس طالما
فانه لا يجزئه من ملكه جوا • وعلى قولنا فيجوز لأن يكون لمنه ما آتاه في غنمه
أخيرا لا لاجل ما سلمه فيه وباله • وفي قولنا أن لا يجزئ لأن كان نوي في غنمه
الشرا أن ينفذه منه إلا فلا خيار له وعلى قولنا لا يملك إلا أنه لم يخرج في موضع ما
يكون له في كل قول على رايه فهو كذا اشترى له عليه ضمان ما سلمه وطال الغير فيه فأما
أن يفسد البيع لأجله فلا عيب ما يصح لحله ولعل قولنا لا يقول بخياره أصح •
وتصرفه فيه شيء وما يلزمه أو يباح له في الأصل وليس له أن يبيع أو يبيع
أو هبة أو صدقة أو عتاق أو قضاء أو نحو ذلك من أو مظلمة أو صلف أو ضي على
حال في موضع الانتفاع على أنه له وعلى راي في موضع الاختلاف بالري حتى فيما
يجوز له تركه من جميع ما يجوز له فعله وإن كان المخالف في شيء من هذا لما به نوى
وتعجيل اللوازم قضاء لها فانه كذا فيما نوى أو جازي كذا لم يرفع عليه عارضة

عند قول من حكمه • وفي قول ثان حتى يصح معه وبعد الرفعة ما حكم عليه من الحق •
 وفي قول ثالث حتى يحكم عليه بما صح حكم عليه وفي قول رابع ما لم يحكم عليه ماله ط
 لغواؤه وفي قول خامس حتى يفسد • وعلى قيار كل قول منها فان اتى بشيء في ماله
 مما لم يدخل على ما قد صح بعد ان كان ما قد حذر بطريق قياره لان الحدود في الشيء
 تجمع الحدود فتمنع على حصصه وان يدخل فيه ما قد خرج عنه على حاله فيخرج عنه
 ما قد دخل فيه بلا جدال • فكيف على هذا يجوز ان يصح ما جاز به الا غير فيكون
 ثابتا كالمسبيل الى هذا ولا يجوز لفساد الترخيع ولا التضييق بما يمكنه من الآثار
 مثل هذا على حال • وان لم يدخل الصلوة على الغواي في المال لانه معنى آخر فكيف
 يجوز ان يقدح بالتخريم فيها الى الامانة ولا يفي عن سلكه وان قضوا بعد
 بتلك المطاوعة في الظالم والذبيون فهو كذلك لانه مطلق الدابة فلا يدخل تحت
 الجع على حد البشر • ولو صح ذكره وحكم لطل فيه حرم لانه ومنع المباح
 فالقول به محذور • والعمل به محذور فكيف يجوز في موضع ما لا جواز له في اجماع
 ولا يري في اتفاق ولا اختلاف بالاري • وما جاز فيه الذي نكل والاري
 ان يكون فيه على ما جاز له فيما له وعليه ما كان الا فيه اكله فان رجح الغيرة
 واولا الا في موضع الخصم من ذلك في الغيرة من تكون له الحجة فيه في ظاهر
 الا فيكون النظر فيه الى وهو الذي له لا لغيره فيما يحكم به من هذا الا وعليه
 فاي فيه ما جاء به للظالم لغيره او غيره مما وان كان مستحلا فلا شيء عليه
 وبعد التوبة لا رد ما يقع في يده الى هذه • والقول في بدله كذلك ما تلفه فلا
 عزم فيه ما كان ان يقع عليه الاتفاق يومها • وعسى بدل الشيء ان يكون
 غير الشيء نفسه على اري فيكون على قيامه مما تلفه وعلى الامير فيما جاز على
 نفسه في هذا بوجه مثل ما عليه الفهمان لانها اشركان في موضع الترخيم
 وعلى اسوات في موضع الكحل لا فيما اذهب على يدتهما من الظالم لا يبقا
 ولا فرق فيما بينهما لان كل واحد منهما ما خور بالجميع في الحكم وعليه تاديبه

في موضع لزوم دلالة التعاون على التمسك والعدوان حتى يصح عند
 كان على هذا الاعوان بالآ كذا السلطان بالزعمان الفهمان
 والأفلا • وإن كان أحدهما مستحلاً والآخر في كماله أحدهما حكمه •
 وعلى كل واحد منهما أن يسعى في فكك رقبته مما دخل فيه بأداء ما قد لزمه
 طوعاً أم لا يكون فيه له وجه خلاص قبل أن يؤخذ منه لأفعله كنهها يوم
 لات حين مناص • وعليهما أن يخرج في تادية عليهما • وهذا للزعم
 يحضرهما في موضع القدرة في الحال على الوجه لعدم الموانع الموجبة لعدوها
 أن لو كانت في المال والنفس والعمال إلا يلزم أن كان على هذا أن عضي
 لوجوده يقفوا إلا بالصحة في البدن والآن في حاله على نفسه وطاله ويجمع
 عماله في كل جهة هو موطنها والتي يكون تاركهم فيها مع ما يلزم لهم إلى
 حد الرجوع • وعسى في الزاد والراجلة في موضع ما يحتاج له اليها أو لا يبد
 منها أن يكون على ذلك • والقول في الدلالة على ما يقدر على يبلغ منها إليه
 عن خبره منه أو دليل لا يخشوا عذره وموقفه له الحق في لزومه ومكانه
 القائم به في يومه كذلك وليس عليه أن يجري فيها الأيدي طلاق يخرج الغير
 موضع معلوم ولا إلى أو لا يعرف ولا يقدر أن يستدل بالموقفه بمعنى
 مفهوم • وإنما عليه فهم موقف في الحال لوجوده يقدر عليه عامه
 ووجه الاختيال والأفلية بالحق في أنه له متى أمكنه فيما قد عرفه لمعرفه
 • وإن عرف المال الذي يملكه منه الفهمان أو التبعة جاز له أن يورثهما إلى من
 يكون له يوم الأخرى يصح معه أنه لغوي حالهما • وفي قول الثاني أنه
 ليس له أن يسلمه البعق يصح أنه له يوم لزوم ذلك عليه ولعل هذا أن يكون
 والأول أصح لأنه مما يمكن فيه كون عهد الانتقال فكيف يصح أن يكون
 له على حاله على علم ولا في صحة موجبة حكم ولا الشيء والأسباب الموجبة
 لمعنى الأمانة فيجوز في الواسع حتى يصح غيره • وأخفى عليه وذهب
 عن

عن علم فهو في يد يد ولا يلزمه خروج ولا فؤده ان تلف حتى يعرف فيؤده علم
 ما يلزمه في الحكم ويجوز في الواسع اليان لا يقوم فيه مقام ما يحضه الموت ^{عليه}
 ذكره فيوصي به على الصفة ويشهد عليه كما اوصى الله في كتابه رغبنا في الثواب ^{وعلى}
 وعقابه ان امكنا الاشهاد كذلك والافهم اه انه حتى يحذر يكون في موضع ^{عليه}
 وعليه في ظاهر الاصل والافهم له فيما لا يقدر عليه وفي قول ثالث ^{فيها}
 لا يدعي ربه في الحال لا يبرح معرفته في حال ان يكون ليست مال المسلمين ^{على}
 ان صح يجوز فيه جميع يجوز في بيت المال من شئ وفي قول ثالث انه يجعل
 في بيت المال على سبيل الامانة لو ربه عسى ان يصرح في يوم فيه يصرح اليه وفي قول
 رابع ان له ان يوقف في الفقراء صدقة عن ربه وخلاصا لنفسه في اي موضع ^{شاء}
 واي موضع لزمه على الاصل في هذا ان يصرح بهذا الذي يخرج فيه على
 قيامه في اي اثاره يوقف في بلد او كذا في اي اثاره في الموضع الذي لزمه
 فيه ويخرج فيه والاي فيلحقه في توقيفه ان كان في المصداك لزمه فيه ان
 يوقف في بلد الذي لزمه فيه وان كان في غيره والامصار فقه حينئذ ^{الذي}
 كما يجتاز في القوي والامصار ويكون كغيره فيه على قيام معنى هذا الذي ^{عسى}
 ان يخرج في انفاذه على ان يرى ان يكون في غيره من جاز له لان ما عليه الا ان
 يكون له وعلى ان يرى اجماعه له فيخرج فيما تلف فلزمه ضمانه ان يكون له
 ان يبرئ نفسه مما قلزمه من لا يبرئ ويكون له على قيامه خلاصا فان وجد
 بعد ان تلفه كذلك توقيفه خبره بين الاجر والعزم ولاي شئ اختار ما هما
 فله وقيل لا وهو عليه لانه وقفه على السنة وان حضره الموت على غير هذا فيموت
 ففي الوصية به اختلاف بالاي في لزمها عليه وعلى ان يبرئ لزمه كوصية به
 فان صح ولو خبر الاجر لم يوقر عليه والي تقوم في الجملة مقامه وبعد
 الوفاة وان لم يصرح فليس على الوصي في المال ولا الورثة وتوقيفه في الفقراء وفي
 اشي شئ ولكن قد يكون مقصود فيوصيه لربه وصار اليه ولا ثاب ^{طريق}

حتى يصح ربه في دفع اليد من عليه او الى ربه في الحق مقامه على ربه
ولا تفككه لجوانبه **سواء** وفي هذا المساق طائفتان على لاداني بصير عافية
ووتوسع بالاوضاعها في موضع جوارحه له فقد استراح وكلفته ما يلغاه من
التعب في ذلك طول بقائه وعسى في هذا ان يكون هو الاول والآخر بعده على
اي من اجاز توهم في ذوى الحاجته والفقراء على اي من يجعله موقوفاً على
احده لادانته له الاظم او يكون له ربه عليهم ما لهم ارباب عليه الحسد كذلك
فانه يتوهمه كذلك لا يربو وضمانه **وعلى** قياره فلا بد له من ان يوصي
به وعلى اي من يجعله لميت المال او لوضع فيه طائفة فحسب ان يلاحظ معنى
الاختلاف في لزوم الوصية **وعلى** حسب معنى ما يخرج من الجملة ولا تليق
والا في الاختلاف **بالا** اي في الحق على حال الاستغناء الحقوقي في المظالم
والتباعد والدون **والا** حتى لا يفي عافية ولا بد له من قسمه ان لم يصططح الطاء
على حايث في رضى عن صلح لا يمنع وجوانبه طابع بعد ان يقضي بها فيه
او يقع التراضي عليه ما صح فيه او شيء **وذلك** **وعسى** ان يجوز في القيام
وله من لا يمكنه في على نفاذ الصلاح في طائفة حاله ذهابه في غيره وان لم
يقع الصلح هناك وتعد كونه مانع وجوانبه كذلك في كماله الحكم به
او ينزل بمنزلة ما حكم به في ذلك لم هو في ربه لا لغرض **ان** لم يكن غير
المظالم لان الحقوق على زومها لا تكون في رفته على حاله الحكم بها في المال
او يموت على طائفة وعليه فيستعمل فيه **فان** تقسيطه على طائفة وجوبه في ربه
اولا وكلها على وجوبها فيه بالسواء ويكون لكل منهما على غفلة ما يكون له
فيستحق **وعسى** ان يخرج فيما لا يدري لمن هو او يرجع على اي من اجاله
للقوة او ليست المال الخ ليه الكبر في موضع الخفاء لونه الاصف لانه الملك
الحق فله جميع الخلق ثم وطائفة كونه في شيء في ملكه **ولما** ان باخذ من
شاء ولم يشاء ومضى شاء ولا يظلم **ذلك** احدا **او** فظن ان الارض وما
ينزل

واما في غيرها واما يخرج منها الغيرة كل فعل لا لغيره بوجهها وبشأن
 صالح في عباده واما يخرج من رقبته منها واما لا يرد به حقا ومولده
 يكون له رقبته ما يخرج معلوم فان جعل له رقبته عاد في لا يخرج في حين من ملكه
 طفتعين لئلا العواري اليها وكنس الى ما يشهد في يده يكون في
 يده يستقيم فها عن حكم الرب لا يملك في ملكه بخاري مستبعد الى طاعتها
 في الاصل الحقيقي ولما ان يفعل فيها ما لا الله لا يقول الا الصدق ولا يخرج
 عن ملكه شيء فلا يفعل الا الحق وعلى قباد معنى هذا الذي اوضح فيكون
 لوجوه الى الله وحقوقه الا وحقوق عباده ولحقه في الذي اوضح في الاختلاف
 بالاي على اوجه في تأخير عما يكون للعباد وحق او تفقد عليه وقساها
 او تقدم فانقد في رقبته منها وحق له على اي ويدي فاختار ان يقد عليه
 مما اوضح مع ربه وعلمه والقيام الى جهة ان امكنه فيها في يده وطاله ان يستعمله
 او يدينه اليه كما اظم عليه جلد بالاصو على ذكرناه فيما مضى او يقع الزم فيه
 ما جاز في شيء في موضع جوارحه فان بقي في يده لئلا الله تعالى في المال اوجه
 فيه ولا يفتي امكنه فقد عليه ويخرج على اي اذن ان لا يكون عليه بعد الكتاب
 الى الله تعالى في طاله عليه وحق لقوله في حق الله تعالى ان لا يزمه بعد التوبة
 فيها قضاء وعسى ان لا يخرج والصواب في الذي وان كان العكس اظهر القول به
 اكثر فان هذا عماله توفى في الاصل فاني يجوز ان يخرج والعدل فيما يكون له تعالى
 حق في الادلة كذلك فيما له على حال ولا فيما يرجع اليه وعباده وطال على هذا الذي
 لا على اي ويذهب انه لا يرد ان يقضى فلا يري فيه الاجتناب بالقول على
 الاداري فانه يكون كغيره وحقوقه وان وسع له في تأخير فلا يرد مع القدر
 وان يورثه او يحضيه الجبل المسماة قبل الاداري على ما يجوز له فيوصي به فيكون
 جملة ما له عليه في حاله لا على اي ويترك لاهله موقوف او لا يري في حقه ان
 فيما جاز له صدقة عن ربه وكل جسد فانه على هذا كغيره مما هو مثله وحق يكون

الخلق في تقديره وتأخير قبل ان يحضر وقد اوجده فان يغني حياته على
 حاله ليرتفع في ذلك التقدير ويعد فائدة تحقده معنى الاختلاف الذي في الوضع
 الذي يبعد بالعدل في الوضع في ان اللوحين في تقديره فيم تجوز له على اي وجه اجازة
 صح رتبة ترتيب بين اجرة وعنده كما في حكمه • وفي قولنا في ان ليس له ذلك
 بل ان الورثة ان كانوا من حكم الذي في وجههم بجوزهم ما جاز حكم ولا فلا جواز له
 متى صح رتبة فاختار العدم رجع به الى ان الحكم لا يلزم ولا لزم ولا حل هذا الحكم
 بانهم فان فعلوا عن الامور هم فهو ما اخبرنا ان الصانع على اي وجه وجههم
 الاعلى كل ال • وفي قولنا ثالث في هذا ان فعله عن اللوحين اجازة جازية ولا
 فلا يري الورثة • وما صح رتبة قبل ان يقضى به فيها اجرة فيه فهو له ما يقضى
 او غاب عن الوفاة وفي نص الوردية او فيما له وعليه فيقضى في الحقوق او الوصايا
 في موضع ثبوتهما على حسب ما يجوز فيه راي الصانع في مورد علمي مخصوص في هذا او
 العموم في موضع ما جاز له ان يقتضي طلبة حقه على وجهه او معه فيقضى عند ما هو به
 فالله وعليه فيجوز ان يرفع اليد على ما صح عليه في الجبانية بانه نزل عند الامانة
 او جعل له الوصاية في قضاء ما عليه وما صح جوازه في شيء او صوبه مما لا يخفى
 فيجوز له ان يسلم اليد في قضاء ما له وعليه في موضع ما يكون تقديرا في حق الله فلا تخله
 في دينه او فيما جاز له وصاياه على الامانة في الخلاص للحكم مانه فيما يجوز فيه
 حتى يامر الحاكم بدفعه فيما صح تقضيه فيه وصية او دين او يوصي به الوارث
 في موضع ما يكون له فيه الضم فان لم يكن له وصية في نفسه ولا غيره من يجوز عنده
 فيصح جاز له ان يقضيه فيما صح معه من ديونه او وصاياه على وجه العدل في
 انقائه فيما او فيما يكون منها وقيل بالمنع الذي الورثة على جاز الحكم
 ثانيا فيما صح من حكمه على الاطلاق وعلى هذا يكون في تاديبه والزمه الحقوق
 لغرضه وطال • وليس عليه ان يسبح والغير حاضره فانه لا يمكن له
 في موضع ما لا يكون لها قائم يمكنه به الخلاص في الحكم وان شهد ما يلزمه بعد
 لانه

لا انه مما لا يقع فيه فهو بيع لغير معنى فكيف يجوز ان يكون عليه وعسنى ان
ليكون له في موضع ما لا فائدة فيه • وانما لا عليه ان يبيع الوفاء في موضع
الوفاء من تلك المدة في موضع لزوم الطلب في ذلك او التمسك منهم في ثبوتها
من يقوم في حكم مقامهم في الحال فيكون عليه ولا فائدة في ذلك وما يكون منه يبيع
والتمسك في ثبوتها في موضع او اصل فلا يرد على حال بعد الانه غير باطل
ولا منوع منه بحق ما لم يكن في الحكم له فائدة من منع نفسه في غير طاعة الوفاء
مثلا له الذي تصدق على حال بشيء آخر في المال فلا فيما اوصى به وحال له او حق
صحيح له لا يرد على ليس ان يبيع نفسه مال له ولا ما يكون للرجوع به الى
الفقر لا انه مما لا يقع فيه فكيف يجوز له ان يبيع نفسه قال عليه **وعسى** يا
مكتات الله قال لا توبة عليه فيه لا ان لا يعلم ان يري ذلك كذلك وان جاز له ان
لقد على ربي في الحاضرة والوفاء في غيره لاحد دون غيره **والله** في حق من مقدار
ما يستحق فانه مما ليس له ممنوع وذلك بالحق وبيع الاباء وله الا في شيء منهم
والافلا له بعد ما عليه عودته فيما يترك الجمع الذي سئروا من سئروا في البيع كمثل
هو كذا لغير معنى كفاية يكون له فيما لا عليه فان لا تترك كذا يكون لهم وطال
الحال في الوفاء باكله غل لا غير او في بيعه لغير معنى كشيء فانه مما ليس له
بلزوم الاداء على غاب عن الوفاء او لم لا يمكن له • **والله** فيكون عليه ويجوز ان
له وجه في الخلاص على الواجب به فيكون له ولا فهو على حال في ذلك ما كان فيه وما واما
والا فالباع او ربه في موضع ما لا يوجب جميع فائده لانفاذ ما لم ينفذه في
اوجاز وترك ما يكون للغائب في بدنة وكذا كذا لا يمكن له وقبل يجوز له لو اراد
في موضع الحافذ على المال فوائده ما يكون والاحداث في الزمان في حفظه عناحق
ينفذه فيما يصح عليه وحول لغير لا يحتمل الا انه باق في لزوم على الواجب به
لمن له او لم يوص به او فيما اوصى به مع ثبوت خطا له الا ما كان للده وتو عسى
ان يلحقه معنى الاختلاف في لزوم انفاذ المال ان يصح فبانه اوصى به على حال

وعلى ثبوتها فهو مما يختلف بالذي في موضع كونه من راس المال أو ثلثه بعد موته
 لا في الجبوة فانه كذلك فيها والفرق بينهما طاهر المعنى بل لا ريب فيه ولا
 اشكال • فاني خفي على من ادعى بغيره نقد له على النظر من هذا وعلى الوصي
 او الولد في حق كل ذي حق ان يحضره حيث يخرج ملاجا او الحق في حق
 كل ذي حق الى ما يجوز له في هذا الموطن ولا غيره في سرك له بالميراث في
 المال والى غيرهم في فعل شيء ولا في تركه في تقديم ماله على العباد كونهما الدينان
 وان تقدم لزمه بالطان او لان يساويها القول في رآي ذلك فيهما الا بالاضطرار
 ما جاز ولان يحضره راس المال لا غير في الورثة في موضع ما يكون لهم الحجة
 فيه وان رآي ذلك فهو الصواب • والاذا تركه بالذي فليس ان يلزمه غيره
 جلا ولا ان يقضو به على احد من ابناءه فهو افاض فيهما يمكن فيه القسمة في
 الوفاة والمال عاقبة العجز عن الجمع فنزل الى التوزيع فانه كذلك حتى يبلغ
 به الا الى ما لا يدرك قسمة فيعطى كل ذي حق سهمه ككثرة الحقوق في عدم
 الاصطلاح فيها على شيء ما جاز فيه او امتنع جوازها فنزل العذر وان تقع
 التكليف لوجود العجز عن توزيعه على مقدار ما فيه فيكون من الجاهل له •
 والمحقة الذي باصحه الشايع فيه بالاي لا بالدين فيكون لبيت المال على اري
 والفقراء على اري آخر فيجوز له ان يستفيع منه مما لا يجزى الى حد الفسوق
 وان ترك في ذلك يستفيع منه على نفسه وعياله كما جاز له لا في الثلثة ويوقر
 الباقي على اري العاقبة من يجوز له فلا مانع من قول المسلمين على اري واجاز له
 اخراج ماله الى يرضى عنه من قبله جاز فيه على قول في الاستفعا به • واذا كان
 هذا مما يجوز في عاقبة فكيف يجوز ان يمنع وجوز في حياته هما اشياء
 يخرج ماني يرضى الى المسلمين بمعنى الخلاص مما لا يدرك ربه الى الاية والجاهل
 له فالعوض بوقتها والاصول جعلها صافية يستفيعها الا في ما يستفيعها
 الاول • وان باعها او قرب منها صدقة عن رآيها جاز له على نية اللدائم لا لزمه

له متى صح معه فقد عليه. وان تركها في يديه ينتفع بها ايام حياته وصوتها
 فيما لو لم يكن لا يوفيه بعد وانه لو خرج والصوت في حالها لا يملكها له. وعسى
 في هذا ان يكون به او لان له تاخير. ولان هل المحقوق يمكن ان تقوم لهم
 الحق عليه فيقع منهم الاصطلاح فيما هو على ما كان لا يقدر الله ولا لا يقدر به
 على الوفاء في حال يكون قد انقضت على ما في يده فيبقى على حاله على طيبه. وليس في
 به ما يقضي به. والما لشيء على قوله يلزم له. فاما فيم وحده متى صح معه عليه
 او غيره ممن تقوم به الحق فيه فيما لا يعطيه وليس هذا في الحال لانه بما يمكن ان
 يكون في حاله وذلك على الله بعينه. وان وقع الالباس في طهره في النكاح الاضا
 اليهم فيما جازي وشيء او محسني لا الما يمكن كونه ولا يمكن فيسحقيل امكان كونه
 في زمان لان الفكرة الربانية صالحة لان يمكن فيها فيكون الاسرار الكهنة
 وان لم يمكن في الوصية على حسب طائفة ما وجوز له ولا الشهادة ونوع خلاص ليس
 عليه ان يكلف في دين الله ما لا يقدر على النهوض به لغيره والله لا يقدره في
 موضع الحق عن القيام بشيء لا يقدر عليه في نفس طال ان العاجز معذور في فصل
 الغفون. وعذره مولاه عن شيء لم يحل لغيره ان يلزمه آية وكل ادري
 ما في نفسه هذا لا يجوز غيره في هذا وغيره الا ان في هذا سعة له والضعف
 في غيره ما يلقاه به على شكره والنصب في مكابدة تقوله كما حاله عسره لان
 الفقه بعد الحق على النفس شديد وعسوان يكون كهذا المعنى امر النبي عليه السلام
 ان يرجع عن ترك قوم ذل وغنى فتقرب لهما على ان يمشي فيهما او يمشي منهما ولكن
 الصبر على شديد الدنيا وضرتها هو من الصبر على النار وهذا لان عذرا لا يخفى
 اشدد واني. فلا اشد لها. فليعمل بما هو صحيح وقوي فانه بهاد والله اعلم المتقوى
 وان توسع بالتوبة فاجزي بها على ما حاله فيما لم يمكن لا يوفيه عن الاداء في
 له ولو ان الله بعد ما لم يصح ربه ولا خرج وان كان ما يديه هو عين المظالم التي اهلها
 عازاد فيها وغامتها فان التوبة لهم المقصص عليه في موضع لزوم لانه كما طراد

بقي بعد ان في موضع الذي ينفرد فانه في معنى ما تلغى ويختلف في ضمان ما يكون من
 الغلة بعد الرجوع الى الله ان تلغى قيل ان يباح الى الله عما آو من قبل الله تعالى **فقال**
 بلزوم من قبل اليسر عليه ضمانه شيء وان كان التلغى كذلك فهو نوع لا يصلح له
 فليدفع الى كل ذي حق حقه بعينه ما يوفي به فقد عطف عليه في غير ولا يعطى
 احدهم والاخر فان كل واحد له الغلغرة ولا متى ظفر به ان ياخذ مما قد عطف عليه
 جهرا في موضع ما لا يمنع وجوز في الجهر وسر في موضع البهر عن الجاهل واليمنع
 له بالحق فظاهر الاول انه في علمه لا الغلغرة فكيف يجوز ان يمنح وجوز اخذ
 له على ما جاز الى الذي ذكرنا في ذلك فمما قد عطف عليه ما لا يشك فيه انه له وليس فيما
 يكون الغلغرة وفيما لا يدركه من هو ان ياخذ بذلك حقه ولا لمن في يده ان يعطى
 كل واحد اليسر فانه ذلك على السبيل • وعليه ضمان ما اصابه شيء قبل بلوغه
 الى العمل على العمل الذي يلزمه ويجوز له فيه وتسلمه فيه من ضمانه وما لا يقدر على
 تمييزه فمعنى في النوع ان يكون في موضع المساوي في الجودة والشرارة وشكرته
 بين اهله وعلى مقدار ما يكون لكل فيه والشكر كما ان صح فيما لا يكاد يكون من
 يصح فيما بينهم تسمية في الحكم والافعال الصالح بوجهه بدان له يمنح وفي موضع التفاضل
 والتخالف في النوع كذلك • فان عدم كونه وامتنع جوده فالغرامة في موضع ط
 التجهيم بالمثل الحق كل ذي حق فيه كما يكون عليه الا ان يقع التضييع على القيمة
 ويصير المفعول له فيجوز له ان يؤخر به فيما الزم من ذلك وغيره وما جاز له فيه جاز
 لغیره منه لانه في الحكم قد صالحه بالغفران لو يقع التضييع والشكر على شيء
 مما يجوز لهم وامتنع جوازه لا قبل ذلك لانه لهم فالاصل للغلغرة • وليس له
 وقبله ان يعطى على حلالهم شيئا من ذلك مما صح له فيه ولا لولا ان يعطيه ان ياخذ
 وان كان في مقدار حقه وروية الالباب في الشكر وان كانوا في حالهم عن حكم الذي
 في حكمه فان اخذ ذلك شيئا فهو ضمانه لشكره لا المقدار ما يكون له في حق
 فيه • وفي قول الثاني ان له ان ياخذ منه مقدار حقه ونوعه كالذي غيره مما

وليس له ما فوق ذلك لما قد صار في معنى المشترك في حكمه وقد بلغ الى مقدار طبعكم
 لديه او ما دون ذلك. وفي قول الشيخ ان لدان ياخذ ما فوقه بالصدق ان لم يبلغ الى
 مثال ما لا يفيد لاند ما يحكم به فيما صحت الشكركه فيها بينهم لا اختلاف ولا بد على هذا
 فيما يكون في النواحي او مما لا يصح في حكمه على غير ارضى كون قسمه للتشابه في موضع
 وان يباع ليقسم كذلك على مقدار ما يكون والحق لكل منهما في حال الجمع. ●
 وعلى رأي آخر يجوز قسمه لان يكون بالقيمة لان الدول اكثر في مثل هذا بذكر
 الا بالاصح في موضع جوده وان لم يصح ما لكل فبدا والقيمة له فالصالح والافضل
 والقول ما يدل عليه في موضع التحريم في موضع التحلل في خطه فانه مما لا ضمان
 عليه فيه فكيف يصح ان يرجع اليه كلا بالصولا بزيادة وقسمه يكون كذلك فيما
 بينهم. ● وعلى جواز ما لم يولد فيه وريده او غير هذا عن رأي الشكركه فيجوز له فيما
 يبقى الا على رأي وجاز له ان يترك دين وجده ويترك غير يد على رأي ولا ضمان عليه
 للعدل على قيان. ● وما حاز على يده جاز له ان يتركه فيما يمكن قسمه فيجوز في النواحي
 او الحكم لا يفي الا يمكن على حال او على رأي لا يحرق في موضع الاختلاف بالرأي
 في جوازه فانه في الصالح من يجوز صلحه يرجع له. ● وان لم يقع التراضي منهم
 شيء فما يجوز حكمه فيها وامتنع جوازه فهو غلو في ما قد جعل له رايه ولهم رايها به
 فان كان بالحرف حكم الجهر في العود والاصول وقيل لا يجوز في حاله وان كان
 في يومه لان يكون فيه الصالح على ما حاز وعسى في موضع ان هناك لما بين تنوعه
 ان لم يبلغ المشترك والواكفهم فيه العجز منه عن الوفاء بما حكمهم عليه في الحكم والقيمة
 المثل في العموم في موضع له ومداوا الشبهة لتعدد قسمه وعدم الاصطلاح فيه
 على ما حاز والمنازع وجوازه ان يكون كذلك. ● وعلى رايه بالاجماع او على رأي
 في موضع الاختلاف بالرأي في تعدد المصلحة فيكون فيه بالمرجوع منه في المسلمين فيكون
 على رأي ليست المال والمفقود على رأي آخر فيجوز حكمه ببدوه اليه فيكون في بدو دفع

به في قوله ان كان اهله لذلك على سبيل التمتع بالمعروف في كماله لا في التملك له
 والبيع لاصله • ولو اراد مثاله على رأي واجاره للمعقود على رأي واليخير
 الانتفاع به لعبر اهله • ويجوز اللزوم في خروج فية على قول في هذا الموضع ان
 يكون معقودا فلا تغد فهو له بضمائه وعليه الغرض فيه كما يلزم من مثله لا ينفك
 بالعقد على ما يوجد الحق فيه ما قبله من ماله • وعسى في جازية ما في خارج الجا بر
 والحوكم بضمائه ولو انهم لم يعد لهم الا ما صح في شيء من ماله لعبرهم ان يكون
 له العقد على رأي واجاره المذكور في موضع التمتع لا في موضع التملك لا بد له
 ضمان عليه وخطه فهو له على ما في قوله في ما بينهم قسمه فلا فهو المجهول
 بما فيه • ويجوز لفائدة في يديه ان يكون مضمونا عليه فيلحق معقودا على يديه
 ان صح فيجوز في الضمان على رأي في موضع ما يكون له ان يخرجه منه الكفونة حتى
 يصح ان يرا على قوله في هذا الموضع في حقوقه تعالى في حرج الدوي نفس المظالم
 او غيرها من الحقوق • في قوله ما على قوله في الحكم وتعد حاله اتفاقها في منزلة واحدة
 ومن ان كانا بالنصف في ملكية فافهما انهما حتى اقتضى عادة حكمهما في موضع
 الذكركما باسمهما ولا باس من لوقا يتد ويعده على يد القرب ونفسه في نفسه
 فكل من ذكره بصدقه لوقا عليه وقلة فهمه • الدلالة فيما ارى وان اذ كان كذلك
 لا في حيل لو ريد الوفاء في عقلنا او يقلد به على ما جاز في النصوص في
 العموم والخصوص في رواية على يد النصوص في الذي يباقي به لاهله فاعفه فان
 التمتع في هذا ويسمى على سبيل قوله • بينهما على حال في موضع لزوم
 الضمان عليهما وان جاز في الدالين الى ان يكون عليه ضمان فية لانه في معنى
 ما تغلف ويكون في يده لئلا يعرف فيجوز له فيه ما جاز في مثله فان الضمان
 اصح لان عين المال قائمة في يده لم يخرج بعونها فهو في ضمانه لا هله
 لان عليهما ان يردا اليهم على ما يوجد الحق في ذلك فية ولا فهو في يده على

اصله مضمون لا يخلو فان عجز ان يعطى كل واحد حقه لا يغتلاط حتى لا
يقدر على تمييزه وطلب كل واحد له قسمة قسمه وتقدر ان يكون بائوت
او اكمل الى القيمة و عدم عجز من هم به او امتنع جوارحه لما منع حقه ثم تجرد ان
يدفع اليهم حقه فصاعدا على طه عزلة فالايوف **ر**سه او كان ذلك على عمل فهو
كذلك ولا يبعد ان يكون له وعليه عهده كما يلزمه في الحق لبقاء العين في
مضمونه فيكون في معنى الحق وضمانه وانعده ولم يرد عهده لوقف بينهما او فعلا
الموضع على اي فيدان صح لا فيما اتلفه من يده قبل التوبة فاذ عهده وحاله على
الدينونة بالحق لا بد ان فان الوقف بينهما ظاهر في هذا في ذلك لئلا بعد الضمانه
لا يرجع على بقاء فيها بنفس التوبة وعدها الى معنى الاطاعة غير ان ما قبله كان
اشبه بالحق في النظران صح **و** في قول ائمة الدين ليس عليه بعد التوبة ترك
ملاني يديه فهو على نيانه ولا جاز على في الجاني وواجب ان على طه **و** العوض
والاصول غير ان على حال الله كماله الغيب **و** في اصله وكله والحاد وماله من ضمانه
في دين الاسلام وعلى اي في موضع لزوم وكيف يصح جواز الوقف بينهما لمن مده
حق في بيان الوجود به وان بدا عليه في زمان الى لا رها ولا حلالا لهما ط
معلولان لعدم واحدة لا غيرهما فيها **و** ما صدق على احدهما في العوج والحكم
صدق على الآخر منهما وجوز لان يخرج فيما صار وهذا في ضمانه فله من يمد غمه
ثم يرجع الى الله تعالى عن ان تجزئه في التوبة فيمدها الى الله على اي فيمدها
يصح اياه فيوجه اليهم الله في اصله ثم فهم بدافع عجزهم ويكون لهم الخيار
فيما بينه والغير في موضع ما لا يمكن لهم ان يرجع كل واحد منهم طه بعينه **و** لا يشك
حتى لا يقدر على امتييزها او غيره **و** ما كان منه يده **و** على هذا امر به وكان
يشبه فيما بقي في يده او اتلفه وبعد التوبة لا على طه يجوز ان يكون عليه ان
يوصي له في موضع ما يكون لهم الخيرة فيمدها وعسوان يخرج فيما اتلفه على الجازله
واكلا وتوفيقه فمن يجوز له اوابل نفسه ماله من لفقه هما صاعدا على قول

وتخرج فيه واقتصر على التوبة فيما صار له على ما جاز له والاراي فيلحقه
 معوا الاختلاف في ردها عليه لانه قد كلف ما يختلف بالاراي في صحة البرائة
 له به وبالرخص فيها انه ولزم عدمه بالاجماع فهو على هذا قوله وما كان كذلك
 تتبع الخالص • وفي هذا ما يدل بالاعتناء على ان لا بد له وان بوصي به على قول
 ولا يخفى الانتفاع به لغير اهله ويذهب في مثله الى انه حشرك حتى يصح اربابه
 او ينفق كذلك وان ينفق بنفسه قائما بعينه فلا يرجع اليه عما صار فيه والاعمال
 عليه حتى يرضى الى اهله على الزمة والاراء جازله او يجعل اربابه فيكون والجحول
 فيجوز عليه الذي ما قد جاز فيه وعسى في الاصول ان يكون في التركها ورفع
 اليه منها او يبالغ اهلها ان امكنه فخرج صدق في الخالص منها ولا فعلى الى
 شهاد على تركها ما يكفي في مثلها ولا بد منها في موضع فالاي في ان يبقى في اهله
 لغيرة فيه حجة له على اهله باليد ولا فهو والحرج خوف ان يؤخذ به بشئ بعد
 الترك في الحرج فيكون عليه الرجوع بالتبصر منه على ما جاز له قبل وقوع ذلك
 الشئ عليه وليس العوض كذلك على هذا التوضيحها اذ هي ما يخشى عليها
 فيه ان تذهب على ذلك ضاعا موه في هذه مضمونة حتى يخرج منها الى اهله
 على ما جاز له والرجوع فيهما مفادهم وكفى • وفيما جاز له فيلحقه معنى الذي في
 لزوم الوصية بعد هذا على الصفة طالفا الوصية لا بد منها • وما بقي في يد من
 الاصول ان لا يعرفه في الجحول في جوار فيها بعد المنار الحرة وسوء دينه على
 الوجه الذي يحزنه والتوبة في موضع التمسك والكل في الخلاطادان به والحرج
 في حرج الاسلام ان ينفق على نفسه وعلى عياله فيسكن كما يلزمه وليكتسب لافي
 اسلاف على ارض ابيه في الغلات والثمار وكل ما يكون لهم من ارض • وليس عليه
 ان يخرج لغيرة وسكنه ولا ما في يده على ما جاز له وشعرة او غلة وارض او حقل
 او شجرة الطاعة على فوق فانه مما ينبغي له فيما ان ينفق على مثله وان استظهر
 به لوقت اخر لا على التمسك له فلا بأس • فالمراد منه لغيرة ان يرفع عنه نازل

منه بد في الحال الماعنده والمالك على نظير ان صحح والا فالمرجح به في الاش
ان ليس له الاعتداد بحتاج اليه ولكن يلزم مدعوله او يجوز له فيه تسند لاغورها
والزيادة عليها **هـ** والمرتبة في يد بعد فلا بد من منع مثله وتنازل جازله
وتنازها وغلاظها ولان يسكن في المنازل وليس به نازل لا يبطل عن يجوز
له ان يسكن معه لمع في الساكنة جزا وينزل عنده الا بالاضى حتماه او ان يخرج
فيها اي نوع المراه والنزوح ولان بمد يد المارة بعد غيره من العقار **الاعين** **هـ**
في واسع لانها لا معلوم فالنزع لوارعه ولان يدفع عنه فممنع لانه لا الغيرة
الا ان يكون فيها قايما بالعدالة المسلمين فليس للعدان نزوح فيها الا باذن فان
فعل منها بالعدالة لاغورها فان اكلها واقي فيه ما اشبهه وشي ما تلفه
اعجبني ان لا يخذل مدعوا وكذلك فيما يكون وتنازها وجميع غلاظها الذي طال
اصلها وعسى في بيعها الامير المسلمين في تقوم الدولة لعدوها ان يلحقه معق
الاختلاف في جوانبه لمعق الحاجة التي عنها في موضع الحفاة على الاثر الضياع
واستيلاء اهل البقي عليها **الآن** في نفسي وجوانبه **هـ** ويجبني ان تترك على حالها
فلا بعض لشئ منها بالبيع فتذهب في الحال وراي يودي الى ضرر في المال **هـ**
ان اخطى في دينه وفعله على اي من اجاز له لانه موضع ماري واختلاف بالري
وكذلك يعمل فيه بما يري وليس العوض في مثل هذا كالاصل لان من في يد
توقيها واستحقاقها الفقير فيما جازله ولان يبيعها البغيا او ليتنفع بها ثمنها الا
انه ليس من علمها ان يعينه في بيعها على هذا لانه ان يتنازعها منه فمدفع اليه الثمن
وقيل لا بأس بها والثقة لانه في محل الدابة **هـ** وعسى في جوارها بالبيع من يجوز له
وفي دفع الثمن اليه ليقوم ان لا يبعد في الصواب في النظر على الدينونة لما لم يرد
لونها من صحيح معدون في بيعها ولو يبيع معها فلا ترجع اليه في هذا **هـ** **هـ** على
ويملكها وشي منها ان يوصي به في موضع ما يكون على بقاها في يد مضمونة لاجلها
على حاله لا ترجع منها في اجتماع او يري جازله ان يعمل به في اصل او رج الاصل منها **هـ**

وجميع الغلات **●** والثمار والارض والحوال ولبنان الخيل والاشجار والعروش
 والاصول **●** وان كانت المتولدة منها فاتها غير هال وهي الزوج واشتهر بها
 والكثير المزروع كدرة وهذا النوع **●** وتكون فيما يلزم من الضمان شئ منهما لفساديهما
 كما تقول في اصله فيما يجوز عليه او يلزم فيه فهو يد لا يحق في حكمه لانه يدك **●** منذ فاق
 يخرج عنه **●** وليس له ولا عليه شئ مما في يديه ولا فيما تلفه فلزم من يدان يد فعد الي
 مدعيه حتى يصح معه عمله او الخجة الموصلة في حكم الظاهر **●** دعواه فبدر الد
 فلاه الا ان يكون فقرا فعسوان يجوز له في الواسع على شئ من الخالص في دفعه اليه ان
 كان كما يدعي في ذلك لانه هو كلفه وليس الغني كذلك حتى يصح له ما يدعيه في **●**
 الحكم او يطعن في قوله او يشهد له في ذوى العدالة شاهد فحوز له ذلك في **●**
 الزوج على الاثمان مع الدية لانه مما يلزم من يد مدعيه حتى يصح معه ان لا يغيره لا في **●**
 الحكم فانه مما لا يصح حوزته فيه الا بحجة تكون في الظاهر حجة له وعليه خبره او تبينة
 او شهرة الا في الاثر على حاله **●** وصرفه فمن يجوز له او فيما جاز منه على اي من **●**
 اجازته او يد من دفعه اليه لا يجوز له ان يدفع اليه بدعواه حتى يصح له ولا فلا **●**
 جواز لها في شئ والاول في الاصول ولا في شئ والعرض لانهما في معنى الدعوى **●**
 كما اسلفنا في بينهما في هذا فيما جاز فيهما او لم يجز **●** وجميع الحيوان حتى **●**
 العبيد ونوح الانسان على هذا فيما يجوز فيهما التوقيف لا عبا لهما والبيع كهما **●**
 لتوقيف ثمنهما على هذا الذي هما انك هذه المتزاة وانما لهما لهما لانهما نوع **●**
 والمال فكيف يجوز ان يمنع وجوز فيهما او في شئ منهما اعلى من اجازته في **●**
 حاله لم يكونا والاصول كماله **●** ولان كان العبيد ذوى العقول فاتهم **●**
 اشبه شئ بالانسان في هذا المعنى على ما يبين في فية فاقول **●** والذي يكون **●**
 غلة فيه او يلزم فيهما من قيمة او ضمان كحدث في شئ مما يلحقهما او يكون **●**
 واكثره كدرة على استعمالهما ككله تبع لهما ويجوز فيه ما قد جاز فيه **●** فان **●**
 وق فيمن يجوز له على هذا الذي جاز وان وضع في مصالحهما وانما القصة **●**
 او طلب

او جلب نفع لم يخرج جوازها والذي اذا كان له الاستيلاء وضع في الشيء نفسه
 فذلك لازم به او كان عند اليد ان يكونوا الكف فبعض ان يجوز في بعض الغيرة منهم
 والآفلا حوان ان يوضع مال هذا في مال الاخر وعلى رأي فريده **في هذا الى انه**
 كسبت المال فهو له وعلى رأي غيره من امير او يقوم فيه بدلا منه حال عدم **جماعة**
 المسلمين ان يوسعوا او لا الله بما يكون لهم فيه او يجوز لهم منه ونفقة او تزويج **له**
 ان يستعملهم في المال عاجاز والاعمال وغيره ومصلحة الاسلام وغيره في الايام
 فمن له حق فيه فليس له او يجوز له القيام به وعلى رأي من ذهب في هذا الى
 المنع الانتفاع به في شيء فاما على حالها الا انه يحجب في سائر الجوانب على هذا ان
 لا تترك هائلة لاساق ولا واقف ولا ائيد ولا يد اذ لا يكون عليها كون **النسب**
 والناس في السباع فاما بقدر عليه منها في ان تخف او تباع كرها **واقان**
 ياخذها وكان واهل الفقهاء على معنى الانتفاع بما يكون منها الذي عونها من
 العلف والسقي وغيرهما فاما احتياج اليد ولابد منه كذا فان كل الدور لا يخرج
 الصور **والذي ان لم يمكن اخذها على معنى الاحتساب في منظر**
 لمن فعله فيما احتاج اليد وشيء وذلك ما يكون منها فيما احتاجه وشيء لا تدلها
 منه وغيره ينتفع بها ولا شيء منها في شيء فان في فقتها شيء فهو في يده
 لو بها فانها لا كالعبيد لانهم ممن يقوم باوهم فيقدر على تكسب في المعاش
 وغيرها فاحتاج اليد لنفسه في دفع المضار عنها وجلب المنافع لها **والا**
 منهم بمنزلة لها واد عليها في الضعف عن القيام باوهم من قبله الخيلة فيه
 في النظر في غيره ان يلحق في المعنى فاما فيكون كره في يجوز عليه ما يجوز عليها في
 الحكم والواسع فيه **و** وعلى هذا من ترك التعرض لهم شيء في التوقد والبيع
 فالمعاملة هم فيما جاز لا يمنع من ردها بالعدل في بيع فيدهم وشرك او عمل الشيء
 بكونه او اشتهرهم لانهم في معنى المتروكة في طه ليدل على شارب ضربة او
 المنع من حوزها في حال لانهم من حواضير القضية **والذي في على دي بال لاند قايودي**

في المال

الى اهلاكه فاني سمعت ان يجوز فيهم ذلك **●** وفي الحديث عن النبي عليه السلام لا
 ضرر ولا ضرار **●** وفي الاسلام فكيف يجوز ان يصح جونه على الخصوص من غيره
 في طوله الا الخطيئة منهم تقتضي اجازته فيهم وان ما نوجوه كذا فالعامله
 طوعا على هذا جازية **●** وروى في الترمذي حال جونه الى من يلزم او من لا يلزم
 فانه لا او في ذلك ولا في الا على اي ويلزم في البالغ على الكون بعد الطلب **●**
 عن النبي فيه لانه على خلاف في قوله لا في جواهره وعسى في هذا ان يكتب على
 بالاشهاد وعليه لا يقوم باوجه كصغر ورض او كبر او لعدم عقل فيه فانه
 ما لا يمكن تركه ان لو كان له يقع فيه لانه وتسليمه الى الضياع مثل الدابة التي
 يخشى على راحها من ضياعها في تركها او هلاكها **●** ولكنه انتهى الى ان كره الى
 ويقوم لعدم مقامه كوني تمام فيهم ويقوم بهم في موضع جوازه اذ لا يجوز ان
 يتكرر في العوي والجماعة على الممار على كذا غرض **●** فان لم يكن للديت
 ما ينفع منه عليهم وان لم يكن في جواهرها منهم دين على تمام حتى يستغفرها الا انما
 وغيره مما يلزم بهم يجوز البيع فيهم لادائه فان عثر على ذلك لم يكن حذرا لان
 ينقذهم اهلكه ما قدر على في العاجز عن القيام باوجه له في القادر على
 ذلك فانه ما يجوز تركه في الموضع الذي اخذه منه ان لم يخف على تركه ان يلحقه ضرر
 في نفسه او فيما في يده كونه طاله ولا خفي طاه من له فجاز فيه حتى يجد اليه سبيلا على
 الوجه الذي يلزم به في بيع به فيما قبله من الغيرة وتبعه في نفسه او في طاله فيكون
 له في بلغة اليد وجدا لخلص على قياس ما ورد به النقل في الشيخ موسى على حمد الله
 فيما اورد في قوله اخذه له كغيره باوجه ما خطا بغيره ان يتركه الى الموضع الذي
 اخذه منه **●** شاهدي عند شهادتها على لسانه ولا فرق بين ان ياخذ له غيره
 على ذلك ولنفسه فيصح ان لا يغيره وغيره من خذه له باوجه وكذلك في هذا عن
 غيره لانه يكون له على معنى الحساب **●** كونه في موضع جوازه لمعنى ان يكون به
 غلطه فان تضمنه العقل قوله في موضع العز عليه من الضياع قبل ان يبلغ الى

افعلة لا في موضع الخافة على نفسها واطاعوا ظهره او طاعوا قبل بلوغه كبره لانه
 روح وبان طاع في يجوز ان ياتي بها على قدر حاله • ولما يجوز فيلزم مع الاوراد
 في بلوغه لامع الخافة ولد باس روح القدس من يكون مضمونا في يديه لامع العجز
 فان العاجز ولم يوج معذرة حتى يقدر به او غيره من يكون له في منزلة الخافة فلاجل
 هذا ودرناه شرطان في زومه وجوبه فيما حلف في هذا لا يصح في طلاقه لا على ما
 ذكرناه ونقيده فيما افدناه ولولاه في ضمانه على طرية لزوم الخرج به الى الموضع
 لمعنى خلاصه في ذلك البلاء اوج به ولله عليه وعلى شئونه كجوانه من يكون العبد
 حارس له القدر على البلوغ الى زومه وهناك في الغاييب على الركن في القطع فانه قال
 يدري لانه والغيب فاني يجوز بقطع به فكانه في يمينه كجوانه مما يحلف في حوزته
 فيه على حد ولعل ان يكون الابل قس والبق فيهما يشبه ان يلحقها والبق كانا اقرب
 والغنم لمعنى الزيادة في الخافة عليها • وهذا لا يدري في جوانه مما يختلف
 في اوجها بالمواضع في عددها بالسكن وزوها وامنها وحقها بما يكون والعقد
 المخوفة وبالاشخاص في زومه وجوانه للاختلاف طينهم في الاحوال التي نفس
 على حال فانه ما لا يطلب في زومه ولا في حوزته في احد البشر • وعلى هذا فينبغي لمن
 لم يمتثل ان يقوم فيه على ساق الاجتهاد في النظر لنفسه في اوج يبلغ ما قدر خلاصه
 بالخروج مما دخل فيه فله من غير واهن في لازم ولا مقصد في تادية والله يعجز
 العباد وللادين عايس لم ان يدين به ولا ملزم نفسه بالادب لزمه في الحال او على كل
 حال فان ذلك على الحال له في شئ ورد بين الله • ولقد جاد في هذا ان يكون معنى في
 الاطمان لا الحكم لانه في ضمانه فهو على يقين مما اقر فيه فله من وشك في بلوغه
 الحاطلة للوجوب في الحكم لربه الله وضمانه ان لم يكن فيه على يقين من عمله ومن يكون
 الخافة له به معه فيه فصيح في خلاصه مثل هذا لانه على معنى ما يخرج في الاطمان
 الشك في رساله بالموضع وتركه به يسلح الى ربه فلا يضيع قبل وصوله اليه ومعنى
 الحكم لانه لا يكون الابا حقته وليس هذا سباب الصحة في شئ على طرية في

على حاله فما يجوز ان يكون اعليه **ق** يصح كما لا يخفى فيه • ولا بأس بالاطمئنان
تدرك واسع الاساس كبير وقد يسمى عليه من الدركين طالع من وجوه ما مانع
بالحق او يدفعها من المعاضات في الحكم **د** افع بالعد في شيء ويكون هو الاول
به منها عمو في هذا ان يكون كذلك • واما قرب المسالي في ذلك وهذا فيما يلزم
انها الاشياء في هذا المعنى لا في الهم ولكن في الضمان ولزوم العرف في موضع
لزوم وطحا على هذا وله في الخلاص حارجا على كونه ولا نهما فيه سواء لا فرق
بينهما فيما يترجح الخطا هذا في قصده وتعدى ذلك في عدم وكيف يجوز ان يصح
في غير المأمور وقت يكون فيما بينهما محقق وعسى في الذي يكون واخذه له **هـ**
على سبيل الغفلة في دواعي الدلالة به لشيء ان يكون كذلك فيما اعلم بما لا يحق
الضمان على ذلك **و** والقول في المحسب على حسابه في اخذه لغير غيره او كشيء
والله لمعنى الما لا به حفظه لزم خوفه عليه في احواله ووجهه عليه في طائفة مما
يختلف في ضمانه حق بغيره اليه والى موضع يان فيه عليه في موضع جواز فكيف على
غيره من السهو والغلط انهما الاشياء شيء وبالسر والغصب في لزوم الضمان بالمعنى
وان اقر قاضي المأمور فيما كذلك فيما ذكرنا في المخرج كونه بالعد لمافي يده يكون
على هذا **باب** **ح** في المكين عرفه في حرج به منه على الوجه الذي ينبغي في خروجه ان
يكون عليه شروط لزمه ما لم يرد فصار في حنطة على هذا لزمه فيه امانه او في
ضمانه ان كان توسع في طول اداء العيد او لا يقوم باو منهم وليس له قيام او في
هذه الحيوان او في شيء من بل في موضع لا يجوز له ان يوجه الى الموضع الذي اخذ منه
بما جاز له فيما لا يدري ربه منها من التوقد لها او البيع ليوق منها فيجب في العيد
وطريق الاحتياط في هذا ان لا يكون الدعي يومه على تسليمه وان جاز على غيره فان
هذا مما حجه فيه خوفه عليهم ان تحرقهم المضرة شيء من اديا بالتقصير في غير
لغلة لمكانة في نفسه ودينه فاني اكون مثله ان يقر بواحدة كونه او لكن بالضم
موصح منه ولا رضى كصبي ولا لمن لا عقل له • واما المخرج والضمان في البيع **م**

الى و لا يجوز له على حال فلا خطية لم يتركه ما جحد له في الورع لان المسقى الخمر اذ
 بل الزام فيه ولاد في الدرس على رعا الغدا ما يجوز له في الحكم او الواسع وعسى ان
 ان يكون الادب مع الاعلى العبد الحيواني في هذا ليس على امر في الورع وظهر اللان
 يخص في شيء منها في حال ما يقتضي كون الخاف عليها او شخص في حال ياتي باليسع
 فيها والواجب النكال فيكون كذلك على هذا وتوفيق العبد واليسع كتوفيق الثماني
 حين على الدينونة ما يلزم لا فعلها فان ظهر في شيء منها لم يرد فصح بالبينه او
 الشهرة او الاقرار من تجوز اقراره على نفسه بالملك في مواضع جوارحه او على
 موضع ما يجوز له ان يقضي به فهو له فيرد اليه ما يوافق في يده فانه لا شيء
 على ما امره مسلم واولادها والابنة بعد اليسع والتوفيق فهو تبع كما لا يكون
 حذافان له في القهقهة كما كان عبدا • واولاد الامم والملك مثلها وتختلف في
 اولادها والحد كما كان التوفيق على شرط الرقيد لادله فيها في ثبوت وفساد
 فعلى قول من يحرر فيثبت له نعمتها وعلى قول من لا يحرر فلا القيمة فيهم وليس شرط
 لهم احراز قلوبهم الى القيمة مع الصداق • وليس عليه لزوم بعد صداقها شيء
 على طاري وان صحح في ان على هذا الذي فانه لا باذن فهو في هذا العبد وان اتم له ليس
 له في اولاده ولزمت غيره شيئا من ذلك في اعتد • ووطأت على هذا واولادها وقبل
 ان يقضي به فلا شيء له فيه عبدا كان او حراً ولان يرجع في عيني له على ان يلغى
 عليه او يكون في يده وعلى الدافع ان يجهد في حقه على قول من يحرر غا طلاق تلغى
 عليه بالمثل والقيمة ان لم تعد على حقه اليه وكمر يرض بالدفع والحق ان يثبت على نفسه
 لمن في البايع كذكر في اليسع • وليس عليه فيما نزل على غنمه لانه ما الى الاطلاق حاز
 له على هذا الذي فلا يراه فيه • وعلى المتناع له او المذبح اليه على يجوز لهما ان
 لا يبايعا من مرة الى رتبة بعد ان صحح معه اذ ليس له ان يمتنع وتسلمه الى صاحبه
 له الابعة تمنع وجوارحه في الحال حتى ترفع ولان يطالب على حقه ما لم يورده
 فيه من رافع ولا طلاق ولا بايع ولا يمكن له ان يترك في الطالب على ما له وعين طاله

الاصح معدن شيء ينسحب بجوزله وعلى كل من هؤلاء في حال ان يكون النصف
في هذا لصاحبه ونفسه **والله** فان كان المشتري له قداوى عند البائع فادرك
عليه واخذ بالحق من تحقده بل يدرج به على البائع فكان عليه ان يدفع اليه
غير فائزانه على ما سلم فيه فان البائع ليس عليه من قيمته الا ما دفعه على حال
صار عليه من ربح او خسرته تقتضي القيمة **الحق** وكان من غلظه في كل شيء
على ما جاز له من ربح او غير ذلك الضمان في العيد والحجوان وقيل انها اهل المبتاع
او اعطى لها على هذا واعنا وغيره فانفق وكسب **و** على قول لا يدري على غيرها
غوا فلا رجوع لهما على امرها في شيء منها وعسى ان يكون للخيار في ترك
الشيء وان ينفذه فيكون له ما جاز له ان يتركه على القيمة والافلاطون عليه
والابعد **الصواب** في النظر على قيامه ان لو قيل لا رجوع فيما لا رجوع فيه لكان الامر
معنى في سبيله فانفق في ما جاز فانه يجوز في الذي ان يلحقه وفي هذا ما لا يلحق
فيما اعتقد لازم وفي تطوع على انه ما يخرج فيه الاختلاف فانه يتركه في الامر ولا
يجزى فيلحق امره الذي لا ينفقه عنها في كفارة الظهار وانها في عليه بالوطء على
ذلك ولا رجوع على قيامه معنى ما يخرج في هذا الذي اذا صح **و** على قول لا يذهب
الموت في قيمتهما للفقراء فالبيع باطل والعطاء المصحح والتزويج فاسد والعقبات
ليس شيء لان في ملك الغير فلو يجوز ثبوته فيصح وعلى فعل هذا لهما او في
شؤونهما الرجوع فيهما والفدية فيها اعماء وهان **والله** في محل الضمان كما
يلحقها والتلف والنقصان فان الزيادة لهما والنقص عليه فان لم يذكر
ردا فالقيمة كما يكون له في حين ما يفي في الحيوة والافحين الحيين او يوم
الفصل في العين من اوق الثمين للذ عليه افضل القيمين واصح والا فاما
لقول فيه الى الغارم مع اليقين او يرد ذلك اليه فيكون له عيده ومهما لم يرد
الغرم فوقع ارضى على المثل من الشرط جازهما وعلى المشتري او اعطى ان
لا يمتنع ولا بعد قيام الحجة عليه بالتمسك لا بالرد على فان ذلك ما لا يمتنع
عليه

عليه فيما صار على خلاف في اليد وان كان ذلك منهما مع علم بالاصل فيها ملائمة فيهما
في ضمان العين وهذا سواء في الذهاب مع النقصان لان كل واحد منهما ما خذ به
على الاول فانهما اياهما خذ ان على الزمان في هذا الذي وقيل في الشيء نفسه واطل
لا غير وعلى كل حال فان يوجد اما قد لا هما على ^{الزمان} في حين هما اهل لذلك ويكون هما
بينهما على صنفين وان اخذ به احدهما لم يكن ^{في} على الاخر رجوع فيما به يوجد ^{بشيء}
يكون عليه لانه للشيء الشركة فيما بينهما في ذلك كما كان على منهما اما كان منه ^{في}
في الاول على هذا كما يكون والثاني فهو كما كان منه به فكيف يصح له فيدان يرجع عليه
كما ذلك فيما يكون لمزومه وقيل ^{المشترى} او المشتري وعقودها او قهدها او ولدها
ليس له ان يرجع به على البايع ولا للمعطي في هذا ولا فيما يكون غلظه وان كان مما لمحقه ^{معنى}
الاختلاف في لزمها عليه فان ذلك يكون كذلك لان لو اخذتها اللذان اخذ بزوجها وهي
في يده او بغيرها بعد ان اتلفها على هذا وعلمه فان ما ليس له ان يرجع فيه عليه ^{لانه}
عما اصابه مفقود به وفعله الذي يلزمه واحدا الضمان في مثله وقد اخذ ما عليه فلا
يرجع به على غيره ولا شيء منه فيما ^{علم} وعلى العلة فيما بينهما ان لو قيل فيما يكون
على البايع او المعطي بالذي يكون فيه ^{بشئ} المبتاع او المعطي انهما اشترى كان فان
الاول فهو فيما بينهما انصفان وان كان مما يوجد باكثر فانه فيدان يرجع عليه
لنصف حتى يؤد به اليه بعد ان يسلم اليه بالعدل لم يعد له من الصفات في الذي عا
يجوز في هذا ان يلحقه ^{طريق} القياس به لغرض مما اشبهه في الصفات عليه
مال الغيرين وعلى ثبوت ان صح فيكون على الثاني منهما ان يرجع عليه فان ذلك ممل
بالاداء بعد الصحة لا بالادعى حتى يصح والا فالكامل الحق عليه المستحق فان
سلك لم يرجع به على الاول ولا بشئ منه اذا ليس ^{لذا} بعد التاديب وهذا لا يلزم
على موصلا لحق ^{فان} المستحق ان يرجع عليه بشئ مما يؤد به ويعد ^{فان} الممل
فلم يصح له ^{لانه} الاداء وهذا لما لمه فان عليه ولكنه لو رجع ^{في} اخذه منه
فانه مما لمه ان يرجع اليه وليس له ان ياخذه وتبين في واحد ولا في اثنين ^{لان}

حقا واحدا وقد استوفى له عمله فكله يجوز له والثاني بان حقه ارضي
 بهذا الا يجوز له لزوم فيها التلويح **دين** الشك والافكله سواء وفي هذا لا يدل
 على انه خارج به الثاني في شق وهو الخرج كما لا يندفع واحد فالاول عن
 الثاني لان الاول منهما وان الملك الاول كذلك لم يكن له ان يطالب الا في شق ^{منه}
 لان في رتبة كماله بركة كما والافلا يخرج الثاني عما يخرج به الاول وما يلزم فيكون
 عليه من انهما كان خرجا في تاديبه وادبها او شق حتى يورثه من يلزم له
 بالعدل او يخرج منه بوجه اخر في الحق يكون له به بركة في اجماع او يوجب له العمل
 به ^{عليه} وما صح فيه الذي جاز لان يلحقه معنى الاختلاف في شق وبركة الثاني ^{عليه}
 هذا جاز لان يلحق الاول في هذا الموضع فكان كذلك ولا يخرج له ذلك لانه
 في لزومه واجله في الاصله هو كذلك فاعرفه **•** وان لم يكن يعلم فيما صار اليه
 او العطاء ويدينه كعمله فيه قبل الاخذ له حتى اخذ على طائز له واخذ في ظاهر
 الحكم ثم استحق منه بعد ذلك كحق فلان يرجع عليه بالثمن الذي لمده اليه والعتلة
 بالضمان فلا بد فيها على احدها اللب البايع انما اتلف الاصل الخسرة والمشتري
 اخذها عما كان له فيه والاسباب على طائز له في له بفهمه في ذلك **•** وفي قول
 ثاني انهما تبع الاصلها فهي لم تكن له فلو رجع المشتري على البايع فيما يورثه
 عطا له بها كما يلزمه بدلائلها او هي كان في يده بعد فانه هو الذي اتلفها
 عليه فلزمه ذلك **•** وفي قول ثالث انه ليس له ان يرجع عليه فيها اللان يكون
 قاله في الشيء نفسه انه له او اوجه بيعه **•** وفي قول رابع انها على وان تلفها
 وله عانا وغيره على انها فان وقطاعه بالذي عليه فقد كفي وان زاد فله وان نقص
 فعليه وليس له ان يرجع فيها على البايع ولا المعطي وانما لان يرجع عليه في
 الثمن لاني غيره **•** وفي قول خامس هو له بالضمان فلو رجع المستحق فيها على
 البايع او المعطي فانه هو الذي اتلفها عليه **•** ولو رجع المشتري عليه بالثمن
 الذي دفعه اليه اللان يشترط عليه المشتري فانه يرجع عليه بالمثل او ثمنه

يوم يترج على قول من يحزنه فيرى ثبوته • ولا فليخرج عليه بالثمن على قيام هذا
 المذهب في الراجح لانه يكون على ثبوته في ذلك كما المتعدي في فعله لان التعدي على
 الغير في طاله وغيره ليس شئ الا ان ياتي فيملا عن رضوا ليس • وهذا كما انه على
 هذا الراجح كذلك في فية على ما افاد بالمعنى كذلك في شأن الاختلاف على البيع ولا
 الشرط في العوض في الدفع او كان على البيع الا انه لم يسل الثمن بعد وما اشبهه
 لم يرجح فيه بشئ وذلك في فية ما عا وغر وانفق وكسا وفيما استعمل في الدفع
 او البيع والشراء فيكون على ما مضى في الاختلاف في لزومه وجوبه بالعطاء او
 البيع والشراء فانهما في مثل هذا على التسوية وان لم يكن من بينهما شئ مما يلزمه
 ولا شئ مندهما ما يكون له في الجرح فلعله ولا عليه بعد رد العين على طاهي به كما
 يلزمه وجوبه في شئ والغرض ولا على المعطى ان يبايع على قول من يرى الراجح ولا
 على اعيان يذهب الى المنع وجوبه لانه مما لا يكون بنفسه العطاء ولا البيع وحده
 دون غيره مما لا عليه في العودات فيه الموجهة لوجوبه في حال اداء ما فيه
 الرجوع وقد رجع فادى ما قد لزمه فاليكون له او عليه زيادة لشيء بعد عود
 يكون منه فيملا او عليه في المداة فاعى في ذلك فاعى في العمل في الذي على ما تفيد
 اقوى فيلزم لاهوط سبيل او تستعمل الاحوط والمعنى في ذلك الحاجة تارة وهذا فيه
 يكون في شأنك طول طانك بالاعتناء والعمل بها مانع بالحق لغيره كذا ليس كذلك
 الراجح ان تقضى على خصم شئ في رجم • فان لم يرد فيه الحكم حال الزوم كذلك فانهم
 وقوى بحول الله لا يكون في قدر طان في الموضع فيما لا مظهر في بلوغ اطرافه لا تساع
 اكثافه وطول اوصافه • حواله لا يملكه وتقسيم هذه الوقوات بالسير فليخرج
 بالقول الذي يلزمه تبعه في حول هذه الاصول في غير مضرة انها التحقما فتكون
 مثلها الا انها في حكمها تبع لها في كونها في اللوازم في الحقوق ويجوز فيها ما
 جاز عليها وان جعله مما يحتاج اليه والمصالح لنفسه ان لا تعوى في الاختلاف
 بالراجح في فية له ولا ضار به وان كان في مضرة اصلح بدوافسه منها وما

اتلفه جازلان يصلح به مثله فان بقي صلاحه شيء والفضل فهو لمن يستحقها بما عد
 وعلى قولنا **ذهب** في هذا الزمان ليس فيه الا القمعة فيما احدث فيها وحدث يلزم
 به وفعله الغرم فليس له الا ان يتخلص الزم يتخفها وعلى قولنا وجهها الزم الى
 يقوم بها بالعدل والامانة ويكون على وجهه في مقامه وفي بيت المال على سبيل العا
 حاله جوده او يوقفه على العتق او صدقة تكمم به او يكون فقير فيدري نفسه ما لم يده
 على راحة اجانه له على نية الخلاص لمن له بما يلزمه في وجهه فصح معه او يبقى في
 ومقدار ان ياب له به حتى يخرج منه المدة او يحضره الاجل ذكره في موضع به
 اذ ليس منها ما يملك على وجه القضاء في الظاهر والجزم او ان استعمل ما يمكن
بجان وعلى السبيل في هذا ان يوصى به على ان يوصى به في الاجماع والذي على ان
 ويلزمه في الذي ان يوصى به كما لم يملك في ينفذ به في فان الذين في موضع
 الذي حله ومان الذي في موضع الذين كذلك فان طاب على غير وصية فيما لم يده
 ولم يوصع عليه في ولائته شيء في طاعة امره ولا حجة ولا بيعة ولا شهرة فتدبر حاله ولو
 كان في يملكه في الحرام والكسب في الاجتماع فان حكم على ظلمه المعلن في ميثاقه حتى
 يعلمه ولا يملكه حتى يمشي به من يري ويجوز ان يوصى به حوله غير و ليس عليه من علم
 العيب شيء كحل الكسب في الغنى فيه شرا واحكامه قطعاً وان يوصى به فله من و لو يوصى
 بوجهه فاعلى عينه فهو في طاعة حتى يوصى به الذي قد خرج مما دخل فيه فلم يده بوجهه بل له والا
 على حاله **وفي قولنا** في النذر ان كان قد بقي في غيره مقلداً لا يمكن فيه خلاصه فلا شيء في
 على ولائته في طاعة حتى يوصى به بقاؤه في الزم ولا يملك عليه فيما بينه وبين الله الا
 ما احتمل منه وجهه الخلاص لوجهه حتى يوصى به عنده وعلمه او غير ممن تقوم به الحجة
 في الزم ومانه عليه حتى طاب على ما عليه فيما يعلمه والا فهو على طابه والاحتمال **وان**
 طلبه صاحبه الحق في المال اقام البيعة على طابه بعد من صورته فهو على حاله حتى تشهد
 له كذلك الحكم له به في طاعة الحاكم فيكون على ولائته ان يستمع له في حكمه ويطلب
وفي قولنا ثالث على هذا ان يكون في امره من لا على ان يكون عليه الادب على احواله

فمثله وان كان في البدن التوحي عن تجلده والتمادي فيه فهو عليه حتى تصح له
الباق منه وان كان وعادته للساعة في الخلل من ما يلزمه بالتأدية لما عليه من العمل
في بطلانه مما يمكنه من العمل وليس على من يتركه اذ هو حتى يصلح بقاءه عليه وعلى ثبوته
في الراجح ان كان يتخلل في العوارض والحقوق احواله كلبسها وتزويجها وصفها في طلبها
ولا ضافة الى عملها فيكون في كل شيء على ما هو الا غلب من فيه وعيونه بها عليه
وخصوصا في شيء دون شيء وعلى ما يعرف في مثله عادة تصح له فيه • والا فلا يصح
في الراجح ان يلحقه فيما لم يجر له غلبة اوجه فيدعى ان ياتي عليه العموم ان صح له الا فلا
• وعلى تجربته وهذا مكانه يبق في تجارده بين الاول والثاني على اشكال في الراجح
حق الحكم فيه • وعسى في الاول ان يخرج في ثبوته على معنى الحكم وما بعده في الواقع لان
ما صح عليه لا يزال في الزمده على ما صح فيه حتى يصح للآخرين والظن في مثل هذا انه
قد خرج مما دخل فيه فلم يدر عيونه في الحكم انزال ما صح عليه وان احتمل الخروج
فيما يجوز ان يمكن فيه لانه على يقين من كونه وشك في زواله فكيف يجوز في الحكم ان يخرج
بغير يقين من زواله في علمه ولا يتحقق تكون في الظاهر حجة فهو على عليه حتى يصح خروج
منه بوجه يقتضي بالحق كون بطلانه في الحكم • وان احتمل غيرهما يمكن فيه ان يكون
حقا في ظاهره في موضع جونه لا بد وان يكون في مقابلة احتمال بقائه في طاله متقابلا
في زمانه وتعارض في قدان • فكانا على سواء لا بد لاجلها على الآخر في الراجح • وليس
في الظن الخروج عن العلم اذ يدل في الاحد منهما على ثبوته في الحكم كلالا على البطلان فيقي في
الحق على حاله في الراجح • في عدل القضاء ولا في غيره والراجح ان التوسع فيه ما قد جاء
في القول الثاني واسع مائة عدلا فان كان يعمل به • وعسى ان لا يخرج عدل
الراجح لانه ليس في الزمده وحق فصيح عليه لم يخرج الا ان يبقى على حاله حتى لا يحتمل له
خروج في حياته يخرج به منه فيكون بعد مائة في طاله لو كان هذا مما لا يجوز غيره ولذا
على اكثر الراجح الدخول في مائة على هذا والاكثرين لانه مما يتوسع اكثر منه
ما يكون والمعاملات بين الناس في ثبوته في الاموال الى استوائها

في أكثر الاحوال • ولكن لا سبيل الى نقول احتمال امكن فجاز لان يكون في حال اول
جولة فيه في موضع دخول عليه فالشك في بقاء ما صح كونه على هذا الدار له
فكيف يجوز على حال اليقين بالشك في الحين ان يقطع به انه باق على حاله وان كان
فما يحكم به في طالع فان ذلك لصحة لزوم في ظاهر الحكم لانهما يجوز عليه في الباطن
فيمكن ان يكون فيه وان كان ما لا يحكم به فالقطع بلزوم مع علمه فصحه مع غيره
القطع ببقائه او زواله لانه في الغيب فاني يجوز ان يقطع به فيه • وعلى صمد ما
لزمه بالولوج فكما يمكن البقاء فيما عليه يمكن التخرج في موضع جوده لا مكانه •
الا انه يمكن في كل منهما ان يكون في مكانه فما الشك في حملان وعلى التمام
متعاقبان والظن فيه باحدهما في زمان وغيره طر ليل لهما ان ليس شيء على حال
لانه والتخرج لاحد الطرفين بلا تخرج فاني يصح شعور الحق في حين •
الى الاعتراف في الاعتراف في مثل هذا الا انه يبقى على طابع الاحتمال فيما يمكن فهو •
عليه وانما احتمال فيه هذا ولا حله يصف على الوارث في هذا ان يتوسع في المكان ما جاز
له في موضع الاحتمال المطالع بدفعه من جوارحه مانع حق فهمه كما في العمل على
طائي الذي الثالث على هذا لما فيه الزيادة لموصفة في البداية لتقريب ما جاءه
الثاني فاباح على الخصوص عموم ما افادته في اطلاقه • ولا بأس فان الثاني
واسع لمن عمل له على ما جاز له واذا وسع الثاني فالثالث لا شك فيه انه واسع
ما احتمل له وجه الخلاص وجه • وعلى حسب ما يخرج فيما عليه فيجوز ان يخرج فيما
يكون في يده وان لم يحتمل له وجه التخرج مما ذكره فصحه فهو في طالع وليس •
لوارثه الا ما يتبع من الايون الملازمة والوصايا الثابتة في ثلث ما يتبع من الدين
ان يقيه منه شيء والا فلا بد من هي الدليل على حاله وما صح انه لغيرة •
لمن صح له في حكمه حتى يصح انه قد المنة ليدون احتمال فيه ان يكون له •
لغيره فهو له حتى يصح انه لغيرة • وما كان في يده على سبيل التمسك التمسك له بقوله
والحرام في بين الاسلام لا احتمال له من بعد ان يكون قد زال اليه على ما يصح واحتمل

ان يكون باق على مكانه عليه والحال ان عليه لا يلحقه معق الاختلاف في انه حرام
 على حاله حتى يصح كون حلاله والله حلال حتى يصح بقاؤه في حرمه على حاله وان
 يكون على الغلب من امواله لانه مما يقبل الانتقال فيبقى عليه الانتقال من
 الحرم الى الحلال ولا يمتنع فيه ولا حلال ما لم يمتنع انه باق على اصله الموجب
 لبقوله ولا فهو كذلك لان لم يزل في الله وما هو عرض في صفاته فاذا زال العارض
 ارتفعت هي في حينها الله علة لوجودها فيه تنزل وبه تنزل فتعود عين الشيء
 والحرام الذي جعلها مساوغة في حق اهلها ولا يشك فيكم اجاز على الحلال لان يكون
 مما يورثه حراما فيكون ذلك الحرام لان يعود بنزول الحلال كان عليه والحلال لانه
 معلول العلة تقتضي تحريمه وما قيلت به ان يبقى على زوالها في حرمه فيكون
 معلولا لغورها او لغو علة في حاله وليس كذلك لانفس الحلال لان الباطل ان
 الحق اذ في وجهه العواقل ووجه الباطل والحق فلا يصح الباطل شيئا ولا يصح
 به الحق ولا يصح الحق شيئا ولا يصح به الباطل لانه في نفسه اقوى واقوى
 واهل عليه واطرح واعلم والحلال حق والحرام باطل فما صح به الحرام صح به
 الحلال فلا يصح الحلال شيئا ولا يصح به الحرام والحلال بين والحرام بين بينهما
 شبهات تتقارن في زواجرها والنفى حتى يغلب على احوال الطرفين او ينقل
 كذلك في حق ما لا بد منها الا في الجاهدين واطعوا فيه الوجهان فالجوع به
 الاصل ان صح احق حتى يصح خلافه بحق الوجهان في صورة علم او ظاهر حكم
 وان لم يصح وبقي على التساوي فيما بينهما فهو للشك في بداهة شكاله وخلفه
 حاله والشك اوله الى انه الوقوف في الجميع حتى يصح بداهة الا من اوقف في الشبهة
 حاله واطع خلافه لم يصح كون انتقاله باحتمال اذ به حتى يصح والا فهو على اصله عليه
 احكامه وان كان الشك فيه ما يكون بشيء في حاله واطع حرمه لعارض مما يحرم
 ولان نزول في حاله في حق الحلال كان عليه والحلال فعسى في مثل هذا ان لا يكون
 فيحل لوائه وبعد اكله وان صح معه اصله على اي وجه في ذلك لا يابى مثله

في موضع الاحتمال الزوال عارض القهقري في حال تمكن فيدان يرجع به إلى مكان عليه
 والحال في الواسع الذي الحكم حتى يصح فيه ما يقتضي المنع وجوانه واللاهوك كذلك
 في الجائز كما كان له فيما لم يدان لا يؤثر حتى يصح معه بقاؤه عليه وخلم به
 على صحة زواله حاكم بالعدل واجاز لعدائهم زواله في ميثاقه لما يكون في يده
 فيه اليد من تدان فلا بد من يجوز له وغيره من علمه فصح معه فيما لم يمتد له
 ان يعامل فيه عما كان كما هو الصحيح معه بان يبقى به على طريقتين له فصار عليه في الجائز
 في الجملة اولى على قولين يذهب إلى تحريمه بالذي في موضع الذي على طرية او يتزل
 فيه بمنزلة وعلى هذا يكون في جميع ما جرد من الملك فيكون في يديه والزوال و
 السوء والبسب والغضب في مثلها وان نوح الفساد وظلم العباد وتصح ما
 يكون عليه من حق وموضع الاحتمال في وجه المظالم وغيره في حال ما يكون له
 له وجه البقاء في الخلاص منها باذنها التي هي في الحق فحقها مقامه او محل
 واضلها او رجوعها اليه في حلها او البقاء لنفسه في موضع جوازها بالحق على
 رأي واجازها بالتوبة وحدها فيما يكون له من حقوق في الاصل او ما صح اليه
 وحقوق عباد بالعدل على رأي واجاز ذلك فيها بالذي في قول فصل واطبق
 بالكلية **الاول** انه في صحيح النظر والصواب في الذي يغير بعيد فيما هي
 وان ظن فيما لا تعالى وحق او فيما العباد توجه اليه بعيدا في الزكاة في
 حقه تعالى لما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فانه لم يقع الا
 فيه الاعلى حقوق العباد الا غير **والثاني** وما صح فيما له لم يعد فيما لا يدري تدون
 عباد ان يرجع اليه فيكون كذلك بعد ان صار من ذلك جاز عليه لانه لم يمتد
 واجاز فيه لرجوعه اليه ويصح ان يكون في المعدل الاقصى على حال فيما جعلهم
 مستحقين فيه وما لا يستحق له كل واحد منهم فيما ادن له فيه فاوليه في
 الزلم او ديب او باخذ فان تعدى إلى غير هاتين كذا عليه ولا في ليس له فيه
 فقد ظلم وزواله سوء العذاب على كونه وعدم شكره ان لم يتب إلى الله من

جميع ذنوبه من الذنوب عار وقبح خيرة وهذا من طائفة تارة الفرض واخرى بالانابة
على الصواب او الكمال هيذ من غير طائفة اخرى في قدرته فان القادر على طائفة من كل شيء
فكيف يجوز ان لا يجرى شيء من كل ذلك ولكن الواجب حكمه يقتضي من جوده وجود نعمه في
حق الشاكرين او في ذلك كون نعمه بالاضافة الى الكافرين الا لا يجوز عليه شيء من
العيب في شيء ولا يجرى عن شيء لانه حكيم في كل شيء وقد يرعى كل شيء عليهم بكل شيء
يخلق طائفة من رقبه ولكن ذلك على خلقه بعدد رقبه فيعطى طائفة من رقبه
من رقبته ما يعطى في ظاهره ويعطى من رقبته ما يعطى في باطنه ولا يعطى شيء
فانه ما يكون منه شيء الا الشيء فبما اراد الله حسن الخالقين واكرموا الكرمين
والسبح الحاسبين لا يساءل عما يفعل وهم يساءلون له الملكة الحمد والغنة
والجود وله الخلق والاو الحق والقول الصادق فكيف يخرج المال عن ان يكون له
في حاله الا ما العبد لله وملكه حيي وهكك فهو المولى ويعبد وطالوا ولا
يستخلف في كل زمان فيه حاله ونجح الانسان على هذا فافلا له ان يكون في
يديه يستفهمه في ايام بقائه فتارة يجرى جده عند العبيد في حياته واخرى بعد
وفاته الى ان يراد ان يتقلد اليه فيجعله في ملكه حجاز وعلى ذلك يكون ما صح
له ما لا يكون له في يد بقوى او ميراث او غيره في المال انواع الانتقال بوجه
من الخواص والخلال حقا لا ربح له فذلك خلقه ربح اليه يحق له من فضل
الذي اجاز له بعد له من اجازهم الى مثله فانه غير محتاج في نفسه اليه ولا الى شيء مما
خلق واعطى ورفق ولما الحاجة اليهم فالر عليهم ليفرق فيمن يكون ذوي
العقرب حينه او يكون في ميت للمال الا ما مدينه على راي واجازة كذلك بالاي
ولا حرج وكذا وقول المسلمين بالاي فيه وكله مما يخرج على معاني الصواب في
الاي وعلى قبايل فهو له ان ياكله لفقوه وان يري نفسه مما لم يفسد له ربه
او يجزى فيه بالتوبة من ذنوبه وليس في شيء منها ومن في بيان يقتضي ضرورة
فيما هي فالمر في يد هانذ وان كان المنع فيها مجمل ربه وان يرضى له شيء وهذا

او ما اشبهه قول اصلا في قول الشيخ ابو سعيد رحمه الله فالقول موقوف فممن
 يكون مردوب العقول اكثر منهما بعد به يوم مدرس وفي الحديث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في اللغظة انهما قال الله يؤيد من يشاء دليل واضح على صحة هذا على عهد
 الراي وبعد فالقول بعد ان لم يثبت لما لا نفع مما يتوحد في ان يوضع فيه لانه
 لا يهل ولا يخلد بهوم في يعوق على التوحد له في موضعه الحاجة الى بدله في عز الدلالة
 لانه لصالح المسلمين مجمع فاقى عنه وفي قول الشيخ ابو سعيد رحمه الله في موضع
 الاخر ان اصح ما وجد ان يوق على العقول او يجعل لميت لما كان له الحق في ميل ما
 فيه ما فيه ليطي على معنى قوله في حفظي فاقى لا نفع كلامه في وفه فاقى في لفظا
 وكفى بالمعنى في هذا فان كذلك ولا شك الا ان فيما ابقته الواضحة في مدحها
 زيد ثابت الانصاري انه كتب المال طيوت له في يابه في ذلك على صوابه وفي قول الشيخ
 محمد محبوب رحمه الله في قال للزيم كذلك لكن لا يجاز له ان يعمل به في هذا فانه
 مما يشبهه لعدو فيكون له بالميراث في هذا القسم فما على سوء في النظر لان
 العلة في هذا هي العلة في الاخرى لا غير ما فاي في بينهما محقق وارجح
 في مثل هذا الا ان يكون حشر لا يتقبح به في شيء ولا في كل شيء فلا يخرج عن ملكه
 شيء فما صح له ملكه له ولا يرجع اليه بعد له لعدو اهلك كما كان في اصله
 ولما لم يوضع موقوف بوضعه فيها فهو عن كل شيء فلا يحتاج الى شيء وعلى
 الواضحة ان لا بعد له بذلك الواضحة في حمله ولا يعلم فانه من الظلم فاقى يجوز
 وليس الى حوائج في الحق وكفى بالمداحر منه عن غيره مما لا يجوز لقلته
 فان غير الحق لا يجوز ولا غيره في غير الحق على حال في كل شيء فان غيره الباطل ولا
 غيره فخرج مما لا يجوز ولا يجوز في الصالح او الاي فان فيما عني في كل حين عما
 لا يصح في الراي والدين في قول وعمل او فيه في هذا وغيره وهذا كانه مما لا يري
 فيه مجال حب في حق ولا على الحال فيه اهل الاي فخرج فيه من الراي ما يجوز عليه
 لئلا يلدن بشيء مما يجوز فيه الاي فيحتمل في دينه وقال شيء وعمل على شيء

ما يخرج بالذي جوارحه فان ذلك مما لا يجوز لمجوز فيه وان كان بالذي في
ذلك غير لان الذي لا يضيف على مخالفة يري في موضع جوارحه لا في قول ولا في
عمل لانه اوج والادعاء للمراجحة لا يبرئ من ذلك ولا جرح على انه يضيف على الله
سم الخلق في حجة العمل لانه مما لا يجوز يري ولا بد من بعلم ولا جهل في ضيق ولا سعة
والخالق الذي يرد من الله تعالى هناك ولا شك والاي لا يفعل فيه على مخالفة فيما
جاز له لانه في الحق فلا يخرج ولا تعسف على قوله وعمله ولا غشاة في الدين ولا
لائمة عليه من لم هذا منه في حين ما خرج الى الجوز له وان كان لا اخذ
بالثبوت لا خاف في موضع ما لا يقع منها حق لانه في الحق لم يرد في دين البرية
وقضها اظهر ولا شك لكن الحاج يدعو في مواضع التي يقول الخصة على طبع منها ومنه
اليها ولن يبالغ به الا والادان يكون له الحياء فيها اعداها الضيق المحج عليه فيها يخرج
عنها فيكون على قبولها على معنى الشكر لها فيما انها توسع على ما جاز له من احد نفسه
بالحجة الشديدة فيما لا يتوهم ولعل بدبها والخصومة في الواقعة طام لا يدعي لمن
مرها على الحجة لم ان يستعملها الايمان اضطرها العي لها فان لديها سعة ^{الضيق}
في العمل بها خوفا على كثر ظلم في الناس فتأب الى الله تعالى في اثمه ان يوقعه عظيم
لوعده في ايام من ربح الله من الخلاص بالاداء فيقع على المكان فيما هو ^{يعظم}
ما فيه كان ولما اخذ محمد الله في سلكه نظر موقفه مما جاد به الاثر عن اول الالباب
منه وفي البصر جملة وتفصيل يقدم بين يديه ذللا ويستضي به في بيان من
يقدر عليه المعبرين له هاندا وبالمجلة فالذي اجد من يولي عمل هذا فاختار
فيما اعد به اليه فامر ان يعمل به فاختد عليه تارة في الزمان ولا يفي في انجاب الحق
خوفا سلكا فما دخل طامنا فيه آثما ولا غار ما يفي في يديه يكون في صفاته
حتى يري في الحق يري به اليه فجدوا لياسا به والالتباس على اهل الضعف
في مثل هذا الناس لكنه ما فيه التعارض في المذهب بالذي بين اهل الذي
حتى لا يري على اي شيء منها يكون لعوده الوقت بالاصح ولا الذي الاربع في موضع ط

لا يمنع منها على لذة الحزن فيمكن ردم في غيب البزيرة وفضلها اظهر ولاكثر كنت ط
الحج رجوع في موضع الى قول الرخصة على واسع منها ضرورة اليها ولو عا بلغ بعد الا
الى ان لا يكون له لها وفيما عاها الصيق الحج عليه فيها اخرج عنها فيكون على قبولها
على معنى الشكر لها فيها انها في موضع على ما عا له كمن اخذ لنفسه بالحرف الشديد
فيها به يتوخر ولعدا بدنا والخصر في هذه الواقعة طلاء ويد عليه كمن راعا عدلا
فخازل ان يستعملها الايمان اضطره اليه فان اليها فان له فيها سعة والضيق
في العمل كما هو على اكثر ظلم في الناس فتاب الله تعالى رائد ان يوقه تعاضم
لواحد في سائر روح الله يحج عن الخلاص بالادوية فيقه على الكان فيها عظم
عامة كان ويطاخذ محمد الله ويب لمزله نظر وموفته بما جابه الاثر عن اوليها
وزوي البصر حمله وتفصيل يقدمه بين يديه دليل او مستضي به في بيان
عن بقدر عليه من المعز لبعائه وبالحكمة فالذي اجتهد لمن لم يعمل به
فاختاره فيما اهدى البعد فاعاد ان يعمل به فاختد عليه تامة في الزمان وفي
في السجدة المعنى ووجه سلما ما دخله فالماض انما ولد غلط او يفي في
يديه فيكون في ضمان حتى يرضه الى ربه ليرده اليه في ذل الباس فاهو الا لتبا
على اهل الضعف في مثل هذا الناس كثرة فاحيد والتعارض في المذهب
بالذي بين اهل الذي حتى لا يدري على أي شيء ومنها يكون لعدم المعرفة بالاصح
والذي الاصح في موضع ما يكون الذي اليه لا في غيره من حكم شئ ومنها عليه فاني
اذ لم فيما اورد به على تعجيل الا يجوز له تاخير طاعة عن التويز الى الله تعالى في
الحسين على الوجه الذي ينبغي ان يولي به فيها في موضع التحريم والاستحلال من
تفصيل الاحمال وان يظهرها بلسان الامانع لان هذا في العلم في عا
اكانه عا في ضمان على ان لا يعود الى مثل وان يسارع في رد ما بقي في يده والظاهر
اليهله او يوقه فيه مقامه وطا لفته لا في بنو نذ بل في الله والقلة له ويد
ويكون في يده ما بقي لا بد منه لانه ان قد ولا فالعزم له كما يلزم فيه بالعدل

وقد اشرقت موضع الترخيم فان المستحل لا يلزم منه فيما التزم عنه ولما عليه من
لا ياتي في حقه من كماله ان ينفرد والا فالقول في افعال الفقهاء والموضع في المال
للاقامة الذين باعوا الاول والآخر اربعة المسلمين فاجدد له وبعد فصح معه
بين اجبه وغريمه والا وصي يدعي له من الوصية والفضل في تقدمها قبل ذلك
فانه لا يلزم الان الاجل محتوم وانه مكتوم لا بدري من يلوث فالا والواجب مع القدة
عليها ان لا يؤخرها على اي شيء يلزمه معنى فغريمه لانه ان صح لا على اي شيء يقول
انه الاشئ عليه ولابد منه فيما بقي في يديه وان يوصيه وان التزم على عقول الانتهاء
لما يدين بخبره فصار مما انه فهو كغيره ما عليه في لزومه لغيرة ومطلقات
او تبعه وما اشبهها وعقد له من لا في طاعة فيكونا على سواء بهذا الظاهر وهذا بالطلب
في ادائه من له فيه فجد عليه بعد حقه والا فالقدم لما يكون به على الخلاص منه
وفاخرج عنها واللازم فلا صح عليه في تقدم غيره ما يؤخذ به فيقع فيها
بينهما التساوي في الحال يكون عليه ان يبذل ليعلمها ما في يده والمال فيعطى
كل ذي حق حقه فان وفاقا عليه ولا على قدر ما يستحقه ولا يؤخر احد دون
غيره وان رخص له فيه فالمرحوم عليه يلزمه ان يسمح له ويطيعه او يخرج عليه
لان في معنى الحاكم لهم عليه في طاعة وعلى الحاكم ان يصادق ان يساوي بينهم في حكمه
ولا يقضي لاحد منهما صح دون غيره والغاية ان لو نزلوا اليه وان لم يخصص
حقه بعد فانه في موضع التوزيع على ما في يده لا بد ان يدخله مقد ما يكون له
فيه في وقت المسمى في احله فوما عليه والضياع ان بقي ولا شيء له وعلى هذا فانه
عنزلته في موضعه لزوم الاداء بالمطالبة او اشبهها ما لا يؤخره ان يكون كذلك
فان عمل على غيره فهم مما يجوز له في ظاهره في الاي لم يحز ان يحمل على الخطاء
دينا في موضع الذي وجب الاختلاف بالاي حتى يصح عليه انه ترك ما في اليد
ما لا يرى والا فليس على من يصدق قضاة في معنى الذي في المقصود على طاعة
في ظاهره حتى يصح معه لغيرة على طاعة بد الحجة والشهادة والا فهو معوق في

الدعوى على التقصير فأتى لزومه ان يقبله ولا يخفى حتى يصح له رفعه ولا ان يقبله
 تصدق بشيء • وان جاز عليه في نفسه وان على اولئك • وبعد القضاء على طراز على
 عبور الحق لا يجوز عليه لقول يستخرج جهده بما يمكنه من الحق يورده الى الجور
 فان جاز والده او غيره • مما لا يقدح عليه • وبعد الكتاب الى الله تعالى في الحق
 الطاهر عنده بما على طراز الجور له • وعسى فمن صح معه او ان يجوز له التمسك
 بما صار اليه على اي وجه اجازته في موضع جواز العمل فيه به له حتى يحكم عليه بغيره فانه
 ممن يكون عليه التسليم لاوه مما به يقضى عليه والمضى في الحق او يكون ممن
 لا يري جواز • فيكون عليه ومضى اليه فالعمل عليه • والذي يوجب عليه مما يلا
 اعدا لا بغيره • مما لا يلا • كذلك لا بالصحة على طراز العسر له • وعليه ان
 يكون المنصف في حق الله ونفسه وطاله في ذلك حكم طاله على ان يورده فانهم به في الحق
 او لا وحق عليه يصح له جواز اخاره • كذلك لا يسلط المافوقه وطاله الا قوله • وقول
 من يلزمه في يومه قوته وعباله وحبه • ولا يقوى في ورثته ودينه الا الله • مما
 الحق في يده ضرر في دينه او نفسه او فنه يلزمه قوله • الاورعان يكون
 الناس في مثل هذا على حال الاختلاف • ما بينهم في الاحوال فينبغي ان يبالغ
 النظر فيما فيه يقع به عليه الضرر والادري حاله فيكون على طافه ونفسه في
 حاله كما كان النظر اليه لا الى غيره • وطاله • وللا فالصبر على ما يقضي به الحاكم عليه في يومه
 ما لا يدر منه في موضع لزومه • وليس العدل في شيء ان يقضى عليه بضرر • وان
 تقضيه فالعدل فيمن لا يجوز عليه • وما يجوز فيلزمه ما جاز له وطاله • وطاله
 فلا ضرر عليه في الشر • وعلى هذا يكون في ذلك لما في يده في حاله • ثم نصار
 لمن حضره فوفى وصح معه فلزمه ان يؤدي اليه حقه على طراز له ان كان ممن يتولى
 في نفسه او طاله • والمضى بان له به في موضع لزومه وعلى له الحق ان يقضى
 في موضع جواز • او على اي وجه تجزئه له في موضع المضى • وليس له
 لغو عدل ان يمتنع • وقوله لا في يده • لمن عليه ولا على ما يجوز منه فان من

دعي لا يقض حقه فاني ولحق الرب الذي اريد واعض عليه فلم يقبله للعذر بل جعله
فيه فلاحقه على ما جاء في المايح للاختلاف في قناويله بالاي على طي ظاهره
المقتضى لزمه على الاداء فيه اياه المخصوص في ذلك الحين لا على كل حال وكله
فيمن يملكه لا ينفق لا يملكه فانه الى من يقوم باوجه بدفعه ووصي الاداء ولي او
حاكم تقري او وكيله في حق **مختص** وضي فان غير الثقة لا خلاص في تسليمه اليه
اللهم الان يصح معق ظاهر الاداء الدانة للموجب للموت الحياة فنعسى ان يختلف
في جوارحه او يتولى انفاقه على اجاز له في مصالحه او في مصالحه فانه على معنى الاحتساب
في موضع جوارحه او يتولى انفاقه على اجاز له في مصالحه او في مصالحه فانه على معنى الاحتساب
رشده او يصح عقله في دفع اليد وكان الغائب فهو له فان كان له وكيل سلم اليه
والا فهو في يده والحق عليه في دفع اليد وكان الغائب فهو له فان كان له
وكيل سلم اليه والافوض في يده والحق عليه وعسى فمن احرازه ان لا يجوز في
حقه ان يترك على الفوق على اري لا اذلة لانه له ولو اذلة في دفعه ما صح نفي على ما
اري فجواز في دفعه على الياس من جوارحه لا معقوله فيما ابصره لاني قد علمت في قوله
او عمل له بالخطا تملكه في دفعه لانه موضع اري يمكن جاز له ان يقول او يعمل به
لعسوان يراه وحيث لا اذلة في دفعه معقوله الصواب في الذي يدل
لا يوفد او يكون ممن يكون لا بد له عليه فيما ايقع في قيامه فحين فماتت
في حكمه اليه لانه يجوز لمن له في دفعه ونفسه فماتت في دفعه اليه على حاله
كان عليه من اذلة او حقة خيانة لانه هو الذي اجاره على نفسه في ذلك اللهم
الان تظهر خيانه بعد الوكالة في غيبة مؤدبه على ظاهره ولا تفته فلعسوان لا
يجوز ان يدفع اليه على هذا سماعا عليه لانه انما اذلة في دفعه على حاله غير ظاهره
في حاله والذي يكون حجة عليه لذلك في العموم وكون حجة يكون عليها
واعماله المخصوص من ممن يكون له فيه الحجة من يوفد بالثقة او يصح موافقة
انه كل له او يحمله فلا يصح وجوارحه ثقة بالحاكم العدل لا يجوز عليه ان

دعواه فاليمين على كل واحد منهما في شهره ما لم يعلم أنهم شهدوا له بباطل ولا
 بد من العلم بطلانها من كل عنها فلا شيء له ولا شيء لغيره مما بينهما على ما تكون عليه الدعوى
 منها في الحكم وفي قول الجوهري عن أبي معاوية رحمه الله ان عليا عليه السلام يعطي
 كل واحد منهما ذلك الحق تمامه لانه يقال له ارفع اليك كل واحد حقه فيكون كذلك
 ولا يبين في ثبوتها من صلح الآلى على جمل الاختياط تطوعا الى ان يدفعه الى احدهما
 او يقسمه فيما بينهما الا على علم ولا في صورة حكم ولا في رخصه فيبقى في ضمانه حتى يصح
 معان له او اتلفه على ربه وان يوفى في موضع القسمة لانه دون حقه ولا شك
 لعلم الذي لا شك فيه انه لا حد بينهما الا انه لا بد من فاق في العلم بالشك طالع ان
 ياتيه الآلى التراضي بينهما في موضع جوارحه كما وثبوتها فكيف يجوز ان لا بد
 والحق انما يبقى على هذا الشك حتى يعطى كل واحد منهما ذلك تمامه والافا
 الذي يبقى له بعد عليه حتى يؤدى اليه عن يقين لا شك فيه ويقضي كما اريد
 يكون في الحكم وغیر طرارة على الزم فصح معه انه عليه اذا لم يصح في الحكم ان يحكم
 عليه على غيره ولا شك ان يجوز ان يلزمه كذلك فيلزم وثبوت له ومعه
 ولو زاد اهل الدعوى فيه حتى ياتي على جميع اهل الارض في معنى المثل اذا صح اذا
 لا يجوز في جوارحه على قيان الا وهذا والا فهو الدليل على انه لا يجوز له في الحكم به كذلك
 فيما اريد ان يفتح وعلى هذا فكان في الشك ان لم يقع به الحجة كما لو احدى في
 الحكم وتبقى على حاله في موضع النكول عن اليقين ان الحق حكم الجمهور او يصطط
 فيه على ما جاز لانه لا فرق بين ان يكون لواحد من اثنين او كثير وثبوت اوله
 او مصير او في اوله او امصاره فتوقد او يكون من اهل الارض اذا خلوا
 ان يكون لواحد منهما كما لا يخلو ان يكون لواحد منهما فاق في رخصه بينهما في الاثبات
 فادريه لانه لا يبدى الا في انكساف خرج عن ان يكون والجمهور على هذا فيد من
 اوها الى لا ارجح الا كذلك ارفع الصلح منها على طحور كما ان لم يقع الحكم فيه
 شيء فيما بينهما او اجهل ربه مما عليه جاز له ان يوقد على ويجوز له والعقد مثل

يكون في يده وان امتنع وتويع له غير عليه لان النظر في القوت اليه لا الى غيره
 فيه وان اعجب ان يقدم ولو اقره غير لم يعد وان يكون له وان كان ما
 لا يتويع ان لم يقد معنى الاختلاف في الذي يلزم من مظنة او يعبر بها ما يكون
 حقاً له بعد ان يؤخذ فيه على حاله من له فيه الحق عليه ويجوز ان يكون له
 ذلك على ان يميز بينهما في هذا الحق وان في الفوق لانه لا معلوم منهم ولان له في
 مقول ان يميز منه نفسه على ان يميز في البراءة ولانه على هذا كانه ما صار له
 بخلاف عبادته مثل طول احواله عز وجل تعالى وعلى خوله في جملة حقوقه
 فيجوز له ان يميز في دافيه بالتوبة منه على ان يميز فيها والعازل ان يقدم
 ما ليعان صرافته هاتان في يده شيء اعجب ان يؤذي بهما خوله في
 موضع للكثرة وشبهة الاختلاف في هذا والا فالد وكومد رجاء في غورها
 وان اعجب ان يدخلها على صرح معد له فهو عالم في صله وجواره في القوت
 على ان يميزه فيه صدقته في يده وخلافه صاعق نفسه عازله في فعله للثوب
 في البراءة كونه عازله ورجوعه الى الله وجواره في يده في الذي اعلم ان امتنع وان
 يدخله على غيره ما لم على حال في موضع غير الالاعن الوفاء بجميع ما عليه كماله
 يمنع ما اذن منها على احواله فلم يرجع الا في الحاكم فيكون شئ منها المعنى
 الخاص من له ان خاصه في ذلك في حكمه وليس لاحد الخصم ان يخطا ما به
 يقضى الذي فيما بينهما الى غيره لان عليه التسليم لادع في حكمه بالعدل وان
 كان ما يجوز عليه الذي فيلحق معنى الاختلاف بالاي في جواره فان ذلك ما لا
 يجوز في الاجماع من جاز له في غير الحكم عليه والحاكم ومانا في يده فلا بد له
 على انا خير وان يبدل حقه فيما اريد او اذاعا وغيره وعسى في حله ما عليه
 ما جاز له من غير منه ان يكون له وجه حق في الخلاص حتى في البراءة والبس
 والغصب على صرح ما يخرج فيه والاي وكأنه لا يبعد فيما يكون وهذا في يده
 ان دفع اليه بعد ان يمكن وقبضه وهو له ان يكون كذلك فيجوز له العلم
 الفرق

التي بينهما فان صار الحال الى يمكن فيه توزيع المال بين اهل الحق وكثيرتها
في قلبه فليس حرج فيه الى الصلح على احوالهم في موضع شئ منهم لعدم اللوازم وجوب
والافتلا معقول ان يقضوا به فيما لا يمكن ان يوضح عليه ولان يقضي به احد دون
غيره لا على احوالهم في موضع التعاضد في الجرح للمقتضي لوجوب المنع لزم
ذلك في الصلح او يري على قول لا يجزئ له ولان يوقف على ما لم يوقف لافي
جهتها لا يرايه ولا في اشتراكه بوجبه فاني يجوز له بغيره وليس في الحق
المتعدية على تزاجها في المال او بوجبه مع الشركة فيما بين الحقوق المتعدية لان
لكل حق على حدة من معلوم عنه مجهول ومعلوم او مجهول لزم ان يتم الا لمعلوم
او مجهول على احواله في طاله ويكون الا على ان يبقى في يده على احواله يصطالح
على احواله في دفع فيه او تحدث اليد بانه على طاف يديه توفي الجرح او يمكن فيه
التوزيع او خصه الموت فيوصي به فيكون في المال حتى الصلح فيه على احواله
في الحكم او الواسع لهم فيما يعجبني في هذا ان يعمل به وان اجزئ يقفه في
الحسن ان لم يصطالحوا فيه على احواله فيعجبني ان لا يعمل به لعسوان يكون
الصلح على احواله في يوم ما امكن فجاز لان يكون على الكراج والاضيقان كونه
مما يمكن ان يكون طاله منع وجواز نه مانع بوجوب المنع وتصرفه على ضيق الشك
في شئ ولو يلحقه وحده الغطاء او ما لهم فيه فيكون بمنزلة ما لا يعرف ويد ولا صلح
لمن لم يخص الصلح ولا لغيره له في طاله لان يكون فيه المصلحة ظاهرة وعلى تركه
يخشى من زهاده بوجبه معسوان يجوز في العلم بوجبه المنع النظر في الصلح عن لزم في
ماله لغير خوفه وتوكله بالكلية فان بعض الجرح في زهاده اكلت فيما بوجبه
النظر لمن جاز له في ذي البصر في مثل هؤلاء وهما وجبت الزكوة في طاله الدائم
والدائمين بعد الدين او لا شبهه في شئ في الحقوق لغيره والعباد جاز لان يصح
له مقدار طاله منها وتكون في ان يبلغ النصا على اي فيدا ويكون في مقدار طاله منه
بلا كسر على اي آخر ولا فهو مأكلا مستهلك في الدين لا زكوة فيه على قيار مذهب وتترك

في حقوق العباد انما هي المقدمة على حقوق الله تعالى وفي قول ثانيا ان يرفع
له ولا يند ما يكون وجب له وان لم يكن وجب له والركعة عليه وفي قول ثالث
يرفع لما كان وان ان يرفع في عامة ذلك الا فلا يرفع له شيء وفي قول رابع ان
الركعة لا تخطها الا الذين هم في حال حتى يخرجها الى اهلها كما يحق له وعليه عسى
ان يخرج في غير الايام ولا يات به على كون والده والنفقة وجميع العوض حكم
الاختلاف ان لا يكون كذلك ولا خصوصاً ان نكحها بالقيمة منها وبشبهه ان
يلحق بالوفاة والتما فيكون على ذلك وان كانا اولاداً اجاز لان يلحق البعض
وجبه تقدمه بالحق على والده وحق جاز لان يلحق الجميع بالحق لعدم صحة
الوفى وان كان وجوهها في المال قبل ان يحل الدين لم يرفع له شيء على جاز وعليه
ان يخرجها الى غيره كما هي غير تفصل لعدم بدخلها على عوارز يذهب الى
انها بمنزلة الشريك فانها حق ما يكون لها وغيره لان الشريك لا يملك الوفاة
غناه شريكه في المباح ان لو كان العباد على قول يذهب على وجوبها الى انما
تتعلق بالذمة فتكون لها مشغولة فهو كغيرها وحقوق الدين حتى يخرج منها بوجه
يجزى فيها فيكون له بقاء ولا زواها وان جعل له باب الحقوق وادار التمسك منها في
حياته بتعريفها فمما جاز لم يمنع في كثرة القول بالاي للسلمين فيه الا ان يعجز
في موضع استحقاق جميع ما في يده وبالذوالعجز عن الوفاة بالجميع ان يترك على حاله
يتفصح عاجاز له من غايته وما يكون غلظة عسى ان يصح اربابها فيخرج به اليهم
عليه لهم ومثله لا يقد عليه فيلزمه ان يبذل اليهم وحضرة الموت فهو صدى له
فان ذلك لا يقد لا يجزى به مقتضى جوده على ياقوه له في اكثر ما قيل وان خرج الخبز
امكنه وانما العدل او حلة السلمين في ذوى الفضل كما امكنه ان يشهد عليه
فمعيان يكون كذلك ان يفي يده ويعد له هذا كما جاز له غلظة عجزه اليه
ان يستعمل بجميع ما ينفق كفق على نفسه وعياله جميع طرحة له الفداء صدقة عن
رأيه كخالصه ما لم يكن لا يعرف وكذلك فيما يفي وعين المظالم في يد له على اليد

لا تخاف ان لم تكن اقرب مما عليه فليس يا بعد علي ما جاء في قولها انما هي
 بعض الغنم او على هذا وجوبه الى الله ان له باكله كنفقه وليس عليه ان يخرج الغنم
 والغنم لا تملكه باول من يملكه وعلى قياده فالملك كونه العوض يملكه والمملوك يملكه
 والاصول تبقى زعمه يستفيع بها الاخرى انتفع بها الاول صافيه تبقى مابقي الذهب
 او يصفى ارباب الحقوق فيخرج اليد فالد يفتقر به فاصح حكمه عليه ان يملك في ازاوي
 على حالها الى يوم القيمة **●** وان باعها اليه فمما فيها الزمده في ملكه وسوان يكون
 هو الاصل على هذا الذي فيها يخرج عن الشراء ان يملك يملكه فيها غير ان التفتيح
 اتقى فهو كما او يرضى في طول الزمان باق على الزمده والضممان للامانة عليه فان هذا
 مما يمكن ان يكون وان كان مالا يقطع به واما عين النظار ما الى اهلها اندفع متى **●**
 فصحح حكم ذلك **●** وللافعال عوض توضع فيما اخرج فيها والاصول تترك حالها كما هي
 عليه فلا عوض لها بشيء في افسادها ولا في التلف لا صلها في حق غيره وعليده ولا
 في غيره **●** والله لا يغيره من يجوز له فيها يجوز زعمها او يكون غلها لما يجوز فيه
 على اي وجاز ذلك منها فتكون والغوايب على قياده صافيه يستفيع بها اهل
 الفقه فيما جاز لهم وتوضع في بيت المال الغايبين يكون النفع اعم فيها ينفع الكل
 والاسلمين صلحهم ويخرج فيما اخرجها الفخل والصرح انه لاحق بها وقيل ما فيه
 بانه والغلة والعجبي فمن يقوم باوجه والقياس ان يتركوا اشائهم فلا عوض لهم
 بشيء فانه وانما الان يري الدوام العدل اخذهم لبيت المال لعمري الاستعانة بهم على
 القيام باول الله وفي مصالح مال الله فمساوان لا يكون به على هذا الذي بان من ذلك
 عدلا الذي جاز له ان يعمل **●** وانما سببه وحق عليه وما يكون لغنم في يده
 فانه او لا يعده فيه حق بل كذا فيؤد به مع الغلة عليه ويصح معه فمما في يده
 انه لغنم في يده فعد اليه والانهوله ولوا رده وبعده ولو كان في علم الله وعلم غيره
 انه لغنم اذ ليس عليه وعلم غيره شيء حق يعلم فيه كعلمه او يصح معه فغيره يملك
 به الحجة في ظاهر الحكم عليه او يكون ماله ملكه مثله فيما يوفيه ونفسه في حاله او يوفيه

وارثه وعنه • وعلى ما به في الد تعالى وجوه اليد فارجو له ان يكون من الابرار
 بالذي يغيب عن ذكره في شيء من علمه ويكون لغيبه في يد الملائكة الناس لا يعرفون
 ان يحضر في هذه عالم على يد الله وان كان كذلك فليكن يجوز ان يكون عالم لا يدرك
 عليه في حاله كماله لا سيما في البدن وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدرك عليه
 وكفى بمنزلة في عنده حتى يصح معه في غيره او في نفسه حال ذكره • ولوا في مثل هذا
 ان لم يصح معه وعلمه في الله كمثل غيره ان يصح معه صح عند الموروث في هذا ولم
 يصح معه وعلمه فان لكل حكمه فيها تقوم به الحق عليه من جهة او بينة او قرارة او
 شهادة وليس عليه شيء مما يصح عنده عليه حتى يصح معه ولا فهو الغيب في
 حقه فاني ان يكون عليه وعلمه شيء الا لا اعلمه الا انه ليس عليه وعلى علمه في
 ذكره ان يوصي به في موضع او غيرها عليه • ولما ذكر على حال فيكون • ويعلمه
 في المال او صوبه فيه او كما ان من ان يوصي به على الصفة فهو كذلك ولا بد
 من ذلك • وان اوصي بالمال فبغيره هو معنى في العضاء ويجوز في موضع ما يكون
 مستوفيا تحت ما يبلغ حده ولا بد ان كثرة علمه لمن لا بد له ان يوصي به
 فيه الذي وقا وما عليه ان كان في الموضع لئلا يبقى لوارثه • ويعلمه حجة في فلاحه
 بالقيمة فيكون كغيره وان اجازي بالتولية فيد له ان يكون عليه ان يوصي به على قول
 ويغيب في هذا انها في يد الا على اي ويكون لوارثه فيما يصح له وعليه فيما يصح له
 مثل ما عليه في حاله في موضع الدجاج او الاي او صوبه • ولا فكله سواء اذا صح ولم يخجل
 له وجه الخرج به منه • وكذلك فيما يبقى لغيبه في يد من لم يحتمل فيه ان صال اليه
 ويعلم ظلمه لان على صلبه في حكمه لاهله حتى يصح ان له توجه بوجهه في ظاهره الا ان الحق
 له دون غيره وان احتمل في يد من يكون قد صار اليه لم يصف في الواسع على قدر
 في جملة ما له حتى يصح ان له لغيبه او حكم فيه لغيبه بالعدا من معلوم اجزول على هذا
 وارثه • وان اوصي به عن غيره او لا يعرفه لم يخجل الا ان يعلم بجهته عن غيره ما له في
 ذلك حين لزوم القيمة به وعلى صح معان لا بد منه فيه وارثه او غيره او صوبه

اولاً في موضع ما لا يحتمل فيه الادعاء على حاله والوارث في موضع ما لا ينبغي له شيء
 فالأول غير كرمي نفسه لمعنى الملافة في قوله فممكن ان يكون كغيره ان لم
 يكن الوصي له في نفاذ ما وصح به ورويه ووصاياه في ازالة النقص من طاعة الله تعالى
 وقد مضى القول فيما مضى من الجواب في هذا ما يدل على ان هذا القول على طاعة الله تعالى
 ويعني ولا يكون كما افترض كل منهما امه ومكانه للمورد في بيانه لظهوره من هناك
 ويعني امره على طاعة الله تعالى والصواب في الاجتماع او الذي للطاعة كعمل فيه بالعدل
 بغيره مما خرج عنه في قول المسلمين في رد ذي الفضل على الخصوص في حقه وعلى العموم
 في كل حال فان غير الحق لا يجوز في نفس الملاطعة بل لا بد من العلم ولا جهل في
 مقال الشيء ولا في فعاله ولا في اعتقاده بالعدل وعلى ما يغفل هذه البلية على هذه
 المرتبة ان يسارع في تحايل من قسمة الخطيئة عما حازله في الحكم او الواسع بما جعل
 طامعته قد غلب عليه لا تخاف في المكورات لاهلها عظمة والشح لجميع ما يتعلق بها
 كثير ومن يحتاج الى الخلد كثير وهذا ما قد اورد في ان ذكره في هذا الموضع
 فيسره وعسى ان يلتقي به في معظم احواله والديني في حاله لا يفيد عليه ان لا يكون
 به بعد الكتاب الى الله تعالى بصدق الرجوع اليه وان يستضيئ له خصومه يوم القيمة
 بما يصدر عنه في ضيقه وفضله وجوده وكونه وعدله على من اباح فرج عن الرجوع
 وان عمل صالحاً ثم اهتدى لان من غفر له وغفر ان لا يغفر الله عنه حتى يموت
 على كونه الموجب في اصره لعدم شكه في ما غفر له يا وضيعة لا تفسح عن كماله
 وآخيه في العمل مثل هذا الاحد في الجارية وان كان تضييقاً لاجل ذلك لا بد من الاجل
 فانها هي النجاة الباقية والصفحة الخامسة فان تكن لك كد عين ناظرة
 فكونها حاضرة فانظر الى حالك الى حالك عسى ان تكون عليك بذلك ما لا
 فانه ينفذ خلافك الى غيرك فتركه لغو كركه وانك في شؤك ما في التخل عن
 نفسك في خلافك ان المهالك بشيء لا بد وان يؤخذ منك في شؤك ولا شك
 في ان ترك الادب والطلب الآخرة اولى فانها باقية وتلك وان كانت هي الادب

فانها على القرب تغف فاني يوشعنا ان لا يرضى بها الا جاهلنا خذوا جانبك في
 كل حال ولا يرميها فذرها ولا تمد عينيك اليها فبلا عليها فان عقاب العظيم
 عظيم وليس في التحميم نعيم ولا في نفي المحم هم • وربك الكرم نعيم لمن
 اتقاه يماره وهما بالسيح المقيم • وقد دعا اليه فكن المحييت في الحال الدعية
 بلا مهلة وبادر الخلاص في غلة كما تقدر عليه وغير يا خير • ولا توال في
 تقصير • ولا تهاون بقليل ولا كثير • فان الوقت قصير • وربك خير • وهو
 على كل شيء قدير • وقوله تعالى وهو اصدق القايلين وان كان مثقال
 حبة من خردل اثبتناها كن في بنا حاسبين • وفي موضع آخر قوله عز ذكره
 فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره في حق من يشاء ويعمل مثقال ذرة شرا يره في
 ويكوت على الكفة • ولقد صرت في تلك عاكنا في ظلك في منزلة ليس لك ان
 تتولي فيها نفسك لان تقصبت على يدي منك عليها فضلا ان تبرأ منه من
 اجل برئه تلك او توقف عند اعي من تولاه على هذا الاشئ وغير البراءة منك
 لانك كما تكون من يوادى • فكيف يجوز في دين الله بالدين ان توالى
 على الظلم في البلاد والنجور والفساد • وظلم العباد نصح عليك مع من
 صح معه فكان منك البغ والعدوان • في اعانتك لهذا السلطان ونفاذ
 لجور في الناس حين قد مكذبهم بمثلد لاعلى اساس حتى كبر شأنك في نظر
 الجماهير ماضو في اعيى العارفين لان هؤلاء قد جاوزوا ما قصد عند
 اولئك وزاد في باطن الاوطان فبذل الوزير فصرت الوضيع في اعيى يدي
 وان كنت الوضيع عند اهل العجوة • وليس الرجح الامانة اهل اللباب عن
 النظر المصالح وعلى العكس طاعة ولا يري في المال والنفس لانهم لا يعلمون غير
 ظاهرة الحيوه الدنيا وهم عن اللخرة هم غافلون • تقصرو نظر وضعف
 بصير عن مجاوزة ما ظاهرا في اعيى البش • فلا تنقح بهم ولا يابا يكون
 منهم في حين من كنتم • وتقبل يدين في تعظيم • ولا تغر بقولهم نفسي

الغذاء

الفداء والقدرك في ربي وخالي عبي ولا ما تكون فيه وطيب المعاشرة حسن
 الرضا والاشي على كونه بذكره تستلذه عساك فان المال لا يفي عنك والدي حال
 وكذلك الجاه على حال الآوان كذا في الدهر غنى عن كل شيء ولا يفي عنه شيء فخرج النكا
 والنواحي لا يطع الا ما في فليس العبد يكره ولا ما اهلكه فالحال في اليوم اهون
 والقصاص غدا في يوم لا يفيغ الظالمين معذرتهم ولا هم يستعتبون فانه لا بد
 وان يوحى فيه الظالم للظالم كرها وهو ملوم على ما في جهل في جنب العلم
 الاعلى او في جاهل لا عذر فيهما العالم ولا جاهل وارجع اليه قبل ان تكون الذنوب
 منك وما تقصص على يدك بدلا وتبدل بالعجز لا طويلا وتقول يا ليتني اتخذ
 فلانا خليلا لقد اضلني عن الذكر واهلني عن الشكر واعطني عن العكر فيما
 هو لي انفع وكيف لي ان ارجع حق اعمل الصالح بدل الطالح والله وسيل الذي هذه
 الدار لا تهاهي للزينة لما بعدها وما تخرج فتقصده خير واشهر وكما تعمل
 فبما اخطى في نفع او ضرر وكما تدبر فذلك فيما اصح والاخبار عن النبي المختار
 فعمل الخرج مما دخلت في مضيق هؤلاء هؤلاء كما هو بك فيها المالك ان لم يرجع الى
 مولاه حتى يخرج ودينك على الآ ولا تقل غدا ابدا يجرى في خلاص نفسي والرفق
 لغوري فيها فمجهور تاخري فالك لا تدري في غدا فادايكون وحركة او سكون
 ولزما جيل فيما بينه وبينه كاشتهر به ما تصيب في تاخيره همة فضلا عما يلزمك
 في الحين ان تؤخر في علة الى ان يكون الصلاح ان تنظر لنفسك فمما اصابه لتعمل
 معنى الغدا قبل ان يغلق عنك باب النظر فتقول لا ينفع كذا الاوزر الى ربك مؤخر
 المستقر ينبت الانسان يومئذ بما قدمه واخره بدل الانسان على نفسه بصيرة
 ولو لم يبق معاذ يوه فلا بد ان يجزي عما عمل فخرج الدمل وارجع في الحين الى ربك
 في احوال الدين فانه يحب التوابين ويحب المتطهرين فبادر التوبة ولا تستفت
 في الدمل والنهار واياك والاصار فتكون الكفار ولا تؤخر التلافي لما فاك فلو لم
 عنى الخلاص قضاء في خلاص حمل القصاص يوم الآ حين مناص العمل

قد عرفت والواجب قد نال الدنيا في فناء فمكنا فكذلك هم المزينون وكما كتبنا في الاخرة لم تنزل
 والجزاوة جنس العمل ليس بعد الموت ودار الدنيا الدنيا والنار ههنا والجنة ههنا
 الشك على حاله وليس انك العدة لئلا يوسوس في صدرك بالقول في هذا المال
 وجهته الزك فلا تلتفت الى قوله فمكنا فكذلك هم المزينون وكما كتبنا في الاخرة لم تنزل
 على القوم يحق في القصر في نفس ولا في عيال فان كان ان يقع على حاله فمكنا فكذلك هم المزينون
 في كل حال القدر فيها ما امر وعنده نهاية في حرم وتوكل عليه فالزك ببدله واصبر على
 ما تلقاه في حرم حتى تلقاه فان في الصبر على ما تكره او نصيب من الاجر وتنفق
 الله يجعل الخيرات في حرم حيث لا تحسب ووزنك على الله فهو حسبه ان الله
 بالغ امره قد جعل الله لكل شئ قدرا ووفق الله ليعمل امره بسرا فكيف
 تحسبون شئ قدرا فكيف فهم به جنة ولا بد من وصول اليك ووفق الله ليعمل امره
 سيرا ويعظم الاجر وان خوف على ذكرك والدين اولاد وغيرهم والوارثين
 ان يضيع وبعدك فانه لا اليك ورزقه لا عليك لانك الله كفيلا ولا عليه وكما انما
 ذلك الله يعطى شأنا ويؤخر شأنا في يديك وان يفتقر فاعليك انكم غنى
 افقر كقولهم ليس السهم وكله لغنى خفاء او اظنهم فاعرفه حقا واعمل عو حبه
 صدقانا في الايمان البقوس والجواب صوابا فانما في جميع ما اتيتك به سواء لا
 وجوابا ولا عمل شئ عند فمكنا فكذلك هم المزينون وكما كتبنا في الاخرة لم تنزل
 على ما صحت واثار المسلمين في ذي الاستقامة في الدين عند اهل الخبرة به المتقين
 فان الحق حقا ما اتبع والباطل الى ما وضع ولا عذر لمن ذكر الحق فعمل على غيره
 والباطل في شئ يعلم ولا جهل بل من ولا يراي على حال الاورع كان الاعراض
 عن التكليف في مثل هذا او على السجادة عقله على ركعة في صنف
 حقا في القلة دهي لا تار قبله ولكن قد طال ما به تراجعت في السؤال فاعرض
 عن جوابه لا في محال ليس له فراخ بالكثره الحق بل لا في الفتن عظم الاجر
 في هذا الزمن وما اختبره وصدق الرجوع الى الله تعالى منك فاعتبر به بما يدلي
 عليه

عليه **وترك مكانك الذي نزلت عليه** بسلطانك فاعمل اليك في تأخير **مطلوب بطولته**
تارة وأخرى التي اليك فيه **اشارة** لانها البليستك لا تنفي لانها امتنفي انها بليست
عابله عظمه غايته وقد بلغ كها منكرها **واها على طول المدي** مبلغا **يعسر** والد
الانهم شديد في حق الكثرين من العبيد **الاوانها** والحمد لله عرض **موجب** في
في ما يقبل العلاج ولا شك ولكنها تحتاج الى قوة صبر على طيلقاه في حاله **الزلي**
في ذلك ما له وزعا **هان** عليه ما يراه في ذلك **لانه** شيء يسير في جنب ما يحزنه **مخشوا**
والعواقب في العقوب **الحق** والشكر **الكثير** وان تشكر في شيء وهذا **العلل**
الموجبة في خطاك **للاسباب** تأخر **لجوانبك** فلا تشك في ان كل ما بين **فكان**
لا بد وان يكون كذا فيكون **طاف** وان لا يكون الا فيه **كيفية** يصح في كونها
يكون في غيره **ما** تقدمه **وان** عند هذا **لا** يمكن **في** جهول **لان** يكون في شيء **على**
حال **لان** عين **الحال** **فان** في تأخير **الجواب** **على** هذا **فان** **الحق** الذي **لا** تشك فيه
ولا **جدال** **لظهوره** في **الحال** **كل** **ذي** **هال** **غير** **الشك** **ال** **وكان** **في** **هاله** **تأخر** **في** **ترك**
ما **يدل** **في** **ذكر** **على** **انك** **في** **ايامك** **خايف** **من** **نزول** **تمامك** **قبل** **الخلاص** **من** **عالم** **يكف** **مضار**
عليكم **وهذا** **من** **دعوى** **للقال** **ويقول** **تأخر** **ما** **يدل** **على** **صدقه** **ان** **شاهد** **الافعال**
على **صحة** **الادعاء** **لانك** **ما** **فيد** **التوبة** **التي** **ترك** **من** **سوء** **ديك** **والدينونة** **بإدائه** **ما**
يلزمك **ان** **تدين** **بإدائه** **في** **بين** **خالقك** **ولا** **فاي** **فايدة** **في** **حال** **القول** **وسؤال**
لا **العمل** **والذي** **صحيح** **عن** **زال** **وأي** **فأفقد** **شيء** **لمن** **لم** **يخرج** **منه** **ولم** **يعود** **نفسه**
عند **ان** **كذلك** **الادعى** **الكاذبة** **وتركها** **اولم** **كن** **أنت** **على** **الآخر** **الاول** **اخو** **عليه** **ان**
يؤخذ **بالاثر** **من** **جميع** **ان** **دعوى** **الكذب** **من** **في** **دين** **الاسلام** **واللشك** **في** **الكذب**
مسؤول **عما** **تعمل** **فتسوي** **وتقول** **فانظر** **جميع** **ما** **يكون** **منك** **تعمل** **حق** **وترك** **حق** **في**
جميع **امور** **فتؤذي** **ما** **عليك** **كما** **يلزمك** **وتستسلم** **لا** **وربك** **على** **حال** **ولو** **كان**
فيه **عوان** **الروح** **والمال** **فان** **تصبر** **على** **هذا** **في** **ايام** **قليلة** **لا** **ايام** **طويلة** **والان** **تظن**
نفسك **على** **فوات** **النعم** **والغنى** **في** **الحج** **والعذاب** **اللي** **والد** **بكل** **شيء** **عليهم**

مسألة عن الشيخ هلال بن عبد الله الكوفي ما تقول في رجل ابتلى بالذخاير مع

الجور

سلطان جائر وقبض أمواله وركب ورضاع ودرهم وغير ذلك أو قرين كبيت

المال وكان جائرا يحوز عينته على غير حايته ولا زيادة عن حريمهم ما حكم هذا المال وهذه

الركاب وما خلاص من قبضهم عنده ورجعهم اليه وكذلك نول الملك عند من ركب

فيهم وكيف صفة القبض للملك وكذلك سيرة فيهم إلى بعض القوي وأمر أن

يعطى الجيش الذي فيهم والمال الذي أقر به لبيت المال ونول الملك ما خلاص من

ذلك وكذلك إذا أخذ لنفسه وهذه الدلائل وأعطى غيره بغور وهذا السلطان

كان الذي أعطاه فقيرا أو جبارا غنيا وشيء يعطى يده ورضاع أو درهم أو ^{خشب}

ونول الملك أو ثياب منها وإذا دخل هذا الرجل في هذا الأمر بعد فعله عدت

في ترك هذه الأشياء إلى التي قبضت أياها وهذا ^ق بين الذي قبضه أياها

وبين الذي قبضه من يدي الذين ركبوا في المركب وحملوا متاعهم كان النول

من ركبهم أو من ركبوا في قبض له هذه الأشياء وكذلك جملته في قبضه الملك للناس

وحسب جريدته لنفسه كانوا قد جعلوا له ذلك أو لم يجعلوا وكذلك كما وضعه

فيها بغور أن يسير به هل يلزمه في وضعه فيها شيء كان سائر ^ب الملك

قليلًا أو كثيرًا أم إنما يلزمه بعد الإجرة للمحل قال لا وقبضه أياها بما يجزئ

ويذهب ويمكن أحرازه للميد التي قبضتها منها أو يلاحقهم ردها على اليد فأنقذ

قول بعض المسلمين في هذا بيده قبل القبض وبعد أكثر القول الضيق إذا كان

الأقر قبل القبض وهو قادر وذلك إذا كان للقبض غير ثقة عليها وكان الغايب

هذه الدائنة غير قادر على أهلها فالأخص له ما وسع ما دامت بعينها قائمة

ن وإذا كانت الدائنة وجهها الفقراء فأعطاهما أهلها فليس عليه في ذلك شيء

ولا ما أعطاه ولا يستحق هذه الدائنة فهو ضاير لذلك الفقراء وأما ما أتى في يده

فيجب في وضعه في الفقراء وكذا الشيء الذي أصله الفقراء فهو للفقراء وغالته

وأما صفة القبض في مثل هذا أن يكون ذا اليد غير ممكنة التصرف فيه بل إذا فزع

له عن ذلك واما ما وضع فيه ولم يسه به ولم يتولد منه على ذلك فكما ان الحفظ
له ان اخرجت في غناء المثل • واما ما اخله لنفسه وهذه الدائنة فان كان واهلها
في جوار ذلك وان كان غنيا فليس له ذلك وكذلك ما يقع في يده فمن حرج الجرح للفقير
وهذه الدائنة ولا سائر هذه المالكات ما وضع فيه من لهن اجره المثل ان كان
على صحة اجره • وما كان له ان لا يجر ولا يذهب فقبضها غير اهلها فهو صانع
لها ان اذكر خلاصها بنفسها وان عليه ذلك واوله ان لم يذكر فعله فيها ولا يجوز
له ان يقبضها اليد التي اخلت فيها اذا كانت غروا مؤنة عليها وقبضها النصف
والعمل فيها وهذا في الاصول والمنازل وما اشبه ذلك • قال الشيخ جاعداً خمس
فعلية باقية في الجارية وتقول المسلمين ان ما في اليد حكم لهم ولو تركهم بعدهم
وثبت ما حكم كل ذلك بالبرص انه كفوفهم وواضح منه شيء لا حد مسمى به فيكون له
او يصح انه من جنس الاطعم • وعلى هذا ما افقده في شيء وعناوه ولم يصح رضاه ولا
والد عليه بالرضى عليه ربه الله فان لم يقدر عليه لم يضره والقول كذلك في قول
المالك في اتفاق مع الدار له بقبضه لا يخرجها فاعلم ان الحكم له لا الفورة وان كان
قد قبضه له من عليه بلا او خرج على غيره معنى الدائنة فهو طالع مضمون الى اخذه
منه على غير الرضى وان كان بالرضى وطيب النفس فاورق بتسليمه الى السلطان
فهو حكم ما نه حتى يبلغ السلطان فان تعدي فيها وقصد في حفظه ضمنه حكم
وان كان باو السلطان فهو طاعة له وان افقده فيما اوج به فلا شيء عليه وان اخل
فيه شيئاً لم يلزم فيه الضمان فهو للسلطان • ولا يجوز له ان يجعل لنفسه اجره شيء
مما جعل فيها بالاجر بغير اوله زكاه وادنى من له ووافيها وشيء وكان مثله
اجر فعلية سائر به ولم يسه لان يكون اباح له ذلك وان لم يكن كذلك جرح
ولا لو وضع على هذه المالكات مضره فلا شيء عليه وان اخل بها على معنى التثنية
محسن في باب الودع وفي الاصل انه لا يجوز له ان يجعل فيها شيئاً الذي لم يحل لها
باجر ولا يجرها بغير اذن ولا ومن حق له ولا استدلال عليه بالرضى الذي ان يكون

شيئا ولا يكون مثلها اجرة ولا عملها في عملها وصحة • وكان له اجرة في السلطان على
 هو عليه السلام في الحكم فتح كما وان كان قد صرح بهذا الذي قبضه منه بعد ذلك لا لغيره
 واصلح شيوخه من صرح كوكبا لانه في جودى عليه السلام في ذلك كان قد انفق من ربه
 او بالسلطان له واصلح منه ذلك فهو مضمون عليه في قوله اليه والى يقوم فيه معلم
 فان لم يجد اليه سبيلا فالجود ولا يترك له الا هذا او يصح معه ان السلطان في موضع
 اتلافه باوه ادى ذلك بالعدل الى حوله او يصح معه رجوعه الى عمله بل لا بد من المال
 على حال ولا غناء يكون مثلها اجرة او يصح ان احد تبصر في خيل صدها منه فقطوع
 ونعم او يرجع اليه بالعدل لا الاقل وان صرح انه في الجباية التي ياخذونها والناس يحسبونها
 على غير الوجه الذي ينبغي في ذلك اخرج فيها ان قول المسلمين بالاي اختلاف • وعلى شيوخ
 حكم في صرح فيه بالحق في الجباية او في شيء منها لا لغرض • وجواب الحاقه على عمله لا ابد
 من غير ان يجره عن ذلك التسع فيه القول بالاي حتى قالت فقرة فيما هم اوله وورثهم • بعد
 ولا يخلو اخذ الشيء من ذلك لان يصح ظلمهم لحد في شيوخه ووجوده عنده فيرد الاهل فان
 لم يعلم وصح بالجباية من البيعة العادلة فيه بوزن او كمال فيوزن في الدين • وفي
 بيت الحكم ولا انهم لما في بيتهم او لم يزلوا عن العمل الله في حوله به بوجد • ولا يخلو
 انه قد خرج بموجب رحمة الله ومكافاة اخلاقه هو العتب اليه في قول الجواب في هذا ط
 الا انه هو لما اخذ به بالمعروف عليه بها اذ ركنه على قباله في هذا المستلزم ان الله عن
 اري من يحيى عليه وانه فلا شوق عليه في الله طال حتى يصح معه انه لغرض • وقد مضى
 القول في ذلك • وقد اخرج في هذا ان لا يحسن في لا يتفق به فلا يتفق له كان في بيت
 الحائض من قبل ولا يدي ربه • وقد دل الله القول بهذا العمل الا يعرف به شيء وهو
 الاقرب • للاصول في حكمه والحيوان القابل لذلك هو الشيخ ابو حنيفة رحمه الله وعلى هذا
 فان توصيه واحد على غيره وجهه ما يجوز له وحفظه خوفا وضيا في قوله ضا في قوله
 الوارث في حقه الموت قبل التخاص منه فهو على الصفة فان اتلفه او تلف على يديه
 ولم يقد على ربه لزمه لاهله غريمه • وان كان اخذ له معنى حفظه فلم يوجب له معنى
 الامانة

الاطاعة يكون وبالرخص في شئ بل من فيه فلا ضمان عليه فيه • وقالت
أخرى انه راجح لبيت المال في جوار لان ان ينفذه في عز ولة المسلمين • وسواء
تركوه عن رآهم وعلبوه عليه ولا بأس به في الذي فقد كان زيد بن ثابت يجعل
ما بقية الفايض لبيت المال • وعلى ثبوت قوله في هذا فكافي لما علم ان هذا كعدله
توجب له ذلك غير انهما التمكن هو له حتى صار على ربه لا يعرف ربه وان كان في
العلة للوجبة لما بقية الفايض لبيت المال على قوله وكانها في هذا الموضع اظهر لانها
على وجودها لا تقبل التزج بالخلاف في ثبوتها • وعسى ان يكون معنى هذا جاز بعض
المسلمين • اهل العلم اخذوا بعد ان يصح معهم انه وجباياتهم وراة لهم جلال الله صريح
في ذلك كما هو ولا بأس به في الاثر عن عزان الصفوح حمد الله ان علي بن ابي طالب كان
يوم الخيبر وظهر على طاعة والزيه عمدا لجمعاء على وجه الجباية والبصرة في حال
بغيرها ما اخذوا وفيه على اصحابه وكانوا في عيش الفاضل لكل واحد منهم جسم ابراهيم
وقيل ان المراسم حمد الله في ما يحل الى عبد الله بن ابي بكر وعنه بعض عماله من اسان فليض
واخذوا عطاء وكان له بيت المال قال اصحابه وكان منكم له عطاء فليما اخذوا وترك
الباقى فلم ياخذوا وراة التي قبضه منه حتى قيل انه وزن • وبعد فلم ينقص الباقى اخذوا
واصحابه ولا تدري لاي شئ وكان تركه لما بقى • وعسى ان يكون المعنى اما قيل فيه
العلة حيث لم يكن ظهر اوجه بعد وفي نفسه • وهذا التجي شئ حتى لا يري القوة التي
موضع ما يكون للرد ان ليس باا من المسلمين • بعد وفي قوله الى المؤمنين محمد الله لير
يستعمله ولا اخذوا واصحابه لما كان لهم فيه وعطاء فيما فيهم في هذا الموضع • وقد صح
بجوابه كل ذلك في بعض اناس المسلمين • من كان له فيه عطاء ومع ذلك وردهما باقوا في
قبضه • بل هو لم يعلم انه دان بضمه انه ولان احد اهل العلم ان عبد الله بن
بذلك • وراة في فضله في وفاء وكثرة وعمله على ما فعله فهو العيب الحق • ولونه
اخذوا فانفذه في عز ولة المسلمين • بعد ان صار في حكمة لبيت المال وان ربه على
اصحابه فاعطى كل واحد منهم مقدارا يجوز ان يعطيه • وبيت المال كما فعله علي بن

ابي طالب وعلي بن ابي طالب من الناس من يجوز له بيت المال وفي شئ يسع انفاؤه فبيدهما
 خرج في الري عن العدل ولكنه دل فعلة على ان اخذوا طهر فبيده دون ما سواة ولا حرج
 عليه فيما فعله فان ذلك كله غير خارج وصواب الذي • وان كنا لاندرى بانه
 تركه تارة او انه لم يستحل كما هو في قولنا في المؤثر فان تركه جازواخذ واح
 واما علي بن المؤثر فلا لانه سمي ذلك بالسلطان فهو به احق على قوله • ورر
 الماس لما بقي يد علي بنهم والحمد لله • له اولي في الري عليهم لولا ذلك لما رآه اليهم
 فيما نزل وعسوان يكون ذلك لعق الديانة فبيده كما هو في قولنا يعقوب بن العف
 علي بن كاه عند اخذه لما كان له ولا صوابه ورر • لما بقي محجبا حتى قال لولا اني
 اهدا ديانته اليهم • ونحن نرى الامام المسلمين جوارحه لعق فامة الحق وانزاله ليل
 به علي بن الذي • ولما قام بالعدل على قدمه من المسلمين مقامه وهذا شاهد في القدر
 عن ابي الحول في مؤثره فيقول به ويد علي صوابه اذ قد ذكر في سيرة له انه سمع
 بهما بن عثمان بن ابي جابر بن ابي عبد الله رحمه الله في المسلمين اذ اظهروا على الجباة
 انه يجوز لهم ان يخذوا طهر وانه في بيت مالهم اذا احتاجوا اليه وصح معهم انه
 وجباياتهم • وعلى قباد هذا الذي في عهد المبطلين فان كان انفاؤه مع عدم
 العام العدل على جملته عن ابيه او ابا هذا السلطان في دولة المسلمين •
 خلا باس عليه الله لم يجاوز به حلة على هذا القول • وسواء كان البذل له بمعنى هذا
 عن علي بن عفيف فلا فرق • وقيل ان ذلك للامنة دون غيره من العتبة والحا
 الاول على قباد هذا الذي اذ هذا انفاؤه هذا كله في شئ مما يجوز ان ينفذ
 بيت المال • وان كان في غير ذلك مما يجوز انفاؤه فبيده ضمانة وخرج فيه
 على بعض القول انما اذا تاب الى الله تركه فلا شئ عليه • وقاله رقة ابي
 انه للفقراء والمساكين • وكما هو هذا الوجه عن ابي عبد الله محمد محبوب رحمه الله
 والله الذي غير خارج • والحق • وكان علي بن ابي طالب يقول لعل العلم فيما يعرف
 ربه • وعلى بن ابي طالب رحمه الله رضي الله عنه قال الحق لما اظهر على الكمين عند الخندق
 الجباة

٤٤١
الحجابة التي هي وجباياتهم فتوقها على الفقراء وعلى هؤلاء ان تغذو فيهم غير
زيادة على قدر الحاجة فانهم في الموضع على هذا القول خلاصه واما عليه
او كان في غنى فعليه المأهل الذين هم الفقراء على هذا الذي غمده ان لم يقدر
على رزقه واور السلطان له هذه المالك واطرها البيت المال لا يخرجها
في الحكم الظاهر عن حكمه لان ما في ديوت خزائن اموال الحجابة لهم حتى يصح في
شئ الله لغرضه وانما لا ينفذ او شئ فيكون لمن وقع له ولا يحمل في هذا كله
وقولكم الا انه وجبايات الظلم لا يغنيها على قدر غنى الغنى فيه فيكون حكم
ما يصح له فأكبر له وتخرج فيما لا يعرف رتبة جميع ما قيل فيه انه حشرى والفقراء
اول بيت للمال وان لم يصح انه وجبايات اموال الناس بالباطل ولا يحمل ان
يكون غير هذا ما يكون لبيت المال فهو في موضع ما لا يحمل ان يكون لهم با
لاقرار المصالح لبيت المال على هذا وغيره والوجه التي يصح هذا في هذه
المالك وغيرها مما قبضه منه انه لغرضه او طالع وهذه الدانة التي انتمت عليها
بعل القبض فخرج في حوزة المالك اليد وقول المسلمين اختلف ويجوز ان يكون
على الاقتناع ان لا يركبها اليد ولا شيئا مما فيها او يتركه عليه وشئ وان لم يترك
وتوسع بالخصصة فيها او في شئ منها فلا بأس وان كان الاقل قبل القبض
فالاضيق ولكنه غير خارج في الذي جاز ان يكون له ان يركب اليد فلا يقدر
على تأديته الى اهله وكذلك واما المدة وشئ ولا فيه ضمان فلا يميل الى دفعه
الغرم اليه وكذلك قول المالك اذا لم يكن قبضه منه واما اخذه من عليه المالك
جواز تسليمه اليه وان دفعه الى دفعه اليه وافر به كذلك وقبضه على وجه الدانة
خرج فيه معوقا مضي لا يختلف اذا لم يكن ثقة ولا طموحا وان اخذه من عليه
على وجه الجواز له ولكن يسلمه اليه ولا يقدر فمن يستحق بيت المال فهو الخف
وان اخذه بالاضيق من عليه على وجه المالك لا يسلمه اليه جاز له ان يرجع
فيه قبل ان ينفذه عن امره في شئ او كان اخذه له منه على وجه المالك في له فيه لزمه

الى هذه رتبة لانها طارئة لم يتقبل بعد عنهم • والقول فيه ان سلم اليه على انه من النول في موضع
 ما لا يجوز له فيه وان لم يكن باطلا بل سلم اليه وكان عليه وكان عليه رتبة الى هذه بالطلب
 وعلى ما كان قد اتفق به في ان يكون عليه بطلان لم يدر رتبة ان عليه في ان لو كان
 رتبة • ولو كان فيما يجوز ان يوضع فيه بيت المال الذي يتم له على هذا الزيادة ما فعله فيكون
 بطلان لكل على ما في ادا صرح بهم ذلك على شيء رتبة لما يكون له ان يدره اليه وصرح مؤلف
 وصرح في موضعين في صماتان • والقول على الجحش من المال الذي يهتق واقرنه كبيت
 المال في موضع ما لا يحتمل ان يكون له ولان خروج الظلم ما كان الجحش من وجهه
 يصرح والقول فيه يجوز له بيت المال في فقره ونفي عن كان لا يقر فيه وله يتحقق فهو
 خلاصه اذ قد سلكه وانفق العدل وان كان انفق في هذا يجوز له بيت المال في موضع
 وكذلك ما لا على الجحش والذي يأخذ لنفسه كالذي لا يبره ان كان من يستحق الا كان
 ذكره بالسلطان الجحش من وجهه وصرح فكله بطلان او في شيء من وجهه على غيره من
 الاول لا عية • وان كان خرج هذا الجحش في الموضع فما اتفق بضمان ما اتفق فيه
 وقال بيت المال اذا عطاها أهل الفق وهم حال في حكم عليه فيد بالبيع على الناس
 مع علمهم على الا يخرج من الاختلاف الان يكون ذلك في انفاقه فمهم على قصد
 المعونة لهم والسلطان على الظلم والعدوان فانه يجزي ان يكون ضامنا وان صرح
 معه ان هذا الذي اقرنه كبيت المال من خروج الظلم وضمان حاله لا يعرف رتبة نقد
 مضى القول فيه على قول مؤلف بان ما لا شرقي لا ينفق به وعلى قول مؤلف بقول
 انه لبيت المال ونفي ان يقول فيه على قول مؤلف انه لا ينفق فان دفع بشئ منه
 الخ في وجه ضمانه وعليه رتبة ان قد لا انا العرف له ولم ياتي في يد حكمه مضى
 في مواضع جواز انفاقه ونحوه • وان قد على الفق ولم يعط احلامهم ما يجزيه
 الجحش الكفا فهو له خلاصه على هذا القول • وان سلمه الى يجوز له قبض بيت
 المال ويكون له حجة فكذلك على قول مؤلف انه لبيت المال فان فهو بعد ذلك
 وجد رتبة باذنه الى رتبة اليه فان كان قد اتفق في الفق او في بيت

المال على غير معنى الدائمة فيه بين الادوية والغنى على قول المسلمين وقيل لا غير عليه
لأنه قد علم على السنة • والذي وضعه في بيت المال على سبيل الدائمة وهو في مواضع
ما يجوز له وضعه غير ذلك لا لضمان عليه فيه فيما ارى على قول سائر ائمة وكذا للمسلمين
لا على حال يجوز دخول معنى الاختلاف عليه • وأوضع في هذه المراكب والشيء في
هذا الموضع بلا مقصود عليها المصلحة في الحال بيت المال وكان للنفق ان جرى
الحكم كحالهم على قول من يخرج على قوله كذلك في حكمه او لم يخرج به عن هذا الموضع
له بل لا بد من ذلك عليه في هذا الموضع لجواز الانتفاع لهما بلا مقصود • وان كان تم
لاجل المصلحة هناك بل لا يكون لو كان لوضع مثله لجهة لزم تسليم ذلك المصلحة
الغنى وذكرنا وهاهنا في هذا المعنى وان لم يكن مثله لجهة وكان منه عليها مقصود
فلا شيء عليه سواء ساءت به او لم تسر فلا فرق على ادعى لغيره في إقامة الدليل •
وقد فرغ في جوابه في هذه المسائل بين ما يحجى ويذهب وغيره وذكرنا غيره • وقوله
في احكامها ما قد بدله في هذا الموضع كما ذكرنا وكان دل بقوله على ان الذي لا يحجى
ولا يذهب هو الاصول والماله والماله • والله سبحانه وتعالى الذي يحجى ويذهب طاعة
عامة على احواله البديهة بعضها • والمجى والذهاب الحقيقي هما في الاصل شيء يطلق
في الاصل عبارة عن فعل الشيء وكان لا غير في اقباله ولا بامح بالاضافة فيخرج
ويختل فيه الانسان لانه من نوع الحيوان وطعلا في انواع الجنس النباتي والجنس
المعدني فانما يطلق عليه في تغلبه وكان لا غير لا غير لا غير لانه جملة لا حركة له
وزاد انه لما يتحرك فيستقل بغیر ضرورة وهذا يستدل على انما لا يستدل اليه فعل ط
المجى على اقباله والذهاب في احواله مجازا اوجع طاعة الحيوان التي يكون منها
ذلك فهو من اطلق عليه القول بالمجى والذهاب فانما هو في الحقيقة بواسطة
غيره اللهم الا ان يكون الماء الجاري ولكن لا يقال ان ذلك على كونه بالاختيار
مثل الحيوان وقد يطلق في المعنى على حيوان الشيء وعدمه على حصوله في اليد
ودخوله تحت المسكة وخروجها من اليد لانه جمع ما تقع عليه الاملاك لانه مما

تجوز تارة في اليدوي وينتخب شري ونحن نعرض عن هذا القول الجواز السائل في
هذه المراتب فانها على طري فيها كما انها في الشبهات **وت** التي يكون والعرض و
كان يطلق عليها اسم الحي والذهاب الحقيقي في الحي على الوجه الضمني ورواها
لذلك احد اشبه شيء بالحي في البر خلاف المايل لها عن اي منه فاننا لا نقف منها
وبين ما فيها في هذا المعنى والماء والطيرة والدنانير والدلاهم والكلية والآلة
والذات والبصايع والاولى في غيرها جميع ما فيها امثال هؤلاء وفي اللغة
ما يدل بالتصريح على انها والعرض في قول فيها انها كلها اعني احد في كرها الوصف
انتمه عليها ووقع او عاينها باليست **الم** احوال الحيوان ان يلحقه معنى الاثر كان
لا يستغني في الاصل بنفسه في لغيره والسقي وماوى او لا يوق في هذا الوضع
لانه كله فيها الا ان بنفسه ما دام فيها الا الانسان على دخوله فاولي من يدين
او اشبه بما يقع في هذا الاثر عليه **و** قوله في جوابه يدل في اطلاقه على ان
هذا كله ما حيي وينتخب وان الذي لا حيي ولا ينتخب على الاطلاق هو الاصول
واما المنازل واشبه ذلك لا غيره وليس كذلك فان هذه الاشياء جميع ما حيي
وجمال الارض كله ما لا حيي ولا ينتخب الا بغير ضرورة على حال الماء الى الجاري
منها والذي يكون منه ذلك ويزول الارواح والمراكب في الحيوان يمكن على ظاهر
الادب في الحي والذهاب مثل الحال في البر فليس الا في كذا كذا لانها محمولة الماء
ومسبوها في الحي والذهاب فلا بد وان يكون بواسطة شرح او جواز
واشبه ذلك في حركة الماء ولا فلا ذكرتها في انها الانها والجماد موات لا حيلة
كها ولا ذكره وانما هي في الحي من المنازل في البر لولا ان ذهاب الرياح التي تجري
فيها في الماء وواجب ان يحركها او كذا شبيه وامثال ذلك ان تكون في الوصف مثل الكهوج
التي تحمل على ظهر الدواب **و** ما جرى في المعنى على الاحمال فيمضيه في البر
لانها غير ثابتة مثل المنازل لا تستغني في بحرها بنفسها عن غيرها مثل
الذي تستغني الدواب البرية في تيهها الا انها على حالها موقوت

والماء لا تكون الا كمنزل في خشب لا حكمة لها كما الحيوان فان يكون لها فعل
 الحيوان والذهاب **و** لم تكن في الجنس الحية القادر كمالا ولما اسند اليها الفعل على
 معنى التوسع في ان يدل على ان الفعل صدره عن غير حي قادر على القول بحوان
 امكانه باطل وفي هذا ما يدل على انها لا تفعل لها الدنيا الا حيوة كما ولا نقية في الاصل
 فكيف تكون ذلك منها وليس هو شيء غير الملح ودرس **و** والحي غير خرج كما اصل
 ما هي عليه الا وتدل زيادة الحية عليها في التركيب فبعدم استقواها عليه **مثل**
 العوض في قرب الصباح على كبره في الارض ان لم تكن الا في ذلك الدنيا في
 الحي مثل ما فيها ومثل غيرها والامثلة في البر **و** وعنوان يكون وان بالذات الحي
 ولا يذهب ما هو المستقر في الارض على حاله في مكانه الذي هو له منها فانهم هذا
 وانظر الى قوله فانما لو تركناه وظاهره ما كان له من محل الالتباس فخص **لان**
 كله وجمع ما يكون في الاملا لا يمكن فيه الا ان كل له ما يخصه من اجزائه ويصح فيه
 الالتقال عن اليد الى ان تنقل اليد ويلحقه اسم الالتقال اليد الى غيرها باحققة
 واما على سبيل الاستعارة مجاز الان ذلك انما يكون بالذات والمعنى **و** الظن به
 ان واده بالقرى التشديد فيما ذكره اخبر جوابه من الاصول والماء والنار وما
 اشبهها والنار الضمان فيها فيما يختاره او على حال معه ولا باس في الذي
 لمن سلكه ونظره وان له وجهه وان وفاته لاهل الذي موضع ابي وكان فيه
 خروج عن ذلك السائل لان فيه له زيادة معنى الغاية لم يسأل عنها وكانت
 تلك هذه بنا تحفة لها وهذا هو اليد عن تغفل ولا باس بها لاهل الاستحقاق
 وفي بدل مثلها لمن كان من اهلها خير كثير وفضل واسع كبير لمن كان من اهل
 الفضل **و** ونحن نقول في هذا وقوله ان في تشديد على هذه الاشياء غير
 خارج من الصواب لان الماء الذي قد جرت الاطراف التي يمكن نقلها عن
 مكانها الا يكون محمدا على سلكه الا مثل غيره والعوض التي تغبض باليد
 ويمكن في اجزاءها ان تنقل بذاتها كالثياب **و** والدراهم والدنانير وامثالها

في هذا المعنى وبما خرج عن هذا الواو هو مستقر في مكانه والارض هو الذي اخرج
 للبحر ولا يذهب من الارض واوخل او شوا ومن لا واو السهمها وبشيء اذا التمهيد
 عليه او غيره من اللفظ على مثله واقرت لغوية فسمي به • وبما خرج عن معنى ذلك من
 اقرت بقول فصيحة عن عقل صحيح او صحيح او بالحق التامة انه كذلك فلا يفيد
 على ان التام على معنى التامة البس لان يجوز له تركه ورفع اليد عنه مع عدم لزوم
 القيام له به بلا اعلام منه له لانه يستحق له الشهادة اهل التامة بالترك ان امكنه
 والا فلا بأس بذلك وجه خلاص هذا كله على قيا دقوع بعض المسلمين • لانه كله
 بمعنى الذي ان الريح في الارض مثل الثمار في راس الخيل والاشجار والياية المستنقعة
 في البركة الاحواض مثل الدنا والمنازل والافهار كالخيل والشجرات وللعادوك كالارض
 وكذلك المستغنى بنفسه عن القيام به وغيره في المسقى والمسح والماوى والحيوان
 في مواضع ما يؤمن عليه والرحمن المستغنى العبيد بنفسه كذلك على مري الشيخ
 ابو علي عيسى على حجة الله فبعد فيما هو اشتد وهذا الجازية رد العبد الموضع
 الذي قبض منه واو لم يأتى له ان يشهد بعد ذلك الى ذلك الموضع على
 سلاطة • ويعبى في هذا وامثاله ان لا يرد اليه ولا بدله بالقول عليه لانه
 يمكنه رفع اليد عنه بلا رد والاعلام له بالترك وجوز له ذلك مع نزول عنه لعدم
 قدرته على القيام فيه بالعدل في قول المسلمين • وان تعومرة الى التامة عليه
 لم اقل في ضمانه لانه لم يأتى له بالاجماع ولانه يخرج فيه معنى الاتفاق لثبوت القول
 بالاختلاف مما لا يخفى حوز رد التامة على غير اربعة لسوء فيها الى التامة عليها
 بعد الاقرت بها لغوية سمي به وبما خرج منها على اقرت في حكمه انه لغوية
 وان لم يسمها ذلك لم يكن ثقة ولا مونا عليها • والقول بالمساواة بينها في
 هذا المعنى على هذا في الاجمال فيها الذي يخرج من العدل وكما انها في النظر لا تبعد
 والصواب لعدم الدليل القاطع بالوقوف لانها كلها اطلاق نحو على غير
 ملاكها الا يحلها وكلها مضمومة على ولا في فيها ما يلزم فيه الضمان لا باها

فكيف يصح الفرق فيها حال في هذا المعنى على تساويها ونحن لا ندر **●** فلئن
 كان رد هذه الأشياء القائمة على صحتها بالقول فتلك بالفعل وليس القول
 باشتراط الفعل في هذا المعنى حال ولا لانه بالقول دلالة عليهم كما لا يخفى
 الحق بالركها فها أسوأ ان لم يكن الـ في هذا المعنى اشتراطاً على هذا وكما قلنا
 في المعنى غير خارجة ودخول معنى الاختلاف عليها في الـ **●** وقد ذكرنا الذي
 ختمنا مع الامكان فيها وقيل لانه بعد التشبه عليها بمعنى الـ والقول اعتناء
 بالخصوصية وقبولها وجهات ثبوت الفرق فيها بينها في الـ وانا على ذلك ما لميل
 اليه ولما اتيانا بهذا المعنى الثلاثين فيها بشي في محتمل الـ ويجوز في ذلك القول
 بالدين في موضع الـ صلا القول في الحكم كذلك على حال وان كان قد بان لاحد
 وجه الفرق بالحق وامكنه ان يهديه اليه والى الكثرة علينا فهو المراد فانا لا ندر الا
 خرج عن الصواب **●** جوادان صح معه في شيء وهذا الذي قبضه من السلطان
 الجابر واقبل لبيت المال من المولى في فقة على الفقه من اهل الدعوة فهو موضع
 خلاف **●** ويختلف فيما اعطاه اهل الغنى وقراء اهل الخلاف لدين المسلمين
 وقد مضى القول في بطلان مثله فيهم ان كان على قصد المعونة به فهذا السلطان الظاهر
 على تدار شيء من لظالم او في حال ما يكون بغاة على احد المسلمين او انتمبه **●**
● وان سلم الـ يجوز له قبض الصواب في يكون حجة له في تسليم اليه وكان عليه
 اجرة هذه المكاتب وانتمبه منها تبعة او شيء من الضمان فكل تبع لها وتكون على
 ما يحق عليه من بيت المال او قوا ويجوز له ان ينفذه فيمن يجوز له ذلك **●** وان جعله
 على هذا او هوها فيما يحتاج اليه من الصلاح جاز له في قول بعض المسلمين **●** يخرج
 في بعض القول انه يؤقده فيمن يجوز له وقد مضى من القول ما يستدل به على حكم
 ما صح فيه مما لا يعرف به **●** وقد شترنا هذا المعنى اعانة كد منارها المبسلى
 لتكون منه في خلاص نفسك على الصبر **●** فانظر فيه وقد تبين ولا تأخذ
 بشيء الا بما وفق العدل وانا استغفر الله ومخالفه الحق في هذا وغيره **٥٥**

قلت للشيخ علما اذا اعطى رجل شيئا من المال الجمل في هذا المالك وعطاه
على حفظه لا اهل له ذلك اذا كان بضعة لان هذا الرجل في المالك يحشود لاجل
هذه المالك في المعطى اعطاه ذلك لان سلطان الحق الذي يمكنه ان يملكه لا يتلفه
بل انما اعطاه هذا الرجل بطبيعة نفسه هل عليه باس في ذلك ام لا **الله** قال اما اعطاه
والاخر على حفظ هذا المال بطبيعة نفسه وذلك ان اقام يحفظه وان كان في موضع
صدقة على صاحبه وعليه ان يعينه فان خرجت الاجرة عن عناء المثل فمرددة
الى عناء المثل وان لم يرد عناء المثل قد ان يستحل الرب هذه الامانة فتلك
جائز له وان لم يرد ذلك لم يمكنه البقرة منهم فليحذر على نفسه في ذلك على ما خرج في
نظر العدول **قال** في معنى الضميمة اذا كان صاحب المال ملجأ الى ذلك المكان
لوسم اختياره واصله اليه **قال** الشيخ جاعدا خمس اذا ثبت عليه ان يعينه
بالعدل على ذلك فاما هو اذا قد على حفظه له وغيره فانه على دينه او نفسه او ماله
في موضع ما اذا تركه لم يبق به صلاح وهذا هو الذي يلزم بالنظر المعقول المردم اذا ثبت
وضوح وان كان بالحصة وله فدية على الطالب في سالة الاعانة فيكون عليه هناك
واذا لم يكن بالحصة فالذي ذكرناه هو الذي بالنظر لا وصوله الى المكان ملجأ اليه
فان ذلك معق في النفس وهذا المال وانما يكون وصوله على ذلك في المال الجاؤ ولا يتزل
به الضميمة فماله وزعاقب له الضميمة بعد وصوله اليه على الاختيار وهذا لا يلزم
يقدر على دفعه بالعدل وبه يتضح انه لا معنى لشرط وصوله الى المكان ملجأ في
الضميمة اليه على الاطلاق **وعلى** كل ما اذا ثبت به في ماله كان الدوفيه في لزوم حفظه
له على ما ذكرناه ان ثبت على قوله يقول انه كان وصوله الى المكان ضميمة او حتى اذا افلوت
وان لم يتزل اما الضميمة في ماله فلا يلزم حفظه له على ما في وجهه كان وصوله وهذا لا يصح
في نظري غيره **ولو** كان الاو كما قال هذا القائل الثاني كان ماله لو وصل على الاختيار
لا يلزم حفظه على حاله وان اضطر الى ذلك وهذا كان في غايته البعد على عن الصواب وعلى ما
اقامه في قوله لشرط في الضميمة ان يكون صاحب المال ملجأ في وصوله الى ذلك المكان ط
فكانه لا يكون في وجه اختياره لوصوله اليه على قوله ذلك تخرج التخيير لو كنهه في
حل النظر في معنى بلزوم ولو قيل فيه على اثره او ليس في الذي اهدى واضح في النظر
والتوى

واقوى ان لو قيل فيه على الشئ وليس في ذلك اهدى واصح في النظر ان لم يقبل في الضميمة
على هذا في المال في موضع ما يكون وصوله باختياره الى موضع السلطان على يديه اوضح و اوضح
به او ان سلم بيده وهو يعلم بحجراته والله لا يعطيه له في صيرته ولا في خلاصه من الظلم او كشيء منه
على ظنهم ان كان ذلك من رايه فيه والله على ما كان لم يقصده وعلى ذلك في غير ضرورة خرج به
او ان يحل له ان يرسله لذلك لكان في حقه في جوابه ان يقال ان كان وصوله الى المكان ملجأ اليه
والا فكله سواء فكيف لا يراى له في حقه للضرورة في المال موضع على هذا لانه قد عصبه لذلك
مختار له في علمه بانه على هذا من رايه فيه لا يثبت ظلمه فلو لم فيه الضرورة على هذا في حقه
بقاؤه وما على جوار سلامته واما ان كونهما هناك لا يضره عند غيره في ارضه في
به وترك اظهاره او غيره من الامور الى الانبساط الموصلة الى الجوار فلو لا ان على قدر ما يعلمه
فما قد عرف به انه يظلمه ولا فيما يكون في ارضه هناك بمعنى موجب للاضطراب ما كان وصوله
على غير اختياره فانه على ذلك في محل لا يثبت عليه من الدعايب والضيايع له في شيء منه فيه هناك
يكون موضع ضرورة كان له الجوار بنفسه والوصول وغيره لم يأت خلافاً • وان كان وانه في قوله
بإعادة الضمير في الجوار في وصوله الى موضع الضرورة ولكنه لا يصح ان يكون
فيه الاعلى ذلك فانها لا تكون بخيرة وعلى كل حال فما اعطاه رايه على ذلك في موضع الاثم
او غيره فهو له الا ان يضطره الى جواره على ارضه المثل في موضع ما يكون عليه حفظه لا يظلمه
لوجود قدرته على حفظه وعدم حماقة على دينه ونفسه وانه وعدمه كفوعة من يامن به على ما له
وكونه في موضع لا يورث عليه على الامتناع في التركة والضيايع وهو حال تملكهم اعانته في
ذلك الى حال فانه هناك يكون مانعاً على جهة المثل وروا بالعدل اليه • على قول آخر يخرج على
قوله ان عليه له ذلك في موضع الضرورة اليه فان جهله فليسا عنه اهل الخبرة به ممن
يا منهم واصح ذلك ان يكون بنقل العدول • فانه في عليه ذلك كما قال النبي سبيلهم حتى
يرى انه قد خرج منه على اعتقاده انه منى بان له شيء من الزيادة عن المثل ذكره اليه والى
ويعتقده فيه مقامه واما في مواضع ما لا يكون مالا يكون عليه في ارضه ولو لا ذلك على جهة المثل
لانهم في غير تركه وحفظه • ويخرج في بعض القول انه ليس عليه له حفظه بلا اثم
على ما لا يسلح مع تركه وكذا كره ابو سعيد رحمه الله ولو لم يكن مشرفاً على التلف واليه
ان على تركه في حفظه لا يثبت ضيايع وذهاب • وعلى هذا فيكون له عليه على اتفاقه في حفظه

الاجرة فلا وكفى كجف مكان على حال كان اذا وفي بشرطه الذي وقع البذل عليه وفعل ما
 اوجبه من حفظه بعد حلف تلك المالكين • وكذلك ما اعطاه اياه على ذلك بطيب نفس
 غير شرط له بطيب في موضع لانهم حفظه على قولهم وقال لهم على حمله في هذه المالك التي في
 المال شيئا من بيعها فان كان ممن يجوز له بيع المال ان يجعله لنفسه في هذا الموضع
 • وكذلك ما اوجبه من الفهم والتبعات لانه يجوز له ان يستفيعها على هذا ما اجاز له بلا
 جرة ويخرج من بعض القول الشد يد فيما اوجبه منها حتى انه يذهب القائل في مثله الى انه لا يجوز
 له ان يبيع نفسه وذلك لو كان ممن يجوز له في الاصل ذلك ما عليه لا يكون له واما الاستفيعان كما
 ما اجاز غير اوجه فلا باس من على حال • وكما في الاعمال فبما اختلفا في الخروج غير
 عند في قياس لا نظر قبل لانه يجوز له ان يبيع نفسه واما العقي فيلزم منه التخلص منها
 لزوم في موضع لا يجوز له بيع المال لا يجوز له ان يبيعها الحكم له وان يكن ما لا يبيع
 ربه فالحال اهل الفقه سلمه على قولهم يري له ذلك وجه خلاصه ولا يجوز له ان يبيع نفسه
 • ويخرج فيه على بعض القول فيما اوجبه على التصبيع كما اوجبه منها وان يكون في حكم بيعها
 لها في موضع بطيخكم فيها البت المال للفقهاء انه لا يكون عليه بعد التوقف منه شيء
 وكان فقهاء من على ظله في موضع لا يجوز له ما لا يبيع المال وان يكون للفقهاء في
 منه في الارض على احد فكذلك في خلاصه منه بنفسه لتوقفه بعد اوجبه وجهان الا
 ان يكون مستحلا والدم على • **مسد** ومنه واذا كان رجل قطوعه بعض
 الخراج فوصل اليه رجل من بسم الخراج للسلطان وقال له انا سلم الخراج للسلطان
 اريد ان تحسب لي في ذلك وانا اسلم كذلك اسلم للسلطان بطيخة نفسه هذا
 لهذا الرجل ان يحمل عبوة مع كاله ويقول للسلطان الجور هذا مالي ويأخذ عند ارباب الا
 اموال ما اعطاه اياه ام لا • قالوا ما اؤده وصاحب المال لم يسلم الجور شيئا او لم
 دون ما اخذ فالفضل واكمل دور على صاحب اذا لم يؤخذ منه شيء فالمرء يكون له
 عناقه في ذلك فان تحقق غناؤه غناه الكثر واما ان تحمل صاحب ما اوجبه من الجور
 بعد ان يوقه بذلك • قال الشيخ جاعل في تفسير لا يبيع على ما ذكره السائل انه
 يمنع وجعله مع كاله والى الامارة جاز الا انه كانه شيء ويخرج من ارباب الاعانة على عمله
 في ماله ومعاناة اوجه بالاجرة وسواء كان ذلك مطلقا عنه ام لا • وكما في الامور في هذا
 الموضع انه يرد الخبز والعناء وتعلق عليه اجرة المثل المعنى طاعتا على جوابه اذا
 حمله كما اوجبه وعمل ما حمله له عليه فاقال له ان يسلمه على ذلك ما له لانه في نوعه
 كان عن طيب نفس رضي قلبه لم يكن موضع لانهم حمله له المعنى حفظه فيضطره

الى الزيادة في موضع الضميمة ن ولم يذكر السائل انه سئل عليه مع تمام العمل ان يترك الفعل
عن اجرة المثل فيكون له قبله العناء ولم يرج فيه شيء ويكون له في ذلك كما في غيره عليه وهذا
طالما لا ان يجزى الحق الجول والمواضع الذي يحمل اليه او الوقت الذي يحمل فيه او ما
يسلم الى السلطان الذي ذكره له ان يسلم اليه مثله او يخرج فيه ثمنا لها فيطلب التخص
بالحما له وله وثبت له فيكون الاجرة المثل فعلا كما ويصحب على هذا العناء فانه بالتخص
وقبل الحما له يرد الى كذا ومثاله هذا في اثار المسلمين وان لم يرد موجود وجوابه في هذه المسئلة
على حال كما هو مطابق للسؤال في ايمان لي وعسى ان يكون قد قصر علي في فهمتها بالتم
السائل الذي مع الذي عنيته فليست في ذلك على الجوابين فيها وفي كل مسئلة وتبع الاتفاق
عليها او جري فيها ايضا الاختلاف فيها لم لا يحملها ولا شيء منها حتى يوفق عليه والحق **مسألة**
مسألة ومنه وفي رجل مسلم لم يدمع السلطان يسلم مثالا عن النوفان اوسع مما راعى فقد
وزكوة والبائسان يسلم تسع في ثمانين النوفان في ايمان في هذا السلم وقال له ان انت مسج
فاجعل طريح كالمك وانما اعطيتك ست محمدية الا الله دون ما ياخذ منه السلطان بطبيعة نفسه
هل هذا السلم ان يجعل المال لنفسه ما حذا اعطاء الذي ان قال ان هذا من الزمان مما وقع على صاحبه
واخذ صاحبه البند ثم ردد عليه وان وقع عليه مرضي من العناء او جازي المكف فله عناء المثل وان لم
عن ذلك بعد ان لم يرد ما رجع له في الاجازة ذلك **قال** الشيخ جاعل في شمس كان السلطان له
ما اخذ له عاقلة له ويحكمه وكان ذكر عليه ملا يحوز له ان يعامله في هذا على دفع ما قد رتبته
من حق مما ولا شيء غيره في وجوب الاحتمال فيبطل له ما قد وجب فيه من له من حق عليه ويكون له
على طال ذلك الحق بالعلم عونا في زكوة ان كان هذا السلطان من هذا الحق والعقدان ما اخذ فيه
يسلم عليه ما عاهاه في رجل اتعدى الجور والظلم في حق له وجعل له على الاعانة في ذلك ما قد
جعل له من الاجرة على الصوف طيب النفس حيا لم وكان له عليه ما قد جعل له اذ اعى به حتى جعل له
ما قد اقر به وما مله عليه لانه معفى الاجارة ولا يسن في في نظر الاجارة **مسألة** ولا يراى على حدة
المثل ولو كان المسلم الذي طلب ذلك في المشرك على ما اراه منه اذا كان غير اذ لم عليه ان يجعل
له في ذلك المثل الزكوة ما لا يستحق عليها جزا ويستحق الا ان يرد فيه الى الاجرة المثل ان
الى الزمان في موضع اللام عليه له فلا يكون له الا مقدار العناء **كيفية** والمشر في هذا الموضع
قل ان تحمل له الضميمة التي كانا على هذا السلم بنية تروم الاعانة ا على قول يرجح ذلك في
لزمه ان يكون موجودا به يلزم على موله وهو الذي قطع على نفسه الاجرة ورضي بها لم يرد العناء
المثل للاجزة توجب فيه زكوة اليه واكثر من الاجرة يجوز على القليل من العناء بقوله او فعل فلم يرض
له ما مله له على طيب نفسه ورضي عليه على المرد من الاو الذي طلبة منه في هذا الموضع الا مقدار

العناء وان اقم له في موضع اللانزع عليه فخرج عليه في شيء يكون له رجعة فيه
 هذا ما لا اعلم وكما في غير موضع الضميمة انه وعنده لو جرحه غيره معها ولو لم
 ذلك له عليه فيضطره الى اقامة على امره مثل عيناك في مثل ذلك اعلم انه يرد الى قدر
 العناء لان يرجع الى انقص ما يجبه اليه او يكون له منها ثوبت بالعدا شئ اليه
 به الجبهانه فعند ذلك يكون المخرج به الى قدر العناء واجرة مثله في كل شئ في الموضع
 الذي كان فيه ففصله كذا في المخرج في بعض الأقوال في الاجرة على الجرح وان وقعت على
 علم ولو شرا بما هو عليه والجبهالة انها ثبتت للآخر وتكون له عليه اذا علم له كما حدث له
 بد وقد ذكرنا حكمها في موضع الضميمة وفي بعض الأقوال يخرج الله اذا كان مضطرا الى ذلك
 ولم يجد غيره انه يروج في الاجرة الى قدر العناء ولا يبين في شيء من موضع اللانزع على قوله
 وراي ذلك ولا على قوله ما اذا ثبت الامع تحكم عليه نعمنا في ماله وقد يخرج فيه في
 موضع الضميمة على بعض الأقوال انه يكون له ما قدره عليه القول وكان به العمل على
 مع قوله في قوله فليس على موضع الضميمة على الذي في طالع بعد فله من مع القدر
 وراي المخرج ناسج له في خطه عن ظالم السلطان كحق على قوله يقول في قوله الله اذا
 اشف على الضميمة ما كان من النوع التلويح القدره بذلك ما هو يانه في موضع
 على سلامته وفاته ظالم السلطان كحق في طالع يحتمل ان يكون على سائر اوله ويكونه على
 على ما اختياره في حاله في طالع على سائر على هذا فليس عليه بعد ان يحفظ له ولا ناسج
 في تقييده اذا كان ذلك ليس عليه وكان محتمل فيما بين الدخول وانكر في هذا الذي طلب
 منه في قوله خطه على طالع منه قال لا بد وان يكون فيه عتاء ومعلو من سيرة جازله ولا
 يرد له عتاء للكل من غير رجوع فيه من الذي عليه بالنقص لمعق الجبهالة وثبوته له عليه على الجبهالة
 اضطر منه لم في ذلك في موضع كذا على قوله من قال له وانما كما على رضى وطيب نفس في
 موضع تقييد هذا طالع في غيره في وفق هذا وحس ما نأفده على خلافه في جوابه هذا
 ونا عليه حتى يبين لما صوبه واخرج عن الدون الى الذي قال قول فيه بالذي لا يهل الذي
 واسع وراي العدل في شيء فعله ان يقول في الجعل الى الذي اليه وان كان هذا المسلم لم
 يعمل في طاعا اعطيه الذي عليه ولم يعن فيه شئ مما اخرج منه وعتاء ولم يبقه كما عليه
 وغيره من صحت له فلا شئ له عليه فان كان قد خذله كذا رة فان احتج بالجبهالة
 وادعى انه احال من تمامه فانح يكون له به العذر وصح ذلك فعسى ان لا يسطر ان تعتاه
 على قوله ويكون له مقدار العناء ويخرج فيه انه لا شئ عليه لما ذكره في قوله والقول في
 السلطان الجاهل انه رجل من الذين الرعية فكل من له على الناس في راحة امواتهم ولا شئ

ومن اموال المسلمين ولا فيها يكون وجب لادخل الاسلام على الكافرين وكيس له ان يتعدى على احد
المشركين فكيف بما على الاقارب في نفس السلطان والذبح له عن اموال الناس اداغشها باكلهم ومن
على قدره جازع مع عدم التقية على الدين لان ذلك من فعله منكرو ليس له على دفع اكلهم
على المدبوح عند اجرة الدان يؤجر على الدفع عن شيء في موضع فاليس عليه بلادهم وعبر جرك
والله اعلم **مسألة** ومنه واذا احسن السلطان رجلا ونسب المال على يجوز له ذلك وان لم يجز له
وان كان اخذ من ذلك عليه ان يتقدم في ذلك في القوة او في السلطان قال ان كان مفسوق عند
اخذ له ذلك فان استمر ملكه في مصلحي فلا يلزمه شيء وان كان غنيا ما قويا في يده فيجوز له كلفه
ان قال الشيخ جاعلة جيس قد قبل ان ياتي بيت ما لهم حكمه حتى يفتح الله كعبه وهو اذ انبت
كعبه وهو انبت بالاسلمين في الاصل وكان وقوع الاجرة على شيء مما يجوز فيه انفاذ بيت المال
فيهم دعوى الاجرة وان كان على ياد جوب وكان العمل مما لا يسع عمله زمان يتوب الى الله
انه عمل وروي انه لم يعمل وعليه ان يترك ما اخذه على ذلك في الاجرة لانه ان كان ممن لا يجوز له
بيت المال اذ اهلكه الذي يجرى حكم له لانه حرم عليه في الحال المعايير كعقده وفساد في أرض
الله وعبان مما اتلف على ذلك من جازع عليه غميه ان لم يقدر على تركه وما نفي معاليه ما دار على
حاله ان يتركه في حاله فان دعوا بباله والمال ما كذهاب العارض بالانقضاء العلة الموجبة
في حرمه عليه فلا وجوب له الانتفاع بما نفي في يده وعليه غريم ما اتلفه ولم يقدر على تركه وان يقول
جاز له في مال ان يمتحنه اذا كان ممن يجوز له في الحال بيت المال وان لم يقدر على تركه فما
كعبه له الذي يجوز له في الحال **مسألة** ويخرج على بعض القولا انه يجوز له ان يترك نفسه قما
تذكره منه وما الغني فلا بد له مع الكسبي عن الرزق كعبه من الزورن وقولن القوة تأتي
على ذلك فخره عند الفوج وان كان مما يجوز له الدان لا يجوز ان يسلم الاجرة عليه من بيت
المال وكان قد لا جوب على لا يجوز له بيت المال ونسب الاجرة على انها على علمها انفسا
ونسبت المال فهو خاصا وحرف يخرج منها بالاداء لها الى اهلها وان كان خذها على وجه
الاقتساب له في اخذها لانفاذها في اهل الاستحقاق او فيها يجوز فيه شيء ولا على الاعمال
والاعمال انما له ما يوجب له الباندة في يده تكون حق يوزعها الى من يجوز له او يخرجها فيما
يجوز فيه ومنه يتعدى منها او تقصص عن الواجب عليه في حفظها فلا ضمان عليه ان يفي
تلفت في يده على ذلك قبل الانفاذ لها على وجه العذر فيها يجوز فيه وان سلمها الى من
يجوز له قبض بيت المال ويكون موضع خلاص جازر يوزع منها وان ردها الى من اخذ
ها منه وهو السلطان يشبه ان يلحقه معوق الاختلاف لانه وان كان السلطان اعطاه
في تسليمها له ان كان على انها اجرة له فانهما في وجهها ويده بالاطاعة على معنى الامانة
لا بد وان يلحقها معوق كذلك والذي احببه له على امكان سترها ان لا يجوزها اليه فتمت
على حال وان يقول انفاذها فحين يسع ان يدفع اليه او يجعل فيه بنفسه او يمن يا عنه

على ما يوافق به بينهما ان يكون الحق وان وجد في ثقات المسلمين اهل البصرة فيها عليها
العتق من الاستعانة به في خلاصتها **منها** يخرجها في اهلها ويجعلها في موضعها وبقية غيرها
كما يخرج ان يوافق فيها بعد ذلك شيء غير ذلك لانه عارف بموضعها في موضعها وبقية غيرها
وعلى ان يجعلها الا في موضع ما يجوز فيه **•** وان كان هذا الاجرة من يجوز له بيت المال
فلا بأس عليه في اخذها وكسب عليه ان يخرج ما بقي عليه منها في غيره اذا كان اخذها على وجه
ما يجوز له او انه صار على ان يجوز له بعد اخذها الى ان تبقى او يكون منها وينقل على حال
حال ما لا يجوز له هناك **•** فثبت له في طوق الاجرة يخرجها في اهلها على حال **•** واجزه على
السلطان باقية كما في اخذها **•** والله في قدر عليه ما بالحكم ان امكنه ولا فعل وجه الاستعانة
في موضع ما لا يجوز ان يسلمه بالدين ذلك **•** بيت مال المسلمين **•** وان صح فيه شيء من
بيت مالهم ان الصوفي هو الفقير جاز في جوارحه للعتق **•** اختلاف **•** ولا بأس باخذ الا
جرة مما يجوز منها على العتق العمل صلاحها من ثلثة ضمرتها وادخالها ليعتق عليها انما فيها الا
بذلك ان يلقها في النظم على كبره **•** وان جرى الحكم بما فيه وشي منه فالحق ما لا
يعرف ربه فقد مضى بذلك ما فيه من قول اهل العلم بالاري **•** فانظر الى قاله فيه من الا
ختلاف فانه على قيادة يكون الحكم في هذه الاجرة منها او واحد على جوارحه
يجوز له عتق الاجرة والاستعانة او كذلك في هذا **•** وقد مضى في القول ما يستدل به على
حكم ما يسلم السلطان لهذا الاجرة ذلك ان كان من يجوز له والا وكيف يكون خلاصتها
كان اخذها على الوجه الذي لا يجوز له وفيما تبين في يده ليعتق الا فانه او يكون منه
بالقتل على عتق الكفارة الا ان الفقير والعتق في الصوفي سواء على قوله قال يجوزها
كما يجوز **•** وعلى قوله يقول فيها انها الفقير دون العتق فيخرج فيها على قيان في جوارحه
مثل ما يخرج في الذي لا يعرف ربه فيه على قوله يقول يجوز له الفقير دون العتق **•**
ويخرج في الجوارحه ربه على قوله يقول فيه كمت المال مثل ما يخرج فيه في هذا ليعتق الذي
فيه **•** وقد مضى في القول ما يدرك على حكم ما اخذ هذا الاجرة منها او شيء منها في جمع
ذلك ما نظر فيه فيه وتدره عوان نظف حكم هذه الاجرة في شيء من هذه الاشياء
الثلاثة المذكورة كانت هي فان اعان القول بها في كل منها تسع والقبول كونه احكامها
يكفي في هذا المستلزم بشي **•** ويمكن له بصيرة نافذة قد ذكرها على ان يستخرج ومعاني
احكامها التي اوردناها في صدر المسئلة مع ما اتينا من آخرها في كل موضع وهذه الثلاثة
الموضع بيت المال كصوفي ولا يعرف ربه على قوله قال يجوز له الفقير وقوله
قال انه كمت المال لا على قوله يقول فيه بانه مال حشر لا يتوقع به فانه على ذلك
الاري لا يجوز لعتق ولا فقير **•** وعلى قيان مما سلكه السلطان منه وقبضه على علم
به فهو له ضار فلا بد له من ضمانه الا بلاؤه انه اقله والي يقوم فيه مقامهم
فان عتق عليه عتقه حتى حفرة الموت او وصي به على الصفة وان صح معه ليرتب
سلكه كيه متى قدر عليه فان لم يجد ذلك سبيلا او قاصدا به كذلك **•** وان لم يعلم

انه في هذا الحال حتى قضى نصيبه ان يكون في يد بعض الامة ويخرج في رقة الى قريته منه
 كقريته عندها مع ما يخرج في رقة الى رقة اخرى عليها بعد ان يصح معه انها لغيرة وان
 كان في اخذه له من يد السلطان على انه رغبة فانه على جهله ما وجع غير شغف في رقة من يد
 السلطان له في رقة الموضع فان هو بعد العمل حرة لا على معنى الحساب في رقة لا تملكه
 او في رقة ليس لتقضي رقة اخرى له بعد ان يصير في رقة ان رقة في السلطان فان رقة اليه
 لم يبرر او الضمان وان كان قد تملكه لزمه غرضه وانقلب في الدعا فصار على حال مضمون عليه
 كان ذلك بعد اخطاؤه صح معناه قبل الاتفاق او بعد تملكه في رقة معنى الضمان عليه
 سواء من ولا يجوز له ان يسلم الموضع في هذا السلطان على حال ان كان ليس باعين وما سلم اليه
 وشي على حاله هو لا ذلك ذلك لزمه على هذا وان لم يصح في بيت مال هذا السلطان
 شي وهذا كله قد مضى القول في المسئلة حكايته فان في بيت مال حكمه له حتى يصح فيه
 او في شيء منه انه لغيرة وان كان قد تملكه في رقة اخرى وعلى معنى الصواب خارج في نظر العمل لم يبرر با
 كمد في السلطان لغيرة ان كان قد تملكه في رقة اخرى حتى يصح انه لغيرة وعلى هذا لما سلم اليه
 وبيت مال لغيرة معنى الاجرة ويجوز له ان يملكه فانه يصح معناه لغيرة بالحق التي
 لا يجوز في هذا الموضع ان يملكها الا على سبيل اعدادها وقول الدافع كما بعد التسليم والغرض
 منه كما انها لغيرة كسب شي ولو يسمي به الدان بعد قتلته ندعى ذلك لغيرة في ذلك
 حتى يصح له ما ادعاه بغيرة حتى تقوم به الحق في الطاهر والذالاجين احق ما يقضيه
 منه على وجه التسليم في قيام الحق عليه باقرا به قبل الغرض منه ان كان تكون الاجرة
 على شيء لا يجوز في الدين ويكون عليه ردا اخذت الاجرة بالاجماع وعلى قول من يرى جمع
 عليه ورقة ان رأى ذلك عد لغيرة او حكم به عليه ويلزمه فيه حكمه من حكام المسلمين
 في موضع الخطا لئلا يبرر به من ضمنه ان كان مما يتلوه فانه يكون عليه بذلك كبر
 اليه او كبر لغيرة فيه مقاهمه وكبر او وصي او وارث فانه يصح معناه استقرا فانه
 في الخطا الذي عليه حتى لا يقدر على ان يسود بين الوفاة ويصير غولته فالدعوى ربه بعد موته
 او حكم عليه بالعدل كذلك فانه في حياته ويصير كذلك فانه لا يقدر في حجب ما عليه فانه يكون
 ذلك في يد لغيرة فانه لا يقدر على الدعوى في رقة اخرى فانه يكون في رقة اخرى فانه يكون
ومع ذلك اعطى السلطان الحايروالاؤيت المال الذي هو جباية له وعماله
 وغير ذلك ليس بغيره في رقة من رقة الجباية وغيره اعطى المالك ففسدوا ناسا ففسدوا
 ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا
 جاعل في رقة من رقة الجباية وغيره اعطى المالك ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا
 من يتقوى الله على طاعة الله تعالى في نوى ذلك الاعانة له به على رقة وغيره فانه يكون
 من المعاصي في رقة من رقة الجباية وغيره اعطى المالك ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا
 على الله وعماله الذي هو عليه لانه والفقير يحول له على رقة من رقة فانه يكون على بعض
 ما في نفسه لاضمان عليه الذي حاله يحول به لئلا يكون مثل ان يكون بفاة على حد المسلمين
 او اهل النقة فانه على ذلك كما في رقة من رقة الجباية وغيره اعطى المالك ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا ففسدوا

في ضمانه حتى لا يقول في حق الفقرة • وعلى حال الذي اقبل اليه في هذا الموضوع هو الحق فيكون له
التيه مع • ضمان في الاول لورده بالمرور ضمان على قباد هذا الذي فيه وان كان غير
خارج من حق موافق الاختلاف عليه وكان القول على هذا الذي بان له لا يجوز له ان يقر
في حال المعاصي هو الاول في الحق ان بان له مع • امكنه فان ذلك ايضا في خارج من
الصواب على ما في • ولو قيل فيه على ما في الاغلب والضيق بان له لا يجوز لغيره في عدم
لحقه لقله اهل الولايه من بعده من الحق • ومتى وجد اهل هذه فمقر له بالذي يارون به ان
لا بعد له عنهم في الغيب من حق هو • وهم في الفقرة الاول كان على شفا حفره وان اهل كروغا فانه
يعلمه عند موته ان لم يمتعه الحق • ذلك • وان غير عليه وجود غير • وكان منه فضل فنهض
مليح اهل السر موضع خلاص على اعدل ما راى • ولم على قباد هذا الذي في تركه في المستور
حاله سنة ولما على حال • ولا باس عليه بها كذا للامعة فانه يولد عن اهل الفضل
والولايه اليهم قصد الحماهم فانه على ذلك • وفيه بلام وان كان على صحت فانه على
قول في جابر في الفقرة للاضمان عليه • قلت • وكذلك اذا عسكر اياهم في بيت مال
سلطان فهو بالمرور • ذلك • قال اذا كان من عسكر قواد واستهلكوا على هذه القيمة
بذنه اعني السلطان لان حكم بيت مال فهو له فلا يلزم ضمان • واما الاغنياء فليس لهم
ذلك لان كان ما وجعه الفقرة قال الشيخ جابر بن عيسى مثل قول في حكم ما له انه في
ظاهر الحكم له لان ذلك من اهل العلم والمسلمين امره حتى يصح • به كفارة ومعلوم
انه يجوز • وعلى صواب • دلل اهل السر وقول هذا بعد ولصدد ذلك ان حكمه
فكيف ما انفقه عن ما به • وفيه • فلا ضمان عليه فانه له • وقوله • واما الد
اغنياء فليس لهم • ذلك • وكان ما وجعه الفقرة • فهو كذا فيما يكون مع على
المخصوص • وفي سرهم • والاعيان • وكذا في هذا الموضوع لا اري • ذلك على هذا يخرج
ان كان له به كذا في موضع ما يحكم به له كما ذكرنا فاجب فيه ان ينظر فاني
على ذلك كما كان له الاسلام • ان يكون ضد ما قبله وقوله • حكم ما في بيت مال بقوله • لان
كان له فهو • • والا كان ذلك في حكم كذا لم يصح رقة فيما بين الغني والعقير
بل اقله • وراي الوقت ثم تعليمه • اقامة الدليل • ان كذا في ما به بالحق سلبه هذا
الموضع فان الذي قاله في الاغنياء انما هو شيء • ان صح انه لغني • وحمل ربه فصار وجعه
الفقرة على قوله • جعله كذا للمسلمين • وعلى قوله • جعله بيت المال فهو • ان
يجعل في رقة المسلمين • على ذلك • عايد • في الغني والعقير • جميع • يجوز ان يضع
فيه • المصالح • بيت مال المسلمين • فانظر في هذا كذا • باولي الدلائل • وتبعوا الحق
لعلمكم • قلحون • • مسلم • ومنه • في رجل • خذ • عند سلطان الخوذة لاه • وقال السلطان
معه الدلا • فلما رآه • فيما بعد هذا الاذنة • خذ • عنده • سبيل الغصب
وجباة • الظلم • فقبض هذا الرجل عن عند السلطان • هذه الدلا • عليه • ثم لا يوف
رئيه عند الجبل • وصول الخوذة • ولما اذا لم يتقدم • السلطان • من • الى • د • و • في
ان يدفع في فقر المسلمين • ذلك القيمة • بعد الا • موافقة • ابراهيم • وان • في غيرهم

من فناء المسلمين فخران قال الشيخ جاعده بن حبيب لا أعلم الله بدين في وجهكم هذه الآية الحق
أخذها وعبد السلطان على هذا إلا أنه لم يجر فيه فيها وفي غيرها منها الغيبة وقول له في قوله
الاولى انما هو فلا يبين او يرى فلا بد ان يكون كذلك على الحقيقة لا كما لا يكون منهم
وكان بعد على هذا غير خارج والكناس ولعل من عفا عنها وعبدكم وكل ذكره قوله لا
يزيلها من ملكه لأنه محتمل ان يكون اخذها وعبدكم على وجهه وكسها من قوله لا يزل
على أنه اخذها منهم ظاهراً ولا بوجه جلاء على حال الجلاء ولا خارج على حق الاقرار بذلك وقد
صح في قول المسلمين ان كل احد لا يفي بدينه منكم ان او منكم عاذاً او جابر الظل وق
ولا يعلم في هذا الغيبة ورجاء الاخذ بها عنده انها ما خوفة وعبدكم بسبيل الغيب
وجباية انما المعقولة في وجهها من ملكه وقوله في ظاهره فيكم قال يصبح معه ما يجرى والله
ظن بلا علم ولا يجوز على حال ان يحكم على الناس بالظن ولا لهم في ثبات حق ولا في اقاله
في نفس الظن وان كان يمكن ان يصيب تارة فقد نخطا في اخرى وصوابه غيب لا يدرك
وان شاء ولكم به في مثل هذا الاوجه على حسن الظن بالناس وعلى سوء لانه في هذا ط
الموضع لا يفي في الخوف شيئا وما اشبهه فهو مثله ولا يعلم فيه في هذا المعنى والقول
اختلافان وعلى هذا فكيف يميز العبد ويجعل على الظن من كتمان الاوف ربه ويحكم بها على
الرجاء كما كتم الفسق بلا بيان ولا حجة ولا برهان الا اتباع الظن في الادلة ذلك قطعاً
ولا أعلم وانما نحن اخذ في بصيرة ولا نرى في نفسي عن نظر وعسوان يكون بان الظاهر
بين في الضعف ملي وعي كمن ذكر ما اصدف فانظر لافيه ما يراه الحق يصح انها الغيبة
وكيس قوله ذلك في السباب الصخرة عند موسى وعلى هذا فان اخذها انها قد اورد فيها
فلا تسعة للحق ولا ضمان عليه ولو كان في وجه باطل وقيل انه ليس له ان يصدق في شيء ولا يفي
طفاؤ بن الله فان فعل في شيء منها لم يرد عليه ولو كان ذلك ما رجع والقول الاول هو
الاكثر والعدل عليه ومنه في هذا تارة واليه موزع والبيان وجميع ملل
اهل الشرك واكل الطعام وعندكم للغي والغيب وكذا اخذ الاموال عندهم بالخصا
هل في ذلك شقة ام لا قال كل ذلك جائز الا لمن يكون له الهدية او يحبس سبب
والاسباب به قال الشيخ جاعده بن حبيب فان كان في الجارية الذين تجي لهم اموال ط
الناس ظلم واحتمل ان يكون ما اهداه من ذلك او من الجلال في جوارحه وقول المسلمين ط
اختلاف قول يجوز حتى يصح انه والخدم وقول لا يجوز حتى يصح انه والجدل الاول ط
هو الاكثر والاصح ولا يفي ولا يخرج في معنى الحكم والثاني ادنى الى الوجود والتمسك ط
واما قلنا بالشرك من لم يصح عليه ان يخط ما له بالخدم والجارية المكسدين في ط
الارض وغيرهم من اهل الشرك فلا بأس بها من يجوز له من الناس ما لم يعلمها حرام ط
وبعض رأى تركها بالاعتناء او لا يدرى ذلك لا شيء وتختلف في طعام اهل ط
الكتاب غير ما ايجز والذبايح اذا كان الاطعمة التي يقولون عملها ولا بد ان يمسوها
بوطونهم واما اطعمة الجوس التي هي على مثل هذا وان كان طاعة الذبايح منها لا يخرج

والله اعلم بالصواب

وتقات المسلمين او قتل المؤمنين على كتمانهم فلا شيء عليهم لانه علموا انه هذا هو وعد الله لا شيء
وذكره معدا في غير هذا الموضع **•** وان كان كتمانهم في غير هذا الموضع لم يكن لهم فيه عيب ولا عيب
بما هم فيه معدا في غير هذا الموضع وسواء في غير هذا الموضع بعينه او في غير هذا الموضع الا ان كان
لا يكون على كتمانهم على كل حال في هذا الموضع فان كان على كتمانهم في غير هذا الموضع فانه لا يوجب
ضمانه او وجوبه وان كان على كتمانهم في غير هذا الموضع في نفسهم في غير هذا الموضع قطع عيبه في هذا
الموضع كقطع عيبه في غير هذا الموضع ان لم يكن فيه عيب في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
فوقه في غير هذا الموضع **•** وان كان في غير هذا الموضع عيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
جهاد في غير هذا الموضع الا ان كان على كتمانهم في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
فيكون مبدع في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
المنع من كتمانهم في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
اذا كان من غير هذا الموضع في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
ولا ظلم له من غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
الخروج من غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
او كان لا يخرج من غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
يشبهه ان لا يخرج من غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
تكون فيه كفارة عن غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
كلهم كل من لا يخرج من غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
الملك لا يعلم عاقبة تلك الكثرة التي اسلمها اليهم فاحتمل ان يكون الملك بها منهم او غير ذلك
الفساد والظلم على هؤلاء وكما انهم في كتمانهم في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
مبعاد هذا الرجل الذي اسلمه السلطان بالخطوط اليهم فاحتمل ان يكون منهم او غير ذلك
هذا ولا بد من حكمه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
العدو في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
فساد الرجل في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
هو فيها انه سبب في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
كله من غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
بشيء وبالكثير في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
بجسمه فوضعه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
عالمه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
ان يكون في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
غيره في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
والخروج من غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
فلا بأس عليه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
خات نفسه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
ولا يحكم في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع
ان يكون محبهم في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع وعيبه في غير هذا الموضع

الصواب قوله يقول الله لا ضمان عليه ولو كان علما أيها أو إرادة السلطان حتى يصح معه
 أن يحتملهم بها أو بالثبوت فلا بد من العلم في هذه القضية لا أن يحتملهم بالاحتمال في قولك ليس عليه ضمان
 المحل صريح في ما يلزمهم على ذلك شيء وأنه متى بان كونه صحيحا معه كونه مقبولا على تسليمه ذلك
 إلا أن يحتمل عليه والذي طلب العذر عن الخروج فإني به السلطان ما كان ممن يقول قوله
 خرج فيما لا يكون عليه أصابه من شئ يلزم فيه الضمان كقولنا صح معه الله أخذه
 بقوله لا ولكن لا المنة خارجة إلا بخلاف إذا كان لا سلطان له على من أخذه به وادع بان
 لا يضمنه كقولنا على الإطلاق في الملاءمة يلزم فيه الضمان لا أن الفعل لا يمكن مطاعا في
 المحل لا يضمنه كقولنا لا ضمان عليه • وقوله فإذا لم يصح أن السلطان أحل بقوله فلا
 بأس عليه ينبغي أن يخرج فيه أنظر عسى أن يوضح كونه ما هو عليه وما لها من قولنا الذي أغري
 به السلطان على هذا الرجل في مخرج ما يكون له في كذا ما فان ذلك ما ليس فيه عذر • وقوله
 الحق بملك العبد وإن خرج وجده من المصلحة عن كونه الضمان كونه في المصلحة كونه فإني
 عنه وادع فاحتمل أن يكون أخذه بغير إرادة وادع حتى يصح الله أخذه بذلك فيكون على
 كونه به الاختلاف إذا لم يكن ثم يطاح في ذلك والنقطة لا بد منها لأن ذلك وفوقه في
 موضع ما يكون أحده من السلطان على وجه باطل لا يخرج له من الظلم وعليه اعتقاد الإلزام في
 ما يلزم من أجل ذلك على قولنا يخرج على قولنا عليه ما يلزم في مخرج وجوه شئ يلزم فيه الضمان
 بسبب ما كان منه مع السلطان إذا صح ذلك • وقوله فيما إذا خرج على أن قوله فلا بأس عليه كانه
 مقبولا على صدق كونه لأنه أحسن من القطع فلا يرد عليه فيه وكذا • وإن خالف فقد
 اتحان على هذا في هذه السيرة ويزيد عن القوم في الإلزام في المأساة في شئ وهو ما لم ينس
 عذري فيما أصابه من شئ على فسلان ذلك ثم شئ أحفظه فيما لا يلزم في هذا الخارج بالسيرة أو
 كونه به • وفي نفس الله ليس عليه ضمانه شئ إذا لم يكن معه على ما خالف فيه والبقول كونه به
 كذا كذا وانما كان كونه فيه في ضمانه ذلك ففان كونه ذلك ولو كان مخرج السيرة كذا
 البقي وجهه فإني الضمان إلا أنه المستحل أنه ثم تاب إلى الله من ذلك وجهه كونه فلا عزم عليه
 وعلى ما ذكره المسائل وفيه هذا الخارج فلا يبلغ به إلى الاستحالة حتى يكون به بد بين والده
 اعلم • ومنه وفي رجل ظالم شاه ظلمه على كذا فليكن في كذا سلطان غير
 عادلان فقتل فلانا فقتلته وفتيت به كذا فقتلته فقتل عليه مع ذلك السلطان جوف
 حكمها بصحة ما حكمه ذلك السلطان بقتلها استغفرت بوجه الملائمة بذلك الحق وانكسر
 فحبسه فباعه فإني بذلك الحق فإني به يلزم هذا الرجل الذي في يد السلطان ما لا يخرج
 معه حق ذلك فلا باطله على الذي أصابه وهو طاله كسبب أيما أنه إلى السلطان • قال إذا
 كان قد أتاه للعقوبة كونه جنت عليه الأحل ظلمه فخرج من ذلك سلما غير مجبور فلا
 بأس عليه ويستغفر به وإذا خرج سلما غير مجبور عليه حتى يصح الخروج كونه
 يلزم فيه الضمان • قال الشيخ جابر بن عيسى فإني هذا السلطان الذي أغري الله

فمن عادته التعدي على مثل ولا الزيادة على مقدار ما يستحقه والعقوبات التي هي على المعوقين
رجاء كدري على ظلمه والكفاية شدة ومنعه وضده فلا بأس عليه ولا ضمان • ولو حكم عليه كذا
ذلك سلطان بشي وليس عليه اتفاق ولا تفاضل ولا إذا لم يكن علمه انما يحكم على شيء ولا
يلزمه ولا على غيره وذلك عليه في كل شيء **والثاني** لما يجوز عليه وسعه • وان كان
علمه مطابقا لمعقود والقياس لا يجوز عليه بعد احكامه عليه فحكم عليه بالبعد والضممان حتى
يصح معه له عليهم وان كان اولئك الحكماء اهل علمك فلا بأس ولا ضمان خصوصاً فيما اذبح
عليه وان كان مما يخلف فيه فعلى صحة ما قيل فيه ولو لم يرد وجوبه لان الحق جازم لنفسه •
وان كان هذا السلطان لا يجوز حرمه عليه وظلمه وان كان زيادة عن مقدار ما يجوز فيه لم يخرج لان
بإتية اليه فان فعل فهو اثم ولما يصيبه والعقوبات بشي ولا يستحقه ويلزم الضمان له • ثم
اذا صححه • **الاول** في اقول ان الضمان على هذا يخرج ما لم يحقه شيء يلزم فيه الضمان فلا
يجوز عليه في نفس الحال اذا صح معه وقوعه بها وبما لم يحقه معه انما يجوز ان يكون هذا
والتأنيده اليه لا بد من يلزمه ما حاز الجائز فيه وان كان ظاهراً ما ليس كل ظاهراً يجوز ان يكون
به الى عقاب ظالم مثله والحق حكمه اذا كان لا يجوز منه الزيادة فيه عن مقدار ما يجوز عليه
وان لم يره بالقرين والسعي كان كامره • وعلى ما ذكره السائل في هذا الرجل فاد اصح مع
والثاني ان السلطان الجور او الجور حكمه من لا يجوز على احكامه ان لا يحكم عليه الا
ما اصح عليه ولو لم يرد في عقوبته على الجائز فيه فعندك ان لا ضمان عليه ولو كان جوره
الذي في اتيانه في لا يجوز عليه في نفس احوال يلزمه الاستغفار والتوبة الى الله وسوء
فعله بدن وان لم يره معه شيء من ذلك وكذا فقد مضى في القول ما يستدل به على حكمه •
ويخرج في بعض القول ان ليس لمان يرفع الناس على الاكرام الى الجوارح وحكامه وان يعاقب
وامتنع منهم لانت الجوارح وحده الرعية فلا يسيل عليهم وانما الحكم والعقوبات الى حاكم العدا
وعلى فيكون عليه ضمان جميع ما اصابه وشي يلزم فيه الضمان فاما ان حكمه عليه بعد
الضقة ونحوه في الماخذ باد ان الذي وصححه فكافي لا بعد ضمانه وعندك ان لا ضمان له
على ان لا يرد في حقه ما لم يره ما هو اهل له ويجوز فيه على حال • واد كانوا غير تامين
وان ينزلوا فيه فوق ما يستحقه لم يخرج لان ياتي بما يكرههم ويكون في اتيانه اثم وله بالقرين
ظالماً ولو لم يره في الحكم عليه في الماخذ والعقوبات في نفسه الا ما يستحقه ويجوز عليه •
واما الضمان فقد مضى في القول في رد التهم والتفكير فيه فتعلمه فانظر فيه ولا تأخذ منه
الا ما وافق الحق وانما يتفق اليه في الماخذ الصواب وهذا او غير والدعوى • **والثاني**
الصحيح ما مضى في جواب اخذ العطاء والسلطان منهم من سبب لئلا لا يجتهد
العطاء والخير او كانت يكتب بين الناس وغير ذلك من وجوه مصالح المسلمين وما
معنى قوله لم يخرج ذلك ما جتهد • قالوا ان كان العطاء اموال الجبابرة فلم تلتصق
فيها بلا شك والمعطى قبول ذلك منهم وان كان العطاء من الامة فالمسلم ان يقبله والجبابرة

[illegible]

واموالهم ومساكنهم وذراريهم بدفعوا هذه الجمار شيئا من اموالهم وجعلوا كل سنة الحج
فاجلهم ان يدفعوا اليهم شيئا من اموالهم وياخذوا ذلك من الاحرار الباقين من شبيب به
نفسه لاجل الكرامة والارواح يجعلوا الدفع والسد على جميع اهل البلد وياخذوا ذلك
واموال العايب والخاصة واليتيم والمسجد من له اصل له في البلد في امانة ذلك خلافا
للجوزان باخذوا من العايب والخاصة واليتيم والمسجد على الخوف وشبهه لطل الجمار
سئل فوقع انه لان المد تاذل منعه عن الظلم في سري وطريقه عين وتورجوه في الجمار
فان عليهم ان يدفعوا انفسهم واموالهم كالمسبقة ويجعلوا هذا الكداء على جميع اهل البلد من
له اصل القسط والحس على العايب والخاصة واليتيم والمسجد وعن ذلك من له اصل حار
في تلك البلد هو في اشياخنا المتأخرين مثل محمد بن علي وصاله وصلاح وعبد السلام
الحسن وعبد الله وملاذ ادا في الفقيهما محمد قاسم رسيان الفقيه عبد الله وملاذ
اجا والاهل القوي نوري ملاذ جنوة ان يطوقها السيد ابن جبر ان لا يعرض
فعلوا ذلك باول الفقيه عبد الله وملاذ وعبد الله وملاذ ان طنا الخبوة والفلج السيد
ابن جبر ابن ذلك وكان يقول على اهل سد ومع اليتيم والمسجد والعايب والخاصة ومع
القبائل ومع اعيان منه انه لا يسلم شيئا لسد ابن جبر ان يقوم الا اصول اموال تلك البلد
وان كتبوا على القبيلة من لم يسله وخاف منها مثل ان لا يسلمون شيئا
لسد ابن جبر على سدة بل قد راجع الجمار ان باخذوا منهم شيئا وتوقع سدة تسليم
على ضعفاء وخاصة ومنجز بقية الفقهاء الذين في زمان عبد الله وملاذ بعد الخبوة والفلج
لسد ابن جبر لا جاز في الدفع والسد على اهل البلد الا اصول خاصة بالقبيلة وهذا
عمان اليوم اختار اول الفقيه عبد الله وملاذ في طناء الخبوة الغيلة في افلا ٧٢ سيد
ابن جبر لان ذلك عندهم اهلون على الناس في ارضهم وخرجوا على اهل البلد كلهم من طين
وفوق وبدون وغيرهم متوحد في كل بلد بخنا الامام تركا بن محمد قال المؤلف في
جواز بعد الخبوة والفلج لسد الجماعة لان الخبوة دخل فيها ويدي عليه سيد
والعايبين وملاذ يعقل الخاصة من ولله اهل عليه وان يقولوا ساقط عنهم
لزم الجهاد فكيف يجب عليهم لسد من يظلم العباد ويعتق في الارض بالفساد
ينظر في ذلك والعدل **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد وملاذ محمد بن الله في السطان
الحا بر على جواز ان يكتب له احد ابو جعفر في كتابة الادب كتم موصوفة للقسام
واموت وهلك وكان الناس منه في صدر عظيم اول قال ان كان هذا السلطان
الحا بر من قد جاز السلطان قتله بغيره وتوقيه وظلم وجوه على سبيلين فاما
ظلم وكان في قتله رقة المسلمين فاز عرف ما دخل فيه من كتب الموحدة ولا سماه
المكتوبة وجاز لعل تقوا ودخل فيها ولم يكن فيها كلف ولا مشقة لم يبعد جواز ذلك
عندنا على هذه الصفة • وان كان لا يعرف عنه ما دخل فيه من سماه ولا يجوز الا ذلك

[illegible]

ومثلا انما ثابته عليه باقية في الدلالة لا سبيل الى طرده في الدلالة لا في الدلالة الثانية في حال
 اهلاكها كذا في الله تعالى قال بعد اقسام المؤمنين من كونهم يودون وصية موسى وهارون بن موسى
 به في حق المعنى على ظاهره لا بد ان لا يستحق الموت للذين لا بعد نفاذ وصية موسى وهارون
 وبعد قضاء الدين الثابت بالوصية على اهلاكه في الدلالة لا في الدلالة الثانية في حياته وصحة
 عليه من فعله ونحوه في وصية عليه الصالحات والكنهة والاولون في حياته ولم يصح من وصية عليه
 او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه
 هذا الدين على اهلاكه في حاله حتى يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه
 الاحكام في الغرض على القول في ذلك الحق وكذا في وصية عليه او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه او يصح من وصية عليه
 كذا في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 لما قبل من ذلك في حق شهوده وحججه في القول في اهلاكه باقية ثابته في الدلالة لا في الدلالة الثانية
 معاني في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 ولا يصح في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 انفاذها ما يصح في ذلك وقال في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 يصح معناه وتاثيره في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 حتى يصح معانيها ثابته باقية في حاله على اهلاكه او طرأ له لا شك فيها او فعل هذا يحجج على
 معاني الاحتمالات في اهلاكه او طرأ له لا شك فيها او فعل هذا يحجج على معاني الاحتمالات في اهلاكه او طرأ له لا شك فيها
 مات في الوصية في حكم منقوضة حتى يصح معانيها باقية لم تنفذ او باقية في الوصية في حكم منقوضة حتى يصح معانيها باقية
 موت الوصية والوصية معناه عاش بعده مدة قدر ما يمكن انفاذها او يحتمل ذلك وقبل انفاذها
 باقية ثابته ولو احتمل انفاذها حتى يصح معانيها باقية لم تنفذ او باقية في الوصية في حكم منقوضة حتى يصح معانيها باقية
 انقضى في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 يوسف من دانه لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 به ولا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 يعتمد على نظام العباد ولا يصح في الدليل بالفساد وصحة عليه في حياته دين او تصح في حياته دين او تصح في حياته دين
 لاحد الخلق وفاته في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 كان يحتمل ان يكون ذلك في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 فيما جاز فيه ولا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 في ذلك لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 محاذرة ويدعي فيه احد في الدليل على سبيل كمال الاحكام المسلمين في غير حطة
 منه المسلمين في قوله لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 ولا حجة في الحق في حياته وصحة عليه حقوقه في حياته دين او تصح في حياته دين او تصح في حياته دين
 منها بآراء ولا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له
 للوارث الى الدلالة لا بد من بقائها ونفاذها وتسليمها لمن جرت له وكذا في قوله لا بد من بقائها وتسليمها لمن جرت له

بقاس الدون في هذا الحكم وهو الذي منسأه من كان له قات والحق السمع وهو بشيديد
 واما انما يحفل الدنيا بما افادها على احوالها من جهة الحق والبر كانت وحقوق العباد فلا
 اعلم فيها خلافا فانه انما اعلمه ويقاها في قوله وتكون انفاذها على الوصي والوارث لمن صوته
 ويكون من جهة الحق الوصي فيضاها وانفاذها فان كان في ذلك فضل على كمالها
 وان انما كتب المال في النكاح وصوت مودع له ببق كوارث شي من جهة الحق وان كانت
 الحقوق كقول المال في النكاح والارث من اهل الحق كل على قدر حقه العقل فقلنا انما يكون
 لا غاية لذلك كان المال قسما لا كثير اكانت الحقوق قليلة وكثيرة الا ان لا يقدر على
 وقبيلها وتقسيمها بين اهلها مع احد والصفة واحداها وينزل غدره وقيل الوصي
 عسر قبل الشقة المستلها عن القيام بواجباتها ولما جرد على شي من كذا حق حقه فيها
 وصارت في حاشية الشقة ببعضها بعض فيصير كمال المحصول من اربابها كمالها على الوصي
 اربابها المحصول فليس يقبل ان يحسنه من عرفه حقوقه لا تنفع به كقوله غاب مفعلا وهو
 انما هو على ما وجدت على الاصل وقيل انما للفقهاء الجمل اربابهم ان يضعوا في الاسلام
 وقيل انما ينفذ في حق المسلمين ان كان كالمسلمين بوجهه في دولة وان لم يكن في دولة فائمة
 ترك حاله وحفظ الحال تقوم لهم دولة على معنى هذا القول وهو نفع ونشد كقوله فان
 كان لها فضل كان للوارث وان لم يكن فيه فضل وكان لا يفي بالحقوف فقلنا وكثيرها
 لو كان للوارث سبيل يند معنى ليراث والملك له دون فيه الا ان يكون فقير فياخذ منه
 بقدر حاجته وما جرت عيانه للارث عليه وتخرج منها ان احتاج ويطلع منها الضيق سائر
 به للسحق وغيره في اباة ولا الزمة ولا اسرف فاد فضل في الشقة شي وقوله الفقهاء
 ويوصيه يد على الصفة ويشهد على ذلك المودع الا عليهم ما ورثه ورجعه وذلك في وصية
 معه انما في الدون والنفقات والوارثين بخلاف الوشقة فعل او قول من هذا كمن يوصي
 عليه من الحق بذلك وما يصح مودع كمن هذا كمن هذا الوارث او غيره من يولد
 لا قول في تلك الاموال معنى سبب ارباب الوشقة او مائة او قعدة او قبول عطاء ونزها
 او سبب الوشقة والاسباب الجارية له فلا يجر عليه ذلك ولا يكون على غيره من حقه
 عليه وهو لم يجره الخلق لذلك الشخص فانه لم يركب فقلت له وقد خلت في العباد
 في اموالهم ولا اثم ولا سبب لك منها ما اسهل لك فانه قد يولد على نوح ارباب اهل الحق
 اكثر قها وتشجعها ونسبها اهلها او بعضهم ولا انقبة ولا خلاص لما عليه واجبه خلاصه
 منها واهل يجوز له ان يعطى من ماله او يعطى من ماله قد حقه على الفقير وعمل يجوز له
 ان يوثق انفاذها ويوصي بها على الصفة ويمتع ماله في حياته فان سعى المالك ان اصل
 هذه الحق مضافه فلا يسع نافعها ولا تاتي شي منها فيوصي به بعد فمات لانها
 سلبت وارثها على غير رضاهم وفي الحكم انهم مطالبون جميعا الا ورثات نفسها بالشفقة
 وراثت نفسها وليس سبيل هذا بل الدون انما هو من ماله ما يرضى منهم وطبقة انفسهم
 بل مقتسرون مغلوبون ولا يجوز له ان يعطى من ماله من ماله يعرف منهم وفي نصيبه

ان ذلك يكون فلا ضالة ولا عيب ولا علم فان احتمل هذا فليس فيه من وجوبه
 من المسكين هذا نصيبه فقد خرج جوهره في معنى القول من الشيخين المتقدم ذكرهما اذ
 للوارث التمسك بما كان عليه على قوله لا اعمل لها كما اخرج فما عليه وسع كونه
 على المال لا له بوجوبه على قوله لا اعمل لها كما اخرج فما عليه وسع كونه
 الشيخان خلف رسلان كعبد رسلان على معنى الحكم اذا لم يكن له شيء من عليه الحق
 على من عطية ذلك لانه ليس على من اعطى ان يدر عليه ما خصه به ياه وقد كور عليه
 بتسليمه اليه وصار له على عطى ما تصدق عليه يفعل فيه ما يشاء وان اورد ان يراه
 تقربا الى ردول من مساكه فلا يتفعل به ولا انه حين قبضه المخرجه صار له كونه
 الا في مندر وفي الامور انهم ان يفعلوا فيه من فقه له ولا من ان يذهب بالمال الى من في معصية
 الله ايضا ان اعطى لا يعطى بل يعطى بالحقبة ان يدر عليه ياه الا ان كان لا يعطى
 من الحق شيئا وقد خرج ما يشبه هذا وينتقل عليه عن الشيخين الى سجد فيما اوردوه من وجوبه
 والاثار قد قيل في قول بعض المسلمين ان هذه الامور لو احتاطت عليها هذا كونه لما قد ذكرها
 من الزكوة فيما خلا من المسكين واعطته من يسجد من زوج او غيره وذلك تحقدها على ما
 قد ذكر من الزكوة ثم مره عليها على وجه العطية فقد رخص طاع في ذكر من حصل المسكين لانه
 ردها بالوجه الذي تحقدها عليها الا ما خلا فله قبله منه ولم يكن الحيا فما اخرج المعطى اليه
 حال كفى بل لا يصح عليها ذلك لانه لا يدرى بعض المسلمين فكذلك وما كان ذلك فلا يصح
 هذه الامور فاكنته في نفسها اذا اعطت رطلها هذا وطيبا ومنه فقبل ان يدر عليها فلو كان هذا
 بشرط هكذا بوجوبه لا يدرى في نفسه من مسئلة طويلة وقد نوبت عند ايضا على ما جرت العادة
 هذا المعنى وهو هذا بعينه مسئلة وسألت عن رجل دفعه عليه دين لا يخرج عليه الزكوة
 فقال اعطى من رطلها حتى تضيق دينك الذي على فاعطاه وقضاه هل يخرج ذلك جميعا
 على هذا الكثرة فاعزدي اذ اتم له على المسكول منه ولم يسلم على شرط فارجو انه يخرجها ذلك
 انشاء الله قلت له فالمسكول عنك هو عندك لا سالك فاعطاه من مسكولك والشروط في قبضه
 لو كان وقال له على انك تعطيني ياه ودرينك فان هكذا عذري فقلت فاذا اعطته على مسكولك
 بذلك صاحب الزكوة الى معونته وقصد هذا مسئلة في قضاء دينه على يسرهما ذكر ان قال هكذا
 عذري لان هذا لا يخرج عليه مسئلة لما يعينه على اداءه لوائمه وليس يخرج على الاخر عطية مسائل
 ومعونته الفاروعى ان يوائمه انتهى فقلت سمعت معانيد وقد نوبت جميع هذه المعاني
 وطرق النظر في معاني كثيرة واكثر هبة ويدخل فيها الوضوء وقصد رطلها على فاعطته
 الفقير حاله الفقير او الزكوة ووالا يعرف مره كبر ذلك عليه الفقير عليه وجه هبة
 او التسليم فما عليه له من الحق من الزكوة لا يسلم فانه من المال فلا يدرى في ذلك من
 الدنيا وانما تسلم لله والوجه الله كما قال الله تعالى في طهون الطهارة على حيد سكين وسما
 واسين انما الطهارة لوجه الله لا من يدرى من جز ولا شكور وكذلك من وجب عليه حق الفقير
 فاللا يعرف من اذ سلمه الفقير في ثبته المعطى كبره عليه ذلك الفقير على وجه الهبة منه

له فكان في المعنى من قوله واجب عليه وقاله على قوله ثبتت النيات والادوات ويحكم بها في
معنى التصديق والوعدة واليمان والكيف وسباب ما ثبتت من الادوات ومن مثل هذه ط
المعاني في وجودات بعض النيات لا يثبت النيات في مثل هذا ولا يجوز لها حكم عليهم
التوبة والنيات العاسدة ولا تفسد ولا توجب هكذا في معنى عصا قيل • وهذا
الاحتمال يخرج من انما يظهر للعباد في مواضعهم وبذلك فهم فيما يحكم عليهم في ادوات ولا
رواها عن القوز ونقصا في الادوات اذا كان ما كانه في غير الحق بقدر ما يكون
له ان يحتمل يد على نفسه ويخرج منه الى كل ذي حق فقد على سبيل الاحتياط في ما يحكم عليه
على سبيل التقسط بين ذوي الحقوق بلا زيادة ولا نقصان • لهذا يدخل على حد الشرع
الحق اذا اعطاه فترفعه ويعطي احد اكثر مما يجب له ولا له لا يسع تقديم احد على
احد فلان اثر احد على احد فلان صريحا لقسط بينهم كل في قدره فاذا اجتمعوا جميعا
او اوصاهم ولو لم يكن خلوها وبعضها في بعض • ثم ذكر في سبيل قصصهم لما لم يثبت حكمها
بينهم بل يقد على قسمه بينهم فهو لا يرد وحكم به بلفظ في بعض القوز وقد مضى تفسيره في ذلك
واختل الساعه على علم من رتب وعدي غير علم وكذا المسكين وعلى لهم وعامتهم الامم
الشيوخ على ذلك وقد ظلم ان لا يطلع على ذلك حد من سائرته لما ان ثبت الحق في
جائز ان يعطى القوز نفسه ويحكم لهم في ذلك او اعلم فقهر • واما اذا كان
للمال بفضل والظاهر كان لو جسد على من عليه ان يخلص المال من طرف معروف كمن صبه
وان اشبه عليه وكثرته وفلته فوجوه من ان يحتمل من قوله بقدر ما عليه وزايد ان عرف
رأيه وجاهل من رتبته على الفقير • وعرف مقداره وان اشبه عبيدا وتنازع في رتبته
على سبيل العتق • وهذا لا يحتمل لصاحب خروجه من رتبته على من رتبته • وكان معلوما من
موجود وكان لما في الحقوق • وينص عنها او اذا كان اثارها في رتبته الحقوق كلها
ونقص عنها وبعض الحقوق مجهولة في رتبته او قلتها ولو كان بقية الحقوق واهلها
معرفة • فكل لها حصة خروجه منها على غير علم اربابها النوعين هكذا في مكان • ينظر
على يلزم الاحتياط وكان عليه مع وجوده بالدين او سلبه رتبته لا يرد فاما في
عبيد • يشعر الا في خروج منه بالاحتياط من الحقوق • فجهل كان الحكم فيه كما وصفنا ونح
لا يمكن منه الخروج الا بعلم في الحقوق وان كان لا يلزم من ذلك ان يحتمل لما فيها
الخروج منها على غير علم • اهلها مثل الحقوق مجهولة • فالأختل وصحت عليه مظالم العباد
ان ينسب في بعضها او ينسب بعض اهلها وحتم له ان يحكم على نفسه بالتوزيع والقسط
فلم يقد عليه هو ولا يستعوي به على ذلك فيمكن له حيلة التي هو من كل ذي حق حقه
وصارت مجهولة لا يعرف ما كنهها او حتم له انفاذها على الفقير • ولقد قد يرد بعد ذلك
الحقوق ورغب في الاجل ولا يستغني عن رتبته واهلها او وكذا المسكين وعامتهم
ولم يوص بانفاذها فلا يلزم الوفاء على بقية نصفه في مالها كذا في رتبته صحت عبيد
بعد موت رتبته وصحة اوصى بها او دين اوصى به • وقد لوحده عن الشيوخ او اخوري
الله

ان كان يقول اذا اختلطت القمصان يعني السبل سبل الناس لم يدل كل واحد منهم بالحق في السبل
مثلها فليعلم الخ اصغر ذلك فقال ان اتفقوا على شيء يعني اصحاب السبل والكل حكم ذلك
السبل للفقره وحكمه كان محجبه عن ذلك السبل كان يقول ذلك ولا يبيح به الا يثبتكم كذا
اذا وقعت الجاحية ما روضه وتل سبلها السبل وحفظ السبل كان يذهب في ذلك ما كان
واحدان ذلك للفقره ولو يكن ينظر في ذلك فافتران بينكم كذا الناس على غير حله ما نظر كيف جعله
للفقره اذا لم يتفقوا على شيء فليس له ان يثبتكم كذا الناس وحيث الان سبلها لم يذهب في ذلك ما كان
جمله وينظر في شيء في شيء فليس له ان يثبتكم كذا الناس وحيث الان سبلها لم يذهب في ذلك ما كان
وهذا كما كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
على شيء لو يكن مضمونا على ذلك في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم
جاز تعريف هذا السبل والحق به للفقره اذا عدوا قد يعرف سبلها كذا في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
يتفقوا على شيء فليس له ان يثبتكم كذا الناس وحيث الان سبلها لم يذهب في ذلك ما كان
او لا يعرف اهلها او بعضهم وكان له نقصان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم
ويؤيد ذلك كذا في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
على نفسه في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
والامتنان والاعتراف هو موافقهم او موافقته في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم
العدو في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
منها اذ في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
وهذا كذا في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
فان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
هذا كذا في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
جاز ان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
فان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
للفقره في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
يوخذ منه الاما وافق في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
عليه وحيث ان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
تصرف الملك الا في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
السبلين وطالبين الذي استند به من الذي ارتكبه وقت قال لا علم بينهما اذ افاض علم من
من بئر في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
اهله وقال في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
بوص اهل كذا في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
يستعمله ليس له في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
لا يتابع الذين وعلمه وحيث ان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم
ظانها الذي عرفت في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم كان في ذلك احد منهم او في ذلك احد منهم

موقوفه في هذه الظاهر لم يوص به فليس على الورث شي وحكي علم تلك الحقوق في هذه
الادبائها التي بها ولا توضع على معنى ما عرفت والزمى الاول اخذ في هذه خلافه على
تكرار ما حاور بقول ان كسبتان يحقون في حق تعليمه فوجه الحذف وان خفت
ان بذلك فليكن بالرضي والتصريح لان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال من الناس على
قدراهم ان صلحوا صلحهم وانهم و من سدد سددهم وعرفوا كبرهم

مسألة الشايح صالح و صاحب وعليل خديجي في الصوفي في الجبار على سبيل
الدينون والحرمه فان قصد لها عطية من السلطان في حرره من تصدقها وان المسلمين
لم يرضوا ولا على **مسألة** الشايح سعيد بن محمد الكندي في الخدي في امره من الناس
ان يكتب له خبره فيها عطاء الخدي مناس لا يوزع اعونه ككتبه كد وقصد له خبره من ارضه
مع الكاتب ان يكتب له خبره في احد من الكتب عليه في ذلك لو طاسد شره كات
او قل وان كان خبره لم يرضه مع موصو في خبره ابده واصلح به على ما او غيرها
فليس خفي ان يعلق الكاتب فيما اذا لم يكتب له خبره التوبة ولدنونه قبل ان يجهل
ان تلك الخبره لم تصدق بها خبره لم يرضه عما فيها انها تفرقت قبل وصولها الى ذلك الظاهر وان
الخدي كسبه كذا ما خريفه مظاهر على كتب عليه في خبره اللوم ويحمل ان الخدي لم
يرسل الى عونه من الكتاب وان ذلك لعون ظلم المكتوب عليه من ان نفسه في صح
مع الكاتب الخبره في ذلك الظاهر ووصو كذا ما عرفت من ما اورد في ذلك المكتوب عليه سبب
ذلك فليس يظن من هذا الكتاب فيما عمل فالكاتب في ذلك لو طاسد بشرها ان ساد في
على او معاذة من هذا العلم **مسألة** جواب فقهاء الفقه على غير السبب وكل

كما انك تدري ان عونه عليك ما لله بتر فكل من كان صليته وغوايته وذهب ساوكل الفكاك
وربطه اهلها وحيانا وكل شبهة غير وذهب كل وكل من مبصر توف بدس الحق
الباطل ونوف بدس فعل فثبتت في اهل وفعل فسل العاضل فان الامور مما هي حق
او باطل وعالمها وجاهل وقد قال الله تعالى لا تغرف بالحق على باطل فبدعه فاذا هو
منه حق وتعدوا في نهق لباطل ان الباطل كان زهوقا فليس الا اتباع الحق
على السنة والحاك والسنة والصدقة عند الصليب والابتلاء والاعتزال في الجاهل وذكره
في جميع اخرنا الحضارة وخوضهم في هذه الفقه الجاهل على ما بين وقوم فيها
وقوم عالمها وفسادها واجبت ان تنفي عن قلمك وادعي كسوك وان تسمي
كدا صلا في لم يعب وعب انك شوق هذا الكتاب والسنة وهكذا احقر كذا ما عرفت
او بعد عظم المسلمين من قبلون عطا الجارية ونشرح الطريق لدى بحر جبر في حجة من
يخرج ذلك عظم طلبت منه ذلك معدود وليس معونة في ذلك على رسووم ان الحق
واضح والطريق جلي والجلال بين والهدى واخيرا رسامه ومنها اشبهات لا يعلمها كبر
والناس في اشبهات سالوا واشبعات مستندين بدسهم والركب للشبهات كبر في حق الجي
يوشك ان يقع فيه وكل من يكسب حتى وحكي الدخاومه وقد تنازع كذا من هذا الذي
وصفت واقتنعوا من ذلك ولم يرضوا له ولا شبهة ولا رخصة وحاصل ان اكمل له

[illegible]

مقتصد جازاليج **واسر** والعتا وافتاح الكيد وذكركم في تعلم ان الذي اشارني وابع
 او عطا حزم **عبد علي بن الحسين** • وفاقه شريعتكم ككفاية • وان كان اقل ذلك
 البهل الذي علم فيه كلهم غصبة وظلمة مثل الحسين وغيره فقد جاز فيه انما بعد ذلك
 او غلبته الجورنة وغيره في قول المسلمين في قوله بعد وسعد لم يعاينوا خيرا فرفع
 اليهم سلطانهم ما لم يعلموا غصبه ولا ظلمه ولا شوقه على ذلك ظلمه بعينه **لوح** • واكم
 يعال له حزم وقد شددت كد طبعه كخصته فيه ونباكم الدلائل واوضحت لكم
 المنهاج فمن من ذلك على تعين • فان الحق جلي بين عند وعرف الحق ان الذي
 اذركناه • فكم لو بنا اجازة عطية السلطان ما لم يعلمه حزمه وازنه كباية فهم
 والشيء في الحكم حتى يعلم حرمه في هذا ما يكتبه • **وتنا** فاذا كنت في الكفاية ووزنكم
 من المسلمين فالذي بلغني في ذكره ان عليا كان اوتما وخرج عليه طاعة ولكن من مشا
 قين له فوصل البصر • **وتنا** اموال عطاكا في وقتها وانجحت الحسب عدا طاعة
 في حال غيرهما فان فقدوا عطاها اصحابه ووجدوا اصحاب علي كانوا يوم لم
 انفي عشر اموال بلغنا الله دفعه ككرد حرمها انزله فقد اخذ علي باجمعها
 قد جمعا ذلك في حال غيرهما ولا يجل طها • **ون** معاوية بن علي بن علي المسلمين •
 وغصب دونهم وسفك دونهم وخذوا موهم يستولون على ملكهم باج مستول على
 له فيها كان فيه لها استقامه ولم ينزع به • **حد** وقرن الناس بالسيف وقات
 علي بن كمال الا انهم الحسن كان يدفع الى الحسن فيما بلغنا اموالا وقارنا الذهب
 والفضة والبركن معا وبن عقار جمع ذكره منها وقد قبل ذلك من الحسن اخذ
 منه **وكتله** • وقد بلغني في بعض ما تلقفت عند ابن عباس رجل على معاوية
 وعطية عطايا فاخذها منه وهو عنده ظاهرا وكان مسلمون ياخذون عطاياهم
 وعنده وكان يدخل اليه ويخطبه ويشتمه فيعطيه اموالا وكان يقبل ذلك منه
 وياخذ معاوية بجار قاصد بالسيف فاصاب الزكوة في هذا كفاية • **فان** قال
 قائل بان معاوية خذال مسلمين فلم يخذله خطا الا ظهر بعينه فاخذ من
 وعنده مثله فان قاطع اخطا لان اولئك لم يكن لهم عقار مسجتي فاقصبتهم
 ولا حب ولا نصرة في دينهم • **ستون** في عبيها فان قال معاوية تسبني بالحق لا فخذ
 الزكوة قبل ان تسبني • **ذكر** كانت خطا وغصبا وتعدبا ولا يجل له ايضا ما جمعه
 في حال حرمه هوجر او عبيد لان اصحاب الزكوة الذين خذت منهم لا يبرون ط
 تسليمها كباية باج مفتوحة ولا يجل لها ايضا اخذها منهم وهو متعود على
 المسلمين • **و** اما المسلمين او من في قور ياخي ويري فانتصروا كمله بطرفة
 وخوف من الحجة الوشقة لما شاؤ الله • **ولو** في عبيد كملهم بعد معاوية وقد
 بلغني ان الناس خرج منكم على بني عبيد وجرهم • **وتنا** **عبد** علي العزق • **عبد** الله
 زيدا • **وع** في اموال اساق للغة قتال المسلمين ليدخل له في عبيد المسلمين • **حد** ان
 ولا اخذوا ولا عقار وجمود الناس تعدي وضلال للنمل على طاعة ولا يبر

واعطاهم مائة دينار فقالوا على الملك ان يرضى بما يريد من جمع الجارية او غيرها وكان يقر به
عطائه وعندهم فيها خذوا فاحد عطايهم رذكه فمده نظرا لا يثمنها بياضه حتى يراها
تدفع المسلمون فان قالوا وانك لا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها
بل تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها ولا تأخذها
ببالبون ما ياخذون فلو فذبحوا لذكروا وصاحبها لما اراد ان يركع لادبها ما فيها اذا
اعطاهم غير اهلها ممن سمي له له حق في الصدقة او ما مفسط ولكن انما خذ
الحارب هم عندهم • وان قال احد فاقم لان كصوفي مسلمين • قيل له هو لو خذ
بعينه دون جملة اهل الاسلام وصح ذلك له صافي فاخذه ام اذ هو متعدي عليهم
اخذه مثله فان قال لا هو متعدي اخذ مثله منه قيل له هذا خطأ انما قيل ياخذ
وان قال ظلم بعينه فالو ملكه ياخذ مثله واما الصوفي التي هو له اهل القبلة كلهم فكلهم
فيه ما شرح الا انما صعب مما فلا تحلف فيها الا اهل ظلمه المسلمين وهو ضار وكبير لكل
معلوما منها ياخذها والا بعينه ولا اخذوا في اخذ مثله فقد بناك ما لمغني وقول
المسلمين وفيه نظرا غير اني اعلمت لك اللالة غا طابت • وكذا كروان وعبد
الملك في ولاه وكانوا يعطون المسلمين في الجوار وقولها منهم وهم متعديون وقد
ارسل الحجاج متعدي وقدر البيت الحرام وقتل عبدالله بن الراس في الحرم الذي جعله الله
امنا وظلم المسلمين وقتلهم وملك الكوفة وجلس المسلمين وقبضهم وساء لهم سوء العذاب
فاسق لوين ظالم سفاك المرد مستحق فيبلغ في هذا علمه كان ياخذهم في حوزته
واعطاه المسلمين • وقد قيل ان جابر بن عبد الله المسلمين وقد رآهم كان ياخذ جارية
في مكان محبس ثم بظلمه وصلو ثلثا في الحجة فاحد المسلمين اخذها كذا الجبابرة
وحيث لم يعلموا حرمته ولا غصبه وان كان عاذا منهم سفاك المرد والغصب فان رآه
لم يصدحهم الا لم يعلموا حرمته بعينه ولا علموا حرمته وغصبه ولعن الذي لم يهتم
مغتصب ما عيضا لانهم ارجح وعلموا زهد زمان بتركها شيئا من الجوار وان ياخذها
مغتصوبا وان عادة واعطاهم الغصب لم يصدحهم ذلك في الحكم • وقد قال المسلمون
انهم اذا خرج عليهم السلطان او خروا عليه وكان جابر ظالما انهم ان طغوا منهم
يشعروا لادبهم وكلهم واذا كذب وما يستعان به عليهم ان ياخذوا ذلك ويتقربوا
به على حرب عداهم فان اقبلت الحرب فمالف في حال الحرب فلا يملز فيه ضمان وما يجي
في ايديهم كان فانه يؤذونهم وقد جعلوه مكافأهم بسبب منه الى رؤسهم
ولو كان عندهم ثم غصبوه كلهم الى رؤسهم لان الغصب لا يجعل بل يفتح الى الغاصب
ويذكر على ذلك فانه ان شيبان الحارثي خرج هاربا من بني امية حتى قدم على الحارث
العملي ابن مسعود فظف الله المسلمين فقتلوه واخذوا سبلا حرمه وخائمه فسلما قدوم
الى عمان خازن خزنة وطلب شيبان وجد قتلوه فقال لهم خائمه فسلما
الى سيف شيبان وخائمه اذ ان عبد في الملا من الذي بعثني فقالوا لسيف شيبان
وخائمه فانه في ايدينا حتى نسلها الى رؤسهم فقد جعلوا سيف شيبان وخائمه ملكا
ينفع الى رؤسهم وان كان شيبان ظالما مستحقا لاسماء اهل القبلة ونحوه من اموالهم كان

لديهم حين لم يعلموا ان ذلك مقصوب جعلوا ملكا له وان كان عارضا الغصب
فان قيل ان اولئك كانوا متدينين ومسلمين وفوقه ظاهرا جابرون قبل ذلك
اولئك وهو الذي جابرون وظاهره غاصرون واعصوه بالتحليل او تحريم فلا يحل ولا يحل
وكانوا يؤخذون بالدين ولم يعلموا ذلك في عطلوه ايد مقصوب • وان قال ان هؤلاء
لم يدخلوا اينما ما ولا دخلوا في ذلك كانت لهم اموال قبل ان يملك هؤلاء المملوك وان
يصلهم بشيء من مكاسب الخلافة مثل ذلك ولم يقطع المسلمون عن حقوقه في ذلك جاز
عند المسلمين • ولو كان يصح عند المسلمين ان يجمع ما في يد المسلمين واعدتهم
كله مقصوبا في نفسه ولا يردونه ولا يبيعونه ولا يبيعونهم ولا يضمنوا ما اخذوا من
ما هم بعد فترتهم وقد عرفناك فعل ذلك في المسلمين ان ذلك يمكن وان لم يبيعوا ولا اخذوا
والخطا وجاز في بيعهم ثم ذلك يبيحونه ولو لم يكن له جازا وصفت كل بيع الحرام
والتيها بعين والغصب من اموالهم وعون الجور في اموال المسلمين وانها كانت الحرام
واصل القبله ولكن الله يستر هذا الدين وشهد على عباده ولم يجعله ضيقا ولا عسقا
ويبين انه لا يحل ان تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولا بالظلم الا ان تكون جماعة عن اخص
منكم • وقال عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب قلبه ولا يحل ما اخذ المسلمون
على غير هذا الا وجهه في بيع بطيب القلب واجازوا بذلك • وانكسرت • وانما
علم من ذلك شيء حرام في حق ما لم يعلم فهو حلال الا ترى ان ذمايج اصل القبله جائز
وان كان غلبه الظن انهم يخلطون في ذمايجهم والذمايج هي المبيحة وغيرها وان
ذمايج اصل الكتاب جائز وان كان ادهم شيئا وقيل ارجوها فانما جائز بعد
تحليلها في كتاب الله حتى يعلم ان في شيء من ذلك حرام كذا كانت الباعثات
والطبايا والاهبات والمطايا والمواريث والمناجزة اصل القبله جائز او غير جائز
او سلطان او ملك قاهره وشايخ ولا سياد في قبلا افعالهم بالحق فاهية في الحكم
الذي جاهد كتابه والسنه على دينهم حتى يعلم الذي في ايدهم قبا عوكر وعطوكر
او محوكر او اطموكر او ارضوكر حرام بعينه فلا يحل لكم ان تداخلوا من علمته وت في
ظالمه وضالهم في ذلك • فقد وضحت لكم كذا كذا وصدمكم المفاكره وبليت عن
عينك شهيد الجاهل الذي بدل من طاهره في حق فاهية واهول شاهرة ان حوت ذلك
وعرفت معانيه كذا ومن يريد ذلك لمن كان كذا فليست في لسمج وفق شهيد •
وقد خرج عبدالله بن يحيى على جارية ايمه مال بني عبيد وكان واحد في بيوت خلائهم
فرقة على الفقه لان عنده ان ذلك انما هو حرام لا يوفى ثم يصدقه على نفسه ولا
يجعل من وئالا ان الغصب لا يورث كذا قال المسلمون ان وكان ذلك حتى في
جبارا وسلطان لم يخزله ان ياخذ منه ووضع جبايته ولا انبأه الذي معلو
ان ذلك موضع غصبهم وجمع ظلمهم فيه وجازوا ان يفيض حقهم وغير ذلك
الموضع وسابعه على ذلك اذا لم يعلم ان ذلك الغصب ولو اكله وشربه في
غير موضع غصبه ولا في الغصب الا ترى ان لو زعم شاة لغيره متعدد بالحق
لم اكل ذلك وعنده ولا وعنده غير ولا في ذلك لانهما ذبحت لغصب وحرم

محبها ولو تولى لهم من قبله جاز لكل منه ان يعل عليه عصمه فيه ولا تقوت منه ولا باع البطا
فاله والاشاة او حيا جاز لمن يشتره منه ويورثه عصبه لم يورثه ذلك حال ان يكون
ولو لا حكمنا جاز من عاين شي ومانعه لان اقل عاين الكفر كثر من عاصبون واعوان
الكلابين وعمل الاموال المغصبة او في ريو وتكب او قس قاطع او جندلس او في
شبهة ملتصق **والجواب** هذا لا بد من علم عليكم وكل يدي وصعته لا يحل لمن يبعد ولا
ان يعان عليه من ركب ولا يرخس **المراد** لان الامور وكفص والكسوف والكسوف
والكسوف لا يحل من اعان على ذلك او من اعان من ذلك ظاهر وكما كسبه من ذلك **الجواب** انه
ضامنون **والمراد** انما كسبه اليك وتبني بها يندفعه عن ان يسلطك وجردك
على ذلك وان تبني كك فيه خطأ او في ريو يفي خطأ وتوفي شطط فبذره وسطا الفجر
لقد كدر يده مع ضعف كتاب وعنف خط الكلاء وقد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه
قد قبل عديته من اعدى كيد من ملك الامصار قبل اسلامه **وقد اهدت اليه مائة**
اقرب له صلى الله عليه وسلم على ما بلغنا وقبل ذلك من كان في طاعة طاعة فيها اخذته شدة من
فيها انخولوه وقد قبل الحارث بن ابي ربيعة وعامل الملك في خيالة ثم تحية على بعض كس
وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك من يد وعطاء يحكم كيد والرسالة من صل
ذلك ولا كيف من ردة اذ لم يعلم حسنه ولا كعدي فيه فقد بناه كعجل من القوي
يكون كك على من عاين كك الطوك **ففي** هذا ما يكون فيه خصه من عاين قد اقر
الرجاء من غير خوف في هذا زمان لم يتركه وبرك وعرب الكسوف فسلك **والجواب**
ايك الله كس شي بغض اليك وهذه العقدة وقانا نرايه من بين الله علينا بالخلص
ممن عاينها وعنده وقد حسن الله رفا وهي عاينها فلا تنفينا ولو تركناها بسط
الله كس وسع رقة ولكن عاينها انما هذه العظيمة واقعا وهذه الكمية بدوينا
وضعف نياتنا وقلة جبننا وعنف دلائلنا **والله** المستعان والمستغوث **والجواب**
الله من كل ذلك كان قاصع كديونة لدم من في هذه العقدة والما وغيره والمنازل
التي ان لنا فيها ان كل حق لينا فيه وضمان كحفا فيه مخلوق بالخلص اليه ونخرج
منه في ردة وان عايننا الله ولوروف ردة خرجا منه بخصه المسلمين في المعونات
الذين قالوا اننا نعرف اربابها وقت في العقدة ونحن لا نستكشف عن الحق ولا نمتنع
من الجواب **والله** **المراد** كفيته جدر مداد وفي كجاء اذا عترض كفايه الذي
بين الدنيا والمساحد والباقيين والخاصة والغايب وكسبه حيرة بوا والليكن
من رسلنا لم يقدورها اعوانه بالخير وينفع بغيرها وعالمون بذلك ارباب الفلج
وطلب منهم ان يقدروا بالخير ولا اخذه وقعه هو نفسه على نحو رجاها ذلك على ان
يقعدوا منه حيرة ليسوا قبيتها في لدا فبهم وعند الجمار **المراد** ان لا يكون زك
الجمار يعترض من هذا الفلج حيرة واحدة لما اخذها لنفسه ويقعد بها عاين بالخص
ويأخذ قبيتها ينتفع بها ويجعل هذه الحيرة زيادة على ردة الفلج كمد فلا يجوز رجاها
ذلك الفلج تعادى ذلك الحيرة بما قد قبيتها الجمار لان ذلك ليس فيه صلاح لاهل
الفلج وذلك ظلم ونم وعدوان ولا يجوز التعاون على الالم والعدوان وان اتوا لهما

[illegible]

فِيهَا

[illegible]

وعنه قال ما علم على هذا الجبار وليس بشيء لانه قوطع عن عالمه ما لم يرد عليه بعد على
الجبار الا ان يكون ذكر عن رضي وطيب نفس وعلم منه بانه شيء وكيس عليه • واما اخذ
على هذا فاما ان كان فعله الاخذ به فان كان به نكس فالعلم وطاسل منها برصاص
عنه في تسليمه ذكره فلا صواب عليه في فهمه وكيس رضي في هذا عن الامين مما يورد على
ما يسئل عليه وما علم حتى يكونوا رضي عن الجبار وما حده من امورهم طيبس النفس
لديهم في ذكره يعني في حوز كس اخذ منه شيئا بحق الا ان يعلم انهم لو كانوا عالمين
فيها بانه ليس عليهم لم يرضوا • فخرج في الذي يحرمه له على معنى الحكمة فالرضى بعد ان
ياخذ الجبار منها ظاهرا لا بد وان بالحكمة الاختلاف في توبته خصوصا مع الرجوع
فيه وعلى غير حوزة فواضحه والله اعلم • **مسألة** ومنه على هذا ولا يجوز
من عنده اذ ان كانت كبرياء وشاؤهم ان يندرجوا في علمها سلطان الجبار
لأن الجبار في انزع شيء أو يأخذ سلطان الجبار لنفسه دون الصبي اذ انات
وعكسه عليهم دون ان يجزهم بذلك لان الجبار يادونه سلطان الجبار لو لم يحاول
عليه وبذلك قاله ونفسه • قال ان مثل هذا لا يجوز لاجل اعداء الجبار ولان
ياخذ به في غير الا بطنية النفس لا كما لو كان من عكس له • واما دعوى ان ينفذ
عالمه عن نفسه في الجبار وطاسل عليه فلا يجوز لان يحظى الجبار منه شيئا والاخذ الجبار
غصبا واما اذا اطار قلبه على رضي احوال الاموال بما يرد من الجبار عن اموره فذلك
واسع في بعض القبول على الاخذ والوفاء الجاري معهم • قال الشيخ جاعدا
فيهم مثل ذلك لان ما اخذ الجبار منها في غصبه على غير دفاع بقدره
فعلية صفاته وفيه مدد على ترك قتاله مع الفكرة عليه اختلاف وان كان على غير
تضييع منه ما لم يرد ولا تقصير في غرض يكون عليه صفاته فلا ضمان عليه في
مواضع جوارحه لرحم له فقال في ذلك الموضع واذا صار الجبار على صفاته
شيء وذكره وكان منه شيء ولكن لا يمكن له مثل يتم او غيره مخرج في بعض القول
جواز مصالحته شيء ومنه على نظر المصالح فلا يرد في ذلك ولا يجوز في ما لم يرد
او في غير ذلك لان بطمين قلبه بالرضى فهو في معنى القول مع لادانك والله اعلم
فانظر في هذا وادبره وتذكر ما قد عرض ان اقول فيها • وان كان على هذا
اعلمنا هم الذين هم اسلوها معه في ذلك الموضع في انهم من اوساها اليه بالرضى
على علم منهم والسلطان في مثلها ولو يقصر في شيء ويلزمه في حفظ اولادها في الا
اسلوها معه اليه لا غير • وفيه يلزمه له ضمها حتى اخذ فيها على ظلمه شيء
لو دبر فيها في قدره على الانتعاج ويزيله جازله وفي نفسه انه لا ضمان لهم عليه لا تخم
قد عرضوا على يد به كمثل ذلك وهو يعلمون فكيف يضمن لهم اذا لم يكن اورد به الضمماح
وختلف في ضمانهم على علم في قصد المعونة في ذلك لا فلا الا ان يرد في تسليمه
على هذا فلو يرد الله لا بد وان ياخذ على ذلك منها فلا اذ لان امره وضمانه فانه

[illegible]

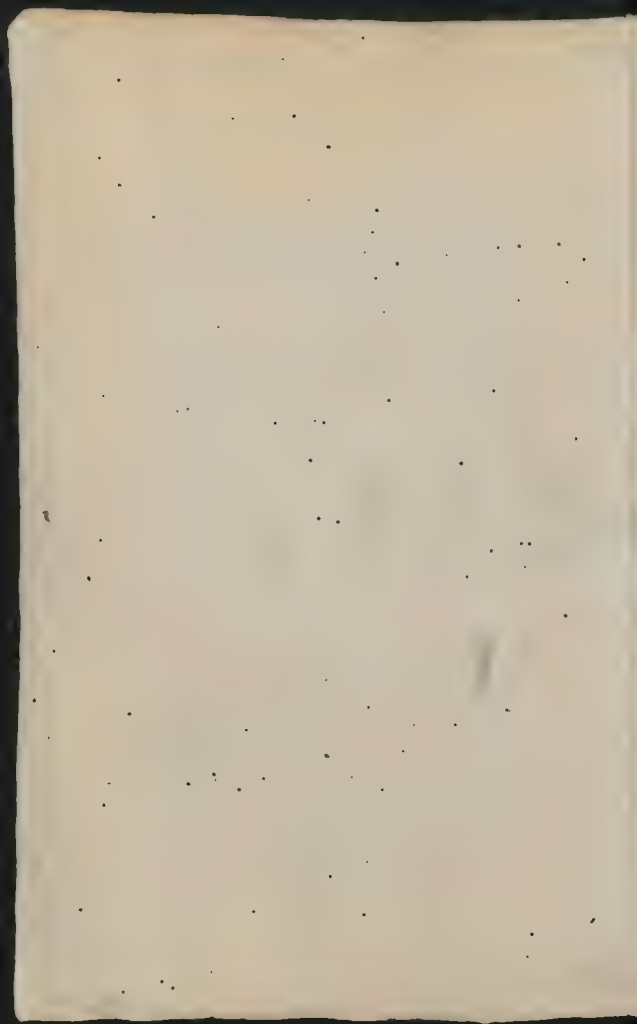
له على ان يدفع عنها سلطان الجور بوضاها وقالت له انت وكيفية دفعه مالي وعلمي
 هذا الرجل الذي بيده امان الله اكل اوصى عليه ثلث الله لثقتك فقال له انت قد فعلت
 فسل على قول الجور بما فيها فعله على نفسه الصفة قال ان اعطته صفة الملك
 على صفة هذا الجور طيبت نفسها وادخل النفع عليها امان الله كلفه فامر به
 السيد تدعى الضمان زميل هذا • واما قوله انه اخذ وصية فذكر جابر • قال
 لابي جابر جابر جابر مثل قوله على اكثر ما عليه العمل في هذا امان الله قوله سليمان
 والله راى حسن وقول جابر وان كان غير خارج فخرج من معنى الاختلاف عليه من
 جهته القوي في معانيه • الا انه في نفسي وقوله على شك فهدى لا شك انه شيء
 احب فيه واجبة النظر وان موضع على الاثر الله يحتمل في لفظة لا شك ان يكون
 بالثبات التي هي في ضايع الموثق وعلى هذا فيكون المضم في كفاف معنى الضمير
 المتصل بالنظر في رجوعه عايد الى ارض النفع لا غير لان الشك منها في حقيقة
 نفسها لا وجه له ولا يحتمل ان يكون بالبيان التي هي في الفعل المذكور وعلى هذا يكون
 المضم في كفاف وهو الضمير الثاني في لفظة فيه عايد الى ارض النفع وحده
 لاننا قرب المذكور به هذا وجه ثاني وعلى كل الجواب فلا معنى للشرط لان
 الشك في ارض النفع قبل وقوعه لا علة لما يقدح فيما اعطته اياه والوجه
 على عناوة في دفع جور السلطان عنها وظلمها لو اذا فعل ذلك فاعلمها
 كما اوتيه في موضعه لا يلزمه لها بالاجرة وان كان على وجه العطف فلا بد
 في ثبوتها معنى السلطان بالمعنى معق الاختلاف • وعلى قول لا يشبهها فلا بد
 لها واجرة لئلا يلزمه عناوة باطل ولكنه على هذا لو كان في وجهه
 عفو الاجرة المشبه ولو فعلها اعطته اجرة على ان يعي في دفعه فعلى مع الشك
 في بلوغ المطلوب منها او واحد منها كان له ذلك • ومع الرجوع فيه معنى
 انهما له اذ انت تقتضيهما جميع الاجرة لئلا وعلى هذا الوجه ايضا فيحتمل
 في رجوع الضمير في طهارا ونحوه ان يكون عايدا الى بعد المذكورين وطبيعة نفسها
 او الى كلا الاثنين على تقدير انما زوف وعلى وجه ثالث فيحتمل على ضم لباو في
 والله ان يحكى على والريسة فاعلم فيكون ذلك تضم غير معلوم ويدخل فيه
 المذكور مؤثرت منهما وغيرهما والضمير الثاني على ما معق القول في دفع
 الدخول الثاني وهذا في الاولين بعد دفعه • ولا يوجب به في حال فليس
 ذكر على انما العمل بما مضى لاجرة الا لا معنى له فيها الا ان يكون على وجه الجبر
 ولا يدخل الجبر واللفظ عليها • كيف هو التي طلبت ذكره على علمه وانما المذكور
 ولو يكن ذكر السلطان لمسبب منه فيه ونحوه على حصوله لئلا يراه المعنى

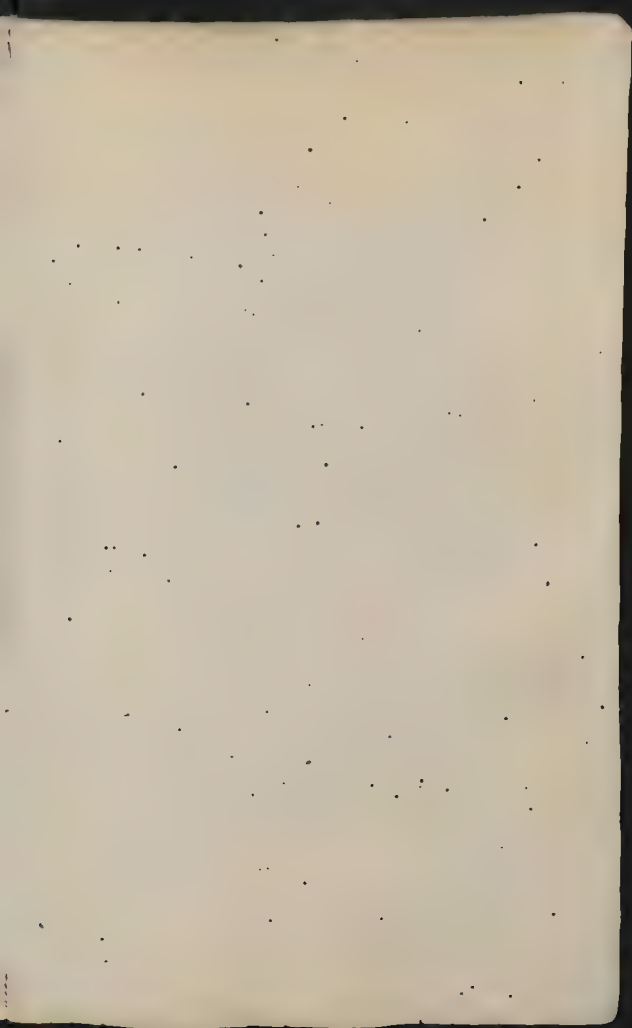
حتى لا يجر عليه الشك واما احضروا كد بالسيف فمد فلا يدري لانه غيب واليد يدري فليس
تسبغ فيه بل وكما كان حاله فاشكر له ان الله فانه يكون مرد حتى يقع فيخرج فيه
والا يدين احدها فاما يخرج من حوزة الله لا حوزة على عمله فبه ولا حوزة ولو كان قد
لا عقل له كثير من الاكل يتعدى كثير والاعمال العقل لا العقل في مشايات وان كان هناك
نظم ولا سبب الموجد شكر في حوزة عطية على ان كان نولي له خروج عنه الى
فلا الشكر فيه وكما ان الشكر عن وسوسه و الشيطان بنى سمه واقطع حلال فليس شيء
لانه ليس من اهل نبي في شيء وان كان ثم فعناكم من انساب المدينة على هذا المالك فسلطوا
فلا اجرة له في حق فوه وعبدان يرتع عليهم اما اخذ على ذكر منها والله علم ويضطر في ذكر
لا يؤخذ من الاما وافق الحق في الحق **مسلم** وسال عن سلطان ان باخذ
الحج والاساس ففقد وفيها لم ير سره الى سره وورث ان شفع وذكر حاف
العقوبة هل يبرئ الذي يرتضاه الله قال اني انا خاف هذا الموت على نفسه
القتل وهذا بما يروون له شهاده وجانية انما تقية على نفسه في الحجاب نعم ان عليه
اختلاف قولان التقية لا يجوز في الفعل والما يجوز في القول باللسان كما احاطت كرسية
والله تعالى اعلم بالسر سره هو عندك مشرك فاعلم ان الرضي لسانه وتلبه
مطمئن بالادمان فان الله تعالى فيه لا ركره وقيلده مطمئن بالادمان وغدنه
قال بعضهم انه توسع في توسع التقية ان يثبت اذا كان ذكر بعضه من القتل والاثم عليه
ولا ضمان في ذكره قالوا ان ثبت انما لا يشاهد الجور على وجه لو حث عليه ان يولي
من القتل عالم فلا كان ذكره في جبا عليه كان الموت ارضاعا عليه فيه وعين الله في ذكره
والله علم **مسلم** التقية منها رطلان في جبا من رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعلمها منية جبر وتعليق عليهم وتناطرها به ليدان بقوم اناس بالاحرة **مسلم**
فلا يظن من الاحل انما حصر فيها وحلوا كتابا بكت بالحبس عدد ليل من الف ليلة
على رايها هل يوم الكائن ضمان في هذه الصفة لا والنعاء الذي جعله مع
للكل الذي اكله عند اعيانه معا من من في هذا لطيف له ذكره **قال**
فعلى ما وصفت فاذا كان اهلا لك ليل لا يقدرك على الامتناع وتسليمه واجعله في
عليه والمنة ظلم ومع متناهم في ذكره فيكون صدقهم في انفسهم وموافقهم
بما لا يقدرون على دفع صبره علم عارف منه في رطلان فيهما صفي في علمهم
فمنهم من يمدحهم في اعادي على ما قال فيهم من رطلان وسو فاعلم من انفعده بالحبس في مواعيد
الاستبقاء ليلتها **حسب** ما يروون في رطلان في رطلان وكذا الضمة حتى في رطلان
لما كان له من رطلان ومعنىه و الشبه ما من رطلان فتهادوا في رطلان وكفاية
الضمة ليلتصلا به من رطلان في رطلان وكذا الضمة في رطلان وعما في رطلان **كذلك**
وزا بعض المسلمين في رطلان في رطلان في رطلان في رطلان في رطلان في رطلان
لظلم منه فيه ولعل من رطلان ان الله فانه يكون بيده وبين رطلان في رطلان

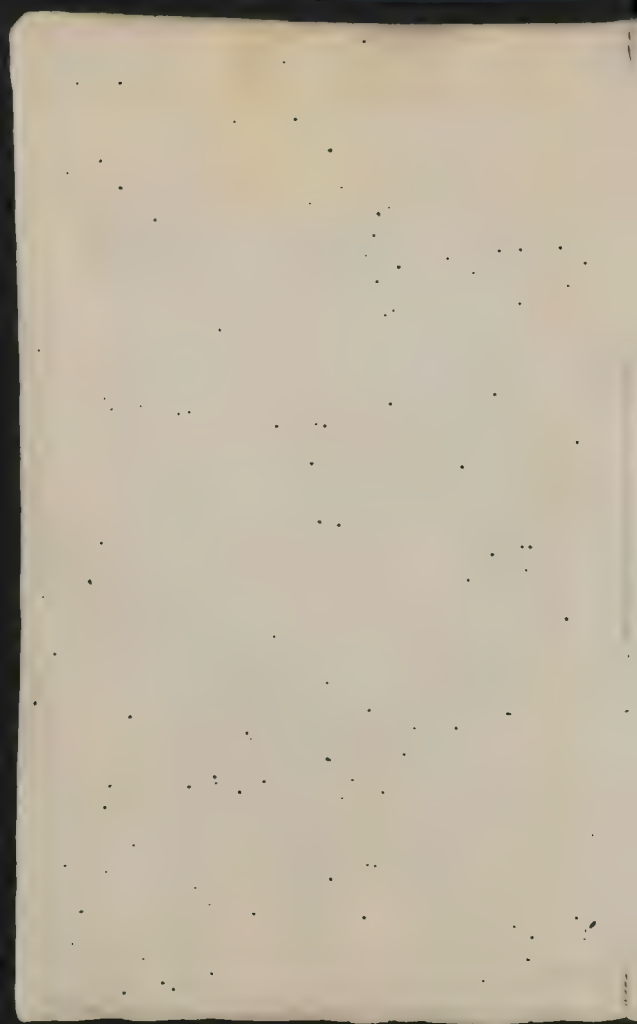
الذي يوجب خياطة عدي بلان بياض واجازة دفعه قبل دفعه ظالم عندي او لم يدفع له
انما هو حق يقع الظلم منه فالله اعلم خالته وفوقه يدرك دفعه ماض مع ما يحسن من صفة
الذي لا يحاط بتكليفه وما كان مدفوعا قبل ذلك لم يحسن منه ضرر بعد دفعه من دفعه
كما كان قبل دفعه بل صير في سلب منه • واجازة دفعه قبل دفعه الظلم منه موجود
في التاريخ ذوي البصائر • وان ثبت دفعه جاز على جميع هؤلاء البكره واموهم كل منهم
على قدر ماله وجا ولا صلاحهم العاقر فله جميعا كانت عدد تخرار وحباه البكره لاجل
وكونه من صفاته عليه على هذه الصفة بل هو سائر الضمان والالتزام فيها ابنه وبين الله
وفي طاهر الحكم اذ هو لم يتعد بما ينفي ذلك من كان قد جعله كذلك جاز لاجل عبا
وهو لا يلزم طيب لا شئ به عليه فيه ولا فيما اكلمه مع المتأصدين له من طهر ذلك
قد بدله بغيره نفسه به بعد كونه بخلافه من ذلك وثبتت ولسه حكم وجملة
لا معارض لها • قلته له وان لم يصح تسليم هذه التهمة للحجرات القوي بعض دون بعض
بسبب تبليغ هذه التهمة متناعهم فعلى هذا حال فليضرب كما تبعدا على ما يب
الحجاة • ويكون القوي فيه مثل الاول • قاله بين في حقوق ضرر على كتاب من
قبل كذا ابنه اذ لم يجاوزها لما بنى وما يضرب ذكر لم تمنع نفسه عن اداء الواجب عليه
في موضع وجوبه قلت فان كان حباه البكره غير ثقات وحقه على عييت اموال
افعل تلك البكره ولا تفرغها منهم في كرامة والضممان وادفع هذا الكتاب ان يكتب
من كمال الخلو لانه يكون قد ساء ما الضمان اولا • قال لا يصح على ان كان التمييز
لذلك لا مولى لو فعل على غير العذر ضمانا اذ هي غير متلفة سببه عوى رايها بل
في ائنه على عاقلها وحاصدا دفع ذلك عن قاضيها كمين لادعهم وانفاقه عليه
فيما بينهم ولم يقع حيف على ولا يملك ارفع منهم سبب ذلك التمييز قبل ابناءه من
الدفع للحجرات وجا ولا صلاح العامة لهم جميعا وما يلزم الضمان مع كون الخلف
القاضي ماله ولا دفع له من صح عليه ذلك بقدر ما يصح له فيما • قلته فان
كان لا جرم على الكتاب على كذا انه على جميع هؤلاء البكره وجعلوه مضافا مع
الرؤية التي للحجرات بل كذا اولا • قال اذ ثبت حوز مدفوع به لغيره على
جميع هؤلاء البكره جهادا في نظر الصلاح الجامع لهم جميعا فاعذر ولا جرم لهم
بما وعدوا بزي الحجاة لمن تعاقبوا في كبر قبل الكتاب • صافق في مدفوع به في
يكون جميع ذلك على جميعهم فالادع على بني عندي جازين مثله ولا يصح حج الادع
مع جواز الادع عما يكون تبعا له خصوصا اذ لم يتفق ذلك دون ادع على ما بين
لي في ذلك الله على **مسألة** ومنه وما سالت عنه واما ان السلطان وجبه
انما لف بها فيها عندي وارجو له • اذ حلف في العزم قبل سلطان شؤ والامان
جاء عن فعله لا يجوز فعله فلهما فعل ذلك خفت عليه الخش لا له واجب عليه ان لا
يفعله خلفه السلطان ام لا وان خلفه عما يكون فعله جازين له عي في حوز عليه وخالف

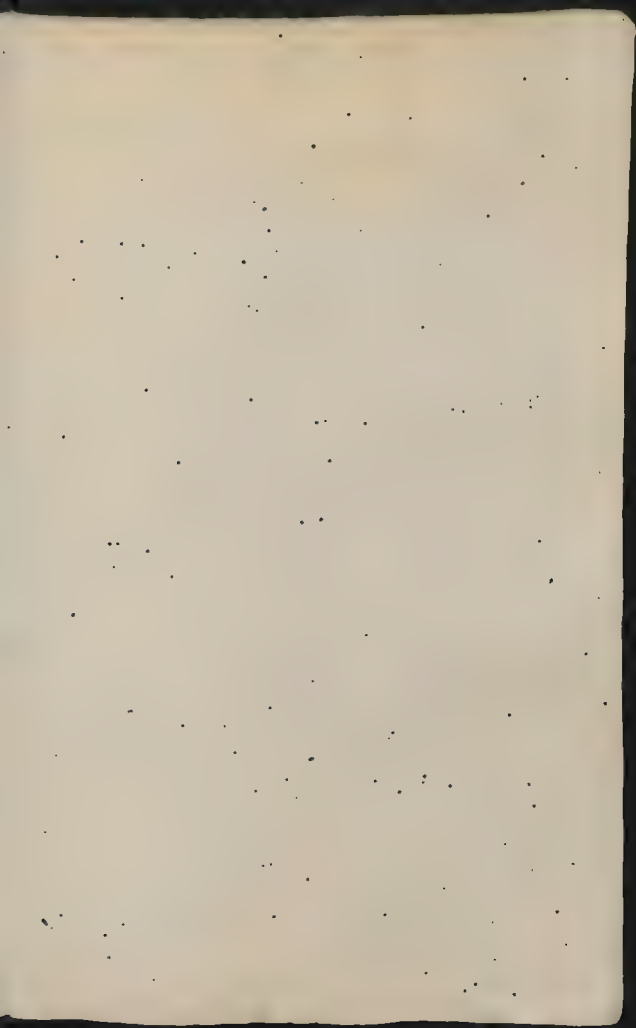
[illegible]

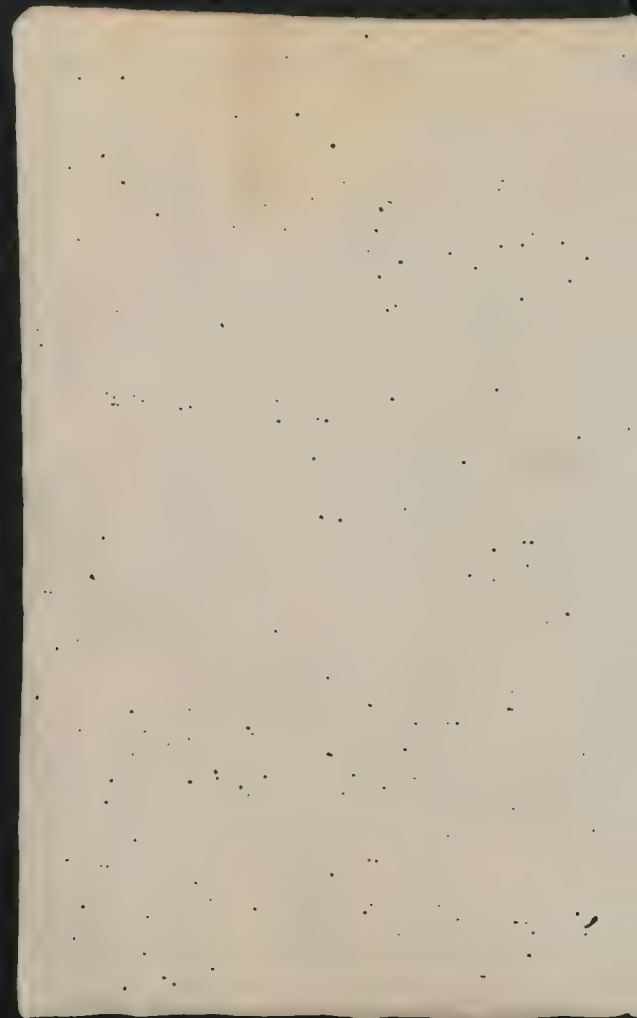


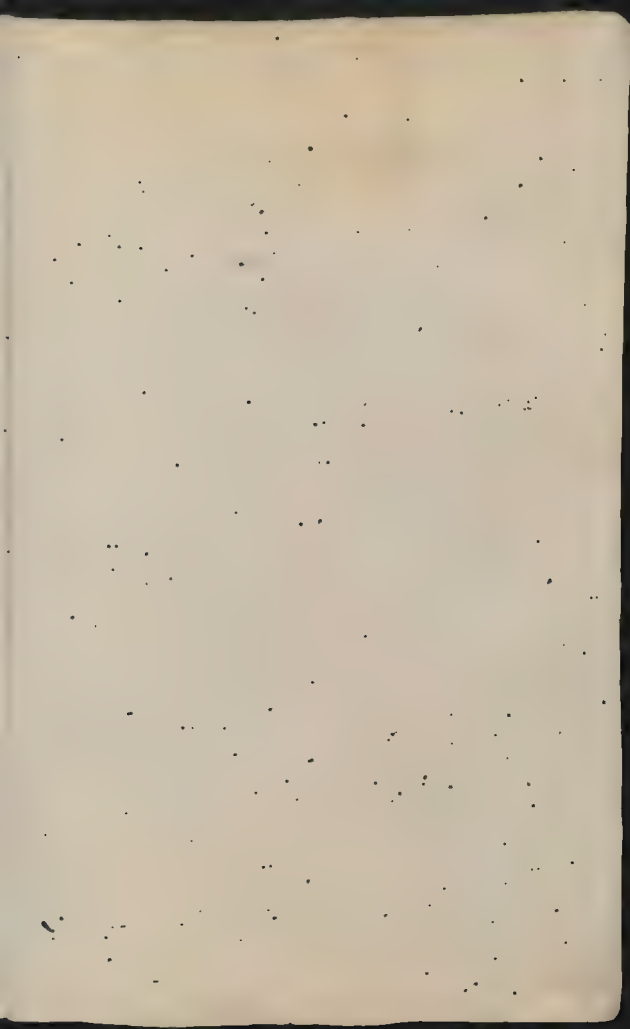


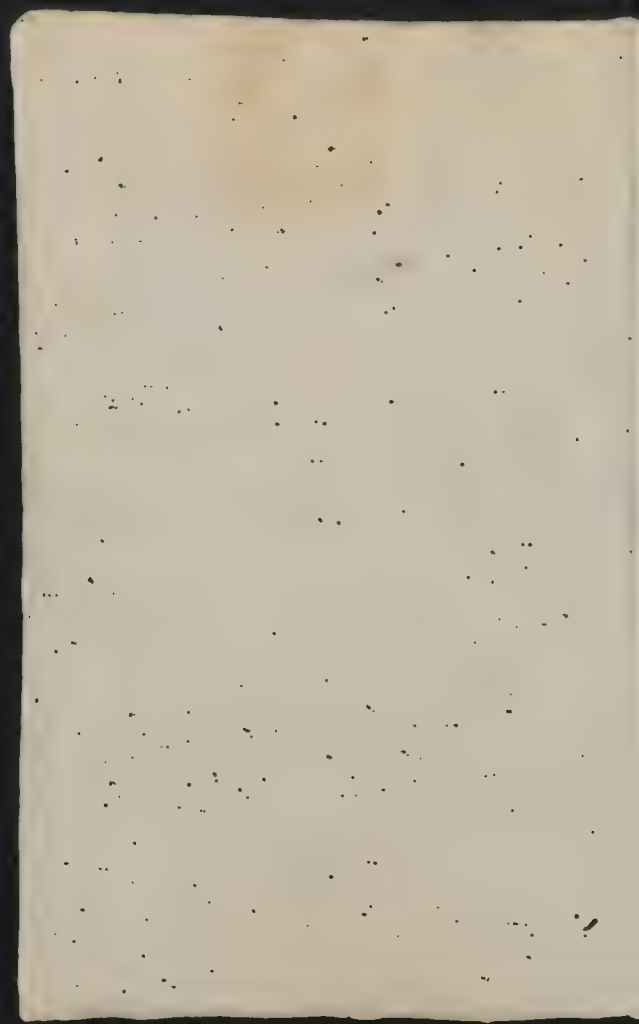


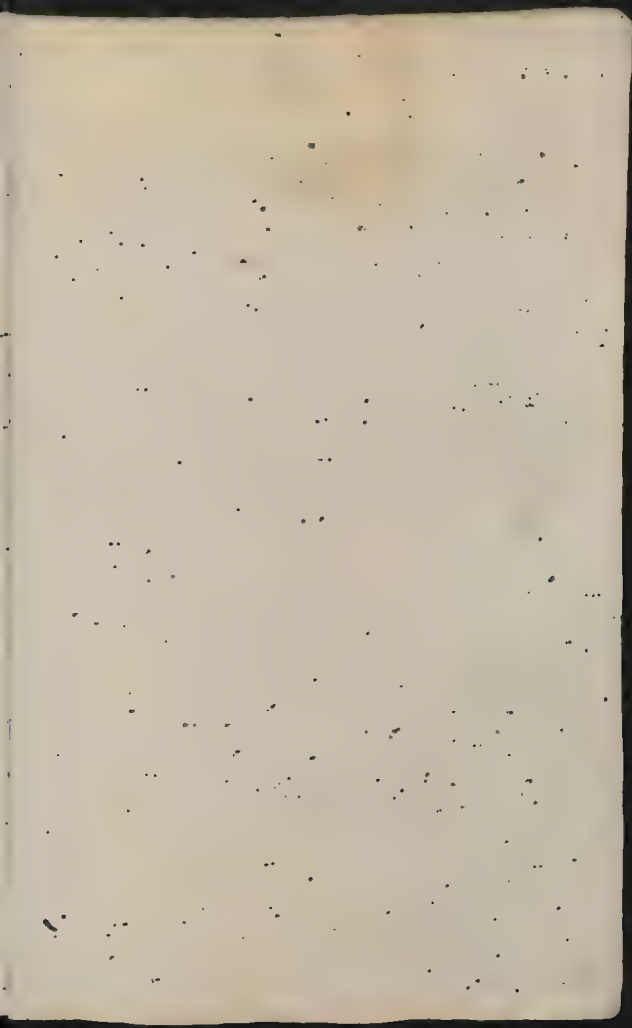


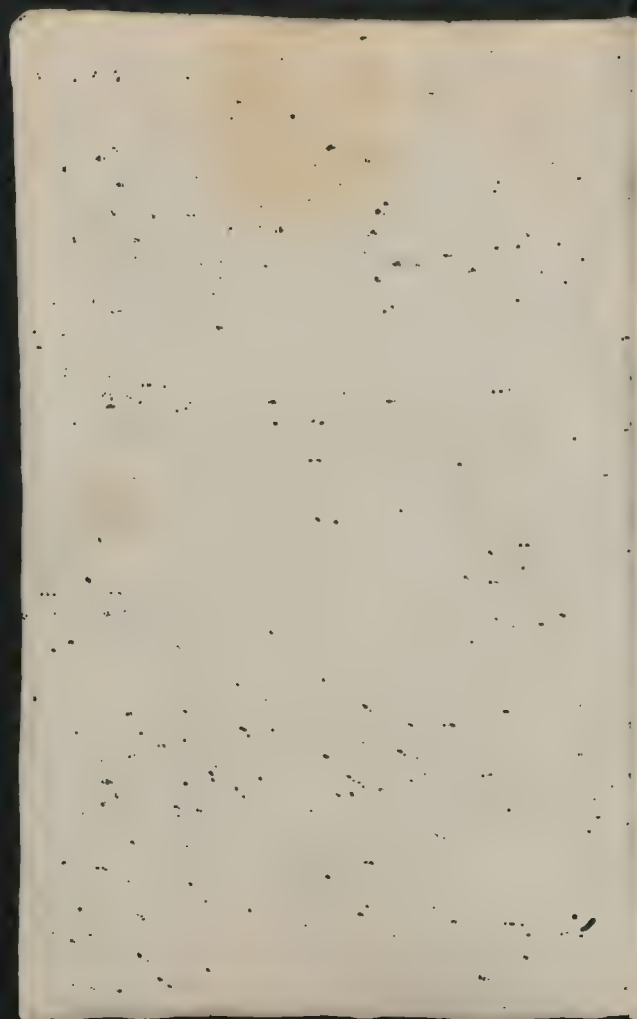


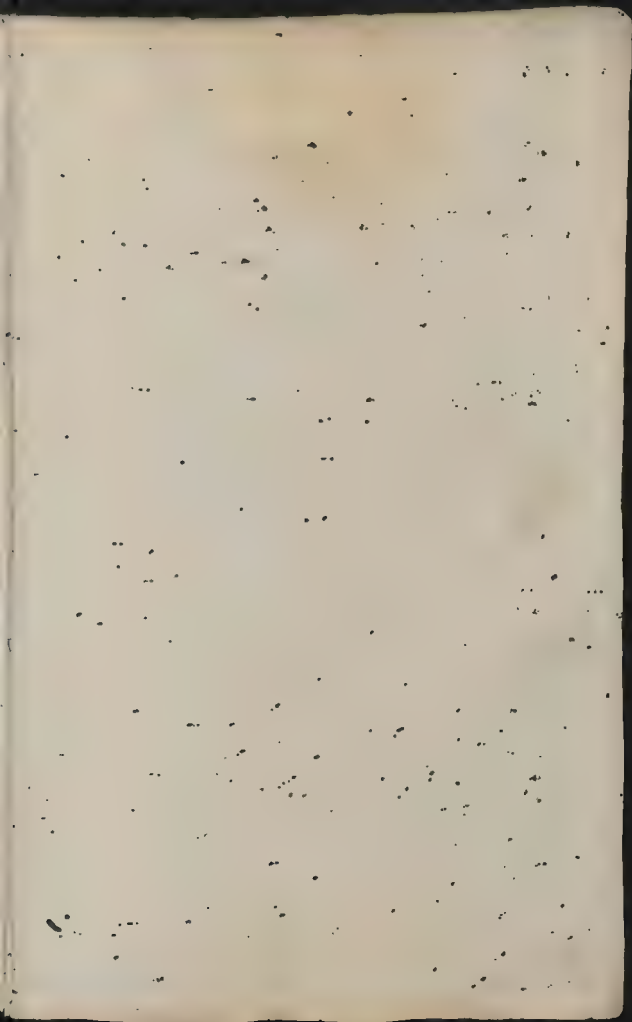


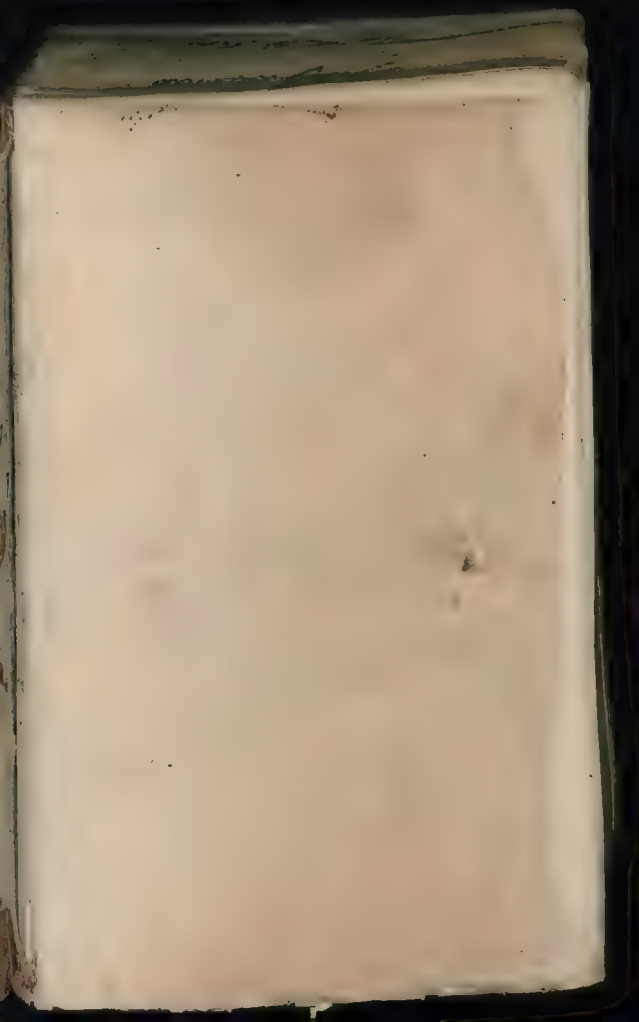








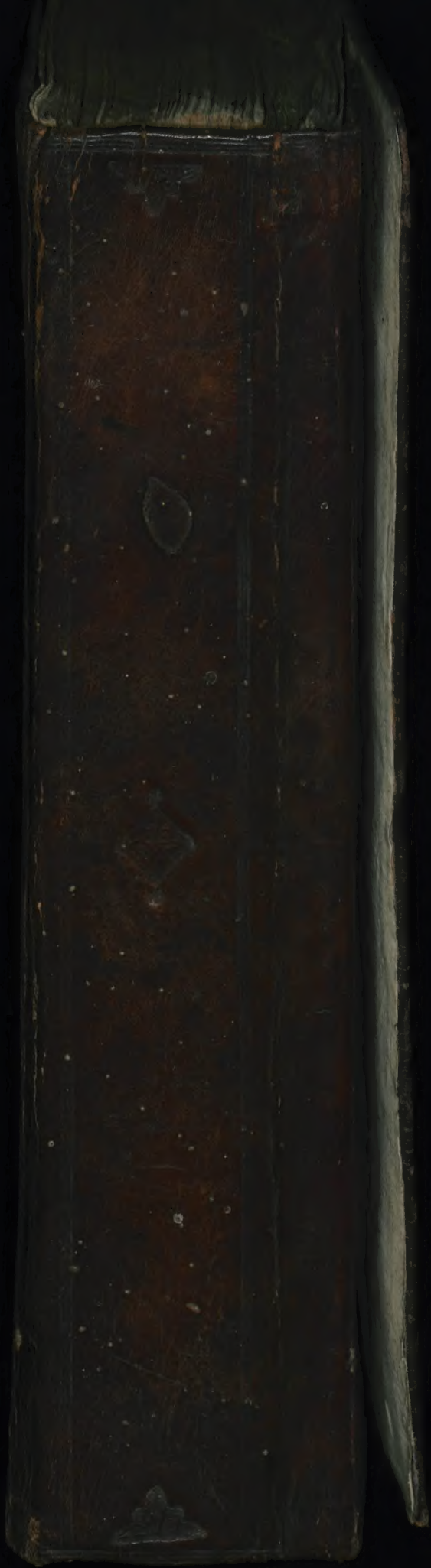




Jan. 18.



पुस्तकालय





Ms. orient.
Fol. 2199

Arab.

منقول من تاريخ الامم والملوك في القرن الرابع عشر

و بعد ان انصاه الطويله مكتوبه سلم الفروع على وجه في جزا من قيس
 المواقف منها نزل بسبعين الفاً من قضاها وهي اللطم صل على ملك
 محمد علي الكروبي و زوجه و ذرية محمد انوارك و بعد ان لم يكن
 و لسان محمدك طما محمدك و بعد ان لم يكنك و محمدان محمدك طين
 من محمدك المتولد من محمدك طينك انسان من الوحد و ليس
 في كل محمدك من محمدك طينك انسان خلقك الخلفك من محمدك طينك
 صله من محمدك طينك و تخرج بها كرسا صلاه من محمدك طينك
 و تخرج بها عن يار محمدك طينك العالمية و زها احاطه محمدك طينك
 من يار محمدك طينك عدل الاقطار و لا حمار و لا اسما من
 ملكك طينك يار محمدك طينك ما خلقك و اول الزمان الى اخر الزمان

